













کتاب الطہارۃ

[illegible]

٧ مبعوثو الامم وان وقع فيها احكاما فاسبقوا بها

ذرائع و شیعہ ذرائع و شیعہ

و فی حدیث دیگر  
اکمل النار عاقبت

موضوع

حم اللبني

اسکریپٹ

لم تنظر



















کتاب الصلوة

فہرست











# كتاب الصلوة

ولو كان عليك من التوبة مثل عدد الجيوم ومثل دفا النحر ومثل عدد الرقل لتغفرها الله لك ولو كنت قاروا من الرخف  
 صل أربع ركعات بنية فتيك ثم فطر فاذا فرغت من القراءة فقل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة  
 فاذا ركعتا فلما نزلت عشر فاذا وقفت راءك من الركوع فليمن عشرة فاذا سجدت فلما عشا فاذا وضعت راسك من السجدة فلما  
 عشا فاذا سجدت ثابنها فلما عشا فاذا وضعت راسك من السجود ثابها فليمن عشرة واذا نزلت جالس قبل ان تقوم فذلك خمس  
 وسبعون تسبيحة ومجيدة وثيكتيها في كل ركعة ثلثمائة في أربع ركعات فذلك الف مائتان وثم  
 فيهما اذ هو الله احد وروي ارم في الركعة الاولى من صاولة جعفر بالجهد واذا نزلت في الثانية الحمد والعاديات  
 صبحا وفي الثالثة الحمد واذا جاء نضى الله وفي الرابعة الحمد قل هو الله احد وان كنت ميتا فليمن عشرة  
 اربع ركعات ثم افض التسبيح **باب** صاولة الكسوف والزلزلة والرباح والظلم اذا انكسفت الشمس والقمر زلزلة  
 الارض او هبت الريح او صفراء او سوداء او جرداء او ظلمة فصل عشرة ركعات واربع سجدة بسلامة واحدة فقرأ في كل  
 ركعة منها بقراءة الكتاب سورة فان بعثت السورة في كل ركعة فلا تقرأ في ثابنها الحمد واقرأ السورة من الموضع  
 الذي بلغت وفي ائمتك سورة في ركعة فافتر في الركعة الثانية الحمد اذا اردت ان تضليها فأكبر ثم اقرأ الحمد  
 وسورة ثم اركع ثم ارفع راسك من الركوع بالتكبير اقرأ فاتحة الكتاب سورة ثم اركع الثانية ثم ارفع راسك من الركوع  
 بالتكبير فافتر فاتحة الكتاب وسورة ثم اركع الثالثة ثم ارفع راسك من الركوع بالتكبير فافتر فاتحة الكتاب سورة  
 ثم اركع الرابعة ثم ارفع راسك من الركوع بالتكبير فافتر فاتحة الكتاب وسورة ثم اركع الخامسة فاذا وضعت راسك  
 من الخامسة فقل سمع الله لمن حمده ثم تحرك ساجدا فليمن سجدة ثم تقوم فتضع في الثانية مثل ذلك ولا تفلح  
 الله لمن حمده ثم فصل ما بقي وهي خمس ركعات ثم العشرة كما وصفت لك وفي العاشرة اذا وضعت راسك من الركوع فقل  
 سمع الله لمن حمده وا سجد سجدة وسلم والقنوت في خمس مواطن منها في الركعة الثانية والرابعة والسادسة  
 والثامنة والعاشرة كل ذلك بعد القراءة وقبل الركوع فاذا فرغت من صلواتك ولم يكن انجلى فاعدا الصلوة وان شئت  
 فعدت وسجدت لله الى ان تجلي ولا تضليها في وقت فريضة حتى تضلي الفريضة واذا احزن الفريضة فليمن عشرة  
 جماعة وان احزن فريضة فضليها فافتر في الركعة الاولى الكسوف ودخل عليك وقتا فليمن عشرة فافتر ما وصل  
 الفريضة ثم اركع على ما صليت من صاولة الكسوف **باب** صاولة يوم الجمعة واعلم ان غسل يوم الجمعة سنة  
 واجبة فلا بد منه فاذا كان يوم الجمعة فادخل الحمام وتنظف واغسل وتجران ندرت على ذلك وقلم اظفارك وجوشا  
 بك وابناء بختصرك من يدك اليسرى واختم بختصرك من يدك اليمنى وقل حين تودب فلها ادو جواربك لبس الله  
 وبالله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه واله فانه من فعل ذلك كتب الله له بكل فلامه وجوازة عنونته ولم  
 من مرض الارضه الذي يموت فيه وان اسطحبت ان تضلي يوم الجمعة اذا طلعنا الشمس ست ركعات واذا ابلطت  
 ست ركعات وقبل المكتوبة ست ركعات فافعل وان قدمت نوافلك كلها في يوم الجمعة قبل الزوال واخرها  
 الى بعد المكتوبة فهي ست عشرة ركعة وناخيرها افضل من بقاها وفي رواية زائدة ابن عيينة وفي رواية اخرى  
 فافعلها افضل من ناخيرها وتسبب ان يقرأ في صاولة العشاء الاخرة لبلة الجمعة سورة الجمعة وسبح اسم  
 في صاولة الغداة والظهر والعصر سورة الجمعة والمنافقين وان صليت الظهيرة بغير الجمعة والمنافقين فليمن عشرة  
 الصلوة فان تسببها او واحدة منها في صاولة الظهر ثم ثبث غيرها فارجع الى سورة الجمعة والمنافقين فافعل  
 فقرأ نصف السورة فاذا قرأت نصف السورة فتم السورة واجعلها واعني نافله واعدا صلواتك بسورة الجمعة  
 والمنافقين واعلم ان وقت صاولة العصر يوم الجمعة في وقت الاولى في سائر الايام وان صليت الظهر مع الايام  
 يوم الجمعة بخطبة صليت وكعبين وان صليت بغير خطبة صليتها ارجعاً بسلامة واحدة وقال امير المؤمنين  
 عليه السلام لا كلام ولا امام يحط به يوم الجمعة ولا لغات الا كما جعل في الصلوة وانما جعلت الصلوة يوم  
 الجمعة وكعبين من اجل الخطبتين جعلت مكان الركعتين الاخرتين تسبب في صاولة حتى ينزل الامام **باب**



# كتاب الصلوة

صلوة العبد بن اعلم ان صلوة العبد بن ركعتان في الفطر والاضحى ليس بصلية ولا بعد هذا شيء ولا بصلية الا  
 مع امام في جماعة ومن لم يدرك مع الامام في جماعة فلا صلوة له ولا قضاء عليه وليس لها اذان ولا اقامة  
 اذ انما طلوع الشمس فنبينا الامام منكب واحد ثم يقرأ ثم يكبر جهنم بين كل تكبيرتين ثم يركع بالسابعة  
 ويجعل بينهن فاذ انقضت الى الثانية كبس رابع تكبيرات مع تكبير في القيام وركعت بالثامنة والستة  
 ان يطعم الرجل في الاضحية بعد الصلوة وفي الفطر قبل الصلوة ولا يفتي اخيه بنصف الايام ومن السنة التكبيرة  
 ليلة الفطر ويوم الفطر في عشرة صلوات والتكبير في الاضحية من صلوة الظهر يوم النحر في الاضحية الى صلوات  
 الفجر من بعد غد عشر صلوات لان اهل منى انقروا وجب على اهل الامصار ان يقطعوا التكبير والتكبير  
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد لله اكبر على ما هدونا والحمد لله على ما ابلانا  
 والله اكبر على ما رزقنا من هبته الانعام واذا كان عيد الفطر فلا تفل فيه ورزقنا من هبته الانعام ولا يفتي  
 في الاضحية يوم واحد بعد يوم النحر ومن السنة ان يجتمع الناس في الاضحية عشية يوم عرفة بعينها امام بلحون  
 الله **باب** الصلوة الاستخارة قال والذي دحه الله عليه في سألته الى اذا دثت يا بني امرا فقل ركعتين  
 واستخرا الله مائة مرة ومرة في اعز لك فافعل قل في دعائك لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي  
 العظيم وبسبحي محمد وال محمد صل على محمد وال محمد وحسبي في امرك اوكنا للدين والآخر خير في غايته **باب**  
 صلوة الاستسقاء واذا احببت ان تصلي صلوة الاستسقاء فليكن اليوم الذي تصلي فيه يوم الاثنين ثم يخرج  
 كما يخرج يوم العيد بمشيى لموزنون بين يديك حتى يمشون الى المصل فتمضي بالناس ركعتين بغير اذان ولا اقامة ثم  
 مضى المنبر فقلت ذلك الذي على يمينك على يسارك والذي على يمينك ثم تسفل القبلة فتكبر  
 الله مائة مرة واقام يا صوتك ثم تلت عن يمينك فلتسبح الله مائة مرة ثم تلت عن يسارك فقل الله مائة مرة واقام  
 لها صوتك ثم تسفل الناس بوجهك ثم تلت الله مائة مرة واقام لها صوتك ثم ترفع يدك وتدعو ويدعو الناس ويرفعون  
 اصواتهم فان الله عز وجل ان شاء لا يجيبكم **باب** صلوة الحاجة اذا كانت لك الى الله حاجته فقم ثلثة ايام الاربعاء  
 والجميس والجمعة فاذا كان يوم الجمعة فابروا الى الله قبل الزوال وانت على غسل وركعتين فقرأ في كل ركعة الحمد وحسن عشر مرة  
 قل هو الله احد فاذا ركعت قرأت قل هو الله احد عشر مرات فاذا وقفت اسك من الركوع فقرأ ثمان عشرة فاذا وقفت اسك  
 من السجود فقرأ ثمان عشرة فاذا سجدت ثابته فقرأ ثمان عشرة فاذا وقفت اسك من السجدة الثانية فقرأ ثمان عشرة ثم انصرف  
 الى الثانية فقل الله على هذا وانت قبل الركوع بعدا لقرائه وتشهد في الثانية وسلم وادع بما بدا لك بسبحك  
 ان شاء الله فاذا بفضل الله عليك بفضلنا حاجتك مضى ركعتي الشكر فقرأ في الاولى الحمد وقل هو الله احد في الثانية  
 الحمد وقل يا ايها الكافرون ونفوس الكفرة الثانية في الركوع والسجود الحمد لله الذي قضى حاجتي واعطاني  
 مسئلة **ابواب الزكوة** **باب** ما يجزى الزكوة عليه علم ان الزكوة على سنة اشياء على الخطا والشغب والنحو  
 والزبيب الابل والبقر والغنم والذهب الفضة وعني رسول الله صلى الله واله عما سوى ذلك **باب** الزكوة  
 الخطا والشغب ليس على الخطا والشغب شيء حتى يبلغ خمسة اوساق والوسق ستون صاعا والصاع  
 اربعه امداد والمد مائتان وتسعون درهما ونصف فاذا بلغ ذلك وحصل بعد خراج السلطان وموت  
 العجز نخرج منه العشر ان كان سفي مباء المطر او كان سحيا وان سفي بالداء والشرب ففيه نصف العشر **باب**  
 زكوة النمل والنبي يعلم ان على النمل والنبي من الزكوة ما على الخطا والشغب **باب** زكوة الابل اعلم ان  
 ليس على الابل شيء حتى يبلغ خمسة فاذا بلغت حسنا ففيها اشاة وفي عشر ثمان وفي خمسة عشر ثلثة اشاة وفي  
 عشرين اربع اشاة وفي خمسة وعشرين خمس اشاة واذا دثت واحدا فابنه فحاض فان لم تكن عنده ابنة فحاض  
 فبنها ابن ابون ذكر الى خمس ثلثين فان زاد واحد ففيها ابن ابون فان لم تكن عنده ابنة لبون وكانت عنده ابنة  
 فحاض اعطى المصد فابنه فحاض واعطى معها اشاة واذا وجبت عليه ابنة فحاض لم تكن عنده وكانت عنده ابنة فحاض



# كتاب الزكاة

دفعها واستخرج من المصدق شاة فاذا بلغت خمسة اربعين وذاوت واحده ففيها حقه وسهبت حقه لهفت  
استحققت ان يركب ظهرها الى ان يبلغ سبعمائة فاذا زادت واحده ففيها حقان الى عشرين ومائة فاذا كثرنا الاكل  
ففي كل جنس حقه ولا تؤخذ هرهرة ولا ذات عوار الا ان يشاء المصدق ويعد صغيرها وكبيرها **باب** زكاة  
البقر اعلم انه ليس على البقر شيء حتى يبلغ ثلثين بقرة فاذا بلغت ففيها البيع حولي ليس فيها شيء اذا كانت دون  
ثلثين بقرة فاذا بلغت اربعين بقرة ففيها مسنة الى سبعمائة فاذا بلغت سبعمائة ففيها ثلثين متاع فاذا كثر  
تبعته ومسته الى ثمانين فاذا بلغت ثمانين ففيها مسنة الى سبعمائة فاذا بلغت سبعمائة ففيها ثلثين متاع فاذا كثر  
البقر اسقط هذا كله ويخرج صاحب البقر من كل ثلثين بقرة ثلثين متاعا ومن كل اربعين مسنة **باب** زكاة الغنم  
اعلم انه ليس على الغنم شيء حتى يبلغ اربعين شاة فاذا بلغت اربعين وذاوت واحده ففيها شاة الى عشرين ومائة  
فان زادت واحده ففيها شاتان الى ثمانين فاذا زادت واحده ففيها ثلث شاة الى ثمانين فاذا كثر الغنم  
اسقط هذا كله ويخرج في كل مائة شاة ومقصدا المصدق الذي فيه الغنم فينادي يا معشر المسلمين  
هل لله في اموالكم حق فان قالوا نعم امرنا ببيع الغنم وبقرة فافترقوا ويخرج صاحب الغنم احد الصنفين  
وياخذ المصدق صدقة من الصنفين فان احب صاحب الغنم ان يترك له المصدق هذه فله ذلك وبأخذ  
غيرها فان زاد صاحب الغنم ان يأخذ هذه ايضا فليس له ذلك ولا يفرق المصدق بين غنم مجتمع ولا يفرق بين منفرد  
**باب** زكاة الذهب اعلم انه ليس على الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا فاذا بلغ ففيه نصف دينار الى  
ان يبلغ اربعة وعشرين ثم فيه نصف دينار وعشر دينار ثم على هذا الحساب زاد على عشرين اربعة ففي كل اربعة عشر  
دينارا حتى يبلغ اربعين مثقالا فاذا بلغ اربعين مثقالا ففيه مثقال لا يخرج في الزكاة ان يعطى اقل من نصف دينار  
وقد روي انه ليس على الذهب شيء حتى يبلغ اربعين مثقالا فاذا بلغ ففيه مثقال **باب** زكاة الفضة اعلم انه ليس  
على الفضة شيء حتى يبلغ مائتي درهم فاذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم وليس فيها اذا كانت دون مائتي درهم شيء وان كانت  
مائتي درهم او درهم ومائتي درهم او مائتي درهم اربعون درهما ففيها درهم وليس في العطر والزعفران والخضر والثمار والحبوب  
زكاة حتى يتباع ويجول على منتهى الحول **باب** زكاة السبايل اعلم انه ليس على السبايل زكاة الا ان يضرهم من الزكاة  
فان فرب يضرهم فليس عليه زكاة **باب** زكاة مال البهيمة اعلم انه ليس على مال البهيمة زكاة الا ان يضرهم فليس عليه  
الزكاة **باب** زكاة ما لا يضرهم فليس عليه زكاة **باب** زكاة ما لا يضرهم فليس عليه زكاة **باب** زكاة ما لا يضرهم فليس عليه زكاة  
المقصود منها ان يضرهم اذا وجبت عليهم لا يجوز ذلك في البهيمة او ما لا يضرهم من الزكاة ولا يجوز تقديم الصلوات قبل  
ومنها ولا تأخيرها الا ان يكون فضا وكذا الزكاة فان احببت ان تقدم من زكاة مالك شيئا ففرض ما عمن مؤمن فاجعله دينها  
عليها فاذا حلت عليك الزكاة فاحسبها لركعة فحسب لك من زكاة مالك ويكتب لك اجر الفرض وقد روي عن العالم انه قال  
نعم الشيء الفرض ان السيرة فضلك وان عسر حيسه من الزكاة وروي ان الفرض خمس للزكاة وهو اذا كان لك على رجل مال  
ولم يتيه له فضا نرفحسبه من زكاة مالك ان شئت **باب** من يعطى من الزكاة ومن لا يعطى لا يجوز ان ينظر زكاة مالك  
غير اهل الزكاة ولا يعطى من اهل الزكاة الا اباؤهم والابوين والولد ولا الزوج والزوجة والمالوك ولا يجزى من يجرى الرجل على  
نفسه **باب** العتق من الزكاة ولا ماس ان تشري مملوكا مؤمنا من زكاة مالك فنعتقه فان استغنا المملوك  
مالا ومات قتاله لاهل الزكاة لا تشري بماله وان اشري بجلاله من زكاة ماله فاعنتقه فهو حايث **باب**  
تكتفينا من الزكاة اذا مات رجل مؤمن واحيث ان تكفنه من زكاة مالك فاعطها ورثته يكفون فان لم يكن له  
ورثته فكفنه واحسبه من الزكاة فان اعطى ورثته قوم اخرين ممن كفن فكفنه واحسبه من الزكاة وتكون ما اعطاهم  
القوم لهم بصلحهم به شئونها وان كان على الميت دين لم يلزم ورثته فضا ثم اعطاهم ولا ما اعطاهم القوم  
لا تشري بميزان واما هو شيء صار لورثته بعد موته **باب** زكاة الحلال اعلم ان زكاة الحلال ان تغير مؤمنا اذا استغناه  
منك فمما زكوة بالزكاة المال ان كان في ثيابك اذا كان مالك في ثيابك وطلب منك المتاع برأس مالك ولم تبعه بثلثي ذلك الفضل زكاة

الزكاة  
الزكاة  
الزكاة

اذا حال عليه







کتاب الفصیح

[illegible]











كتاب الحج

انشر بايك بمجدد لبنتك تجز وعمر مع البتاك لبنتك فبذا منعت عمر الحج لبنتك لبنتك فاما وبلا فاعلمنا عليك لبنتك تقول فبذ في سكر  
صلوة تكونه اذا فله وحين ينض بك بعرك او علوث شرا او هبط اذبا او لبطت واكبا او استغفبت من منامك او ركب او نزل من لا

وان تركت بعض اللبنة فلا تضر كغيرها افضل واكثر من ذبي المعاج ولا باس ان تدهن حين وذن تحرم بغير الحنا والبنفسج سيلة البنا وياي  
وهي شئت اذ لم يكن فيه مسك وعبر او عفران او ورس قبل ان تغسل للاحرام ولا يحرم ثوبا الاحرام والاستن في الاحرام تغلغ الا نطقا واخذ  
الشابك حلق العانة واذا اغسل الرجل باليدنية الاحرام وليس ثوبين ثم نام قبل ان يحرم تغلغ عادة العسل وروى لابس عليه عادة العسل ولا  
لبنت ثوبا من قبل التلحج فانهم من خوف واعد العسل لا شيء عليك ان لبنته بعد ما لبنت فانهم من سفل عليك م شاة وان كنت  
جائلا فلا شيء عليك ولا باس ان تمشي واسك بميد بل اذا اغسلت للاحرام واعلم ان غسل لبنتك يحرم لبسك وغسل ثوبك يحرم لبسك  
ولا باس للرجل ان يغسل بكرة ويحرم عيشة واثق في احرامك الكذب البهين الكاذبة والضادقة وهو الجذال انق الصبغة والجذال يقول القول

لا والله وبلى والله فان جادلته ثم امرت ان تصادق فلا شيء عليك فان جادلته ثم كاذبا فعليك م شاة فان جادلته ثم كاذبا فعليك م  
بغير فان جادلته ثلث شاة كاذبا فعليك بدنة كسوف الكذب فاستغفر الله منه والرفق الجماع فان جاملت انتحرم في العج فعليك بدنة والرفق من قابل  
ويجب نكح لبنتك وبين اهلك حتى تقضي النكاح ثم تحتمل ما كان على طريق غير الذي كنتما اخذنا منه عام اولم يعرف بلبنتك وعلى المزة اذا جاز  
الرجل بدنة فانها لو منته بدنتان ولم يلزم المزة شيء فان كان جماعك ون العج فعليك بدنة وليس عليك الحج من قابل وان وقعت على اهلك  
بعد ما افضلا الاحرام وقبل ان يلبس عليك شيء وغسل التلحج بدني العلقية الاحرام وصلى ثم قال هانوا ما عندكم من عموم الصبغة في تحلبت  
فكلها قبل ان يحرم وان كان معك ام ولدك فاحوص قبل ان تحرم فان تلك ان تنقض احرامها او وافقها الرجعت موضع ع الشا ريعا الاجها

باللبنة والسقي بين الصبغة والمرة ودخول الكعبة واسئلة الحج الاسوة ولا باس ان يلبس ثوبا على غير طهر فعلى كل حال فلا باس ان تحرم من غير طهر كان  
في ثوبه علم وكل ثوب يصلي فيه ولا باس ان تحرم فيه فان كان عندك ثوبا مصبوغا وعفران واجبت ان تحرم فيه فاعسله حتى يذهب بخره  
الى البياض ثم احرم فيه ولا باس ان تحرم في ثوب مصبوغ ممشوق واذ الصاب ثوبك جباية وانت تحرم فلا تلبس تحمله واحرامك نام ولا باس ان تحرم  
في ثوبه سداها ابرهم ولحمها من غير ايمان بكم الى الصن منها ولا باس ان تلبس طيبك المحرم وان تحرم وانما كره امير المؤمنين ذلك تحا فبذ  
عليه الجاهل اما الفقيه فلا باس ان يلبس فان اضطر ثا لبس القباء وانت تحرم ولم يجد ثوبا غيره فاللبنة مغلويا ولا تدخل يدك في هذا الصبا

واذا لبست احرامك ثوبا لا يصلي لبنة فارم واعد غسلك ان لبنته مبهضا فتغفر واخر غير من تحت فديك ولا باس ان يلبس المحرم الجوبين  
والخفين اذا اضطر اليهما وبكره ان ينام المحرم على الفراش الاصفى المرفقة ولا باس ان يلبس المحرم السلاح اذا خاف ولا يجوز ان يحرم للمحرم  
لبس المحرم ان يلبس مع ثوبه ما شاء من طيبك او كسائه يستدعي ولا باس ان تحرم في ثوبه من غير المحرم ثوبا من ثوبه من الثياب غير المحرم  
والخفافين بكم الثياب لا باس ان تسدل الثوب على وجهك الى طرف الاثني فله ما تبصره لا تلبس المحرم ثوبا الى الثياب المصبغة الاصبغة الا بغير طهر ولا

مها رجل استن من ثوبها ولا تستر بيد هامل التمس ولا باس ان تلبس الخبز والفرقة لا باس ان تلبس المزة البهيم ثوبها والديباج وثلبس  
السك الخياطين ولا تلبس ولا باس ان تحرم في الذهب القشرة ولا باس ان تسدل الثوب على وجهك ما من علاه الى الخرافا كانت كبره وتلبس اربل  
وهو غير الايمان بدنة تلك السرة لا يجوز للمزة ان تلتصق باحرام المزة في وجهها واخرام الرجل في راسه اياك ان تمشي شيئا من الطيب انت محرم  
والمن الدهن امسك على انفك من الوج الطيب ولا تمسك عليه من الوج المستنقاة لا ينبغي للمحرم ان يبلد ذريح طيبه وافر الطيب ذاك

فمن اسبل ثوبا من ذلك فليعد الغسل وليصعد بصدقه فبذل ما صنع واما المحرم من الطيب بغير اسبأ المسك والعنبر والعفان والورد وغير  
ان يركب المحرم الادهان الطيبة الا للضرورة الزينة وبشر لا باس ان يداوى به وان كان ذلك وغفرانا متعمدا وانت محرم او طعام فيه طيبك  
دم شاة وان كنت ناسيا فاستغفر الله وبذ لبنة لا شيء عليك م كل من كل طعاما لا ينبغي له اكله وهو محرم ساهيا او ناسيا فلا شيء عليك من  
فعله متعمدا فعليه كما ذكرناه ولا باس ان تسم الا زهر الفيصو والخراف والشيح واشيا هه وانت محرم وان اكلت حبصا بغير عفران حتى شبت  
منه وانت محرم فاذا فرغت من مناسكك اذوت الخبز من مكة فابع بدنه عز او تصدق به ويكون كفارة لذلك لما دخل عليك الخراف  
ما الا تعلم وروى عن اسمعيل جابر بن عرفت له ربح في وجهه من علة اصابتة وهو محرم فقال لا يجوز ان الطبيب يحبسنا وصفتا سعوطا  
فيه مسك قال استعطير ولا تنظر المزة وانت محرم فانه من المزة ولا باس ان يتحلل المحرم اذا كان رمدا بكل لبس فيه طيبك لا باس ان يتحلل  
بالكل كل الاكل اسوة بغيره ولا باس ان يحجم المحرم اذا خاف على نفسه ولا يحلق فقاء واذا جرح المحرم جرح فلا باس ان يداوى بدنه وعفان  
اذا كان ربح الادوية غالبة على العفان واذا كانت ربح العفان غالبة على الدواء فلا يجوز ان يداوى به ولا باس ان بعض المحرم الدمل يربط  
عليه خرقة وكان اذا كانت بر سحر او كانت تحت سحره فوج فلا باس ان يداوى بعصا يخرقه واذا ادى المحرم من سر فلا باس ان يغسله لا يجوز

وان جادلته ثم امرت ان تصادق فلا شيء عليك فان جادلته ثم كاذبا فعليك م شاة فان جادلته ثم كاذبا فعليك م بغير فان جادلته ثلث شاة كاذبا فعليك بدنة كسوف الكذب فاستغفر الله منه والرفق الجماع فان جاملت انتحرم في العج فعليك بدنة والرفق من قابل ويوجب نكح لبنتك وبين اهلك حتى تقضي النكاح ثم تحتمل ما كان على طريق غير الذي كنتما اخذنا منه عام اولم يعرف بلبنتك وعلى المزة اذا جاز الرجل بدنة فانها لو منته بدنتان ولم يلزم المزة شيء فان كان جماعك ون العج فعليك بدنة وليس عليك الحج من قابل وان وقعت على اهلك بعد ما افضلا الاحرام وقبل ان يلبس عليك شيء وغسل التلحج بدني العلقية الاحرام وصلى ثم قال هانوا ما عندكم من عموم الصبغة في تحلبت فكلها قبل ان يحرم وان كان معك ام ولدك فاحوص قبل ان تحرم فان تلك ان تنقض احرامها او وافقها الرجعت موضع ع الشا ريعا الاجها







کتاب الحج

[illegible]











[illegible]

فَلْتَدْنِ رَابِعًا إِلَى  
سَعَادٍ بِسَمْعٍ بِإِنْدَانَا  
وَالْمَرْوَةِ وَعَلِيَّةَ خُشَّانَ  
وَبَنِيَّ وَمَنْطِقَةَ فُضَالِ  
وَبَنِيَّ مَا صَغُرَ فَلْتَعْلِمِي  
قَالَ لَا مَحْ

سوان زمبھری جالبے

ثم اجتمع الى العضاض











تلا الشكاح

[illegible]



کتاب النکاح

[illegible]



























کتاب التَّحْقِيقِ

[illegible]

طابقہ نسخہ

۷ والا انیس طالع محسا والا مورا

وہی ہے ارحم الراحمین



















باب الموائد

[illegible]

وان فاما الموضع من زوايا  
واجوبها وانها من اوسني  
ومينان للمخرج العرج  
السنداء وانها في المثلثة  
والنبات للذكر مثل حظ  
الانثى في

فانزكت من جبال يونا  
وتوز داخان لاه فللريح  
المفت ولهم الثلث والارب  
المسدس منقط الاخوة  
والاخوان

والأخوات من غير







# باب لدائب

ما عطف منه ويرث والتحق اذا سلم ثم رجع الى النصف البتة ثم ما من جبهة لولده لتتفرق اذا انصرف مسلم ثم ما من جبهة لولده المسلم ان قال ابو عبد الله  
التحق ان يكون عند المرأة النصف ان يتسلم او يملك ثم يكونا أحدهما قال النبي ما يملك ويملك له رجل من ابني جبريل ثم ما من جبهة لولده المسلم ان قال ابو عبد الله  
وتلك ما لا يملك من ابني جبريل ان يكون من ابني جبريل من المسلم ان يكون من ابني جبريل من المسلم ان يكون من ابني جبريل من المسلم ان يكون من ابني جبريل من المسلم  
اليونانية **الدائب علم** ان في النطفة عشرة دبابا وفي العلقنة اربعين دبابا وفي المصغرة سبعمائة دبابا وفي العظم ثمان مائة دبابا وفي الكلى ثمان مائة دبابا وفي  
دبابا حتى يهلك قال ابن سينا في النطفة عشرة دبابا وفي العلقنة اربعين دبابا وفي المصغرة سبعمائة دبابا وفي العظم ثمان مائة دبابا وفي الكلى ثمان مائة دبابا  
واذا نطفت فطرت فستة وعشرون وان فطرت اربع فثمان وعشرون وان فطرت خمس فثلاثون دبابا وما زاد من ذلك على النصف فليس  
ذلك حتى يفسد علقته فاذا كان علقته فاربعين دبابا فان جئت النطفة فمخضصة بالدم فان كان ما ضاها ففهي اربعين دبابا وان كان ما السوف فلا  
عليه لا النغير لا نه ما كان من دم صاير لولده وما كان من دم سواها فذلك من الجوف وان كانت العلقنة فستة وعشرون دبابا وفي الكلى ثمان مائة دبابا  
فان كانت المصغرة فستة وعشرون دبابا فذلك العظم اقل ما يملك فغيره اربعين دبابا وفي الكلى ثمان مائة دبابا وفي العظم ثمان مائة دبابا  
لا بد من شيء كان او يثبت فانه اذا مضت خمسة اشهر فقد صار في جوفه وفدا سوجب الدية واعلم ان في اليد نصف الدية وفي القدم نصف الدية وفي الجفون نصف الدية  
الدية كما ملز في الرجلين الدية وفي الذكر والفتية الدية وفي اللسان الدية وفي الاذن الدية وفي الانف الدية وفي العين الدية وفي الشفة الدية وفي اللسان الدية  
ورحم شفة الفم نصف الدية وفي اللسان الدية وفي العين الدية وفي الانف الدية وفي الشفة الدية وفي اللسان الدية وفي العين الدية وفي الانف الدية وفي الشفة الدية  
ان يجلس الدية كما ملز في كل اصبع الدية وفي كل فم الدية وفي كل فم الدية وفي كل فم الدية وفي كل فم الدية وفي كل فم الدية وفي كل فم الدية وفي كل فم الدية  
وجلا موضع ثم طبع فيها موضعها ثم انقصت ففصلته من موضع الدية لولا انما لموضعها لولا انما لموضعها لولا انما لموضعها لولا انما لموضعها لولا انما لموضعها  
منه ما ندرهم وان كانت في الوضوء الدية في الشاة في المامون ثلث الدية وفي الكلى ثلث الدية وفي العظم ثلث الدية وفي الجوف ثلث الدية وفي الشاة ثلث الدية  
ثلث الدية وفي الكلى ثلث الدية وفي العظم ثلث الدية وفي الجوف ثلث الدية وفي الشاة ثلث الدية وفي الكلى ثلث الدية وفي العظم ثلث الدية وفي الجوف ثلث الدية  
وفي الظفر عشرة دبابا وفي اليد عشرة اصابع الدية وفي الرجل الدية وفي اليد عشرة اصابع الدية وفي الرجل الدية وفي اليد عشرة اصابع الدية وفي الرجل الدية  
ويستعقر تبر واليد السليمة ثلث الدية فاذا اجتمع رجلان على قطع يد رجل فان راد ذلك قطع يد الاخرى يد رجلان على قطع يد رجل فان راد ذلك قطع يد الاخرى  
ثم يقطعها وان راد ان يقطع واحد فمعه على الذي قطع يد رجلان على قطع يد رجل فان راد ذلك قطع يد الاخرى يد رجلان على قطع يد رجل فان راد ذلك قطع يد الاخرى  
على اهل البقرة في بقرهم وعلى اهل الشاة الف شاة ثلث الدية وعلى اهل الدابة ثلث الدية وعلى اهل البقرة في بقرهم وعلى اهل الشاة الف شاة ثلث الدية وعلى اهل الدابة ثلث الدية  
اذا كان الخطأ شبه العمد هو ان يقتل بالسوط او بالعصا او بالحجر فان دبره فمعه وهو من الاصل او يربو بين ثمنه الى ارباع غامها وثلاثون حصاة فلو  
يقتلون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابنة لوط ذكر وفم كل بعير من الورك مائة درهم وعشرون دابة من الدابة مائة درهم وعشرون دابة من الدابة مائة درهم  
وثلاثون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابنة لوط ذكر وفم كل بعير من الورك مائة درهم وعشرون دابة من الدابة مائة درهم وعشرون دابة من الدابة مائة درهم  
خطوا في الاخر انما فلتل عدا فان اذ ذبحوا صاحب الخطا لم يكن له على صاحب العمد شيء فان قتل رجل رجلا في شهر الحرم فعليه الدية وصيام شهرين متتابعين  
من شهر الحرم واذا دخل في شهرين المتتابعين فمعه على ما كان عليه من العمد فان قتل رجل رجلا في شهر الحرم فعليه الدية وصيام شهرين متتابعين من شهر الحرم  
فعليه الدية في اموالها نصفين لو رثته الميت ان قتل رجل امرأة متعمدا فان شأوا او لم يشأوا فمعه على ما كان عليه من العمد فان قتل رجل رجلا في شهر الحرم فعليه الدية  
حسد لاف درهم واذا فلتل المرأة رجلا متعمدا فان شأوا او لم يشأوا فمعه على ما كان عليه من العمد فان قتل رجل رجلا في شهر الحرم فعليه الدية وصيام شهرين متتابعين  
الف درهم واذا فاء الرجل عن امره فان شأوا ان تفعأ عينه فعلة او ان يلدن عينه فمعه على ما كان عليه من العمد فان قتل رجل رجلا في شهر الحرم فعليه الدية  
وان فلتل عن الرجل عن امره فان شأوا ان تفعأ عينه فعلة او ان يلدن عينه فمعه على ما كان عليه من العمد فان قتل رجل رجلا في شهر الحرم فعليه الدية  
فهذه العبد اكثر من دية الاصبعين الصحيحين الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل  
الاصبعين الصحيحين الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل  
على الثلث من دية التحاح واذا كانت دية العبد اقل من دية الاصبعين الصحيحين الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل دية الثلث الاصاب الشلل  
فقل الكتاب جلا خطا فعليه من دية بقره ما ادى من مكائنه وعلى مولاة ما بلغ من دية المملوك فان عجز الجاني فلا عاقلة له انما ذلك على ايام المسلمين  
وفوق ابو جعفر في عين الاعور اذا اصاب عينه الصحيحين فمعه على ما كان عليه من العمد فان قتل رجل رجلا في شهر الحرم فعليه الدية وصيام شهرين متتابعين  
لا بد عبد الله رجل قتل رجلا متعمدا فقال جازاء جنتهم بفيلهم لولدهم فمعه على ما كان عليه من العمد فان قتل رجل رجلا في شهر الحرم فعليه الدية وصيام شهرين متتابعين  
يقل فان لم يقبل الدية قال ابن جبريل لا بد رجلا فمعه على ما كان عليه من العمد فان قتل رجل رجلا في شهر الحرم فعليه الدية وصيام شهرين متتابعين  
على الشاة دية رجل وعشرون دابة من الدابة مائة درهم وعشرون دابة من الدابة مائة درهم وعشرون دابة من الدابة مائة درهم

٢  
بنت لبون وعشرون بنت مخاض  
بنت لبون وعشرون بنت مخاض  
بنت لبون وعشرون بنت مخاض



























٤٠

برجی



# في الحيض

ياخذ منه ليلتي ان يصغافه لان ما فيه لا يقدر ان على الغدة من غير وان احتلت في مجيء من المساجد اخرج منه واعتل الا ان يكون اخذ له  
 في المسجد الحرام في مسجد رسول الله فانك اذا احتلت في احد فمنا المحض يتمت فخرجت لم تشربها الا ميتا والجنب لا عرق في ثوبه فان كان جنبا  
 من حلال فحلال للصلاة فيه وان كان من حرام فحرام للصلاة فيه **باب غسل الحيض** قل يا ايام الحيض ثلثة واكثرها عشرة ايام فان رأت الدم يوما او  
 يومين فان رأت الدم يوما او يومين فليس لك من الحيض ما لم تراك الدم ثلثة ايام متواليات وعليها ان تقضى الصلاة التي تركتها في اليوم او يومين  
 فان رأت الدم اكثر من عشرة ايام فلتعذر عن الصلاة عشرة ايام وتقتل يوم الحائض عشرة وحتشى فان لم يتغير الدم الكرمف صلت صلواتها  
 كل صلاة بوضوء وان تغتسل الدم الكرمف ولم يسل صلاتك صلاة الليل صلاة الغداة بصل الظهر الصبر بصل وتوخر الظهر قليلا وتقبل  
 وبقية المغرب العشاء الاخرة بصل واحد وتوخر المغرب قليلا وتقبل العشاء الاخرة الى ايام حيفها فاذا دخلت في ايام حيفها تركت الصلاة وشي  
 اعتلت على ذلك حل وزجها ان ياتها واذا اردت الحائض الغسل من الحيض فليعلم ان تستبرأ والاستبراء ان تدخل قضاة فان كان هناك دم خارج  
 ولو كان مثل اسل النابا فان خرج لم تقتل وان لم يخرج اعتلت وقال الله يجب على المرأة اذا حاضت ان تؤصا عند كل صلاة وتجلس بسبلة  
 القبلة تذكر الله مقدار صلواتها كل يوم والحفرة في ايام الحيض حيف في ايام الظهر ثم ردم العدة لا يجوز الاغتسل في ردم الحيض خارج حجرة  
 شديدا ودم السخاصة باوديسيل منها وهي تعلم **باب الغشاء** قال الله ان امثا بنت عيسى بنعت محمد بن ابي بكر في حجة الوداع فامر بها النبي ان تغسل  
 ثمانية عشر يوما فاما امرأة طهرت قبل ذلك فلتغتسل ولصلواته قال رسول الله ايا امرأة مسلمة ما تبت في نفسها لم ينشط احد من اهل بيته يوم القيامة **باب**  
**غسل الجمعة** قال الله غسل يوم الجمعة سنة واجبة على الرجال والنساء في لفه الحضر ركوا نه رخص في تركه للشاة في السفر لقلة الماء والوضوء فيه  
 قبل الغسل قال الله ان نيت الغسل وانك لعلنا غتسل بعد العصر يوم السبت قال اذا اغتسل احدكم منكم يوم الجمعة فليقل اللهم  
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين والغلة في غسل الجمعة ان الاضحا كانت تعلى في نواصيها واموالها فاذا كان يوم الجمعة حضر المسجد  
 الناس واذا نجا باطهم فامرهم النبي بالخروج من ذلك السنة وقال الله غسل يوم الجمعة طهور وكفارة لما بينه ما من الذنوبين الجمعة الى الجمعة **باب غسل**  
**الميت** الميت يلقن عند موته كل ما لا يخرج في الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العليم العظيم سبحانه الله ربنا لنوا السبع ربا الارضين السبع  
 ما بينهن وما بينهما ورب العرش العظيم وسلام على المرسلين الحمد لله ربنا لعالمين ولا يجوز ان يحضر الحائض الغسل عن الميت لان الميتة  
 تنافي بها فان حضر لم يجز ان ذلك فلخرجها اذا خرج فخرج فغسل الميت فغسل الميت فقال يستقبل بباطن قدميه القبلة ويغسل الميت  
 اولي الناس راد من يامر الولي بذلك ويقطع غاسل الميت كفنه بيضا بالقطر فيبط عليه الحجرة وينشر عليه شيئا من الذرية ويكرمه  
 ويكتب على قميصه اذاه وجبه والجرية فلان يشهد ان لا اله الا الله وليها جيعا ويعلمه رادوا ياخذ جريدتين خضراوين وطبتين ملو  
 كل واحد على قد عظم الذراع فاذا فرغ من امر الكفن وضع الميت على المغتسل هو جعل لاطن بجلبه الى القبلة ويخرج القيص من فوق الى  
 سره ويتركه الى ان يفرغ من غسله فيترجعه عودته فاذا لم يكن عليه قميص لاقه على عودته ما يشترها يرويلين احصا بعد برقي فان نصبت عليه ثوبا  
 وبسج يد على بطنه مسحا وبقا وقال ابي بكر في سائلته الى بدا بيديهما فاعلمها بثلث حيد يا براء السد ثم تلف على يدك اليسرى ثم تجعل على اذنك  
 من الخضر وهو الاثنان وتدخل يدك تحت الثوب فيصب عليك غير الماء من فوق وتغسل قبله ودره ولا يقطع الماعنة ثم تغسل يديه  
 تحت يديه ثم يفرغ السد وبعده بثلث حيد يا ابقعه ثم قلبه الى جانبه لا يصرق ويبذل الايمن مد يد اليفي على جنبه الايمن الى حيث بلغت ثم غسله  
 بثلث حيد يا من قرنه الى قدميه لا تقطع الماعنة ثم قلبه الى جانبه الايمن حتى يرد ذلك الايسر مد يد اليسر على جنبه لايسر الى حيث بلغت ثم غسله  
 بثلث حيد يا من قرنه الى قدميه ولا تقطع الماعنة ثم قلبه الى ظهره واصلح بطنه مسحا وبقا واعلمه مرة اخرى براء وشي من جلال الكافور مثل  
 الاول في حفن الاواني التي فيها الماء واعلمه الثالثة براء القراح ولا تمسح بطنه ثلثة وثلاث تغسله الله اعفوك عفوكم فان لم يغسل ذلك  
 عفى الله عنه وقال الله من غسله وساميتا فاكفينا له الا انه قال لا يجز بأكبر وجهه ينظرهم الا ان يتغير والفرق والمصوف والمبطون و  
 المهدوم والمدخن والمجور والمحرق وان لم يمكن غسله فاصليها الماء صبا ويجمع ما سقط منها في اكلها **باب السنة في الكا نور** قال الله  
 في السنة ليلتي في الكا نور وزن ثلثة عشر درهما وثلثا والعلية في ذلك ان جبرئيل اتي النبي باوقية كافور من الجنة فجعله النبي ثلثة عشر  
 درهما وثلثا نور حط الميت باربعة دراهم فان لم يقدر فتقال واحد اقل من وزن وجد **باب شيع جنازة المؤمن** قال الله من شيع جنازة مؤمن  
 حط عنه خمس عشر من كبره فان ربحها خرج من الذنوب قال الله اول ما يتحنن المؤمن ان يغفر له تبع جنازة وقد كان المؤمن يتقاد الاول  
 في جنازة الجنزة اول جنازة من تبعك المغفرة **باب الصلوة على الميت** اذ صليت على ميت تقف عند راسه كبر وتقرأ اشهد ان لا اله الا الله وحده لا  
 شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله واسلمه بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة ثم تكبر الثانية وتقول اللهم صل على محمد وال محمد كما فعلت  
 ما صليت يا ركن وترجت على ابراهيم والابراهيم انك جسد مجيد ثم تكبر الثالثة وتقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء

في النفس

في غسل



کتاب المذنب

[illegible]



کتابخانه

[illegible]



للصديق

[illegible]







للصِّدِّيقِ وَكَامٍ

[illegible]



کتاب الہدایہ

[illegible]



للصندوق

شفيعه في القعدة وعشر من ذي الحجة واجتمع هناك وعمل كسب من وارتفع بينك ولقد الله كتب ان وصل على محمد وآل محمد وقل اللهم اني استودعك  
 اليوم ديني ونفسي واهلي ومالي وولدي وجميع شأني الشاهد منا والغائب وجميع ما اغتبر بقلنا ذاخر عمن منك فضلهم الله الرحمن الرحيم  
 لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فاذا وصفت رجلا في الركاب فضلهم الله الرحمن الرحيم اللهم وعالمه كبره فاذا استوتبت على طاعتك  
 واستوى باب محلك فضل الحمد لله الذي هدانا لهذا السلام وعلمنا القرآن ومن علينا بما فيه من سيجان الذي سخرنا هذا وما كنا له بمقربين ولنا  
 في الدنيا عقبون ولحمد لله رب العالمين **باب العاقبة** فاذا بلغت حدا الوافيا اليه ودفنها رسول الله فانه من ذلك هذا الظاهر من المنازك  
 الذين يلهم ولا هلال الشام الحجة ولا هلال المنيرة والحليفة وهو مسجد الشجرة ولا هذا العراق القبيح واول العقب السليح ووسطه عفر واهم ذل  
 ولا يوشح الاحرام ولا تنفع راسك بعد العسل ولا تاكل طعاما فيه طيب لا يلبس ان يحرم في اي وقت بلغت البعث وان احضرت في دبر المكسوبة  
 فهو افضلها وان لم يكن وقت المكسوبة صليت كعب الاحرام وقرأت في الاولى الفاتحة وقل والله احد في التائيه للحمد وقل يا ايها الكافرون فانك  
 وقت صلوة المكسوبة فصل كعب الاحرام ثم صلي المكسوبة واحرم في دبرها فاذا فرغت من صلواتك فاحمد الله واشن عليه وصل محمد وآل محمد  
 يقول اللهم ابع اريد ما انت به من المنع بالعرف الى الحج على كتابك وسنة بيتك صلواتك عليه وآله فانه عرض غارض يجنبه فليحسب حاسبه  
 الذي قد نزل على الانام انك من حجة بعرة احرم لك شعري وبشري ومحبي ودي وعبي من الدنيا والآخرة والطيب ان ينجي لك وجهك والكرام والذ  
 الغرة ويحب بلان منقول هذا من واحد حتى تحم النبي ثم قم فامض بهيئة فاذا استوتبت بك الارض ما شأيت او ذاكما فقل اللهم انك لي  
 شريك لك ليك ان الحمد والملك لا شريك لك ليك هذا الاربع مفرضات قلبه حين لم تقول ليك ذاك المعراج ليك ليك ليك ليك  
 ليك ذاكما ذاك السليم ليك ليك عفا الذي بلسانك ليك مرهوبا ومرعوبا اليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك  
 ويمن الفخر اليك  
 الكربة العظام ليك ليك عمنك من عبدك ليك  
 عمنك معا ليك ليك هذا مسعر عفر الحج ليك  
 بغيرك او علوت شرفا او هبطت اودبا او لعبت ذاكبا او استعظفت من ضامك او دكت اذنك وبالاخيار واكثرنا استعظفت فما هو الحمد  
 لها وان ركعت بعض التلبية فلا بغيرك واعرها افضل واعلم انه لا بد لك من التلبية الاربع التي في اول الكتاب وهي الفرض وهي التوجي  
 بها الى المشرق واكثر من ذي الخارج فان رسول الله كان يكثر منها فاذا بلغت الحرم فاعنشد من يرميهم او من حج واذا غشيت من ذلك  
 بمكة فلا بأس بدخول مكة احب ان تدخلها على عسل فاذا انضرت الى بيوت مكة فاقطع التلبية وجدها عقبه للدينين واجعلها من لفظ  
 طهر المذنبه قطع التلبية وانظر الى عرض مكة وهي عقبته ذي طول دخول المسجد فاذا اردت ان تدخل المسجد فادخل من باب يمينه بالسكينة واوقا  
 وانصاف فانه من دخله بحجوع عفر الله له فاذا دخلت المحراب فانظر الى الكعبة وقل الحمد لله الذي غفلك وشرفك وكرمك وجعل منابه للناس  
 وامنا باركا وهدى للعالمين انظر الى الحجر الاسود ثم انظر الى الحجر الاسود وارفع بينك واحمد الله ثم واشن عليه وصل على النبي ولسل الله  
 ان يقبل منك اسلام الحجر واسلم وقبله كل شوط فان ثم قدر عليه فافرح به واخبر برأه ثم تقدر عليه فامسح بيدك اليه وقبلها وقل اللهم  
 اني اذنتها وميائتي معا هدرت لتهذي بالموافات امتك بالله وكرفت بالحج الطاعون واللائ والعري وعبادة الشيطان وعبادة  
 الاوثان وعبادة كل نذير عمن في ذلك الله فان لم تستطع فقول هذا كله فمضه الطواف ثم طه بالبيت سبعة شواطفا فاذا بلغت باب البيت  
 فلك سائلك فغيرك مسكنك ببابك فصدق عليه بالحجة وقول ثم طوافك اللهم اسئلك باسمك الذي غشي به على طلال الماكاك عيسى بن علي  
 الارض فاسئلك باسمك المكسوبة المحزون واسالك باسمك الاعظم الاعظم الذي اذا عبت برأيت واذا سئلت به اعطيت من صلي على محمد وآل  
 محمد وان تغفل به كذا وكذا فاذا بلغت مقابلة الميزاب فقل اللهم اغفر عني من النار ووسع علي من الرزق والحلال واذا راعى شرفه العري  
 وشرفه الحرم والارض ونقول استنجونا اللهم الى ابيك فغير والي خافت سيجر ولا تفرج ولا تبدل اليه ولا تسب في عري فاذا بلغت الركن  
 الباقية فالزهر وقبله وصل على محمد وآل محمد وكل شوط وقل بينه وبين الركن الذي فيه الحجر مبنا اتناجيه اليها حسنة وفيه الاجر حسنة وقنا  
 بهر حرك عاد بالنا فاذا كنت في الشوط السابع فصف بالمسبح وهو موحى الكعبة فاليه الركن الملق فادعيا بيا على البيت والصوت عند انطقك  
 بالبيت ثم قل اللهم البيت بيتك والجد عندك وهذا مكانا فانك انزلت في النار وتقول اللهم قد حلت بفتانك واجعل لنا مغفرة  
 في ما بينه وبينك واستودعني من خلفك وادع بما شئت ثم اقرأ ليلنا بما علمك من الذنوب وتقول اللهم من قبلك الفرج والغافر  
 اللهم ان علي ضيق فضا عفر لي واعف عني ما اظلمت عليه مني وخفي عن خلقك وخبر بالله وتذكر نفسك من الدائم اسلم الركن الذي  
 فيه الحجر الاسود ولستم برأه لم تستطع ذلك فلا يضر ولا يذل فيفتح بالحجر الاسود ويحتم ببر وتقول اللهم تقبّل بما رزقته وبارك فيما انبتته











52

٢٥







کتاب الہدایہ

اللَّهُ



لِلصَّدُوقِ

[illegible]

راجد بن الحارث











الشيخ في تحقيق

في كتابه  
الشيخ في تحقيق  
بابه جيب

ووثق يكون يوسف بن يار ولا يانه كان يكنى بابي بصير لا يكون من احد بنيهم عليه السلام وكيف كان يوسف هذا من ائمة على اعدان يذكرون له  
او كتابا ومن تبعنا فلم يندوا به ثم كان هذا غير ذلك كونه في كتابه الجليل  
غير معلوم لكن طبقه من ميزه لا تنقل عنه غالبا لا يصح كونه ايضا من اطلاق عليه ابو بصير في كتابه **الفصل الثالث** في بيان عبد الله بن محمد  
الاستاذ قال لکن في الغلو هكذا في بصير عبد الله بن محمد الاستاذ ثم ذكر ما رواه ابنا من عبد الله بن رباح عن ابني بصير قال سالت ابا عبد الله  
عن سئل في الترمذي فكتب قال نادى رجل بحجر في ريش وعزم وانما ناسا ينفون عن القرآن فلم اذنا طلب اليه اخرج حتى مضى كان عنه رجل من أهل  
المدينة مقبل عليه ففعلت عنه باب البيت على بئى حزنه اذ دخل بشير له هاشم وجلس عندك وقال سلم من الامام بعد فقلت لو ايقظت مما قد خرج  
من مبيتك فقلت سلم فقطع ابو عبد الله حديثه مع الرجل ثم اقبل على فقال يا با محمد ليس عليك ان تدخلوا امرنا واما عليكم ان تهموا وتطغوا  
اذا امرتم انتهى ما ذكره في هذه الترجمة وخلقنا ايراد هذا الخبر في هذا المقام مما لا وجه له اذ ليس فيه ما يدل على كون ابني بصير لدا وهو عبد الله بن محمد  
الاستاذ بل الظاهر غير ذلك بل اقول ان الاستاذ في الرجال من وقت على كلامهم بان كان يكنى بابي محمد ويطلق عليه ذلك مع ان يدعيهم لا اشارت الى ذلك  
معه ما دبر الخبر اطلاق ذلك على الراوي كما في كتابه لا يكره الشيخ ولا ابن عقدة كما فيهم من عدم ذكر الشيخ ولا غيره لعبد الله بن محمد المكنى بابي بصير في كتابه  
الصادق وذكره الشيخ في اصحاب الباقية وابو بصير في هذا الخبر رواه عن الصادق والواحد عنه عبد الله بن وضاح وهو من اصحاب ابي الحسن  
موسى الكلي الا على ما ذكره النجاشي والعلامة وابن داود واصلح ابو بصير في القسم كثير يعرفه وقال النجاشي لم يكتب يعرف منها كتابا لصادقه اكثر من  
بصير القميون ان ابابصير في هذا الاسماء هو يحيى القسم لا عبد الله وهو مكنى بابي محمد ايضا كما سيحيى ومن هنا ظاهرا ان ما قيل يمكن استعماله في الاستاذ  
عبد الله بن محمد بن ابي عبد الله وضاح عنه يعني عن ابني بصير عن حيد قال الشيخ في اصحاب الباقية عبد الله بن محمد الاستاذ كونه في كتابه ابابصير قال  
ابن داود في الجزء الاول من كتابه المختار الموثق والمعلمين عبد الله بن محمد الاستاذ ابو بصير الكوفي فخرج ممل ولم يذكر النجاشي في كتابه لا الشيخ  
في الترمذي لا العلامة في الخلاصة ولا غيره من وقت على كلامهم موضع سؤم من ذكرناه وبعض متأخر المتأخرين وقد تبعنا فلم نفت على رواية  
عن الباقية واغبره بختم او قل ان رايه لعبد الله هذا ثم اعلم ان بعض المحققين قال في شرحه على المطابع ما رواه ابا داود في كتابه على حذر  
فمنه رواية ابني بصير عن الصادق عن زرعي المصنف وهو على غير وضوء قال لا بأس ولا يمس الكتاب ليس في سند هاشم يتوقف فيه سؤالي بن  
مختار وابني بصير لا تخرج من جهة الامام من جهة ابني بصير فلا يشارك بين يحيى القسم ليش المراد وكلامه اثقتان وتوهم كون يحيى اقبيا فاستدلوا  
حققناه في الرجال على نقله بكون الحال كونه بابي بصير في رواية فقهنا وابو يوسف بن الحرث فعلى تقدير تكتينه بابي بصير فتوايضا من اصحاب الباقية  
بجمل واحد الرواية انتهى كلامه في ابني بصير الذي لم يره من روى ان عبد الله هذا هو عبد الله بن محمد الاستاذ في الرجال وفيه ما لا يخفى لا يقتل  
**الفصل الرابع** في بيان الخبر المراد وهو نقل على عشرة مباحث **المبحث الاول** في ذكر ما روته عليه من مقالاتهم في شأنه قال لکن في الغلو  
في ابني بصير ليش بن الجهم المراد ثم ذكر في روايات تدل بعضها على المدح والآخر على العذر ستقف على جميع ما يتعلق به مما رواه في كتابه  
وذكره فيه في تضعيف كتابنا في راسنا هذه وعن المحدث في الاختصاص قال ومن اصحاب ابي اصحاب ابني جعفر ابو بصير ليش بن الجهم المراد ابو  
بصير يحيى في القسم كعوف مولى اسد اسم في القسم اسحق وابو بصير كان يكنى بابي محمد قال الشيخ في الترمذي ليش المراد يكنى بابا بصير وعن  
ابي عبد الله في الحسن موصيه له كتاب قال في كتاب الرجال في اصحاب الباقية ليش بن الجهم المراد يكنى بابا بصير كونه في اصحاب الصادق  
الليث بن الجهم المراد ابو يحيى يكنى ابو بصير مستدعنه في اصحاب الكتاب لم يكتف ليش المراد يكنى بابا بصير قال النجاشي ليش بن الجهم المراد ابو محمد  
وقبل ابو بصير لا صغر وعنه جعفر لعبد الله له كتاب يحيى خا عنه منهم ابو جليله الفضل بن صالح وقال في القسم الاول من الخلاصة وهو  
بما اعتمد على روايته وخرج عنه قول ليش بن الجهم بالبناء المنقطة تحتها مقلدة المعنوية والحاء المعجمة والساكنة في المنقطة وفيها نظائر  
المعنوية والراء المكسورة المراد ابو بصير يكنى بابا محمد في الكشي عن حماد بن محمد بن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن جيل بن دراج قال  
سمعت ابا عبد الله يقول بشر الحسين بن الجهم بن زيد بن معاوية بن الجهم وابو بصير ليش بن الجهم المراد محمد بن مسلم وزادوه وبعثه بجباة ابا عبد الله  
على حلاله وحرابه لولا هؤلاء انتقلت انا والقبوة واندرست قال لکن ان ابابصير لا استأخذ من اجعت العصابة على رصد بقدره والآخر ادله  
بالفقه قال بعضهم مكان ابني بصير لا استأخذ ابو بصير المراد في رواية حديث في حديثه كرهنا في كتابنا الكبير لاجبا عنه او قال ابن الفضال  
ليث بن الجهم المراد ابو بصير يكنى بابا محمد كان ابو عبد الله بن جهم بن ربه بن الجهم وابو بصير ليش بن الجهم المراد محمد بن مسلم وزادوه وبعثه بجباة ابا عبد الله  
لا على حديثه وهو عند فقهنا والآن اعتمد عليه قول روايته وانه من اصحابنا الامامية للشيخ في الرجال الذي ذكرناه اولاد قول ابن الضائري ان  
الطعن في دينه لا يوجب الطعن انتهى قال ابن داود في الجزء الاول من كتابه ليش بن الجهم في الرجال المعجزة ابو بصير لا صغر قد ذكرناه في الكشي  
وتدحيك اعنه في المقدمة ما ذكره هناك وقال في بعض الفصول البقية في الجزء الاول من كتابه اجعت العصابة على ثمانية عشر رجلا فلم ينفذوا



الحول الى بصير

تفليحهم غير أنهم يتفاوتون وهم ثلث أصح الدجة العليا سنة منهم أصحاب الجعفر الجعوي على ضد بقايم وافتاد قولهم والافتاد لهم في  
دم زيادة من عين معرفت بن خربويه بن يزيد بن معاوية أبو بصير لث بن الجعري الفضل بن يساحيد بن مسلم الثاني قال في زيارته بن معاوية  
مواد الخمسة المختارين الذين تفتت لعضا على وثوقهم وعن الشهيد الثاني في خاصية على الخلاصة مثله الا انه خال عن كلمة المختارين  
واقول الخامس من المختارين الفضل بن يساحيد كما يظهر من ترجمته في كتاب المقال في ترجمة شيعيل لعرفون بعد نقله من الخلاصة انه ابن اخ لث  
بصير يحيى القسم قال عليها بخط الشهيد الثاني ليس هذا أبو بصير لث بن الفضل الذين فان ذلك اسمه لث وهذا يحيى القسم هذا كونه  
ثم الضعفاء وقال لفاضل البشر في ثوانيته بعد كرهه الاحتياج الى علم الرجال فيها شكوك وذكرها واجاب عنها دسان الكلام الى ان  
قال على ان الشكوك المذكورة مصادرة للضرورة او بما يحصل من التفتيش العاد بعدالة بعض الرواة وضبطه ديانا ثم فانا بعد التفتيش حصل  
لنا القطع بثقة مثل سلمان الفارسي والمقداد بن ابي دعواد ونظر آثم وزيادة وبريد وابي بصير المراد والفضل بن نظر آثم وجهين من ذلك  
وصفوا ابن ابي عمير بن زندي نظر آثم وانكاو ذلك مكابرة وقال في الوجيزة لث بن الجعري ثقة اجمعت العصابة عليه **الثاني في بيان**  
كناه قد ظهر لث من عباداتهم انه كان يكنى بابي بصير في الروايات كما يسمعونهم كقول لث وابي بصير لث بن الجعري المراد وقوله وابي بصير  
لث المراد وقول ابن ابي عمير وفيما أبو بصير المراد وقول حماد بن عثمان قال أبو بصير المراد وقول بكر لث بابي بصير المراد وقول شيعيل  
ذكرت ذلك لابي بصير المراد كل ذلك فيما سمي وقول ابن مسكان المذكور بابادان الصلوة وحده في الذنا والذنا عن سلمان بن خنيس  
وابو بصير المراد في غير ذلك من الاقوال فمن الجائز فيها لعله لث واستعمالها في كناه لا نكار لها ويظهر ما ذكره ابن الضائير في الجائز في العادة  
انه كان يكنى بابي محمد وعبادة ابن داود كانت مشهورة بترصده الى زيارته الشيخ والظاهر ان الفضل ايضا لم يزل فيه فيما حكاه عنه وكيف كان قول لث  
مقدم على قول الثاني لو كان ههنا فافتحت لانه سكاظا من ابن داود يكون القول قول لث بطريق اولي ولا سيما القائل مثل هؤلاء القائل  
ثم ظاهر ما ذكره الشيخ في كتاب جاله في اصحاب الصادق انه يكنى بابي يحيى وبنيه ناهل فانه مما لم تقف على لعله كرهه غيره ومما لم يحذر في الروايات  
ولا في الاسانيد نعم لث بن كيسان الجعدي البكري من اصحاب الصادق لعله كان يكنى بذلك لكنه فلا يجد ان يكون اشتبه عليه الامر لذلك  
ويمكن ان وقع التحيين فيما نقل من خط الشيخ بان يكون يحيى مصحف محمد لثا ههنا في بعض الخطوط وكان هذا الاحتمال هو الاظهر  
**الثالث** في بيان من روى عنه من الائمة تصح المصنف الشيخ وابن داود في سلف منهم بانه من اصحاب ابي جعفر وقد عرفنا بغير  
الجائز بانه روى عنه ونقل عليه روايات تتفق على جميعها الا ان في بعضها ما ياتي في اولها المجتات لثا من من مباحث هذا الفصل وتذكر  
غرضها ان صرح به الجائز في الشيخ فيما سلف منها وهو الظاهر من ابن داود وقد وجدنا بعض حديثا كمالا ما رواه هاعنة وبالجمله هذا ما لا  
ينبغي روايته عن ابي الحسن موسى قائل لا نه عالم تنفذه في الروايات ومما لم يذكره احد من دقتنا على كلامه لا الجائز ولا غيره سوى الشيخ  
لكنه مثبت وقول لث مقدم فعلم لم يذكرها لقلها ويظهر ما رواه في السنة الاسلام في الكلب في خراب كونه مولدا لابي الحسن موسى  
عن محمد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر عن ابراهيم بن مهزيار عن اخيه علي بن مهزيار عن الحسين بن سعيد عن محمد بن شعاع بن مسكان عن ابي بصير  
قبض موسى بن جعفر وهو ابن اربع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين ومائة عاش بعد جعفر حسنا وثلثين سنة انه ادرك بعض عصر لثا  
لانك سمرقند في ابي بصير يحيى القسم كانت في عام خمسين ومائة فلا يمكن ان يكون المورخ ذلك يكون لثا المايحي في الخاتمة من علم  
انصراف ابي بصير في الروايات واسانيدها الى غيرها ولكن لا يخفى ان ذلك مما ياتي في الم يكن قوله عن ابن مسكان عن ابي بصير لثا في السند  
هو او اشباهاها كما هو الظاهر من ضبطه معرفته بالرجال وبطبقاتهم وقد صنف فيهم كتابا لكن وقوع السهو او الاشتباه وادائه لثا لعله لير  
بذلك لبعيد لان الظاهر ان تلك الرواية قطعة من رواية وكل قطعة منها بذلك لا شائبة باب يساحيد من ابواب التارخ وكانها بتل القطع  
كانت هكذا سعد عبد الله بن جعفر عن ابراهيم بن مهزيار عن اخيه علي بن مهزيار عن الحسين بن سعيد عن محمد بن شعاع بن مسكان عن  
ابي بصير لثا عبد الله قال قبض الحسن على وهو ابن سبعين سنة في عام خمسين سنة عاش بعد رسول الله اربعين سنة وقبض  
بن علي يوم عاشوراء وهو ابن سبعين سنة وقبض علي بن الحسين وهو ابن سبعين سنة في عام خمس مئة عاش بعد الحسين حسنا  
وثلثين سنة وقبض محمد بن علي الباقر وهو ابن سبعين سنة في عام اربع مئة عاش بعد علي بن الحسين ثلث عشرة سنة وشهرين وقبض  
بو عبد الله جعفر بن محمد وهو ابن سبعين سنة في عام ثلث واربعمائة عاش بعد ابي جعفر او بعد اثنان سنة وقبض موسى بن جعفر  
هو ابن اربع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين ومائة عاش بعد جعفر حسنا وثلثين سنة وقبض علي بن موسى وهو ابن سبعين سنة  
انتهى في سنة اثنان ومائتين عاش بعد موسى بن جعفر عشرين سنة الا شهرين وثلثة وقبض محمد بن علي وهو ابن خمس وعشرين سنة  
في سنة ثمان وعشرين ومائة يوم الثلاثاء خلون من ذي الحجة سنة عشرين ومائتين عاش بعد ابي جعفر عشرين سنة والاحياء وغيرهم يوما فلظني بصير



# رسالة في تحقيق

في تحقيق  
رسالة في تحقيق  
رسالة في تحقيق

موسى جعفر الخ لعله كان من كلام محمد بن عثمان كما ان لفظه قد بقي على بن موسى الخ كان من كلامه فظن الكليته او غيرها انه من كلامه  
 وقع تلك الزيادة في السند يؤيد ان علماء الرجال لم يذكرها ابدا بصيرة اصحاب لؤساء وقد قال الخائفة ما ينبغي عليه  
 ابن مسكان في يوم الحسن قبل الحاشية وحمل الى الحسن كلامه على ابي الحسن لؤساء بعيدا لا ينبغي الخ في نو شيفه قول يظهرهما فقله  
 من ابن الغضائري ان في نحو بعضه الخ جامع الغضائري على توثيقه وكذا في دعوى الخ جامع على تصديقه تاملوا وسنذكر ايضا المير في البحث العاشر  
 الفصل الاثني ولم يوفقه الخائفة ولا الشيخ وابن الغضائري ان قال وهو عندك ثقة الا انه بعد ان قال فيه قال قال ذلك واما في المتقدمين  
 راود عن الكثرة انه ثقة عظيم الشأن فلم يران ينقله منه ناقل لم يجد النص في يد اخيار الرجال نعم ذلك ما يتضمن ذلك فان كان ابن داود في ذلك  
 اليه ذلك فكيف كان يظهر ذلك من الاثبات منها الصحيح الذي ذاك الكثرة باسناده عن جميل بن دراج قال سمعت ابا عبد الله الحديث وقد تقدم  
 فيما نقلناه من الخالصه قد اشار الى صحة السيد المكرم جال الدين في حديث طاورا في حديث قال في ذيل كلام له وقد اوردنا الحديث الصحيح فاعلموا  
 بترتيب محله وفتح مترله يعني شرف محل لث هذا وما سلف من ابن داود حيث فيه قال في البشارة في سببها ووظائف منها صحيح سليمان بن خالد  
 المذكورة في اختيار الرجال قال سمعت ابا عبد الله يقول ما اجل احدنا حتى كرهنا واحدا حيث في الاذاعة وابو بصير في المراتك ومحمد بن ابي  
 ابن معاوية الخ لولا هولا عما كان احد يستنبطه ولا يحفظ الدين وامناء له على حلال الله وحرامهم السابقون اليه في الدنيا والسابقون  
 اليه في الآخرة ومنها الخا وخر شرف عليا واجمها في فتايف كلنا تامل الخ في ذكر ما يؤم منه من الجواب عنه قال لكنه ذكر عن ابي يعقوب  
 قال خرجت الى السواد اطلب اهل الخ ونحن جاعلون فينا ابو بصير المراتك قال فقلنا يا ابا بصير اتق الله ورجع بمالك فانك فمك كثر فقال سكنا وان  
 الدين اوقف لصاحبك لا شتمك عليه ما يكسره وذكروا عن محمد بن محمد قال حدثني محمد بن احمد بن الوليد عن حماد بن عثمان قال خرجت انا وابي يعقوب  
 واخا الى الحيرة الى بعض المواضع فتذاكرنا الدين فقال ابو بصير المراتك اما ان صاحبكم لو ظفروا بالاستاذ فاعفوا في اكله كلب يري ان يستغفر  
 عليه فذنبه لا طهره فقال ابي يعقوب دع الخاء حق شجرة اذ نزل عن حماد وروى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن علي بن الحسن  
 المكفوف عن رجل عن بكره قال لقيت ابا بصير المراتك فقلت من تريد قال اريد مولاك فقلت انا ابتعت نفسي معي ودخلنا عليه احدنا انظر اليه قال  
 هكذا يدخل يونس الانبياء وانت جنب فقال اعود بالله من غضبك وغضبك وقال استغفر الله ولا اعود وقال في ذلك ابو عبد الله الخ  
 عن بكره ذكر عن حماد قال حدثنا معاوية عن شعيب بن علقمة عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن امرأة تزوجت ولها زوج فظنهم عليها ان  
 تزوج المرأة ويضرب الرجل مائة سوط لا ندم لى قال قال شعيب خلت على ابي الحسن فقلت له امرأة تزوجت ولها زوج قال تزوج المرأة ولا شيء على  
 فليقتل ابا بصير فقلت له في سالت ابا الحسن عن المرأة التي تزوج لها زوج قال تزوجت ولها زوج قال تزوجت ولها زوج قال تزوجت ولها زوج  
 تنافى علم بعد عرس علي بن محمد بن محمد بن احمد بن محمد بن الحسن بن صفوان عن شعيب بن علقمة عن ابي بصير قال سالت ابا الحسن عن رجل تزوج امرأة  
 ولها زوج لم يعلم قال تزوج المرأة وليس على الرجل شيء اذ لم يعلم فذكرت ذلك لابي بصير المراتك فقال قال في والله جعفر تزوج المرأة ويجلد  
 الرجل الحد وتاويده على صدره يحكمها اظن صاحبنا ما تكامل علمه ورواه في التمهيد عن علي بن الحسن فقال عن ابي يعقوب نوح سكت بن محمد غرضه  
 ابن يحيى عن شعيب بن علقمة في الا ان فيه فذكرت ذلك لابي بصير ردون لفظ المراتك وكان بدل اظن صاحبنا ما تكامل علمه اظن صاحبنا  
 في تكامل علمه ورواه في التمهيد في سالت ابا الحسن عن رجل تزوج امرأة ولها زوج قال بعرف بينهما فقلت عليه ضرب قال لا ماله يضرب فخرجت  
 عنده وابو بصير يحيا لاليزاب تلخرته بالمسئلة والجواب فقال لى ان انا قلت بجبال اليزاب قال فخرج به فقال د ب هذا البديع وورب هذا  
 الكثرة الكثرة لمف جعفر يقول ان علماء تقوى الرجل تزوج امرأة ولها زوج فزوج المرأة وضرب الرجل الحد ثم قال لو علمت انك علمت لفصح ذلك  
 بالحجارة ثم قال ما الخوف ان لا يكون اذن علمه لا يصلح شيء من هذه الاجزاء للمعاوضتها تقدم اما الاول ان تكون احديهما مقطوعة والاخر  
 الثاني ان يكون احد الوليد لواقع في طريقها هو محمد بن الوليد الخ ابو جعفر الكوفي الحد فانه ذكر عن حماد بن عثمان وهو فظي على ما ذكره  
 الكثرة فلا تقام واحده منها الصحيحين غيرها المعتصدة بالشهرة ولضعف لادلهما الاحتمال ان يكون مراده بصاحبك صاحبكم نفسه انه لم يسم  
 الدنيا اذا وقعته من حلال ولو كان مراده الص لقال صاحبنا ما رضاه ابن يعقوب بن علقمة الكلب اذ نزل لعله لا نرفهم من كلامه انه  
 للدنيا اولتومر نرا والصادق واما الثالث فله ضعف سندها ولتوبه وايضا لعله كان جاهلا بالمسئلة وغرنا في كتاب بن شهر اشوب ان  
 كتابا له لا عن الحسن علي بن ابي حمزة البطائني قال ابو بصير شتمت لالة الامام فدخلت على ابي عبد الله واوجب فقال يا ابا محمد ما  
 لك فيما كنت فيه شغل تدخل علي املك وانت جنب فقلت جعلت فداك ما علمت الا عمدا قال ولم تؤمن قلت بلى ولكن ليظن قبيح فالتفم با  
 ابا محمد فاعتدل البزير انه في نقل عن الخائفة ايضا مشددا لظان المراد بابي بصير في سند هذه الرواية يحيى بن الرقيم والجواب عما مضى قال في ذلك  
 والحق غفل السند عن السابقة مضى الى امران لا قوعدهم من دخول الخبيث عليهم ولو سلم كونهم من اهل فاما هم كونهم كبرية نزول بها العدا لؤساء







لشأن تحقيق

هذا السامع

بصير على ابو جعفر ايضا فترى على كونه يحيى كما سنبه اليه السامع فان بصير ليس بغير ما علم ان الكثرة دلت على ترجع لثبوت هذا عن  
محمد بن هود عن علي بن محمد القتيبي عن محمد بن احمد بن الحسن عن علي بن الحكم عن المشي الخاطيء عن بصير قال خلت على ابو جعفر فقلت له  
ان يحيى المولى وتري الا كرهوا الا بر من قال له بان الله ثم قال له ان مني فصح على وجهي على عبقري بصيرا السما والارض البيوت فقال لي  
ان تكون كذا ولك ما للناس عليك ما عليهم او تود كما كنت ذلك الجنة الخاصة قال قلت اعود كما كنت نسبح على عيني فعدت وقال السيد لما  
في ترجمة الذي يظهر من الكتاب في هذا الموضع وما قد سبق في ترجمة ذواته ان ابا بصير هذا هو الليث المراد الضمير المشهور انه لا سند  
يحيى اليه القاسم المكفوف عندك ان القضية وقعت لها كمالها وقال العلامة الجلي في شرح التهذيب في كتاب لصلوة الثالث والسبعين  
وقال شيخنا البهاجي في الرواية رواها في الفقيه عن عاصم بن حميد عن علي بصير المراد وهو ليث بن الجهم في رواية صحيحة واما هنا فضعيفة لان  
المكفوف يحيى القسم ثم هو اقول المكفوف لا يحيى كلاما كما ناكك فلا يثبت في هذا القلب كونه ليا مع ان روايته عاصم عنه تدل على كونه  
بنا نعم اكثر اصحاب لوجال وصفوا يحيى المكفوف على انا بعد روايته يحيى في نسخة اخرى انتهى كلامه على الله مقارنا اقول الحديث الثالث والسبعون  
هو ما رواه الشيخ في كتابه باسناده عن الحسين بن سعيد عن النضر بن عاصم بن حميد عن علي بصير المكفوف قال سالت ابا عبد الله عن الصادق  
عن محمد بن علي الطعماني قال اذا كان الفجر القبطية البينا الحديث وفي الفقيه في نحوه باسناده عن عاصم عن علي بصير المراد وكلام هذين العلامين  
صريح في كون ليث بن يحيى قد سبهما الى ذلك الكثرة على ما هو ظاهر ابراه في ذلك الجزء من الجزء الذي سنده في هذا الحديث في ترجمة ليث هذا بل السيد  
الدين بن طاووس ايضا فانه وحده الحق الذي اوردوه الكثرة في ترجمة ليث هذا وكان ظاهرا في الذم بان احد روايته الهيكلة وانتهى على ذلك  
ان في ذلك الحديث نرجاء كلي في غيره وجعل بصير فقال في ما هذا قال جلي في هذا كلب في غيره في رجله هو ظاهر كما عرى في كونه من غير ابراه  
اشرا اليه الحديث السابق لم يقل ان ليث بصير هذا الجز لا يدل على تدح منه بل يقدح في اقبير الضمير ولو كان معتبرا اللهم الا ان يقال انه لما لم  
المؤمنين في ذلك وانهم عليه الدلالة المحل على ما يظهر من بعض كلامه في ترجمته فيهم الشيد الثاني كما يظهر مما ذكره في السامع في قوله  
نكاح الاماء والسيد على الصانع وصاحب المشي كما يظهر من ذلك الكتاب من بعض خواصه على التحري الطائفي من العام واصحاب المذاكر كما  
يظهر مما حكاه عنه الفاضل الجرجاني في شرح الاستبصار فانه بعد ان قال الحديث يعني رواه ابو بصير المكفوف موثق قال قال الفاضل المحقق  
يحيى صاحب المذاكر طاب ثراه هذه الرواية ضعيفة لان ابا بصير المكفوف هو يحيى بن النعمان ومن ذلك لفاضل شيخنا البهاجي والمولى الشريف  
وصاحب كشف الغطاء كما يظهر من بعض كلامه في شرحه على صلوة الروضه والمحقق الجرجاني صاحب الحدائق والمولى البهاجي كما يظهر من تعليقاته  
على منبع المقال فيكون بصير غير مكفوف ولعلنا نلظ من كلام علماء الرجال الذين وقفوا على كلامهم في الكثرة حيث وصفوا يحيى بن النعمان  
بالمكفوف واستقف على عباراتهم في الفصل الا في ولم يذكر احد منهم تلك الصفة ليث وحيث ذكرنا اننا قد عجزنا لم يذكر احد منهم قالنا ليث  
الموافق لهم ولا سيما ابن داود البجلي قد مر عبادتهما واما الكثرة من ولج كتابه وقد وقف على الغلظة الكثيرة الواضحة لا يبغي له ظن بن هارون  
منه لث هذا ثم في المختلف في الموقوف على بصير المكفوف قال سالت ابا عبد الله عن الصادق عن علي الطعماني الحديث ورجال السند  
قد عرفناهم وكلهم سوا بصير من الثقات والعدل من دون خلاف بينهم وطريق الشيخ الحسين بن سعيد صحيح كك وقد قال ايضا في  
الصحيح على بصير الصادق قال سالت عن ابي بصير عن الصادق عن علي الطعماني ان يابن يبيع لان يابن يبيع  
ان يبيعه قد رجوت له ان ياخذ ماله ان كان له مال وقال في مسئلة اخرى في الصحيح على بصير الصادق قال سمعت يقول لا يبيع ابني  
هو كذا لا يضر في ولا المجوس وان كانت امرأة تليج لغتها ويند ابني لما رواه ابو بصير في الصحيح عن الصادق وقد سالت عن الزكاة الى ان  
قال الى تسعين فاذا زادت واحدة فيسحقان الى عشرين واما في اكثرنا لا بل في كل خمسين حققة وسند هذه الروايات في ذلك السند  
بينه سكون ابا بصير في الواقع منها مطلق الواقع فيه مفيد فان الظاهر من حمل ابا بصير الواقع فيها على ليث المراد ولذا حكم بصيرها وحمل ذلك  
الرواية على يحيى في القسم فحكم بموثوقيتها ولا فلا وجه للتفريق بين تلك الروايات وعد بعضها صحيحة والاخرى فقا وعلى هذا يكون عاصم  
من دعي يحيى ليث كليمها ويكون ابو بصير مطلقا مضرا الى ليث قال بمكفوف في يحيى بصير لث وفي الاولين تأمل سيظهر لك وجهان  
قلت مراده بالصححة في تلك الروايات الصفة الاضافية لا الحقيقية فلا يظهر منه العول ببصير لث قلت لا يمكن اعادة الاضافية فيها فقلنا منه  
اخيرا كما لا يخفى فيمكن ان يقال لعله قال بمكفوف لث وحمل ابا بصير المكفوف في ذلك السند عليه بقرينة ما في الفقيه انا حكم بموثوقيتها  
لما قاله ابن الفضل في هذا وان كان مخالفا لما ذهب اليه في الخلاصة من كونه من اصحابنا الامامية الا ان مثله وقع له كثيرا وسبب  
في دساتره انه قد مر في كثر الاستدلال في غير هذا الموضع على تقدير حمل ابا بصير في نسخة يحيى في ذلك عندنا له وهو انما خالف  
لذكره في الخلاصة في سم الضعفاء وشك فيه في كونه من اصحابنا الامامية ولكن لا يخفى بعد هذا الاحتمال والظن على تقدير اجمال ابا بصير

في نسخة اخرى



## أحوال أبي بصير

قال بصير تليت واما عبد الجبر من الموفيق لذهابا به في هذا الموضع فنهال الى شارب من سب يحيى فجمع عنه في غير قطع كما ينبغي ان يناسبه  
انتم تملكون ان يكون ابو بصير مطلقا منصفه فاعنه الى ان لا يكون عامم عنده من رغبته وعن يحيى كلبها وهذا ظاهر من اوضاعهم يظهر  
من كلامه فاعنه الى بصير تليت هذا ثم في تليدي بصير في سنده في الحديث بالكفوف كما دعي في التهذيب والاستبصار ان الكفوف حديثا  
كلاما وانما كان يحيى بكفونا انما فاعنه اشعار بصير تليت عدم كونه مراد بانك الكفوف في ذلك السند فخطئه لمن نشرها به فيه وذلك لان القيد  
ان كان مراده بها لياض وانما لا يشاركونه ايضا واذا اظننا ان كان عليه التصريح باسمه ونحوه مما يختص به ثم بمكفوفيه لان يدكره بالكنية  
المشتركة ويصنفها بقيد اولم نقل كونه من خصا غير لا نقول باختصاصه به بل نقول بالمشتركة بينهما فانهم مع قصور عن اعادة مرادهم بقيد  
كما لا ينبغي ان لم يرد ذلك فذلك القيد ليس فيه فائدة يعتد بها مضاننا الى انهم انما لغضوف كونه فريضة على اعادة يحيى كذا الكلام اذا كان  
مراده بها يحيى فان القيد على ذلك القيد او اعادة مراده واما ما ليس فيه فائدة يعتد بها والاصل ان تقييد تلك الكنية بالكفوف في  
كلامه لا يقتضي ضرورة ليش يحيى كلبها اما فاعنه اعادة مقصود غايته لغضوف والى ليس فيه فائدة يعتد بها ويكون كاللغو وكلاهما بعيدان فاعنه  
ان القيد لا يقتضي ذلك ولما كان ضارده يحيى مما اخلاص فيه بينهم فاعنه انما ايضا يعتد بصير تليت لعل الظاهر ان القيد مع من الترخيص  
ان سجدوا لغيره لان الظاهر ان الترخيص نقل في الحديث من كتاب الحسين واما عامم بن حميد فلو كان ذلك منه لكان لفظ وجوده في الكنية واقفه  
ايضا ولم يوجد وكيف كان المرجح في النظر عدم ضارده لظاهر لعل الترخيص والحسين والنظر في القيد ابن داود بل غيرهما من علماء الرجال  
حيث لم يثبتوا الضارده اليه مع ان داهم فيما اذا وقع على ضارده احدى ونحوها الاشارة اليه في ترجمته سيما اذا كان من المشاهير للثمة وكان الظن  
يلحق الشيء بالاعم الاغلب لداخلك بصيرته من ابيث ضارده من التام في اعيان الاحبا وايضا ما يلايم ذلك منها ما افاده في الكنية باسناده مع  
بصير قال كان لي جاد يتبع السلطان فاصا ما لا ماعتبا فاذا كان يجمع الجميع اليه بشرط المسكرو يوزن في مشكوة الى نفسه غير مرة ثم يتيه فلما انجس  
عليه قال يا هذا انا رجل متعلم وانت رجل معافا فلو عرضتني لاصحابك لجوت ان يقدوني بك فوقع ذلك له في قلبه فلما سرى الى ابي عبد الله كونه  
خاله فقال لي انا رجعت الى الكوفة سيايتك فقل لي يقول لك جعفر بن محمد معافا انت عليه اخمن لك على الله الجنة فلما رجعت الى الكوفة اتاني بنون  
لنا فاحسبته حتى خلت منزلي ثم قلت له يا هذا اني ذكرت لك ابي عبد الله جعفر بن محمد فقال لي انا رجعت الى الكوفة سيايتك فقل لي يقول لك جعفر بن  
محمد معافا انت عليه اخمن لك على الله الجنة قال لي فقلت له انا رجعت الى الكوفة سيايتك فقل لي يقول لك جعفر بن محمد معافا انت عليه اخمن لك على الله الجنة  
ومضوا فلما كان بعد ايام بعث لي ابا داود فاعنه انا هو خلفه انا عريك فقال لي يا ابا بصير لا والله ما بقي في منزلي شيء الا وقد اخرجته وانا كما ترى الحديث ومنها  
ايضا ما رواه ابنه باسناده عن ايوب بن الحر عن ابي بصير قال كنت عند ابي عبد الله فحدثنا عن امرأه هلكت فترك زوجها  
واذا لها غير له المال كله في بعض النسخ فغيره وكذا في التهذيب وعلى هذا لا دلالة فيه ومنها ايضا ما رواه ابنه باسناده عن غاصم بن حميد  
ابي بصير قال كنت ابي عبد الله ان شخا من اهلنا يقال له عرسا اعلى عرسا وهو محتاج فقال له عرسا ما عندك من الزكوة ولكن لا اعطيكها  
فقال له لم قال لا في ديارك شربتيك وتمران فقالنا ما جدحت بهما فاشربيت بدائنين لحا وابدائنين فخرجت بدائنين لحا فاجتهد في فوضع ابي عبد  
الله يده على راسه ساعة ثم رفع راسه ثم قال ان الله ينظر في اموال الاغنياء ثم ينظر في الفقرات فيجعل في اموال الاغنياء ما يكفون به ولو لم يكفهم ثم ادم  
بل فليعطه ما لا يكسر في شربتيك ويضع في حج ومنها ما رواه ابنه باسناده عن ابن مسكان عن ابي بصير قال كنت ابي عبد الله فاجعلت نذرا  
ان صا جو هذين جهلان يقعا بالمرز فلفظ فقال يرجعنا مكانا فاعنه فبقنا بالمرز ساعة قلت فانه لم يجزها احد حق كان اليوم وقد نظر في النظر  
قال فنكسر سر ساعة ثم قال اليسا فاصليا الغداة بالمرز فلفظ قلت بل الحديث ومنها ما في المناقب لابن شهر اشوب على ما حكى عنه ابن زارة بن اعين  
قال لي الصادق داود كثير الرزق في حرمان بن اعين وانا بصير دخل عليه المفضل بن عمر في ابي جاعة حتى صلدوا ثلثين رجلا فقال يا داود اكشف  
عن وجهك فاعنه فكشف عن وجهه فقال تامله يا داود فانظره احيى هو ام ميت فقال بل هو ميت فجعل يعرض على رجل فجل حتى في على اخرم فقال  
اللهم اشهد ثم امر به ليه وتجهيزه ثم قال يا مفضل احسن وجهه فخرج وجهه فقال احيى هو ام ميت فانظره باجمعكم فقال يا هو يا سيدنا ميت فقال  
شهدتم بذلك تحفة فاعنه قال نعم وقد عجبوا من غلظه فقال اللهم اشهد عليهم ثم حمل الى قبره فطأ رضع في الحفرة قال يا مفضل اكشف عن وجهه فكشف  
فقال للامة فانظره احيى هو ام ميت فقالوا بل ميت يا ابي الله فقال اللهم اشهد فاعنه فابطلون يرهقون اطفاء نور الله ثم ادعى الى قبره  
وقال والله متم بوزره ولو كره الكافرون ثم خولوا عليه المراب ثم اعاد علينا القول فقال ليست لمكمن المحظ المدفون في هذا الحبلين موتنا انما  
ولذلك فقال اللهم اشهد ثم اخذ بيد موسى فقال هو حق والموت معه من ان يربث الله الارض من عليها ومنها ما نقل من كشف لغيره في الخبر  
نقلنا من كتاب الكمال للحسين ابا بصير قال كنت عند ابي عبد الله فذات يوم جالس انا والبايع محمد بن عرقا ما لم نلتك يا الله الذي لا اله الا هو وانت  
الامور وانت هو وضعك بكل ركة ولحنه فقال صدقت قد عرفت فاستمسك به فقلت اريد ان تغلي في علا من الامام قال يا ابا محمد ليس بعد























۱۲۲۰ الحول الجبصر

قال ثالث دعي ثالث قال سالت عن قوم يحرمين اشترى صيدا فاشترى كوا من دقالت رقيقة لهم جعلوا الى يمينه بدوهم وان في الرواية الى اوردها  
اخيرا سؤالات كثيرة على المرتبة الذي عرفته في الفقه ايضا كك في الجميع من دون تغيير فكيف لا يبعدا ثقات رواياتهم في هذا الخصوص  
بل الظاهر ان القول بتوقع ذلك ثقتا فاحلا لا لا ثقتا وحالات فاني شهد به الوجدا واما على بل في حمة رواها عن ليث المراء كجند الله بنسكا  
هو من روضة عن يحيى بن كليم ما يؤيد ما رواه في البصائر ما سنده عن علي بن ابي حمزة عن علي بن بصير قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول  
قلت له جعلت فداك يا بن رسول الله يغفر الله لهذا الخاف قال يا ابا بصير ان اكثر من روى عنه ثقات لا يدينهم فقال فكلم بكلمة  
ثم امر به على بنسكا في ايتهم فرة وخناذير فقال ذلك ثم امر به على بنسكا في ايتهم كما كانوا في المرة الاولى ثم قال يا ابا بصير ان في الجنة تجردون  
وبين احبائي لناد تغلبون فلا توجلون والله لا يجتمع في النار منكم ثلاثة الا والله ولا اثنان ولا واحد فانه يدل على كون ابي بصير  
المذكور يدين بصير ليث قال ثم امر به على بنسكا في ايتهم كما كانوا في المرة الاولى حيث قال الصادق يا ابا بصير ان اكثر من روى عنه وخناذير  
ان ابا بصير يجهل القم كان خيرا انا قائل ان كان لا يكون ابو بصير في المراء فليكن في حمة من روضة عن ليث المراء كجند الله بنسكا  
في الكا في عن علي بن ابراهيم عن اسير عن ابن محبوب عن علي بن ابي حمزة عن علي بن بصير قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول  
ابن محالد بن جعفر بن عبد الله بن محمد بن ابي الدوايق فقتل انا حية من المسجد فقتل لهم هذا محمد بن علي جالس فقام اليه اود بن علي سلميا  
ابن محالد بن جعفر بن عبد الله بن محمد بن ابي الدوايق فقتل انا حية من المسجد فقتل لهم هذا محمد بن علي جالس فقام اليه اود بن علي سلميا  
ابو جعفر محمد بنسكا اما والله لا تذهب اليالي الايام حتى عليك ما بين فطريها ثم ليظن ان الرجال عقبه ثم ليذن له رقابا لرجل ثم ليكن ملكا  
شديدا فقال له داود بن علي ما نملكنا بئس ملككم قال نعم يا داود ان ملككم بئس ملكا ولسا نكم قبل سلطاننا فقال له اصلحك الله فذل  
س مة قال نعم يا داود لا يملك بؤسية يوما الا ملككم مثلية لا سنة الا ملككم مثيلا ولتلقها النيبا منكم كما تلقت الصبيبا بالكرة فقام  
داود بن علي من عند ابو جعفر فخرج ابراهيم بن ابي الدوايق ذلك فلما مضى جميعا هو وسليمان بن محالد ناداه ابو جعفر من خلفه  
يا سليمان بن محالد لا يزال القوم في ضجة من ملككم ما لم يبيدوا من احوالهم الى صده فاذا اصابوا ذلك بطن الارض  
لهم من ظمها فيؤموت لا يكون لهم في الارض ناصر الا في السماء اعاد فان يدين سيماء في قول ابي بصير وروى في المراء وروى الى كونه  
بصيرا لا يكون يحيى اما على عبد الله كلا ما رواها عن يحيى بن القم الظاهر ان ذلك لان عليا كان قائما له على ما ذكره الشيخ والنجاشي والعل  
ومن روى كتابه على ما ذكره الاول كتاب تفسير اكثر معنه على ما قاله الثاني في ظاهر كلامه لا ثقتا فاحلا لا لا ثقتا وحالات فاني شهد به الوجدا  
عن ابي بصير يدين كونه يحيى لان ما رواه في الفقه عن ابي بصير من دون ذكر اسطر ما رواه الكليني ايضا في الكا في باسناد عن شيخ  
العقري في عن ابي بصير عن علي بن عبد الله قال سالت عن رجل يريد مكة او المدينة ابكره ان يخرج معه بالسلح فقال لا بأس بان يخرج بالسلح  
من بلد ولكن اذا دخل مكة لم يظهره وما رواه ايضا في باسناد عن محمد بن عيسى عن شعيب بن عبد الله بنسكا قال سالت عن النبي صلى الله عليه وآله  
الصوم والحب هو عليه فقال لا بأس بان لا يتحجر ان شاء ما في شهر رمضان فانه افضل ان يتحجر احب ان لا يترك في شهر رمضان ما رواه  
باسناده عن منصور بن حازم عن علي بن عبد الله قال الحظ والشعر اس من اسلح يزيد واحد منها مع الاخر وما رواه فيه باسناد عن علي بن  
عثمان عن علي بن عبد الله قال قلت سمع العطسة وانا في الصلوة فاحمد الله واصل على النبي قال نعم وما رواه ايضا في باسناد عن محمد بن  
ابن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقول في ذاع شهر رمضان اللهم انك قلت في كتابك المنزل الدعاء وشيع في الرواية الثانية ايضا هو لعقوة في  
بقرينة رواية محمد بن عيسى عن رواية ايضا عن علي بن بصير في يدينه على كونه جماعة من المحققين لكونه ابن اخيه وما رواه من الصادق بالرجوع  
اليه كما لا شاد اية ملكا دكة الحسين بن علي العلاد عبد الله بن وضاح في الرواية عنه كما اتفق في بعض الاجا ونذكره في الحديث الثاني عشر من  
الفضل الا في وكل من مضى بن خادم ومعل في عثمان وسعد بن مسلم ممن لم يجدوا في يدينه عن ليث المراء ووجدنا رواية الاولى عن علي بن بصير في  
وسند كرها ورواية الاخرين عن علي بن بصير في الكا في باسناد عن محمد بن عيسى عن عثمان بن ابي بصير قال خلفت علي بن جعفر وهو يصلي قال  
قال في ثوبه ما قال انصرف قلت له ان فادنا اخر في ان ثوبه ما فقال ان في داميل است غسل ثوبه حتى تروا عن بصائر الدجاء ان روى  
باسناده عن علي بن بصير قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول يا ابا محمد عجلت فداك قال نعم جعلت فداك قال نعم على عيني  
انا انظر اليه قال فقال يا ابا محمد لو لا شجرة الناس لتركك بصيرا على حالك ولكن لا يقيم قال مع يدينه على عيني فادنا كما كنت وقد عرف  
سابقا ان الظاهر كون ليث بصيرا فيكون المكفوف يحيى سيماء في الرواية الاولى فاما ما رواه عن علي بن جعفر وهو يصلي قال  
بصير في يدينه ايضا على كونه يحيى اذا كان الظاهر كون هذه الرواية عنه لعدم القرينة القائمة عليه فكل ما رواه في الفقه عن علي بن بصير من دون  
واسطة يكون الفقه انه عنه لا يخار الطريق فان قلت لعل اذ كره في اخر الفقه من طريقه الى ابي بصير طريقه الى كونه يحيى في كونه لا مكان انما الفقه







# أحوال أبي بصير

في حديث أبي بصير  
منه

وسنن ان عدم التصريح باسم يحيى وصفه المختص هو به الاختصاص واما عنه به لم يفت على التصريح بأحد ما عدا الابه ناد من المواضع  
من معدد قليل مع كثرة رواياته عن الصادقين والظاهر ان السنية اشرفنا به بصير المطلق اليه كما سنذكره هذا ثم ذكر الشيخ في التهذيب ما  
غرضه حميد بن عيسى بن بكير قال سألت ابا عبد الله عن ائمة يذبح فلا يتحرك ويحرك منها ثم كثر غيظ فقال لا تأكلان عليا كان يقول اذا ركض  
الرجل اطرنا العين فكل ما اسناده عنه علي بصير بن علي بن عبد الله قال اذا اردنا الشيوخ في يوم عيد فافجر الصبح ائت بالبلد فلا يخرج حتى تهبط  
ذلك البلد اسناده عنه علي بصير بن علي بن عبد الله قال يكره للحرم ان ينام على الفراش الا صفرا والمرقة الصفراء وفي الكافي ذكره عن عدة من اصحابنا  
عزله بن محمد بن علي بن الحكم عن ابي بن حمزة عن علي بصير بن علي بن جعفر قال من قال حين يخرج من باب اربع اعوز بما عادت به ملكة الله من شرفها اليه  
الحديث وذكر الشيخ اسناده عنه علي بن ابي بصير بن علي بن عبد الله قال بالثبوت عن الرجل يفتي في السفر ويضع دكانا قال ان ذكره  
ذلك اليوم فليعد ان لم يذكر حتى يخبر ذلك اليوم فلا اعارة عليه وذكر الكافي الكافي اسناده عنه علي بصير بن علي بن عبد الله قال قلت له  
يصلح الرجل المرأة ليت بذات محرم فقال لا الا من وراء الثوب اسناده عن ابي بن علي بصير بن علي بن عبد الله قال قلت له  
تقته قال ما يكون من الرجل في حاله فاذا دخل مكة وطاف وتكلم بكلام طيب كان ذلك كفارة لذلك كان منه في القية روى جميع  
الروايات عن علي بصير بن دون ذكر واسطة فالرواية عنه فيها هو البطالة الذي وكتاب يحيى القسم وكان قائدا له في باب نوافل المواعظ  
والحكم وهو من ابواب كتاب الوصية من كتاب الجهاد الايراد ان المصنف ذكر في نسخة السجدة عن احمد بن الوليد عن ابي عن الصغار عن ابن عمر بن ابي  
مهرزاد عن الاموارق عن النضر بن ابي بن جابر عن معاوية بن عاصم عن علي بصير بن علي بن جعفر انه قال ان ابا ذر حجة الله عليه كان يقول يا مستغنى العلم  
كان شيئا من الدنيا لم يكن شيئا الا لما ينع خير ويضر شره الا من رحم الله يا مستغنى العلم لا يشغلك اهل ولا مال عن نفسك انت يوم تقادهم  
كصيف بئتهم ثم عذبتهم من عندهم في غيرهم والدينا والاخر كمثل قوله ثم عذبتهم عندي في غيرهم وما بين الموت والبعث لا يكونه من هاتم  
استنقظ منها يا مستغنى العلم قد لمقامات بين يدي الله فانك مرفق بملك كما تدبر تذاق ومسا في الحديث الى اخره ثم حكى عن الشيخ انه ذكر  
في امانه عن جماعة عن علي المفضل عن محمد بن القسم بن ذكرنا عن عباد بن يعقوب عن عاصم حميد عن يحيى بن القسم بن علي بصير بن علي بن عبد الله  
في رواية العلم في المواضع وفي بعض الفقرات تقديم وتأخير قوله وذكر في الحاسن عن الوشاء عن مشهور بن الوليد بن علي بصير بن علي بن جعفر  
يخبره ورواه في الكافي عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن المشي عن علي بصير بن علي بن عبد الله عن مثل ما في النسخ  
الى كاترين تذاق وذكر في القية في باب ما يجي من احوال الفقهاء اسناده عنه علي بن الحكم عن ابي الحسن عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن القسم الاسد  
عن جعفر بن محمد بن داود في الكافي ايضا اسناده عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن القسم الاسد  
حيث ابي ابوبكر ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله  
ولا على رواية ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله  
الحسن اشكيه في الخبر عن محمد بن احمد عن ابي بن عثمان عن ابي بصير بن علي بن عبد الله قال ان ابا سعيد الخدري كان قد ذوق هذا  
الامر وانه اشتد مزجه فامر اهل ان يملوه الى فصله الذي كان يصلي فيه ففعلوا فابالشان هلك وذكر في الكافي عن الحسن بن محمد  
عن علي بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن ابي بن عثمان عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله  
ابوبكر بن بكير عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله  
واما عاصم بن حميد فلم اقف على روايته عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله  
مطلقا وفي التهذيب الاستبصار في عتبه عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله  
فقيه لا يتخفى ودفاعه الحاسن ايضا من ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله  
عنه ولم اجد غيرها وبالجملة لا ريب في ندوة هذه الاسانيد التي فيها عاصم وابوبكر وابان او دفاعه ابا بن بكير عنه فلا ستان اليها فيما  
ذهبوا اليه مشكلا فان لم يوجد رواية هؤلاء علي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله  
بصير مطلقا في الروايات واسانيدها اليه قال في العلم الامتنا السيد السند لما قدس الله روحه لهذا في تعليقه على اختيارنا  
للشيخ الطوسي في شرح ما رواه الكشي في ترجمة ابي ذر عن حميد بن ابيهم ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله  
حميد الخاط عن ابي بصير بن حميد قال حدثنا عبد الملك بن ابي ذر الغفاري قال حدثنا ابي بصير بن علي بن عبد الله عن ابي بصير بن علي بن عبد الله  
قال اذ انا لاجاء اليه مرافقا لابي ذر في اليوم في الاسلام امر عظيم من كتاب الله ووضع فيه الحديث يدق على الله ان يسلم الحديث  
على من روى كتابه بالحديث الحديث هذا منه الطريق صحيح على الاصح فان عمر بن سعيد المذاق في نسخة من اصحاب ابي الحسن في نسخة النجاشي



## رأساً في تحقيق

ولم يدرك غيرته فيه ولا طعننا في مذهبه انما دكا بوعمر الكثرة عن نصرته صباح انه ظني ولكن قال نصرته اعتمد على قوله وابو بصير هو ليش  
 المراد كما هو المستبين من الطبقة انه لم يلقه سقطهن فتخذه نقلنا منها تلك العبارة كالملة العلامة بعد قوله ولكن قال فيه نظر اما اولها  
 تبين للمسلمين رواية عاصم بن حميد عن ابي بصير يحيى عدم بثبوت روايته عن ليش المراد وليست شعركم غفلة قال هو ليش المراد كما هو المستبين  
 من الطبقة واما ثانيا فلان المحقق الاسترنا دكا في الفائدة الرابعة من القوائم ذكرها في خاتمة منبج المقال عن الشيخ الطوسي انه قال في  
 كتاب الغيبة عنهم يعني من المحدثين من يخفى كل عنهم بامامهم الا اثمة ويؤتى له الامار ايو بن فوج بن ذجاج ذكر عمر بن سعيد المدايني  
 كان نظيفاً قال كتب عند ابي الحسن العسكري بصراً اذ دخل ايو بن فوج ووقف فدا مرفاهه بشئ ثم انصرف والتفت الى ابو الحسن وقال عمر بن  
 احببت ان نظركم رجل من اهل الجنة فانظر الي هذا وعليه جناح عمر بن سعيد لم يخبر في نصرته صباح الذي لا العلامة لا اعتمد على قوله بل  
 الشيخ ايضا من الجارحين فلو كان عمر بن سعيد الذي ذكره عن عبد الملك بن ابي ذر هو المدايني الثقة كان الطريق موثقاً لا صحيحاً واما ثانيا  
 فلان الشيخ ذكره في اصحاب الباقية ما نصه عمر بن سعيد هلال النقي الكوفي استدعته وابو جعفر الباقية فبعض سنة اربع عشرة ومائة وثلاث  
 ومن امانة ابي الحسن الهاشمي واخر سنة عشرين ومائتين وتعرفت مما نقلناه من عينة الشيخ ان عمر بن سعيد المدايني قد ادرك زمن ائمة  
 ائمة الطائفة ورواه عنه من السعد جدان يكون عمر هذا هو عمر بن سعيد الذي هو من اصحاب الباقية بل الظاهر ان الفخامة ولا سيما ان الفخامة  
 ذكره في الروايات لم يذكر رواية عن غيره من ابناء الكرام عليه السلام ولم يقد دليل على ادائه من عمر بن سعيد المذكور في هذا السند بل  
 الظاهر ان ادائه غيره من لان عاصم بن حميد لم يذكر الا في اصحاب الصادق وعبد الملك بن ابي ذر عنه من اصحاب على مير المؤمنين ليس الا  
 في السند جدران رواية ايو بن فوج عن عاصم بن ميثاق ساطع ورواية من هو من اصحاب الصادق خاصة بالواسطة عن المدايني الذي  
 ذكره في الحسن العسكري ورواية ذلك المدايني عن هو من اصحاب مير المؤمنين خاصة من دون واسطة لا سيما والرواية تشهد بان  
 الملك مع ذلك من امير المؤمنين في ارضه عصب عثمان الخلافة قبله فينه لعنه الله ابا ذر الى الزينة فانه ذكره عنه بعد النقي لم يمكن الرجوع  
 الى المدينة ولاقان على بل ثبت بها حتى ان ظهر ان المراد بعمر بن سعيد في ذلك السند غير المدايني الثقة فالتسديد ليس صحيح ولا موثق  
 ولما انجز الكلام الى ان ذكر في ابي ذر فلا بأس ان تذكرها ذكره بعض اعظم الخلفاء في ذلك ان كانت تلك القصة في الاستدراك كالشك  
 في رابطة الهاد وذكرا الخاصة العامة فتقول قال ابي بكر في خيرة الحيوان قال ابن خلكان وغيره لما بويج عثمان فقي باذا لغفاد كذا  
 الزينة لانه كان ينهك الناس في الدنيا ودوا الحكم بن ابي العاصم كان قد نفاه رسول الله الى الزينة ولم يرد به ابو بكر ولا عمر نهاه فنهك  
 انهم لم يسيب النقي لم يكن ذلك الذي كرهه وان كان ذلك ايضا كائنا في استحقاق امامهم للخلافة والولاية الكرى بل كان الطبع في  
 ذلك الامام واطمأنا به فتابع افعاله واطمأنا به فضائل امير المؤمنين على ووءاء الناس اليه وكيف كان فانظر الخوا كيف في  
 بمقتبين من مناقب امامهم حشرهم الله ثم مع هذا ثم اني الى الان لم اقف على رواية بن ثابت عن ليش المراد وقد ذكر في الكافي والتهذيب  
 عن ابي محبوب عن علي بن حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر قال لما كتب الي جود له عتق ولا هبة ولا نكاح ولا شهادة ولا حج حتى يود جميع ما عليه  
 اذا كان مولاه قد شرط عليه ان يحجز عن حج من يجوز منه وود في الرق وود ايضا في التهذيب عن ابن محبوب عن علي بن زنا عن ابي بصير  
 ابي جعفر مثله لانه ليس فيها ولا شهادة ولا حج وذا في اخرها ولكن يبيع ويشترى ان وقع عليه في تجارة كان على مولاه ان يفتي  
 لانه عبد في الفقيه روى محمد بن الفضل عن ابي الصباح الكاظمي قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يكون بينهما الامة فيعتق احدهما منه  
 نقول الامة الذي يعتق بصفه لا اريد ان تقوم في كما انا احكم انه اذا دان يستعك المصفا الاخر قال لا ينبغي له ان يفعل لانه لا يكون  
 للمرأة نرجان ولا ينبغي له ان يتخذها ولكن يقومها ويستعها وفي رواية ابي بصير مثله لانه قال ان كان الذي اعتمها محتاجا فليستعها  
 وروى الكافي باسناد عن علي بن زنا عن ابي بصير قال سالت عن الرجل يكون بينهما الامة فيعتق احدهما نصيبه نقول الامة الذي يفتي  
 الا لا يفتي بغيره وروى كما انا احكم ادايت ان اذا الذي لم يعتق المصفا الاخر ان يطاها الم ذلك قال لا ينبغي له ان يفعل لانه لا يكون للمرأة نرجان  
 ولا ينبغي له ان يتخذها ولكن يستعها فان ابنت كان لها من نفسها يوم وليلة يوم وليلة لظا الاختار وفي بصائر الدجاة عبد الله عن القائلين  
 عن ابن سنان عن علي بن ابي حمزة قال اخبرنا ابا بصير عن ابي عبد الله ع بينا نحن بعودات تكلم ابو عبد الله ع بحرف فقلت نافي فقي هذا  
 مما احمله الى الشيعة هذا والله حديث لم اجمع مثله قط قال فنظر في وجهي ثم قال في لا تكلم بالحرث لو احل فيه سبعون دجها ان شئت اخذت كذا  
 وان شئت اخذت كذا ايضا في محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن عبد الكريم بن عمر عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اني لا تكلم بالكمة  
 الواحد لها سبعون دجها ان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا وذكرها العلامة المجلسي في الجمل الاول من تجار الانوار في باب حديثهم  
 صعب مستصعبان كلامهم في وجوده كثيرة على ان ما رواه في الفقيه عن عبد الكريم بن عتبة من دون ذكر الواسطة فظني انه مختصر موضع اد



# الحوال في صحيح

موضعين دان قلت ما ذكره في آخر الكتاب من طريقة ليه طريقة الخ وانه كتابه فلا يخفى وانه عبد الكريم بن عمرو بن ابي المراكب فاما ذكره قلت  
مضافا الى ان عبد الكريم بن عتبة بن محمد بن عبد الله بن النخعي في النهري في كتابه اصل او كتابا بالانام ان كلامه الاسانيد ذكرها  
في آخر النقص حيث ذكره في نسخة في طريقة الى جميع كتابه من ذكره في نسخة بالاسناد عنه والى جميع اصله وان قاله جميع من الحديث وكان كثيره  
كذلك كما يظهر من نهري في النخعي وغيره الا ترى انه قال في نسخة كل ما كان في هذا الكتاب عن علي بن جعفر فقد وشه عن ابيه عن محمد بن يحيى العطار  
الى ان قال وكل جميع كتاب علي بن جعفر قد ودينه لهذا الاسناد وقال وما كان منه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمه فقد وشه عن محمد بن محمد  
عصام الكليني وعلي بن احمد بن موسى محمد بن احمد الشاذلي عن محمد بن يعقوب الكليني في كل جميع كتابه لكان في نسخة ودينه عنهم عنه عن جلاله  
وعلى هذا فما افاده العلامة المحلى قدس الله روحه فقد ودينه حيث قال في اثنا عشر نسخة من الحديث الخامس للثلاثين من كتاب الاربعين للثلاثين  
ان النسخة ذكره في النهري عند ترجمة محمد بن بابويه رحمه ما هذا لفظه له نحو من ثلثمائة مصنف خبر في جميع كتبه وذايانه جماعة من اصحابنا  
منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان وابو عبد الله الحسين بن عبد الله القضاة وابو الحسين جعفر بن الحسن حكمة الله في ابوابه  
محمد بن سليمان النهري في كلامه عن النهري في النسخة روى جميع مروي ان الصادق نور الله وجهه ما بذلك الاسانيد الصحيحة بكل ذلك النسخة خبر من  
بعض الاصول في ذلك الصادق في نهريه بسند صحيح من هذا الاصل صحيح وان لم يذكر في النهريه سند صحيح الى هذا ايضا بالانام  
ويؤيد في الخبر في ليدل لنا من مؤلفاتنا الصادق انتهى ما ياتي في العلم ان تلك الطرق في جميع ما في تلك الكتب الاصول  
الخبر وهو كثير منها غير معلوم كما لا يخفى كما ذكر ابو جعفر هذا عن الصادق وذكره يحيى بن القاسم وسيجيء في البحث الرابع من الفصل الثاني  
الاديب في تاريخ السيد صاحب حيث عطف عن ذلك وقال عا قال كان له نظر في قول ابن زاذان في ثلثمائة نسخة في المقدسة وهو له الثلثة  
رواها عن الباقر ولم يطر الى ما حكاه عن الشيخ في كلا الخبرين من كتابه عن النخعي في الثاني منه في ترجمة يحيى مستقف عليه لم يرجع ترجمة  
في كتابه في فهم من عدم ذكره كونه من روى الصادق ايضا ان لم يرد عنه وكيف كان لا ريب في ما ذكره من لو عكس الامر قال ليش ما ذكر  
علي بن جعفر لكان له وجه فالتكثير في نسخة عن الكليني ادر كبر بعض انما له الرضا من حين وفاته في جعفر الى يد تلك الاثر منه  
نسخة سنة ولعله عاش بعد سنين اخر ايضا فيبعد على ذلك لزم كونه راويا عنه ولا سيما لم يذكر له طول العمر في ان احد الى الان رواية  
انقطع ما يروى ما عنه من روى واسطة ولولا عبارات علماء الرجال في نسخة سليمان بن خالد لقلت بان ما ذكره عنه بل يمكن القول بذلك  
وان قال هذا الرجل ما قالوا فان ما اوردوا في نسخة من روايته في بصير في جعفر في ترجمته ليس فيه دلالة على كون له بصير لرواياته بل  
تدبر ان الظاهر يحوي ما يروى في تلك الترجمة مثل ما يروى في نسخة يحيى بن جعفر في نسخة ايضا وكثرة من اصحاب جعفر ايضا لا دلالة  
فيه على ذلك تذكير الشيخ في اصحاب الاثر في جماعة لم يرد عنهم مثل قاسم بن محمد الجوهري حيث ذكره في اصحاب الصادق مع انه من لم يرد عنه  
بل من لم يلقه ومثله غيره كما يظهر في النسخة ان قال في عنوان كتابه في الحديث الى ان ذكره في النسخة الفاضل عنه من جميع كتابه في نسخة على اسماء  
الرجال الذين رواها عن النبي وعن الاثر من بعد الي من القائم ثم اذكر بعد ذلك من تأخر ما عنه عن الاثر من رواية الحديث ومن  
عاصره ولم يرد عنهم ثم صرح النخعي في نهريه ايضا ما لم كان ان يكون استناده في ذلك الى الاخبار مع ان للكلام  
فيما لا يخفى سليمان بن خالد لم يمكن تاويلها بان احدا احدث في جعفر لا خصا له في روايته عنه بل ودينه عنه ما لو اسطة و  
كذا حفظه احاديث القم وروايتها ما عنه في اصحابه ايضا لا خاديشه وان ابن الصنف ابا عبد الله او قوله انما ابي من بالتقليد  
على ان كونه ايضا لا يبرر لا يدل على كونه راويا عنه وحديث الخوازيين وهو ما رواه الكشي عن محمد بن قولويه عن سعد بن عبد الله بن  
ابي خلف عن علي بن سليمان بن ابي اود الرضا عن علي بن اسباط عن ابي اسباط بن سالم قال قال بولحسن موسى بن جعفر اذا كان يوم القيمة  
نادانا من خواتم محمد بن عبد الله رسول الله الذين لم ينفقوا الهمة مضوا عليه فيقوم سليمان والمفاد وابو ذر الى ان قال ثم شأنا  
المناد ابي خواتم محمد بن علي وخواتم جعفر بن محمد فيقوم عبد الله بن شريك العامر وذاوة بن اعيان وروين معاوية بن محمد بن سليمان  
وابو بصير ليش بن النخعي المراكب وعبد الله بن جعفر وعامر بن عبد الله بن جادة وحجر بن زائدة وحران بن اعيان ثم ينادي سائر الشيعة  
مع سائر الاثر في يوم القيمة وهو له المحقرة اول السابقين واول المعززين واول المخوذين من التابعين لا دلالة في نسخة على ذلك لاشتمالها  
على بعض من هو اصحاب الصادق ليس الا فاعل لنا ايضا كذلك لان كونه من خواتم ابي جعفر لا يدل على كونه راويا عنه وفي نسخة  
على بن سليمان واسباط بن سالم وهما يحويان العدا لرواها الكشي عن محمد بن قولويه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عبد الله بن النخعي  
عن علي بن اسباط عن جميل بن دراج قال سمعت ابا عبد الله يقول في لحدث الرجل الحديث وانما عن الجلال المراكب في بن الله  
انما عن القائل فيخرج من عندك قبال حيد على غير ما رواه امرث قوما ان يتكلموا في وقت قوما فكل ما يدل لنفسه يري المعيشة لله ولمولاه



# لشأنه تحقيق

والطاعون باللفظ هؤلاء القوامون باللفظ هؤلاء السابقون السابقون لا يصلح للاستدلال به على ذلك لما روي عن  
 ابنه سند محمد بن عبد الله المسحوق هو غير ذلك كقول ابن الجار في اليون بعد ان ذكر عنه حديثا قال كان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد  
 سمي اراي في محمد بن عبد الله المسحوق هذا الحديث ما نال خرج هذا الخبر في هذا الكتاب لانه كان في كتاب له رخصه وقد رخصه عليه  
 يكره وعلى بن اسباط رخصه كلام فان قلت له سند اخر ايضا قلت هو ايضا غير يقين بل ضعيف فلا يمكن الاستدلال به على انه يمكن ان يقال  
 كان كلام الصادق ومنهم ابو بصير فقله بعض الرواة بالمعنى وفيه في النقل نحوه الكلام في الحديثين السابقين فانه يمكن ان يكونا ليا  
 الواقع فيما وقع من بعضهم اشتباها ومسمى في البحث الحاد عشر من الفصل الا في ما يؤيد ذلك فلا حظ في الجملة للحديث في كلام اهل الرجال  
 والاخبار المذكورة سند متناجح والما تظفر في كتب الاخبار فيها وتقتنا عليه من كتب المراتك مما صرح باسمه مقيدا بالمراد او نحو ذلك  
 وهو ادب وحديثا برأيه على جعفر من دون واسطة وكان من الجيد ان يكون رايه عنه ومن اجبى احاديثه وان يكون هذا من الرواة  
 وقال الشيخ في الفهرست وعنه على عبد الله راي الحسن هو في ذكره رايته عن الحسن موسى مع ان الظاهر انما لم يذكره غير القليل والذكر  
 لم يذكره رايته عن جعفر وكان الظاهر تقدير كونه من رواة ايضا ومن اجبى احاديثه ان يكون من غاشخا من مائة سنة على راي  
 الكليتي وكان ذلك نادرا وما لم يذكره احد يمكن القول بانه نادرا عنه كما هو مقتضى الاصل ايضا ولو قطعنا النظر عن بعض ذلك وارادنا  
 الجمع بين بعض الاخرين ظاهر ما روي في اهل الرجال والاخبار ولحين العمل بالظاهر لم يعارضه قاطع فتقول انهم يصلوا اليها  
 من رواة ثمانية الا ما هو قليل وان لم نعرفه بالخصوص فان الظاهر ان المراد بالبا بصير فيما اذا وقع مطلقا وكان رايه عن ابن جعفر هو  
 ينبغي ان يسمي الحاقا له بالاعم الاعلى سيما واستغنى عنه حيثما وقع كل يصرف اليه وان كان رايه عن غيره في هذا **التلخيص** بين وقت  
 عليه من رايته او رايته عن اقول تدمر بعضهم في سابق هذا البحث من وجد رايته ايضا عنه هاشم ابو سعيد وخطاب بن سلمة  
 وابو المعز فان البر في ذكره في الخامس في باب الروايات في الحديث محمد وهو اخر ابواب كتاب الصغرة والورد والجمعة باسناد مع هاشم  
 ابن سعيد ايضا وعنه عن المراد عن ابن عبد الله قال ان يوحنا حمل في السقينة الكليتي الخبر في الحديث ولعل الانصاف في السند يصح  
 المكثرا والكثير باسناد عن خطاب بن سلمة عن كتب المراتك قال سمعت ابا عبد الله يقول لا يموت زيادة الا تايها والشيخ في رايته  
 باسناد عن علي بن المغيرة عن المراتك عن ابن عبد الله قال ما تعلم حقا غير المتعة الحديث وذكره عن سدير بن بصير ايضا فقد نقل من صناد  
 الدرجا انه ذكر باسناد عن ابن مسكان عن كتب المراتك عن سدير بن كثر عن ابن جعفر بن مينا رجل من اهل اليمن قال رايه عن جعفر بن الحسن  
 هل تعرف رايه او كذا وكذا قال نعم الحديث وذكر في الخامس في باب ثواب اجام في التلخيص عن الوشاء عن دافع بن موسى عن كتب المراتك عن  
 ابن بصير قال سمعت يقول قال رسول الله من قال سبحان الله من غير تعجب خلق الله منها طائرا اخضر يتقل بظلال العرش سبع في كل روكا  
 الى يوم القيمة **العاشر** في معنى قول الشيخ فيما حكينا عنه في البحث الاول من هذا الفصل سند عنه علم انه رايته في كتابه  
 في اصحاب الصادق اسما اكثر من ثلثمائة رجل وقال في كل منهم اسند عنه ولم يذكره في احد من غير اصحابه من الرواة ولا في الفهرست ولا  
 في الاختيار نعم ذكره في عدة قليلة من اصحاب الباقر ايضا وقد ذكر العلامة عدة عبادته بعينه في الخلاصة في قليل من الزعم وان ينبغي  
 اليه ظاهرا ولما نقلت على احد غيرهما ذكر ذلك الاحكام تارة عنه الاعلى حسن داود في موضع من كتابه سند عنه وعلى صاحب الجوزية ومن المقلد  
 انه ايضا قد اخذ من كتابه جال ولا اعلم وجما لا خصاص اصحاب الصادق بن كثر في جمعا عنه منهم وعدم شركة اصحاب با في الائمة  
 لهم في ذلك نعم قال في ابتداء كتاب الرجال بعد كلام ولم اجد لاصحابنا كتابا باجماعا في هذا المعنى بعض في الاشتغال على اسناد رايته الحديث  
 الا مختصرا في تذكر كل انسان منهم طرعا الا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق فانه قد بلغ الغاية في ذلك ولما ذكر رجال با في الائمة  
 وانا اذكر ما ذكره داود من بعد ذلك ما لم يذكره انه لم يعلل ذلك القول كان في كلام ابن عقدة تذكره بقاءه فلذا لا يوجد في موضع  
 اخر يمكن ايضا ان يقال انه لم يكن ولا يصح ذكر ذلك ثم بدا لي في رجال الصادق تذكره في تلك الجماعة منهم لما كان كل منهم موضع  
 ذكره ثم رجع الى سلمة الاول وكيف كان فلفظة اسندا ما مبنى للقول وضيقه ذاجع الى الرجل الخيرة وهذا هو لظاهر من العلامة  
 قال عبد الله بن عبد الله بن سنان لا شك انك في دخل البصرة اسند عنه لم يعرفه علي بن الحسن هذه عين عبارة الشيخ وحديث قال محمد  
 سالم بن شريح الاشجعي الحذاء الكوفي ابو اسحق اسند عنه فاثبتين وثنتين وثلاثة وهو ابن سبع وخمسين سنة من اصحاب الصادق  
 ويقال له سالم الحذاء وسالم الاشجعي وسالم بن ابي واصل وسالم بن شريح والشيخين المعجزة وهو ثقة وهذه بعد اسقاط قوله من اصحاب الصادق  
 وقوله بالشيخين المعجزة عين عبارة الشيخ وحديث قال يحيى سعيد في فضل الانصاف المديني فابن اسند عنه يكنى ابا سعيد توفي بالهاشمية سنة ثلث

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة



الحول الى أبي جعفر

7.















## أحوال أبي بصير

لعلنا نرى يوم الاغارة ان العلامة حكى عنه في الخلاصة انه قال ابو بصير يحكي بالقسم الحذاء الاول في هذا كذا ما يحكي عن النون في فضل من  
 النبي هكذا في بعض ابي القسم ابو بصير يحكي بالقسم الحذاء وما صرحنا في ذلك لقوم والعنوان الذي حكينا عنه سابقا يمكن على بعد  
 ان يكون يحكي بالقسم عطا على ابي بصير مؤيد لقوله فينا حكينا معناه ابو بصير هذا يحكي بالقسم مخالفنا لما في العنوان وكيف كان ذلك يوم لا حصر  
 لردان اتفق الجماعة ان منهم بن داود لقوله فينا حكينا معناه قبل ابو محمد الحذاء ولا كفاة في الجزء الثاني من كتابه صلفا في فضل كونه جليلا  
 الواثق بن بصير يحكي ابي القسم ابو بصير عن ذكر يحكي بالقسم الحذاء فان وقاشا ابو بصير يحكي كانت في عام حسين ومانه كمار عن النجاشي والشيخ وهو  
 ومن امانة في الحسن موسى وقد في رواية ايضا على انها كانت في زمن جيوته عن نضر الخراساني والجرارح والارادته وكشف لقته لعلي بن عيسى لا يلهي  
 عن السخوف غلادنا بابصير يبلع ابي الحسن موسى من المدينة يريد ان يفر من الحسن في الموضع الذي يقال له ذباله واما بطل بن ابي خزيمة البجلي  
 وكان نائبا لابنه بصير فعمل بوسيه بوجته بصفرة ابو بصير يقول يا علي اذا امرنا الى الكوفة فقدم في كذا فقتل ابو بصير خرج من عندنا فقال لا والله  
 ما اعجبنا ادي من هذا الرجل انا احببه منذ حين ثم يخطا في جوابنا الى بعض غلماننا في ذلكا كان من التلذذ ابو بصير بالمدعى على بن جعفر فقال  
 استغفر الله ما حل في صدرك من مولاى من سوء ظني به فقدم الى عيت الى الامام الكوفة فاذا نامت فاهد امانا ابو بصير في ناله ويحكي بالقسم  
 الحذاء من عاش بعد وادرك بعدا من امانة الوصا فان لظ من قول الجواد ع اما ان علمت كان ملتوا على السبا في ذرية علي بن محمد بن القسم الحذاء  
 الكوفي ان يحكي علي بن القسم الحذاء المذكور فيما نقلناه من الكتب وكذا من تمة الجواد ذلك العلم هو يحكي بالقسم الحذاء على ما مر من الكتب بعض امانة  
 الوصا وفي تفسير النجاشي لصفوان سألنا ابو الحسن محمد بن خلف جالس فقال له ما يحكي بالقسم الحذاء على ما مر من الكتب بعض امانة  
 يقول مستغفر مستغفر فاستغفر فقوم يعطوننا الايمان ومستغفر في ثوبهم والسودع قوم يعطوننا الايمان ثم يسلبوننا لعل لظ ان يحكي خلف  
 ابو بكر الازدي وهو من اصحاب ابي محمد العسكري على ما ذكره بعضهم من حين شهادة موسى جعفر الى بعد وفاته امانة ازيد من سبعين سنة  
 ومن حين وفاته ابو بصير يحكي بالقسم الحذاء في رواية امانة ازيد من مائة سنة فيبعد ان يكون المراد ابو الحسن هذا الجهر هو ابا الحسن الاول  
 سيما وقد ظهر لك من رواية السقي غلادنا المذكورة انما انما كان عالما بوفاته ابو بصير يحكي ايضا وزعموا قفي من مدن خالف بينهم فيكون من  
 ادرك بعض امانة امانة الوصا والام يتفقوا على واقعية وفاته لا يمكن ان يكون في زمان ابا الحسن الاول فالمراد ابو الحسن هذا الجهر هو ابا الحسن  
 ولا ينافيه قوله كان جعفر يقول فان مثله شايع مع عدم الملائك كقول الجعفر الثاني كان ابو جعفر يقول للمتبع بالعمرة الى الحج فقتل من  
 الفرس السابق للمد وكان يقول ليس لي دخل الحاج شيئا فضلا من المتعد على هذا يكون هذا الجهر ايضا ظاهرا في بقاء الحذاء بعد ابي بصير كما يحكي  
 فلا يمكن اتحادها وعنده النجاشي فاصوره على لرحول الموسوي عن ابراهيم محمد بن حمران عن يحيى القسم الحذاء وعمر عن جميل بن صالح عن داود بن يزيد  
 قال بحث الى العبد الصالح هو في الخبر فقال لي هذا الرجل يحكي خالدا فقل له يقول لك ابو فلان ما حلك على ما صنعت خزينتي من بلاد  
 ودفنت بيعة بين عينا في امانة فاجبرته فقال لا بيدة طافى وعليه كذا اغلظ الايمان لو ودنا من عزم الساعة الف والالف وان خربت فزجت ليرة بلغة  
 فقال ارجع اليه فقل له يقول لك الله ليجزينا ولا خرجن وفيه ايضا دالة على ذلك وجهها انه ما احبس مرتين ليس الا كما هو المذكور في كتب  
 الاصحاب غيرهم وحيلة الاول كان باهرا لعل الله في منته من بدو امانة امانة وهو ثم رثوا من سنة ثمان واربعين ومائة الى بدو من عيب  
 محمد الهادي الخ لانه عشرين سنة كما هذا ايضا ظاهرا من كتب السير والتواريخ وعلى هذا الايدان يكون الحذاء من عاش الى سنة ثمان وخسين ومائة بل  
 د بعد ما ايضا كما هو ظاهر كيف يكون بابصير المتوفى في سنة خسين ومائة ويظهر من الشيخ ايضا مناداه ذلك لقوم حيث قال في كتاب حاله في  
 اصحابنا كما ظم يحكي بالقسم الحذاء واقفي بن يوسف يقول واقفي يحكي ابي القسم يحكي ابا بصير وجهه فان قيل كونه ليحيى مرتين في اصحابنا كما ظم لا يلهي  
 على النخذ لان مثله قد وقع في كلامه قس كثيرا مع عدم النخذ قطعا كيف يظهر من ذلك قلنا لا ينبغي ظهروا التكرار في النخذ والمخالف في بعض المواضع  
 لا يقدح في اصل الظهور كما في نظائره من الظواهر على ان احتمال السهو في تلك المواضع محال لعد وقوع التكرار في هذا القريب من ما نحن ما فيه  
 فانه لنا في ترويه وتوحيده في غاية البعد كما هو ظاهر وقد حكى السيد الدار في تعليقه انه على اختيار الرجال للشيخ عن السيد المكرم جمال الدين احمد  
 طاب ربه ذكر في كتابه في اختياره يحكي ابي القسم في بصير لا يستدعي يحكي بالقسم الحذاء الاول في هذا كذا ما يحكي عن النون في فضل من  
 من كتابه في عمر الكثرة للشيخ الطوسي هو ما انظره الحق المدقق العالم الوافي للشيخ حسن بن الدين الشهيد الثاني من كتاب السيد العلامة  
 جمال الدين احمد بن طاهر الحسيني في نسخة الاصل العنوان هكذا يحكي بالقسم ابو بصير لا يستدعي يحكي بالقسم الحذاء وعلى اي تقدير منه ايضا يظهر  
 النخذ وعدم الاتحاد وايضا في التخرجه من جهة زيادة ماضه حديث ثالث من رواية صالح بن ابي حماد الازدي وعلى بن جعفر عن ابي بصير عن  
 عبد الله معناه ان زيادة والحقبة ليسوا الا ما هم بظلم وقال بن القضاة في صالح بن ابي حماد الازدي الجهر ضعيف ما على بن ابي خزيمة البجلي  
 فانه لا يقدح وما قيل بطريق صاحب الكتاب قال ابو الحسن علي بن الحسن فضل علي بن ابي خزيمة كذا في تمام قال بن مسعود سمعت علي بن الحسن يقول بن







# أحوال أبي بصير

مر عن الجوف والفرق ذابا فقلنا من الرواة من هو ذلك كما يظهر من الأسانيد كتب لرجالهم جماعة كثيرة ومع ذلك لم يرد في شيء منها أن يذكر  
 أحدهم مقيما بالاستكاد يقال أنه استكاد لا نأزوا فكيف يقال أنهم لم يحوا الاضحية هيمناع انهم تركوا وعانته في تلك المواضع الكثيرة فلا  
 وادعيت ما ذكرناه في هذا البحث ولا حظ كلنا منهم لهم ايضا لك فساده ما يمكن ان يقوم من ان يحسن القسم الحذاء ايضا في أبي بصير بعد  
 وصول تلك النسخة من احد من القائلين بعدم الاتحاد وظاهرنا الشيخ في رجاله وكذا بعض شيوخ حماد لم يثبتا الوقت في أبي بصير محيى بل انما ثبتا  
 المحيى القسم الحذاء وان ما من من العتيقي بن فضال الجاشي انما كان في أبي بصير محيى ون يحسن القسم الحذاء **السابع** في الجواب عن الرواية  
 التي يتوهم منها وقتها قولنا وقتنا على ما ذكرناه في سابق هذا البحث نعم انه لا وجه لحي أبي بصير هذا الى الوقت ولا دليل على كونه من الزاوية  
 الا ما ذكره الكشي من الروايتين الاوليتين ما الثالثه في أبي بصير الحذاء ومثله على دعوى او وجوه عن الوقت والامانة  
 عن النجاشي انه ذكره باسناد الى محمد بن عصفار وفيه ضعف عن أبي بصير قال قال ابو جعفر واوبعبد الله الثلث من ابن عصفار يا ابا عبد الله القائم **م**  
 شانه في زائده المراد براسه شانه من كفيه من جانب لا يبرح كفيه وتمر مثله مرة الا من بن سنده ابن حنبل ما كان ذلك لرواياتهما  
 بناسبا من الروايات المذكورة في الثانية فوجه ما يظهر اما الاخران فلان لم ان يقولوا في الاخره انهما لا يمكن للثاني وسبب الاحتجاج  
 بهما المذهب لما هو ظاهر المراد بالسند رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على الحسين الى الصادق ولم يقل بن سبعة لعدم اشتراك الكاظم ابن الحسن  
 وفي الاولى هي التي تضمنتها الاولى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم في الحديث والصادق لم يقل بن سبعة لعدم اشتراك الكاظم ابن الحسن  
 وجاعلهم فتعدهم والقائم الموعود ولا استبعاد في الاطلاق في الحديث على الرسول اذا كان الحديث من محمد بن الملك ففهم من غير الملك عند القائم  
 الشرع هو من يكون رسولا منهم من يرسلهم في المناد وهو من يكون نبيا ومنهم من يكون نبيا ورسولا ومنهم من لا يكون رسولا ولا نبيا  
 بل قد يكون اما ما كالا ثمرة وقد لا يكون اما ما كثرهم وام موسى عمران وسادة امرأة ابراهيم يؤيد ذلك ما عبد الله بن طاس قال حدثنا  
 قلت له يعني لابي الحسن ان يحسن خالد سم ابا لموسى جعفر صلوات الله عليه قال نعم سبعة ثلثين وثلثة قلت له فما كان يعلم انهم سبعة  
 قال غاب عن الحديث ثلث من الحديث قال ملك اعلم من جبرئيل ميكائيل كان مع رسول الله وهو مع الاثمة الحديث هو من كونه اخيرا  
 الرجال في ترجمة الرواية ما فاطمة تروي عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 باسنادهم وعن يونس بن عيسى قال قال ابو عبد الله فاطمة ثلثة سبعة اسماء عبد الله عز وجل فاطمة والصديقة والمباذ وكذا الطاهرة والزكية والراضية  
 المرضية والمحدث والزهره وتكون في لعل باسناد المعبر عن ابي بصير عن محمد بن عيسى بن زيد بن علي قال سمعت ابا عبد الله يقول سمعت فاطمة  
 محمد بن لان الملتصقة كانت تخط من السماء كتابها كما تذاكرهم بن عمران فقالوا يا فاطمة ان الله اصطفى لك فاطمة واصطفى لك عليا فقالا  
 يا فاطمة اتقوا لي بل وادعوا مع الراعيين فحدثهم ويحدثون الحديث وتكون في الكتاب علي عبيد في الصحيح قال قال ابا عبد الله فاطمة بعض اصحابنا  
 عن الجعفر ان قال فاطمة فاطمة قال ذلك طويلا ثم قال يتحدثون عما تريد ودعوا لا تريدون ان قال فاطمة تكف بعباد رسول الله خمسة وسبعين يوما  
 وكان دخلها من شد بدعي ايها وكان جبرئيل ايها فاحسن عزها على ايها وبطبيخ فيها ويجبرها بما يكون بعد ما في ذنوبها وكان عليه  
 يكتب لك هذا مصحف فاطمة الى غير ذلك من الاخبار ودينه ان الشائع الغالب في غيرنا الاحتجاج بالحديث على من ليس رسول ولا ينوي ان يكون  
 اطلالة على غيره بل ودينه ان الحديث هو الذي يحدث فيه مع ولا يعان ولا يرى في منامه ان التعقيب خلاف الاصل فلما سبغ غير فاطمة في  
 في بعض النسخ المعبره بدل تاسعهم القائم سابعهم القائم فيمكن لهم ان يقولوا ثمانية في كلام الصادق بدل من الجبر في منامه وتكره غير ما في لعل  
 خلوه من الفاتمة ومحدثون صفة مبتدأ محذوف خبره مناصبه سابعهم واجاب اليه المراد من النبي صلى الله عليه واله الطاهرة الى الصادق سنة محمد بن  
 مصبرهم وجاعلهم سبعة القائم الموعود وعليه نفع الحديث وان ظهر من كلام ابي بصير ان كلام الباقر ايضا كان ما يدل على ذلك فظهر لنا سبب  
 ايضا ما يندرج على تسليم الجواب عن هذه الرواية عن الاخيرين اما لا ينعف سند فاطمة كذا منها كذا في بعض النسخ فاطمة على ابي بصير  
 بل بما يروي كذا في مناقب قوله واذ كنت حماسيا الواقع فيها الماسبق في البحث السابع من الفصل السابق مما دل على كونه كبير السن في  
 زمان ابي جعفر فلو فرض كون ذلك كبيرا با بصير لا يصغر لعل المناقاة فاطمة اما تأنيقا لا لا شمل لالرواية ما بنا سببها هبل لواقعة على  
 كون الرواية منهم وان رواه عن المعصوم من دون واسطة اما يكن في ايديهم ان ابا جعفر قال من دعاهم فخرج من امرهم فذكر كذا في الله عز وجل  
 المشيرة خلفه يحدث ما يشاء ويفعل ما يريد وقال زينة بعضها من بعض اخرها من اولها واولها من اخرها فاذ الخبر عنها النبي صلى الله عليه واله ابي بصير  
 فكان في غير منه فذكر في الجمل على الخبر وان ابا عبد الله قال واذ كنت في الراشدين فلم يكن فيه ثم كان في له من بعد فقد كان في كيفة تندر  
 في علي بن ابراهيم في تفسيره عن ابي بصير عن ابن محبوب عن ابن محبوب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 في ذلك من بعد اذ في ولد له فلا تنكره ذلك ان الله اوحى الى عمر ان في واهب لك ذكرا مبادا كايوبه الا كرهه الا برص يحسب الحوى بان في جفا  
 لاسر

هذا هو الصحيح  
 في نسخة







أَحْمَدُ بْنُ جَبْرِ

تحت















# أحوال أبي بصير

وهذه الطريقة الأخيرة لفظة نعم من دون وبغسلها كما في المعتبر اسمعيل بن مراد وكتب يوسف بن عبيد الرحمن عنه قال السند في حديث  
 أبي الحسن الوليد يقول كتب يوسف بن عبيد الرحمن كل ما صححه معتد عليه إلا ما تنفر به محمد بن عيسى بن عبيد عن يوسف لم يرد غيره فإنه لا يعتمد  
 عليه لا يفتي به ومن هذه العبارة يظهر الوثوق بما يعتدل مراد كما لا يخفى فوجوب الاستدلال بما في أن يكون نظراً إليه الحكم بسلامة هذا  
 بخلاف ما تقدم عليه بن أبي حمزة فإنه ما وثقنا وكثيراً ما يقع في على فإنه قال فيما إذا ما تنافرت امرأة بين رجال لا نداء قال أبو حمزة يؤمها الرجل  
 وساق الكلام إلى أن قال أما الثانية ففي الرواية الثانية فزاية على البرج حمزة على بصير على البرج حمزة واتفقوا على عمل على رواية مع وجود معارض  
 سليم قال في قال في استجنا السؤال ما م صلوته الليل بعد كبر زاية على البرج حمزة على بصير لا طعن برز أئمة بن أبي حمزة وإن كان واقفاً لوجود  
 لوجود ما يعضد فاما قال في نسخة عدم ويجوز الأذان واستند الموجه إلى زاية على البرج حمزة على بصير لصدقه قال ان صليت جماعة الحديث  
 والجواب للحن في الرواية بضعف السندان على البرج حمزة واتفقوا وكذا قال في كثير من المواضع ولا ريب كونها أضعف من أن الثالث في ناو سبعة وعقد  
 في واقفيتها وانقل الكتب إجماع العقلاء على تصحيح ما يصح عنه عدم نقل ذلك الإجماع في حقها فلا يكون نظره إلى أحد الطرفين الآخرين ولعل في  
 ذكر الرواية بلفظ رواها على البرج حمزة على بصير بقصده على سلامة السند بناءً على هذا الطريق وكيف كان لا دلالة لسلامة سنده لا على ما ذكر  
 أبي بصير رحمه الله من الواقفة وغيرهم من الفرق الباطلة والضغائن المخفاه وفيه دعم الشهيد في الذكرى بتحصن صاحب المذاكر أن نظره حيث حكم  
 بسلامة سنده لا في الثانية الطرف إلى ذكرها ها هنا فورد عليه بان ينه على البرج حمزة واسألوا فقهه لعنه ابن الغضائري والقسم بحدوث الظاهر على  
 لوجوده قد قال الشيخ كان واقفاً وتصريحه بذلك فظاهر أنه عدم كون أبي بصير هذا مطلقاً فإنه عند كما لا يخفى وإنما قلنا ما بنا بصير ذلك  
 إلا ما ينبغي كان على البرج حمزة في بعضها واتحاد المتن في الجميع معناه أن ما استغرف من انظرنا في بصير مطلقاً إليه أيضاً في المعتبر في بحث شيخ  
 الأئمة بعد كبر زاية على البرج حمزة على بصير الصادق ورواية عارضة قال لا يقال على البرج حمزة واقفي وعارضي فلا يعمل به فإنه لا ينافي  
 ما نقول لوجه لذكره عليه رواية الثقة بقول الأصحاب وإضافهم القرينة لأنه لا دلالة لسلخ العقل من العمل بخبر الثقة إذ لا وثوق بقوله  
 هذا المعنى موجوداً قال لو قيل فقد روي رواية كل واحد منهما في بعض المواضع قلنا كما روي رواية الثقة في بعض المواضع معللين بأن  
 خبر واحد لا نعتبر كتاباً لا سيما قال تراها مملوءة من رواية على المذكور وغماراً انتهى لا يخفى عن هذا الاعتراض منه في بعض ما ذكره الشيخ رده في  
 الاحتجاج على جواز العمل بخبر الفقيه ومن مناهم بشرط أن لا يكون متهماً بالكدب هو أن الظافقة عملت بخبر عبد الله بن بكير وساعة على البرج  
 حمزة وعثمان بن عيسى ما رواه بنو فضال الظاهريون وقد نكروا في سألته الأصولية حيث قال بعد ذكر احتجاج الشيخ والجواب لا لا يعلم الظاهر  
 عملت بانجاه هؤلاء ثم وكيف كان فعدم تدبره في أبي بصير في ذلك الموضع وكذا فينا تقدم مع تدبره غيره فيها وكذا في سائر الموضع وهي كثيرة  
 أية تكون سليمان عنه من الوقف عن سائر المطاعين بل من جامع كلماته في المعتبر في روايةنا الباطنة على بصير لا ينبغي له ريب كون سليمان عنه من  
 كل منعه مطعن وسيجيء في البحث الآتي بتبريحه يكون من فضلاء الأمامية ما ننظر ثم القول بسلامته عن كل تدح ومطعن لا اختصاصاً للمحقق  
 الشهيد من عرفته من تقدم ذكره به بل هو ظاهراً أكثر فمما أئمة فاني لما اقتضى إلى أن في مضاعف فتعريفنا في كتبهم الفقهية لا سيما في الروايات  
 وتقدم في رجالها على أحد منهم من وثق على كتبهم يقدح فيه الأعل الشهد الثاني في وجاعته من تأخر عنه حتى أن العلامة أيضاً في كتبه الفقهية  
 مع ذكره له في القسم الثاني من المحل أصح حكايته كونه من الواقفة عن الشيخ وذكره سائراً ما تقدم لم يران يقدح فيه بشيء ولم يران يقول في  
 من الأمايند المشتملة على أبي بصير أنه مشتمل عليه هو مشترك بين الثقة وغيره وقد قال في المختلف في الجواب عن رواية أشتمل سندها على محمد بن  
 أنه مشترك بين أشخاص منهم من طعن فيه ولعل الرواية يفتي محمد بن يونس في ذلك الشخص فلا يجوز القول على مثل هذا لما عرفت من أن الاسم المشترك بين  
 العدل وغيره لا يجوز العمل بالرواية المشتملة عليه إلا بعد ثبوت العدل ولو كان يحوي مطعوناً فيه عند كيف لم يطعن في سند من تلك الأمايند  
 باشتماله عليه وعلى أبي بصير مشترك بينه وبين الثقة مع أنه طعن فيها مكرراً غير ما ذكرناه قال في المختلف بعد احتجاج السيد المرتضى بالآية وما  
 أبو بصير قال عنه البر لم تبلغ الميضة ثلثة أشهر والتمه قد عرفت عن المحيض ثلثة أشهر ويجوز عن الأول ساق الكلام إلى أن قال والرواية ضعيفة  
 السند لأن ابن سباعة وابن جبلة وعلى البرج حمزة كلهم مخفون عن الحق أبو بصير أيضاً لم يثبتها إلى أمام وقال في موضع آخر من احتج الشيخ والسيد  
 المرتضى بما رواه أبو بصير عن أحدهما قال سألته ما يحزني أن واحد قال ان صليت جماعة لم يحزني إلا أذان واقامة وإن كنت وحدك وذكر الحديث إلى  
 آخره وقال عن سماعة قال قال أبو عبد الله وذكر هذا الحديث يكرهه ثم قال الجواب للحن في سند الحديثين فإن في الأول على البرج حمزة  
 وفي الثاني دعت سماعة وكلهم واقفون قال في مسألة أخرى منه لشيخ الميند بما رواه يوسف بن عبيد الرحمن عن علي بصير سماعة في الصحيح عن علي عبد الله  
 في نوم صاوماهم مقتضات فيهم سخايل سورة وذكر الحديث وساق الكلام إلى أن قال الجواب عن الرواية أن في الظاهر محمد بن عيسى القطيني  
 عن يونس كان شيخنا الصدوق محمد بن بابويه يتوقف فيما يروي به محمد بن عيسى عن يونس في موضع آخر منه الشيخ عول في ذلك على الرواية التي رواها







# أحوال الشيخ

المبحث من الكنية من حسنة شهاب بن عبد بهر عنه فانهما تدل على ضمان الصادق وابجعفله الجنة ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الكلب والشيخ  
 في الهندية في الصحيح عن محمد بن مسلم قال صلى بنا ابو بصير في طريق مكة فقال هو صاحب قد كانت صلتك فاقه لجالهم اللهم زد على فلان فاقه قال محمد  
 قد خلت على ابي عبد الله ثم تاجرته فقال لا فعل فقلت نعم قال ومثل قلت نعم قال تسكت قلت فاعيد الصلوة قال لا فان في ايتام محمد ابي بصير لانه  
 على كونه عادلا عنده كما هو ظاهر كني به معذرا والظاهر ان ابا بصير هذا هو يحيى القلم ما اول فلان محمد بن عبد الله كان من اولي الناس ثقة الاولين  
 كما سطر بل قال عبد الرحمن بن الحجاج خاد بن عثمان ما كان احدهم من الشيعة اقمته قال هو نفسه سمعت من ابي جعفر في ذلك من الف حديث لقيت  
 جعفر ابنه سمعت منه اذ قال سالت عن سنة عشر الف حديثا قال سالت عن سنة وكان وفاة عام خمسين مائة وكان له نحو من سبعين سنة على ما قاله  
 الشيخ وليث بن الجعفي على ظاهر سند ما من رواية الكاظم من ادرك بعضا من ائمة الاثني عشر ولو فرض ذلك لانه في وقت واحد لكان له في هذا  
 من عاشر ازيد من مائة سنة وهو نادف كان الظاهر ان محمد كان اكبر منه فيجدان يوم قوما هو منهم ليث لانه كان دون في الفقه كما هو ظاهر  
 لمن راجع كتب الاخبار ودون سالتنا هذه وكان اصغر منه سنا ظاهره في بيدينا تمام به لان تقديم المفضول على الفاضل يتبع عقلا وكذا تقدم عليه  
 وقد ورد عن النبي انه قال من قوما وينهم من هو اعلم منهم لم يرهم الى السقا الى يوم القيمة وفي رواية اخرى عنه قال امام القوم واذا هم  
 تقدموا افضلهم وقد دخل الجحيم من عرف فضل كبير فوفرت له سنة من ذرع يوم القيمة ودون مالك بن الحويرث وصاحبه عن النبي انه قال يؤتى  
 اكبرهم فاذا انظر انا ابا بصير الذي صلى بهم هو يحيى لاجل عدم احتمال لغيرها كما سطر وهو ايضا قد كان من ائمة الاولين كما سطر وقد كان كبير السن  
 في زمان ابي جعفر على ادل عليه بعض الاخبار وقد سبق وكان تافعا فكان اكبر من محمد يظهر من بعض الاخبار مثله واه الكليسي في الكافي  
 عن علي بن ابي حمزة قال سالت ابو بصير ابي عبد الله وايا حاضر فقال لبعثك هذا امر القرآن في ليلة فقال لا قال في ليلتين فقال لاحق بلخ لئلا  
 فاشا ربي قال فقال هاتم قال يا ابا محمد الحديث غير ذلك منها انه كان قد حفظ القرآن ومن المعلوم ان حفظه غالبا موقوف على كثرة التلاوة فكان  
 كثيرا التلاوة ايضا والظن من الاخبار ومن قول النجاشي في ترجمة علي بن ابي حمزة وصف كتابا عنه منها كتاب الصلوة كتابا لى كوا كتابا لثقل كثره عن ابي بصير  
 انه كان عارفا بجميع القرآن واحكامه ايضا وعامه لم يكن ناعما من اتمامهم برقان جوانا مائة الاعول غير مما افاد عليه الاجماع من هذا العلم يدل عليه  
 من الاخبار صحيحة الجبلية عن الصادق قال لا باس بان يصلي الاعول القوم وان كانوا هم الذين يوجهونه وحسنه زاده ابو قيس هاشم عن ابي جعفر في حديث  
 قال قلت صلى خلفا ليعقوب قال نعم اذا كان له من يده وكان افضلهم ورواية الصدوق عن الباقر الصادق قال لا باس بان يؤم الاعول وارضا به كان  
 اكثرهم قراءة وفقههم وغير ذلك في الاعتبار علما ولا باس بامانة الاعول ان كان له من يده وكراهة اخرون وهو يدل على انه لا قول بالكرهية  
 عندنا وفي النهاية في كراهية ائمة الاعول اشكال من المانع فتدبر اما ثانيا فلانك سطر في ان الظاهر ان ابا بصير لواقع في الاحاديث والاشياء  
 مطلعا من دون يده بيان ينظر اليه لا يكون مجالا ولا مضرا الى غيره هذا في علم ان السيد لنا ما قال في تعليقه على اختيار الرجال للشيخ  
 بعدا يراه لهذه الرواية والظاهر ان ابا بصير الذي صلى بهم هو ليث المراد وكذا قال المحقق الشيخ حسن في غاشية على الخبر الطائفة فيه تامل قد  
 ظهر لك وجهه فان قيل لعله قال ذلك لذكره مع محمد بن ابي الحسين والمتحور وبعض الاخبار والآخر مثله واه الكشي عن الحسين بن الحسن بن سنان  
 القمي عن سعد بن عبد الله بن ابي خلف القمي عن محمد بن عبد الله المسبوع عن علي بن حديد عن ابي اسباط عن جميل بن مناج قال سمعت ابا عبد الله يقول  
 الا اذا ما اوضح اعلام الدين اربعة محمد بن ابي بصير بن يزيد بن معاوية وليث بن الجعفي المراد زاده بن عيينة قلت فيه مصافا الى ما عرفت نظري في بعد  
 استلزام الاجتماع الاشياء المذكورة اجتماع المستلزمات الخارج فلا ينبغي ان يكون نظرا مثل هذا الفاضل الى ذلك ولعلمنا ان ذلك لعله انما هو في  
 الطبقات تشهد بذلك كما ان نظر السيد كان الى ذلك في موضع اخر قد حكينا عنه في المبحث الثامن من الفصل السابق ولعلمنا ان ليثا من نظر  
 محمد بن ابي بصير من الاخبار ومن يليق بمحمد بن سلمان ما تم به دون يحيى بن ابي القاسم فيهما ما لا يخفى فلا تغفل منها ما ذكره الكشي بقوله اجبت  
 الغضا على صدوق هؤلاء الاولين من اصحاب ابي جعفر ابي عبد الله والقاسم فيهما ما لا يخفى فلا تغفل منها ما ذكره الكشي بقوله اجبت  
 خنود وبريد ابو بصير لا سكتا الفقيه لينا محمد بن ابي الطائفة قالوا وفاة السنة زيادة وقال بعضهم مكان ابي بصير لا سكتا ابو بصير  
 المراد هو ليث بن الجعفي وما حكى عن ابي بصير ما شوب من ان قال في المناقب اجبت الغضا على ان افقه الاولين سنة وهم اصحاب ابي جعفر وابي عبد الله  
 وهم زاده بن امين ومعرفة بن خنود ابو بصير لا سكتا الفقيه لينا محمد بن ابي الطائفة وبريد بن معاوية الجعفي فاما حملنا ابا بصير لا سكتا  
 في صحيحة العمري في وصايتين العبادتين علي بن يحيى مع اشتر اكرهه وبين عبد الله بن محمد لا سكتا ما من ان عبد الله من اصحاب الباقر كسر  
 الا فان لا يكون من امر الصادق بالخذ عنه لبعثان يكون منهم فيكون مدركا العصر ايضا ولا يكون من اصحابه وكذا الظاهر ان لا يكون  
 ابا بصير المذكور في العبادتين فان ظاهرهما انه من اصحاب الباقر الصادق كما ان كلاما من خمسة الباقرين ايمه كك ولا ترم من لم يرو شيئا من  
 احد بل صرح بعضهم بكونهم من المهملين فالظاهر ان لا يكون من امر الصادق بالرجوع اليه في المسائل لا يكون من اجبت الغضا على تامل بعد







# أحوال أبي بصير

ليس خافيتهم معارضه الا بما جملده الى ذكره انه انما هو منها ما في المختلف في مسئلتهم الرأية على اب الزانية وابنه فانه بعد ان قال فيها في اثبات  
 الاحتجاج فاداه ابو بصير في الصحيح قال سالت عن الرجل ينجو المرأة او ينجو الابن او ينجو الابن سالت عن الرجل ينجو الابن سالت عن الرجل ينجو الابن سالت عن الرجل ينجو الابن  
 ولا يخل قال الظاهر انما بصير سأل في الامام لان عدالة يفتخه ذلك يستعز به ابنا بصيرنا وادفع في الحديث وسند مطلقا ليس بمجمل ينصرف  
 الى بصير في قسم دون ابي بصير في قسم بل في بصير في ذلك لذل الخرج قد يله ولو سلم عدم اضارة اليه فلا ريب في عدم اضارة الى ابي بصير فيكون  
 مجالا لعدم يله يتوقف على قد يله كما لان الاستناد في ذلك الى كون الراوي كونه في الحديث في غير كثرى بل قيل فيهم من النسخ في الاستنباط في اول بحث  
 الميام في مقدار الكرامة لا ما لا في قول مراسيل بن عمير قال الحق في المعبر في بحث سنن الطهارة ولو قيل لمراسيل بن ابي بصير في غير هذا الاضا  
 معناه ذلك لان في مجاله من طعن الاحتجاب منه وانا اودل احتمالات يكون الراوي احدهم انتهى فغيره ايضا يثبت المدعى ان قلت هذا انما يتم  
 لو لم يتم قرينة على كون ابي بصير في تلك الرواية لئلا وليس لامر كذا فان الراوي عنه فيها هو ابي بصير في غير كثرى اشترى اليه قد سبق لم يله في كثرى  
 القاسم في سن يمكنه فيه اخذ الحديث فدايته عن ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 في هذه الاوقات في تسليم عدم اضارة ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 لبي بصير في سنة في البحث السابع من الفصل السابق في الشيخ في شهرت من ان ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 على عدم روايته عن بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 ان يصل الى حضرة الشريعة مرة بعد اخرى لكي يتحقق له وقت يمكنه فيه السؤال في الحديث ولعل لم يكن عن سماعه عن بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 روايته عنه روايته عن ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 الحسن منهم والنجاشي والعلامة قال انه لقي ابا الحسن في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 قال في اخر الباب الرابع والثلاثين من كمال الدين حدثنا احمد بن زياد بن جعفر الجهماني قال حدثنا علي بن ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 زياد الا انه قال سالت سيدي موسى جعفر عن قول الله عز وجل اسبغ عليه نعمة ظاهرة وباطنة فقال في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 الامام الغائب ذكر الحديث بتمامه قال قال مصنف هذا الكتاب لما سمع هذا الحديث الام من اخذ زياد بن جعفر الجهماني عند من حضر في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 الله الحرام وكان رجلا فغضبنا فاصل رحمه الله عليه رضوانه وتدرج في البحث الخامس من الفصل السابق فيما احكيهنا عن السيد الزاهد في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 كتبنا لاجل دعواهم وفي التهذيب في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 من احتجاب الصادق الرضا ومن دعوتهما فان قلت كيف عدم من احتجاب الصادق وبما قلناه في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 وان كانت تلك العبارة التي نقلناها من لا تامة لا تخلو في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 وفي الاخر تلك العبارة من دون كلمة والجواد وهي طائفة لما قلناه في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 على الخلاصة على قول الشيخ ادرك من لا تامة ثلثة ما هذه عبادة هكذا في جميع نسخ الكتاب هو لفظ الشيخ في شهرت من ان ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 قال في سنة ما في هذا البعض لما قلناه في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 ادرك اكثر من ثمانية اامة الجواد في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 لم يذكره فيهم وكيف يقول في شهرته انه دعوته كما ظهر من تلك العبارة قال الظاهر ان لفظه والجواد مما زاد بعض الناظرين فيه فابن المناقاة في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 قلت عدم ذكرهم له في احتجاب الصادق لا يلائم كونهم قلت لعلهم قلوا في شهرته لم يشر الى كونه من دعوته ولم يذكره في احتجابهم في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 لا لعلهم كونه منهم على ان صاحب الحديث كتب بخطه الشريف على هامش نسخة صحيحة من نسخ الشهرستاني في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 ثلثة هكذا لم يذكر الامام الثالث هنا ولعل الصادق كما يوجد في بعض النسخ وذكره بعض علماء الرجال انه في الحديث لكن الحق انه بعد موضع فامل في الظاهر في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 خلافا كما ان الظاهر ان مراد صاحب الحديث من بعض علماء الرجال هو ابن داود ولا غيره وهذا مما يدل على امكان روايته عن بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 ذكر بان الصدوق قال في اثناء ذكر مشيخته في العيفة ما كافي في بكن من اعين وهو كوفي يكنى ابا الجهم من موالى بني شيبة والما بلغ الصادق في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 مؤيد من اعين قال ما الله لعلنا نزل الله بين رسول بين امير المؤمنين انما في الحديث المذكور مما رواه الكشي والسند صحيح والشيخ قال في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 رجلا في احتجاب الصادق بكير من اعين الشيخا يكنى ابا عبد الله مات في حياة ابي عبد الله في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 قال في سنة المشايخ ان حمران وزاد عبد الملك وبكر عبد الرحمن من اعين كانوا مستفيين واما ما ذكره عنهم في من ابي عبد الله وكان في سنة على ان المراد عنه هو ابي بصير في سنة  
 من احتجاب بصير في سنة وفي ذروة الى عهد ابي الحسن فليحتمل في فابن ابي عمير من ذكره عن بكير الذي في حياة الصادق فكيف لا يمكن روايته  
 عن بصير في سنة في عهد ابي الحسن في سنة لان يقال ما هذا الصدوق في الحقيقة عن بكير هذا الاستصحاب في موضعين او موضعين قليلة







# أحوال أبي بصير

وجعل حل لكم ليلة الصبا الرقشاني فأنتم الأنبياء فقال تزلج جواب ابن جبر الجديت ومراثة أيضاً انه رواه ابن مسكان عنه وايضاً فيه ورد في  
 في العتيق عن أبي بصير في حقه قال بكه الحمران بنام على القرائش الأصفر والمرفعة الصفراء وهذا ما رواه عاصم عنه وقد وكله في  
 الروايات الخمس على ابنه جعفر أيضاً على بصير هو في القاسم من روى كتاباً أيضاً فذكر ان منصوراً حازم وعاصم جند ابن مسكان  
 كلهم من روى عن أبي بصير لا سكت وفيما يختلف اخرج السبأ الرضوي ابنه عبيد بن ما رواه أبو بصير في العتيق الضافي قال من طلق في مجلس  
 فليس فيه من خالف كتاب الله في ذلك طلاق ابن عمر هذا ما رواه ابن مسكان عنه وقد سلف تصريح الشيخ بان راوي هذا  
 الحديث أبو بصير لا سكت وايضاً قد عرفت تصحيحاً لروايات أبي بصير التي شربها سابقاً ومكث في خبره صلة وفي كثير من تلك المواضع لا يمكن  
 حمل الصحة في كلامه على الاضافة كما لا يخفى وبالجمله ظني ان من راجع كنية الاسند له لن يتبع ورده ونقد لروايات أبي بصير فيها اشترافاً  
 لم اشترافه ما هو اكثر من ذلك لا ينبغي له رتبة ان يحجب من القسم عند العدل والثقات هذا ومنها حكم الاحتجاب بصحة روايات أبي بصير ان يمكن  
 معه ورثه بعينه اذا كان بائنه رجال السند من الثقات فالتسالك في طواري كتاب الامام في ذلك كلام واقول ان الموجب لهذا الاعتبار  
 والتكلف لهذا الرواية المخالفة للصيغة ما ذكره هناك وهو رواية عثمان بن سالم عن أبي بصير عن أبي عبد الله هو ما اعتقده من صحة سند  
 وقد صرح بعضنا بما عثرنا الاحتجاب لبعضين كالعلماء ولبني الخبر العبد الشهيد وغيرهم وفي صحة اعتدك نظراً في الكلام الى ان قال  
 هذا الاشكال في كل رواية فيها أبو بصير بطريق فينبغي التنبه له فقد اطلق الاحتجاب لصحة على روايات كثيرة في طريقها أبو بصير مطلقاً  
 والام لا يس كل وفيه تعليلات المحققين لم يثبت على منعه المضاف في ترجمته القسم ما هذا مقتضى الاحتجاب بما يحكمه صحة روايات أبي بصير  
 عن الضافي مع عدم ظهور قرينة كونه المراد في انبيى كلامه اعلى الله تعالاه مائة انت خبر بان ذلك الصحيح ما لا ينص الى أبي بصير مطلقاً الى  
 هذا كما سنده وتوثيقهم اياه وما توثيقهم اياه ايضاً اذا الظاهر انهم لا ينص اليه لا ينص اليه غيره ولو كان ذلك لغيره كما سنده في اي  
 من الاحتمالين يثبت المطلوب منها غير ذلك من كثر رواياته عنهم وقد وبطريق معتد به الصادق اعرفوا منازل الرجال منا على قدر ما  
 عنا ومن رواه الاجلاء عنه كعبد الله بن مسكان ويونس بن عبد الرحمن ومحمد بن عيسى بن جابر الاغشقي واشادوا في روايته عنه المحققين  
 في تعليلاته على مناج المضاف وحكيانه عنه انفاً وهو لا بد بلغي في الثقة والجلالة الى ان اجعل العصابة على صحيح ما يفتح عنهم على ما ذكره  
 انا نا كيدا للتوثيق ولعلنا لنظر الى من بعدهم من رجال السند ايضاً ومنهم ابان لآخر قد عرفت ايضاً روايته عنه ومن جعل الجائز والعلامة  
 اياه معروفاً للثقة الجليل العين شعيب بن علقم حيث قال الاشعبي لعفرو في ابو بصير بن اختي بصير بن القسم وعفرو في عبد الله بن ابي الحسن  
 ثقة عين وقال في ترجمته عبد الله بن جراح الثقفي صاحب ابي بصير بن اختي بن القسم وعفرو في عبد الله بن ابي الحسن  
 جاعة منهم هذا الحكي عشتري ان الخوان احادته اثنى بالاسسحاح واحيد بان يكون عليها الاعتماد من حادث ثبت المراد في المشهور بان  
 المناظرين الصلاح والسادات وما مر في البحث السابق الشبهة عليه الاشارة اليه من السناد لما قد ظهر لك في بعضا عطف كلامه ايضاً وكيفية  
 لا قد عرفت انهم يصل السناد من احادنا الامامية الاثني عشرية في حقه بنسب من ظن انه يحمي القسم الخفاء وعرفنا ذلك بالظن وعلى  
 من في كونه الكيفية من لم يغب ذلك كما هو الاظهر نظر الى اكثر النسخ لا يظهر منه قدح فيه لان زيد بن ابي بصير في ترجمة الرجال ما وقف عليه من الروايات  
 سواء كانت صحيحة او غيرها وسواء كانت ما سندهم عليه ام لا فخره ابراهيم بن دهوان في ترجمته لا يدل على قوله بضمه ما لا سيما اذا كانت ضعيفة وظهورك  
 بعض من بعضهم بنسبه وكونه وجهاً والآخر بعد الله وصحة احاديثه واطلاق الاحتجاب لصحة على روايات كثيرة في طريقها أبو بصير مطلقاً مضافاً  
 ما استغفرت من صحيح العفرو في غيرها من الاحتجاب من عدالة ومن نفسه وجلالة ووضوح عقيدته وكونه من مشوذي سهرم ومن ضان ابي جعفر  
 وجعفر لما الجنة ومن كونه من صدقته معجزة الضافي ومن كونه محبته له خالصه وعرفته نقل الجاه الصابة على نفسه وعلى كونه من ثقة الا ابراهيم  
 ونقل الاخر كونه من فقههم واضبطهم وثالث كونه من رؤساء الشيعة ومن له اتباع وتلامذة ورابع كونه من الفقهاء الا فاصل في موضع وكونه من  
 فضلاء الامامية في موضع وسلباً عن كل طعن ومغفرة اخر وبما كونه من عباد فضل السلف جعل الجائز والعلامة اياه معروفاً لبعض  
 الثقات الاسما وكونه كثير الرواية وكثير التلامذة ومن روى عنه جماعة من الاجلاء منهم ابراهيم بن عيسى في لوجيته والذخيرة كونه من الثقات كعنه  
 اخر وليث بن الجبري قال ابن النضر في فيه ما قال ووردوا في نزل روايات لدا على من فاقه في روايتها وروى ابراهيم بن عيسى في الكلب اذنه كما  
 مر في حقه حادثة عثمان ولم يجد على نفسه ولا على من جند دليل ابعث عليه سوا روايات لا ينفاد منها ثقته وجلالة وكونه من اهل الجنة  
 ولا يمنع ان يكون ذلك لروايات باسرها ما نقلت بالتحفة وان يكون في الواقع في الكل حيث صحت عن الامام لفظ ابي بصير مطلقاً ومنه ومقتدا  
 وروى كذا المراد في ويحوي ويحوي ما يدل لك للفظ انا بصير هذا فاشبهه الامر على الناظر السامع لا مشراكه بكينه وبين ثبت فظنه لينا فغيره  
 او بما يدل عليه فوقع التنبه في المراد بل يؤيد ان يحجب هذا من ثقة الاولين اتفاقاً على ما حكينا من الكثرة ابن شهر آشوب دون ذلك كما سبق

صحة الرواية في بعض النسخ

هذا الحديث في بعض النسخ



# في تحقيق

العلماء الا باطل على ما سيجي عن المعبر عنه كما رجا يشعر بذلك سفير اليه في القاعة وقد وجدنا دوايا تدرج كثير من انواع العلوم الدينية ونونها واصول الشريعة ودرجها اول باب من ابوابها يتناول عنها وجدنا كثيرا من الرواة ودواعيهم ونقتفي ما دلنا لقراءاتنا وصريح الاصل انهم من دوايات لث لا على ما هو قليل جدا بالنسبة الى تلك الدوايات في بعض الفنون وليس من الابواب دواياتها عن شدة من الرواة ومع ذلك لم نجد فيها دوايات عن الجعفر ولو فرض وجودها بقية غايمة النور وقد وجدنا دوايات عن ما هي في الكثرة يمكن من الظهور وعلى هذا فابو بصير هذا هو الذي يمكن ان يكون حقه انه امين الله على حلاله وحرامه حافظ الدين ومن اعلا دوايات من احب احاديثا بجعفر وذكرهم في الاعصا والامسا ومن اولاهم لصادق النبوة متنا في الاثار ودون لث المرات الكجند مذكورا في تلك الاخبار ولو كان لث هذا في الحقيقة من ورد في حقه تلك الاخبار المستفيضة اليه فيها الصريح غير المشتملة على تلك المذاهب العظام فمع قطع النظر عن ان كان الظاهر انك لتقدير ان يتفق البعض على تصديقه وعلى كونه من فئة الاولين كما ان من ذكره فيها كما نؤكد ذلك لكان الظاهر ان يوجد توثيقه وتقدمه في كل ان علماء الرجال الذين كانوا قبله وما من باس من العلماة وانما خبرنا به لم يصل اليها من احدهم ذلك بل اختلفوا في شأنه فوقع من بعضهم الطعن على دينه ومن اخر على حقه ومن ثالث على ثقته فيما قال في ترجمته ذرية شيخ من اصحابنا في زمانه ومقدمهم كان قاريا فيهما متكلما شاعرا اديبا قد اجتمعت فيه خلال الفضل الدين صادقنا في ما يدرج قال في سبيل الحقيقة مع وكان من اوثق الناس قال في سبيل موعود الخ لوجه من وجوه اصحابنا ونقته ايضا له محل عند الائمة وليت بن الجعفر من نظراء هؤلاء الاجلاء على ما هو ظاهر من تلك الاخبار ومع ذلك لم يذكر له مدحا وقال في ترجمته بن ابن عبد الرحمن بعد ان مدحه وادعى ايات في مدحه ومناخ يونس كثيرة ليس هذا موضعها وانما ذكرنا هذا لاختلافه من بعض حقوقه من الظاهر ان مذهب لث بن الجعفر ايضا كثيرة على ذلك لتقدير مع ذلك لم يذكر احد منها هذا كله ليل على ما لم يدرج في ذلك لو ايات في ثنا ايضا والاولى فهو ولم يقصر في اذاعه حققة فتدبر في الثاني عشر في الفرائض المعينة لادواته من ابي بصير المؤكدة لها اذا وقع في مثله الدوايات من دون شيء من يتدبرها واثباتا في اول الفصل الثاني من الفصل السابق ما يتعلق بهذا البحث مسبق بينه من ظاهر الجاهل ان لث في حقه كتاب لتفسير اكثره على بصير هذا ويظهر من كلام لث الحسن على بن فضال ان لث هذا كتب تفسير الفرائض كله من اوله الى اخره فالتدبر ان لث بصير هذا دوايات كثيرة في تقاسير الايات ولما لم نجد فيها دوايات عن بنجرم رابن لث المرات او نظائرها فاعلمنا ان دوايات لث ردت في هذا الشأن ودواياتها ابو بصير يكون من دوايات لث بصير في لثا واستغربنا ان الظاهر ان هذا من حيث ما وقع مطلقا الا في ما يقع في المقال في ترجمة يحيى يمكن استعمال انه ابن القم الحذاء المكنى بابي بصير دوايات على بن ابي حمزة عنده رواية الحسين بن ابي الحسن على بن ابي حمزة في ترجمة يحيى يمكن استعمال انه يحيى القم الحذاء الاستكنا المكنى بابي حمدا ايضا بما مر في ما هو فاعلمنا انه وبرواية يعقوب بن شعيب بن عوفيلنا زاد ودوايات لث بصير على عبد الله او عن جعفر عن غيره ما ادرج في وسط الشئ فان كان لثا عنه على لث حرة او شعيب العفري في ذوالاعول الضعيف ان كان غيرهما من وشرك بينه وبين لث المرات والحتم ان غيرهما بعيد لثا ودوايات الاخبار انتهى ليس بعيدا انتهى قال الجرجاني في شرح الاستبصار وكلما كان فينا الحسين بن ابي العلا والحسين بن فضال او مضيق بن يوسف وابراهيم بن عبد الحميد ومعوذ بن عمار ويحيى الجلي على بصير فهو يحيى بابي القم ادعى ان هذا ما حكاه عنه سابقا في استعمال كون ابي بصير لث بن الجعفر مما ظهر له وبعض شايخنا بالتبع البائع اقول قد عرفت سابقا ان يحيى القم الحذاء لم يكن مكنى بابي بصير ان على لث بن جعفر والحسن بن الحسين بن ابي العلا من ذوالكتاب لث بصير يحيى ان عليا ذلك كان ثابدا لثا نرى على ناصح براسي يغلب ايضا كان من تلامذته وان شيع العفري في ابراهيم بن امير الصادق اليه رجع اليه بما يحتاج اليه من احكام الشريعة وهو لا من يتبعنا فلم نجد دواياتهم على لث بن الجعفر وقد جعل المحققون رواية على لث حرة والعفري في علي بصير تيسر على كونه يحيى تدمر ان عبد الله بن وضاح صاحب يحيى هذا كثيرا وعرف به وله كتاب الصلوة اكثر عنه ودوايات بن ابراهيم بن جعفر بن احمد بن عبيد الله بن موسى عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابيه الحسين بن ابي العلا عبيد الله بن وضاح وشعيب العفري في جميعهم على بصير على عبد الله في قوله نعم انما انا بشر مثلكم يعني في الحلق الحديث وقد مر في البحث الثاني الفصل في جملة ما حكاه عن الكشي في ترجمة يحيى وايضا بن قيامها في ذلك كيف صنع بحديث حديثي يعقوب بن شعيب على بصير ظاهرا الكشي ان المراد بابي بصير هذا يحيى عليه يعقوب بن شعيب ايضا من دواعي تدبر في البحث التاسع من الفصل السابق ان لثا من يدعي عبد الكريم عتبة عن سدير عن ابي بصير في ذوالا السند لا يجفر في الان وقوع يحيى القم لث بصير في وسط سند حديث من احاديثا عند الصادق اذ الكاظم واطنه عن ذوالا انادوا وقال الجاهل في ثابت بن شريح ابو اسمعيل الصائغ الا ببا ومولى لاد ثقة وذكر على عبد الله واكثر من بصير الحسين بن ابي العلا قال الشافعي بن سعد الاستكنا لثا شرفه من اصحابنا لم يرو عنه المعين هشام بن يحيى عبد الله وعلى بصير هذا انما قال لث بن الجعفر المراتك ابو بصير الاصغر هو مشعر بن فضال لثا مكنى بابي بصير فاعلمنا ان المراد به بصير لثا

في الفرائض المعينة



















# اشكال السبق

مختصة بالحوادث التي هي ملائمة لها غير مفكدة عنها ولخصاصها على الوجه الذي لا يصح خلوها في وجودها مما لها حاصله كمالا لا يخرج من الحدث ولا يثبت في وجوده فهو محدث ولوضع خلوجهم من تقابل الصفات الموجبة عن الاكوان الملازمة له في وجوده عليه لم يكن معقولا فضلا عن ان يكون موجودا لا نه نلجسته لمقطع على استحالته وان لم يعقل خلوا الاجسام الحوادث الملازمة لها في وجودها فلا بد من كونها محدثة مثلها و تنامي الحوادث مقطوع عليه بانها ثابتة لاحادها الاولى فلا بد من ثبوتها المجموع لها والافانها حوادث مع نفق تناميها متناقص بثبوتها وال على اثبات محدثه لكونه ترجيحاً للوجوه على عدمه ترجيحاً لحد الجازين على الاخر لا بد له من مرجح وعلى كونه فاعلا مختاراً لان الموجب يستحيل تخلف معلوله عنه فان كان قدما ارى الى التباس الاشياء بالثبوت لاحتياج كل واحد منهما الى الاخر في نفس الاحتياج الاخر اليه وبنحو ان كان محدثا الخلق الى محدث ويلزم على كليهما اللزوم والتسلسل ان ثبت كونه ثم فاعلا مختاراً واجب كونه فاعلا لا نه قد يصح منه الفعل المغدب عليه وكل من صح منه ذلك لا بد ان يكون فاعلا وغالما لا نه احكام افعاله ثبوتها احكاما يعتد عليها في ذلك لا يتالي الا من عالم وحيا لا نه قد صح كونه فاعلا لا بل قد وجب صحته فضلا عن وجوبه لا يثبت في الحكي موجود الا نه في الا يعقل كونه في العلم ولا نه فاعلا معتد زانه ومعلوم انه يرجع الى ذاته بثبوت مع انتفاء الوجوه محال قدما لما يثبت من انتهاء الحوادث اليه من تأثير ما يعتد على كل اثر سواء وجميعا بصير بمعنى انه لا نه يرلما يثبت من كونه كذلك وهذه صفات ذاته الثبوتية التي يستلزمها الا لا بد منها واجبة لا للموجب لا نه لوضع اسنادها الى موجب لا يدعى اهو عليه زانه لكان ما قبلها فيلزم المماثلة وقد ثبت ذلك لا مثله ثم من حيث لا تاني له في القدم ما محدثا فيثبوت حادثه على كونه محدثا ولا يلزم للذات فكانت اجبتا اهو عليه زانه في الميراث استحال بذلك خروجها فيما لا يزال هو ثم مددك للذات كائنا ووجد لا نقضا كونها لا نه في ذلك اذ التامع لم لا بمعنى كونه معلوما بل بمعنى كونه معلوما مبصر محال هذه الصفة المنقضاء عن صفة الذات فيه سبحانه وعن صفة المعنى في غيره واجبة لا على الاطلاق بل بشرط منفصل مريد وكما رجعوا في تقديم من افعاله واخيره ما لا يخفاء في جواز العكس فيه فلو لا المنع لم يكن لتقديم ما قدم واخيره ما اخر وجه لان العالم بفعله وعرضه برخصه من خلوه من السهو الغفلة وكونه محال بينه وبين الا اذا يجب كونه مريدا وهذا حاله سبحانه فهو مريد على الحقيقة ولا نه امر بالطاعة ونفى عن المعصية فلو لا انه مريد لما اشركاره لما نه عنهم لا يميز الا من ولا التميز من غيرهما ولا كان لكونه امرا واهيا وجبة يستحيل استحقالها لذاته والالتم قدم المرادات واجتماع المتضادات للذات ولغنى تديم لا نه لا تديم سواء ولمنع محدث حاله فير استحالته كونه محال للحوادث وبغيره لوجوه وجوع حكمه اليه ان كان حيا واستحالته في الجهاد فلا بد من وجودها لا نه محال لا يجوز عليه ثم مما يجب نفية عنه بالقلة معناه يفيد السلب هو نفى الماشية المحكية عن ضرر بن عمر ولا نه لا تم يدل على ثبوتها ولا طريق الى صحتها الا اصحاب اثبات الكيفية والكيفية هو وجه الرفض الجمية والجوهرية والعرضية لما يثبت من قد نه حدث ذلك اجمع فلو لا استحالته كونه بصفة نفق منها لوجب جوده وانه الثبوت المتناوذة في الحقيقة ولا نه فاعلا ما فعل من ذلك فخرعا فلو لا كان مثلهما اعتد عليه لثبوتها واخرها كما اعتد على غيره ونفى الرؤية بالابصار والادراك بالاسماء الحواس لا نه لو محدث فير اجلا لوجب عاجلا لان الرؤية اذ احدثت جبت واذ لم تجب استحالته في استحالته ان وجوب استحالته انما هناك ولا نه ليس عقابل ولا حال فيه ولا نه حكمه فلا يعقل كونه مريدا ولا محسوسا وقد مدح نفى الرؤية عنه عند حاجا فانيها نفق لم نه لا طر اذ ذلك في كلما مدح بنفسه كالسنو والنوم وغيرهما ونفى الاتحاد لا نه ان اريد به الحول فهو من خصايص الاعراض والجاودة فهو من لوازم الاجساد وكلاهما مستحيل عليه ان اريد به غيرهما لا يميز معقولا ونفى الاختصاص بالجميان والحلول في الحال بمثل ما ذكرناه ومنه ما لفظه بثبوت ومعناه سلبه هو كونه غنيا لا نه من مستحيل عليه لاجل الية لا وجه لثبوتها الاجتلاب المنافع وفتح المصادم مرتبين على ثبوت الملاذ والالام المحيية للشهوة والنقاد المحضين بالاجساد فلما استحال ذلك عليه مع كونه حيا استحال كونه محتاجا وثبت انه غنى كونه واحدا لا تاني له في القدم لا نه لو كان له تان لجاز وجود احدهما مع عدم الاخر اما في الزمان والمكان والحال لثبت لها ما به تميز لثانان من الذات الواحدة وانه في ذلك في القدم غير معقول ولا نه لا طريق الى اثباتها من نفس الفعل ولا من واسطه واثبات ما لا طريق الى ثبوتها جملة ولا نه اثباته مكاف لاثبات ما زاد عليه في ارتفاع الفرق وامكانه بين الحق والباطل وهو محال فاذا انبغى عنه الثاني شريكاً كان ونظيره اثبت وحدانية الجمع كاف في الدلالة على ذلك اما الكلام في كون العدل فانه يرتب على اصلين احدهما اثبات الحسن البقيع الضالين لا نه قد ثبت عموم العلم بحسنه ومقتضاه لا يقف العلم بحسنه ما وجهها على ما وراء كمال العقل ولا يمكن الخروج عنه معذلو لا انه من جملة علومه لم يكن لجميع ذلك وجه لا تاني لا نه في الحسن ما مود لا نه في منه لا نهما لو اشر التوقفا العلم بحسن ما حسنه العقول في مع ما بجهة على دودها فيستحيل الجميع لما يميز من الدود وكان لا يقع منه ثم تصديق الكنايين الذي لوجاز عليه لم يبق طريق الى العلم بصحة الانبياء ولا صحة الشرايع وما بجهة مدلوله فتا دليلا لا غير خات لثباتها انما اثباتا قنذاره ثم على صفة الفيح لان استدار كونه تادنا الى ما هو عليه في ذاته بقتضيه عمى تعلق تاد ديه بكل مقدر على الوجه الذي لا يتناهي من جملة المقدرات البهيح



اشارة السبف

مفتی



# للشيخ علاء الدين

مؤثرة في معلومها ولا مضاده لو فوجئ منه فكان ممكن الوقوع باعتبار ما يمكنه من اختياره ولا واجب عليه في كل ما لا يمكنه من اختياره ولو اوجبه في كل ما لا يمكنه من اختياره  
لا وجب ان المؤمن يتبع التكليف ويحفظ ما يترتب عليه قد كلف الله سبحانه كل من اكمله شرطه التي هي الحيوة والحق والقدرة على التكليف  
ونفسه لا تدركه اذ العلة وشبهه في التبعيض والتفصيل لا ينفصل عن الاطلاق فالمعلوم له لا ينفصل عن الاطلاق فكل ما لا يمكنه من اختياره ولو اوجبه في كل ما لا يمكنه من اختياره  
لا يكون موقفا من غير ما في عينه ككونه ملزما مشتملا على كونه مكلفا كل من اكمله فعله المشروط ترك المله كان غائبا او غيبا له بالبعيد  
وبتبع الله عنهما ولا وجه لكونه باعتبار ما غير مكلف لا ينفصل عن الاطلاق فالمعبر به في ثبوت كونه كذلك بحسن هذا التكليف معلوم لا مستلزم له  
مكلف حكيم ولتضمنه التعريف في استحقاق المنافع العظيمة لا يستحق الا به ليعلم الا بتبعها بغيره وذلك هو الغرض من التعريف في حكمه  
ايضا لا المخاطبة من تكامله شرطه المشار اليها وهو من الجملة المشاهدة اسماء افعالها ما لم يتم كونه حيا الا به ولا اعتبار بما سوي ذلك كما  
لا اعتبار باليمن بعد الظن ولا بالزيادة بعد التفتت لان الحيثية حالة في الجملة والا فخال صادرة عنها والاحكام متعلقة بها والادراك  
ببعض اعضائها فلو ان المكلف منها ما يبيته لا يمكن للجميع فاذا ذكرناه وجهه كما لا وجه له بالنسبة الى الشرح منها والظن بما به يتحقق التكليف اما الزعم  
بفعلنا يتجارب وما هو في فندب انما منع من فعله فظن او ما الامتناع منه ولى فكرته ومكرهه فان لنا ما عطفه او سمع من افعالنا فظن او يسمع  
الظاهر داخل تحت الاطلاق والاستطاعة كونه مقتضى المكلف بشهادة الحصول بغير تكليفه الا بطا ان شاء كان بغيره فله واما اذا  
شرط من شرطه ليجعل لا يمكنه لا يكون مستحيلا بان لا يكون مقتضى ولا وجه ليعلم الا بتبعها بغيره وذلك هو الغرض من التعريف في حكمه  
الطاقة وانما لا يتحققها ولا يتعلق بها حكم لا يستحقان به كالمباح ويعتبر في قيام المكلف به معرفته بمكلفه سبحانه على صفاته جليلة تفضيلا  
وبالتكليف على صفته بكيفية تمييزه ايقاعه الا لا يفيد قيامه به ولا بد من فاصل بين التكليف وبين ما يستحق عليه لا نه لو اقبل به من انما اوجاد  
باعتبار ان الاجزاء المنبذة لا يخصص المستحق على الوجه المنبذ لما به يستحق حاله فكان انقطاع اجبا لذلك هو اما بالاعتناء او بغيره مما يتعلق  
به المصلحة ويقضي الحكمة ولا صد الجواهر الا القناد بوجوده الا به محل ينفي وجودها جليلة وجودها لا يتجربا ويختص بها تبعا لا نشأها وطرق  
اثباته السمع هو اجماع الا انه وظواهر الايات وما هو معلوم من الله الاسلامية والشرعية النبوية فيكون عدم الجواهر حقيقة لا اعتبارا  
اعادتها باعينا بها لا يقاها والاستيفاء منها مقتضى له سبحانه لتبينها بما لا تقم الاعلية لا يجمع خرد جماعته لا يستحق الخروج المعلوم عن كونه  
معلوما لا يجب عادة ما نادى من الجملة على ما به يكون المكلف مكلفا بل ذلك اجمع الى اختيار الحكيم ولا اعادة من لا مستحق له او عليه ما علم  
غاليا لا يترتب له المكلف الى ما كلف فخلا واجتاها او يكون معدا قرب باختياره هو المسمى بالطف والصالح وهو اما عام واخصا وما ظهر من  
منها اما من مغلة تقاد من فعل المكلف لنفسه من فعل غيره لانه اذا كان في المعلوم فعله او ما يقوم مقامه الحكمة يقتضى فعله لوجوبه لا نه جاد  
يجري للمكين والافتاد وفتح مغلة كفتح مغلة وان سعة منافع الغرض المجري بالتكليف ليعلم الحكيم لاينا فخره لكونه من مائة الحكمة  
شرطه نقد على ما هو لطف يندب ثبوت مناسبة بينهما وخاله من كل مغلة وهو في الايتاني بالدين غير اجب له لوجه لوجوب الاصلح الذي  
ولا طريق له لا يستحق لكونه ثم في كل حال غير متفكر من الاخلال بالواجبة ويقضي لنفسه ولا يجب المنع منها بل الاعلام بها لا يمكن من  
دفعها لا اذاعة العلة واستتمام الغرض بذلك ولا وجه في اللطف اذا كان مصلحة في امر المكلف مع سدة في غيره او لا كما لا وجه لكل مصلحة  
لا تم الامتعة ومعرفة الله ثم واجبة لكونها احصا لجميع التكليفات المكتبة عقلا وشرعا لكون اللطف الذي هو العلم باستحقاق الثواب والعتاب  
على الطاعة مشروطا بثبوتها ومتوقفا على حصولها ولكونها مشروطا في شكر نعمه سبحانه وعبادته التي هي كيفية شكره الذي لا يصح الا بعد  
صحتها ولا يثبت حقيقة الا بعد ثبوتها وكل الايتام الواجب لا به فهو واجب لا وصلة اليها به في التكليف الا بالنظر في المصالح على شرطه  
الاستحالة لكونها ضرورية واخراصة عن طريق يرجع الى الضرورة لثبوت الحياتية اذ اذ تفاعله في كل ضرر ولا سبب في تكليفه لعدم المكنة  
مضطر الى العلم برادسية لوقوف العلم بعينه المعنى على تقديمها وان السمع مؤيد لوجوبها فكانت باعتبار ما ذكرناه نظرية واستدلالية كما  
النظر واجبا لوجوبها وهي على التحقيق والواجبات فيكون ما هو وصلة اليها وسببها كذا لان ما عدا النظر من جميع الواجبات العقلية  
والهسية قد تجاوزوا المكلف منها اما وجوبا او جزوا او لا يتجاوز وجوبه عليه فكان اول الواجبات وصلة وترتيبها وانما يجتمع عند حصولها  
والرجاء وقد يحصل خول المكلف بسبب يتعد عنه لتدبره ما هو عليه من احواله وما هو فيه من الظواهر وما هو في طابعه من انما لا يخلو  
الاعتناء في المنة لا اذ مع تقديمها وقد ما يحصل كل احد منها لا بد من دورها في الظاهر على ما كان كلاما داخل معه فتمت  
اخراصة من انما النظر حصة على استعماله ويجوز ان الضم يقضي وجوبا لا خراصة منه معلوما كان ومطوقا وذلك باعث على النظر مؤيد لوجوب  
وهو مولى العلم مع تكامل شرطه لكونه ذاتا محبة رابعا له يقل بقلته ويكثر بكثره فكان مسببا عنه مؤدرا من جهة من لم يولد نظره  
العلم لتفسيره ما به النظر في المتطويرة ولا نه نظره في الشبهة لا به النظر في النظر فيها لا يولد شيئا ولا يقفه بواجبه لا الى الجمل السكود



# اشارة السبق

والجهد ليس سببا ولا متولدا عن النظر لكونه تقيض العلم وصده لا استحقاق الجمع بين التقيضين والمنظور فيه لا كتابا لمعزة التواضع  
خرج عن مقدرك وركل ثا ومقدمة مما يحتاج سبحانه بالاثبات عليه من الجائز في اصل العقول ان يتخلوا الغاثل من كل تكليف لكن ذلك شرط  
بان ينسب الحسن عن التبع لا يشترط ان يكون مستهيا للحسن فاخر عن التبع لا بالعكس من ذلك فتقديره يكون خلو من التكليف  
جائزا لكونه غير منافي للحكمة ويكون كما لعقله مع ما يضاف من اصول النعم الباطنة والظاهرة فمعه منه سبحانه عليه احسانا الى الله العقل يقتضي حسن  
الابتداء بذلك لا يتجوز ما ينفع على ركن العدل الكلام في الوعدا لوعيد هو ما يستحق بالتكليف فعلا وتركوا المستحقا مثله للمدح والذم  
الثواب العقاب النكر والعرض والمدح يميز بكونه رادلا على الارتفاع والذم بكونه رادلا على الانضاع والثواب بوقوعه مستحقا على وجه التعظيم  
والعقاب بوقوعه مستحقا على وجهه فانما نزل النكر بوقوعه لاعترا ما مقصودا به التعظيم والعرض مقطوعة ترمي به من تعظيمه يعتبره المدح والذم العلم  
بما به يستحق والفضل في كل احد منهما والوضع العري فيهما وبثبات ما بقول حقيقة ما الفعل بخلافه على شيئا ورعا وبستعمل كل واحد  
منهما بحسب الوجوب مطلقا في موضع مفيد في غير دليل ان عقلا لا نقض في ردها فيهما به يستحق المدح اما الفعل الواجب له جبره وادراكه  
لوجهه ببدئية اجتناب التبع لوجهه بحد السقاط المحقوق لوجهها لا يستحق على ما سوي ذلك على ما به يثبت استحقاقه ثبوت استحقاق الثواب نظر  
حصول المنفعة في الفعل الزائد في سببها وما به يؤصل اليها وطريق العلم باستحقاقه العقل لثبوت انما المشاق التي لو لا ما به مقابلتها  
من الاستحقاق لرخص الزاها ولا كان له وجهه بوجوبها تعين اللطف فيها وما يقابلها من الاستحقاق تعين فيها وجه الحكمه ولزم العقاب لاد  
الصبر عليها وبدل امر المدح بحسن تحمل المشاق للمنافع المقطوعة عقلا اذ ليس فيه ما يقتض شراطا دائما فتكون القطع على ما وصفناه من صيا  
باجماع جميع الامة ولا يلزم حمله على المدح لا شراكمما في جهة الاستحقاق لانها وان اشتركا في ذلك فقد اختلفا في غيره وثبت احدهما في موضع  
يستحيل ثبوت الاخر فيه ما به يستحق الذم اما فعل الفصح والاخلال بالواجب لا يستحق غيره فما وما يثبت استحقاقه ثبوت استحقاق العقاب بوجوبها  
المكلف ذلك على ما يبينه صلح وطريق العلم به المدح لان العقل ان اجازة ولم يتبع منه لانه لا قطع به على ثبوت استحقاقه لخلوه من ذلك التنظيم  
على الضرورة واستدلالا بالراجح بانما ترفع الى المدح المنقطع على صحته هو الاجماع والنصوص القرآنية ولا يلزم عليه الاعزاء لان تجوز عقلا  
والقطع عليه سمعنا لاجز الاعزاء معه اذا كان الاصل فيه الذي هو ثبوت استحقاقه لا يعلم الا سمعا فالفرغ الذي هو ذاته انقطاعه الى ذلك  
وتداجعنا لا نه على ذام عقاب من مات من العضا كان رادلا اجماع على ذام عقاب من عداهم من عضا المؤمنين فهم على ما كانوا عليه من ثبوت  
استحقاق الثواب لادام وان استحقاقه بعضنا منهم العقاب لان انقطاع عقابهم ممكن بتقدير عدم ثوابهم للجمع عليه مانع من انقطاعه لا مكان  
حصول مغايرة للاستيعاف منهم ولا مانع من ذلك كما لا مانع من استحقاقهم المدح في حالهم فيها مستحق الذم لوجوب مدحهم بايمانهم ودينهم بعضهم  
وما تغذ ذلك من فاعل احدا لا لفضل لا لئلا لفضل لا استحقاق فانه لو كان له لسانا فان المدح باحدنا ودم بالآخر ولو مدح بلسانه ودم بما  
يكذب بيده وبالعكس من ذلك يصح وكان جامعا بينهما في خال واحد فكلما اثنائه بين ثبوت استحقاقها الا على امر واحد بل على امرين مختلفين  
فكل لا تناه ايضا بين ثبوت استحقاق ما يتبعها من ثواب عقاب كما اجبت الامة على ذام عقاب لكتنا راحوا ايضا عدا الوعيد  
على انقطاع عقاب من وصفنا حالهم ولا استحقاق الجمع بين ذام الثواب العقاب جب كون المنقطع متفدا على الدائم الذي يحصل بدلا  
منه مغايرة وقد ثبت بما ذكرناه ان المستحق من الثواب لا يفرض شي ولا يسقطه مسقط لان اسقاطه منات للحكم لكونه مستحقا على الله  
لا على غيره فتقدير سقوطه بعد ثبوت منات الحكمة ثم واذ اوضح ذلك بطل الخطاب بين الطاعات والمعاجز بين المستحقين عليها وبطلان  
انه لا تناه بين ذلك لكونه متجانسا فان حشر ما يقع طاعة او معصية واحد لا تضاد فيه ولا اختلاف بينهما الا بالوجوه التي يقع عليها  
وهي تارة لا اختيارا والقاعل قصد بل ما يصح تعريفها منها فان دخول الدار اذن صاحبها كدخولها بغرضه واحد المدخول طاعة والاض  
معصية وجنهما واحد لا اختلاف فيه الا بالوجه لوانع عليه كل حشر ما يقع ثوابا وعقابا واحد لا مضادة فيه ولا اختلاف بينهما الا  
بالنحو لا احدهما والتفارق من الاخر فان جنس الام واللذة واحد اذ اكلهما بطريق واحد لا اختلاف بينهما الا بالنحو والنقاء ولولا ذلك  
المتداخل بينهما لما تميزا به بغيره وبالعكس من ذلك فان المبرد بلذته ما يولد المحرر من النار وغيرهما من الحزازات واذا كان جسد المستحق واحدا  
وما به يثبت استحقاقه ايضا كانه يعقل حول الخطاب فيه لا لا معنى له الا التناهي الذي لا يدخل الا في المتناهيان لانه المتجانسان على انه  
نوع وهيئ لكان بين الموحود والمستحق معدله يوجد بعد تكيف يدخله الاخطا ولو جمع جامع بين الطاعة والمعصية على حد احد  
لوربثه على راي الوعيد به استحقاقا وكان بمنزلة من لم يطع ولم يعص لا له ولا عليه هو ظاهر الفساد واذا بطل الخطاب والتكثير بطل  
لان صفات الذنوب في استحقاق الذم والعقاب عليها اكبر منها وان زادنا يستحق على الكبار بالنسبة الى ما يستحق على الصغار ولا نثبت  
الصغيرة كغيرها وزدنا ما في اثبات الكبرية محيطه لاجرمها فبطلانها واحد مسقط العقاب على الحقيقة عفو الله ما عدا التوبة التي هي



المشايخ العلامة

[illegible]



# اشارة السبق

في التلخيص

وبذلك خرج الحرام عن كونه مركباً وبعبارة اخرى لا رد في الحلال المطلق الذي هو المذبح والجليل برؤية امر السعدان كان عبادة عن تقدير الله  
 وقد يختلف في القلاء تارة وبالرجل اخرى فان كانا من قبل الله سبحانه فاما من قبل الله خاصة وان كانا من قبل الله انما  
 بالاكراه لا بفعل سببها معروض بالعرض على من هو سببها الكلام في ركن النبوة فان بعثه لا ببناء ممكنة لكونها مقدرة وحسنة لا شائفا  
 الحكيم من عن كل شيء لا نهما بعثهم وصدقهم بالظهور والنجرات مع استحالة تصديق الكذابين والظهور والنجرات لغير تصديق بئس القطع على جنبها  
 ودنيا كانت واجبة من حيث جعل الاعلام بالمصالح والمفاسد لئلا يظن العلم بها والاطلاع على ما وجب منها فغلا وتركا الا ببعضهم بكون الوحي  
 ظاهرة هو انما المكتفين الى بالاسلح لم الى الاستشارة اليه الا بهم واللفظ في الولي لا ليجب ان في التذنب عتبه لا ببناء مطلقا بالنسبة  
 الى جميع الادوات وجميع مائة العتمة واجبة لا نه لو خاذ عليهم شئ من القبايح تدح في اذانهم وتجليهم المقطوع على صدقهم فيه بظهور النجرات عليهم  
 فكان لا يبقى لاحد طريقا الى العلم بصدقهم لولا القطع عليهم بعدد الوتوق بهم والقبول منهم وذلك من ان الغرض في بعثهم لئلا يشكوا في ثبوت  
 الحكمة وتناقضها فكما وجبت فيهم عن الكذب في الاداء والتبليغ ليعبر الرجوع اليهم والافتداء بهم فكذلك جبت فيهم عن كل شيء لا فيكون تبليغ  
 النفوس اليهم لغورها عنهم ولا يثبت ذلك التزير لانهم الذي لا يبقى للتفرقة وجه لا بعصمهم على الاطلاق وهو انما رداه وبالعلم النجرات  
 على انهم انص صا دق يثبت القطع على صدقهم وشرط النجرات في ذلك لانه على التصديق ان يكون متقدرا في جنبه ومقتضا لمحضه لكونه من قبل  
 الله اوجاد باجزي فعلة لان الدعوى عليه فما تصديقها الا اليه خاصة في العادة المجازية بين المبعوث اليهم لان المتقار لا ايا نه بره لا لا نه من قبل  
 لدعوى المدعى على وجه التصديق له لان المتراخي لا قطع به على ذلك ليجوز دخول الحيلة فيه فاذا حصل على هذا الشرط ول على صدقهم من قبل  
 واخص في ذلك معجزة انما اوجب في حكمته سبحانه تصديق المدعى عليهم من حيث كان صادقا عليه في دعواه وكان غاية تصديقهم بالقبول  
 ان يقول هذا صادقي فيما ادعاه على فكل ما دخل له فاذكرناه مما يقدر في تصديق ادعائه مقام قوله انه صادق فينبغي ان يفرق في ذلك بين القول  
 والفعل لقائمه في اقامة الحجج به مفساه كما لا يفرق بين ان يكون الدعوى بوقوع ما امره وعينها من مراتب التصالح اذ وجه الحكمة في وجوب تصديق الجمع  
 اذا قلقت المصلحة به واحد فنجوز في موضع المنع منه في اخر وجه له ومشا هذه النجرات لئلا يشاهد يقتضيه عليه بمراد في النجرات المتواترة في ذلك  
 فينبغي العلم القطع به مع فقد مشاهدته ولا يتميز الخبر لكونه متواترا مفيدا فاذكرناه الا بان يكون على شرطه التي هي كون معجزة في الاصل  
 مشاهدا محسوسا لا يلتبس الحال في مثله ولا يدخل فيه الاشتباه وكون ناقلية بالغين في الكثرة الى حد لا يجوز على مثلهم في العادة والوقوع  
 فيه والافتغال له وما يجري مجراها مع ارتفاع جميع الاشياء الداعية الى ذلك عنهم واستحالة ثبوتها منهم وتساوي طبقاتهم في ذلك على الوجه المطلوب  
 به انه لم يكن مختصا بطبقة دون طبقة ولا بفرقة دون فرقة فاذا اخصص النجرات للسادات العلم واثم ليقين معجزة وهو لئلا يظن متواترا  
 والا فلا وصدق جميع انبياء الله معلوم باخبار الصادق عنهم وهو نبينا محمد مع ما تضمنه الكتاب العزيز من ذكر الانبياء المعينين فيه  
 صدق نبينا محمد عبد الله معلوم بادعائه النبوة وظهور المعجزة بما لا يدع انما يختص بجميع شرائطه فلو لا انه صادق في معجزة تلك المعجزة  
 عليه وان كانت كثيرة الا ان منها ما هو بان موجود وهو القران الكريم ووجه الاستدلال به على نبوته انه تحدى العرب وتوهم بالهجر عن  
 معارضة لولا التحدي لم يكن الادعائه وجهه فخر واعن المعارضة مع توفير الدواعي اليها وقوة البواعث عليها ولو لا معجزة علمها لا توانها ولو  
 لولا القلت وظهورها بل كان نقلها وظهورها اعظم من ظهور القران ونقله لانهما كانت حجة لهم بعثها بقاء جميع ما كانوا يؤمنون به من ديانته ودينه  
 وغيرهما لم يعرف لها فقد ولا اشير الى ذلك بوجه مع تطاول المدة التي كانوا فيها مهتمين وعلى انبثاها مجتهدين متحليين علم بلا شبهة  
 معجزهم عنها واثبت انه فارق لخوايدهم لانهم مع ما كانوا يؤمنون من الفضاحة والبلادة عدلوا عنها الى ما لا مناسبة بينه وبينها في كل لغة ولا مشقة  
 لان تفاوت ما بين المعارضة والكلام والحرد بالمقضية له لملك اللم لا يخطوا فيها بل بوع عرض لا مرام لا يخطى غشاقل فلو لا ان معجزة خارق  
 العادة لم يثبتوا الى ذلك ولا دفعه كان لا نه انهم اليه شجبه لكونه مخالفا لغوايد العقلاء وذلك شاهد بصدقته وصحة نبوته من حيث صرح الله  
 عن معارضة بسلمهم العلو المخصوصة في كل شأنهم وتواينها وتطاولوا اليها لا نه لولا الصبر لم يكن لوقوفهم وخوسهم عند التفرغ فطرد  
 الطبع بمصونها واجد كان الكلام البليغ مقدرا لهم وهم عليه مطبوعون وبه متطاولون فواجب اخلاصهم وتقدده عليهم في ذلك فطرد  
 وحاجتهم اليه لولا ما ذكرناه فان كانت فضاحة فاحتملوا به او نظمه وكلاهما وجب لفرق بين افصح كلامه وادبته وبين اقصره والمفضل  
 على وجه يشترط في العلم به كل باع طما من ميزه ومقصر لكونه مرفا بين ممكن ومعجز فان من المحل المخالفة ان يفرق بين المتقاردين من لا يفرق  
 بين المتباعدا وان كان ظهوره على هذا الوجه وبلوغه في الظهور الى هذا الحد غير حاصل لا دافع ثبت انه لا وجه لا يخاد القران الا الصبر  
 وهي خادجة عن مقدركم فلو لا بقدره لا خصاصه تقا بالافتداء عليهم على ما بيناه من معناه ومن انه سبحانه لا يجوز عليه تصديق من ليس  
 به ذلك بثبوت صدقته وصحة نبوته ومنها ما ليس ينافي لنفسه انما علم بتواتر نقله به وهو ان في معجزة في كسب الحصاد والاشغال القرون



# الشيخ علاء الدين

الماء ناره بغير سبب واخرى بوضع كفه وجنب الخبز وكلام الذراع وعجن الخبز الذي عود هذا الى موضعها عند انقضاء تلك الاشياء التي  
الكثرة بالطعام القليل اخبارة بكتبة القبايات والحوادث المستقبلة وتوقع الخبز وظاهرا لما اخبرنا بما وقع فان ما اشرنا اليه فظلم من  
ماله منها وجعل الاستدلال بها ان هذا ما نطق القرآن به وفيها ما علم علماء الايمان للشك فيه ولا يفتننا باختلاف بعضنا الى بعض ما نفاذ فيه  
ولا لا الايمان بلحق بالمقارن بعيد مفاد وتوقعها على صفة الخبز العبر بباطل لا بعد فيها ما يباين ويقلح فيه فاكثر ما يباين  
ينوبه وحده هو نوبه وبقاء شريعته الى نضائه التكليف في محقق ثبوتها وجوب كونها لا تتغير لما فتد ما من الشريعة لان العقل لا يمنع حين  
الشيخ بل يشهد بحسنه لكونه طريقا الى اعلام بجدته المصالح التي لا يمكن استعظامها الا بدولان العبد بالاحكام الشرعية تابع للمصالح الدينية  
ويجبها واذا اختلف العقل فيها بحسب اختلاف الازمان والمكلفين فما المانع من التغير وهو سبب لاعلام بجدته ما ويا وصولي  
العلم بها وما تعلقت به الصلح منها فيكون التغير منه مقبولا على انه يؤيد الى البدل باطلا لا نرى في الحق قد وشرطا والفرق بينهما ظاهر لو كان في  
الشريعة بدلا لعلومها بالعلم من مثله في كل ما لم يتغير في العلم ونعم وحصل بعد غيره كما لو لم يتغير بعد الحنوفه والتغير بعد القوة والقدرة  
بعد الرخص هل جاز اذا لم يكن في شيء من ذلك ما يؤيد البطلان ما يقتضيه فسخ الشريعة او لان لا يلزم عليها ما يؤيد البطلان ولا غير لغلق الجميع  
بدل الحكم الذي يتجمل منها فانها اذا استأخر الشيخ عقلا فلا مانع عليه شرعا لاننا لا نجد ما يوجبها من الحيوان من العقل لكونه من ضعف والبرهان  
الى لا سبيل لهم الى تحقيقه ولا الى الثبات كونهم متوازيين في العلم والقدرة وبارئنا عن شرط التوازي من بل استحال لها منهم ولولم يكونوا كذلك كان احتياج  
ما يقتضونه من نقلهم للثابت بل لزم حله عليه لئلا يرجع بالفتح على نوبه بينهم مسقطا للاحتجاج فيمنعنا عن النظر فيه وما الكلام في ركن الاشارة  
فانها واجبة عقلا بشرط ان احدهما بقاء والتكليف لعقله نظر الى ان سقوطه مسقط وجوبها وثانها ان ارتفاع العصمة عن المكلفين نظر الى ان غنى  
عن اللطف الله ما جاز من ليس معصوما البتة بالامانة ماسة لا بد منه ولا بد الا باعينا هما لان ثبوت اللطف بالرياسة العقلية على فساد الشرع  
ظاهر ما يثبت للعقل لا يكون الا واجبا وطنا ان وجود الرئيس منسبط اليه هو بالحق ما ثبت نافذ الامر الهني بحقوق التمكن في كل ما هو رئيس منه  
لا يخفى كونه مغبرا في الصلاح مبعدا عن الفساد ولا معنى للطف في ذلك عند او قد تمكنه بانقباض يد او حجة جملة يتعكس الامر به بغيرها ما وجوبها  
بغير لطف فيقول الى ظهور الفاسد فوات المصالح وهذا معلول كمال من الوالد الزمانية والاحوال البشرية فنكر لم يحسن مكانة من يحجده  
ما لا يشبهه في مثله ومن عارضه بما وقع عندنا من معتز من فتن وعن لم توجهه مغاضة عليه لم يفتح فيه لانه كلام في جيل الرياسة لا  
في ثبوتها وكل واحد منهما منفصل عن الاخر مع ان الواقع عند الاعيان ليس من قبل الرئيس بل من خلفه الرئيس له وجههم به فلا ملازمة الا عليهم  
واذا ثبتت الرياسة لطفها وكان اللطف واجبا بما يتبناه مسقطا واجبا لاما في كل زمان من زمان التكليف لوجوب اللطف اليه  
الذي لا يحسن لامعها لكونها شرطا فيه ولان مع استغناء الشريعة واستمرارها الى قيام الساعة يفتن وجوب ذا هذا العلة في حفظها بعد انما  
كفها ما من بدار او ما في حال الاداء ولا حافظ لها في الحقيقة الانحر في وجوب الاداء به واداة العلة بوجوده حكم مؤدتها وهو  
الرئيس الذي لا يجوز خلوه زمان التكليف من جوهه لانه ان لم يكن محفوظا من تحول السبل والهرت فيها وهو من ان وجوب لطف على  
صحتها ولا نأخذ علم من هو مكلف بها وان كانت محفوظة فاما الكتاب فليس مثالا على جميع احكامها ولا كل ما اشمل عليه متين لما بينه من التحول  
الله لا بد له من بيان او التغير وحكمها في عقد الاحاطة بجميع الاحكام حكم الكتابي متوازيها قليل بالنسبة الى الاحاد الله هو كثرها  
ببها انما باعنا من لنا فلين عندنا ويا خصالا فتن بينه وبغيرها من الانبياء ليس لاحاد مثمر علماء ولا موجبا علماء ولا طريها الى العلم  
في ذلك الاحكام الشرعية فلا بد لها من ارتباط والاجتماع ولا تخير الا بوجوب العصوة وتعيينه بينه والامع خلق منه وجواز الخطاء على كل واحد  
من الجمعين لا يخفى في اجاعهم ولا فرق بينه وبين انفرادهم كما لا يخفى في اجاع اهل الكفر على ما اجمعوا عليه من كفرهم الله كل واحد منهم عليه  
باجماع وانفاده ولو كان مجرد اجماع اهل الخطاء عليه في كونه حجة لزم مثله في اجاع كل فرد من فرق الكفار بل لو فاما من لا يخفى باجماع اهل  
الزلل الحسب انما ما يفسد ارتفاع ذلك عنهم وارتفاع بانفساهم وانفرادهم ارتفاعا يقتضيه هو ذلك بلهم لزم مثله في الكفار بل في كثر  
ان خشيهم ان يقال ان كل واحد من الرجب اسود فاذ اجتمعوا على امر او اجتمعوا له زالت السواد عنهم واختصوا بالبيان بصددها منها فاذا  
انفصلوا وانفرد كل واحد منهم خلاص فادب اللههم وبسقوط ذلك واستحالته لم يعلم قطعا انه لا يخفى في الاجماع الا بتعيين من في قوله بانفاده  
الخبر والقياس والراي لا يخفى سقوطها لان المقول فيها على الظن الذي يخفى ويصيب مع حلولها عن طريق العلم بثبوتها ودليل على  
جواز العبد بها والعمل باحكام الشريعة لاعم علم يفتن طريقه بطله بصدقه فاسد فاذا بطل ان يكون شيء مما ذكرناه حافظا لها وكان حفظها  
واجبا لوجوب ازالة العلة في العبد بها ثبتت لا حافظا لها بعد مؤدتها الا امام الغائب في ذلك مقامه هذه الطريق وان كانت دالة به  
على وجوب الامانة بقاء الشريعة فانها اذا اتمت على عصمة الامام لان خلوه من العصمة من كونها حافظا لما ثبتت لا حافظا لمسؤولا بل لخصنا بها

في الزمان



## ٢ مثالا السبق

بما لا يثبت لا يثبتون ولا يتم الا بوجودها له ولان المحجج اليه جاز الخطاء على غير نكول لا عمنه لكان فالجرح اليه خاصا لانه فلا مرتبة له مع ذلك  
على غير بل يكون حكمه في الاحتياج حكم الغير ان نسل الى غير هاتين كان محالا وان شئ في معصومين بذلك كان هو المراد ولا نزلوا عليه ما  
العصمة محض بطلان جاز عليه الخطاء في دخوله تحت الذم والحد الثغرة وغيره ما يشترطه بعض عمنه فكيف يصح وقوع ما يوجب ذلك منه اذا  
ثبت عصمته فلا بد من كونه افضل للرعية باطنا اي اكثرهم ثوبا واعلاما من رتبة عند الله لا معصوم مستحق من المدح والتعظيم مطلقا فلو لا يميز  
بهذا الفضيلة لم يثبت له ذلك ولا كان بين المعصوم وغيره من ليس كل فرق ولا بين ثبوتها وثبوتها اليك فرق وقد تحقق الفرق بما لا يخفى فيه  
ظاهرا اي في كل ما هو يترتب فيه لا من تقدم على جميع الامة مفروض من الطاعة عليهم فيجوز تقديم المفضل على المتأخر فيما هو افضل منه فيه معلوم  
بقضية عقل كل عالقل لاقتضاء العقول وشهادتها انه لا وجه لتفجير سو كونه كك وطاعته من يقع تقدسه في ما مثله ثبوت الطاعة فيتميز من لا  
يجوز طاعته لا يثبت ما منه تفكير كونه مفضولا او يتفكره من ان يكونا ما ولا ان ثبوت فضيلته باطنا يقتضي ثبوتها لظاهرا اذ التفرق بينهما  
او اثبات احدهما دون الاخر لا وجه له واعلم بالتدبير السياسية لتولية ذلك لئلا يكون المولى عالما بما قوله والالم يثبت كونه لا يوجب احكام  
المرتبة لقضاء وحكمه بها والحاكم المقتضى له ان يكون اعلم بالاحكام والقوانين المستقر والمحكم لراو عليه ليركن لكونه كذلك كونه كان تقدسه على  
هو اعلم منه بالحكم والقوانين لا يثبت كونه فاسد معه فوجب تميزه بما لا يتم كونه اما ما لا يبرأ اكرم لا نه تأم بضبط الحقوق لما لا يشترط وضعه في مواضعها  
واشيع ان كان الوجود لا نه فيه يميز بتدبيره وتولية اذ هذا اعبدا لا نه القدره فيها والذاعلي اليها وبثبوت عصمته ثبوت هذا الصفا  
لراو على اصل صفا الكمال والكشف عنها التعيين يميز شخصها بالخير المطابق لادعائه وادعائه صادق بخصه لان لخصاصه بها ما لا يشاهد بها  
لا يحيط به علما الاعلام الغيوب سبحانه لكونه امرا باطنا لا سبيلا الى العلم به والقطع عليه الا بما يكشف عنه وليس الا ما اشرا اليه فلو لم يكن معصوما  
عليه بالامانة او مختصا بخصه بعيدا دعاه فيما تعدد تعيينه ولو لم يكن لاحد من كلف ذلك طريق اليه ما تكليفه لا طريق الى العلم به في القبول  
في القناعة لا كالكيفية فالادرة عليه كمالا انهم اذ حله المكلف في تكليفه لا يبرهنه واجب لوجوب اذ احتمالا وقد يطل بيبث كونها لخير  
طريق تعيين الامام ما يدعي من الاختيار وبطلانها اذ لو ساع في الامانة لساع في النبوة وفي الامور الدينية ولا نه ان خصه فوامدون قوله  
فلا وجه له لكونه مختصا لا بخصوص من جميع الامم يرجع وان جميع الامة او ما يراها واهل الراي المشورة منها لا يخفاء في تعدده واستحالة لولا  
كان ممكنا لم يثبت ولا اتفق لاحد من دعيت امامته ثم هو من ان له وجبا لا مانه لا نه يقتضي من اختلاف الازاء وقتلته الهواه ما ايرى منع  
المستحق اعطاه من لا يثبت فجاز نصيبه من ثبوت واحد ما ان نقول جملة المصالح المناهضة بالانام واكثرها واما ان تقم بها فكلها فاسد  
او بعظمها وذلك يناه ما قلناه وما يدعي ايها من الميراث مثلا ابطالنا به الاختيارا فلا نه لو عين فلا مانه لتعين لكل مستحق له ويندرج في ذلك  
النساء والصبيان لكان ظاهرا بطلانها وانما تحقق هذه الخصائص للمرا بالانام وثبت لا نه لا يتم ولا يثبت كونه اما ما على الحقيقة الا باختصاصه ايتها  
بها فلا شبهة في انتفاها عن ادعيت امامتها بطريق الاختيار والميراث لما بين هذين الطريقين وبين ما قد مناه من التفاوت والتناهي المطلق  
على بطلان كل احد منها لما فانه لولا لادعائه ويجعل ان يكون امير المؤمنين على برج طاب اما ما بعد النبوة فلا فضل لاختصاصه به بل  
وامتياز به فانه انما تعين قطعا تعكس سواء من ادعيا ما منعتها وخلوه منها وكان سقوط امامته بذلك ظاهرا ثبت كونه مختصا بها  
الامامة او ادعائها لم تتحقق بذلك امامته والخراج الحق عن امه الاسلام او صرح خلود ان التكليف من الامام او صحت امامته الغايبين  
الصفا والمعتبره في العلم بضاده ذلك بل باستحالة ذلك على ثبوت امامته ولا نه مختصا بالخصوص لثبوتها وهي ايات كثيرة يكفي في الاستدلال  
منها اية مدحه لما تصدق بها في حال كونه قوله نعم انما وليكم الله وسوله الذين امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم  
واكون فاثبت له سبحانه الولاية لانه مراده بغيره من الطاعة ما اثبت لنفسه لوسوله مؤكدا ذلك بلفظه انما الذي على تحقيق ما تضمنه  
وتاكيد ما ففتح له تضمنه فكان اختصاص هذه الولاية به كاختصاصها بها بيبث هذا التاكيد والقضاء والعطف الخاف المعطون به بالمعط  
عليه بانها لو كانت عامه لم يكن لهذا التاكيد وجه لا كان بين من له الولاية ومن هي عليه فرق ولا كان لما اثبت له ولوسوله من الاختصاص  
وجمع ان المذكورينها من ايتاء الزكاة في حال كونه لم يثبت له ذلك ولم يكن الامم وعليه اجماع المحققين من المفسرين وبالنصوص النبوية  
الجليلة لا يجهل لتاويل لادعائها بظاهرها لفظها على المعنى المراد وهي كثيرة مع اختلاف لفظها واتفاق معانيها كما مر ان يسلوا عليه صلى  
الله عليه وآله بامر المؤمنين وتصريحه بان بعد الامام والخليفة الوصي وهذا الضرب من النص ان لم يظهر بين مخالفات الشيعة كظم وعين من  
النصوص فلا غرض وجبنا عن التواتر بغير دعوى اليك ما نه فلذلك جاز في نقلهم احاد اية نقل الشيعة ومتواتر انهم مع اختلاف  
وتباين ادائهم وبوعدهم في الكثرة حداسيحل مع حصول التواطؤ وما يجري مجراه وتساو طبقاتهم في ذلك يكون المفضل مدد كاي الاصل  
لشبهته في مثله قد اطعوا على نقله قد بنوا اية خلفاء من سلف من يدينهم شايع ذابح لا يتراب منه منهم بعيد ولا قريب لا يزال اجمع



# للشيخ علي بن أبي طالب

عليه السلام لدن النبي صلى الله عليه وآله بل الى انفسنا التكليف فلو لا انه قد اوتىهم صادقون في واديه وفعله لم يكن لشي من ذلك حجة بين المراتب  
 الخفية المحملة للتاويل ولما انقضت القدر قوله من كتب مولاة صلى مولاة ولا بد عند حصوله من قدم مقدرة يقين فنادى الامر اجابا لظاهر  
 وصرح بها بذكر الاول في ذلك ثم عطف عليها بهذا اللفظ الذي هو في معناها فكان مراده بالجليلين واحدا اذ الولي بمعنى الاول في لوازمه  
 غيره لم يكن كلامه مقيدا فان جميع ما يحمله لفظه مولى من الاشياء المعروفة في اللغة لا يصح ان يكون شئ منها مراداً به من مولاة في معنى الاول في لوازمه  
 كما لا يرد في التحقيق لانه لم يكن له اصل لها ولا من مولاة ما علم استعماله منها ما علم ضرورة بثبوتها فلا فائدة في اشارته اليه نصه به سيما في  
 ذلك الحقل العظيم والجمع الكثير والوقت الشد مع المشهور من قسمة من حضر اعلانهم بذلك ثم افضوا وضاهة وسره بكل ما ظهر منهم من  
 ذلك فلو لا انه مراده لم يسمع له الرغوة ولما وجب عليه اعلام بعضه الا بالما ترفع فصد لا احتمالاً للتبليس التعمية عليه فكانه قال بطلان  
 ندمه على خسر طاعته بثبوت ولا ينفك في بقائه امره وفيه ندم عا طفا على العقوب من غير تراخ من كذا ولي به منه فلي بعد اولى واحق به  
 منه ولو اراد ما سأل المعنى لم يكن لكلامه معنى ويجوز ان لا معنى للاوام الام من اخضر بهذا الشأن وتايتها نضر غراة بقوله في  
 مؤخره من من موسى الا انه لا يرد من بعد ذلك صراحة عن انه اراد ان يمتد لجميع المنازل لا منها المتزلزلة الاخوة للابوة ضرورة والنبي  
 استثناء فلو كان مراده غير ذلك كان مستثنا امر من امر مع انتفاء امر اخر يتعلما استثناء وانتفاء شيئين من شئ واحد كما لا  
 يخلو بل لا واحد من واحد لكونه نقصا حقيقة الاستثناء ولغو الا فائدة فينقله معنى لقوله الا نأبينا وان كان من جملة منازل  
 هرون من موسى الخلافة في قوله كما اخبرتم عنه مع ما يضاهيها من مجبته وشدا زو قوة اخصاص تحقيق انه عني بهذا النص ذلك  
 واراد وهو صريح الا انه لا يقدر فيما ذكرناه موث هرون في حيوة موسى لا نه لو بقي بعد الاستمرار ما كان له منه لا استثناء  
 عنه ولما بقى على بعد النبي ثبت له ما اشتهر واخص ما خص به واثبت انما نص لقضا قوله قضاكم على وانما اراد ان يعلمهم بالقضا الذي  
 يجمع علم الدين و يقتضي التقدير في الحكم والمقطوع على غيره بذلك لا يكون الامعصوما ولم يتحقق ذلك بعد بل فضلا لا على  
 وزايجها من الجنة المعينة في حديثنا لظاهره وحده يشيخه فظا مرهما لان حجة الله ورسوله مفيدة علو المتزلة عند ما وهي وارذاه  
 من القليلة بل ما و ظا مراد لا امتياز بها الا لمن ثبت كونه معصوما وبثوث عصمته بثبوت ما منه خاصتها نص لفظا له هو المشيعة  
 من استثناءه في حيوة واثباته في كثير من الامور مقام نفسه على وجه لم يعرفه الا استدل به ولا خفاء ان الحجة اليه بعد فانه قد  
 منها في حال حيوة كان ذلك مستمر الى ما يتاينه وقد ظهرت له مطابقة لادعائه الا ما تنون المعجرات التي ظهروا واشتهر بها من  
 عن الظوايل يدركها كل نصف منها ان على ما مشهور ما شهد بها وما اشترنا اليه من خصوصية كراماته معروفا مشهورا فظا المشيعة  
 بين الطائفتين المختلفتين والفرقتين المتباينتين ولا يكاد يقدر في رواية الا من طوى العناد وسطو على الاتحاد ان الشك فيما كان  
 في كل ما ظهر واشتهر من معجرات نبينا واثباته وحرره وغرفاته واثباته ما منه مكان يعرض من اقواله واثباته لا للصدق في كونه معصوما  
 عليه فيما ساق على اى الخاصصة العامة لا من الظاهر من المعصومين تكلم ما من انه مانع من تقديمه رضيهم ونكح من سبهم واقتد  
 بصلواتهم وتناول من اعطاهم ولم ينكر عليهم ولا غير كثير من احكامهم عند خلافتهم مع انقياده الى احكامهم بعد واحد حتى قد انقضت  
 وانتهى الى تحكيم الحكيم وما لا يزال الخالف به متشبها متعلقا من هذه الاشياء واسما لها لا يدح به ولا يقول على مثله ما عندنا الخاصة فظا  
 دكونا من عصمته وطهارته فلا بد لكل ما كان منه من ذلك وغيره من وجه حكمه وسبب صلحته فالطاعين به ان وافق على بثبوتها الصفة  
 طاعته ويقين الصواب الصلحة في ذلك فحمله عليها ما وصرفه اليها والا لم يحسن اجابته عنه ولا مكالمته فيمنحها لفته في الاصل الذي ينبغي عليه  
 ويرجع اليه ما عند العامة لان الاحتمار يؤول الى ما هو اكثر من ذلك والمجتهد بينه عندهم معصية وهو من اهل المجتهدين فلا ملادة عليه في  
 جميع ما اراد اجتهاده اليه على اصولهم فكيف يليق مع هذا الاصل الطعن بشئ من ذلك على ان الحق المحرر انه لم يكن راضيا بشئ مما ادعى  
 به بل لا طريق الى العلم بذلك لاحتماله وجوبه من التوبة والاحتياط وخوف انقلاب الملة وارتداد اكثر الامم وغيره من الوجوه التي يجب لها  
 الظهار والرضا وكذا كل ما اعتداه من ذلك لم يكن اختيارا او ايقاراً بل يقينية واضطراراً وقد نظم من القوم وانكر عليهم بالقول بحسب مكان  
 الوقت ولما بالجد في التلويح بذلك بل في النصيحة ولو لم يكن منه شئ من ذلك كان في اباحة الحقيقة طولا لا حالاً لم يكن مباحا ودونها  
 ما لو كانا لم يكن سايقا كفاية وقد وضع بما يباه ان احكام ظالمية متعارضة الباعين عليه احكام اهل الادب والادب والادب والادب  
 ايمان ولو لم يشهد بذلك الا شهادة الرسول فان جها واحد بعضه ما واحد وعادته له بقوله اللهم وال من والاه وعاد من عاداه  
 اخباره ان حر به قوله حر به حجة في سلك على لكني واعني عن غيره فان عد الله وبغضن سول الله واتحاد به كرا في اتحادا واثباتا  
 بالمعيار الاحكام لا نفسه ما يدعى لما يدعى في توبة بحال لكونه عدلا عن معلوم المحمولا ومثل ذلك ولقد اثارها واسبابها منهم وكان جميع

هذا نص في  
 علي بن أبي طالب  
 في حق النبي صلى الله عليه وآله



# اشارة السبق

ما يقول عليه في شأنه لكونه احاداً ومعارضاً بما يناقضه لما لم يكن احكامهم متفقة بل مختلفة جداً قد نه الشيعة لم يلزم حملهم على من سبق  
 بغم منهم وان حملوا عليهم لزوم الكفر ودام عقابهم الطريق في اثبات مائة الاثمة الاثمة عشر بعدا مير المؤمنين من ابن الحسن الى محمد بن  
 محمد بن الحسن صلوات الله عليهم واحداً لان كل من ادعى ما شهدواهم من لدن امير المؤمنين والى امير المؤمنين يكن مظلوماً على عصمة لا يثبت  
 بما يجب للامام من مزايا الكلام لان الامة هي قائلين قائل باعتبار ذلك انه لا يثبت كون الامام اما ما به قائل لا باعتبار بل ما بالاختيار  
 المبررات والقيام بالسيف والاشارة الحيوية من لاشيئة في موته لكونه معلوماً ضرورة او التولية في الامة على ما لا يعقل اصلاً او التولية  
 لا عصمة من ظهورهم وسود سبهم مغن عن الفرح بهم مع المعلوم المفهوم من رداءه بوالظنهم وخبر سريهم فتكاثرت هذه الاقوال كلها  
 في الشيعة من ادعوا لها وتواعدوا اليه هي مبنية عليها اذ كانت منبهاً في البطلان والسقوط لشيء واحد فان فيها ما قد تفرغوا لفتايلون به نظر  
 فيهم يفي منهم سوا الحكاية عنهم والحق لا يجوز انظر لاشيئة فيها ما ظهر وفساد وبعث عن الحق يفتي عن تكليف الكلام عليه فيكون الاجماع الكلي  
 في انهم انما قطعوا العلم اليقيني مقرراً احصا انهم لا عصمة ولا منزل باكمال لكل من عدل اثمة الاثمة عشر من جميع من ادعى لهم الامة على  
 اختلاف طرقها وجهاتها في الادعاء بظلال الجميع على هذا الاصل ظاهر كان فيه شيء واحد ح لو لا بثوث مائة اثمة انما قطع على انه  
 لا حظ لاحد سواهم في الامة لا ميثاقهم بعضها ببعضها ومن ياتوا اليه كونه الامام اما ما مشرطاً لها ومترتباً على بثوثها انهم اما خروج الحق عن هذه  
 الامة او خلوه فان التكليف من التمسك والامة من لا طبع له بغيره من تلك المزايا لا استحالة لها فيه وفساد ذلك واستحالة له وقيام الاطعمة  
 ومعها على خلاف ذلك ولا راحة على ما اشترط اليه بينها عليه من مائة اثمة انما ولا هم مخصوص بالنصوص لربانية الدالة على عصمتهم وكما انما  
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وهم من لا يجوز عليهم الكذب الكون معهم هو الاقضية لهم واطلاق الامة  
 من ثابتهن من يجب صحتها ومن يجب عليه فيه ادعاءه وقوله يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وعموم الامر  
 الاطلاق بموجب طاعة والى الامر عطفاً على عمومته اطلاقاً بموجب طاعة الرسول وطاعة الامر سبحانه يفتي كون الحكم في جميع واحداً بموجب  
 الفرق بين من يجب له الطاعة وبين من يجب عليه فيه الغرض قوله ويوم يبعث في كل امه شهيد الخبايا عن ان لا تترك ذلك فان تكليف من شهيد  
 على الامة هو الذي لا شهيد عليه الا الله والاتساع الامر فيه ما تصداه وقوله فاستلوا اهل الذكركم لا تقبلون امر بموجب مسئولين  
 لا يجوز كونهم سائلين لاحاطتهم على بكل ما يسألون عنه وهو المعلوم قوله في اخرايزه بهم قال لا ينال عمتك الظالمين فحق استحقاقهم  
 الذي هو مائة الامة كل من تناول رسم الظلم وجاز عليه فيه بثوث عصمة من استحق ذلك الشخص به وهو المقصد مع كثير من الايات التي يطو  
 شرحها بالنصوص النبوية المتضمنة اسمائهم وادعائهم وتعيينهم واحداً بعد واحد الصريح فيها ببثوث مائة منهم ولزوم خلافهم وفرض  
 طاعتهم واجبات لا يتم والتبعية على عدمهم وغيبته قائمهم وما يكون لهم ومنهم الى قيام الساعة فانها اكثر من ان تحصى اعظم من ان تقصى  
 لظهورها وشياعها في نقل كل موالف ومخالف فتواتر نقلها واتفاق الفرقين على روايتها اشهر من كل مشهور واطهر من كل ظاهري وليس  
 عرضنا هي هنا ذكر الاحاديث كراهية التظويل بامرادها واكتفاء بالاشارة اليها وغيبته في الاختصاص الا او دنا من الاجل من الطرفين حقوق  
 ما اشترط اليه حولنا عليه من ادعاءها من مظاهرها في كل عصر منها ظاهرياً وبالحجة والقيام بالحجة لان مع تفتتها بهذا العدد المختص بالمعنيين  
 المذكور يقع ادعاءه ولا اشير الى ما سوا المعنيين فيها وتخصها باسمائهم ومعانيهم ودعوتهم وصفاتهم واشنائهم واسبابهم ليحيط عقلها  
 بغيرهم وان يكون المراد بها سواهم وذاصح هذه الجملة فابرهثت مائة امير المؤمنين من النص الجلي الذي هو من بعض روايتها الكاشفة  
 كيف لا يحتمل مواها والمختص به اختصاصاً باستحليل خلقه غيره به عينه من جهة النصوص التي اشترط اليها اثمة الاثمة الاثمة عشر من  
 ولذا لا يثابرها واختره حلية في صريحها ببثوث الامة اليه لا يحتمل شيئاً سواها وان كانت مائة منهم ثابته بغير ذلك ويكفي في بثوثها نص كل واحد  
 منهم على الذي يليه بالامة والاشارة اليه بالوصف دايداً من الاخبار النبوية والعلوم الباهرة الحقيقة ما لا يقوم به الا المختص بالصفة  
 وعينه بالعلم اليقيني التوكل عليه عن باية الامه الا ولا ولا الذي يثبت هذه وان كانت حجة طاعته وطريقه معتمداً في اثبات ما شهدواهم عليه  
 المختص بنقل الطائفة المحقة فهم متدينون بوزايتها متواترون بنقلها للجموع على صحتها وفي بعضها ما يقوم بنقل الحجة وكيف ينجهم لو  
 كان في هذا الضرب من الضم ما هو من خبر الاحاد كان بكثرته واتفاق دلالة على المدلول الواحد مع انضمام بعضها الى بعضها يبلغ درجة  
 المتواتر فيقتضيه مقتضى كيف الجماع الفرقة الناجية متفق عليه مع كون المعصية بجملة الجاعلهم لا استحالة لكونه في غيرهم فان كل من خالفهم  
 موافق لهم على انه لا معصية فيهم عداهم من جميع الفرق على اختلافها فلا بد من كونه فيهم لا استحالة لخلوهم من التكليف من هذه الصفة وما  
 اختصوا به عليهم في الظهور المخبر من مطابقة ادعائهم الامة فلا تلو انهم صادقون في ادعائهم لم يكن لظهورها وجه لا استحالة لثبوتها للحكمة  
 الاضية وحكم مجراتهم في ظهورها ونقل الرواية لها بين الشيعة وبين مخالفتها ايضاً حكم بنصوصهم من ادعاء الجميع اخذ من مواضع المختصة







# في الطهارة

## في النقصان

وقتي ما فعلت يجب عليها من ذلك كان حكمها حكم الظاهر الا فلا في النقصان هو ما يحصل له من عدم الوضوء وحكمه حكم الحيض في  
 اكثره فانه لا حادثة وكلما جرح على الجنب من قلة الغرام ومن كتابه للصفا والائماء الشريعة ودخول المساجد والاربعين عن المسجد من الشريفين  
 الا على البول لا على سبيل عبودها مطلقا او للثبوت فيها او وضع شيء فيها جرحا ايضا على الحائض المستحاضة اليه لا تخفى ما يلزمها من النقصان وكلما  
 يكره له من الاكل والشرب لا عن مفسدة واستثناؤه ونوم وضباب لا عن وضوء يكره لمن ولا يلزم الحائض قضاء وصلواتها ايام حيضها بالوضوء  
 ولا يصح ظلالها فيها الا ان يكون غير مدخول فيها او غائب عنها بانعها شهر فاذا زاد في غير موطوءة ايها ويلزم فيه كفارة **وهو سئل**  
 من البش قبل غسله كل واحد من هذه الاحداث اربعة يلزم فيه الوضوء والتخلل جميعا لو وضوء يتقدمه او مفرق منه وفي السنة عند الحائض  
 للحاجة وتوقعت استقبالا للقبلة واستدبارها بكل واحد من الحديث وعند المجامعة ايضا والاستبراء ينتج حرج البول فلا تارخر طهرك ذلك  
 على وجه الاجتهاد في تحريم من البلية فانه ان حصلت مع ما ذكرناه لم يكن لها حكم كالنماء والوضوء لا واجب منها الوضوء اذا لم يتقدمها اجنبية  
 التخلل ان تقدم منها تعبد شرع غسل **الحائض** متى خرج الغائط اذا لم يتعداه بالاجحار الطاهرة او بما يقوم مقامها من الطهارة وان عد المطهر  
 والعظام ما ثلثة او واحد مقرر بحسب غلبة الظن والبقاء ولا يكون الاستنجاء بها الا اذا لم يكن قد حصل الاستنجاء جليلا يستعمله بالماء ولو  
 جمع بينهما كانا تم فضلا **وسئل** في تقديم وجهه اليسر كحوله استعدوا واليه فخرجوا ليعلموا مغطا الواسع فيجب استقبالا للقبلة والقبلة  
 والائنة والسطوط والشوارع وما ناطق التمدد موضع اللعن اقياء التزال ومساكن الحيوان وتلفي الحج بالبول والارض اصلية لمع  
 عن الاكل والشرب الحديث الا الدغلة لا يستنجاء والذكر من **الرجل** بقا من غير ما فرض وضوءا **الليث** وهو القصد اليه لرفع حكم  
 الحدث واستباحة ما يستباح به من صلوة وغيره اما الوجوب او لوجبه ان كان المتوضوء غاربا بوجه لوجوبه او بكونه منقرا باذا لم يكن في  
 طاعة الله وفرقة اليه مع مقدار اخر من شأنها واستحقاقها حكمها الى اخره وهذا حكم كل منة من نيات العبادات تعين العبادة وكونها امانة  
 او مستند براداء او قضاء ان كانت مما يجتهد بها على الوجه المعبر من الطاعة والقرينة مع مقدار منها واستدانت حكمها وغسل الوجه من مضاف  
 الواسع الى محاذ شعر الذقن حرمة وغسل اليد اليمنى وبعدها اليسرى مرة من المرافق الى اطراف الاصابع والمسح من مقدم الرأس مقدار ما  
 يقع عليه سبعة اقل اصبع واحد ببقية النداء لا بما استأنف مسح ظاهر القدمين كل من دوسا بجمعها الى موضع معقد الشراك ثلثة ثبات  
 اليه في اليسر اليسر ولو مسح من الكعبين الى دوسا الاصابع لجاز وترتيب على الوجه المذكور وتوالتهم ولغيره بطله ولكن لا يحتاج  
 بعضه ببعض بحيث يجب غسل عضو قبله ولا تتركه بغيره الا ان شك في شيء من وجباته قبل الفراغ منه فان كان شكه بعد  
 استيقاض جلسته والقيام عنه فلا عبرة به من كان الشك في الحدث مع يقين الطهارة كان الحكم لها فلا يحتاج تجديدها وبالعكس من ذلك يجب  
 تجديدها وكذا في يقينها معا والشك في السابق والمسبوق منها وكذا في استواء الشك فيها وفقد الترجيح وما سنده غسل كفيه من ثوب  
 او بول مرة ومن غايط مرتين والمضمضة والاستنشاق كل منهما يكف ثلاثا وثلاثين غسل لويحة اليدين فان زاد بطل وضوءه ولا يكره الشرب  
 في غسل ذراعية بذاة الرجل بظامرها والثلثية بياضها وعكس المرأة وجمع اصابع الكف المتوسطة الثلثة لمسح الرأس بما وسح الحلقين  
 الكفين مفرجا اصابعها والدعاء في كل موضع من ذلك عند انتهائه والتسليك وترها التمدد والاعمال لفرضه منها الكفة  
 المذكورة وسادسها تقبيل الميت **والسنة** في شخص منها بالجمعة غسلان ليومها وليلتها وكذا اليوم القصر ليلة وستة أشهر وسننا  
 اول ليلة منه وليلة نصفه وليلة سبعة عشر ليلا الى الاثنا والثلثة ليلة تسعة عشر احد وعشرين وثلاث وعشرين وسبعة الاخر الى العشر  
 الحج ودخول الحرم ومكة ومسجد الحرام وزيارة الكعبة ويوم عرفه وزيارة البيت من مرقع او بعد لدخول المدينة الرسول ومكة وزيارة  
 زيارة بئر كل مام من ولده وخمس ليوم المبعث والاضحية والتذرية المباهلة وليلة نصف شعبان وثمانية للاستقاء والاستحارة والحاجة والذكر  
 والتوبة من كبار الذنوب المولودين وصنعة لقضاء صلوة الكسوف مع احتراق الفرس في مكة والقصد بوضوءه مصلوب مسلم بعد ثلاث ايام  
 جلستها اربعة ثلثون غسللا ويقاد غسل الجنابة ما فرضه مقدارها واستدامتها وغسل الرأس الى ان يبلغ الماء اصول شعره وغسل النجاسة  
 الايمن من راس النصف الى تحت القدم وكذا الجانب الايسر ترتيبا فان لم يعم الما صدق ظهر غسلها وان كان على حاتم او ما لا يدخل الما تحته  
 حركة وتختركة ان غسلا تحت ميزاب تحلل الشعر ولا يحتاج الى ترتيبه ان مسح في كرا ما عاجا بل يكون ارثا مسجولة وحكم الشك فيه حكم  
 الوضوء والحدث الا صغره في اثنا عشر وضوء بعد احتياط وقبل يمينه ولا شيء عليه **فما** سنده متقدم ما غسل اليدين ثلثا وكذا الاستنشاق  
 والمضمضة ومقادير ما صلب الماء على الرأس ثلثا وعلى كل واحد من الجانبين والدعاء والموااة وكونه بصناع من ماء فاذا زاد ولا يحتاج معه الى  
 وضوء لا قبله ولا بعد بل يجزى شتياح الصلوة وما يتقدمه ومنها استبراء الرجل خاصة بالبول وتنظيف ما احاط بالبدن من نجاسة بغيره  
 هل يعتبر في وجوبه ودخول وقت فرضه لمن لا قضاء عليه ام لا فيه خلافا كما يعتبر طهارة الماء في كل وضوء وغسل يمينه ايضا لا يكون مضوبا

في فقه حنفية  
 في فقه حنفية







# كتاب الطهارة

والا ونسب مختلف بينهما وامانة ما لنفسه من الحيوان لا ماليس كك كالزباير ما اشبهها وعرفا لا بل الجلالة وعرفا الجبين حرام بينه  
 خلاف في كيفية التطهير من هذا الجناس ان كان البدن يفعل عليه حتى يزل عينا والقباب يعصرها من بين والانية ما دارة الماء  
 فيها ونقر فيه منها ثلثا ومن دلوغ الكلبة لئلا تكون الاولى من بالثالث الارض فله حكمها من حصرا و يوارى فيخرج التمسك حتى يجيء النمل  
 بدلك في التراب حتى لا يبقى لها اثر الخمر بافلاها خلا والخرق وما يفلت بينه بالثالث والكان بالسلام والذكر يزيل عين الجناس وحكمها يسلح اضاف  
 مع الاختيار الماء فان كان نجسا لا يجوز استعماله في ذلك ويجوز فيما عداه وان كان طاهرا فاما مضاف بالاعتصا او الاستحاج نكلا وما  
 بما زجه مما يضاف اليه من الطاهر فان لم يشبهه لاصانة اطلاق اسم الماء عليه فاستعماله لا فلا او مطلقا ما جاز ولا يجزى لا ما غير من  
 الجناس لونه او طعمه او ريحه وذلك كما ما يجمع كشره هو ما يبلغ كرا او زاد عليه حكمه حكم الجناس والكر الف ما شاد طلع عرا قينه وناو ثلثه شاد  
 ونصف طول لا يغير في غنى مساحه وتقلد هو ما يغص عن كره فيخس بكل اصابه من الجناسه ويظهر بزيادته ان لا يكون احدا وضائفه  
 بها الى ان يبلغه ويريد عليه وينج وهو ماء البشر فاصلة الطهارة الا ان يخس بكل نجاسة وثق بنيه سواء تغيرا ولا سواء كان ماؤه كثيرا  
 او قليلا ولا يظهر الا بالخرج منه فان كان الواقع فيه خمر او فقا او شرابا مسكرا او مينا او دم حيض او استحاضا ونفاسا واثا ينيثرا  
 او غلبته الجناسه في غير احدى اوصانه ولم يزل التغيير لا يخرج جميع الماء او كانتا الجناسه لواقعه بنيه غير مضموم على مقدار من خمر او خ  
 الماء كله فان تعدد تواج عليه بدع رجال متناوبين او لا لها الى اخره وان ماث فيه ادمي كبير او صغير سلم او كافر فخرج سبعون دلو او ثلث  
 الفرس او الحمار او اقل او ما في حكمهم كركب والدم المعفوع قليل او العذرة والوطبة والمنقطة اذا كانت يابسة خسون دلو او ثلثه دلو او  
 ينقطع من العذرة اليابسة عشرة دلاء وللكلب والخنزير والشاة والبي ومقادير واحد من ذلك مما لا فرق بين الصغير والكبير بينه وبين دلو  
 وكذا البول البشر البالغ وللجمجمة والحمامة والبي ومقاديرها من كباد الطير وصغارها لا دنا من الجذب للفارة المتسخة او المتسخة ولو  
 الطفل الاكل لكل من ذلك سبع دلاء ولو ثلث الفارة والحجة والعقر في الوزغة او بول الطفل لرضيع ثلاث دلاء وللعضف او ما في مثله  
 دلو واحد من غير ماؤه بنجاسة وخرج المقدار المشرع ولم يزل التغيير واجب لخرج الى ان يزل وان زال قبل تكميله لمقدار وجب تكميله وان  
 وقع فيه اجناس مختلفة كل جنس منها له خرج مخصوص عمل ما لا عليه هلا ذابا بشره الكافريا او حيوان نجس فخرج الماء كله وبعضه حيا  
 بنيه خلاف ذلك فواجب مع التمكن والمستوا ما رجدنا لواجب عليه ستر قبله دبره ومن ستره الى كتيه فضيلة ذلك  
 او ابرة ناعمة وكلها عورة فيجب عليها ستر جميع راسها وابدنها الا ما في من كشف بعض وجهها وصلواتها بخمره وكذا اطراف يديها ورجليها  
 او امة وحكمها حكم الحرم الابي جواز كشف اسها فانه لا بأس على الاماء في ذلك ما جاز الشرك ما لم يكن به من قطن او كتان او خرخالصا  
 فيج معبر برينها وما كان مذكرا من جلوه ما يؤكل لحمه من الحيوان او صوفه او شعره او دبره فاما الحرم والمحفص جلوه البتة او ما لا يؤكل لحمه  
 ان نكح ما عمل من دبر ثلثها واربعة عشر فلا يجوز اختياره ويعتبر في ملبوس لصلوة الطهارة من كل نجاسة خارجة عما قلنا انه معفون  
 وان لا يكون مضموبا بان يكون ملكا او مباحا ولا يتم الصلوة بنيه بان يتركه مضموع فيه اذا كان فيه نجاسة واجتباية فضلك هل يكون  
 للثا الصلوة في الحرم المحض ام لا بنيه دابة وكما يستحب صلوة المصل في الثياب لبياض لفض او الكتان كك تكرر في المصنوع منها وتلك  
 السوء والخروج في الملم بدماء حرم **وما الوقت** فتعتبر بكون الصلوة مشرطة به لا يصح قبل دخوله وانما تصح بعد خروجه قضاء كما  
 وقتها بكونها داء فالذي زال الشعر بحيث يصير على الحاجب الا من عند استقبال القبلة لرويتها هو اول وقت صلوة الظهر فانا انفق من ذلك  
 الوقت بقدر ما يصل فيه وصلت فقد تعين اول وقت صلوة العصر فيصير مقدارا ما يمتد بعله لك الوقت مشترك بين الصلوتين الى  
 ان يبق للغروب مقدارا ما العصر فيخضعها لخرج وقت الظهر فيفوت وقتها جملته بمصير ذوال الحجة المشترية على تعزيب الشمس هو اول  
 المغرب الى ان يفض منه مقدارا ما انما انما تؤد في غير دخوله وقت عشاء الاخرة ويمضي اقلناه يشترك وقتها الى ان يبقى نصف الليل فذلك  
 العتمة فيختص بها ويكون اخر وقتها لقواتها بخمره فيتحلل لبياض الشرع في انق السماء وهو الفجر الثاني وهو اول وقت الصلوة ويمتد  
 الى ان يبقى لطلوع الشمس مقدارا ما الركعتين فيكون اخر وقتها لظهور الشمس فيكون اخر وقتها لظهور الشمس فيكون اخر وقتها لظهور الشمس  
 مجرد من الفضل باخره ونوافل الظهر وقتها الاول عند الزوال يتبع الى ان يبقى مقدار اربع دكات لصيرة ظل كل شئ مثله ونافلة العصر بعد  
 صلوة الظهر في اول وقتها الى ان يبقى كك لصيرة ظل كل شئ مثله ما خلا يوم الجمعة فان نوافلها كلها قبل الزوال ونوافل المغرب يعينها الخشب  
 بزل النصف المغرب والوتر بعد العتمة وقتها متع ونوافل الليل وقتها بعد انقضاء الى ابتداء طلوع الفجر وبعد الفجر منها ومن النفع  
 والوتر وقتها لاساسه اليه هي فلة الفجر الى ابتداء طلوع الحرة المستبرية ولا يكره يوم الجمعة فلة وانما يجمعها من الايام بكرة ابتداء الايام  
 عند طلوع الشمس استوائها وعربها وبعد صلوة الغداة والعصر ما ان كان غريب كفتنا ثلثا فلكا كرامة **وما القبلة** بلوجب

في كيفية التطهير من الجناس

في كيفية التطهير من الجناس



# كتاب الصلوة

في الثاني

التوجه لها وجب عشاؤها فاما المصلى ادا دخل المسجد الحرام فتوجه الى الكعبة من اي جهة كان فيه او خارج مع كونه في الحرم فتوجه الى المسجد  
اولا فتوجه الى الحرم واملأ كل ما في يده من الاركان لادبته فالعزاقون الى العراصة واليائون الى اليمامة والشاميون والعزبيون  
الى الغرب ويزن المتوجه الى القبلة مصلبا العلم واليقين بجامع المكنة منه فان تعدد القبلة لظن فان قاته جميعا فالحدس لان العدل لا  
التعد عن العلم الى الظن او عنه الحدس لا يجوز فمن صلى على ما هو فرضه من كل احد من هذه الامور فلا صلوة له ولو اصاب بالجهل ويعتقد جميع  
ذلك وتعد كل ما ذكره وعلمه يتوجه بالصلوة الى اربع جهات الى الصلوة الواجبة بصلتها اربع مرات الى كل جهة مرة فاذا اخطأ الجهة ظانا او جهلا  
وعلم ذلك والوقت بان اعادة الصلوة ولا اعادة عليه ان كان قد خرج الامع استدبا القبلة فانه لا بد من الاعادة على كل حال **في ما عدا**  
**الركعات** فنرى ان كل يوم واليلة سبع عشرة ركعة للقيام من هو في حكمة الظاهر اربع ركعات وكذا العصر المغرب ثلث والعشاء الاخرة اربع والفرج  
ركعات والمساافر من في حكمة كل ركعة تسقط عنه من كل باعية ركعتان والذكيان في التفسير كل مسافر كان سفره اما طاعة او مباحا بلغ  
بريدين فضاء عدا هما ثمانية فواضع اربع وعشرون ميلا لان الفرس ثلثة اميال الميل ثلثة الفناوع او كانت مساندر يري او رجع ليومين  
الا فانه في البلد الذي يابن عشرة ايام ولا كان حضره اقل من سفره ففي تكاملت للمسافر هذه الشروط وتمتع من صلوة علم بوجوده لتفسير عليه فلا  
صلوة له وان كان عن جهل او سهوا فعاد مع بقاء الوقت تقصير ما خرج من عداه من المسافرين حكم سفره في الاتمام كحضر وهو لا  
في معصية او لعب او صيد لا تدعى الحاجة اليه الذي سفره ان يرد من حضره كالحجاء والمدوك والملاح والبريك الغاظم على الاقامة على  
في البلد الذي يدخله من يبلغ سفره تلك المسافة وبداية التقصير ان يوافق عن جدار بلده واذ لم يجمع صوتا لاذان من مصر وعكس فاقبل  
اليوم واليلة للحاضر من هو في حكمة اربع وثلاثون ركعة والمسافر سبع عشرة ركعة فاقبل الظهر ثمان ركعات قبلها او فاقبل العصر ثمانية ركعات  
عن المسافر فاقبل المغرب اربع ركعات بعد ما في الحضر والسفر والوقت فاقبل العشاء الاخرة ركعتان بعد ما من جلوسه بحسب كونه حاضرا  
لا سفره فاقبل الليل ما بعد ما من الشفق والوقت فاقبل العشاء الاخرة ركعتان بعد ما من جلوسه بحسب كونه حاضرا  
خاصة اربع ركعات تمام عشرين ركعة يصلي قبل الزوال ما بعد قضاء فان امكن برتبها بصلوة ست منها في اول النهار وست بعد الزوال  
وست قبل الزوال ركعتين في ابتداء كان لا فضل الاصلية جملة قبل الزوال **واما مكان الصلوة** فيعتبر فيه الملكية والباحة والظلمة  
من منعك الجاسة لان يابس الووقوف عليه ان كان لا فضل خلافة غير ان مواضع العبادة يتفاضل بعضها على بعض في المثوبة والنجاة  
فانضما المسجد الحرام ومسجد الرسول مشهد كل امام من الائمة والسجد الانصاف في المسجد الجامع مسجد الدرب والقبيلة ثم السوف بعكها  
ثم صلوة الانسان في بيته هي في المكان المفضول بطلوعه في البيع بوث النيران ومعايد الفضل والمزابل الحما وما موطن الاباء  
مرايض البشر والغنم ومرايض الجند والخير وما في الانعام وبين القبور وعلى البسط المصوة والارض السجدة ومشاو التماجيد والظن وذات  
الصلابة الشفرة والبيضاء وواحد فيجنان وواحد في الزاوية وبطنه **واما موضع السجود** بالجمعة فشرطه الطهارة من كل نجاسة متعدي  
وبابسة وان يكون ما لا يؤكل ولا يلبس في العادة ملكا اما مباحا فاما ما يؤكل لا معتادا بل نادرا وكان مما يصح استعماله على وجه كالورد  
والبنفسج فلا بأس بالسجود عليه لا يفتق السجود على المعادن او ما كان منها ولا على ما قبلته النار كالسجود في الخبز والجص شبهة افضل على التراب  
الحسينية فاما ما هو سنة من مقدما للصلوة فالاذان وهو ثمانية عشر فضلا اربع تكبيرات في اوله وشهادة الاخلاص شهادة النبوة و  
الدعاء الى الصلوة ثم الى الفلاح ثم الى خير العمل مرتان مرتان وتكبيرتان وتقبلتان ويسقط في الاقامة من ذلك تكبيرتان او تقبلتان  
وبعد عاخرة العمل قد قامت الصلوة مرتان فيكون سبعة عشر فضلا اجلها خمسة وثلاثون فضلا الا انما سنة المنفرد بالصلوة جمعة واجما  
لوجوبها اذ لا بد من شرطها الترتيب محو الوقت وان لا يرد لولا يغضعا ثلثاء وعضيلتها الطهارة والقيام والتوجه الى القبلة وترتيب  
الاذان وحده الا انما في الووقوف على اخر صولها والعقل بينهما اما بجدة ودعاء واجلته وخطوة وتجنب الكلام في خلالها والاشياء  
بما لا يجوز مثله في الصلوة ويتأكد ذلك في الاقامة لئلا يترك من الاذان وهما فيما يجهر بها لئلا يترك من الاذان وهما فيما يجهر بها لئلا يترك من الاذان  
من الكيفية فاما ان يرجع الى الحسن المرتبة الى ما عداها من الصلوة المفردة عرسب فما يخص المرتبة اما ان يرجع الى الصلوة المفردة او المضطر  
وكلاهما اما ان يرجع الى المفردة والجامع فانه يتعدى بالمقدار المفردة ما فرضه من ركعة وهو قيام مع تمكنه وتوجه الى القبلة مع بقاء التبريد في رتبها  
وتكبير الاحرام بلفظها خاصة ولو كوج تاما الى بانضامه من السجود في كل ركعة وغيره وهو قراءة الحمد وسورة تامة بعد ذلك **في**  
**في القرائن** لا يجوز شرط القراءة العرايا ويصحها وكذا لا يجوز بالقرآن الا بجمع المحضرة بالسجود الواجب لا بالافعال ومعها الارتفاع و  
الفعل لا ومعها الايلاف والمراد بالركوع النطو وطوا والاحتناء بحيث يقوس ما دأ عنه مسويا ظهره الى جهة مرتبة وقطاعته فيه بالخروج عن  
الحدة شيعة واحدة فيفضلها فيه سبحانه رب العليم وحيد والطاينة عند انفع منه بالانضام لتمام السجود او لا وانا لا يجوز لا يجوز

في كل ركعة ثلثة  
تسبيحات للملكية



كُنَّا بِالصَّلَاةِ

على الأعضاء السبعة والركبتين والظفرين والاضلاع والجلبين كما بان من الارض شئ من اتحد سدوها وشيئ من واحد في كل واحد  
 منها افضلها مسبحان في الاعلى ويجزى والظاهر فيهما عند الرقع عنهما وهذا حكم الركعة الثانية والجمعة في الغداة والاولى المغرب والعشاء ولا يركع  
 فيها عدد ذلك الشاهدان في كل باعية وثلاثة وواحد في الثانية والاولى من ركعتيها فان كان الصلوة على النبي وسائر الجمل وحدها او ما يؤوم منها  
 من التسليم في اخرى الظاهر والعصر والعشاء والاضلاع التسليم فيه خلاف واسند ذلك ما هو شرط في صحة الصلوة من طهارة وغيره وانجبت  
 وضع اليدين على الشمال واليمين اخر الحد والافتقار الى بر القبلة والثالث مجزى من العلم بقدر البكاء من غير خشية والفعل الكسوف البطلان  
 هو ما يكتنفه ليس من جنس افعالها وايضا ما رواه امرؤ مصلين ومع احد جانبيه اكل هذه يجب على المصلي تجنبها اما سنده وهو التوجه عقيب  
 الافاء بسبب تكبره بين يديه او غيره مخصوصه وبعد تكبيره الاحرام باية اربعهم ويجزى الفرائض وثلاثها وقراءة ما ندى لير بعد الحكم من السور  
 المخصوصة الاوقات المخصوصة والجمعة بالقبلة في اول الظاهر والعصر من الحمد والسورة التي بعدها والتكبير مع كل ركعة وقول ما يستحب  
 عند الرقع منه عند الانتصاب منه والتكبير مع كل سجدة ومع الرقع ايضا وزيادة التسليم في الركوع والتجويد الى ثلث وخمس سبع والاعانة  
 الخشوع في الصلوة والاجتهاد في رفع اليدين والتكبير والركوع والارض باليد من عند هوى التجويد والتسليم في اول تشهد  
 في كل شاة بعد الفرائض وقبل الركوع وافضلها في الفتح رفع اليدين بالتكبير والركوع والارض باليد من عند هوى التجويد والتسليم في اول تشهد  
 الاول وزيادة وسطه واخره مما ندى لير والحيات في اول الثاني والابعاد وسطه واخره مما يجزى والجلوس لها من ركعة بضم لو وكين ووضع ظاهرا  
 القدمين على باطن الاخر يكون نظره في حال القيام الى موضع التجويد وحال الركوع الى ما بين قدميه وحال التجويد الى الالف غرا بفتح  
 الفتح وحال الجلوس الى محو واضعا يديه على فخذه منفرج الاصابع ويجزى اذنية هو ساجد على عيسى كبريه وهو راكع ويجزى اثنائها وهو قائم  
 وتجا في بعض اعضائه عن بعض اركانها وساجدا ولا يفصح بين التجديدين ولا يلتفت بينا ولا تسليما ولا يجنب الشخخ والثواب التملط والتبسم  
 الثالث مجزى والعبث بالراس والليثة والشياب مدافعة الاجشبين ولا يصلي وتجاه من يشاهده او باب وانا ومصباح او بخامس او كتابا و  
 سلاح مشهور ولا معه شئ منه ويدخل في ذلك التكبير وما فيه صوته ولا يداؤه داخل شاة بركه لا يفعل مع الاختيار فضلا قليلا ليس من صلا  
 الصلوة ويسلم تجاه القبلة ومنا بطرف عينه الى يمينه وشماله واحدة ان كان منفردا او اما على يدايه احد الا ان كان سلم عينه ليداء و  
 يكبر اذ سلم ثلاثا ويعقب بسبع شخخ الزمراء ويدعو ويعجز ليجزى الشكر وتسلم المرأة كما وصفتا ويختص استجابا بوضع يدها فاعلم على يديها  
 والركعة على فخذيها ولا تخطى ولا تنحني ولا يسجد مضمر وتجلس كك بحيث تضع قدميها على الارض وتضم ركبتيها ويضع يدها على فخذيها و  
 تقوم جولة واحدة وما يتعلق بالظن تكليفه على حسب استطاعته حتى يخرج من الصلوة قائما او مستندا الى حائط او معتد على شئ صلى على الخضر  
 الووف جالسا فان لم يستطع الجلوس على جانب مضطجعا فان خرج عنه صلى على ظهره مؤميا بعينه مقبلا بغيرها مقام قيام وحفظها مقام ركوع وعظمها  
 سجود ولو ضاقت وقت الصلوة بركب لا يستطيع النزول وما شئ لا يجزى السجد الى الووف لوجب على كل واحد منهما ان يصلي على حسب استطاعته  
 متوجها الى القبلة ان تمكن والابتكبر الاحرام وهذا حكم كل ذي ضرورة لا اختيار معها كاسيح ومنوحد وعش في على القرن ومقيد و  
 مفترس ومنوع مما لا مدفع لمن الموانع المدخلة في حكم الاضطرار ويدخل في ذلك راكب السفينة فان لم يتمكن من استقبال القبلة في  
 جميع الصلوة فضلا والاستقبال في افتتاحها واداءها مع دورانها وصلى الى صدرها ولو نفذ عليه ذلك لاجزاء استغابا بالتيثرو  
 تكبير الافتتاح والصلوة كيف توجهت ودارت وحكم العزائم المصطبر ان كانوا خارجا صلوا مؤتمين باجدهم جلوسا يقدهم بركبته  
 من يؤمهم وان كان العاكف من الاحد براه صلى قائما والاحسان ان كان بين من براه وصلوات الخوف فخصر على كل حال ان كان غير  
 بالغ شدة خوفه بازاء العدو وفرقه وصلته فركعة اخرى منفردة امامهم يصلي ركعتين واولهما تدخل معيها بالتيثرو والتكبير ثالثة يصليها  
 وهو قائم مطول الفرائض فيها وتشهد لنفسها وسلم وثاني موقف لتلك ثقف ثقله العدو ولثالث القرن والوافقة فذكر الصلوة مع الاما  
 الذي تركه بركوعه والتجدي بركوعه وصلته الركعة الثانية لنفسها وهو جالس في تشهد تذكير في تشهد مع تسليم بهم ليكون للقرنة  
 الاولى فضيلة الافتتاح والثانية فضيلة التسليم وهي صلوة المغرب بخيار بين ان يصلي بالاولى وكذا ركعتين وبالثانية ما يقتضي  
 بلغ الخوف اشد مستط هذا الحكم ولو وقت الصلوة بحسب حصول الامكان ما بر كوع وسجود على ظهره والخطى والجليل مع النوح الى القبلة  
 جميعها واما باستغابا لها بنيتها وتكبيره لرحلها وافتاء التسليم مقام وكما انها رخصتها بالشهادة التسليم وفضيلة صلوة لجماعة عظيمة و  
 مشوية باجر نيلها واذها بين اثنين ويعجز امامها مع كمال عقله الايمان وطهارته مولود معرفته احكام الصلوة وما يتعلق بها من قرائة و  
 غيرها وظهور العدلة والانساق المراجعة هذه الخصال قدم اقرهم فان شاءوا فافهم فان شاءوا فزوا لمكان الذين هم بينه فان كانوا  
 فيه سواء اقرع بينهم وعملوا بحكمها ولا يؤوم الا برص والحدود والحصى والزمن والمرأة والصبي لا بين هو مثلهم وكراهة الاتياف بالعد



# كتاب الصلاة

والاعوج والاعطف المقصر المقيم والمساقر ان ليس عليهم لان ذلك شرط صلوة الجماعة الا ان اقامته وان لا تكون بين المؤمنين وبين امانها خاب من بناء او فاجبه حكمه كمن لا يمكن قطعه او غيره فيجب الا تثناء مع اختلاف الفرضين ويقصد المؤمن من يصلي لا يتأخر برعها ونحوه ولا يقطع عنه القراءة في الاولتين فيما عداها فان كانت صلوة جهر هو بحيث لا يسمع قرائته الا ان اقام فراء بينهما ويدرك الركعة معه متى ادركه وبأي شيء سبعة رباتي به بعد تسليم ركعة كان او ركعتين او ثلاثا وتجب صلوة الجمعة اذا تكاملت شروطها فيها ما يخصها وهي حضور اتمام الاصل او من نسيه ثابرة لا عليه كمال عضلة العبرة وحضور سنة فمرة يتل بعقد معه باربعة وتمكنه من الجلوس وقصرها على حمد الله والثناء عليه ما هو اصل الصلاة على نية الله والمواظبة الرغبة في نوايه المهيبة من عقابه خلوها مما سوى ذلك والفصل بينهما بجلسته فرائضه خفيفة ومنها ما يخص المؤمنين وهي الذكر والحرية والبلوغ وكما العلة الصحة التي لا معها اذا فاته وكفى ولا عوج ولا مرض ولا كبر يمان من الحركة والحضور الذي لا سفر معه تخيلة الرب كون المسافر بين جهة المصلي وموضع الصلوة غير ايد على بل في سجن او ناء ونها السقوط هاته لم يكن ذلك من حضرها مما لا يجب حضورها عليه لانه ان كان مكلفا دخوله فيها ونحوه عن الظهور لا يغفارها بما عدا لتسا من كل من لم ندرها فاحضرها ولا تغفل جعتان في موضعين بينهما اقل من اقبال ثلثة فان اتفقتا في خالة واحدة بطلتا وان بدت متحدة بها صححت وان اختلفت ومن شرط صحة انعقاد الجمعة الاذان والاقامة وتقديم الخطيبين على الصلوة لا قاتمتا مقام الركعتين المحدثين منها ومن فضيلتها الجهر بالقراءة فيها وقرائته الجمعة بعد الحمد في الاول والمنافقين في الثانية وصلوة العصر عقيبها باقامة من غير اذان ويجب ثلثة الامور من الخطيبين واجتناب ما يجتنب المصل من الكلام وغيره ولا ينافر يوم الجمعة تكامل شروطها حتى يصل مع فقد تكاملها يكره الى بعد الزوال لا قضاء لها اذ فاته وقتها عصى مقدا اذ انها بعد خطبتها بل يصلح ظهورها حكم للصلوة مع غلبتها لكن لقيام مقام العلم عند هذه وانما الحكم بشتاؤ الظن فيه فان كان السهو عا لرفع الصلوة الا بركا لظمانه وما به حكمها او عن دكن من اركانها او كان في المفرد والغداة والاولتين من كل باعية وصلوة السفر اذ لا يدرك صلوة الا ما صلي اذ انما استدبر العلة اذا اذاه في نكان اوليا سيجين او مضويين مع تقدم علمها او تمد ترك ما وجبا وبطل ما يجيبه كمن لا يد من اعادتها وان كان سهوه في الاخيرتين من الرباعيات لونه الاحباط ببناؤه على الاكثر في كل ما شك فيه من ذلك والجبران بصلوة منفصلة اما ركعة من قيام او ركعتين من جلوس ان كان شك بين الاثنين والثلاث او بين ثلث واربع فاما ان كان بين الاثنين وثلاث اربع فخير ان ركعتين من قيام وركعتين من جلوس ان كان سهوه عن التثنية الاول او عن سجدة واحدة فيلزم في كل منهما ان امكن بحسب ينقل من ركعة الى اخر ويكون تدرك والا بالقضاء بعد التسليم سجدة السهو بعده وهذا حكمه لو قام او تعد في غير موضع كل منهما او سلم او تكلم بما لا يجوز ناسيا او شك بين اربع وخمس اما ان يكون فيما لم ينقل عنه العبرة ككثرة الافتتاح هو في فرائض الجماد وفيما هو في فرائض القعدة او في الركوع وهو قائم او في السجود وهو جالس او في تنبيه كل منهما وهو مطالع او ساجدا او في احدا التثنية وهو قاعد في حكمه ان يتل في السهو في الثالثة وما يجب من الصلوة عند تسبيل صلاة الغائب هو مثل المقصود بحسبه فان من صلوة جهر او اخفاها وتام او قصر قضا على ما تدر علمه تحتها والا على غالب ظنه ان التسليم عليه فاقته حضر باقائه سفر او غلب عليه من الزايد منها او من شابه علمه عليه ومع شوايه فقد التزم بقل يقص مع كل حضرة سفره الى ان يقوى ظنه الوفاء به ولا يلزم القضاء اعق عليه بدل الوقت بامر الى لم يقوى حقها فان كان بسبب من تلقاء نفسه فلا بد من القضاء ويلزم المزمع اذا عاد الى الاسلام قضاء ما فاته حال تداوه وبطل العبادا كلها وهل يصح الاستنجاء في قضاء الصلوة عن الميت وهل يصح الا اعلن عليه القضاء في الوقت الموسع ام لا في هاتين خلاف فيجب الترتيب في القضاء كما في الاداء ولو كانت صلوة من الجنس لم يتحقق بينهما لوجبه القضاء المنع القصد بكل واحد منها قضاء فاقته وما فاته الميت في فرضه وغير يقضيه عنه وليه هو اكبر اولاده الذكر ويحيز به عنه الصدقة عن كل ركعتين بدان امكنه والافن كل اربع ان وجد والا للصلوة النهائية بد و للصلوة اليلية كل وصلوة التذكري للمسلمين هي تجيبها ان اطلقا من غير اشتراط وقت مخصوص او مكان معين فالخير في الاوقات والامكنة الملوكة والمباحة وان علقا بزمان لا مكان لا بد له فلم يؤد فيها مع الاختيار في وقت الكفاة عقوبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فان لم يقطع ذلك صلتا ثمانية عشر يوما فان عجز عنه فما امكنه من الصدقة مع الاضطرار لا كفارة عليه بل القضاء وحده وصلوة الطواف وهما ركعتان فضليتان عند المقام بعد الفراغ من الطواف سجدتها عند كل ركعة وصلوة العتق شراطينها هي شرط الجمعة الا ان الخطبة بعد الصلوة ولا يجب على المأمومين سماعها وان كان عليه هو الا فضله ليس في صلوة العيذان والا فاته وهي ركعتان باثني عشر تكبيرة ميسر الاولى منها تكبيرة الاجرام والركوع وحسن الثانية

في صلاة التيمم  
في صلاة التيمم  
في صلاة التيمم







# كتاب الزكاة

تسبيل إلى ظاهر البلد لصلواته ويقرب منها ما يقرب يقرب بين التكبير والفتح ويخطب بها من على المنبر والافتتاح عن المعاصي معلما انه الحبيب  
 وينبغي له يتولى ما على يمينه من البر إلى يارده وبالعكس فوجه من خلفه إلى القبلة والتكبير ثم مائة مرة مواجعة بيمينه التوحيد بهم مائة مرة  
 وكذا صلاة الرواتب مع مواجعتهم والاستغفار مائة مرة ومراجعة استقبال القبلة والافتقار من الدعاء وطلب المغفرة بالزكاة التي ينبغي دفع  
 الاموال بجميع ذلك كثره الفصحى التفرقة بين الاطفال ابائهم فيها وصلوة الاستخارة وكفان يقرب فيها ما يقرب في صلوة الزيادة ويدعو  
 بعد فراغه بدعائها ويعرض في بيته خديته لئلا يخرج منها فضلا لغيره الزايات فيها كثره وصلوة الحاجة وكفان يضام لها ثلثا ايام افضلها  
 والخمس والجمعة يصح لها او يرتفع الى علااده وخبر لو قاتها جلت ذال الشمس من يوم الجمعة والدعاء فيها بالمأثور عن الصادقين وصلوة التذكر  
 كك عند قضاء ما صلى اجملة من الحاجة وكثيرها من حمد الله وشكره على قضاها وكذا بعد فراغها واصلوها بحجة المجددين دخولها وكفان  
 يقدم قبل الانبثاق في العبادة ما الكلام في الحقوق المالية الاثر للاخراد من العبد منها الزكاة وهي ما فرضت في عبادة الاموال بالزكاة  
 فما يجزئها من الزكاة من الاموال لشدة اختلافها في القصد والشرط في وجوبها بالبيع وكما في العقار بلوغ القضاء كونه مملوكا مقفلا  
 على الثمن ينه يقضه ولا بد ان ينم مع من يحول عليه هو كك بكما له لا يفيض لا تبدل لثانيه بتغيره ما يبره ودرهم مضروبة منقوشة  
 سبائك فضة الفرد من الزكاة بسبكها ويعبر في شروط صحة ما يضافه ما ذكرناه الاسلام والنية ودخولها في قضاء لئلا يفسد ولا  
 عشرين مثقالا فينه نصف مثقالا وثانيه اربعة مثاقيل وفيه عشرة مثاقيل الفضة مضاعفا الاول ما تادم ففيها خمسة داهم والثانيه  
 اربعون درهما ففيها درهم بالغا ما بلغا والحظفة والتعريف التبريد شرطها الملك حصول القضاء وجوبها لئلا يفسد ولا  
 او سوا الواسق ستون صاعا الصاع اربعة امداد عريضة جلسته بالعبادة الفان وسبعة مائة وطل بنلو عريضة فيمن كان سقيها بالثنا  
 او سحا العشر ان كان بالواضع ونا اشبهها بما يحتاج الى كلفة فقصص العشر ان كان من الجمعتين مغافلا لا غلب بالثنا والعشر في نصف  
 نصفه من الضبة الاخر الا بالبقرة الغنم باشرط الملك السوم والحول وتام القضاء فاول الضا بالاحس فيها شاة ثم عشر ففيها شاة  
 ثم خمس عشر ففيها ثلاث شياة ثم عشرين ففيها اربع شيات ثم خمس وعشرين ففيها خمس شيات ثم ست وعشرين ففيها بنت خاص لحوها بكالشم  
 ست ثلثون ففيها بنت لبون لحوها اربعة ثلثه ثم ست اربعون ففيها احقة لحوها الثلثة داخله في الرابع ثم احدى وستون ففيها حقة  
 لحوها اربعة داخله في الخامس ثم ست سبعة ففيها بنتا لبون ثم احدى وتسعون ففيها حقان الى مائة احدى وعشرين فصاعا يقطع  
 هذا الاعتبار ويلزم في كل اربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة كذا في غير حدة الماخوذ فريضته وما بين الضابين شقي لا شيء منه  
 اول ضاب لبقرة ثلثون منه ما يتبع لحوله وبقية حويله ثم اربعون فينه مسندة هي الثانية فاقوتها وما بين الضابين وقدره يلزم منه شاة  
 ولا ينادون الضاب الاول والى ضاب لغنم اربعون فيها شاة ثم مائة احدى وعشرين فينه شاتان ثم مائتان واحدة وفيه ثلث شياة  
 ثم ثلث مائة واحدة فينه اربع شياة الى ان يزيد على ذلك يرتفع هذا الحكم ويلزم في كل مائة شاة منها بلغت ما بين الضابين عفو لا شيء  
 منه ولا ينام يبلغ الاربعين وسواء في هذا الحكم الضان والمغزاة فريضته الماخوذة من الضان جذعة لا دونها ومن المغزاة ثنية لا فوقها وما  
 يجب على الرؤس هي الفطرة الواجبة عند هلال شوال على كل حي بالغ عاقل مالك اول قضاء يجب منه الزكاة يؤدى بها عنه عن جميع من  
 يعول من ذكور واناث وصغار وكبار واحل وعبيد اقراره اجابة ذكرا ايمان او كفر يجب اخراجها قبل صلوة العيد مع وجود  
 مستحقها ومع نقده تغزل من المال انظارا له والافناخر فاعن وقتها لا لذلك مسقط وجوبها ويجوز ان صرف مجرى صدقاتا للفقير  
 والواجب عن كل واحد منها صاع افضل من غالب المؤنة على اختلافها حقة كانشا وشعرا او تمر او زبيب او دابة او ذرة او قنطار  
 لئلا يغير ذلك ولودفع فيه الصاع بعصر الوقت لحاجته مستحق في كاه المالك الواس كل واحد من الاصناف الثمانية الفقراء هم من لا يكون  
 الكفاية والمساكين هم من لا يملكون شيئا ولا يملكون عليها وهم الساعون في جبايتها والمؤلفون لهم وهم المستغنيون في الجملة وان كانوا  
 كفارا وفي الزايات هم المكاتبون ومن في حكمهم من كل عبد مغرب بالعبودية والغامون وهم المدينون في غير معصية ولا سبيل لهم  
 قضاء ديونهم وفي سبيل الله وهو الجملة الحق ابن السبيل هو المقتطع به ان كان غنيا به بله فاعدا المؤلفون والعاملين من الاصل  
 الستة يعتبر فيهم الايمان والافتقار للخدمة والتفرع عن قيام الاولاد بالاكساب الا فضائل عن يجب فقته على المالك الا باليمن والتجدين  
 والزوجات والاولاد المالكات عن الهاشميين المتكئين من اخذ الخمر لكونهم مستحقين له فاما ان استحقوه ومنعوا عنه ومن بلوغ كفايتهم  
 بما اخذت منه فلا بأس باخذهم منها وانما يعطى مستحقها بما يجب في اول قضاء من نصبتها ولو اعطى اكثر من ذلك لحاجته ما ستنه فترى كفا  
 بكالديون غير ما بينا وجوبه في سبائك الذهب لفضله والحل الذي يقرب منها وفي اموال التجارة المظنونة براس المال او يرجع  
 عليه في المال الغايين صاحبها لا يتكمن من الثمن فيها واحضره وتمكن من ذلك بعد مضى حول عليه واحل في صامته موال من ليسوا

في الزكاة  
 في الزكاة  
 في الزكاة



# كتاب النكاح

بكا على القول اننا نأخرها الا بدلاء شفقة عليهم ونظر لهم في انما الحيل عن كل امر ينار ان كان ثمة عتافا وديارا ان كانت بارين  
ولا نقض لها صفة في الشرط في صحتها ما يعتبر في واجبهما وكذا في مقدار المعطى منها ومن لا يجب عليه الفطرة يجوزها استحبابا والخمس منها  
وجب للمعادن على كثرتها واختلافها وفي الغنائم الحربية وفي مال الخياط سلا لمرحله لم يقتر في كل ما فضل عن مؤنة السنة من كل مستقما  
بناير ضرب الاستغناء من من تجارة او صناعة او غيرها وفي ارض شرها ما نرى سلم وعند حصول ما يجب فيه وتعيينه يكون وقت وجوبه بان  
كان من الكثرة اعتبر به بلوغ مضاي لمزكاة وفي المخرج بالانوص بلوغ قيمة دينار ودينار او قيمته على ستة اسهم هي سهم الله وسهم رسول  
وسهم القربة لا يستحقها بعدا لرسول سوا الامام القائم مقامه ثلثة لينا على محمد وصا كينهم ابناء سبيهم من جمع مع نفس ايمانه  
صحة النسب الى اصيل المؤمنين او الى احد اخويه جعفر عقيل والى محمد بن الحسن يعطى كل نبيق منهم مقدارا كما يتم لاسنة على الاقضاء  
اما الكلام في ترك الصوم فانه اذا واجب فطلق وهو صوم شهر رمضان وشرائط وجوبه البلوغ وكمال العقل والوقت والخلو من السفر الموجب  
للتفصيل في صحة من مرض او كبره وجبان الفطر تتراد عليها في شرط صحة اذا لم يلا سلام واليئذ والظهادة من الجنابة ومن الحيض والاستحابة  
المحضونة للنساء ويشترط العلم بدخول شهر رمضان ولو لم يصح فيه اهللالا وما يقوم مقامها من قيام البينة والتواتر بها فان كانت  
الزوجة له فادان في مستقبل ليلة لا ما فيها واول ليلة منه هي اول وقت ابتداء ثبته فان اخرجها الى لها فادان بجحد يدها الى قبل الزوال  
ولا الى بعد ولو حصل بنية جبر في اول ليلة منه لا جرات وانما الا فضل بجحد يدها كل ليلة ولو نوى بالقرية خاضعة لاجراء واغشى العيين  
وان كان لا بد في غيرهن من اعتبار الامرين في النية وقضا كان او نقلا او سبب هو ما عداها فانه صواب الاقضاء والذوال العهد الاعتكاف  
وعدم المعتكف الكفارة على اختلافها كثارة من انظر يوما من شهر رمضان من انظر في يوم يقضيه عن يوم منه من انظر في نذر او عهد  
تعيينه وكفارة قتل الخطاء واليمين والبر والظهادة والحق او اس جزاء الصيد جزاء المرأة شعرها في مضاي نفقه واستاد الاعتكاف نفق  
صلوة النساء الاخرة فالقضاء يتبع المفقود يلزم على الفور ويقف في نية الثغين ومتابعة افضل من تغريمه وهو ما باسفه موجب  
للقصر بديناء او مرض لا يطاق معه صوم او انه سهدا ويقوته او حيض او نفاس او عطر مضطرب حتى قاله او حمل او رضاع يحجب  
معها على الولد او تقوية لثنية الى بعد الزوال واستعمال ما يفطر عدا من اكل او غيره ولا يقبل دخول الليل لم يكن دخل او ظن بقائه  
وكان الفجر قد طلع وكذا الحكم في الاقدام على تناول المفطرات تقليدا لا خبا من اخباره لم يطع واستنبا بعد ذلك طلوعه كذا في الاقدام  
عليها من غير صد له مع التذمة عليه ترك القبول من خبر طلوعه فمما لقي ابتلاع ما يحصل منه في الغم غالبا وبلغ ما به بعضه من التبر  
واستثناءه وما احتج اليه من حقنة او سوط او نوم على الجنابة لئلا بعدا لا انتباه امره الى حيث يطاع الفجر فالقضاء لازم بكل واحد من ذلك  
ولا كفارة في شيء منه الا على ذي المرض والحقة رمضان او غيره في قضاء ما عليه ولا فان كفارة عن كل يوم اطعام مسكين ولا كفارة عليه  
لم يكن منه فطر ايا ما استمر بالمرض وبغيره من الموانع وعلى ذي العطاش المرجح قاله فان كفارة عن كل يوم اطعام مدين او مدين طعام  
وكذا حكم صم الحامل المغرب المرضع مع خوفها على ولديها فاما من به عطاش لا زوال له والشيخ والمرء الكبير لم يفتى في انما تلو منه ان سقط  
الصوم مشقة ضرر زابدا والامتنع عجز عن الاستطاعة ولم يطعمه اصلا ولم يلزمه شيء متى وقع شيء مما يلزم منه لقضاء خاصه  
الافضاء والكفارة سهوا او نسيانا لم يكن له حكم وصو التذ او العهد بحسبهما ان اطلقا من تعين الوقت وتخصيص موضع بقائه ثلثة  
الاوقات لا يصح صومها والا ما كان في الابتداء بهما ولا تنجز مع ذوال الاعذار في تأخيرها وان قيدا بوقت معين لا مثل له وجبا فيه بغيره  
فان خرج ولم يقض فيه لضربة محوجة لم تلزم كفارة بل القضاء وحده وان كان عن اختيار لولا ما فيه جميعا وان كان له مثلا لقضاء الفلك  
ان كان اضطرارا ويشبهه الاثم ان كان اختيارا ولا كفارة به ومتى فطر فيها التنازع لم يجز القرض وكذا لو شرط صومها مسفرا وحضر وجب  
الوفاء بذلك لزم بتمام الاحلال به القضاء والكفارة ولو اضطر الى تفرقة صومها بيني ولم يلزمه استينبا لا مع الاختيار او ذالم بشرط بتمام  
ولا الجنان ضرورة الى غير هذا بناء الاجدالاتان بالصفة ما زاد عليه الا الاختيار لا نظاره فيه قبل بلوغه بوجبه استينبا ولو اتفقا في  
يكون صومهم محرما وفي شهر رمضان لم يفعله ذل يارمهما شيء وصو الاعتكاف بعد يكون واجبا بتمامه وكفارة وقد يكون ندبا اذا  
لم يكن باحدا منها وثلثة ثلثة ايام والصوم شرط فيه لا يصح الا بذكره كذا مواضعه المختصة به في المساجد الاربع ومسجد مكة والمدنية ومسجد الكوفة  
البصرة لا يفعله الا في احدها ومن شرط صحته ملازمة المسجد فلا خروج منه الا لما لا مند حتم عنه من الحدث وغيره او لما لا بد منه من الاضطرار  
معين واخيرا سنة مستترة مع ذلك لا يجوز جلوسه اختيارا تحت سقفه كذا لجنبنا به ما يجتنبه المحرم من النساء شرط فيه يزيد عليه واجبا البيع  
والشرع ما ينافي اعتكافه بانظار او جماع في ليل او نهار فغلبه مع استينبا في الكفارة الا انها يتضاعف عليه ان كان جماعا نهارا وبثقل  
بمنارة ان كان ليلا ولو اسرأ في الجماع اليه يلزم بدخوله فيه تطوعا مضية فلا نية ايام فان زاد الزيادة عليها كان محجرا عنها الى مضى يومين



# كتاب الحج

بعد ما يبارك في تكبيرها ثلثة وملاذا اضطر الى ختمه بمرض صحيح الى النظر الى الحج عن موضع او تقعدت لضروية ينفذ او يستأنف منه خلا  
وصومه المتعة لمن لا يجد الحدة ولا موثقا على ثلثة ليشتر في تمام القابل ويذبح عنه او يجده ولا يقدر على ثلثة ايام في الحج وهي  
تليدوم الحرة سبعة فارجع الى ماله هذه الثلثة مما يجب صومها في السفر لا بد من التتابع فيها وقربها اختيارا يضاف معه على كل حال  
اضطرا لا يضاف الا اذا لم يصم غير يوم واحد فاما لو صام يومين واضطر لثالث اضطر الى ان عليه بعد خروجه ايام التشريق كذا استينادوا  
تاخير صومها الى بعد يوم النحر لا يكون الا بعد ما ولو عجز عن صومها لمك الجاز لان يصومها في طريقه اى ثلثة مكنته فان تعد عليه ذلك صام  
مع الثلثة الباقية وانما هاجت بغيره متواليته ولو صلح من ماله وجاز في احد الحرمين لصامها بعد مضى مدة يصلح فيها الى اهلها وصومها  
اما شهران متتابعان لم يصم مع القضاء من بعد الاضطرار في كفارة شهر من صامها جميع ما ينظر سواء كان باكل او يشربا وازداد واجماع واستثناء اوجه  
لا حاجة اليها او ارتاح في ثلثة ايام او امرأة الى سطرها او استدخال ما عظم من عباد نقض وغيره او تعد كذب على الله او على سوله واحد  
ايح عليه السلام او اذا دلل الفجر للجب بعد انقضاء عباد نقض وغيره او تعد كذب على الله او على سوله واحد  
وهذه كفارة اختيارا لنظر في صوم النذر والهدم للمعنيين بوقت الاضطرار ولا كفارة بعد فسخ الاعتكاف وكفارة البراءة وكفارة جزاء المرأة  
شعرها في المصائب ونشده في كفارة قتل الصياد كان غامته وهي كفارة القتل الظاهر الا انها على الترتيب اما دون ذلك فكفارة قتل  
الحمر البقرة او الحمار الوحشين ثلاثون يوما ان استطاع والا فثلاثة ايام وله ان يعجز عن صوم الستين يوما في قتل الغنم ان يصوم ثلثة  
عشر يوما وفي الطيور ما في حكم ثلثة ايام وكذا في كل بيضة من بيض النعام لم يجز ليها الفرج ولا لمن جنى بكسرها او اكملها ابله لا امثل  
له من النعم عن كل نصف صاع من من قيمته صياما يوم هذا اذا كان في الحول ما في الحرم فعليه مع الكفارة القيمة ومضاعفها وكفارة حلق  
الراس في ثلثة ايام وهي كفارة اليمين في غير المرأة وكفارة من اضطر في يوم اذ ادقضاؤه عن يوم من شهر من صامها بعد الزوال اما  
كفارة مفوت صلو العتمة في اليوم التكميل ليلة فواتها وليس في تعد نظره الا التوبة وكل صوم واجب متتابع حكمه في وجوب الاستيناد  
او البناء ما اشرا اليه وندب لجميع الايام السنة عدا ما يحرم صومها وتفاضل بعضها على بعض في تأكيد التندب وعظيم المشاورة  
كله ويتأكد له وثلثة وسابع عشر من شعبان كل واحد يوم النصف منه اشد تأكيد وتوسع في الحج واوله تاسع من ربيع  
عن الدعا واما من عشر خامس من شعبان كل واحد يوم النصف منه اشد تأكيد وتوسع في الحج واوله تاسع من ربيع  
اول خميس في عشر الاول والاربعة في عشرة الثاني واخر خميس في عشرة الاخير والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر الايام من كل شهر  
والايام الثلثة المختصة بالاستيقا ابا الحجة والتكرا وادبها مسالك من اتفق بلوغه وطهره من حيض وغيره او قدمه من سفره وسلا  
بعد كفارة ابرؤه من سقمه في يوم من شهر من صامها بيقينه وقضاء يوم بدله او محلول وهو صوم العتمة ويوم التمسك على ان من رمضا واما  
التريق بمق نذر والمعصية والوصال بجعل العشاء محورا والصمت بالان يتكلم فيه والهدم والريش فيه ما هو محرم او مكره وهو  
صوم الزوجة والعبد الصفي نظوا الا باذن الزوج والسيد المضيف فحله اتمام الصوم على اذكارها خمسة واجب نذر اذ لم يحل  
مكره الواجب ما مضى في شهر رمضان والعشاء والتكرا والهدم وهو الاعتكاف ومرتب بصومه الهك وكفارة حلق الراس الظاهر  
والقتل ويجزى هو ما عدا ما ذكرناه وينبغي للصائم تجنب لسوء القبيحة والشموة والكذب اكد ما الزجر التوسك بالربط بل التوق  
على الجسد للبرد والتمضمض والتشق كك ونظر الدمن في الاذن وتفصيل لدم ومخول خام يضعفه خوطها ولا عبية النساء ومباشر  
ثبوتها والكل بما ينصبر وما اشبهه الحقبة بالجوامع الممكنة والنظر الى كل منى عنه والحوض بالحديث في كل ما لا يحل فان ذلك ان  
لم يكن مقدرا للصوم الا ان فيه ما يتأكد خطره وفيه ما يتأكد كراهته لحرة الصوم وينبغي قطع زمانه بالطاعات والقربات ون غيره  
اما الكلام في ركن الحج فهو ما فرض فطرو وهو حجة الاسلام او عن سبب التندب والعمدة القنأ واما سنة هو ما عدا ذلك  
فالطلق منه لا يجب في العمر اكثر من مرة واحدة بشرط الحرية والبلوغ وكما العقل والاستطاعة له بالصححة وتخلية السرى حصول الزاد  
الواحدة والقعدة على الكفاية التامة ذاهبا وجائيا مع العوا اليها والتمكن منها لمن يتخلفه من يجب عليه نفقته من زوجته وولديه  
وبراد عليها من شرط صحته اذ اشترط الاسلام والوقت والنية والحسنه والسبب بحسب بيان كان مرة واكثر على اى وجه يتعلق لم باعتبار  
والسنة منه متى خلد فيه فاما لا يلزم ذلك شاركنا لفرض بعد الدخول في وجوب المفوض فيه الى اخره وفي لزوم ما يلزم بانساده وان  
كانت مفارقة له لانه لا يجب الا ابتداء به طاردا لا يتداخل لفرضا فيه وحكم المرأة في وجوبه مع تكامل شرطه حكم الرجل ولا يحتاج فيه الى  
وجود محرر يخرج حجة الاسلام من اصل ترك الميت وصومها ام لا ومن ج بديل غيره له ما يحتاج اليه لكونه نافدا لاستطاعته صح حج  
لا يلزم قضاءه لو استطاع بعد ذلك ثم الحج ما تمنع بالعمرة بقديها واستثناء مناسكها احراما وطوافا وسعيها والاحلال منها تقصير او اقل

كتاب الحج



کے

بعد فاعلمنا انك الحج فهو فرض كل نا اعرفه من ليس من اهله ولا خاصه المسجل فلنا من يكون منه وبيننا من كل جانب ثلثا عشر ميلا فما فوقها  
 حملها من الجوانب الاربع ثمانية واربعون ميلا فمن هذا حكمهم لا يجزئ في حجة الاسلام الا المنع او قران باقران سبعا لله في الاحرام و  
 استيفاء مناسك الحج كلها والاعتناء بعبدها وافراده بافراد الحج من ذلك والاثبات بما ياتي القارن سواء عدا سباق لفتح فكل منها من  
 اهل مكة وخاضع لها من بينه وبينها ما حده ناه فادونه ولا فرق بين مناسك الحج على الوجه التثنية الا بتقديم عمر المنع وافراده ما بعد  
 الحج للقارن والمفرد وبوجوب الهلكة على المنع وعلى القارن بعد التقليل والاشغال وسقوط غير المفرد ولا المناسك الاحرام لان تركه يبطل  
 الحج بغير تركه لا بنباهته ومن شرط صحة الزمان شوال وذو القعدة وثمان من ذي الحجة والخيار وضع لخصه ان يفي فلو توفى ما لم يكن  
 ينصرف لولا الاحرام للمنع بالغير او يجمع في غير هذا الوقت لا ينعقد المكان وهو واحد المواقف، فمنهما باطن العيقوف وينبج فيه المنع  
 وذات عرق ويخص بالمرابين ومن حج على طريقهم ومسجدا الشجرة وهو ذان الحليفة ويخص باهل المدينة ومن سلك مسلهم اول الحجة  
 وعلى الصفة ويخص بالشاميين ومن حج في شهر ربيع الاول ولم يخصص باليهين ومن تخلفهم او قرن المذلول وهي الحج على طريق الطائف ومن لا اله  
 في طريقهم فحجوا واحد هذه المواقف بغير حرام لا يجوز ويلزم معه الخروج اليها ان اختيارا على كل حال والا فلا حج له وعليه غادر فلا  
 وان كان اضطرارا او قسرا وجب الرجوع ان امكن والامع نعتة يصح الاحرام في اى موضع ذكره وامكنه ولا ينعقد قبل بلوغ المقادير  
 ينعقد بخلافه اذا اراد ان يفتضض فزوده خوفا وغيره من التباينة وليس ثوبه بعد تجزئه من الخط بانز باحدتها وبترك بالآخر وكل ما مضى الصلوة  
 منه معها يصح فيه الاحرام ومسجدا او مكرهها فيها مستحبة او مكرهه فيه وبغير طهارة ما ملكها او استباحتها ومع الضرورة يجزي ثوب واحد  
 ويجوز عند خوفه لغير الاشتغال بما امكن فدفعه ما لم يكن يخطأ فركبها وغيره والاشغال على الطهر بالرواء المحيط كالغذاء وشبهه ومطلوبه قبل  
 اذا اضطر الى لبس جناس الثياب لم يخطأ لضره ولا يمكن دفن الا بها جاز لبسها جمل واحد لا منفردة واجزأ عنها كفارة واحدة وعقد يات  
 والثلثيات الاربع الواجب لبسك اللهم لبسك لبسك ان الحول النعمة لك الملك لا شريك لك لبسك لا يخطأ الاميا او بما حكم حكمها من ثيابها  
 الاخرى ثقبها القارن هذه واشغالها وفترت في الاحرام النظامه بقص الشارب تطهير الاخطار ونشف الاطمين وحلق الثمان والفضل  
 والصلوة كما ذكرناه وعقد عقيب فربضه اضلها الظاهر اندعاء عقيب صلوته وذكر الوجه الذي يجمع عليه في الدماء ان كان الفتح اوجبا  
 والاشراط فيه واصلاته التلبيات المنبذة الى الواجبه وضع الصلوة وذكر حجة الحج فيها ان كانت مستعذ عنها وكذا ان كان ثيابا  
 ذكر الحجوج عندها وتكرارها اعقاب الصلوات وعند الانباء من النوم وبالا سحر وكل اعدا الحجاب وهبط غورا او راي راكبا او  
 اشرن على قمر او كوفر الميعة على طهارة من تمام فضلها ولا يقطعها المنع حتى يشاهد بيوت مكة والقارن والمفرد حتى رميا وحدا فانما  
 ودلا لروا القاء وما يتعلق بغيره من خارج وامتناعه وتقبله ملازمة ونظره في بؤه وعقد تكاح على الاطلاق لنفسه ولغيره وشهادة به  
 الاطباء الخمسة المسلك الغيرة والعود والغفران والكافور واستحلال اودها ما وما يبيعها وللبس الحنيط ونظفها الراس تطهير المحل  
 من طهر القدم لا الضرورة وسر المراء وجهها ولبسها الففادين والمشي تحت الظلال سائر الا الجلوس تحته فاولا ونظم الزينة والازالة  
 ما يرجع الى الراس البين من شعرا ودم او حجاب وجملد وظفر او قمل او غيره وحل الجسد حتى يبدى شدا لاف من راحة كونه وحل السليح  
 واشهاد لا لحاجه اليه بل لا مدافعة ولا رماح في الماء وقطع ما ليس في ملكه من شجر الحرم وجر ما عدا الاخر من حبشه وثلثي من الزايات  
 والجراذ اختار واخراج شئ من الحرم منه وقاب باب على شئ منه خفيك والجذال وهو قول لا والله وبلى والله صادقا وكادبا  
 والنسوف وهو الكذب على الله تعالى على ما جد حجة وما يلزم على ذلك من الكفارات من باسبويه العائد والثالث هو الصلوات الخمس  
 البالغ العاقل المحرم اذا ملأ له مثل الصلوة وذبحه فغلبه فداؤه بمثل من النعم اذا كان في الحل وفي الحرم عليه لفظاء مضاعفا  
 القيمة معه الصلوة كفارة على سبيل وكذا من لبس بكامل العقل كفارة على لبس لبس المدخل في الاحرام فان كور ذلك ناسبا تكرر الكفارة  
 عليه وبطل هذا حكمه ان كرمه او بطل تعذر الله او يكون من ينظم الله منه فقي القاء من بدنه ان وجد عدا والافقيتها وبطل الحمار الوشي  
 ثقبه وكذا في النجس مع الوضوء والايه القيمة وفي لظية وما ياتي حكمه من الصلوة ساءه لمن وجد عدا والافقيتها او عدلها صلبا  
 وقد بقاء وكذا في الثعلب الاربع في الصلوة شجره كذا في البروج والغنم والاربع في كسر حد وفي الغزال نصف فيه وفي كسر  
 مقاضها وفي اطلاق احد عينيه نصف فيه وفيها جميعا جميعها وكذا حكم بدهر وشله حكم رجله وفيه نصير كل حماره من حمام الحرم فلا  
 يخرج وكذا في الثعلب الاربع في الصلوة شجره كذا في البروج والغنم والاربع في كسر حد وفي الغزال نصف فيه وفي كسر حد  
 او اخرجها او ذبحها ساءه وفيه فرجها حمل وفيه كل يرضه لها درهم وفي حماره الحبل درهم نصفه في فرجها ورنجه في كل بضة من  
 شينها وفيه كل يرضه غلامه فضيل ان كان الفرج فيها حركه وان لم يكن كذلك فارسل الفحول من الابل على ناغتها بعد البض

ویکٹور



# كتاب الحج

ويكون نتائجها هذا ان كان لمن لم ينفذ ذلك بالاولى كل بيضة شاة والا فالتصايا المذكورة وفي بيض الدجاج او الحجل او السالمية او النعام  
انما ينفذ على الحد فما كان هديا وينما الا مثله كالتصوف وشبهه ما ينفذ او عدلها صيا ما وفي قتل الاسد ابتداء ككسر وفي  
الزنبور الجراد ككسر طعام وينما زاد على ذلك من كسر دم شاة واذا ربح المحرم صيدا فاصفا فانه يبيته عنه لانه فداؤه فاشترط  
بعد ذلك كسر الزنبر ما بين يمينه في حال صحته وكسره والمشارك في ذلك المستبد والذالك كالقائل ان قتل نادل عليه لا يفسد بفساد الجسد  
بالدجاج المحشي ومنه ما لا يلزم منه كفارة الامع العمدون السهو وهو ما مفسد للحج فالبجاء في الفج في احرام العمرة وكذا في احرام الحج قبل التو  
بالمشعر يلزم اسناد الحج وان كان فاسدا او اعادة تارة فبالا وكفارة بدنه وهي كفارة الوطى في الدبر ايتان الصداق بيمينته وهل يفسد ذلك  
ويؤجل حاله اذا كان قبل الموقنين واحدهما ام لا ينفذ من دوا ما غير فسد البدن ايضا كفارة من امنه بقبيل الزوجة او مباحثها  
بثروة او بالظفر الى غير اهله مع تدنيه واياه ومع اعساده بقرعة عجز عنها شاة فان لم يجد لها فصيلا ثلثة ايام وهي ايضا كفارة الوطى  
بعد وفوف المشعر قبل الاحلال وكفارة عائد لنكاح لغيره او كانا محرمين ودخل المعقود له بالمعقود عليها وتحرم عليه بدنه ويقرب  
بين الزوجين زوجة او امشرا اجنبية فسد الحج من موضعها ولا يجتمع بها الا وبيها ثالثا لان الحج من قابل يبلغ الهدي في كل واحد  
ثم لو لم يكره كفارته ان تقدم التكبير على الاولاد وكان ايتا عه متفرقا وفي مجلس احد الشاة كفارة استعمال شيء من  
اجنين الطيب المحرمين واكل شيء من الصلابة وبجسه وتظليل المحمل وتغطية راس الصلابة وجملته كاعن عذ  
كل يوم ومع العدة الفسوخ وعرض الابام دم وهي كفارة لبس الخيط بسجوع جملته لا متفرقا فاما ان فرق فغن كل نصف منه دم ولا يفرق  
اخذ ذلك من جهة واحدة بل من قبل جليلة مكثا تغلبه اظفار اليمين والجليلين جميعا فان فرق فقليلة ما في مجلس يمينها فان  
فضل الظفر الواحد من طعام وكذا الى ان ياتي على الجميع ميزان ما بيناه وجدنا ان الصادق ثلثا منه ذلك هو ايضا جملة مرة كاذبا  
وبقر في المراتين وبلدته في الثلث فسادا هو كفارة خلق الاراس اطعام ستة مساكين او الصلابة وكفارة فطر المشارا ونفق الابكين  
او خلق الغائبة في الحد الا بطين ثلثة مساكين وكفارة طعام لا سقاط ما يمر من شعر الراوي والحيمة في غير طهره وشف يشترط ايد  
لقتل الفلأ اذا لته او ادمما المجد بحكمه مدمس طعام والشاة لقطع الصغير من شجر المحرم المعين ذكره بحجته من اصلها والكبير  
بقرعة وبكر الخشل الموصوف منه اوقم بعض الشجرة صدقة اعلاما شاة وادناها مدمس طعام وما عدا ما ذكرناه فيه الاثم وليست المحرم على  
هو عليه حق بصل مكة فيدخلها من اعلامها بغسلها اكرأح يحيط عليه الطواف انه نذر كن تقدمتكم بمطالح الحج وموجب عادة ومع الاضطر  
والنسيان يغني بعد الفراع من المناسك بمقدار المقنع من حين دخول مكة الى ذوال القعدة من يوم النحر ويتضمن الى ان يبقى من التاسع  
بدنه فيمنعه من الزينة واللباس والمضرب من حين دخوله الى بعد المومنين فتعديهم عليها وتاجر عنهما جائز لها ومن مقدما سيرة  
الصلابة الداع الى ابيته شبيهة والدخول منه يوم نادر وذكر الدعا عند معاينة الكعبة وعند الحج وقبيلة استلامه من فرضه الفها  
من الاحداث الاحتاسق ستر العودة وابتداءه بالنية على شتر طمنا جباله الحجر جعلها على يد الطائف والقام على يمينه طمنا بينه ما خارج  
الحجر يجوز عده سبعة اشواط فان زاد عاذا ونقص بطل طوافه وناسيا يقطع الزايم التناقض يبطل بركته في بطلته لا يجز منه شيئا  
وفي شك بين ستة وسبعة بينه على اقلها ثلثا فان ذلك فطعمه بخلافه لصلوة فرضه حائره يبطله وكذا قطعه لفرضه  
يكن على اكثره ولا يلزم استيناده بالثك بين سبعة وثمانية ولو ذكر في اثناء الثامن لقطعة لم يلزم شيء فان لم يذكر حتى اتمه صلى  
للاولى كتمين واصفا الى الشوط الا يذ سنة ليصير طواف اخر ومن سنة اقامته له بقبيل الحجر واستلامه في كل شوط واستلام الاركان  
وقبيلها وخاصة الركن اليماني والدعاء عند كل ركن وعند الباب المزبلة انا انزلناه والتم التمام الملة ووضع الجبين الصداق  
وتريخ الحدين على المستحابة سابع شوط المقصر وطلب التوبة ذكره وروى من انه غلب كل موضع يخص به والتعلق بالاستقامة والخشنة  
الاستغفار ورافع منه صلى عند مقام ابراهيم الخليل وكعتين يقر سورة الاخلاص في الاولى منها وفي الثانية سورة الحج بعنا الحمد وكذا الكلا  
طواف يطوفه زنتا او سنة بعد صلواته في نهر استجبا او يغتسل في من فاما او يصيب على بعض جسده ويشرب منه داعيا بما نذبه اليه  
مستقبيا من الدلو المقل بالبحر جادجا بعد ذلك الى السعي من الباب المقابل له ايضا والعي بعد فرائضه من الطواف كن يبطل بتعمد ذكر الحج  
وحكم الاضطرار النسيان فيه حكمه في الطواف واول قته بعد الترفع منه ويعد باسدا وقتن حكمه كمنه لزيادة الزيادة والنقصان والسهو  
والثك حكم الاضطرار ومن سنة الظهارة صعدوا الصفا والذكرا في ذوال القعدة والمرسوس مستقبله الكعبة ماشيا لا ركبا في جميعه  
فرضه ابتداء بيته من اسفل الدج مبتدئا بالصفا محتثا بالمررة ساعيا بينه ما سبعة اشواط محرزا عده هاء سنة ثمقارن الشئ الصفا  
بقاموشنوع الى الحد الميلا المحرلة منه بقتل شجر دعاء الى الميل الاخر ثم المشي الى المروة على ما وصفناه من الدعا هكذا في كل شوط ويحضر



# كتاب الحج

في كل موضع ما يخصه من الدعاء بقرا انا انزلناه ولو وقف من اعيا او جلسا بين الصفا والمروة بل على كل واحد منهما لم يكن به ركن وكذا  
 الوضوء وكذا كان من مقدماته وجب عليه عند فراغه من التقصير من مواضع المروة يقص بينه شيئا من اطرافه واطرف شعرا من الحنجر  
 فاعيا اذا كرا وتلا احل من كل شيء احر من الاصيد لكونه في الحرم وافضل من شبة بالحرمين الى ان يحرم بالحج ولو لم يكن يقص شعره بطنك  
 متعنه وصار تحت مفردة ولو فعل ذلك ناسيا لم يتطبل بل يوترم شاة واحل الحج وكن مفروض يطال بتعد ترك الحج لا ينشأ او اله وسعد وغيره  
 بعد ازالة من يوم التروية واشرف مواضعه في المسجد عند المقام وتحت الميزاب ان كان عقده في اي موضع كان من مكة جازا ويتقدم  
 التطييف في العسل والصلوة والدعاء المخصوص بذكره وتعيينه في عقده عقيب يقصه ما يتقدا احرام العمرة ويجزئ من ليس في بيده وتعيينه في  
 فيها والتلبية في الاربع المذكورة ومن مقداره التنية واستدانة حكمها ما يجب في ذلك وكذا في كل ما يجب اجتنابه من المحرمات المذكورة عليه لا يرفع  
 فيه صوته بالتلبية الى ان يخرج من مكة على الاطلاق فيرفع صوته بها معا بين الواجبة والمستحب منها حتى ياتي من فداءها بما يخصها او يبيت  
 بها ليلة عرفته ويفيض منها بعد صلاة الفجر في عرفات وان كان تاما ما بعد طلوع الشمس يدعو عند فاضله منها بدعاها ويلبى بقرا انا انزلناه  
 حتى ياتي عرفات فينبغي فيها بكرة وهي بين عرفة وجبها لوقوفها لانه ذكر حكم حكم بانه لا كان ويريد عليها بان قوته اضطرر بالاحص  
 الوقوف بالمشرع اختيارا يطال مع الحج والوقوف منه من بعد ذال الشمس في اليوم التاسع واخره للتحقق بالاضطرار عن من ليل العاشرة والعشرين  
 ان لا يكون في الجبل مع الاختيار ولا في بكرة ولا في الجبل ولا في الاذان وان اضطرر الى بكرة الجبل يتأكد الغسل له فاذا ذال الشمس قطع  
 التلبية في موضع الوقوف محققا بينه الواجبة بمغبرتها مستديما حكمها الى التردد لو افاض قبل ذلك مع العلم بان لا يجوز وجوبه عليه  
 بدنه ومن كبد السن قطع هذا الوقوف بالتكبير التحيد التهليل التبيح الصلوة على النبي والدعاء الموظف كك حيث لا يتغلب قوته  
 ولا يقطع بعرفة لك وينبغي ان يكون مشركا لك من عرفات ليسا الى متى يدعو عند الغروب بدعا الوذاع ويعتزل الى المشرع اكرام حيث  
 لا يصلح الغائبين الا بهما معا بينهما باذان واقامتين وكذا في صلاة الظهر من يوم عرفة ويبيت به مستجدا داعيا الى ابتداء طلوع الفجر فان ذلك  
 اول وقتا لوقوف به حكمه في الوجوب والركنية حكم الوقوف بعرفة ويمتد لها حتى ابتداء طلوع الشمس للضطر الملل كله فتواتر اختياره  
 حج معه واضطرر ان لا يمكن حصوله فوقف عرفة اختيارا كذلك من شرط صحة بينه بما يتبعها من مقدارته واستدانة والذكر ما ياتي في  
 ذكرا وان لا يكون مع الاختيار في الجبل من كيد سنة ما امكن من ذكرنا انه ينبغي يوم عرفة من الاذكار والدعاء الموظف وقطع فان الوقوف  
 بذلك اذا ابتداء طلوع الشمس حيا فاضنه منه الى متى وينبغي قطع ذلك بحسب الجبل لانه الواجب ان يترك ابره الركب به فاذا اتمى يوم العيد  
 فيها ثلثة مناسك هي جرة العقبة بسبع حصبا وافضل الحصص القطع من المشرع في ذلك راس الاغلة ويجوز من جميع الحرم عند المسجد الحرام وسجد  
 الخيف والحصى الذي يرمى به بكرة مكره وسورة الجود البقيع الحمر والبرق جملته سبعون حطفا فاذا اراد الرمي في الجرة القضا وهي العقبة واستقبلها  
 من اسفل مستديرا للقبلة ونوى مقدارا باخر بينه الرمي حذفا واحدا بعد آخرى كبر مع كل حطفا داعيا بما ينبغي هناك الذبح وهو بعد الرمي  
 وهو ما فرض في ذل اذ الكفاة او القمع او القران بعد التقليد والاشعا وسنة وهو الاضحية وهذا لقارن قبل ان يقبل او يتقرب  
 تعليق قبل اذ ذل عليه اشغاره شق سنامه من الجانب الايمن بعد الحق ليل لم وهو سنة لكل ما في هذا فذلك الذبح مضبوط وهو ما يند  
 ان كان معينا بصفة مخصوصة لا يخرج عنه وان لم يعين بل كان مطلقا من الابل والبقر والغنم خاصة وهذا الكفاة ان يحسبها وشان ما وجب  
 بجناية عن قتل صيد من حيث حصلت الى ان يبلغ محله لا يلزم ذلك في غير الصيد بخلافه ويجزئ ما وجب بها من احرام المتعة او العرة المفردة بمكة فبال  
 الكعبة بالجر فدية وما وجب في احرام الحج بمضى هذا القمع اعلاه بدنه واداه شاة وحمل بخرا او ذبح بمضى بؤكل منه من هذا القران ودون الذبح  
 الكفاة فان كان من الابل فلا يخرج الى الا شئ هو الذاب في سادس سنة وكذا من البقر المغزاة انتم ما استكمل سنة ودخل في الثانية من  
 الضان يخرج في الجذع وهو ما لم يدخل في السنة الثانية وشهد ان يكون تام الخلقه سالما من جميع العيوب بمسنا وافضل ما تولا محمد به بفسه  
 لم يمكن نوى في يد الجراذ ولا يعطيه شيئا من لحمه وجلاله لاجرة فيجوز صدته وليس عند ذلك ويتوجه بايزه او يهيم يدعو ويقسم اللحم اثنان الاكل  
 هديته وصدته واما يوم النحر في اربعة اشهر الثلاثة التي تلي في باية الامصا ثلثة فان لم يجد الهك خلف ثمنه عند ثمنه يذبح عنه قال فان  
 تغد عليه لك لغفر او عشا صام عنه فادمننا والاشتراف الهك الواجب اختيارا لا يجوز بل اضطرار وفي الاضاحي يجوز على حال الحال  
 بعد الذبح وهو شك فاذا اراده استقبال الكعبة ونوى بعد امر الخلق بالذبة من جانبها لتأنيته الايمن ويدعو اماما ودل ذلك يجمع شعر  
 فيدفعه بمضى موضع دجلة وتبل بحري التفسير بالاعن الحلق ويحيى عليه تحول مكة من يومه للطواف السوي يمتد ذلك الى اخر ايام التثنية  
 وتبل الى اخره الى الحجر ويعتد عند سوطها من الغسل غير ما اعتد اوله يطوف طواف الحج ويصل الكعبة ويسعى بين الصفا والمروة سبعين كل مرة  
 وسبعة اولا امتيا زالا لينة فانه كل كن وغير بينة طواف لزيادة وسعيها وهما ما اشرا اليه كل منهما ما كن يقصد الحج بالاخلال به ويطوف بعد



# كتاب الجهاد

السعي طواف الناء للتحلة وتكون وحكم الناء المحض في وجوبه حكم الرجال ويصل بعد ركعة وقد اهل من كل ناء احر من ولا بيت لما في التثنية  
 التثنية لا يفرق بين الناء والظوف ولا في حدة محوثة من مهن وخوف حادث يحدث بالناء من حوض غير ليلة لونه من وليا  
 دناء والثنية لا يفرق بين الناء والظوف ولا في حدة محوثة من مهن وخوف حادث يحدث بالناء من حوض غير ليلة لونه من وليا  
 فان لم يبت مخاضا وجب عليه ثلث في جميع ايامه اول النهار ويمتد الى بيل غروب الشمس فان غرت ولم يرم قضاءه في صلاة اليوم  
 المستقبل اذا فاته جله الرمي قضاءه ثلثا او استأنب من يقضيه عنه الترتيب اجنبية البناء والعظمى في الوسط ثم العقبه في الخلفه وتوجب ثلثا  
 ويرمي كل يوم من ايام الثلاثة الجمرات الثلاث باحد وعشرين حصى كل جمره منها سبع والنية معتبرة فيه من فضله فيه حذافا والتكبير مع  
 كل حصى والذكر المحض به واستقبال الكعبة في رمي العظمى الوسطى الوقوف بعد الرمي عند كل واحدة منها قليلا دون الثالثة ومن  
 احتياضا من ذهب الى انه سنة لا فرض في الفترة في الاخر افضل منه في الاول لا ينبغي لمن احب الناء ان يعد بصيدا وغيرهما مما يوجب الكفارة  
 ان يفرق بين الناء والظوف ولا ان يفرق بين الناء والظوف ولا ان يفرق بين الناء والظوف ولا ان يفرق بين الناء والظوف ولا ان يفرق بين الناء والظوف  
 حسو اليوم الثالث بمعنى من تمام الفضيلة اتيان مسجد الخيف في زيادته والصلاة عند المنارة في سطره الذكر الدعا فيه وتوديع  
 والالتفات اليها عند التفرق <sup>منها</sup> الى ان يكون اخر العهد بها ودخول مسجد الحصباء والصلاة فيه والدعاء والاستلقاء للاستراحة على الظهر  
 رجوع الى مكة فليكثر من الطواف المندوب فان توافر به عظيم يرمي بالكعبة على غلظ ان كان صرورة ويصل في ذاباها وعلى الزخامة الخراء ويحتمد  
 بها بالدعاء ويودع البيت بالطواف يدعى بعد بدء الزواج ويصل عند المنام ويشرب من ماء زمزم ويصلي على بعض اعشائه ويمشي ذابا  
 خرج من المسجد بعد دأعه التهم ثم يستبذل بوجهه لكعبة واعيا طالبا ان لا يجعل اخر العهد القادان والمفر بعد احواله يقضيه جميع المناسك  
 يرب الى احد المساجد المربعة للعمرة فيممر بمرفة ويأبى مكة يطوف طواف الناء في المرة ويسعى معها ويطوف لها طواف الناء في المرة  
 احل العمرة المقبولة سنة وفضلها وقها وجب يجوز في كل شهر احكامها ذكرناه في الفترة ولا يحتاج الى تقابلها لثمة بها او لا وانما هي متجدة  
 له بعد استيفائه مناسك عمرته وحجة المصد بعد بيعت هديه ان تمكن والا ينجز عند باوع محله وضمنه ان وجد مستحفا والا تتركه ولو  
 عليه احل من كل الحرم منه اعداد من قابل ان كان حجه فرضا والمحض بمرض يرسل ايضا هديا الى ان يبلغ محله وهو يوم النحر يحل من كل ما  
 احر منه الا النساء حتى يطوف طوافهن قابلا او يطاف عندهن فان لم يقدر كل واحد منهن على ان يهديه ويحجز عن منه بقي على احرامه الى قابل  
 حتى يخرج عن الحرم ما ذابا الحج بقى على احرامه الى ان تقضى ايام التثنية فيطوف يسعى يجعل حجه مفردة ويحتمل من احرامه من حله اذا كان  
 الحج شعبة النية في كل احدى كذا كان او غير كن واحراما العرة والحج وطوافها وسعيها والموتفان عرفه والمشعر ما عداها من الواجبات  
 ليست باركان وجميع المناسك الواجبة والمنكبة تقع بغير طهارة الا الطواف خاصة وكلها تستقبل بها الكعبة ما واجبا كالصلاة وما في حكمها  
 او ندبا كبايتها الارمى جمره عقبه كما او ما باليه وكل طواف واجب سعى الاطواف النساء فانه لا سعى له وتصح جميع المناسك من الحائض  
 النساء الا الطواف فانها متى ظهر ثقبضة قبل يقضى عنها نية بانه وقبل يجعل حجه مفردة ويعتمر بعد ما وصل يصح الاستنجار عن الميت  
 الميقات مع الفتة على ذلك من بلد ام لا ينفه خلاف ومن تمام فضيلة الحج قصد المدينة لزيادة التوسل اهل بيته صلوات الله عليهم سلا  
**و اما الكلام في الجهاد** فهو فرض على الكفاية وشرايط وجوبه المحرمية والذكورة والبلوغ وكما لعقل الفتنة عليه بالصحة والاثبات  
 المانعة منه والاستطاعة له بالخلو من الجرح عند التمكن منه وما لا يتم كونه جهادا الا به من ظهروا الذكورة وفقته وغير ذلك مع امرام الاصل  
 براء من نصبه جرحى مجراه او ما حكمه حكم ذلك من حصول الخوف المطلق على كلمة الاسلام والمقتضى الى احتياج الانفس والاموال فينكاهلها ويجب  
 وادفعاعها والاخلال بشرط منها لا يفسد فكل من اظهر الكفر او اخل بالاسلام من سائر فون الكفار ويجب مع تكامل ما ذكرناه من الشرط بها  
 وكذا حكم من فرق عن طاعة الامام العادل او صار براء وبغى عليه دأشه رسلها في حضرة وسفروا بجرا وتخطا الى قال مسلم او رمى بين يدي  
 ونوع الابتداء بتقديم الاعذار والذاد والتخويف الا انها والاجتهاد في الدأ الى اتباع الحق والدخول فيه والتحذير من الاصر على مخالفة  
 والخروج عنه الامساك مع ذلك عن الحرب حتى يكون العدى هو الباك بها والمساوع اليها الحق عليه بها الحجة ويستوجب خذلان الباعى ولو  
 ما قصد لها بعد الزوال ادعاء الصلوتين ويقدم الاستخارة عند الفرة عليها ويرغب النصر الى الله سبحانه ويبيع امرها الصفوف ويجعل كل  
 قوم من المحادين تحت راية الشجرهم وقوام مراسا وبصرهم بغيرهم يقيمون شعارا يتعادون به وتأكيد صديقتهم بتقوى الله واخلالها  
 له والثناء في غيبته في قوايه ورهبتهم من عقابه وتوقى الفزاد ما فيه من عاجل العار واجل النادى وما يالهمة بعضا ويبقى في بعض الحيل  
 عزالمهم فيئنه لن يتخير اليه منهم فان ترجع العدو والا اودى اصحابه ببعض من معه تقدم بهم رجاء ذال صفونهم من مواضعها ليجل به  
 عليهم بنسبة جديشة جملته واحدة والمبارزة بغير اذنه لا تجوز ولا فراد الواحد من واحد اثنين بل ثلثة وثلاثة واربعة وكما يرجو بالفتح يجوز

والمجاهدين  
 في الجهاد



# كتاب الجهاد

قتال الاعضاء به الا لقاء السم في ديارهم من يرضى الكفارة حرة الا شهر الحرام اذا لم يبدأ بالقتال لا يقا بل يقاتلها ومن عدل الكتاب من  
 جميع من يجب جهاده لا يكف عن قتالهم الا بالرجوع الى الحق وهو لا يهزم اليه ولا النصر والمجوس يجب لكف عنهم اذا نبذوا الجزية والتزموا  
 بشرطها اليه من اجلها الا يتظاهروا بكفرهم ولا يقنوا على مسلم ولا يرغوا عليه صونا ولا كلفة ولا يتظاهروا بشبهة لا دينية ولا باستعمال الحرث  
 في الملة الاسلامية ولا يتخذوا كنيسة ولا يقيموا ما دثر منها ولا ينظروا اشتقا باطل كصليب غيره نفعي فوايد لك قوم الذفع عنهم ولا يمتنع  
 منهم والا كانوا معنا الا اهل الاسلام وما والاها ولا وديته وتوضع الجزية على رؤسهم وارضيتهم بحسب ما يراه الامام فتعز الى اهل  
 الجهاد ولا تؤخذ من النساء ولا من غير ما قلنا من الفرية الثلاث ما داخل الحان على الذبح لم يرد هذا باسلام  
 هذه اسلامه يقال للجزيريين مقبلين ومدبرين بحيث يتبع مدبرهم ويقتل منتهزهم واسيرهم ويجاز على حربهم سواء كانوا كفارا او ذر  
 لهم فيه اليها مرجعهم ولا يفعل ببقاه اهل اوده ذلك انه لا يمكن لهم فيه بل يقصبر على قتالهم من غير ابتاع ولا امان ولا قتل اسرا ما لم يظهروا  
 الا ردنا وانهم لا يدخل في حكم البغاة فانه ان كان في الاصل كائنا ما سلم ثم اردت بعد اظهاره الاسلام يستتاب فلا فان تاب الا قتل وان كان  
 مسلما لا عن شرك بل من ولد على الفطرة وفتا على اظهاره الاسلام ثم اظهر لا ردنا بخليله ما حتى تشيع او تحيرهم راحله فانه يقتل مشي  
 استنابته والمفسد في الارض كقطع الطرقات والوابسين على حسب الاموال يقتلون ان قتلوا فان زادوا على القتل اخذوا المال لميلوا بعد  
 ويقطعون خلافنا انهم وبا لاخذهم والقتل ان لم يحدث منهم سواء الاخذة والادباجان نفوا من بلد الى بلد او دعوا الحن الى ان  
 يتوبوا او يموتوا ومن اسر قبل صنع الحرب وازادها قتل لا محالة وبعد ما يكون لولا الامر من الاختيار فيهما ما بالقتل والاسترقاق  
 المقاداة ولا يغم من محاذ البغاة الا ما حواه الجيش من مال ومتاع وغيرهما فاجب ان يجرى على جهة الغضب من عدمه من الكفارة  
 المحاذين فيغم منهم من ذلك غير من اهل دديته ودياع وارض في قسم الغنيمة المفقولة بين الجاهل كما سبها ان الكفارة من سهم الزاوي  
 ابدا سدا لحلل الارز سبها الاسلام وبعد اصطفاه ما لولوا ان يصطفيه لنفسه من فرض جاد يرو مملوكه والا حريه غيرها وبعد  
 اخراج الحسن منها ودفعه الى مستحقه فيهم للولود في دار الجهاد واللاحق المعونة ولا فرق في ذلك بين غنائم البر والبحر ولا بين من  
 فرض احدا وجماعة في ان له بحساب ما معه منها وما لا يمكن نقله من العقارات والارضين في جميع المسلمين حاضرين وغائمين معا  
 وغيره وان امان ان يكون مفتحة باليف عنوة فلا يصح النصر فيها ببيع وكهبة لا يغيرها بل حكمها ما ذكرناه والى الامام قبيلها والحكم  
 فيها بما شاء ويلزم المستقبل بعداء ما عليه من حق القباله الزكوة اذ بايع فابقي له النصا واما ان يكون خراجية بالصلح عليها فيصح النصر  
 فيها لا يها ارض الجزية المنقصة باهل الكتاب الماخوذ من اكالها من جزية الراس يقط بالاسلام ولا يجوز الجمع بين الاخذة من الجزية  
 بل متى اخذ من احدهما سقط عن الاخرى يقط خراج هذه الارض بانتقالها الى مسلم بالبيع ملك الجزية الى اسرايعها واما ان يكون من  
 الاقتال وهي كل ارض خربت وباد اهلها وسلوها بغير محاذية او جلوا عنها واما نوازلا وارث لهم بقرابة ولاعتق وقطائع المملوك  
 وصواينهم من غير جهة غضب بطون الاودية والاحام وروس الجبال فكذلك الامام القائم مقام النبي لا يرض فيها الا حد سواء واما اذا  
 يكون ارضا اسلام اهلها واجابوا الى الحق طوعا وفي ذلك لم يضر فون فيها كما يشاء **والاكر بالعرف** والنفى عن المنكر وان كانا فتيقن  
 من فخر بعض الاسلام فلهما على الكفاية او التعيين وهل يجبان عقلا او سمعا الا قوى جوبها على الاعيان سمعا الا نانية دفع ضرر على  
 النفس في التحريم منه بدفعه يعلم وجوبه بقضيه لتعلقه لا بد من العلم بالمعروف والمنكر وغير كل واحد منهما عن الاخر وظهورا ما زاننا سائر  
 ما يجب تكاره مستقبلا وبثوث العلم والظن بتاثير الامر الذي ان التكرار يقضيه بصاحبه في ضرر يدخل عليه نفسا ومالا لا يجزى  
 مفسدة في بن اود ينافع تكامل هذه الشرط وحصول الاستعاذة والمكنة يجب لبيت اللسان والقلبان فقد القعدة وتعد الجميع فيه  
 بينها الا حدا لا سبب المانعة فلا بد منه باللسان الذي لا يقط الانكار به شيء وكل ما يحل تكاره لا يكون الا بفتح فلذلك لا يكون الانكار  
 الا واجبا وما يؤمر به قد يكون واجبا اذا كان اسرا بواجب قد يكون مندبا اذا كان اسرا يندب واي جهة ممكن الانكار عليه لا يجوز الانكار  
 على ما دونه والاخلال به جملة من افع القبايح لكونه اخلا لا بواجبا ضاعدا لمرعظيم من امور الدين وهذا ما قصدنا تحريمه وضبطه من  
 مهم الاركان المطاع بتحصيلها على ما يجب عرفته وفهمه من الحق الذي لا ينحصر في الجملة به ولا عند في اهل الكتاب بطلبه مزجوا من كرم الله  
 سبحانه ان يجعل ما نحوناه واشتبهه من ذلك خالصا لمرضاة وسبيلا الى توفير الموثرة والاجرة بخلافه وعونا لكل من استعان به على  
 طاعته انه ولى من اعتم به ولجأ اليه كافي من يؤكل في جميع اموره عليه به بتوقيف ينال الشئيل

في ارض الجزية المنقصة باهل الكتاب الماخوذ من اكالها من جزية الراس يقط بالاسلام ولا يجوز الجمع بين الاخذة من الجزية

وهو حبي نغم الوكيل ثم الكتاب  
 بغون الله من توقيفه



# هَذَا كِتَابُ الْإِسْنَةِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي حَقِّ اللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ

الحمد لله على ما أسعانا من حق منيع ومن صرفنا من مبدع واشد الى الله ولا بعد غافر ضلنا له وحملنا له وصلا له على خير الانبياء وانصلا له  
واكرمهم واكلامهم سبدا ناعدا على الاكارم والمعالم من اهل الدين سلوكنا حجة اتبعوا حجة حفظوا من السبل ان النبوة شرعية ويلبوا حجة لها  
وفرا مشكلنا اوافوا عامها ونحوها ما وسلاصه ونحوها **ويعلم** فاني محتمل ما وسمنه الحضر السامية الوزير بن العبدية دام الله  
سلطانها واعلى ابدانها ومكانها من بيان المسائل الفقهية التي يشع بها الشيعة الامامية وادعى عليهم في مخالفة الاجماع واكثرها بوقوت في شيعه  
عنه هم في العلم والفقه المتفقين والمنافرين وما ليس فيه موافق من غيرهم فعليه من الادلة الواضحة والبراهين الجلية ما يقع عن فافا موافق ولا يجرش  
معه خلاف المختلف ان ليس ذلك افضل من دليل الشيعة فيه ها انا فامسندنا بذلك معتمد من الاجاز والاختصاص ما لا يخلو من كان حجة  
عن كابر يقضي الى امدان الضحائ ما نوقى الا بالله عليه وكنت بل سعتنا اعفمت **وما يجتنب** هو الاصل الذي عليه منيع  
ما نحن بسبيله ومنه يتشعبنا الشنا عننا بحيث المذهب الذي لا دليل عليه بقصد ولا حجة فالتا فيه فان لنا طرعا والى من الحج والبيدنا  
البره من الدلائل فاما ما عليه بل بقصد وحجة نعد هو الحق البقوت لا يصح الخلاف فيه وذلك عده القابل بركا لا ينفع في الاول لا نشا  
عليه كثر عد الذاهب اليه انما يسئل الذاهب الى مذهب عن دلائله على صحته وحجته والعائذ له الهة عن من يوافقه ويخالفه على انه لا يمددنا  
الامضا الا وهو ذاهب الى مذهب يقر بهما وخالفوا كلام على خلافنا فكيف جاز الشنا على الشيعة بالذاهب الى بقدر والها ولم يشع على كل تعبير  
كا وجهه والشنا في مالك من ناسي عن مذهبهم بالذاهب الى بقدر بها وكل الفقه على خلافها وما الفرق بين ما انفرد به الشيعة من المذهب  
الذي لا موافق لهم فيها وبين ما انفرد به ابو حنيفة والشافعي من المذهب الذي لا موافق لهم فيها فان قالوا الفرق بين الاخيرين كل هذا هو ان  
فله موافقون من فقهاء اهل الكوفة فيهم ومن السلف المتقدمين وكل ما انفردت به الشافعي فيه موافق من اهل الحجاز ومن السلف ليس كذلك  
الشيعة فلنا للبره كل ما مذهب ندر به ابو حنيفة والشافعي يعلم اهل الكوفة واهل الحجاز والسلف بلون برهان دعي ذلك دون ما هو  
مسلم غيرنا في حقه فالشيعة ايضا تدعي ان مذهبها الذي انفردت به هو الذي جرت به محمد الصادق ومحمد بن علي الباقر علي الحسين بن علي بن ابي طالب  
بل تدعي هذه المذاهب عن ابي المومنين علي بن ابي طالب وتشتكها الله فاجلوا لهم من ذلك ما جعلوا ولا في حنيفة والشافعي فلا ندر ذلك في  
على اقل الاحوال انهم جسدوا داود ومحمد بن جرير الطبري فيما انفردوا به فانكم بعد انهم خلافا فيما انفردوا به ولا فرق في الشيعة خلافا فيما انفردوا به  
ظلم لهم وجعل عليهم على ان مذهب حنيفة الذي اسند كتاب الفناس الى الامكنة يدعي ان له في القوراجا اسلفا من الفحاشية ولا انما بين  
شبهنا لا نشا الى افرع كثيرة له في المصنف فكيف لم يشعوا عليه بانه ذاهب الى مذهب الذي حديثه وشعنا على الشيعة بمثل ذلك فان قالوا الفرق  
بين الاخيرين انما حنيفة وان انفرد بمذهبك رواها الفناس لم يعلم ساويل اليها فان تلك المسائل لم يحولها في السلف كروا سبقها حكم الله  
بيننا اصل العلم بنسبنا فيما اجماع وخلاف الشيعة انفردت بمذاهبنا علما اجماع السلف كلهم على خلاف قولهم فيها فلنا فافا في دعوى كبر  
منفردنا على خلاف ما انفردت الشيعة عا ديه من بها وان القوم بسند مذهبهم الى جماعه من السلف يجمع قولهم خلافا في ذلك المسلم من  
يكون اجماع على خلاف مذهبهم وبعد فاذ سلم لكم ذلك على ما فيه حجب عليكم ان تعدوا الشيعة خلافا فيما انفردوا به فيما يخالف مذهب حنيفة في  
اسند كتاب الفناس لا سلف لهم فيها ولا اجماع تقدم عليها وما نراكم تعدونهم خلافا في شيء مما انفردت به ولا تنوعون ذلك حسب انفس  
الكلام اليه لان على انكم تشككون بخلافنا وبين علي محمد بن جرير حنيفة المسائل التي انفردوا بها وعندكم ان اجماع السلف منعنا خلافا  
ونشأ ظنهم عليها من اسلفهم الاعتدال بهم في الخلاف والمنظر لهم في هذه المسائل كما معد مع الشيعة واجرم الشيعة حجة لهم في الاعتدال  
فان قالوا لو كان ما تدعيه الشيعة في المذهب والشافعي والحقا وجب ان تعلموا كل علمه ويترك الخلاف فيهم من اكل علم الشيعة بمذهبنا  
من ابي حنيفة والشافعي وغيرهم يشككنا فلنا ليس يجب ان يعلم الاجانب الا باع من ذاهب لعالمنا يعلم اخبار خدامنا وملاؤنا وروا  
وهذا لا تعلم انهم من ذاهب حنيفة ما جعلها اصحابه والمتنوعون اليه فمن هو اخص بالناظر الصافي من اصحابها وما وشيعتهم ما علموا بمذاهبهم  
من ليست له هذه الصفة معها علمها السليم على اننا لا نعلم كثيرا من المذهب الذي يدعيه انما القوم مذهبنا لاصحاب المومنين ويزيد عن غيرنا في خلاف  
ما جرت وضدنا يكون قد رهم فينا لا نعرف ذلك هو عدنا في انهم لم يعرفوا المذهب الذي تدعيه ما نحن كها من ابي المومنين وعن علمنا اسبا











## كتاب تطهارة في الانتصاف

انه قال اننا كتاب سؤل الله ثم قبل موته بشرا لا نلتفتوا من المنة باهات لا اعصيتا بغير هذا الخبر ان من منعه من قوله بالامانة  
 دعي فقلطه من كثرهم عام المظن والخبر الذي اخرجنا به خاص فخصه العام على الخاص لكن يستعمل الخبر ولا يطرح احدهما فان قالوا لم يخرج  
 على خبرهم الانتفاع باهات المنة وعصيتها قبل الدباغ قلنا هذا لا ينفصل عن كونه الظاهر على كل حال بل الدباغ وبعدا وليس بخارج الجدل فان  
 غاربتا بما رويته عن علي بن ابي طالب من قوله وقد سئل عن جلود الميتة فقال يا علي ما طهرها قلنا انما عارضنا الاختيار سقط الاحتجاج بهذا  
 ورجعنا الى ظاهر نص الكتاب على انه يمكن علمه على ان المراد به صاحب المنة من المذكي يسمى بذلك منة على ضرب من الخبر فليس ذلك بايديهم فيهم  
 في خبرنا ان المراد به لا ينفصلوا باهات لا اعصيتا بل الدباغ فان قيل كيف تخالون على ذلك جلد المذكي طاهر قبل الدباغ قلنا ان عندنا جلود  
 ما ابو كلح من الهام اذا ذكبت فلا تظهر جلودها الا بالدباغ بخلاف ما يؤكل لحمه ويكون المراد به ما يؤكل لحمه لا ذلك كان عليه بخلافه  
 الدم فادعي ان ذلك عنه وقول بعضهم ان الجلود لا يسميها باهات الدباغ وانما يسمي بذلك قبل دبره لا ينفصل الميتة عنه خارج عن اللغة  
 والعرف **مسألة** ما انفردت به الامامية القول بان الدم الذي ليس بدم حيض نجس في الصلوة في ثوب وبذلك اصابه من ما ينص  
 مقدان عن سمك لدنهم الوافي وهو المنع من ربه وثبت وما زاد على ذلك لا يجوز الصلوة فيه فقولنا ان الدم في هذا الحكم وبين سائر  
 الجاسات من بول غيره وهو من دم الصلوة في غير ذلك وكثيره وكان النفر في بين الدم وسائر الجاسات فقلنا الحكم الذي نفهمه وان كان  
 ابا جعفر بعينه فقلنا ان الدم في جميع الجاسات لا يفرق بين بعضها وبين بعض والشافعي لا يعتبر الدم في جميع الجاسات فاعيننا في بعض  
 هو النفر ويمكن القول بان الشيعة غير منفردة بهذه النفر لان في كون الدم ان يكون اكثر من درهم ولا يفرق في ذلك في بول المذكي  
 بقا الصلوة بغيره وكثيره وهذا انظره قول الامامية وروي عن الحسن **مسألة** ان كان في ثوب من الدم اذا كان على التوبة فقلنا الدم  
 بعد الصلوة وان كان فلا يمسك لم يعد وكان يوجب عادة في البول العاطف قبله ما وكثيره ما وهذا مضاهي لقول الامامية وقد مضى في هذا  
 الكتاب ان النفر بما عليه نجس واصح منه هو حصة واجاع هذه الفقرة هو قبلنا على صحة مؤلفنا وهذا استوفينا الكلام على هذه المسئلة في كتابنا  
 المنفرد بمسائل الخلاف واجتأنا على الخلافين في هذه المسئلة بغيره من الاحتجاجات مما قلناه في كتابنا التبريد من اننا اقمنا في الصلوة فقلنا  
 وجوهكم ايديكم الى المرافق واسمكم وارجلكم الى الكعبين فقلنا في نظرية الاعضاء الاربعة مجاز الصلوة فقلنا في الاحتجاجات  
 لكان ذلك زيادة لا يدل عليها الظاهر لا نراه في قوله بل هو على ما زاد على الدم وماعدا الدم من سائر الجاسات لان الظاهر ان المراد  
 بوجوب ذلك في غيره ما يدل عليه زيادة على الظاهر وليس كذلك في سائر الدم وقد ذكرنا انما هو من الخارج في كتابنا عن ابي جعفر عن  
 النبي انه قال اذا كان الدم في الثوب اكثر من درهم اعاد الصلوة وهذا يغلب الحكم بشرطه لم يكن موقفا عليه في ثوبه هنا ان يمكن  
 ان يكون الفرق بين دم الحيض وبين سائر الدماء ان حكم دم الحيض اعظم بانه يوجب الفصل فقلنا لا حول فيه وبين غيره فقلنا انما يمكن ان يكون  
 الفرق بين دم الحيض والنفاس واجتأنا بين دم الحيض والنفاس في هذه القضية لان السيلوى لسائر الدماء عام من السيلوى بدم الحيض والنفاس  
 كان سائر الدماء يمسك من جسم الصغير والكبير والذكر والانثى والحيض والنفاس يختصان ببعض ما ذكرناه وبما فان دم النفاس والحيض  
 وكثيرا وان معينه ويمكن ان يفرق بينهما في ذلك كما فرقا بين الدم والبول في سائر الجاسات اعيننا الدماء في الاحتجاج  
 المنفرد ويمكن ان يكون الوجه في ان الدم لا يوجب فحرم من الجسد على اختلاف وضعه من البول والغدة والمني بوجوب وجوه كل واحد  
 منها الوضوء فيما يوجب غسل هو المني فقلنا في حكمه انما هو في الوضوء على حكم الدم ومن اراد الاستقصاء رجع الى حيث ذكرنا **مسألة**  
 وما انفردت به الامامية القول بان المني نجس لا يجرى فيه الا الغسل لان ما جئنا به من فقههم في الجاسات فقلنا انما يجرى في ذلك ما ليس الشافعي  
 بله في طهارة ما حكي عننا ان المني نجس لا يجرى فيه الا الغسل فقلنا في سائر الجاسات اعيننا الدماء في الاحتجاجات اعيننا الدماء في الاحتجاجات  
 جميع الجاسات ولما استحبنا ذلك والامامية بوجوب غسل المني في غير ذلك في استوفينا اية الكلام في هذه المسئلة في مسائل الخلاف  
 روينا على كل مخالف فقلنا بما يوجب كفاية روينا على نجاسة المني **مسألة** ويتبرك عليه من السما ما يطهره كبره ويذهب عن كبره في غسله  
 وليربط على فلو كبره وروي في المنسبة فقلنا انما روي ذلك اثر الاحكام والابرة والفرق بين المني بوجوب الوضوء والحيض بمعنى  
 واحد بل لا يفرق بينهما والفرق ما هو في رتبة الادوات في موضع اخر فاجتنبوا الرجس من الاوثان والوضوء الثاني انه نعم اطلق عليهم اسم  
 الظاهر والظهير لا يطلق في الشرع الا لالة الجاسات وغسل الاعضاء الاربعه واجتأنا عليه لم يفرق عن سائر الجاسات من انما يجرى في  
 فالامانة غسل الثوب من الدم والبول المني هذا ينفصله وجوب غسله وقا لا يجوز غسله لا يكون الاحتجاج بالخبر الكبري في جاسات وجوب غسله  
 الجماع الامامية على ذلك **مسألة** وما انفردت به الامامية ان البول مما يوجب الاستنجاء لا يجرى فيه الا غسله بالما مع جوده  
 ولا يجرى عنه في الغائط في جازا لا يفسد على الجرح فقلنا هذا يذهب عنه من الفقه لان من وجب الاستنجاء منه لا يفرق بين البول والغائط في







کتاب لطیفان

وما انفردت به الامامية القول بان مسح الرأس مما يجب به البدان استأنفا ما وجد بدا المجرى حتى انهم قالوا اذا لم يصب فيه بيلة انما الوضوء  
ولا يجب بقدر ان من افترق الشبهة في جواز الوضوء بالماء المستعمل كذلك اهل الظاهر ووافق لهم في هذه المسئلة لان من ذهب الى ان المستعمل  
مطهر من كل حدث به انما يخرج من الرأس بيلة البداء لا بوجبه هو تخيير الموضي بين ان يفعل ذلك بين بيل الماء والشبهة بوجبه ولا تخير فيه  
قالا انظر لمخالص الذي يدل على صحة هذا الذنب صفا الى طهره الاجماع ان ظاهره لا يحكم عرف الشريعة بقضي الوجوب لولا لان يقوم  
دليل شرعي من طهره يدبره فوما مو على الفور بطلانها به فاجد ثناء الماء فقله ان كانا كان يمكن ان يطهر العضوين والفور بوجبه عليه  
خلاف ذلك فقله الا انه على ما يرى يجب مسح بيلة بداءه راسه لا يلزم ذلك البدن مع الوجه لان المفروض في البدن الغسل لا يمكن ذلك بيلة  
البدن من طهره الوجوه والفرض في الرأس هو المسح وذلك بناء على طهره البدن ولو لم يكن هذا الفرق ثابت جازان يخرج البدن بيل  
ليس ثباته الرأس **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان مسح الاذنين وضلما غير واجب لامسئون فانه بدعي وبنا في الفقه  
على خلاف ذلك في هذه المسئلة اية ما تكلمنا عليه مسائل الخلاف فاستوفيناها وحجتها في الاجماع الذي تقدم ويمكن ان ينال المعلوم انه اذا  
مسح الاذنين فليس بواجب الا مسح عندهما من الاذن وفي مسحها كان مبدعا عند الشيعة عاصبا والحوط في حجات المعصية من فعله  
ولا يخفى ان الشبهة في تركه **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بوجوب مسح الرجلين على طهره الوجه والشبهة في غير تخير بين الغسل المسح  
على ذهب اليه الحسن البصري وعبد بن جرير الطبري ابو علي الجبائي فكانا يجاب المسح بضمينها من غير بدل يقوم مقامه هو الذي انفردت به الامامية  
في هذه الاضنة لانه في القول بالمسح عن جماعة من الصحابة والتابعين كان عباس رضي الله عنه وعكرمة والنسائي والعلامة الشيباني  
وغيرهم وهذه المسئلة ما استفيضنا الكلام عليها مسائل الخلاف بلغة بينه فضا الثابتان فانهما من تفريع الكلام وتشهير الى ما لا يوجد  
في نسخة المكتبة عننا الا على هذا الموضع من جملة كافيته والذي يدل على صحته فذهبنا في اجاب المسح ودون غيره مضافا الى الاجماع الذي عولنا  
في كل المسائل عليه **فول الشرح** بابها الذين منوا اذا قمنا الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرفقين وامسحوا برؤسكم وايديكم الى  
الكعبين فامسحوا بوجوهكم ورجليكم الى ابيديكم حكم الاصل في الوضوء في المسح حازان بينا الفقيهين حكم الوجوه والايدي في الغسل لان  
المسح وجعل للرجل مثل حكمه بالاعطاف لوجوب ان يخالف بين حكم الاصل والرجل في الوضوء في المسح حازان بينا الفقيهين حكم الوجوه والايدي في الغسل لان  
الحال واحد فلا جبا الى سوال من سالتا فتقولا انكم كنتم ان الاصل انما اخرجت بالاجاود في الوضوء في المسح حازان بينا الفقيهين حكم الوجوه والايدي في الغسل لان  
شاذ نادود في مواضع لا يبيد جاعته فاذ لا يقاس عليها سواء ما بينه خلاف بين اهل اللغة ولا يجوز حمل كتاب الشريعة قبل على الشذوذ الذي ليس به ضرورة  
ما لو شذها ان الاعراب بالجاود عند من اجاز انما يكون غثك فذهبنا في المسح حازان بينا الفقيهين حكم الوجوه والايدي في الغسل لان  
فياور لكاننا المتعارفة مفقوة وكل موضع استشهد به على الاعراب بالجاود مثل قوله من جرحه من غير كبره كثير اناس في جماعة من اهل الاصل عطف فيه حازان  
بين ما انفردت به على غيرهم فليجاود ومنها ان الاعراب بالجاود انما استعمل في الموضع الذي نرفع فيه الشبهة وبطلان اللبس الاحكام الا انما  
لا يشبه علمه في لفظة خرب من صفات لا الضربة انما هي في الاعراب في الاوجه خلاف المفقود وكذلك لفظة من لا يشبهه فانها من صفات الكعبين  
لا من صفات الجاود وليس كذلك لاجل ان من الجاود تكون مسووية كالرؤس والاعراب باجاء الجاود ولما حكم الايدي في الغسل كان غايته التبر  
والاستبأول مجرد بطلان عدم النوم ومنها ولم يذكر هذا الوجه مسائل الخلاف في حجة اهل الفقه ومحققهم يقولون ان يكونوا الاعراب بالجاود في موضع  
من المواضع وقالوا الجرح في غير موضع خرب على انهم انما اوردوا خرب جرحه وكبره اناس في جماعة من اهل الفقه ومحققهم يقولون ان يكونوا الاعراب بالجاود في موضع  
الحال في بطلان قول من ادعى ان الغسل الخفيف يهتبه مسحا وسكن ذلك عن ابن زيد الانصاري من جرح كثير الفواها فانها فائدة اللفظية في الشبهة مختلفة  
في اللفظة اية وقد فرقت الله في اية الطهارة بين الاعضاء المتسوية والمتفاوتة وقيل اهل الشريعة يقولون انهم من نكروا كمالا من لان كان ذلك وجبة  
الغسل بوجوبه في الماء على العضو حقيقة المسح ينبغي امره بالمنا من غير جربان الماء العضو الشاذ في بين المحققين فظاهر لان من الحال ان  
يكون الماء جارا باسبابا لا جارية في حاله فاحده وقد بينا في فوائده كثيرة من كلامنا ان المسح يقتضي امره في الماء بغير بانه عليه ولا  
يدخل بنا في الغسل من موى ما ابطال هذه الشبهة ان الاصل اذا كانت معقوفة على الرؤوس كانت الرؤوس بلا فخرها المسح الذي ليس بيسل على وجه  
من الوجوه فيجب ان يكون حكم الاصل كذلك لان العطف يقتضي المسح وكيفية تدبينا في مسائل الخلاف اية ان القراءة في الاصل بالانفس بغير تدبينا  
انما هو جيب فلما المسح في الرجلين كما يجاب الفراه بالجرها فما الان حرج من مسك موضع ضيق بقاء الغسل **مسئلة** وامسحوا برؤسكم  
ولما جرت الرؤوس بالاناء اية فانما في ذلك على الوجه الذي لا يخلو وامسحوا برؤسكم **مسئلة** وامسحوا برؤسكم  
معاري ثابته في نسخة فليست بالاجمال الا الحدباء تنسب الى الموضع ونظير ان هذا في الذار وعرفه على موضع ان ما فلك منه لان ذلك موضع رفع  
وملهم من غير بدعيه فذهبنا الى ما اردو وكروا وقال الشاعر جيتي بمثل بني بدعيه لو لم يمتهم او مثل لقوة منظوبين ببيتا ولا كان معنى جيتي هذا



باب ما سطر

واعطيه واختر مثلهما في العطف على المنع في هذا البعد ما قلناه في الاثر وبينا ان نصب الراجح عطف على الموضع او من ان يعطى على الاثر  
والوجه لان جعل النافية في الكلام للمنع من جعله لتبعية لان المحركة الاولى لما هو فيها بالنقل قد نقصت بطل حكمها باستيناف المحركة  
ولا يجوز بعد استطاع حكم المحركة الاولى ان يعطى على ما يجري في ذلك من غير ان يجرى في قولهم ضربت يد عمرا واكرمت خالدا وبكى ان ترك في الاكرام الى الخالد  
وهو وجه الكلام الله لا يجوز غيره ولا يسوغ رده الى التقيد الذي انقطع حكمه على ان ذلك اوجاز لا يخرج ما ذكرناه لطابق معنى الضربين ولا ينافي  
ومحذوهم لان الرجلين لا يدل على الفصل كما ظنه بعضهم وذلك لان المسح فقل وجبته لشربه كالفصل فلا يمكن تجاوزه كخبرها بالفصل ولو صح  
ثقتا فقال انما مسحو الرجلين لا ينافي المسح الى الكعبين لم يكن متكررا فان قالوا بخبرها باليدين انما انقضت الفصل فكذلك وجب لهما ان الرجلين يقتضي ذلك  
فلنا لم يوجب اليدين الفصل للخبر بل للمضيق بعلمهما وليس ذلك في الرجلين بقولهم عطف المحركة على المحركة الاولى اشبه بربط الكلام ليس  
بمفصل لان الايدي معطوفة وهي محركة على الوجه وليس في الايدي محركة ولا اجاز عطفها وجعل هي محركة على الوجه التي ليست محركة وهذا  
الذي فبينا اليه اسببه بالانبي في الكلام لان الايدي نقصت ذكر عضو من عضو محذو وهو الوجه وعطف عليه معضو محذو وهو اليدان فبينا انما  
ذكر عضو مسح غير محذو وهو الراس فنجيب ان تكون الاربعة معسوفة وهي محسوفة ومعطوفة عليها وغيره ليقابل المحركة في عطف معسوفة  
على معسوفة غير محسوفة وفي عطف مسح محذو على مسح غير محذو فان عارضوا بما جزمه من الاخبار انما يقتضي ظاهرها غسل الرجلين كذا  
عن النبي انه توضى ثم فرغ وغسل رجله ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وفي خبر اخر حسن الوضوء واستبغوا الوضوء وفي خبر اخر انه امر بالرجل  
بين الاصابع وفي خبر اخر ما يدل على ان النافذ في الكلام على ذلك ان جميع ما روي اخبارا واحدة لا يوجب على ما احسن احوالها ان يوجب على الايدي  
ان يرجع عن ظواهر الكتاب المعلوم بما يقتضي الظن بعد هذا الخبر معاضة بانها اصلها تجري مجراها في ذلك ما هو من طرف الخافين ناووية  
في كنههم ما يفتلونه عن شيوخهم وترك ذكر ما روي به الشبهة ونقصه به في هذا الكتاب فانه اكثر عددا من الرقعة والحصى ومن عارضناهم باخبارنا قالوا  
ما نرى في رواية ما شئنا فليفتل شيوخنا كيف يفتلونه وان ترك باخبارناهم ظواهر الكتاب نحن لا نرى في رواية ما شئنا ولا وجد في كتابنا  
ولا يجوز لنا ان نعارض اخبارنا التي لا نرى فيها باخبارنا التي لا نرى فيها وهذا الاصل الحكم من اخبارناهم ما روي عن النبي انه قال على ما  
نوم فوضوا ومسح على قدميه وتغلبه روي عن ابن عباس انه وصي وصو رسول الله فمنع على رجله فدمى عنه فانه قال كتاب الله جل ثناؤه في المسح  
وبما يري الناس الا غسل روي عنه ايضا انه قال غسلنا ومسحنا وروي عن ابن ابي عمير انه قال ما نزل القرآن الا بالمسح الاخبار الواردة من طريق  
في هذا المعنى كثيرة وهي معاضة لاجتبا الفصل مسطرة حكمها وقد بينا في مسائل الخلاف الكلام على هذا الخبر باننا ناسنا وقد قلنا ان قوله  
للاعتاق من النار محذو لا يدل على وجوب غسل الاعتاق في الطهارة الصغرى والكبرى محذو انه وجب على من تركه على غسل الاعتاق في الجنابة  
وقد روي في يوم على اطلاق الاعراب كانوا يقولون وهم قيام في شرب البول على اعتاقهم وادخلهم فلا يغسلونها وادخلهم المسجد يغسلونهم  
ذلك سبب لهذا الوجه قلنا انما لا يربط الوضوء احسانه لا يدل على وجوب غسل ولا مسح في الرجلين انما يدل على غسل الرجلين غير  
عنهم ولا احتلال في ذلك قلنا ان هذا القول منه غير مقتض وجوب غسل الراس بل لا من مسح بل يقتضي غسل الواجب مسح من غير نص في ذلك الرجلين  
وقلنا ان الاستحباب الاصابع لا ينافي على انه تحليل اصابع الرجلين باليدين نحن نوجب تحليل اصابع اليدين والقول بحمل ذلك فلا دلالة له  
على موضع الخلاف وما ندك هناك انه لا يلزم من هذا الخبر ما روي في قوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به لان رواه اجتهاد  
من يقول بالخبر بين المسح والغسل من جهة قوله لا بد من ان يكون مغيبا للصلوة عندهم اذا رواه اجتهادهم الى المسح وصح فلا بد ان يكون من ان يكون  
في الخبر شرط وهو الاجتهاد فكان رواه لا يقبل الله الصلوة من رواه اجتهاده الى وجوب الفصل دون غيره الا به وهذا من جهة الظاهر ولا بد ان يشترطوا اذا  
الماد ويمكن من استعماله ولم يخف على نفس ولا عضو لانه متى لم يكن كذلك قبل الله جل ثناؤه صلواته فان لم يفعل مثل ذلك الوضوء اذا تركوا الظن  
جاز لمخوضهم ان يتركوا ايده على انه لا فرق بين ان بعدد ما رواه اجتهاده الى المسح على جهة الخبر من حسن البصر وان جهر الطهر والحياء  
ولم يزلوا هم فتر من لا يقبل صلواته وبين ان بعدد رواه الشبهة في اجاب المسح دون غيره اذا رواه اجتهادهم الى ذلك ايده فلا بد ان يكون من جهة هذا القول  
باصف من اجتهادهم اصح الخبر ان قبلنا ان قبلنا الخبر فاولهوه فلا بد ان يخرجوا له رجعا مسلما على اصولكم التي هي الصحيحة عندهم وانتم لا ترون  
الاجتهاد فتشبهوه في هذا الخبر قلنا انما قلنا ذلك ونعناكم عن ظاهر الخبر واخراجه من ان يكون محذوكم ويمكن ان يبرهننا بقوله ان يكون له دليل  
صحيح في قوله لا يقبل الله الصلوة الا به وجوب هذا الوضوء ويجري مجرى قولنا لا يقبل الله صلاته الا بطهروا والثابت انما ياتي بالطهروا وقد ثبت  
بعض المواضع الوضوء على هذه الصفة عندنا بحيث يثاق من مسح وجهه على نفسه فلا يجزئها غسلها للفقهاء ولا ريب ان يمكن من فعل الوضوء على وجه  
المفترض بين فقد المأوا والخوف على النفس من استعمال ما من على اوجه شديدة اذا فرضنا ان من هذا حاله يخاف ايده من ان يبرهن كونه من مسح  
قد منه جازف لم الصلوة بغسل وجهه من غير مسح لهما ويجري مجرى من حبس موضع لا يقبل منه على ما يوضح به ولا ريب ان يبرهن مسندنا











## كتاب تطهارة والصلاة

الدم دون الاعتسالة بجل ثلثه ما ينقطع الدم قائم يشق لنا بعد جملته ولا يستغفنا الكلام في هذه المسئلة في مسائل الخلاف  
 وبلغنا وذكرنا معارضهم بالبراءة الأخرى في قولهم جملته حتى يلهون قائما ويشتبه بالخشبة لا بد من ان يكون المراد بالدم  
 بالماء واجبتنا عنها **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان اكثر الناس مع الاستغفار والنام ثمانية عشر يوما لان ما في لغتها  
 يوشك بخلاف ذلك فلا يهل بوجبه واسمها والثوري واليه وابن سعدان ان اكثر اربعون يوما وذهبوا الى ان اكثر سنون وحكي البش  
 ان في الناس من يذهب الى ان سبعين يوما وصح عن الحسن البصري ان اكثر الناس تسعون يوما والكل يدل على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب وذكر  
 وايضا فان الغسل ابدخل في عموم الامر بالصلاة والقوم وما يخرج النفس بالانام التي راعينا الامامية بالاجماع الا انه على وجهه ومما ذكره على  
 هذه الامامية لا دليل قاطع يدل على اخراجها من العموم الظاهر فيها وانما لان الامامية التي ذكرناها تجمع على ان الغسل في كل صلاة لا يجوز  
 اثباته بغسلها بالاناء والاحاد والافراس لا المعان بهما الشرعية كما لا يجوز اثباتها الا من طريق مقطوع وقد كلفنا في هذه المسئلة في جملتها  
 خرج لنا من مسائل الخلاف **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بوجوب غسل الميت فان قيل بغسل راسه ثم يغسل بغيره ثم يغسل  
 والدليل على صحة ذلك اجماع الفرقة الحقة على ما تقدم وايضا فقد ثبتنا وجوب غسل الميت في كل من وجب ذلك وجب غسله في كل  
 الميت فالخلاف بين المسلمين في اجماع الامامية **مسئلة** وما انفرت به الامامية في استحبابهم ان يلج مع الميت في كفانه  
 جزيئا من خض او زان وطينا من غير اليد الخ لعل كل واحد عظم الذراع ومما ذهبنا في المقفاه في ذلك ولم يرفعه وبلغنا في ذلك  
 الاجماع المتقدم ذكره وقد روي عن طريق من سئل عن سفيان الثوري سئل بوجوب جباذه المكي عن التخصيف في ان رجلا من اهلنا اغتسل فادى  
 رسول الله ثم فعلا خض واصاحبه كما اقل المتخصص يوم القيمة قال نعم ما التخصيف قال جزيئا خض موضع من اصل البدن الى اصل الرقبة وقد  
 ثبت ان الاصل في الجزيئة ان الله سبحانه لما عبط ادم من الجنة الى الارض استوحش وشكى ذلك الى جبرئيل وسأله ان يسأل الله نعم ان يوليه  
 يشي من الجنة فزال الله عز وجل عليه الخلة فعرفها والرسول ولد ذلك قبل ان تخلع عنكم لانها كانت كالاحتلام علبتها فلما خضره الوفاة  
 قال لولده اجعلوا معي من هذه الخلة شربة في فري جعلت معي بذلك وجرى السنة بذلك ليس ينبغي ان يجزى ذلك فالسراج الميم في العقل لا  
 يجزى بها وما التخصيف ذلك الا كشيء من اليد من الطواف بالميت ورجل الجمره وقبيل الجمره من غسل الميت نفسه من كفيه مع سقوط التخصيف  
 عنه **كتاب الصلاة** **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان الصلوة لا يخرج في الثوب كان من ابرسم  
 محض لان باقي الفقهاء ينهاه في ذلك والحجة ان ما ذهبنا اليه من اجماع الامامية عليه من اخلافه في غسل ابرسم محض على  
 الزناك ظاهر الجهر بفضي في الاحكام المتعلقة بالحرمة جملته ومن احكام هذا القبيل الحرمة تمتع الصلوة فيجب ان تكون الصلوة به فاسد لان  
 كل من صلى عليه يجب ان يكون فاسدا على ظاهره لا على ما يتبع من ذلك لانه لا يخرج ان كانا ذاهبا ان لم يمتى من طريق الوضوء بفضي ذلك  
 فان العرف الشرعي يفضي انه لا شيء في ان احبهم ومن بعدهم ما كانوا ينجحون في الحكم بغسل النجس وبطلان بعض الاحكام الشرعية به الى اكثر من  
 ورود في الله نعم كرسوله وهذا لما عرفت واخبره عن عقدا واخبره انفسا العقد وبان يخرجهم لم يتوصلوا عنه في ذلك على دليل سوي  
 النهي لان السد منهم فظا النهي انما يفضي في الفعل ويحتاج الى الدلالة اخرى على الفساد وعدم الاجزى وهذا عرف لا يمكن حجة وايضا فان  
 الصلوة في ذر هذا المكلف يفتي ببلغي ان بسطها بايقين مثله والاصل في الابرسم المحض لا يعلم قطعا ان فسد فميت كما يعلم ذلك في فساد  
 الفطر الكان فيه ان تكون الصلوة في غير جزيئة لعدم دليل النقص به في الدقة **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان الصلوة  
 لا يجوز في الارابطة الغالب لا في جلودها وان نجحت وبعث المجلود والوجه في ذلك اجماع المذاهب وذكرنا ما تقدم اليه من ان الصلوة  
 في الذر يفتي فلا يسقط الابرسم لا يبرهن بسقوط صلوة من صلى في ذر الارابطة الغالب جلودها **مسئلة** وما انفرت به الغالبية  
 بجلود الصلوة من صلى في فلتان من جلودها او ما جرى مجراها لان الصلوة به على الاثر والوجه في ذلك الاتفاق المتقدم ذكره ويمكن ان يقال  
 انهم ان النكاح لا حظ لها في اجزاء الصلوة ولا في الصلوة لعلها على الاثر والوجه في ذلك انما لا حظ له في اجزاء الصلوة اسقطنا ذلك بان العامة والوفا  
 يخرج عنهما ليس عليه من الثابت انما الوفا في ذلك العامة والوفا ما جرى مجراها لعلها لا حظ له في اجزاء الصلوة اسقطنا ذلك بان العامة والوفا  
 يمكن ان يكون لها حظ في سائر العون والظاهر الصلوة فيها وان لم يستل في بعض الاحوال فانها انما تباقي فيه سائر العون وليس كذلك النكاح والوجه  
 مجزئها **مسئلة** وما انفرت به الامامية المنع من التيمم في الصلوة على غير ما ثبتت الارض والمنع من السجود على الثوب المنسوب الى  
 حبس كان وباقى الفقهاء في المنع في ذلك ويجوز السجود على كل طاهر من الاجناس كلها وما ذلك خاصة بذكر الصلوة على الطاهر البساط  
 والشعر لا ادم الا انهم ينهي الى ان الصلوة على ذلك غير جائزة للوجه في ما ذهبنا اليه من اجماعهم في عدم جواز الصلاة على الثوب المنسوب الى  
 وما انفرت به الامامية ان يقولوا الا ان والاثان بعد قوله في الفلاح في غير العمل بالوجه في ذلك اجماع الفرقة الحقة عليه في ذر



و ادعى التبرج الدلالة على اننا نجد ما فيه

المشاورين والمعلمين:















كِتَابُ الصَّلَاةِ فِي الْإِنْصَافِ

ایمان



# كتاب الصوم والصلاة

والجاء ما تقدم من الإجماع وطريقه الإجماع وقوله ثم وتكلموا العدة ولكنكم على ما هذا كما يدل أن التكبير واجب في الفطر **مسألة**  
وما انفردت به الإمامية القول بجوب صلاة الكسوف الشمس القمر بدنه إلى أن تأتس هذه الصلاة وجب عليه فضاؤها وباقى الفضا  
بخالفون في ذلك الجية على ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة ويمكن أن يعارض المخالفين بما جزمنا من قوله أن الشمس القمر لا يكفون  
لأن أحد الجوز أحد ما فوضوا فافوضوا إلى المتعلق وأمر عليه على الوجوب **مسألة** وما انفردت به الإمامية القول بأن

صلاة الكسوف عشرة ركعات أربع سجدة طالع أبو حنيفة وأصحابه ركعتان على هيئة الصلاة المفترضة وقال مالك والشافعي  
أربع ركعات في أربع سجدة أربعتا إجماع الطائفة ولأن ما ذهبنا إليه يحوي على ما قالوا ويريد عليه ما ذهبوا إليه بخلاف ذلك **مسألة**  
وما انفردت به الإمامية القول بأن الإطفاق من مجرى مجازهم من لم يكلف في صلاة الصلوة ولا كلف غيره من غيره عليها ولا يجزئ الصلوة عليه  
أدائها واحد ومن بقى عليه الصلوة أربعين مبلغ ست سنين مضاعفا والحق في ذلك إجماع الطائفة ولا الصلوة على الاموات حكم شرعي فذهب

ببقين فيما يوجب الصلوة عليه لأنه ليس بخالفين **مسألة** وما ظن بقوله الإمامية به القول بحسن تكبير في صلاة الجنازة  
وكان ابن أبي ليلى موافق الإمامية على ذلك وذكر عن جند بن الحنفية أن تكبيرها الجنازة حسن لعمر بن أبي الفتح قال في  
ذلك الإمامية والحنابلة والشافعية إجماع الطائفة ولأن التكبير ليس إلا ما يترتب على ما ذهبنا إليه بخلافه وهو هو  
وقد روى مخالفوننا الشيخ أنه كبر حسنا فاذن بآفة ذلك أنه عليه السلام كبر أربعين تكبيرا فالتكبير الرواية تخالف ما ذهبنا إليه من أن التكبير

ومن كبر حسنا فذلك كبر ربا **مسألة** وما انفردت به الإمامية سقاها السلام من صلاة الجنازة إذا كبرها من خارج من الصلوة  
بغير تسليم وباقى الفقهاء مخالفة في ذلك لأننا حنفية وأصحابنا يذهبون إلى أنه تسليم غير عيني وغير تكبير قال مالك يسلم الإمام واحد ويسلم من يلبس  
ويسلم من زاده واحد في أنفسهم وإن سمعوا من يلبس فلا يسلم وقال الثوري يسلم عن يمينه يسلمة خفيفة ولا يجزئ به وقال الشافعي مثل قول

أبي حنيفة في البعد والممنوع من المجزئ الجية فذهبنا إليه إجماع الطائفة وإجماع الجنازة مبني على التخييف لا فلهذا منها الركوع وسجدة  
وهذا أو كمن يسلم فغير متحرك عند التسليم **كتاب الصوم** وما ظن بقوله الإمامية به القول في  
أن صور الطلوع يجزئ فيه بعد الزوال لأن الثوري يوافق في ذلك ويذهب إلى أن صور الطلوع إذا زاده فآخر النهار إجماع وهو واحد في الشافعية والحنابلة

الفتاوى ممنون من ذلك يقولون أن صور الطلوع بعد الزوال لا يجزئ بل إجماع الإجماع الذي تقدم ذكره فلهذا وان صور مواجلا لكم وكل ظاهرا للفتاوى  
أوسته يشق الأسر بالصوم والنعيت من الانخفاض له زمان دون غيره وهو يتناول بعد الزوال قبله لا يلزم على ذلك صوم الفرض لا يجزئ  
عندنا إلا بغيره قبل الزوال لأننا آخر جناه بدل لا دليل فيما عداه وأخو ما خلفوا به أن ما مضى من النهار قبل النية لا يكون فيه صا بما وكفى في

بهين بالإسناد والنية والجواز عن ذلك ما مضى للقول الحكم بما بالي كما يقولون كلامهم في نوى الطلوع قبل الزوال فإن نواياهم بعد الزوال  
وبلده بان قبل الزوال قضى قبل العبادة وبعد ما مضى أكثرها والأصول نفى بين القبيل والكثرة في هذا الحكم كمن أدرك الإمام بعد الركوع وقبله  
لنا إذا كانت العبادة فله مضى جزمنا وهو حال من هذه النية وأثرنا النية المستأنفة حكما في الماضي فلا فرق بين الفعلة والكثرة في هذا المعنى القبيل

كالكثرة أنه واقع حالها والحضاه من بطر الحكم بالحق إلا أن بعض الصوم غير ممكن وإذا أثرنا النية فيما صاحبته من الزمان وما بالي بعد فلو  
من الحكم بآثارها في الماضي لا نرى يوم واحد لا يلحقه ببعض فموجود أحكامهم أن يفتي الرجل الصائم منقرا ثم يذهب بعد ذلك ثم تكون جماعة ولو  
بغير نواياهم أن معنى الأكثر والأقل يجوز لنا في أبو حنيفة وأكثر الفقهاء أن يفتي الصائم منقرا ثم يفتيها إلى جماعة فيصير لها حكم الجماعة

ولم يفرقوا بين بعض الأكثر والأقل وجوز لنا في أبو حنيفة وأكثر الفقهاء أن يفتي الصائم منقرا ثم يفتيها إلى جماعة فيصير لها حكم الجماعة  
ولم يفرقوا بين بعض الأكثر والأقل فلو لم يكن على فائده أن يكون النية في آخر من اليوم لأن محل النية يجب أن يكون بحيث يجرى وقوع الصوم بجلا  
بلا فضل ذلك غير منتهى إجماع الطائفة فذهبنا إليه وإجماعهم غلبت قوله الأصحاب من البطلان لا ولا خبر واحد وقد بينا

أن أخبار الأحاد لا يعلل بها في الشرع ولا نأخذ على الفصل الكمال كما قاله الأصحاب في المسجد إلا في المسجد لأصنافه ودرهم عتقا  
وذهبنا إلى أن الصوم الذي يثبت في الدهر مثل فضاها وهو الصوم الذي ذكره الكفاة **مسألة** وما ظن بقوله الإمامية  
بأن التكبير في صلاة الجنازة واجب على كل يوم ومالك جاف على هذا المذهب لأننا في الفتاوى

بغير الجية ذلك إجماع الطائفة وإجماعهم كان لنية نوت في الشهر كله لأنهم يذهبون إلى أن التكبير في اليوم الواحد لا يثبت **مسألة**  
وما انفردت به الإمامية بأن الصوم يوم الشك فصل وأنه مسخي لعبدان يهوى أنه من سبنا وباقى الفقهاء بخالفون في ذلك لأن الشافعية يذهبون  
يوم الشك إلا أن هو في عادة الصائم وأبو حنيفة يقول أن نوى به الطلوع لم يكن وان نوى من صا كالأكثر لا يثبت فيه التفضيلة التي في  
إلها الإمامية وقال أحمد بن حنبل أن كان صحى أكرهه وإن كان في السماء معتم لم يكن والدليل على ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة وطريقه الإجماع

صحيح عن عمر بن  
واحد من الأصناف  
الخاصة غير مختل على  
لا شافعي بين الخبرين  
لأن من دو فانه كس  
وإجماع

لم يثبت الصيام







کتاب الصوفی

لَمَّا مَدَا مَخْضِبُصَ بَعْدَ بِلْدَانِ الرُّمَّانِ سَقَطَ الْقَضَائِمُ الْحَبَشِيَّةُ عَنْ لَهْمِ صَدِّ الْفَجْرِ فَأَبَانَ الْأَمْرُ بَانَ مِنْ صَدِّ الْفَجْرِ بِرَبِّهِ وَفِي مَخْضِبِ نَجَابِ  
جَهَنَّمَ وَامَّا كَانَتْهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ مِنْ لَهْمِ بَعْدَ **سُكُونٍ** وَمَا ظَلَّ الْقُرْآنُ الْأَمَامِيَّةَ وَهِيَ أَيْضًا وَفَوْقَ مَعْدَمِ الْقَوْلِ بَانَ مِنْ صَامِ سَيَرُ  
وَمُتَّحَاتِي السَّعْيِ عَلَيْهِ لِإِعَادَةِ لَانِ الْخَبِيرَةِ وَاصْحَابِهِ يَقُولُونَ أَنَا لَصُومٍ فِي السَّعْيِ أَفْضَلُ مِنَ الْأَطَارِ وَقَالَ مَالِكٌ وَالْثَوْرِيُّ لَقَوْلُ

في السفر جالسا لم يوقى عليه قال الشافعي هو مخير بين الصوم والافطار والصوم افضل ودعى عن ابن عمر ان الفطر افضل ودعى  
 عن ابى هريرة عن من صام في السفر لم يجزه وعلمه ان يقضى في الحضر وهذا هو ذهب الامامية بغيره والحمد لله على اجماع المنكر  
 وايضا قوله نعم من كان من هذا او على سفر فداء من ايام اخى فاوجبنا الفضا بنفس السفر من ادعى ضمير في الابد وهو لفظة حافظ تارة  
 للفظ من غير دليل فان قيل فسيحان بقولنا ان ذلك في قوله نعم من كان منكم من هذا او يدعى من باسره لا يصحرا لا فطرنا هكذا ينبغي  
 الظاهر ولو خيلنا وانا له لم نضمر شيئا لكانا صرنا بالاجماع في ذلك دليل يقتضيه في الموضوع <sup>في</sup> ذلك اخلفنا فيه وبما رضون بما امر به من <sup>في</sup> الشيء  
 من قوله الصائم في السفر كما مضى في الحضر فان قيل معنى الخبر ان الصائم في السفر الذي لا يعقدان الفطرة لا يجوز له كما مضى في الحضر والله  
 بعقدان الصوم لا يجب عليه فلتنا هذا غرضنا لفظ بغير دليل والظاهر ان الصائم في السفر كما مضى في الحضر في سائر الاحكام التي جملنا  
 لزوم الفضا على ان هذا ناول من ناسه لان احدا من المسلمين لا يسوي بين من صام في السفر واعتقدان الفطر لا يجوز له وبين المفطر في الحضر الذي  
 بعقد الصوم غير واجب عليه لان الاعتقاد والاول بغير الاجتهاد اعتداهم فيه بعض العدة للمعقولة لا اعتقاد الثاني بخلاف ذلك وربما كان  
 كراهيا ان سئلوا بما رواه ابنس من انهم كانوا يسافرون مع النبي في رمضان فصوم بعضهم ويفطر بعضهم لا يجب شي لا على هؤلاء ولا هؤلاء

عليه ولا وجهاً لدوى ابن خزيمة برأى الأسلي انه سال النبي عن الصوم السبعة عندنا جازية ثم حمله على صوم نذر صعبين يتخاض هذه الاجماع  
رؤوه عن النبي ثم قوله ليس من ابر الصبا في السفر **مسألة** وما انفرت بر الامامية ان المبريق الذي ايج له بالاجماع  
الفتوى شهر رمضان على الصوم لم يجز ووجبه عليه القضاء والحجة هذه المسئلة هي المحجة في المسئلة الاولى من الاجماع والاشارة  
التي كونها وبنينا الكلام فيها نافلا بمعنى اعادةها **مسألة** وما انفرت بر الامامية القول بان ما بلغ من الحر الى حد يعذب  
عليه الا انما لا يكادها فيكون الا انما لا يكادها فيكون الا انما لا يكادها فيكون الا انما لا يكادها فيكون الا انما لا يكادها فيكون

[illegible]

ثم ختموا ابتداء الامر بحجة الاية الناس كلهم بين الصوم والافطار والغذية ثم خرج ذلك بمقوله ثم خرج من بعد ذلك الشهر بطريقه واحجوا على تناول  
هذه الاية لكل من هذا الشيخ اللهم من لا يشق عليه الصوم ولم يقع عليه ليل ان الشيخ اذا خاف الضرب وحل فقهه في موازن تحت الاية الاولى التي  
تناولته كما تناولت غيره ونسخت عن غيره ويعيشه في غيبته الغدنة اذا افطر لانه مطبق للصوم **مسألة** وما انفرت فيه الايام  
القول بان من ذلك صوم يوم بعينه فافطر لغيره على وجوبه ففشا في الكفارة كما يجزى على من افطر يوما من شهر رمضان ثم ابدل بالعدا وجبا  
الفقهاء بما انفرت في ذلك ولا يوجبوا الكفارة ولبسنا الإجماع المنتهى وطريقه الاحتياطية وراه الدقة ونحو القول ان اذا كانا معا يوجبون الى  
القباس كيف هي علمهم ان حكم التذريق في الوجوب حكم يوم من شهر رمضان فكيف انشأ في وجوب الكفارة على المفطر بينهما فان قالوا لان  
التذريق وجب عليه بسبب جهته وصوم رمضان وجب عليه ابتداء فلنا ولى تأخير لهذا الغرض في سقوط الكفارة وقد علمنا انهما مع الذريق  
بناد كثر ثم ان بعض صومه ويقصد في التذريق كما انفسد في صوم شهر رمضان وصفا واحكام الصومين كما نأخره خلفه وان قرئنا من الوجوه **مسألة**  
وكثرهم **مسألة** وما انفرت فيه الايام من القول بان من نوى من الليل صبا يوم بعينه ففشا عن شهر رمضان ثم ابدل بالعدا ولا يفطر فيه

لغيره عند زوال انقطاع بعد الزوال عليه كفان وفي الطعام عشرة مساكين وصيام يوم بدله وان لم يقدر على الاطعام اجزاؤه فهو  
ثلثة ايام عن ذلك وان كان في هذا اليوم قبل الزوال كان عليه قضاء اليوم ولا كفان عليه باقي الفقهما لا يعرفون هذا التفسير ولا يجوز  
<sup>الطاهر</sup>  
فيها كفان بل نضايوم فقط والجدة لم يثبتنا الإجماع الذي ذكر وطريق الاختياط ورواة الذين هم مسلمة من روافد انقطاع الألفا  
به القول بان كفان الانقطاع في شهر رمضان على سبيل النعمة عفو وقبلة وصياهم ثم مشايعة بنوا اطعام تسعين مسكينا او ثمانين على



کتاب الصلوة

[illegible]

۶  
حَضَرَاتِ  
۴

برہد فر

جملہ جہنا

٦  
معد  
٢  
الزهرى  
٢  
انما  
٢



# مسائل الاعتكاف وقية كمال الزكوة

الاجماع المذكور وانما بان رخصة العبادات لا تسلم الا بالنسب لطريق العلم وما يقول الامام من ان الزمان لا يسند الى هذه صفة ما  
يقول مخالفنا بسندنا الى طريق العلم لا يقال له فيما جرى هذا المجرى متعلق ما لك بان النبي اعتكف في عشرة الاخر ليس في ذلك لان  
اعتكافه عشرة ايام لا يدل على انه لا يخرج من هذه وتعلق من هذا يوم واحد واقل من ذلك بقوله نعم ولا يباشر من ياتم ما لقون في شئنا  
وان الظاهر بسندنا الى الزمان الطويل في العشر غير صحيح لان الاعتكاف اسم شرعي من فعلك انما في النقل في الشرع وانما اسم البيت المصنوع بالعتبة  
يجعل له شرط طائر غير ناعم في اجزاء الاسم عليه فلا بد من الرجوع الى الشرع اما في الاسم وفي شرطه والله نعم في البيت المصنوع مع الاعتكاف  
من ابن لم في ان ما يكون في اقل من عشرة ايام يتناوله هذا الاسم ويحصل له الشرط الشرعي فلا دلالة في هذا الظاهر **مسألة** وما انقضى  
الامانة به القول بان المعتكف ليس له اذ خرج من المسجد ان يستظل بشفق حتى يهوى البصر التوروي انما الشبهة الامانة في ذلك وصحي  
عنه في كتاب الاختلاف ان المعتكف لا يدخل تحت سقفه لان يكون من غير ان يدخل تحت سقفه كافر وباني الفقهاء في غير ان لم الاستقلال بالسقف  
والجدة للامانة الاجماع المتقدم وطريقه الاحتياط واليقين بان العبادة ما نشد الا باجتناب ما ذكرناه **مسألة** وما ظن الفقهاء  
الامانة به القول بان المعتكف ان يهوى بعض شئ من الجنان وهو هل يحسن ايجي وانما خالفه فقهاء وروري عن التوروي ان  
اجاز له عبادة الرضخ الجدة للامانة الاجماع المتقدم وانما فان شيع الجنان الصانع على الميت من فرض الكفارات وعبادة الرضخ  
من السنن المؤكدة المفضلة والاعتكاف لا يمنع من العبادة **مسألة** وما ظن الفقهاء الامانة به القول بان ليس للمعتكف  
ان يبيع ويشترى ويحرم ما لك بواني الامانة في ذلك ان كان ابو حنيفة واصحابه والساجي يحرمون للمعتكف الجنان والبيع والشراء  
الجدة للامانة الاجماع المتقدم لان من اجتناب الجنان صح اعتكافه ولم يفسد بيقين ليس كذلك من اجرة **كتاب الزكوة مسألة**  
وما ظن الفقهاء الامانة به القول بان الزكوة لا تجب الا في شئ من اصناف الدنانير والذاهم والخطرة والشعير والتمر والزبدج والابل والبقر  
والغنم ولا زكوة فيما عدا ذلك وباني الفقهاء في الزكوة في ذلك وجب عن ابن ابي ليلا والتوروي ايجي ان ليس بشئ من المرفوع زكوة الى  
الخطرة والشعير والتمر والزبدج هذه موافقة للامانة وابو حنيفة وفريقه يوجبون العشر في جميع ما ابتذل الارض الخا الحطب القصب  
الحيشن ابو يوسف محمد يقولون لا يجزئ العشر الا فيما العشر نافية ولا شئ في الخضران وقال مالك الحيو كمالها الزكوة وفي الزنبون  
وقال الشافعي انما يجزئ فيما ليس يفسد ويدخر ما كولا ولا شئ في الزنبون والله يدل على صحة ما ذهبنا مضنا الى الاجماع ان الاصل في  
الذمة من الزكوة وانما يرجع الى الادلة الشرعية في وجوبها وبينها ولا خلاف فيما اوجبنا كمالها زكوة فيه ماعدا فلم نعم دليل فاع على وجوب  
الزكوة فيه هو بان على الاصل وهو قوله نعم ولا يسالكم اموالكم والمعنى انه لا يوجبها في اموالكم لانه نعم لا يسالنا اموالنا الا على هذا  
الوجه وهذا الظاهر يمنع من وجوبه في الاموال فما احتجنا منها بما هو بالليل الفاطم وما عداها باو حنيفة الظاهر بان غلقوا يقولون نعم لا يوافق  
يوم خصا وانما عام في جميع الزكوة وغيره ما لا ذكر في الادلة فاجوز عنه انما لا تسلم ان قوله نعم واو حنيفة بسندنا الى العشر نصف العشر الماخو  
على سبيل الزكوة من ادعى ثبوت ذلك فعليه الدلالة وعندنا اصحابنا ان ذلك يثبت انما يعطى المسكين الفقير المحتاج من وقت الحصاد **مسألة**  
والشفت قد درون ذلك عن ابيهم عليهم السلام منه ما روي عن ابي جعفر في قوله واو حنيفة يوم خصا قال ليس ذلك الزكوة الا انما  
قال لا شرفوا انما لا يجزئ المسكين وهذا نكتة منه عليه السلام لان النهي عن السرف لا يكون الا فيما ليس بقدر والزكوة مفقود وعن ابي عبد الله  
ان قيل له بان رسول الله وما حقه قال تناول منه المسكين السائل الا خاديت بذلك كثرة وبكفي احتمالا للفظ وان كان يقوى هذا  
ان لا ينفقني ان يكون العطاء وقت الحصاد العشر المرفوع في الزكوة لا يكون في ذلك الحال ان العشر مكيلا ولا يؤخذ الا من مكيلا وفي وقت  
الحصاد لا يكون مكيلا ولا يمكن كيلا وانما يقال بعد جفافه ونزله وشبهه ومضيقه فعلى العطاء بذلك الحال لا يلبس الا بما ذكرناه ويقوي  
انتم هذا التاويل ما روي عن النبي من الله على الحضا والجذارة بالليل فالجذارة هو من لم النحل وانما نهى عن ذلك وما يقول يوم في  
هذه الاية من انما لا يجزئ فلا دليل لهم فيها ليس بصحيح لان الاجال هو في مقدار الواجب الموجب فان هذا سماء الله نعم حقا وذلك لا يلبس  
الا بالواجب فلما انما يطلق اسم الحق على الواجب المنسوب اليه فلهذا روي جابر بن عبد الله قال يا رسول الله هل علي حتى في ابي سوا الزكوة فقال عبيد الله  
نعم يحل عليها وتسق من لبنها فان قالوا طم فله نعم واو حنيفة يقضي الوجوب فاذا ذكر في ليس بواجب فلما اداسلنا ان ظم الامر الشئ يقضي  
الوجوب كان طم بقاء من الكلام احد هان تقول ان ترك ظم من الكلام ليس ظم اخره ترك ذلك الظم ليس هذا وانما احلهم الامر على الوجوب  
تركهم فعلى العطاء بوقت الحصاد ونحن اداسلنا الامر في الاية على التدبير لئلا ظم تغلق العطاء بوقت الحصاد ونحن اداسلنا الامر في الاية على التدبير  
ليعلم لنا ظاهر غلق العطاء بوقت الحصاد وليس احد الاية الا كصاحبه انتم المسندون بالاية فخرجت من ان يكون ليل لكم والطريق الاخر  
انا لو قلنا بوجوب هذا العطاء في وقت الحصاد وان لم يكن مقدرا بل موكولا الى احتيا والمعطي لم يكن عبدا من الصوابان تغلقوا يقولون نعم

الطحاوي  
ولا يقين

ما فيه من حق المساكين  
عالمين اليهم من ذلك

المعقول







كتاب الزكاة

ومثل هذه الاخبار لا يقول عليها ويمكن ان يجعل ذكر نيفت مخاضا من يكون في خمس عشرة على ان ذلك على سبيل التمهيد لما هو الواجب من خمس  
شبهة وعندنا ان التمهيد يجوز اخذها في الصدقات **مسئلة** وما انفردت الامامية به ورواها عنهما من الفقهاء بغير قولهم ان الزكاة  
انما بلغت مائة وعشرين ثم زادت فلا شيء عليها ثم زادت ما حتى يبلغ مائة وثلاثين او اقل منها بقية ما حقه واحد ومائة يكون انما لا شيء في الزكاة  
ما بين العشرين والثلاثين هذا مذهب مالك لعينه والشافعي يذهب الى انها اذا زادت ولحقه على مائة وعشرين كان فيها ثلث نبات يكون عند  
الجنينة واصحابنا يروونها على مائة وعشرين ان كسب قبل الفريضة ويخرج من كل خمسة ابدان شاة فاذا بلغت الزيادة حسنا وعشرين اخرج بنت مخاض  
والثالثة بدل على حقة مدهنها بعد الاجماع المتروك الاصل في الزكاة انما لا شيء من الاصل اذا كانت مائة وعشرين <sup>خلف</sup>  
الاثر فيها زادت على العشرين فيما بيننا وبين الثلثين لم يبق له الا طاعا على وجوب ثلث ما بين هذين العشرين الى ان يبلغ الزيادة ثلثين فيجب فيها حقه  
وبذلك يكون عندنا وعند الشافعي مالك وعندنا في جنينة حقتا وشاة ان فدا جنيننا على وجوب الزكاة في مائة وثلاثين ولم يجمع على وجوب  
شيء فيما بين العشرين والثلاثين ولم يبق دليل فحجب يكون على الاصل فاذا ذكرنا الاخبار المتقدمة ان الفريضة اذا زادت على العشرين ومائة وشاة  
الى اولها في كل خمس شاة والخبر المختص ان هذا اذا بلغت مائة واحد وعشرين ففيها ثلث نبات يكون نحو ما يتبع في كتاب الله هذه كلها احدا  
لا وجوب علم ولا يقضى فطعا وبما رويها من طريقهم ووجدت كتبهم انهم وجدوا في كتاب سؤل الله ان الاصل اذا زادت على عشرين ومائة فليس  
فيها زكاة وشيرون الثلثين مائة فاذا بلغت بقية البنية يكون وحقة فانما ما يعارض ما روي من روايات اصحابنا عن ثمانية فاكش من ان يقضى  
واما ما رويها من غيرهم فمؤثر في القوم **مسئلة** وما انفردت الامامية بالقول بان الزكاة لا تجزي الا اذا انصرفت الى امساك  
ولا تسقط عن الذمة بدفعها الى الخلف المحجر في ذلك مضاعف الاجماع ان الذمة لا بد من ذلك على خلاف الامامية في اصولهم كقوله جارحري  
الردة ولا خلاف بين المسلمين ان لم يرد لا يخرج اليه الزكاة **مسئلة** وما انفردت الامامية بالقول بان الزكاة لا يخرج الى امساك  
وان كانوا معقدين الحق واجازا في الفقه ان يخرج الى الفساق واصحابنا الكبار لم يلبسوا على صحة مذهبنا الاجماع المتروك وطريقه الاحتياط  
والبعين بزيادة الذمة البنية لان احدا من الناس يفسق بحري بلا خلاف اذا خرجنا الى الفاسق فلا يقبل من زيادة الذمة منها ويمكن ان يشك  
على ذلك بكل ظم من مائة او ستة موقوف عليها فيبقى في النحر من مائة الفساق والمصاة ونفقه لهم وذلك **مسئلة** وما انفردت  
بالامامية القول بان لا يعطى الفقير الواحد من الزكاة للفريضة اقل من خمسة دراهم وتكون الاقل درهم واحد باقى الفقه ما يجازي الفريضة وذلك  
ويجوز ان يعطى الفقيل الكثير من غير تحديد وجبنا على ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وطريقه الاحتياط وبراءة الذمة **مسئلة**  
وما انفردت بالامامية القول بان من يريد ان يرد ادم او ثمانية من الزكاة او يد في الحول حبسا بغيره هرا من وجوب الزكاة فان الزكاة تجزى عليه  
اذا كان قد سلمها فغلب الخبر منها وان كان لا يرضى اخر سوا الفريضة من الزكاة فلا زكاة عليه باقى الفقه ما يجازي الفريضة وذلك ولا وجوب على ما ذكرناه  
الزكاة وان قصد الحريه ما ذكره عن مالك بعض الشافعيين الناصبين ان عليه زكاة ولبينا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة فان  
يبدل ان يرد على الحبس بان الزكاة لا تترك الفريضة ببعض ما ذكرناه فلما ان الاجماع قد تقدم ابن الجبيرة ناض عنه واما قول ابن الجبيرة  
على اخبارنا وروى عن ثمانية نفقه من الزكاة عليه ان عياله وباراءه ذلك الاخبار ما هو ظاهر فيها وافوض اذ في اوضح طريقا بيقين ان الزكاة لا  
ويمكن علمه ما نفقه من الاخبار انما لا تترك على النفقة فان ذلك مذهب جميع المخالفين لا تأويل للاخبار التي وردت بان الزكاة تترك في مائة  
الا بجملة الزكاة فالعمل بهذه الاخبار اولى **مسئلة** وما يظن انفراد الامامية بالقول بان السخا ان الفصال الجحيل  
لا تظم الامانة في الزكاة وان بلغ عد الامانة الفصا سوا كانت هذه السخا مئولة عن هذه الامانة التي يملك صاحبها او كانت  
من جنس اخر لان الغني والحسن ليس بهما شيئا الى مثل ما ذهب اليه الامامية ولا يجعلان حول الكسوة ولا للصفا ووجوبه واصحابنا يفتوا  
المستفاد الى الاصل على كل حال فيكون حول الاصل والشافعي يظم الى الاصل ما تولد منه خاصة بعد ان يبلغ الاصل الفصا الجحيل  
الاجماع المتروك وادعى فان الاصل براءة الذمة من المحقوق ولم يثبت بيقين وعلم فاطعان في السخا كراهة مع الامانة وانما نفقه اليها في الحول  
ان يبارز المخالف بما يرد ونزع النبي من قوله لا زكاة في مال حتى يحول عليه حول فظم هذا الخبر وجوب المستفاد لا يضم الى الاصل ويجعل اصل  
الحول حولا بل لا بد في المستفاد اذا كان من الجنس الذي يجب فيه الزكاة ان يستأنف له حول على ان يستأنف له حول لا يجوز ان يكون من جنس  
بما روي عن النبي من قوله بعد صغرها وكبرها ولم يفرق بين حولها وذلك ان المراد بهذا الخبر ان بعد الصغرة والكبر داخل عليها الحول  
لانه خلاف في ان الحول معبر عن الصغرة والكبر ههنا ليس المراد به ما نفقه من خبره الذي يجب فيه الزكاة واما المراد بالصغرة والكبر  
فما يبلغ سن الزكاة ويجوز ان يراد بالكبر والصغرة ههنا النسخ المنزلة والمنخفض المنزلة والكبر وعمل الكبر فقد يكون في المواضع الكبر  
وعنه **مسئلة** وما يظن انفراد الامامية بالقول بان يجوز ان ياخذها من مائة من كونها شاة او مائة من كونها شاة مائة زكاة

الفريضة

بالقوة

معونة

افرضها

الى

في







# كتاب الحج في الانتصا

الفقهاء في الفنون في ذلك والتجربة ثمانية بعد الإجماع المنزلة واليهن بزيادة الذمة ووصول الاجزاء وليس ذلك الانتصا ذهب اليه من غير وابقه نكر  
من قال انتصا لشعره فقال هل على ما ذكرناه والتفرقة بين المسلمين بخلاف الإجماع **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان  
من اضاف غيره طول شعره مضاعفاً عليه اخرج الفطرة عنه والتجربة في الإجماع المنزلة وليس لهم ان يقولوا التصفية بحج عليه فنفذ فلابد عليه  
فطرة لا نالها من غيره في وجوب لفطرة وجوب لتقعر بل يزعم من يقولون كان ذلك وجوباً او فطورياً **مسئلة** وما انفرت به  
الامامية القول بان الفطرة لا يجوز ان يغطي الخفايا ولا الفاسق وان كان موافقاً لخالها في الفقه في ذلك وقد تقدم هذا الكلام على  
في هذه المسئلة في باب تركه لاف معنا لاعتادنا **كتاب الحج** **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بوجوب الوضوء  
لمسح الحرام وان ركن من اركان الحج خارج عن الوجوب خالف باقي الفقهاء في ذلك لم يوجبوا له صلاه ولم يوجبوا له لبساً بعد الإجماع  
المنزلة وقد تقدم فاذا افضت من عرفات فاذكر الله عند المسح الحرام والامر على الوجوب لا يجوز ان يوجب كوا الله نعم فيه الارواح والجن  
فيه ولا ين كل من وجب اليه وجب الوضوء فان قالوا ضل ذلك على التدين قلنا هو خلاف الظاهر وبحجناج الى الاله وابقه فان من بان للمسح  
أدى سائر وكان الحج عن غيره بخلاف ذلك ليس كذلك اذ لم يبقه فان قبل هذا الاية يدل على وجوب ذلك وان لم لا يجوز ومن بان للمسح  
عرف قلنا لا يمنع ان يقول بوجوب الذكر فكم هذه الاية وبعد فان الامر يقتضي وجوبه لكونه في المكان المحصور والذكر جميعاً واذل ذلك  
على ان الذكر مستحب غير واجب اجتناباً من الظاهر وتقبله الكلام فاذا افضت من عرفات تكونوا للمسح الحرام واذكر الله نعم فيه فان قبل التكون في  
المكان ينبغي الذكر في وجوبك استحباباً انما يمارد له من اجله فاذا ثبت ان الذكر مستحب فكذلك تكون قلنا لا نسلم ان يكون في ذلك المكان  
تابع لذلك لان يكون عبادة منفردة عن الذكر والذكر عبادة اخرى واحدهما لا يمنع الاخرى كما لا يمنع الذكر لله تعالى فيكون ذلك  
المكان والوقوف به لان الذكر مستحب والوقوف به عرفات واجب بخلافه على ان الذكر ان لم يكن واجباً فاشكر الله نعمه على نعمه واجب على كل حال  
وقد سلم الله نعم ان تشكر عند المسح فوجب يكون ان يكون بالمسح واجباً كما ان القول بالامر بان يضاعف عندك واجباً فيلزم ان يكون  
المسح ليس بحل للشكر وان حل للشكر وان عطف لشكر على الذكر يقتضي شأوى حكمه في الحل وغيره في الحل فالحل للقبال ان يركب بنا  
في الدوام في ان العار محل الفطن معاً **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان من فاته الوضوء بعرفة وادرك الوضوء  
بالمسح الحرام يوم النحر فقد ادى الحج وخالفنا في الفقه في ذلك والتجربة ثمانية بعد الإجماع المنفرد اننا على وجوب الوضوء بالمسح  
الحرام وكل من قال من الاية كلما بوجوب ذلك قالوا ان الوضوء به اذا كان الوضوء بعرفة ثم معتد بالحج والتفرقة بين المسلمين بخلاف الإجماع المستفيض  
**مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان الاحرام قبل الميقات لا ينعقد وقد شاع في كراهية ذلك مالك والشافعي الا  
انما لا ينبغي الانتفاء ذهب ابو حنيفة واصحابه والتبعي يوجب الى ان يفضل الاحرام ان يحرم من دبره اهله ولبنان بعد الإجماع الذي  
منقول معنى الميقات في الشريعة هو الذي ينعين فلا يجوز التقدم عليه مثل مواثيق الضلوع فيجوز التقدم على المواثيق بطل عقود هذا الاسم عليهم  
فلا خلاف في انه اذا احرم من الميقات فقد حرم وليس كذلك اذا احرم قبله ويبلغ ان يكون من انتفاء احرامه على يقين فان غارض الخا البعاب ووجه  
عن امير المؤمنين وعبد الله بن موسى الله عنه في قوله تعالى وماوا الحج والعمرة لله ان اقامها ان يحرم بها من وبراهل الجوارك هذا  
خير احد قد بينا ان ايماناً بالاحرام لا يوجب عداً كما لا يوجب عداً على ذلك محمول على من لا يرون الميقات فعندنا ان كل من كان في مكان  
منه فان غارضاً بما يجره ومنه عن امير المؤمنين ان رسول الله قال يا احرم من ريب المقدس عقر الله نبيه وفي خبر اخر من اهل بيته اوجزه من المسح  
الا فصول الى المسجد الحرام وجبت له الحجة والحجامة بعد خيرا فاحل على ان من عزم على ذلك وقواه وقصد من المسجد الاقصى الى المسجد الحرام  
عقر الله نبيه وقصد الى الامر باسم الفاعل والداخل فيه وهذا اكثر في المسألة التي من ان يحصى **مسئلة** وما انفرت به  
الامامية القول بان من احرم بالحج في غير شهر الحج وهي شوال ذى القعدة وعشر من ذي الحجة لم ينعقد احرامه الشافعي يوافق الامامية فان  
احرامه بالحج لا ينعقد الا بغيره به على انه ينعقد له عمره وقال ابو حنيفة واصحابه ومالك والثوري بان من احرم في شهر الحج قبل شهر الحج انعقد  
احرامه ولو لم يرد في عن ابي حنيفة مع ذلك كراهية والتجربة ثمانية بعد الإجماع المنفرد وابقه قوله في الحج اشهر معلومات ومعنى ذلك وفنا الحج اشهر  
معلومات لان الحج نفسه لا يكون اشهر او التوقيت في الشهر يتردد على اختصاص الوقت بذلك الوقت انه لا يجري مجرى غيره وابقه ثلث  
من احرم في شهر الحج انعقد احرامه بالحج بخلاف ذلك ليس كذلك من احرم قبل ذلك فالحج واجب بقاء الاحرام في لوفان الذي يحصل التمسك  
فيه فان ضل الخا انه يقول نعم ليسلوا عن الاهل قل هي مواثيق الناس والحج وظاهر ذلك يقتضي ان الشهر وكلما منشا وفيه فوجوا  
الاحرام في افا جوارب ان هذا اية غامضة تخصيها بما يقول نعم الحج اشهر معلومات وبطل لفظ الاهل على اشهر الحج خاصة على ان با حنيفة  
لا يمكنه التعلق بهذه الاية لان الله تعالى مواثيق الناس والحج والاحرام عند ليس من الحج وبعد فلو ثبتا لعداه يقتضي حوا فعلا

في كل اية



# كتاب الحج

بشركاءه وغنىه في جنهه واصحابه انه مكره نفيلهم الاحرام على انهم الحج ونادى بها بعض النصارى على النصارى هذه الاية بان تولدوا بشركاءه عن  
 الاصله فلهي مواهب للناس اى لما فهم ونجازاتهم ثم قال الحج فاذننى ذلك ان يكون بغيرها وهذا القول بجري ذلك بحري  
 مؤلفه المائل لزيد وعمرى ان الظاهر يقتضى ان شراكتهم في هذا ليس بمعتد لان الظاهر من قوله نعم الناس الحج يقتضى ان يكون جميع الاحكام على العو  
 لكل واحد من الامرين وليس كذلك فلو لم يرد وعمرى لانه لا يجوز ان يكون جميع المال لكل واحد منهما فوجب ان يشترك في هذه العلة وجوباً بحري  
 يقول هذا الشهر اجل الدين فلان ودين فلان في ان يقتضى ان يكون الشهر كله اجلاً للدين جميعاً ولا ينقسم كما ينقسم المال **مسألة**  
 وما انفردت به الامامية القول بان النسخ بالعمرة الى الحج هو فرض الله تعالى على كل من تآى عن المسجد الحرام الا بغيره مع التمكن سواء وصفتان  
 بحرم من الميقات بالعمرة فاذا وصل الى مكة طاف بالبيت سبعا وسبعين بالصفاء والدين سبعا ثم اصل من كل شئ احرم فاذا كان يوم النحر فبغيره عند  
 زوال الشمس احرم بالحج من المسجد الحرام وعليه منع فاذا عدم الهدى وكان واجداً للمنع ذكره عند من شؤ به من اهل مكة حتى يذبح عشر طولة في بيته  
 فان لم يتمكن من ذلك اختار الى نام النحر من الغمام الضال من لم يجد الهدى ولا تمتنع كار عليه صوم عشرة ايام بثل الزهر يوم او يوم النحر فانه  
 ويوم عرفة من فانه ذلك صام ثلثة ايام بعد ايام النحر وباقى عشرة ايام عاد الى اهلته وخالها في الفقه في ذلك كله لانهم اختلفوا في اقل  
 من ضرر وبالحج فقال ابو حنيفة ورفق القران افضل من النسخ والافراد وقال ابو يوسف المنع بمكة القران وهو قول ابن عمر في ذكره الثوري ان  
 يقال بعضها افضل من بعض وقال فالتك الاوزاعى الافراد افضل وثلثا في قوله واحدتها ان الافراد افضل والاخران المنع افضل وهو قول  
 احمد بن حنبل واصحاب الحديث وثلثا الاجماع المتردد ويمكن ان يستدل بانه على وجوب المنع بان الدليل قد دل على وجوب الوقوف بالنسخ  
 وانما عرفت بانما الحج عن الوقوف بغيره اذا فاق وكل من قال بذلك وجب المنع بالعمرة الى الحج والقول بوجوبه اذا فاقه من الاجماع المساهر  
 ويمكن ان يستدل على ذلك بغيره وامرهم على الوجوب القور فلا تجلو من ان ياتي بها على القويان بل بالحج وبشئ بالعمرة او بئها  
 بالعمرة وبشئ بالحج والعمرة معا والاول بفسد بان احدا من الامه لا يوجب على من احرم بالحج معرفته ان ياتي بغيره بل افضل بالعمرة والعلم لا يوجب اطلاق  
 لا عندنا ان لا يجوز ان يجمع في احرام واحد بين الحج والعمرة كما لا يجمع في احرام واحد بين حجتين او عمرتين فلم يبق الا وجوب القسم الاخر وهو المنع  
 الذي نهينا اليه فان قيل فلهي عن هذه المنعة مع منعة النساخ على الخطا امسكت الامه عنه لانه بغيره بقوله فلنا هي من ليس بمصوهر الفيل  
 لا يدل على منعه الامساك عن التبرك لا يدل عند احدا من العلماء على الرضا الا بعد ان يعلم انه لا وجه له الا لوضا وقد يتبادر ذلك بلسان كثير  
 وبعد فان لفظة ما والمحصي من مخالفتنا حملوا في غير هذه المنعة على وجه الاستحباب الا على الخطا فان لوانى كنبها المعرفه المحضه  
 باحكام القران في غير محتمل ان يكون لوجوب منها انما زاد ان يكون الحج في اشهر مخصوصه به والعمرة في غير تلك الشهور ومنها انما يجب على البيت  
 ان يكثر زواره في غير الموسم ومنها انما زاد حال الرفق على اهل الحرم بدخول الناس اليهم ودوا في بقوته هذا المخاخبار موجوده في كتبهم لا في  
 للنظر بل يدركها فيهم من جعل على عمره المنعة على من الحج اذا طاف قبل يوم النحر فدوى عن ابن عباس <sup>رضي الله عنه</sup> كان يذهب الى جواز ذلك وانما  
 كانا من اصحابه بغيره الحج من كان منهم لم يبق هداه ولم يجل هو لانه كان ساقا الهدى ونعموا ان ذلك منسوخ بقوله نعم وانما الحج  
 والعمرة لله وهذا الساقيل الثاني بعد من الثواب في الحج لا يمتنع منعه وقد صارت هذه اللفظة بغيرها لشرع مخصوصه به من كون حاله وصفه  
 واما الساقيل الاول فيبطله قوله انما افي عنهما واغاب علمهما وشده في ذلك فوجدت يقتضيان لا يكون القول خرج من الاستحباب  
 على ان يمتنع عن منعه النساخ كان منعه الحج فان كان هبة عن منعه الحج استحبنا باقا المنعة الا ذلك **مسألة**  
 وما انفردت به الامامية القول بان الجذال الذي منع منه الحرم بقوله ولا جدل في الحج هو الحلف بالله صادفا او كاذبا وان جادل وهو  
 محرم صفا سراً او سرهين فليس عليه كفارة وطلب مغفر الله نعم فان جال ثلث مرات صادفا فما زاد فعليه ثم شاء فان جادل مرة واحداً كاذبا  
 فعليه ثم شاء وان جادل مرتين كاذبا فعليه ثم يقر وان جادل ثلث مرات كاذبا فعليه ثم يقر وان جادل في الفقه في ذلك والحج لنا  
 اجماع الظاهري عليه لان البهين براءه الذمة في قولنا دون فلو لم يكن في لغة العبران الجذال هو الحلف فلنا ليس بشركاءه يقتضى  
 عرض الشريعة ما ليس وضع اللغة على ان الجذال اذا كان المحصونه والمرء والمثا غرة وهذه امور تشمل الميعة والمنع والعزم بالله تعالى  
 فلا يفعل لذلك وفيه معنى للمثا غرة والمحصونه **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من جامع بعد الاحرام والعسل  
 والصلوة والقول المشفيع يصح الحج الاحرام وقبل التلبية لا شئ عليه خالفنا في الفقهاء في ذلك والحج من اجماع الظاهري عليه الوجه  
 بين التلبية عندهم بانهم انعقاد الاحرام فاله يحصل فما انعقد ما فعله كانه رجوع عن الاحرام مثل كماله الا انه يفضل بعد انعقاده فيصح  
 على هذا اذا اراد الاحرام ان يستأنفه ويلبى فان الاحرام الاول قد جفع فيه **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من طي  
 حامدا في الفرج بثل الوقوف بالمسعر فعليه بدنه والحج من طي بثل الوقوف بعرفة وان طي بعد الوقوف بالمسعر

وهو من التبرك وبغيره







# كتاب الحج

للبنية ان لم يجد ذلك فعليه لكل بيضة شاة فان لم يجد فاطعام عشرة مساكين فان لم يجد صام عن كل بيضة ثلثة ايام وخالفنا في الفقه  
 في ذلك ودفعوا الى ان البيضة مضمومة بغيره وقال مالك يجب في البيضة عشرة فقه الصبي وقال ابو داود والشافعي في البيضة ويليها بعد  
 اجماع الطائفة ان البيضة براءة الذمة بعد استئصالها لا يحصل الا بذكرناه وايضا هو احوط في متعة الفداء فيجب ان يكون اولى فان غارضا  
 بما هو من عن ابى هرهزم عن النبي انه قال في بيض النعامة عنها قلنا هذا اخبر واحد يجوز ان يكون لفظة ثمنها محمول على الجزار فان الجزار اريد  
 في الشرح ونحوه وضعها بالثمن لا في مقابلته الثمن فيكون بقدر الكلام في بيض النعامة الجزار التي في نحر الشريفة وهو ما ذكرناه **مسألة**  
 وما ظن انظر الامامية في القول بان من اضطر الى اكل المنيعة الى لحم الصيد جاز باكل الصيد بغيره ولا باكل المنيعة وابو يوسف وافق  
 في ذلك الا انه قال يلزم الصيد باكله ويقد به وهو احوط في الشافعي قال ابو حنيفة واصحابه ومحمد بن الحسن باكل المنيعة ولا باكل الصيد  
 ويليها اجماع الطائفة وايضا فان الصيد له فداء في الشريعة بسقط اعنه وليس كذلك المنيعة ولا في الناس من يقول ان الصيد ليس بمنيعة  
 وان يذكيه ككل مباح والمنيعة منفق على حظها وبما تجوز المنيعة على الصيد بان الخطر في الصيد يشترط فيه جوه منها ثلثا وله ومنها  
 قتله ومنها اكله وكل ذلك محظور والبر في المنيعة الا خطر واحد هو الاكل وهذا ليس بشيء لا لا وفرضنا ان رجلا عصبته ثم رفاها وهذا  
 حتى مات ثم اكلها كان الخطر هين من وجوه كما ذكرتم في الصيد وانتم مع ذلك لا تعرفون بين اكل هذه المنيعة وبين غيرها من المنيعة وذلك  
 اليما عن كل الصيد **مسألة** وما ظن انظر الامامية في القول بان كفارة الجزار على الزنبي وبما يجوز منها ما هم يوجبون  
 النعامة مثلا لا بد من ان لم يجد اطعم سبعة مسكينا فان لم يجد صام شهرين متتابعين او فدية الموافقة للامامية عن ابن عباس رضي الله عنه  
 وابن سيرين هما قال ذلك على الزنبي فلا يجوز ان يطعم مع الفدية على اخراج المثل ولا ان يصوم مع الفدية على الاطعام وبنا في الفقه بقولنا ان  
 ذلك على النجاسة ليلنا اجماع الطائفة فان قيل ظاهر القرآن بخالفه منكم لا والله نعم قال اخبرنا مثل ما مثل من النعم بحكمه بدوا عدل منكم  
 هدا بالبع الكعبة وكفارة مساكين او عدل ذلك صياما ونظرة ونقطة في النجاسة فظاهر ذلك ان كفارة الجزار كفاية الجزار في الواجب  
 وجعلنا على النجاسة فلو لم يبق فأنكروا ما طاب لكم من النجاسة في ذلك رباع يكون معنى وكذا اذا لم يجد الا اكل **مسألة** وما  
 انقرضت الامامية القول بان الجزار اذا نكر من الحرم تكرر ذلك لكفارة سواء كان في ذلك في مجلس واحد او في اماكن كثيرة وسواء كفر في الاول  
 اول بكفره خالفنا في الفقه انه في ذلك فقال ابو حنيفة اذا جامع ما رافى مقام واحد فعليه كفارة واحدة وان كان في اماكن فعليه لكل واحد  
 كفارة وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر عن الاول قال الشافعي مثل ذلك وقال مالك في الشافعي اذا جامع ما رافى كفارة واحدة ولنا  
 اجماع المذنبين في ذلك وطريقه بغيره براءة الذمة وليس لهم ان يقولوا ان الجزار الاول شهد الحج والثاني لم يصد وذلك ان الحج وان كان قد  
 بالاول محضه بانيه وهذا واجب المضي فيه فجاز ان تغلق الكفارة بما استأنف من ذلك **مسألة** وما انقرضت الامامية القول  
 بوجوب التلبية وان الاحرام لا يقع الا بالان بان حنيفة وان واقف في ذلك في وجوب التلبية فنحن ان الاحرام يستغفر بغيره فانس بغيره  
 وسوف مع نية الاحرام قال مالك والشافعي التلبية ليست بواجبة وصح الدعوى في الاحرام بحج التلبية ويليها اجماع المذنبين ولا نرا  
 البى دخل في الاحرام وانقضى بخلافه ليس كذلك اذ لم يلبس بمكة الاستدلال على ذلك بان فرض الحج بحج في الفرك وفعل النبي اذ ورد  
 البيان كان واجبا لان بيان النبي في حكمه ورد والناس كلهم ان النبي صلى الله عليه وسلم في احرام فحجب بك التلبية ويقول في ذلك بما هو من قوله  
 خذوا عن مناسككم ورد وعنه انه قال نافي خير بل فقال اصحابك بان يرفعوا اصواتهم بالتلبية فانها من شعاع الحج ورد وعنه  
 انه قال لعائشة رضي الله عنها واسكن وامسح على اعشلى ربي العمر واهل بالحج والاهلال بالتلبية والاسر على فان حالوا بان المار بالاهلال والتلبية  
 وادعى ان المار بها الاحرام كان ذلك فامح البطلان لان اللغة تشهد بما ذكرناه وكل اهل العربية قالوا اسئل الصبي اذا رفع صوته عند اذكاره  
 صارا قالوا ومثل اسئلا الحج الذي هو رفع الصوت بالتلبية وكذلك اسئلا السماء بالمطر انما هو صوت فرفع على الارض **مسألة**  
 وما انقرضت الامامية القول بان من طواف الزبارة فقد حلل من كل شيء كان منه محررا الا النساء فليزله وطوفان الاطواف اخره  
 فعله حلال له وهو الذي يحج طواف النساء وخالفنا في الفقه انه في ذلك فاقبل هذا طواف التستدق وعندما بان حنيفة انه واجب من تركه فله عذبة  
 عليهم والشافعي في احد قوله هو انقضى بان حنيفة في قاجب لنا من وجب طواف الصلوة وهو طواف الوداع فانه لا يقول ان الشاغل له  
 بل يقول ان الشاغل له طواف الزبارة فانه لا يذنب في صحيح الحج لئلا يجماع المذنبين ولا خلاف ان النبي صلى الله عليه وسلم قد ورد وعنه انه قال حنيفة  
 مناسككم ورد وايضا عنه انه قال من حج هذا البيت فليكن اخره طواف فم الاسر للوجوب فان قالوا لو كان هذا الطواف واجبا لآ  
 في الحلال فلنا اثبت عندنا في الحلال على بنا شهادتنا وانما يلزم هذا الكلام بان حنيفة وكذلك ان قالوا كان يجب بلزم للكي لان يلزم عند المكي  
 اذا اراد الحلال انما التستدق **مسألة** وما انقرضت الامامية القول بان المنيعة المأكلة استلام الوكر البنا في بغيره



# نقد الحجج والبراهين

ودافعوا الشافعي في استدلاله دون تعديله وقالوا لا تضع يدك عليه قبل ما لم يقبله وقال ابو حنيفة ليس استدلال الركن الثاني من الاستدلال  
يقبله وقال مالك يستلزم وضع يدك عليه ولا يقبلها وروى عن جابر بن ابي انهم قالوا من استدلال الركن الثاني من الاستدلال  
على الاجماع الممنوع ويمكن معارضتهم بالاجماع والبرهان وهذا **مسألة** استدلال الركن الثاني من الاستدلال وهو كثره **مسألة** وما ظن انظر الى  
به وقد ذهب اليه مالك القول بان من يحرمه هو محرم في حيزه وغايب القيد فلم يعلم هل ما دام انك ملت جرحه فغيره فلا وجه  
بأن في الفقه في ذلك الجرح لنا اجماع الطائفة ولان فيما ذهبنا اليه لا حينا ط والبقين ببراءة الذمة فاذا قبل يجوز ان تكون الجرحه انك ملت  
لنا ويجوز ان يكون ما انك ملت انتبه الى الاطلاق فالظاهر والاحوط ما ذهبنا اليه **مسألة** وما ظن انظر الى الامامية به القول  
بان المحرم اذا لم يوطئ بغلام او اولى به او اولى امرأه في بوهان فغيره وعلمه بغيره وان ذلك بغيره جرحي الوطئ في القبل ما الشافعي يوافق في ذلك  
وابو حنيفة واصحابه يقولون انه لا يفسد الحجج دليلنا الاجماع الممنوع قد ثبت ان ذلك كله يوجب الحد لكل من وجب الحد عند الحجج  
والنظر فيه بين الامرين خلاف الاجماع ويمكن ان يقال لهم قد انتفينا على ما ذكرناه اغلظ من الوطئ في القبل لان وطي الغلام لا يفسد الحجج  
ولا وطي البهيمه والوطئ في القبل يجوز استباحته في حال فكيف يجوز ان يفسد الحجج الاختلاف ولا يفسده الا غلظان قالوا لو غلظوا بالوطئ  
في القبر فساد الحجج كلسوقه وجوبه لم نزلنا هكذا نقول **مسألة** وما ظن انظر الى الامامية به ان المحرم اذا شرط فقال عند حوله  
الاحرام فان عرض في غرضه يفسد الحجج حيث بمعنى جاز لان لا يفسد عند العواقب من عرض غيره بغيره وهذا احد في الشافعي وذهب  
حنيفة واصحابه في الفقه ما الى ان وجود هذا الشرط كعدمه لبطلان الاجماع المنقلم بما يجوز من الشافعي ان قال قضيا عنه بنت الزبير حجة **مسألة**  
استمر طي حوله اكلهم حلقه حيث حبسني ولا فائدة لهذا الشرط الا التاثير فيما ذكرناه من الحكم فان اجماعهم في قوله لا يفسد الحجج والعهود لله  
فان احضرت ما استيسر من الحكم فلنا بطلان ذلك على من لم يشرط **مسألة** وما ظن انظر الى الامامية به وهو يذهب الى الشافعي القول  
بان رمي الجمار لا يجوز الا بالاجماع خاصة دون غيره فانما الاجماع كلنا وقال ابو حنيفة يجوز بكل شيء من جيلن الارض كالزنج والوثون  
والكل فاما الذبيح الفقة والخشب فلا يجوز وقال اهل الظاهر يجوز بكل شيء ولبننا الاجماع الممنوع وطريقه الاستنباط والبقين لا نتر  
لا خلاف في اجزاء الرمي بالحجارة وليس كذلك غيره ويجوز ان نقادض مخالفتنا في هذه المسئلة بما مر ونرى عن الفضل بن عباس انه قال لما افاض  
رسول الله من عرفه وهبط وادى حشر قال يا ايها الناس عليكم بحصو الحذف الا على الوجوب نقره انا حنيفة بين الذبيح والقضيه  
والخشب بين الزنج والكل باطل لان الكل باطل وان كان مستحيلا من جوهر الارض فان استحقا لثمة سلبه لظلال اسم الارض عليه  
فاذا بناز الوحي به وان لم يسم ارضا لان جوهره ان الخشب كله والذهب لفضة مستحيل من جوهر الارض **مسألة** وما انظر  
به الامامية القول بوجوب الحذف بغير الجواز وهو ان يضع الراعي الحصاة على اجهلك البهي يدفعها بظفر اصبعه الوسطي ولم يراع ذلك  
احد من الفقهاء والذي يدل على ما قلناه اجماع الطائفة ولا الشافعي في كثير لو انا انما الحذف والحذف كغيره اولى مخالفة لغيرها  
**كتاب الحجج** **مسألة** وما انظر به الامامية القول بان من يني بامرة قولها بغير حرم عليه نكاحها  
اباوان فادهم اذ وجها ويا في الفقه ما في القول في ذلك الجرح لنا اجماع الطائفة وايضا ان استباحه التمتع بالمعة لا يجوز الا بغيرين  
ولا بغيرين في استباحه من هذا صفة يجب لعدل عنها الى من يدين استباحه التمتع بان تعقد فان قالوا الاصل الا باخرة من ادعى لخص  
فغلبه بل يفتي العلم بالخط فلنا الاجماع الذي شرنا اليه اخرجنا عن حكم الاصل وبعد فان جميع مخالفتنا بانه فلو عن حكم الاصل  
في القول باختيار الاحاد وقد ورد من طرف الشيعة في خط ما ذكرناه اخبارا معروفة فخص على ما يدعيه هو البهي ان يفتي في الاباخرة فان  
استدلوا بظواهرنا في القرآن مثل قوله تعالى فانكوا ما طاب لكم من النساء قلنا هذه الظواهر يجوز ان يرجع عنها بالادلة كما رجعت  
انتم عنها في تحريم نكاح المرأة على عتقها وخالها والى الاجماع الذي ذكرناه يوجب الرجوع لانه مفضل الى العلم والاختيار والى بوجه الشبهة  
لوانظر من اجماع الوجع عند حضورنا ان مخصوص لكل هذه الظواهر لا نهم بذهنون الى تخصيص ظواهر القرآن باستباحه الاحاد وليس لهم يقولوا  
هذه اخبار لا نعرفها ولا ويناها فلنا في العمل بها فقلنا شرط العمل الذي يوجب العمل عندكم فانه في هذه الاخبار فاجتواؤها وطرها العلم  
ذلك وليس كل شيء لم نالفه ونزول لا يخفى به بل الجرح فيما حصلت له بشرط الجرح من الاخبار ولو لم يكن في العدل عن نكاح من ذكرناه الا الا  
الذين لكن لان نكاح من هذه حاله مختلف بغيره ومشكوك في انا جرحه بالخشب اولى وقد وديهم عن الشافعي حوله دع ما يربك الى ما لا يربك  
**مسألة** وما انظر به الامامية القول بان من يني بامرة وهي غدا بعد له علمها رجعت عليه بذلك ولم تصل الى ما لا يربك  
والجرح الاضحا في هذه المسئلة الجرح في النبي في كلامه في المسئلة بن واحد فلا معنى لذكرنا **مسألة** وما انظر به الامامية  
بان من عند على امرأة وهي غدا مع العلم بذلك لم يخل الى ابدان لم يدخل بها والى كلام في هذه المسئلة كالكل في المسئلة بن



كتاب النكاح

المستثنى من مسئلته وما ظن انفراد الامامية آن من عقد على امرأة وهي في عدة وهو لا يعلم فدخل بها فزني بها ولم يخل بالبراءة  
وقوله ويحب فان الامامية في ذلك عن مالك والاوزاعي والتبث بن سعد وقال مالك البتة لا يخل له ابدا ولا يملك اليه من **مسئلته**  
وما انفردت به الامامية القول بان من تلوط بغلام لم يخل له ارم الغلام ولا اخته لا ينفذ ابدا وحكي عن الاوزاعي وابن خنبل ان من تلوط بغلام لم يجرم عليه  
نفي بنيه والطريق في هذه المسئلة كالطريق في غيرها فانها من مسائل **مسئلته** وما انفردت به الامامية ان طلق امرأته لم يخل بها  
للعدة ينفذ بنيه بائنها رجلا ان ثم نكح البكر حرمها ابدا وهذه المسئلة تقرر بانها **مسئلته** وما يظن انفراد الامامية به القول بان  
من زني بعينه او خالته حرمت عليه بقاها على الثابتة او جنيته موافق في ذلك ويذهب اليه انما زنى بامرأة حرمت عليه ما وذيها  
وحرمت على ابنته وابنته وهو ابنته قول الثوري والاوزاعي وخالفوا في الفقهاء كالم في ذلك لم يجرموا بالزنى الا بالثبوت دليلنا ان  
اجتناب نكاح المراه على الثابتة اذا كانت ان محرم على من زنى لها ويمكن ان يفسد على ذلك بقوله نكح ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء  
ولفظه النكاح نكح على الوطى والعقد معا فكانه نعم قال لا يعقد من النساء على ما عقد عليه باؤكم ولا تنكحوا ما نكحوا من النساء  
بالوطى الزنا المرأة على الاب حرم بنيه او امه نكحها ما جباها والاختلاج في هذا الموضع بظاهره عن النبي **مسئلته** الحرام لا يجرم الحلال غير صحيح كونه  
خبر واحد ولا نه مخصوص باجماع ويحل على مواضع منها ان الوطى في الحوض حرام لا يجرم ما هو مباح من المرأة فقهنا اذا زنى بامرأة فله ان يزوجها  
ومنها ان وطى الاب او جهر ابنته التي دخل بها او وطى الابن او زوجة ابنته وهو حرام لا يجرم تلك المرأة على زوجها ولا يجعل هذا الحلال ذلك الحرام  
حراما **مسئلته** وما ظن انفراد الامامية به ان من لا عن امرأته لم يخل له ابدا وقد افق الامامية في ذلك الشافعي وزفر ابو يونس  
وقال ذلك قالوا ان فزنته اللعان مؤبد وقال ابو جعفر واصحابنا ان الملاعن اذا اكد بنفسه جلد الحد لانه يزوجها دليلنا الاجماع للملأ  
وبما رضون بامرأته ونه عنه من قوله الملاعن انما لا يجمعها ابدا وقوله لعوم من فزنته من فزنته باللعان لا سبيل لك عليها فانما يخل  
منه ذلك لا سبيل لك عليها في هذا الزال فلما هذا انخص به خبره **مسئلته** وما شاع به على الامامية وادعى بقوله فابن رليس  
الامر على ذلك براهنة نكاح المنعة وهو النكاح المؤجل قد بسط الى القول بانها خبر ذلك جباها معروفة الاول انهم امير المؤمنين  
وعبد الله بن عباس رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود ومجاهد وعطاء بن رباح بن قريش فاستمعتم بهم من الى اجل تسعة فانهن اجورهن قد  
دعى عن جابر بن عبد الله الاضاري سلمة بن الاكوع والي سعيد الخدري المعبرين بشعبه بن عبد الجبار بن جريح انهم كانوا يرضون بها فاذا غابوا  
الاثناف على حظر المنعة باطل الجهر فاسوا الاجماع الطائفة على باحها استقامتها انه قد ثبت بالادلة الصحيحة ان كل منعه لا يضر بها  
في عاجل ولا اجل مباحه بضر من القتل فان قبل من ابنكم نفى المنع من هذا النكاح الاجل والخلاف في ذلك قلنا من ادعى ضررا في الاجل  
فليس له الدليل ولا دليل فاطمأ بد على ذلك ومنها انه لا خلاف في باحة هذا النكاح في عدم البتة بعينه بغيره ثم ادعى بغيره بغيره  
ونسحق اوله يثبت التسخ وقد ثبت بالاجماع الا باحة على من ادعى الضرر والنفخ الدلالة فان ذكرنا الاختيار التي وكونها في النكاح حرمها  
او غيرها فالجواب عن ذلك ان كل هذه الاخبار اذا سلمت للطايع والتضييق اخبارا او قد ثبت لها الاوجب عملا في الشريعة ولا يجر  
بمثلا عن ما علم وقطع عليه على ان هذه الاخبار كلها لا ترضى اصحاب الحديث ونفاذه على زمانها وضعفهم ووقا لواق كل واحد منهم ما هو  
مستطوع لا معنى للتطويل بآباره وبعد هذه الاخبار منعا لاجبار كثرة في اسمها باحةها والعمل بها حتى ظهر من هي غير ما ظاهرها ومنها  
قولهم بعد ذكر المحض من النساء اصل لكم ما رواه ذلك ان نبتوا باموالكم كحقيقين غير ساجدين فما استمعتم بهم من فانوهن اجورهن  
بغيره ولا جناح عليكم فانه انهم بهم بعد البتة ولفظا الاستماع والمنع وان كان ذا معا في الاصل على الاماذا والانتفاع  
بغيره الشرع قد صار مخصوصا بهذا العقد المعين لاسيما اذا اضيق الى النساء ولا يفهم من قول القائل بغيره النساء الا هذا العقد  
المخصوص دون الثلاثة والمتفق ان لفظا الظاهر اختص بغيره الشرع بهذا الحكم المخصوص وان كانت لفظه الظاهر في اللغة مشتركة  
غير خفية وكانه ثم قال فاذا عرفت ذلك علمت ان هذا العقد المخصوص فانوهن اجورهن وقد قلنا في بعض ما املينا به فليما ان تعليلهم بغيره  
اعتاد الامر بالاستماع ولا نه على ان هذا العقد المخصوص دون الجماع لان المهر مما يجب بالعقد دون وعي اعترافه ذلك بان يقال ان  
المنفعة فيه بالدخول وهو الاستمتاع والتكليف بغيره والمغوب عليه ان لفظه استمعتم لا نه فحينئذ انما ان يراهم بالانتفاع  
والا لئلا ذلك هو اصل موضع اللغة والعقد المؤجل المخصوص من ذلك افقناه عن الشرع ولا يجوز ان يكون المراد هو الوجه الاول كما  
احد ثمانية خلاف بين محصلي من يكلم في اصول الفقه في ان لفظا القرن اذا ردوه وهو محتمل الا بغير احد هما وضع اصل اللغة والاخر عن  
الشريعة انه يجب عليه على عرف الشريعة ولهذا احووا كلامهم لفظه صلاة وكوة وصيام وج على الشرع من اللغو والامر الاحرام لا خلا  
في ان المهر لا يجب بالامام اذا زنى رجلا لو وطى امرأة ولم يلد بوطيها لان نفسه غافيا وكونها او لغير ذلك من الاسباب لكان نفع المهر

وهذا صفة نكاح المنعة  
ابا حنيفة واسلم الغليل



كتاب النكاح

واجباً وان كان لا لتناذر من ثقتنا ان لفظ الاستمتاع في الآية انما اراد به العقد المخصوص دون غيره وما بين هذا ذكرنا ونقول  
قوله يتم للاجتماع عليكم فيما ارادتم به من الغرض والمنعنى على ما اجمع عليه لولا بان انتمتم صلوا الله عليهم ان يزوجها في الاجرة  
تريد في الاجل ما يقولون ان المراد بذلك رفع الجناح في البراء والنقصا والزيادة في المهر ما يستفاد من نصها في النكاح  
ليس معوقا عليه كما تعلم ان الغفوة لا يبرأ من العقد المخصوص بالقبول ومن الشرع ضرورة لا يهدى الآية والزيادة في المهر انما هي كالحقبة  
والهبة انهم معلومة الامر بهذا الاية وان الذي مشور في النكاحات ما استمر ما معلوم انهم وجعل الآية والاستفادة بها انما هي  
مبنيها ولا معلوم هو الا في الحكم المذكور ذكرناه مستفاداً بالآية غير معلوم بل ما يوجبك يكون وانما يمكن معارضة المخالفين الزاوية  
ان عمر الخطاب خطب للناس ثم قال متعنان كلنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله انما هي عنهما واغاب عليهما متعة النساء ومنه الخ  
بانها كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لا وانما انما هي في نفسه فلو كان اليمين هو اليمين فلو كان اليمين هو اليمين فلو كان اليمين هو اليمين  
غيره على ما يدعون لاضاف عمر الخطاب اليه في نفسه فان قيل من المستبعد ان يقول عمر بن الخطاب بانهم حرمان ما احله النبي فلا يترك  
عليه منكر فلما اذنا جئنا عن هذا السؤال بجملته جواب المسائل الظاهرية ولما لا يمنع ان يكون السامع بهذا القول من عمر بن الخطاب  
الى عند الحق يرضى ان اليمين خارج عن جمل العصبية غير ان لفظة عده وضعف بطشه لم يتمكن من اظهار الاكاذيب لسانه فامض على انكار نص  
ونهم الاخر وهم الاكثر من عدنا دخلت عليهم الشبهة الداخلية على مخالفتها في هذه المسئلة واعتقد ان عمر انما اضاف اليه الى نفسه ان كان  
الرسول هو الذي حرمانها فليقلنا وتشددا وتكون لا ونحققا ونضم اخر اعتقد ان ما انا حاربه في بعض الاركانا فانهم في الحال غير راضين  
من ضرورة ان الذين لم يزوجوا الاستمرار عليه فيما ينهي عنه بعض الامور وعلى هذا الوجه حمل الفقهاء نهى عمر عن بيعه وعقد تقدم ذكره على  
انه لا خلاف بين الفقهاء ان المنع لا يستحق مجازا ولا غيره وقال عمر بن الخطاب لا اولى باحد فزوج صغرة لا عذرا بالجماع ولو كنت لظفرت خطا  
وما اذكر مع هذا عليه كراهم والعقوبة احد فاخذوا في ترك النكاح لئلا يثبتوا في ترك النكاح لئلا يثبتوا في ترك النكاح لئلا يثبتوا في ترك النكاح  
من استدلال على ان لفظة استمتعتم بغيرها في هذا النكاح الموجب دون الموبد بانه تم سمي العوض عليه جارا ولم يتم العوض عن النكاح الموبد  
بهذا الاسم في القرآن كقول الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا انكحوهن اجور من في قوله تم فانكحوهن بادن اهلين انوهن اجور من فان قيل كيف يصح حمل لفظ استمتعتم على  
النكاح المخصوص فلا يباح الله تم بقوله واصل لكم ما وراؤكم النكاح الموبد بلا خلاف من بعض ذلك بفقد المنع خارج عن الاجماع فلما  
قوله تعالى بعد ذكر الحرام من النساء واصل لكم ما وراؤكم ان تبيعوا باسوا لكم محضين غير مساجين بين العقد على النساء للوصول بالمال الى اسباب  
وهم ذلك العقد الموبد والموجب ثم خص العقد الموجب بالذكر فقال فما استمتعتم به منهن فانهن اجور من في النكاح المخصوص فانوهن اجور من في  
والاجناح عليكم فيما ارادتم به من الغرض والمنعنى لان الزيادة في الاجر والاجل لا يلبى الا في العقد الموجب فان قيل لا يوجب قوله تم محضين غير  
مساجين ولفظة الاحتصاف على انها مختلفة من العفة والزواج وغير ذلك فله الاولى ان يكون لفظه محضين محمول على العفة والنسب  
عن الزنا لا في غيرها بل في قوله تم غير مساجين في السباح الزنا بغيره واول حمله لفظه على الامس من العفة والاحتصاف الذي يتعلق به الزوج  
لم يكن بجيدا فان قيل كيف يحل لفظ الاحتصاف في الآية على ما يقتضيه الوجه وعندكم ان المنع لا يخص فلما ذهب بعض اصحابنا الى ان الاحتصاف بعد  
فاذا كانت لفظ محضين يابى بالنكاح الموبد ودنا ذلك اليه كما اننا ودنا لفظه الاستمتاع الى النكاح الموجب لما كانت يلبى بركان  
اصل النكاح على الاطلاق وابتداء بالاموال ثم فصل منه الموبد بدو الاحتصاف والموجب بدو الاستمتاع وهذا استدلال فخطر المنع بقوله تم  
والله انهم لم يوجبوا حفظوا الا على انما هم وما ملك انما هم فاهم غير صلوا من الزنا بغيره وانما هم العادون قالوا ولو انك  
صغرة لبيت زوجة من جوار لا يرث ولا يورث والله يتم يقول لكم نصف ما ترك ازواجكم وهن الربع ما تركن ما ربيتم فلو كانت زوجة زوج  
ان شهد عند وفاتها للمنع بها اربعة اشهر فماتت منهن والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا منكم فانهن اجور من في النكاح المخصوص فانوهن اجور من في  
زوجها لسانه بالطلاق بطوارها نكاحا انتم فلو كانت زوجة لكانت في النكاح المخصوص فانوهن اجور من في النكاح المخصوص فانوهن اجور من في  
والنكاح المخصوص بالاجرة والرضاع وانهم قد ذهبوا الى خلاف ذلك وايضا فلو كانت زوجة لكانت في النكاح المخصوص فانوهن اجور من في النكاح المخصوص فانوهن اجور من في  
لهن بعد ذلك منكم زوجا غير من قال لهم انما ذلك ثوابه ولا ليس بقدر الميراث على ما مر على فقهاء الزوج لان الزوجة الدينية والامير والعاقل لا يورث  
ولا يورث من زوجة وانما هي على ان هذه هي الميراث فذلك في المنع انما يحصل شرط في اصل العقد بانقضاءه وبسبب المنع بما مع شرط  
ففي الميراث كما استنبطتم الدينية والعاقل وما ذكرنا فيهم بمحصول الآية التي نلوه في عدة الموقوف عنها زوجها لان الامير عندهم زوجة و  
عدة ما شهران وخمس مائة واما اجازة تحصيل الوديل خصصنا المنع بها بمثل ما ذكرنا فلو كانت في الزوجات من بين اجرة طلاق

اسماء بنات زنا عورت  
بهم

ولا عشرين

الحائضين

ان يكون لهن طلاقا كان لهن طلاقا



# كتاب النكاح

كالملاعنة والمرثية والامتناع المبني على ما ذكره في وجوبها وظواهرها كما يحضره وخبر لان كل وجه يقع لها خلاف وانما ينضم من كراهاتكم الطلاق والطلاق  
فوله بقوله بالجملة النكاح اذا طلقتم النساء قبل ان يجلين فان قالوا الزوجية تنضم جواز لحوق الطلاق بالوجه ومن ذكرتم من البائنا بغير طلاق  
كان يجوز ان يلحقهم حكم الطلاق فلما طلقوا بما يحتاج اليه النكاح المؤبد لانهم غير مؤبد النكاح المؤقت لا ينضم في الطلاق لانهم ينقطع  
حكمه بعض الوقت واذ قيل ان لم ينضم الوقت الى الطلاق في وقوع الفرقة الا جاز ان يطلق قبل انقص الاجل المضروب في وقت ذلك فيبقى من  
مدة الاجل فلما لم ينضم الشرع من ذلك لان كل من اجاز النكاح المؤقت ذهب الى الاستباحة به من ان يقع في وقتها لم يبق بعد بل يطلق  
فالهول بالامر بخلاف الاجل الذي كرهوا به جوازه ان الولد يلحق بعقد المنة العترة ومن قلن خلاف ذلك علمنا فساد ما بناه الظن  
الظن اربعة يقع الممنوع منها وكل الالتماس على انهم لا يذهبون الى وقوع اللعان بكل وجه لان ما حجبته بشرط في اللعان يكون ما حجبته  
غير كائنه ولا عتده اية ان الاخرى لا يصح فلهذا ولا العانة وعندنا ما حجبته اية ان ظاهرا والذم على ما يصح على ان لا يفسد ظهوره لظهوره  
يقضي في الظاهر واللعان بكل وجه وكذلك الابداء وانما في الاباء الواردان بهذا الاحكام مباحكم من ظاهرا ولا على ان لا يفسد ظهوره  
بذلك واما الابداء فاعلم ان الممنوع بها الاجل الممنوع بها كان دون رغبة اشهر وهو الاجل المضروب في الابداء فاما اجل الممنوع كان قبل  
على ذلك فاعلم ان هذا العقد لا يبداء الا بالله تعالى **قال فان قالوا فان الله عفو رحيم** وان عفووا الطلاق فان الله صبيح عليهم فعلق حكم  
من لم اوج بالطلاق ولا طلاق في المنة فلا يبداء به في وقتها وهذا الوجه الاخر بطل وحول لا يبداء في نكاح المنة طالت مدتها او قصرت في الجوار  
عما ذكره خامسا ان الشبهة تدفع الى انه لا سكت للممنوع بها بعد انقضاء الاجل لا تنضم لها في حال حملها ولها اجر الرضاع ان لم ينضم  
عليها في ابتداء العقد رضاع الولد والكفالة به ويجوزون قوله نعم اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدهم ولا تضاروهن في نفسيه وامان  
وان كن اولاهن حمل فانتفوا اولهتهن حتى يهن حملهن كما خصصت الجاعة ذلك فمن خلع زوجته على نفسها في احوال حملها وشكل  
بولدها وانقضا على ذلك الجواب عما ذكره ساسا ان المعول على ظاهر من المذهب الممنوع بها الاجل المطلقة ثلث الفروج الاول الاختنا  
محتاج ان تدخل في مثل ما خرج منه ويخصص بالادلة قوله نعم فلا يدخل من بعد حتى تنكح زوجا غيره كما خصصنا كلنا هذه الآية واخر جينا  
منها من عقد لم يقع منه وطى ومن جامع دون الفرقة فخصيص هذه الآية بجميع علمه **مسألة** وما انفردت الامامية بان نكاح  
الرجل المرن على عينا او خالها بعد ان يسألهما ويرضا بهما ويجوز ان ينزوج بالقرعة وعندنا ببيتنا وان لم نرض بيتا لا نكح وجب عن الخواص  
انما نكح من فرج المرن على عينا او خالها بعد ان يسألهما ويرضا بهما ويجوز ان ينزوج بالقرعة وعندنا ببيتنا وان لم نرض بيتا لا نكح وجب عن الخواص  
فان اجابا بما يرى عنده من قوله لا تنكح المرن على عينا او خالها فاجابا بغيره احد يتحمل على الخطر الم يكن منهما رضا وهو متعاضدا  
كثير في الاشارة مع الاستبدان والرضا **مسألة** وما انفردت به الامامية بخطر نكاح الكنايين وما في الفقهاء بخلاف ذلك  
ولينا بعد الاجماع المتقدم قوله نعم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولا تنكحوا الذين كفروا منكم حتى ياتوا بالدين الذي اذعنوا به  
الزوجين عصمة لا خال ولا قوله نعم لا يسئوى اصحاب النار واصحاب الجنة والظن من ذلك نفى النساء حتى تسألهن احكام التي من حملها النساء  
فان عارضوا بقوله نعم والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم فاجابا بان شرط في ذلك الاسلام بالاولى المتقدمة فاذا قبل فخصه بذلك  
وقد اعني عنه قوله نعم وقد يلحق بالمحصنات من المؤمنات فلما قد يجوز قبل ورود هذا ان يفرق الشرع بين المؤمنة التي لم تكن نكحت كاذرة  
وبين من كانت كاذرة ثم امتنع في بيان ذلك والجمع بين الايتين في الاشارة فائدة فان قيل اذا شرط في ايسة الاشارة بالدين الظن وسأله  
جاء فافرض بدينكم في ذلك وبيننا اذا عدلنا عن ظهورها الاباء الى احجهم بها وخصصنا بها بالكافرات الم ذوات مجيبات فلما التفت  
بيننا انكم بعدا عن ظهورها انما كثير ونحن بعد عن ظاهرها واحدة فذهبنا الى **مسألة** وما شاع به على الامامية  
بجوزهم اغان الفرقة وان الفرقة بسبب بل بلفظ العار به ويحقق هذا المسئلة انما وجدنا فقهائهم افاضوا بين ذلك لا اودعه  
مصنفه ولا كتابا او ما اوجبوا اياهم لخبائرا واذن لا تنضم اغان الفرقة في المالم بك قد يجوز اذ اصبحت تلك الاجناب وتلك  
عن الفرقة والنسبة بغير ان يكون بلفظ العار به عن النكاح لان في النكاح معنى العار به من حيث كانت اباة تلك الفاع مرفقا  
العين على ملك ما كان نكاح الاضرع هذا الجري لان الرجل اذا نكح امته غير ما اباة الا بانه لا تنقطع لها مع بقاء صلك الجارية  
عليه فان قبل ان يجوز ان اباة الفرقة بلفظ العار به فلما ليس في الاجتار البع اشرنا اليها ان لفظ العار به من اللفظ الذي ينفذ  
في النكاح وانما انضمت ان يجوز للرجل ان يبيع مملوكه لغيره فيجوز لفظ العار به ههنا على ان المراءى بالنكاح من حيث لا يشترط  
في المعنى كما قال يجوز للرجل ان يبيع مملوكه على ان يعقد عليه ما عقد النكاح الذي يفرع عن الاشارة ولا يقتضي ذلك ان النكاح يتعقد  
بلفظ الاشارة على ما حجبته واصحابه لا يجب بشوا ذلك وهم يجوزون ان يعقد النكاح بلفظ الهبة والبيع وليس الشاعرة

فيلحقه من انما طلقه في وقتها

للمرأة وانما فيها النكاح  
لم يزوجها وان طوى  
وكذلك في غيرها من  
عقود الرضا والرضا  
من غير رضا  
من النكاحات



# كتاب النكاح

العدل عن زوجتي نفسها الى بيني نفسها وهبني نفسيك بائناً في الشناعة من اجبرني نفسك **مسألة** اظن انفراد الامانة  
به وشرح عليهم لاجله القول بان الشهادة ليست بشرط في النكاح وقد وافقوا وفي ذلك وقال مالك اذا ايموا صوابا لكتبتان صح النكاح وإن  
لم يحضر الشهود وبنت لغيره انما يكون جعلوا الشهادة في النكاح شرطاً والتجيز لقولنا اجماع الطائفة وابقه فان الله تعالى في النكاح في قوله  
كثير من الكتاب لم يشترط بالشهادة ولو كانت شرطاً لذكرت على ان ابا حنيفة عندنا ان كل زيادة في القرآن توجب التحريم فلو زادنا الشهادة لكان ذلك  
لنفي الكتاب الكتاب لا يفسخ باختيار الا حادونا يمكن ان يتعاضدوا في غير ما فيه وفيه من الشيء من قوله ان الشناعة عندك عوارى اخذت من  
بامانة واستعملتم في وجهكم بكم الله وليس هناك كلام يستباح به فزوج المرن في غير قول المرنج قد زوجت قول المرنج قد زوجت فم هذا  
الكلام يقتضي ان الاستبناح حصل لهذا الكلام بلا شرط ولا بد من شهادة ولا غير ما فان قيل انما اراد بكلمة الله قوله تعالى وانكحوا الايمان  
منكم وما جرى مجرى من الالفاظ المبينة للعقد على الشناعة فلا تحليل للفرج لم يحصل بهذا القول لو كان حاصله لا يستغنى عن تعدد  
والايجاب للصورة الا باختيارنا انما قالوا ان استعملتم في الاذن فيما يقع به التحليل والاباح وهو العقد واليجاب للصورة فان  
اجتوبنا امر ونه عن الشيء من قوله لا نكح الابوي شاهدة عدل فالجواب عن هذا خبر واحد وهو مع ذلك مطعون في غير الزيادة  
فذلك وما كان عليه في ضعفه وجهه كغيره لا يطول بذكرها ومع ذلك ان التقي اخل في اللفظ على النكاح والمردحمة وليس لهم بان يحل  
على نفى العقد والاجراء باولى منا اذا حاناه على نفى العقد والكمال اجنباه مجري قوله لا صلحوا ليجازي المجدد للاصداف  
ودرهم محتاج **مسألة** وبما نرى من الاختيار لم نعلم الا ما فيه به وما انفردوا بجواز عقد المرأة التي غلظ امرها على نفسها  
بغيره في هذا المسئلة يوافقنا ابا حنيفة ويقول ان المرأة اذا عقلت كملت ذلك الولاية بغيرها في نفسها ولها ان ترجع نفسها وليس لغيرها  
الاغراض عليها الا اذا وضعت نفسها في غير كفوف وقال ابو يوسف محمد يفسخ النكاح الولي لكنه ليس بشيء فانما زوجت المرأة نفسها فلفظ  
الولي اجاز ذلك وقال مالك لم يفسخ النكاح الا بغير نكاحها الى الولي من كان بخلاف هذه الصفة افسخه الولي قال ولود كان  
بكر افسخ نكاحها الى الولي ان كانت ثيباً لم يفسخ بغيره بل على ما ذهبنا اليه بعد اجماع الطائفة قوله تعالى فلا تلحقوا من بعد حتى ينكح زوجاً  
غيره فاضاف عقد النكاح اليها والظن انها تولاها وابقه قوله تعالى فان طلقها فلا جناح عليهما ان ينكحا فاضاف في الزايج وهو عقد  
مستقل اليها والظن انها تولاها وابقه قوله تعالى فان طلقها فلا جناح عليهما ان ينكحا فاضاف في الزايج وهو عقد  
من غير اشراط الولي لا يجوز للميت ان يحل اشراط المعروف على زوج الولي لها وذلك انما يقع في النكاح عمنها في نفسها تولاها  
لغيره في عقد الولي عليها لا يكون صلاحها في نفسها وابقه قوله تعالى ولا تبعضنوهن ان ينكحن او احراراً او ايدهم بالمعروف فاضاف  
العقد اليهن في نهي الاولياء عن متاعهن في الظاهر من قولهم ويمكن ان يعارضوا في مخالفتهم بما امر ونه عن ابن عباس ان رسول الله صلى  
قال ليس للولي مع الميتر اية ما رواه ابن عباس عنه قال لا يتم حق نفسه من لهما من مخالفتها في هذه المسئلة يدعي ان لهما الحق بها  
من نفسها وابقه ما روي عن النبي خطيباً ام سلمة في فقال ليس لهن ولها في مخالفتها في هذا المسئلة يدعي ان لهما الحق بها  
الا بغيره في ثم قال لهن في مسلة وكان صغيراً ثم فوجها في وجه النبي في فاجتجج مخالفتها ما روي عنه من قوله ايا امره ونكحته  
ان لهن في مخالفتها ما روي عنه من قوله ايا امره ونكحته في فاجتجج مخالفتها ما روي عنه من قوله ايا امره ونكحته في فاجتجج مخالفتها ما روي عنه من قوله ايا امره ونكحته  
بغيره من قوله فان لفظه الولي المولى بمعنى فاحكم اللغة وقد ورد بعض الروايات في هذا الخبر ايا امره ونكحته في فاجتجج مخالفتها ما روي عنه من قوله ايا امره ونكحته  
في الخبر ما منع من حمله على الامر وهو ان دخل بها فلما امره منها بما استحل من فرجها ولم يكن لولا بل المولى فلما يجوز ان يضاهيها  
وان كانت لملكك لتعطي لغيره في يديه وبينها وان كان المولى كما قال عمر من باع عبداً وله مال فاضاف المال الى العبد ان كان للمولى ليس له  
ان يحجز ايماروي من امره لان النكاح الا بولي لان المرأة اذا زوجت نفسها فذلك نكاح بولي لان الولي هو الذي يملك الولاية بغيره في نفسه  
ارعي ان لفظه في لا يقع الا على ما نرى في بعض الروايات في قوله لا يفسخ النكاح الا بغيره في نفسه فذلك نكاح بولي لان الولي هو الذي يملك الولاية بغيره في نفسه  
وما انفرد به الا ما بين ان الولاية لا بد من رجل الا على ما نرى في بعض الروايات في قوله لا يفسخ النكاح الا بغيره في نفسه فذلك نكاح بولي لان الولي هو الذي يملك الولاية بغيره في نفسه  
استبان الجهد مقدم على اختيار الارب ان سبق الارب الى العقد لم يكن الجهد عارض عليه خالفنا في لفظنا في ذلك في الخبر لانا اجماع الطائفة فيكون  
ان يكون الوجه ان الجهد قد كانت له ولا بد من رجل الا على ما نرى في بعض الروايات في قوله لا يفسخ النكاح الا بغيره في نفسه فذلك نكاح بولي لان الولي هو الذي يملك الولاية بغيره في نفسه  
نفسه به ولم يخفى عن نوحه ان الرجل اذا تزوج امرأة على صداق يفسد بينه ما ثم قدم من غيرها اشياء وقد دخل بها فانه لا شيء للمرأة سواها  
وليس لها ان تطالب بزيادة عليه هذا توهم عليها لان المهر المفسد الذي يفسد به النكاح يفسد ما في محلها فافقد وجب كمالاً وان كانت  
فبفسد نفسها ان تطالب بالزيادة في الامر ليس لان تمتع نفسها حتى توفي المهر وان كان ذلك لها قبل القول فاختار الواو في كتبنا



# كتاب النكاح

التي اوفيت ما ائتمنا ذكره فمخبر على احداهما من احدهما ما ذكرناه من انه لا يثبت في فمها يجوز ان يمنع نفسه بائنا سنوئيه والامر الاخر ان يكون امره  
ما نزلت لنفسها مع زوجها براد وقع الزوج الراسيا فرضيته ومكتبة من لا يتحول فلا يثبت لها بعد ذلك الا انها لو لم ترض بما قبضت لما مكنت من يتحول  
فقد التوجه المسئلة **مسئلة** وما يظن بطل الاحتياط ان الاما مئة تنقضي به القول بانها ليس للاب ان يزوج بغيره البكر الباتة الا  
ما ذكرناه ابو حنيفة يوافق في ذلك وقال مالك في الشافعي للاب ان يزوجا بغيره ما قال للاب ان يزوجا بغيره ما قال الا الا بحدود  
الحد وغيره وقال الشافعي في نكاح الجدا يثبت بغيره فلهذا دليلنا الاجماع المأثور وما يجوز ان يخاص الخافون به لم يرو عنه من ابويه عن  
الشافعي قوله لا نكح البكر الا باذنها فان سكتت نوازها وان ابنت فلا يجوز عليها والمراة بالبكر هي البكر الباتة الغلو فوقع الاتفاق على  
ان المكوث لا يكون اذا من غيرها والصغير لا اعطى ما ذكرناه فان قيل المراد بالبكر في النكاح الابن البكر وبها غير الاب قال لا يثبت البكر  
بغيره من حيث قد ثبت بانها القول لا يثبت بعد علم وانما انتهى بغيره لانها عن الارواح قال الشاعر ان البكر نكح الابن الشوق  
الارواح البتة في فمها من يباي بعد البلوغ لانها عن عن الارواح وبعد فاذا كانت البكر من لا يبايها فبغيره ان لا يزوج من لا يبايها  
بل اذا لم يجز الجبر فداخرا الشافعي في نكاح الجدا بغيره وانما منع الجبر من ذلك في نكاحه في الابن احد من الامه لم يقبل من الابن  
وابنه ما روى عنه من قوله المهر حتى ينسبها والكبير كسائر نفسه وانما خصها **مسئلة** وما ظن انقضاء الاما مئة به  
وما يظن موافق القول بانها لا في الصداق انه يجوز بالقبيل والكبير الشافعي يقول بذلك وقال مالك ابو حنيفة في الصداق ما  
يقطع فيه اليد والذي قطع به اليد عند مالك ثلثة دراهم وعندنا حنيفة عشرة دراهم فان اصد منها اقل من عشرة دراهم كل لها عشرة عندنا وخمسة  
واهي يوسف عند زفر يقطع المستحق بالمثل قال النجعي اقل الصداق ربعون درهمها وقال سعيد بن جبير خمسون درهما دليلنا اجماع  
الطائفة قوله نعم وانما الصداق ما هو في قوله في موضع اخر فان هو من الجليل يقع عليه الاسم والكثير في جبراه وما يبايها وما  
به ونسبته من استحل يد من فقد استحل قوله لا جناح على امراء اصناما صداقا فليلك ان كان او كثر **مسئلة** وما يبايها  
المسئلة المتقدمة قوله الاما مئة انه يجوز ان يكون المهر يعلم شي من الفرائد والشافعي في ذلك وبنا في الفقهاء بخالفون فيه والحجة اجماع  
وابنه فقد ثبت ان الصداق يجوز ان يكون قليلا المستغنى وكثيرا والعلم لم يفرق في موضع وان قال يدان وضو بما روى عنه من ان امراه جاءت  
الى النبي فوضعت نفسها له فقال ما لي في النساء من حاجه فقام رجل من اصحابه فقال وحيتم يا رسول الله فقال نعم امعك شي قال الى ان قال  
لمعك شي من الفرائد نعم فقال نعم فيك يا بما معك من الفرائد والمعنى يعلم شي مما معك من الفرائد فان قيل لا بد وحيك لفضيلتك بما معك  
من الفرائد ان قلنا بطل ذلك من جهتين احدهما انه عليه السلام لم يطلب الخال الشر والفضل اما طلبتها ما يكون مراه ولا يلبس الا بالامر  
والاخر انه قال وحيك بما معك هذه الباتة في الميزان العوض لو اذ الفضيحة لقال لما معك من الفرائد **مسئلة** وما  
انقرت به الاما مئة انه لا جناح على المهر حتم انه درهم جبارا وبه ما تحسوا وبنا ما روى عنه في ذلك والى هذه السنة وبنا في الفقهاء بخالفون في ذلك  
والحجة بعد اجماع الطائفة ان قولنا مهر بغيره احكام شرعية وفلا يجمعا على ان الاحكام الشرعية تتبع ما قلنا به اذا وقع العقد عليه  
وما زاد عليه لا اجاعا على ان يكون مراه ولا دليل شرعي في الزيادة **مسئلة** وما انقرت بالامامية بالقول بان المهر  
ان يجمع بين اكثر من اربع في عقد المستغنى انه لا حد في ذلك وبنا في الفقهاء بخالفون في ذلك والحجة بين اجماع الطائفة ويبنى على القول بان  
للمعنة فنقول كل من اباح نكاح المعنة يجوز الجمع بين اكثر من اربع في هذا النكاح فالنظر في بين المسلمين خلاف اجماع المسلمين ومن انكر  
الوضعية من نكاح الدوام يلزم منه السبكي والتعذر ويشترط الزام ذلك فيما لا يخصص له من العقد فخصر بعد مخصوص ولا ينفذ ولا سكتي للمعنة  
بها يجوز ان لا ينقض عقد من يجمع في هذا العقد **مسئلة** وما شاع به على الامامية ونسب في النظر به وندانها  
بين غيرها القول بانها حوطي النكاح في غير وجه المعنائه لوطي كثر الفقهاء ويحفظون في ذلك وحكي الطائفة في كتاب الاختلاف عن مالك  
انه قال ما روى عن احد القدي في بني يشك في ان طي المرأة في بواها حلال ثم مرادنا وكثر حرككم الا بغيره وقال الطائفة في كتابها هكذا  
حكى لنا محمد بن عيسى قال يروى عن الحكم انه سمع الشافعي يقول ناسخ عن النبي في نكاحه ولا تحليل شي والقباس انه حلال والحجة في اباحه  
ذلك اجماع الطائفة وبه قوله نعم نكاحكم خواتمكم انما شتمتم كيف شتمتم وفي موضع اخرهم ولا يجوز حمل لفظه في فهمنا على الو  
لان لفظه في شخص الاماكي وقلنا بغيره الارواح واللفظة المختصة بالزنا ان شتمتم ولا يفرق بين قولهم القذف بدأ الى كان وان كان  
في عموم الاماكي على اننا لو سلمنا ان الوقت مراه بغيره اللفظة حملنا ما على ما به من معان الارواح والاماكي ما مضى ادعى من المراد بذلك اباحه  
وطي المرأة من جهة دبرها في فهمنا بخلاف ما ذكره الجوهري في ذلك فهو مخصوص بلفظ الكلام بغيره ليل واللفظة مشتاكل لما قاله وما قلنا في ذلك  
على هذا فلا بد ان الحرف لا يكون الا بحديث النسل فلا يسمى الله تعالى النساخر يا فحين يكون الوطى حيث يكون النسل فليس في فمنا

ويشترط في نكاحه



# كتاب الطلاق

وان كان لثاخر افتدابع لثاويهم بل اختلاف في موضع الحرف كالوطي دون الفرج وما اشبهه ولو كان ذكر الحرف بغير ما ذكره لثنا في ان  
 يقول لثا لثاء كم حرت لكم فانوا اخر لكم ان شئتم من قبل او بدو فدلنا ان ذلك صحيح غير مشنا ف لا يمكن الاستدلال على با حدة ما ذكرناه  
 بما خلق به يوم فيها من خلقهم انا نونا لذكر ان من العالمين نذرونا ما خلق لكم ربكم من اذولكم بل انتم قوم عادون وقالوا لا يجوز ان عدوا  
 الى لغوض عن المذكور بالاذواج الا ذوا باح منهن اوطي مثل ما يلبس من المذكور وكذلك قالوا في قوله الله هو لا يبنائي حق طهر كسر  
 وان يقول بغيره في ان ببناء المعنى المطلوب المذكور ذلك انه لا يختر في هذا القرب من الكلام لان غير ممنوع ان يبنائهم بانها ان المذكور  
 من حيث لهم غير عوض بوطي النساء وان كان في الفرج المعمورة لا شرا الا من بين الاستمتاع والذنا وقد بغى الشيء عن غير وان لم  
 يشاركه في جميع صفاته اذا اشتركا في الامر المصنوع ولو صح بما قلنا حتى يقول انا نونا لذكر ان من العالمين نذرونا ما خلق لكم ربكم  
 من اذولكم من الوطي في البذل كان صحيحا لا غير من عما يلبس من المذكور **كتاب الطلاق** مستلثا ومثا  
 انقوت به الامامة القول بان الطلاق لا يقع مشروطا وان وجد شرطه وطاف في الفقهاء في ذلك واومعوا الطلاق عند وقوع شرطه الذي علمه  
 المتلفظ به والدليل على صحته ما ذهبنا اليه بعد اجماع الطائفتين ان تعليق الطلاق بالشرط غير مستنون والمشرع في كفيته الطلاق غير فيجوز  
 لا يعلق به حكم الفقرة لان الفقرة حكم شرعي هو الطهر بالبر فاذا انتفى الدليل الشرعي انتفى الحكم الشرعي فان قيل وما الدليل على ان  
 المشرع غير مشرع قلنا لا يشهد في ان الله نعم ما شرع لم يزل الطلاق ان يعلقه بشرط ويحصل ذلك الشرط وربما لم يحصل وهو من ثبوت وقفا  
 على غير ذلك كيف يسوغ للمفاد الى امر فعل ما لا يطابق غير غيره وما يجوز فعله لا يحصل مراده وانما شرع لان يعلقه بالظن في الواحدة فظهر  
 الدليل اجماع فيه وان يقول ان الطلاق هذا ما لا يخفى على ما قلنا على ان يكون الرجعية منبسط فلا ينقل عنه الى التحريم لا يبين  
 في الطلاق المشرط **مسألة** وما انقوت به الامامة القول بان شهادة عدلين شرط في وقوع الطلاق ومتى قدم بغير الطلاق  
 وخالف في الفقهاء في ذلك والحجة لنا بعد اجماع الطائفة قوله نعم بانها التي اطلقتكم النساء فطلقوهن بعد من احصوا العدة وانقوا الله  
 ربكم ان قوله نعم فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعرفه وقادروهن بغيره وامسكوا منكم فامسكوا بالاشهاد ونكح الامر غير الشرع  
 يقتضي الوجوب فلا يشرط ان يمسكوا ذلك على الاستحباب فلا يمسكوا قوله نعم وامسكوا من ان يكون الرجعة الى الطلاق كما قال فاطمة النساء  
 فطلقوهن بعد من اشهدوا وان يكون الرجعة الى الفقرة او الى الرجعة التي غيرت بها بالامسك ولا يجوز ان يرجع ذلك الى الفقرة التي ليس  
 ههنا شيا يوقع ويقبل وانما هو العدة وانما يكون مفادها لها بان لا يرجعها ثنتين بالطلاق السابق على ان احدا لا يوجب  
 الفقرة الشهادة فقط الامر يقتضي الوجوب لا يجوز ان يرجع الامر بالشهادة الى الرجعة لان احدا لا يوجب الشهادة وانما هو مستحب  
 فثبت لنا الامر بالشهادة وراجع الى الطلاق فان قيل كيف يرجع الى الطلاق مع بعد ما قلنا اذا لم يلوا الا بالطلاق وجب عوده اليهم بعد  
 وجران بندي في بئركم مع حكمكم هذا الشرط على الطلاق وهو بعد منه في اللفظ وذلك مجاز وعدل عن الحقيقة وبيننا اذا حملنا  
 الامر بالشهادة ههنا على الاستحباب لا يقتضي الرجعة القبرية منه في ثبوت الكلام قلنا حمل ما ظاهره الوجوب على الاستحباب خرج عن عرف  
 الشرع بلا دليل وروا الشرط الى ما بعد عن ذلك بل هو بما ليس بعدل عن حقيقة ولا استعمال توسع يجوز والقران والحطاب كله ملوم ذلك  
 قال الله تعالى انا ارسلناك شاهدا و مبشرا ونذيرا انؤمنوا بالله وسولوه ونفروا ونسجوا والنسج وهو مشاخر في اللفظ  
 لا يوافق الا بالله نعم دون سؤله **مسألة** وما انقوت به الامامة ان الطلاق لا يقع الا بلفظ واحد هو قوله انت طالق  
 ولا يقع بغيره وقتك سرخك ولا باعند من جئتك على غاربك وبجلبه وبركة وتبته وبيلز وكل لفظ عدا فاذا ذكرناه واختلف الفقهاء  
 في الفاظ الطلاق فقالا بوجبه لفظ الطلاق الصريح ما فهم في الطلاق خاصة وبان في كتابات وبيع الطلاق ما مع البعده وقال الشافعي  
 صريح الطلاق ثلثة الفاظ الطلاق والفرق الصريح وبان في الالفاظ كتابات لا يقع الطلاق الا مع مقارنته لثانها وبيع من ذلك  
 ما يوجب وجب الكتابات التي فيها من ظاهره نحو قوله خلت بريرة وبيرة وبان بيلز وحرام والكتابان البناء نحو قوله اعتك واستبرح  
 ونفقه وجعلك على غاربك قال مالك الكتابان ظاهره انما بينهما شيا وقع الطلاق الثالث ان نوى احده او اثنتين فان كانت  
 غير مدخول بها وقتك ثلث على كل حال اما الكتابان البناء فثالثا كلين منها وهي قوله اعتك واستبرح وجعلك انما بينهما شيا  
 وقتك فليظهر رجعتان نوى شيا كان على ما نوى ما لك يجعل الكتابان البناء لظاهره وهاتين الكلمتين من صريح الطلاق والحجة لما ذهب  
 اليه بعد اجماع الطائفتين ان الطلاق بغير حكم شرعي لا يثبت الا بادلة الشرع ولا خلاف في وقوعه باللفظ الذي ذكرناه وما عداها من  
 الالفاظ لا يقيم دليل على وقوعه فيها فيصح وقوعه لان الحكم الشرعي لا بد من يقينه اذا انتفى الطهر بها البتة فان لفظ القران كذا واورد  
 بلفظ الطلاق مثل قوله نعم بانها التي اطلقتكم النساء وما اشبهه ذلك فطلقتم مشق من لفظ الطلاق ومن غير من الالفاظ فثبت ان لا

كان على الله ان يثبت  
 ما كان عليه



# كتاب الطلاق

بمعلق الحكم الا بهذا اللفظ فان قيل معنى طلقتم فارقم والفرق قد يكون بالفاظ مختلفة قلنا هذا خلاف الظاهر لان اللفظ طلق مشهور  
بين طلاء ولا م وفاق من ضربين شتى من حيث ضاده واداءه ومن غل ما فيه معنى الصريح يقال ضربين كذلك لا يقال ضربين ومما فيه معنى طلاق  
طلق ما فيه لفظ الطلاق شرعية قلنا معا والله هذا لفظه لغويته مفرقة في خطاب أهل اللغة وانما يبينها احكام شرعية لا لغوية **اللفظ**  
وما انفردت به الامامية اعتبارهم في اللفظ بالطلاق البنية وانما لفظه بذلك ذالم ينوي الطلاق بغية فلا حكم في الشرع كذا في رواية  
الغياض والنفوس في ذلك بل يهوننا الى ان اللفظ الطلاق الصريح لا ينفصل البنية وانما ينفصل البنية كذا في رواية الطلاق في الخبر لنا بعد  
الطائفة ان الفرية الواضحة بين الزوجين حكم شرعي لا يثبت الاحكام الشرعية الا بالادلة الشرعية وقد علمنا انه اذا لفظ الطلاق في رواية فان الفرية  
الشرعية يحصل بغير خلاف بين الاثر ولينك ذلك ذالم ينوي لا يدل من اجماع ولا غير مثبت حصول الفرية من غير نية فان كلف في اجابته ورواها  
فكلما اجابا احاد لا يوجب علما ولا عملا وهي محاصرة باخبار شرعية البنية لا ينفصل البنية من الطلاق بغية لا حكم له ولا نية ما يمكن ان يراضوا  
به ما يرونه عن النبي من مؤثر الاعمال بالنبأ لكل امرئ ما اتفق المراد ان الاحكام انما يثبت الاعمال الشرعية لا في العلم بل بالنسبة  
بدخل العمل فان يكون عملا او اذا كانت الفرية بين الزوجين من احكام الطلاق الصحيح وقد نفى النبي الاحكام الشرعية عن عالم مضاهية  
من الاعمال فوجب ان لا يقع طلاق بنية معتمة مثل هذا الطريق يعلم ان طلاق المكرة لا يقع فان الشافعي ما كان كذا في رواية عن النبي  
في انه لا يقع وانما ينافي بينه وبينه واحدا به لانه اذا كان ذلك على ان الطلاق ينفصل البنية والاختيار والمكرة لا ينفصل في الطلاق وانما  
اكره على لفظه فيجب ان لا يقع طلاقه ويمكن ان يراضوا او ابا على ما ذكرناه بما روي عن ابن عباس ع النبي من قوله رفع عن امرئ ما تنكر  
وما استكرهوا عليه انما المراد الاحكام هذه الامور المتعلقة بها فان قبل المراد به دفع الائم قلنا فله على امرئ ان لا يرضى بها  
وايهما ما روي عنه النبي قال لا طلاق ولا عتاق في غلق وقصر ابو علي عبيد القاسم بسبب انه لا يغلق هنا بالاكراه وبما ذكرناه  
ايتم يعلم ان طلاق السكران غير افع ووافقنا في ذلك سبب الله سبحانه وداود وخالفنا في الفرية وانما لو ان طلاق السكران يقع  
فانما قلنا ان لا نشك في ان السكران لا تكون الاضدية ولا ايتا وندبنا ان الطلاق ينفصل البنية والاختيار والاختيار وعلى مثل ذلك  
يعلم ان طلاق الغيبا الذي لا يملك اخصان لا يقع وانما خالفنا في الفرية في ذلك فان استدلوا بما روي عنه من قوله قلت جدهم جده  
وهو من جد النكاح والطلاق والعنف والحمل ما لا ينفصل فبما جعله النبي في الطلاق مثل الجدة قلنا هذا اي خبر واحد قد دللنا على ان  
اجتار الاحاد لا يعمل بها في الشرع ثم يقول اذا سلمناه ان الحمل ليس هو الذي يقصد لا ينفصل البنية لانه لصاحبه انما هو الفعل الذي ليس  
العرض به صحيحا موافقا للحكمة فان لا لعبا لفظا وما تجر مجرما يسمى هذا لا يجزأ وان كان ناء با فاصدا من حيث كان غير صحيح  
فكانه اذا وان طلق وعرضه بالطلاق والذي قصد هو بقاء اصحابه اوصاء من لا يجزأ فان الطلاق يقع ويكون حكمه  
في الواقع والفرم وان كان ههنا من حيث نقول العرض المحكي فان قبل فيجب ان لا سمعنا من لفظنا بالطلاق على الشرط الذي يقدره اذا اراد  
هو الطلاق بقبلة ان قصد قلنا كك نقول فان كان صادقا بانما ان ذلك بغية عليه ان كان كاذبا في نفي البنية فقد اثم وخرج وعلى الظاهر  
انه لم يطلو كما لو طلق من احد لم يفت على حاله سواء فانه يكون مضاعفا مثل ما نقولون بينم يلفظ بالطلاق ثم يمان لم يزل هو نوي  
ام لم ينفذ قلنا انما سمعنا لفظه بالطلاق لا الاكراه الا ان نفى الاختيار فانظر انه وضع على بشار وبينة انما ينجح على الظاهر اذا قال فلانا نوي  
الطلاق وانكر البنية وقد علمنا انما اذا ما عقيب القول في مطلق على الظاهر وحكم عليه الشرعية باللفظ **مسألة** قلنا  
انفردت به الامامية القول بان الطلاق في المحض لا يقع وخالفنا في القيمة في ذلك وذهبوا الى ان وقوعه لا يبين عليه فانه روي عنه ان الطلاق في  
المحض لا يقع والخبر لنا بعد اجماع الطائفة انه لا خلاف في ان الطلاق في المحض يدينه ومعه من ان اختلاف وقوعه لا يبين عليه فانما لفظه  
لعمري من روي ذلك بالظن الذي لا يجمع فيه واذا ثبت ان الطلاق في المحض يدينه وعرفنا انما امر الله تعالى بان يقع الطلاق عليه ثبت انه لا يقع  
لاننا قد بينا ان النبي اخرج الشرع بقبلي لقضاء عدم الاجزاء وايضا فان الطلاق حكم بغير بنية ولا سبيل الى اثبات الاحكام الشرعية  
الا بادل شرعية وقد ثبت بالاجماع انه اذا طلق في ظهر مع باقي الشرط وقت الفرية ولم يثبت ذلك طلاق المحض في وقوعه ويمكن ان  
يورد عليهم على سبيل المعادضة ما روي عنه من ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال عمر النبي فزوها عليه ثم روي عنه هذا اي في عدم  
وقوعه وانما ثبت فان قالوا المراد بذلك لم يروا طلاقا بانما قلنا الظاهر من لفظه شيء مع النفي عدم البنية ان كانا ولو ادا ما ذكر  
لعد عن هذا العيان الى ان يقول لم يروا طلاقا بانما قلنا انما قلنا ان لفظه اذا حمل على جبره بما روي عنه من انما يرضى  
من ابن عمر طلق امرأته وهي حائض قال النبي لعمر بن الخطاب لم يروا طلاقا بانما قلنا انما قلنا ان لفظه اذا حمل على جبره بما روي عنه من انما يرضى  
الوجوب اذا امر بالجمعة واجبهما ولعل ان الطلاق لم يقع فان قالوا اذا كان الطلاق في المحض لا يقع فاي معنى لم يروا طلاقا بانما قلنا















فَالْعَدَدُ

ويؤيد من هذا الولد اخوة من قبل امه ولا يؤيد من اخوة من قبل ابيه لسبب اخر وهو موافقا للامامين من مخالفتها في هذا المسئلة والدليل على صحة  
 هذا المذهب الجماع المندرج في رايهم فان الاحتياط بين الان لا يفرق بالولد بعد فقير بغير دليل بان المصداق المبررات اذا خرج كان ذلك صادقا  
 عن هذا المصداق وقصصنا ان الاقرار بعد الجحود مع حومان المبررات انما هو لتحتوي الحق والصدق دون غيره **مسئلة** وما ظن ائمة  
 الامامية به القول بان الابن من المحيض من النساء اذا كانت منهن من لا يحض لعدة عليها ما منى طلفت وكذا من لم يبلغ الحيض فاما لم يكن مثلها  
 من يحض لعدة عليها وباقى الفقه بانها العدة في ذلك هو وجوب العدة على الابنة من المحيض وعلى التي لم تبلغه على كل حال كعدة هؤلاء وعندهم  
 الاشهر وهذا المذهب ليس بمذهب جميع الامامية وان كان بينهم من يذهب اليه ويقول على اختيار احاد في ذلك ولا يجزم به **سبب** مذهب جميع  
 الامامية فلهي على الجميع وعليه الذي ذهب اليه وعلى الابنة من المحيض والتي لم تبلغ العدة على كل حال من غير الحاجات الشرط الذي حكاه  
 عن اصحابنا والذي يدل على صحة هذا المذهب قوله نعم واللائي يبسن من المحيض من نساءكم ان ربيتم بعد من ثلثة اشهر واللائي لم يحضن  
 وهذا نص صحيح في ان الابنة من المحيض اللائي لم تبلغ عدتهن الاشهر على حال لان قوله نعم واللائي لم يحضن في سنة لم يحضن بذلك فان قيل  
 كيف تدعون ان الظاهر يقتضي احتياج العدة على ما ذكرتم على كل حال في الابنة شرط وهو قوله نعم ان ربيتم فلنا اول ما نقوله ان الشرط المذكور في الآية  
 لا يقع احتياجا لان غير مطابق لما يسطرون وانما يكون نافعا لم الشرط لو قال نعم ان كان مثل من لا يحض في السنة وفي اللائي لم يحضن ان كان  
 مثل من لم يحض في انام قبل نعم ذلك وقال نعم ان ربيتم وهو غير الشرط المذكور في النص واحتياجا فلا يمنع له من ربيته وليس بخلاف قوله نعم ان ربيتم  
 به ما قاله جمهور القسرين واهل العلم بالنسب من ان ربيته اذا برهان كنتم من ابائهم عدا هؤلاء النساء وغيره المعلن به لهما بقدر رويهما في ذلك من ارباب  
 قول هذا الابن هو ما ذكرناه من فقد العلم فروي مطرو عن عمر بن سالم قال قال ابي بن كعب رسول الله عدا من النساء ما لم يذكر في الكتاب والفتا  
 والكجاء واولا الاحمال فان لم يولد له نعم واللائي يبسن من المحيض الى قوله نعم واولا الاحمال اجل من ان يضعن حملهن وان كان سبب في هذا الية  
 الادبنا بالآية ذكرناه ولا يجوز ان يكون الارتياب في انما ابنتا او غير ابنتا لا نرى قد قطع في الية على اليأس من المحيض بقوله نعم واللائي يبسن  
 من المحيض والمشكوك في مخالفا والمنايا انها محيض ولا يحض لان نكوز البينة والمنهج في وقوع الحيض منها وارتقاء عذرهما وهي المصدرة على  
 ما تحث به فاذ الخبر بان حوضها فاذ رفع قطع عليه لا معنى للارتياب مع ذلك فاذا كان الحوض المخرج غير الى النساء ومعرفه الرجال من سببه على النساء  
 النساء وكانت البينة المذكورة في الابنة منسقة الى اليأس من المحيض فكان يجب ان يقول نعم ان ربيتم وان ربيتم ان ربيتم ان ربيتم حكم يوجب الى النساء  
 بحق فحق المخاطبات به فاما قال نعم ان ربيتم فمناطيل الرجال دون النساء علم ان المراد هو الارتياب في العدة وبطلانها فان قيل ما التكرار لم يكن  
 الارتياب ههنا انما هو لمن يحض ولا يحض ممن هو من سببها على ما شرط بعض اصحابكم فلنا هذا سبيل لا نكره ربيته من من يحض ولا يحض  
 مثلنا في النساء لان مرجع بنية الى العادة ثم اذا كان الكلام مشروطا لا في ان يخلق الشرط بما لا خلاف فيه دون ما بينه الخلاف في قولنا  
 ان من شرط وجوب الاعداد بالشيء الا اطلاع عليه فقد العلم ووقع اليأس من يعلم بذلك ويطبع عليه فلا بد ان يكون ما علمنا من الشرط  
 به وجعلنا الوبنة واقعة بغير سبب واذا ثبت ذلك لم يجز ان يعلق الشرط بشئ اخر ما ذكره او غير لان الكلام يستغل بعلق الشرط بما ذكرنا  
 انه لا خلاف فيه ولا حاجة بعد الاستقلال الى ايراد اخر لا على انه لو استغل بغيره لما جاز ان شرطه فذلك ان اذا استغل بشرط طائفي في خلاف  
 بية فلا يجزى وزه ولا يخطب بغيره **مسئلة** وما ظن ائمة الامامية بحجته عليه منسقة في القول بان عدا الحامل المطلقة اذ ابلز  
 ونفسه ان كان المطلقة اذا كانت حاملا وضعت قبل مضى الا في الثلثة فقد بايت بذلك وان مضى الا في الثلثة فقبل ان تضع حملها  
 بايت بذلك وقد بينا في جواب مسائل الواردة من اهل الموصلة الفقهية انه لم يذهب جميع اصحابنا الى هذا المذهب ولا اجمع العلماء على  
 عليه اكثر اصحابنا يفتي بخلافه ويذهب الى ان عدا من ذكرنا حاملا وضع الحمل من ذهابه خلاف ما نصراه وانما عول على خبره وبسبب رواة  
 عن ابي جعفر وقد بينا انه ليس بخبر صحيح العلم وسلمنا مع ذلك في اولنا واستوفينا هذا من الكلام ما لا طائل في اغاير ههنا وفي الهامة  
 اذا كانت هذه المسئلة مما لم يجمع اصحابنا عليها ويختلفون فيها فمخرجنا عن ائمتنا هذا الكتاب عليه فان قيل في حجةكم على كل حال ان عدا  
 اذا كانت حاملا هي ضمن الحمل دون الاقرار فان احيتم بقوله نعم واولا الاحمال اجل من ان يضعن حملهن عورضتم بعلوم قوله نعم والمطلقة  
 بين بين بانفسهن ثلثة اشهر والجواب عن ذلك انه لا خلاف بين العلماء في ان ابنة وضع الحمل عامرة في المطلقة وغيرها وانما ناسخه لما نقلها  
 وما يكشف عن ذلك ان قوله نعم والمطلقات بين بعض بانفسهن ثلثة اشهر ولا يحمل لهن ان يكنين ما خلق الله في ارحامهن انما هو غير محمول  
 لان من استبان عملا لا يبال في ابلز لهن ان تكنين ما خلق الله في رحمهن اذا كانت هذه خاصة في غير الحوامل لم تغاير في الوضع  
 وهي عامرة في كل حامل من مطلقه وغيرها **مسئلة** وما اخبرتم به الامامية ان عدا الحامل المتوفى عنها ائمة الاجل من مبسوط  
 هذه المسئلة ان المراد ما اذا كانت حاملا متوفى عنها زوجها وضعت حملها فليل ان ينقض لها اربعة اشهر وعشر انام لم تنقض عنها الا بعد

۱۰۰  
لم یحضر علیہ

بیلغن الحیض اذا  
كان مثلین یحبس

غير ومعه من الرجال  
على الغبار النشاح

مَنْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ سَجَّ



فی الحال

بہرہ



f

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين  
والمؤمنين الذين هم خير خلق الله  
والذين هم خير خلق الله



# كتاب الايمان

فان قيل فقد روي عن النبي انه قال من حلف على شيء فرائ ما هو خير منه فليما في الذي هو خير منه وله كبره عن غيره قلنا هذا خبر واحد لا يوجب علما ولا يقضي قطعا وانما يثبت الحكم ما يقضي العلم وله من اخبارنا التي ذكرنا عن عثمان ما لا يخصص من المعارضة بما يقضي من النصيحة بسقوط الكفان وبما روى هذا الخبر بما روى عن النبي في حديث غيره انه قال لا يثبت الايمان الا بالبرهان الذي هو خير وكفاؤها انما هي انما يثبت لان الكفان لما كانت لا زالة الاثم وشرك المعصية اذا كان واجبا فلا اثم فيه فقلنا مقام الكفان ونحن نعلم الخبر بالبرهان عن غيره فقلنا وله كبره عن غيره على الاستصحاب والندب المتخالف لنا على هذه هبة لا يمكن استعمال الخبر المقتضى بسقوط الكفان وان كفاؤه باظهارها **مسألة** وما انفردت به الامامية ان القابل اذا قال ان فعلت كذا فاسرى ما لا والله على كظم راي وما الى صدقة او عيبك حر لم يكن ذلك مبيها بلزم فيها الحنيفة والكفان وفعلها باقي الفهم ما في ذلك فتا لوامتي حلفت لوزير الطلاق والظلمة واللعن وقال ابو حنيفة اذا حلف بقصد فخرج ما لم ثم حث فقلنا ان يصدق جميعه وقال الشافعي يجب عليه اذا حث كفان بيمين قال مالك يخرج من ناله الثلث اذا حث فقلنا روي موافقة الشيعة عن ابن عباس في وطأ ورس تشيعه ولان لا يثبت على من حلف بذلك ثم حث ما لا دلالة على ان الطلاق والظلمة واللعن مشروطين بقصد فقلنا في هذا الكتاب اما العنق والصدقة ففي اصحابنا من يفتي بان ان اخرج ذلك القول يخرج اليقين كان لغوا بلا لاهم له وان اخرج يخرج التذرع كان له حكم التذرع ووجب عليه العنق والصدقة فقلنا ان كان ما علقه به من الشرط وهذا غير صحيح لان التذرع عند جميع اصحابنا من شرط ان يقول الناذر لله على كذا ان كان كذا فاذا كان كذلك حران كان كذا الا ان كان كذا دون اليقين فلا يكون ناذرا الا ان يقول لله على صدقة ما لي عني عيبك وان لم يفعل ذلك لم يكن ناذرا كما لا يكون خالفه الدليل على ان ذلك ليس بيمين ولا يلزم فيه حث اجتماع الظاهري واجتماعهم حجة وايضا فلا خلاف ان ان الحالف يمين الله نعم خاص بخلافه ما شرع من كفته اليقين اذا كان تعاقدا اليقين حكما شرعيا لم يقع بالمعصية الحالف للشرع وايضا فان الاصل براهونه الذم من المحقون ومن يثبت ذلك كان عليه الدليل فان اخرج ابو حنيفة بقوله نعم ومنهم من عاهد الله لئن اذنا ناس فضلنا لنصدقن الا براهونه نعمهم على مخالفة نفس ما عاهدوا عليه الجواب فالاسلم ان ذلك عمنه من ادعى ان له حكم العهد مغلبة فانه لا يذره وبعد فان اكثر الاصحاب يقولون ان قوله عاهد الله ليس بيمين **مسألة** وما انفردت به الامامية ان القابل اذا قال هل عاهد الله على ان لا افعل محرما فافعله ان فعل ظاهرا فلم يفعل ما او ذكر شيئا مباحا ليس بمعصية ثم خالف ابو حنيفة عليه حتى يذره وصنام شهرين مثنا بيمين واطعام ستين مسنجا وهو غير بين الثلث ثانی في الفقهاء بخلافه في ذلك فعند ابو حنيفة وما لا في هذا القول بيمين بيمين فخرج حث اليقين قال الشافعي ان نوى بذلك اليقين كان مبيها ومن لم ينو لم يكن مبيها ولبنا اجتماع الظاهري وان شئنا ان نقول فثبت انه من حلف على ان يفعل فلا هو معصية انه يجب عليه ان لا يفعل ولا كفان لزمه وكل من قال بسقوط الكفان عمنه كراهه قال فبين عاهد الله نعم ثم نكث ان الكفان الذي ذكرناه في قوله ان احداهما موافق الشيعة الامامية ان من حلف بالله نعم ان لا يفعل شيئا فافعله او لا يفعل شيئا فافعله مكرها او ناسبا فلا كفان عليه الزمنا في قوله الفقهاء الكفان الاعلى احد في الشافعي الذي كراهه ولبنا على محضه فاذا كراهه الاجماع المنكر ووافقه قوله نعم وليس عليه كمن جناح فيما اخطأ به فاذا ثبت الجناح هو الاثم فلنا قد عسر في الفرار والسرقة عن الاثم وعن كل فعل يجب حمله على الاثرين فالتفهم دلالة وايضا فان النسب والاكراه فمقتضى التكليفات لعقل فكيف لا يبرهان التكليفات السبع وايضا فان الكفان وضع في الشرع لانه لا اثم للشخص وفلسط الاثم عن الناس بل خلاف فلا كفان عليه ايضا فان الفعل الحقيق عليه ينعقد ببالا كراهه والنسب كما ينعقد بفعل الفذرك كما يرفع التكليف مع فقد الفذرك فكذلك يرفع مع الاكراه وقد علم حكم ان حلفا ان يفعل شيئا وقد فذر عليه لا يلزم كفان فكذا ذلك من حلف ان لا يفعل شيئا او سلب عليه فخير ان لا يلزم الكفان لان ارتفاع اليقين من الامرين معا ويمكن ان يمارض المخالفون في هذه المسئلة بما روي وهو ظاهر في كتمانهم ورواياتهم عن ابن عباس عن النبي انه قال والله تعالى تجاوز لامي الخطأ والنسب او ما استكرهوا عليه ليس لهم ان يجاوروا على اسم الخطأ والنسب دون حكمهما لان الواجب حمله عليهما معا الا ان تقوم دلالة الاثرين في رفع الخطأ والنسب نفسهما لا يمكن ان يرد بالخبر وانما المراد به ما يرجع الى الخطأ والنسب من حكم واثم وليس يحمل ما على احدهما اولى من الاخر فيجب حمله عليهما **مسألة** وما يجوز ان يظن انما يثبت انما يثبت ان من حلف ان لا يكلم زيدا حثا وضع عليه شره وقد وافق الامامية ابو حنيفة في ذلك والشافعي يذهب الى ان الجمين يقع على الابد وقال مالك الجمين سنة واحدة والذي يوجب فيه هذا القابل ان كان نوى باليمين ما نانا العينة فهو على فواته وان كان اطلق القول عاريا بين يديه كانه على سنة شهره لبنا على محضه فاذا ثبتنا اليقين لاجماع المذود وان كان اسم الجمين يقع على اشياء مختلفة فيرفع على كذا كافي بقوله نعم فيتحراز الله حين ثمسوا وجين مضجوا وانما اذا روي ان الصباح والمساء واثم بعض مقدمي اصحابنا في حنيفة يحال هذا الابه على ان المراد بها ساعة واحدة فكانه قال ساعة مشيئة ساعته مشيئة وهذا غلط فاحسن منه لا يخفى فيما يقع عليه اسم الجمين على وقتهم قال قوله

ان يغلبه كراهه



# کتاب النذور

الله نعم ومنعناهم الجحيم يفع الى سنة اشرفنا الله تعالى ثم في كل ما ناكل حين باذن ربنا وروعن ابن عباس ان الملاد بذكر سنة اشرفهم ثم ما يفع عليه اسم الجحيم اربعون سنة قال الله تعالى هل ارجع الى الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا واذكروا المفسرون انه يوم اراوا ربهم سنة وقال عبيد بن عباس سنة روع اشرك اللفظ لا بد من دلالة على حمله على البعض فلما انفك الامامية عن عثمانم عليهم السلام سنة اشرفهم وجعلوا عليه كان ذلك تجزئ في حمله على ما ذكرناه وابوجهت مع اعتراف باحتمال اللفظ للشيء المخالف كيف حمله على سنة اشرفهم فغير دليل يرجح واللفظ يحمل ذلك ويجعل غيره وكما مالك واما الشافعي فهو اعاد منه ما لا نراه الاشنة النجاسة على الناس

کتاب التذکرہ

[illegible]

امرا البواء بما هو مذموم  
عليه الخلفاء وحقه تنال  
في انهم



# كتاب العنق والملك

له وقد مضى في هذا الكتاب الكلام في المسائل التي تقدم بها الامامية في كفاية واطلوا من الحنفية في باب الصوم ايضاً فبين بعد ان بيني خبياً  
من اللبس في شهر رمضان الى غير ذلك وفي نظائر هذه المسئلة من باب الصوم يوجب فيها من الكفاية ما لم يوجب كثر الفقهاء في ذلك وقد بيناها  
في باب مسائل الصوم في كفاية الجنائز ان الحرم فلا فائدة في اعادتها ماضية انما تذكر ما لم يتقدم ذكره **مسألة** وما انفردت  
ببر الامامية القول بان من طلى امه وهو حي ابيض فخلعت بفسد بثلث ما دمن طعام على ثلثة مساكين في خالفنا في الفقهاء في ذلك ودينا  
بعد الاجماع المنزه وانا قد علمنا ان الصدقة وبر برة وطاعة لله تعالى في ذلك فخلعت قوله تعالى اغلوا الجبهه وامر بالطاعة وما لا يخص من الكفاية في  
الامر بفضلي الا يجاب الشبهة فيكون ان تكون هذه الصدقة واجبة لظاهر القرآن وما يخرج بعضنا لنا ولغيره في الطواهر عن الوجوب فينب  
له حكم النذر بدل فاما ان ذلك ولا دليل يثبتنا بوجوب لعل عن الطواهر **مسألة** وما انفردت ببر الامامية القول بان من طلى  
عن صلوات عشاء الاخر حتى يمضي النصف الاول من الليل وجب عليه ان يفسد ما اذا استيقظ وان يصبح صائماً كفاية عن غير نظره وباني الفقهاء  
بما القون في ذلك ودينا على صحة قولنا بعد الاجماع ان يكون ما يطهر في المسئلة بل افضل من قوله تعالى اغلوا وامر عرق جل  
بالطاعة عن النبي الذي يثبتنا **مسألة** وما انفردت ببر الامامية ان على المرأة اذا جرت شهرة ما كان كمثل الخطا حتى يقبر  
اذا طعم سبب مسكناً او صبها من مناسيب فان خدشت وجهها حتى تشبه به كان عليها كفان يمين خالفنا في الفقهاء في ذلك ودينا  
ما تقدم ذكره فلا معنى لادانها **مسألة** وما انفردت ببر الامامية ان من شؤ ثوبه من ولد له او جبره كان عليه كفان يمين خالف  
باني الفقهاء في ذلك ودينا على صحة ما ذهبنا ما ذكرناه فيما تقدم بل افضل **مسألة** وما انفردت ببر الامامية ان من زوج امرأه  
زوج وهو لا يعلم بذلك عليه ان يفرها ويقتل بحسنة زاهر خالفنا في الفقهاء في ذلك والدليل على ذلك ما تقدم ذكره **مسألة**  
وما انفردت ببر الامامية القول بان لا رونا لا يعنى في شيء من الكفاية ان قد دوى فامرنا عن عيسى عليه السلام وعطاء الشعبي فاودس بنا  
الفقهاء بما خالفون في ذلك ودينا بعد الاجماع الطائفة قوله تعالى ولا يهيموا الحديث منه ينفعون ولدا ان اطلق عليه هذا الاسم وقد ورد  
عن رسول الله انه قال لا خير في ولد لا رونا لا يعنى الا في مروه ولا في جلد ولا في عظم ولا في عظم ولا في شعر ولا في لينة ولا في شيء منه واجزاه  
في الكفاية واستقاط الحكم كبر عن المجازي نص للنس من الخبر قد نفاه رسول الله فان غلغله اذ لم قوله تعالى فخير فيه فانه يخص ذلك دليل  
كما خصنا كذا امثاله **مسألة** وما ياتى انفردت ببر الامامية القول بان من افطر من صوم الشائع بني على ما تقدم ولم  
بالبر الامامية وقد وافق الامامية على هذا احد قول الشافعي في هذه المسئلة قوله ان احلها ان يستأنف مثل قول الفقهاء والاخوانه  
لا يستأنف ودينا بعد الاجماع المنزه ودينا فان لم يرض عنه ظلم لسقوط الفطر وقد علمنا انه لو افطر لغيره لزم الاستيناف لم يجز له البنا  
فلا يجوز ان يكون مثل ذلك حكمه مع لعل لان لعل لا يرد ان يخالف حكمه من لا عدله والقوم يعرفون بين امر من الحنفية هذا الحكم  
ولا ورنه بينه ما عندنا لئلا لان لكل واحد مناه عذر لا يقد على دفعه الانتفاك **مسألة** وما انفردت ببر الامامية القول  
بان من صام من الشهر اثنى يوماً او اكثر من صيام الشهر من المناسبات افطر من غيره كان سبباً وجاز له ان يمين على ما تقدم من غيره  
استيناف في خالفنا في الفقهاء في ذلك ودينا بعد الاجماع ان قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى هذا الدين بخفف عنكم  
وقد علمنا ان في الزمان من ذكرناه الاستيناف مشقة شديدة وصح عظيم **كتاب العنق والملك**  
وما انفردت ببر الامامية ان العنق لا يبيع الا بقصد البينة فلا يبيع مع الغضب الشديد الذي لا يملكه معه الاخذ والامع الاواه ولا  
في السكر ولا على جبهة اليمن خالفنا في الفقهاء في ذلك ودينا بعد الاجماع الطائفة كل شيء ولنا برة على ان الطلاق لا يبيع مع هذا الوجوب  
التي ذكرناها وقد تقدم وان شئت شئت قول كل من قال ان الامة بان الطلاق لا يبيع على هذه قال بمثل في العنق والنفقة بين المسلمين خلاف  
الاجماع فان قيل فانه يمين ان يقع العنق مشروطا مثل ان يقول ان شفا في الله من مرضي فخلعت حروا والتبيرة المكاتبه عن مشروطا  
لنا انما انكرنا ان يقع على جبهة اليمن مثل ان يقول ان دخلت الدار وعلقت كذا فعلى حروا وما انكرنا ان يقع مشروطا في النذر والنفقة  
وما انفردت ببر الامامية ان قوله تعالى لمعقنا بما يثبت العنق الذي ليس بواجب بل على سبيل التبرع فاما اذا كان المعنق في امر واجب ككفاية  
النظام او طفل او قطار في شهر رمضان او في الاستيناف تلك من حجات الواجب ان الولا لم يرفع فيه المعنق سائبة بعد الاجماع الذي  
به دون الولا حكمه شرعي الاصل انتفاء الاحكام الشرعية وانما يثبت بالاولد والظاهر وقد علمنا ان ثبوت ذلك الولا في معنى المتبرع ولم  
بهم دليل على ثبوت في العنق الواجب فيكون على الاصل انتفائه **مسألة** وما انفردت ببر الامامية ان المولى اذا علق  
العنق بضمير اى عتق وكان لا يبيع عنقه وخالفنا في الفقهاء في ذلك فدينا بوجوبه في ان نران علقه العنق بضمير بعضه في غير  
الملك لولس العنق وضع العنق والام يبيع وزهيب الشافعي ان العنق يبيع اذا علق بكل عضو من اعضائه من يداي وجو غير ذلك ودينا



# کتاب لندہی

الاجماع المأثور ان دفع العتق حكم شرعي لا يجوز اثباته الا بالادلة النافعة وقد علمنا ان حكم العتق يثبت اذا علمنا بالجملة ولم يفرق دليل على ثبوته  
 انما علمنا بالاعضاء فيجب ان يثبت حكمه **مسألة** وما انفردت به الا ما ثبت ان العتق لا يقع الا اذا كان لوجه لله تعالى والغير به الميراث فيفسد  
 به غيره ذلك من الوجوه مثل الاصل وما يخالفه في الفقهاء في ذلك لا على صحة مذهبهنا بعد اجماع الظاهرين ان العتق  
 حكم شرعي لا يثبت الا بدليل شرعي فلا دليل على وقوعه مع نفق القبر **مسألة** وما انفردت به الا ما ثبت ان من اعنى عبدا كان  
 لا يقع عتقه وخالف باقي الفقهاء في ذلك الدليل على صحته مذهبنا ما مضى في المسئلة من ثبوت ذلك في جعل الكافر حرا سلبا طاه  
 على مكانه اهل الدين والايان في ذلك لا يجوز **مسألة** وما انفردت به الا ما ثبت ان العبد اذا كان بين شركيين او اكثر من ذلك فاعنى  
 لعد الشراكه يفسد عتقه ملكه من العبد خاصه فان كان العتق مؤسرا ولو لم يتباع حصص الشركاء فاذا انبأ عنها العتق جميع العبدان كان  
 العتق معسرا وجب ان يستعنى العبد في باقي عتقه فاذا اعنى جميعه فان عجز العبد عن التكسب السعائير كان بعضه عتقا وبعضه موقفا  
 وخدم مالكه بحيث لا يرضى من نفسه بحسب ما اعنى وخالف باقي الفقهاء في ذلك فقالوا انما يفسد اذا اعنى احد الشركاء عتق يفسد لشركه  
 ثلث خبات ان كان موصرا ان شاء واعنى ان شاء استعنى وان شاء ضمن ان كان معسرا سعى العبد لم يرجع على المعنى وقال ابن ابي بلال  
 كله وهو قول ابو يوسف محمد ان كان موصرا ضمن ان كان معسرا سعى العبد هو قول الثوري الحسن صالح بن حي حكى ابو يوسف عن يمينه  
 في عتق بن بديل اعنى احد الخصال عتقه فان عتقه الاخر فقدم عتقه ما قال مالك والشافعي اذا عتق احد هما وهو موصر فعتق  
 كله وضمن ان كان معسرا كان يفسد عتقه في نفسه وقال عثمان البني لا يفسد على المعنى الا ان يكون جازيا وفيه زيادة لوطي في نفسه والاصل  
 على صاحب من الضر وحكى الطحاوي عن قوم منهم قالوا اعنى العبد كله وضمن من شركائه موصرا كان ومعسرا من مال هذه الاقوال  
 المختلقة وجدول الاما قبة على ترتيبه منقرضها والمال لا على صحته مذهبنا اجماع التكرار من القول بفساد العتق في يفسد المعنى  
 لا بد منه الا ان يفسد في ملكه ويغدر به الى غيره لا يجوز ان من لا يملك شيئا لا يجوز ضمنه ويقتض المعنى انما هو يثبت هذا المسئلة عليه  
 لا بد منه وانما الشافعي قد صرح به فيما حكاه غيره ان ابو حنيفة افسد في اثبات الخبات ان للشركاء الا اذا قلنا الا في حنيفة افسد ان كان  
 المعنى معسرا وعجز العبد عن السعائير والتكسب كيف يكون الحال فلا بد له عند ذلك من القول بمثل ما قلناه وانما الشافعي قبله ان يقال  
 انما يجوز ان يكون بعضه موقفا وبعضه حرا اذا قلنا ان الخبلة في خبره ما يفسد المعنى اذا كان موصرا او سعا بغير العبدان كان المعنى معسرا  
 لا سيما وانهم كل حكم زورون عن النبي انه قال من اعنى شفعيا من مملوك فعتقه خلاصه كله من ملكه فان لم يمكن له مال استعنى العبد  
 غيره مشغوق عليه ويردون افسد عن النبي انه قال من اعنى شركا له في عبده وحر كله وظاهر هذا الخبر يقتضي ما حكيناه عن ابو يوسف محمد في ذلك  
 باطل عندنا وعند الشافعي ثبت انه اذا راسخا في النوصل الى الخيرة بكل سبقنا استدلال الشافعي بما روى عن النبي من قوله من اعنى  
 شفعيا له في عبده وكان له مال يبيع من العبد فوم عليه فبشره عدل اعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه لغيره لا انفسد عتق عليه فاعنى  
 وروى ما روى الجواب في هذا خبر واحد ان كذا لا يعرفه ولا يروى عدل له روايته وقد ثبتنا في غير موضع ان اخبارنا والاحاد العدل لا يقبل احكاما  
 الشرعية وانما يصح ان يثبت بهذا الخبر الشافعي على ما يفسد لاهنا مشركا في قول اخبارنا الاحاد وابو حنيفة عجز هذا الخبر بان يقول ان العبد  
 رضى الى ان يؤدى السعائير بما عليه كانه كان الى ان يفسد صاحبه لنا على ما ذهبنا اليه ان نأول ذلك على من عجز عن البيع من العبدان  
 يبقى بعضه موقفا لاجل هذا والنا اول من تأويل في حنيفة لانه لو اطلق عليه اسم الرق الى ان يفسد تجار حنيفة ويصدروا لا يجوز  
**كتاب التديب** **مسألة** وما انفردت به الا ما ثبت ان للتديب لا يقع الا مع فساد التديب اختياره  
 ولا يقع على غضبه الا اكره ولا سكر ولا على جهه اليه فيكون القبر الى الله هي المقصود ويردون سائر الاغراض وخالف باقي الفقهاء في ذلك  
 في هذه المسئلة والدلالة على صحته مذهبنا فيها كلاما فادفعناه في باب الشاق وشرطه ان لا يقع على هذه الوجوه التي قلنا ان لا يقع عليها والظاهر  
 في الامر بواحدة **مسألة** وما انفردت به الا ما ثبت ان فموا ببيع المدبر فمالوا ان كان ذلك للتديب بطوعا وبغيره جاز له  
 بعه على كل حال في دين غيره كما يجوز له الرجوع في وصيته وان كان تديبه عن جواب بغيره ومعنى ذلك ان يكون قد فسد مثلا ان يفسد  
 من مرضه او فسد غايته بل بغيره ففعل ذلك فاجب له عا وما وجدنا احكاما من لغة ما فصل هذا الفصل واطلقوا اما جاز البيع على  
 كل حال والمنع منه على كل حال فقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز وهو قول ابن ابي بلال وسائر اهل الكوفة والحسن بن حي قال مالك لا يجوز  
 وهو قول بيع المدبر فان ناع مدبر فاعنى المشتري فالعتق جائز وينقض التديب والولا للمعتق وكان ان وطئها فحل منه ضمانا وولد  
 التديب وقال الا وراعي لبيع المدبر الامن نفسه ومن جمل عتقه وكلاء من لئله ما نام الاول حيا فاذا مات الاول بيع الولاء الى غيره  
 وقال التلبث كونه بيع المدبر فان باع مدبر فاعنى المشتري جاز بغيره وكلاء من اعنى وقال عثمان البني والشافعي يجوز بيع المدبر من غير حاجته ومن طاهر



کتاب التذکرہ

فان في الجماعه من قسمين قسمهم الاما قبله ففصلنا المسئلة انفرادا ولينقلنا على ما ذهبنا اليه بعد الاجماع البتة بان المذهب المذكور انما هو سبيل الحق  
من وجوب عليه كانه لم يجر فلا يجوز الرجوع فيه ولا الفسخ له وليس كل البائع لان لا سبيل في نفسه **مسئلة** وما انفردت به الامامية  
ان المذهب المذكور لا يجوز وقد مضى الكلام على نظيره هذه المسئلة انما دللتنا عليه على ان عقول الكاذب لا يجوز فان المذهب من مذهب الحق **مسئلة**  
وما انفردت به الامامية ان من يبرئ نفسه من عبثهم ما انما انفق في بطلان الفلوس في نفسه بركه كالقول في حق اعني من حضر من عبثه ذلك القسم  
التي ذكرناها في حق الشفص هو انما يبرئ منها والدلالة على المسئلة في هذا **مسئلة** وما انفردت به الامامية انهم قسم المذهب  
وقالوا ان كان من جوبه من مومن ليس المالك ان كان عن طوعه من مومن المثلث في الفقهاء في الفقه في ذلك ما وجدنا لهم هذه القضية  
لان باحقيته واصحابه والشورى ما ملك والا واداعي الحسن حتى الشافعي قالوا بالاطلاق وان المذهب يكون من المذهب فان فورا والى سبيل  
المذهب من جميع المال هو قول سرقه ابو بصير النخعي وروى عن الشعبي ان سرقها كان يقول المذهب من المثلث فبان بحكاية هذه الاقوال ان سرقه  
قول الامامية اذا مضى والدلالة على صحة قولهم بعد اجماع الفقهاء انما اذا كان واجبا جري مجريا لدخول خروجه من اصل المال اذا كان  
برعا او طوعا من ماله الوضعية فيما يبيع به الموصوف القسم واجبة فان استندوا باخبار الذي به نفع عن ابن عمر قال قال رسول الله المذهب  
من المثلث فالجواب عن هذا الخبر انهم ينفردون به ويدعون اخبارا كثيرة موجودة في الكتب لو قلنا على ما مضى لجلنا على ذلك  
الطوع والبائع دون الوجوب **مسئلة** وما انفردت به الامامية ان المذهب من مذهب بعض من الاعضاء لم يكن مذهب ولا كان  
له حكم وانما في الفقهاء في الفقه في ذلك والشافعي اذا ذهب الى ان العتق اذا تعلق بى عضو كان من الاعضاء وقع بملك يده في المذهب في مثله  
وابو حنيفة اذا تعلق العتق بغير ماله على بعض من ماله عن المذهب مثل الراس الفرج بملك يده في المذهب مثل ذلك وكل ذلك انما في المسائل  
العتق من العتق لا يقع ماله على بعض من الاعضاء هو بغيره بل في المذهب في هذه المسئلة **مسئلة** وما انفردت به الامامية  
ان لا يجوز ان يكتسب العبد الكافر اجازة في الفقه في ذلك فدللتنا على نظيره هذه المسئلة في مسائل العتق المذهب ما دللتنا به  
هناك هو ثبوت هذا الموضع وممكن ان يستدل على ذلك انهم يقولون وقد كانوا يبرهن ان علمهم فهم خبر فلا يعملوا المراد بالملك يكون المال و  
العناقه وحسن المكتسب على ما قاله الفقهاء والمراد بالخبر هو الدين الايمان لا يجوز ان يزداد ذلك المال لا المكتسب ولا يسمى الكافر  
والمراد ان كانا مومنين ومكتسبين خبرهم لان فيه ما خبر به في الايمان والدين هو خبر وان لم يكن مومنا ولا مكتسبا فالجواب على ذلك  
اولا في مسائل المعاني في الاحتمال لوجب الحمل على الجميع **مسئلة** وما انفردت به الامامية ان المكاتب اذا شرط على مكاتبه ان  
من يبيع عليه من ماله مكاتبه شيء رجعت وفا كان هذا الشرط صحيحا ما مضى وان شرط عليه من ماله ادى بعضا عتق  
عنه بقدر ما ادى في بيعه بقدر ما يبيع عليه كان ذلك بغير جاز وان شرط شيئا من ذلك وان اطلق الكاتب ادى المكاتب البعض  
في البعض كان في بيعه بقدر ما يبيع عليه حوا بغيره ما اياه وما افاض في الفقه في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه ابن ابي شيعة وشهر بن  
والشافعي والا وادعى القليل من سعة المكاتب عتق ما يبيع عليه وهم لا يعنى الا ببيع المكاتب وروى عن الثوري ان قال ادى المكاتب  
العتق والثلث من مكاتبه فاحسب ان لا يرد في روى عن الشعبي ان قال كان عبد الله وشهر بن يقولان في المكاتب ان ادى الثلث  
فروعهم وروى عن عيسى بن عيسى ان ادى المكاتب من ماله بغيره فروعهم والذي يدل على صحة مذهبنا اجماع الفقهاء وان شئت ان يقول  
كل من قال ان عتق الكافر لا يقع ولا يقع يقول ما ذكرناه في هذه المسئلة والنفق بين المسئلة في خلاف اجماع الامامية فدللتنا على ان عتق  
الكافر لا يقع ولا يقع ويمكن ان يعمل بغيره على ان الكاتب عتق بعتاق بالشرط الذي به رخصته بغيره بكونه مومنا بغيره وانما مضى  
عليه فاذا اطلق الكاتب وجعل الوضعية بازا ما انما انما انقص عن المال بحسب فضائله من الوضعية **مسئلة** وما انفردت به الامامية  
القول بجواز بيع امهات الاولاد كعتق فان اولادهم فلا يجوز بيع ام الولد ولدها حتى هذا هو موضع الانفراد من موافق الامامية  
في جواز بيع امهات الاولاد وحيث الفقه في التفسير المذكور في ذلك وانما لغاؤه وحكى اصحاب الخلاف القول بجواز بيع ام الولد عن امير المؤمنين  
عليه السلام وعبدا لله بن عباس بن جابر بن عتيق وابي سعيد الخدري وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير والوليد بن عتبة وسواهم  
عقلا وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن سنان وابي الوفاء وعبد الملك بن علي واهل النظر والحال في الفقهاء في ذلك منعوا من بيعه في ذلك بدل  
على مذهبنا مذهبنا المذهب بعد اجماع الفقهاء عليه قوله تعالى واحل الله البيع هذا عام في امهات الاولاد وغيرهم فان قيل فاجعلنا على ان يبيع  
واحل الله البيع مشروطا بالملك فان بيع ما لا يملكه لا يجوز فلان الملك بان في ام الولد خلاف لان ملكها مباح له ولا وجه لا حاشية الا  
ملك المهر بدل بغيره على ذلك ان لا خلاصه يجوز اعنتها بعد الولد لم يكن الملك باذنا جائزا العتق وكان يجوز مكاتبها وانما اخذ سهل  
كان فاعلم غرضنا من هذا يدل على انما المالك لذلك اجتمعوا على ان فانما لا يبيع عليه الدين وانما يبيع عليه فتمننا فان قالوا ان



## 264/100

الأولاد







# كتاب الصيد النجاشي

هذا الكتاب من كتب  
الصيد النجاشي  
صاحب

عليه جاهد البرية فانواع من صيوت كلاب فبات له طوع الشوا من خوف ومن طرد فتر اهل اللغة انه اذا دعي كلاب صاحب الكلاب استندوا  
الشوا من اهل البيت بناء من كلبه وما ذكر في هذا الكتاب من ان يصرى نذرك في نضرب فابني من الكلاب والبناء والالام ان المكيب هو المعبري المعلم فقلنا  
كتبنا اهل اللغة فوجدنا احداهم ذكر ذلك وما يقولون فلان كلب على كذا وكلب على كذا فغيرنا ما لان الكلب هي ما هو العطن والكلب عندهم هو  
العطن ولا يقول احد منهم كلب الطاهر الخارج اذ اعلموا انه لان هذه اللفظة مستعملة مستغفرة من لفظ الكلاب فكيف شغل في غيرهما واذا قيل  
فلما لو اسير كلب فلما من قال ذلك فقد فسرنا له معنى مكيب فذكره بالكلب اليك هو العطن لما كان لا اسير لشدة بالفلان اليك هو الكلب بل مكيب  
وما انكرنا ان يكون المكيب موضع من المواضع في غير الكلاب انما انكرنا ان يكون المكيب المعلم والمغري والمكس على ان لو سلمنا هذه اللفظة فلما  
قلنا سئل في التعليم والمغري فقلنا كذا وكذا استغفنا انهم حقيقه وحمل القرآن على الحقيقة والى من حمله على المجاز على ان  
شغلوا ما علمهم من الجوارح مكيبين يعني انهم يقولون مكيبين لان من حمل لفظه مكيبين على التعليم لا بد من ان يلزمه التكرار واذا قيل فلما ذلك  
مخفصا بالكلاب فاد لانه يثبت لان هذا الحكم يتعلق بالكلاب دون غيرها ولو قلنا في الالبسة لفظه مكيبين بمعلومين لما حسنت كعبه على  
مخفصا فلو صرحنا بالكلاب كان الكلام فيها وبدل بغيره على ما ذهبنا اليه الجوارح غير الكلاب اذ صا صيدا فقلنا فقد حمل الموت وكل حيوان المود  
هو ميتة وبمعنى هذا الاسم في الشرع لانه ان تقوم ولا شرعية على كون فلا يجزى عليه اسم الميتة وان حله الموت فان ادعوا كونه ما حله  
الموت من صيد الباز والتميد ما استعملها فعلمهم ان لا ولا يمتكون من لانها وانما يفرعون الى خبر واحد ونباس ما فيها ما هو حبيب  
فترك له القرآن **مسألة** وما انفردت به الا ما منه العولان الكلب ان كل من الصيد نادرا وشاذ كان لا يغلب له لا باكل الكلاب  
من ذلك الصيد وان كثر اكله منه وتركه فانه لا يؤكل منه وخالفنا في الفقه على ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزوجنا اهل الكلبين  
الصيد هو غير معلم فلا يؤكل ويؤكل صيد الباز وان اكل هو قول الثوري قال مالك والاوزاعي والثوري ان كل هو قول الثوري قال  
مالك والاوزاعي والثوري ان كل الكلبين وقال الشافعي لا يؤكل اذا اكل الكلب منه والبناء ومثله وانما كان هذا انفراد الان من قال  
من الفقهاء انه يؤكل من الصيد ان كل من لم يشترط ما شرطناه من الاكل والاغلب بل أطلق فضا الذي بشرطناه انفراد في هذه المسئلة  
التي بدل على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع الطائفة عليهم ان كل الكلب من الصيد اذا رد وتكرر دل على انه غير معلم والنعم شرط في انا صيد  
الكلب بخلاف ذلك لانه لو لم يتم وما علمهم من الجوارح واذا نتاج اكل الكلب الصيد على انه غير معلم فلا يحل اكل صيد لانه اذا اكل الكلب  
منه لا يكون بمسكاه على صاحبه بل يكون بمسكاه على نفسه قول الخالف ان الكلب صي كل يخرج من ان يكون معلما البشري لان الاكل  
اذا شذ ونذر لم يخرج من ان يكون معلما الا ترى ان العاقل منافع من الغلط فيها هو عالم به وحسنه على سبيل الشك ومن صناعات من كلابه  
وغیرها ولا يخرج عن كونه عالما فاليم مع فقد العقل بذلك الحق ففرق من الفرق من القوم بين الباز وجوارح الطير بين الكلبان الطار  
لا يقبل التعليم في ترك الاكل ما يصيد وانه يبلغ في كونها معلما مع انها مستوحشة غير السنن قال صاحب الجمل بحجة زادهاها والكلب صيد  
فلا يكتفي بكونه معلما ان يبيع بغير الف صاحبه فلا بد من ان يكون تعليمه لترك الاكل غير صحيح لان الباز كما جاز ان يفهم من على ما قاله  
طبعه من الاستنباس واجابه دعاء صاحبه كما يفهم ان يترك الاكل لما يمسكه فيخاف ذلك فينقاد في برطاعة كما يفهم في  
الوجه وانما الكلاب ليس كل ما سئنا منه وفيها الموشاة بل لا يكون علان كونها معلما في ان الناس يتناولونها وعوها فحبيب ومعلم  
ان اجابه فاعلم البش هو شيء لها وانما تعلمه ويمن عليه فلا اجروها فخرج جوارح الطير ان اكلنا ما يمسكه ليس بخرجها لها من التعليم  
وهذا كله من القوم حديثه **مسألة** وما انفردت به الا ما منه العولان الكلب ان كل من الصيد نادرا وشاذ كان لا يغلب له لا باكل الكلاب  
والا ما هي الزمار وكل ما افلس له من السمك خالفنا في الفقهاء في ذلك لانه روى عن ابو حنيفة واصحابه ما وافقنا في العلق خالفنا  
وترو عنهم انهم كواهي اكل الضب في كلامهم في خبر معروف واذا الاعش فالزنا ارضاء كثيرة الضبا واصايتنا جماعة ففطننا منها وان الله  
ليغلي بها اذ جاء رسول الله فقال يا هذا فقلنا ضبا اصباها فقال ان الله من بني اسرائيل مستحق ان تاتي ذلك الارض في اخشي ان  
تكون هذه فاكوها وهذا الخبر يقتضي كما مر ان الضب مع نجيهم مسخ وهو قول الامامية لانهم بعدن الضب جملة المسوخ التي هي  
الغسل الارزب الذي لعن الضب العنكبوت والحجر والوطواط والفرس والخيل ولا زال مخالفوهم اذا سمعوا منهم ذكر هذه  
المسوخ التي ما اعتمدوا في هذا مسوخ الا على الرواية فضا حكاوا اسمهم من اسمهم الى الثغلة وبعد اللفظة وهم يرون من طرفهم  
وعن رجالهم مثل ما يحبوا منه بعينه والله المستعان والله يدل على صحة ما ذهبنا الى اجماع المروءان شئت ان يثبت هذه المسئلة على  
مسئلة يخرج صيدا لبناء وما اشبهه من جوارح الطير فقلنا كل من حرم صيد جوارح الطير حرم وما عداه والفقهاء بين الامية خلاف  
الاجماع فان اسند الخالف يقولون اهل الكم صيد الحجر طعاما صناعا اليكم ولست بان وحرم عليكم صيد الباز وما دهم حرموا هذه



# مسائل الذبح

الاية يقتضي ان جميع صيد البحر لا يحل كالحصيد البر لا على المحرم غنائه واستدل بما لا ينزل بسند له على ان اصل المنافع التي لا يضر بها عاجلا ولا اجلا على الاباحه وعلى من خطر شيئا من ذلك الدليل الجواب ان قوله نعم اصل لكم صيد البحر لا يثبتنا وظاهر الخلاف في هذه المسئلة لان الصيد صيد صيد وهو يجري مجرى الاصطبا والذبح هو فعل الصائد وانما يسمى الوحش وما جرى مجرى الصيد مجازا وعلى وجه الخلاف لا نهحل الاصطبا ونسب اسمها اذا كان كالمصيد في مجرى حكم الصيد فلا ولا في اباحه الصيد لان الصيد غير الصيد فان قيل قوله نعم وطعامه متاعا لكم وللسبيات يقتضي انه اذا زاد الصيد ونهصيد لان لقطه الطعام ترجع الى الحرم ما يخرج من جوارحه لكان لنا ان نقول قوله نعم وطعامه يقتضي ان يكون ذلك اللحم مستحقا في الشريعة لاسم الطعم لان ما هو محرم في الشريعة لا يسمى بالاطلا فيما اطعمنا كما لم يسم في البحر فان ادعى في شيء ما عدا ما يخرج منه انه طعام في وقت الشريعة فليدل على ذلك فانه بعد ذلك قد روي الحسن البصري في قوله نعم وطعاما من راديه البر والشجر والحبوب التي تشبه بذلك الماء ومثل اكثر المعنيين لقطه البحر على ما ذكره من عذب على ما اذا جعل على الجوب بسقطه مسئلة فاما الجواب عن قولهم ان الاصل الاباحه فهو كذا الا ان ارجع عن حكم الاصل بالادلة القاطعة وقد ذكرنا لها **مسئلة** وما انفردت به الامامية من جعله سمكة على ما حل بحر وشاطئه لم يعلم هي منه او ذكبه فيجب ان يلحقها في الماء فان طفت على غيرهما في شجره وان طفت على وجهها في كبره فان باحيفه وان وافقنا في ان السمك الطافي على الماء لا يبول فانه لا يغير هذا الاعيان والذبح كراهه ويوجب على هذا الاعيان ان يقول احنا في السمك الطافي على الماء ان لم يمس بحرم على الاطلاق بل يغيره بما ذكرناه فان وجبنا لها على ظهره او وجهه علموا بحسب ذلك ولبنا الاجماع المردود ان شئت في هذه المسئلة على بعض المسائل المنقولة لها فان احدا من المسلمين ما فرق بين الابرين **مسئلة** وما انفردت به الامامية ان ذبايح اهل الكتاب محرمة لا يحل اكلها ولا نصرف فيها لان الذكوة ما لحقها وكل صيدهم وما يصيدونه بكلية وغيره وخالفنا في الفقهاء في ذلك ولبنا على صحة ما ذكرناه الاجماع المردود بانه قوله نعم ولا ناكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه لفسق وهذا نص في موضع الخلاف لان من كونه من الكفا ولا يبرك في الشبهة على الذبايح فرضا ولا ستمه فهم لا يسمون على ذبايحهم ولو سموها كانوا مسلمين لغير الله نعم لانهم لا يعرفون الله نعم لكنهم على ما عليه غير موضع وهذه الجملة تقتضي تحريم ذبايحهم فان ثبت يقتضي ان لا يتحل ذبايحهم لصبي كانه غير عارف بالله نعم فلما ظلم الابن يقتضي ذلك وانما ادخلناه فيمن يجوز ذبايحهم بدليل ان الصبي ان لم يكن عارفا فلا يبرك بخانه ولا معتقدا ان الله غير من يستحق العبادة على الحقيقة وانما هو خالق من المعرفه فجاز ان يجري مجرى الانسان في ذبحه وتلقظ بالنتيجه وهذا كله غير موجود في الكفا فان اعترض علينا بقوله نعم اليوم احل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم وادعى ان الطعام يدخل فيه ذبايح اهل الكتاب فاجاب عن ذلك ان اصحابنا يجاون قوله نعم وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم على ما يملكونه مما ياكلون من جنوب غيرها وهذا يقتضي الاحتياط لان ما صنعوا طعاما من ذبايحهم يدخل تحت اللقظه ولا يجوز اخراجه الا بدليل وانما قلنا تحميمه بقوله نعم ولا ناكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه قبل لنا ليس انهم يمشون باثنا بقوا انهم باوينا انا خصصنا الابرة التي يخلقونها بعواظها لانه ان اسد لنا بها والله يحب ان يعبد في القرى بين الابريه ان ثبتت وجوب الشبهة على الذبيحة فان من رعاها عارفا لا يكون مذكبا ولا يجوز اكله ونسبه على وجهه من الوجوه وكل من هب على هذا المذهب الا انه يذهب الى تحميمه بقوله نعم وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم فان ذبايحهم لا تدخل تحته والتفريق بين الابرين خلاف الاجماع ولا يلزم على ما ذكرناه ان اصحابنا في حقيقته يوافقونا على وجوب الشبهة وان لم يخصوا بابرة الاخرى كما شرطنا الاجاب الشبهة مع الذكر على كل حال عندنا في حقيقته ان يبرك الشبهة من اذ اجتهاده الى ذلك واستغنى من هذا سائله وانما بدله الى ان ستمه مع الذكر لا يسقط في حال من الاحوال فان قيل على هذه الطريقة التي يعتمدها من الجمع بين المسلمين ما انكشتم ان من حالكم ان يقتبس هذه الطريقة عليكم ويقول قد ثبت ان الشبهة غير واجبة وبشير الى مسئلة فله الدليل على صحتها عندهم ثم يقول من هب هذا حكم يذهب عموم قوله نعم وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والتفريق بين الابرين خلاف الاجماع فلنا الفرق بيننا ظاهرا لانا اننا بنينا على مسئلة مثل ان الشبهة غير واجبة وفيه ذلك من المسائل لا يمكن مع ما يوجب عليه لان يود حجة فاطمة والمخبر بيننا وبين من نغاليق ذلك ونحن اننا بنينا على مسئلة ولنا على صحتها بما لا يمكن دفعه هذا على التفصيل بحره الاعيان والاختيار **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بايجاب استيفال العبد عند الذبح مع مكانة ذلك وخالف باقي الفقهاء في وجوبه وان شرط في الزكوة ولبنا بعد الاجماع المردود الطريقة التي تقدم نظيرها وهي ان من حج غير مستقبل العبد غامدا فلما اوقع وحل الموت في الذبح وجب حصول الموت يجب ان يكون منه الا ان تقوم ولا لشرعية على ذلك كان عليه فامنا وان وجد فاولم يوفي بعد ذلك الا كونهما منه وذبايحهم بقوله نعم وعرض عليكم المنة وايضا فان الزكوة حكم شرعي وقد علمنا انه اذا استقبل العبد وسمى اسم الله نعم يكون مذكبا بافتاق وان خالف ذلك لم يثبت



# مسائل الذبح

كونه مذكبا يجب ان يستقبل الشبهة يكون مبنيان مذكبا مستمرا ومما ظن انهما الاما منه به القول بوجود العقيقة وهي الذبيحة  
التي تخرج عن المولود ذكرا كان وانثى خالف باقي الفقهاء في ذلك فقال الشافعي ومالك مستحب وقال ابو حنيفة ليس بمستحب وصح  
عن الحسن البصري القول بوجودها وهو مذهب اهل الظاهر وهذه موافقة للامامية ولعلنا بعد الاجتماع المذموم ان العقيقة فسد وفيه بطلان  
وابتصال منفعة الى المساكين بدخل في عموم قوله ثم وانعوا الخبر ما اشبه هذه الاية من الامر بالاعطاء والغيران من الامر في الشبهة  
الوجوب فان قيل على الاستدلال بقوله ثم وانعوا الخبر فهذا الموضع واستباه من المسائل التي اسند للناجدة العقيقة منها انكر من فضائل  
الاستدلال من جهة ان الخبر لا يثبت له وحال ان يوجب الله ما لا يصح ان يفعل واذا لم يصح ايجابا بالجميع ليس للبعض بذلك والى من البعض بطلان  
بالاينة فلنا الاشبهة في ايجابنا لا يثبت في بعض غير اننا نفرض المسئلة ونقول قد ثبت ان من عقى دفعة واحدة يكون فاعلا للخبر فعمل المذبح  
غير محال فيجب تساوية الاية وسكنا نفرض في كل مسئلة وموضع اسند لنا ليعرف هذه الاية على وجوب شيء من العبادات والقران وان يعين  
على ما يصح تناول الايجاب لم يتم بدفعه في عموم الاية ويمكن ان يكون مخالفا على سبيل المعارضة برونه عنهم ابي حنيفة انه قال المولود اهرا  
عنه وما في خبر الغريب عن الغلام ثمانان عن عائشة الخنا قال امرنا رسول الله ان نضع عن الغلام ثمانين وعن الجارية ثمانية وركوع ابن  
عباس ان النبي عفى عن الحسن والحسين كعشاة الكسبا في في ايجاب العقيقة بين القول بفعل لم ينس لم ان يعقلوا بما يرونه من النبي من قوله  
ليس المالح سوى الركوة وما يروى عنه من قوله من احبك بلسك عن المولود فليسك عن الغلام ثمانين عن الجارية ثمانية وعق ذلك  
بالخبرة وما كان واجبا لا يعلى بالخبرة وما يروى عن فاطمة قالت يا رسول الله عن ابنة الحسن فقال لم يحلفوا باسمه فصدك بوزن شعيرة  
ولو كان واجبه لمرها بما الجواب عن ذلك كله ان هذه اخبارا لا يثبتون بها الاخرى عدلنا واما ولا صفاتهم وما يروى بها من الاجابة  
تقدمنا فنفسر بولائها ما لا يصفى وما ينفردون بها من ثمانية ما ذكرنا بقصة لوعدها عن هذا كله وسلك هذه الاخبار من كل فلاح صحيح  
واجب غالب الظن ليس من مذهبنا ان اخبارنا والاخبار لا يوجب مدعيها العمل بالشبهة بها وانما اخبارنا ان تعارضها باخبارنا والاخبار  
ثم نسطرهم صوغين بنونا وبطل هذه الاخبار اما الخبر الاول فلا بد لبل في خبره لا يثبت فيكون في المال حتى سوى الركوة والعقيقة عنده  
يجب ذكره الموالدين في المال اما الخبر الثاني فلا حجة فيه لاننا علمنا علواه فعمل في ذلك بالخبرة لان الاصل الفضل في ان يثبت ثمانين فاذن  
الواحدة ويجري جري ذلك قولنا بطل من احبك يقتل فليسك في المساجد في الحانات لثمانين بالفضل وان كان اصل الصلح واجبا واما  
الخبر الثالث فغير متبع ان يكون عفى عنه او عزم على ان يتولى ذلك فعلى من ارادها بذلك الى خبره اخرى هذه القلة مستمرة  
انفردت به الامامية كل طائفة من طائفة الكاظمين الرضا والنضر وغيرهم من ثمانين كغيرهم بدليل فاطم من حرام لا يجوز اكله ولا الانتفاع به  
باقي الفقهاء في ذلك قد ثبتنا على هذه المسئلة في كتاب الطهارة حيث دللنا على ان شواكوا بحسن لا يجوز الوضوء به واسند لنا بقوله ثم انما الذبيحة  
بحسن استقصينا فلا مفتوحا عاده مستمرة وما انفردت به الامامية وان كان التقدير وروى عن ابن عباس في موافقنا في ذلك فليقل  
لحوم الحمر الاهلية وحرمها سائر الفقهاء وانما في ذلك الى ابن ابي القاسم روى عن مالك ان الحمار والوحشي اذا ناس وصا جعل عليه بعد  
على الحمار الا هلي فانه لا يؤكل ان خالفنا سائر الفقهاء في ذلك ولعلنا بعد الاجتماع المذموم ان الاصل فيما فيه منفعة ولا مضرة فيه الا باذن  
ولحوم حمر الاهلية بهذه الصفة فان ادعوا مضرة اجلة من حيث الخطر لها والتمى عنها فانهم يفرغون الى اخبارنا ولا يثبت خبره مثل ذلك وهي  
معارضة بما مثلها ويمكن ان يستدل على ذلك بقوله ثم وانعوا الخبر والنجس البغال والحمير كونهما ذبيحة وانما خبر الحمار والوكوب للزينة لا يمنع  
من ان تكون لغيرة ذلك الا نرى في قولنا بطل فاعطيتك هذا الثوب لئلا يلبسه الا يمنع من حرامه بغير له وهبته والانتفاع به من وجوبه  
ولان المفسر بالحبل الحبر الركوب الزينة وليس كل لحمها مقصودا فانها من اللحم لا يمنع من اللحم على البهيم والحمل وان لم يذكر الحمل وانما حرم  
الركوب الزينة بالذكر واكثر الفقهاء يجيزون كل لحم الحمل وليس لم يعلموا بمقتضى الاية وكذا الركوب الزينة خاصة ومن كل لحم الحمل  
فكذلك الخبر فان اسندوا بما يرونه عن ابن عباس انه قال في رسول الله عمن لحم الحمر والحمل لا يحرمان من اللحم الا يحرمان من اللحم الا يحرمان من اللحم الا يحرمان من اللحم  
الوليد قال كذا مع النبي في خبره قال لا تاكل اموال الجاهدين الا يحرقها وحرام عليكم لحم الحمر الاهلية وبغالها وما يروى عن النبي  
انه عفى عن لحم الحمر وقال انها بحسن الجواب عن ذلك ان هذه اخبارا واحدا والعمل بها في البهيم عندنا غير جائز ولا يجوز مع ذلك ان يرجع  
بها عن الكتاب تعارضها بالاخبار التي فيها الشبهة الامامية ما لا يحصى في ظاهره من مخالفاها ما رواه غالب الحسن قال فلت  
يا رسول الله لم يبق في الاثار فقالوا من سبها مالك فاني انا هبنت عن حواشي الفرس هذا لخاله متحاضا لخبرهم كلنا ثم يمكن  
ان يقال في ذلك الاخبار ان سبيل التمسك من لحم الحمر الاهلية هو لاجل الظاهر وقيل في ذلك الزمان كما انتمى عن لحم الحمر لاجل العلة وقد  
روى عن ابن عباس انه قال تمنعني عن لحم الحمر لاجل الظاهر فقوى هذا الثا وبطل هذه الرواية فانما الخبر ان نقصانها بحسن فالرحمن والدر

لا يؤكل من الحمر الاهلية  
ولا يؤكل من البغال والحمير  
نحو ذلك



## في الالطعة

واليعنى واحد في الشبهة ولا هلى من اهل الشبهة من يذهب الى ان الحار لا على الجنبين **مسئلة** وما انفردت الامم  
 بطلب مجموع البعثة في الفقهاء بما انفردت في ذلك وروى عن الحسن البصري انه ذهب الى ان ابا حنيفة لم يجمع البعثة  
 بغير دليل عليه على ابا حنيفة لم يجمع البعثة دليل على ابا حنيفة لم يجمع البعثة دليل على ابا حنيفة لم يجمع البعثة  
 لم يجمع البعثة دليل على ابا حنيفة لم يجمع البعثة دليل على ابا حنيفة لم يجمع البعثة دليل على ابا حنيفة لم يجمع البعثة  
 الذي يوجد في بطن امه بعدة كذا على ضربين ان كان كاملا وعلا من كذا ان يثبت شعرة ان كان ذوات الشعر ويظهر برونه ان كان من ذوات  
 الشعر ويظهر برونه ان كان من ذوات الشعر ويظهر برونه ان كان من ذوات الشعر ويظهر برونه ان كان من ذوات  
 يخرج جبا نلا يترك كل ما كان هذا انفراد لان السابغ من ذوات الشعر ويظهر برونه ان كان من ذوات  
 ان يثبت على بعض المسائل المتقدمة مثل جوبيل للشبهة على كل جبهه او جوبيل مستقبل العبد وان احدا من الامم يفرق بين المستملين  
 ليس لهم ان يحكموا علينا بما هو من غير النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> انه سئل عن البقرة والاشاة نذبحان في بطنها جبن فاكله ام يهرق قال كونه ان شئتم  
 ولم يفرق كما فعلت الامم بغيره فلما ان ذلك قد مضى في اخبار الاحاد ليس جبر الشئ وان هذا مما يفرق به المخالفون وبازاءه فامر به  
 الامم بغيره في ذلك ولو سلمنا ذلك لكان لسان نول في الخبر الاول لا يخرج من ان يكون ناوله على ناوله الشاخي من ان المراد ان ذكاة الجنب  
 هي ذكاة امه وانما يضيف له حكم الذكاة لكونها وان كان كذلك حملناه على الجنبين الكامل الذي قد ثبت عليه الشعر والوبر حصة من غيرنا ولما  
 في ذكاة امه او يكون لنا ويل على ناوله او يضيفه من ذلك على سبيل التنبه لئلا المراد بالجنب ذكاة الجنب مثل ذكاة امه الكذب  
 في ذكاة امه على الجنب الذي يخرج من امه جبا وذكاة ما خرج كك وليجبه ذكاة الام ويقتوى ناوله الشاخي ان كان كذا فبينا نحن نذهبنا  
 على ناوله في جنته من لفظ الجنبين مستحسن الاجتنان هو الاستئثار وهو ناسه في الاسم في حال كونه بطن امه وانما ظرزال عنه سئل  
 هذا الاسم على الجنبه وسئل بذلك مجازا من حيث كان جنبنا قبل حال ظهوره فكيف يجوز ان يكون المراد ان الجنب ذكرا جبا وذكاة  
 امه وهو لا يتحقق هذا الاسم بعد خروجه فلا يشترط ان يكون المراد ان ذكاة امه بعد ذكاة الجنب وهو جنب في البطن من جبهه وهو شخص  
 الام بذكاة امه من فائه واذا حمل على ان ذكاة امه ذكاة الجنبه فانما ذكاة الجنبه ذكاة الجنبه ذكاة الجنبه ذكاة الجنبه ذكاة الجنبه  
 لم يفرق هذا التخصيص بالام لان عمدا الام من ذكاة الجنبه ذكاة الجنبه ذكاة الجنبه ذكاة الجنبه ذكاة الجنبه ذكاة الجنبه  
 الكان بعد الفعل لفظ ذكاة فانما نصب فلما قد بينا ان حمل الجنبين على النسبة يخرج على مذهبه فانما نصب فلما قد بينا ان حمل الجنبين  
 على ان اصحاب الشاخي فلا جابوا عن وانهم نصب بعد ان دعوا لظواهرها واشتباها وصاروا لها للوظيفة بالوقع وان قالوا ان النصب يمكن  
 ان يكون وجهه التظهير ذكاة الجنب ذكاة امه او ذكاة امه ذكاة الجنب ذكاة امه ذكاة الجنب ذكاة امه ذكاة الجنب ذكاة امه  
 الاخر الذي يفتقرون لكون شئتم فانما حمل على الجنبين الذي قد كماله اشعر ووبر وبذلك عموم الظاهر بالادلة **مسئلة** وما  
 انفردت به الامم بغيره في كل الطوارق الغريبة في القوم والمثانة ويكرهون الكاشرين في خالفنا في الفقهاء في ذلك ما لا دليل على  
 ما انفردوا به الاجماع الا انه يرد وراشدا ان يقع هذه المسئلة على بعض المسائل المتقدمة التي علمها لئلا يظاهروا ان احدا من الامم يفرق  
 بين المستملين **مسئلة** وما انفردت به الامم بغيره في القوم والمثانة ويكرهون الكاشرين في خالفنا في الفقهاء في ذلك ما لا دليل على  
 وروى ما يرد في بنائنا وخالفنا في الفقهاء في ذلك ما لا دليل على الاجماع المنه وراشدا ان يثبت هذه المسئلة على بعض المسائل المتقدمة من المسائل  
 التي فيها ناهى الله تعالى عن ما يرد في بنائنا وخالفنا في الفقهاء في ذلك ما لا دليل على الاجماع المنه وراشدا ان يثبت هذه المسئلة على بعض المسائل المتقدمة من المسائل  
 الروايات في هذا الباب ناهى الله تعالى عن ما يرد في بنائنا وخالفنا في الفقهاء في ذلك ما لا دليل على الاجماع المنه وراشدا ان يثبت هذه المسئلة على بعض المسائل المتقدمة من المسائل  
 ابو الاسود عن ابي جهم عن راجع ابو السرح وروى الساجي صاحب كتاب اختلاف الفقهاء قال حدثنا سليمان بن اود قال اخبرنا ابو هب قال  
 اخبرني عمر بن الخطاب عن راجع ابو السرح حدثنا راجع ابو السرح عن عمر بن الخطاب عن ابي جهم عن راجع ابو السرح عن عمر بن الخطاب عن ابي جهم عن راجع ابو السرح  
 الهن قد مواعلي رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوات والسنن الفاضلة فقالوا يا رسول الله ان لنا شرا ما تعلم من القبح والشعر فقال يا ايها  
 قالوا نعم قال النبي لا تطعموه قالوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه  
 فقال يا ايها الذين آمنوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه قالوا لا تطعموه  
 بن جهم عن راجع ابو السرح عن عمر بن الخطاب عن ابي جهم عن راجع ابو السرح عن عمر بن الخطاب عن ابي جهم عن راجع ابو السرح عن عمر بن الخطاب عن ابي جهم  
 وهذا اسم يخص الفقهاء بغيره لا يسمو كفي لغة العرب بل بن الرومي هو من لا يطعم عليه علم اللغة العربية وكان مشهورا في زمانه  
 عندنا قال بعض رواة روى عن ابن الرومي في هذا الباب عن ابي جهم عن راجع ابو السرح عن عمر بن الخطاب عن ابي جهم عن راجع ابو السرح عن عمر بن الخطاب عن ابي جهم



# في الاطعمة

عليك شيئا من الغيرة فلا ولا كرام ولا ينجاسه ومع الى العباس فثلب على هذا القول الاممهم ومثما في علم الغيب اينا بن الرومي اسقو  
 الاسكر الفصيص خضعصقوتور واجعله البقصر فيها بالاحليل بعضونته مصفاة اعلاه ومك لبطنه وادار الاسكر الفصيص القصر  
 البارود الفصيص الشراك فدوى اصحا الحديث من طرفه من فزان فوما من العرب سا وارسو الله عن الشراي المخنة من الفصيص فقال رسول الله  
 بسكرنا الوافق فقال لا تفرقون ولم يسال في الشراي المخنة من الشراي عن الاسكر بل حرم ذلك على الاطلاق وحرم الشراي الاخر اذا كان  
 مسكرا فدل ذلك على ان الغيب احقر بعينه كما لم يرد ودوى اصحاب الحديث من لعانه في كتبهم المشهور ان **مسألة** الاشجعي كان يكره الفصيص  
 وقال احد بن حنبل كان ابن المبارك يكره وقال احمد حدثنا ابو عبد الله المدايني قال كان مالك بن النضر يكره الفصيص ويكره ان يباع في الاقوا  
 وكان يزيد بن هرون يكرهه قال احمد حدثنا عبد الجبار بن محمد الخطابي عن صهبره قال الغبير هو البقصر الذي في النعم عن الفصيص فقال ابن هرون  
 الواسطي الفصيص ينبت السعير فاذن هو خمر وقال زيد بن اسلم الغبير الذي في رسول الله عنهما هي الاسكر كخمر الحشيرة واذ كان هذا رونا في  
 وافواك شيوخهم ومنفذ حتى اصحاب حديثهم فما لنا نمنع لهم من خمرهم الفصيص وهم يقولون من اخنا والاحاد ما هو ضعف ما ذكرناه وكتبه يستحسن  
 الشاعرة على الامامة في خمرهم الفصيص ومالك بن النضر وهو شيخ الفقهاء واصحاب الحديث يكرهه وعن بعضه كان ابن المبارك وزيد بن  
 وهما شيئا اصحاب الحديث لو كانت العصبية واتباع الهوى يخوز بالله منهما **مسألة** وما انفقت بر الامامة القول بان  
 الخمر حرم على كل بني في كل كتاب ان ان يخرج منها لم يكن مجدا واما الفصيص في ذلك وذهبوا الى انها سبي قد لا يخرج من بيتنا على صحة ما  
 ذهبنا اليه الاجماع الطائفة فانهم لا يختلفون فيما ذكرناه وذلك باننا نبي هذه المسئلة على بعض المسائل المنقذة التي فيها ظلم كتاب وما  
 استبره وينهين ذلك ان احكام المسلمين ما فرق بين المسلمين وان الفرق بينهما خلافا للاجماع فان عرفنا عبادهم ونهين من الاجماع  
 الواردة في حديثهم الخمر وذكر اسباب الخمر بما جازينا عن ذلك جميع ما دوى في حديثهم بحجة ما اخنا اطاره ضعيفه لا موجب حكا ولا عملا  
 فلا يزل ما ذكرناه عن الادلة العاطفة مثل هذا الاخبار فانما ما يدعيه اليهود والنصارى من تحليل انبيائهم لما فكذبهم عليهم كما كذبوا  
 على انبيائهم في كل شيء كذبهم المسلمون فيهم لا تخبر بها يدعي هؤلاء المبطون المعروفون بالكذب **مسألة** وما انفقت بر الامامة  
 اذا انقلب الخمر خلا بنفسها او بفعل آدمي انا طبع بها ما ينقلب الى الخمر هلكت الشافعي ومالك في ذلك وابو حنيفة يخالف الامامة فيما  
 حكناه الا انه يرد عليهم فيقولون فيمن الخمر جزا في خل تغلبت فيها حتى لا يوجد طعم الخمر ان يرد ذلك بحمل مكانهم انفسهم وامر ابي حنيفة  
 بانهم لا يمتنعوا اما اجماع على بعض الوجوه وان واقفهم على انفسهم الى الخمر الى ذلك ذكر هذه المسئلة في الانقضاء بلينا  
 بعد الاجماع المنز وان الخمر جازنا بلينا وما هو خمر وما انقلب خلا فقد خرج من ان يكون خمر او لا فلا خلاف في باحة الخمر واسم الخمر  
 يتناول ما هو على صفته خصوصه ولا فرق بين اسباب حصوله عليها ويقال اصحاب حنيفة اى فرق بين غلبة الخمر على الخمر فليما  
 وبين غلبة الماء عليها او غيره من المائيات الجاذبات حتى لا يوجد طعم ولا رائحة فان فرقوا بين الايمن بان الخمر ينقلب الى الخمر ولا ينقلب  
 الى غيره من المائيات والجاذبات فلنا كلامنا فيما على الانقلاب الخمر انما الغيب الى الخمر الكذب فما انقلب الى الخمر بل يمتنع بالامانة  
 وكل في الماء وما الفرق بين ان يلقى فيها ما يجوز ان ينقلب اليه وبين ما ينقلب اليه اذا كانت في الحال موجبة لم ينقلب **مسألة**  
 وما يظن ببل الناصر انفسه الامامة به القول بتحليل شرب بوال الابل وكل ما اكل الخمر من البهايم ما للثداوى وغيره وقد وافقوا في ذلك  
 في ذلك مالك والثوري زفرو قال محمد بن الحسن البول خاصته وخالف في الويت قال ابو حنيفة وابو يوسف الشافعي بول الابل  
 الخمر يحسن ووشر يحسن اية كجاسته ذلك ما لا يؤكل لحمه الذي يدل على صحة مذهبنا البه بعد الاجماع المنز وان الاصل فيما يؤكل لحمه  
 في العقل الا باحار وعلى من ذهب الى الخطر لبل شرعي ان يوجد ذلك في بول ما يؤكل لحمه لا يمتنع من على اخنا اطاره وقد بلينا  
 ان اخنا والاحاد اذا سئل من الحارضات الفلاح لا يجعل في الشراي ثم اخبرهم هذه معاصرة باخنا ربح فيها ثقاتهم ورجالهم يفتن  
 الا باحار وسبي الكلام في تفصيل هذه المحلة واية فان بول ما يؤكل لحمه طاهر غير يحسن كل من قال بلينا ربحه وشهره ولا احد يذهب  
 الى طهارته والمنع من شربه والذي يدل على طهارته ان الاصل الطهارة والنجاسة هي التي يحتاج فيها الى لبل شرعي من طهارة النجاسة  
 وما يجوز ان يتعاضد بها في هذه المسئلة ما روى عن البراء بن عازب عن النبي انه قال ما اكل لحمه فلا ما من بوله وما روى عن النبي  
 عن جبريل عن النيران فوما من عونه فدا وعلى النبي المدينه فاستوحوها فاستوحوها فاستوحوها فاستوحوها الى لغاح الصداقة لغيرنا  
 من ابوالخا واية فان النبي طاف بالبيت اكل على اكله في جميع الروايات بدا الراحلة ورجلاها لا ينجس من بولها ورجلها  
 اية فهذا هو الاصل في طهارة بولها فان ذلك بحسبنا لى النبي المسجدة عنه فان قيل قوله لا يدل على الطهارة وانما يقضى حكمه عن غيره الا  
 نوحنا لا يجوز ان يقال مثل هذه اللفظة فيما لا يشبهه في طهارته واما حجة فلنا لا يجوز ان يقال هذه اللفظة الا على المائيات والابا حة



# الاشارة الى الملايس

لان اصل الشبهة خارج عما ذكروا فانهم بان يقولوا انما خطرت ثابتة لا باس به على ان بعض الجاسات قد تكون اخضر حكا من بعض ولا يقال فيه  
لا باس انما لا يجوز ان تدخل بهذا اللفظ في الجمع على طه اذ هو با حبه لان العادة جرت بدخولها فيما هو صياح ظاهر على اختلاف بينه ودوله  
شبهة في حكمه فاننا لو لم نجد في الحديث الغشيبين انهم انما ابا حهم شربوا لا لابل بل لخالضون على سبيل التداوي كما على المبتعث مع الضمير  
فلما لو كان حاله لم يصب البول لا با حها في وقتنا هذه وابو حنيفة ينع من ذلك وانما يجزم ابو يوسف الشافعي واذا بطل اعراض في حقه  
فالذي يميل اعراض ابو يوسف الشافعي وجها واحدا ان الشيء لو كان باح ذلك للضمير من فوقه عليه من اخضا صا البقرة والوجه  
الثاني ما روى عنه من قوله ان الله لم يجعل شفاؤكم فيما احرم عليكم فهذا الذي كونه فاول يوم قوله بقره بينهما ثم يبرهن منافع للثان  
واما ما اكبر من نعمها على المنافع هي مناهي المكاسين فاولوا ما ابيح في حال الاضطرار لم يبنوا له هذا الخبر بل هو لا يمتنا  
يقضي في الشفاء عن ما يخرج من ثابت ما ندعوا البله لضمير لا يكون حرا ما بل صا حنا الظم يقضي في الشفاء عن ما حرم في سائر الاوقات  
ونحن نعتل في خالده دون اخرى عدول عن الظم فان قيل معنى الخبر ان شفاكم ليس يقضوا على المحض بل بلغ المتبا حان منده حنه فلما هذا البقر  
يخصيص الخبر على من ظاهر فان ابيح علينا انما الغواني في جاسد البول بما حرم منه عن النبي من قوله انما يغسل الثوب من البول والدم  
والمنى وانما عام في سائر البول ما يؤمر بعسله وجوبا لا يكون لا يجسد وما هو بخير لا يجوز شربه بما حرم منه عن النبي انما يبرهن في قوله  
انما بعد بان وما بعد بان في كبرها احداهما كان يشيخ في البقرة واما الاخر فكان لا يسير من البول هذا عام في جميع البول بما روى  
عنه استدل هو من البول فان غايه عذاب لغرضه فيقال لهم فله منى ان خبا الا حاد ليس في الشريعة اذا خبا من المعارضات ثم اجاب  
هذه مقاصد بما حرم ونه عن طريقهم وذلك كونه بعضهم فاما ما حرم به نحن من طريقنا لا يحصى كثرة واذا سلمنا هذا الاخبار ولم نعارضها بما يسلط  
الاجتناع بها كان لنا ان يحل الخبر الاول على ما هو بخير من البول كبول الاستاء وبول ما لا يؤكل لحمه وجب هذا التخصيص كان الادلة التي  
ذكرناها والتشافي لا يمكن الاستدلال بهذا الخبر لا انه لا يوجب غسل المنى لا نه عند ظاهره لا بد له ايضا من تخصيص لفظ البول لا نه لا يروي  
ان بول الوضوء لا يوجب غسله فاما ابو حنيفة فلا بد له من تخصيص ايضا وجعله على الدم والبول الكثير لا نه لا يوجب غسل الغلظين منه كما لا يبرهن  
ان بول الوضوء ظاهر بعدل عن ظاهره ايضا لا نه لا يوجب غسله وانما هو جبره ذكره فقد اجمعنا كلنا على تخصيص هذا الخبر يقال لهم في الخبر الثاني  
قد روى هذا الخبر على خلاف ما حكمتم لا نه روى بقره ان كان لا يسير من البول يغسل البول لا بول غيره وليس لهم ان يخالفوا في ذلك فيقولوا  
الاستاء هو المتباعدا قد يلزمه البناء على الترتيب عن بول غيره ولهذا يقال استبراء الا انه اذا بنا عدت عنهما لتعرف براءة وجهها وذلك  
ان الاستبراء لا يعتبر فيه باصل وضع اللعنة اذا كان في غير الشئ فذا استقر على اننا خصوصه قد علمنا ان الغالب اذا قال فلان يسير  
من البول استبراء من البول لا نه من غيره من البول دون بول غيره على ظاهر الخبر لو كان عام على ما روى لوجب تخصيصه لادلة التي ذكرناها  
على ان في هذا الخبر ما يقتضي الاختصاص ببول ما لا يؤكل لحمه لا نه بعضه في الوضوء ذكر العذاب عندهم حاله ان مسائل الاجتهاد لا يجوز  
فيها الوضوء فان قالوا لم يلحق الوضوء من حيث لم يلحق فقط بل من حيث لم يلحق عن البول مع اعتقاد جاسه ومن فعل ذلك لم يحضر الوضوء  
لا محالة فلما هذا عدول عن الظن وبعد هذا الشاوب لم يسلط استدلالكم بالخبر ان تغيبوا الكلام على هذا الشاوب بل نه بجواب لا نه كان لا يبرهن  
عن البول مع اعتقاد جاسه وهذا لا بدل على جاسه كل بول انما يدل على خطأ من قد علمنا بعدد في ولم يجنبنا يغيب جاسه لان القائل  
لذلك يجهل من فعل العبيد فان بلدكم على جاسه جميع بول وهو المقتضى المسئلة على ان الخبر لا يلا ظاهره لا نه نفس انما بعد بان ما  
وما بعد بان على الكبيرة وذلك كالمشاقص لان العذاب لا يكون الا على الكبائر ما ليس بكبير فلا عذاب على فاعل عندنا من جعل في المعاصي  
كبابر وصغائر من غير انما قد ولا يصح بقره على ذلك لغيره لا يبرهن بالارجال انهم يعتقد ان جميع المعاصي كبابر وانما يقتضي العذاب على كل شئ  
ومن ههنا هذا المذهب لا يقتضي اسم الكبيرة عن شئ من المعاصي وانما يقول على سبيل الاضافة لهذا المعصية اصغر تلك فاصاح الاضافة بالذكر  
فالكل عندنا كبابر واما الخبر الاخر الذي نقلوه ورواهنا عليه كالكلام في الخبر الذي نقلناه من الاصل لا معنى له عادة **مسئلة**  
وانما تفرق به الاثام به انه يجوز ليس الثوب الجبر اذا كان في خلافه شئ من الفطن او الكنان وان لم يكن غايه وخالط في الفناء في ذلك  
وهو غير يبرهنه واصحابه الى جواز ليس الجبر اذا كان سدا او الحيز من الفطن او الكنان ولم يجز اذا كانت الظاهر اكثر وحكي الطاهر وروى عن الشافعي  
انما باح ليس بناء محسوب بقره فان لان الغنى باطن الله يدل على صحة مذهبا بعد الاجماع المروى عن النبي انما نهي عن ليس الجبر وهذا  
الاسم انما ينادى ما كان محصا دون ما اخلط بغيره والثوب الذي فيه فطن او كان ليس بجبر محض فجاز لتبسه الصلوة فيه واذا قبل  
الى ان الثوب الذي فيه فطن سدا جبر محض ليس بغير محض فكل ما كان بعضه فطنا وان لم يكن جميعه فطنا فان قيل هذا  
يقضي ان لو كان في الثوب جبط واحد من فطن او كان جاز لتبسه فلما ظاهر النهي عن ليس الجبر المحض يقتضي في ذلك لان يمنع منه طاعة



# كتاب البيع

عبره والاولى ان يكون الخط او الخطان غير معتد بما ولا اثر لهما فاما اذا كان معتدا بمثلته مثل ان يكون له شبهة الى التوريجين وسدس او عشرة من غير  
يكون معتدا والعيب كله من قول الشافعي نحو العيب الجرح المحض الذي يذنب ولا يشبهه من البيع واي اثر يكون المشو باطنا غيبا امره لا يرى  
ان يادبانه الجيرة اذا كانت جرحا محضاً لم يجر له ما وان كانا البطانة لا تظهر العين كلها الظاهر ان هذا لا يند شيئا **مسألة** وانما ان  
به الاصابة ان جاور المشقة من جميع الجحوا الا يظهر بالديناغ ولد ودرن لم وراية ضيقة يجوز انما جلود المشقة ما لم يكن كلبا او خنزيرا ان يكون بعد  
الديناغ انه وان كانا الصلوة فيه لا يجوز ولا يعمل على الاول خالف الشبهة جميع الفقهاء الا احمد بن حنبل فقد حكى عن المشقة ان المشقة لا تظهر بالديناغ  
ولمنا بعد الاجماع المذرة وقوله ثم حرم علىكم المشقة والتجيم يجب تناول كل بعض من اجزاء المشقة حلته الخبيث ثم فادنه والجلد فيه الشبهة  
الديناغ وبطله يجب ان يحرم الانتفاع به بعد الديناغ لان اسم المشقة يتناول وما يجوز ان يذنب على سبيل المتأخرة لهم ما رده وسطه وفيه من  
التي من قوله لا تفتقروا من المشقة باهاب لا اعصبت عموما هذا الخبر يقتضي تحريم الانتفاع بها بعد الديناغ قول بعضهم ان اسمها لا يابحصر بالجلد  
قبل الديناغ ولا يفتقروا بعد غلط معش لان الاهاب اسم الجلد الى الابد وغيره محض واحد ولو جاز ان يدعى في الاهاب لا خنضاص جاز ان يدعى  
في الجلد مثله ذلك فان اعترضوا بما روي من غير البيع وقد سئل عن جلود المشقة فقال نعم دباغها طهورا وفي خبر اخر اياها باهات في فقد طهر كل شئ  
ان هذا اخبارا واحدة لا يصلح جبا في الشريعة ثم بازاها صاروا ينعون عن البيع من التي عن ذلك وما رويها من الاخبار التي لا تخص في هذه القضية ولو  
لو يطل هذين الخبرين الاطراف لكانت وكفى وقد يجوز ان يجعل الخبران على الخصوص وان يرد بقوله علبا اياها باهات في فقد طهر المذكي  
**المشقة كتاب لبيع والصرف والتبعا مسألة** وما انفقت به الاصابة ان الخنار يثبت  
للمشقة ان ينع الجحوا خاصة ثلثة اشياء وان لم يشترط وخالف في الفقهاء في ذلك ذهبوا الى ان الجحوا كغيره لا يثبت فيه الخنار الا بالشرط  
ولمنا الاجماع المذرة ويمكن ان يكون الوجه في ثبوت المشقة في الجحوا خاصة ان العيوب فيه اخفى والتعاب فيه اوضح ففسح فيه ولم ينع  
في غيره وليس الخنار ان يقول كيف يثبت في المشقة ان ينع من غير شرط جاز ان ينع ان يثبت جاز ان ينع من غير شرط جاز ان ينع ان يثبت  
الخنار اليك ذكرناه وان لم يشترط **مسألة** وما ظن بقدر الاصابة به ولم فيه موافق القول بان للمشقة ان ينع من غير شرط  
اكثر من ثلثة ايام بعد ان تم محذره ووافقه في ذلك ابن ابي ليلا وعمر وابو يوسف الا وراعي وجود وان يكون الخنار شهرا او اكثر كالاجل قال  
مالك يجوز على حسب ما ندعو الى اجتهاد في وقوف على المبيع وما عاينه وحكى عن الحسن بن احمد ان قال اذا اشترى ثوبا لجلد البهي فقال له البائع اذهب  
فانت فيه بالخيار فهو بالخيار اذ اذ حتى يقول فلا ضيقت ذهب او حقيقه وذر له انه لا يجوز ان يشترط الخنار اكثر من ثلثة فان فعل ذلك  
وهو قول الشافعي ولمنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذرة وراية فان خنار الشرط انما وضع لنا مالا حال البيع وقد يختلف لحوال تامل في  
الطوك الفصح فجاز ان يرد على الثلث كما جاز ان ينقص العرض بالبيع فان اعترضوا بالخلاف ما روي من غير البيع من انه قال الخنار ثلثة الجحوا  
عن ذلك فان قد اخبر جاز وقد ثبت ان اخبارا لا يحل عملها في الشريعة وراية الاخبار الواردة بجواز الخنار اكثر من ثلثة ايام لان  
قوله الخنار ثلثة ايام لا يمنع من زيادته علمنا كما لم يمنع من نقصانها في البيع قبل زيادته خنار الشرط على الثلثة عن دخول العرض في البيع  
بفسد ما قلناه وبتبويه في ثلثة بقر لا يدرى في هذا التمسك له البيع ولا يحصل مع ذلك فقد جاز البيع مع تبويه هذا  
العرض **مسألة** وما انفقت به الاصابة القول بان الراباين والاولاد ولا يبين الزوج وزوجه ولا يبين الذم في المسلم ولا  
يبر العبد ومولا وخالف في الفقهاء في ذلك فاقبوا الراباين كل من عدناه وقد كذب فيما في جواب مسائل ورد من الموصل واولد الخنار  
الذين هما اصحابنا المنصنة لفق الراباين من كونه على ان لم يبد ذلك وان كان لفظ الخبر عني لا يبر كما قال في يجب ان يقع بين من كونه  
كما قال الله تعالى ومن دخله كان امنا وكقولهم فلا وث فلا وثون لاجل في الحج وقوله العاين مردودة والزوج غارم ومعنى ذلك كونه  
الامر والموت ان كان بلفظ الخبر فاما العبد سببه فلا شبهة ونفق الى ما يند ما لان العبد لا يملك شيئا والامال التي في يده مال السيد  
ولا يدخل الراباين الانسان ونفسه ولهذا ذهبنا بنا الى ان العبد اذا كان مولاه سببه من حرم الراباين وبنيه واعتمدا في نفس هذا المذهب  
على عموم ظاهر القرآن والله تعالى حرم الرابا على كل من عاين من وقوله لا تأكلوا الرابا وهذا الظن بدخل المشقة الولد والاولاد الزوج  
ثم لما ثبت ذلك وجبت عن هذا المذهب في وجدنا صحابنا يجمعون على نفى الراباين من كونه وغيره مختلفين فيه وقد روي الاثران في الجمع  
هذه الطائفة قد ثبت انه حرم ويخص بثلثة طواهر الكتاب البيه في الراباين من كونه واذا كان الرابا حكما شرعا جاز ان يثبت في موضع  
اخر كما يثبت في الجنس ون جنس وعلى وجهه فاذلت الاذلة على تخصيص ذكرناه وجب القول بوجوب الدليل وما يمكن ان يقال  
طواهره من ظاهر الكتاب والله تعالى لا اختار الاقام مضافا الى ما دلل عليه القول في ذلك وجب الاستصحاب الالف على وجه  
الاستحقاق الى غيرهم الفصل في كونه احسانا ومعنى الاحتساب ثانيا فيمن اخذ من غيره درهما بدرهم لان من اعطى الكثير بالقليل مضد

ان يشترط وزاد ان ينع  
سازان بالبيع  
الجحوا في غيره



# كتاب البيع

التي يقع فيه من محسن البعثة الخبز من عذام من استثناه من التوالد ولدوا الزوج وزوجته بل قبل فانه كالمال الظاهر وهذا البعير مع  
 الخلف المسائل التي خالفنا فيها فظننا ان الله تعالى لا يفتقر في فوضعه كغيره كقولنا نعم واحسن كما احسن الله اليك فوله نعم ان الله  
 ما به بالعدل والاحسان معاض بالابان البني ظاهر عام في جميع الروايات فالاختصاص بالابان او بالابان ما الفرق بينهما  
 من خصص ابانا لرابي ابانا بالاحسان وهذه طريقتان اسلك كانت مؤثرة **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بجواز شراء  
 العبد الا ببيع مع غيره ولا يشرى وحده الا اذا كان بحيث يفقد عليه المشي في حاله في الفقهاء في ذلك فله يجوز الى انه لا يجوز بيع الابن على كل  
 حال الا ما روي عن عثمان بن عفان قال لا بأس ببيع الابن والبعية الشارون هلك فهو مال المشي في هذا كالموافقة للامامية الا انه لم يشترط  
 ان يكون معه في الصفقة غيره كما شرطت الامامية والدليل على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المتكرو ومغولنا الفينا في دفع بغيره على انه يبيع  
 غيره وان يتيه باعته عن بيع غيره وقد علموا على انه مبيع غير مفقود على تسليمه فلا يبيع بغيره كالتسليم في الماء والطبخ والموا وهذا البعير  
 يصح ان هذا البيع يخرج من ان يكون عزرا بتمامه غير البعير كبيع الثمرة الموجود بعضها في الموضع وبما فيها وهذا هو الجواب عن فاسدهم  
 وان كما قد بينا ان الفاسد لا يدخل في الشريعة لانه لا يمكن تسليم جميع الثمن التي دفع عليها هذا العقد وفي الصفقة وان كان بعد  
 جاز فان قيل نحن نخاله في ذلك ولا يجوز ان يبيع غيره معك فموضع موجودة فلما انما مالك فانه يوافقنا على هذا الموضع وجعلنا على جازنا  
 فيه انه لا خلاف في ان طلع القحلة التي تؤثر اخل في البيع معها وان كان في الحال معدما فكيف يجوز ان يدعي ان يبيع معدوم وموجودا ويجوز  
**مسألة** وما انفردت به الامامية القول بخبرهم ببيع الفقاع وابتاعه في الفقهاء بخلاف الفنون في ذلك وقد روي عن مالك في بيع  
 بيع الفقاع ولبننا الاجماع المتردد وايضا في **مسألة** ان يبيع هذه المسئلة على غيره فقول قد ثبت خبرهم وكل من خطر شره خطر الباع بغيره  
 والفقهاء بين الامرين خروج عن اجماع الامة **مسألة** وما انفردت به الامامية ان من ابتاع شيئا مبعوثا بغيره لم يبيعه  
 ولا يضمن ثمنه وفاءه الباع بعد العقد ليعضد ببقائه الثمن فالباع احق به وبين ثلثة ايام فان مضت ثلثة لم يحضر المبتاع الثمن  
 كان الباع بالخيار ان شاء فسخ البيع وابتاعه من غيره وان شاء طالبه بالثمن على التجديد والوفاء وليس للبائع على المبتاع في ذلك خيار ولو هلك  
 المبيع في هذه الايام الثلثة كان من مال الباع ومال الباع في الفقهاء في ذلك لم يقل احد منهم بهذا التفسير الذي لبننا ولبننا على صحة  
 ما ذهبنا اليه الاجماع المتردد وانما قلنا ان المبتاع احق به ما بينه وبين ثلثة ايام لانه لا يبيع واشترط ان ينفذ الثمن في موعده لخصا  
 قد ملك وعليه تجديد الثمن فان لم يحضر في هذه المدة المضرة بغيره فانه يرجع عن الابتهاج ولم يبق الشرط الذي شرطه من تجديد الثمن وصلا  
 الباع بالخيار ان شاء فسخ وان شاء طالبه بالثمن وان جعلنا المبيع اذا هلك في الايام الثلثة من مال المبتاع لان العقد قد ثبت بينهما وقد  
 حكى عن مالك انه كان يقول في الدابة اذا حبسها الباع حتى يقبض الثمن هلكت فهي من مال المشري في ذلك اذا كان بيعا على النقد فان  
 كان على غير النقد فهو من مال الباع وهذه موافقة للامامية من بعض الوجوه وقد قلنا انه ان هلك بعد الثلثة كان من مال الباع لانه  
 يتأخر الثمن عنه وقد صار ملك به وحقا بالنسبة فيه فان ملك من ماله **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من ابتاع  
 شيئا بشرط الخيار ولم يسم يوما ولا اجلا مخصوصا بل أطلقه اطلاقا فان له الخيار ما بينه وبين ثلثة ايام ثم له الخيار له بعد ذلك في باقي  
 الفقهاء بخلاف الفنون في ذلك لان ابا حنيفة يذهب الى انه اذا شرط الخيار الى غير مدة معاونة فالبيع فاسد فان اجاز في الثلثة جاز عند  
 ابو حنيفة خاصة وان لم يجر حق فخصنا الثلثة ايام لم يكن له ان يجير وقال ابو يوسف محمد بن محمد لانه يجير بعد الثلثة وقال مالك ان  
 يجعل الخيار يوما جاز وجعله من الخيار ومثل ما يكون في تلك الساعة وقال الحسن بن صالح بن حي اذا لم يعبر اجل الخيار كان له الخيار  
 ابداد لبننا على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المذكور ويمكن ان يكون الوجه مع الملا في الخيار في مرفق الى ثلثة ايام او في المدة التي هي للمرفق  
 المعرف في الشريعة لان شرط الخيار في الكلام اذا أطلق وجعله على العموم والمال الوضعية **مسألة** وما انفردت به الامامية  
 القول بان من ابتاع امره وجعله باعيا فاعده من قبل بعد ان وطئها لم يكن له ردّها وكان له ردّها والعبد لان يكون عبدا من قبل  
 فله ردّها مع الوطئ بغيره اذا وطئها نصف عشر قيمتها وغالفا في الفقهاء في ذلك فذهبنا الى انه اذا ابتاع امره وقال يتيه بوطئها  
 ثم اصابها بغيره فله ردّها ولا مرد عليه وقال ابن كبريت فله ردّها بالعيب بغيره مع المهر لا حل الوطئ فله ردّها عن عمره وذهب الجمهور في التورّد  
 وابو حنيفة واصحابه الى انه لا يملك الرد بالعيب بل يسهكها وياخذ الادش وانفردت الامامية بالقول الذي ذكرناه ظاهره لبننا على صحة  
 ما ذهبنا اليه الاجماع المتردد وليس يجرى على التبيخ على وطئ البكر لان وطئ البكر فيه انلا في خبرهم والجمهور في التبيخ يمكن ان يكون لفرق  
 بين الحمل بين غيره من العيوب الحمل انما العيوب اعظمها فجاز ان يتغلظ حكمه على باقي العيوب **مسألة** وما انفردت به الامامية  
 القول بجواز ان يبيع الانسان من غيره مضافا او غيره نفذا او شبهه معا على ان يسلط الباع شيئا او يقرضه مالا على اجل او يقرضه



# كتاب الشفعة في الانتصا

منه وانكر ذلك باقي الفقهاء ونظروا دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المحدثين ولا والله ثم احل البيع بالاطلاق في هذا البيع اليه اشتراط الشرط  
في جملة الظاهر لا يفرض بينه جازر واشترطه في عقد البيع غير مصلحه وسنأتي على ما جحد خط الحان العون في ذلك مما يرجع الى الظواهر والحق  
التي اربع في الشرع الاصل وانما خلاف بينهم في انه لو لم يشترط الفرض عند عقد البيع ثم راعى بعد ذلك ان يفرض كان ذلك جائزا وايضا يبرهان  
بشرطه ولا يشترطه **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان يجوز ان يكون للانسان على غيره ماله فيرجل ينصفه على بيعه بان يفرض  
من قبله ولا يشترط ذلك تاخير الاموال عن جملتها بانه لا يرد فيها لان ذلك محظور لا يخالدها وقالوا في الفقه ما وسوا بين الامرين في البيع وبطلان  
ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم ذكره وابتهان في ان الانسان فيما يملكه مباح بالعدل والشرع وقد علمنا ان الدين لموجب له مال يصح تصرفه  
فيه يجوز له ان ينصف منه كما يجوز له الابداع منه ومن علمه بغير هذا الذي هو مال له تصرف فيه فالقول بان يفرض له ان يكون له الجدة لا خلاف  
في انه لو انصفه بغيره وراثة من الباقي في غير الشرط كان ذلك جائزا فاي شرط يجوز ان يكون بين الاشرط ونفسه **مسألة** وما ناطق بقوله  
الامامية به ونقدنا فقهنا بغير غيرها القول بجواز ان يبيع الانسان الشاة والبيع بشرط راسه او جلده او عضو من اعضائه وروى ابن عمر قال  
القول بجواز ان يشتري بجلدها وهو موافق للامامية وروى بن قاسم عن مالك انه اذا باع شاة فاستثنى منها ثلثا او ربعا او نصفها او ثلثا  
او كذا او صوفا او شعرا او كذا فانها استثنى ثلث او ربعا او نصفها فلا بأس بذلك اذا استثنى جلد او واسا فان كان منها فوا فلا بأس  
به وان كان حاضرا فلا يخفى فيه وهذه الرواية ايضا موافقة للامامية في السفر لستنا تصرف فيها بين السفر والمحضر في هذا الموضع وقال ابو حنيفة  
واما ما لا يجوز ذلك البتة وهو قول الثوري قال الشافعي لا يجوز ان يبيع الرجل الشاة ويستثنى منها جلد ولا غيره في سفر ولا حضر دليلنا  
على ما ذهبنا اليه لاجماع المحدثين لان هذا العقد يقع عليه اسم البيع باستثنائه فحجب به بطلان بيعه وقوله ثم واصل الله البيع وحرم الزنا والسر  
ممكن ان يدعي ذلك جهالة فان الاحتياطية منه من غير هذا وليس يجرى مجرى غيره فاما ما يقع فيه الاشتراك والاختلاف **كتاب**  
**الشفعة** **مسألة** وما انفردت به الامامية اثباتها في حق الشفعة في كل شيء من المبيعات من عقار ومضاع ومساكن وعرض  
وجوان كان ذلك بحيث لا يفسد ولا يجهل ما واصلنا في الفقه ما في ذلك واجمعوا على انها لا تجب الا في العقارات والارضين وان العرض  
والامتنع والمحذور قد روي عن مالك خاصة انه قال فان كان طعام او بين يديك فباع احدها فحضره بركه الشفعة ثم اختلف ابو حنيفة والشافعي  
فقال ابو حنيفة بغير الشفعة فيما يجهل القدر والارض في ضيقه وفيما يجهلها واستطاع الشافعي الشفعة عما لا يجهل القدر والارض بغير القدر  
دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الامامية على ذلك فانما يختلفون فيه ويمكن ان يجازوا في حق العون في هذه المسئلة بكل خبر روي في الروايات  
في ايجاب الشفعة ومطرد وانهم عتقوا ان قال الشفعة فيما لا يقسم وايضا ما روي عنه من قوله الشفعة في كل شيء والاختلاف في ذلك كثير جدا  
وما يمكن ان يباينوا به ان الشفعة عندهم انما وجبت لازالة الفرض عن الشفعة وهذا المعنى موجود في جميع المبيعات من الامتنع والمحذور فانما  
قالوا ان الشفعة انما يجب خوف من الفرض على طرفي الدوام وهذا المعنى لا يثبت الا في الارضين العقارات دون العرض فلنا في الامتنع ما يفرق  
على وجه الدهر مثل بقاء العقارات في الارضين كالباقية وما اشبهه من الحيوان والحيد بهند وملا الشفعة بالشر كغيره انما لا يوجد في الشفعة  
وبعد فان زالة الفرض الدوام والمنقطع واجبة في العقل والشرع وليس بجواب زالة اختصاصا بالشرع والمنقطع فلو كان لنا في الشرع في الفرض  
منقطع على ما ادعيت فكانت زالة الشرع واجبة على كل حال فاما على الشافعي وجوب الشفعة ما عدا الشرع من الفرض باجوة القسم من طلب  
القسم فبعضنا بالعرض لان هذا المعنى ثابت فيما وبما فهم الى هذه العقلة ان القسم يؤول الى الفرض من حيث يحتاج الشرع الى الاحتياط  
مما يبا في قصده ثانيا بعد ان كان واحدا وكل الباقية وما اشبهه بها وهذا ليس بشيء لان الشفعة قد تجب فيما يحتاج فيه الشرع من ذلك  
كالعرض لما لا ينفك من الحصة التي متى تمت كان في كل واحد منها كالمحتاج اليه من غير ان يكون له وعنه وغير ذلك فبطلت هذه العقلة  
**مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان الشفعة انما تجب اذا كانت الشفعة بين اثنين فاذا زاد احد على الاثنين فلا شفعة  
وقال القائل في الفقه ما في ذلك فاجبوا الشفعة بين الشركاء فلو اشركوا في مالهم لم يملكوا على ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وايضا فان حق الشفعة  
حكم شرعي والاصل انتفاءه وانما وجبنا بين الشركاء لاجماع الامة فان قلنا بهذا لاجماع عن حكم الاصل لم يبق لنا انما زاد على ما ذكر  
بالفحجب يكون في ذلك على حكم الاصل فان قيل ليس كذلك في رواية انكم تصفون لها عن عثمان ان الشفعة تثبت فيما زاد على الاثنين  
وروي عن ابن عمر قال فصح قول الله بالشفعة بين الشركاء في الارضين المساكن ولفظا بشرط يقع على اكثر من اثنين فلنا هذه كما  
اختار احادنا لا يوجد على الاكثر ليس بجواب ولا يثبت الاحكام الشرعية على ثبوتها في غير موضع ويمكن ان يدل ظواهر هذه الاخبار بان  
يجوز في الشفعة على عدل الرجال انما تجب بالشركة وسواء اذ كانا مع احدا الشريك على سبيلهم الاخرى ونقصت فالمعبر بها هو الشركة  
لا يبالى فيها تمام ويجوز لفظ الرجل على الشركة في الاماكن الكبيرة لا في ذلك واحدا على احد جهل ما على قول من يجعل اقل الجمع الاثنين



کتاب الشفاء

پہلے



# كتاب الهبة

يدفع عنها الضم وحقوق الفلز وجوه الفلز فان قالوا الوفاء لما لك انما يدفع الضم عنك بالانابة بالشفعة فلما اذا سلم ان لا مال لك انما يدفعها  
 منفع بها ومنفعة بها يؤول الى المشاركة في الوفاء هل الوفاء من مال المسكين انما يدفع الضم عنك بالانابة بالشفعة فلما اذا سلم ان لا مال لك انما يدفعها  
**كتاب في مسائل شتى في الهبة والواجب والوفاء** **مسألة**  
 وما انقرضت به الامانة الغول بان من هبت بها العبد عن فاضله بغير اذن الله تعالى وجهه جاز له الرجوع فيه ما لم يتعوض عنه ولا فريضة في ذلك  
 بين الاجنبى وذو الرحم وخالفوا في الفقه ما في ذلك فقال ابو حنيفة واذا هبت العبد بغير اذن الله تعالى وجهه جاز له الرجوع فيه ما لم يتعوض عنه ولا فريضة في ذلك  
 لو وجها وان وهب اجنبى بغير ان شأنا لم ينسب عنها او بغير اذن الله تعالى وجهه جاز له الرجوع فيه ما لم يتعوض عنه ولا فريضة في ذلك  
 فلان يرجع فيه قال محمد لا يرجع وقال محمد كذلك لو كان كافرا فاسلم او كان عليه دين فاذا هب له الموهب له وقال الحسن وفلان علمه الموهب له الفلز او  
 الكتاب والمسطح في ذلك فلان يرجع فيها وقال ابو يوسف لا يرجع وقال علي بن ابي طالب في الرجل يعطى الرجل القطن لا يبيع من لانه منقذ من عظمه  
 جائز وليس له ان يرجع فيها وقال مالك من نكح لدا له خلا او اعطاه عطاء ليس بصدقة فلان يفتضها ان شاء ما لم يسهل الولد يمان  
 اجل الطعام فاذا صاعدا لم يوت لم يكن لا يبرهن يفتض من ذلك شيئا وكل ما ذبح لغناه بذلك المال وكان جازبه فخر جنتك ذلك ليس للاب  
 ان يفتض من ذلك شيئا وقال مالك لا امر الحجج عليه عندنا في بلدنا ان الهبة اذا غبرت عند الموهب له بالثواب بآذنه ونقصا فان على الموهب له ان  
 يعطى الواهب قيمتها يوم مضى ان قال مالك في الواهب يكون لورثته مثل ما كان له لورثته من ثوبين وورثته من ثوبين عن ابن ابي ابي قال لو اهدى  
 يرجع في هبته دون العاقبة عند اصحاب الجنبين في جميع ذلك وقال لا يرجع في هبته الا في الرجوع ولا في الرجوع ولا في الرجوع ولا في الرجوع  
 لمن وهر يرجع فيما سوي ذلك فان كانت هبته قد تمت زاون عند صاحبها فقيمته بايوم وهبها ورجع المرته فيها وهبت لوفجها وقال الحسن في الهبة  
 بالهبة ثوابا لذيها لم يرجع اذا مضى لا يرجع فيما وهب الذي رحم محرم فان هب لغيره يرحم به ثوابا لذيها فلان يرجع فيها وقال مالك اذا وهب  
 للثواب جمع فيها مثل قول مالك ولا يرجع لمن وهبها وهبت لورثتها الا ان يكون ساهما ان هب له ثم طلقها فكانت له او بعد ذلك بيوم او نحو وقال  
 الشافعي لا يرجع في الهبة الى الوالد فيها وهب لولده وقال ابو حنيفة لا يرجع في الهبة الا في الرجوع وفي ذلك بين البعدي الفهر بلينا  
 على صحة وهبتها بعد الاجماع المتيقن فانما علمنا باجماع على لا يبرهن اعتبارا بآذنه وان الاجماع قد نقضت وسبقه بان عقد الهبة وان ثابته  
 القبض عنه فافع من الرجوع وانما اختلفوا في موضع جواز الرجوع فذهب جماعة الى الرجوع في الرجوع وانما يجوز مع وى الرجوع دون الاجابة وهو اخرج ذلك  
 الى انه يجوز مع الاجابة ونحوه لا رجوع وهبت لامة الهبة الى انه يجوز في المواضع كلها فقد بان الاتفاق على ان قبض الهبة عنه فافع من الرجوع على كل  
 حال حتى انى فافع من الرجوع فوضع ونحوه فلهذا لا يبرهن الشرع بلخصا من ذلك الموضوع لهذا الحكم ولا دليل لمن خصصه موضعا دون آخر  
 لان معويلهم على اجنادا حادو فباس قبض المظن ما لا معمول على مثله بثبوت الاحكام الشرعية بنسبت هذا الاعتبار جواز الرجوع في الموضوع  
 كلها وان ليس بغيره باذن ذلك الحق من بعض فان قالوا الوفاء والرجوع في الهبة جاز في البيع وفي سائر العقود فلما سائر العقود ما اجبت الا على  
 جواز الرجوع فيما على الجمل والاعمال في التفصيل عقد الهبة فذهبنا الى الاجماع على سبيل الجمل على جواز الرجوع فيه وانما اختلفوا  
 في موضعها فان اخرج الى الفهم ونحوه من قوله الرابع في الهبة كالراجح فيه ويلاحظ ان الرجوع فيه هبته كالكلب يعود في فيه فالحجاب  
 عن ذلك ان هبته كلها اجنار واخذ لا يحد على العمل ولا يثبت بمثلنا الاحكام وهذا الخبر مختص باجنادا كبره في هبته وانما الرجوع في موضوع  
 الرجوع في الهبة فاذا سلم هذا الخبر على ما قبله لم يبرهن الاستقراء لا التحريم لان ذلك مستبعد مستفاد الا ترى لكل من يجره عليه انا الخبر  
 الاخر الذي يفتقن في كل الكلب فهو وان كان مطر يرجع الى الكلب لا يلف الا في الامم بجلان على العبد ليس هبته مناصبه بعد منه الرجوع وفيه  
 الا الكلب لا يفر بين ان يقول كالعابدة فيه وبين ان يقول كالكلب يعود في فيه على انا لو حملنا الفطر العابد على الجنس العود لغيره الكلب  
 لا على الفلز لا يجوز حمل العود على التحريم لان ذلك لا ينافي في الكلب لا يبدى حمله على الاستقراء ولا يستلزم وهو مضاف في كل ما ينافي في الكلب  
 يجوز ان يجمع جواز الرجوع في الهبة مع القول باننا نملك القبض فلما غلبت اجماع ذلك كان البيع اذا شرط فيه الجنازة هذا معلوم  
 كان مملوكا بالصدقة ان كان جواز الرجوع فيه ثابتا فان الملك مع بثبوت جواز التجنار فاض او غير مستفاد فلما فحق في ذلك الموهب مع بثبوت  
 حق الرجوع مثل ما يقولون نرجح **مسألة الهبة في فضل الموت** وما انقرضت به الامانة بان من هبت بها في  
 الله ما في ذاك ان قالوا لا يفتح هبته ولا يكون من ثلثه بل من حمله باله وقال الفقيه في ذلك ذهبوا الى ان الهبة في فضل الموت  
 محسوبة من الثلث لبلينا الاجماع المتيقن دونه من فضل العاقبة في مالها جازبه وما غفلت الموت من مالها وهو محسوبة جازبه ولذلك يتجرب بخلاف  
 نقضه جميع ماله على نفسه فاكل ومثله فان قبل ان يفر بين الهبة في الرض الوصية في المهر فلما الهبة حكمنا في الحال مخيرة فاعان في حال  
 الخلق حق الوارث بمال الموروث والوصية حكمها موقوف على الوفاء وبعد الوفاة يتعلق حق الوارث بمال الموروث ويجب ان يكون محسوبا



# فِيهِ مَسْئَلَتَانِ مِنَ الصَّاعِ وَبَعْضُ مَسَائِلَ الْوَقْفِ وَالشَّرْكَ

## مسألة

في الثالث مسألتان. ومما انفردت به الأفاضلة القول بان التصاع كالنقضاء والاحتياط ومن اشبه بها ضمانون للمناع الذي سلم اليهم الا ان يظهر هذا كونه بشرط بما لا يمكن دفعه وتقوم بغيره بذلك وهم ايضا ضمانون لما جئنا به عليهم على المناع بغيره وغيره فلهذا سؤا كان التصاع مشكوكا او غير مشكوك ومعنى الاشتراك هو ان يتساجرا الاجرة على عمل في الذرة فيكون لكل احدهما تساجر ولا يختص به بعضهم دون بعض ومعنى الاجرة المنفعة هو من استوجر له عمل في معلونه فيحصل التساجر بمقتضى ذلك المدة ولا يتبع لغيره استينجان فيها وخالفنا في الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه لا ضمان على الاجرة المشرك الا ما جئنا به بهاء وقال فرافضان عليه فيما جئنا به بهاء اي ان لا ضمان على الاجرة قال ابو يوسف وعمر وعبد الله بن الحسين بعضهم الا ما يتسقط من التصاع فيه كالجرح وموت الشاة والصوص الغالبين قال الشورى في بعض التصوص اي ان مالك بعضهم الفضا الا ان باي امر من الله يتم مثل الجرح والشرب والتصاع اذا قامت عليه بغيره وفيهم من فرض الغار اذا لم يتم بغيره واذا قامت بغيره فرض الفضا ومن غيرهم من يبيع لم يبيع في الاو اعمى لا يبيع من الفضا من الجرح في الاجرة المشرك منها من اذ لم يشترط له الا ضمانه عليه وقال الحسن حتى من هذا الاجرة فهو ضمان من غيره او لم يبين ومن عطا الاجرة فلا ضمان عليه ان شرط ولا يبيع في الاجرة المشرك من عدا محارب وهو هذا القول من ابن جحيم كما انه موافق للاما مئة لان من جنى به الاجرة المشرك والحاصل هو موافق لهم وان كان يعني المشرك دون الخاص فهو خلاف لان جحيم على كل حال بقوله ومن عطا الاجرة فلا ضمان عليه ان شرط لا يخذل ان شرط كان الضمان عليه بالشرط وان عطا الاجرة قال للثب التصاع كالم ضمانون لما افسدوا او هلك عندهم وهذه ايتم كواثقة الا ما مئة اذا اراد بالتصاع من مشركا وخاصا ولنا في قولنا احدهما يبيع من الآخر لا يبيع في الا ما جئنا به بهاء دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المتردد وبه فان من خالفنا في هذه المسئلة على ثبائنا في قولنا لم يبيع في الا ما يقتضي الظن من ثبائنا وخبر واحد نحن نرجع الى ما يقتضي العلم بقولنا اولى على كل حال ما يمكن ان يباذوا به لا يبيعون في ذبا ناهم وكنهم ما امر من غير البيع من قولنا على اليد ما جئنا حتى وبه وهذا يقتضي ضمان التصاع على كل حال في الخسوة احتاجوا الى دليل لا دليل لهم على ذلك

## مسألة

ومما انفردت به الافاضلة القول بان من وقع فضا جاز له ان يشترط ان اخراج البئر خال جباها كان له بيعه الا ان يقع بغيره والقول بان ان الوقف هل يبيعه من الجرح يبيعه لا يجزى نفعا خا زنى هو وقف عليه بغيره ولا ينفع بتمتة ان رباب الوقف معنى عدم ضرره شديدا الى شبهة جاز لهم بغيره لا يجوز لهم منع فضل الفرض وخالفنا في الفقهاء في ذلك ولم يجزوا الشرط الوافق لنفسه ما جازوا ولا يبيع الوقف على خال من الاحوال الاماراه بشرعنا في يوسف من شرب وسبعين ان تجبل الواضع المختار في بيع الوقف ان يجعل ذلك وقف افضل منه فهو جائز وان كان قبل ان يحنوا وبطله مضى الوقف على سبيل وقال ابو يوسف بعد ذلك لا يجوز الاستئناء في ابطال الوقف في الجرح فان ذل دليلنا اننا لا نأخذ بغيره لان كواثقة وفاقا يبيع لا اختيارا الوافق ما يشترط فيه فاذا شرط لنفسه فاذا ذكرناه كان كسائر شرطه وليس لهم ان يقولوا هذا شرط ينفق كونه وقفا وعسائا وخارجا من ملكه وليس كذلك فينا في الشرط لان لا نأخذ في بطله ما بين كونه ذلك وقفا قلنا ليس كذلك بناقض كونه وقفا لان من يبيع لم يجز له التوجه في فاضل على سبيله ونسب ان قبل العون فذا يبيع نقولنا ما كان مستغنا اقبل عقد الوقف فكيف يكون ذلك نفعا الحكم ونديننا ان الحكم ما فان قبل اوجاز دخول هذا الشرط في الوقف جاز دخول مثل العون قلنا هذا فاضل وقد بينا ان العون اثبات الاحكام الشرعية به وبغيره فالقرب بين العون والوقف ان العون عندنا لا يجوز دخول شيء من الشرط بغيره وليس كذلك الوقف لان الشرط عندنا مثل ان يقول هذا وقف على فلان فان ما في معنى فلا جاز ما جاز في المجرى واذا دخله الشرط جاز دخول الشرط المذكور وان قبل فقد خالفنا على بن الحسين فيما ذكرناه من كونه لا يجوز الوافق ان يشترط لنفسه بغيره على وجه من وجوهه وكله يبي هو وقف عليه لا يجوز له ان يبيعه قلنا الاشياء باين الجحيت قد نفذ لاجماع الطائفة واخبرنا عنهما عنهما عتوا ذلك على ظنونهم وحسبنا اخبارنا وشافنا لا ينفذ الى مثابنا فاننا اذا اصدنا الوقف بجئت لا يجزى نفعا او بعد ان يباذوا بغيره من المنة لشدة فقرهم فالا حوط ما ذكرناه من جواز بيعه لانه انما جعل لنا نفهم فاذا بطلت منافعهم منه فقد انقض العرض منه ولم يبق منفعة فيه الا من الوجه المذكور

## مسألة

ومما انفردت به الافاضلة القول بان المشتري مع الشاوي ما بينهما انما مضى بان يكون لاحدهما من الربح اكثر من الآخر جاز ذلك وكلنا انما مضى بان لا يبيع بغيره على احدهما وان عليه من الوضعية اقل منها على الآخر جاز به وقفا في الفقهاء في ذلك فقال الشافعي لا يجوز ان يشترط اشاوي في الربح مع الشاوي مع الشاوي في المال ان شرط ذلك فقد اشركوا ابو حنيفة جازنا هذا في الفاضل في الربح وان كان راس المال مثلنا وبنا وقال مالك اذا كان اس المال من عند احدهما الثالث ومن الاثر الثاني على ان العمل بغيره من الربح نصفين فلا جرح في هذه الشركة ولا يجوز هذا الفاضل في الربح مع الشاوي في ذلك الثالث الجحيت ان الوضعية على يد المالين شرط الفضل باطل دليلنا لاجماع المنكر وداية فان الشركة بحسب شرط فيها فاذا اشترطنا الفاضل في الربح او الوضعية وجب جواز ذلك و ابو حنيفة يحل شرط الفاضل في الربح مبلو جواز مثل ذلك في الوضعية فان قبل انما افسد شرط الفضل في الربح لانه يجرى مجرى قولنا احدهما لصاحبه ما مضى من مالك فهو على هذا فاسد لاننا مثلنا مثل ما نحن فيه هو ان يقول ما هلك من هذه البضاعة



# مسائل الحائز في الانتصاف

مع شواهدنا فينا يوم نألي خاصة فلا مانع من ذلك وبإذننا باحقيقه انما جرى التفاضل في الوضعية تجري في حالها لصاحبها هلك في حاله  
فهو على لا يجوز التفاضل في الرجح لا تجري مجرى ان يقول له ما استغنى من الرجح كذا وكذا هو لك واذا كان احد الامرين جازا الاخر **مسئلة**  
وما انفردت به الاما من ان الشريك لا يبيع الا في الاموال لا يبيع بالابدان والاعمال ومثل ذلك في عقد كسبا غير عقده شائعة في ثوبه  
ذلك لم يثبت بغيره مما ذكره وكان لكل واحد منهما اجرة عمله خاصة وان لم يثبت عملا لكان الاختلاف كان الصلح بينهما واذا دفع رجل الاموال لآخر  
ليبره على ان الرجح بينهما لم ينفذ بذلك شركه وكان صاحب المال بالحق ان شاء اعطاه فاشترط له وان شاء منع منه وكان عليه جرة فاشترط لغيره  
انما اشطى الانسان غير ثوبه ليعتد شرط له فيه مما من الرجح فهو بالحق ان شاء اشطى شرطه وان شاء رجع فيه وكان عليه بيع الثوب اجرة فاشترط لغيره  
وخالفا في القيمة في ذلك فقال ابو حنيفة وصاحباه يجوز شركه الابدان والصناعات انفقوا لاختلاف عماله في موضعين او موضع واحد لا يجوز  
الا مضطربا والاختطاب نحوهما وذكر ابو يوسف عن ابى حنيفة قال كل ما يجوز فيه الوكاله يجوز فيه الشركه وما لا يجوز فيه الوكاله لا يجوز فيه  
الشركه وما جازت فيه الشركه من الصناعات عن الخياط والقصان فانه سواء عمل جميعا او احدهما فاحصل من فضله من ثوبه مما نصفا وقال ابو حنيفة  
الشركه على ان يخطبا ويخطا اذا كان يعملان جميعا في موضع واحد كذا لا يشرك في صيد البر والكلاب اذا كان الكلب البازي يذبحها نصفا  
وقال مالك لا يجوز الشرك بين حداد وفنار ولما يجوز في صناعة واحدة يعملان جميعا في موضع واحد فان عمل في موضعين او كانا  
صناعتين لم يجز الشركه قال مالك يجوز ان يشرك المعلن في تعليم الصبي اذا كان في مجلس واحد وان نفر في مجلسين فلا يبيع منه وقال الحسن  
حي واليه شركه الابدان جاز في الاعمال قال الثوري ان من مرض احدهما لم يكن له مرض شريك في عمل البصير ان يبيعا ان يشرك في عمله وقال الثوري  
لا يجوز الشركه الا بالتمام والذات بغير مختلط المالا ان وهذا يدل على انه لا يجوز الشركه بالابدان لانه ليس بمتجر في ذلك الى طاف قوله الا بتمامه  
من ان العمل لا يدخل في الشركه منفردا ولا يجمع على صحتها وهذا نص في الابدان لاجتماع الملة وذلك من قولنا في الفناء في هذه المسائل المذكورة  
كلما على الظنون الحسبنا والى الاجتهاد ورجعنا فيما ذهب اليه فينا الى ثوبه فاما ثلثه اولى **مسئلة** وما انفردت به الاما  
القول بان من يهرج او ناخا ملا واولاده خارجون عن الوهن فان عمل المهور في الارض كان اولاده وصحبا مع امهاته وخالفنا في الثمن  
في ذلك فقال ابو حنيفة اذا ولد له فونه بعد الرق وحل له في الوهن كن الدين الصوف وثمره النخل الشجر وهو قول الثوري والحسن في  
مالك من يهرج من له نور من لست المهر الحاد منه وهما مع الاصل قال الثوري اذا كان الدين حالا وعملت المهر في الرق فان كان الى اجل الثمن  
لصاحب الرق صدق وولى عنه انما لا يدخل فيه الا ان تكون موجبه يوم الرق قال الشافعي لا حل الولد ولا المهر الحاد منه في الرق ومن مال هذا اذا  
على اختلافنا علم ان قول الشيعه منفرد عنها والى ذلك بال على صحة الظاهر الذي ذكرناه في المسئلة التي قبله لا افضل **مسئلة** وما انفردت  
به الاما من القول بجواز ان يورث الانسان شيئا يبيع معين فيجوز المساجير باكثر منه واختلف النواحي اكانه اسناجر وبيدنا او فانه يجوز  
ان يسناجر بيدنا ويورثه باكثر من قيمته الدنيا من الحظرة او الشجرة ما اسنجره ذلك كذا يجوز ان يسناجر بيدنا ويورثه بثلثين  
لانا لو لا يدخل مع اختلاف النوع وهذا مني لم يحد ثمنها اسناجر حدها بثلثين فان زاد فيه ما فيه رفع وصححه خاذا ان يورث باكثر مما  
اسناجر على كل حال من غير تخصيص خالفنا في الثمن في ذلك فقال ابو حنيفة وصاحباه لا يجوز للمساجير ان يورثوا اسناجرهم قبل القبض ويجوز  
قبض القبض فان لم يورثوا بثلثين بالفضل الا ان يكونوا اصليهم شيئا او بدنا بغير ثمن وهو قول الثوري الا وراعي الحسن في قال مالك والشافعي  
والشافعي لا باس بان يورثه باكثر من قيمته الدنيا ولا يثبت شيء وبلينا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المنزلة ان المسناجر ما كان له المنافع وقد اقرنا الشريعة  
المنافع مجرى الاعيان في جواز القبض فيها فلما كان منفردا ملكه بحسب ثمنه من باده ونقصا والاصل في القبض لغيره جواز نقص المالك  
في ملكه الا ان يمنع مانع فنهنا فاذكرناه **مسائل الحائز** وما انفردت به الاما من القول بان من خارب الامام الغادك يقي عليه  
ويخرج عن الزام طاعته تجري مجرى خوارب النبي وخالفا طاعته الحكم عليه بالكفر وان اختلف احكامهم من جهر في الملة والموارنة وبقية  
القيمة من ماله وخالف باقي الفقهاء في ذلك وذهب المحققون الى ان خارب الامام الغادك يقي عليه من جهر في الملة والموارنة وبقية  
من غير انتهاء الى التكفير ذهب قوم من جواهرنا الى ان الباغي عبيد وخطاوي مجرى الخطاوي سائر مسائل الاجتهاد والى ذلك يدل  
على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الفقهاء وبقره فان الامام يجب عندنا معرفته وتذم طاعته كوجوب طاعته وكما كفره بالاعتقاد وكما  
ان جددت الخلف الشك في الكفر فكذلك هذا المعترف وبقره فغدا لا دليل على وجوب عصاة الامام من كل العباد ويجوز  
عصاه ذهب الى تكفير الباغي عليه التام طاعته المنقرضين الا من خالف لاجماع الامة فان قيل لو كان باغيا الى هذا الكفر لوجب ان يكون من هذا وان  
يكون احكامه احكام المذنبين ليعتد لانه على احكام الباغي في الاحكام المذنبين كيف يكون من هذا وهو ليس بالشاهد في يوم العباد  
فلما ليس يمنع ان يكون الباغي لاجل المردة الاصلاح عن الايمان واستحقاق العذاب العظيم وان كان احكامه احكام المذنبين وهذا مقرر وموارد فيه

ولا مانع

ما ذكره

فذلك



في حكمه سائر النسخة

[illegible]



کتاب القضاء

فقہاء النافذہ



فی القضاء

[illegible]



کتاب التمشی

المغفرة



# كتاب الحدود

الى ظاهره القضي نظن العذر وحقنا طاعته على خيبرنا طاعته ونجس به فزادنا قبل شهادته لان عندنا غير عدل ولا موقوف على هذا الوجه يجب ان يقع اليمين  
دون ما علموا به او على الخيبر يترك لان قال ذلك لا قبل شهادته الزاوية كان تدنا شهادته من هوشه فبما اولى وروى عن النبي انه قال في  
لما اننا انشأنا الثلثة وهذا غير محتمل لان الخبر الذي ذاه خبره حله لا يوجب علما ولا عملا ولا يرجع بميله عن طواهر الكتاب الموحية للعلم واذ كان معنى  
قوله عن انشأنا الثلثة من حيث لم قبل شهادته ليدلنا ويقتل شهادته الزاوية كان تدنا شهادته من هوشه فبما اولى وروى عن النبي انه قال في  
على النابذة كان اسوة طالا في هذا الحكم من الكافرا لم قبل شهادته بعد الغيبة من الكفر والرجوع الى الايمان بين كبت لم قبل شهادته وبيع المهار  
العذر والصلح والتسليم للعبادة وان بدلك داخل في طواهر الايمان ببول الشهادة وفاسد في ذلك الا انه قد ثبت الوجه هو ما بيننا عليه لموافق  
للقول بالعدل **مسئلة** وما نظر انفس الامامية في ما بيننا عليه من موافق القول بان شهادته الاعي اذا كان عدلا مقبولا في كل حال ولا  
نرى بين ان يكون ماعلم وشهد به كان قبل العي وبعد موافق الامامية في ذلك ما نزل في الكتب قال يجوز شهادة الاعي على ما علمه في حال العي واغرف  
الصورة في الطلاق والافراط ويحتمل ان شهادته على واحد للثقة لم قبل شهادته ووافق الامامية في قبول شهادته الاعي بعد ادوين على قال ابو  
حنيفة ومحمد لا يجوز شهادة الاعي في حال هو قياسي قول ابن شبره قال ابو يوسف ابن ابي لبلاد والسافعي ماعلم قبل العي جاز شهادته وفاعلم في حال العي  
لم يجز ان يسهل به دليلنا على صحة ما ذهبا اليه بل على اجماع الطائفة فلو اهل الكتاب اني لو اناها واسند لنا على جواز شهادة العبد وغيرهم لان الاعي  
داخل في هذا الظواهر لا يمنع عما من كونه ضنا وله وصعول من مخالفتنا في هذه المسئلة على ان الاعي شبيهة بالاصوات فلا يحصل له العلم البقير  
ولا يتم بظنون ان الادراك بالبصير هذا غلط فاحسن لان استنباه الاصوات كاشبهة الصور والاشخاص فلو منع التشابه بالاصوات من العلم  
الضيق في اللغات مع والالبس لم يفتقد ذلك للبصير بالشمع كما بعد ذلك بالادراك بالبصير لان الزمان الضيق بغيره وفيه والديه واولاده  
صرون وان كان يظهر بغيره فبما ان السمع دون البصير ولا يدخل عليه شئ في ذلك كله ولو كان لا سبيل له الى ذلك لم تجز له على امره لمخوف  
ان يكون غير من عقد علمنا وقد استدل على ما ذكرناه بغيره بان افراج النبي كخيت من خطاطين من راء عجائب فقد شاهد شخص قد كانت القضاة  
مضى عن ان ابناء ريشه اليه من فاجر ومنه عن سؤل الله واعندنا من مخالفتنا في هذا الموضع بان نأخذ الخبر وسع من باب الشهادة لا يفتق شهادته  
لاجل الاحداث بخبر عن غيره على سبيل التيقن لا يتنافى في ذل عن النبي وهو في ذلك على القولون البقير اذا كانت القضاة مخرى عن الانزاج بالعلم  
ما سمعوه من من لا خيار فذلك يدل على انه علم من مخرى من الشماع فان استدل المخالف بقوله وما ينسوي الاعي والبصير الجواب عن ان الابه  
مخلة لم يفتقن كمالا بسورته وبارعا لما لم يذكر غير صحيح فلو اهلنا شهادته شهادته الاعي كتابا والبصير كان عدلا لان قوله  
واسند وروى عدل عنكم واستشهدوا شهادته من بجاكم يذللها الاعي كقول البصير **مسئلة** وما بين الامامية في هذا  
في موافق القول بقبول شهادته الصبي في الشجاع والحراج اذا كانوا يعقلون فاشهد بان به وهو عدل باول كلامهم ولا يؤخذ باجوه وقد وافق  
الامامية في ذلك بعد ان يقين الرزي وعرف بن الرزي وعمر بن عبد العزيز وابي لبلاد والزهري مالكا وابو الزنادي والفقهاء في ذلك ولم يجرؤوا  
شهادة الصبي في شئ والمعتمد في هذه المسئلة على المبدأ الفايضة وهو مشهور من يذهب الى المؤمنين على ابي ابي الله وقد مدعى ذلك عندنا في العام  
الشعوب غير الشعبي هو موجود في كتبنا فلو ادعوا كل من انهم المؤمنين على ابي الله في شئ فاعرفوا في الاما عن احداهم فبما ان شهادته على ان  
انما عرفت الغلو وشهد الغلامان على الثلثة انهم عرفوه ففقه يدبر الغلام انما ساء على الغلامين ثلثة انما ساء للثثة علمنا على  
الثلثة بخبر الدية شهادة الغلامين علمنا وليس لحدان يقولون شهادته الصبي في بعض الامور هيئت في جميعها كتاب العدل فلو انما يمتنع ان يوجب  
المصلحة ببول شهادته الصبي في موضع دون موضع كما انما اوجب ببول شهادته النساء في بعض المواضع دون بعض لم يلزم ان تكون النساء في كل المواضع  
مقبولة لان الشهادة ان من حيث قبلت شهادته في بعضها **مسئلة** في كذا الحدود والقصاص والديات وما يصاب **مسئلة**  
**مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان حلالا لو طي اذا اوقع الفعل فيما دون الدبر بين الفخذين ما نهى جلدنا للمفعل او اذا كانا  
معا غايبين بالعين لا يراعي جلدنا وجوا الاحصاء كروعي في الزنا فلما ابلج في الدبر يجيب به الفصل من غير ان يثبت الا احصائيه والامام  
غيره الفصل بين جبينه والسمت بين ان يلقى عليه جذا ويكلف نفسه بالقائرا وان يلقنه من جذا وجبل على وجهه يكتف نفسه بالقائرا ومرة  
بالاجرا حتى يموت وقد اقر الامامية بغيره لا يوجب الا موافق لما قبله وان دوى عن مالك والبيهقي سعد في الملاء وطهران ما بينهما حيا احصاء اول احصائنا  
فبما لم يجرى موافق الامامية من بعض الوجوه ولم يفتل هذا التفصيل الذي شرحناه وما اظهرنا بوجبا على من لم يكن فعله نفس الدبر جلد ولا غيره  
ونال بوجبه في اللواط انه بعد ولا يحد نال السخ و ابو يوسف محمد بن حري الشافعي اللواط غير الزنا واغرافه لاحصاء الله بمرهونه الزنا  
دليلنا على صحة ما ذهبا اليه لاجماع المحدثين فظهر من هذا علم المؤمنين على ابي ابي الله القول بقبول اللواط وفعله وما يذكر على سبيل المثال  
للمعلمه كلهم من عن عمر بن عيسى ابن عباس النبي قال من جحد عن علي بن ابي طالب فلو فافعل الفاعل والمفعول فبما ان كان يذهب اليه من المحدثين



کتاب الحُدُود

مافی الخبیا      مافی الغیبا



کتابت الحدیث

جملہ



کتابتِ حلیہ

حبله الخ وقال ابن شبر بن افران فرجع امره في عذرها وهو يعلم انها تحترق من نار الخرد وكل ما يمنع وقال الاوانجي الذي يترج بالجو يسير  
 والاختيار ان كان جاهلا صحت ما نزل الحنفية الولدان كان معتدا بهم ولا يلحق به الولد قال الحسن حتى يفرج امره في العدة وهو لا يعلم الخ الا ان  
 لها وذا حرمت منه اثم عليه الخ واطوى وهو قول الشافعي فان ادعى الجماع الزنا لها وجب لها في عدة حلفت ودعى غيره الحلة لئلا تنكح حرة فاذنبتا للبراء  
 الطائفة ولان فليقل الخ ارجع عن الفعل الخ وعلمنا ان يمكن ان يتجاوز به ما هو موجب في اثارهم عن ابن عباس عن النبي ان فرأى من وقع على ناز  
 رحم له فقلوه ولم يفرق بين ان يقع عليه نكاح او غيره ولا يجوز ان يخل هذا الجوعام ويختص به بحد نكاح الى قبله لان النبي اختص ذوات الحارم  
 والاجابنا ما ذكره كذا في الاحكام لان من وقع على الجبهة حر وعقد انا حرة وموقع عليها كان ذلك كافرا على كل حال ما هو بحد زنا اثارهم حديث  
 لبر في رجل فرج امره ابنة قال ابو مرة قمار في النبي ان افضله وقال في حنفية ان الخد وسقط بالثبوت وان من عقد على ان حر مع العلم بها كان  
 هذا اعتدا بشبهة نظير ان لا يثبت في هذا العقد اذ فرضنا ان عرفنا ما ناذنا حر لان الخد اعنا بطل بشبهة ويصح التفاعل في اعتقاده الا انه  
 الوطى بشبهة يعود الى المفعول به وهو ان يكون في الموطوءة ملكا وشبهة ملكا وشبهة في الفعل ان يخل في انا حرة ولم يوجد احد هذه الامور فثبتنا  
 فاذا قالوا انها بشبهة معتد به في العقد لم يوجب الوطى فلهذا الحكم من غير ما يكون شيئا من سقوط الخ **مسئلة** وما انقضت به الامانة لئلا  
 ما بالذي اذا في المسلمة ضربت عنقه وابقيت على المسلمة الخ ان كانت محضنة بحد ثم رجعت ان كانت غير محضنة بحدت ما نزل حلة وما نعرف من ثبوت  
 الفقهاء موافقا لثبوت ذلك الوجه في تحريم قولنا اذنا على اجماع الطائفة وهذا القول من الذي خوفي للذين راضوا به ان لا سلام وجرا على اهلها ولا خلا  
 في من خوفي الله كان مباح الدم فان قبل كيف يقتل لم يكن فاننا نلنا نقتله مع الاحصاء وليس يقال ويقتل الزنا ليس يقال بعد فاذا جاز ان يخل  
 في الترتيب حكم ذاك الحنفية حتى يلحق باخذ النفس ما التمكن من تعاطا بغيره الذي المسلمة حتى يلحق بوجوب ثبوت النفس **مسئلة** وما انقضت به  
 الامانة القول بان من غصب امرأة على نفسه باوطى ما حكمها حتى ينفق عليه محضنا كان وغير محض خاله في الفقهاء في ذلك وثبتنا على  
 ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وابقيت من المعلوم ان هذا الفعل اختص في الشريعة واغلب من الزنا في حجب يكون الحد في غلط  
 وانجز **مسئلة** وما انقضت به الامانة القول بان من فرغ من نكاح ابنة امه جلد جلد الخ وان في الابن ابنة امه جلد جلد جلد الخ وان في الابن ابنة امه جلد جلد الخ وان في  
 حبسك زناه السلاطون لم يفرق في الفقه ما ذلك الوجه في تحريم قولنا اذنا على اجماع الطائفة ان يكون حرمة الابوة وفاقها الله تعالى في  
 بقبضه اسقاط الحد في هذا الموضع كما اسقط الحد في نكاح ابنة اباها كان المصلحة لا تمنع ان يقتضيه ما ذكرناه واجمع الطائفة عليه في الجملة  
 المحجة وظهور الزنا وان ثبتنا به وجب العمل عليه **مسئلة** وما انقضت به الامانة القول بان الساق يقطع به من اسفل الاصابع ومن في  
 الواحد والاهام وفي الرجل يقطع من صدر القدم ويبقى العقب خالف في الفقه في ذلك وهو اكلام الى ان قطع القدم من السرة والرجل يقطع  
 من غير ثبوت قدم وذهب الخراج الى ان يقطع من لم يفرق دوى عنهم اثم من مثل الكفة لئلا تنكح حرة ما ذهبنا اليه بعد اجماع المتقدمين  
 امر يقطع به الساق بظاهر الكتاب اسم البدن يقع على هذا العضو من اوله الى اخره وينتال كل جرح منه الا سريتهم به من جالي شيئا ما اصابه  
 امره فغل شيئا ابدا قال الله في قول الذين يكونون الكتاب بايديهم كما يقولون فبين عالج شيئا بجره واثر الطماق نضعت النسيئة بالبدن الى الرقي  
 فاذا وقع اسم البدن على هذا الموضع كما اوامر الله ثم يقطع به الساق لم ينفذ في ذلك بيان مقطوع عليه موضع القطع وجب لا فصل على ما ثبتنا وانه  
 الاسم لان القطع والاختلاف محظور عقلا فاذا امر الله ثم يرد لا يثبت وجب فصل على اقل ما نال اوله الاسم وما وقع الخلاف فيه هو ما ذهب اليه  
 الامانة فان قبل هذا بقبضه ان يقطع من اطار الاصابع ولا يوجب قطع من موهنا فلتا الله بقبضه ذلك والاجماع منع منه فان اخطى الخالف  
 بما يجر من ان النبي يقطع من الكوع فلنا هذا ما ثبت على وجه وجب اليه في اثمنا هو في اجناد الاحاد وبما رضى ما رضى ما ينفذ من خلاف ذلك وقد  
 في الناس اكلام انهم الموضبان قطع من موضع الكد ذكرناه ولم نعرف له مخالفا في الحال الا ما نزلنا عنه **مسئلة** وما انقضت به الامانة  
 القول باننا اذا اشرك جماعة في شره ما يبلغ نصف القطع من جزر قطع بمبته من الموضع المذكور فاذن ان سري ثابته قطع جلد البكر فان سري  
 ثابته بعد قطع جلد البكر خلد البكر الى ان يكونوا وجر الانام واهر فان سري في الحبس من جزر ما هو نصف القطع ضربت عنقه وليس احد من الفقهاء  
 هذا التقصيل لان الشافعي يقول اذا سري ثابته قطع جلد البكر واذا سري ثابته قطع جلد البكر وابو حنيفة يذهب الى ان رجلا البكر  
 تقطع في الثانية وفي الثالثة بحبس وكانا وحسنة قد ساوانا في اجابة الثالثة الحبس والقطع الا اننا في الفقه في اجاب الفضل عليه  
 من من يبدل ذلك وقوله اوجب الفوائد على كل حال انفرقنا بالثبوت المذكور وثبناه ثم ويناها في ان يعارضوا بركن مثل الشافعي وجوب في اثارهم لاهم  
 بدون عن جابر النبي مثل الساق في الخامسة وقد دوى في الفقه في كبرهم ان عميل عبقان عليها للعند وعيب بن عمر وعبد العزيز فيلو اسادنا  
 بعد ما قطعنا طراره وقد دوى في الفقه في الساق فانكرت سريته خيرا واعتمر فكيف يترك من عليه انما هو موجب في اثارهم ومن ازل ذلك  
 الاحتياط على ان يجرى ان يقطع من الفقه في الساق في الخامسة وقد دوى في الفقه في كبرهم ان عميل عبقان عليها للعند وعيب بن عمر وعبد العزيز فيلو اسادنا



## في الجدل

اذا اختلف جماعة في شيء ما بطلت النص من حرج قطع جميعهم وخالفنا في الفقه في ذلك لئلا نلحق صحة فاذ بقينا البهر لاجماع المتن ورواها بقوله والشافعي والسائر فاطلعوا اليه تمام الفقه بغير ان القطع انما وجب بالشرع المخصوص وكل واحد من الجماعة يمتنع هذا الاسم فيجب بسنن القطع **مسألة** وما اختلفت فيه الامامية القول بان من ضمن كرامة فالقصة بطلت كالعليه وبها عشرين بينا وانما القضية علمية فاربعون بينا وانما القضية مصغلة سنون بينا وانما القضية علمية ساكنية بالتمتاع فانما نون بينا وانما القضية جينية لم ينفج فيه الروح فانه روبرا في الفقهاء بخالفون في ذلك ولا يبرهنون الزبيل الذي كونه ولبينا على صحة ذلك اجماع الطائفة وانه غير متنع ان يتناول المصلحة بما ذكرناه فان الاحكام تابعة للمصلحة وانما متعوا في تلك المصلحة بالزبيل الذي ولبناه طوليا بالزبيل على امتناعهم فانهم لا يجيزونه واذا فرغوا من تلك المصلحة بغير فلا بد من ذلك فاذ اجتمع الطائفة على هذا الاحكام وان شئت في ذلك بانهم واحادتهم وجب القول بها وعلى اقل الاحوال بسقوط النجاسة بغيرها من ذلك فاذ اجتمع النجاسة في قولنا هذا ولا وجه بغيره للاحكام **مسألة** وما اختلفت فيه الامامية القول بان من فرغ وجلا وهو مشا الطر ووجه خروجه لما عني الاجل اقله اياه فغيره بغيره الجين وخالفنا في الفقه في ذلك لم يبرهنوا بالخلاف حتى يعجزوا عنه شعوبا والبر بغيره الى ذكرنا هذه المسألة المتقدمة فلهذا لا فضل في حجة المسلمين وبغيره للنجاسة منما **مسألة** وما اختلفت فيه الامامية القول بان الاشهاد وما زاد عليها من العدد اذا اختلفوا واحدا فان ولبنا الذي حجت بين امور وثلاثة احدها ان يقتلوا القائلين كلامهم وجوبه وفضل ما بين بانهم وروى المقتول الى ولبنا المقتولين والاشهاد ان ينجبه او احدا منهم يقتلوه ويؤاخذوا بغيره الى ولبنا صاحبهم بحساب فسطا طم من الذب فان اخذوا ولبنا المقتول الذب كانت على كل واحد بحسب علمهم وخالفنا في الفقه في ذلك وان اختلفوا في قولهم فقال عيسى جيل وابن الزبير داود بن علي في الجماعة لا يقتلوا واحدا الا انك ابوا واحد وقال باقي الفقهاء من اوجبهم واصحابه الشافعي من علم ان الجماعة اذا اشركوا في القتل فقتل الواحد غير انهم يذهبوا الى ما ذهب الامامية اليه من محله بغيره من ذر على الواحد دفعها الى اولياء المقتولين وهذا موضع الانفراد والذكر بدل على صحة فاذ بقينا البهر لاجماع الطائفة ولا نذكرنا شبهة بالعدل لان الجماعة انما اختلفت نفسا واحدا فكيف نؤخذ النفوس الكثيرة بالقتل الواحد واذا ابتعنا في فعل الجميع بالواحدة الروايات المتطابقة الواردة بذلك فلا بد من كونه الامامية من الرجوع بالذنب ولا خلاف في هذه المسألة مع من انكر من الجماعة بالواحد من اوجبهم ومن وافقه من ثبات جيل وابن الزبير مع باقي الفقهاء الذين ذهبوا الى قتل الجماعة بالواحد من غير ان يلبسهم بغيره ولو ذنب المقتولين الذي بدل على الفصل الاول فابدا على اجماع الطائفة في ذلك في النصا صحت وسعير هذا ان القائل اذا علم ان من قتل فقتل كف عن القتل كان ذلك وجرا له عنه وكان ذلك ذاهبا الى جبا وجهه من هم يقتلوه فلو اسقطنا الموت في حال الاشتراك سقط هذا المعنى المقصود بالاثبات وكان من اذ قتل غير من غير ان يقتل بشارك غيره في قتله فسقط الموت عنه ما يمكن من حاضره من جهة هذا المذهب فابره وروى بوجه كنه من خبر ابن شريح الكبيعي من قوله من قتل بعدا فقتله بين خبرين ان احبوا قتلوا وان احبوا اخذوا الذنب ولفظ من يجل نهي الواحد بالجماعة دخولا واحدا ويمكن ان يستدل لايضا على من خالف في قتل الجماعة بالواحد يقولون من اعتمد على علمه مثل ما اعتد عليهكم والقائلون اذا كانوا جماعة فكلهم معتد بجهنم بما ملوا بمثل ما علموا به القليل فان قالوا الله عز وجل يقول النفس بالنفس والحق في هذا بغير ان يؤخذ بنفسا بنفس حرجا فقلنا المراد بالنفس والحق ههنا بالناس لالعدا مكانة فقل ان حبس النفوس يؤخذ بحبس النفوس فكذلك حبس الاحرار والواحد بالجماعة يجلوت ذلك فان قيل اذا اشرك الجماعة في القتل فقتل كل واحد منهم فاننا وليس يجوز ان يقتل من ليس بقائل فلنا كل واحد من الجماعة فاذ قالوا في حال الاشتراك وبطلت عليه هذا الاسم فكيف ظنتم اننا لا نطلق كل واحد قائل وانما قالوا القائل لا بد له من مقتول فكيف يقولون في الجماعة فقلنا مقتول الجماعة واحد وان كان القتل جماعة وكذا دل من القائلين هو فان النفس التي قتلها القائل الاخرى تجري مجرى ذلك جماعة جلا جساما فكل واحد منهم حامل في مجموع الجماعة واحد وهو الجسم كل مقتول الجماعة المستمرة في القتل الواحد وان كان مقتول احدهم غير مقتول صاحبه كما كان حمل كل واحد من حامل الجسم غير حامل صاحبه فقلنا غير ذلك وان كان الحبل واحدا وبنا هذه الجملة ان القتل اذا كان على ما ذكرناه في موضع كثير من كلامنا هو نفس البنية لا سقى الحيوة مع نفعها وان كان نفس هذه البنية قد فطنت اليه من انما فطره وقد بشرت الجماعة بغير نفس بنية الحيوة فيكونون كلامنا فاضربنا لها وابطالنا للحيوة وهذا هو مقتضى القتل فثبت انه قد وجد من كل واحد من الجماعة مقتول فقتل جميعه فيجب ان يستعمل في ذلك وجه بعض من يصر هذا المذهب اعني يقول بجواز قتل الجماعة فان لا يقتل من يكون كل واحد منهم فان لا النفس غير التي قتلنا صاحبها اجازع في هذا الكلام بان قال كل واحد من الجماعة قائل لانه لم يقتل نفسا كان الجماعة اذا اكلت غيبا فكل واحد منهم اكل لانه لم يقتل باكل وغيبه هذا غلط في هذا القابل لان كل واحد من الجماعة اذا اشركوا في القتل قاتل كما قال فلا بد ان يكون قاتل نفس وكيف يكون قاتلا ومن قاتل نفسا غير النفس التي قتلنا واحد من الجماعة هي النفس التي قتلها شاركا بالنفس القتل مختلف كما قلناه في الجسم المحل وليس كذلك الرغبة لان الجماعة اذا اكلت غيبا فكلهم اكل وليس كل واحد منهم اكل غيبه انما اكلت الجماعة غيبا فكل واحد منهم اكل بعضه لان الرغبة بغيره النفس لا تلبس كمال الجسم القليل لا يبعث فينا بجمله كل واحد من الجماعة هو الله بجمله الاخر وكل يجب ان يكون من قتل واحد من الجماعة اذا



# كتاب الحدود

اشترى كوفي الفحل هو البقرة واحدة وبشئ من هذا الموضع ليس عند الشكها ولا ما كثر من انبه لثقل علمهم باصوله فلا يجب ان يعطوا منه شيئا  
ون قيل فثبت ان البقرة اذا اشترى كوفي من غيره مضاعف لم يلزم كل واحد منهم قطع وان كان كل واحد منهم اذا انفرد يكره لونه القطع فاقرب بين ذلك وبين  
الفحل مع الاشراك فلما ابدى تذهب اليه ان خالفنا فيه الجاعلة اننا اشركت نفسا في شرفه شي من حرز وكان فيه المكره ربع وبنار مضاعفا فان  
يجب عليه ما القطع مع ما قد سوي بين الفحل والقطع وانما ينبغي ان يبذل الفحل لغيره من قرب بين الامرين من قرب بينهما فان قالوا لا يلزم كل واحد من البقرة  
اذا اشترى كوفي فثبت ان الجاعلة فيه كاملة لم يجب عليهم فضاها ما قلنا ان الذي ينبغي ان يقطع على كل واحد من البقرة فضاها ما قلنا ان الذي ينبغي ان يقطع على كل واحد من البقرة  
من القطع ما في قول الجاعلة بالواحد فانقرض ناعمة بذلك البقرة ثلثا وبنينا هو فانقول هذه الجاعلة فان قلت فضاها واحد وان اشترى كوفي فثبت ان  
واذا اخذنا لا نفصل الكبيرة بذلك النفس على ما ورد به الشيء فلا بد من ان كان من قال لا يقطع او لينا المصنوعين حتى يخلص نفس واحد بنفس واحد  
ويعلم مع ذلك جواز قتل الجاعلة بالواحد فان قالوا نرى مذهبكم هذا عجيبا لانكم توجبون قتل الجاعلة بالواحد وتوجبون قتلها بالواحد فقولوا في هذا هو الحق مستحق  
فان كان قتلها مستحقا كيف يجوز ان يؤخذ بالواحد وليس قتل الواحد بالواحد انما كان مستحقا لم يكن فيه من غيره فقولوا على هذا قلنا هذا الفحل وان كان  
مستحقا بمجنبة انه يحسن والدم ان ينظر اليه فيمنع ان يكون السر في حبه وما ذكرناه من عطا الدية وان تكون المصلحة انفسا لغيره لئلا يشك في ذلك ذكرناه  
في وجوه المصالح غير مضبوط ولا محذور والوجه الثاني ان قتل الجاعلة بالواحد على سبيل الاشراك ثابت لا ينافي في جواز الجاعلة عن الاشراك في قتل  
الواحد بين ان يفسل به ولا يوجب على احد من ان يفسل به مع جوع الدية على الوجه المذكور ذكرناه لان من علم انه يقتل فثبت ان قتلها واستحقاق الفحل مع القتل  
والاشراك كان ذلك ان جرد عن الفحل فان اخرج من قتل الجاعلة بالواحد بما ورد من جوبه عن الضحاك والبيهقي قال لا يفسل اثنان بواحد هذا  
الخبر فاسلم من كل فلاح وضيقه كل يرجع بمسألة عن الادلة الموجبة للعلم وقد ضعفه هل النفل طعنوا على ما ثبت من خبر الضحاك عن البيهقي من قوله  
ناوله يوم على ان المولى لا يفسل اثنان بواحد وان كان احدهما خاطيا وما يقوى المذهب الذي اخصصناه به انه لا خلاف في ان الواحد اذا قتل جاعلة  
بكتفه مدمامة حتى يكفى يقتله عن جاعلهم بل يفسل بواحد منهم ويحبى الدية للباقين فيجب على الجاعلة ان تملك واحدا مثل هذا لا عيبا حتى يكونوا  
مضى فتلوا به عادوا على اولها واثباتها بين الدية الماخو من قال الجاعلة بالواحد لا يفسل الواحد لا يفسل في دم الجاعلة ولا يوجبنا فذلك لك يجب في دم الجاعلة  
والواحد **مسألة** وما انفردت به الامامية ان الرجل اذا قتل المرأة عدل او اختا او وليها فها الدية كان على القاتل ان يؤد بها الدية وهي  
نصفه من الرجل فان اخطا الادلها بالثبوت فقتل الرجل بها كان طرم ذلك على ان يؤد والى دية الرجل المقتول نصف الدية ولا يجوز لهم ان يقللوا الا على هذا  
الشروط والقبول في الفقهاء في ذلك لم يوجبوا على من قتل الرجل بالمرأة شيئا من الدية ولا يثبت على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المندرج ولا يفسل المرأة الا اذا وى  
نفس الرجل بل على النصف فيمنعنا من اخذنا النفس الكاملة بالناصف ان يرد فضل ما بينهما **مسألة** وما انفردت به الامامية ان القاتل اذا قتل  
ان قتل احدهم وامساك الآخر وكان الثالث عينا لهم حتى فرغوا من قتل الباقين والى مجلس المسك بالحق بحيث لا يفسل من الدية ولا يفسل من الدية ولا يفسل من الدية  
ان يفسل القاتل بمجلس المسك حتى يموت وهذا موافق للامامية وقالوا في النصف اعني في ذلك فقال ابو حنيفة واصلنا في مجلس المسك رجل حتى يفسل من القتل  
على القاتل وان المسك من غير المسك قال ابو حنيفة ما لك اذا امر عبد ان يقتل رجلا فقتله فان كان العبد عبيدا مثل السيد ان كان عبيدا حتى يفسل السيد  
قال ابن قاسم عن مالك في المسك للرجل حتى يقتله غير ان علمها انفسا لان المسك فذا اذا قتل وقال ابي حنيفة عتق قول مالك في ذلك الميت فان مسكه  
لبعضه فقتله فقتل القاتل عتق وخالف ابي حنيفة في ذلك لو امر غلام ان يقتل رجلا فقتله فقتل الجاعلة فقتل الجاعلة فقتل الجاعلة فقتل الجاعلة فقتل الجاعلة  
كما تجد الزاني دون المسك ولينما على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المندرج في ذلك وانما ذكرناه في ذلك وانما ذكرناه في ذلك وانما ذكرناه في ذلك وانما ذكرناه في ذلك  
ومسكا وكيف يجوز ان يقتل المسك وليس يغفل عما يمكن ان يبارضوا به داود وهو موجود في كتابهم ان البيهقي قال يفسل من الدية فقتل غيرهم وامساك الآخر  
ان يفسل القاتل بغير الضمان قال ابو حنيفة لا تقاسم من سلام معناه مجلس المسك لان الصبر للغة المجلس فان استجوابا به وى عن غير النسخة  
ان قتل شخص واحد ثم قال لو نما الاصله هل صنع الفحل لم يضر ان لا يفسل من الدية لانه لا يفسل من الدية لانه لا يفسل من الدية لانه لا يفسل من الدية لانه لا يفسل من الدية  
علما ولا علام ولا يفسل من الدية لانه لا يفسل من الدية لانه لا يفسل من الدية لانه لا يفسل من الدية لانه لا يفسل من الدية لانه لا يفسل من الدية لانه لا يفسل من الدية  
الفحل فلا يجوز ان يفسل الفحل فان قيل المسك والذبح فواو ناعمة الفحل فلهما الفحل فواو ناعمة الفحل فلهما الفحل فواو ناعمة الفحل فلهما الفحل فواو ناعمة الفحل فلهما  
له وانما هو ممكن من الفعل والتمكين لا ينعلم به حكم الفعل المتمكن منه الا ان كان من مسك ما حتى نرى به غير الا بغيره حكم الزاني الذي هو المولى  
ان الجاعلة لو انفردت كل واحدة منهما بالقتل لزمها الفحل وانما شارك المسك واذا انفردت بالامساك لم يلزمها الفحل فلم يلزم مع المشاركة فان قيل فثبت ان  
على التحريم ان المسك صلبا فقتله اخوان الفضا لم يلزم كل واحد منهما فاقرب بين ذلك وبين اسالك الادعي للفحل فلما ائتمنا في قوله تعالى الشهاد بالاشهاد  
كان لغيره من غير البقرة الا ان يفسل من الدية فواو ناعمة الفحل فلهما الفحل فواو ناعمة الفحل فلهما الفحل فواو ناعمة الفحل فلهما الفحل فواو ناعمة الفحل فلهما  
في ذلك لم يلزمه فثبت ان المسك فقتله اخوان الفضا لم يلزم كل واحد منهما فاقرب بين ذلك وبين اسالك الادعي للفحل فلما ائتمنا في قوله تعالى الشهاد بالاشهاد







کتاب المیرات

[illegible]







## في الميراث

الاجماع الظاهر عليه فانهم لا يختلفون فيه وقد بينا ان اجماعهم حجة واضحة فان المال اذا مات عن التمام كما مره مانع خلفنا ابنيين ابوين  
والمال ينقسم عن الثلثين السدس الى ربعين امور امان يدخل النقص على كل واحد من هذه التمام ويدخل على بعضهما وقد اجمعنا الان على  
ان البنين هنا مقصودان بالاجماع ومن هذا ما وضع اجماع على نفسه من سياتر لا دليل على ذلك في الكتاب يقتضيان له سماً ماعداً ما في  
ان يوضه اياه ويجعل النقص لهما ابوين اجمعوا على نفسه **فصل** ما يدل اية على ذلك اننا اذا انقصنا جميع في التمام واعطينا كل واحد منهم بعض  
مانساوله انقص خصصنا ظواهر كثيرة ومن هذا ما اعان الحجة في الحجاز واذا انقصنا احدهم عدلنا فيما يخص هذا النقص من حده عن الظواهر والبيد  
وبعضنا معناه على ظاهره وحقيقته فاذا بان الخصم من النقص انما يخصصه انما يخصصه لغيره ولا يصير على افعاله غيرنا  
من سياتر ما هو حجة في الحقيقة وهو اكثر من السدس بان تسد سائر ولا بالتمسك على الشبهة ولا لهم سماً الشبهة في الموضع  
له وخرجوا عن موجب اللغة ولم يبق الا ان يقال لنا كلامكم يقتضيان نقصا بعض التمام المذكور اولى من دخول النقص على الجميع فلم خصصنا  
ذكر من من البنات والاخوان بالنقص دون من عداهم في الفرق بينكم وبين من جعل النقص اخلا على غير من ذكرتم وفي سائر من من خصصه في البنات  
من سياتر دون غيره قاله لول بان النقص اخل على البعض لا غير عيناؤه دون غيره قاله لول بان النقص اخل على البعض لا غير عيناؤه  
بالنقص اقول يخرج عن الاجماع فاما اعطاء من نفى العول من احوالنا وغيرهم على ان الربع والوجه كانت لكل واحد من ابنيهم خطا في الوفاة وكذا  
الابوان خطا في ابنيهم الى اخرى البنات والاخوان لم يهبطا من قبضته الى اخرى فدخل النقص في من لم يهبطه ففصل اولى من حوله على من نقص بغيره  
واما هو عوى محضه وانما لم يهبطا من قبضته الى اخرى فدخل النقص في من لم يهبطه ففصل اولى من حوله على من نقص بغيره  
الاخوان اما في نفعه فيما فان دخول العول على الضعيف اولى من القوي لم يجدوا فرقا في حجة وهم يرون هذا الترخيص عن ابن عباس في قوله  
عنه فلا يجزئ من اشرها اليه المعتبر في نفى العول على ما قرئناه وليس بشيء فاقولون في العول ان لا يكون اذا كانت على الميت لم تتركه بالوفاة  
فيما فان الواجب للنسبة لئلا على احوال الذين بحيث يؤلفهم من غيره خال النقص على بعضهم وذلك ان احوال الذين مسنونين وجوباً مستبعداً  
من تركه الميت ليس له حصة في العول الا في ذلك فان اضع المال لمحقوقهم استوفوها وان ضاقت حصة هو وليس كذلك مسان على العول لا نافع بيننا ان  
بعض الورثة اولى بالنقص من بعض وانهم غير مستويين كاستواء احوال الذين فان في الامران وما يمكن ان يفرق بينهما في العول والذين انما ضاقت  
التي كثر عند الذين بجا استعاضوا لئلا لا يتركها لغيرها وليس كذلك العول لان المحقوق متعلق بواجب وصماة لا يجوز ان تستوفي فقط  
من مال واحد مع كثر ولا فله وكيفية لغيره لئلا لا يكون لغيره في احوالنا من قبل ان البنات ما جعل لها النقص مع الابوين ويجعل للابنتين الثلثا  
مع ما اذا انفردت البنات الواحدة والابنتين عن الابوين بغير هذا الفرع هذا اعطاء تركوه وانما من العول احوالاً بجمعة وامرأة مانع خلفنا  
بنين ابوين ووجبا الثلثان السدس والربع وقد بينا في مسئلة امسيتها ما مضى وتكليفنا فيها على شيء خطأ في الفصل بشار وان في الموازنة  
بطلان هذا التبعين وانما التبعين جعل للميت الواحدة النصف في الاطلاق على كل حال للبنين الثلثين على كل حال فان قوله يتم ولا يوجب لكل واحد  
منهما السدس كلام مبني على انما يتعلق بما نعلم وثنا اية كيف يجوز ان يردان الواحدة النصف للبنين الثلثان مع الابوين وهو في قوله  
ولا يوجب لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد واشبعنا ذلك ما استوفينا على الخم لا يمكن ان يكون من مثل هذا في امرأة خلفنا ووجبا وحيث بينا  
واختارنا ان لم لان هذا المسئلة فيها نصف وهو حق الزوج وثلاث وهو حق الابوين من الام ونصف وهو حق الابنتين من الاب لا بد من ذلك  
المخالفة في العول وقصدا للجمع او فوا لا اخذ من الاب الام بالنقصا وليس لهم ان يقولوا انما جعل للنصف الثلثان انما انفردت وذلك لان الله  
شرط في استحقاقها هذا النصف في الولد ولم يقتض انما استحق ذلك مع فقد الولد على كل حال انما نقول ان البنات في ههنا لا اخذ لغيره  
العدل عن الظاهر فيجب ان يكونوا بمثل ذلك في ميراث البنات والبنين مع الابوين فقد جاها وما يدخل النقص على البنات مع دونهن تحت الظاهر بل  
انقص ذلك فانما قول بعض احوالنا صحيحا على صحة ما ذهبنا اليه من ان النقص على البنات باق لو كان مكان لبنات والابنتين ابوين فلو كان  
لهم الا باق في البنات ليست باحسن حال من الابوين فيكون لها ما في غيرهم لان الابوين ليس لهم سماً التمام المنصوص عليه في موضع  
من المواضع وليس كذلك البنات والبنين فانما دعوى المخالف ان ميراث المؤمنين كان يذهب الى العول في الفرائض وانهم يرون عنه ذلك وانما  
سئل هو على الميت عن بنتين ابوين ووجبه فقال عليه قبيح وبه صائغاً انما استعاضا باطله لان ما في غيرهم خلاف هذا العول وسابغنا اليه الجوز  
الواضح من عنه في كون البنات البنات والمصاف والمواظم وهو لا يعرف بمذهبهم في من يضل خلاف ما افعلوه وابن عباس في ما بلغنا انما العول  
في الفرائض الا عنه وصورة في الرواية عنه انه كان يقول بالعول عن الشبهة والحسن عياناً والخبيث فاما السبعة فانه ولد سنة ستة ثلثين والسبعة  
ولد سنة سبع ثلثين مثل ميراث المؤمنين سنة او بعين فكيف يخرج معنا انهم غير الحسن عياناً مضعف عندنا في الحديث والمأوى المظالم قال  
سليمان بن مهران لا يعمش ظالم الى المظالم ولو سلم كل ما ذكرناه من كل فلاح ورجح لم يكونوا باقاً عن ذكرناه من السادة والفاة الذين وكوعه



فِي الْمَبِيرَاتِ

[illegible]



فَالْمِثْلُ

[illegible]



## في الميراث من النكاح

الاحكام الشرعية لتولم ذلك المولود ان يولد له ابوان مع تولد المذكور مثل خط الانثى ان نشأوا بينهما الاسوة بما في النكاح والولادة وتخرج ابنته  
 مثلثة الاخوة والاخوان من الام والجد والجدات اذا استوفوا النكاح والجنس على هذه المسئلة وبشعر على ذلك ابو بكر احكام على الرازي الحنفية قال لا  
 حاكم ان لم يكن معها غيرها فللام الثلث والثلثان فاذا دخل عليها ما لم يستحق بعض المال وجب ميراثها الى ما كان لهما في الاصل كغيره يكون  
 بينهما ما لا الاصلها الثلث والثلثان فاستحق مستحق نصف هذا المال الواجب نفسه ما بقي من المال على ما كان لهما في الاصل لصاحب الثلث ثلث  
 ما بقي لصاحب الثلثين ثلثا ما بقي ومولى ابو بكر الرازي هذا الاجماع بان قال الله نعم جعل مثل ذلك للابن البنت في تولد مع المذكور مثل  
 خط الانثى ثم لما سمي للزوج والزوجة فاسمي لهما واخذت بغيرها كان الباقي بين الابن البنت على ما كان عليه قبل دخولها وذلك بين الاخ والاخت  
 وهذا يقتضي في مسئلة الابوين ان يكون احدا الزوج والزوجة بغيرها فوجب يكون ما كان للابوين على الاستخفاف في الاصل قبل دخول الزوجين هذا  
 اجماع وكذا منبى على نكاح الام والثلث ثم فرض الام الثلث عند انفارها الابوين بالميراث ولم يسم للابن شيئا فاعطيت له ما بقي كان الثلثين انما قالوا  
 لان التسليم العيني اذا كان فرض الام الثلث في كل فرض موضوع وقد بينا ان الثلث يقتضي ان الثلث على اصل المال وجب لهما الثلث كما لا ريب  
 مع الداخل فقد اخل به يكون للاب ما بقي كانا ما كان ولا يشترط ان يكون في المال الكمال لحد منها النصف فاذا استحق مستحق  
 المال شيئا اعطيت له الواحد الثلث والاخر الثلثين بعد الخارج لان سهامها ما معبته المذكور وقد بينا ان سهم الام المذكور في القرآن وسهم الابوين  
 معهن انما لم يبق بعد فرض الام ولا يشترط ان يكون في الام في الزوجين البنت والاخ والاخت لان الله تعالى في نصيب ذكره بان المذكور مثل  
 خط الانثى فينبغي ان تكون القسمة على الثلث مع الانفار والاجماع ولم يصرح في الابوين بان للاب مع الانفار الثلثين فانما في الامر ولا وجه  
 للجمع بينهما **مسئلة** وما انفرد به الاما من ان لا يرث مع الوالد من الاصلها سواء الولد الزوج والزوجة وذهب فيها العامة الى  
 خلاف ذلك وذهب الاخوة والاخوان مع الام على بعض الوجوه وليست على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع الطائفة التي ينسب قولهم واؤلوا  
 الارحام بعضهم اولى ببعض كما بينا ان الوالد من اقرب الميت من اخوته لانهم يقررون له بها ولو اؤا الذين يقررون بنفوسهم  
 وابنه فان الله تعالى جعل للموالد من حقا لثباتهم الهبط ما عتد بعض الاحوال لم يقر بين الابن في ذلك وكما ان الاخوة والاخوان لا يقررون  
 شيئا مع الاب كالحب لا يرثون مع الام **مسئلة** وما انفرد به الاما من انهم يقررون له بها ولو اؤا الذين يقررون بنفوسهم  
 النصف وللأبوين السدس ما بقي برده عليهم على حصة سهامهم وخالفوا في القضاة في ذلك وذهبوا الى ان ثلث النصف للام السدس للاب  
 ما بقي وهو الثلث ليلنا على صحة ما ذهبنا قولنا الاجماع المنة ولان الابوين لهما السدس انما الكتاب لثلث النصف لهما في السدس  
 في ذلك يكون مع ما ذهبنا اليه من القول بغيره واؤلوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فكيف يجوز هذا البناء في الاب انما السدس مع الولد فاذا  
 قالوا بالحب المقتضى لذكر العصبه فقد تقدم من الكلام في ذلك ما فيه كفاية ولا خير لهم في صحة بقية ان يثنى القراض شيئا فيصيرها ما بقيت القراض شيئا  
 بل قد استوفى النصف جميع المال **مسئلة** وما انفرد به الاما من انهم يقررون له بها ولو اؤا الذين يقررون بنفوسهم  
 ولا حد ابويه السدس ما بقي فهو وعلى البنت من احد الابوين ليس لابن بنتي وخالفنا في القضاة في ذلك وذهبوا الى ان السدس للابن  
 من هذه القسمة لابن الابن والابن بدل على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع الطائفة المنة وان احد الابوين اقرب للميت من ابن ابنته والقرابة  
 في الميراث فكيف يجوز ان يرث البنت مع القرين لان محالنا يقولون ذلك على الخبر الذي يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله في ذي  
 عصبته كرو وفسد سلفنا من الكلام في بطلان هذا الخبر فانه كفاية ثم لو كان صحيحا لكان للابن يكون هو والميراث من ابن الابن يكون  
 العصبية لئلا يقرعون لكان الاب اخ من ابن الابن **مسئلة** وما انفرد به الاما من انهم يقررون له بها ولو اؤا الذين يقررون بنفوسهم  
 السدس الاخوة من الام خاصة وانما يجزيها الاخوة من الاب والام ومن الابن خالفوا في القضاة في ذلك وذهبوا الى ان الاخوة من الام يجزون كما  
 يجزون الاخوة من الابن الام دليلا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع القضاة في ذلك وذهبوا الى ان الاخوة من الام السدس ان الام يقررون  
 الاخوة من الام خاصة كما بينا في الاخوة من الاب فلنا هذا مع ما يرجع عن ظاهرا لاجماع القضاة في ذلك وذهبوا الى ان الاخوة من الام السدس ان الام يقررون  
 ان يجزيها الاخوة من الام في كمالها وموثرها ليس قبله ونسقط الحديث لئلا يقررون في ذلك لفظا في رواية فاهم يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله في ذي  
**مسئلة** وما انفرد به الاما من انهم يقررون له بها ولو اؤا الذين يقررون بنفوسهم ولا حد ابويه السدس ما بقي فهو وعلى البنت من احد الابوين ليس لابن بنتي وخالفنا في القضاة في ذلك وذهبوا الى ان السدس للابن  
 الاخوة والاخوان والعزوة والامهم فيصيرها مع لبناء والابن بدل على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع القضاة في ذلك وذهبوا الى ان الاخوة من الام السدس ان الام يقررون  
 انهم مع لبناء لان اسم الولد لبناء والجمع بينه وبين البنت كغيره لان ما يقولون عليه خبر عصبه وذلك تقدم الكلام في ميراثها ما فيه **مسئلة**  
 وما انفرد به الاما من انهم يقررون له بها ولو اؤا الذين يقررون بنفوسهم ولا حد ابويه السدس ما بقي فهو وعلى البنت من احد الابوين ليس لابن بنتي وخالفنا في القضاة في ذلك وذهبوا الى ان السدس للابن  
 ان يقررون له بها لان اسم الولد لبناء والجمع بينه وبين البنت كغيره لان ما يقولون عليه خبر عصبه وذلك تقدم الكلام في ميراثها ما فيه



## فوائد الميراث

[illegible]







في الميراث

[illegible][illegible]



# هذا الكتاب الناصر للسيد الحسن علي المرتضى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما خصه من نعم وظاهر بطلان من منبهه وانه نسل الزيادة في البهجة لروم حجة الدين الله لا فضل لنا لكنه ولا بهتد لنا كما  
وان يجعل افضل صلواته وتحياته غايرة رائحة على خير خلفه سيدنا محمد بن عبد الله وعنه ما اضاء من اضاءه واسبل قطار ومن جعل فان المسألة  
المشتركة من فضل الناصر رضي الله عنه وصلت واملتها ولجبت الى المسئلة من شجرها وبنوا وروى من يوافق ويخالفها واذا بشبهة  
علوم هذا القاصد البارع كرم الله وجهه حتى اولى لانه جدي من جهة والد في لانه فاطمة بنت محمد الحسن احمد بن الحسين احمد صاحب  
ابيه الناصر الكبري محمد الحسين احمد الحسين علي الحسين بن علي بن عمر بن علي السجاني القادي بن الحسين السبط الشهيد امير المؤمنين  
صلوات الله عليه الطاهر من عيبه عليهم والحمد لله والناصر  
والخاتمة والرواية اما ابو محمد الحسن الملقب بالناصر الذي شهدته وكان ثمة وكانت وفاته بعد في سنة ثمان مائة وثلثا فانه كان خيرا فاضلا  
دينا في السيرة جميل البنية حسن الخلقة كرم النفس وكان معظما محبا لصدقته في ايام معرة الدولة وعمره في دولة السيرة في نفسه لانه كان  
ابن خاله بن خاله في الدولة فان ابا الحسين احمد والد له في حج ويحج ببيت سهلان كساء الديلمي هي خاله بن خاله واخيه من الدولة والد له في  
بنت كثر في الديلم وشرف معروف وولي ابو محمد الناصر جده الذي التقى عليه العلويين بعد سنة السلام عند اعزاز الله له السنة ثمان مائة  
ثلاثا ثم فاما ابو الحسين احمد بن الحسن فانه كان صاحب جليل ابيه وكان له فضل وشجاعة وبجانبه ومقاما مشهور بطول كونه ابا ابو محمد الناصر  
الكبير هو الحسين بن علي ففضل في علمه وفضله ونفعه في العلم والدين وهو الذي نشر الاسلام في الديلم حتى اهتدوا به بعد الصلاة وعدوا له  
عن الجهاد وسيرته الجيلة اكثر من ان يحصى وظهر من انفع ومن اذها اخذها من فلانها فاما ابو الحسن علي الحسين فانه كان عالما فاضلا واما  
الحسين بن علي فانه كان سيدا مقدما مشهورا على من عمره الاشراف فانه كان عالما وفاديا حديث واما علي بن الحسين فلهذا الشرف فانه كان  
في السيادة جليل القدر والمزلة في الدين ليس مع الاموية والعباسية وكان ذا علم وقدر وعنه الحديث وروى ابو الجواد وروى ابن المنذر قال بنو  
جعفر ابا اخوتك احب اليك وافضل فقال ما عبد الله بيتك الذي يتشبهنا وكان صيدا لله احب لابي وامه واما عمر فيصير الذي يصير  
واما زيد فلهذا في الله انطق به واما الحسين فلهذا في الله على الارض هونا واما خاتمة الجاهل فالاسلام وانا لان عبيد بالكلام على المسئلة  
وايضاح الحق منها ومن الله سبحانه العون وحسن التوفيق منا يظفر بها الامراء عطاء ولا يملك كما سواه وهو حسنا **المسئلة الاولى**  
قال الناصر من علمه اذا وقع النجاسة ماء ليس ينسحق بغيره بل لا ينسحق في الشرف لاجل المنة علمه هذا اصح هو هذا الشيعة الامامية  
وجميع الفقهاء اذ انما خالف ذلك في ذلك الا وراعي اهل الظاهر وراعي في نجاسة الماء القليل منه والكثير لغيره اذ وصفه من طهر او كوا  
والحج في حقه هذا اجماع الشيعة الامامية وفي اجماعهم عندنا الحجة في ذلك في غير موضع من كتبنا وابتدأ قوله ثم ومحرم عليهم  
النجاسة قوله ثم والرجوع في قوله ثم محرم عليهم المني والدم وهذه الطوائف تفتي في نجاسة من غير ما عان لغير الاوصاء التي هي الملو  
والطعم والرائحة **المسئلة الثانية** من وقع النجاسة ما كبر لم ينسحق في غير واحد اوصافه والكثير ما يبلغ فليكن مضاعفا  
فلا خلاف الفقهاء في هذه المسئلة فقال الشيعة الامامية ان الماء الكثير لا ينسحق بغيره الا بان يغيره او يطهره او يجمعه وحده الكثير  
عندهم ما يبلغ كرافضا عدوا وحدا لكونه الف ما شاول بالطل المدي والطل المدي ماء وخمسة شعور وهو قال ابو حنيفة واحكامه  
كل ما يغتسل به النجاسة فيز او غلب في طن ذلك فهو نجس لا يجوز استعماله فليد الماء او كثيرا يغيره فانه لم يغيره وراعي ذلك والاراضي  
والشافعية واهل الظاهر في الماء القليل والكثير بغير الاوصاف والراعي القائلين فما يبلغ لغاؤه لم ينجس غيره وما نقص عنها نجس قال الحسين  
برحمه اذا كان ماء اقل من كرو حلبة نجاسة نجس اذا كان كرو حلبة ثلثة الف طل ليلنا على حقه ما ذهبت اليه قوله ثم وازلتنا  
من لست ماء طهورا وند علمنا ان الماء الكثير اذا خالطه نجاسة فلم يغيره اذ وصفه لم ينجس من ان يكون نكرا من السماء وان يكون مستحقا لهذا  
القول لهذا الوصف فيجب ان يكون الحكم المقتضي هذا الاسم ان فله ما لونه هذا الاسم وقد روي صاحب الحديث عن النبي انه قال اذا بلغ الماء كرا  
لم ينجسنا وروى الشيعة الامامية عن ائمتها ع بالفاظ مختلفة ان الماء اذا بلغ كرا لم ينجس فيه من نجاسة الا بان يغيره اذ وصفه ولجميع  
الشيعة الامامية على هذه المسئلة واجماعها هو الحجة فينا واما الكلام في نجاسة في بعض الحالات المذكورة من ان يكون نجس بالارضا والنجاسة في بعض  
الامامية واجماعها الجواب بانه فان الشافعية الذين يخالطون نجاسة بغيره فلهذا في القلة اسم وشكل بين اسماء مختلفة لفظه



الجبل والنجمة ويسمى عمل الصفة في زود كل شيء واعلاه وفي غير ذلك والكرنيتا اول شتا واحدا فان اختلفت صفاته في البلدان وغاياتها كلها  
 فالجبل يبدى اولى فان قيل قد يوصف الشايف ما يزيل الاحمال هو قولهم بقلادجى مثلنا فاذكر اهل العلم ان النجى بقلادجى من جملته لا وى انما  
 ليس من لفظ النجى على ان اللفظ لا ينافى مع هذا اللفظ لان فلان الجبل اسمهم جعل سائر ما تقدم ذكره فاما الكونان كان مختلفا في صفاته فليس  
 يختلف ما يقع عليه هذا الاسم كما خلا وما يقع عليه اسم الفلج ويجرى الكونياتنا ولم يجزى قولنا واصل ان يقع على امر واحد غير مختلف في صفاته  
 وان اختلف الرجال في الطول والقصر والعلم والجهل والافاضة المختلفة ويجزى اسم الفلج ويجزى قولنا شىء في اخلاصنا بلنا ولم على اننا نذكر من سائر  
 خبر الفلج ان يجمل على الجرجين الكبيرين الذين يبلغ ما سبعة وعشرون خفارا والكر واصل الفلج ان لا يمكنهم استعمال خبر الكونان لا يعرف شيئا  
 من الاكوار يبلغ حتماته زطل فان قيل ولا يعرفون ان يبلغ القادمان في زطل فلنا الا كما يختلف في البلدان وقد ذكر الناس اختلافها في زطل  
 في غايات اهلها وفالو في الكونياتنا انهم سدس عشر العدد فانهم ليدفع ما تدرى زطل وعشرون طالا بالبعثاد فاذا نقصنا من ذلك الزطل المذكور  
 والمدنى والعزى فاربى يبلغ اليك ذكراه فمن ادعى ان الكونياتنا لا تعرف غير ما يطلع على كل نال **المسئلة الثالثة** لا فرق  
 بين زطلنا على النجاسة وبين زطل النجاسة على النجاسة لا يعرف فيها نصا لاصحابنا ولا فولا صرح بها والشافعى يفرق بين زطل النجاسة  
 على النجاسة وودها عليه فيجب الفلج زود النجاسة على الماء ولا يغتفر في زود الماء على النجاسة وخالف الفهر سائر الفقهاء في هذه المسئلة ويروى  
 في نفسه عما جلا الى ان يقع الناصل لذلك حتى ما ذكركم في الشايف والوجوه خبرنا ان لو حكمنا بنجاسة الماء لطلب الوارد على النجاسة ليدفع ذلك الى ان  
 الشايف لا يطهر من النجاسة الا بايراد كومن الماء عليه ذلك بشق فدل على ان الماء اذا ورد على النجاسة لا يغتفر فيه الفلج والكثير كما يغتفر في ايراد  
 النجاسة عليه **المسئلة الرابعة** الماء اذا خالط طهر خبره حكم صفاته لا يجوز الوضوء به فيجب عندنا ان الماء اذا خالط طهر فحين  
 الاجسام الظاهرة من نجاصد وما يقع فلم يفرق به ولم يخرج عن طبعه عن ان يغتفر في زود الماء عليه فان الوضوء به جائز ولا اعتناء في العلم  
 بظواهر اللون والطعم والرائحة بل بعلية الاجزاء على حد يسلم لطلاص اسم الماء وذا نقصنا على ذلك ابو حنيفة وزاعى الشافعى وقال ذلك في غير  
 الاوصاف من لون وطعم ورائحة ودعى ان احدا يضاف للماء تغبر الاوصاف ولو باليسير الظاهر ان الوضوء به لا يغتفر في زود الماء عليه **المسئلة الخامسة**  
 الفهر المحقرة قوله لم فلم يخلط الماء فتمتوا فقلنا من الماء عند فقلنا الى الزرابى من غير سطر والماء الكونياتنا لطلب سائر من عرفان بطلان علمهم  
 الماء ولا يفتل مع وجوده الى الزرابى ايضا قوله لم فاعقلوا وجوهكم عام في كل ما يقع في الماء لا يغتسل به الى ان هو دم دليل على اخراج بقية الماء  
 لاحد ان يدعى ليس الزعفران اذا خالط الماء سلبه اطلاق اسم الماء وذلك ان اطلاق اسم هو الاصل والقييد داخل عليه فلا يجد كالحنفية  
 والمجاز من دعى ان لا الاطلاق في الماء وعلية الدليل بعد فانهم يقولون ذلك انه نافع من زعفران ولا يغتفر فيه البه كما يغتفر في الماء المعصر  
 من الزعفران البه ما يدل على ان يغتفر جدا الاوصاف لا يغتفر ان الماء الكونياتنا لطلب سائر من عرفان ولا يغتفر فيه البه كما يغتفر في الماء المعصر  
 فلا خلاص في جواز الوضوء به **المسئلة الخامسة** لا يجوز الوضوء بشىء من الابنية عندنا ان الوضوء بشىء من الابنية لا يجوز  
 لا لشيء منها ولا للطبوعه ولا للبقية وهو هذا لفظ الشافعى وابي يوسف احمد حنبل وداود واجاز ابو حنيفة الوضوء بشىء من الابنية  
 المطبوخ الشد بصد عدم الماء وقال محمد بن الحسن بن فضالهم مع فقد الماء فاصح الجمع بينهما في السفر ولا ينافى خبره فيهما  
 مع الاجماع المتقدم ذكره بل اجماع جميع اهل البيت قوله لم فان لم يجدوا ماء فتمتوا فقلنا من الماء الى الزرابى من غير سطر ولا يغتفر فيه البه  
 هذا الفهر لا يجرى به ما سطر في البنية وليس له ان يقول ان في البنية ما في جده كان واجدا للماء لا يجوز ان يضاف الى الزرابى ذلك ان البه  
 كل شىء كان فيه ما يطل على اسم النجاسة لان النجاسة ما الورس سائر ما يصح انما ولا يطلق عليها اسم الماء وبهم مع وجودها على الظاهر لو سئل  
 البنية اسم الماء لو خالطت الاية كحول المظفر وجبت مساواة البنية الماء في حكم الابنية بل جواز الوضوء بالبنية مع وجود الماء لا يجزى  
 مجزاه وقد اجماع على خلاف ذلك على ان الابنية المسكوة عندنا نجسة لا يجوز الوضوء بها وهي نجسة وما ليس بكنية ما فاد على ان الماء بها كالمثل  
 وما اشبهه لا يجوز الوضوء به بل على انه لا يجوز الوضوء به وقد استفيضت في كتابنا مسائل المتكلمين سائر الفقهاء الكلام ان لا يجوز الوضوء بالابنية  
 وتكلمنا على خبر ليلة الحسن وصفناه فمن اذا استقصا وجد هناك **المسئلة السادسة** لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل  
 عندنا ان الماء المستعمل في نظهره لا يغتفر في ذلك الذي لا نجاسة عليه ولا ينجس انما نظهره كان طاهرا لم يرك وذا نقصنا في ذلك الحسن بن سعيد  
 والنورجى فاذك وداود وقد يدل ان فالكاهر بعض الكواهيته وقال ابو حنيفة واصحابنا ان الماء المستعمل لا يجوز الوضوء به واختلفوا في شدة  
 فقال ابو يوسف هو نجس وى مثل ذلك عن ابو حنيفة والشافعى من قول ابو حنيفة والشافعى من قول ابو حنيفة ان طاهر غير طاهر وهو قول محمد بن  
 وقال الشافعى ان طاهر غير طاهر ايها ودفعه عنه عيسى بنان ان طاهر غير طاهر على الدليل على صحته هذا اجماع المتكلمين  
 وابي فوله ويزل علمكم من اسم الطاهر كغيره وهذا عموم المستعمل وغيره لان استعماله لا يجوز في غير من كونه من السما واية قوله لم فلم يخل

ثمانية



# كتاب الطهارة

ما فيه من احوال المستعمل فاجدنا يتناول اسم الماء وابتدأ قوله ثم ولا يجنب الا ما يرى سبيل حتى يغتسلوا فاجاز غرق قبل التحويل في  
الصلوة بعد الاغتسال ومن غسل بالماء المستعمل بنا ولا رسم المغتسل بلا شبهة ولا معنى لخلاف من يخالفت ان خلافا لما لا بدنا ولا المستعمل  
وبدعي انه لا استعمال فادخل عن سناول الاسم ثم ونك ان الاسم لما والمطلق ويجوز في ذلك مجرى الماء المستعمل المبر والمغتنق وما يبدل ان  
بالاستعمال يخرج عن سناول الاسم لما المطلق حتى يصير حكمه في الورد وفاء البناء في انه لو شرب من جلفا نثر لا يشرب ما جنبه بافان ولو شربا  
الورد لو جنبت وقد استقصينا هذه المسئلة ايضا في مسائل الخلاف **المسئلة السابعة** لا يجوز الوضوء بالماء المغشوق  
بمغشوق هذه المسئلة انه لا خلاف بين الامامية في ان استعمال الماء المغشوق لا يجوز في الشربة لان شربة من ذلك الغبير لا اذنه وليس لها رتبة  
ان يجوز الوضوء او لا يجوز هذا المغشوق بل المراد بقوله ان لا يجوز الوضوء ولا يجوز هل يكون من وضوء بالماء المغشوق ومغشوقه من غير  
واستحق العقاب الدم من شرب الماء المحدث وسبيلنا ان ذلك الصلوة او لا يكون كذلك وعندنا ان الوضوء بالماء المغشوق لا يزيل الحدث ولا يبيح الصلوة  
وخالف باقي الفقهاء في ذلك وادعوا ان الوضوء مجزئ في الحدث وان كان ذلك الدليل على صحة مذهبه الى الاجماع المتقدم ذكره وابتدأ فقول  
الدليل على ان الوضوء عبادة وفيه رتبة وما يستحق للملأ لا يجوز الشربة في الله لا سخفا في الشربة من الماء ولا خلافا في الوضوء بالماء في ان  
الشربة والعبادة في الوضوء مسنونة مندبة لهما ولا يجوز ان يغفر الله بالماء والمغشوق **المسئلة الثامنة** لا يجوز الخمر  
في الاواني وان كانت نجسة الطاهر على هذا يصحح البتة هي باطننا وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز الخمر في الاواني ويجوز بها عذ ذلك اذا  
كانت الغلبة للطاهر واجاز الشافعي الخمر في الاواني لا يشترط نجاسة احداهما قوله نعم فلم نجد واخاه فنهوا واعنا عنه بالوجوه القليلة على الماء النظم  
والتمس منه ومن لا يعرف الشربة يغشيه ولا يمين فلا يمس من غير ولا واجد له ولا نكح لم يذكر الخمر في الاواني بل امر باستعمال الماء عند جوبه في التراب عند  
فقد من غير امر بالخمر من وجبه فقد زاد في الظاهر لا يفسد **المسئلة التاسعة** سور السباع نجس الصبيح عند ذاك سور  
جميع البهائم من ذوات الاربع الطيور ما خلا الكلب الخنزير طاهر يجوز الوضوء به كسور وما باكل الجيفة الميتة من هذه البهائم وكل ما يكره سور  
الجلال وبمثل ذلك قال الشافعي وقال المالكي استباح الخنزير طاهر هو مذهب كل الظاهر قال ابو حنيفة واصحابه استباح ذوات الاربع كلها  
بخسوه وكل ما سارها ما خلا الهرة سورها طاهر الا ان الوضوء مكره وان فعل اجزأ لم يكره ابو يوسف سور الهرة اما سور جميع سائر الطير  
وحشرنا الارض كالغاريق والخنزير وما اشبهها فنجس عند جميع الخمر سور طاهر كراهية الوضوء به وليس عليه كراهية سور ما ذكروه وجواز الوضوء  
قوله نعم وانزلنا من السماء ماء طهورا واوله ونزل من السماء ماء طهورا كراهية الوضوء به وليس عليه كراهية سور ما ذكروه وجواز الوضوء  
فوجب بقاء على اصل الطهارة وقد ذكرنا في هذا المسئلة من قبل ان شرب الماء من غير كراهية الوضوء به وليس عليه كراهية سور ما ذكروه وجواز الوضوء  
السباع فاما نكح كراهية سورها الدليل عليه ما ذكره عن كسبه بن كعب ما ذكرنا في هذا المسئلة من قبل ان شرب الماء من غير كراهية الوضوء به وليس عليه كراهية سور ما ذكروه وجواز الوضوء  
منه فاكفي في الصفة الا انه فقطر البهائم فقال العجيين ابنه اخي سمعت رسول الله يقول ليس ينس هذا صبيح في نكح كراهية سورها واوله ونزل  
عن النبي انه كان يكتفي بصفى لاء وكان يوضأ بسورها **المسئلة العاشرة** سور المشرك نجس عندنا ان سور كل كافر  
باي ضرب من الكفر كان كافر الخمر لا يجوز الوضوء به واجاز الوضوء به ابو حنيفة واصحابه وحكي الطحاوي عن ذاك سور النصر والمشرقة  
لا يوضأ به وليس عليه صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع الفرقة المحقة قوله نعم انما المشركون نجس في هذا الصبيح بنجاسة اسمهم وروى عبد الله بن مسعود  
عن سعيد الاعرج قال سئلنا ناعبد الله عن الوضوء به وروى النصر فقال **المسئلة** اسور الحمار طاهر الصبيح عندنا طاهر  
سور الحمار وجواز الوضوء به هو قول مالك والازاعي والشافعي واهل الظاهر وقال ابو حنيفة عند علم الماء المنبسط طهارة لجميع بين الوضوء  
لسور الحمار والبهائم بلنا على مذهبه اجماع الفرقة المحقة عليه الخمر الا ان رويناه قبل هذه المسئلة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اجاز الوضوء الوضوء بها  
الحمار وليس لهم ان يحملوا الظاهر على الوضوء لان ذلك مخصوص بالخمر وغيره بل لان من حرم سور الحمار الا اهلي اعنا بناء على ان يجرى مجرى عندنا ان  
مباح ضوؤه تابع لحمه **المسئلة** اكل حيوان باكل لحمه قوله وروى طاهر هذا صحيح هو مذهب مالك والثوري ودفو الحسن بن سعيد وقال  
محمد الحسن في البول خاصة بمنزل ذواتنا والقناني الروث وقال ابو حنيفة وابو يوسف والشافعي بول سائر الحيوان وروى نجس كجاسه ذلك ما لا يكره  
لما لا دليل على صحة مذهبه اجماع الفرقة المحقة عليه ما رواه البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما اكل لحمه فلا يمس ببوله ولا يمس بول  
وسميحه وروى حميد عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما اكل لحمه فلا يمس ببوله ولا يمس بول  
ابوا لهما وكان بولها نجسا ما جاز ذلك وقوله نعم العارون انما يغسل التوب من البول الدم والمخى فليل طاهر على ما ذكرناه لان نظره انما  
يقضي طاهرها الشخص في الحكم عايدا المذكور فان قبل في الخمر كذا البول فلنا طاهره بدل على انه لا يغسل من الروث ولم يغسل احد من الانبياء  
ان الروث طاهر البول نجس بالخمر يعلم طهارة الروث وبالاجماع يعلم ان البول مثل فيمما ذكر البول في الخبر على ان المراد به ما لا يجوز كل كسبه

الوضوء بالماء المستعمل في  
غيره من غير ان يمسح به في  
الصلوة

الوضوء بالماء المستعمل في  
غيره من غير ان يمسح به في  
الصلوة

الوضوء بالماء المستعمل في  
غيره من غير ان يمسح به في  
الصلوة







کتاب الطہارۃ

[illegible]











# كتاب الطهارة

ذلك عن أمير المؤمنين أنه قال ما نزل القرآن إلا بالمسح وكرو عن ابن عباس أنه قال غسلكنا وصحتنا وهذه الآية ذكرناها  
تأريخا لما نزل القرآن من الغناء وسطهم في كبرهم فلم يمسهم أن يقولوا إنما نزلنا ما نزلنا من غير أن يمسح الرجلان من غير  
السبل والميل من أن يمسح كثر وليس لا حدان يحمل خفض الرأس على الجأوة كما قالوا حجر صلب خر بآن ذلك باطل من وجوهها الأولى  
بين أهل اللغة أن الاعراب بالجماعة شاذة ولا يقاس عليها إنما ورد في مواضع لا يبعد أن يعمها وهذا صوته لا يجوز أن يحمل على الله  
عليه السلام إنما ان كل موضع عر ب الجماعه ومفقود فيه حرف العطف لك نفعته لا يرد ولا جأوة مع حرف العطف لا نه خائ من الكلام من يافع  
من جأوة مما لا يخرج إنما ان اعبروا حجر صلب خر ب الجماعه كان اللفظان مجاوين متغايرين من غير خائ بينهما كل قول الشاعر كثر الناس  
في جأوة من كان أثر من صفات الكثرة الجأوة فلما جأوه بالجماعه كان اللفظان مجاوين بل خائ من اللفظ فالتأني ان الاعراب بالجأوة  
انما يفسر بحيث يرفع الشبهة في المعنى الا ترى ان الشبهة زائلة في كون خبر من صفات الصبغ من صفات الحجر وكل لا يثبت ان الوصف بمنزلة بلع  
الى الكثرة الى الجأوة وليس هكذا الا يرد لان الامل يقبح ان يكون فرضا المسح كما يصح ان يكون الفصل والشك واقع فلا يجوز اعرا الجأوة بالجماعه  
وموقع اللبس والشبهة فان مثل كيف اعلمهم على الفأرة بالخر في الامل قد ثبت بالنصب والنصب جليصل الامل فلما الفأرة بالصبغ ايف  
يقضي المسح لان موضع الرأس في العتبة موضع نصب موضع الفعل لله هو المسح وانما جأوة الرأس بالباء الزائدة وعلى هذا لا يمكن ان يسطر  
الامل على موضع الرأس لفظا فينصب ان كان لفرضه في المسح كما كان في الرأس العطف على الموضع جأوة من عند أهل العربية  
الا ترى يقولون لست بقاتم ولا فاعل فينصبون فاعدا على موضع قائم لا نظره وكما يقولون حسن حبش وصدق في ان هذا في المأذون  
فوقع على الموضع لان وفاعل عنه في موضع وضع ومثله قوله تعالى من يصل الله فلا هادي له وبهيم بالحجر على موضع فلا هادي له  
موضع جزم قال الشاعر معادى ابتأ في بشر فأتى فاستأ بالجماعه لا الجأوة فنصب الجأوة على الموضع وقال الآخر هل انت ناعث ببيتنا الجأوة  
او عبد ربنا خاعون بن محمدا وانما نصب ببيتنا من جأوة الكلام هل انت ناعث ببيتنا الخ على الموضع لا اللفظ وهذه المسئلة انما هي  
واسطونها الكلام فيه في مسائل الخلاف من اراد بلوغ الغاية في فتح هذه الآية رجع الى الموضع الذي ذكرناه **المسئلة ٣٢** الدلالة  
في صحة الوضوء عندنا ان المراد باليد على الجسد في غسل الجنابة غير واجب كونه الوضوء في حال ابو حنيفة واصحابه والثوري والاوزاعي قالوا  
وقال مالك لا يجزئ حتى تدلك باليد على الجسد وهو ذهب الى انه لا بد من تدليك اليد بعد الاجماع الغرض من هذه المسئلة انما هو قوله تعالى  
فاغسلوا وجوهكم ولا يثبت في انه يستعمل الا ان لم يدلك به غير تدليك اليد فانما فافض على يدي ساو بدلك فاذا فعلت ذلك فقد طهرت يدي  
ومع الكفاية والظاهرة بهذا الغسل وانما اليد وقوله عليه السلام لا مسمرا عما يكفينا ان نحني على اسك ثلاث حثبات من ماء فغسل  
الماء عليك فان انت قد طهرت وقوله اذا وجد الماء فامسح بجلدك ومن غسلك لم يرد في فدا من الماء جلدك **المسئلة ٣٣** انما  
واجب في احد الوجهين عندنا ان الموالاة لا يجزئ الا في الوضوء ولا يجوز في غير الوضوء من فرق بين الوضوء بقدر ما يجب مع غسل العضو الذي هو اليه  
وقطع الموالاة منه في الوضوء وجب عليه اعادة الوضوء وهو القول المتقدم لتشافه به وقال الاوزاعي في بعض الروايات موبع بن عبد الله  
ابن حنبل قال ما نزلك وابرج ليل ولا يلبس من سعة من فرق شعرا وجبك بساقله وان فرق لعد جاز ان يلبس عليه اليدين في المشاء عند غسل  
وجبه ولا يغسل به به وجود الماء ويكتفى من غير غسل لثا على وجهه اليدين بالعد ان ان يغسل الجنابة ويجزئ منه دون الكفاية في غسل  
بطلب الكفاية وقال ابو حنيفة واصحابه ويجزئ في الوضوء وهو قد سمعنا المسبب عطا والحسين والثوري داود وبه قال الشافعي في اليد  
ودايمه عن الاوزاعي بل ثا على وجوب الموالاة بعد الاجماع المتكبر مذكور ما سمعنا من انه توصاه مرة وقال هذا وضوء لا يغسل الله الصلوة  
الابنة ولا يجزئ ان يكون عم والى بين الوضوء ولم يوال فان لم يوال الى ادى ذلك الى ان مع الموالاة لا يغسل الصلوة به وهذا خلاف الاجماع  
انه يوال الى ان خلافة لا يجوز وروا في كتاب السنن عنه انه رأى رجلا يوضا في فدا لم يغسل فدا والى هم يمسح الماء فامسح  
بان يغسل الوضوء والصلوة ومن قال ان الامر على الفور والظاهرة في الشبهة يمكن ان يشدل بالابنة على وجوب الموالاة وان بعد غسل وجهه فامسح  
على الفور يغسل به به وكما في الاغصا **المسئلة ٣٤** لا يجوز المسح على الخفين مع الفأرة على غسل الرجلين ومن مسح مقلدا  
ثم وقف على خطا وجب عليه اعادة الصلوة هذا صحيح لا يجوز عندنا المسح على الخفين لا الجوزين ولا اليهوديين نفرد لا خسر مع الاختيار وقد قلنا  
في ذلك جماعة من السلف منهم صحابنا والقبول واختلفوا في ذلك فروى ابن القاسم عنه انه ضعف المسح على الخفين حتى ان ابن المنذر عن بعض اصحاب  
مالك ان الله استغفر عليه نذره ان لا يجوز المسح على الخفين فذكر في غير جأوة الا ان لا يجوز ذلك حدا كما حد غيره من الفقهاء وسوى بين الخفين  
والسافر وقال ابو حنيفة واصحابه الثوري والاوزاعي وابرج والشافعي وداود والمسح على الخفين بل ثا على خطا فامسح باليد بعد الاجماع  
المذكور قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلکم الى الكعبين فوجب اتمام المسح على ما هو جليل على الخفين وقد علمنا ان الحنفية لا يمسحون على  
والله اعلم



# كتاب لطائف

ولا شرع ولا عرف كما ان العامة لا يمتنعوا بالبرق لا بدعها وليس لهم ان يمتنعوا ويقولوا لعلنا لم نطقتنا برجل وان كان لابد من التفتك في ذلك  
 مجاز والساعة بلا خلاف الجواز لا يحل عليه الكتاب لا بدليل فاهو يدل على ذلك ايضا ما ذكره من انه توفي في سنة ثمان وثلاثين للهجرة وهذا وضو لا يقبل الله  
 الصلوة الا به ولا خلاف في ان وضع الفعل في تلك الحال على الرجل دون الخنثى فوجب مطابقة الخبر لا يخفى انما يعارض على غيرهما وليس لحدان بدعي الا بهذا  
 الخبر جريما منهما انما ينسأولان من كان ظاهرا لرجل دون لا بد من الحذف لان ذلك مخصوص بغيره يدل على ذلك ايضا ما ذكره عن امير المؤمنين ع  
 قال في نسخ الكتاب المسح على الخنثى في رواية اخرى ما انما بالي مستحب على الخنثى وعلى ظاهرها القلادة ولم يوافق من الصحابة في ذلك الا وارضى قوله  
 مع ظموره وذكره عن ابن عباس ع انه قال نسخ كتاب المسح على الخنثى لم يكره ذلك عليه احد سوى عن عائشة انها قالت ان يقطع رجلا من المؤمنين  
 اخبأ من ان امسح على الخنثى لم يعرفوا ولولاها او منكر اعلمها فانما الاختباء في ذلك هو ما من ان النبي صمغ على خنثى وباتح المسح على الخنثى فلا بد من  
 ظاهرها الكتاب لا نسخ الكتاب ومخصصه بها ولا بد من احد فاما غير جابوننا ايضا على سبيل الاستسقاء وان يتقبلوا انما على ظاهر الضميمة وانما لا بد  
 شد بدنيان من على النفس والاعضاء لوعده مرفوعا في الضميمة في ذلك عندنا وهذه المسئلة ايضا ما استفتينا في مسائل الخلاف من اننا  
 اصابعه هناك فانما من مسح مقلدا او مجتهدا اذا وثق على خطا بغيره انما يشبهه في ان يجب عليه اعادة الصلوة لانه ما ادعى الفرض لان الله تعالى  
 اوجب عليه نظير غيره غيرهما **المسئلة ٣** النوم يجزئ حدا ولا يعتبر حوالا لثام هذا صحيح عندنا ان النوم الغالب على  
 العقل والهيبة ينقض الوضوء على اختلاف احوال النائم من قيام وغتور وكوع وسجود وافتقار ذلك المنة وقال ابو حنيفة والشافعي والاوزاعي  
 من النوم الاعلى تام مضطجعا او مضطجعا فاما من نام فاعا او اركبا او ساجدا او قاعا سواء كان في الصلوة او غيرها فلا وضوء عليه ولا يوجب  
 ان نعمد النوم في السجود فغير الوضوء قال ابن حزم التوريح وضوء الا من نام مضطجعا وهو يذهبنا ودوننا قال من نام ساجدا او مضطجعا  
 يوضا ومن نام جالسا فلا وضوء عليه لان بطول تقرب في القاعد بين القليل من النوم والكثير وهو يذهبنا جيلد قال الليث اذا مضجع النوم لم  
 يقبل الوضوء ولا وضوء على القائم والجالس اذا قبلها النوم وقال الشافعي من نام في غير حال الغتور وجعل الوضوء فاما من نام فاعا فان كان زابلا  
 غير مشكوكا لجلوسه لم يضر الوضوء وان كان مفككا ان الارض فلا وضوء عليه وذكره عن الادريجي انه لا وضوء من النوم من نوضا من فضل اخذ ثوبان وكذا  
 حج ولم يذكره الفضل بين احوال النائم وقد حكى عن قوم من السلف نفى الوضوء من النوم كما في موسى الاشعري عن عمر بن دينار وحيد لا يخرج مني ولنا  
 على وجوب الوضوء من الاستسقاء في النوم على طريقتي المعروفة ودوننا على جميع الخافقين في هذه المسئلة دليلنا على ذلك الاجماع المتقدم ذكره  
 قوله بآيات الدين اموا انما نتم الى الصلوة فاعسوا ووجهكم الاية وقد نقل اهل النفس جميعا ان لما دبالا في انما نتم من النوم وان لا يضر  
 على سبب معروف يقضي بغيره في النوم فكانت في انما نتم الى الصلوة من النوم فوضو هذا يوجب الوضوء من النوم الاطلاق وايضا كوي  
 قال العيان وكاء السنة فاذا نامت لبيان استطلق الكواء وايضا ما رواه صفوان بن عساك الماردى انه قال كان رسول الله صامرا اذا نام  
 سطر الانزع خفافا ثلثة ايام لا اخبار تدل على وجوب الوضوء من كل نوم من غير مراعاة الاختلاف احوال ليس لاحد ان يفتي في ذلك النوم  
 الذي ذكرنا الى المعجزة المأثورة هو نوم المضطجع في القائم والراكع ويدعي ان القابل اذا قال فلان قد نام لا يقبل من اطلاله الا النوم الحشا  
 دون غيره وذلك ان الظاهر يقضي عموم الكلام وفعله بكل من ينام والاسم وتعلقه بنوم دون نوم مخصوص بالعموم بل لا يضر بعد ضمير مسلم  
 ان القابل اذا قال نام فلان انه يفهم من اطلاله الا مضطجع وان فهم ذلك في بعض الاحوال غير بينة فهو لا يضر لانه لا خلاف بيننا وبين من راعى  
 اختلاف احوال النوم في قوله من نام فليسوا بمتساويين في نوم المضطجع في كل من ينام لولاه ولا يخفى بالاقوات المعروفة في النوم حتى يدعي  
 مدعي انه يخص بليس او بوسط طار لان ما عدا ذلك من اوقات النام ليس جميع فوضو النوم حكما انما يحل على عموم الاوقات التي يقع فيها النوم ولا يضر  
 ما يعم فيه النوم فكذلك يحل على جميع الاشكال الهيات التي ينام النائم عليها ولا يضر في ذلك عاده ما لوفه وايضا ما رواه عائشة عن النبي ص  
 من استسقى يوما فغلبه الوضوء في خيرا اذا استسقى احدكم فوضا فليس وضوا واذا الاخبار التي رواها عن النبي في نفي الوضوء من النوم فانما يحل هذا  
 ان نقلنا ما يوم لا استسقاء الصلوة انما هو نوم وسنة خفيفة فلا يستقصينا الكلام في هذه المسئلة لنا وعلينا في هذا **المسئلة ٤**  
 فعل الكبير هذا صحيح عندنا وعند جميع الفقهاء بلا خلاف في تفسيره على هذا الاجماع الفقيه الحنفى بل اجماع الامم كلها ومن تجرد خلافه في ذلك  
 فالاجماع قد سبقه ولا يقبل احدا من الرواة ان فعل المسح في نام النبي او في نام الصحابة والتابعين قد خلاصوا في كثير من الاحداث عند حدثنا في  
 نفسه وانما ينقض الطهر بعد فقد يتبين انما منهم من البكوة ويكرهه ثم لا بد من ايراد حكمه في بعض الغدة وينسخ الصلوة على هذا عونا في ان مسلكه  
 لا ينقض الوضوء ولو كان فعل المعصية حدا في نفسه لوجب رد ذلك ودوننا يقطع الغدة ويوجب العلم ونشره في الخاص والعام كما وجب امتثاله  
 على ان الامر مجمعه على ان الاحداث كلها ما خرجت من البدن اختلفوا فيها يخرج من السبليل فزاعى من كونه معناه او من قبله وبين ما ليس غيبا  
 ولا احدهم ان ثبت حدثا بنقض طهر لا يخرج من البدن ولا يضر على هذا الجملة النوم والجنون والاعماء لان ذلك كله اذا غلب على التمييز لا يضر

وبالجملة ليس من الجنابة  
 وان كان من فاعدا بدعي  
 وقا هو في



کتاب الطہارۃ

[illegible]

وَالْقَلْبُ عَلَىٰ لَإَنِّهَا نَزَّاهُ  
وَجِبَابُهَا عَلَىٰ لَإَنِّهَا نَزَّاهُ







کتاب الطہارت

وَقَدْ نَزَّلَ فِيهِ مِنْ  
مَا نَزَّلْنَا فِي الْقُرْآنِ  
فَإِنَّ فِيهِ مِنْ الْقُرْآنِ  
مَنْ لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ



















# كتاب الصلوة

الكلام في معنى هذا اللفظ في الشرع وما يشي به قوله من خروج وقت المغرب دخول وقت العشاء الآخر وقد استدل الشافعي على ان الشفق الكبري  
 يغيبون وقت المغرب بدخول وقت العشاء الآخر وهو المخرج دون البياض ما رواه جابر عن ان سائلا سأل النبي عن موافق الصلوة فقال الوصلت معنا  
 ذلك الخبر لان قال صلى العشاء قبل غروب الشمس لا يجوز ان يكون المراد بذلك قبل غروب الشمس الكبري لان فعل الصلوة في ذلك الوقت  
 لا يجوز اجماعا فثبت ان المراد من قبل الشفق الكبري هو البياض وهذا الخبر لا يصلح ان يستدل به لان فعل العشاء الاخره قبل غروب الشمس الكبري هو المخرج  
 عندنا ناجز بل يجوز عندنا ان يصلي العشاء الاخره عقب المغرب بلا فصل وهو هذا الذي ادعانا لا يجوز عندنا ذلك على ما ذهب الشافعي وابو حنيفة  
**المسئلة ٧** افضل الاوقات في الصلوة كلها اولها هذا صحيح هو هذا ما احتجنا به والدليل على صحة هذا الاجماع المتقدم منا رواية ابن  
 مسعود قال سالت النبي فقلت فافضل الاعمال قال فقال الصلوة في اول وقتها ووثاقه من فروة النخيل قال افضل الاعمال عند الله الصلوة  
 في اول الوقت واثبت عليهم الصلوة في اول وقتها احتياط للفرص ولا وانما يجوز ان يعجز عن ذلك فمما روي عنه من قوله اسفر بابا بغير فانه اعظم للاجر  
 من ان لا يفعل ذلك انه لا يصلي الا بعد ان يفرغ من ما سجد الفجر وهو طالع وعلم بذلك اسفار النهار **المسئلة ٨** وفي صلوة الليل من خير  
 بذهب ثلث الليل في مطلع الفجر عندنا ان وقت الليل بعد انضامه وكلما قرب من الفجر كان افضل والدليل على صحة ما ذهبنا اليه اجماع  
 المتقدم ان صلوة الليل بعد انضامه لليل في واجهه اشرف منها في ثلثه وثلثه في ثلثها الثواب بكثرتها الجارية فاذكرناه من الوقت  
**المسئلة ٩** ولا يشر بقضاء الفرائض عند طلوع الشمس وعند استوائها وعند غروبها هذا صحيح وعندنا انه يجوز ان يصلي في الاوقات  
 الممنوعة عن الصلوة فيها اكل صلوة لها سبب فمقدم وانما لا يجوز ان يبتدئ فيها التواضع وانما فعل ذلك الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز فعل  
 الخ لها سبب وقيل من اجل المنهي عنه وهو ما بعد الصبح الصحيح الى حين مطلع الشمس ما بعد العصر لان يجوز في الاوقات الثلاثة  
 التي هي عنها الاحل الوقت في حال طلوع الشمس واستوائها والزلزال حال غروبها الا العصر اذا كان لا يجوز ان يصلي فيه وفي الغروب دليلنا  
 بعد الاجماع المذكور في وقتهم اتم الصلوة والظاهر ان جميع الاوقات ولا يلزم على ذلك فعل التواضع في الاوقات الممنوعة عنها لان يخرج بدلها وما  
 عظم من قوله من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ولم يفصل بين وقت اخر وما ذكره من ان غلب برهنته بعد الصبح فقال له النبي  
 ما هاتان الركعتان فقال كعنا الصبح فلوليكم بها ازا لانكم علمتم فان غلبوا بقوله لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس حتى تطلع  
 بعد العصر حتى تغرب الشمس الجواب عن ذلك عام في الصلوة الى ان استواء الليل لا استوائها واختارنا خاصة في جواز ما لم يرد **المسئلة ١٠**  
 لا ولا يشر بالظنوع بعد الفجر بعد العصر عندنا انه لا يجوز الظنوع بعد صلوة الفجر في ذوال الشمس الا في يوم الجمعة خاصة ولا يجوز  
 الظنوع بعد صلوة العصر واذقنا على ذلك الشافعي وقال الفخر ابو حنيفة في جواز التقليل في الزوال من يوم الجمعة وثلثنا على صحة ما  
 ذهبنا اليه من منع التقليل في الاوقات التي ذكرناها ذكره من قوله لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلوة بعد العصر حتى تغرب  
 الشمس في حديث الصباح انتم مني عن الصلوة في وقت الظنوع والتمسح في وقتها والدليل على جواز ذلك يوم الجمعة خاصة فهو بعد اجماع لقوله  
 الفخر ما رواه ابو هريرة قال سمع رسول الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال في يوم الجمعة لا يصلي الا في وقتها ولا في وقتها  
 ان يجمع بين الظاهر والعصر ما بين والشمس لمغرب وما بين العشاءين ما بين غروب الشمس والظنوع الفجر بدلتنا في وقت هذه الصلوة  
 ودلتنا عليه لا معنى لذكره والامارة للمساوق ان يجمع بين الظاهر والعصر ما بين ذوال الشمس لا غروبها كما نرى في بعض النقول بان وقت الظاهر  
 مقرر من وقت العصر ويجوز بكل واحد منهما ما يجزى الا بدخل فيه الاخر لان ليس للمساوق ان يصلي الصلوة في غير وقتها كما ان ليس لها من ذلك  
**المسئلة ١١** من اخطأ القبلة وعلم به قبل وقت الصلوة وقادها فان علم بعد غروبها فلا اعادته عليه هذا صحيح عندنا انه  
 اذا خرج في القبلة فاطخطا ثم ثبت ان لم يخطا ان لم يخطا ما دام في الوقت ولا اعادته عليه بعد خروج الوقت وقد ذكرنا ان كان خطا بمسكن او شاة  
 اعاد ما دام الوقت باثباتا فان خرج الوقت فلا اعادته عليه فان استبدل القبلة اعاد على كل حال الاول هو الموعول عليه واقصر فيما ذهبنا اليه ان ذلك  
 وقال ابو حنيفة وانما بان صلواته ما مضى ولا اعادته عليه على كل حال قال الشافعي في الجديد ان من اخطأ القبلة ثم ثبت ان لم يخطا ولو لم يخطا  
 الصلوة وقوله في العلم مثل قول في حنيفة دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع المتقدم ذكره قوله نعم وحيت ما كنتم قولوا ووجه حكمه  
 فوجب للتوجه على كل فصل في سطر البيت فان لم يفعل ذلك كان الامر عليه باثباته في الاعادة فان ثبت لا يترتب عليه وجوب التوجه على كل فصل  
 وليس فيها دلالة على انه اذا لم يفعل لزم الاعادة قلنا الحجج بالاثبات على وجوب القبلة واعادتها بالاثبات وجوب التوجه على كل فصل فان لم يثبت  
 المطلوبين في وقتها فليزجر فليزجر وليس له ان يقول هذه الاية مما ينبغي ان يصححها الشافعي لان ما يوجب الاعادة على كل حال في الوقت وعند  
 خروج الوقت وانما تفصلون بين الامرين وظل الاية تقتضي افضل بينهما فلا دليل على كل واحد منهما في الاية قلنا انما الله تعالى كل فصل  
 للظنوع مثلا بالالتوجه الى سطر البيت ما دام في الوقت ولم يأمه بالتوجه بعد خروج الوقت فهو اذا خرج القبلة وبقي الاجتهاد ثم ثبت ان لم يخطا في

عصر يوم

مغيبه

لاننا انما اسرنا بالقبلة  
 لا بقصا في الزوال كما كان  
 في الوقت والقبلة ما خرج  
 من الوقت صح











کتاب الصلوة

فَالْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ

وَجِبْ

الحمد لله الذي جعل  
العلماء من عباده















# كتاب الصلاة

جنباً اعدوا عانداً هذا الى ان يذنبوا من روافد المذنبات والاعادة وذلك تفصيلاً **المسئلة ٩** لا يجوز اعادة الفاسق هذا صحيح وعليه  
اجماع اهل التمسك على اخلائه ومنه من مسائل المحدثين ان ينفق اهل البيت على اهل البيت لا ليل على صحتها الاجماع المذكور  
وابنه قوله نعم تركوا الى الذين ظلموا فمستكم النار ويقتلهم الا قام في الصلوة ابتاع له ودون اليه وسكون الى ما تبهر والتم كمنع منه وكيفية  
يكون ذلك ركوناً ولا سكوناً وقد ضمن صلاة المؤمنين بر على فاروق في الخبر ان الامام ضامن ايضاً فان الفضل بعينه باب الامام على ارضه  
بؤمكم افروكم على سبها الخبر المذال على اعتبار الفضل في الاقامة والفسق نقص عظيم لا يجوز ان يفتد الفاسق البر النبي في الاعادة  
الفضل في العلم والقرأة وما جرى مجراها وقد اقدم الفضل في ذلك كمنع بعينه الفضل في الدين فان تعلموا بما وعدوا من قوله صلوا على من قال  
لا اله الا الله وخلف من قال لا اله الا الله فاجاب عنه انه اذا ومن قال ذلك ولم يكن فاستغنا بالادلة التي ذكرناها **المسئلة ١٠** ومن صلى  
تحدا خلف الصلوة بطلت صلوة الذي بذل اليه محاسبان من دخل المسجد فلم يجد ما يقرأ في الصلوة اجزائه ان يؤمن وصله محاسبان بلما  
الامام وانفصل صلته من مقامه هذا وبذلك قال الشافعي وقال الخبيز وخجاء والشيخ ليل لا يستعمل صلته وقال احمد استحق تعقد صلته ثم  
يتقبح رجل اخر فان جاءه وقتها من وراء الصلوة وان لم يجز وكبح الامام دخل في الصف فالتفعل بطلت صلته بلما التمسك وذكره وانه  
ما دوى عن ابى بكر انه دخل المسجد هو يلهي فوجد رسول الله في الركوع ودخ خلف الصف ثم دخل مع الناس في الصف فلما فرغ رسول الله  
من صلته قال لهم احرم خلف الصف فقلت انا فقال زاد الله حرصاً ولا تعجلوا لركن صلته ان تعجلوا لركن باعاده ما كان قبل فانه عن  
المؤلف انما هاهنا عن بعض الروايات عن الصلوة او هاهنا ان يدخل المسجد وهو يلهي ان المصل ما موربان في الصلوة وعليه التمسك والروايات  
فان تعلموا بما روي من النبي صلى الله عليه وآله جلا يصلي خلف الصف فلما فرغ من صلته ونف عليه حتى اتم صلته ثم قال عد صلوتك فانه لا صلوة لمن يهين  
خلف الصف فلما وقوفه حتى اتم صلته دليل على صحتها واجزائها ولو كانت باطله لم يقف على تمامها ويجوز ان يحل امره بالاعادة على الاستسما  
بالادلة المنقولة **المسئلة ١١** اذا سبق المؤمن الامام بشيئين بطلت صلته وان سبق بشيئين واحداً لم يطل عندنا  
انه اذا سبها المأموم فسبق الامام بشيئين او اثنين لم يطل صلته وان غلبت سبغته التسليم بطلت صلته والله يدل على ذلك الاجماع  
المذكور وذكره وابقه فان التمسك غير مؤخذ به وقد سقط احكامه ما دللناه عليه بذلك الله يدل على ان التمسك هاهنا بطل الصلوة لانه يخرج  
من الاضداد بالامام فبطل صلته لذلك **المسئلة ١٢** اجدنا السهم للزيادة بطل التسليم ولم ينقض بعد التسليم عندنا ان السجدة  
السجدة بعد التسليم على كل حال وهو قول الخبيز وخجاء والشيخ وانما كانا اللغز فاصرفنا عنهما فبطل التسليم ولا  
كاننا عن باده بعد التسليم وقال الشافعي سجدة السهم مثل التسليم سواء كانا النقص او لزيادة دليلنا الاجماع للمذكور وابقه ما رواه عن  
بن الحسين المغيرة بن شعبه سجدة السهم وقاس **المسئلة ١٣** انه قال اذا شك احدكم في طهرته للصواب ثم السلام ثم يسجد فبين وقد وجد في جفرت  
انه قال من شك في صلوة فليسجد سجدة بين بعد فليسلم ودوناً عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال في كل سجدة يسجدتان بعد ما تسلم **المسئلة ١٤**  
من شك في الاولتين اساقط الصلوة ومن شك في الاخيرتين بنى على اليقين هذا مذهبنا وهو الصحيح عندنا وفيما اختلفنا في ذلك ولا  
يفرقون بين الشك في الاولتين والاخيرتين وما كان عندنا ان احدا من عدل الامامة يوافق على هذا المسئلة والدليل على صحة ما ذهبنا اليه  
منه الاجماع المذكور وابقه فان الركعتين الاولىين او كذلك من الاخيرتين من وجوه منها ان الاولتين والاخيرتين كل صلوة من الصلوات الخمس وليس  
كذلك الاخيرتين ومنها ان تكبير النحر الملبس بها تدخل في الصلوة في الاولتين دون الاخيرتين ومنها انها متجمعة على القرأة في الاولتين  
ولم يجزوا في الاخيرتين على مثل ذلك لان الشك في الامامة يوجب الغرابة في الاولتين دون الاخيرتين والشافعي يوجبها في كل هذا وجهاً  
لا خلاف في الاولتين وابو حنيفة يوجبها في ركعتين من الصلوة غير جنتين فهو على الحق موجب في الاولتين على ضرب من اليقين فتح ان  
ان الاجماع حاصل على ايجاب القرأة في الاولتين هذه بغيره فجاز لاجل هذه المنزلة ان يكون فيما سواها من اجازة الاخيرتين وابقه فان ايجاب  
الاعادة الاولتين مع الشك فيهما اسقطها وبغيره احبنا طر له ذلك ولى واحوط من جواز التسليم فيها **المسئلة ١٥**  
بقية المبحث لا يستطيع الصلوة من نحو جنبه الايمن الا ان يذهب اليه احبنا وما اظهر فيه خلافاً من باقي الفقهاء ان المصير في طهرته الصلوة  
على طاهره وقد شرط استطاع الا الصلوة على الجنب الايمن بقية ذلك عليه من شق عليه استطاع على جنبه الاخر وجب له استطاع وسقط  
ما لا يستطيع وقد اسقط الله مع عدا القدر كل من يقدر واجباً هو الطاهر وذلك اعظم من ان يخفى **المسئلة ١٦** من ترك الصلوة  
في حال فسقه ثم قارب الاعادة عليه عند فاته من ترك الصلوة في حال فسقه ثم تاب فليصل ما فاته وتركه واجب عليه ولا خلاف بين جميع الفقهاء  
في هذا الموضع وانما اختلفوا في غيره وهو المثل هذا هل يقضى بعد جوعه الى الاسلام ما تركه في حال الردة من الصلوة والتقسيم فقال الشافعي ان  
المثل لم يرد فضا ذلك وهو الصحيح عندنا وقال ابو حنيفة وما لا يلبس من فضا ما تركه من العبادات في حال الردة فاما الشافعي اذا تاب فلا خلاف

عن امرهم

سجدتين السهم بعد السلام وقد عدا الله يصير عن النبي صلى الله عليه وآله

لكن على اليقين ما لا يوجب الغرابة معظم الصلوة ممن يوجبها في الاولتين



















# كتاب الصيام

الركوة على الاموال من زعمي فبما نقبنا عنه لركوة حقا فليدله دليل الاصل فعنا واما الدليل الاصل فعنا على اعتبار التصابي وهو منسوخ  
 او منسوخ والاجماع المنزلة ذكوة ايضا فان ما نفرض من الاوساق اليه ذكرنا في الاصل الاخير من فعله من الحي فبما نفرض عن النصيب التي اعلمناه  
 الدليل ايضا ما رواه ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة وسبعين انة صدقة ولا ذكوة فلما العشرة كذا فليدله دليل ان رواه عثمان  
 اسبيل النبي صلى الله عليه وسلم امران منكم انكم كما يخرج من الخلق ثم يودي ذكوة فيديها كما يودي ذكوة الخلق او ايضا فليدله دليل على المسئلة ما رواه عمر بن شبيب عن النبي  
 عن جده النبي صلى الله عليه وسلم قال ما سئلتكم السماء بغير عشرة ناس في بفتح وفتح تقبيل نصف عشرة اذ بلغ خمسة او فوق فان احبوا ما جاز وعنه ما انما قال  
 بنما سئلت السماء العشرة فلما هذا خبر عام والحب الذي دونها يحضره بل ما رواه من لا ذكوة ولا صدقة فاما الذي يدل على ان الصاع لشعته  
 انما لا بد من الاجماع المذكور ذكره انما لا خلاف في ان من اخرج ذكوة وجب عليه صاع شعته انما لا بد من الاجماع المذكور ذكره انما لا خلاف في ان من اخرج ذكوة  
 اذ اخرج ثمانية او خمسة واثم فانما كان الواجب اثباته بيقين في الذمة بيقين سقوطه عن الذمة وجب الصاع ما حله فانه لان من اخرج بيقين براءة  
 ذمته فان يثبته انما لا بد من وجوب في الصاع ما حله فانه لان من اخرج بيقين براءة ذمته فان يثبته انما لا بد من وجوب في الصاع ما حله فانه لان من اخرج بيقين براءة  
 نقدته لما لا يوجبون كونه بيقين انما لا بد من وجوب في الصاع ما حله فانه لان من اخرج بيقين براءة ذمته فان يثبته انما لا بد من وجوب في الصاع ما حله فانه لان من اخرج بيقين براءة  
 دليل الا ذكوة ولا طهر في الى اليقين بينا ان الذمة لا يبادر ذكوة ولا يتم الواجب الا بهن وانما لا بد من وجوب في الصاع ما حله فانه لان من اخرج بيقين براءة ذمته فان يثبته انما لا بد من وجوب في الصاع ما حله فانه لان من اخرج بيقين براءة  
 من انما لا بد من وجوب في الصاع ما حله فانه لان من اخرج بيقين براءة ذمته فان يثبته انما لا بد من وجوب في الصاع ما حله فانه لان من اخرج بيقين براءة ذمته فان يثبته انما لا بد من وجوب في الصاع ما حله فانه لان من اخرج بيقين براءة  
 في كل موضع **المسئلة ٢** الاصل الصدقة لا تؤى مكسب هذا اصح عندنا ان من كان مكسبا محرم الفقد كذا بينه في الاصل  
 ونحوه على الاكثارية وكذا في الصدقة لا اصل له في الاصل الا في المكسب فمقام الاستعانة بالمال ان كان ذلك بيقين بالكلية  
 وقال ابو حنيفة لا يحرم المكسب خذ الصدقة وانما يخرج منها ان يكون معه ما يادى فمما عدا او قيمتها بدينار الاجماع المتقدم ذكره وايضا  
 ما رواه ابن جابر بن ابي الشيبه في الصدقة فمما يادى فمما عدا او قيمتها بدينار الاجماع المتقدم ذكره وايضا  
 ما رواه ابن جابر بن ابي الشيبه في الصدقة فمما يادى فمما عدا او قيمتها بدينار الاجماع المتقدم ذكره وايضا  
**المسئلة ٣** من ملك حنتين وهما حرة وعبد لركوة في احد القولين  
 الاول على ما ذهبنا ان تكون الصدقة تحتمل على كل شعيرة من ملك حنتين وهما حرة وعبد لركوة في احد القولين  
 الصدقة تحتمل لانه ليس مضطرا اليه او لا يحجب عنه في جهر الصدقة من ملك التصابي هو ما نشأ وهم وعشرين دينارا وليدنا على تحتمل فاذ هذا  
 البطل الاجماع المتقدم ذكره وايضا فلا خلاف في ان من ذكواه يستحق الصدقة والركوة ومن اعطى براءة ذمته منها وليس كل ما يقول الخالف لغير  
 اذ اجماع الله ثم لركوة تصابا لو وجب فيهما نفق عنه وجب ان يكون ذلك الصاع على جهر الصدقة **كتاب الصيام**  
**المسئلة ٤** اذا رآك ليلة ال قبل الزوال فهو ليلة المناضبة هذا اصح وهو ما ذهبنا اليه ذهب ابو حنيفة ولم يفرق بين  
 قبل الزوال ليلة المشقة وقال احمد في اخواته مثل قوله في اوله مثل قوله في خالفنا احتياطا لنصوب دليلنا الاجماع المتقدم  
 ذكره وايضا ما رواه عن ابي حنيفة بن ابي عمير بن عتبة بن ربيعة وابن مسعود بن النعمان قالوا اذا رآك ليلة ال قبل الزوال فهو ليلة المناضبة ولا  
 على العلم **المسئلة ٥** اشهر مضطرب يكون شعيرة وعشرين يوما هذا اصح اليه يذهب جميع اصحابنا الاشداد كذا في الصيام  
 بقوله وهو من ذهب جميع الفقهاء من خالفه هذه المسئلة فقد سبقوا الاجماع والله يبطل قوله النبي صلى الله عليه وسلم على الاحكام مما ينافي  
 الصور والقطر يروى في هذا قال في صوموا الزينة وافطروا الزينة فان غم عليكم فاكفوا القعدة ثلثين يوما وهذا ما ذهبنا اليه في المسئلة كذا في الصيام  
 استفتينا الكلام فيه من اذ الاستفتاء يرجع اليه **المسئلة ٦** اصوم يوم الشك او لا فانظروا هذا اصح ولا يرد عليه في حال  
 ابو حنيفة في اصوم يوم الشك نظورا او قضاء او كان عليه خبر ثم ولم يرد ذلك وقال الشافعي بركه يوم الشك لان يوافق ما رواه في  
 انه صام عن بلدنا وقضاء او كفارة سقطت من الفرض قال احمد ان كان صوم فركه صومه وان كان غم لم يركه وروى ذلك عن ابن عمر وقال الحسن  
 وابن سيرين التماس بالانام ان صام طاه او وان افطر فادبنا على حصة فادبنا ليلة الاجماع المتقدم ذكره وايضا قوله ثم وان صوموا لخير  
 لكم وهذا عام في سائر الانام وايضا فان يوم في الحكم من شعبان بدلا لركوة النبي صلى الله عليه وسلم وان غم عليكم فاكفوا القعدة ثلثين يوما وهذا ما ذهبنا اليه في المسئلة كذا في الصيام  
 فاما ما يوجب به الخالف بما رواه ابو هريرة انه غم عن صوم سنة فادبنا في السنة اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان ويوم الفطر ويوم الاضحية وانما  
 الشك في يوم من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صام يوم الشك فقد عصى الله فاقسمه والحيون عرجية فاعمل هذه الاخبار على ان يصوم بيقين شهر  
 رمضان فلا بد من المشقة **المسئلة ٧** او يفسد الصيام كل ما يصل الى جوف الصائم فيقبل وبالموطى هذا وجه اذا اقرن بالانزال  
 هذا صحيح في بيان شرط في الاعتماد ولا خلاف فيما يصل الى جوف الصائم من جبهة فانه يفسد مثل الحنظل والحزرة وما لا يؤكل ولا يشرب  
 ما يمانح في ذلك الحسن صالح قال لا يفسد ولا يركه نحوه عن ابي طاهر والاجماع المتقدم ومما هو هذا الخلاف سقط حكمه فاما الحنظل فلم يفسد

وبعد وهو قولنا  
 فمالك والسنن وقال  
 ابو يوسف وابن جابر  
 في ذلك وهو قولنا  
 وبعد الزوال  
 وهذا اصح  
 يبطل قولنا  
 ومن عدا عن ابن جابر  
 ما رواه ابن جابر



کتابخانه

[illegible]

مفتی و کفر بالاجماع

فی الحال ہے



# كتاب الحج

اطاف بالحج لزم الحج ما شافا فما زاد فلا يعبر العدة عليه حتى يلبس ثوبا كان ذا صغر يمكنه الاكثار بها في طهر غيره لزم الحج وان لم يكن ذا صغر  
وكان يحسن السؤال جرحه فان لم يبر لزم الحج فان لم يجر عاود لم يبر لم يلزمه دليلنا على صحة فاذ هبنا اليه بعد الاجماع المتكرر ذكره انه لا خلاف  
في ان من حاله ما ذكرناه ان الحج يلزمه ان لا يتجسس الجسم فادخلنا من جامع الشرائط التي ذكرناها يلزم الحج فعدا روى وجود حكم شرعي في وقتنا وعليه  
الدليل لان الاصل براءة الذمة وباقه قوله نعم والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والاستطاعة في عرف الشارع وبهذا الغرض  
ايضا عبارة عن تسهيل الامر ورفع المشقة فليس يعذر عن حج العدة الا ترى انهم يقولون ما يستطيع النظر في اقلان لا يغيضه  
ويغضه ويستعمل عليه نظر النبي ان كانت مع قدر على ذلك كل ما يقولون لا يستطيع شرب هذا الدواء مرادوا اني انغمس وتبخل على فاق  
الله نعم انك لم تستطيع مع صبرا وما اذا هذا المصنف لا يحل انما اذا انغمس ما ذكرناه وكان النبي يحبس عليه المشي الطويل الى الحج لم يكن يستطيع  
لغيره الغرض المذكورناه وكل من وجد له احلة ولم يجد نفقة لطهره ولا ثوبا لطيفه عليه لسفره يصعب تغريفه لا يستطيع مع ما يكون  
موجب يكون الاستطاعة ما ذكرناه لا ارتفاع المساواة الكافة مع ما يدل على بطلان ما ذهبنا اليه فاقول ان النبي سئل عن قوله  
ولله على الناس حج البيت استطاع اليه سبيلا فقيل لربنا رسول الله ما الاستطاعة فقال زادوا الاحلة ما استطاع اليه سبيلا فقيل  
لربنا رسول الله ما الاستطاعة فقال زادوا الرخصة المسئلة **السابعة والثلاثون** ولما كان الامر بالحج على  
الراعي انما يذهب اليه اصحابنا للحج على الصور ووافضا على ذلك ابو يوسف ووافقه في حقيقته ووافقه المنة عليه في السفر  
الحج على الراعي دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتقدم ذكره ان الامر بالاطلاق لم يكن من ملهنا انه وجب ذاك لمرحبا  
في اصل وضع الغنة وذهبنا الى انه على الوفاق فقد قطع الشارع العدة بوجوب حمل الامر بالاطلاق على الفور كما قطع العدة بجملة على الوجوب  
وان كان في موضع الغنة لا يقتضي ظاهره وجوبا وند باؤد للمنا على هذه الجملة في مواضع من كلامنا في اصول الفقهاء وبقينا ان الصيانة  
والنابعين ثم تابعي النابيين الى وقتنا هذا ما يكون والامر بالشرع في الاحكام الشرعية من كتاب سنن على الوجوب الفور وان احدا منهم لا يوفق  
في ذلك طلبا للدليل صاهنا هذا الغرض الشرعي وجوبا يحمل الامر استعينة على الفور ودام الله نعم بالحج امره ما يجب ان يكون محمولا على الفور  
وابنه فادع النبي من قوله من جدد الزادوا احلة ما يبلغ الحج فالحج فلهما ان شاء هو ويا وكن شاة فصارنا **المسئلة**  
**الثامنة والثلاثون** ولما كان العدة واجبة من جهة الاستطاعة كالحج الصحيح عندنا ان العدة انما تجب في العمر مرة واحدة  
وما زاد على ذلك فهو فضل وهو قول الشافعي في صحيح قوله ذهب الى ذلك التورج لجمدة واستحق وقال ما لك ابو حنيفة ما عجزنا جنة  
دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المذكور قوله نعم وانما الحج والعمرة لله والامر بالاتمام فيض الامر بالانتهاء وروى في شأنه  
الها فالت بارسول الله هل على النساء فقال نعم فقلت فما ذلك الجمال قال الحج والعمرة **المسئلة التاسعة والثلاثون**  
**والعامة** لا يصح الحج والعمرة في شهر الاسر واداه التذليل ليهل ليهل صاينا ان العدة جائزة في سائر ايام السنة وقد روى انه لا يكون  
العمرتين من عشرة ايام وروى انها لا يجوز الا في كل شهر مرة وقال الشافعي يجوز في السنة مرارا وكثيرا حتى عرفنا ان ذلك لا يجوز الا في سنة  
او هو قول سبيد بن جبير الخفي وابن سبر دليلنا على جواز فعل ما ذكرناه قوله صلى الله عليه وسلم العدة في العمر كقائه لما يذبحها لم يفضل بين ان  
يكون ذلك في سنة او سنتين او شهور او شهور من **المسئلة الاربعون** ولما بينا ان اهل المدينة البصرة ومبقات اهل  
العرفان يعقبون هذا صحيح والمبريد يذهب الى ان مبقات اهل العراف وكل من حج من المشرك معهم على طريقتهم بطن العقبى اقل كالحج  
واوسطه غير واحد وعرفوا بالفضل ان يكون حرام من حج من هذا الجحيم من المشرك وراى الشافعي يوافق على هذا ويقول ان احرام اهل المشرك من  
المشرك وباقى الفقهاء يقولون مبقات اهل العراف وان عرف فاما مبقات اهل المدينة فلا خلاف في انه مسجد البصرة وهو ذو الحليفة دليلنا  
على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم ذكره وابنه ما واد ابن عثيمين ان النبي عوف لا اهل الشرب البغوى والعقبى وابعدهم وان عرف فان غلبوا  
بما ذكرهم ان عرف لا اهل المشرك وان عرف فاليون غيرنا نقول ان مبقات اهل العراف والمبقات لا اهل المشرك  
**المسئلة الحادية والثلاثون** ولما بينا ان الفتن بالعمرة الى الحج افضل من الفتن والافضل هذا صحيح النبي يذهب  
اصحابنا وقال الشافعي في قوله الحمد بالتمتع افضل من الافراد وله قولنا ان الافراد افضل قال احمد احتج الحديث بالتمتع افضل فقال ابو حنيفة  
واصحابه الفتن افضل من الجميع دليلنا على ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتقدم ذكره ان الفتن بالعمرة الى الحج مشقة افضل وكلفه بوجوه  
الروايات على ذلك المشقة فثبت ان التمتع افضل فان احتجوا بالنبي في حجة مفر او فارنا علمنا اختلافهم في الروايات وهو لا يفعل الا الا  
فلو كان التمتع لما عدل عنه فاليون غيرنا فاسئلنا ان عرفنا الحج متمم كان لنا ان نقول ان التمتع لغدا والخوف عوف الحج على انهم قد فعلوا  
الافضل من الافعال وعمل لا فضل **المسئلة الثانية والاربعون** ولما بينا ان الفتن بالعمرة الى الحج مشقة افضل وكلفه بوجوه











# كتاب النكاح

ثم ذكره هو المولى في قول النكاح اذ هو سقوط المهر فيجب عود الكتاب الى ما ذكرناه وليس لاحد ان يقول لفظ الجهر فيفسد سقوط المهر فيقول  
ففسد ما يفسد سقوط المهر فيعود الكتاب الى البتة ذلك ان الكتاب يرجع عودا الى اللفظ دون المعنى على اننا نحل الكتاب على ما غاب هذا الى الامرين في كتابنا  
بذلك ونعقب حمل الكتاب على ما ذكرناه لا يبعد تحصيل الشيء بما ليس بعين لان غير ذلك يوجب بطلان المهر وهو العبدان ووجهه سببنا من المهر لا يوجب  
هيننا في الايمان والايثار لان يقول ان المراد من النكاح انما يثبت نكاحا صار خاتما لك وذلك ان هذا النكاح لا يثبت بطلان الشيء  
لان غير الشيء اذا خرج امره خلطت له دون كل واحد ايها فانه لا خلاف في ان النكاح ينقض ما اقبلنا البتة من اللفظ في ادعى انه ينقض به ما قبله  
فقد ادعى من غير ما قبله على ما اجمعنا عليه فلم يزل له ذلك وانا فان دعانا الى الخبر اذ روى من امره جاء في البتة فقال ان ما روى الله عز وجل  
لك يفسد فقال ما في الخبر من خارج نظام البتة فقال في خبر ما روى الله عز وجل فقال في الخبر ما روى الله عز وجل فقال في الخبر ما روى الله عز وجل  
بثبت بلفظ الجهر لان احدا لا يفضل بين الامرين والجواب عن هذا الخبر بعينه ما ذكرناه قال له ووجهه كما وفضل ان الراوى خلط في نقله صلى الله عليه وسلم  
قال ما في البابان نواقض مع الاستنباط فلا يكون في الخبر دليل لهم فان ضلوا ما بان الشيء كان لان يفسد بلفظ الجهر لا في الخبر فيكون ذلك  
لغيره لم يزل يتردد فقولنا انكم في قول الله عز وجل انما يثبت نكاحا صار خاتما لك وذلك ان هذا النكاح لا يثبت بطلان الشيء  
المباين ان النكاح مباح خارج مجرى الاكل والشرب الذين لو توبوا بابتاعه فيها ما كان ذلك لو كان عموما لا خرجنا غيره منه بل لا بد له من ذكرنا  
**المسئلة الثالثة في المحسوس والمأثم الكفا في الصغير في النكاح والكفا في الكبير في النكاح** والذين في النسب والابن الذي يذهب  
اليه اصحابنا ان الكتاب في الدين مع غيره لان خلاف بين الاخرين انه لا يجوز ان يزوج المرأة المسلمة للمؤمنة بالكفار واما الكفا في النسب فليس  
شرطا في النكاح ولم يختلف لفظنا في ان تعلم الكفا لا يبطل النكاح الا ناجي عن من لم يجسسون فانه ذهب الى ان شرطه في صحة وقال ابو جعفر  
والشافعية اذا زوجت امرأة نفسها بغير كفو كان لا ولينا بما ان يفسخ ذلك العقد لانها ادخلت عليهم غارا ونقصا فان ضاع احد الاولياء بطل العقد  
الذي هو مع غيره كقولهم بغير البنا في كونهم لا ينفون ان يكونا ان يفسخوا على ذلك ولا يفسخ وقال ابو يوسف الشافعية في الاولياء ان يفسخ  
وبغيره وبغيره بشرط الكفا عند الشافعية في النسب والجمعة والصناعة والاسلام من العيوب الذين يبطل النكاح على احد الوجهين  
وذهب ابو جعفر لان الشرط اربعة واجبة الصناعة والبتة وقال ابو يوسف هي خمسة فمما الصناعة والبتة يحتاج اليه ان يدل على انه لا ينفى  
بالنسبة الكفا وصحة العقد والبتة على ذلك الاجماع المنكر وذكره واهبه ما روى من انه امر فاطمة بنت قيس بن ثعلبة سائرا بين يدي لم يكن في  
لها الا قول في حره وعنده ما روى من ان سلمان خطب على عمر بن الخطاب فنهى له بذلك وكان سلمان عجميا اذ قل علي ان الكفا في النسب مع غيره  
وايضا فقولنا وانكوا الا باي معنى منكم وكل ظاهر في القرآن يفسد الامر بالنكاح هو خال في الشرط في النسب ان قبله لم يفسد خال في الشرط في الدين  
فلكنا انما اشترطنا الذين بالدليل والاجماع والامام لا يفسد اشترط **المسئلة الرابعة في المحسوس والمأثم الكفا في الصغير في النكاح** والذين في النسب والابن الذي يذهب  
عليه الفسخ والاجازة عندنا في احد القولين لا يفسد في القول الاخر هذا صحيح يجوز ان يفسد النكاح عندنا على الاجازة ووافنا على ذلك ابو جعفر  
والشافعية لا يفسد النكاح الموقوف على الاجازة سواء كان موقوف على اجازة الزوج او الولي المنكوحه وقال مالك يجوز ان يفسد العقد بغيره  
وان نظا ذلك لما بطل ليلنا على صحة ما بيننا الاجماع المنكر وما روى ابن عثيمين ان جارية بكرت البتة فذكر ان ابانها روتها وهي كارهة  
فخبرها النبي وهذا يدل على ان النكاح يفسد على الاجازة والفسخ وايضا ما روى عن جارية ابن جارية فذكر ان ابانها روتها وهي كارهة  
ووجهه في نعم الاين ابن جارية بولان يرفع في جارية ففسد البتة امرها اليها فقال الجوز فاصنع في اي فاعلم انك انما لم يفسد  
الى الامام من امر النساء في رد بعض الاجازة انه قال لها اختي فاصنع ابوك فابوها فاصنع الا العقد قد علم انه كان موقفا على الاجازة  
فان قبل زوجها ابوها غير كفو لها كان لها حق الفسخ واذا بولان اجري في كفتي فلما بطل الحق الفسخ لا يكون اجازة فلعقد كان العقد جائز  
مع بقاء حق الفسخ فان فعلوا بما ارادوا من قولنا انما امرتكم بغيره ان يلمنا فتنكاحا باطل فاعلموا انهم يقولون ان هذا العقد كان  
صح لا يبطل بغيره على الاجازة فالجواب ان الولي اذا جاز هذا العقد كان صحيحا ولم يعر من اجازة الولي لم يبرء ان العقد اذا تعطل حاله ففسد  
من ان الولي كان باطلا لئلا زاد بغيره من انهم على كل حال والمرة اذا عقدت على نفسها ثم اجاز الولي فهو عقد بانك التولي **المسئلة الخامسة في المحسوس والمأثم الكفا في الصغير في النكاح** والذين في النسب والابن الذي يذهب  
الايمانان عقد علمين غير من ذكرناه كان العقد موقفا على رضا من بعد البلوغ وقال الشافعية الاب الجوز كان الاجازة النكاح من علم  
من الاثارة في يجوز وقال ابو جعفر يجوز في كل حال والاعم والاعم ان يزوجوا الصغار وروا عن ابن عمر في النكاح بالاجازة في  
رواية اخرى عن ابن عمر في ذلك الاجازة كان او غير عصبه وقال ابن ابي ليلى انما عقدت على ابني جارية فذكر ان ابانها روتها وهي كارهة  
البكر الكبيرة والصغيرة والجدة الصغيرة والكبيرة وليننا على صحة ما روى الله عز وجل في الاجماع المنكر ما روى الله عز وجل في النكاح بالاجازة في



کتاب النکاح

[illegible]

صحيح والذو بقوله  
اصحابنا ان المرأة اذا  
تزوجت برجع



کتاب الخلاف

الأولاد







في الطلاق

المسئلة الثامنة

ان اخذ منها ماسا فإلها ولا يرد عليها الا نذر صواب ذلك وانما الخلاف اذا نذر في الرجوع على اكثر من المهر المسئلة الثامنة

السؤال الثامن ولا يكون الزوج موطئا حتى يدخل باهل هذا الصحيح الذي يذهب اليه صاحبنا وبنا في الفقهاء في الفنون فيه الذي يدل على صحة ما ذكرناه الاجماع المرد ذكره اية انه لا خلاف في ان حكم الابلاء شرعي فثبتت بلا خلاف في المدخول بها فثبت حكمه شرعا ناهيا على ما وقع عليه الاجماع فعليه الدليل وان غلبوا بقوله نعم للذين يقولون من سناهم من رضى اربعة اشهر فان قالوا ان الله غفور رحيم فان اللفظ عام لجميع النساء المدخول بهن غير المدخول بهن فالجواب ان اللفظ لو كان عاما على ما ادعى تجازيخص به بدل كقصة اللفظ عام بل على تخصيصه بالدخول بها لا نترجم قال فان: والمراد بالفتنة العود الى الجماع بلا خلاف لما بينا عدا والجماع من دخل بها عدا وجماعا وهذا واضح المسئلة

السابعة والسؤال الثامن العود في الظهار هو زيادة الماتسرة ليس لصاحبها ان يخرج في غير ما مضى العود في الظهار والذي هو في نفس ان العود هو اعادة استباحة ما حرم الظهار ومن الوطئ اذا كان الظهار انقضت بغيره فان زاد المظاهر وصغر واحدة فقد عاد واما هذا الذي ذكره ذهب بوجبه من صاحبه بن بوجبه عن جفينة مذهبهم بان قال ان كثرة الظهار لا يشترط في ذلك تكرار المحرم بل يمكن قبل المظاهر ان يردن ان يفرج النجس ويستنجي الوطئ فكذلك لم يردن ان يفرج فلا تكفر فان وطئ ثم لم يكفر لم يردن الكفارة ولكن يقال له عند الوطئ الثاني في مثل ذلك وجوب مجري قوله ان اردن ان يصلي تطوعا فمطهر لان الطهارة شرط في تحية الصلاة من غير ان يكون واجبة عليهم كذا في مثل ان اردن ان يستنجي الوطئ لانه حرم الظهار فمطهر العود ليس لان العود يجب في نفسه استباح الوطئ ولم يستح في نفسه الشافعي العود هو ان يستحوا ويحرم بعد الظهار ومع ذلك ربه على الطلاق في ذلك فثبت ذلك واحدا في ان العود هو العزم على الوطئ في ذلك الحسن طاروس ان يقول ان العود هو الوطئ في ذلك واما ان العود هو تكرار لفظ الظهار وذهبنا الى ان الكفارة يجب بمجرد الظهار ولا يعتبر العود والتدليل على بطلان قولنا هذا ان الله جعل العود وشروطا في وجوب الكفارة فقال نعم الذين يظاهرون من سناهم ثم يعودون لما قالوا فتكرروا فيه وشرط العود من اسقطه اسقط العود الا بانه ما الله يبطل مذهبنا لك احمد في ان العود هو العزم على الوطئ فهو موجب الظهار وهو طهر الوطئ لا طهر العزم فثبت ان يكون العود هو الاستباحة ولا يكون العود هو العزم على ان العزم لا ينافي في سائر الاصول لا في منعنا في الاحكام ولا وجوب الكفارة وان كان كذلك قال الله تعالى عفا لامني عما عدت من نفوسها ما لم يكلوا به ويعلموا به واما الذي يدل على فساد قول من ذهب الى ان العود هو الوطئ فهو ظاهر الكتاب لا والله قال فخر رقيب من قبل ان يماسا فلو كان العود هو الوطئ لما ابرأ من الكفارة فاما الله يبطل مذهبنا في ان العود هو ما كساعه النكاح فهو ان الظهار لا يوجب تحريم العقد وترك الفرية والامساك المرأة فيكون العود هو ما كساعه النكاح لا العود انما يقتضي الرجوع الى امر يخالف موجب الظهار فقبل ذلك على ان العود هو استباحة الوطئ ورفع ما حرم الظهار ومنه وايضا قوله نعم يعودون لما قالوا ولقد تم يقينه انما هي من جعل العود هو لبغاة النكاح فقد جعله غايبا عقيب القول بلا نزع وذلك بخلاف مقتضى الآية واما الكلام على من ذهب الى ان العود هو ان يعيد العود لربها في اجماع السلف والحلف قد تقدم على خلاف هذا القول من جهة خلافنا في تفسير الاجماع لم يلبس في خلافه فان قال بما قلت ذلك لانه قال ثم يعودون لما قالوا انما هي من جعل العود هو لبغاة العود في القول لا في فعله وذهبنا الى انما الظاهر فلا يدل على قول من ذهب الى ان العود هو اعادة القول لربها في قوله نعم قال ثم يعودون لما قالوا انما هي من جعل العود هو لبغاة العود في قوله وايضا نص من ذهب الى المذهب لفظ المثل ليس لفظ قصد عدل عن الظهار لاحتمال الرجوع من جهة على ما ذكرنا فنفذ فعل الاولى لان الظاهر انما هو مجزئ الوطئ من اخرج من هذا الخبر واستباحة الوطئ فقد عاد فيما قاله لا نتر قال ما انقضت خبره رجع عاد فغيره فغنى يعودون لما قالوا لو يعودون للقول فيه كقولنا العابد في بغيره كالكلي عود في نفسه واما ما هو غايبا الموهوبية الهبة كقولنا اللهم انت رجاءنا واناى رجونا وقال الله واعبدك ذلك حتى ياتي بك البصير يعني الموتى ويرى وقال الشاعر واني لا رجوعكم على طبع سعيكم كما في بطون الحاملين رجاءنا يعني رجونا

من الله في علمه الخ  
في صحيح

المسئلة السابعة

السؤال السابعة والموتى في غيبته نذر رجوعا ونجما اعتدلت من يوم بياضها حتى الزوج وكذا في المطلقة الله يذهب اليه اصحابنا ان الرجل اذا طلق امرأته وهو غايب عنها ثم ورد الخبر عليها بذلك فداخضت من يوم طلقها الى ذلك الوقت ثلث خض فقد خرجت من علمها ولا عده عليها بعد ذلك وان كانت خاضت قبل ثلث خضت العدة وبثت عليه تمامها واما ان عدها ما في غيبته ووصل خبره فانه اياه واد فمضت مدها اعتدلت لو فانه من بطل خبر الوفاة ولم يصحبتا بغيره من الايام وفي اصحابنا من لم يفرق بين المطلقة وبين الموتى في عدها ولو جملنا في الغيبة واجتاها في ابتداء العدة وفوق وقوع الطلاق فان كان كذلك ثبت على ما تقدم وادعت العدة ايداء الوفاة والطلاق فان كانت كذلك المماثلة لا يجمعهما ان تعلم المرءة بالحال الا في الوقت الذي علمت به اعتدت الوفاة من يوم بياضها ان تعلم المرءة بالحال الا في الوقت الذي علمت به اعتدت من يوم بياضها عدا كما علم وقال بوجبه من اصحابنا وقال ابن سبويه والثوري وابن حنبل والليث والشافعي عدا المطلقة والموتى فمضت نذر رجوعا محسوبة من يوم الطلاق ليوم الوفاة وقال بوجبه في الوفاة من يوم بانها الخبر وهو قول الحسن البصري رجع ابن مسعود في

الموتى لانه راجع  
هذا القول ان يكون  
ما بين البين وبينه  
يمكن العلم بموتها  
الوقت او الطلاق



# كتاب البيوع

عبارتين هما ترغاف ويوم طلق والدي بدل على خذ ما ذهبت اليه بعد الاجماع من القول الاول الذي حكمتاه انفاق الصفة عليه لا غيبا بل  
وجوه الفرق بين المطلق والموقوف غيبا ونحوهما ان المعنى من الطلاق لا يجب عليها حدا وما يجب عليك يمنع من الاخراج وهي وان لم تعلم بطلاق  
وفيها بمنع من العقد عليها فلم يصحها في حرم وقتان العقد عليها فقد علمنا وليس كذلك المعنى عن الوفاة لان الواجب عليها وهي عبارة ولا يفي  
فيها امر وان كان يمكن ان يسند له على ذلك بقرينة قوله تعالى والذين يوفون منكم ويؤدون انفاقا بنفسهم ارباعا منهم وعشر  
الذين يفسون فولا يبيع من جهتين ولا يجوز ان يكون المراد به رد الوفاء من غير علم ولا عقد لا يبيح انفسا فان قيل فقد قال الله في المطلق  
بنفسهم باقتضائهم ثلثة اشرف فاضاف الى قبس القس وانتم تقولون رد والزمان في المطلق يفي قلنا لو خيلنا والظن نقلنا في الامر من قوله والظن  
لكن قام الدليل على حصول الاجماع على ان المطلق يكفي فيها رد الوفاء وعملنا قوله والمطلقات بنفسهم على من جلت بوقت طلاقها  
منهم ولم يثبت عليها **المسئلة الحادية عشر والسبعون** ما اذا تزوجت المرأة في عقد لها ودخل بها وزوجها الثاني  
فرق بينهما وتعد من الاول ثم من الثاني فهذا صحيح ذهب في مسئلة الثانية فقال اذا طلق الرجل امرأته وتكثرت عقدتها غيره ووطئها الثاني فحما  
جاهلان بنحوه الوطئ فان علمها العقد للثاني وبقي العقد الاول ولا تنفذ العقدان وقال ابو حنيفة في هذا العقدان فتاوى المهر مثلا في  
اثره بعد مفارقتها للثاني ويكون ذلك عن قبضه عقد الاول وعن عقد الثاني دليلنا على صحة ما ذهبت اليه ان العقد على كل واحد من الزوجين  
فلا ملاحقة بينهما وانما علم بذلك الزوج اسقاط العقد لان فيهما حقا لله فم والبيوع بنحوها الصلح لا يبيح ما لئله اجماع الصحابة لا يترد  
ان امره تكفي في العقد ففرق بينهما امير المؤمنين ع في ابي عبد الله ع في امره تكفي في عقدتها فان لم يدخل بها وزوجها الذي تزوجها فانها تعد من الاول  
ولا عقد عليها للثاني وكان خطاطب الخطايا ان كان دخل بها في عقدتها وتاقي بقية العقد عن الاول ثم تاتي عن الثاني بطلاقها منسوبة  
وذكر مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وان طلقها كانت تحتها بشد الشفيع فطلقها فذكر في العقد فضر بها عمر بن الخطاب وعجبا بخنفة وفيها ثم قال انما  
امرأة تكفي في عقدتها فان لم يدخل بها وزوجها الذي تزوجها فانها تعد من الاول ولا عقد عليها للثاني وكان خطاطب من الخطايا ان كان دخل بها  
وفيها ثم تاتي بقية العقد الاول ثم تعد عن الثاني ولا محل لها بدلا ولم يظهر خلاف لما فعلت اجماعا **كتاب البيوع المسئلة**  
**الثانية والسبعون** ما اذا تزوجت المرأة من رجل ثم تزوجت من رجل آخر فدخل بها من الرجل الثاني فدخل بها من الرجل الاول  
المذكور ان يبيع البنت بيمينين بقبل ان كانا الذين نقدا واكثر منه نسبه فاذا امرها بها المنيان بعت باليمين فان كان باكثر من سعر اليوم صح العقد  
بغيرها عليه نقدا ونسبه لان الناحيل قد يدخل الثمن مع الزانية كما يدخل النجس في الماء فبذلك مع الاطلاق على النجس **المسئلة الثالثة**  
**والسبعون** ما اذا بيعت ابنة رجل لم يدر بمحصول الايجاب المعلوم ما لم ينفق المنيان بعت باليمين فان كان باكثر من سعر اليوم صح العقد  
وهو ذهب لثانيه وقال مالك وابو حنيفة يلزم البيوع بالاجابة لقول ولم يعتبر البقرة بالابدان دليلنا على ما ذهبت اليه بعد الاجماع  
المذكور مما رواه ابن عمر ع البيوع انما هو المنيان بعت باليمين وانما يبيعه باليمين فان كان باكثر من سعر اليوم صح العقد  
هذا الاسم بعد جوده الثاني بيع بينهما البكر ثم مشق من فعل كما فعلوا في التزويج ليس كاحد ان يحل لفظ المنيان بعت على المشا ومنه لا يري ان قالوا  
لو قال ان بعت هذا القيد فهو حرم ثم ساء به وجعل منهم يبيعون عليه ليس كاحد ان يحل لفظ المنيان بعت على المشا ومنه لا يري ان قالوا  
والاجماع على الكلام بخلافه انما هو ذلك جفته في الاجسام ومشتغاة في الاعراض لان الحائض التي يبيروا اليها من حصول الايجاب القبول  
هو حال الاجماع لا انقضى لانها لا ينفذان في الثمن قبل ذلك الحال ثم يجتمعان عليه بعتان البيوع في حاله اجتماع لا انقراض وليس كاحد ان  
ما يحكي عن ابي يوسف عمله ذلك على انقراض الابدان وهو ان يقول احدا العاقرين بعتك هذا القيد ولصاحبه ان يقبل فان لم يقبل القيد  
ونام البيوع لم يكن لان يقبل بعده ذلك وانقضى الايجاب في ذلك فاذا ثبت ان اسم المنيان بعت لا يقع عليها الا بعد الايجاب القبول وحصولها معا فانما رواه  
ابو يوسف بخلافه فلو انما رواه عنه انما رواه البيوع باليمين وانما يبيعه باليمين فان كان باكثر من سعر اليوم صح العقد  
في المجلس الاسف الذي انما ثبت في عقد الام والابن لا ينفذان بعتان البيوع بعتان البيوع بعتان البيوع بعتان البيوع بعتان البيوع  
لاستفادته على ما ذكرناه وجه احدهما انه ذكر امره ببيع يقول بالنفقة والا فانه لا يقول بالنفقة وانما الفسخ يحكم بخيار المجلس بقوله بالنفقة  
ما شاق انه لانه من لفظ ان خذوا من الاستفادته والاستفادته عن غيرها لان الاقوال لا ينفذان بعتان البيوع بعتان البيوع بعتان البيوع  
لحق الشبهة ولا تنه عن ان ينفذ صاحبها بغيره ونفقه ليلزم العقد بذلك **المسئلة الرابعة والسبعون** ما اذا  
يجوز بيع المديون وام الولد الذي يده عليه صاحبان ان يبيع المديون وام الولد فانما يجوز بيعهما معا وليس ببيع المديون  
منها جاز وعيها جاز الشافعي وقال ابو حنيفة وامها اب وانما يبيعه المديون وام الولد فانما يجوز بيعهما معا وليس ببيع المديون  
المديون فان يبيع مديون فاعطى المشتري فالعقود جاز وينقض المديون والوكلاء والمعتق دليلنا على صحة ما ذهبت اليه لاجماع المتكروا







# كتاب التهن

على سبيل المذهب والهدى سقطت على الشفعة عن هذا المذهب ولا تتركه غير عوض بل يلزم فيه الشفعة لمجرد عن الصفة التي تسحق معها الشفعة  
لما منع من قصد هذا الجبل لا بطلان الحفوف وان يكون انما مستحقا للنفقات ان كان عقدا صحيحا اما صحتها وما عرفت خلافا بين محصلي  
النفقة في ذلك فان قال السهم شهود ان من من الزكاة بان سبيلك ان لا يراه والدان بن سبيلك حق في الزكاة وما جرى هذا الجري في  
الهرب من الزكاة ان الزكاة تلزم ولا ينفعه هربه فلذا ليس يمنع ان يكون يلزم الزكاة لسبيلك السبيلك وما استبره لم يجز السبيل الا الذي  
يجب فيه في الاصل الزكاة لان الزكاة لا يجب عندنا بما ليس فيه من العين والوف وان تكون الزكاة انما تلزم بهنا عفوته على قدر  
من الزكاة لان هذه العين في نفسها المستحق فيها الزكاة ويمكن ان يكون ما ورع من الزكاة في الزكاة لم يهرب من الزكاة فهو على سبيل النخل  
والشدة بدل الا على سبيل الحنم والاحتياج **المسئلة التاسعة في السبع والمائة** ولو اشترى جلا ثلاثة اقطاع او غير  
من هو اضع شئ بصفعة واحدة فلا شفع في احدها ان باخذ جميعها وليس له بغيرها الصفعة هذا صحيح لان الشفعة ان باخذ من هذا الاقل  
ما له من حق الشفعة دون غيره فاما الاخر فله فيه وما اطلق في ذلك بين الفقهاء خلاف فاما الخلاف في الرجل يشترى دارين بصفعة واحدة ولذا  
معاشيقه باخذ كل واحد من الدارين دون الاخرى فقال ابو حنيفة انما باخذ الجميع ويترك الجميع وليس له ان يفرق الصفعة وقال  
لعزل ان باخذ احدا دون الاخرى الوحي في المسئلة الاولى ظاهر ان حق الشفعة انما يثبت له احدى الدارين فكيف باخذ اخرى بغير حق  
يجب له عليها وليس كذلك المسئلة الثانية لان حق الشفعة قد ثبت في الدارين معا **المسئلة الثمانون والمائة** لو اشترى  
مضمون على المهرين عندنا ان لو اشترى مضمون على المهرين فمضى نصف من مال الزاهر وهو مذهبنا تشافى وقال ابو حنيفة هو مضمون على المهرين بالزهر  
باخذ المهرين من قيمته والحق الذي هو مضمون عليه فان تلف سقط الا المهرين وقال اسحق بن زاهر المهر مضمون عليه بكمال قيمته وقال  
الحسن بن سعيد والتعجب والتعجب بقطعتين لو اشترى المهرين فقال مالنا ان تلف باخذ المهرين فمضى نصف الدارين فمضى نصف الدارين  
وان ادعى المهرين بغير ما يراهم لم يقبل عساه وعليه قيمته الدليل على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المأثور وما روى عن النبي لا يغلق الرهن الرهن  
من اذهبه الذي منه لم غنمه وعليه غنمه بالادب الغنم الزيادة وبالعزم النقض والتلف فان غلقوا بما روى من رجل ادهن من مرسا عند غيرهم فمضى  
مسئل النبي عن ذلك الرهن فقال فيه حقه وتعلموا انه لم يرد فخابه من الوثيفة لان ذلك معلوم مشاهدا ثبت انه اراد فخابه من ذلك  
فالمواضع من المارد فخابه من الوثيفة بدل على ذلك وجبنا احدها انه وعد المهرين بالادب الوثيفة معا فخابه حقه  
والوجه الثاني ان عندنا في حنيفة ان الدين انما يسقط اذا كان مثل هذا الرهن او قال اذا كان اكثر مما زاد على فيه الرهن لا يسقط فلو كان المارد يسقط  
حقه من الدين لكان لم يسقط ذلك فدل على ان المارد يسقط حقه من الوثيفة لان ذلك يسقط على كل حال ليس يسقط حقه من المارد  
التلف مشاهدا كما ذكرنا لان حقه من ذلك لا يسقط بثلث الرهن هو انما انما لم يرد او ان تلف اجنب فان القيمة فخره فخابه حقه  
التي ان الرهن انما تلف من غير حبه بفسط حو الوثيفة بدل **المسئلة الحادية والثمانون والمائة** ولو اشترى الرهن الزاهر  
العبد المهرين لم يسقط حقه هذا صحيح ولا يرد به مذهبنا انما وافق ذلك الشافعي على الصحيح من اقواله وقال ابو حنيفة بفسط العتق فان كان  
مهرين منه ويكون وهذا مكانه وان كان معسر يسمى العتق فيتم ان كانا فله من الدين ورجع به الى الزاهر الدليل على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع  
المذكور ما ينفذ الرهن بفسطه بالادب الرهن ومجرب على ما ذهبنا اليه في حق الرهن واسقطا حق الوثيفة والزاهر بكمال قيمته عند الرهن فان غلقوا بما  
روى عنه لا يغلق الا بما يملك بن ادم والرهن مملوك الزاهر ينفذ على من ينفذ حقه من المهرين من هذا الجرح لا يغلق فيما لا يملك بن ادم  
وعلى هذا الزاوية لا ينفذ الرهن بفسط الحفوف لا بدليل الخطا ليس صحيح على انما اللفظ الذي هو على الملك الذي ليس هو مرمون بالادب  
الذي ذكرنا **المسئلة الثانية والثمانون والمائة** لو اشترى مضمون على المهرين فمضى نصف الدارين فخابه حقه  
والزهر لصاحبها دون الغاصب هذا صحيح والبيهقي ذهبنا الى الدليل على الاجماع المذكور وايضا فان منافع الشيء المنصوب للمالك والمالك  
لا يرد بالغصب بملكه فانا نولد من الشيء المنصوب به والمالك يرد الغاصب هذا صحيح **المسئلة الثالثة والثمانون والمائة**  
ومن اغتصب سافر عن صاحبها جرحها ونفسا هنا وسليم عنها الى صاحبها هذا صحيح وهو مذهبنا وعلمنا مرجع الشافعي لان قال اذا غصب  
رجلا سافر عن صاحبها بفسطه فلو زرع للعا صيكا نزع ماله وانما نزع ماله من ماله فخابه حقه على الغاصب شئ ما نقصت الارض الا انما  
ان حصل بفسطه لان ذلك حصل بفسطه وعليه جرحه مثله امة ما في فيه لانه فلا شفع فيا بغير حق فضا غاصبا الممتنع فلو رضينا انما  
انما غصبك سافر ولم يزرعها وانما غصبك سافر فضا غاصبا الممتنع فلو رضينا انما غصبك سافر فضا غاصبا الممتنع فلو رضينا انما  
حق وهذا الوجه الذي ذكره الشافعي في الدلائل على صحة ما ذهبنا اليه واخبره بديل على صحة ما ذهبنا اليه على ذلك الاجماع المتقدم ذكره  
**المسئلة الرابعة والثمانون والمائة** انما تلف المعصوف به الغاصب كان من ثمنه او الامثال فله من ثمنه فانا







کتاب الفرائض

[illegible]



کتاب الفرائض

بلاخرہ



فَبَايِرَاتُ مَنَاصِرَا

[illegible]

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنْذِرِ



# كتاب الفضا

سئل عن رجل ثلث لربا لثابتة فيقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا مؤبد فدى الارحام فان اخرجت لثابتة فاداه  
 ابو ابي عامر الباهلي من ابي النبي قال ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فوضع الدليل ان الله تعالى بين فرض من اخرجت الكتاب للغير والحق في  
 من فدى الارحام ما ذكر فرضهم في الكافر فلا حق لهم والجواب ان الله تعالى قد بين حتمهم في الكتاب ان كان على سبيل الجمل دون الفصل في  
 تلجبال بسبب ما ذكره الله تعالى في الاقرع والاثرة ويقولون في اول الارحام بعضهم اولى ببعض كتاب الله فان غلبوا بما رواه غطابان  
 سنان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعى الى جنازة رجل من الانصاف فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نركبوا الوارث كنعنة فقالوا نعم فقال اللهم رجل ترك نعنة وماله ثلث فاداه  
 عليه شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا اجد لها شيئا والجواب ان هذا الحديث مقطوع الاسناد ويحتاج الى الاحتجاج به وبعد فبما لا اجد  
 لها شيئا معينا محله ذلك احد مضيق بينهم وما يجوز ان يسدل به على يورثه فدى الارحام لهم بسبب اسلامهم ولجأه للسلم الاسلام  
 فدى الارحام اخو من بيتنا لئلا لا يجتمع السنن لهم **المسئلة الثامنة في الشقاق والمائنة** وما كان  
 المال بينهما للتم الثلث والثلث هذا صحيح والله يدعي صاحبنا ومخالفا في لفظة ما في ذلك وورثوا العدم دون الحال بالقبض  
 الذي قد بينا مسأله ولما علمنا على ما ذهبنا اليه لاجتماع المنة ووليعة فان من ورث العدم في هذه المسئلة دون الحال بما اعتبره القصة وقد  
 بينا فينا التعلق بالقبض وانما كانت في اية العدم من الميت كغيره الحال من الميت لان العدم اخا ابيه والحال اخا ابيه وجب ان يورث كل واحد  
 منهما سهم من يقرب به ويرث العدم سهم الاب هو الثلثان ويرث الحال سهم الام وهو الثلث **المسئلة السابعة في الشقاق**  
**والمائنة** نحن نرى المشركين ومحبهم هذا صحيح والله يدعي صاحبنا وورثوا الفول بثلث مذهبنا عن معوية بن ابي سفيان ومعاذ  
 ومحمد بن الحنفية وسرو في عبد الله بن معقل المدي مسعدة بن المسيب خالفنا في القراء في ذلك وقالوا ان المسلم لا يرث الكافر والكافر  
 لا يرث المسلم ولما علمنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المنة وورثنا ان الموارث في الكتاب لا نرى نرى قال يوصيكم الله تعالى في ولاكم لذلك فمثل حظ  
 الاثنتين لم يحض مؤمن من كافر في الابان علف الموارث فيما بالانساب لوجبة وعمر المؤمن والكافر اية ناوله ابو الاسود  
 ان رجلا حدثنا عن معاذ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الاسلام يريد ولا يقبض فودت معا المسلم وودت معوية بن ابي سفيان وقال كما اقبل  
 لنا النكاح منهم ولا يحمل لهم منا فكلمتهم ثم ولا يورثون فان تعلقوا بالقبض فاداه عن فوله لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ويجوز  
 لا يورث اهل ملتين فالجواب عن ذلك ان الجهر الاول اذا صح فقام القرآن بدعته ولغيره الاحاد لا ينجس بها الضراب ولوساع العمل بها في الشريعة  
 ثم يجوز ان يكون المراد لا ينجس بها القرآن ولوساع العمل بها في الشريعة ثم يجوز ان يكون المراد لا ينجس بها القرآن ولا ينجس بها القرآن  
 وندعى الله تعالى مظهر الحق باسم مبظم قال الله تعالى في سورة التوبة في قوله تعالى لا ينجس بها القرآن ولا ينجس بها القرآن  
 ان لا يورث لا يظهر الاسلام الكافر فلما الخبر بما يدل على خطر ان يرث مظهر الاسلام من غير ابطان له الكافر فانما الحكم يورثه فقد يجوز ان يكون  
 بان اظهر الاسلام من يجوز ان يكون مبطل له وان كان يجوز ان يكون باطن خلاف ظاهره يورثه للكافر على الظاهر وان كان لا يحمل بل يقيم  
 ابطان فلا الاسلام ان يرث الكافر فانما الخبر الثاني في الامر به واضح لان الموارث تفاعل وانما لم يكن من المؤمنين لم يطلو عليهم التفاعل  
 ونحن نقول ان المسلم لا يرث الكافر ولا يرث الكافر المسلم **كتاب الفضا المسئلة الثامنة في**  
**الشقاق والمائنة** يقضه بشاهد بين المدعي اذا كان المتي على كذا لا لم يقض هذا صحيح والله يدعي صاحبنا وقال الشافعي  
 يقضه بالشاهد باليمين في الاموال قال ابو حنيفة لا يقض به على كل حال لئلا نعلم لاجتماع المنة ونداه عمر بن الخطاب عن ابن عباس ان  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمر كان ذلك في الحضور وروى هذا الخبر ابو هريرة وجابر وغيرهما فان قيل المراد بالخبر ان يقض بين اثنين  
 عليه شاهد المدعي وقضى بين المدعي عليه فلما هذا العصف شديد بل ان لنا وولمظ الخبر يقض ان الفضا كل مجموع الشاهد واليمين في  
 كل واحد منهما وعلى ما يملك هذا الفضا ان يكون باليمين والشاهد لا يثبت له على انه قد ذكر في بعض الاختلاف ان يقض بين شاهد وشاهد  
 بسفطانا وبلهم فان قيل لا يورث خبران رجلا باع عبدا وادعى المبتاع ان براءه عيب فوجب له رد ذلك لا يثبت بحجة فوله لم يحتاج ان يثبت له  
 الخبر بذلك ثم ان البائع ادعى انه راع بشرط البراءة من العيب انكر المشتري ذلك قالوا قول المشتري مع عيبه فان حلفه حكم له الحاكم بالرد وهذا الحكم  
 انما كان بالشاهد واليمين فلما العيب لا يثبت له احد اثنان يثبت بشاهدين وبعد فان الخبر يقض ان حكم بشاهد ويمين في قضية واحدة  
 وحكم واحد ونا وبلهم هذا يقضه ان حكم بالشاهد ونفى باليمين في امر فبطل بذلك وبطل على ما ذهبنا اليه فاداه جعفر بن محمد عن ابيه عن  
 امير المؤمنين قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقض بيننا وده الشاهد الواحد مع عيب صاحب الحق يقض بها على ما بالعرف وبالا من الفضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وابي بكر وعمر وعثمان قضوا بالشاهد الواحد مع عيب المدعي فان قالوا في الخبر الاول بجملة ان يكون الشاهد في يمين ثابت الذي جعل  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة شهادته اثنان فلما لو كان كل الاستخلاف معبر فان تعلقوا بقوله نعم واستشهدوا فسميتكم من بجانكم فان لم يكونا رجلا

من فدى الارحام



# في الأجانة والجهل والرفق

وجعلوا من ان كان هذا يمنع من الشاهد مع اليقين وربما قالوا اثبات الشاهد واليهين وزيادة في التصريح فالحجوب عن ذلك  
 ان الاثر انما وجب بضم الشاهد الثاني الى الاول واقام المراد من مقام الشاهد من ليس الاثر في العمل بالشاهد اليقين كان من ثم ثبات  
 الثاني الى الاول وسبب المراد من ذلك ما لا يثبت بكون شرط في الشهادة وتعلق الحكم بشرط لا بد ان يصدق ان ما عدا ذلك لا يصدق  
 الشرط فذلك مخالف بعضه البعض ويعوم بعضه بمقام بعضه الاثر ان كان لا يصدق ان ما عدا ذلك لا يصدق ان ما عدا ذلك لا يصدق ان ما عدا ذلك لا يصدق  
 يمنع ان يجب عليه الحد بسبب الخوف من فساد وغيره فنادى بالشرط في الاحكام معروفة لا بد من حصوله فان لم يكن ذلك يمنع فليس كل زيادة في نفس  
 نسخا وانما تكون نسخا اذا غيرت حال المراد عليه اخبر من كل احكام شرعية وقد علمنا ان فائدة الشاهد اليقين مقام الشاهد من لم يغير شيئا من  
 قبول الشاهد من بل ذلك على ما كان عليه بان اصبحت اليقين من غير ان يكون له الاثر على ما ذهب اليه اصحابنا في حقيقته فان الزيادة في النص نسخ  
 على كل حال من غير اعتبار بما ذكرناه من اجازة في حكم الزيادة هذا نسخ الا اذا فاق من قبل الحكم المراد عليه فاما اذا ما حسمه ونقد من عليه لم يكن  
 نسخا لان عينانا اخبر الدليل في النص وليس عند كل حصول من اسلم ان دليل العمل باليهين والشاهد من لستة كان من غير ان يزل الاثر وما  
 ينكرون ان يكون ذلك مصححا او مستغنيا فان تعلقوا بما روي من ان رجل الصنف من على كيدى ايضا فقال له النبي انك بليغ فقال  
 فقال بليغ من غير فقال لا فقال ليس لك الشاهدان وعينه فالحجوب اليقين لم يفضل ذلك من جميع الحجج وشرحا الامراء انهم لم يذكروا الشاهد  
 والمراد ان كان ذلك محتملا فاما عينا من غير خلافه انما ذكرنا في المحرر المعنوية وهي الشاهدان على انما نحل الخبر على ان ما يدبر ليس لك الاشياء  
 او يمينه او شاهده ويثبتك بدليل فاذا ذكرناه فان تعلقوا بما روي من قوله النبي على المدعي اليقين انك ما ثبت اليقين في عينه من كيدى  
 في عينه المدعي فقد خالفنا الظاهر فالحجوب ان اليقين انك ابدا النبي في عينه من كيدى هي ان على النسخ ذلك اليقين لا تثبت في عينه المدعي واما  
 يثبت في عينه المدعي عليه عينا عليه هذه اليقين لا يكون ظفر في عينه المدعي ان لم يثبت اليقين في عينه من كيدى **المسئلة التاسعة**  
**والشعور والماتر** لا يجوز استيجار الارض بغير طعام معلوم الكل يجوز ذلك عندنا وانما لا يجوز استيجارها بما يخرج من ذلك ويجوز  
 الا يخرج من ذلك الطعام المصفون في الذرة وانما على جوازها بوجبه في ذرة السلق وروى عن مالك كواهي استيجار الارض بغير طعام وحظن  
 وروى ابن القاسم عن مالك انه لا يكره ان يرضى بشئ مما ثبتت الارض ان كان لا يترك كل الدليل على صحة ما ذهب اليه الاجماع المتكروا الذي ذهب  
 اليه مالك في كواهي ذلك لا وجه له لان لا يرضى في استيجار الارض بالذرة والذرة من استيجارها بالخطرة والشعور لان عقدا الاجارة  
 ينفذ من الارض دون ما يخرج منها وانما اشبه على مالك وطل ان لعقد ينفذ من الارض ما يخرج من الارض وانما ينفذ من الارض **المسئلة العاشرة**  
**الماتر** ان العمري والرقبي يجريان مجرى الفاري الا اذا قيدنا بذكر العقب لكنا نذهب اليه ان الرقبي لا يجل العبد واداه سكي او عمري وادق  
 فان الرقبي يجري مجرى العمري كانت له لذلك ملكا حيا المالك ثم يبدون المخطوع جعفر على وثقة المخطوع ويجري مجرى الفاري والاجارة للمالك  
 فيها المنافع دون لو فقه فان قال في ذلك ولعقبك من بعدك كانت كل جيرة المخطوع ولم يكن لعقب المخطوع التبع ولا الفسخ فاذا افترضنا على المالك  
 قال الشافعي اذا قال اعمرتك لدا ولعقبك من بعدك ثم افترض هو وعقبه انتقل ذلك اليك بلنا المالك كسائر الاموال التي لا وارث لها وقال مالك يعوم  
 للمخطوع وذهب الشافعي الى ان حكم الرقبي كحكم العمري وصفه ما ان يقول جعلت لك وادى مخجوف فان من قبل وجبت الي ان من مثلك كانت لك  
 برهنا وريثك وقال ابو حنيفة ومحمد والرقبي لا يلزم والمركب لوجوع فيها وقال الشافعي في الجد يدا قال عمرتك هذه الدار ولم يقل ولعقبك من  
 يكون لعقبه من غير ثم يثبت المالك كالعقب لكنا نذهب اليه ان الرقبي لا يجل العبد واداه سكي او عمري وادق  
 المراد من الشافعي في القول القديم مثل قول مالك وعقبك من بعدك ان العمري يطل ولا يستحق المهر ولا يعقبه الدليل على صحة ما ذهبنا اليه  
 ووافقنا عليه مالك الاجماع المأثرة ذكره وايضا فان العمري انما يملك المانع من عمر المخطوع واذا جعلنا لعقبه من هذا الوجه وعقبك المانع  
 لا نعتك الى الوتر ولا بدان يعود عندنا نقض المدة من المالك وكيفية جوازها قال الشافعي ووافقه عليه ابو حنيفة فان تعلقوا بما رواه  
 جابر بن الصلت فان احد عمري له ولعقبه فاعطاه الذي اعطاهما لا يرجع الى الذي اعطاهما لا تراعط عطا ووثق منه الموارث وفي خبر اخر  
 لا يبرأ الا برقب من امر شيئا او اوبنه من يملك سبيل الميراث فالحجوب عن ان العمري لا يرجع الى الذي اعطاهما فاقبل قضاء مالهما ويرجع بعد  
 انقضاء المدة كالا طائر وانما وراثت هذه المنافع كما يروى من منافع الاجارة وليس خولا لميل فيهما ذلك لانه على ملك الوتر دون ملك  
 المقتدر **المسئلة الحادية عشر** لا يصبر الذين لم يوجوا الامور من عليه الذين هذه المسئلة لا اعرف الا صاحبنا الا ان يوجوا  
 نعمتا معبأ فاحكيه وفيها الاصل ما كتم به يهون الى ان الذين الموهل يصبر لا يبرون من عليه الذين ويهون في نفسه فاذهب اليه الفقهاء ويمكن ان  
 يستدل على صحة بقولهم من غير بعيد وصبره يوحى بها او ينفذ في نفسه انما يشقضا الذين انجازه فلو انقضوا الذين الى حين حلول الاجل  
 المضروب للذين تاخرت فيه الميراث وفي ذلك اضرار بالورثة وايضا فان يصبرها لا يبرون من عليه الذين ووجبك بل ينفذ الحق من من الميراث الى فقه



# مسائل الصبي

المرتبة والحق اذا ثبت في ذمة شخص لم يثبت في ذمة غيره الا برضا من يثبت له فان قيل ما ذكره هو حجة خبا الشرح لا يجوز وعندكم ان يورث  
فما خبا الشرح اذا ثبت ان ذمة شخص لا انتقال الحق من ذمة الى ذمة اخرى لان الوارث اذا اثار ان يبيع البيع او يبيع الضيق والممن  
فلذلك جازا فبان انه لا يجوز ان يستدل على ان الدين الموجب بصحة الاجرة من عليه الدين بان يقول ان الاجل لا يثبت الا بشرط الوارث  
لم يشرط لهم هذا الاجل وذلك ان غيبا والشرط يثبت للورثة وان لم يشرط لهم فلا مسئلة لئلا يفتقدوا اول المسئلة الثانية المائتان  
لا اولى كل ما يبيع وهو يكسب بنفسه هذا صحيح والحق فيه ان الذي يكسب بنفسه من الحيطان يدخل في عموم ما حرمه الله من الموقرة لان الموقرة  
التي اشتد جهدها ونعاطمها ولا فرق بين ان يكون ذلك من ضرب لها او من لم يفعل الله نعم بما يقصر الى موهنا واذا دخل في عموم هذا  
اللفظة كانت محتملة بحكم الظاهر **المسئلة الثالثة المائتان** لاجل السمك الذي يبتاعه ذوق كل الجراد لان كانها اصبغها  
لست اعرف لاحصائها في هذه المسئلة الى الان فاعول البئر من هبة في شهر كل السمك والجراد اذا صادها الذي يقول على ان صيدها ذكاه  
وان احدث قد انقطع بان الذي ذكاه ولا يؤكل فيجوز غير ان الصبي ليس يذكاه على الحقيقة وإنما جرى مجرى الذكاه في الحكم لا في الواقع  
واذا وقع الحجر من يد كبة الذي ان ذكاه لم يذكاه فاما يدخل في ذلك ما يكون حقيقته من البيع وروى الا وراج وما لا يكون حقيقته وليس عليه  
فما كان لا يدخل في الظاهر الا بدليل دعوى من ادعى دخول صبي الذي السمك والجراد تحت ذكاه الذي فعله للبئر وفي هذا نظر وليس هذا موضع  
**المسئلة الرابعة المائتان** لا يجوز اكل الحمار الوحشي عندنا ان اكل الحمار الوحشي والاهلي ابيع مباح ولا يعرف من اكلها  
خلافا في الحمار الوحشي فاما خلافا في الحمار والاهلي لئلا ينعى صفة فاذ هيتا البئر بعد الاجماع المتمدن فقولهم فلا اجدنا اولى على محرم على  
مطعمه لان يكون مثله او دماستفوصا ولم يخبر به غيره في فحاش كتمان وتفان يكون فاعدا لها محراما ولم يذكر الحمار الوحشي في الاهل ولا يلزم  
على هذا الاستدلال ما اثبتنا على محرمه وان لم يدخل في هذه المذكورة في الاية لان ذلك لما عدلنا على نظر منه بدليل فاهر لا دليل على الحاق عموم  
الحمار في فحاش في الاية وافية مؤلفه نعم انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ولم يذكر لحم الحمار فدلنا على غير موضع ان لفظة انما تدل على بقى الحكم  
عما عدا ما يغلقها وفرقنا بين قول القائل عتكد دهم وبين قوله انما عتكد دهم واستدلنا على صحة هذه الطريقة بان ابن عباس كان يذهب  
الى ان الربا يخص البئر واستدل على مذهبه بما روي عنه من قوله انما الربا البئر وقول ابن عباس تحريمه فيما يغلق باللعنة وما يغلق باللعنة لانا  
راينا من مخالف ابن عباس في ظاهره على مذهبه هذا لم يرد عليه فاذ هيب ليه لفظه ولا خلافه في موحيا على غيره عليها وانما طعن على مذهبه من غير  
هذه البئر فضا القول بان لفظه انما يبيح الحكم عن علماء من خلت عليه اجماعا **المسئلة الخامسة المائتان** اذا اخطا الله  
في بعض احكامه او تسلم به فبفساد منه هذه المسئلة لا ينفذ على من يفسد لاننا نذهب الى ان الاطام مجيبان يكون معصوما من كل فعل في خطا الخمر  
الانبياء هم ولا يلا يجوزون الانبياء ولا الائمة الكبار ولا الصغار في لحوال النبوة ولا الاقامة ولا فيما قبلنا من الوثاق وقد علمنا على  
ذلك في كتابنا المعروف بتبيين شريعة الانبياء والائمة ولسطناه وفرعنا وانما يصح تفرع هذه المسئلة على اصول من بشرط العفة في الاقامة ومن  
لا يشرطها في الاقامة وصحة ما يبيح به في هذه المسئلة ان خطا الامام في بعض الامور كان كبيرا فلا بد من فساد امامه لان الحكماء عندنا يفسد  
الامامة اذا ظهر من الامام وان كان ذلك صغيرا لم يفسد امامته وهذه تفرع على اصلها فذهب اليه فامتنع للشاغل في **المسئلة السادسة**  
**والمائتان** نعم ما حرمت عليه عساكر اهل البغض يضرب للفراس بقر من عتق ثلاثة اسمهم سيم لم يسم القيسر وسيم لغيره سيم  
واحد هذا غير صحيح لان اهل البغض لا يجوز عتقهم اموالهم وضمتهم اموال اهل الحرب لا اعلم خلافا بين الفقهاء في ذلك ومن سيج الناس كلهم هذا  
الموضع علمنا فبغيره امير المؤمنين في محاربا البصرة فانه منع من عتق اموالهم فلما وجع في ذلك قال انكم باخذ عاقبة سيم وليس يمنع ان  
يخالف حكم فقال اهل البغض اهل الحرب في هذا الباب كما يخالفه انما لا يمنع مواليهم وان كان ابيع المولى من نافي الحار بين جابر ولما  
اختلف الفقهاء في الانتفاع بدواب اهل البغض وبسلاحهم في حال قيام الحرب فقال الشافعي لا يجوز ذلك وقال ابو حنيفة يجوز فاذ هيب الجواب  
وليس يمنع عندنا ان يجوز فسادهم بسلاحهم لا على وجه التملك كما كانهم رموح تحت لجة اهل الحق يجوز ان يروا لها على سبيل المذاق والذوق  
فاما استدلالنا لفساد بقوله لا يجوز ان يسموا من سيم الاعراب طيب نفس من طيب صحيح لانه انما يقع ذلك مال المسلمين وحسابه في غير طيب نفسهم  
وليس كذلك المذاق والما تقرر فساد استدلالنا في حقيقة على صحة فاذ هيب البئر هذه المسئلة يقولون نعم فقالوا الذي ينبغي حتى نرى الى امر الله  
فالوا فاباح الفناء مما تأيدوا به وسلمهم وعلى قائلهم بدوا وبنوا وسلاختا وهذا قريب **المسئلة السابعة المائتان** لا يخالف  
الامام المتأخر الامام المتقدم هذه المسئلة انما تفرع على اصولنا ان الامام معصوم وان لا يحكم بالاجتهاد الذي يجوز ان يقع الخلاف  
منه بل بالنقل والعلم على هذا من الاصحاب لا يجوز ان يخالفوا الامام الاول لاننا اذا خالفه لا بد ان يكون احدا عظيما والخطا لا يجوز  
على الائمة حسب ما قد تقرر فاذ هيبنا من الكلام على المسائل الواردة في هذا الكتاب لا يطول بل فيه ولا نقبل واوردنا في كل مسئلة على

بغير تقييد

وذلك انما هو على ظاهره



# في ألفه الأجل المجد إلى جعفر بن محمد بن مرقس كتاب التائيد في الشرح الأعظم لمحمد الطوسي في تفسيره

والله المستعان

الحمد لله مستحق الحمد وموجب عظم من خلقه محمد وآله الطاهرين من غيرهم وسلم تسليمًا كثيرًا **كتاب الطهارة** باب  
ما فيه الطهارة وكيفية ترتيبها الطهارة في الشريعة اسم لما يحتاج به الدخول في الصلوة وهي تقسم قسمين وضوء وتيمم ومدارها على البعد  
اشتباهاً أحدهما وجوب الطهارة وثانيها ما به تكون الطهارة وثالثها كيفية الطهارة ورابعها ما ينقض الطهارة فاما العلم بوجوبها فاصل لكل  
أحدنا هذا الشرع ولا يراى أحد منهم ينه العلم بما به تكون الطهارة فيقسم قسمين أحدهما العلم بالمياه وأحكامها وما يجوز به الطهارة  
منها وما لا يجوز والثاني العلم بما يجوز به التيمم وما لا يجوز وأما العلم بكيفية الطهارة فيقسم إلى قسمين أحدهما العلم بالطهارة الصغرى والثاني  
والثالث العلم بالطهارة الكبرى من الاعتناء بأحكامها وما القسم الرابع وهو ما ينقض الطهارة فهو أيضاً على من أحد ما ينقض الطهارة  
الصغرى ولا يجوز الكبرى الثانية ينقضها ما وجوب الطهارة الكبرى والثالث ينقض الطهارة ما يحتاج إلى العلم به للدخول في الصلوة وإن أتبع  
اسم طهارة العلم بأزالة النجاسة من البدن والثياب لا يوجب الدخول في الصلوة مع نجاسة البدن أو الثوب كما لا يوجب الدخول فيها مع عدم  
الطهارة ونحن نرتب على سبيل يقتضيه الحاجة إليه اقتداء الله ما العلم بوجوب الطهارة فقد بينا حصوله لأشياء فلاجل ذلك نرتب في  
أما ما به يقع الطهارة من المياه وغيره فيجب أن يكون العلم به مقدماً على العلم بكيفية إيقاعها فلاجل ذلك بدأنا به في أول الكتاب ثم ذكرنا بعد ذلك  
ما وعدنا به من الاقسام الأربعة ان شاء الله تعالى **باب المياه وأحكامها** وما يجوز الطهارة به منها وما لا يجوز بيان ما يقع فيها  
بغير حكم الطهارة منها وما يرفع العلم الحكم عنها الماء كله طاهر ما لم يقع به نجاسة فسد وهو على ضربين عامر طاهر ظاهر ليس طاهر ماء  
الظاهر لئلا يفسد طهر الماء المضاف له الماء الباقى ماء اللورد وما لا من هذه المياه لا يجوز استعمالها في شئ من الطهارة ولا في ذلك  
والنجاسة من البدن والثياب لا بأس باستعمالها في الشرب وغيره ما لم يقع فيها شئ من النجاسة فلا يجوز استعمالها على حال الاعتدال الصغر وهو يكون  
لأنه لا يوجبها شئ ما يقع فيها من النجاسة لا ما لا يغير لونها أو طعمها أو رايحها فانه في غير شئ من أوصافها المذكورة مما يقع فيها من النجاسة فلا  
يجوز استعمالها في الطهارة والمياه الواحدة على ثلاثة أقسام أميا الغدقان والقلبان والمصانع وبميا الآبار والمخسوس وميا الآبار  
وأميا الغدقان والقلبان فان كان مقداره مقدراً الكرم حتى لا يكثر ثلثه اشياء ونصف طولاً لا يكثر ثلثه اشياء ونصف عرضاً فانه  
اشياء ونصف عمقاً ويكون مقداره الفواقي رطل بالعراق فانه لا ينجسها شئ مما يقع فيها من النجاسة الا ما يغير لونها أو طعمها أو رايحها  
فان تغير أحد أوصافها ما يقع فيها من النجاسة فلا يجوز استعمالها على حال وان كان تغيرها من جنسها أو بما يلاقيها من النجاسة الظاهرة  
فان لا بأس باستعمالها ما لم يسلها اطلاق اسم الماء وان غير لونها أو طعمها أو رايحها وان كان مقداره اقل من الكرم فانه ينجسها كما يقع فيها  
من النجاسة ولا يجوز استعمالها على حال ويكره استعمال هذه المياه مع وجود المياه الجارية منها المياه المتبعض طهرتها ولا ينجسها الغدقان  
بوقوع السباع والبهائم والحشرات وسائر الحيوان فيها الا الكلب خاصة والخنزير فانه ينجسها ان كان دون الكرم وان كانت زائدة على الكرم  
فليس به بأس أما ميا الآبار والمخسوس فان وقع فيها شئ من النجاسة انسدها ولم يجز استعمالها وان كان ما يقع فيها طاهر فلا بأس باستعمالها  
ما لم يسلها اطلاق اسم الماء وان غير لونها أو طعمها أو رايحها فلا بأس باستعمال المياه وان كانت قد استعملت مرة أخرى في الطهارة الا  
ان يكون استعمالها في الغسل من الجنابة أو الحيض وما يجري مجرىهما وفي إزالة النجاسة ولا بأس للرجل ان يستعمل فضل وضوء المرأة  
كذلك للمرأة لا بأس ان تستعمل فضل وضوء الرجل ولا بأس بالمسلمين استعمال ما شربوا منه في الطهارة سواء كان رجلاً أو امرأة وفي  
استعمال سائر الفضل اذا كانت منتمية لها اذا كانت مأمونة فلا بأس ولا يجوز استعمال سائر ما من خالفه لسلام من سائر اصناف الكفار  
وكذلك سائر اشياء النجاسة لا يسلها الا الكلب خاصة والخنزير ولا بأس باستعمال سائر الكرم من سائر الحيوان ولا بأس باستعمال سائر النجاسة  
والحيض والدم وغير ذلك الا الكلب خاصة والخنزير ولا بأس باستعمال الطيور وكلها الا ما اكل الحيف او كان في منقاره اثر دم أو سائر النجاسة  
سبيله سبيل الماء الجاري اذا كانت له مادة من الحيوان فان لم يكن له مادة فهو على طهرته ما لم تقام به نجاسة فان علت فيه نجاسة راد

ينقض

باب المياه

الماء النجس  
ما النجس

باب المياه

باب المياه











# في الطهارة

عليه السلام

واجبة في الطهارة ولا يجوز تبعضها الا لعذر فان بعضها العذر لا يقطع المانع جازا الا انه يعتبر في السجدة فادعاء من الاعتناء فانه  
تدبر وجب عليه سبقتا الوضوء ان لم يكن تدبر عليه سبقتا الطهارة ولا يجوز غسل الرجلين في الطهارة لاجلها وان اراد الاثنا غسلها  
للتنظيف فليس غسلها على الطهارة ثم يتوضأ وضوءه للصلاة فان نوى غسلها حتى يستكمل الطهارة من غير غسلها الى بعد الفراغ منها ولا يجزئها  
بين اعضا الطهارة وان كان في اصبع الانسان خاتم او في يده سبيل او شبهه فليحذر كيهل الماء الى ما تحته فان كان ضيقا حوله الى مكان اخر  
كذلك يفعل في غسل الجنابة ولا يبرأ من ان يقع شيء من الماء الذي يتوضأ به على الارض ثم يرجع على يديه او يقع على بدنه وكذا ان وقع على ثوبه  
من الماء الذي يستنجي به لم يكن بربا من ذلك ان وقع على الارض ثم رجع عليه اللهم الا ان يقع على نجاسة ثم رجع عليه فيجب عليه غسل ذلك  
الموضع الذي اصابه الماء ولا بأس ان يمسح الانسان اعضا الطهارة بالماء بعد الفراغ منها فان تركها لم يجزئها الماء كان افضل الا  
ان يسلل الانسان بوضوء واحد صلوات الليله النهار لم يجد ثوبا يغسل ما يجزئها عادة الوضوء فان جدد الوضوء عند كل صلوة  
افضل ان كان على اعضا الطهارة الانسان جبيا او جرح وما اشبهها وكان عليه خمر مشددة فان امكنه نزعها وجب عليه ان ينزعها  
فان لم يمكنه مسح على الخمر وان كان خراجا غسل ما حولها وليس عليه شيء ويكره ان يستعمل الانسان في وضوءه بغيره يصب الماء عليه ويبيغ  
ان يتولا وهو يتوضأ من فضلك من معناه غير وهو ممكن من توليه بنفسه لم يجزئ ذلك عنده فان كان عاجزا عنه لم يزل وما يقوم مقامه بحيث  
يتمكن منه لم يكن بأس **باب في الطهارة** مستعدا او ناسيا او شك فيها او في شيء منها ثم صلى من ترك الطهارة مستعدا او ناسيا  
ثم صلى وجب عليه الطهارة واعادته للصلاة ومن شك في الوضوء والحديث وثبوت طهارة وجب عليه الطهارة فان صلى والحال هكذا وجب  
عليه عادة الوضوء والصلاة ومن يتيقن الحديث ثم شك في الطهارة وجب عليه عادة الوضوء ومن شك في الحديث وهو على يقين من الوضوء  
لم يجزئ عليه عادة الوضوء فان شك في وجوبه على حال الوضوء لم يفرغ منه وجب عليه استئنا الوضوء وان شك في الوضوء بعد ان نزعها  
الوضوء لم ينفذ في الشك في على الوضوء لا يبرأ من العادة ان ينصرف الانسان من حال الوضوء الا بعد الفراغ من استيفاءه على الكمال  
فان ترك الاستنجاء مستعدا بالماء او الاجزاء معا صلى وجب عليه الاستنجاء واعادته للصلاة وكذلك الحكم ان تركه ناسيا ثم يتيقن وجب عليه  
ان يستنجي بعيدا لصاوة فان كان قد استنجى وترك غسل الحليلين البول وجب عليه غسل الحليلين والاستنجاء ورددن شيء من اعضا الطهارة  
فان كان قد صلى وجب عليه اعادته للصلاة ومن ترك عضو من اعضا الطهارة مستعدا او ناسيا صلى ثم ذكر وجب عليه اعادته للصلاة والوضوء والصلاة  
ومن شك في غسل الوجه فغسل اليد وجب عليه غسل الوجه ثم غسل اليدين فان شك في غسل اليدين وتدبر برأسه وجب غسل يديه  
ثم مسح برأسه فان شك في مسح برأسه فمسح بجملة راسه ثم بجملة ما بقي في يديه من الشاة فان لم يبق فيها شاة واحدة اخذ من طهر  
لحيته ومن حاجب يديه من اشعار عينيه مسح برأسه بجملة فان لم يبق في نوى من ذلك نداه وجب عليه اعادته للصلاة وانصر من حال  
الوضوء وقد شك في شيء من ذلك لم ينفذ اليده مضمومة بينه **باب ما ينقض الوضوء** وما لا ينقضه الذي ينقض الطهارة  
النوم القابل على التمتع البصر المخرج المانع من الذكرها البول والغائط والريح والجنابة والحيض والاستحاضة والنفاث من الاموات  
من الناس جلد برهم بالموث وقبل تطهيرهم بالغسل ليس ينقض الطهارة شيء سوى ما ذكرناه من مذى ودكا او قيح او دغنا ونحوها او  
في جراح او سرخ كراو وروخا وج من احد السبلين الا ان يكون مثلها بالعذر او في ذلك التام كثر ولا خلق شعروا لاس شيء من القمل  
ولا شيء من الخبثات ولا تغلب اغفاره ولا قبله ولا من امراه ولا استدخال اشياء ولا حنظل ولا خروجهما الا ان يكون ممنزجا  
لعذر ومن جملة ما ينقض الوضوء ما يوجب الغسل موحنة اشياء الجنابة والحيض والاستحاضة والنفاث من الاموات ونحو  
بنه لاجلها ومنزلة اول فالاول انشاء الله **باب الجنابة** برأسها وكيفية الطهارة منها الجنابة يكون بنشين  
احدها انزال الماء الذي في النوى وفي القنطرة وعلى كل حال والاخر النقا الختانين سواء كان معه انزال او لم يكن وهذا الحكم ان  
يشترط فيهما الرجال والنساء فان جامع امراته فبادرنا النزع انزل عليه الغسل ولا يجب عليه ذلك فان لم ينزل فليس عليه ايضا الغسل  
وان احتلم الرجل والمرأة فامر لا رجب عليهم ما الغسل فان لم ينزل لم يجب عليهم الغسل فانه انزل الغسل فانه انزل الغسل فانه انزل الغسل  
الاختلام وجب عليه الغسل فان قام عن موضعه ثم رآى بعد ذلك عليه منيا فان كان ذلك للثوب والفرش مما يستعمله غيره لم يجب عليه  
غسله ان كان مما لا يستعمله غيره وجب عليه الغسل فانه خرج من الاثان ماء كره لا يكون وانما يجب عليه الغسل ما لم يعلم انه منه وان  
رجل من نفسه شهوة الا ان يكون مريضاً فانه ينجي عليه الغسل فانه وجد في نفسه شهوة ولم ينفذ الى كونه لا كونه لا فاقا وغيره لا فاقا  
خرج منه فادق وجب عليه الغسل ان لم يكن عن شهوة ومنه حصل الاثان جبنا اجد هذا الاشياء فلا يدخل شيئا من المسجل الا  
عائز شبيلا لا المسجل الحرام وسجل المدينة فانه لا يدخلها على حال ولا يضع فيه شيئا فان كان له فيه شيء جاز له اخذ ولم يكن بربا

في الطهارة











# في الطهارة

مقتضى غيبه فلتغص عيناه وتنفذ بحسبه فتمد ساقيه ويطبق قدميه ويدها الخجنبه ويغطي بوثب ان كان بالليل السج عند في البيت مسجاً الى الغداة ولا يتركه وحده بل يكون عنده من يذكر الله ثم ويبقى ذاك لا تسان ان يؤخذ في امره عاجلاً لا يؤخره الا الضرورة تدعو الى ذلك ثم يؤخذ في تحصيل كفايته وحوضه ولا والكفن المفروض ثلثة اوثاق لا يجوز الاقتصار على اقل منها مع التمكن ومنها يتجرسه اوثاق لا يجوز الزيادة عليها وهي ثلثان احد هاجرة بينه وبين غيره غير مطرقة بالذهب لا بشئ من البرسيم يبيض اثاره وخرقة لهذه الحجة جملته الكفن ثلثا اليها الغاية وليست من الكفن لان الكفن هو ما يليه بجسد الميت هذا اذا كان الميت جلاداً كان امرأة يستحي ان يراها في كفايتها الغاية اخرى ونظوان اقتصارها على مثلاً للرجل امرئ لا يجوز ان يكفن الميت في ثوب من الحرير والبرسيم المحض فانهم يحظرون ذلك في البرسيم المخلوط بالغزل مع الاختيار ويكره ان يكفن الميت في الكتان وينبغي ان تكون الاكفان كلها نظفاً محصاناً ان لم يكن لئلا يكفن بها خربة الثياب كانت لم تصرح نظفاً لا لابر ان يكفن فيها اذا كانت نظيفة ويقطع اذواها ولا يقطع اكمامها وانما يكره الاكمام فيما يقبض من النفس وانما حصلنا الاكفان لتغير ثوب الحجرة على موضع نظيف وينشر عليها ثوب من الذبيرة المعروفة بالفتح وبمشرش فوقها الا زاد وبشر عليه ثوب من الذبيرة وبشرش الا زاد لتغير ثوب الحجرة ولا زاد والكتان فلا يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد ابي عبد رسول الله ان ابراهيمين على الامانة من ولد بعدد يذكر من واحد واحد اثمة اثمة الحمد الا بريد ويكتب لك تبرك الحجة على عليه السلام ان وجد فان لم يوجد كتب لا يصح ولا يجوز ان يكتب لك بالسود وان لم يكن الميت جرحه بجرحه لا منها لغاية اخرى فاما منع من تحصيل الكفن لف يجمعه من كل يستعد معه ثوب من الكافور والكمم مثله لئلا يردون ثلثة عشر دهما وثلثان يمكن من ذلك وهو السنة الاولى فان لم يتمكن منه فالأوسط وثلثة عشر دهما فان لم يتمكن منه فثلثة عشر دهما فان لم يوجد صلاحاً فثوبه الا في ذلك حال الضرورة بغير كافور ولا يكون مع الكافور مسكاً صلاحاً ويستعد ايضا ثوب من السند لصلح استرجعه وثنى من الكافور للبخانة الثانية ويؤخذ ايضا جريدان خضرا وان من الخلل ان وجد منه فان لم يوجد صلاحاً فلا بأس بتركه ويكتب عليها ايضا ما كتب على الاكفان ويلف عليها ثوب من القطن ويستعد منها ما ذكرناه مقدراً وظل من القطن للتحقيق بالمواضع التي يخاف من خروج ثوبها فافزع من تحصيل الكفان فليأخذ في امر غسله الناس بالميت ومن امره هو فلو وضع ساجدة او من مستقبل القبلة ويوضع الميت عليها مستقبل القبلة كما كان في حال الاحتضار ويجعل لصلب الميت محفيرة يدخل الماء اليها فان لم يمكن ذلك في الماء او عجز جاز ويكره ان يصب الماء الذي يغسل به الميت في الكيف ولا يسخن الماء لغسل الاموات لان يكون برده شديد يخاف ان يغسلها ثم يؤخذ السدر ينطرح في اجارته ويصب عليه الماء ويفرب ضرباً جيداً حتى يرغو ثم يؤخذ رغوة ينطرح في موضع نظيف حتى يغسل به راسه ثم يؤخذ الميت ويوضع على تلك الساجدة مستقبل القبلة حيث تد من ثوبه يستحب ان يكون ذلك تحت سقف ولا يكون ذلك تحت السماء فان لم يمكن ذلك فلا بأس بغسله تحت السماء ثم يرفع فيصه منه بان فيثقب جيداً يرفع من تحته ويرفع على عود ثم يابسها ثم تلبسها بغيره فان امتعت تركت على حالها ثم يلبس بعوده وبغيره يغسله بماء السدر والحوض يغسله ثلاث مرات ويكره من الماء ويمسه بطنه صحار فيقام ثم يقول لغسله راسه فيبدأ بشفة اليمين من تحت راسه ثم يثقب بشفة اليمين من راسه بحسبه وجهه يغسله بوق ولا يغتفر به بل يغسله غسلنا ناعماً ثم يغتفر على شفة اليمين ليدله اليمين ثم يغسله من قرنه الى قدمه ثلاث غسلات ويمسح يده على ظهره ويطهه ثم يبرده على جنبه اليمين حتى يبرده اليمين يغسله من قرنه الى قدمه ثلاث غسلات ويمسح يده على ظهره ويطهه ثم يبرده على شفاة فيبدأ بغيره بماء الكافور فيضع كاهن في اول مرة يغسله ثلاث غسلات ثم يبرده الى جانبه الا يبرح حتى يبرده اليمين من قرنه الى قدمه يغسله ثلاث غسلات بماء الكافور ويمسح يده على بطنه صحار فيقام ثم يقول في اسر فيضع كاهن في اول مرة يغسله من جانبه الا يبرح حتى يبرده اليمين من قرنه الى قدمه يغسله ثلاث غسلات ويدخل يده تحت منكبه وداعية يكون الذراع الكفن مع جنبه ظاهرة هذا كل اعطاك شيئاً منه دخلت يدك تحت منكبه من باطن ذراعيه ثم ترده الى جانبه اليمين ليدله اليمين يغسله ثلاث مرات غسلات كما صنعت ولا ثم ترده على ظهره وغسله بماء قراح كما صنعت ولا تبدء بالفرج ثم تحول الى اليمين والوجه ويضع كاهن في اول مرة يغسله من قرنه الى قدمه ثلاث غسلات ويمسح يده على ظهره ويطهه ثم يبرده على جنبه اليمين وكما غسلت غسله فليغسل لغسل اليمينين وليغسل الاجانة بماء قراح ثم يطرح فيها ماء اخر للغسل المستأنف ولا يركب الميت في حال غسله بل يكون على جانبه اليمين ولا يقعد ولا يغير بطنه وقد رويت حاديثاً في ينبغي ان يوضع الميت قبل غسله من عملها الكاهن لحوط تاراً من غسله ثلثة وثوب نظيف ثم يأخذ في تكفينه فيتوضأ الغسل ولا وضوء الصاوة وان تركه تكفينه حتى يغسل الكاهن افضل الا ان يخاف على الميت من ظهوره ثم يغسله للغسل الميت فوضأ واجبا وكذلك كل من مسه بعد برده بالموت وقبل

غسلت

في الطهارة



# في الظلمة

فانه يجب عليه الخصال فان فرغ منه اخذ في تحيطه فيعمل الى ظن فيدل عليه شيئا من الذي قد وضعه على فريجه قبله ودرج وحشوا لظن  
 دبره كذا يخرج منه شيء وياخذ الحفرة ويكون طولها ثلثة اذرع ومضغاة عرضها ربع ذراع ونصف فيشدها على بقوله ويضع فيه من فضائلها  
 وثلاثمائة وخمسة عشر ثم يخرج راسها من تحت حبله فيعلم بها الى الجان الايمن ويغمها في الموضع الذي كلف فيه الحفرة وتلف تحته من حقوله كونه  
 لغا شديدا ثم ياخذ الاذرع فيؤدو به ويكون عرضها يبلغ من صدره الى الرجلين فان نقص عرضها عن ذلك لم يكن براسها بعد الى الكاف فيضعه  
 سدا ويضعه على مساجده وعلى جهته وباطن كفيه ويضع برؤسها على اصابعها ويضع على عيني كفيه ظاهرا جامع قدسية لا يجعل معه ولا  
 بهر ويغش من الكافور ولا يجعلها ايضا شامنا لظن الا ان يخاف خروج شيء منها فانه لا يامس الحال هذا ان يجعلها شيئا من  
 الظن فان فضل شيء من الكافور جعله على صدره ويمسح بصدقه ثم يرد القبر عليه ثم ياخذ الحربة التي بين يديه فيجعل الحربة من جانبها الايمن مع  
 منقوبة بلصقها بجداره ويضع الاخر من جانبها الايسر من القبر الاذرع ثم يغم فيها خذ سطر الغمامة فيثقلها على راسه بالثوب ويرد حنكها  
 يطرح طرفيها جميعا على صدره ولا يصير عمدا لغيره ثم يلف في القفا فيطوي جانبها الايسر على جانبها الايمن وجانبها الايمن على جانبها الايسر  
 ثم يضع بالحربة ايضا مثل ذلك ويغش طرفيها بما يلي راسه وجعلها في فرغ من جميع ما ذكرناه فليعمل الى قبره على سرعة وانضما ما يشي المشيع  
 للجنزة خلفه نادع من يمينها ودع من شمالها وان شملها القادخل والقفرة لم يكن عليه شيء ان كان لا غير ضروري يكون قد تركه الا فضل لغير  
 عليه شيء ويكره لمن يشيع جنازة ان يكون ذكيا الا القفرة تدعو الى ذلك ويستحب ان يشيع جنازة المؤمن ان يجعل من رابع جوانبها سدا  
 بمقدم السر الايمن ثم يرمي عليه يد ويغلقه الى الجانبل الايسر ثم يرمي عليه حتى يرجع الى المقدر ويدور دورا والرخا وينقح ان يؤذن المؤمن  
 بجنازة المؤمن ان لم يعلم ليتوفى على تشييعه ويستحب ان يحضر الجنازة ان يقول الحمد لله الذي لم يجعل من الموتى ثم يرميها الى  
 المصلي فيصلي على ما سنيت فيشاء الله ثم يحمله الى القبر فاذا نزل من قبره وضعه في القبر بمقدار ذراع ثم يرميها الى شفير القبر بما يلي وجعلها في ثلث  
 دفنان ان كان دفنا ولا يقدره بالقرن دفنة واحدة وان كانت امرأة تركت على جانب القبر ثم ينزل الى القبر الى اليمين والى اليمين والى اليمين  
 ما بل ان يكون مستغفا او تراوان كانت الميت امرأة لا ينزل الى قبرها الا زحفا او ذرحا فان لم يكن احد منهم جان ينزل الى بعض  
 الرجال المؤمنين ويدفنها وان كان من ينزل الى قبرها عند عقد دخل دحاما بعض النساء المؤمنات كاد افضل ليخفف من ينزل الى القبر  
 ويكشفه اسر يجلا اذاره ويجوز عند الضرورة واليقية ان ينزل بالحفنين ثم يؤخذ الميت من قبل الرجلين في القبر فيسلك سلا فيسلك  
 ويؤخذ الميت وينزل به القبر يقول عند معاينة القبر من ياخذ الله لهما لاجلها روضه من دياض الجنة ولا يجعلها حفرة من حفرة التبرك  
 ويقول ذاتنا وليم الله والله في نسيب الله وعلى ملاذ رسول الله اللهم انما نالك تسكينا بكننا بك هذا ما وعدنا الله ورسوله  
 صدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما ثم يجمع على جانبها الايمن ويستقبل به القبلة ويجعل عقد كفنه من قبله اسر وجعل يوضع خذ  
 على التراب يستحب ان يجعل معه شيء من تراب الحسين عليه السلام ثم يشيع اللين ويقول من يشيخ الله لهم صلواته وحسنه وارحم  
 عزته واسكن اليه من رحمتك وحسنه فيسكن رحمة من سؤل الله واحشره مع من كان يتوكله ويستحقه يلحق الميت للشهادتين واسماء الائمة  
 عند وضعه القبر قبل يخرج اللين عليه فيقول الملقن يا فلان بن فلان اذكر العهد الذي جنت عليه من ذوالدين شاهادة ان لا اله الا الله  
 وحده شريك له وان محمد عبده ورسوله وان عليا امير المؤمنين والحسن والحسين ويذكر الائمة اثنا عشر واحدا واحدا الى اخرهم اثنا عشر  
 الهدى الابراء فاذا فرغ من تريح اللين عليه هال التراب عليه فيلحق كل من حضر الجنازة استخيا بابطوا اكفهم ويقولون عند ذلك والله وانا  
 اليه ليعون هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما ولا يهيل الا بعل على ولده التراب لا الولد على الله  
 ولا ذرح على ذي حمود ولا ينزل الى قبره فان ذلك يقتضي القليل اذا اراد الخروج من القبر للخروج من قبل حبله ثم يطم القبر برفع من الارض  
 مقدارا ربع اصابع لا يطرح فيه من غير زاهر ويجعل عند اسر لينة او لوح ثم يصلب على القبر هيدا بالصبي من عند الراس ثم يدور من رابع  
 جوانبه ثم يعود الى موضع الراس فان فضل من الماء شيء صب على وسط القبر فاذا سوا القبر وضع يده على قبره من راسه وذلك يخرج اصابعه فيرفها  
 فيه بعد ما نفع الماء ويدعو الميت فاذا اسرفنا الناس عن القبر يتاخروا الى لنا سب الميت ويرحم عليه ميتا كبا على صوته ان لم يكن في موضع  
 يقية يا فلان بن فلان الله تبارك وتعالى محمد بنيتك وعلى ايمانك والحسن الحسين وسبي الائمة واحدا واحدا امثلك امثلك امثلك الامير اذا  
 كان الميت مجردا وكبير او صاحب فرح او محترقا لم يخفف من غسله غسل فان خفف من مسح عليها الماء صبا فان خفف ايضا من ذلك  
 يميم بالتراب فان كان الميت عزيزا او مصعونا او مبطونا او مدحنا او مدمعا عليه سبكر بعلامات الموت فان اشبه ترك ثلثة ايام وغسل  
 ودفن بعد ان يصلى عليه فان كان الميت شهيدا وهو ان يقتل بين يدي اعداء عدل في مضرة او بين يدي من مضطربا فام ودفن بشيابه ولم يغسل  
 يدفن معه جميع ما عليه ما اصابه الدم الا الحفنين وقد ذكرناهما اذا اصابهما الدم دفنا معا فان حمل من المعركة وبروق ثم مات فترحمه

في الظلمة



# في الطهارة

ثابت غسل كف وحظ وحظ عليه دفن وكل قتل سؤ ذلك فلا بد من غسله تحنيطه وتكفينه فان كان المقتول مؤدرا او مرموا بئر  
 بالاعتساف والتكفن والحنط ثم يقدم عليه الحد اذا وجد من المقتول قطعة فان كان فيها عظم وجب غسلها وتكفينها وتحنيطها ودنوها  
 وان كان موضع الصد وجب غسله مثل ذلك الصلوة عليها ويجب غسل من معها الغسل ان لم يكن فيها عظم دفن كما هو في غسل الجريح  
 على من معها وكذلك ان كانا لثا لقطعة التي فيها العظم قطعت من الخرج جب على من معها الغسل ان لم يكن فيها عظم دفن كما هو في غسل  
 لا يجب على من معها ايضاً الغسل ان اراد الغسل المقتول غسله ماء فغسله ثم صب عليه ماء صلبا ولا يده الك جسد ويداء بيد يد  
 ويربط على حافة القطن وكلما وضع القطن عصبه كان موضع الواسع يجعل له من القطن شيء كثير فان كان الواسع بان من الجسد هو عصبه  
 او اسفل اعلى اليد وسفله يد يترك الواسع بالجسد يوضع القطن فوق الرقبة ويضم اليه الواسع يجعل الكفن وكذا اذا انزل الى القبر  
 يتناول مع الجسد يندخل الخرج يوجاه الى القبلة فان كان الميت محرا غسل كما يغسل المحل لا يكون ككفنيه غيرانه لا يقرب شيئا من الكون وان  
 كان الميت صبيا غسل كقتيل الرجال ولا يكون ويحفظ ككفنيه ثم ان كان لم يبلغ ستين حبل عليه تقيده ان بلغ ذلك زاد  
 حبل عليه على كل حال ان كان الصبي من ثلث سنين فما زاد من ذلك فلا بأس ان يغسله النساء عند عدا الرجل محرم دامن ثيابا وان كان  
 سقطا وتبلغ اربعة اشهر ما زاد عليه غسل كف وحظ وان كان اقل من ذلك دفن كما هو بدنه غسل المرأة كغسل الرجال سواء وكفنها  
 كتكفينهم الا ان المرأة براد لثا ثنين او لثا ثرو منطو ويسحبان يرا من خنثي ثيابا ثانياها الى صدرها ويكسر من القطن لثاها واذا  
 اوبده منها جعل سربها ثلث القبر يؤخذ الى القبر وضاد واحد لها من قبله ويكفيها زوجا او احدهن زوجها ولا يؤخذ الى الجحيم  
 الا عند الضرورة وان كانت فتا ما وعايقا غسلك كغسلها طاهر وان كانت حيلة فلا يغربها في الغسل ولا يعمل لها سؤ ذلك  
 ما يعمل لغيرها وان كانت صبية لها ثلث سنين او دونهما جاز للرجل غسلها عند عدا لثا فان زاد على ذلك لم يجز ذلك على حال  
 ان ثلث الصبي من ثيابها دفن معها وان كانت نسيمة دفنت في مقابر المسلمين لحرمة ولدها ان كان من مسلم فاذا ماتت امرأة ولم يث  
 ولد لها في بطنها شئ بطنها من الجاني لا يخرج الولد حيا الموضع غسلت ودفنت فانما الولد في بطنها ولم يث هي لم يخرج  
 منها او حلت لثا بلة او من يقوم مقامها يد ما في فخها فقطعت الصبي لخرجه قطعة قطعة وغسله وحظ وكفن ودفن فاذا مات  
 مسلم بين رجال كفاد وثناء مسلم ان لا ذات اسم له من امر بعض النساء وجا لامن الكفاد بالاعتساف ثم يعلمهم يغسل اهل الاسلام  
 ليغسلوه كذ وان مات بين ثناء مسلم وجا لوكفا وكان له من محرم من زوجة او غيرها من نكاح الاحكام غسلين ودا لثا  
 ولا يجز منه من ثيابها ان لم يكن له من محرم من زوجة او غيرها ولا مع من وجا لسلون ولا كفاد منه بياهم يغسل على حال فان ثلث  
 امرأة بين الرجال المسلمين لا تدوم لها ثيابهم ولا زوج وثناء كافرا من بعض الرجال واحد من ثناء الكافرات بالاعتساف كقتلها  
 غسل اهل الاسلام فان مات بين رجال المسلمين وثناء كافرا وكتلتها فيهم دوزم او زوج غسلوها من دوا ثيابها ولم يبقها الكا  
 فان لم يكن فيهم دوزم ولا زوج ولا مع من ثناء اصلا دفنوها بياها من غير تحنيط قد سويت روايتهم فيهم يغسلون منها على حال  
 يدونها ووجهها ثم يدفنها في القبر على هذا الواسع لم يكن عليه باس لا يقص شئ من شعر الميت ولا من ظفر ولا يسلج اسنانه لا تحنط  
 منه شئ يجعل مصرة الكفانه واذا خرج من الميت شئ من النجاسة بعد الفراغ من غسله غسله من ارجح عليه اعادة الغسل فان اصاب ذلك  
 كفنة قرض الموضع منه بالمطر في الجرد يوضع مع جميع الاموات من الرجال والنساء والصبيان والاطفال مع التمكن فان كان ذلك الحال اقبية  
 ولم يتمكن من وضعها مع الكفن طرحت في القبر فان لم يتمكن ذلك ترك بغير خيرة ولا ينبغي للمؤمن ان يغسل اهل الخلاف فان اضطره  
 غسل اهل الخلاف لم يجز له حنطه على حال الميت وان لم يكن يوجد له كافر ولا سدة فلا بأس ان يغسل بالماء الفرج يقص عليه اذا  
 مات لانسان في مركبة الجرد لم يقلد على الشط لدفنه غسل وحظ وكفن وصلى عليه ثم نقل وطرح في البحر ليس له فساد الماء ولا يجرى  
 حلقه بين على جنازة واحدة مع الاختيار لان ذلك بعد دفنه لا يكون القبر قد قام او الى الرقوة والحد ينبغي ان يكون دافعا  
 ما يتمكن الرجل فيه من الجوس لا بأس لا قضا على الشق وان لم يجعل هناك الحد اذا كان القبر نديا فلا بأس ان يفرش بالثياب يكره  
 نقل الميت من الموضع الذي كان فيه الى بلد اخر الا اذا نقل الى واحد من المشاهير المقدسة على كنهها السلام فان ذلك مستحب فان دافن في موضع  
 فلا يجوز نقله وتحويله من موضعه قد دونه ولا يجرى ان نقله الى بعض مشاهير الامم عليهم السلام سمعنا هذا كره ولا اصل ذكرناه والصالح  
 لا يترك على خشية اكثر من ثلثة ايام ثم ينزل بعد ذلك يوازيه التراب يكره بتحصيص القبر والتفصيل عليها والمقام عند عهد كدها  
 بعد ان ذلها ولا بأس بتطينها ابتداء ويكره ان يحفر مع العلم به بدفن فيه ميت اخر الا عند الضرورة الداعية اليه الكفن في حن  
 من نفس التربة قبل تربة الميراث وقضاء الدين والوصايا ثم تتبع ذلك بقضاء الدين ثم الوصايا ثم الميراث فان كان الميت امرأة لم يترك



في الطهارة

باب التيمم

اكتفينا ولا يلزم ذلك في ما لا يحل حال باب التيمم احكام من التيمم على ضربين تيمم هو بدل من الوضوء وتيمم هو بدل من الغسل للفرج  
ويجوز ان يند الى العلم بجسده شيئا او لا يخرج يجب عليه التيمم وما يتبع من احكامه كالثاني من يجب عليه التيمم ما يتبع من احكامه والثالث ما  
يجوز ان يند به وما لا يجوز والابع كقبول التيمم والحام من ينقض التيمم اما الذي يجب عليه التيمم فكل من عدا الماء من المكلفين الصلوة  
او وجده غير انه لا يمكن من استعماله من برد شديد او شدة عظيمة يقطع وضوءه ولا يكون معه ما يتوصل به الى الماء من لذلك او غمده او  
يجول بين يدين الماء خال من عدا وسبع او غير ذلك ففي لم يكر شيء مما ذكرناه لم يجز له التيمم فان وجد الماء بالتيمم وجب عليه شره في الجوز له ان  
الا ان يبلغ منه وقتا راضيا في حال فان كان معه ماء يسير يجازي التيمم وجب عليه التيمم ان كان معد من الماء ما لا يكفيه لطهارته  
عليه التيمم فاذا وجد الماء وجب عليه الطهارة وليس عليه اعادته شيء من الصلوة الى مثل هذا بدل ذلك التيمم فان كان من نصا وجب عليه التيمم الصلوة  
به وليس عليه شيء من صلوة الى صليها بغيره فان خاف الجرد العظيم في سائر حضرة وجب عليه التيمم وليس عليه اعادته شيء مما يقتضيه فان كان هذا  
التي يخاف الجرد بغيره كان تيمم بدل من الغسل اما في الاحلام او من سائر الاموات والحاضر المتكافئة والنقش وجب عليه التيمم الصلوة والغير  
اعادته شيء من صلوة الى صليها بدل ذلك التيمم فان كان غسله من الجنابة في غير ما وجب عليه الغسل وان تحضره الا ان يبلغ ذلك حدا يحل  
نفسه لثقل فانه يجب عليه التيمم الصلوة فاذا زال الخوف وجب عليه الغسل واعادته تلك الصلوة واذا مات الميت لم يوجد الماء لغسله وحل  
غيره لا يمكن من معاله حدا لا يستلزم ذكرنا وما وجب ان يند في كف وصلته عليه ذن ويجب على من يند التيمم واذا زال غمده لما  
وجب عليه لا غسل ولا جرح وصفا الفرج والكسور والجرح اذا خاف على نفوسهم استعمال الماء وجب عليهم التيمم عند حضرة الصلوة واذا حصل  
الانسان يوم الجمعة في مسجد الجامع فاحد ما ينقض الوضوء لم يمكن من خروج فليتم للغسل فاذا انصرف توفوا واعاد الصلوة واذا احلم الانسان  
في مسجد الحرام او مسجد الرسول فلا يجوز له ان يخرج منهما الا بعد ان يند في لباسه من ذلك في غيرهما من المساجد اذ احصل الانسان في ركن  
تبع ولا يند على الماء ولا على التراب فليضع يده بيمينه على التلج باعنا دعي يند ياتم مسح وجهه من قصاص شعره اسره الى محاذ رغبه في مثل  
الذين ثم يضع يده اليسرى على التلج كما وصفناه ويضع يده اليمنى على الاصابع ثم يضع يده اليمنى على التلج مثل ذلك في مسح يديه  
من الرق الى طرفي الاصابع ويضع يده اليسرى على راسه ويضع يده اليمنى على راسه فان خاف على نفسه من الجرد اخر الصلوة  
الى زيج الماء فيغسل التراب فيتم والتيمم يجزى الوقت الى ضعفه فلا يجوز التيمم قبل دخول وقت الصلوة ولا بعد خوله في وقت الوقتين  
تيمم قبل دخول الوقت وبعد خوله قبل اخر الوقت وجب عليه اعادته التيمم ولم يجز له ان يسبح بذلك التيمم الصلوة فان صلى بغيره في ذلك وجب  
عليه اعادته الصلوة بغيره مسانعا وطهارة ان كان قد وجد الماء ولا يجوز له التيمم في اخر الوقت الا بعد طلبة الماء في حله وغيره في طهارة  
مقتل او قتلهم او مشايخهم اذ لم يكن هناك حتى فان خاف ان يجزى عليه في مكان المكان الذي هو فيه في طلب الماء ويقيم وصلة وجب عليه اعادته  
الصلوة فافسح الماعني رحله وقد تيمم وصلة ثم علم بعد ذلك الوقت باق وجب عليه الوضوء واعادته الصلوة فان وجد الماء وقد دخل في الصلوة  
وكنع لم يجب عليه الاضطراف بل يجب عليه الخوض فيها فاذا اخرج منها توفوا لما انقضت الصلوة فان وجد الماء قبل الركوع وجب عليه الاضطراف  
والوضوء واستقبال الصلوة فان احدث في الصلوة حدا ينقض الطهارة ناسبا وجب عليه طهارته والبناء على ما انتهى اليه الصلوة ما  
لم يسئل به الغلبة ويتكلم بما يصح الصلوة وان كان حدثه منعدا وجب عليه طهارته واستيفاء الصلوة واما الذي يقيم به في الصلوة الطيب  
الله ذكر الله في كتابه كرم وهو التراب لطاهر وبسجله يكون ذلك من وفي الارض عوا لهما ولا يكون ذلك من منها بطنها فان تيمم من  
مهابط الارض كان الموضع ظاهرا لم يكن به راس لا باس بالتيمم بالاحجار ولا بالارض الحسنة ولا بارض النورة اذ لم يفتد على التراب  
فان كان في ركن حله لا تراب فيها ولا صحرة كانت معثرة فليقتض عنهما اوليه سر حيا ويتم بغيره فان لم يكن معه ذابرة وكان معه ذاب  
تيمم منه فان لم يكن معه شيء من ذلك وضع يده بيمينه على الوحل ويضع يده اليسرى على الارض فينفضها حتى يزل عنها الوحل ثم يند التيمم  
بما لا يقع عليه اسم الارض بالاطلاق سكونا ذكرناه ولا يجوز التيمم من المغاند كلها ولا يجوز التيمم بالرمال ولا بالاشجار ولا بالابواب  
لا بما اشبهه في نفوسه والسيحان ولا بالزنج وبكون التيمم من الارض لوطه وكما يكره في الارض النجسة فاذا اراد التيمم من الارض فليضع يده  
مفرقا اصابعه على التراب ينفضها ثم يمسح يده اليسرى على الارض ويضع يده اليمنى على راسه ثم يمسح يده اليسرى على راسه  
كف التيمم ويضع يده اليمنى على راسه في الارض لوطه فان كان يكره في الارض لوطه فان كان يكره في الارض لوطه فان كان يكره في الارض لوطه  
من ركنه للوجه يمسح يده اليسرى على راسه ويضع يده اليمنى على راسه فان كان يكره في الارض لوطه فان كان يكره في الارض لوطه فان كان يكره في الارض لوطه  
ولا يكره في الارض لوطه فان كان يكره في الارض لوطه فان كان يكره في الارض لوطه فان كان يكره في الارض لوطه فان كان يكره في الارض لوطه  
اذا تيمم على ما وصفناه جاز له ان يركب كل صلوة الليل والنهار ما لم ينقض تيمم ان تيمم لكل صلوة كان افضل المدين والربط واجب

مسح يده

مسح يده







# في الصلوة

من نزع حبل يده فاذا تمكن من نزعها وعندها اذا عاد الصلوة فاذا انصابت لثوب بول الخثان وجب غسل الموضع الذي اصابه ثوبه فان لم يغيره بينه وجب غسل الثوب كله والمرأة المنيعة للعصاة اذا كان عليها ثوب لا تملك غيره وقبيلها فاستسجى كل وقت ولا يمكها الحر من ذلك لا يقد عليه صلوة كلها فالتغسل في ثوبه في كل يوم مرة واحدة وقبله فيه وليس عليه شيء وبول الصبي لم يطمح لا يجب غسل الثوب منه بل يصب الماء عليه صبا وبول الصبيته يجب غسله على كل حال

**كتاب الصلوة** العلم بالصلاة علم بغيرها وبما يستلزمها وهو ينقسم قسمين قسم يتقدم حال الصلوة وقسم يقادح حال الصلوة فاما الذي يتقدم حال الصلوة فحسبنا اشياء اربعة منها يشتمل على المفروض المسنون والحال من سنون ليس بمفروض فالاقل منها العلم بالظواهر واحكامها والاشياء العلم باعداد الصلوة والاشياء العلم باوقات الصلوة والاشياء العلم بالقبلة واحكامها والقسم الخامس معرفة الاذان والادامة واحكامها واما العلم بالظواهر فقد تقدمنا ومستوفى وما يقسم من الاشياء الاجزى نحن نذكر لكل قسم منها بابا وبذلك يبين مستوفى ونفرض بين المفروضات والمسنون ثم يتبع ذلك بما يقادح حال الصلوة من المفروضات السنن انشاء الله تعالى

**باب اعداد الصلوة** وعددها وكما تنقسم من المفروضات المسنون الصلوة تنقسم قسمين مفروض مسنون كل واحد منهما ينقسم قسمين فزايض الحضر سنة وفرايض المفروض سنة اما فريض الحضر فيصنع عشرة ركعات الظهر اربع وركعات بتشهد احدى ركعات الثانية بغير تسليم والاشياء في الزاوية بتسليم بعد وفريضة العصر مثله في ركعة المغرب ثلث ركعات بتشهد احدى ركعات الثانية بغير تسليم والاشياء في الزاوية بتسليم بعد وفريضة العشاء الاخرة مثل فريضة الظهر والعصر فريضة العشاء وركعات بتشهد في الثانية وتسليم بعد واما سنن الحضر فاربعة وثلاثون ركعة ثمانية ركعات بعد زوال الشمس قبل الفريضة وثمان بعد الفريضة قبل فريضة العصر اربع وركعات بعد المغرب وركعات من جلوس بعد العشاء الاخرة بعدان ركعة واحدة عشرة ركعة صلوة الليل وركعتان صلاة الفجر بتشهد في كل ركعتين من هذه النوافل كلها وتسليم بعد واما فريض السفر فاحد عشرة ركعة الظهر وركعات في الظهور وركعتان في الليل كل ركعة تسليما في الحضر واما سنن الحضر فاربعة عشرة ركعات في الحضر واما فريض العشاء الاخرة وركعات كالظهر والعصر وركعتان صلاة الفجر في سبع عشرة ركعة ويجوز ان يصلي الركعتين جلوسا فيصليهما في الحضر بعد العشاء الاخرة فان لم يفعل لم يكن به راس **باب اوقات الصلوة** اعلم ان لكل صلاة من الصلوات المفروضتين وقتين اول وآخر فالوقت الاول وقت من لا عد له والثاني وقت لمن لم يزد من المرحا والسفر وغير ذلك ولا يجوز لمن ليس له عدان يؤخر الصلوة من اول وقتها الى اخره مع الاختيار فان اخرها كان خطيئا مملالا لقضية عظيمة وان لم يستحق به العقاب لان الله نعم بدمعنا لغير ذلك وصاحب العد يجوز له تأخير الصلوة الى اخر الوقت على كل حال اعلم ان وقت صلوة الظهر اربعة اوقات الشمس بعد الزوال فاما بالاسطرلاب والذات الهندية فيميزان الشمس مستقبل الاثنان القبلة ويزا قبل الشمس في اوجدها على حاجبها لا يبين علم ان الشمس قد زالت فاذ عرفت ذلك اوجبه عليه فريضة الظهر فان كان من لا يصلي النوافل فان كان من يصلي النوافل فليصلها على الفريضة من بعد الزوال فاذا فرغ منها صلى الفريضة من غير تأخير هذا اذا كان يوم غير يوم الجمعة فانما اذا كان يوم الجمعة وجب عليه عند الزوال الشمس الفريضة ولا يجوز له الاشارة بالاشياء ولا يجوز عليه ان يتأخرها الى اخر الوقت الفراغ من فريضة العصر هذا الوقت الذي ذكرناه وقت من لا يصلي عد له فان كان له عدد فوقت زوال الشمس ثم هو منحة الى صغرها واخر وقتها الظهر لمن لا عد له اذا صادف الشمس في اربعة اوقات ووقت العصر عند الفراغ من صلوة الظهر في يوم الجمعة وغيره من الايام فان كان من يصلي النوافل في غير يوم الجمعة صلى بين الظهر والعصر ثمانية ركعات ثم يصلي العصر بلا فصل فاما لم يكن له عدد فممنحة من هذا الوقت الى اخرها ادى وقت صلاة العصر لا يكون ذلك مع اول وقت صلوة المغرب عند غروب الشمس علامته سقوط القرص علامة سقوطه عدم الحمرة من ناحية المشرق واخر وقت سقوط الشفق وهو الحمرة من ناحية المغرب لا يجوز تأخيرها من اول الوقت الى اخره الا بعد وقد حضر للسافر تأخير المغرب الى دج الليل واول وقت العشاء الاخرة سقوط الشفق واخره الى ثلث الليل لا يجوز تأخيرها الى اخر الوقت الا بعد حسب تقدمنا وقد رويت في رواية اخرى ان اخر وقت العشاء الاخرة تمتد الى نصف الليل الا لو طهر ما تقدمنا ويجوز تقديم العشاء الاخرة قبل سقوط الشفق في السفر عند الاذان ولا يجوز ذلك مع الاختيار واول وقت صلوة الفجر طلوع الشفق للمعترض في افق السماء وهو وقت من لا عد له فان كان له عدد فهو وقت طلوع الشمس فانما طلعت فقد فاتت الصلوة ووقت زوال الظهر من عند زوال الشمس الى ان يصير لحي على قدمين فاذا صادف ذلك ولم يكن قد صلى من النوافل شيئا بعد فليصلي الفريضة ولا يؤخر النوافل فان كان قد صلى منها ركعة او ركعتين فليصليها ويحذف قرأتها ثم يصلي الفريضة ركعتين يصلي نوافل العصر ما بين الفراغ من الظهر الى ان يصلي الفجر على اربعة اقسام فان صادف ذلك ولم يكن قد صلى شيئا منها بدأ بالعصر اخر النوافل وان كان قد صلى منها شيئا اتم ما بقى عليه ثم يصلي العصر وقت نوافل المغرب بعد الفراغ من فرضه الى سقوط الشفق وان سقط ولم يكن قد صلى النوافل اخرها

في وقت  
من الصلوة



# في الصلوة

الى بعد العشاء الاخرة ووقت الركعتين من جلوس بعد العشاء الاخرة فان كان من عليه ثقل صلوة اخرها الى بعد الفراغ من القضاء ويجوز  
 لهايتن الركعتين ووقت صلوة الليل بعد ثقله الى طلوع الفجر وكلما قارب الفجر كان افضل فان طلع الفجر لم يكن قد صلى من صلوة الليل ثلثا هذا  
 صلوة العشاء واخر صلوة الليل ان كان قد صلى من صلوة الليل عند طلوع الفجر اربع ركعات ثم صلوة الليل مستحقة لعداء فيها ثم صلوة  
 العشاء فان قام الى صلوة الليل قد قارب صلوة الفجر خفف الصلوة واقتصر من الفرائض على الحمد وحدها ولا يطول الركوع والسجود ولا يكثر  
 صلوة العشاء ولا يجوز تقديم صلوة الليل في اوله الا لما فرغ من فوائدها او شاب ببعضه من القيام اخر الليل وطوبى راسه لا يجعل ذلك ثلثا  
 وان يقصر صلوة الليل في العشاء افضل من ان يقدمها في اول الليل ووقت كنه الفجر عند الفراغ من صلوة الليل وان كان ذلك قبل طلوع  
 الفجر فان طلع الفجر لم يكن قد صلى من صلوة الليل ثلثا جاز لان يصل ركعتين ما بين وبين طلوع الفجر فان طلعت الفجر من ناحية المشرق  
 وجب عليه البداية بالفجر من فائتة صلوة فريضة فليصلها اى قنائه من ليلته وانما لم يقصو وقت صلوة حاضرة فان يقصو وقت  
 صلوة حاضرة بدا بها ثم بالتي فائتة فان كان قد دخل في الصلوة الحاضرة في اول وقتها وقد صلى منها شتا وقد فائتة صلوة وكان نيتها  
 ثم ذكرها قبل الفراغ منها فليعد له بنية الى صلوة الفائتة ثم يصلي بعد الفراغ منها صلوة الحاضرة ويصلي ركعتي الاحرام وركعتي الطلوع  
 وركعتي الجنابة وصلوة الكسوف في جميع الاحوال ما لم يكن وقت صلوة فريضة قد يقصو وقتها ومن فائتة شئ من صلوة التواكل فليقصرها  
 اى وقت شئ من ليلته وانما لم يكن وقت فريضة او عند طلوع الشمس وغروبها فانه يكره صلوة التواكل وقضاء ما في هذين الوقتين  
 قد وردوا به يجوز التواكل في الوقتين الذين ذكرناهما من عملهما لم يكن محظيا لكن الاخطا ما ذكرناه ويستحب قضاء ما فات بالليل بالليل  
 وقضاء ما فات بالليل بالليل من صلى الفريضة قبل دخول الوقت عامدا او ناسيا ثم علم بعد ذلك وجب عليه اعادة الصلوة فان كان في الصلوة  
 لم يضرغ منها بعد ثم دخل وقتها فقد جازت عنه ولا يجوز لاحد ان يدخل في الصلوة الا بعد حصول العلم بدخول وقتها وان يطلب على  
 ذلك **باب القبلة** معرفة القبلة واجب للتوجه اليها في الصلوات ولا مشقة لها عند الذبيحة وعند اخذها الا موانع  
 منهم والتوجه اليها واجب لجميع الصلوة فزايها من منع التمكن وعدم الاعذار والقبلة هي الكعبة المحرمة وهي قبل من كان في المغرب  
 المحرم من خرج عن المسجد المحرم كان قبلته المسجد وان كان في الحرم فان ما يحرم الحرم كان فريضة التوجه الى الحرم ومعرفة القبلة بمحضها  
 لمن قرب منها ومن نأى عنها انحصر بعلا ما لها ومن علا ما لها انما ذلك على ما في الشمس ثم استقبال عين الشمس لا فخرها قالوا على ما  
 الايمن في حال الزوال علم انه يستقبل القبلة فان كان عند طلوع الفجر جعل الفجر على يده اليسرى يستقبل القبلة وان كان عند غروبها  
 جعل الشفق على يده اليمنى فان كان بالليل جعل الجسد على منكبيه الايمن وهذا العلامة لمن كان توجه الى لوكنا الغرب من اهل الشام  
 دخولهم في دارس حوزة شافعية والاهل اليمن فانهم يتوجهون الى لوكنا اليمن والاهل الشام يتوجهون الى لوكنا الغرب في اهل الشام  
 الغرب يتوجهون الى لوكنا الغرب فان انا واهل الحرم كانت علامتهم غير هذه العلامة وحصل الانسان في بر واضيقته السماء بالقيام وكبر  
 بحوسل في بيتا وبجيت لا يجد دليلا على القبلة ودخلت قضا الصلوة فليصل الى رجب جهات اربع وقفا اذا كان عليه هلة وتمكن منه فان  
 يتمكن من ذلك الضرورة او خوف فليصل الى اى جهة شاء وتدلجراته ومن توجه الى القبلة من اهل العراق والمشرق فاطبة ضليان يتبين قليلا  
 ليكون متوجها الى الحرم بذلك جاء الاثر عنهم ومن صلى الى غير القبلة متعمدا وجب عليه اعادة الصلوة فان صلاها ناسيا او شبهة  
 ثم تبين انه صلى الى غير القبلة وكان الوقت باقيا وجبت عليه اعادة الصلوة وان كان الوقت خادجا لم يجب عليه اعادةها وقد روي ذلك  
 انه اذا كان صلى الى استدبار القبلة ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه اعادة الصلوة وهذا هو الاحوط وعليه العمل لا بأس للسائر ان  
 يقبل التواكل على ما احسنه يتوجه الى حيث توجهت لان الله تعالى قال فاني ما تولوا فموجه الله وروى عن الصادق عليه السلام قال هذا في التواكل خاصة في  
 حال السفر فاما الغرض فلا يدينها من استقبال القبلة على كل حال **باب في ان لا يقرأ في الصلوة الا قاصدا وحكامها** وعدة فضولها الا  
 والا فانه مستثنان مؤكدا ان في جميع الفرائض من الصلوات الحسن لا ينبغي تركها مع الاختيار واشدها تأكيد في صلوة العشاء والمغرب  
 لو ان انسانا اقتصر على الاقامة وحدها في جميع الصلوة لجزاءه فان ترك الاقامة ايضا كانت صلوة طائفة ولم يجب عليه اعادةها الا ان ترك  
 فادكا فضلا ومهلا سنة ولا يجوز ترك الاذان والاقامة معا في صلوة الجماعة فلو تركها نال جماعة له ومن اذن وقام ليصل وحدها ثم جاءه  
 قوم فادادوا ان يصلوا لجماعة فعليه اعادة الاذان والاقامة معا ولا يدخل بما تقدم منها في الصلوة فادخل قوم المسجد قد صلى الا  
 الذي يقتضيه في الجماعة وادادوا ان يجعوا فليس عليهم اذان ولا اقامة بل يتقدم لصدهم ويحج بهم ومن ترك الاذان والاقامة متعمدا  
 ودخل في الصلوة فليصبر وليؤذن وليقيم ما لم يركع ثم يستأنف الصلوة وان تركها ناسيا حتى دخل في الصلوة ثم ذكر معنى في  
 صلوة ولا اعادة عليه من اقام ودخل في الصلوة ثم احدث ما يجب اعادة الصلوة فليس عليه اعادة الاقامة الا ان يكون قد كمل فانه بعد

باب في معرفة القبلة







# فِي الصَّلَاةِ

والأدنى جيفا وانا من المنكرين ان صلواتي دنتك ونجيتا وماني لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اذنا المسلمين اعوننا لله  
من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم ثم تقرأ الحمد وان قلت جئت جلي للذي نظر الممات والارض على ملأ برهم ودين محمد منهاج على  
حينئذ اسلم الى اخر الكلام كان نقل هذه التكرار السبع واحدة منها من قبضة ولا يجوز تركها والباقي سنة وعبادة وورع اليك مع كل كبيرة  
سنة ومن قبضة في الصلوة فلو لم يرفع الا ثوبا يد يرفع مع كل كبيرة لم يثقل بذلك صلوة وترى بين قدسيك في الصلوة واجعل بينهما مقاديرك  
اصابع مفرجاتا في شبر واستقبل باصابع جليل جميعا القبلة ودينها ان يكون نظرك في حال قيامك الى موضع سجودك ولا تلتفت يمنة  
ولا شمالا فان الالتفات يمنة وشمالا نقصا في الصلوة والالتفات الى ما وراءك افساد لها ويجب عليك اعادةها عليك بالاقبال على كل  
ولا تبت بيدك بلحيتك ولا براسك ولا تفرق اصابعك ولا تحدث نفسك لا تتأهب لا تنظاء ولا تنظم فان فعل هذه الاشياء اكملها  
تأهب في الصلوة وان كان ليدرس عند لها فاذا فرغت من القراءة ودفعت يديك بالتكبير للركوع فاذا كبرت ودرغمت من التكبير وكعت واملا  
كيفك من ركبتك مفرجا الاصابع وودد كبتك الى خلفه سوتهم لم يمد عنك عرض عينيك فان لم تفعل فليكن نظرك الى ما بين  
قدميك ثم تسبح فان فرغت من التسبيح استويت قائما فاذا استمكن من القيام قلت بسم الله لمن حمد الحمد لله رب العالمين اهل الجود  
الكبرياء والعظمة ثم ترفع يديك بالتكبير وتكررها فاذا فرغت من التكبير اسلك الى السجود وتلقى الارض بيدك ولا تلتفت الى يمينك  
الا في حال الضرورة فاذا سجدت بسطت كيفك مضمومة الاصابع حيا لا يجمع يكون سجودك على سبعة اعظم اليهم والكنين الركبتين  
والجانبين اصابع من الرجلين من قبضة وترغم بانفك سنة وتكون في حال سجودك مفرجا لا يكون شيء من جنبك على شيء ولا تفرق يديك  
على الارض ولا تقنعها على فخذيك ولا تلتصق بطنك في ذلك كما فيك بل تكون مستلقا لا يكون منك شيء على شيء ثم تسبح السجود فاذا فرغت  
منه ودفعت اسلك من السجود فاذا استويت جالساً لك الله اكبر ولكن جلوسك على فخذيك لا يرفع ظاهرك كما لا يمن على بطنك  
الا يرفع بقول استغفر الله ربّي واتوب اليه ولا بأس ان تقعد مترجعا وتفتي بين التجديتين ولا يجوز ذلك في حال التشهد ثم تقوم الى الثانية  
فتجلس ركعة اخرى على ما رخصناه الا انك تفتت في الركعة الثانية بعد الفراغ من القراءة وترفع يديك بالتكبير وتقول وتعاظروا  
وتجاذروا عما تعلم انك انت لا عز الاكرم وهذا ادنى ما تدعو به القوت فان زدت على ذلك من الدعاء كان افضل ويجوز ان تقنع على ذلك  
تسبحا في القوت فاذا فرغت من الركعة الثانية فتسبحا فاذا فرغت من التشهد سلت ان كان الصلوة ثلثية وان كان ثلثية او رباعية  
فتسلي ثلثا وتقول بحول الله وثوثة افرح واقد هكذا تقولان فتسلي الركعة الثانية من الركعة الاولى ثم يصلي تمام الصلوة  
ما رخصناه فاذا فرغت من صلواتك سلت وان كنت واحدك سلت مرة واحدة تجاه القبلة واشرب بموخر عينيك الى يمينك ان كنت  
تفعلنا بغير مثابة لك الا انك تومي بوجهك الى اليمين ان كنت ما وما سلت عن يمينك مرة وعن يسارك مرة اخرى فاذا كان على يدك  
افسان وان لم يكن على يدك احدا جزءك مرة واحدة فاذا فرغت من صلواتك عقب وسنتين التعقيب باب فربما انتاء الله ولا يجوز  
التكبير في الصلوة فمن غلغل وكفر في صلوة مع الاختيار في الصلوة له فان فعله للثقة الخوف لم يكن بربا من يستحب التوسيع تكبيره  
حسبا قد سناه في سبع مواضع في اول كل من قبضة وفي اول كعت من كعتي الاحرام وفي اول كعت من كعتي الزوال وفي اول كعت من كعتي الوتر  
وفي اول كعت من صلوة الليل في المفردة من الوتر وفي اول كعت من بؤا في المغرب من لم يفعل ذلك افسد على تكبير الاحرام ثم بدأ  
باب الغزاة بعد ما اجزاء والمرأة تصلي كما يصلي الرجل غير انها تجمع بين قدسيها في حال قيامها فلا تفرج بينها وتضم يديها الى صدرها فاذا  
وكعت وصفت يديها فوق دكيتيها على فخذيها ثلثا تظا ثلثا كثيرا فترفع عجزها وازا جلست ففعلتها ايها كما يفعل الرجل اذا سقطت السجود بها  
ما لغو ثم تسجد الاطية فاذا جلست في تشهد ما خمت فخذيها وادفعت كبتها من الارض فاذا خفضت ففعلت ثلثا لا لا ترفع عجزها الا في  
باب ان يدعوا الانسان في الصلوات في حال القنوت وغيره لما يرضى له من الخواج لديناه واخره عما اباحه الله تعالى ولا بدعنه فيه وان كان  
من لا يحسن الدعا بالعرش سبحانه ان يدعو بلفظة اي لغة كانت ولا بأس ان يبكي الرجل ويتباكى في الصلوة خوفا من الله ثم وخشيته  
عقابه ولا يجوز له ان يبكي لشي من مصائب الدنيا او اذ اعطى الرجل في الصلوة فليحم الله تعالى واداسلم عليه في الصلوة فلا بأس ان يرد  
مثلية الجواب يقول سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام ويؤمر بالصبي بالصلاة اذا بلغ سنين تاديبا ويؤخذ به اذا بلغ سنين  
مستوفى فثلاثة اوزم الزا ما اذا بلغ حدا الكمال فرضا وجوبا ولا بأس ان يصلوا لاجماعتهم مع الوسا عجزا انهم لا يمكنون من الصف الاول فيكون  
ان ينفع الانسان في الصلوة مضي سجوده فان كان فعله لم يكن عليه ثم وانما يكره ذلك ان كان يجنبه من يصلي يتأكد بالعبادة ولا يجوز  
بعد الانسان الركعات باصابعه وفتي يكون معه من اخصا او البؤى ما اشبهها ولا بأس ان يصلي الانسان في جنبه خزاو ولو لو قال  
يغفل عن القراءة والصلوة فان شغلها لم يجز الصلوة فيه **باب كقراءة في الصلوة واحكامها والركوع والسجود وما**



# فِي الصَّلَاةِ

يقال فيها والتمسها والقرآن وليتية الصلوة من تركها متعمدا فلا صلوة له وان تركها ناسيا ان ذكر قبل الركوع وجبت عليه الفرائض وان تركها بعد الركوع سقطت صلواته ولا شيء عليه اذ في ما يجزئ من الفرائض في الركعة واحدة وسقط معها حال الاختيار والتمسها الزيادة عليها ولا التمسها من غير الجهد فاما متعمدا من غير عذر وكانت صلواته ماضية ولم يجز عليه اعادتها لم يجز ان يكون قد تركها الا فقل ان اقتصر على الجهد ناسيا او في حال الضرورة من السفر والمرح وغيرهما لم يكن بربا حتى كانت صلواته تامة ولا يجوز الاقتصار على اقل من الجهد في حال من الاحوال من لا يحسن الجهد ويحسن منها بعضا فقل ما يجزئ من الفرائض كانت صلواته ماضية غير ان يجزئ عليه بقا الجهد على التمام ليصل بها اذا امكن ذلك فان لم يمكنه لم يكن عليه شيء من لا يحسن غير الجهد لم يكن بربا حتى في الاقتصار عليه لم يجز عليه زيادة التعمل على ذلك وكانت صلواته تامة في الاخرين وشهادة التماسها من غير الجهد لا يجزئ مع الاعتقاد بالقلب لا يجوز ان يجزئ بين سورتين مع الجهد في الفرائض من فقل ذلك متعمدا كانت صلواته تامة فان غلبه ناسيا لم يكن عليه شيء وذلك لا يجوز ان يقتصر على بعض وقوه ويجوز تمامها من اقتصر على بعضها وهو ممكن بقرائن جميعها كانت صلواته تامة وان لم يجز عليه اعادتها الفرائض والركعتان الا اذا كان من الفرائض يقتصر فيها على الجهد وحده فاذ تلك شيخان بقوله سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر تلك مراتب التي شاع أهل الجهد له فيده اما صلوة التواضع فلا بأس ان يقتصر ان يقتصر على الجهد وحدها غير ان الافضل ان يصيب منها غير ما من السورة والباس ان يقتصر في التواضع اكثر من سورة واحدة وكذلك ان قرأ اقل من سورة او اقتصر على آية واحدة لم يكن بربا حتى قرأه بسم الله الرحمن الرحيم وجب في جميع الصلوات قبل الجهد وبعد ها اذا اراد ان يقرأ سورة معها ويستحب ان يجزئ بسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلوات وان كانت بما لا يجزئ بغير الفرائض فيها فقرأها فيها بهندين نفس لم يكن بربا غير ان الافضل ما قدمناه ومن لم يلبس الله الرحمن الرحيم متعمدا قبل الجهد او بعده قبل السورة ولا صلواته وجب عليه اعادتها وان كانت في حال حال فقتل حاله ان يقول فيا بينه وبين نفسه ان كانت الصلوة ما يجزئها بالفرائض وان كان عليه بقية من سورة يريد قرائتها مع الجهد في التواضع لم يجز قول بسم الله الرحمن الرحيم بينك من الموضع الذي يريد ولا يجوز قول آمين بعد الجهد من فقل متعمدا بطلت صلواته ويستحب ان يفصل بين الجهد والسورة التي يريد قراءتها فسكنه وكذلك يفصل بين السورة وبين تكبيرة الركعة وينبغي ان يترك الانسان قرائته ويضع الحرف مواضعها فان لم يأت ذلك لعدم علمه به وامكنه تعلمه على الاستقامة وجب عليه ذلك فان شق عليه ذلك قرا على ما يجزئ من الاثان في الفريضة سورة بعد الحمد او الانتقال الى غيرها جائز له ذلك ما لم يتجاوز بعضها الاسواق الاخرى الكافرون فانه لا ينقل عنها الا في صلاة الظهر يوم الجمعة فانه لا بأس ان ينقل عنها الى سورة الجمعة والمنافقين يقرأ الاثان في الفريضة اي شيء شاء من العزائم الاربعة فانه لا يقرأها في الفريضة على حاله اذا اراد ان يقرأ سورة الفيل في الفريضة جميع بينهما وبين سورة الايات لانها سورة واحدة وكذلك الفصحى المخرج ايضا يقرأ الاثان في الفريضة بعد الحمد اذا انزلناه في ليلة القدر وتلوه الله احد قل يا ايها الكافرون وهو يحجز بينا سورة ذلك ولا يجوز ان يقرأ من السورة الطوال في الفريضة فان اشتغل بقرائها فانه انما الصلوة بل يقرأ من السورة القصا والموسطة ويستحب ان يقرأ في صلوة الظهر والعصر المغرب بمثل قول القدر والجماعة مضى الله وليكم واذ انزلنا الارض ما اشبهها من السورة القصا وان يقرأ في النساء الاخرة بمثل قول الطارق وسوق الاعلى واذ انزلنا انظر ربنا وما اشبهها من السورة في صلاة العشاء مثل سورة المزمل المدثر والي على الاثان وعظماء لون وما اشبهها من السورة كل هذا يد باواسمها فان اقتصر على تلوه الله احد في هذه الصلوات كلها جائز له ذلك ويستحب ان يقرأ في صلاة العشاء يوم الخميس الا ان مله على الاثان وكذلك يستحب ان يقرأ ليلة الجمعة في صلوة المغرب والعشاء الاخرة سورة الحجرة وسورة الاعلى وفي صلاة الجمعة الجمعة وتلوه الله احد وفي الظهر والعصر من يوم الجمعة سورة الجمعة والمنافقين واما الفرائض في التواضع فليقرأ في موضع شامنا ما لا يجوز قرائته العزائم فيها فان قرأها شامنا وبلغ موضع التجدة فليجدهم لرفع رأسه من السجود ويقوم بالكبير فيتم ما بقي عليه من السورة ان رزقا وان كانت السجدة في آخر السورة ولم يقرأ قرائتها فام من السجود وقرا من الخاتم ركع ويستحب ان يقرأ في التواضع الفرائض والصلوات الا في صلاة على سورة الاخلاص فقل ويستحب قرائته قل يا ايها الكافرون في سجدة واضع في ركعتي الاولى قل هو الله احد في الثانية قل يا ايها الكافرون في علي هذه الروايات يمكن بربا حتى يستحب ان يقرأ الاثان في الركعتين الاولىين من صلوة الليل ثلثين مرة تلوه الله احد في كل ركعة وفي صلاة الليل يستحب ان يقرأ فيها السورة الطوال مثل الانعام والكهف والانبيا والحجرات ما جرى مجراها هذا اذا كان عليه ذلك كثيرا فان كان قريبا من الجهد خفف الصلوة وينبغي الصلوة ان يجزئ بغير الفرائض في صلوة المغرب والعشاء الاخرة والعشاء فان خاف فيها متعمدا وجبت عليه اعادتها الصلوة

في الفريضة والصلوة



# في الصلوة

ومكانة في الظهر العشران جهر ثانياً بجبهته المخافتة وثماناً بنما بجبهته الجهر سباً لم يكن عليه شيء وناجهاً يرفع صوته عالياً بل يجهر  
 متوسطاً واذ كانت فلا يخافه وناجهاً يرفع صوته فيقول بغير جهر بالقرأة في نوافل صلوات الليلية فان لم يفعل فلا شيء عليه وان جهر  
 في نوافل النهار لم يكن به بأس غير ان الفضل في نوافل النهار المخافتة وليس على المرأة الجهر بالقرأة في شيء من الصلوات والامام ينبغي  
 ان يسمع من خلفه القرأة ما لم يبلغ صوتها حداً لعلواً لاحتاج الى ذلك لم يلزمه بل يقرأه متوسطاً ويستحب للامام ايضاً ان يسمع من خلفه  
 الثمانيين في حال التشهد ليس على من خلفه ان يسمع شيئاً ولا ينبغي ان يكون على من الانسان لثام في حال القرأة فان كان فعليه ان  
 يخفيه عن ذلك من سماع القرأة فان لم يسمع حق ذلك لم يكن به بأس غير ان الفضل ما قد مثلاً والامام اذا غلط في القرأة وعكف فخره  
 واذا اذا لم يحل ان يتقدم بين يديه في القلوة اشنع من القرأة في تقدم فاذا استقر به المكان غاد الى القرأة ولا بأس ان يقرأ الاشارة  
 في الصلوة من المصحف ان لم يحسن ظاهراً والركوع فرضية في كل ركعة من الصلوة فمن صلى ولم يركع متعمداً فلا صلوة له وان تركه ناسياً  
 شذراً احكامه انشاء الله وينبغي ان يكون في حال ركوعه على ما وصفنا والبيح في الركوع فرضية فمن تركه متعمداً فلا صلوة له وان تركه  
 ناسياً نسيباً فشاء الله فيما بعد اقل ما يجزى من البيح في الركوع ببيحة واحدة وهو ان يقول سبحان ربنا العظيم وبحمد الله والفضل  
 يقول ذلك ثلاث مرات وان قال ثلث مرات سبحان الله اجزاء وايضاً وان قال بذكر البيح لا اله الا الله الله  
 الله اكبر كان جائزاً ويستحب ان يقول في ركوعه اللهم لك ركعت لك خشعة وبك مسنة لك سبعت عليك توكلت دائماً بخلقك لك سميت وبصر  
 وشكر وبشيت وتحي وعصية وغفاني وما اقلته منك ما غير مستكف لا مستح ولا مستكر سبحان ربنا العظيم بحمد الله ثلثاً او حساً او سباً فان  
 يفقد ذلك اقصر على البيح لم يكن عليه شيء ويكره ان يركع الانسان ويذاه تحت ثيابه بل يستحب ان يكون باذنه او تكون في كبره فان لم يفضل  
 لم يخل ذلك بصلوته فاذا وقع راسه من الركوع يقول سمع الله لمن حمده الحمد لله ربنا العالمين اهل الجود والكبرياء والجبروت والعظمة يرفع  
 بذلك صوته ان كان ما وان كان مأموماً اخفاه ثم يرفع يديه بالتكبير للجبوت فاذا اكبرها الى الجبوت يتحرك كما يتحرك البعير الضامر عند فركه  
 ويكون سجوداً على أعظم حسباً قد مثلاً والتجود فرضية في كل ركعة سجوداً فمن تركها معاً او واحدة منها متعمداً فلا صلوة له وان تركها اولاً  
 منها ناسياً نسيباً حكمه انشاء الله والبيح في الجبوت ايضاً فرضية فان تركه متعمداً فلا صلوة له ومن تركه ناسياً شذراً اقل ما يجزى من البيح  
 في الجبوت ان يقول سبحان ربنا العلي وبحمد الله واحدة والسنان يقول ذلك ثلاث مرات والاحسن خمس مرات والفضل سبع مرات ويستحب  
 ان يقول في سجود اللهم لك سجدت وبك مسنة لك سبعت عليك توكلت دائماً ببيحة سجدي لك خشعة وصوره وشق سمعته بصره بان شاء الله ان  
 الخالقين سبحان ربنا العلي وبحمد الله واحدة او ثلثاً او حساً او سباً وموضع الجبوت من تضاعف شعر الرأس الى الجبهة اي شيء وقع منه على الارض  
 فقد اجزاه فان لم يمسح به على الارض لم يتمكن من الجبوت عليه فلا بأس ان يسجد على احد حاجبيه ان يتمكن يسجد على فقهه ونداء جراه ذلك  
 ان جعل لموضع الدمل حفيرة ووضع فيها لم يكن به بأس لا يجوز ان لا يمكن جبهته من الارض في حال الجبوت مع الاحتياط وليست ان يكون  
 موضع الجبوت مساوياً لموضع القيام ولا يكون ارفع منه فان كان ارفع منه بمقدار لبنة جاز ولم يكن به بأس لا يكون اكثر من ذلك ولا بأس ان  
 يدعو الانسان لدينه دينه في حال الركوع والجبوت في جميع احوال الصلوة والتشهد فرضية الصلوة فمن تركه متعمداً فلا صلوة له وان تركه  
 ناسياً نسيباً حكمه انشاء الله ولا فرق بين التثنية والاول والثاني في وجوبها وفضلها واقل ما يجزى لانسان في التثنية التثنية الشهادتين والشهادة  
 على النبي محمد وآله الطيبين فان علم ذلك فضل يستحب ان يقول لانسان في تشهد الاول بسم الله وبالله لا اله الا الله الحى كما شهد ان لا  
 اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ارسله بالحق بشاراً ونذيراً بين يدي الساعة اللهم صل على محمد وآل محمد وقبل ثلثاً  
 وارفع رجلاً وان قال هذا في التثنية الثانية في جميع الصلوات لم يكن به بأس غير انه يستحب ان يقول في التثنية الاخيرة بسم الله وبالله الحمد لله  
 الامم الحى كما شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ارسله بالحق بشاراً ونذيراً بين يدي الساعة  
 كله ولو كره المشركون الحى الله والصلوات الطيبات الطاهرات الواكيات والافعال لنا غنائنا العاديات المباركات لله ناخبات ظهره وذى خلع  
 وغار عاقت نغيره الله شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ارسله بالحق بشاراً ونذيراً بين يدي الساعة  
 واشهد اننا نحن حق وان النار حق والبعث حق والشوق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من يشاء الله تعالى صل على محمد  
 آل محمد وبارك على محمد وآل محمد وارحمهم محمد وآل محمد كفضل ما صليت بآدم وحنان حنن على ابراهيم وآل ابراهيم في العالمين  
 انك حميد مجيد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته التسليم على جميع انبياء الله وملائكته ورسوله السلام على الائمة الخاتمة في الدنيا  
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم تسلم حسب قد سناه بأبلى لتحقيق ذلك انصرف من صلوة يستحب ان يقول قبل قيامه من صلاة  
 الله اكبر ثلاث مرات يرفع يديه الى شحى انية ثم يقول لا اله الا الله الها واحد ارحم الراحمين لا اله الا الله لا يعبد الا اياه فخلع من الله

في الركوع

في السجود

يجوز ان

في التثنية

والحمد لله























# كتاب الصلاة

لا يفتلح في المساجد فان فعله ففقد في الرابح بكرة من الصفح من الصلاة سائر الصلاة عاين في منى من المساجد لا يجوز ركعتا العشاء والركعة  
ولا الفجر والركعة فان جسد من العود ولا يجوز في المساجد في المسجد لا يجوز في منى من المساجد لا اذا استند من كان في ناره من مسجد  
جعل للصلاة فجاز له تغييره وتبدله وتوسيعه وتضييقه حيث يكون صالح له ولا يجوز الدفن في شئ من المساجد لا ما بين يدي المساجد على غير  
الاطم والنقطع والبيعة ولا يجوز ذلك مع وجود الرابح وتحتج بالاسراج في المساجد كلها والصلاة المكتوبة في المسجد فصل من باب البيت  
صلوة النوافل في البيت فصل خاصة نوافل الليل **باب الجماعة** حكمها وحكم الامام والمأمومين الاجتماع في صلاة العشاء والركعة  
مخبرين في البيت فصل كبير اقل ما يكون الجماعة اثنتان ماضعا اذا حضر اثنتان فليقتدا احداهما ويقتل الاخر على جانبه الا من ويصلين جماعة  
وان كانوا جماعة فليقتل احدهم وليقتل في الوسط ويقتل لباثون خلفه الا اذا كانوا عراة فانه لا يتقدم امامهم بل يقتل معهم في الصف فان قتل  
الامام في طريقه جعل المأمومين كلهم على يمينه لم يكن به راس يبتغي ان يتقدم للامام اخر القوم فان كانوا في القرائة سؤله فاقفهم في الدين  
فان كانوا في القف سؤله فاقفهم هجرة فان كانوا في الهجرة سؤله فاكبرهم سنا فان كانوا في السن سؤله فاحسنهم وجها ولا يتقدم احد  
في مسجد ولا في منزله ولا في امانته واذا حضروا فيهم رجل من بني هاشم فهو اولي بالتقدم اذا كان من محسن القراءة ولا ما بين  
يوم الرجل النساء وكل لا ما بين يوم المرأة بالنساء ولا تؤم المرأة بالرجال بكرة ان يتقدم المقيم فيصلي بالمؤمسين وكل بكرة ما  
يتقدم المسافر فيصلي بالماضين فان تقدم وصلى فرضه الذي يليه سلم وتقدم من يصلي بهم تمام الصلاة واذا صلى المسافر خلف المأخوذ  
فاذا صلى فرضه سلم ولا يصلي معهم تمام الصلاة الا ان يقوموا يصلي بهم بنيت صلاة اخرى ويتطوع بذلك ولا يجوز ان يتقدم ولا اذا  
على الناس في الاعراب على المهاجرين ولا العبد على الاحرار ويجوز ان يؤم العبد بالمولى اذا كان احرار من الفرائض ولا ما بين يوم الاعراب اذا  
كان من رايه من يسهو ويوجه الى القبلة ولا فصل الا خلف من يتوابعه فان كان غير موثق بدينه وكان مخالفا لغيره في مذهبه جلت  
لفصل لم يقتد به ولا فصل خلفه لافساق ان كان موافقا للابن في الاعتقاد ولا يؤم المجدد الا بغير من المجتهد والمحدث ولا يؤم المعتدل المظنون  
ولا صاحب الفالج الا اذا ولا فصل خلفه لاصحاب خلف من يتولى امير المؤمنين اذا لم يبرز به الا في حال النجاسة ولا يجوز الصلاة خلف  
من خالف في اامة الا في عشرة من الكيسانية والناو وتبوا النخيلة والواقفة وغيرهم من فرق الشيعة ولا يجوز ان يؤم الصبي الذي يبلغ  
الحلم بالناس ولا فصل خلف غافا بوجهه ولا فاطم دم ولا سيفه ولا يجوز الصلاة خلفه ولا خلفه اذا تقدم من هو بشرائط الامانة فلا تقرأ خلفه  
سؤله كانتا للصلاة مما يجهر فيها القراءة فامضت للقراءة فان خفي عليك قراءة الامام فرائث لنفسك وان سمعت مثل الخمر من قراءة الامام  
فلا جاز لك الا تقرأ وانت تجهر في القراءة وتبكيك ان تقرأ الحمد وحد ما فيها لا يجهر الامام فيها في القرائة وان لم تقرأها فليس عليك شئ واذا صلى  
لن خلف من لا يقتد به فرائث خلفه على كل حال سواء جهر بالقراءة ولا يجهر فان كان الموضع موضع نية اجزاء من القرائة مثل حديث النفس  
فلا يجوز ذلك ترك القرائة على حاله اذا لم يمكنك ان تقرأ اكثر من الحمد خلف من لا يقتد به اجزاء ولا يجوز اقل منها ومقترح المأمومين القرائة  
في الامام فليس لله وليهم ولا يجهر في القرائة ان يبقى اية من السورة التي يقرأها فاذا فرغ الامام من قرائتها تمها وركع بها وصلى الرجل بالناس وهو  
في غير وضوء او كان جنباً ثم ذكر بعد صلواته وجب عليه اعادتها وليس عليه شئ وكان صلى بهم وهو على ظاهر اعتقادهم ثم تبين لهم بعد ذلك  
انها كانت مخالفا لهم فيما يعتقدون من كائنات صلواتهم واجبة وقصلي الرجل بالقوم الى غير القبلة متعديا كان عليه اعادة الصلاة ولم يكن عليهم ذلك  
فانما اذا لم يكونوا غالمين فان كانوا غالمين بذلك جبر عليهم ايضا اعادة الصلاة ومضى لم يكن الامام ولا المأموم غالمين بذلك كان حكمهم  
في ذلك مناه في باب القبلة حتى احدث الامام في الصلاة بما يقطعها او ينقض الوضوء فليقدم رجلا يصلي بهم تمام الصلاة ولا يجبر ان يكون ذلك  
الرجل من فرائث الامانة فان لم يكن ممن شهد حاله لم يكن به راس في كل ان كان من فرائث ركعة او ركعتان جاز ذلك ايضاً فاذا صلى بهم تمام الصلاة  
في احدى ايمانها يكون قليلا لم يقدم من سلم بهم ثم يقوم هو يصلي ما بقي عليه من الصلاة واذا ما كان في جماعة من فرائث ركعة او ركعتان  
تمام الصلاة وينقل من سر شيئا من جسد ومن لمحق تكبيرة الركوع فتدرك تلك الركعة فان لم يلحقها فقد فاته فان سمع تكبيرة الركوع  
وبينه وبين الصف بساكنة جاز له ان يركع ويمشي في ركوعه حتى يلحق بالصف ويتم ركوعه فاذا دفع الامام راسه من الركوع سجداً فاذا مضى الى الثانية  
لمحق بالصف من خاتون الركوع لجزائه تكبيرة واحدة لا تتأخر الركوع فان لم يحفظ فلا بد من التكبيرين ومن فاته ركعة مع الامام او ركعتان  
فليجلب ما يلحقه بعد ذلك صلواته فاذا سلم الامام قام فتم ما قد فاته مثلاً في ذلك صلى مع الامام الظاهر في العشاء الاخرة فانه ركعتان فيقرأ  
فيما يلحقه الحمد وسورة في كل ركعة ان تمكن من ذلك فان لم يتمكن اقتصر على الحمد وحدها ثم يصلي بعد ذلك الامام ركعتين يقرأ فيهما الحمد وحدها  
او يسبح وان كان قد فاته ركعة في الثانية الحمد وسورة فيجرب مع الامام في التتميد الاول ولا يشهد بل يجلس لله ويسبح فاذا قام الامام  
الى الثالثة قام اليها وكانت ثمانية له فاذا صلى الامام الثالثة جلس هو وتتمدتها خفيفاً ثم لم يبق في الركعة الرابعة الامام ويكون ثلثة

في الجماعة



# كتاب الصلوة

فإذا جلس الإمام للتشهد الأخير جلس معه يجلس الله تعالى ويحيى فإذا سلم الإمام قام فاصاب اليها وكعز وشهد ثم يسلم ومن صلى خلفه من يقف وراءه  
يرفع رأسه قبل الإمام من الركوع فان رفع رأسه ناسيا فليعد اليه ليكون رفع رأسه مع رفع الإمام وكل يفعل بحال الجوع فان كان دفعه الرأس  
منعها ولا يعودن الا الى الركوع ولا الى الجوع بل يقف حتى يحضره الإمام وان كان الإمام ممن لا يقف به وتدفق رأسه من الركوع او الجوع فلا  
يعودن اليه ناسيا كان ذلك استعمالا في الصلاة في الصلاة ومن ادرك الإمام وقدمه رفع رأسه من الركوع فليجهر معه غير أنه لا يعتد  
بالجدة فان وقت حق يقوم الإمام الى الشائبة كان له ذلك فان ادركه وهو في حال التشهد جلس معه حتى يسلم فإذا سلم الإمام قام فاستقبل  
صلوته والإمام اذا ركع وضع أصوات قوم يدخلون المسجد فليعلم ان يطيل كوعه قليلا ليحضره به ذلك الركوع وتسلم الإمام في الصلاة  
مرة واحدة تجاه القبلة يشر بعينه الى يمينه ولا ينبغي له ان يبرح من مصلاه حتى يتم من ذلك ثم يشر من الصلاة خلفه صلوته وينبغي للإمام  
ان يجمع من خلفه الشهادتين في جميع الصلوات وليس عليه ان يجمعوه شيئا من ذلك لا يجوز لمن لم يصل صلوة الظهر ان يصل مع الإمام  
العصر يقتضيه فان توافر ظهره وان كان عصر الإمام جاز له ذلك من صلى وحده ثم لحق جماعة جاز له ان يعيد مرة أخرى وان كان  
اماما او ماموما ولا يقف في الصف الاول للصلاة والعبد للشأن والمخوف وينبغي ان يكون بين الصفيين مقعدا مرض غرضه لا بأس ان يقف  
الرجل وحده في صفه فان كان قداما للصفتين لم يكن قداما للصفتين كره له ذلك لا بأس بالوقوف بين الساطين يكره وقوف  
الإمام في الخراب لما خيل في الخياط وان كان ليس عند الصف للصلوة ولا يكون جماعة وبين المصلي وبين الإمام وبين الصف خايل من خايل  
او غيره ومن صلى وراء المفاير لا يكون صلوة صلوة جماعة وذلك لخصائص الشان يصلين اذا كان بينهما وبين الإمام خايل ولا يجوز ان يكون  
الإمام على موضع مرتفع من الارض مثله كان اسقف ما اشبه ذلك فان كان او صناما مستويا لا بأس به وقدره عليه ان كان على من صني  
المأمومين بقليل لا بأس بالمأمومين ان يقفوا على موضع عال يصلوا خلف الإمام اذا كان الإمام اسفل منهم وان صلى بفنان تذكر كل  
واحدة منهما انه كان اما صاحب جاذب صلواتهما لان كل واحد منهما اذا حاشط للصلوة في القرائة والركوع والسجود والعزم وغيره  
ذلك ان قال كل واحد منهما ان كانت ماموما كان عليهما إعادة الصلاة لانه قد كل واحد منهما الامر صاحب فلم يأتيا باءا وكان الصلوة  
ولا بأس ان يسلم الانسان قبل الإمام وينصرف في حوائجه عند الضرورة الى ذلك ليس عليه الوقوف لتعظيم الإمام وان صلى في سجدة جماعة كره  
ان يقبل وقدره اخرى جماعة تلك الصلاة بغيرها فان حضر قوم وادوا ان يصلوا جماعة فليصل بهم واحد منهم ولا يؤذن ولا يقيم بل يقف  
على ما تقدم من الاذان والاقامة في المسجد اذ لم يكن الصف قد انقضى فان انقضى الصف بقرق الناس فلا بد من الاذان في المسجد اذ لم يكن  
الصف الاقامه وادخل الانسان في صلاة فافلته ثم اقيمت الصلاة جاز له ان تقطعها ويدخل في الجماعة فان دخل في صلوة فريضة وكان  
الإمام الذي يصلي خلفه امام عدل جاز له ان يقف قطعها ويدخل معه في الجماعة فان لم يكن امام عدل وكان ممن يقتد به فليتم صلواته اليه  
دخل فيها ركعتين بختمهما ويحجبهما من التطوع ويدخل في الجماعة وان كان الإمام ممن لا يقتد به فليشغل صلوته ويدخل معه في الصلاة  
فان فرغ من صلوته سلم وقام مع الإمام فليصل معه باقية له واحسب من الشافعية ان وافق حال تشهد حال قيام الإمام فليقتصر تشهد  
على الشهادتين وسلم وقام مع الإمام ولا يجوز للإمام ان يصلي بالفقوم وهو بالسلا ان يكون امرأة فانهم يصلون كلهم جالوسا  
يقتد بهم امامهم الا بركبتهم فان اقيمت الصلاة اليه يقتد بالامام فيها لا يجوز ان يصلي التوافل فان صلت المرأة مع الرجال جماعة ولا تقف  
معه في صفهم بل تكون خلف الصفوف فان وقت في الصف الأخير ثم جاء قوم وادوا ان يقفوا في ذلك الصف فليعلم ان تناخر عن ذلك الصف  
من غير ان تستدبر القبلة وان صليت الخافعة ترا سو تجب عنها الجوع ولا يجزئهم ايماء وقد اجزئك بالقبول قبل الحكماء بانها  
قد بينا او قاتا لتوافل وعدة وكذاها في اليوم والليله غير ان امرتها هي على وجه التوبة اذا ذاك لتسلم فليصل ثمانية ركعات للزوال  
وبقرتها ما شاء من السجود الا ان يسلم في كل ركعتين ويصلي ثمانية ركعات بعد الفراغ من فريضة الظهر ويصل بعد المغرب رجب ركعات  
بتشهدين وتسلمين ويصل ركعتين من جلوس بعد عشاء الاخرة بعد ان يركع ويصلي ركعتين بعد كل صلوة بهديان ويصل او يقف  
بعدها الى فراشه ويحجب عن الايمان الا هو على الظهر فان شئ لك ذكر عند مشام فليعلم من فراشه ومن خاف ان يتبخره الليل فليقبل  
عند مشامه قداما انا بشرم شككم يوحي الى اخر السور ثم يقول اللهم اعظم لي عباداتك في وقت كذا فان يقبله انشاء الله فان انصف الليل فليصل  
صلوة الليل لا يصلها في اوله الا ان يكون مسافرا فيحتاج الى التمكن منه في اخر الليل فان قام فليعد الى السجدة وليستكثف ولا يتركه مع  
الاختيار فيسقط الصلاة فيسبح بكبيرات على ما ترتبناه منه ثم يصلي ثمانية ركعات في الركعتين الاولى بين الحمد قل هو الله احد  
الاولى في الثانية الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الست البواقي ما شاء من السجود ان شاء طول وان شاء قصر فان فرغ منها صلى ركعتي  
الشفع ويسلم بعدهما ويستحب ان يقرئ فيها سورة المائدة هل لا على الانسان وان كان الوقت حقيقا فمعهما المعوذتين ثم يقوم الى النوم

في شهر ربيع  
الاول سنة ١٢٨٥



کتاب الصلوات

۱۰۰







کتاب الصلوة

[illegible]

فیض علی

الصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ











# كتاب الصوم

فلا يحل الاغتناء اليدين الغشاء ونحوه الفخذ والكلام بالاسبوع التكليم واسم بالاجل الحاشي الى المواضع المنع عنها والذات الاولى الاسماء  
عنه فالتحاشد الشائع والمداواة والشارع والشعر ما يجري مجرى ذلك مما تذكره من بعد باب ما يفسد الصيام وما لا يفسد والصوم على  
ضربين مفروض مسنون فالفرض على ضربين ضرب يجب على كانه المكلفين مع التمكن منه بالاطلاق والضرب الاخر يجب على من حصل فيه  
سبب جوبه فالقسم الاول هو صوم شهر رمضان صيامه لسائر المكلفين من الرجال النساء والحيثما الاحرار والسيقات فوضعه عن لسر  
بكامل العقل من الصبي والمجانين وغيرهما وليستحبابه وتعد الصبي بالصيام اذا اطاعه او بلغوا تسع سنين وان لم يكن ذلك وجبا عليهم فيفقدوا  
الصيام عن الخارج عنه ما يمرض ويكبر وما يجري مجرى ما سببته فيما بعد انشاء الله والذين يجب عليهم الصيام على ضربين منهم من اذا لم يصم متعديا  
وجب عليه القضاء والكفارة او القضاء ومنهم من لا يجب عليه ذلك فالذين يجب عليهم ذلك كل من كان ظاهرا غائبا مسلما والذين لا يجب عليهم هم  
الكل من سائر اصناف من خالف الاسلام فانهم وان كان الصوم واجبا عليهم فاما يجب بشرط الاسلام فمضى لم يصوموا لم يلزمهم القضاء ولا الكفارة  
فالقسم الثاني مثله صوم النذر والكفارات وما يجري مجراها ونحن نبين كل ذلك في ابوابه انشاء الله **باب علامه شهر رمضان وقضاؤه وكيفية**  
**الغرم عليه وقت فرض الصوم** لا خلاف على عامة المشهور في الهلال مع ذوال الحواشي من المواضع انفق دايما الهلال في استقبال شهر رمضان  
نعم بينه الفرض من الغدا ان لم تره لولا انما في البلد وفيه شايعة يجب يقه عليها الصوم فان كان في السماء غلظه لم ير جيع هل البلد  
وداه حشو نفسا وجب يقه الصوم ولا يجب الصوم اذا رآه واحدا او ثلثا بل يلزم فرضه من رآه حب ليس على غيره شيء ومضى كان في السماء غلظه  
ولم ير في البلد لالهلال صلا داه خارج البلد شاهد عدلان وجب يقه الصوم وان لم يكن هناك غلظه وطلب فلم يرام يجب الصوم الا ان يشهد  
حشو نفسا من خارج البلد انهم داوه ومضى لم ير لالهلال في البلد لم يجز من الخارج من يجز به وبنه عدل من الشهر لما مضى ثلثين يوما وحدث  
بعد ذلك بينه الفرض ان ثبت بعد ذلك بينه عادله انه كان في الهلال قبل يوم قضيت يوما بدله والا فقل ان يصوم الا ثلثان يوم  
على ان من شعبا فان فاضله البينة بعد ذلك انه كان من شهر رمضان فقد وفق له لاجزاء معناه ولم يكن عليه قضاء وان لم يصمه فليس عليه شيء  
ولا يجوز له ان يصوم ذلك اليوم على ان من شهر رمضان مضاهيا له ولا ان يصوم وهو شاك فيه لا يتوهم صيام يوم من شعبا فان صام  
على هذا الوجه ثم انكشف له انه كان من شهر رمضان مضاهيا لم يجز عنه وكان عليه القضاء والنية واجبة في الصيام ويكفي في نية صيام الشهر كله ان يتو  
في اول الشهر بعزم على ان يصوم الشهر كله وان جدد النية في كل يوم على الاستيتان كان افضل فان لم يفعل لم يكن عليه شيء وان نوى ان يتو  
على الصوبة اول الشهر ذكر في بعض النماز جدد النية وقد اجزاء فان لم يذكرها وكان من غيره قبل حشو الشهر صيام الشهر لاحضر فقل اخر  
ايضا فان لم يكن ذلك في غيره وجب عليه القضاء اذا صام الا ثلثا يوم الشك على ان من شعبا ثم علم بعد ذلك انه كان من شهر رمضان مضاهيا لاجزاء  
ان كان في موضع لا طريق له الى العلم بالشهر نوى شهر مضاهيا له بوقت ذلك شهر مضاهيا وكان بعد فقل اجزاء عن الفرض ان انكشف له انه كان  
قد صام قبل شهر رمضان مضاهيا وجب عليه استيتان الصوم وقضاؤه واذا توالت انسان الا فقل يوم الشك ثم علم انه يوم من شهر رمضان مضاهيا لاجزاء لينة طابته  
بين الزاد فقل اجزاء اذا لم يكن قد فعل ما يفسد الصيام وان كان تناول ما يفسد الصيام امس بنية النهار وكان عليه القضاء وان لم يعلم الا  
بعد ذوال الشمس امس بنية النهار بما يفسد الصيام وكان عليه قضاء ذلك اليوم والوقت الذي يجز به الامساك عن الطعام والشراب هو طلع  
الفجر المعتزل الذي يجز به الصلوة وقد بينا فيما مضى من الكتابي تحاليل الاكل والشراب الى ذلك الوقت فاما الجماع فانه محال الى قبل ذلك الوقت  
مقدار ما يتمكن الانسان من الاعتزال فان غلب على نفسه مخشون بلحقه الفجر قبل الغسل لم يجز له ذلك وقت الا فقل سقوط الفجر من صلاة  
ما مدت من ذوال الحجرة من جانب المشرق وهو الوقت الذي يجب فيه الصلوة والافضل لا يفطر الانسان الا بعد صلوة المغرب ان لم يستطع  
العصر على ذلك خط الفجر فطر ثم عاد فقل ان لم يمكن ذلك وكان عنده من يحتاج الى الاطعام معه قدم الاطعام فاذن من مقام الى  
الصلوة فقل المغرب **باب على الصائم اجتناب ما يفسد الصيام وما لا يفسد** والفرق بين ما يلزم بفعله القضاء والكفارة وبين  
ما يلزم منه القضاء دون الكفارة الذي على الصائم اجتنابه على ضربين ضرب منهما ما يفسد الصيام وقصر لا يفسد الصيام بل يفقده الذي يفقد على  
ضرب منهما ما يجز به القضاء والكفارة والضرب الاخر يجز به القضاء دون الكفارة فاما الذي يفسد الصيام ما يجز به القضاء والكفارة فالاكل  
الشراب ازداد وكل شيء يقصد به افسا الصيام والجماع والامساك على جميع الوجوه اذا كان عند ملاعبة او ملاعبة وان لم يكن هذا الجماع الكذب  
على الله وعلى رسوله وعلى الائمة عليهم السلام مع الاعتقاد لكونه كذب او شتم الراسخة الغليظة الذي يفسد الى الخلق والازناس في الماء والمقام على  
الجماعة والاحتلام بالليل متعديا الى طلوع الفجر وكل من اصابه جنابة وداه من غير اعتزال ثم ابته ثم نام ثم ابته ثم نام الى طلوع الفجر في ذلك  
كلها يفسد الصيام ويجز به القضاء والكفارة والكفارة عنه عتق وقبضه ايضا شهر من متابعين او اطعام ستين مسكينا وقتنا ذلك المثل  
اي ذلك فقل فقل اجزاء فان لم يتمكن من القضاء بما يمكن منه فان لم يتمكن من الصلة صائما ثمانية عشر يوما فان لم يقدر صائما ما تمكن منه فان لم يستطع

في كل شهر رمضان  
صوم شهر رمضان  
صوم شهر رمضان  
صوم شهر رمضان



# كتاب الصوم

فشاء ذلك اليوم وليست غفلة الله ثم وليس عليه شيء وطى الرجل امره انما اذ في شهر رمضان كان عليه ان يقضى الكفارة ان كان غفلة  
 على ذلك ان كان اكرهها لم يكن عليه شيء وكان عليه كفارة وانما الذي يقصد الصيام مما يجب منه القضاء والكفارة من اجبة في اول الشهر  
 فمما ثم نبت لم يقضه نام ثانيا فاستمره النوم الى طلوع الفجر كان عليه القضاء مع شيئا ذلك اليوم وليس عليه كفارة ومن تمهض الفجر دون  
 فدخل الماحقة وجعل عليه القضاء وكفارة وكان من قيامه متعبا وجعل عليه القضاء وكفارة فان رزعه الفجر لم يكن عليه شيء وليس عليه  
 يحصل في هذه فان باعده كان عليه القضاء ومن اكل او شرب عند طلوع الفجر من غير ان يرصد ثم تبين بعد ذلك انه كان طالعا كان عليه القضاء  
 فان رصده ولم يبينه لم يكن عليه شيء فان بدا بالاكل فيقبل له فند طلع الفجر لم يمنع ثم تبين بعد ذلك انه كان طالعا وجعل عليه القضاء ومن رزعه  
 غيره في ان الفجر لم يطلع ثم تبين بعد ذلك انه كان طالعا وجعل عليه القضاء ومن شاك في دخول الليل لوجود عارض في السماء ولم يعلم بالليل  
 الليل لا غلب على ظنه ذلك فافطر ثم تبين بعد ذلك انه كان عليه القضاء فان كان قد غلب على ظنه دخول الليل ثم تبين انه كان  
 نهاما لم يكن عليه شيء وجب ما قدمناه مما يقصد الصيام مما يجبه القضاء والكفارة او القضاء وحده مع فحله الانسان ناسيا او ساهيا  
 يكن عليه شيء وموقفله متعبا وجعل عليه ما قدمناه وكان على الامام ان يعزوه بحسب براه وان تعمد الا فظا ذلك مرات يرفع فيها الى الامام  
 فان كان عالما بتحريم ذلك عليه فله الامام في الثالث ان كان لم يكن عالما لم يكن عليه شيء ويكره للصائم الكحل اذا كان في نفسه ان لم يكن  
 فيه ذلك لم يكن به باس ولا باس للصائم ان يجتهد ويقصد الاحتياج الى ذلك ما لم يجتهد لضعف فان كان كره له ذلك لاعتدال الضرورة اليه  
 ويكره له نظير الدمن في اذنه لاعتدال الحاجة اليه يكره له ان يبل الثوب على جسده ولا باس ان يستنقع في الماء الى عنقه ولا يبر من حبة  
 ما يذشوا ويكره ذلك للشاء ويكره للصائم السوط وكل الحقة بالجاذبات ولا يجوز له الاحتقان بالماء يغسل ويكره له دخول الحمام اذا كان  
 الضعف فان لم يجف فليس به باس ولا باس للسؤال للصائم بالطوبى منه واليا في ان كان باسا فلا باس ان يبله ايضا بالماء وليتخذ نفسه  
 من ابتلاع ما يحصل فيه من رطوبته ويكره له شم الزنجبر غيره من الزاحين وليس كراهية شم الزنجبر مثل الزاحين بل هي كد ولا باس  
 ان يدهن بالادمان الطيبة وغير الطيبة ويكره له شم المسك وما يجري مجراه ويكره للصائم ايضا القبلة وكل مباشرة النساء ولا يجنبه فان  
 باشرهن بما دون الجماع او لا يجنبه بشهوة فامسك لم يكن عليه شيء فان ايسر كان عليه ما على الجماع فان ايسر من غير ملاسته كجماع كلام او نظلم  
 يكن عليه شيء ولا يعود الى ذلك ولا باس للصائم ان يرفى الطائر والطيح ان يذوق المربي والمرأة ان تمتنع الطعام للصبي ولا يتبع شيئا من  
 ذلك لا يجوز للصائم مضغ العلك لا باس ان يمسح الحاتم والخز وما اشبههما **باب حكم المريض والعاجز والصبي المريض**  
 الذي لا يقدر على الصيام او يصوم بوجوب عليه لا يفطر ولا يجزي عنه ان صامه كان عليه القضاء اذا برء منه فان افطر في اول النهار ثم غلبت عليه  
 منه اسك تاويا وكان عليه القضاء فان لم يطعم المريض فان مرضه لذي نظره فيجب له الاكبر من الكفارة ان يقضى عنه فاقترنه من الصيام  
 وليس له ان يواجه عليه فان برء من مرضه ذلك ولم يقض فاقترنه ثم مات وجعل عليه القضاء عنه ذلك ان كان قد فاته شيء من الصيام في الشهر ثم  
 قبل ان يقضى وكان متمكنا من القضاء وجب على فيه ان يصوم عنه فان مات المريض صوم شهر رمضان واستمره المرض الى رمضان اخر ولم يصح فيها  
 بينهما صام الحاضر فصل عن الاول عن كل يوم بمدين من طعام فان لم يتمكن فبدين منه فان لم يتمكن لم يكن عليه شيء وليس عليه قضاء  
 صح فيما بين الرضامين ولم يقض ما عليه كان في غير القضاء قبل رمضان الثاني ثم مرض صام الثالث وقضى الاول وليس عليه كفارة وان  
 اخر فشاء بعد الصبح فواضا وجب عليه ان يصوم الثاني ويقض عن الاول ويقضه ايضا بعد ذلك وحكم ما زاد على الرضامين حكم القضاء  
 على السواء وكذلك لا يختلف الحكم في ان يكون الذبابة الشمر كله او بعضها بالحكم فيه سواء والمرضى اذا كان قد وجب عليه صيام شهرين متتابعين  
 ثم مات فصل عنه عن شهر يقضى عنه ولديه شهر اخر والمرأة ايضا حكمها حكم ما ذكرناه في ان ما يقع بها من الصيام بمرض وطب لا يجب  
 على احد القضاء عنها الا ان تكون قد تمكنت من القضاء فلم تقضه فانه يجزى القضاء عنها ويجب ايضا القضاء عنها ما يقع بها في السفر حيا  
 ند منها في حكم الرجال احد المرضي الذي يجزى عنه الا فظا وان لم علم الانسان من نفسه انه اذا صام زاد ذلك في مرضه واضر به وسو الحكم  
 ان يكون المريض في الحجم او يكون رمدا او وجع الضر فان عند جميع ذلك يجزى في فظا مع الخوف من الضر والشيخ الكبير والمرأة الكبيرة اذا  
 عجزا عن الصيام فظا وقصد قاع كل يوم بمدين من طعام فان لم يقدر عليه فبدين منه وكذلك الحكم فيمن لم يقدر على فظا ولا يقدر على الصيام  
 وليس على واحد منهم القضاء والحامل المقرب الى الرضغ القليلة اللبن لا باس ان تقطر اذ اضربها الصوم وتقصد قاع كل يوم وتقضي اذ الله  
 اليوم بما بعده هو الذي ذكرناه انه يجوز له ان لا يفطر فليس له ان ياكلوا شيئا من الطعام ولا ان يشربوا دواء من الشارب لا يجوز له ان يوا  
 النساء **باب حكم من سكر في شهر رمضان** ومن لم ينج منه والمسافر اذا قدم امله والحائض اذا طهرت والمرضى اذا برء من مرضه ثم مضى  
 وتقدمت فيه بام فليس عليه قضاء شيء مما فاته من الصيام وعليه صياما ما يشاء من الايام وحكم اليوم الذي اسلم فيه ان اسلم قبل طلوع الفجر كان

في شهر رمضان  
 في شهر رمضان  
 في شهر رمضان



# كتاب الصوم

ما يجب عليه ذلك في اليوم فان لم يصمه كان عليه لقضاء اذا اسلم بعد طلوع الفجر ليجب عليه صيام ذلك اليوم وكان عليه ان يمسك تايبا الى اخر  
 النهار وحكم من باع في شهر رمضان اية ذلك الحكم في ان يجب عليه صيام ما بقي من الايام بعد بلوغه وليس عليه قضاء ما قد مضى مما لم يكن له  
 فيه المسافر فان لم اكله كان قد انظر عليه ان يمسك بقية النهار اذا بدا وكان عليه لقضاء فان لم يكن قد فعل شيئا يقتل الصوم وجب عليه  
 الاساءة ولم يجب لقضاء فان طامع الفجر هو بعد خارج البلد كان يحز ابن الاساءة مما يقتل الصوم ويدخل بلد فيصوم ذلك اليوم  
 ان ينظر اذا دخل الى بلد اسلم بقية النهار اذا بدا ثم قضا محبسا قد مضى والا فضل اذا علم انه يصل الى بلد ان يمسك عما يقتل الصيام اذا  
 دخل الى بلد ثم سوية لم يكن عليه قضاء والحال في السفر في وسط النهار اذا بدا وكان عليه لقضاء سواء كان في السفر  
 قبل ذلك ولم ينظر يجب عليه قضاء فانما من الصيام ايام حصة والمريض والمريض من مرضه في وسط النهار او قد دخل الصوم وكان قد ساء  
 ما ينسد الصوم كان عليه الاساءة بقية نهاره تايبا وعليه لقضاء وان لم يكن قد فعل شيئا مما ينسد الصيام اسلم بقية يومه وقد تم صومه  
 وليس عليه القضاء **باب حكم المسافر في شهر رمضان وصيام الكفار** في ذلك المخرج الى السفر في شهر رمضان  
 عند الفريضة الذي اعتلته الى ذلك من حج او عمرة او الحون من تلف مال او ملائحة او ما يجري مجراه فاما في ذلك عشرة من الشهر فانه  
 المخرج الى حيث شاء متى خرج الى السفر كان سفره مما يجب عليه فيه التقصير في الصلوة وجب عليه الاضطرار وكل سفر لا يجوز له فيه التقصير  
 الصلوة لم يجز له التقصير في الصوم ومضى كان سفره او بقية فخرج ولم يره الرجوع فيه لم يجز له الاضطرار وهو غير في التقصير في الصلوة محسب  
 قد نساها ومن صام في سفره يجب عليه فيه الاضطرار وكان عالما بوجود ذلك عليه كان عليه لا عادة ولم يجز له الصوم فان لم يكن عالما به كان صومه  
 ما ضاها فاذ خرج الى السفر بعد طلوع الفجر في ذلك كان من النهار وكان قد بيت بيته من الليل للمسافر يجب عليه الاضطرار وان لم  
 يكن قد بيت بيته من الليل ثم خرج بعد طلوع الفجر كان عليه تمام ذلك اليوم وليس عليه قضاء وان خرج قبل طلوع الفجر وجب عليه الاضطرار  
 على كل حال وكان عليه لقضاء ومتى بيت بيته للمسافر من الليل لم يتفقه المخرج الا بعد الزوال كان عليه ان يمسك بقية النهار وعليه  
 القضاء وان خرج الانسان الى سفر فلا يتناول شيئا من الطعام او الشراب الى ان يقبض منه جده ان بلدا او يخفى عليه فان مصر ولا ينبغي له ان  
 يتناول من الطعام ولا ان يرتكب من الشراب لا يجوز له ان يترك بل يجب ان يمسك ما لا يجد الحاجة الشديدة الى ذلك ويكره صيام النوافل في السفر  
 على كل حال قد وردت روايات في جواز ذلك من عملها لم يكن ما يؤم الا ان الاحوط ما قد مضى وصيام ثلثة ايام في الحج واجب السفر  
 قال الله تعالى في ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وقد وردت في صيام ثلثة ايام بالمدينة لصلاة الحاجة ومن كان عليه صيام  
 فريضة ما قضاء شهر رمضان او كفارة ظهرا او كفارة قتل الخطا او غيره من وجوه الصيام المفريضة لم يجز له ان يصوم في السفر فان فعل في السفر  
 شيئا ياربه الصيام انظر قد ورد في بلد ولا يصوم في السفر ان قام في بلد عشرة ايام مضاعفا جازل في الصيام او صيام النذر فان كان  
 النذر قد نذر ان يصوم اياما باعينا بها او يوبا بعينه فافق ذلك اليوم او الايام ان يكون مسافرا وجب عليه الاضطرار وكان عليه لقضاء  
 كل ما اتفق ان يكون ذلك اليوم يوم عيد وجب عليه الاضطرار وعليه لقضاء لذلك اليوم فان كان النذر قد نذر ان يصوم ذلك اليوم ولا  
 على كل حال مسافرا كان او حاضرا فانه يجب عليه الصيام في حال السفر **باب قضاء شهر رمضان** من انظر فيه على العهد الصيام  
 من نذر شيئا من شهر رمضان او سفر واحد او شيئا من الشهر لا يجب الاضطرار في قضاءه في سفره ولا يقضي في سفره ولا يقضي في سفره  
 تطوع وعليه شيء من صيام شهر رمضان في قضاء ما فات من شهر رمضان حتى لا فضل ان يقضيه ثلثا فان فرقه كان ايضا جازيا  
 فان لم يتمكن من سره فثني سنة ايام متواليات ثم تنص عليه متفرقا لم يتمكن وفرق جميعه لم يكن بربا غير ان الافضل ما قد مضى ولا  
 باس ان يقضى ما فات من شهر رمضان في اي شهر كان فان اتفق ان يكون مسافرا انظر وصوله الى بلد او المقام في بلد اكثر من عشرة ايام  
 ثم يقضيه اثناء ومن اكل او شربا ونفل ما ينقض في يوم يقضيه من شهر رمضان ناسيا ثم صياما لم يصمه شيء فان فعله متعمدا وكان  
 قبل الزوال انظر يومه ذلك ثم يقضيه ليس عليه شيء فان فعل ذلك بعد الزوال قضاء ذلك اليوم وكان عليه طعام عشرة ايام فان لم  
 يتمكن كان عليه صيام ثلثة ايام بدلا من الكفارة وقد روي انه ان عليه قتل ما على من انظر يوم من شهر رمضان والعمل على ما قد مضى  
 ان يكون الوجه في هذه الرواية من انظر هذا اليوم بعد الزوال استخفا فابا لفرقة نارا ونايرة فلو رتب الكفارة معقوبة وتقليطا وانظر  
 على غير ذلك الوجه فليس عليه الا الاول قد روي في رواية اخرى انه ليس عليه شيء ويمكن ان يكون الوجه فيها من لم يتمكن من الاطعام فلا  
 صيام ثلثة ايام فليس عليه شيء وجب اصبح الرجل جبا وقد طلع الفجر عاذا كان ناسيا فليظفر ذلك اليوم ولا يصمه يومه وغيره من الايام  
 ومن اصبح صائما مطلوب جازا ان ينظر في قضاءه فاذا صام بعد الزوال فلا فضل له ان يصوم ذلك اليوم الا ان يدعو احدا من  
 فان الافضل له الاضطرار متى اصبح بيته الاضطرار جازا لان يجزئ البنية لقضاء شهر رمضان الصيام المتطوع ما بينه وبين قضاءه فان

في شهر رمضان  
 في شهر رمضان

في شهر رمضان  
 في شهر رمضان



# كتاب الصوم

الشمس لم يحركه تجديد ليلة واحدة والحاظ يجب عليها قضاء ما فاتها من الايام من شهر رمضان كان من مستحاضة في شهر رمضان من الايام التي كانت غادتها فيها الحيض ثم تفتت تلك الايام ومضى أصبحت المرأة صائمة ثم رأت الدم بعد ذلك ففعلت ذلك وان كان ذلك بعد العصر وقبل غروب الشمس قليل سكنت بقية يومها وعليها قضاء ذلك اليوم ومضى أصبحت بغية الاظفار ثم طهرت في بقية يومها اسكت بقية من النهار وكان عليها القضاء ومضى طهرت المرأة من الحيض والنفس ثم استحاضت وصامت لم تغفل ما تغفل المستحاضة كان عليها قضاء الصوم ومنه اجبت لان في ذلك الشهر قولن يقتل صام الشهر كله وصلى وجب عليه الا غفل وقضاء الصوم والصلوة والمعنى عليه ان كان مغفلة في اول الشهر أو الصوم ثم اعفى عليه استمر عليه ما مات لم يوفه قضاء شيء فانه لا يحكم الصائم وان لم يكن مغفلة في اول الشهر لم يكن مغفلة في وجب عليه القضاء على قول بعض اصحابنا واعتدنا لا قضاء عليه صلا با جازي مجزئ شهر رمضان في وجوب الصوم وحكم من انظر فيه العمدة على النسيان الذي يخرج مجزئ ذلك صيام شهرين متتابعين فمن قل خطا اذا لم يجد لعنف وصيام شهرين متتابعين في كفارة الظهار على من لم يجد عتق ذبنة وصيام شهرين متتابعين على من انظر يوما من شهر رمضان متعديا اذا لم يجد ما يتق ولا ما يعلم من وجب عليه شيء من هذه الصيام وجب عليه ان يصوم متتابعين فان لم يتمكن من صيامه متتابعين صام الشهر الاول من الشهر الثاني في شيا من بقى عليه فان انظر في الشهر الاول والثاني قبل ان يصوم منه شيئا كان عليه الاستئذان اللهم الا ان يكون سبب المرض او شيا من قبل الله ثم ناله بغيره عليه على كل حال وليس على من وجب عليه صوم هذه الاشياء ان يصوم في الشهر لان يصوم ايام العتق والامانة في الشهر الثاني ان كان بمنافاة وافق صوم واحد في الشهر الا ان يصوم ايام العتق الايام وجب عليه ان يقضه بقية يومه ما كان لا يكون الا ان وجب عليه الصيام القائل في الشهر الحرام فانه يجزئ عليه صيام شهرين متتابعين من الشهر الحرام وان دخلها بها صيام يوم العيد ايام التثنية والمرأة اذا حاضت وهي تصوم شهرين متتابعين انظر في ايام حاضتها ثم يقضها بعد نقضها حاضتها ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين فلدول شيا فليتركه الى قضاء شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين فان صام شعبان ورمضان لم يجز له الا ان يكون قد صام شعبان ما تقدم من الايام فتكون قد اداء عليه الشهر فجزله البناء عليه في شهرين ومن نذر ان يصوم شهرين متتابعين صام خمسة عشر يوما وعرض له ما يفطره وجب عليه صيام ما بقي من الشهر وان كان صومه اقل من خمسة عشر يوما كان عليه الاستئذان وامامنا النذرة فقد بينا حكمه فيما تقدم من انظر في يوم نذر صومه متعديا وجب عليه ما يجزئ من انظر يوما من شهر رمضان متعديا وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا فان لم يتمكن صام ثمانية عشر يوما او تصد بما تمكن منه فان لم يستطع استغفر الله وليس عليه شيء ومن نذر ان يصوم جانا من الزمان وجب عليه ان يصوم خمسة اشهر فان نذر ان يصوم ما كان عليه ان يصوم خمسة اشهر من نذر ان يصوم بمكة او بالمدينة او احد المواضع المعينة شهر اربعة محضه وصام بعضه لم يتمكن من المقام جازله ان يخرج فاذا رجع الى بلده قضاء على النقام وفق عجز الانسان عن صيام اربعة اشهر من كل يوم بعد من طعام وصوم كفارة البين واجب فيه وهو ثلثة ايام متتابعين ولا يجوز الفصل بينهما بالافطار فمن فعل ذلك استأنف الصيام وصلى حلق راسه احيى لم ينك ولم يتصدق صيام ثلثة ايام لمن لم يجد المذقة في الحج متابعيها وصوم جزاء الصيد بمحبة جزاءه وجب عليه من الصيام وصلا اعتكاف واجب فيه وسفره با اثناء الله وبعث الله با صيام من التطوع وما يكون صاحبه فيه بالخيار وصوم التاديب الاول وما لا يجوز صيام صوم ثلثة ايام في الشهر مستحب مندوب لغيره مرغب فيه وهو اول خمسين الفطر الاول والاول اربعة الفطر الثاني واخر خمسين الفطر الاخير فيجب ان لا يترك الانسان مع الاختلاف ان لم يقدر على صيام هذه الايام في اوقاتها جازله تاخيرها من شهر الى شهر لم يقمها لذللك لا باس ان يؤخرها من الصيام في الشتاء ويقضيها في الصيف فانه عجز عن الصيام جازله ان يتصدق كل يوم صيام اربعة ايام السنة وفي اليوم السابع العشرة من ذبنت هو يوم مبعث النبي واليوم السابع عشر من شهر ربيع الاول وهو يوم مولد يوم الحارث بن العباس من مكة الفداء وهو يوم حيت فيه الارض من تحت لكبة واليوم الثامن عشر من الحج وهو يوم الغدير نصب فيه رسول الله امير المؤمنين عليا ماما لا نادم ويستحب صيام اول يوم من الحج وهو يوم ولادة ابراهيم الخليل ويستحب صيام وجب باسره لمن تمكن من ذلك ومن لم يتمكن صام اول يوم منه واليوم الثالث عشر منه وهو يوم ولادة امير المؤمنين ويستحب صيام شعبان وصلته شهر رمضان صامه وصلته شهر رمضان كان توبته من الله عز وجل ومن لم يتمكن من صومه كله صام منه ما استطاع والصوم الذي يكون صاحبه فيه بالخيار في يوم الجمعة والخميس ايام البيض من كل شهر ستة ايام من خوال وصوم يوم عرفة وصوم ايام صوم الاذن فلا تقص المرأة تطوعا الا باذن زوجها فان صامت عرفة جازله ان يفطرها ويؤتها وان كانت صائمة من قضاء شهر رمضان صام لم يكن له ذلك والعبد لا يصوم تطوعا الا باذن مولاه والعبد لا يصوم تطوعا الا باذن مضيفه وما صام الناذي بن يؤخذ الصبي اذا وادق ناديا وليس بضر في ذلك من انظر في صوم في اول النهار ثم توفية نهارا وما لا مسالة عن الطعام والشراب بقية يومه ناديا وكل المسافر اذا اكل من اول النهار ثم قدم اهله ناديا وكل المساك بقية يومه ناديا

في شهر رمضان

في شهر رمضان



کتاب التزکیۃ

[illegible]

## الامتحان

بسم الله الرحمن الرحيم







# كتاب الزكاة

فيها ثلث شيئا الى ان تبلغ ثلثها فان زاد بلغ ذلك ذات واحدة كانت بينهما اربع شيئا ثم يترك هذه العبرة فيما زاد وعليه ياخذ من كل امة شيئا  
 فاما كانت عتقا فان كان على كل واحد منها في كل سنة ديناران وان كان بوادين كان على كل واحد منها في كل سنة دينارا واحدا من حصل عند  
 من كل جنس يجزيه الزكاة اقل من النصاب الذي يجزيه الزكاة وان كان لوجع لكان اكثر من النصاب والنصابين لم يكن عليه شيء حتى يبلغ كل جنس  
 منه الحد الذي يجزيه الزكاة ولوان اشيا فاما ملك من المواشي ما يجزيه الزكاة فان كانت جنسا واضع متفرقة وجب عليه فيها الزكاة وان وجد متوضع بلحد  
 من المواشي ما يجزيه الزكاة لئلا يجاعل يمكن عليه في حال لا يبرأ من يخرج الانسان مما يجزيه من الزكاة من غير الجبس الذي يجزيه  
 منه بقيمة وان خرج من الجبس كان افضل **باب لو نزلت الزكاة في النكاح** لا زكاة في الذهب لفته حتى يحول عليهم الحول بعد  
 حصولها في الملك فان كان مع انسان ما لا نال مما يجزيه الزكاة ثم نصاب تمام النصاب في وسط السنة فليس عليه فيها الزكاة حتى يحول الحول على القدر  
 الذي يجزيه الزكاة وانما سهل لئلا التفرقا في عشرة فند حال على المال الحول وجبت عليه فيها الزكاة فان خرج الانسان المال على عن ملكه بل سهل  
 الشهر الثاني عشرة سقط عنه فضل الزكاة وان اخرج من ملكه بعد الحول الشهر الثاني عشرة وجبت عليه الزكاة وكانت في ذمة الى ان يخرج منها واما الحفنة  
 والنعير والقر والربيب فزكاة فيها حين حصولها بعد الحول والجداد والصرام ثم ليس فيها بعد ذلك شيء وان حال عليها الحول والحول لان  
 يباع بذهب فضو حال عليها الحول فيجب زكاة واما الابل والغنم والبر ليس في شيء منها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم يملكه اذ كل  
 ما يحل عليه الحول من صفار الابل والبقر والغنم ما يجزيه الزكاة ولا يجوز تقديم الزكاة بثل حوله قتها فان حضر سحوقها بثل جوب الزكاة جاز  
 ان يعطى شيئا يجعل فيه ما عليه اذا جاء الوقت هو على تلك الصفة من استخفافها احتجب من الزكاة وان كان قد استغنى وتغيرت صفته  
 التي يستحق بها الزكاة لم يجزى ذلك عن الزكاة وكان على صاحبها ان يخرجها من الراس اذا حل الحول على الانسان ان يخرج ما يجزيه عليه  
 الفور ولا يؤخر فان عدم المستحق لعزله عن ماله وانظر به المستحق فان حضرته الوفاة وصى به ان يخرج عنه اذا غل ما يجزيه من الزكاة ولا  
 بأس ان يعثره ما بينه وبين شهرين ولا يجعل ذلك اكثر منه وادعهم من الاخبار بجواز تقديم الزكاة وتأخيرها فالوجه فيها ما نذكرنا  
 في ان ما تقدم منه يجعل عوضا ويغيره بما ذكرناه وما يؤخر منه بما يؤخره لا نظار المستحق فاما مع وجوده فالأفضل اخراجها اليه على البدار حسب  
 ما له ساء **باب مستحق الزكاة واولا يعطى اكثر منها** التي يستحق الزكاة هم الثمانية الاصناف الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن  
 وهم الفقراء والمساكين والغائبين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الزكاة الغادون وفي سبيل الله وابن السبيل والفقير هو الذي له بلغم من العيش والمساكين  
 الذي لا شيء معه فاما الغائبون عليها فهم الذين يسعون في جباية الصدقات واما المؤلفة قلوبهم فهم الذين يتلون القرآن ويحجرون الى الجهاد وفي  
 الزكاة هم المكاتبون والمساكين الذين يكونون تحت شدة ومثقة عظيمة فينبغي ان يعطوا من الزكاة ويعتقون وقد كان من وجبت عليه كفارة  
 عتق ثيبه في انما زاد وقيل خطأ وغير ذلك ولا يكون عنه يشترى عنه يعتقوا الغادون وهم الذين ذكبتهم الديون عن غير معصية ولا شاة في  
 سبيل الله وهو الجهاد ابن السبيل هو المفتاح يرد بثل ايضا انه الضيفان لا ينزل بالانسان ويكون محتاجا في الحال ان كان له في بلد  
 وموطنه فان كان الامام ظاهرا من فضله لا ما حاضر فمثل الزكاة اليه ليعثر بها على هذه الثمانية الاصناف ويقم بينهم على حسب ما يراه ولا يلزمه  
 ان يجعل لكل صنف جزء من ثمانية بل يجوز له ان يفضل بعضهم على بعضا ذكرنا في فضلهم وقيل الحزون وانما لا يمكن الامام ظاهرا ولا من فضله  
 الامام حاضر فمثل الزكاة في خمسة اصناف من الذين ذكرناهم وهم الفقراء والمساكين وفي الزكاة الغادون وفي ابن السبيل فيقطرهم  
 المؤلفة قلوبهم وسهم السعاة وسهم الجهاد لان هؤلاء لا يؤخذون الا مع ظمروا الامام لان المؤلفة قلوبهم انما يتلقون الامام ليجاهد معه  
 السعاة ايضا انما يكونون من ببله في جمع الزكاة والجهاد ايضا انما يكون برا ومن فضله لا ما فان لم يكن هو ظاهرا ولا من فضله فليمن  
 عداهم والذين يعرفونهم الزكاة ينبغي ان يحصل لهم مع الصفات التي ذكرناها ان يكونوا عاديون بالحق معتقدين له فان لم يكونوا كذلك  
 فلا يجوز ان يعطوا الزكاة من اعطى كونهن لا يعرفن الحق ولا يعرفن به وكان عليه الامانة ولوان نجا الفخرج ذكوتهم الى اهل بخلفه ثم استبقوا  
 عليه فاده الزكاة ولا يجوز ان يعطى الزكاة من اهل المعرة الا اهل السر والصلاح فاما الفساق وشرب الخمر ولا يجوز ان يعطوا منها شيئا  
 ولا بأس ان يعطى الزكاة اطفال المؤمنين ولا يعطى اطفال المشركين ولا يجوز ان يعطى الانسان ذكوتهم ان تدره الثقة عليه مثلا لوالد لوالده  
 والجدة والجدة والزوجة والمولود ولا بأس ان يعطى من عدا هؤلاء من اهل الهزات من الاخ والاخت والاداء والعم والخالة والعممة والخالة  
 والاداءهم والافضل ان لا يعطى بالزكاة عن القريب مع حاجته الى ان تملك البعيدة فيجعل للقريب سطة والبعيد سطة كان فضلا حتى لا يجد  
 من تجز عليه الزكاة مستحقا لها عر لها من ماله وانظر فيما مستحق فان لم يكن في بلد من يستحقها فلا بأس ان يعطى لها الى بلد اخر وانما صيب الزكاة  
 في الطريق وملكك فقد اجازت عنده ان كان قد رخص في بلد لها مستحقا لم يعطه واخر من يكون في بلد اخر كان صامنا لها ان هلكته خذ  
 عليه عادتها ومن وصى اليه باخراج زكاة او اعطى شيئا منها ليعثره على مستحقه فوجد ولم يعطه بل اخره ثم هلك كان صامنا للمال ولا يخل الصدقة

في مستحق الزكاة  
 من اهل البيت  
 من اهل البيت



# كتاب الزكاة

الواجبة في الأموال الخمسة هاشم فاجبة وهم الذين ينسبون إلى أمير المؤمنين وجعفر بن أبي طالب عقيب من أجيال طالب عقيب من عبد المطلب إلى  
 ما عدل صدقة الأموال فلا بأس أن يعطوا أياها ولا بأس أن يعطى صدقة الأموال خالهم ولا بأس أن يعطى بعضهم بعضا صدقة الأموال  
 وانما يحرم عليهم صدقة من ليس من نسبهم وهذا كله ما يكون في خال وسمهم ووصولهم إلى مستحقهم من الأحرار فاذ كانوا من غيرهم من  
 ذلك محتاجين إلى الاستعانة به على أموالهم فلا بأس أن يعطوا زكاة الأموال حصته لهم في ذلك عند الاضطرار ولا يجوز أن يعطى الزكاة  
 لغير من يقتضيه الكتاب ما يقوم بأمره وأمره لغيره فان كان مستحقه لا تقوم به جازله ان باخذ ما يتبع به على اهله من ملك حسين دونهما فيلزم  
 ان يقتضيه ما يقتضيه ما يحتاج إليه في نفسه لم يجز له ان ياخذ الزكاة وان كان معه سبعا ثم درهم وهو لا يحسن ان يقتضيه ما جازله ان يقبل الزكاة  
 ويخرج منها ما يجب عليه فيما يملكه من الزكاة ويتبع به على اهله من ملكه او ابيكم تاخذ ما يجزله ان يقبل الزكاة فان كان دونهما واكثر  
 فكيفه لما لم يجز له ان يقبل الزكاة فان لم يكن له غلها كفاية جازله ان يقبل الزكاة وينبغي ان يعطى زكاة الذهب الفضة لغير المسلمين  
 المعرفين بذلك يعطى زكاة الابواب البقر والغنم اهل الجبل فان عرفه من بيتي الزكاة وهو يستحي من المعترض لذلك لا يؤخر ان تعرفه جازله ان  
 يتخير الزكاة وان لم تعرفه انتم منها وتذاجر انتم عنك اذا كان لك على انسان دين ولا يقبله على قضاءه وهو مستحق له جازله ان تقاصم من الزكاة  
 وكنان كان الدين على ميت جازله ان تقاصم منها وان كان على اخيك المؤمن دين وقد مات جازله ان تقصيه عنه من الزكاة وكران كان  
 دين على الذي اود ذلك اود ذلك جازله ان تقصيه عنه من الزكاة فان لم تجد مستحقا للزكاة وجدتم مملوكا يباع جازله ان تقصيه عنه  
 اخيك بعد ذلك ما لا دأرت له ثم ما كان ميراثه لا يباي زكاة وكل ما باس مع وجود المستحق ان يشتري مملوكا يباعه فاذ كان مؤثرا كان  
 في نفسه شدة فان كان بجلافة ذلك لم تجز لك على حاله من يعطى غيره زكاة الأموال لغيره على مستحقه وان كان مستحقا للزكاة جازله ان ياخذ  
 منها بقدر ما يعطى غيره اللهم الا ان يعين له على اوقام باعياهم فانه لا يجوز ذلك ان ياخذ شيئا منها ولا ان يعدل عنهم الى غيرهم واقل ما يعطى لغيره  
 من الزكاة خمسة دراهم واثنتان من درهمين او اقل ما زاد على ذلك فلا بأس ان يعطى كل واحد ما يجب له من الزكاة فاذ كان مؤثرا كان  
 درهم ان كان من الذين اقاموا عشرة ينادون ان كان من الذين اقاموا عشرة لا يكره ذلك لا بأس ان يعطى الرجل زكاة ثوب واحد يعينه بذلك **باب مستحق**  
**زكاة الفطر** ومن تجب عليه الفطرة ولجبة على كل بالغ ما لك لما تجب عليه من الزكاة في الأموال لا يلزم ان يخرج جميعه من جميع من يولد  
 من ولد ولد له ووجه مملوكه مسلما كان او دنيا غيرا كان او ذكرا فان كان لزوجته مملوك فغيره الا ان يكون عند نصفه يخل  
 معه في شهر رمضان واجب عليه ايضا ان يخرج عنه الفطرة وان رزق له ولد في شهر رمضان وجب عليه ايضا ان يخرج عنه الفطرة فان ولد له ولد  
 ليلة الفطر ليرى يوم العيد يخل عليه خراج الفطرة عنه فمضا وجبوا ويحتج ان يخرج ندبا واستحبابا وكن ذلك من سائر ليلة الفطر  
 او يوم الفطر قبل الصلوة فيحتج ان يخرج زكاة الفطرة وليس ذلك بغيره ان كان اسلامه قبل ذلك فوجب عليه خراج الفطرة ومن كان كافرا  
 عليه فيه الزكاة فيحتج ان يخرج زكاة الفطرة ايضا عن نفسه وعن جميع من يعوله وان كان من محله الفطرة اخذها ثم خرجها عن نفسه فغيره  
 فان كان به اليه الحاجة فليد ذلك على من يعوله حتى ينهي الخدم ثم يخرج ما سوا واحد العزيم وقد جاز ذلك عنهم كلهم **باب ما يجوز**  
**اخراج في الفطرة** وقد ما يجب من فضل ما يخرج له انسان في زكاة الفطرة المتمرؤ الذي يبيع ويجوز لخراج الحنطة والشعير والوزن الا  
 والبن والاصول في ذلك ان يخرج كل واحد ما يظلم على نفسه في اكثر الاحوال اما اهله وكنهه والمدينة واطراف الشام واليمن والمغرب والعراق  
 ودرهم الا هو ان ذكره ان ينبغي لهم ان يخرجوا التمرو على اوساط الشام ودمر من خراسان والولى ان يخرجوا الزبيب على اهل المغرب واليمن والهند  
 والحبشة كلها ان يخرجوا الحنطة والشعير على اهل طبرستان الا قد عد على اهل مصر البر ومن سكن البوادي من الاعراب فليعلم الا فطره فاذ عدوا  
 مكان عليهم البن ومن عدم احد هذه الا شيئا اليه ذكرها او اذ ان يخرج منها بقيمة الوقت فيها او ضمنه لم يكن به راسخ قد ود وان يخرج  
 لان يجزى عن كل راسخ دما وندد ايضا او بعتة ودانيق والاحوط ما قد مناه من انه يخرج قيمته بغير الوقت فاما الفضة الذي يجزى له  
 عن كل راسخ من احد الاشياء التي قد مناه ذكرها وندد ففطره اوطال العرب في سنة اوطال بالمدينة وهو اربعة امداد والمدينة اثنا عشر  
 وندد ودم ونصف درهم ستة دنانير والداق ثلث دينار من اوساط حبش الشام واليمن من يربدا خارجا لجراره اربعة اوطال بالمدينة  
 او ستة باليمن **باب الوقت الذي يجب فيه اخراج الفطرة** ويستحبها الوقت الذي يجب فيه اخراج الفطرة يوم الفطر قبل  
 صلوة العيد وان انا ان خرجنا قبل يوم العيد يوم او يومين او من اول الشهر الى اخره لم يكن به راسخ عز ان افضل ما قد مناه فان كان يوم  
 يخرجها وليعلمها الى مستحقها فان لم يجدها استحقها عظم من ماله ثم سلمها بعدا ومن عذبه مر الى مستحقها فان هو وجدها اهلها لخرجها كان  
 ضامنا لها الى ان يسلمها الى رباها وان لم يجدها اهلها لخرجها من ماله لم يكن عليه ضمان وينبغي ان تحمل الفطرة الى الايام ليضمها لحيث كان  
 لم يكن هناك فام حملت في وقتها شيعته لغيره في مواضعها واذا ادا الانسان ان يتولى ذلك بنفسه جازله ذلك غير انه لا يعطى الا المستحقا

كتاب الزكاة







# كتاب المحسن

بعد اخرج حق السلطان ومؤنة الرجل مؤنة غياله بقدر ما يحتاج اليه على الاضطرار الكوز اذا كانت راحته او دناي حبيبه فيها المحسن ارجح منها  
 اذا بلغ الى الحد الذي ذكره وان كانت مما يحتاج الى مؤنة والفقرة عليه يحسن بعد اخرج المؤنة والفقرة منه **باب فتنه الغائب**  
**والاخصار** كل ما يغني المسلم من دار الحرب من جميع الاضطرار التي قد مبادر فيها ملحوه العسكر يخرج منه المحسن او بقدر اخاص طابعي قسم بين  
 القاتلة وما يحويه العسكر من الارضين والعقارات وغيرها من انواع القنايم يخرج منه المحسن الباقية تكون للمسلمين فاطبة مقاتليهم وغير مقاتليهم  
 بقية الامام بينهم على قدر ما يراه من مؤنتهم والخصر اخذ الامام في نفسه سنة فاشام فقما لله وقما لرسوله وقما للذي لقى في نفسه قسم الله ثباته وقما  
 وقسم الرسول وقسمه في حق القرية للامام خاصة يصرفه في امور نفسه ما يرونه من مؤنة عزه وسهم ليشاحل لمحجهم سهم لساكنيهم وسهم لابنائهم  
 وليس لغيرهم شيء من الاخاص على الامام ان يقسم سهامهم بينهم على قدر كفايتهم مؤنتهم في السنة على الاضطرار فان فضل من ذلك شيء كان له  
 وان نقص كان عليه نعيم من خاصته هؤلاء الذين يستحقون المحسن الذين قد مبادرهم من بحر غيلة فتنه او كائنه فان كان هناك من ابرز  
 غير الاول والمذكورين وكان ابوهم منهم حل للمحسن ليرحل له الزكوة وان كان ابوهم من غير اولادهم وامر منه لم يحل له المحسن حل له الزكوة **باب**  
**الانفال** الانفال كانت لرسول الله خاصة في حوته وهي لمن قام مقامه بعده في امور المسلمين هي كل رضى خربته قد اياها له اعتمها وكل ارض  
 لم يوجف عليه لم يحل له ولا دكا بل ويملكها بغير قتال ودخل الجبال بطون الارضية والاجام والارضون المواث التي لا ارباب لها وصوا في المملوك  
 وقطاعهم مما كان في ايديهم من غير وجه النصب ميراث من لا وارث له وله ايضا من الغنائم قبل ان يقسم الجارية المحسنة والفرس لغارة والنوب  
 المرتفع وما اشبه ذلك مما لا نظير له من دقيق ومتاع واذا قاتل قوم اهل حرب من غير اولادهم فغنموا كما غنم غنمهم للامام خاصة دون غيرهم  
 لاحدان يصرفها فيما يستحقه الامام من الاخاص الا قال الا بانه من تصرفه شيء من ذلك بغير اذنه كان غاصبا وارفع ما يتصرف فيه مردد على  
 الامام واذا تصرف فيه ابرار الامام كان عليه ان يؤكده ما يصلح له الامام عليه من نصفه وثلاث وربع هذا في حال ظهروا للامام فاما حال الغيبة  
 فقد خصوا لشيعتهم التصرف في حقوقهم مما يتعلق بالاخاص غير ما يملكه الامام منهم من المناجح والمتاجر والمساكن فاما ما عدا ذلك فلا يجوز  
 له التصرف فيه على حاله ما يستحقونه من الاخاص في الكوز وغيرها في حال الغيبة فقد اختلف قول اصحابنا فيه وليس فيه نص معين الا ان كل  
 واحد منهم قال قولا يقتضيه الاحتياط فقال بعضهم انه في حال الاستئجار يجري ما يبيع ثلثا من المناجح والمتاجر وقال قوم انه يجب حفظه مادام  
 حيا فاذا حضرته الوفاة وصى الى من يشاء من اخوانه المؤمنين ليس له ان يصالحه امر عليه لصلوة والسلام اذا ظهر ويوصى به موصيا وصي  
 اليه ان يصل الى صاحبك مرة قال قوم يجب منه لان الارضين تخرج كوزها عند قيام القاييم وقال قوم يجب ان يقسم المحسن سنة فثلاثة اشهر  
 للامام يدفن او يورع عند من يوثق بامانته والثلاثة اشهر الاخر يفرق على مستحقه من اهل بيته وامناء سبيهم هذا ما ينبغي  
 ان يكون العمل عليه لان هذه الثلاثة اشهر استحقها ظاهرا وان كان الموتى لقرب ذلك منهم ليس بظاهرا كما ان مستحق الزكوة ظاهرا وان كان  
 الموتى لقبضها وبقربها ليس بظاهرا لاحد يقول في الزكوة انه لا يجوز تسليمها الى مستحقها ولو ان انسانا استعمال الاحتياط وعمل على احد  
 الا قول المتقدم ذكرها من الذين والوصاية لم يكن ما قوما فاما التصرف فيه على ما تضمنه القول الاول فهو صلا الاحتياط والا على الاحتياط  
 مذمناه **كتاب الحج** **باب جوب الحج** ومن يجب عليه كعبته وجوب الحج فريضة على كل حي بالغ مكلف مستطيع للحج لرجل كان او  
 امرأة ذكرنا ان يكون بالغ الا ان من ليس بالغ من الرجال من النساء لا يجب عليه الحج فان حج فهو غير بالغ او حج غير مكلف مستطيع للحج لرجل كان او  
 الاسلام وكان عليه لا عادة بعد البلوغ وذكرنا ان يكون حرا لان العبد لا يجب عليه الحج فان حج في حال العبودية ثم لعق بعد ذلك لم يجز له ذلك من حجة  
 الاسلام وكان عليه لا عادة سواء كانت الحجة التي حجها باذن مولاه او بغير اذنه اللهم الا ان يلحقه لعنات قبل ان يعفونه لوقوف باحد الموقنين فان  
 ادركا احدا الموقنين بعد لعق فقد جازاه عن حجة الاسلام وذكرنا ان يكون مكلفا لان من ليس مكلف من المجانين وغيرهم لا تنفع حجهم الموقف للصحة  
 لا يجزئ عنهم وكان الحجة في ذمتهم ان عادوا الى حال الصحة وكما للعقل وذكرنا ان يكون مستطيعا لان من ليس مستطيع لا يجب عليه الحج والامتناع  
 هي الزاد والرحلة والرجوع الى كفاية وتخليه السرب من جميع الموانع فان ملك الزاد والرحلة ولم يكن معه غير ذلك لم يجب الحج اللهم الا ان يكون  
 صاحب جنود وصناعة يرجع اليها ويمكن ان يعيش بها فان حصلت الاستطاعة ومنع من الخروج مانع من سلطان او عداوة مرض لم يتمكن  
 من الخروج بنفسه كان عليه ان يخرج جلا يحج عنه اذا زالت عنه بعد ذلك الموانع كان عليه عادة الحج لان الذبح اخرجها انما كان يجب عليه ما له  
 هذا يلزمه على بدنه وناله وان لم تزل الموانع عنه وادرك الموت كان ذلك مجزا عنه فان لم يخرج احدا عنه والحال هذا او يكون متمكنا من الحج  
 فلا يخرج وادرك الموت لم يجب ان يخرج عنه من صلبه وما بقي بعد ذلك يكون ميلا فان لم يخلف الا قد ما يجب به عنه وكان الحجة ملكا يجب عليه  
 قبل ذلك لم يجب ان يخرج عنه وكل الحكم اذا تراءى قد ما يجب به من بعض المواثيق وجب ايضا ان يخرج عنه من ذلك الموضع وان خلف قد ما يجب به  
 عنه وادرك من ذلك لم يكن قد حج عليه الحج قبل ذلك كان ميلا فاودثه من لم يكن يملك الاستطاعة وكان له ولد له مال يجب عليه ان يأخذ



# كتاب الحج

من مال ابنه قد يبيع به على الاضداد ويح فان لم يكن له ولد فعرض عليه بعض اخوانه ما يحتاج اليه من سؤنة الطريق فوجب ايضا عليه الحج ومن ليس معه مال يبيع به بعض اخوانه ففدا جزاه ذلك عن حجة الاسلام وان ايسر بعد ذلك الا انه يستحب ان يبيع بعد ليلته فانه افضل ومن فقد الاستطاعة اصلا وكان متمكنا من المشي كان عليه الحج استحبابا مؤكدا وكل كان معه من النفقة ما يركب بعضا ويمشي بعضا يستحب ان يخرج ايضا الى الحج وان خرج فاستحب في الطريق حتى يحج كان ذلك جائزا ايضا الا انه متى حج والحال على ما وصفناه ثم وجد بعد ذلك المال كان عليه عادة الحج ومتى كان الرجل مستطيعا للزاد والراحلة واراد ان يحج ماشيا فان كان ذلك لا يصحفه ولا يبعه من راء القرا كان المشي افضل من الركوب ان اضغفه ذلك عن قامة القرايين كان الركوب افضل له ومتى عدم الرجل الاستطاعة فباله ان يحج عن غيره وان كان صرحه لم يحج الا السلام ويكون الحجة مخيرة عن الحج عنه هوذا ايسر بعد ذلك كان عليه عادة الحج ومتى نذر الرجل ان يحج لله ثم وجب عليه الوفاء به فان حج الذي نذر ولم يكن قد حج ففدا جزاء حجه عن حجة الاسلام وان خرج بعد لنذر بينه حجة الاسلام لم يخرج عن حجة التي نذرها وكانت في ذمته ومن نذر ان يحج ماشيا ثم عجز عنه فليس عليه ان يركب لیس عليه شيء وان لم يعجز عن المشي كان عليه الوفاء به فانما انتهى الى مواضع العبور فيمكن فيها ما يما ليس عليه شيء ومن حصلت معه الاستطاعة وجب عليه الحج على الفور والابداد دون الترخي فان حجه وهو متمكن من تقديمه كان تادافريضة من فرائض الاسلام ومن حج وهو غافل لم يعرف الحق على الوجه الذي يجب عليه الحج ولم يحل شي من اركانه ففدا جزاء عن حجة الاسلام ويستحب له إعادة الحج بعد استئذان كان قد اخل بشيء من اركان الحج لم يجز له ذلك عن حجة الاسلام وكان عليه فداؤها بما بعد **باب نفي الحج على ثلثة اضراب** تمتع بالحج والقران والفراد ما التمتع هو فرض الله تعالى على جميع المكلفين ممن ليس هو من اهل مكة وحاضريها وهو من يكون بمكة او يكون بينه وبينها ثمانية اربعميل او من وجب عليه التمتع لا يجزئه افراد ولا قران الا بعد الضرورة وفقد التمكن من التمتع فان كان متمكنا منه حج تادانا او مفردا كان عليه عادة الحج واما الافراد والقران فهو فرض اهل مكة وحاضريها وهم الذين قد سادهم ولا يجوز لهم التمتع ومن جاور بمكة سنة واحدة او سنتين جاز له ان يتبع فيخرج الى الميقات فيحرم بالحج متعافا فان جاز بها ثلث سنين لم يجز له التمتع وكان حكمه حكم اهل مكة وحاضريها ومن كان من اهل مكة وحاضريها ثم نازح الى مثل المدينة وغيرها من البلاد ثم اراد الرجوع الى مكة واراد ان يحج متعافا جاز له ذلك فاذا اراد الانسان ان يحج متعافا فعليه ان يوفى شعرا سنة ثمانية من اول ذي القعدة وهو لا يسقط منها ما نذرنا في الميقات اهل حرم الحج متعافا ومضوا الى مكة فاذا شاهد بيوت مكة فليقطع التلبية ثم ليذهبها فاذا دخلها طافها ثلثا سبعا وصل على المنام كعتين ثم سعى بين الصفا والمروة وقصر من شعر راسه قد اخل من كل شيء حرم منه من النساء والطيب غير ذلك الا الصيد فانه لا يجوز له ذلك لكونه في الحرم ثم يكون على هيئة هذا الى يوم النحر فترى عنده الزوال فاذا كان ذلك الوقت صلى الظهر وحرم بعده الحج ومضى الى منى ثم ليعد الى عرفات فيصلي بها الظهر والعصر فيقف بها الى غروب الشمس ثم يقضي في المشعر الحرام فيقف بها تلك الليلة فاذا أصبح عدا منها الى مناة فقفوا سبعا ثم يحج يوم النحر او من الغد لا يؤخر ذلك الى مكة ويطوف بالبيت طواف الحج ويصل ركعتي الطواف ويسعى بين الصفا والمروة وتذرع من مناة مكة كلها وحل كل شيء الا النساء والصيد بغيره عليه التحلل للنشاط طواف فليطوف في ثلث شاء في فداء مقامه بمكة فاذا طاف طواف النساء حل له النساء وعليه هدي وجب يحرمه يوم النحر فان لم يتمكن منه كان عليه صيا عشرة ايام ثلثة في الحج يوم قبل النحر ويوم النحرية ويوم عرفه وسبعة ارجع الى اهل مكة المتعافا انما يكون متمعا اذا وقع عمرته في شهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة فان وقع عمرته في غير هذه الاشهر لم يجز له ان يكون متمعا بذلك العدة وكان عليه الحجة عرفة اخرى يبني بها في الاشهر التي قد سادها وكل لا يجوز الا حرم بالحج مفردا ولا تادانا الا في هذه الاشهر فان حرم في غير هذا لا يحل له الا ان يجد الا حرم عند حلول هذه الاشهر عليه ترك ذلك يجزى عنه واما الثمان فعليه ان يحرم من ميقات اهل مكة يسوق معه هديا بشعره من موضع الاحرام وليس في شاة بالحج بالدم ويعلق في ذنبه فلا مما كان يصل بينه ويسوق الهدي معه الى منى ولا يجوز ان يحل الا اذا بلغ الهدي محلها فان اراد ان يدخل من مكة جاز له ذلك لكنه لا يقطع التلبية ان اراد ان يطوف بالبيت تطوعا فعل الا انه كلما طاف بالبيت لم يجز له عند فراغه من الطواف ليعقد حرامه بالتلبية وانما يفعل ذلك لانه لو لم يفعل ذلك لخل في كونه محلا وبطلت حجة وصار عمره وقد بينا انه ليس له ان يحل الى ان يبلغ الهدي محلها من يوم النحر وليقف بها سبعا كلها من الوقوف بالوقوفين وواجب عليه من المناسك بما نذر على ان يحج فيطوف بالبيت سبعا ويسعى بين الصفا والمروة سبعا ثم يطوف طواف العرة المتبوله ولم تلزمه عادتها فاما المفرد فان عليه ما على القادر سواء لا يختلف حكمه ما في شيء من مناسك الحج وانما يقيم القادر من المفرد شيئا للهك فاما ما ياتي المناسك فاما اشتر كان فيه على السواء ولا يجوز له ان يقطع التلبية الا بعد الزوال من يوم عرفة وليس عليه ما هكك حتى فان تخيا استحبابا اراد ان لها فيه فضلا ليس له بولي **باب الموقيت** معززة المواقيت واجبة لان الاحرام لا يجوز الا منها فلو ان انشا

استحب







# كتاب الحج والعمرة

يلبوا اذ علت برئاحته ليند ما اذا كان حاجا على غير طريق المدينة ليه من موضع ان اراد وان مشى خطوات ثم ليه كان فضلا اذا اراد التلبية فليرفع  
 صوته بها والتلبية فريضة لا يجوز تركها على حال الحج بها سنة للرجل ليس لك على النساء ويقول لبيك اللهم لبيك لبيك ان الحجة النعمة تلك  
 الملك لا شريك لك لبيك هذه التلبية الاربع فريضة لا بد منها وان زاد عليها من التلبية الاخرية فضل كثير افضل فاذا ذكره في التلبية الحج والعمرة  
 معانان لم يمكن التلبية وغيرها وتصر على ذكر الحج جازنا اذا دخل مكة طواف وسعى وقصر جعلها عمرة كان ايضا جازنا فان لم يذكرها لحج ولا عمرة وتوفي  
 التمتع لم يكن به باس ان ليه بالعمرة وحدها وتوفي التمتع لم يكن به باس ان ليه بالتمتع ودخلكه وطواف وسعى ثم ليه بالحج قبل ان يقصر وقد بطلت  
 معتقدا كانت حجة متبولة هذا اذا فعل ذلك متعمدا ان فعله ناسيا فليقض فيما اخذ منه وتذمت معتقدا ليس عليه شيء من ليه بالحج مقرا او  
 مكة وطواف وسعى جازنا ان يقصر بجعلها عمرة ما لم يلب بعد الطواف فان لم يقصر فليس له معتقدا فليقض في حجة ويبنح ان يلبه الانسان في كل  
 وقت وعند كل صلوة واذا هبط واديا او صعد تلعة فربما الاضحية والاخر من حجة ثم في تلبية تحريك لسانه وشارفها بالصبح لا باس ان يلبه الانسان  
 وهو على غير طريق سبيل لا يقطع التلبية الا اذا شأ هذا بوقت مكة فاذا شأ هذا فاطعمها وان كان نادا او مضرا فليقطع تلبسته يوم عرفه بعد  
 الزوال وان كان معتمرا فليقطع تلبسته اذا وضعت بالحلقات في الحرم فان كان العترة من قد خرج من مكة ليعتمر فلا يقطع التلبية الا اذا شاهد  
 الكعبة ويحرم الصبيان من الحج اذا ارادوا الحج بهم ويحبون كل ما يحبون المحرم ويقتلهم بما يحبون المحرم فلهذا اذا فعلوا ما يحبون في الكفارة كان على  
 اوليائهم ان يكفروا عنهم فان كان الصبي لا يحسن التلبية ولا يثاني له لبعنه وليته كذلك يطوف به ويصل عنه اذا لم يحسن ذلك ان حج بهم  
 متمتعين وجب ان يذبح عنهم فاذا كانوا صغارا واذا كانوا كبارا واجاز ان يؤمره ابا الصبي وينبغي ان يوقف الصبي بالموقفين معا ويجزئ المشاهدة كلها  
 ويرى عنه الجاد وينبغي ان يذبح في جميع ما يتولاه الرجل بنفسه اذا لم يؤخذ له الهدى ولا يقدر على الصوم كان على ليه ان يصوم عنهم **باب ما**  
**يجب على المحرم من اجتناب** والواجب ان اجتناب المحرم ما بالتمتع والاشياء والتقليد حرم عليه لبس الثياب المخططة والنساء والطيب  
 والصيد لحم الصيد لا يحل له شيء من ذلك وافضل ما يحرم الانسان فيه من الثياب يكون قطنيا حصانيا بيضا فان كان غير بعض كان جائزا الا  
 ان يكون سودا فانه لا يجوز الاحرام فيها او يكون مصبوغا بصنع غيره طيبا مثل الزعفران وما اشبهه ان كان الثوب قد صنع بطيب فلهذا يحل له  
 يكن به باس ان كان اصاب الثوب طيب فلهذا يحل له يكن به باس ان يكونه الاحرام في الثياب المصبوغة بالعصفر وما اشبهه لاجل الثمن وان  
 يكن ذلك محظورا وكل ثوب يجوز الصلوة فيه فانه يجوز الاحرام فيه وما لا يجوز الصلوة فيه لا يجوز الاحرام فيه مثل الحنك المعشوش والابرسيم  
 المحض وما اشبهه مما ولا يحرم الانسان الا في ثيابا ظاهرا نظيفة فان كانت ممتعة غسلها قبل الاحرام وان توسخت بعد الاحرام فلا يغسلها الا اذا  
 اصلها شيء من النجاسة ولا باس ان يستبدل بثيابا في حال الاحرام غير انه اذا طاف فلا يطوف الا في ثيابا اخرى منه ولا باس ان يلبس المحرم ثيابا لانه اذا  
 غير انه لا يجوز له ان يزره على نفسه بكرة للحشر التوسل على الفرش المصبوغة فان اصاب ثوب المحرم شيء من خلوق الكعبة وزعفرانها لم يكن به باس ان  
 لم يكن مع الانسان ثوبا الاحرام وكان معه ثيابا يلبس مقلوبا ولا يدخل يديه في ثوب القباء ولا يجوز له ان يلبس السراويل الا اذا لم يجد الا  
 فان لم يجد لم يكن عليه باس يلبس بكرة للبس الثياب بالمعلة في حال الاحرام ولا يجوز ان يلبس الرجل الحاتم يتزين به فان لبس للستر لم يكن به باس ان  
 يجوز للحمر ان يلبس الخفين وعليه ان يلبس الخلعين فان لم يجد لهما واضطر للبس الخفين لم يكن به باس يحرم على المرأة في حال الاحرام من لبس  
 الثياب جميع ما يحرم على الرجل يحمل لها الحبل ولا يجوز له ان يلبس القفادين ولا شيء من الخلعين ولا يحرمها ان يلبسها ما كانت تعاد للبسها  
 باس من غير انها لا تظهر لزوجها ولا تقصد به الزينة فان قصدت الزينة كان ايضا غير جائز ويكره لها ان تلبس الثياب المصبوغة المقدسة وقد  
 وذات يجوز ان تلبس القميص للنساء والصلوات مناه ما السراويل فلا باس يلبسهن على كل حال ولا باس ان تلبس المرأة الحاتم وان كان من ذهب  
 ويجوز للحائض ان تلبس تحت ثيابها غلالة في ثيابها من الجاسات يحرم على المحرم ان يلبسها في الحرام وان تلبس المرأة الحاتم وان كان من ذهب  
 شيء من اجساد من بالثمن ولا باس ان يلبس من غير ثمنه ويحرم ايضا عليه لنفسه وهو الكذب الجذال وهو قول الرجل لا والله بل والله ولا  
 يجوز له مثل شيء من الذنوب لا يجوز له ان ينحى عن بدنة القمار البراعية ما اشبهه ما ولا باس ان ينحى عنه القمار والحلوة ولا يجوز له ان يمشي  
 من الطبيب لطلب الدواء يحرم منه شتمه وكل طعام يكون بينه وبين المسك والعنبر والزعفران والورد والكافور والعودا ما عدا هذا من الطيب  
 الزاحين منكره ووليت احتياجه وان لم يلحق في الخطر الا اذا كان اضطر الى كل طعام يكون فيه طيبا كدغيره ان يقبض على الفؤاد لا باس ان لا يلبس  
 وان كان فيه طيب عند الحاجة اليه في اصاب ثوبا الانسان شيء من الطيب كان عليه ان لا يلبس حتى احتياجه المحرم في موضع يباع فيه الطيب  
 يكن عليه فيه شيء فان ناسه بنفسه مسل على انفة منه لا يمسك على انفة من الروائح الكريهة ولا باس للحمر استعمال الخلع واللباس وما يشبهه  
 ذلك للزينة ويكره للمرأة الحنظا اذا قارب حال الاحرام ولا يجوز لالانسان الصيد الاشارة اليه الا اكل ما صاده غيره ولا يجوز له ان يترك  
 شيئا من الصيد فان ذبحه كان ميتا ان اجبر لاحد اكله ولا يجوز للرجل ولا المرأة ان يكفلا بالسواد الا عند الحاجة الداعية الى ذلك ولا

في ما يجب عليه  
 من اجتناب



کتاب الحج والعمرة

ان يكتحل بكل ليس بأسوا الا اذا كان منه طبيباً نه لا يجوز له ذلك على حال ولا يجوز للحرم النظر الى متى ولا استعمال الادوية التي نهى عنها  
قبل ان يحرم اذا كان مما يتحقق لا يحتمل بعد الاحرام ولا بأس باستعمال ما لا يذهب الى الاستعمال في تلك الحال بعد الاحرام فاما ما عليه  
فانما له حرم عليه استعمال الادوية الا عند الضرورة فانه لا بأس باستعمال ما ليس طبيباً منها مثل الشرح والسمن فاما اكلها فلا بأس به  
على جميع الاحوال الادوية الطبية فانك عنها التواخيح جاز استعمالها ولا يجوز للحرم ان يتحيم الا اذا كان ضرراً على نفسه لا يجوز له ان يذوق  
شي من الشعر على حال او في حال اضطر الى ذلك بان يربط مثلاً ان يتحيم ولا يتأتى له ذلك الا بعد ذلقة الشعر من ثغره وليس عليه شيء  
ولا يجوز للحرم ان يرعس في الماء ولا يجوز له ان يعطى اسماً فاما المرأة فلا بأس بان يعطى اسماً غيراً منها فتر عن وجهها وتطرح ثوباً عليها  
وتسار الى اطراف ثيابها ولا تشف على حال فان غطى الرجل اسماً فاسماً الفتي القناع عن راسه جدياً للثنية وليس عليه شيء ولا بأس ان  
يعطى وجهه يعصب اسماً عند الحاجة اليه لا يجوز للحرم ان يظلل على نفسه الا اذا كان الضرر العظيم ويجوز له ان يمشي تحت الظلال والحرارة  
كان مزاراً للعليل جاز له ان يظلل على العليل لا يظلل على نفسه قد خص في الظلال للنساء على كل حال اجتناباً بفضل لا يحل للحرم ان  
حكامة ولا يستاك سواك يدعى ولا يد لك جهة ولا راسه الوضوء والغسل انما يسقط منهما شيء من الشعر لا يجوز له ان يظلم  
حاله لا يجوز للحرم ان يزوج او يزوج فان فعل كان العقد باطلاً ولا يجوز له ايضا ان ينفذ العقد لا بأس به ان يشترط الحيوان ويجوز  
له تطبيق النساء ويكره دخول الحمام فانه دخل فلا يد لك جسده بل يصيب عليه ماء صبا والحرم اذا كان غسلاً كتحليل المحل ويكفي تكفينه  
غيره لا يقرب شيئا من الكافور ويكره للحرم ان يلبس من دغاه بل يقول يا سعد لا يجوز للحرم ان يلبس السلاح الا عند الضرورة والحرم لا بأس ان  
يؤدبوا لجل على خادمه هو محرم غير انه لا يزيد على عشرة اسواط **باب يجب على المحرم من الكفاية** بما يغسله بعد اذ غطا  
اذا احتل المحرم بغتة فغسلها كان عليه جزاء فان لم يقدر على ذلك فمات الجرم وفرضت له الحنطة وتصدق به على كل مسكين نصف صاع  
فان زاد ذلك على اطعام ستين مسكينا لم يلزمه شيء اكثر منه وان كان اقل منه فقد اجره فان لم يقدر على اطعام ستين مسكينا صام عن كل  
نصف صاع يوما فان لم يقدر على ذلك صام ثمانية عشر يوما فان صام بقرة وحش واحدا وحش فغسله كان عليه جزاء بقره فان لم يقدر عليه فوجها  
وفرضت لها على الطعام وطعم كل مسكين نصف صاع فان زاد ذلك على اطعام ثلثين مسكينا لم يكن عليه اكثر من ذلك فان لم يقدر على ذلك ايضا  
صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقدر على ذلك صام تسعة ايام ومن صام ظيما او غلبا او ادبا غلبا ثم شاة فان لم يقدر على ذلك فوجها  
الجرم ونقضت منه على البر اطعم كل مسكين منه نصف صاع فان زاد ذلك على اطعام عشرة مساكين فليس عليه جزاء وان نقص عنه ايضا لم يلزمه  
اكثر منه فان لم يقدر عليه صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقدر على ذلك صام ثلثة ايام ومن صام ظيما او غلبا او ادبا غلبا ثم شاة فان لم يقدر على ذلك فوجها  
ودعي من الشجر من صلبه يربو او تقفدا او ضابوا ما اشبهها كان عليه جزاء ومن صام عصورا او صعوة او بقره وما اشبهها كان عليه جزاء  
طعام ومن قتل نبوا خطا لم يكن عليه شيء فان قتل عبدا كان عليه كف من طعام ومن صام حامة وهو محرم في الحل كان عليه جزاء فان قتل  
وهو محرم في الحرم كان عليه جزاء فان صامها وهو محرم في الحرم كان عليه جزاء وان قتل فرسا وهو محرم في الحل كان عليه جزاء وان قتل  
في الحرم وهو محرم في الحل كان عليه نصف درهم وان قتل وهو محرم في الحرم كان عليه الجزاء والقيمة وان صام ببيض الحمام وهو محرم في الحل كان عليه  
نصف درهم فان صام به وهو محرم في الحرم كان عليه ربع درهم فان صام به وهو محرم في الحرم كان عليه الجزاء والقيمة معا ولا يختلف الحكم  
في هذا سواء كان الحمام اهليا او من حمام الحرم الا ان حمام الحرم يشتري ببقية علف الحمام الحرم الطير لا يبيع ببقية منه على المساكين كل  
من كان معه شيء من الصيد داخله الحرم وجب عليه تحليله وان كان معه طير وكان مقصودا بالجنح فليتركه حتى يبيته يشه ثم يحلله لا يجوز  
صيد حمام الحرم وان كان في الحل ومن نفق يشه من حمام الحرم كان عليه صدقة يتصدق بها باليد اليه نفق بها ولا يجوز ان يخرج شيء من  
حمام الحرم من الحرم من اخرج شيئا منه كان عليه جزاء فان ما كان عليه قيمته يكره شرعا لقفا وما اشبهها واخراجها من مكة ومن ادخلها  
الى الحرم كان عليه تحليله وليس له ان يخرج منه فان اخرجها كان عليه جزاء وان غلقها على حمام الحرم دينه فخرج وبيض فملكته فان  
كان غلق عليها قبل ان يحرم كان عليه لكل طير درهم ولكل فرخ نصف درهم ولكل بيضة ربع درهم وان كان غلق عليها بعد احرامه كان عليه لكل  
طير شاة ولكل فرخ حلال ولكل بيضة درهم ومن نفق حمام الحرم فعليه شاة اذا رجعت فان لم ترجع فعليه لكل طير شاة ومن دل على صيد  
كان عليه جزاء فاذا لجمع جماعة محرمين على صيد فقتلوه وجب على كل واحد منهم الفداء وفي ثمن صيدهم واكلوه كان ايضا على كل واحد  
الفداء واذا دعى ثلثان صيدا فاصدا احدهما واخطا الاخر كان على كل واحد منهم الفداء واذا قتل ثلثان صيدا احدهما والآخر محرم في الحرم كان  
على المحرم الفداء والقيمة وعلى المحل القيمة ومن سجد صيدا في الحرم وهو محرم في الحرم كان عليه جزاء واذا دعى جماعة من اوقع فيها طائر لم يكن  
ذلك كان عليهم كلهم فداء وان كان كان تصدقهم ذلك كان على كل واحد منهم الفداء وفي ثمن الفداء مثل ما في الفداء سواء دبره وان غيره

عزیز علی خان صاحب











# كتاب الحج والعمرة

باسم الله الرحمن الرحيم على طه الماء كما ينبغي على جده الأرض في آخر الدعاء كما انتهى إلى باب الكعبة صليت على النبي وبعثت فإذا انتهيت إلى  
 مؤخر الكعبة وهو المشجور دون الزكن إلى الجاه في الشوط السابع بسط يديك على الجدران الصوف خذ ليد بطنك بالبيت قلت اللهم البشيتك  
 والعبد عبدك إلى آخر الدعاء فان لم يقدر على ذلك لم يكن عليه شيء فان جاز الموضع ثم ذكر انه لم يلزم له يكن عليه شيء ولا الرجوع وينبغي ان يحتم  
 الطواف بالحجر الاسود كما ينبغي ان يستلم الاركان كلها واستدراكها بالركن الذي فيه الحجر الاسود ثم الركن اليماني فانه لا يترك استلامها  
 مع الاختيار ومن كماله مقطوع اليد استلم الحجر موضع القطع فان كان مقطوعا من المرفق استلمه بشماله وينبغي ان يكون الطواف بالبيت في حائرين  
 المقام والبيت لا يجوز فان جاز اذنا عنه لم يكن طوافه شيئا وينبغي ان يكون الطواف بالبيت على سكون لا سرع فيه ولا بطاء ومن طاف  
 بالبيت ستمائة شوط ناسيا او ناسيا فليصغ فيه شوطا اخر ولا شيء عليه فان لم يكن حتى يرجع الى اهله امر من يطوف عنه فان ذكر انه طاف  
 اقل من سبعة ذكره في حال السعي جمع فتم ان كان طوافه اربعة اشواط فصاعدا فان كان اقل منه استأنف الطواف ثم عاد الى السعي فمعه من  
 في طوافه ثم يبدئ ستمائة شوطا سبعة وهو في حال الطواف فان كان طوافه طواف فرضية اعادة من اوله وان كان نافله في على الاقل ثم استأنف  
 وان كان شك بعد الاضطرار لم يلقا اليه مضى على طوافه واليكم فيما نقض من ستة الاشواط اذا شك فيه حكمه على السوء في ان يعيد  
 الطواف اذا كان طواف فرضية وان كان طواف نافله في على الاقل حسب ما ذكرناه ومن طاف ثمانية اشواط متعديا كان عليه اعادة الطواف  
 وان طاف ناسيا اضاف اليها ستة اشواط اخر وحصل معها اربع ركعات يصلي ركعتين منها عند الفرج من الطواف الطواف الفرضية وبعضه  
 الى الصفا ينسجى في ارفع من سبعة فصل ركعتين اخرين ومن ذكر في الشوط الثامن قبل ان يبلغ الركن انه طاف سبعا فطاف الطواف فان  
 لم يكن حتى يجوزه ثم اربعة عشر شوطا حسب ما ذكرناه ومن شك فلم يعلم اسبغ طوافا ثمانية قطع الطواف فصل ركعتين وليس عليه شيء من  
 شك لم يعلم استأنف طوافا سبعة ثم اثنى اعادة الطواف حتى يستيقن انه طاف سبعا ولا يجوز ان يقرب بين طوافين في فرضية ولا باسبغ  
 في التوافل ان كان الافضل ان يفصل بين كل طوافين بصلوة وان كان في حال يقينه فلا بأس ان يقرب في الطواف ناسيا ومن زاد على اسبغ  
 في طواف لثلاثة الافضل ان لا يصرفه الا على المعز ولا يصرف على الشفع مثلا ان يصرف على اسبغين بل يتم ثلثة اسبغ ومن طاف على غير  
 وضوء او طاف جنباً فان كان طوافه طواف فرضية توشا او غشلا اعادة الطواف فان كان نافله اغشلا وتوشا وصلى وليس عليه اعادة  
 الطواف ومن احل في طواف الفرضية بما ينقض الوضوء قد طاف بعضه فان كان قد جاز النصف فليتوضأ او يتم ما بقى وان حدث قبل ان يبلغ  
 النصف غفيلة اعادة الطواف من اوله ومن طاف طواف الفرضية وصلى ثم يقف ان كان على غير وضوء وتوضأ واغاد الطواف والصلوة وان  
 كان طوافه طواف لثلاثة توشا واغاد الصلوة ومن قطع طوافه بدخول البيت والسعي في حاجته او لغيره فان كان قد جاز النصف في عليه  
 وان لم يكن جازا النصف كان طوافه الفرضية اعادة الطواف وان كان طواف نافله في عليه على كل حال من كان الطواف قد دخل عليه في الصلوة  
 فليقطع ليلصل ثم يتم الطواف من حيث انتهى الميرد وكان من كان في حال الطواف فيصوف عليه ثلثة لوتره قاذب طلوع الفجر وطلع عليه الفجر  
 وصلى الفجر ثم بنى على طوافه المريض الذي يفسدك الظهارة فانه يطاف به ولا يطاف عنه وان كان مرضه مما لا يمكن معه استئمان الظهارة فينظر  
 به فان صلح طاف هو بنفسه ان لم يصلح طيف عنه ويصل هو الركعتين وقد اجزاه ومن طاف بالبيت اربعة اشواط ثم اعتل ينظر به يوما او يومين  
 فان صلح متم طوافه وان لم يصلح امر من يطوف عنه في عليه ويصل هو الركعتين وان كان طوافه اقل من ذلك جاز اعادة الطواف من اوله وان  
 لم ير امر من يطوف عنه اسبوعا ومن حمل غيره وطاف به ونوى لنفسه ايضا الطواف كان ذلك مجزئاً عنه لا يجوز للرجلان يطوف بالبيت  
 هو غير مجزئ ولا باسبغ للشاء ولا يجوز للرجلان يطوف في ثوبه شيء من الخباثات فان لم يعلم به وادى في حال الطواف فليجفع غسل ثوبه  
 عادته ثم طوافه فان علم بعد فزاعه من الطواف كان طوافه جازا ويصل في ثوب ظاهره ويكره الكلال في حال الطواف الا ذكر الله ثم وقراه للقرآن  
 ومن نسي طواف الزيادة حتى رجع الى اهله واقع اهله يجب عليه بدنه والرجوع الى مكة ونقص طواف الزيادة وان كان طواف النساء وذكره بعد رجوعه  
 الى اهله جاز له ان يستنبد غيره فينقص عنه فان كان الموثق ففرضه عليه من طاف بالبيت جاز له ان يؤخر السعي الى بعد ساعة ولا يجوز  
 ان يؤخر ذلك الى غد يوم ولا يجوز تقديم السعي على الطواف فان قدم سعيه على الطواف كان عليه ان يطوف ثم سعى بين الصفا والمروة وان طاف  
 بالبيت اشواط ثم قطع ناسيا وسعى في الصفا والمروة وكان عليه ان يتم طوافه وليس عليه ستيناه فان ذكر انه لم يكن اتم طوافه قد سعى بعض السعي  
 قطع السعي عادته طوافه ثم يتم السعي المتبقي اذا اهل بالحج لا يجوز له ان يطوف ويسعى الا بعد ان ياتي مناه ويقف بالموقفين الا ان يكون شيخا  
 كبيرا لا يقدر على الرجوع الى مكة او مريضا او امرأة تحض فيحضر بينهما وبين الطواف فانه لا بأس به ان يقفوا طواف الحج والسعي ما لم يفر  
 والقائد فانه لا بأس به ان يقدم الطواف قبل ان ياتلغزنا واما طواف النساء فانه لا يجوز الا بعد الرجوع من سعي مع الاختيار فان كان هناك  
 ضرورة تمنع من الدخول الى مكة او امرأة تحض جاز لها تقديم طواف النساء ثم ياتيان بالموقفين ومنه ويقضي المناسك في هذا



# كتاب الحج

ولا يجوز تقديم طواف النساء على السعي من نذر عليه كان عليه عادة طواف النساء وان نذر ناسيا او ساهيا لم يكن عليه شيء وقيل لا زاد  
 بارسان يعود الربط على حاجة في تعداد الطواف وان قولك لك بنفسه كان افضل منه شكاجيعا في عدة الطواف سنا نفا من اوله ولا يجوز للرجل  
 ان يطوف عليه رباطا يستحب له ان يطوف بالبيت ثلثة وثلاثين اسبوعا فان لم يتمكن من ذلك طاف ثلثة وثلاثين شوطا فان لم  
 يتمكن من ذلك طاف ثمانية وثلاثين من نذر ان يطوف على اربع كان عليه طواف اسبوعا عليه راسبوعا لرجلته في نذر ان طاف من طوافه لانه  
 مقام ابراهيم وبصلى فيه وكعين يقر في الاولى منها الحمد لله والحمد لله في الثانية الحمد لله يا ايها الكافرون ودكنا طوافا لفرصة في نذر  
 الطواف على السعي وموضع المقام حيث هو الساعة من شئ فاقين الى كعين واصلها في غير المقام ثم ذكرها فليعد الى المقام فليصل فيه ولا يجوز  
 لانه يصل في غير مكان خرج من مكة وكان ينبغي كعدة الطواف امكنه الرجوع اليها ورجع اضلع عند المقام وان لم يتمكن الرجوع صلى حيث كان عليه  
 شئ واذا كان في موضع المقام الوضوء فلا بأس ان يصل خلفه فان لم يتمكن من الصلوة هناك فلا بأس ان يصل حيا له ودق ركني الطواف  
 فخرج منه اى قد كان من ليل او نهار سواء كان ذلك بعد العصر او بعد الغداة اللهم الا ان يكون الطواف لثلاثة فانه متى كان كذا طاف بكبد  
 التوبة او بعد العصر من الصلوة الى بعد طلوع الشمس او بعد الفجر من المغرب من شئ كعدة الطواف وادركه الموت قبل ان يقضيه ما كان على  
 وليه القضاء **باب السعي بين الصفا والمروة** اذا اراد الانسان الخروج الى الصفا يستحب ان يستلم الحجر الاسود او لا ثم ياتي  
 من زمزم فيشرب منها ويصعد بدنه ولو امن مائة ويكون ذلك من الدلو التي يجدها الحجر فاذا اراد الخروج الى الصفا فليكن خروجه من الباب المقام  
 الحجر الاسود حتى يقطع الوادي فاذا اصعد الى الصفا نظر الى البيت واستقبل الركن الذي فيه الحجر فحمد الله واشى عليه ذكر من لا تدبره من حسن ما  
 صنع به فانه عليه يستحب ان يبذل الوقوف على الصفا فان لم يتمكن وقف بجبل تيسر منه وليكبر الله سبعا ويحمله سبعا ويقول لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له له الملك له الحمد يحيي ويميت وهو على كل شئ قدير ثلث مرات ثم يصل على النبي وليدع بالدعاء الذي ذكرناه في كتاب فقهنا  
 الاحكام انشاء الله ثم ليحذر في المردة ماشيا ان تمكن منه ان لم يتمكن منه جازله ان يركب فانه الاول في ذلك عن يمينه بعد ما تجاوز ذلك  
 الى المردة سعي فاذا انتهى اليه كف عن السعي وشيئا واذا جاء من عند المردة بدء من عند الركة فالدعاء وصفناه فاذا انتهى الى الباب بين الصفا  
 بعد ما تجاوز ذلك فلو انك كف عن السعي وشيئا والسعي هو ان يسرع الانسان في شئ كان ماشيا وان كان ذاك لعله ذابته في الموضع الذي  
 ذكرناه وذلك على الرجل دون انشاء والسعي بين الصفا والمردة فريضة لا يجوز تركه من تركه متعمدا فلا يجزى من تركه ناسيا كان عليه عادة  
 السعي لا يخرج من مكره ثم ذكرنا ان لم يكن قد سعى وجب عليه الرجوع والسعي بين الصفا والمردة فان لم يتمكن من الرجوع جازله ان يامر يمينه  
 عن يمينه ترك الاول بين الصفا والمردة لم يكن عليه شئ ويجب لبداءه بالصفا قبل المردة والختم بالمردة فمن بدأ بالمردة قبل الصفا وجب عليه عادة  
 السعي والسعي المفروض بالصفا والمردة سبع مرات من سعي اكثر منه متعمدا فلا سعي له ووجب عادة وان فعل ذلك ناسيا او ساهيا طرأ الرجل  
 واعند السبعة من سعي في ثلث ويكون قد بدأ بالصفا فان شاء ان يضيف اليها سائلا فعل ان شاء ان يقطع قطع وان سعى في ثلث مرات  
 هو عند المردة اعاد السعي لا نذر بداءه بالمردة وكان يجب عليه البداء بالصفا ومن سعى في ثلث مرات وكان عند المردة اثناسعة فليس عليه عادة السعي  
 لا نذر بداءه بما بدأ الله به وختم بما ختم الله فتمت سعي الانسان اقل من سبع مرات ناسيا وانصرف ثم ذكرنا ان نقص منه شيئا ورجع فتمت ما نقص منه فان  
 لم يعلم كم نقص منه وجب عليه عادة السعي ان كان قد اتم اهله قبل اتمامه السعي وجب عليه بمرة وكذا ان قصر ولم اتم اهله كان عليه ثلث  
 واطام ما نقص من السعي لا بأس ان يسعى الانسان بين الصفا والمردة على غير وضوء وغير ان الوضوء افضل فاذا دخل خلفه ثلث صلوة فريضة الا ان  
 في حال السعي قطع السعي ويصل في بعض المساجد فقال ثم عاد فتم السعي لا بأس ان يجلس الانسان بين الصفا والمردة فلا سعي له لا بأس ان يقطع  
 السعي بقضاء حاجة له لبعض خوانه ثم يعود فيتم ما قطع عليه من شئ الرجل في حال السعي حتى يجوز موضعه ثم ذكرنا فليرجع الفريضة الى المكان  
 الذي يركب فيه فريضة من السعي قصر فاذا قصر لعل من كل شئ احرم منه اذ في التقصير ان يقرض طفاؤه ويجز شيئا من شعره ان كان ليبرا  
 ولا يجوز له ان يحلق واسر كله فان فعله كان عليه لم يهرقها فاذا كان يوم المحرم للموسى على واسر حين يريد ان يحلق هذا اذا كان حلقه متعمدا  
 فان كان حلقه ناسيا لم يكن عليه شئ فان شئ التقصير حتى يبل بالبحر كان عليه لم يهرقها وينبغي للتمتع ان لا يلبس الثياب بتشبه بالحرمين بعد ذلك  
 قبل الاخر بالبحر ندبا واستحبابا فان لم يكن طوافا وصحبا مع الرجل قبل التقصير كان عليه بد نذر ان كان موسرا وان كان موسرا ففريضة  
 وان كان فقيرا فثلاثة ومن قبل اسر قبل التقصير كان عليه ثمانية ولا بأس واقعة النساء بعد التقصير ثم الطيب فكل جميع ما كان يحرم عليه  
 في حال الاخرام الا الصلوة لانه لا يحل له ان ياكل ما حبه ذبح في غير الحرم ولا ينبغي للتمتع بالعمرة الى الحج ان يخرج من مكة قبل ان يقضى  
 كلها الا الضرورة فان اضطر الى الخروج خرج الى حيث لا يفتنه الحج ويخرج محرما بالحج فان امكنه الرجوع الى مكة ولا مضى لعمرة فان خرج فليخرج  
 ثم عاد فان كان عموه في النهر لم يخرج منه يضره ان تدخل مكة بغير احرام وان دخل بغير النهر لم يخرج منه دخلها محرما بالعمرة الى الحج

في السعي بين الصفا والمروة



# كتاب الحج لمن لم يحج

يكون عمرته الاخرة هي التي تقع بها الحج ولا يجوز لاحد ان يدخل مكة الا بحرمها اي قد كان وقد خسر الرشد والحكمة من حوله من غير حرم  
**باب الاخر من الحج** اذا اراد الانسان ان يحرم للحج فليكن ذلك عند ذوال الشمس بعد ان يصلي الفريضة ويكون على غسل هذا اذا تمكن  
منه وكان عليه ثيابان لم يكن جازله ان يحرم بغيره ينادى اي قد تمت في دخول ثيابان يوم التروية الى مكة طاف وسعى قصر حله ثم غسل كاحدا  
لحج فان لم يلحق مكة الا ليلة عرفة جازله ان يفعل ذلك ايضا فان دخلها يوم عرفة جازله ان يحل ايضا ما بينه وبين ذوال الشمس فاذا ذال الشمس فقد  
فاته العروة كما شجته مفرقة هذا اذا علم انه يلحق عرفات فان غلب على ظنه انه لا يلحقها فلا يجوز له ان يحل بل يقيم على احرامه بجملته مفرقة و  
اذا اراد الانسان الاحرام فليغسل ليتنظف من رملها من جسده وياخذ من شارب يرقم الظفارة ويقطع جميع ما قبله عند الاحرام الاول ثم يلبي  
توبيا اخره وليدخل المسجد حافيا وعليه الكسنة والوفاء لمصلحة كعبين عند مقام ابراهيم عليه السلام او في الحجر وان صلى ركة كذا كان افضل  
وان صلى نافلة الظهر ثم احرم في ذمها كان افضل افضل المواضع التي يحرم منها المسجد الحرام وفي المسجد من عند المقام من احرم في غير المسجد  
كان ايضا جائزا فان صلى ركعتي الاحرام احرم بالحج مفردة او يدعو بالادعاء كما كان يدعوا عند الاحرام الاول الا انه يدكر الحج مفردة لان عمرته قد  
مضت فان كان ماشيا اليه من موضعه لركعتي صلى فيه وان كان زاكبا اليه انقص به بعينه فاذا انتهى الى الحرم واشرف على البطح دفع صوته بالتلبية ثم  
يخرج الى المعى يكون تلبسته الى ذوال الشمس من يوم عرفة فاذا ذال الشمس قطع التلبية ومن سها في حال احرام بالعمرة عمل على انه احرم بالحج وليس  
عليه شيء وان احرم بالحج لم يجز له ان يطوف بالبيت الى ان يرجع الى مناه فان سها في ذلك بالبيت لم ينقض احرامه عزانه يعقد بتجدد التلبية  
في الاحرام بالحج الى ان يحصل بعرفات بجدة الاحرام بها وليس عليه شيء فان لم يدكر حتى يرجع الى بلد فان كان قد تقوى مناسكها لم يكن عليه  
**باب نزول المعى** لا يجزى ان زاد الحج الى معى الا يخرج من مكة حتى يصلي الظهر يوم التروية بها ثم يخرج الى مكة الا اقام خاصة فان عليه  
ان يصلي الظهر والعصر يوم التروية بمعنى يقيم بها الى طلوع الشمس من يوم عرفة ثم يبعد الى عرفات فاذا اضطر الانسان الى الخروج بان يكون  
عليه الجحان لا يلحق او يكون شيخا كبيرا او يحتاج الى احوال جازله ان يتجمل قبل ان يصلي الظهر فاذا توجه الى معى فليقل اللهم اياك ادعوا يا اباي  
منافق اهل واصلي على فاذا نزل معى فليقل اللهم هذه مني وهي مما مننت به علينا من المناسك اسالك ان تمن علي بما مننت به علي اوليائك  
ابنيائك فانما انا عبدك وبقيتلك وحدتي من العفة الى ادحس **باب العدول الى عرفات** بسبب الامام ان لا يخرج  
من معى الا بعد طلوع الشمس من يوم عرفة ومن عدل امام يجوز له الخروج بعد ان يصلي الفجر موضع له ايضا الى طلوع الشمس لا يجوز له الخروج  
يجوز له ان يحسب الا بعد طلوع الشمس من ذاك محسرا قبل طلوع الشمس من اضطر الى الخروج قبل طلوع الفجر جازله ان يخرج فيصلي في الطريق فاذا  
توجه الى عرفات فليقل اللهم اياك اعمدت ووجهك ادنا سالك ان تبارك في رحلي ان تقضي حاجتي وان تجعلني من تبارك  
برايوم من هو افضل مني يكون على تلبسته على ما ذكرناه الى ذال الشمس فاذا ذال الشمس صلى الظهر والعصر جميعا يجمع بينهما ثم يقف بالموقف  
ويدعو لنفسه ولوالديه للاخوان المؤمنين والادعية في ذلك كثيرة لم نوردناها هنا مخافة التطويل يستحب ان يصيب الانسان خبائثا بمنزلة  
وهي بطن عرفة دون الموقف دون وحدة عرفة من بطن عرفة وتؤثر في ذمة الى المعى الجواز لا يرتفع الى الجبل الا الضرورة التي لا يكون دونه  
على السهل لا يترك خلا ان وجهه الاسد بنفسه وحله لا يجوز له ان يوقف تحت الاراء ولا في زمرة ولا في ثوبه ولا في ذي الجازان هذه  
المواضع ليست من عرفات من وقف بها فلا يحل له ولا يضمن فيها عثرته اذا اراد ان يوقف جاء الى الموقف فوقف هناك **باب الاقامة**  
**من عرفات الى الموقف** بالمشعر الحرام من نزل من عرفات الى موقف من يوم عرفة فليفيض الحاج من عرفات الى الموقف فليفيض الحاج  
الا ماضة قبل عتبة الشمس من افاض قبله فيها معتدل كان عليه بدنه بغيرها يوم النحر يعني ان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما اياها الطريق  
لو اذرجع الى هله وان كان ثابته قبله غيب الشمس على طريق الهوا ويكون جاهلا بان ذلك لا يجوز له ان يكون فاذا اراد ان يقضي فليقل اللهم  
لا تجعل اخر الهدى من هذا الموقف اذ قيته بدا ما اقيته في اليوم مقلحا صحتا مستجبا الى مرحوما مغفورا الى افضل ما يغلب اليوس  
احد من ذلك عليك اعطني فضلا اعطيت احدا منهم من الحيرة البركة والرحمة والرضوان والمغفرة وبارك لي فيما ارجع اليه من مال  
اهل قليل وكثير وبارك لي في رزقي واتصل في السيرة وسير اجيالا فاذا بلغت الى الكتيب الامر عن يمين الطريق فقل اللهم ارحم موقفي وزدني  
على سلم اليه وقبله ما سكت ولا يصلي المغرب الغشاء الاخر الا بالمرء لقنه وان ذهب من الليل بعد ان تلت فان عاثره عابق عن المعى الى  
المزدلفة الى ان يذهب من الليل اكثر من الثلث جازله ان يصلي المغرب في الطريق ولا يجوز له ان يصلي الا في موضع يجمع بين الصلوتين  
بالمزدلفة بان واحد اقامتين ولا يصلي بينهما موائد بل يؤخر فوافل المغرب بعد عشاء الاخر وان فضل بين الفريضتين بالتوافل لا يكون  
ما مؤغاير ان افضل ما لذ مناه وخذ المشعر الحرام ما بين الماديين الى الحياض الى ادحس لا ينبغي ان يقف الانسان الا بين ذلك فان  
ضنا ان عليه ان يرفع الى الجبل فاذا اصبحوا النحر صلى الفجر ووقف للدعاء ان شاء فريبا من الجبل فان شاء في موضعه ذلك **باب**

فمن نزل من عرفات الى الموقف فليقل اللهم اياك ادعوا يا اباي



# كتاب الحج والعمرة

المخرج

وليجل الله ثم وليث عليه ليدكر من الامة وحسن بلائها فانه عليه يصلى على النبي ويستحب الضربة ان يطأ المشعر الحرام ولا يتركه مع الاخرى  
 فاذا كان بيل مطلق النفس قبل رجوع الى مكة لا يجوز الا بعد طلوع الشمس لا يجوز الا بعد طلوع الشمس لا يجوز الا بعد طلوع الشمس  
 فان لم يخرج الا مام المخرج الله بعد طلوع لم يكن بمراس لا يجوز من المشعر الحرام قبل طلوع الفجر فان خرج قبل طلوعه معتمدا عليه ثم شاة وان كان  
 حرمه ناسيا او ساهيا لم يكن عليه شيء ومن خص المرأة والرجل الذين يخافون على انفسهم ان يفيضوا الى مكة قبل طلوع الفجر فاذا بلغوا مكة  
 واعظم بين جمع ومنه هو الى متى قرب نليح فيه حتى تجاوزوه ويقول اللهم سلم عندك ما قبلت توبتي واجبت عوني واخلفني فمن تركت بعد  
 فان ترك السعي في ذاك محصر فليرجع وليسع فيه ان تمكن منه وان لم يتمكن فليس عليه شيء ويضمن باخذ حصي الجمار من جمع وان اخذ من من  
 او من بعض الطريق كان ايضا جائزا يجوز اخذ حصي الجمار من سائر الحرم سوى المسجد الحرام وسجل الخيفة من ذاك يجوز اخذ الحصص من غير  
 الحرم ولا يجوز ان يرى الجمار الا بالحقى يكره ان يكون صما ويستحب ان يكون يمشا ويكون قد دخلها مثل الاغلة متقطعة يكره ان يكسر من الخي  
 شيء بل يلقطه بعد ما يحتاج اليه ليسيح ان لا يرى الجمار الا لئلا لا على ظهره فان ما على غير ظهره لم يكن عليه ما عاده فاذا اراد رمي الجمار فليطأ  
 حذنا يضع كل حصاة منها على بطن يمينه يد فيها بنظر السبابة ويرميها من بطن الوادئ وينبغي ان يرمى يوم النحر الجمرة القصوى بسبع حصيات  
 يرميها من قبل وجهها ويستحب ان يكون بينه وبين الجمرة قد عشرة اذرع الى خمسة عشر ذاعا يقول حين يرميها ان يرمى الحصا اللهم هذه حصاة  
 فاصفها وارفعها في علي ويقول مع كل حصاة اللهم ادخر عن المشيطان اللهم تصديقا بكتا بك على سنة نبيلك اللهم ليعلم جباري واوليائي  
 وسعيا مشكورا وذنبا مغفورا **باب لذي الحجة** على المتعمد بالعمرة الى الحج ومن ليس متعمدا لا يجب عليه ذلك فان تطوع  
 به كان له فضل كبير وثواب جزيل ان لم يفعل فليس عليه شيء ومن وجب عليه الهك ولا يقدر عليه فان كان معه ثمنه خلفه عند من سبقه  
 يشترى له هديا ويذبحه في يوم النحر في ذاك الحجة فان اصابه هو في مدة مقامه بمكة الى انقضاء ذي الحجة جاز له ان يشترى ويذبحه في ذاك  
 فعلا ذكرناه ومن لم يقدر على الهك ولا على ثمنه وجب عليه صبا عشرة ايام ثلثة في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله صوم ثلثة ايام يوم قبل التوبة  
 ويوم التوبة ويوم غيره فان اثاره صوته الثلثة فليصوم يوم الحصة هو يوم النحر يومان بعد من ثلثا فان اثاره ذلك ايضا صام في بقية  
 ذي الحجة فان اهل الحرم لم يكن قد صام من وجب عليه ثم شاة وليس له صوم فان مات من وجب عليه الهك ولم يكن معه ثمنه ولا يكون قد صام ايضا  
 عند ذلثة ايام وليس عليه قضاء السبعة الا ايام واذا صام ثلثة ايام ورجع الى اهله كان عليه بقية الصيام من السبعة الا ايام فان جاوز مكة فليقل  
 مدة وصوله الى البلد او شهر ثم صام بعد ذلك سبعة الا ايام ولا يجوز ان يصوم ثلثة الا ايام بمكة في ايام التشريق من فاته صيام يوم قبل التوبة  
 صام يوم التوبة ويوم غيره ثم صام يوما اخر بعد انقضاء ايام التشريق فان اثاره صوم يوم التوبة فلا يصوم يوم غيره بل يصوم ثلثة الا ايام بعد  
 انقضاء ايام التشريق متتابعين او قد خص في تقديم صوم ثلثة الا ايام من اول التشريق من خن ان صام يوم التوبة ويوم غيره فانه صام في الايام  
 بالمتناسك جاز له ان يؤخر صومه الا ايام بعد انقضاء ايام التشريق ومن صام هذه الايام ثلثة بعد ايام التشريق ولا يصوم من امتنع بها ولا  
 ان ثلثة صوم من على فاذكرناه من الرخصة من لم يصم هذه الايام ثلثة فخرج عقيب التشريق فليصم في الطريق فان لم يتمكن من ذلك صام مع  
 السبعة اذا رجع اهله ولا بامر بغير صوم سبعة الا ايام ومن لم يصم ثلثة الا ايام بمكة ولم يصم ايضا في الطريق حتى رجع الى اهله كان سعة مكان  
 الهك فليبعث به الى مكة فانه افضل من الصيام من صام ثلثة الا ايام ثم ايسر وجد من الهك فافضل ان يشترى الهك فان صام باقي عليه كان  
 ايضا حججا فان كان المتعمد ملوكا وكان قد حج اذن مولا كان مولا محجرا بين ان يذبح عنه او بين امره بالصيام الى ان يذبح ففعل الجاهل وان  
 لحق بعد عنق قبل انقضاء العدة بالموتقين وجب عليه الهك ولم يحج به الصيام الا اذا لم يجد ذلك اذا لم يصم بعد الى ان يمضوا ايام التشريق  
 لا افضل لمولا وان لم يجد عند ذاك امره بالصيام وان امره لم يكن به ليل انما يكون محجرا قبل انقضاء هذه الايام ولا يجوز ان يذبح الهك الواجب  
 الحج الا بغيره ما ليس بواجب جاز يحج او يحرم بمكة ومن ساق هدايا في الحج فلا يذبحها ايضا الا بغيره ان ساقه في العرة فليحرم بمكة فبالة البيت الحرام  
 وايام النحر حتى اذبحه ايام يوم النحر ثلثة ايام بعد ذلثة ايام من البلد ان ثلثة ايام يوم النحر فان بعد هذا لم يزد ان يذبح بالاضحية  
 فاما هذا المتعد فان يجوز ذبحه طول نحي الحجة على ما بيناه وافضل ما يكون الهك البدن فان لم يجد من البقر فان لم يجد فالحمل من الضان  
 فان لم يجد فليس من الغنم ان لم يجد الا شاة كان ذلك جائزا عند الضرورة ولا يجوز الهك اذا كان حفيضا ولا التقية به ايضا فان كان حي  
 لم يكن به راس هو افضل من الشاة والشاة افضل من الحصى افضل الهك والاضاحي من البلد والبقر ذوات الاوتام ومن الغنم الفحول ولا يجوز  
 من الابل الا الشاة فاقربها ولا يجوز التقية بشيء ولا حمل معنى لا بأس بما في البلاد والانا افضل فليحجب تكون الاضحية من الغنم فحلا  
 هيا اقرن ينظر في سواد في سواد فان اشترى اضحية على انها سمينة فخرت به فله اجزائ عنده ان اشترى اهلها على انها مزرولة فخرت  
 سمينة اجزائ عنده فان اشترى اهلها على انها مزرولة وكانت كذلك لم تجز عنه وان لم يجد الهك والاضحية بالصفة التي ذكرناها فليشتر ما لا يرد

في ذاك الحجة على المتعمد



# كتاب الحج

قد بينا انه لا يجوز من البدن الا الشئ هو الذي لم له خمس سن و دخل في السادسة لا يجوز من البقر والمعز الا الشئ هو الذي قد تم له سنة  
 ودخل في الثانية ويجزى من الضأن الجذع لسنة ولا يجوز النقيض عنها الا بما تلتصق به فان اشتراه على انه قد عرف به فقد اجزاه ولا يلزم  
 هو ان يعرف به ولا يجوز الهك الوليل البقر والبدن مع التمكن والاختيار الا من واحد قد يجوز ذلك عند الضرورة عن خمسة وعن سبعة  
 عن سبعين وكل اقل المشتركين فيه كان افضل اذا كان الهك مطوعا جانبا يشرك فيه جماعة اذا كانوا من اهل خوان واحد مع الاختيار ويجوز  
 ان يشركوا فيه عند الضرورة وان لم يكونوا من اهل خوان واحد لا باس ان يفي بالجامع ان كان ذكر احمى برهن واحد ان كانا فانهما جازان  
 مسعد قد بينا انه لا يجوز في الهك الحصى من ذبح حصيا وكان قادرا على ان يقيم بدله لم يجز منه ذلك وجبت عليه الامادة فان لم يتمكن من ذلك  
 فقد اجزاه عن قد بينا انه ينبغي ان يكون الهك ميسرا ولا يجزى اذا كان مهنزا ولا حد لهما الذي لا يجزى في الهك ان لا يكون على كلبية شئ من  
 الشئ ومن اشترى هدي ثم زاد ان يشترى من منتهى شراؤه وبيع الاول ان شاء وان يجمعا كان افضل لا يجوز في الهك الاضحية المعرجا البين  
 ولا العود البين عودها ولا الجفاء ولا الهراء ولا الجذاع وهي المقطوعة الاذن ولا العصباء وهي المكسورة القرن فان كان القرن للداخل  
 صحيحا فلا باس وان كان ما ظهر منه مقطوعا فلا باس وان كانا منه مشقوقة ومشقوقة فلا يمكن قطع منها شيئا ومن اشترى هديا على  
 تام فوجبه فاقصام يجزى عنه اذا كان واجبا فان كان مطوعا لم يكن بربا من جميع ما يلزم الحاج المتع وغير المتع من الهك والكفارات في حال الكحل  
 لا يجوز نحره ولا يحرقه الا بمق كل ما يلزم في احرام العمرة ولا يجزى الا بمكة ومن اشترى هدي به فذلك فان كان واجبا او مضموما وجب عليه ان  
 يقيم بدله وان كان مطوعا فليس عليه شئ والهك اذا كان واجبا لا يجوز ان يأكل الانسان منه هوكل ما يلزم في الذك والكفارات وان  
 كان مطوعا فلا باس ان يأكل منه واذا هلك الهك قبل ان يبلغ الخمر فليخره او يدنجه ليغير الغل في الدم ويضرب به كحفي رثما لم يعلم انه هك  
 واذا اضل به ذلك الهك كسر لا بأس ببيعها لكن يقصد بقتله ويقدم على ما يلزم الخمر فقد اجزاه واذا اشترى الهك من  
 موضع حصين فقتل الخمر عن صاحبه ان اقام بدله كان افضل من وجد هديا حيا لا يغيره يوم النحر الثاني والثالث فان وجد هديا  
 والذبح عند قتل الخمر اعرض صاحبه زاد في بيعه فان نزع بغيره لم يجز له وان اعطى الهك في موضع لا يوجد منه من يقصد به عليه فليخره ويكس  
 كاري موضع عليه يعلم من يبرأ منه صدقة وان اذاع من الانسان هديا اشترى بدله ثم وجد الاول كان بالخيار ان شاء ذبح الاول وان  
 شاء الاخير الا انه متى ذبح الاول جاز له بيع الاخير فذبح الاخير لم يذبح الاول لا يجوز له بيعه وهذا اذا كان قد اشعر فان لم يكن  
 فما اشعر ولا ثالث جاز له بيع الاول بعد ذبح الثاني ومن اشترى هديا ونحره واستغفر من ذبحه ذكرانه هديا اضله فاقام بذلك شاهدا  
 فان لم يجد لا يجزى عن واحد منهما اذا نزع الهك كان حكمه وحكمه في وجوب نحره ولا باس بركوب الهك وشرب لبنه ما لم يضرب به ولا يولد  
 واذا زاد الانسان ان يخر به شئ فخرها وهي قامة من قبل التيمم برطيدها ما بين الخفا الى اركبة ويطن في لبنها ويستحب ان يتولى الذبح  
 بنفسه لم يجز جعله مع يد الذبح ويهيئ لله ثم ويقول دعوتى لله وحجى للذي نظر الثموان والارض له قوله وانما من المسلمين ثم يقول اللهم  
 منك وبك لك بسم الله الله اكبر اللهم قبل مني ثم يسكن ولا يمتنع حتى يؤذن من خطا في الذبيحة فذكر كغيره صاحبها كاشف عن ثمره  
 بالنية ويتقن ان يبدا ايضا بالذبح قبل الحلق في العقيقة بالحلق قبل الذبح فان تدم الحلق على الذبح ناسيا لم يكن عليه شئ وقدر النية  
 ان يأكل الانسان من هدي يلعن من الاضحية ويضع القناع والمعرى لكل ثلثه ويضع القناع والمعرى ثلثه ويضع القناع والمعرى ثلثه الا صدقة الثلثا  
 وقد بينا انه لا يجوز ان يأكل من الهك المضموا الا اذا كان مضطرا فان كل منه من غير ضرورة كان عليه قيمته ولا بأس باكل لحوم الاضحية  
 بعد ثلثها يوم واحد فما لا يجوز ان يخرج من منى ثم لم الاضحية ولا باس باخراج السنام منه لا بأس ايضا باخراج لحمه فخره  
 ولينحان لا يؤخذ شئ من جلود الهك والاضاحي بل يقتلها كلها ولا يجوز ايضا ان يعطى الجزا اذا اراد ان يخرج شاة منها للحاجة  
 ذلك بصدقة لا يجوز ان يحلق الرجل اسنانه الا ان يزور البيت لا بعد الذبح وان يبلغ الهك محله وهو ان يحصل في رحله يعني  
 اذا اراد ان يحلق جاز له ذلك في فعل ذلك ناسيا لم يكن عليه شئ ومن وجبت عليه بدنة في نذر او كفارة ولم يجد لها كان عليه سبع شياة  
 فان لم يجد شاة ثمانية عشر يوما ما بمكة او اذ اجمع الى هله والصواب ذبح به متمتع وجب على ليد ان يذبح عنه ومن لم يتمكن من شري هك  
 الا بعد سبع بعض شاة بل يذبحها لم يلزمه ذلك كان الصواب ذبحه باعنه يجزى الهك عن الاضحية وان جمع بينهما كان افضل من لم يجد  
 الاضحية جاز له ان يصدق بثمنها فان اختلف ثمنها نظر الى الشئ الاول والثاني والثالث فجمعها ثم يصدق بثمنها وليس عليه شئ ومن  
 نذر لله تعالى ان يخر به نذر فان سعى الموضع الذي يخرها فيه وجب عليه الوفاء وان لم يفع الموضع اجزاه ان يخرها الا ببناء الكعبة ويكره الانسان  
 ان يفي بكثر وتذوقه ربيصة ويحج ان يكون ذلك مما يشتر به باب الحلق والتقصير ليجزى الانسان ان يحلق واسنانه بعد الذبح  
 ان كان ضرورة لا يجزى غير الحلق وان كان من حج حجة الاسلام جاز له التقصير للحلق افضل اللهم الا ان يكون قد ليد شعره فان كان كذلك











## كتاب الحج

فان غلب على طهنة انه ان مضى الى عرفات لم يلحق المشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقص على الوقوف بالمشعر وقد حج لم يس عليه شيء ومن ادرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقد ادى الحج وان ادركه بعد طلوع الشمس فقد ادى الحج ومن وقف بعرفات ثم قصد المشعر الحرام فغاب في الطريق فغاب فان لم يلحق الى عرفات زال فقد حج وقيل لا بالمشعر معصيا لم يوفى من لم يكن قد وقف بعرفات وادرك المشعر بعد طلوع الشمس فقد ادى الحج لانه لم يلحق احد الموقنين في وقته ومن انا الحج فليقم على حرامه الى قضاء ايام التشريق ثم يهجي الى مكة ويطوف بالبيت ثم يسعي بين الصفا والمروة ويحج حجة عمره وان كان قد ساق معه هديا فليحج بمكة وكان عليه الحج من قبل ان كان حجة حجة الاسلام فان كان حجة التطوع كان بالحج اثناء الحج اثناء الحج ومن خسر الناس كل ما دربه في مواضعها الا ان كان سكرانا فلا يحج وكان عليه الحج من قبل **باب ما سئل الناس في الحج والعمرة** قد بينا فيما تقدم من ان الحج واجب على النسا كوجوبه على الرجال انتهى كانت المرأة تطوع فلا يخرج الا معها فان سنها زوجها من الحج في حجة الاسلام جاز فلا يخرج ويحج حجة الاسلام وان اراد ان يحج تطوعا فمعه زوجها فلا يخرج الا معها وان سنها الا مع زوجها من ابدا وخال او عم وان لم يكن لها احد من ذكراها جازها ان يخرج مع شقيقه من المؤمنين وان كان في غداة الا جازها ان يخرج في حجة الاسلام سواء كان للزوج عليها دجعة او لم تكن وليس لها ان يخرج اذا كانت حجة تطوعا الا ان تكون العدة لا يكون لزوجها عليها فيما رجعة فامعة المتوفى عنها زوجها فلا بأس بها ان يخرج فيها الى الحج فرضا كان او نفلا واذا خرجت المرأة وبلغت ميقاتا اهلها فليها ان تحرم منه ولا تؤثر فان كانت حايضا بوضوء وصلاة وحائض واستغفرت واحرمت الا انها لا تقبل ركعتي الحج فان تركت الا حرام طامتها انه لا يجوز ذلك لها وجازنا ليقاط كان عليها ان ترجع الى الميقات فحرمته ان مكنتها ذلك فان لم يمكنها احرمت من موضعها اذا لم تكن قد دخلت مكة فان كانت قد دخلت فخرج الى خارج الحرم وحرم من هناك فان لم يمكنها ذلك احرمت من موضعها وليس عليها شيء فاذا دخلت مكة وكانت ممتعة غطت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة وقصرت وقد احلت من كل احرمت منه مثل الوطء سواء فان حاضت قبل الطواف انتظرت في ما بينها وبين الوقت الذي يخرج الى عرفات فاذا طهرت طاف وسعت وان لم تظهر فقد مضت منها وتكون حجة مفردة تقضى لئلا سلكها ثم عتقت بعد ذلك عمره مقبولة فان طاف بالبيت ثلثة اشواط ثم حاضت كان حكمها حكم من لم يطف وان طاف اربعة اشواط ثم حاضت قطعت الطواف وسعت بين الصفا والمروة وقصرت ثم احرمت بالحج وقد تمت متعتها فاذا فرغت من النسا وطهرت تمت الطواف وان كانت قد طافت الطواف كله لم تكن صلتا لو كعتين عند المقام فخرج من المسجد لتسبح ليعمل ما قدمناه من الحرام بالحج وقتا الناسك ثم تقضى الركعتين اذا طهرت فاذا طاف بالبيت سعت بين الصفا والمروة وقد قصرت ثم احرمت بالحج وخاف ان يلحقها الحيف فيما بعد فلا تتمكن من طواف الزيارة وطواف النسا فاجاز لها ان تقدم الطوافين معاد السعي بين الصفا والمروة ثم يخرج فتقضى الميقات كلها ثم ترجع الى مقرها فان كانت قد طافت طواف الزيارة وبقى عليها طواف النسا فلا يخرج من مكة الا بعد ان تقضى ان كانت قد طافت اربعة اشواط وادرك الحج جازها ان يخرج وان لم تم الطواف والاستحاضة لا بأس بها ان تطوف بالبيت تقضى عند المقام ثم تها الميقات كلها اذا فعلت ما تفعله المستحاضة والفرق بينهما وبين الحائض ان الحائض لا تدخل المحل لدخول المسجد فلا يتمكن من الطواف ولا يجوز لها ايضا الصلوة والطواف لا بد منه من الصلوة وليس هذا حكم المستحاضة وان اراد الحائض راع البيت فلا تدخل المسجد لتوفى من ادركها من ابواب المسجد تصرفنا شاء الله وان كانت المرأة عليله لا تقدر على الطواف طيف بها وتسلم الادكان والحجر فان عليها على رجليها ولا تكمل الاشارة ولا تراحم الرجال فان كان بها علة تمنع من حملها والطواف بها طاف عنها وليها وليس عليها شيء وكذا ان كانت عليله لا تقدر عند الاضرام الحس عنها وليها وجبها ما يوجب الحج وقد احرماها وليس على النسا حلق ولا دخول البيت فان اراد دخول البيت فلتدخله اذا لم يكن هناك دخام ولا يجوز للاستحاضة دخول البيت على حال **باب خروج عجزه** من وجب عليه الحج لا يجوز له ان يحج عن غيره الا بعد ان يقضى حجة البيت وجبت عليه فاذا قضاه جاز له بعد ذلك ان يحج عن غيره فان تمكن بعد ذلك من المال كان عليه ان يحج عن نفسه فلا يجزئ الحج بالتمتع عن حج عتق عن غيره ان يذكره في المواضع كلها فيقول عند الاضرام اللهم ما اصابتني من تعبك نصيبك لتؤثر فلان بن فلان واجزى في نيا بعتك فكذلك يذكر عند التلبية والطواف والسعي عند الموقنين وعند الذبح وعند قضاء جميع الناسك فان لم يذكره في هذه المواضع وكانت نيته نية الحج عتق كان جازا ومن امر غيره ان يحج عنه ممتعا فليس له ان يحج عنه مفردا او نادا فان حج عنه ذلك لم يجزئه وكان عليه الاعادة وان امره ان يحج عنه مفردا او نادا جاز له ان يحج عنه ممتعا لانه يعدل الى ما هو الافضل من امره ان يحج عنه على طريق بعينها جازا ان يعدل عن ذلك الطريق الى طريق اخر اذا امره ان يحج عنه بنفسه فليس له ان يامر غيره بالنيابة عنه فان جعل الامر في ذلك اليه جازا ان يستدعي غيره فيه واذا اخذ حجة عن غيره لا يجوز له ان يأخذ حجة لغيره حتى يقضى التي اخذها واذا حج عن غيره قصد عن بعض الطريق كان عليه ما اخذ بمقدار ما يقى من الطريق اللهم الا ان يضمن الحج بما يستألف ويتولاه بنفسه فان ما لنا في الحج كان غيره بعد



# كتاب الحج

الاخراج ودخول الحرم وقد سقطت عنه عمدة الحج والعمرة عن حج عتد ان مات قبل الاخراج ودخول الحرم كان على رثته ان خلفه في ايديهم  
مقدار ما بقى عليه من نفقة الطريق وان اخذ حجة فاقومها اخذه في الطريق من غير ابرار واحتاج الى زيادة كان على صاحب الحجة ان يتسبب  
ان نفل من النفقة شيء كان له وليس لصاحب الحجة ارجوع عليه بالفضل لا يجوز للانسان ان يطوف عن غيره وهو عكة الا ان يكون له ان  
يطوف عنه مبطونا لا يقرب على الطواف بنفسه ولا يمكن حمله الطواف بان كان غايها جاز ان يطاف عنه وانما الحج الانسان عن غيره من اخ لا و  
او كثر ابرار ومومن فان ثوابك يصل الى من حج عنه من غير ان ينقص من ثوابه شيء وانما الحج الانسان  
يقطع عن الميت بذلك فرض الحج ومن كان عتد ودقته فمات صاحبها اوله ورثته ولم يكن قد حج حجة الاسلام جاز له ان ياخذ منها ما يقدر عليه  
عنه بره اليانبة على ورثته اذا غلب على ظنه ان ورثته لا يقضون عنه حجة الاسلام فان غلب على ظنه انهم يتولون لقضاة فلا يجوز ان  
ياخذ منها شيئا الا ما هم ولا يبرون حج المرافعة الرجل اذا كانت قد حج حجة الاسلام وكانت عاترة وانما تكن حجة الاسلام وكانت  
صرفة لم يجز لها ان يحج عن غيرها على حال لا يجوز لاجل ان يحج عن غيره اذا كان مخالفا في الاعتقاد اللهم الا ان يكون اياه فانه يجوز له  
حج عنه **باب العسر والمفرقة** العسر فريضته الحج لا يجوز تركها ومن منع بالعمرة الى الحج سقطت عنه فضاها وان لم يمنع كان عليه ان  
يعتمر بعد تقضا الحج ان اذا دبعها تقضاء ايام التشريق وان اخرها الى استقبال الحرم ومن دخل مكة بالعمرة المفردة في شهر الحج لم يجز له ان  
يتبع بها الحج فاذا اراد التمتع كان عليه تجديد عمره في شهر الحج وان دخل مكة بالعمرة المفردة في شهر الحج جاز له ان يقضيها او يخرج الى بلدة  
او اى موضع شاء والفضل له ان يقم حتى يحج ويجعلها متعة اذا دخلها بينه التمتع لم يجز له ان يجعلها مفردة وان يخرج من مكة لانه صاد  
من تطابح والفضل للعمرة ما كان في بيت هو على الحج بالفضل يستحب ان يعتمر الانسان في كل شهر اذا تمكن من ذلك وقد كان يجوز ان يعتمر  
في كل عشرة ايام من على ذلك لم يكن بمرابن ينبغي في العزم المعتمر ان يذكر في دعائه انه يحرم بالعمرة المفردة فاذا دخل الحرم قطع التلبية على  
لذمناه فاذا دخل مكة طاف بالبيت طوافا واحدا للزيادة وليس في الصفا والمروة ثم يقبل ثناء وانشاء حلق والحلق افضل فيجب عليه بعد  
ذلك الحلق للنساء طواف النساء وقد اختلف في كل شيء احرم منه **باب المحصر والمحصور** المحصر هو الذي يملكه المصير في الطريق فلا  
يقدر على النفوذ الى مكة فان كان كذلك فان كان قد ساق هديا فليبعث به الى مكة ويحجب هو جميع ما يجتنبه المحصر الى ان يبلغ الهدي محله  
وخلية يعني يوم النحر ان كان حاجا وان كان معتمرا فخلية مكة بقاء الكعبة فاذا بلغ الهدي محله قصر من شعره اسد له كل شيء الا النساء  
ويجب عليه الحج من قبل ان كان صرودة وان لم يكن صرودة كان عليه الحج من قابل استخبا باو لم يحل له النساء الى ان يحج في القابل ان كان  
من يجيب عليه ذلك ويا من يطوف عن طواف النساء ان كان مستوعا فان وجد من نفسه خفة بعد ان بعث هديه فليحلق باجتماع فان  
ارد له مكة قبل ان يخرج هديه فقصصا سكة كل ما وقد اخرجاه وليس عليه الحج من قابل ان وجد من قد ساق الهدي فقد فانه الحج وكان عليه الحج  
من قابل انما كان الامر على ذلك لان الذبح انما يكون يوم النحر فاذا وجد من قد ساق الهدي فقد فانه الموقوفان وان لحقهم قبل الذبح يجوز  
ان يلحق احد الموقوفين فليحلق واحدا منهما فقد فانه ايضا الحج ومن لم يكن قد ساق الهدي فليبعث بثمنه مع اصحابه بوا عدم وقد بعينه  
بان يشترطه وينبغي عنه ثم يحل بعد ذلك فان رددوا عليه لذاهم ولم يكونوا وجدوا الهدي ان كان قد اخل له يكن عليه شيء ويجب عليه ان  
يبعث به في العام القابل ويسمى عما يملك عن المحصر الى ان يذبح عنه وان كان المحصر فخل ما ذكرناه وكانت عليه العمرة فضا  
النهر المداخل اذا كانت واجبة وان كان نقلا كان عليه العمرة في شهر المداخل طوعا او مالمصدد وهو الذي يصيد العدن الدجوة  
الى مكة كما صدق رسول الله فاذا كان كذلك يذبح هديه في المكان الذي صدق به يحل من كل شيء احرم منه من النساء وغيرها والمصون احصر  
فذا من الحج قادنا فليس له ان يحج في المستقبل متعابلا يدخل بمثل ما خرج منه من اذا ان يبعث هديك تطوعا فليبعثه بوا عدا صا به بوا  
بعينه ثم يجنب جميع ما يجنبه المحصر من الثياب الطيب وغيره انه لا يلبس فان فعل شيئا مما هو يحرم عليه كانت عليه لكفارة كما يجب على  
المحصر سواه فاذا كان اليوم الذي اعدم احل ان يبعث بالهدي من اوق من الاقاي بوا عدم بوا بعينه باشغاده وتقليده فاذا كان كذلك اليوم  
ما يجنبه المحصر الى ان يبلغ الهدي محله ثم انه اذا حل من كل شيء احرم منه **باب اخر من فقه الحج** اذا صلى الرجل حجة وكانت حجة الاسلام  
لخرجت من اصل المال اذا كانت نافلة لخرجت من الثلث فان لم يبلغ الثلث لم يحج به عنه من موضع حج عنه من بعض الطريق فان لم يكن ان  
يحج به اصلا صرفه في وجوه البر من نذر ان يحج لله ثم ثم مات قبل ان يحج ولم يكن ايضا قد حج حجة الاسلام اخرجت عنه حجة الاسلام من صلبه  
وما نذر فيه من ثلثه فان لم يكن المال الا لا يذبح به عنه حجة الاسلام حج به ويستحب له ان يحج عنه فانه فينبذ ومن وجبت عليه حجة الاسلام  
فخرج لا دائها فان في الطريق فان كان قد دخل الحرم فقد لزم عنه فان لم يكن قد دخل الحرم كان على وليه ان يقصر عنه حجة الاسلام من ثبته  
ومن اوصى ان يحج عنه كل سنة من وجه بعينه فلم يبع ذلك المال الحج في كل سنة جاز ان يجعله استثنائا لسنه واحدة ومن اوصى ان يحج عنه كل

في المحصر  
المحصور



# كتاب الجهاد

ولم يذكر كرهه ولا يكمن من ماله وجب عليه ان يخرج عنه فاقى من ثلثه شيء يمكن ان يخرج به ومن احدث حداثة غير الحرم فلحق الى الحرم، فليضيق عليه  
 في العلم والمنهج حتى يخرج مقام عليه الحدان احدا في الحرم فليجعله في الحدان فيمنع الحاج شيئا من دونهما ولا  
 لان الله تعالى قال ولا الفاتين ولا يذبحن لحدان يرفع بناء فوق الكعبة ومن وجد شيئا في الحرم فلا يجوز له اخذها فان اخذها فليعبره سنة  
 فان جاء صاحبه الا شدد بروكان صامتا انما جاء صاحبه لم يرض بفعله اذا وجد في غير الحرم فليعبره سنة ثم هو كسبل ما لم يعمل به فاشاء الا ان  
 صام من اذ جاء صاحبه يكره الصلوة في ثلثة مواضع في طريق مكة البداء وذا الصلوة اذا كثر في عام في الحرم من مكة والمدينة فاما ما  
 وان لم ينو المقام عشرة ايام فان لم يفعل قصر له يمكن عليه شيء وكل ما يستحب في عام في مسجد الكوفة والحائري قد وبت ذابرة في الايام في من غير المؤمنين  
 وحر الحسين فعلى هذه الرواية يجوز الا تمام في نفس الشهيد بالتحف خارج الحائري الا ان لا يحوط ما قد شئنا ويكره الحج والعمرة على الا بالجلال لا  
 يستحب الحج على طريق العراق سبعا ولا بزيادة النبوة بالمدينة فانه لا يمان لا يمكن من التواليا فان بدا يمكن فلا بد من التواليا ولا يمان  
 اذا تركه الناس الحج وجب على الامام ان يخرجهم على ذلك كلك ان تركوا زيادة النبوة كان عليه جنابهم عليه ما ولا يمان ان يستند الرجل ما يخرج به اذا كان  
 من دلتنا ان مات فعق عنه فان لم يكن له ذلك كره له الاستدانة للحج ويستحب الاجتماع يوم عرفه والفا عند مشاهد الا ثمرة وليس ذلك بولي  
 يستحب الرجل ان انصرف من الحج ان يعزم على العود اليها ويشهد الله تعالى ذلك اشهر الحج فند بينا انها شواك والفتنة وذو الحج والامام المعلوم  
 هي ايام التشريق ايام المعلن وان هي عشر من ذي الحجة ومن جاور بكة فالطواف له افضل من الصلوة فاما جوار ذلك ستمين فان جاورها وكان  
 من اهل مكة كانت الصلوة له افضل لا يمان الحج الانسان عن غيره تطوعا اذا كان ميتا فانه يلحقه ثوابه ذلك لان يكون مملوكا فانه لا يخرج عنه بكة  
 المجاورة بمكة ويستحب الانسان ان يفرغ من مناسكه المحرجه منها ومن اخرج شيئا من هو المسجد الحرام كان عليه رده اليه يكره لان الانسان ان يخرج من  
 الحرم بعد طلوع الشمس قبل ان يصل الصلوتين فان صلاهما خرج ان شاء فاذلج الانسان من مكة فليجول بالمدينة لزيادة النبي فان اطلع  
 الى مصر فليدخله ليل فليصل فيه كعتين استجبا بالليل كان او نهادا فان جاور شيئا فليجول ليل فليصل فيه كعتين وليل طبع فيه قليلا فان التفت الى  
 مسجد الخدي فليدخله ليل فليصل فيه كعتين واعلم ان المدينة من احرام مكة وحدها ما بين لا يبينها وهو من ظل غايها على غير ما يعصده  
 شجرها ولا يمان ان يركب صيدها الا ما صيد بين الحرمين ويستحب ان يدخل الانسان المدينة الا بصله كلك اذا زاد دخول مسجد النبي فاما دخله  
 ان قبل النبي وذاه فاذلج من زيادة النبي في الميرة فخرج استجبا باو يجمع ما بينه ويستحب ان يصل ما بين القبر المنبر كعتين فان فيه وضوء من يمان  
 الجنت قد وى ان ناطقة مدقوت هناك وقد وى انما مدقوت في بيته وقد وى انما مدقوت في البقيع وهذا بعيد الروايات لان ثابته  
 واقرب ينفى ان ترد ناطقة من عند الوضوء ويستحب المجاورة بالمدينة واكتاد الصلوة في مسجد النبي ويكره النوم في مسجد النبي ويستحب ان يركب  
 بالمدينة ان يصوت ثلثة ايام بالمدينة الادبعا والتحدي المجتهد فيصل ليلة الادبعا عند اسطوانة في لابة وهي اسطوانة التوبة ويقعد عندها  
 يوم الادبعا وبالي ليلة التحدي في الاسطوانة التي على مقام رسول الله في وصله ويصل عند ها ويصل ليلة الجمعة عند مقام النبي ويستحب ان  
 تكون ثلثة ايام معتكفا في المسجد لا يخرج منه الا ضرورة ويستحب ان يمشي كل ما بالمدينة مسجد قبا ومشرقا ام ابراهيم مسجد الكوفة  
 وهو مسجد الفهد مسجد الفضة ونبو النبي كلك في بركة جوه واحد لا يتركه الا عند الضرورة **كتاب الجهاد**  
 الا ما راى في غير الجهاد **كتاب الجهاد** وشروط وجوبه وحكمه الرباط الجهاد فريضة من فريض الاسلام وركن  
 من اركانها وهو من على الكفاية ومعنى ذلك ان اقام به من في تياس كفاية وغنا عن الباقي ولا يؤد الى الاخلال بشئ من الدين سقط عن  
 ومقاييم به احد الحق جميعهم الذم واستحقوا باسهم الثقات يقط الجهاد عن النساء والصبيان والشيخ الكبار والجهان من الرضى من ليس بفتنة  
 الى القيام بشروطه ومن كان متكنا من غيرا فاشعره مقامه في الدفاع عنه وهو غير ممكن من القيام به بنفسه يجب عليه فاته فاحتمل عليه فليجتج  
 اليه من تمكن من القيام بنفسه فام غير مقامه سقط فله لان يلزمه الناطرة امر المسلمين القيام بنفسه ثم يخرج عليه ان يتولى هو الجهاد ولا يكفيه  
 اقامته غيره ومن وجب عليه الجهاد انما يجب عليه عند شرط وهي ان يكون الامام العادل الذي لا يجوز له ان لا يرضى ولا يرضى له الجهاد من دينه  
 ظاهرا ويكون من نصبة الامام للقيام به المسلمين خاضعا ثم يدعوهم الى الجهاد فيجب عليهم الحج القيام بهم وقت لم يكن الامام ظاهرا ولا من نصبة الامام  
 خاضعا يخرج جهاد العدو والجهاد مع ائمة الجونا ومن غيرا ما خطا يستحقنا عليه بالاثم وان احباب لم يوجر عليه ان يصيبك ان اوقوا الله ان كان  
 يدهم المسلمين امرين بل للعدو يخاف منه على مضاة الاسلام ويخشى بواره ويخاف على قوم منهم وجب عليه جهادهم وناعم غير انه يقصد الجهاد  
 والحال على ما وصفناه الدفاع عنه فنه عن حوزة الاسلام وعن جميع المؤمنين ولا يقصد الجهاد مع الامام الجاهل ولا الجهاد في الجهاد ثم انما  
 والمرابطة في سبيل الله فيها افضل كبير وثواب جليل غير ان الفضايلها يكون حال كون الامام ظاهرا وحدها ثلثة ايام الى اربعين يوما فان زاد على  
 ذلك كان حكمه حكم الجهاد وقوابير ثوابهم ومضى لم يكن الامام ظاهرا لم يكن فيه ذلك الفضل فان ند في حال اشتداد الامام وانقباضه من الفضايل



# كتاب الجهاد

ان يربط وجب عليه لوفاء به غير ان حكمه فاذا ذكرناه من انه لا يبدى القتال والقتال اذا ما يدفعهم اذا خاف سطوتهم وان نذرت ان يصير شيئا  
 فمن ناله الى المراطيين في حال ظهور الامام وجب عليه لوفاء به وان نذر ذلك في حال شياضه في الامام صرفه في وجهه المراطيين لان  
 يكون قد نذر في ظاهره ويخاف من الاخلال به من الشبهة عليه فيجب لوفاء به من اخذ من اثنان شيئا ليرابط به به عنه في حال انقضائه  
 يد الامام فليده عليه لا يلزمه الوفاء به فان لم يجد من اخذ منه وجب عليه لوفاء به ولو فقه المراطيين من لا يمكنه المراطيين بنفسه فربطوا  
 او اعان المراطيين بشي يقوم باحوالهم كان في ذلك اجر كبير من حصل ارض الله امان من جهتهم فغرام قوم اخرون من الكفار جازاه  
 قتالهم يكون قصده بذلك الدواعي غرضه لا يقصد معاداة المشركين والكفار **باب في حجب قتالهم عن المشركين وكيفية**  
**قتالهم** كل من حاله الاسلام ومن سائر اصناف الكفار يجزى جهادهم وقاتلهم غير انهم يقتلوا مقتولين قسم لا يقبل منهم الا الاستسلام  
 والدخول في دينه او يقتلون وتبني ذلهم وتوخذ اموالهم وهم جميع اصناف الكفار الا اليهود والمضاد والمجوس القسم الاخرهم الذين توخذ منهم  
 الجزية وهم الاجناب لثلاثة لهم الذين ذكرناهم فانهم متى نقادوا الجزية وقبلوها وقاموا بشرطها لم يجز قتالهم ولو دفع سبوا رايهم ومنه  
 ابو الجريته واخلاقا بشرطها كان حكمهم حكم غيرهم من الكفار في انه يجب عليهم القتل السبق اخذ اموال لا يجوز قتال احد من الكفار الا  
 بعد غنائم الى الاسلام واطمانا لثمنه او تبنا ولا فساد بالوحدة العدل والشرع جميع شرايع الاسلام فتقوى عوالي السلم يحجبوا حل قتالهم  
 لم يدعوا الجزية قتالهم والدواعي ينبغي ان يكون الامام ومن يامر الامام ولا يجوز قتال الاثنان قاتل المسلمين عاون او اذنوا جرحا من مسك  
 عنهم فان اضطر الى قتالهم جازح قتالهم لم يكن به رايه شرط الذمة الاستماع من مجاهدة المسلمين باكلهم الجزية شرب الخمر واكل الزنا  
 ونكاح الحرام في شرايع الاسلام فتقوى عوالي السلم من ذلك فقد جرحوا من الذمة وجرح عليهم احكام الكفار ومن اسلم من الكفار وهو بعد جرحه  
 الحرب كان اسلامه حقا لدمه من القتل ولده الصلح من السبق ناله من الاخذ فاما الكفار منهم والباقي فحكمهم حكم غيرهم من الكفار  
 ما لم يكن اكل صامتا او متاعا او انا او انا لا يمكن قتله في الاسلام واما الارض والعقارات فلا يمكن قتله فهو من المسلمين ويجوز  
 قتال الكفار بسائر انواع القتل استباها الا انهم فانه لا يجوز ان يلقى في بلادهم الدم متى استغسوا على المسلمين موضع منهم كان لهم ان يروهم  
 بالمناجق والزيان وغير ذلك مما يكون فيه فخر لهم وان كان في جهلهم قوم من المسلمين لنادين عليهم من هلك المسلمون فيا بينهم وهاكك  
 من اموالهم شيء لم يلزم المسلمين لا غيرهم غرامتهم من الدية والارش كان ضايعا ولا بأس بقتال المشركين في احدى قتل كان وفي اى شهر كان الا  
 الا شهر الحرم فان من مري منهم خاصة هذه الاشهر حرمه لا يبدون فيها بالقتال فان بدؤهم لقتال المسلمين جازح قتالهم وان لم يبدؤهم اسلك  
 عنهم الى انقضاء هذه الاشهر فاما غيرهم من سائر اصناف الكفار فانهم يبدون فيها بالقتال على كل حال لا بأس بالمباردة بين الصفيين في  
 في حال القتال لا يجوز له ان يطلب المباردة الا باذن الامام ولا يجوز لاحد ان يؤمن اثنان على نفسه ثم يقتله فانه يكون عادوا وليحق بالذمة  
 من لم يكن قد ائتمن بعد من ائتمن الحق بالرجال اجر عليه حكمهم يكره قتل من يجرب للصبر واما يقتل على غير ذلك لوجه لا يجوز ان يذبح  
 واحد من واحد الا اثنين فان منهم ما كان ما يؤما ومن فراكتر من اثنين لم يكن عليه شيء **باب في قتل الفتي وحكام الاسلام**  
 تدوين كتاب الزكوة كيفية شتمه التي على التفضيل غير اننا نذكره ههنا بجملا وبزهد عليه ما يحتاج اليه مما يليق بهذا المكان كذا اعظم  
 من المشركين ينبغي الامام ان يخرج منه الجسر فيضربه الى هله ومسخه حسب ما منه في كتاب الزكوة والبلابة على ضرب من ضرب منه للقتال  
 خاصة دون غيرهم من المسلمين ضرب موعام لجميع المسلمين مقاتليهم غير مقاتليهم والذي هو عام لجميع المسلمين فكل ما عدا ما حوكم العسكر من  
 الارضين والعقارات وغير ذلك فانه باجتماع المسلمين من غاب عنهم ومن حضر على السوء وما حوى العسكر يقسم بين المقاتلة خاصة ولا يكره  
 من غيرهم فان قاتلوا وعتقوا فحقهم قوم اخرون لمعادتهم كان لهم من القسمة مثل ما لم يشاركونهم فيها وينبغي للامام ان يكو بين المسلمين القسمة  
 ولا يفضل احد منهم لشرفه او علمه او رده على من ليس كذلك في قسمة الفتي وينبغي ان يقسم للفارس مهيمن وللراجل سهما واحدا فاذا كان مع الرجل  
 افراس جاعلة فيهم منها الا فرسين ومن دل في ارض الجهاد كان له من القسمة مثل ما للمقاتل على السوء واما قاتل يوم من المسلمين المشركين في القسمة  
 فعتقوا فيهم العتق والرجال لكان قسمة مثل قسمة لوفاء لوفاء على البر سواء للفارس سهما وللراجل سهما وعتقوا المشركين اذا خفوا بهم قبل  
 مواليهم واسلموا اكلوا احرار وحكمهم حكم المسلمين ان يخطوا بهم بعد مواليهم كان حكمهم حكم العبيد متى اعاد المشركون على المسلمين فاعتقوا منهم  
 ذرايعهم وعبيدهم واموالهم ثم ظفر بهم المسلمون واخذوا منهم ما كان اخذ منهم المشركان او ادم يردون اليهم بعد ان يقتلوا بذلك بينة ولا  
 يسترقون فاما العبيد فانهم يقومون في سبهم المقاتلة ويعطى الامام مواليهم فانهم من بيت المال ذلك الحكم في استعمالهم واما في السوء  
 الاستاء على ضرب من ضرب منهم هو كذا سير اخذ قبل ان تقع الحرب واداهما وينقض القتال وانه لا يجوز الامام استبقاؤهم ويكون محجرا  
 بين ان يضرب قاتلهم او يقطع ايديهم وارجلهم يتركهم حتى يزولوا ويوتوا والضرب الاخر هو كذا سير اخذ بعد ان وضعت الحرب واداهما لا يكون

في القسمة  
 في القسمة  
 في القسمة

المسلمين







# في الاموال المعروفة والمنسوبة

التيقة ما لم يبلغ قتل النفوس ما قتل النفوس فلا يجوز منه التيقنة على حاله اما الحكم بين الناس القضا بين المختلفين فلا يجوز ايضا الا لمن اذن له سلطان الحق في ذلك وقد فوضوا ذلك الى قضاة مشيعة في حال لا يمكنون فيه من تواليته بقوسهم فمن تمكن من ايقاظ حكم او اصدار بين الناس افضل من المختلفين فليفعل ذلك له بذلك الاجر والثواب لم يخف في ذلك على نفسه ولا على احد من اهل الايمان واما من الضربين فان كان شيئا من ذلك لم يجز له التعرض لذلك على حاله من دعا غير الى يقينه من قضاة اهل الحق ليعضل بينهم فلم يجبه انظر للمضى الى الموتى من قبل الظالمين كان في ذلك متعديا للحق تركبا لا اثم ولا يجوز لمن يتولى الفصل بين المختلفين والقضا بينهم ان يحكم بينهم الا بموجب الحق ولا يجوز له ان يحكم بمذاهل الخلاف فان كان قاضي الحكم من قبل الظالمين فليجهد ايضا في تنفيذ الاحكام على ما تقتضيه شريعة الاسلام ولا يما فان اضطر الى تنفيذ حكم على من هذا الخلاف بالخوف على النفس والاهل والمؤمنين او على اموالهم جاز له تنفيذ الحكم ما لم يبلغ قتل النفوس انه لا يقية له في قتل النفوس حسب بدينا ويجوز لفقههاء اهل الحق ان يجعوا بالناس في الصلوات كلها واصلوة الجمعة والعيد ويخطبوا الخطبتين ويصلون بهم صلوة الكسوف ما لم يخافوا في ذلك ضررا فان خافوا في ذلك لضرب لم يجز لهم التعرض لذلك على حاله من تولي لا يتر من قبل ظالم في اقامه حد او تنفيذ حكم فليعتذره متولى لذلك من جهة سلطان الحق وليقم به على ما تقتضيه شريعة الايمان ومهما تمكن من اقامه حد على مخالف لم يلقه فانه من عظم الجهاد ومن لا يحسن القضاء والاحكام في اقامة الحد وغيره فانه لا يجوز له التعرض لتولي ذلك على حاله فان تعرض لذلك كان ما يؤم ان اكره على ذلك لم يكن عليه في ذلك شيء وليجهد لنفسه ان يجتنب من الا باطل ولا يجوز لاحد ان يجتاز النظر من قبل الظالمين الا بعد ان يعلم انه لا يتعدى الواجب لا يقضي غير الحق ويضع الاشياء مواضعها من الصدقات والاحكام وغير ذلك فان علم انه لا يتمكن من ذلك فلا يجوز له التعرض لذلك مع الاختيار فان اكره على الدخول فيه جاز له ذلك وليجهد في حصيلته كتاب الدين في الكفالات في الحول لاث والى كالات باب كرامته الدين كرامته المثل على الغريم يكره الا لثان الدين الاعتدال الضرورة الداعية اليه فامع الاختيار فلا ينبغي ان يستدين فان فعل فلا يفعل الا اذا كان له ما يرجع اليه فيقضى به رده فانه لم يكن له ما يرجع اليه كان له في يعلم انه ان مات تقضى عنه فليقم تام ذلك مقام ما يملك فاذا خلا من وجهين فلا يتعرض له حاله عند الضرورة ايضا لا يستدين الا مقدارا حاجته اليه من تقفد تقفد عياله ذلك وكذا الاستدانة اذا صرفت ذلك في الحج والتقفة وذلك محمول على انه اذا كان له ما يرجع اليه فاما اذا لم يكن له ذلك فلم يكن له ما يرجع اليه كيف يجوز ان يبيع عليه ان يستدين ويقضيه ما لم يجبه عليه من اضطر الى دين ولا يملك شيئا يرجع اليه كان من يجده الصدقة فالفضل ان يشك الصدقة ولا يتعرض للدين لان الصدقة حق جعلها الله نعم له في الاموال من كان عليه دين لا يتوقف قضاءه كان بمنزلة السارق اذا كان عارضا على قضاءه ساعيا في ذلك كان له بدل السارق كبير فواجب عليك يعينه الله نعم على ذلك من كان له على غيره دين كره له المزل عليه فان زل فلا يكون ذلك اكثر من ثلاثة ايا ومثل هذا المدين شيئا لم يكن تلجرب به عادته واما فعله لكان الدين استحبه ان يحسبه من الدين وليس لك بواجب ان راي صاحب الدين المدين في الحر لم يجز له مطالبة فيه ولا ملازمة بل ينبغي له ان يتركه حتى يخرج من الحر ثم يطالبه كيف شاء ومن كان عليه دين وجب عليه السعي في قضاءه وترك الاسرار في التقفة وينبغي ان يتفق القصد لا يجب عليه ان يضيق على نفسه بل يكون بين ذلك قواما

**باب جواب قضاء الدين الى الحي والميت** كل من عليه دين عليه قضاءه حسب ما يجب عليه فان كان حيا او ميتا عليه قضاءه عند المطالبة في الحال وان كان مؤجلا وجب عليه قضاءه عند حلول الاجل مع المطالبة ومن وجب عليه الدين لا يجوز له مطلو ولا دفعه على قضاة فان مطلو دفع كان على الحاكم حبسه الزمة الخروج مما وجب عليه فان حبسه ثم ظهر له بعد ذلك عسرا وجب عليه تخليته وان لم يكن معسر غير انه يدفع به جاز للحاكم ان يبيع عليه متاعا وعقاره ويقضى عنه ما وجب عليه وان كان من وجب عليه الدين وثبت غايبا وجب ايضا على الحاكم سماع البيعة عليه يجوز له ان يبيع عليه شيئا من املاكه غير انه لا يسلمه الى خصمه الا بعد الكفلاء فان حضر فلم تكن له بيعة صاحب الدين برئت منه ذمة الكفلاء وان كانت له بيعة بتطل بيئته ووردا الكفلاء عليه المال في حقه كان الدين معسر لم يجز لصاحب الدين مطالبة ولا للحاكم عليه بل ينبغي ان يرفقه به وينظره الى ان يوسع الله عليه ويبلغ خبره الا ما م يقضى به عنه من ساء الغاديين اذا كان قد استدانهم ولققة في طاعة الله نعم وان كان لا يعلم في ذات التقفة او علم انه تقفة في نعتيته لم يجبه عليه التقفاعة بل اوسع الله عليه قضاءه عن نفسه لا يجوز ان يباع دار الانسان في يسكنها ولا خادمه ولا يبيعه من الدين اذا كان مقدرا فيهما كفايته فان كانت دار غلة الزم بيعها وكل كان كاشف كبيرة واسعة له في ذمتها كفاية الزم بيعها والاقتضا على الادون منها واستحب لصاحب الدين الا يلزمه ذلك يصبر متى لم صاحب الدين على المدين واداه حبه خاف المدين ان اقر به من الحبس فيضرب ذلك بهو وبعيا له جاز له ان ينكر ويحلف بالله ما له به في بظن على انه اذا تمكن من قضاة قضاءه ولا شيء عليه فانه يتمكن من قضاة قضاءه ومتى كان الانسان على غيره دين مخلفه على ذلك لم يجز له

في الاموال المعروفة والمنسوبة



# كتاب الدين والعتق

اخذ فان اعطاه مع راس المال بما اخذ راس المال ونصف الربح وان لم يتخلفه غير ان لم يقم من اخذ منه وقع له عند مال جاز لان  
 ياخذ حقه منه من غير زيادة عليه فان كان ما وقع عند على سبيل الوضعية لم يجز له ذلك ولا يجوز فيها من وجب عليه من وغاب عنه حصة  
 غيبة لم يقم عليه معها وجب عليه ان ينوي قضاؤه ويعزها له من ملكه فان حضرته الوفاة ووجهه به الى من يثق به فان مات من ملكه الدين له  
 الى ورثة فان لم يعرف له وارثا جهدا في طلبه فان لم يظهر به رضاء بر عنه ليس عليه شيء واذا استدان المرأة على زوجها وهو غايب عنها  
 ما نفقه بالمعروف فاجب عليه القضاة ان كان زائدا على المعروف لم يكن عليه قضاءه ومن كان له على غيره مال لم يجز له ان يجعله قضا  
 الا بعد ان يقضيه ثم يدفعه الى قضاء المضاد به ومن شاهد به دينا له قد باع ما لا يحل تملكه للمسلمين من خراجه خنزير وغير ذلك واخذ منه  
 لان ياخذ منه فيكون حلالا له ويكون ذنبا على من باع واذا كان شريكا في مال على الناس فقساما واخذوا كل واحد منهما ما شانه  
 ثم يقض احدهما لم يقض الاخر كان الذم يقض احدهما بينهما على ما يقضيه صلته ثم كره ما يبقى على الناس ايضا مثل ذلك من كان له دين  
 على غيره فاعطاه شيئا بعد شي من غير الجهر له له عليه ثم تغيرت الاشياء كان له بعد يوم اعطاه تلك السلعة لا يعرف قف محاسبة رايه  
**باب قضاء الدين على الميت** يجب ان يقضى الدين عن الميت من اصل تركته وهو اول ما يدين به بعد الكف ثم يليه الوصية  
 فان اقيم بينة على ميت بما له وكانت عادلة وجب على من اقامها اليه من الله ان له ذلك المال حقا ولم يكن الميت قد خرج اليه من الدين  
 ولا من شيء منه فادخله كان له ما اقام عليه البينة وحلف عليه ان امتنع عنه لم يكن له شيء وبطلت بينته ولم يلزم الورثة الدين  
 فان ادعى اليهم العلم بذلك لم يلزمهم ان يحلفوا انهم لا يعلمون له حقا على من مات ومق لم يخلف الميت شيئا لم يلزم الورثة قضاء الدين عنه بحال  
 فان تبرع منهم انسان بالقضاء عنه كان له بذلك الاجر الثواب يجوز ان يكون ذلك لقضاء ما يحب من مال الزكوة ومق لغير بعض  
 الورثة الذين لم يخصصه بمقتضى ما يصيبه من اصل التركة فان شهد نفسه انهم وكا ناعدين ووصفين اجزى شيئا منها على ما له الورثة  
 وان لم يكونا كذلك فانه حصته بمقتضى ما يصيبه ما حسبنا قد منا ولا يلزمها الدين على الكمال من مات وعليه دين يستحق بعض اخوانه  
 يقضى عنه ان قضا من سهم الغارمين من الصدقات كان ذلك جائزا حسبنا قد منا واذا لم يخلف الميت لامقتدا ما يكن به سقط عنه الدين  
 وكفى بما اختلفان تبرع انسان بتكفينه كان ما خلفه للديان دون الورثة فان قتل اذ ان وعليه من وجب يقض ما عليه من دينه مؤثرا  
 كان قتله عمدا او خطأ فان كان ما عليه يحيط بدية كان قد قتل عمدا لم يكن لاولياء القتل الا ان يقضوا الدين عن صاحبهم فان لم يقضوا  
 ذلك لم يكن لهم القتل على حال جاز لم القوم بمقتضى ما يصيبهم ان تبرع انسان بضمنا الدين عن الميت في حال حيوانه او بعده فانه  
 ذمه الميت تقضى له المال لصنا من ولم يقض اذا كان صاحب الدين قد مضى به فان لم يكن قد مضى به كان في ذمه الميت على ما كان ومن مات  
 وعليه دين مؤجل حل اجل ما عليه ثم ودرته المخرج مما كان عليه كل ان كان له دين مؤجل حل اجل ما له وجره للورثة المطالب به  
 الحال ومق من وعليه من الجاعة من الناس تحاصوا ما وجد من تركته بمقتضى دينهم ولم يفضل بعضهم على بعض فان وجد احدهم متاعه  
 عنده وكان الميت ما يقضى بون الباقين منه وعليه لم يحاصروا في الجزاء وان لم يخلف غيره للامتناع كان صاحبه بالتم الغرامة فيه مؤثرا  
 وكذلك لو كان حيا والتوى على غراه ودره عليه ما له ولم يجازيه اذا مات من له الدين فضاخ المدين ودرته على شيء مما كان عليه كان  
 جازيا ودرته بذلك منه اذا اعلمهم بمقتضى ما عليه من المال رضوا بمقتضى ما صالحوه عليه فيه لم يعلمهم بمقتضى ما عليه ولم يرضوا به لم يكن ذلك  
 الصلح جائزا **باب سبج الدين والافراق** لا باس ان يبيع الانسان ما له على غيره من الديون فقد او يكره ان يبيع الانسان  
 ذلك نفسه ولا يجوز بيعه بدين اخر مثله فان وفا الذي عليه الدين المشتري الا دمج على ما اشتراه منه بالدنس من باع الدين باقلا ما  
 له على المدين لم يلزم المدين اكثر مما وزن من المشتري من المال ولا يجوز بيع الادراف من السلطان لان ذلك غير مضمون **باب المملوك**  
**يقع عليه الدين المملوك** اذا لم يكن مادونا له في التجارة ككل يقع عليه من الدين لم يلزم مولاه شيء من ذلك لا يستعاض ايضا لان  
 صايعا وان كان مادونا له في التجارة ولم يكن مادونا له في الاستدانة فما يحصل عليه من الدين استسعى منه ولم يلزم مولاه من ذلك شيء  
 ان كان مادونا له في الاستدانة لم يلزم مولاه ما عليه من الدين ان استبقاه مملوكا او اربيعه ان اعتق لم يلزمه شيء مما عليه من المال له  
 العبدان ما لم يوفى عليه من كان عرا العبد غراهه سواء يتخاضوا ما يحصل من حصته من المال على ما يقضيه لوصول مواليهم من غير فضل  
 بعض منهم على بعض **باب القرض** احكام القرض فيه فضل كبير وثواب جزيل وقد وكنه افضل من الصدقة بمثلها في الثواب  
 واذا استقرض الانسان شيئا كان عليه كونه ان تركه بحاله وان اذره للتجارة كان عليه مثله لو كان المال له ملكا ونقط الزكوة عن  
 القرض لان بشرط المقرض عليه ان يركبه عنه في تحجب الزكوة على المقرض ونه المستقرض اذا قرض الانسان ما لا اقرض عليه لوجود منه  
 غير شرط كان ذلك جائزا وان اقرضه زانفره عليه عدا او اقرضه عدا من غير شرط زاد ذلك ونقص بطبيعة فقره من الم

في قضاء الدين على الميت



# كتاب التبرعات

بكن بربا ان افترض شيئا على ان يغافل المستقرض في التجارات جاز ذلك ان اعطاه المكسر اخذ منه الصالح شرط ذلك ولم يشترط لم يكن بربا  
 وكان ان افترض حفظه من عليه شعير او افترض شعير من عليه حفظه او افترض جلة من تمر من عليه جلتين كل ذلك من غير شرط لم يكن بربا  
 وان افترض شيئا او تمن على ذلك استوعق له صاحب لو هن الا تنقاع به جاز له ذلك سواء كان ذلك متاعا او اينة او مملوكا او جارية او  
 شيء لم يكن بربا الا الجارية خاصة فانه لا يجوز له استباحته وطها با باحتياها المكنان العروق اذا اهد له هذا فلا بأس بقبولها اذا لم يكن  
 هناك شرط والاولى تجنبه ذلك لاجتماع ولا بأس ان يعرض الانسان الدائم والدائمي في شرطه على صاحبه ان يغفلها بارض اخرى بلزوم الوفاء به  
 وممكن له على انسان دأما ودأما وغيرهما جاز له ان يأخذ مكانا له من غير الجند الذي له عليه بغير الوقت **باب الصلح**  
 الصلح جائز بين المسلمين ما لم يوقد الى تحليل حرام او تحريم حلال اذا كان نفسان لكل واحد منهما ما شق على صاحبه من طعام او متاع او غيرها  
 مقين لها ذلك ولم ينعين احاطا به على بمقداره ولم يحيطا فاصطلى على ان يتنازكا او يتجالا كان ذلك جائزا بينهما فاذا فعلا لم يكن لاحد  
 الرجوع على صاحبه بعد ذلك اذا كان ذلك بطبيعة نفس كل واحد منهما ومن كان له دين على غيره مؤجلا فنقص منه شيئا قل ذلك لم كثر  
 سال فيجوز لبا ان كان ذلك سائغا جائزا والشريكان اذا تقاسما واصلحا على ان يكون الرجوع والخبر ان على احد منهما ما ويرد على الاخر  
 واسأله على الحال كان ذلك جائزا اذا كان مع يفتين درهما ودرهما انما الى وقال الاخر هما يفتين بينك على المدعى لها معا دأما  
 لا قرار صاحبه بذلك يقسم بينهما الاخر يفتين فاذا كان مع انسان مثلا عشرون درهما الانسان يفتين والاخر مع ثلثون درهما فاشتر  
 بكل واحد من البضاعتين ثوبا ثم اختلفا فلم يفتين له سبعا وستم الما على خمسة اجزاء فما اصاب ثلثة اعطى صاحب ثلثتين وما اصاب  
 الاثنتين اعطى صاحب لعشرين واذا استوعق رجل جلا دينا دين واستوعق اخر دينا فاضاع دينا منها اعطى صاحب الدينارين فما  
 يفتين دينا وستم الدينارين الاخر بينهما ماضين **باب الكفالات في الضمان** فان كان على الحق لا من كان عليه حق  
 فسا له غيره ضمانه عنه لصاحبه فقهه قبل المضمون له ضمانه وكان الضمان مليا بما ضمن فقد جيب عليه الخروج مما ضمن الى صاحبه مما ضمن  
 وبره المضمون عنه من المطالبة من كان له عليه غير انه يفتن له حقيقة على من ضمن عنه فان اداد مطالبته بذلك كان ذلك له ومتى ترفع  
 من غير مسئلة المضمون عنه ذلك قبل المضمون له ضمانه فقهه بعمدة المضمون عنه الا ان ينكر ذلك يا به يبطل ضمان المتبرع فيكون الحق  
 على اصله لم ينتقل عليه بالضمان وليس بالضمان على المضمون عنه بذلك الرجوع فيما ضمن اذا تبرع بالضمان عنه من ضمن حقا وهو غير مل به  
 لم يبره المضمون عنه بذلك الا ان يكون المضمون له قد علم ذلك وقبل ضمانه مع ذلك فلا يجزى مع هذا الحال الرجوع على المضمون عنه اذا كان  
 الضمان مليا بما ضمن في الحال فضمن فيما قبل المضمون له ضمانه ثم عجز بعد عما ضمن له لم يكن للمضمون له الرجوع على المضمون عنه وانما يرجع  
 عليه فاما لم يكن الضمان مليا في وقت الضمان فان ظن في حال ما يضمن عنه انه مل به بذلك ثم انكشف له بعد ذلك انه كان غير مل في ذلك  
 الحال كان له الرجوع على المضمون عنه ولا يصح ضمان مال ولا نفس الا باجل من ضمن لغيره نفس انسان الى اجل ولو بشرط ضمان النفس ثم لم  
 يات به عند الاجل كان للمضمون له حبسه حتى يحضر المضمون او يخرج اليه مما هو عليه من ضمن غير الى اجل قال ان لم يات به كان على كذا حصر  
 الاجل لم يلزمه الا احصا الرجل فان قال على كذا الى كذا ان لم يحضر فلا ثم لم يحضر وجب عليه ما ذكره من المال ان لم يكن عين المال قال ان  
 اضمن له ما يثبت لك عليان لم يات به الى كذا ثم لم يحضر وجب عليه ما قامت به البينة للمضمون عليه لا يلزمه ما لم يبره البينة بما يخرج  
 به الحيل من دفتر او كتاب وانما يلزمه ما قامت به البينة او يحلف خصمه له عليه فان حلف على ما يدعيه اخذ هو ذلك فوجب عليه الخروج  
 منه ومن خلى عن الرجل من يده هرا او اكرها كان ضامنا لما عليه فان خلاه بمسئلة وشفاعة لم يلزمه شيء الا ان يضمن عنه ما عليه  
 ما قد مناه ومن خلى قال من يد على المقول بالجرم الاكراه كان ضامنا لدية المقول الا ان يبر القاتل الى الولى يمكنه منه من كان  
 له على غيره قال فاحاله به على غيره وكان الحال عليه مليا به في الحال قبل الحولا ان يبراه منه لم يكن له رجوع عليه ضمن ذلك الحال به  
 عليه ولم يضمن بعد ان يكون قد قبل الحولا فان لم يقبل الحولا الا بعد ضمان الحال عليه لم يضمن من احيل عليه ذلك كان له ضمان  
 الحيل لم يبراه منه الحولا فان انكشف لصاحب الحال ان الرجل الذي احيل عليه به غير مل بالمال بطلت الحولا وكان له الرجوع على  
 المدينون بحقه عليه متى لم يبر الحال له بالمال الحيل في حال ما يحيله كان له ايضا الرجوع عليه في وقت شاء **باب الوكالات**  
 من وكل غيره في الخصومة والمطالبة والمجاعة والبيع والشراء جميع انواع ما يتصرف فيه بنفسه فقبل الموكل عنه ذلك ضمن القيام به  
 صادر وكليسيه لم يوجب له الموكل عليه ما يجب على وكيله الا ما يقتضيه لاداء من المودود والاداء الايمان والوكالة فيضمن  
 فيها شرط الموكل ان شرط ان تكون في خاص من الاشياء لم يكن فيما عداه وان شرط ان تكون عامة فام الوكيل مقام على العوض حسب  
 مدناه والوكالة يصح للحاضر كما يصح للغائب لا يجب الحكم بها بطريق التبرع ودون ان يلزم ذلك ايتا الموكل اختياره والمناظر فامو

في الكفالات في الضمان



















# كتاب الحديث

بالدعوى فان ادعى جميعا في وقت واحد من هو على عين صاحبه ان يتكلم واما الاخر بالسكوت الى ان يخرج من دعواه وادخل عليه الخصم فلا يبدى احدهما بالكلام فان سلكا او سلم احدهما والسلام عليه وناسوا وليكن نظره اليهما واحدا في مجلسهما بين يدي على السواء ولا للحاكم ان يستل الخصمين بل يتركهما حتى يبدىا بالكلام فان صمتا ولم يتكلمتا قال لهما ان كنتمما حاضرهما الشيء فادكره فان ابدى احدهما بالدعوى على صاحبه ما ثم اقبل على صاحبه من الاعيان عندنا فاما غلضته ان اقربه فلم يرتب له غير ما يلحقكم بنقص عقله او غير ذلك بطل بطله واختاره الزم الخرج اليه منه فان خرج والا امر خصمه بلا دفعه حتى يرضيه فان التمس الخصم حصة على الامتناع من ادائه اقرب به حصة له ثم لم يجد حصة له معد فترجع الى الشيء ولا يستطيع الخرج مما اقرب به سبيله واسره ان يتحل حق حصة في شيء في الخرج فما عليه ان ادعى بالحكم بكلام المقر مثل في صحة عقله واختاره للاقرار توقف عن الحكم عليه حتى يثبت حاله فان انكر المدعى عليه فادعاه المدعى ساله للثبوت على دعواه فان قال نعم هي حاضرة نظري بينه وان قال نعم غيرنا ليا لثبوت حاضرة قال له احضرها فان قال نعم انا فانه وتظر في حكم غير الذي يخرج الاول بينه وان قال المدعى لست اتمكن من احضارها جعل معه مدة من الزمان ليحضرنه بينه وتكمل بحضرة احضرها نظري فان لم يحضرها عندنا نقضنا الاجل خرج خصمه عن حد الكفالة فان قال لا بينه لي قال له فامرتي فان قال لا اخذت في محقق من خصمي فقال للملكة له فان قال نعم اقبل على صاحب الدعوى فقال له قد سمعت فتريد يمينه فان قال لا اقامها وتظر في حكم غيرهما وان قال نعم اريد يمينه رجع اليه فوعظه خوفا بالله فان اقرب الخصم بدعواه الزم الخرج اليه من الحق وان حلف فرفق بينهما فان نكل عن اليمين الزم الخرج اليه خصمه فادعاه عليه فان قال المنكر عند توجه اليمين عليه يحلف هذا المدعى على صحة دعواه وانا ادفع اليه فادعاه قال الحاكم للمدعى اتخلف على صحة دعواه فان حلف ان لم خصمه الخرج اليه يحلف عليه ان ياتي اليمين بطلت دعواه وان اقام المدعى البيعة فذكر المدعى عليه انه خرج اليه من حقهما كان عليه البيعة فانه قد اتى الحق فان لم يكن له بينه وطالب صاحب البيعة بان يحلف بانتهما استوفى ذلك الحق منه كان له ذلك فان امتنع من ذلك خصمه في ان يحلف ثم لم يأخذ حقه بطل حقه وان قال المدعى ليس مع بينه وطلب من خصمه اليمين فخلعه الحاكم ثم اقام بعده للملكة البيعة على صحة ما كان يدعيه لم يلقث الى بينه وابطلت ان اعترفت المنكر بعد يمينه بالله بدعوى خصمه عليه وندم على انكاره لزمه الحق والخرج منه الى خصمه فان لم يخرج اليه منه كان له هبة فان ذكر اعشاكث عن حاله فان كان على ما قال انظر لم يجلس وان لم يكن كذا الزم الخرج اليه خصمه من حقه ومضى بداء الخصم باليمين من غير ان يحلف الحاكم لم يبره ذلك من الدعوى وكان متكلفا وان اقرب المدعى عليه ما ادعاه خصمه قال اريد ان ينظر في حق المحلقة قال الحاكم لخصمه فاعندك فيما يقول فان سكنت ولم يجبه شيء توقف عليه القاضي هيئة ثم قال له قل فاعندك فان لم يقل شيئا فادعاه وتظر في امر غيره وان قال انظر فذلك له وان لم يكن للحاكم ان يشفع اليه فيه ولا يثير عليه بالانظار ولا غيره ولكن يثبت الحكم فيما بينهما بما ذكرناه وان ظهر للحاكم ان المقر عبد المجبور عليه لسفه بطل قراره وان كان بينه لذلك بعد دفعه ما اقرب به الخصم الزم الاخذ لردده وتقدم بحفظه على المجبور عليه مرد ذلك على مولى المقر واذا اقر الاثنان لغيره بمال عند الحاكم سال المقر الحاكم ان يثبت قراره عنده لم يجز له ذلك الا ان يكون عازا بالغرب بعينه واسم شبهه وباقي المقر له بينه عادلة على ان الذي اقرب هو فلان بن فلان بعينه واسم شبهه لا نه لا يامن ان يكون نفسان فثبوت على الخصال اسم الاثنان غايب اسم ابيه والانتساب الى ابيه ليقرب احدهما لصاحبه باليسر له اصل فاذا اثبت الحاكم على ذلك على غير بصيرة كان بخطا معزرا والدعوى انسان على اخر شيئا توصل الحاكم الى اتمامه الدعوى ومعرفة ما عنده فيها من افراد وانكاره فان اقرب بالاشارة او انكر حكم عليه بذلك فان كان يثبت عن خصمه هو صحيح قادر على الكلام وانما يعاند بالسكوت امر يجزى حتى يقر له ان الا ان يعفو الخصم عن حقه عليه كلنا فاقرب شيء ولم يبينه كانه يقول له على شيء ولا يدكر ما هو الزم الحاكم بيان ما اقرب فان لم يقلد حسب الحاكم حتى يبين **باب منع البينة وكيفية الحكم بها في احكام القرعة** اذا شهد عند الحاكم شاهدا وكا ناعدين وشهدا في مكان واحد على حجة واحدة ووافقا شهدا ثم ادعى المدعى جميعا على الحاكم الحكم بها اثباتا بينهما وادعاهما من لا يعرفهما بعدالة ولا حرج سمع شهدا بينهما واثبت ما عنده ثم استكشف احوالهما واستبينهما فان وجدتهما مرضيين جازي الثبوت معهما شهدا بينهما وان وجدتهما على غير ذلك طرح شهدا بينهما وادعاهما عند من يتبع في شهدا ثم ادعى عليه ولا يبرهن احداهما بيمينه بل يبرهن حق بفرع من شهدا ثم ادعى عليه كانت شهدا ثم ادعى عليه فادعاهما الاطرحهما ومضى اذا الاحتياط والاخذ بالخير في قبول الشهادة لان يفرق بين الشهود ويستدعى احدا واحدا وليسمع شهدا ثم ادعى عليه ويقهره ويحضر الاخر وليسمع شهدا ثم ادعى عليه ويقابل بين الشهداء فان اتفقت بايها مدعى المدعى فان ادعاهما حكم بهما وان اختلفت طرحهما ولم يلقث اليها وكان اتفقت غيرهما لم توافق الدعوى طرحهما ايضا ولم يعمل بها وهذا حكم ساير جميع الاحكام والخوف من الديون والاملاك والعتق والدوام والفرج والقضا















# كتاب النجاشي

ينفق عليه مقدار ما يقوم باوجهه وبدخله من الكسوة والطعام بالمعروف فليس لوالده ان ياخذ من ماله شيئا فان لم يكن الولد من  
 ينفق عليه كان لوالده مستغنيا عن ماله فلا يجوز له ان ياخذ من ماله شيئا على حال فان احتاج الى ذلك خذ من ماله قدر ما يحتاج اليه  
 من غير اسراف بل على طريق اذا كان للولد مال لم يكن لوالده شيئا جاز لان ياخذ منه ما يحسب به حجة الاسلام فاما حجة التلويح فلا  
 يجوز لان ياخذ نفقة من ماله الا باذنه والولد جاز به ولم يكن وطئها ولا مسها بشئ جاز للوالدان ياخذون بها بعد ان يتولوا  
 على نفسه قيمة عادلة ويضمن بقيتها ومنه ومن كان له اولاد صغار فلا يجوز له ان ياخذ شيئا من اموالهم الا قرضا على نفسه والوالدان  
 لا يجوز لهما ان ياخذ من ماله شيئا الا على سبيل القرض على نفسه ولا يجوز للمرأة ان ياخذ من بيت زوجها من غير اذنه واذنه الا  
 المأذون فقط فان ذلك سباح لهما ان تصرف فيه وهب لمن تشاء فاما ما يؤخذ من ذلك الى الاسراف والصرف بزوجها فان ادى الى ضرره لم يجز له اخذ  
 شئ منه على حال يجبر الرجل على نفقة ولده والديه جده وجدته وزوجته ولا يجبر على نفقة احد من غيرهن من سفيه وان كان من ذرية  
 ارحامه قد ردوا منه يجبر على نفقة ارحامه في ذرية جده لانه اذا كان من ذرية جده ولم يكن له وارث غيره وذلك محمول على الاستسقاء وادامته  
 المرأة لرفقها شيئا كان ذلك ناصيا فان اعطته شيئا وشرط له الانتفاع به جاز له ذلك كان حاله التقصر فيه والرجوع له بوجه  
 لان بشرى تلك المال جاز به بظاهرها لان ذلك يرجع بالتمسك على زوجته التي اعطته المال فان اذنت له في ذلك جاز له ان يكون به اسرافا  
**التصريح في اموال النكاح** لا يجوز التصرف في اموال النكاح الا لمن كان وليا لهم او وصيا قد اذن له في التصرف في اموالهم من كان وليا  
 يقوم باسراهم ويجمع اموالهم وليد خلاصهم وجمع غلاتهم ومراعاتهم مواشيتهم جاز لهم ان ياخذ من اموالهم قدر كفايته وواجبه  
 غير اسراف ولا تعريضه على غير الانسان بما لا يقيم نظرا لهم وشفقة عليهم فيخرج كان لرجلهم وان خسر كان عليهم ويستحب ان يخرج من  
 جملة الزوج الزكوة ومقاييرهم لنفسه كان ممكنا في الحال من ضمان ذلك المال عزامتة ان حدث به حادث جاز له ذلك وكان المال  
 مضمنا عليه فان رجح كان له ان خسر كان عليه يلزمه في خصصة الزكوة كما يلزمه لو كان المال له نداء واستحبا باو مقايير تجر لنفسه بما لم يلزم  
 بممكن في الحال من مثله ضمانه كان ضامنا للمال فان رجح كان ذلك لا ينام وان خسر كان عليه ومنه ومقايير النكاح على الانسان ما  
 جاز لوليهم ان يصالحه على شئ براه صلاحا في الحال ياخذ البناج وبتراء بذلك منه من كان عليه المال اذا كان الانسان طافير  
 مال واثبات جاز لمن عليه الدين ان يوصله الى دونه وان لم يذكر لهم انه كان عليه بناج ويجعل ذلك على حجة الصلة لهم والجارين ويؤكل  
 عرضه فيما بينه وبين الله ثم فكاك دونه مما عليه المتولى للنفقة على النكاح حتى ينشأ ان يثبت على كل واحد منهم ما يلزمه عليه من كونه بقدر  
 ما يحتاج اليه فاما المأكول والمشروب فيجوز ان يكون بينهم ومتى زاد من الطعام بنفسه اولاده جعلهم كواحد من اولاده وينفقون ما  
 بقدر ما ينفق من مال نفسه ولا يفضل في ذلك على نفسه اولاده بل يفضل نفسه عليهم فان ذلك افضل له والمتولى لاموال النكاح  
 والقيم ما يورثهم يستحق اجرة مثله فيما يقوم به من ماله غير زيادة ولا نقصا فان نقص نفسه كان له في ذلك فضل فواضح ان افضل  
 كان له المطالبة باستيفاء حقه من اجرة المثل فاما الزيادة فلا يجوز له اخذها على حال **باب في مكاسب المخطوئين**  
**المكسرة** هي كل شئ باح الله نعم او نداء ليه في غيبه والاكساب به والتصرف فيه جائز ما يقع في صناعة وتجارة  
 وغيرهما وكل شئ حرم الله ثم وزعه فيه ولا يجوز التكسب ولا التصرف فيه على حال من المحرمات الخمس في التصرف فيها حرام على جميع الوجوه  
 من البيع والشراء والمعادضة والمحل لها وغير ذلك من انواع التصرف ومن ذلك لحم الخنزير وبيعته وهشوه وكل حرام وكل كذا كان  
 من الخنزير من شعره وجلده لحم وشحم وغير ذلك منها على جميع انواع الملاهي والتجارة فيها والتكسب مثلا ليعدان والطائفة غيرهم وان  
 الا باطيل محرر مخطو وعمل الاصنام والصلب والتمثيل المجسم والصو والشرط والزهو وسائر انواع القمار حتى لعب الصبي بالبوز  
 والتجارة فيها والتصرف والتكسب حرام مخطو وكل شراب مسكر حكمه حكم الخمر على السواء قليلا كان او كثيرا وكل حكم القناع فان شرب  
 عمله والتجارة فيه والتكسب حرام مخطو وكل طعام او شراب حصل فيه شئ من الاشربة المخطو او شئ من المخطو او النجاسة فان شرب  
 وعمله والتجارة فيه والتكسب والتصرف فيه حرام مخطو وجميع النجاسات محرمة التصرف فيها والتكسب فيها على اختلاف اجناسها من سائر انواع الغذاء  
 والابوالا غيرهما الا ابوالا بل خاصة فان لا بأس بشربه والاستشفاء به عند الضرورة وبيع الميتة والدم ولحم الخنزير واما اهل البيت  
 والتصرف فيه والتكسب حرام مخطو وبيع سائر المسوخ وشرائها والتجارة فيها والتكسب كالمخطو مثل الفزرة والقيظة والتميز والخزير  
 وغيرها من انواع المسوخ والرشا في الاحكام سمحت ذلك من الكلب الا ما كان سلوقا للصيد فانه لا بأس ببيعه شرائه واكائه والتكسب  
 به وجميع السباع والتصرف فيها والتكسب بها مخطو الا الهن خاصة فانه لا بأس بالتكسب والتجارة فيها الا انها تصلح للصيد لا لغيره من اللحم  
 وبيعه واكائه ولا يجوز بيع الجربى المارنا هو الطائي وكل السباع لا يحل اكله وكلها الضفادع والسلاحف جميعها لا يحل اكلها حرام بيه

في كتاب النجاشي  
باب في مكاسب المخطوئين



# من نكث اليمين

التكسب والشرع ينه عن ذلك المعلن واخذ الاجرة على ذلك محرر محظور وكل شيء عشر فيه التجارة وفيه التكسب به بالبيع الشرعي وفيه  
 حرام محظور وتكسب بالحره الله وتعلم اخذ الاجرة على ذلك محظور في شريعة الاسلام ومعالجة الزينة للرجال بما حره الله عليهم من البيع  
 السلاح لسائر الكفاة واعطاء الدين حرام وكذلك علمهم والتكسب على المعونة على ما لا المسلمين اخذ الاجرة على ذلك حرام وكسب المغنم  
 وتعلم القنا حرام وكسب النواج بالاباطيل حرام ولا بأس بذلك على اهل الدين بالحق من الكلام واخذ الاجرة على غسل الاموات وحملهم مؤثرا  
 حرام لان ذلك فرض على الكفاية على اهل الاسلام واخذ الاجرة على الاذان والصلوة بالناس حرام والتكسب بخطط كتب الضلال في حرام محظور  
 والتكسب بجهاد اهل الايمان حرام فلا بأس بجهاد اهل الضلال اخذ الاجرة على ذلك كسب لانه دين وهو البغيا والمحظور وتعلم السحر وتعليم التكسب  
 به واخذ الاجرة عليه حرام محظور وكذلك التكسب محظور بالكمات والقبائل والشعبه وغير ذلك محرر محظور ولا يجوز النصر بينه وبين شيء محظور  
 المينة والتكسب على حال اما ما هو مباح فمن ذلك ان اعطى الانسان غيره شيئا ليضعه في القفاه وكان هو محتاجا الى شيء من ذلك جازا  
 لانه ياخذ من ذلك مثل ما يعطيه غيره ولا يفضل نفسه على احد الا ان يفضل صاحب المال ان امره صاحب المال ان يضعه في مواضع  
 لم يجز له ان يتعدك ما امر به حاله ولا بأس ببيع ما يكتسب من الزنا كسب لانه لا يفسد ولا ينجس ولا يضر ولا يضر على كل حال  
 وكسب المواضع حاله لان لم يغشش ولا يدلس في علمه فيصلن شعرا لشاعر غير من الشعر بوشن الحد ولا يستعمل ما لا يجوز  
 شريعة الاسلام فان وصلن شعور من شعر غير الناس لم يكن بذلك كسب لانه لا يفسد ولا ينجس ولا يضر ولا يضر على كل حال  
 لذلك المرفا ان يتره نفسه عن كل كسب الحرام وان كان له قلام صغره ذلك كسبه فلا ياكل هو من كسبه يعطيه غيره وليس لك محظور  
 وكسب صاحب القمل من الابل البقرة والغنم اذا اقره للساج ليس به بأس وقد افندك بكرة اخذ الاجرة على قنم شيء من الفران وكذلك على  
 فتح المصاحف ليس لك محظور وانما يكره ذلك ان كان هناك شرط فان لم يكن هناك شرط لم يكن به بأس ولا باخذ الاجرة على تعليم الحكم  
 والآداب وعلى فتحها وتخليد ما الكتب ينبغي للعلم ان يسوي بين الصبيان في التعليم والاحد عليهم ولا يفضل بعضهم في ذلك على بعض  
 ولا بأس باخذ الاجرة الرزق على الحكم والقضا بين الناس من جهة السلطان العادل حسب ما يشاءوا التتره عن اخذ الرزق على ذلك في  
 جميع الاحوال فضلا لا بأس باخذ الاجرة على فتح كتب العلوم الدينية والدنيوية ولا يجوز فتح كتب الكفر والضلال وتخليد ما الا لا يفسد  
 بذلك على الخمر والنفقة انما انقصها ولا بأس بمدايح اهل الايمان واخذ الاجرة على ذلك والصدق من الاقوال لا بأس باخذ الاجرة على الطلب  
 في الاملاك وصعود النكاح ولا بأس باجر المغنم في الاعراس والربعين بالاطيل ولا يدخلن على الرجال ولا يدخلن الرجال عليهم  
 ولا باخذ الاجرة على ختن الرجال منقضى الجوار ويكره من المكاسبة شرة الصرف لان صاحبها لا يكاد يسلم من الربا ويكره بيع الكفاة  
 لان صاحبها لا يسلم من متي موثا لا يكره بيع الطعام لانه لا يسلم معه من احتكار ويكره بيع الرقيق وشراؤهم وكذلك يكره صغره  
 الذبح والحر لا يملكها بلان الرحمة من القلب كل ذلك ليس محظور اذا ادلى الانسان فيه الاثارة واستعمل ما يبيع في شريعة الاسلام  
 وكذلك كل صنعت من الصنائع المتشابهة انما فيها الامانة لم يكن بها بأس فان لم يؤد فيها الامانة لا يفتك معها من القيام بالواجبات  
 ترك المقتضا فلا يجوز له التعرض بشيء منها ولا بأس بالجماعة والشاكلة والتتره عنها افضل ولا بأس بشيء المصاحف ببيعها والتكسب  
 غيرها لا يجوز ان يبيع المكتوب بل ينبغي ان يبيع المجلد الورق وما غيرها من الكتب فلا بأس ببيعها وشراؤها بالاطلا فذلك كسب  
 الصبيان من المماليك وغيرهم مكره ومن جمع ما لا من حلال وحرام لم يفتقر لما خرج منه الحرف حل له الباطل فان تميز له الحرام منه  
 وجب عليه ردّه على صاحبه لا يبيع له سواء كان لم يجد ردّه على وشه فان لم يجد له وادنا تصد به عنه ولا يجوز اخذ شيء مما ينش  
 في الاعراس الا ما لا كان الا ما اعطى لا يدا وعلم من قصد صاحبه لا باجة لاخذ ولا بأس باجرة العقارات من الدور المساكن الا اذا  
 عملها شيء من المحظورات المحرمات وكذلك لا بأس باجرة السفن والحوال لا ما علم انه يحمل فيها وعليها شيء من المحرمات ولا يبيع الخبث  
 يجعله صنما او صنبا او شيئا من الملاحى لان الرزق على ما لا يجعله كك لا على الدماح الا لاله ولا بأس ببيع عظام الفيل والتكسب بصغره  
 واتخاذ الامتاط منها وغيره ذلك لا بأس ببيع حلولا لبيع مثل هذه الامتاط والتمر وغير ذلك اذا كانت مأكلة ولا يجوز بيع الشرع  
 الخيانة وشراؤها اذا عرفها الانسان بعينه فانما لا يعرفها بعينه كما لم يكن بها بأس من وجد عند سرقة كان صناتها الا ان ياتي على سر  
 بينه ولا بأس ان يشتري من السلطان الابل والغنم والبقر اذا اخذها من الصدقة وان لم هو مستحقها او كالحكم في اطعمه والمحظور ولا  
 ولا بأس بعمل الاثرية المباهة واخذ الاجرة عليها ويكره وكوي البحر للتجارة ولا يجوز سلوك طريق خطر مع ظموا مارة الخوف فيها ولا بأس  
 الاجرة في الشيا من انسان في كانه بالشر او البيع وغيره ذلك ولا يجوز لاجير الانسان في وقت معلوم ان يعمل لغيره في ذلك الوقت  
 ان له المستاجر في ذلك كان ذلك جائزا ولا يجوز بيع تراب الصبيان ومقابعه وجعلهم ان يصدقوا بشيء وامر الانسان بالثمة جائز



كتاب النجاشي

كتاب النجاشي

ان باكل منها ذك كفايته ولا يحمل شيئا منها على حال ويكره للانسان ان يترى الخمر على الذئاب ليس لك نخطو ولا باس ان يبدوا الاثنا  
الحوافد وياخذ على ذلك الاجر من اجر مملوكا له فانسد المملوك شيئا لم يكن على مولاه خزان ما انسده لكنه لم يمتدح العبد في نقدنا  
انسده ولا باس بيع حواش الطير كلها واخذ منها والتكسب فيها بجميع الوجوه ثم الجلد الاول من كتابنا لهذا كتاب كتاب النجاشي  
**باب النجاشي** لا ينبغي للانسان ان اذار التجارة ان يبتدأ او لا يتفق في نفسه لم يعرف كيفية الا كتابه يميز بين العفوة والصحة والفساد  
ويسلم من الرضا الموقر لا يتركها لما تم من حيث لا يعلم به فانه قد عثر ابل الوثنين انه قال من اتجر بغير علم ارتكبت في الربوا ثم انظر وكان  
يقول لتاجر تاجر العاج في النار والا من اخذ الحق واعطى الحق وكان يقول معاشر الناس لهفتم في التجرة الفقه ثم التجرة والله الربوا في هذه  
الامة اخفى من يدبيل لئلا على الصفا وكان عليه بالكوفة فيستد كل يوم بكرة من القصر بطوف في اسواق الكوفة سوتا سوتا ومعه القدر  
على عاتقه فيقف على اهل كل سوق فينادي يا معشر التجار اتقوا الله عز وجل فانه معوض صور لقوا في ايديهم وادعوا اليه بقلوبهم وهم يمشون  
باذانهم فيقولون قد عرفت ما الاستخارة وبركوا بالتمولة واقرضوا من المتبايعين وتزبنوا بالحلم وجابوا الكذب تجافوا عن الظلم وانصوا  
المظلومين ولا تهرقوا الربوا وادعوا الكيل الميزان ولا تجشوا الناس اشياءهم ولا تعوا في الارض فستد بطوف جميع الاسواق ثم يبيع  
الناس من رده عن الصادق ان من قال من لم يتفق في دينه ثم اتجر يوطئ في الشئ ما ينبغي ان يجتنب الانسان في تجارته حسنة استباح لئلا  
ودم المشركه كتمان العيوب التي يترى على البيع والربوا ولا يجوز لاحد ان يغش احدا وانا قال انسان من الناس من يبيع بغير علم ولا يحسن  
لنا الصيغة فيما يفعله اكل احد ان انا قال انسان للتاجر اشتر لي ان ذلك من عنده ومن خاصه لا ويجنب بيع الثياب في المواضع المظلمة التي  
لا يستر فيها العيوب وينبغي ان يكون بين الناس في البيع الشري يكون الصبر عند بمنزلة الكبر السالك بمنزلة الماكس في المسيحية بمنزلة البصر  
في المذاق ولا يفضل بعضا على بعض انا قال لعنهم علم احسن اليك باع من غير علم وكذا اذا عامله مؤمن فليجتهد لا يبيع عليه الا في حيا  
والصبر فيه ويقنع ايكم مع الاضطراب لا بد له من ليس ينبغي ان يغفل من استقاله ويكره السوقيين بين طالع النفس فاخذ الى سوية  
ان كان فلا يكون اول من يدخلها فادخلها سال الله نعم من خيرها وخير اهلها وعود به من شرها وشر اهلها فاذا اشرك شيئا شهد الشهادتين  
تذكر الله ثم فانه لم يفتقر الى سوية سال الله نعم ان يبرئ من خيرها فانه لم يبيع في تجارته ما ينبغي ان يجتنب محظورة السفلة من الناس الا الذين منهم  
لا يبالون من شاة في خيرهم يجنب ما مله ذوا العاها والمخادفين ولا ينبغي ان يتخاطب احدا من الاكراد ويجتنب مبايعتهم حسنا فانهم  
يخون من انكهم وينبغي لمن اخذ شيئا بالوزن ان لا يخذ الا انا فادعوا وادعوا لا يعطيه ولا ليجادوا كالي لا يكيل الا ذافيا فان كان من لا يحسن  
الكيل الوزن فلا يتعرض له ويولي غيره لا ينبغي ان يزين متاعه بان يخرجه ويكرم دمه بل ينبغي ان يتخاطب فيه بربه ثم يكون  
كله ظاهرا ولا ينجي ان يشوب اللبن بالماء لان ذلك لا يبين لا ينجي وينبغي الا يطلب الغاية فيما يبيع ليشتر من الربح وليتقن باليسر انا  
تسر عليه نوع من التجارة فليتحول منه لغيره ويكون الاستحسان من الثمن بعدا لصفقة وعقد البيع من باع شيئا لغيره ولا يشتر  
لنفسه ان ذاف من غيره على ما يطلب الخال لا يعلم من صاحب اذن من حجة وانا فادعوا الناس على المتاع فلا يربح في المتاع فادعوا  
المتاع فادعوا ان شاء ولا يجوز لاحد ان يدخل في شواخه لمؤمن **باب الاحتكار** الاحتكار هو حبس المحظرة الشكر  
والتمرد الربيب الثمن من البيع لا يكون الاحتكار في نفق سكوته الاحتكار انما يكون الاحتكار اذا كان بالناس حاضرة شاة الى شاة  
منها ولا يوجد في البلد غيره فادعوا مع وجود ما له فلا باس ان يحبس صاحب بطلب تلك الفضل متصفا على الناس الطعام ولم يوجد الا  
عنده من احتكر كان على السلطان ان يحبره على بيعه يكره عليه لا يجوز له ان يحبره على سعره بغيره بل يبيع بغيره فانه الله نعم ولا يمكن  
حبسه اكثر من ذلك فاحذر الاحتكار في الغلظة الاطعمة فاشاء اياهم في الرخص حال السعد بعبقربو ما واما فاعدا الاحتكار لئلا  
فلا احتكار فيها ولا حياها ان يبيعوها بما شاءوا من الاستحوا في اى وقت شاءوا ليس للسلطان ان يحبسهم على شئ منها واما التلغ في روان  
فيستقبل الانسان الا متغذ التاجر على اخلاص اجناسها خارج البلد فيشتريها من اربابها ولا يعلمونهم فيسعر البلد من فضل تلك فقد  
ارتكب مكره هالما في ذلك من الغايبات والمغالطات وكل ايضا يكره ان يبيع حاضرة ليلته بغيره بما يبيع في البلاد وان لم يكن شئ من ذلك  
مخطوفا لكن ذلك من المتشابهة وحدها التلغ في راسخ فان زاد على ذلك كان تجارة وحلبا ولم يكن تلفيا **باب الربوا**  
**باب حكم الربوا** ما يصح فيه ما لا يصح الربوا مخطوفا في شريعة الاسلام قال الله نعم واحل الله البيع وحرم الربوا وقال تعيى  
الله الربوا وبرئ الصدقات وقال نعم فان لم تفعلوا فاذنوا بخراب من الله ورسوله وقال الذين ياكلون الربوا الا يقولوا الا كما يقول الله  
يتجمل الشيطان من المس لا يزداد الصدق انه قال يدم ربوا العظم عند الله نعم من سبعين ذيرة كل ما بان ان يحصر فينبغي ان يبره الانسان  
ليجتنب من ركب الربوا يحيا لزم يعلم ان ذلك مخطوفا فليست غفرا الله نعم في المستقبل ليس عليه فيما مضى شئ موقه علم ان ذلك حرام







# كتاب النجاشي

يعلم ان بيع الانسان الف درهم ودينار بالف درهم من ذلك الجسد ومن غيره من الذمهم فان كان الذمهم لا يستحوذ الف درهم في الحال  
 كالتباس ان يجعل له الدينار شيئا من الثياب وغيره من المتاع او غير ذلك ليعتصم به من الربوا ويكون ذلك نقدا ولا يجوز شيئا  
 لا باس ان يبيع الف درهم صحاحا والعاقل بالعين صحاحا او الفين غلة ولا يجوز ذلك شيئا وكذا لا باس ان يبيع دهما بدينار ويشتري  
 معه صناعته خاتم او غير ذلك من الاشياء وان باع الانسان دهما بالدينار لم يجز له ان يخذل بالدينار ما كان له من الداهم الا بعد ان يفتر  
 الدينار ثم يشتري بهما دهما اذا اشتراك في شئ في شراهما دهما بدنايزد نقدا حدهما الدينار عن نفسه عن صاحبه جعل نقدا  
 عند بيعه عليه ثم اذا كان يشتري منه حصته بالدينار اليه لم عليه من ثمنها اذا اقل منها اذا اكثر لم يكن بربا بل لا باس ببيع دينارا درهم بدينارا  
 وكذلك لا باس ببيع درهم ودينار بدينارين يكون ذلك نقدا ولا يجوز شيئا ولا يجوز اتفاقا للداهم المحمول عليها الا بعد ان يبين حالها  
 ولا يجوز بيع الفضة اذا كان فيها شئ من لسر او الرصاص او الذهب وغير ذلك الا بالدينار اذا كان الغالب لفضة فان كان الغالب للذهب  
 والفضة الاقل فلا يجوز بيعه الا بالفضة ولا يجوز بيعه بالذهب شيئا اذا لم يحصل العلم عقدا كذا واحد منهما على التحقيق فان تحقق ذلك جاز  
 ببيع كل واحد منهما بغيره مثلا بمثل من غير تفاضل ولا باس ان يعطى الانسان غيره داهم ودنايزد يشتري عليه ان يتقد هاله اياه او  
 اخرى مثلها في العدا او الوزن من غير تفاضل فيه ويكون ذلك جائزا لان ذلك يكون على جهة القرض لا على جهة البيع لان البيع للثابت  
 لا يجوز الا مثلا بثل نقدا ولا يجوز شيئا وجوه الفضة لا يجوز بيعه الا بالذهب ويجوز غير الفضة وجوه الذهب يجوز بيعه الا بالفضة  
 او يجزى غير الذهب وجوه الذهب الفضة معا يجوز بيعه بالذهب الفضة معا ولا يجوز بيعه بغيرها لصناعة فان بيع كان ثمنه للفضة  
 المساكين فيقتل به عليهم لان ذلك لا بد بل الذين لا يتقربون وجوهه لاسر الخاق الصغر لا باس الا سلف فيزداهم او دنايزد ان كان  
 الغالب عليه ذلك وان كان فيه فضة يسيرة او ذهب قليل الا اذا كان المصاغ من الذهب لفضة معان كان مما يمكن تخليص كل واحد منهما  
 من صاحبه فلا يجوز بيعها بالذهب في الفضة وان لم يكن ذلك فيها فان كان الغالب فيها الذهب يبيع الا بالفضة وان كان الغالب فيها الفضة  
 لم يبيع الا بالذهب فان كانا التفاضل ببيع بالذهب لفضة معان جعل معها شئ اخر من المتاع كان اقل احوط والسبب المحال ان الذهب  
 الفضة فان كانت محلاة بالفضة وعلم مقدما فيها جاز بيعها بالذهب لفضة نقدا ولا يجوز شيئا ببيع بالفضة فيكون ثمن السيف اكثر  
 مما فيه لفضة كان جائزا وان كان اقل لم يجز له ان يخذل في ذلك فان كان مثله الا ان يسو هبل لسيفه ليسر وكلما الحكم فيها اذا كانت محلاة  
 بالذهب علم مقدما فيها ببيع بثمانها او اكثر منه بالذهب لا يجوز بيعها باقل مما فيها من بالذهب يجوز بيعها بالفضة سواء كان اقل مما فيها  
 من الذهب اكثر اذا كان نقدا ولا يجوز ذلك شيئا على حاله حتى يعلم مقدما فيها وكانت محلاة بالفضة فلا يباع الا بالذهب وان كان  
 محلاة بالذهب يبيع الا بالفضة ويجوز اخر سوا الجنسين من السلع المتاع ومضى كانت محلاة بالفضة واذا واد بيعها بالفضة ليس له طريق  
 الى معرفة مقدما فيها فليجعل معها شئ اخر يبيع بالفضة وان كان اكثر مما فيه بغيرها لم يكن بربا بل كالحكم فيما كان من الذهب  
 ولا باس ببيع السبب المحلاة بالفضة شيئا اذا تقدم مثل ما فيها من الفضة ويكون ما يتقى من السبب والفضة لا يجوز ان يشتري الانسان  
 سلعة بدينار غيره درهم لان ذلك يجوز وداهم يحصل مع الانسان داهم محمول عليها لم يجز له صرفها الا بعد بيانها ولا اتفاقا وان  
 كانت صادقا لغيره بالدينار ومن قرض غيره داهم ثم سقط ذلك الداهم بجاءت غيرها لم يكن له عليه الا الداهم اليه اقرضها اياه او سرقها  
 قيمته لو قبل اليه اقرضها فيه بالشرط في العفو لا يجوز ان يبيع الانسان الا ما ليس عنده ولا يملكه ما يملكه في الحال فان باع  
 ما لا يملكه كان البيع موقوفا على صلحته ان امضا موقوف ان لم يرض كان باطلا فان باع ما يملك ما لا يملك في صفقة واحدة مضى البيع فيما  
 يملك وكان موقوفا حسب بناءه فاذا باع ما يجوز بيعه من جملة ما يملك ما لا يجوز بيعه من المخطو ان مضى البيع فيما يصح بيعه بطل فيما لا  
 يصح البيع فيه واذا باع فلا يعقد البيع الا بعد ان يفتر البائع الا بدين فان لم يفتر كان لكلا احدهما فاضح البيع والخيار وموشرط  
 المتاع على البائع مدة من الزمان كان ذلك جائزا ما كان فان هلك المتاع في تلك المدة من غير تفرط من البائع كان من مال  
 البائع دون مال المتاع وان كان بقرط من جهة كان من ماله دون مال البائع وان هلك بعد انقضت المدة كان من مال المتاع في  
 البائع على حاله اذا باع الانسان شيئا ولم يقبض المتاع ولا قبض الشئ ومضى المتاع كان العقد موقوفا الى مدة ثلثة ايام فان تجاوز الثلثة  
 في مدة ثلثة ايام كان البيع له وان مضى ثلثة ايام كان البائع ملط والمتاع فان هلك المتاع في هذه الثلثة الا ايام ولم يكن مقبضا اياه كان  
 من مال البائع دون مال المتاع فان كان مقبضا اياه فان هلك في هذه الثلثة الا ايام كان من مال البائع على كل حال لان الخيار بعد  
 انقضت الثلثة الا ايام اذا اشتري الانسان عقارا او رصنا وشرط البائع ان يرد على المتاع بالشئ الذي ابتاعه بقرط بعينه كان البيع  
 صحيحا ولم يرد في ذلك الوقت وان مضى الوقت لم يرجع البائع كان بالخيار فيما بعد بين رده امساكه فان هلك في مدة الاجل لم يرد

والمراد بالخلاصة

في حكم النجاشي



مِنْ نَكْتٍ لَّنْهَائِي

كان من مال المبتاع دون مال البائع فكان استغنى عنه شيئا كان له وكان له ايضا الانتفاع به على كل حال بشرط ان الحيوان كله الذئب والحيوان البغال وغيرهما من المواشي في الناس من العبيد ايضا ثلثة ايام شرط ذلك في حال العتق ولم يشترط ويكون الحيوان للمبتاع حيا في هذه المدة ما لم يحث فيه حدثا فان احدث فيها حدثا بان يركب ابرة او يستعمل حمارا او يقبل جارية او يلاصها او يبعثها او يدبرها او يكاثرها او غير ذلك من انواع الضرر لزمه البيع ولم يكن له بعد ذلك من الاخذ ان يرد على صاحبه على حال فان لم يحث فيه حدثا الى ان تثلث ايام لم يكن له بعد مضيها شيئا فان ملك الحيوان في مدة الثلثة الايام قبل ان يحدث المبتاع فيه حدثا كان من مال البائع دون من مال المبتاع وان ملك بعد احدثه لحدث كان من مال المبتاع ودون مال البائع مما اشترى الانسان شيئا من المبتاع بجنازة مائة من اوزنا ثم اراد بيعه التصرف فيه بملكه مضي ذلك الوقت فليوجب له البيع على نفسه ثم يقصر فيه فان اوجب له البيع على نفسه ثم لم يقصر فيه عتق وان اراد لم يكن له ذلك على حال من اشترى ثوبا وجعلها ثلثة ايام ثم اراد ردها فان كان شرب لبنها في هذه الثلثة ايام لزمه ان يرد معها ثلثة اياما من الطعام وان لم يكن عليه شيء وان باع الانسان ما لا يبيع عليه البقاء مثل الخضر وغيره فلم يقبض المبتاع ولا يقبل الثمن كان الحيوان فيه يوما واحدا فان جاء المبتاع بالثمن في ذلك اليوم والا فلا يبيع له رواه اختلفا ليعان في ثمن البيع وكان الشيء قائما بينهما كان القول قول البائع مع ميمنه بالله نعم وان لم يكن قائما بينهما كان القول قول المبتاع مع ميمنه بالله نعم وان اشترى الانسان ضياعا او عقارا بحدتها وصفها من غير ان يفاينها كان البيع ما ضيا الا ان لم شرط خياد او روية فان زادها فان وجدها كما وصفت لم كان البيع قاضيا وان لم يجدها على ما ذكرنا ولم يجد شيئا منها كلك كان له ردها على البائع واسترجاع الثمن وان اذات المشتري في السلعة على البائع فام وثمة مقاسم في المطالبة بذلك الشرط ومن اشترى جارية وعرضا عند انسان ليس بربها رجها كمالا لثقتة في رد حال الاستبراء على رابعه اذن المبتاع فان ملك في مدة الاستبراء كانت من مال البائع ودون مال المبتاع فام لم يجد فيها حدثا فاحسب رد ثمنها فان احدث فيها حدثا فملكه كانت من مال دون مال البائع ومن اشترى ثوبا بحكم نفسه لم يملك الثمن بعينه كان البيع باطلا فان ملك الشيء في يده المبتاع كان ثمنه يوما ابتاعه الا ان يحكم على نفسه باكثر من ذلك فليزعمه ما حكم به رد ثمنه القيمة وان كان الشيء قائما بينهما كان لصاحبه ان يتراعده من يملكها فان احدث المبتاع فيه حدثا فقصم به ثمنه كان له ان يتراعده منه وارش احدث فيه فان كان الحدث بزيادة في قيمته وازاد انتراعده من يملكها عليه ان يرد على المبتاع فيه الزيادة لحدثه فيه فان ابتاعه بحكم البائع في ثمنه فحكم البائع باقل من القيمة كان ذلك قاضيا ولم يكن له اكثر من ذلك ان حكم باكثر من قيمته لم يكن له اكثر من القيمة في حال البيع اللهم الا ان يترع المبتاع بالثمن اذ ذلك على نفسه لم يفعل له يكن عليه شيء ومن باع شيء بدينار او بدينار وذكرا لثمنه بعينه كان له من الثمن ما شرط فان لم يذكرفدا بعينه كان له ما يجوز بين الناس وان اختلف الثمن كان البيع باطلا **باب البيع بالتفكيك** يشتر من باع شيئا بفكك كان الثمن عاجلا وان باع لم يملك الا تفكيكا لا يشتره كان ايضا الثمن عاجلا فان ذكر ان يكون الثمن عاجلا كان على ما ذكر بعد ان يكون الاجل سعيلا ولا يكون محجولا مثل قديم الحاج ودخول لقافلة او دابة الغلات وما يجري مجراها فان ذكر شيئا من هذه الاوقات كان البيع باطلا وكل ان باع شيئا ولم يملك الا اجلا صلا كان ايضا البيع باطلا فان ذكر المبتاع باجلين فبذل من مختلفين وان يقول كان ثمن هذا المبتاع كذا عاجلا وكذا اجلا ثم مضى البيع كان له اقل الثمنين وابتاع الاجلين ومقايع الشيء باجل ثم حضر الاجل ولم يكن مع المشتري ما يعطيه باه جالده ان باخذ منه ما كان باعرا ياه من غير نقض من ثمنه فان اخذه بنفسه مما باع لم يكن ذلك صحيحا ولو نه ثمنه لكان اعطاه له فان اخذت المبتاع متاعا لم يثبت له في الحال لم يكن بذلك باع اذ باع شيئا الى اجل احضر المبتاع الثمن قبل حلول الاجل كان البائع بالحيوان بين يقبل الثمن وبين تركه الى حلول الاجل يكون ذلك في ثمنه المبتاع فان حل الاجل ملكه المبتاع من الثمن ولم يقبض البائع ثم ملك الثمن كان من مال البائع دون المبتاع وكل ان اشترى شيئا الى اجل احضر البائع المبيع قبل حلول الاجل كان المبتاع محجرا بين احدهما وبين تركه فان هلك قبل حلول الاجل كان من مال البائع دون مال المبتاع فان حل الاجل احضر البائع المبتاع ومكن المبتاع من قبضه فاستغنى من قبضه ثم هلك المبتاع كان من مال المبتاع دون البائع ولا باس ان يبيع الانسان متاعا حاضرا الى اجل ثم يبتاعه منه في الحال بدينار الثمن بزيادة مما باعده ونقصا وان اشتراه منه بنفسه ثم كان جائزا ولا يجوز تاخير الثمن عن وقت وجوبه بزيادة منه ولا باس بتجديده في وقت سنده ويكره الاستحطاط من الاثمان بعد انتقال البيع وانقضاء البيع ليس ذلك مخطو وكل شيء يبيع بغير قبض صاحبه الشركة فيه ولا باس باقتناع جميع الاشياخ الا ان لم يكن حاضرا في الحال فان كان الثمن موجودا في ذلك الوقت لم يمكن وجوده ولا يجوز الشراء حالما لا يمكن وجوده في الحال مثال ذلك ان يشتري القوم كراة لم يبيعها في وقتها فان ذلك لا يمكن تحصيله فاما يمكن تحصيله فلا باس في مثل الخطأ والشبهة والتمويل في البيع غير ذلك ان لم يكن عند بائعه في الحال من اشترى شيئا لنفسه فلا يبيعه من ربحه فان باع ذلك كان



# كتاب النجاة

للمتاع من أجل مثل ما لا يجوز ان يبيع الانسان متاعا راجحة بالنسبة الى اصل المال بان يقول يبيعك هذا المتاع ببيع عشرة واحدا واثنين بل يقول بذلك من ذلك هذا المتاع على بكذا ولبينك اياه بكذا بانا اذ اردنا ان نقوم بالتاجر متاعا على التواضعة بفن معلوم وقاله بعد فماد شئت على راس المال من ذلك القيمة لم يكن ذلك جائزا وان لم يؤجله ليبيع فان باع التواضعة للمتاع بالزيادة على ما قام عليه كان له وان باع راس المال لم يكن له على التاجر شيء وان باعه باقل من ذلك كان غنا منا لتمام القيمة فان ود المتاع ولم يبعه ولم يكن للتاجر الا متاع من اخذه ومضى اخذنا التواضعة للمتاع على ما ذكرناه فلا يجوز له ان يبيعه راجحة لا يذكر الفضل على القيمة في الشراء وان قال التواضعة للتاجر خبره بفن هذا المتاع وبيع على يده كذا وكذا ففعل للتاجر ذلك غير انه لم يؤجله ليبيع ولا ضمن له هو الشراء ثم باع التواضعة بزيادة على راس المال الثمن كان ذلك للتاجر له اجر المثل الاكثر من ذلك ان كان قد ضمن الثمن كان له ما زاد على على ذلك من البيع للتاجر اكثر من راس المال ثمرة معه اذ قال الانسان لغيره اشترى لي هذا المتاع واذا بدك شيئا فان اشترى التاجر ذلك لم يلزم الاخذ ويكون في ذلك بالخيار ان شاء له يشترى ومضى اخذ الانسان من تاجرا لا واشترى من متاعا يصلح له ثم جاء به الى التاجر ثم اشتراه منه لم يكن بذلك باس اذا كان قد نأى عنه في الشراء ويكون التاجر محيرا بين ان يبيعه بين ان يبيعه فان كان شراؤه لنفسه فاما ضمن المال لم يمكن للتاجر عليه سبيل الا باس ان يبيع الانسان متاعا باكثر مما يشترى في الحال بنسيئة اذ كان المتاع من اصل المعرفه فان لم يكن كذلك كان البيع مرفوضا وذا اشترى الانسان ثيابا باجماعة بفن معلوم ثم قوم كل ثوب منها على حدة مع نفسه لم يجز له ان يجبره بذلك لشركه وان يبيعه راجحة لا بعد ان يبين ان ما قام ذلك كذا وكذا وانه اشترى الانسان متاعا جازلا لم يبيعه راجحة وان لم يقبضه يكون فضل المتاع التاجر فيضاعفه وذا اشترى انسان ثيابا باجماعة فلا يجوز ان يبيع خيارها راجحة لان ذلك لا يقبضه فهو محمول فلا يجوز ان يشترى الانسان ثوبا بدنيا الا وهما لا يجهول اذ باع الانسان المتاع راجحة فلا بد ان يذكر الفضل الذي وزن وكيفية الصنف في يوم وزن المال ليس عليه شيء من ذلك اذ باعه مساو ولا يجوز بيع المتاع في عدل محض فتعجب مشددة الا ان يكون له ما زاد على نفسه من على صنف المتاع في الوان وقاداره فان كان كذلك جاز يبيعه اذ انظر له المتاع وناه موافقا لما وصف له وذكر كان البيع فاضيا وان كان بخلاف ذلك كان البيع مردودا ومن امر غيره ان يبتاع له متاعا وينقده من عند النفس عنه فاشتراه ونقده عنه منه ثم بشره بالمتاع اوله كان من قال الامر وهذا المتاع **باب الجيوب الواجبة للرعي** من اسكر شيئا على شرط الصحة والسلامة ثم ظهر له فيه عيب وجو عيبا لبيع لم يكن قد تبرع صاحبه له من العيوب كلها كان له ان يرد المتاع وليسترجع الثمن انشاء او يظا الى الارش بن قيمة المتاع صحيحا وبينه معيبا وليس للبايع عليه ان يبيع عليه في ذلك خبا ومضى كان البايع قد تبرع الى المتاع من جميع العيوب لم يكن له الرجوع عليه في شيء من ذلك وان لم يفضله العيوب في الحال والافضل ان يفضله العيوب كلها ويظهرها في حال البيع ليقع العقد عليه مع العلم بها الجع ليس كذلك بواجب بل يكفي التبرع من العيوب وفيه اختلاف للبايع المشتري في العيوب كلها للبايع ان هذا العيب حدث عند المتاع ولم يكن في المتاع وقت يتقرب اليه وقال المتاع بل باعته معيبا ولم يحدث فيه عيب لم يكن لاحد ما بينه على دعوى ان كان على البايع العين بالله ان يبرأ عيبا لا عيبه فان حلف برئ من العهد فان لم يحلف كان عليه لدركه من اذ قال للبايع بعث على البرائة من العيوب وانكر المتاع ذلك فعلى البايع المينة فيما ادعى فان لم يكن معه بينة حلف المتاع ان لم يتبرأ اليه من العيوب باع على الصحة فانما حلف كان له ان يرد انشاء اوله العيب حسب ما قد سنا ومضى اختلاف هذه الجع في قيمة عمل على اوسطا القيم بقا ذكره فان كان المبيع جملة وظهر العيب في البعض كان البايع ادرش العيب البعض الذي جدد فيه وان شاء وجميع المتاع واسترجع الثمن وليس له رد العيب من ماسوا ومضى احد المشتري حدثا في المتاع لم يكن بعد ذلك له وكان له الارش بن قيمة صحيحا ومعيبا سواء كان احدا من واحد من مع علمه بالعيب ومع عدم العلم وليس عليه بالعيب وفوقه ليس بموجب لرضا ومضى حدث فيه حادث يضاف الى العيب المذكور في العيب كان له ادرش العيب المذكور في العيب كان ينفذ فشا ببقاء اياه ولم يكن له ادرش احدث عند فيه على حال من ابيع امره فظهر له فيها عيب لم يكن علم به في حال بقاءه اياها كان له رد ها واسترجع ثمنها او ادرش العيب من ادرش العيب على واحد من الامرين فان وجد بها عيبا بعد ان دفعها لم يكن له رد ها وكان له ادرش العيب خاضع الا ان يكون العيب من قبل فيلزم رد ها على كل حال اذ ظهرها او لم يظاها ويرد معها اذ اظاها نصف عشر قيمتها ومضى جدد عيبا فيها فبند ان يعتمها لم يكن له رد ها وكان له ادرش العيب وجد العيب فبند عيبها او عيبها كان محيرا بين الرد وادرش العيب بها الخفا كان له ذلك لان التعدير والجهة له ان يرجع منها وليس كذلك العنق لانه لا يجوز الرجوع منه على حال رد ما شاء المصرا وهي الرجوع بايها في نزعها اللبن يومين او اكثر من ذلك لم يجزها ليدلها به على المشتري فلن اذ ادرش عيبها ومحلث لبثها انه لبن يومها العادة لها واذا رد ها ومعها قيمتها احتلب من لبثها بعد اسقاطها اغنى عليها الى ان عرف حالها ويرد العيب الا ما من احداث العيب مثل



# من نكبت لنهائير

الجنان والجنون والبرص ما بين وقت الشراء وبين السنة فان ظهر بعد مضي السنة شيء من ذلك لم يكن له رد شيء من ذلك على حاله  
 ابق المملوك من عند المشتري ثم وجدته لم يكن له رده على البائع بالعلي ولا الا ان يعلم انه كان قد باق ايضا عنه فان علم ذلك كان له  
 رده عليه استرجاع الثمن وما يحدث من العيب في شيء من الحيوان ما بين حال البيع بين الثلاثة ايام كان للبائع رده ما لم يحدث فيه عيب  
 واذا حدث بعد انقضاء الثلاثة ايام لم يكن رده على حاله الا ما استثنينا من احداث السنة ومما حدث في مدة الثلاثة ايام فيه حدثا جديدا  
 فيه عيبا لم يكن رده ومن اشترى جارية على انها بكر فوجدها نسيبا لم يكن له ردها ولا الرجوع على البائع بشيء من الارش لان ذلك قد  
 يذهب من العلوة والثروة ومن اشترى جارية لا تحبض في مدة سنة اشهر مثلها تحبض كان له ردها لان ذلك عيب من اشترى دابة او زوا  
 ووجد فيها داء بائنا كان يعلم ان ذلك يكون فيه لم يكن له رده وان لم يعلم ذلك كان له رده ومن اشترى شيئا ولم يقضه ثم حدث  
 فيه عيب كان له رده وان اراد اخذه واخذ الارش كان له ذلك اذا قبض بعضه لم يقض البعض الاخر كان الحكم فيما لم يأخذه اذا حدث  
 فيه حادث حسبما قد مضى ومضى هلك المبيع كله كان من مال البائع دون مال المتاع **باب السلف في جميع المبيعات**  
 السلف ما يبر في جميع المبيعات اذ جامع شرطين احدهما تمييز الجنس من غيره من الاجناس عديده بالوصف والثاني ذكر الاجل فيه فان  
 ذكر الجنس لم يجز بالوصف كان البيع باطلا وان ذكر الجنس والوصف لم يذكر الاجل كان البيع غير صحيح فالجامع الشرطين معاصم المبيع كله  
 شيء لا يتحد بالوصف لا يمكن ذلك فيه لا يبيع السلف فيه ولا يجوز ان يكون ذكر الاجل بما لا يتعين مثل تقدم الحاج ودخول القطار  
 وادراك الغلات وهبوط الراجح ما يجري مجراها وانما يصح ذلك ما يذكره من السنين والاعوام والثوب والايام فاذا اسلف انسان في  
 من الثياب فينبغي ان يبين جنسها ويذكر صفاتها ويصف طولها وعرضها وغلظتها وان اخذ بشيء من ذلك كان العقد باطلا ولا  
 يجوز ان يذكر في الثوب لشاة انسان بعينه او غزال امرأة بعينها فان اشترى ذلك كان البيع باطلا واذا اسلف في طعام او شيء من  
 الغلات فليذكر جنسه يبين وصفه فان لم يذكره لم يبيع المبيع ولا يذكر ان تكون الغلته من رضى بعينها او من قرية مخصوصة فان اشترى  
 ذلك لم يكن البيع مضمونا لانه اذا اشترى الحنطة مثلا من رضى بعينها ولم يخرج الارض المحنطة لم يلزم البائع اكثر من رد الثمن ومما اشترى  
 ولم ينسب له رضى بعينها كان لازما في ذمته ان يخرج منه ولا بأس ان يسلف الانسان في شيء وان لم يكن للسلف شيء من ذلك غير  
 ان احضر لوقته اشترى واداه اياه ولا يجوز السلف فيما لا يتحد بالوصف مثل الجنس والورد واليا والماء لان ذلك تحديد لا يمكن وصفه  
 لا يختلط به سواء ولا بأس بالسلف في الحيوان كله اذا ذكر الجنس والوصف الانسان من الابل والغنم والدواب البقر البغال والحمير والافوا  
 وغيرهما من اجناس الحيوان واذا اسلف الانسان في شيء مما ذكرناه ثم حله الاجل لم يكن عنده البائع ما يوفيه اياه جانا باخذ منه راس  
 المال من غيره زيادة عليه فان اعطاه البائع ما لا يجعل اليه ان يشتر لنفسه ما كان باعده اياه وكله في ذلك لم يكن به رضى الا فضاء لان  
 يتولى غيره وان حضر الاجل قال البائع خذني بهتملا لانه ان اخذ منه في الحال لم يبر منه على ما كان اعطاه اياه فان زاد على  
 ذلك لم يجز بيعه اياه هذا اذا باع بمثل ما كان اشترى من السلفان اختلف الثمنان بان يكون كائن قد اشترى بالدرهم والدينار  
 وما عدا اياه في الحال بشيء من العروض المتاع والغلات والرفيق والحيوان لم يكن لذلك بأس ان كان لوقوم ما يعطيه في الحال اذا  
 على ما كان اعطاه اياه ولا بأس بالاسم في نسوك الغنم اذ عين الغنم وشوهدا للجلود ولم يجز ذلك مجمولا ولا بأس ان يبيع الانسان ما هو  
 موجود في الوقت فان لم يكن حاضرا بالصفة فاذا حضره وكان على ما وصف كان البيع ما صفا فان لم يكن كذلك كان البيع مرددا ولا بأس  
 بالسلف في الفواكه كلها اذا ذكر جنسها او لم ينسب اليه شجرة بعينها ولا بأس بالسلف في الشجر والنبات اذا لم يذكر ان يكون من موسم بعينه وكما  
 بعينه فان ذكر ذلك كان البيع باطلا ولا بأس بالسلف في الالبان والهنون اذا اجناسها ومعنى اعطى الانسان غيره دراهم او دنانير او اخذ منه  
 شيئا من المتاع ولم يباعه في حال ما اعطاه المال كان عليه المتاع بغير يوم يقضه دون يوم قبض المال ولا يجوز ان يبيع الانسان ما  
 على غيره في اجل لم يكن قد حضر قنوه ما يجوز له بيعه اذ احل الاجل فاذا حضر الاجل جاز ان يبيع على الذي عليه وعلى غيره من الناس ان  
 باع على غيره واحال عليه بالمتاع كان ذلك جائزا وان لم يقض هو المتاع ويكون قبض المتاع الثاني قبضه عنه وذلك فيما لا يكال ولا  
 يوزن ويكره ذلك فيما يدخله الكيل الوزن فان وكل المتاع منه قبضه ويكون هو صانعا لم يكن بذلك بأس على كل حال ولا بأس  
 ببيع الانسان ما اكناه غيره من الناس بصدقه في قوله غيره ان اراد بيعه لم يبيع الا بعد الكيل وكل ما يكال ويوزن فلا يجوز بيعه  
 جزا فاكلك حكم ما يباع عددا فلا يجوز بيعه جزا فاكلك حكم ما يباع عددا فلا يجوز بيعه جزا فاكلك حكم ما يباع عددا فلا يجوز بيعه  
 وغيره فزاد ذلك ونقص منه شيء ليس لا يكون مثله غلظا ولا نعديا لم يكن به رضى ان زاد ذلك نقص شيئا كثيرا لا يكون مثله الا غلظا  
 ولا نعديا وجب عليه رده على صاحبه ما كان فيما يقض بالجنان ان شاء طال به رده وان شاء تركه ومن اسلف في متاع موصوف اخذ رده

باب السلف في جميع المبيعات

صفحة ٢



# كتاب النجاشي

بسم الله الرحمن الرحيم

برضا منه كان ذلك جائزا وكل ما عطاه فوق ما وصف برضا من الله باعد لم يكن به راس ولا بأس بالسلف في الصور والشعر والوزن  
 الوزن فيه فان اسلف في القوم شرطه صواب فحاشا لبعضنا كما ينالنا كان لم يكن به راس ولا بأس بالسلف في الصور والشعر والوزن  
 بالبر بل ينبغي ان يشترط في كل واحد منهما على حدة لا بأس بالسلف في بعضين بخلافين كالمنظرة والاذن والقرن والذنب والرجل والخصية  
 ما اشبه تلك بعدان بل كالمبيع يميز بالوصف يذكر الفتن والاجل على ما تقدمنا به **باب بيع العسر والمجانز فخر جازا وما يجوز**  
 بغيره ما لا يجوز قد بينا ان ما يباع كمالا او ذمما فلا يجوز بيعه جازا فان بيع كل ما لا يباع باطلا فان كان ما يباع وذا ما بعد وذنبا جازا ان يباع  
 ثم يعين مكيال منه ويؤخذ الباقى على ذلك الحشا وكذا ما يباع بالعدا لا يجوز بيعه جازا فان تعدد عدده منه وذن مكيال عدل  
 احدا الباقى على حشا ولا يجوز ان يباع اللبن في الضرع فمن اراد بيع ذلك حلب من الغنم شيئا من اللبن واشتراه مع ما بقى في ضرع غيره  
 الحال وفي مدة من الزمان وان جعله من غير الخ كان لحوط ولا بأس ان يعطى الانسان الغنم والبقر بالقيمة مده من الزمان فيشترى  
 من الله اهل ولا يذنبوا له من دماء ذلك بالذهب لفضله اجوده في الاحتياط ولا يجوز ان يبيع الانسان اصوات الغنم وشعرها على  
 ما يظن هو ما فان اراد بيع ذلك جعله ما يشاء الخ فان لم يكن ما به البطون حاصلا كان الفتن في الاخر ومما يشترى اصوات الغنم مع ما به بطونها  
 في غير ذلك احد كان لا يبيع حيا واصفا ولا يجوز ان يبيع الانسان من الصبيان ما يضر بشيئ من ذلك كالمجول ولا بأس ان يشترى الانسان  
 في او يتقبل شئ معلوم جزير رؤس اهل الذمة وخارج الارضين وثمره الاشجار وما به الاجام من المملوك اذا كان قد اذنك شئ من هذه  
 الاجناس كان البيع في غدره احد لا يجوز ذلك فيما لم يدرك منه شئ على حال لا بأس ان يشترى الانسان تبن البهد لكل كره من الطعام  
 فهو شئ معلوم وان لم يكل بعد الطعام واذا اشترى انسان من غيره شيئا من الفصيل طنا ما معرفه فزوم يتسلمه باعنه شاهد هذا  
 في ذلك الفصيل ان يقبضه من من ماله البائع ون قال المبتاع لان الله اشترى منه في ذمته ولا يجوز بيع ما به الاجام من المملوك لان ذلك  
 لا يجوز ان كان في ذمته شئ من الفصيل شتره واشترى منه ما فيها من المملوك لم يكن به راس ولا بأس ان يخذل شئ من المملوك باعنه ما به  
 الاجناس كان البيع ما فيها ولا بأس ان يخذل شئ من المملوك باعنه ما به الاجناس كان البيع ما فيها ولا بأس ان يخذل شئ من المملوك باعنه ما به  
 كخداة ويقبضه لئلا يكون ما يرب ولا ينقص فان كان مما يرب ولا ينقص لم يجز ذلك على حال من وجده عند سرقة كان عاد ما لها الى  
 من يملك بينه ان اشترى ما وشترى ما مع العلم بانها سرقة كان المصالح سرقة لخذلها لم يكن له الرجوع على البائع بالفتن فان لم يعلم  
 انهم سرقة كان له الرجوع على باعنه اذا كان موجودا فان كان قد مات دج على رشفه بالفتن ولا يجوز ان يشترى من المظالم شيئا يعلم انهم  
 رشفه ولا بأس ان يشترى منه ذمما لم يعلم كانه علم ان باعنه ظالم وجب ذلك افضل لا بأس بشرائه ما باخذ السلطان من الغلات والتمرك  
 في الاثام على جهة الخراج والكوكة وان كان الاخذ له غير مستحق في ذلك من غضبه غير متعاذ باعنه من غيره ثم وجد صاحب المتاع عند  
 المشتري كان له انزاعه من يده فان لم يجد حتى هلك في يده المتاع رجوع على الغاصب فيمنه يوم غضبه باه الا ان يكون المشتري علم انو يفسد  
 واشتراه بغيره فيمنه لصاحبه لا بدك على الغاصب فيما غره لصاحب المتاع فان اختلف في قيمة المتاع كان القول قول صاحب المتاع  
 بالله ثم وموافقا لمقتضى منه البيع لم يكن له بعد ذلك سرقة على المتاع وكان له الرجوع على الغاصب بقض من الفتن وفيه من ايتش  
 بيعا فاسدا فمهلك المبيع في يده او حدث فيه مناد كان ضامنا لقيمه في هلاكه ولا راس لا يقص من قيمته لشأده ولا بأس ان يشترى  
 الانسان على البائع فيما يشترى به منه شيئا من هذا لم يشترى ثوبا على ان يقص او يخط او يصغر ما اشبه ذلك كان البيع ما فيها  
 ويلونه ما شرط له لا يجوز له ان يشترط ما ليس بمقتضى مثل ان يبيع الذئب على ان يجعله سببلا او الرطب على ان يجعله خرازا فان باع ذلك  
 يشترط ان يدعى في الارض والشجر في وقت غابره المبتاع كان البيع حيا ولا بأس ان يبيع الانسان ثوبا فيشتري منه نصفه ونشأه او ثوبا  
 منه من الاذرع لان ذلك معلوم ولا يجوز ان يبيع متاعا بدينار غيره وهو لا يرب مجول ولا بأس ببيع الجوارح من الفم والبصاع من الوش  
 ولا يجوز بيع المسوخ منها على حال لا بأس ببيع عظام الفيل اتحان الامشاط منها وغيرها من الالات ولا بأس باستعمال ما يعمل منه ولا  
 يشترى الانسان الجلود الا من يشق من جهته ان لا يبيع الا ذكيا فان اشترى من لا يثق به ولا يجوز له بيع ما على انها ذكينة بل يبيعها كما اشترى  
 من غير ضمان ولا بأس ببيع الخشب من يتخذ ملاحى وكل بيع الغنم من يجعله خرازا يكون الاثم على من يجعله كك واجبات لك فضل  
 وبكره استعمال الصور وشراء ما عليه الثايل لا بأس باستعماله في الفرس ما يوطا بالارجل لا بأس ببيع الجير به الد وبيع انواع الابريش  
 ولا يجوز لبسه للرجال الا الصلوة فيه الا ما كان محتاطا حسب ما بيناه فيما مضى من كتاب الصلوة ولا يجوز بيع شئ من الكلاب الا كالكلب الصيد  
 خاصة نازلا لا بأس ببيع الكلب المتاع بغيره والجو سوا ذاباع ما لا يجوز بيعه للسل من الخمر والخنزير وغير ذلك ثم اسلم كان له ان يطأ ابنه بالقرن كان  
 حلالا لرواذا اسلم وفي ملكه شئ من ذلك لم يجز له بيعه على حال فان كان عليه من جازا ان يقول ببيع ذلك غيره من ليس به علم يقتضى ذلك

كتاب النجاشي



# من كتاب النماذج

وينبغي ان يقول بنفسه ان يقول عنه غيره من المسلمين من غضب عليه ما لا يشق به جادته كان الفرج حلالا له عليه زور  
 المال ولا يجوز له ان يبيع برفان حج بلم يجزئ عن حجة الاسلام وكل شيء من المطعوم والمشروب يمكن الانسان اختياره من غير انفسائه  
 الادوية الطبية المستخرجة من النبات والحيوان والجمادات لا يجوز بيعه بغير اختياره فان بيع بغير اختياره كان البيع غير صحيح  
 المتبايعان فيه بالخيار فان تراضيا بذلك لم يكن بربا من مالا يمكن اختياره الا بائنا حله اهلكه كالبعض الطبخ والقتاء والمناجاة  
 واشياء ذلك فابتناء عرجايز على شرط الصحة او البرائة من العيوب فان وجد فيها فاسد كان للمبتاع ما بين قيمته صحيحا ومعيها او فاسدا  
 ود الجع استرجع الثمن وليس له رد المعيبين ما سواه ولا ما من ابتاع الا على شرط الصحة على البرائة من العيوب الية الا فاسدا ان يوكل  
 الاعوان بشرى له ما يريد ولا يقول ذلك مع التمكن وحال الاختيار اذا ابتاع الاعوان شيئا بشرط الصحة فكان معيبا كان بالخيار في  
 رده او ارشال له لان يكون قصره فيه على ما بيناه في باب العيوب واذا ابتاع الاعوان شيئا بشرط البرائة من العيوب لم يكن له بعد ذلك  
 ولا او ارشال العيب مثل البضير سواء لا ما من ابتاع الانسان من غيره متاعا او حيوانا او غير ذلك بالثمن النسيئة بشرط ان يملكه  
 شيئا مبيع او يستألف سنه في ثمنه بقرضه شيئا معلوما الى اجل او يقرض منه واذا ابتاع على ذلك كان البيع صحيحا وجب عليه ما الوفاء  
 بما اشترط فيه واذا ابتاع الانسان او صان فنيا فيها او عزم ان ينفق عليها فاستحقها عليه انما كان للسحق فلع البناء والعزم يرجع  
 البائع على البائع ببقية ما ذهب منه فان كان باع عرسه قد اتم كان ذلك لربا لا يرضى عليه لغا رسا افقره واجرة مثله في عمله فان نسل الاخر  
 بالغرس كان له ما عليه وشر انفسه فيرجع هو على البائع له بذلك من كان له على غيره مال او متاع الى اجل فله فعله قبل حلول الاجل كما  
 بالخيار بين بقصد دين تركه الى ذلك حلول الاجل كان ذلك في ضمان المديونية عليه ليس له حرج على بقصد قبل حلول اجله واذا كان  
 له على غيره مال باجل صلا له تاخير عنه الى اجل فان عاجبا يرد الى ذلك كان بالخيار وان شاء امضى الاجل الثاني وان شاء لم يمضه حتى تقابل  
 المتبايعان البيع انفسج البيع فان عقدا بعد الاقالة باجل لم يكن للبائع الرجوع فيه وجب عليه الوفاء به لا يبيع بأكراه ولا يشترط الا بائنا  
 صاحب لوانع الانسان ملكا لغيره والمالك حاضر فسكت ولم يبال به لا انكره ذلك لم يكن دلا لثمنه على اجازته البيع ولا دليلا على انه ليس  
 المبيع ملكا له وكلك لوصالح عليه موساكت لم يضر الصلح عليه كان له المطالبة به وبيع الا به على الابن اذا كان كبيرا غير جائز فان كان  
 صغيرا جاز بيعه عليه **باب الجع السمسار والدلال والناسك** اجرة الكيال ودون المتاع على البائع لان  
 عليه توثيق المتاع واجرة الدلال ودون المال على المتاع لان عليه توثيق المال على الكمال ومن مضى بفسخ البيع الامتعة كان له الرجوع اليه  
 على البائع دون المتاع ومن كان منتصبا للشر كان اجره على المتاع دون البائع فان كان من يبيع ويشترى الناس كان له الاجرة على ما يبيع  
 جعة البائع واجره على ما يشترى من جعة المتاع واذا دفع الانسان الى السمسار متاعا ولم يصره ببيعه فباعه كان بالخيار بين امضائه البيع وبين فسخه  
 فان امره ببيعه ولم يذكر له لا نقدا ولا نسيئة فباع كان صاحب السلعة بالخيار ان شاء فسخ البيع ان شاء امضاه وكان قال له بها مقدما فباعها  
 نسيئة كان يفسخ بالخيار بين امضائه البيع وبين فسخه على ما قدر متاوان قال له بها نسيئة بذارهم معلومة فباعه نقدا بدون ذلك كان يحجر  
 في ذلك بين امضائه البيع وفسخه فان اسقى البائع كان له مطالبة الوسيط بتام المال فان باعها نقدا بأكثر مما سله كان ذلك لفصل السلعة الا  
 ان يفسخ البيع بخلاف الوسيط له دخلا في شرطه واذا اختلف الواسطة وصاحب المتاع فقال الواسطة قلت بعه بكذا وكذا وقال صاحب  
 المال بل قلت بعه بكذا وكذا اكثر من الذي قال لم يكن لاحدهما بينة على دعواه كان القول قول صاحب المتاع مع ميمه بالله وله ان ياختار  
 ان وجد ببيعه وان كان قد احدث فيه ما يفسد واسم تلك الواسطة من الثمن ما حلف عليه صاحب المتاع وكل الحكم اذا اختلفا في النقد  
 ومضى ملك المتاع من عند الواسطة من غير تفرط من جعة كان المال من مال صاحب المتاع ولم يازم الواسطة شئ فان كان هلاكة بقرينة من  
 الواسطة كان مضافا لقيمة فان اختلفا في ذلك كان على صاحب المتاع البينة انه قد شرط فيه فان عدها فاعلى الواسطة اليه ان لم يصرط  
 في ذلك واذا قال الانسان لغيره بعه هذا المتاع ولم يصرط فيه فباعه بغير بينة كان البائع فاضيا والتمس على تمامها لصاحب المتاع وان تبا  
 ما ائتم من ثمنه كان مضافا لتمام القيمة حتى يملكها الى صاحب المتاع على الكمال ولا فضاء على الواسطة فيما يغلبه عليه ظالم والدليل في جود البينة  
 والمبيع على المتاع والبائع دون الواسطة في ابتاع **باب بتياع الحيوان وحكامه** قد بينا ان الشر في الحيوان كله الا  
 ايام فان حدث في هذه الثلاثة ايام فيه حدث وملك غيره كان من مال البائع دون المشتري ما لم يحدث فيه المشتري حدثا فان احدث فيه حدثا كان له  
 ومما سبه البيع لم يكن له بعد ذلك رده الى ان يجد فيه عيبا يوجب له رده على نا ذكرناه فيما مضى لا يصح ان يملك الانسان احد الدابة ولا احدا  
 من اولاده وذكر ان كان واخرى لا واحد من الحرمان عليه مثل الاغتصا بها وبنات الاخ والعمة والخالة وجميع ان يملك من الرجال من عدا الواسطة  
 والولد من الاخ والعمة والخالة لهما حصلا لحد من الحرمان لانه ذكرنا في ملكه فانه يتعقب في الحال ويكره ان يملك احدا من زوج

في كل شيء من المتاع  
 في كل شيء من المتاع



کتاب و کتب خانہ

[illegible]



مِنْ كُتُبِ النِّجَاحِ

جوابي مثلك واحدة منهم بغير معلوم ثم جئنا إلى البيع وقال له بيع هؤلاء الجوارح لك على نصف الربح فبلغ الثمن منها بفصل واحدا  
هو الثلثة لثمنان بغير نصف الربح فباع والبس عليه فيما اجابته من الربح وفل يشرى جاريه كانت سرفته من رضى الصلح كان له  
رد هذا على من اشترى هامة واسترجاع ثمنها وان كان قد مات فعليه ورثته فان لم يخلف وارثا استعس الجارية في ثمنها ومن اعطى مملوك  
غيره مائة دينار في تجارة ما لا يفتق عنه منه مخرج فاشترى المملوك اباه واعقده واعطاه بغير المال للرجوع عن صدا المال ثم اخلف  
مولى المملوك وورثه الامر مولى الاب للثمن اشترى منه فكل واحد منهم قال ان المملوك اشترى بمالي كان الحكم ان يرد المثل على مولاة الله  
كان عندا يكون نقاله كما كان ثم ادى للفرع ان ابائهم منها اقام البينة بانده اشترى بمال سلم اليه ان كان المثل قد فسخ بغيره  
لم يكن لي رد هذا بسبيل **باب بيع النخيل** اذا اراد الانسان بيع ثمره من شجرة بغيرها فلا يبيعها الا بعد ان يبيع صلاحها اذا باعها  
واحدة وحد يبيع صلاحها ان كان كرمها ان ينفقها حصروا ان كان شجرة الفواكه ان ينفق بعد ما ينفق عنه الورود وان كان نخلا فحين  
يضر البسر يملون فان باع قبل ان يبيد صلاحها لم يكن البيع ماضيا وفي ملكك الثمرة والنخل هذه كانت من مال البائع دون مال المبيع  
ومضى باعها بعد يبيع صلاحها فان خاسرته بسند ذكته الاخرى وان اراد بيعها في سنة واحدة قبل ان يبيد صلاحها ويكون معها شئ  
من غلة الارض من الخضر وغيرها كان ايضا جائزا وان اراد ان كانت الثمرة افواها كثيرة وبدا صلاح بعضها او ادرك جانب بيع الجميع فان هلك  
منها نوع او خاسر كان الثمن في النوع الاخر ومضى باع الانسان فخلها فلا يبرح لهج كانت ثمرته للبائع دون المبيع الا ان يشترط المبيع  
الثلث فان شرط كان له على ما شرط وكل الحكم فيما عدا النخيل من شجرة الفواكه ولا يجوز بيع الخضر او الفواكه قبل ان يبيد صلاحها ولا باس  
ببيع ما يخرج خلها بعد الخل كالباد فحان والبطيخ والهند والخبز واشباهها والاحوط بيع كل حمل من ارباب صلاحه خرج ولا باس ببيع  
الزروع صبيلا وعلى المبيع فطعمه قبل ان يفسد فان لم يقطع كان البائع بالخيار ان شاء فطعمه ان شاء فطعمه وكان على المبيع خراج  
ان اشترى الانسان فخلها على ان يقطعها جدا فمضى ببيعها كانت الثمرة له دون صاحب الارض فان كان صاحب الارض من كان يبيعها  
ومر عامه كان له اجرها المتأخر ولا باس ببيع الزبيب والخمر والخبز وكل وزر الشجر من ثوب والارض والحداء وغير ذلك ولا باس ببيعها خروطة  
وعرطها ولا باس ببيع الانسان ما ابتاعه من الثمر فبها باده ما اشترى وان كان قابلا في الشجرة ولا يجوز بيع الثمر في رؤس النخل بالثمر  
كبار ولا جزا فواهي لما ينبت اليه النبي عنها وكل لا يجوز بيع الزرع بالخط من ذلك الارض لا كبر ولا جزا فواهي لما ينبت اليه النبي عنها  
مخطة من غير تلك الارض لم يكن يبراس كل باع الثمر بالثمن من غير ذلك النخل لم يكن ايضا يبراس لا باس ان يبيع الانسان الثمر بالثمر  
ويشتري منها ارضا معاوية او كبر او حلو او استثناء الربع او الثلث او النصف او حوط ولا باس ببيع النخل ويشتري من غلة بعضها او حلو او استثناء  
مذكورا اذا اختصه عنه بالذكور وفي سنة شيا من النخل لم يبيعه باقصة كانت لا مستثناء باطلا او وقع شرب الثمر فملك لم يكن للبائع  
رجوع على البائع فان كان قد اشترا من ذلك شيا كان له رد ذلك بغير ثمنه من غير باده ولا نقصا واذا اراد الانسان يبيعه من الفواكه جاز لان  
باكل منها مقدرا كفاية من غير ثمنه ولا يجوز له ان يبيع منها اشيا مع الا باذن صاحبها اذا كان باين نفسان فخل وشجر فانه فخل  
لصاحبه اعطى هذا النخل بكنا وكنا رطلا او خبز ثمانية مثاقيل فاني لا يبرح فخل ذلك كان جائزا **باب بيع الماشية** ولا باس ببيع  
واحكام الارضين وغيرها اذا كان للانسان شربة فشاء فاستغنى عنه جاز ان يبيعه بدينار او حطة او شعير او غيره ذلك وكل  
ان اخذ الماء من غير عظيم في سائبة بعلم الارز عليها مؤنثة ثم استغنى عن الماء جاز لبيعه افضل ان يعطيه لمن يحتاج اليه من غير بيع عليه  
هي المتأخر الا ربنا الذي لم يبيعه عنها وفصد لسوا الله في سبل وادي حمير وان مجلس الاعلى على الله هو اسفل منه للنخل الى الكعب  
والزروع الى الشراك ثم يرسل الماء الى من هو دونه ويرفع من هو دونه اذا كان في روضه وسفاه بما ثمرا ما غيره ذلك فلا يجوز بيعه لان الناس كلهم  
ان يبيعه الانسان الحية من الماعى والكراة اذا كان في روضه وسفاه بما ثمرا ما غيره ذلك فلا يجوز بيعه لان الناس كلهم  
فيه شرع سواء وقد خص النبي ان يشرى لعرا بالجره ما تمرا والعرا باجع غيره وهي الفخذ تكون في دار الانسان لوجل اخ  
يجوز له ان يبيعه بالجره ما تمرا ولا يجوز له ان يبيعه باجع غيره ما تمرا ولا يجوز له ان يبيعه باجع غيره ما تمرا ولا يجوز له ان يبيعه باجع غيره ما تمرا  
منها وله كذا جزا بهما من الارض وحد فابن بشر المظن الى بشر المظن اربعون ذراعا وما بين بشر الناضح الى بشر الناضح ستون ذراعا  
بين العين الى العين حتما ثم ذراع اذا كانت الارض صلبة واد كانت رخوة فالف ذراع والطريق اذا اقتاح عليه فله فخره سبع اذرع  
واذا كان للانسان رعي على ثمره او ثمره لغيره واد اصابه لغيره ان يسو الماء في فخر اخر الى الفهر لم يكن له ذلك الا برضا صاحب الارض  
وموافقته ولا صنوعه اقسام اربعة اقسام منها ارض الخراج وهي كل ارض خلت عنقها بالسيف غنمها في ارض المسلمين فاطبة



# كتاب التجار

في رتبة الشرايين

في الامام

فوق

في رتبة الشرايين

لا يجوز بيعها ولا شراؤها ولا الهبة فيها الا باذن الناطق في امر المسلمين للناظر ان يقبلها بما شاء من ثلث او ربع او نصف او ثلث او اكثر هذه من اركان  
 ولد ان يتقل من متقبل الى غيره ويزيد عليه يتقرر انما مضى ذمنا القابل له وليس عليه عرض في ذلك منها او صل الصلح وهي ارض اهل  
 الذمة يصلح لهم الا ان كان على ان يخل منهم شيئا معلوما بحسب طرازه من المصلحة ذلك ان كان كسروا ان يزد عليه ثم يقتصر منهم بحسب طرازه  
 صلاحه ولا يابى فيه الا رضين ان يبيعوها متى ما عوها انتقلت الحجة بعينها الى دسهم واموالهم وان اشترى هاهنا مسلم كانت ملكا ليحوي  
 له النصف منها كما يتصرف في سائر الاملاك وليس عليه فيها اكثر من الزكوة العشر ونصف العشر حبث قد شئنا فيما مضى من الكتاب منها ارض  
 من اسلم عليها طوعا منهم املك بها وكانت ملكا لهم ليس عليهم اكثر من الزكوة العشر ونصف العشر يجوز لهم بيعها وهبتها ووقفها والبناء  
 فيها حسب طرازها دون من انواع النضر ومنها الارض الا نقال هي كل ارض تخلج اهلها عنها من غير قتال الا ارضون الموات ودوس الجبال  
 والاحام والمعادن وقطاع المملوك فهذا كلها خاصة للامام ويقبلها من شاء بما اذار بغيرها ويبيعها ان شاء محسبا اذ ارض من احيا  
 ارضا ميتة كان املك بالنضر فيها من غيره وان كانا ارضها كانت معدون كان عليان يعطى صاحبها ارض طسقا الا ارض ليس لها لك  
 انتر عيما من يده اذ ادم هو راعيا فيها وان لم يكن لها مالك كانت للامام وجب على من احياها ان يؤك طسقا ولا يجوز للامام انتر عيما من يده  
 الا غيره الا ان لا يقوم بغيرها كما يقوم غيره ولا يقبل عليها ما يقبله الغير متى اذا لم يخل الا ارض من هذا الجبل الذي ذكرناه ان يبيع شيئا منها  
 لم يكن له ان يبيع رتبة الا ارض جبالا فله ان يبيع ما له من النضر فيها واذا اشترى الانسان من غيره جبالا معلومة من الارض وذمنا لشئ من  
 الارض ينقص عن المقدار الذي اشتراه كان بالحق بين ان يرد الا ارض يسترجع الثمن بالكلية بين ان يطالب بغيره من ما نقص من الارض  
 وان كان للبائع ارض يجب تلك الارض جعليان بوفيه تمام باعها ياد وكب محمد بن الحسن الصفا الى محمد العسكري رجل اشترى  
 من رجل بيتا في دار له جميع حقوقه وفوته بيتا اخر هل يدخل ليونثا لا يحل  
 ما في سهمه موضع نشم وكبنا ليرة رجل اشترى شجرة او مسكنا في دار جميع حقوقها وفوته بيتا وسكن اخر هل يدخل ليونثا لا يحل  
 المسكن الا على حقوق هذه الشجرة والمسكن اسفلا الذي اشتراه ام لا فوقع ليس له من ذلك الا الحق الذي اشتراه نشم وكبنا ليرة رجل  
 قال لرجلين شهدا ان جميع الدار التي لهما في موضع كذا وكذا يبيع حدها كلها فلان بن فلان وبجميع ما له في الدار من المتاع البينة  
 لا تعرف المتاع اى شئ هو فوقع يصلى ان الحائط المشرا يبيع لك نشم وكبنا ليرة رجل كانت له قطع ارضين في موضع واحد شهدا له  
 انه قد باع هذه القرية بجميع حدودها هل يصلى ذلك ام لا فوقع لا يجوز بيع ما لا يملك قد وجب لشراء من البائع على ما يملك دوى  
 السكوني باسناده عن النبي انه قال من عرض شجرة او حوضا اديا لم يبق له احد احيا ارضا ميتة فهي له قضاء من الله ورسوله وروى  
 عن محمد بن عبد الله انه سأل عن رجل على اهل الخراج فقال ثلثة ايام وروى ذلك عن النبي وروى اسمعيل بن الفضل قال سالت ابا عبد الله  
 عن الشجرة في القرية ما يؤخذ من الخراج الا كراما اذا نزلوا القرية فقال يشترط عليهم ذلك فما اشترط عليهم ذلك من الدوام والشجرة وما  
 سؤركم فيجوز ذلك ليس لسان تاخذ منهم شيئا حتى تشاءوهم ان كان كالمستيقن ان من نزل من تلك الارض والقرية اخذ منه ذلك قال  
 وسالته عن ارض الخراج اشترى الرجل منها او عاقبنا فيها او لم يبن عيران انسانا من اهل الذمة نزلوها الدار ياخذ منهم بعد اجرة البيت  
 اذا اده واجرة دوسهم فقال يشاءوهم فيما اخذ منهم بعد لشرط من حلاله كبت محمد بن الحسن الصفار الى ابي محمد في رجل اشترى من رجل  
 ارضا بحدودها الا بقرتها النزع والخراج غيرهما من الشجرة ولم يذكر الخراج لا الذرع ولا الشجرة في كتابه وذكره انه قد اشترى ارضا جميع  
 الداخلية فيها والخراج عنها ان دخل الخراج والاشجار والوقوع في حقوق الا ارض ام لا فوقع اذا ابتاع الا ارض بحدودها والخراج عليها  
 ياها فلجميع ما فيها نشم ثم وروى صفوان بن يحيى عن ابي عبد الله في رجل اشترى ارضا بحدودها والخراج عليها قال من يبيع  
 ذلك في ارض المسلمين قال ذلك يبيعها الله في يده قال فيبيع بخراج المسلمين ما اذا ثم قال لا بأس بشرطه منها ويجوز حق المسلمين  
 عليه لعله يكون اقول عليها ولطى بها بخراجهم عنه ولا يجوز ان ياخذ الانسان من طريق المسلمين لو قد دسبه لا يجوز له ان يبيع بغيره لا شره  
 منها يعلم ان يدر شيئا من الطريق فان اشترى ارضا او ارضا ثم علم بعد ذلك ان كان صاحبه قد اخذ شيئا من الطريق فيها لم يكن عليه شئ اذا لم  
 له الطريق فانما يميز له وجب عليه ده اليها وكان له الرجوع على البائع بالبدل اذا كان الانسان في يده ارضا او ارض وراها عبيد  
 غير انه يعلم انهم لم تكن ملكا لهم وانما كانت للغير فان عرف ما لكم ادها اليه ان لم يعرف المالك لم يجر له بيعها بل يبيع في بيدها بالاجل فان  
 اذ اربيعها يبيع بغيره ولا يبيع اصلها على حال بائيل لشفعة في حكمها كل شئ كان بين شريكين من ضياع او عقدا او جوا  
 او متاع ثم نال احدهما نصيبه كان لشريكه المطالبة بالشفعة وقد وجب عليه مثل شدة الذي يبيع به من غير زيادة ولا نقصا واذا اذ انشركا  
 على اثنين بطلت الشفعة وكل اذا نال شرا حقوقا وتميزت وتحدد بالشفعة فلا شفعة فيها وقتب الشفعة بالاشترار في الطريق والتميز الشرا



# فَرْكَاتُ الْمَتَاعِ

كما ثبت بالاشترائك في نفس الملك واذا كانت الشفعة بالاشترائك في الطريق واذا اذاد المتاع ترك ذلك الطريق وتحويل البائع طريق آخر  
 الشفعة ايضا وكان الملك ثابتا في الطريق للبائع فان باع المالك الطريق مع الملك واشتراهما المتاع كانت الشفعة ثابتة وان اذاد تحويل  
 البائع لاشفعة فيما لا يبيع منه مثل الحمام والارحية وما اشبهها والشفعة ثبت للغائب كما ثبت للحاضر وثبت للصغير كما ثبت للكبير والموتى  
 المتاع في امر البهيم ان يطالب بالشفعة اذ ارضى لك صلاحه ولا شفعة لك في عطل المسلم وثبت الشفعة للمسلم على الكافر واذا علم الشريك بالبيع  
 ولم يطالب بالشفعة او شهد على البيع او بارك للبائع فيما باع او لشري فيما اشترى او باع ولم يكن له بعد ذلك المطالبة بالشفعة وفي طالب بالشفعة فيما  
 له فيه المطالبة بما وجب عليها من الشيء مثل الله اعقد عليه البيع من غير زيادة ولا نقصا فان كان الشيء بيع فكذا وجب عليه الثمن نقدا فاذا  
 دفع او مضى او عجز عنه بطلت شفعته فان ذكر عبية المال عنه اجل ثلاثة ايام فان احضر المال والامطت شفعته فان قال ان مالي في بلد اخر  
 اجل مفضل وما يمكن وصول ذلك المال اليه فام يور الى ضرر على البائع فان ادى الى ضرره وبطلت شفعته وان بيع الشيء فثبتته كان عليه الثمن  
 كل اذا كان ملها فان لم يكن ملها وجب عليه فانه كغيره بالمال وفي بيع الشيء فثبتته ورون صاحب الشفعة في الحال كان البائع بالخيار في قبضه  
 ولا خيره الى وقت حلول الاجل وفي عطل البائع الشيء على صاحب الشفعة بشئ مخلوف لم يرد فباعه من غيره بذلك الثمن وزاد عليه بما يكون له من  
 الشفعة المتأخرة بها وان باع باقل من الله عرض عليه كان له المطالبة بها ولا شفعة في هبة ولا في اقرار بملك ولا معاوضة ولا صلح ولا  
 فيما يجعله الانسان ميرا لزوجته وانما ثبتت الشفعة فيما باع بشئ مخلوق واذا اختلف المتبايعان والشفعة في ثمن الملك كان القول قول  
 المتبايع مع شبهة بالله تعالى والشفعة للشريك على المتبايع ويكتب عليه ذلك بالملك ويكتب المتبايع على لا يبعد عن ذلك ولا يقيح ان تورث الشفعة  
 كما تورث الاموال والنفقة في اقدم وطالب بالشفعة كان له ذلك وفي وجب عليه ان يهر مثل ما دون من الثمن بمقدار ما ملك من البيع لونه  
 توفيه الثمن على الكمال فان امتنع فترك بطلت شفعته **باب لشركه في المتاع** لا تكون الا في الاموال ولا يفرق بين الاصل والزيادة  
 والاجماع ان من اشترى نفقا واكثر منها مال حصة شركه ما فان كان راس مالها سواء كان البيع بينهما بالسوية وان كان راس مالها  
 كان البيع بينهما بمقدار ما يوجب كل واحد منهما من اصل المال وكذلك ان خسر لكان الخسران بينهما على اصل المال بالسوية وفي اشتراط ان  
 يكون المولى للمال والمشتري فيه حاد لم يجز لآخر الشفعة في الا باذنه وان اشترط ان يكون جميعا مشترين على الاجتماع لم يكن لاحدهما  
 فيه على الانفرد وفي اشتراط ان يكون لكل واحد منهما الشفعة في الاجتماع وعلى الانفرد كان نصيبهما صحيحا على كل حال وفي اشتراط  
 احدا لشركه في على صاحبه لا يبيع بشئ ولا يهل المال الى بلد اخر من غيره اذ لا يشترى الامتاعا بعينه فالحصة شركه في شئ مذكور كان  
 ضامنا للمال ان هلك وفي جعل الامر له في البيع والشراء والنفقة النسبة على ما يراه مصلحا او عسويا او كان جميعا فاعلم ما مضى  
 حصل بالمال المشترك المتاع ثم اراد ان يقاسم لم يكن لاحدهما المطالبة بالمال بل لمن المتاع بمقدار ما له من المال وكان حصل من اصل  
 المال فثبت لم يكن له المطالبة به فكذا فان رضى احدهما بان يأخذ راسه والى وجهه والنفقة النسبة ورضى حتما بذلك  
 كان ذلك جائزا فان تقاسما بالنفقة النسبة واخذ كل واحد منهما بمقدار ما يوجب من الشفعة النسبة ثم افترض احدهما مال النسبة ورضى  
 اليه ولم يهل الى الاخر كان من اصل المال بل من ان تقاسم حتما ويكون فاهلك عليها جميعا والشركة بالتاجيل باطلا وفي ما احدهما  
 بطلت الشركة وفي شئ نسفا في شئ من الاشياء من ضاعه وعجزها لم ينفذ بينهما الشركة وكان لكل واحد منهما الجرا يعل فان كانا قاسما  
 في التملك لسا وبأجل الاجرة وان تقاسما كانت اجرة ما على مقدار عملها واذا اعطى الانسان غيره ما لا يجعل بعضه ينع عليه ثم تقاسم الشركة كان  
 ذلك جائزا وصحة الشركة فان لم يجعله وبها عليه اعطاء المال لكتاب له يبرك في الكتاب جزء المتل وكان الربح لصاحب المال والخسران  
 عليه قد روى انه يكون للكتاب من الربح بمقدار ما وقع الشراء عليه من نصف وربع او اقل واكثر وان كان خسرانا فحقه صاحب المال وفي  
 نقد الخراب ما روى حتما المال مثل ان يكون امره ان يبيع في بلد بعينه فخصه الى غيره من بلاد او امره ان يشترى متاعا بعينه فاشترى  
 غيره او امره ان يبيع نفقا بعينه فباع غيره كان خسران عليه ان ربح كان بينهما على ما وقع الشراء عليه ما وفي جعل صاحب  
 المال الا في الاخر ان يبيع وفي شئ في ما يبيع ويبيع بالنفقة النسبة كان جميعا فاهلك ما مضى ولم يهر ضمان فاهلك من المتاع واذا اراد  
 اعطى الانسان غيره ثوبا او متاعا وامره ان يبيع فان ربح كان بينهما وان نقص بشئ عما اشتراه لم يلزمه شئ ثم باع فخره يبرك عليه شئ وكان  
 له جرة المتل فان ربح كان صاحب المال بالخيار بين ان يعطيه ما واقتنه عليه بين ان يعطيه بجزء المتل وفي اختلف الشركان في المتاع  
 وصفا المال في شئ من الاشياء كانت البينة على المدعي اليقين على المدعي عليه مثل الدعاوي في سائر الاشياء وليس كذلك في ما بينهما  
 شركة على وجه مضى به مثل ان يكون بينهما متاع او عتقا وان ثبت هلك مثل الحمامات والارحية والموتى او الوفا كذا المتقدمة مثل الاشياء

باب لشركه في المتاع



# كتاب النجاشي

الدرهم ما اشترى لك فوق ما ليه بذلك كان متعديا ولم يلزم صاحبه جابته الى ذلك بل ينبغي ان يتابع السلعة بما تشاء وتقسا لم يثبت  
او يقوم وباخذها بما تقوم ويؤدى الى صاحب من نصيبه صاحب المال متى اذا كان يأخذ ماله من مضاد به كان له ذلك لم يكن للمضاد الا حصة  
عليه من ذلك كان له حصة المثل الى ذلك الوقت وان اشترى المضاد بماله للمضاد لم يكن لصاحب المال مظالمه بالمال ان كان قد اشترى المضاد  
وقد من عند الله عشر من مضاد به لم يلزم المالك ذلك وكان من مال المضاد فان ربح كان له وان كان عليه بكرة مضاد بكرة مضاد  
من اليه هو والنصيب وغيرهم وكل مضاد بهم ومحال عليهم وليس في ذلك محذور ومقعر احد لشريكين على صاحب به بخلافه فلا يدخل هو  
مثلهما انقصا صامنه بل يقاسم له لشركه ان شاء ومضى من صاحب مال المضاد اس مال لم يكن له من الربح شيء وكان للمضاد دون  
كل الخسران يكون عليه من اشترى المضاد مملوكا وكان اياه او ولد فانه يقوم عليه فان زاد ثمنه على ما اشتراه اغتفر منه بخلاف ما  
من الربح وليس في شيء من مال لصاحب المال ان نقص عنه او كان على راس المال بقي فاما كان ومن اعطى الى لقيم الى غير مضاد  
فان ربح كان بينهما على ما يتفقان عليه ان خسر كان ضامنه على من اعطى المال لا يجوز للمضاد ان يشترى جاد به بطلانها الا بان ياذن له  
صاحب المال في ذلك وكل ما يلزم المضاد في السفر من المؤنة والتفقة من غير اسراف كان على صاحب المال فاذا اورد الى البلد الاخر لانه  
هو يذاع صاحب المال كان يفتقه من نصيبه في كان له على غيره مال ينال يحجز له ان يحجزه شركة او مضاد به الا بعد ان يقضيه بغير  
اياه انشاء ومن كان عنده اموال للناس مضاد به فها فان عين فاعنده انه لبعضهم كان على فاعين في وصيته فان لم يعين كان بينهم  
بالسوية على ما يقضيه ومن الاموال **باب الموقوفات** حكمها اذا كان الانسان على غيره مال فلا باس ان يتوقف  
من ماله بان يأخذ منه وهذا فلا يدخل الشيء في ان يكون وهذا الا بعد فضل المهر من لم يتمكن منه فلا باس ان يكون الوهن اكثر  
بتمه من المال لذلك عليه كل لا باس ان يكون اقل ثمنه وفي هلك الوهن من عند المهر من غير شرط من جهة كان له ان يرجع  
بالمال على الزاهاه ويكون ضامع الوهن من مال الزاهاه دون المهر من وفي هلك بقرض من جهة او قرض منه كان ضامنا الله  
الوهن في وقت هلاكه وشراد الفضل فاذا كان ثمن الوهن اكثر من الذي كان عليه فانه يرد عليه الباقي فان نقص من ذلك  
كان على الزاهاه ان يوفيه تمام ما عليه ان شاك الوهن والمال لم يكن لاحدهما على صاحبه سبيل وفي اختلاف الزاهاه والمهر في  
نصيب الوهن كان القول قول المهر مع يمينه بالله فان اقام الزاهاه بينة ان المهر من ضيعة فله رده وان لم يبق منه شيء لم يبق  
وان اختلفا في بينة الوهن كان القول قول صاحب الوهن مع يمينه بالله وفيه يوم هلك من يوم وهن الى هن وان اختلفا في  
فاعة الزاهاه من المال كان على المهر البينة فان لم يكن معه بينة فعلى صاحب الوهن البينة وتقدر ان القول قول المهر مع يمينه  
ايشه البينة على الزاهاه لم يستغفر الوهن ثمنه وفي اختلاف في متاع فقال للبعده انه رده وقال صاحب المتاع انه رده بقرعة كان  
القول قول صاحب المتاع مع يمينه بالله ثم وعلى المدعي كونه وهذا البينة انه رده وتقدر ان كان القول قول من عند الوهن  
مع يمينه الا بانى صاحبه بينة انه رده وان كان الوهن مما له غلة مثل ان يكون زادا او ضامنا كانت الغلة والاجر لصاحب المهر  
على المهر ان يقاصه من ماله عليه ويجعل صاحب الوهن المهر في حله من النصيب في الوهن كان ذلك حلالا له سواء كان ذلك او اذ  
او ضامنا او حيوانا او متاعا او غير ذلك وفي لم يجعله من ذلك في حله من نصيبه كان ضامنا له ولم يحد بینه عن الحوادث وفي سكون  
الدار ودرع الارض كان عليه اجرة المثل للدار وطسقا الارض لا يجوز للمهر ان يبيع الوهن الا بان صاحبه غاب عنه صبر عليه  
ان يحجز او ياذن له في بيعه ان كان شرط المهر على الزاهاه ان يذاع حلالا له عليه كان وكيل له في بيع الوهن واخذ ماله من حبلته  
كان ذلك جائزا وحلالا لاجل مقتضى المال باع الوهن فان فضل منه شيء رده على صاحبه ان نقص طالبه به على الكمال ان شاك  
لم يكن له ولا عليه خذوا اذا كان عند الانسان وهن ولا يذاع له هو صبر الى ان يحجز صاحبه ان يحجز باعته اخذ ماله وتصد عنه بالبيعة  
واذا مات من عند الوهن ولم يعلم الوثة الزاهاه كان ذلك كسبيل له فان علمه بعينه فحبب عليهم رده على صاحبه اخذ ماله عليه  
يجوز للواهن ان يتصرف بما يمتنع فان كان الوهن زادا لم يحجز له ان يشكها ولا ان يبيعها ولا ان يبيعه الا ان يوجرها وان كان ارضا  
لم يحجز له فداعتها ولا يبيعها ولا ياجارها وان كان مملوكا او جارية لم يحجز له استخدامها ولا وطوء الجارية فان وليها كان محظوظا ولا يكون  
جعلها نيا وفي باع الوهن او تصد به او وجبه او عاقضه من غير علم المهر من كان ذلك باطلا وكذا ان اعتق المملوكه او رده اركا  
كان ذلك باطلا فان امضى المهر ما مضى الوهن كان ذلك جائزا ما مضى ولم يكن للمهر رجوع فيها امضا واذا كان عند انسان شيء  
جاءه في ذلك بعضه ما في بعضه كان ماله في حله فان هلك الكل كان ماله في رده الزاهاه اذ لم يكن ذلك لم يكن ذلك عن مقرضه  
حسب ما مضى ومن عند الوهن بجاله ان يشترى من الزاهاه بقرعة وفي رده الانسان حيوانا حلالا كان حله خادجا عن الوهن

هذا هو الصحيح في  
باب الموقوفات  
في كتاب النجاشي



مِنْ نِكَاحِ الْاُنْهَائِيَةِ

نشان



# كتاب النجاشي

زارع فهو من ذلك فيجعله من غيرها يخرج من تلك الارض مما يزرعه المستقبل بل يجعله لك في زمة المزارع ولا باس ان يواجر الاشيا الا ومن  
بالذاهم والذاهب في زرع الارض على ان يكون المزارع يتولى زاعتها بنفسه لم يجز له ان يعطيها لغيره وكذا ان شرط عليه ان يزرع شيئا بعينه  
لم يجز له خلافه ولا باس ان يشارك المزارع غيره ولم يكن لصاحب الارض خلافه ومن اجر غيره ارضا كان للمستاجر ان يقيم في الارض من يتولى  
ويقوم مقامه من استاجر ارضا بالنصف والثالث والرابع جاز له ان يبيعها لغيره باكثر من ذلك اقله ان استاجرها بالذاهم والذاهب لم يجز  
له ان يبيعها باكثر من ذلك الا ان يحدث فيها حدثا من حفرها او كسرها ساقية وما اشبهه مما دفعه استاجرها بالخطأ والشعير جاز له ان يواجرها  
بالذاهم والذاهب ما شاء والمزارع اذا شرط على صاحب الارض شرطا وجب عليه ما جبهه الوفاء به فان شرط صاحب الارض على المزارع جميع مؤنة  
الارض من عمارة وبذر وكسرها حفرها ساقية كان عليه القيام بذلك الجاهل ثم المقاسمة على ما اتفقا عليه فان كان شرط المزارع ان يواجره  
قبل المقاسمة كان له ذلك ان لم يكن شرط كانا البذر عليه على ما شرط وان شرط ايضا عليه خراج الارض مؤنة السلطان كان عليه ذلك وان  
صاحب الارض ان شرط ذلك وكان قد راعى ما علموا ثم زاد السلطان على الارض مؤنة كانت الزيادة على صاحب الارض ومن المزارع ومتى شرط  
المزارع على صاحب الارض جميع المؤنة من البذر وكسرها وغير ذلك يكون من جهة القيام بما يزرعها وعمارتها كان ذلك صحيحا ولم يلزمه  
شي من مؤنة السلطان ولا خراج الارض لا غير ذلك ويكون له المقاسمة على ما يقع الشرط عليه في استاجرها بغير مؤنة معاونة وجب عليه مال  
الاجارة وكما مثله المدة المعلومه سواء نفع فيها او لم يزرع فان منع صاحب الارض من النضر فيها ثم انقضت المدة لم يكن عليه مؤنة من نفعه  
من النضر فيها لم يكن على صاحب الارض شيء فان عرقنا الارض لم يتمكن المستاجر من النضر فيها لم يلزمه شيء من مال الاجارة الا ان يكون  
نضر فيها بعض تلك المدة ويلزمه بمقدار ما نضر فيها وليس عليه اكثر من ذلك الا اقله لا يبيع المزارع ولا الاجارة الا باجل معلوم ففيه لم يلزمه  
فيها الاجل كانت باطله وان كان قد نضر فيها المستاجر انفق فيها كان له ما انفق ولصاحب الارض ما يخرج منها والمزارع اجرة المثلث ان لم يكن  
ذكر الاجل لم يكن له اكثر من ذلك من اخذ ارض الانسان عضبا فزرعها وعمروا او بنوا فيها بغير اذنه كان لصاحب الارض نفع ما زرع فيها وبنوا  
اخذوا منه فان كان الغاصب نفع وبلغت كائنا لغلته له ويكون لصاحب الارض طسوق الارض اذا اكرى انسان دارا ليسكنها وفيها بستان فزرعها  
ودعا غير شجر فان كان مغلق كان مدين صاحب الارض ثم اذا التحول عليها وجب على صاحب الارض ان يقوم بجميع ما فيها من الزرع والتخلد ويحيطه  
للزراع والتفاد من ان لم يكن استاذن صاحب الارض ذلك كان له نفعه واعطاه اياه ومن استاجر ارضا بفتح صاحب الارض رضى رضى لم يطل  
بذلك اجارته وان كان البيع بغيره المستاجر يكون البيع صحيحا غير انه يلزم المشتري ان يصبر الى وقتنا نقضنا المدة الاجارة وان ما كان المشتري  
بطلان بغير مؤنة الاجارة وجب على المشتري ان يقضى زمان الاجارة ومضى ما كان المستاجر بطلان الاجارة بغيرها وانقطع في الحال كما  
الاجارة لا دام للمستاجر وان هلك الثمرة لافانها لثماوية ومن زرع ارضا على ثلث وربع وبلغت لغلته جاز لصاحب الارض ان يحصر عليه  
الغلته ثمرة كانتا وغيرهما فان رضى المزارع بما خصر اخذها وكان عليه حصته صاحب الارض سواء نقص الخصر او زاد وكان له الباتة فان  
هلك الثمرة بعد الخصر لانه ساء لم يكن عليه المزارع شيء المساواة في التخلد الشجر والكرم جازية بالنصف الثلث والرابع وكانت مؤنة  
فيها على المساقى ومن صاحب الارض من شرط على المشتري ان يواجره ولم يذكر له من الثمرة كانت المساواة باطله وكان لصاحب التخلد الشجر ما يخرج  
من الثمر وعليه المسابقة اجرة المثلث من غير زيادة ولا نقصا ويكره لصاحب الارض ان يشترط على المساقى مع المقاسمة شيئا من ذهب وفضة  
فان شرط ذلك على المساقى او شرط له وجب عليه ما الوفاء بما شرطه الله ان يملك الثمرة بافره ساقية ولا يلزمه شيء مما شرط عليه على حاله  
وخارج الثمرة على ديار الارض وما المسابقة الا ان يشترط ذلك على المساقى فيلزمه الخرج منه من اخذ ارضا من ثمة فاجارها كانت له وهو دوى  
بالنضر فيها اذا لم يعرف لها ربح كان للسلطان طسوق الارض ان عرف لها ربح كان له خراج الارض طسوقها فان شرط على صاحب الارض ان  
يجبها ويكون ارتفاعها له مدة من الزمان ثم يسلمها اليه كان ذلك جازيا وكذا ان يكون على صاحب الارض مؤنة ما عليه السلطان كان  
ذلك جازيا ولصاحب الارض ان يحد فاما من شرط من استاجر ارضا شيئا معلوما جاز له ان يوجب بعضها باكثر من ذلك لما لا يتصور  
هو ما يبقى في الباتة وكان ان اشترى مزارعا جاز له ان يبيع شيئا منها ما كثر ما له ويرى هو بالباتة ما يبقى منها وليس له ان يبيع بمثلها اشترى  
او اكثر منها ويرى ماله ان يحدث فيه حدثا ويكون ذلك ايضا رضى صاحب الارض ان لم يرض ببيعها من سواء لم يجز له ذلك انما يكون  
له ان يرضها بنفسه **باب الاجارة** الاجارة لا تغضدا لا باجل معلوم ومال معلوم فتم لم يذكر الاجل لا المال كانت الاجارة  
باطلة وان ذكر الاجل لم يذكرها الا الاجارة لم ينقذ الاجارة ومضى ذكرها كانت الاجارة صحيحة ولزم المستاجر المالى الى المدة المذكورة وكان  
الموخر بالنجاشي انشاء ظاهريه لجمع في الحال ان شاء اخرها على الله ان يشترط المستاجر ان يعطيه المالى عند انقضاء مدة الاجارة او  
يخرج محصورا فيلزمه بحسب شرط والموت بطلان الاجارة على ما بيناه والبيع لا يبطلها على ما ذكرناه في الباب الاول واجارة المشاع جازية

ان شرطه

منه



# من نكث لئها

من نكث لئها

اجارة المقتضى سواء وفي استاجر الانسان نارا او مسكنا مثامته بان يقول كل شهر يكذا وكذا ثم تقدر الاجارة الاعلى فهو واحد كان  
 نارا وعليه بلزومه فيه اجرة المثلثة لم يمكن الموجب المستاجر من النقص في الملك سقط عنه مال الاجارة فان كان قد مره كان له ان يرجع عليه  
 به ومنه مكنه من النقص فيه غير انه منعه من ظالم لم يقطع عنه بذلك مال الاجارة وكان له الرجوع على الظالم بما منعه من النقص فيه وفي  
 استهمته المسكن سقط عن المستاجر اجرة الى ان يعيده صاحبه في عمارة ويمكنه من النقص فيه فان كان قد تقدم مال الاجارة كان له ان  
 يرجع على الموجب مقدار اجرة الزمان الذي اخذهم منه الملك وفي اجرة المسكن بقدره من جهة المستاجر لم يقطع عنه مال الاجارة ويكون صا  
 لما نكث منه وانهد وفيه مكنه الموجب من النقص وامنع المستاجر من النقص لم يقطع عنه مال الاجارة ولا يجوز للانسان ان يوجر ارا او  
 مسكنا ما اكثر مما استاجرها الا ان يحدث فيها احد فان نكث كان له اجادتها ما اكثر مما استاجرها فاذا استاجر مسكنا على ان يسكنه هو  
 له ان يسكنه غيره فان استاجر من غيره شرط كان بالحيث انشاء سكن واقتضاء سكن غيره والملك اذا كان مشتركا بين اثنين او ما زاد عليه  
 لم يكن لاحدهما ان يستبد بالاجارة دون صاحبه بل يتفقان على الاجارة فان نشاجا تناوبا بمقدار من الزمان واذا استاجر ملكا وسكن بعضه  
 بجماعة من يسكن الباقى غيره باكثر من مال الاجارة ولا يجوز لها مثل ما قد استاجر الله الا ان يكون قد احدث فيها حدا فان فعل ذلك جاز  
 له ان يوجر ما يشاء ومن كثرى ابره كبرها هو لم يجز ان يركبها غيره فان ركبها غيره فملك كان صامنا وان عابت لزمه بمقتضى عيبها فان كثرت  
 مطلقا فانه ان يركبها ان شاء او يركبها غيره وان اكثرها على ان يركبها الى موضع مخصوص لم يجز له ان يتجاوز ذلك وان اكثرها على ان يجملها  
 مقدارا بعينه لم يجز له ان يجملها اكثر من ذلك كذلك ان كثرها على ان يسلك بها في طريق مخصوص لم يجز له ان يسلك بها في غير ذلك الطريق وفيما  
 في شئ مما قلناه كان صامنا لها ولكل ما يحدث فيها ولو مر ان شاعليها اكثر مما شرط او حملها اكثر مما ذكر اجرة الزيادة من غير نقص ملكه  
 الذاتية والحال وصفتها كان صامنا لها ولو مر بغيرها فان اختلفا في الثمن كان على صاحبها البيضة فان لم تكن له بيضة كان القول  
 قوله مع بيضة فان لم يجلف رد اليمين على المستاجر منه لئنه ليمين او يصطلحان على شئ والحكم فيما سوا الذاتية مما يقع الخلاف فيه بين المتاجرين  
 والمستاجر منه كانت البيضة على المدعي اليمين على المدعي عليه من استاجر ابره ففرط في حفظها او عليها او سقيها فملكها وعابت كانه  
 لها ولم يحدث فيها من العيب لصانع اذا قبل عملا بشئ منقول كان له ان يقبله غيره باكثر من ذلك اذا كان قد احدث فيه حدا فان لم يكن قد احدث  
 فيه حدا لم يجز له ذلك وان نكث غيره بان صاحبه لعل لم يهلك لم يكن عليه شئ وان قبله من غير ان يهلك كان المستقبل الاول صامنا  
 لذلك من اعطى غيره شئنا يصطفيه فانه وتعد منه كان صامنا له وذلك مثل لصانع يعطى شئنا يصطفيه او اقتضا يعطى ثوبا يغسله فخره  
 او يجزئه ومن اشبه هؤلاء من الصناع فانه يلزمهم الثمن ما اتموه وهذا اذا افسد شئ من جهة من وجبته او فطرط منهم وما اشبه ذلك فانه ملك  
 من غير ذلك لم يكن عليهم شئ من ذلك الملاح صامنا لما يجملها اذا عرفت بقدره من جهة فان عرفت السيفه بالوجع او غير ذلك من غير  
 فطرط منهم لم يكن عليه شئ والمكاد مثل الملاح يضمن ما يفرط فيه ولا يفرط منهم لم يكن عليه شئ في هلاكه ولا ينبغي لاحد ان يضمن  
 صامنا شئ الا اذا اتمه في قوله فان كان مامونا فثمة وجب ان يصد عنه ولا يغيره شئ ومنه اختلف المكاد في هلاكه في شئ  
 وقع فيه فطرط ام لا كانت البيضة على المدعي اليمين على المدعي عليه اذا اختلف صاحب المتاع والصانع في الفطرط كان على صاحب  
 المتاع البيضة فان لم يكن معه بيضة فعلى الصانع اليمين من استاجر غيره ليفقه في حواجبه كان ما يلزم الاجير من النفقة على المناجر دون الاجير  
 شرط عليه ان يكون نفقته عليه كان ذلك جائزا وينبغي ان لا يستاجر الانسان احدا الا بعد ان يقاطعه على اجرة فان لم يفعل ذلك ولا الاثبات  
 ولم يلزمه اكثر من اجرة المثلثة اذا فرغ الاجير من عمله وجب ان يوفي الاجرة في الحال من اخبره ان كان قد اعطاه طعاما او متاعا ثم تغير سعره كما تكرر  
 لبعده وقت اعطى المتاع دون وقت الحاجة من استاجر مولا غيره من مولا كان ذلك جائزا وتكون الاجرة للمولى والعبدان شرط  
 المستاجر للعبدان يعطيه شئان من غير علم مولا لم يلزمه الوفاء به ولا يحل للملوك ايضا اخذها فان اخذها وجب عليه رد مولا من استاجر  
 غيره ليس له ان يفسد له في حواجبه لم يجز له ان يفسد لغيره من شئ الا باذن من استاجرهم فان اذن له في ذلك كان جائزا ومن استاجر مملوكا  
 من مولا فامسك المملوك شئ او ابق بثل ان يفرغ من عمله كان مولا صامنا لذلك من كثرى من غيره دايرة على ان يجمل متاعا الموضع  
 بعينه مدة من الزمان فان لم يفعل ذلك نقص من اجرة كان ذلك جائزا ما لم يحط ذلك بجميع الاجرة فان احاط الشئ بجميع الاجرة كان الشئ  
 باطلا ولو لم يجره المثلث الصانع والمكاد والملاح اذا ادعوا هلاك المتاع او ضياعه كان عليهم البيضة بذلك فان لم يكن معهم بيضة كانوا  
 صامنين للمتاع وصاحب الحمام اذا ضاع من عنده شئ من الثياب غيره لم يكن عليه ضمان ومن حمل متاعا على راسه فضاكتا فاسا فاقضاه  
 او كسر المتاع كان صامنا لديه المقتول ولما انكسر من المتاع اذا استعمله لغيره الذاتية بجملة ما فضلها فما صامنا لما عليها من المتاع  
 كتاب النكاح باب ضرب النكاح



# كتاب النكاح

معلوم ولا شبهة معبودة بل هي الأولى ويجب التفتة وليست فيه الإعلان والأشياء اعتدلت العقد به فبطل المأثرة وهو نكاح لا يزيل إلا بالطلاق أو ما يتوهم مقامه من أنواع الفرقة ونكاح المعنة وهو المتعبد بأجل معلوم مهر معين ولهاذين الحكمين يتميز من نكاح الغيلة ولا يذكر فيه الإجلال أن سمي المعنة كان النكاح دائما وستلم يذكر فيه المهر مع الإجلال كان العقد غير صحيح ونكاح بملك الأيمان وهو يخرج بالاماء دون الحر البر ونحوه بين شرط هذا الضرب من النكاح فنفرد لكل شرطها بابا إنشاء الله **باب أحل الله النكاح** **ونكح من غير المحرمات** من النساء على ضربين ضرب منهن يحرم بالنسب ضرب منهن يحرم بالسياسة عدا ما فباح العقد عليهن واللولاء يجوز بالنسب إلا ما وان علت والبنت أن تزك والعدة والحالة وان علت والاخت بانهما وان تزك وبناث الأخ وان تزك ولا يحرم من جهة النسب غير هؤلاء المذكور واللولاء يجوز بالنسب ضرب منهن يحرم العقد عليهن على جميع الأحوال المذكورة من جهة النسب يحرم مثلهم من جهة الرضا عن بنين كقصة في باب مفرد إنشاء الله ويحرم العقد على امرأة قد عقد عليها الأب الابن ويحرم وطؤها ربة نكاحا ملكها الأب والابن أو أبا معاها أو نظرا منها فابحى غيرها لهما النظر لهما أو قبلها بها شهوة ويحرم العقد على أم الزوجية سواء دخل البنت أو لم يدخل بها أو اعتقد على الأم ودخل بها حرم عليه العقد على جميع بناتها سواء كانت ذواتا أو بنات أو لم يدخل بها أو لم يدخل بها حرم عليه طواها على جميع الأحوال لا بأس أن يملكها أو كذا أو ملك الأم وطها حرم عليه على جميع بناتها ما ملك العقد فان لم يملك الأم جاز له أن يملك البنت أن يخرج الأم عن ملكه وليس كذلك الحكم في المعقود عليها لا تزاد أن لم يدخل بالأم فلا يجوز له العقد على البنت لا بعد مفادتها ومنه عقد الرجل على امرأة ولصديقها غير أن رأى منها ما يحرم على غيره النظر إليه فانه يكره له العقد على ابنتها وليس كذلك يخطو وإذا زنى الرجل بامرأة حرم على ابنة ابنته العقد عليها وان زناها بعد أن يكون قد عقد عليها الأب والابن ولا يطل ذلك العقد وإذا ملك الرجل جارية فوطئها ابنه قبل أن يوطئها حرم الأب طواها حرم الأب طواها فان وطئها بعد وطئ الابن لم يحرم ذلك على الأب طواها ومن غير امرأة لها زوج لم يجز له العقد عليها أبدا وكل الحكم أن كان فحوده في عدة فزها عليها فبها وجعه يحرم له العقد عليها وإذا أعز في الرجل امرأة تزوج بينهما ولا تخل له أبدا وإذا طلق الرجل امرأته فزوج نكاحا خلافا للعدة وقد زوجت فيما بينهما زوجين لم تخل له أبدا وإذا طلق المحرم على امرأة وهو عالم بأن ذلك محرم فوق بينهما لم تخل له أبدا فان لم يكن عالما بذلك فافترقا فاحلوا وإذا دان نكاحا العقد وليس عليهما ما شتا ومن غير عالم فادبر حرم عليه العقد على امرأته وبنته على جميع الأحوال أن كان الفعل من الأيقاب لم يكن بالعقد عليهن ما من من نكاح امرأته هي صما أو خرا فزق بينهما لم تخل له أبدا ومن غير صمته أو خالته لم تخل له ابنتها أبدا وإذا تزوج الرجل بصبيته لم تبلغ سبع سنين فوطئها فزق بينهما لم تخل له أبدا وإذا تزوج الرجل بامرأة في عدة أو هو عالم بذلك فزق بينهما لم تخل له أبدا وان لم يكن قاص بها سواء كانت عذبة المطلقة أو عدة الموثق عنها أو زوجا وان لم يكن عالما بذلك فادبر حتى يخرج من العدة فإذا خرجت من العدة عقد عليها إنشاء عالم تكن قد دخل بها وان كانت لمرأة عالمه بذلك لم يجز لها أن ترجع إلى هذا الزوج بعد ذلك ومضى لم يكن عالما بذلك كان نكاحا طامما المهر كان له الرجوع عليها وصنع عقد عليها في العدة ودخل بها فزق بينهما لم تخل له أبدا سواء كان عالما أو جاهلا وكان لهما المهر ما استقبل من فزجا وكان عليهما عدنان تمام العدة من الزوج الأول عدة الآخر من الزوج الثاني أن جاء من بولاد أو قل من ستة أشهر كان لاحقا وان كان ستة أشهر مضى كان لاحقا بالثاني ومضى فزق بينهما فزجها أو غيرها فافترقا من الفعل كان كاشفا لمرأة بذلك لم يكن عليه شيء وان كان جاهلة وجب عليه هذا لثا في داما اللواتي يحرم على حاله وان خال لا يجوز للرجل أن يعقد امرأة لها زوج فادبر استجبها لمرأة فادبره بموت أو طلاق جاز له العقد عليها ولا يجوز له أن يجمع بين الاثنين في نكاح الدوام ولا في نكاح المشقة في خالته واحدة فان عقد عليها في حالة واحدة كان محظرا بين أن يسكن بينهما شاء فان عقد على واحدة ثم عقد على آخرها كان العقد على الثانية باطلا وان وطئ الثانية تزوي بينهما لم يخرج إلى الأول حتى يخرج إلى طيها فزق بينهما ومضى عقد على امرأة ثم عقد على آخرها أو ما يجزها لزوج بينهما فان وطئها وجاءت بولد كان لاحقا به ولا يقرب الزوج الأول حتى تنقض عدتها ومضى طلق الرجل امرأته طلاقا يملك فيه الرجوع لم يجز له العقد على آخرها حتى تنقض عدتها وان كانت لتطبيقه بآيته جاز له العقد على آخرها في الحال فادبر في المشقة إذا انعقوا جميعا أنه لا يجوز له العقد على آخرها حتى ينقض عدتها وإذا ما شتا حكما الاختين جاز له أن يعقد على آخرها في الحال لا بأس أن يجمع الرجل بين الاثنين في الملك لكنه لا يجمع بينهما في الوطئ لأن حكم الجمع بينهما في الوطئ حكم الجمع بينهما في العقد في ذلك الاختين فوطئ واحدة منهما لم يجز له وطئ الآخر حتى يخرج تلك عن ملكه بالبيع والمهر غير ذلك فان وطئ الآخر بعد طيها الأولى كان عالما بغيره ذلك عليه حرم عليه الأولى حتى توثق الثانية فان أخرج الثانية من ملكه لم يرجع إلى الأول لم يجز له الرجوع إليها وان أخرجها من ملكه لا لذلك جاز له الرجوع إلى الأولى وان لم يعلم بغيره ذلك عليه جاز له الرجوع إلى الأولى في كل حال والزوج



## من نكح كنهها

الثانية من ملكه ولا يجوز له جلا الخمران يعقد على أكثر من أربع من الحر أو أمة منهن ولا بأس أن يجمع بين حرة وأمة منهن وأمة منهن بال عقد  
 فانما يملك اليمين ثلث مع العقد على أربع حرة فان كان الرجل عند ثلث نسوة وعقد على اثنين في عقد واحد ما سألها  
 شاء فدخل سبيل الآخر فان كان قد عقد عليها باللفظة واحدة ثم دخل بواحدة منهما كان عقد هاتين سبيل الآخر فان كان قد عقد  
 عليها بلفظتين ثم دخل بالثانية بدأ باسمها كان عقد هاتين سبيل الآخر وان دخل بالثانية ذكرها ثانيا كان النكاح باطلا وتكونها العدة لاجل الخمر  
 والذمى فان كان عند أكثر من أربع فشاء ثم أسلم فليساك منهن أو بواحدة سبيل الآخر اذا طلق الرجل واحدة من الأربع طلاق يملك فيه  
 الرجعة فلا يجوز له العقد على الأخرى حتى يخرج تلك من العدة وان كان طلاقا قال لا يملك فيه الرجعة جازله العقد على الأخرى في الحال  
 المملوك لا يجمع بين أكثر من حرتين أو أربع أماء بالعقد لا بأس أن يعقد على حرة وأمة منهن ولا يعقد على حرتين ويضيف ليهما العقد على أمة  
 قد بينا أن جميع المحرمات من جهة النسي من جهة الرضاع ولوان رجل عقد على حرة وصنعتا فادعتيا امرأتهم حرتا عليه جميعا فان  
 ادعتيا الجارية امرأة لم حرم عليه الجارية والمرأة التي ادعتيا أولا ولم يحرم عليه لتي ادعتيا ثانيا وان عقد على جارتين  
 وصنعتين فادعتيا امرأة لم حرم عليه المرأة والجارية معا فان ادعتيا امرأتان لم طلاقا لتي الجارتين حرم عليه كل من لا يجوز للرجل  
 المسلم أن يعقد على المشرك على اختلاف أصنافهم يهودية كانت أو نصرانية أو عابدة وثن فان اضطر على العقد على من لا يجوز له العقد  
 النصرانية وذلك جائز عند الضرورة ولا بأس أن يعقد على هذين الجانبين عقد المتعة مع الاختيار لكنه يمنع من شرهما ولو كان  
 المختار جميع المحرمات في شربها لا سلام ولا بأس أن يطأ بملك اليمين وعقد المتعة ليس ذلك بمحظور وإذا أسلم اليهود أو النصرانية  
 ولم تسلم امرأتها لم أن يسكنها بالعقد الأول وبطأها فان أسلمت المرأة ولم يسلم الرجل وكان الرجل على شرط الذمة فانه يملك عقدا  
 غير أنه لا يمكن من الدخول إليها لئلا ولا من آخرها من دار الهجرة إلى دار الحرب ان لم يكن بشرط الذمة انتظر به عدها فان أسلم قبل انقضاء  
 عدها فانه يملك عقدا وان أسلم بعد انقضاء العدة فلا سبيل له عليها وكل الحكم ينمى لادته من سائر أصناف الكفار فانه ينتظر به  
 العدة فان أسلم كان فالكا للعقد ان لم يسلم الا بعد ذلك فعد بانته منه ملك نفسه ولا يجوز العقد على المرأة الناصبة للمعزة نذبه ذلك  
 بأسا للعقد على من لا ينصب ولا يعرف ولا يجوز تزويج المؤمنة الا بالمؤمن ولا يجوز تزويجها بالمخالف في الاعتقاد ويكره الرجلان  
 يتزوج امرأة فاجرة معدة بذلك فان تزوج بها فليمنعها من ذلك اذا فخرت المرأة عند الرجل كان محيرا في امساكها وطلاقها والاضل  
 له طلاقها واذا فخرت امرأة غير فاشا البعد فلا يجوز له العقد عليها فاذا مضى مضر على مثله لك الفعل فان ظهر له منها التوبة رجلا العقد  
 عليها ويعتبر بقبولها وان بدعها الى مثل ما كان منه فان اجابا فسمع من العقد عليها واشتغرت عرفت بذلك فقبولها وان كان عند الرجل  
 ففجرها وان بنتها لم يحرم بذلك امرأتها فان فخرت المرأة لم يجز له ان يعقد على امها من النسب من جهة الرضاع ولا على بنتها على حال ان كان  
 منه ملاسته من الجماع وقبلته وما اشبهها فلا بأس أن يعقد بعد ذلك على امها وبنتها وكذلك لا يجوز ان يعقد على امرأة فخرت بها وبنتها  
 جهة الرضاع وحكم في هذا الباب حكم النسب سواء ولا يجوز العقد على امرأة وعقد الرجل عتيا وبنتها الا برضا منهما فان عقد عليها كانت  
 العدة والحال في حرة بين امثنا العقد بين الاعتزال فان امضت كانت ماضيا ولم يكن لها بعد ذلك شيء وان اعترفت اعتدت ثلثة اشهر كما  
 ذلك فزافا بينها وبين الزوج فيمنع عن الطلاق ولا بأس بالعقد على العمة والحالة وعند بنت الاخ او بنت الاخت ان لم مرضيا وحكم لهما  
 والحالة من جهة الرضاع حكمها من جهة النسب على سواء ولا يجوز للرجل ان يعقد على أمة وعند حرة الا برضاها فان عقد عليها من غير  
 رضاها كان العقد باطلا فان امضت الحرة العقد مضى لم يكن لها بعد ذلك اختيار وان ابنت اصرته واعتزلت ثلثة اشهر كان ذلك فزافا  
 بينها وبين الزوج فان عقد في حالة واحدة على حرة وامة كان العقد على الحرة ماضيا والعقد على الامة باطلا فان عقد على حرة وعند أمة  
 لا يعلم ذلك فادعتيا لتي المرأة أمة كانت حرة بين البصر على ذلك بين الاعتزال تنتظر مدة انقضاء عدها فاذا مضى لعدا كان ذلك  
 فزافا بينها وبين الزوج فيمنع بذلك لم يكن لها بعد ذلك اختيار ويكره العقد على الامة مع وجوب الطول فامع عدها فلا بأس بالعقد  
 ومنه عقد على الامة مع وجوب الطول كان العقد ماضيا غير انه يكون قدره الا فضل يكره العقد على القابلة وبنتها ولا بأس أن يجمع الرجل  
 بين امرأة قد عقد عليها وبين امرأة ايها الوليد ثم اذا لم تكن امها ويكره ان يزوجه الرجل ابنة امرأة كانت فحرة وقد دخل بها اذا  
 كانت البنت قد دقت بعد مفارقتها اياها وليس ذلك بمحظور وان كانت البنت دقت قبل عقد الرجل عليها لم يكن بذلك بأس ولا بأس بالبر  
 ان يتزوج في حال مرضه وان تزوج دخل بها ثم فاشا كان العقد ماضيا وثوارا وان مات قبل الدخول بها كان العقد باطلا وان مات  
 الرجل بينة على العقد على المرأة فانما مثل المرأة البينة بانها امرأة الرجل كانت البينة بينة الرجل ولا يلتزم في بنتها الا  
 ان يكون بنتها قبل البينة الرجل وتكون مع بنتها اذا دخل بها فان ثبت لها احد هذين السببين ابطلت بينة الرجل اذا عقد الرجل

مثل ذلك فاما كذا



# كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم

في النكاح

امراة فناء اخر فادعى وجيشم يلتفت الى معوا الى ان يقيم البينة ولا باس ان يتزوج الرجل خلتا خبنة ان لم تكن اختا له وان تركه كان افضل  
 وبكره للرجل ان يتزوج بضره امره كانت مع غير ابنته **باب مقتضى الحرج من الرضا** وحكمه ان لا يحرج من  
 الرضا ما انبثا للحم ومثلا العظم فان علم بذلك وان كان لا يعتب بخمس عشرة وضعة متواليات لم يفضل بينهما من رضاع امراة اخرى فان لم  
 ينضبط العدد اعتبر برضاة يوم وليلة اذا لم يرضع امراة اخرى متى كان الرضاة اقل مما ذكرناه مما لا يثبت للحم ولا يثبت العظم او كان اقل  
 من خمس عشرة وضعة اذ مع استيفاء العدد ففضل بينهما من رضاع امراة اخرى وكان اقل من خمس عشرة وضعة اذ مع استيفاء العدد قد  
 فضل بينهما من رضاع امراة اخرى اذ انما من يوم وليلة لمن لا يرعى لعدد اذ مع تمام يوم وليلة فخل بينهما رضاع امراة اخرى فان ذلك لا يجوز  
 ولا تأثير له وينبغي ان يكون الرضاة في مدة الحولين فان حصل الرضاة بعد الحولين سواء كان قبل الفطام او بعد قليل كان او كثيرا فلا  
 يحرجه وكذلك ان ولد من امراة ليست مرضعة فادعت صبيها او صبية فان ذلك لا تأثير له في التحريم ومقتضى حصول الرضاة على الصفة التي ذكرنا  
 فانه غنم له النسب يحرم منه ما يحرم من النسب الا ان النسب يبرأ من جهة الاب خاصة دون الام ومعنى ذلك ان المرأة اذا ارضعت صبيها  
 بلين بعلها وكان لزوجها عدة اولاد من امهات شتى فانهم يحرمون كلهم على الصبي المرضع على ابنته على الخوة الذين ينسبوا الى ابنته  
 لولادة الرضاة الذين ينسبوا الى امه من جهة الولادة دون الرضاة وكذلك ان كان للبعلة ولاد ينسبوا اليه من جهة الرضاة من غير لبن  
 هذه المرأة فانهم يحرمون كلهم على الصبي المرضع وكل يحرم جميع الخوة المرضع على هذا البعل على جميع اولاده من جهة الولادة والرضاة ولا يجوز  
 على الصبي من ينسب الى امه المرضعة من جهة الرضاة من غير لبن هذا الزوج ويجرح عليه جميع اولادها الذين ينسبوا اليها بالولادة و  
 الرضاة لا يثبت الا ببينة عادية واذا ادعت المرأة انها ارضعت حبيلا لم يقبل قولها وكان الامر على اصل الاباحة واذا ادعت المرأة  
 صبيين ولكل واحد من الصبيين اخوة واخوان ولادة ورضاة من غير الرجل الذي رضعها من لبنها التناكح بين اخوة واخوانها  
 وبين اخوة واخوانه ذلك لا يجوز التناكح بينهما انفسهما ولا بين اخوة والاولاد وانما من جهة لبن الرجل الذي رضعها من لبنها يثبت  
 واذا رثت امرأة حديا بلبنها فانه يكره لم يلزم كذا كان من نسبه ليس كذلك **باب لكفاء في النكاح واختيا**  
**الانزاح** المؤقت بعضهم كفاه لبعض في عقد النكاح كما انهم متكاثرون في الدماء وان اختلفوا في النسب لشرفه واذا اختلفوا في  
 الى غير بنسبه وكان عندئذ ينادى بقوله ما يهوى بامرهما والاتفاق عليها وكان من شرطه دونه وامانه ولا يكون مرتكبا لشيء من الجور والكره  
 حقيقته في نسبه قليل المال فلم يزوجها باها كان عاصيا لله مخالف الفلاسفة بنية وبكره للرجل ان يزوج ابنته شاربا لخمرا ومظاهرا بالفسق فان  
 فعل ذلك كان ذلك العقد احيانا ويكون تاركا لافضل ما اذا اذ الرجل ان يتزوج فينبغي ان يطلب ذات الدين والابواب والاصول الكثر  
 ويجنبهن لاصل لمد لا عقل لمد لا يتزوج المرأة لجمالها او غناها اذا لم تكن مرضية للاعتقاد ولا تكون عاتلة كانت سدة الوالي فدينها  
 انه لا يجوز ان يتزوج من بخالفه في الاعتقاد الا اذا كانت مستغففة ولا يعرف منها نصبا ولا اخر فاعلم الحق اذا وجد امرأة طاهرة  
 باصل فلا يمنع من مناعتها لاجل ضررها فان الله تعالى يقول ان يكونوا فراء بينهم الله من فضله ويختار من النساء اللواتي كانن سوء  
 بنية المنظر ويحبطن الحميم هن وان كانت حسنا جميلة المنظر وليست بالترجيح بالا بكان فان النبوة قال من اطيب شيء انواها وادشى اخلاقا  
 واحسن اخلاقا ففتح شئ اخرها وبكره نكاح جميع السونان الزوج وغيرهم الا التوبة خاصة وبكره التزويج بالاكراه وبكره تزويج المحجور  
 ولا باس بوطيها بملك اليه من غير ان يطلب لدها ولا باس ان يتزوج الرجل بامراة تدعى منها الجهل اذا ثبت وانفقت فان عقد على امراة  
 ثم علم بعد العقد انها كانت بنتا كان له ان يرجع عليها بالهرم اذ دخل بها فان دخل بها كان لها المهر بما استحل من فرجها وهو محرج  
 امساكها وطلانها **باب ينوب العقد على النساء** يجوز للرجل ان يعقد على بنته اذا كانت صغيرة لم تبلغ سن البلوغ  
 من غير استيفائها ومتعقد عليها لم يكن لها حجب وان بلغت حتى كانت البكر بالغت استحل لها الا يعقد عليها الا بعد استيفائها والى  
 في انهما ان يعرض عليها التزويج فاداسكت كان ذلك في نفسها بالعقدان عقد الاب على بكره قد بلغت مبلغ النساء من غير استيفائها  
 مضى العقد لم يكن لها خلا فدان ابنتا التزويج واظهرت كراهيتها لم يلتفت الى كراهيتها ولا يجوز للبكر ان يعقد على نفسها نكاح الدوام  
 الا باذن ابيها فان عقدت على نفسها بغير اذن ابيها كان العقد موقفا رضاء الاب ان امضا مضى ان لم يمض فسخ كان مقسوخا فان  
 عضل الرجل بنته وهو الا يزوجها بالاكفاء اذا خطبها جاز له العقد على نفسها فان لم يرض لها ذلك الاب لم يكن لكرهه الا تأثير  
 وفاد كانه يجوز للبكر ان تعقد على نفسها نكاح المتعة من غير اذن ابيها لان العقد على نفسها لا ينافيها في الفرج هذا اذا كانت البكر  
 وان كانت دون البالغ لم يجز لها العقد عليها من غير اذن ابيها وكان حكم المتعة في هذا الباب حكم نكاح الدوام والبكر البالغ اذا لم يكن لها  
 جازها ان تعقد على نفسها اي نكاح شاءت من غير اذن لها ان تقول من شاءت العقد عليها واذا كان لها اب وجد كان لكل واحد منهما



# مِنْ نِكَاحِ الْمَهْرِ

العقد عليها ما وجدوا من ثمن عقد كل واحد منهما علمها كان النكاح بالتسليم بالعقد ولو كان ثمن عقد ما لم يكن له ثمن فانه عقد  
 ما عدا العقد الجدا والختار واما عقد ما لم يكن له ثمن فانه عقد الجدا والختار واما عقد ما لم يكن له ثمن فانه عقد الجدا والختار  
 حيا فان لم يكن ابوها حيا لم يجز للجدان بيع عقد عليها الا بصرها ما وجب عنده وبخلافه لا انعقد لعقد غيره ولا لغيره فانه انما  
 يكون له ثمن ما لم يكن له ثمن فانه عقد الجدا والختار واما عقد ما لم يكن له ثمن فانه عقد الجدا والختار  
 واحد منهما علمها بالرجل انما كان العقد عليها له لغيرها الا بصرها ما لم يكن له ثمن فانه عقد الجدا والختار  
 العقد فاضيا ولو لم يكن للاخ الكبير ثمن مع الدخول بها فان كان الاخ الكبير سبق بالعقد دخل بها العقد لها الاخ الصغير انما كان  
 لها الصداق استحق من فرجها وعليها العدة وان جاءته بولد كان لاحقا باي عقد لا بولان على وليها بطلان ما فاتا فانه  
 يولد وان لم يولد الجارية الصبي الجارية ومنه عقد عليها ما عدا ذلك فان كان لها ثمن الجارية فلا يرث الصبي سواء كان  
 بلغ او لم يبلغ لان لها الاختيار عند البلوغ وان كان لها ثمن الزوج قبل ان تبلغ فلا يرث لها ايضا لان له الخيار عند البلوغ وان كان متو  
 بعد بلوغه وصدا بالعقد بطلان يبلغ الجارية فانه يولد ما تراه منه الى ان يبلغ واذا بلغت عرض عليها العقدان وصنعت به حلفت بالله  
 انها ما دعا الى الرضا الطهر في المرات فان حلفت عطيته الميراث وان ابت لم يكن لها ثمن ومنه عقد على صبي لم يبلغ غير الاب الجدا وصبي  
 كان لها الخيار اذا بلغت سواء كان ذلك لغيرها مع عقد الاب والاخ او لغيرها مع عقد الاب والام والمراة اذا كانت متبعا لغيرها فانها اذا  
 في البيع والشراء والعقود والتمتع في ما لم يغيره على غيرها العقد على نفسها لمن شئت من الكفاءة سواء ابوها حيا او ميتا  
 الا ان افضلها مع وجوب الاب لا يتعدى على نفسها الا بصرها ما لم يكن لها ثمن العقد على نفسها وكان الامر له وليها في تولي  
 العقد عليها ومنه عقد الرجل لزوجته على جارية وهو غير بالغ كان له الخيار اذا بلغ واذا اذاد الاخ العقد على لغيره البكر اسنادها فان سكنت  
 كان ذلك اسنادها واذا ولدت المرأة غيرها العقد عليها ابوها ولغيره البكر اسنادها فان سكنت  
 الرجل على ابنته وهو صغير سمي مهرها ثمن الاب كان المهر من اصل المهر بطل الفسدة الا ان يكون للصبي مال فحال العقد يكون المهر  
 من مال الابن دون مال الاب حد الجارية التي يكون لها العقد على نفسها ويجوز لها ان تولى من العقد عليها ثمن سنين رضا عدا  
 عقد الام لابن لها على امرأة كان محيرا اذا عقدت في بطل العقد والامتناع منه فان بطل لغيره المهر وان لم يزوجها المهر اذا عقدت  
 المرأة على نفسها وهي بكرى كان العقد باطلا فان فاتت فاصحبت بفعلها كان العقد فاضيا وان دخل بها الرجل في حال السكر  
 انا ثمن الجارية فانه على ذلك كان ذلك فاضيا والابيد عقد النكاح الاب والجد مع وجوب الاب والام والام اذا جعلت لاخت  
 امرها اليه من وكلته في امرها فاي هو لا كان خيرا له ان يعفون بعض المهر ليس له ان يعفون جميعه اذا كان الرجل عده بئرا  
 منعقد الرجل على واحدة منهن لم يبيها بينهما الا للزوج ولا للشهود فان كان للزوج نذر من كلهن كان الهول قول الاب على الابان  
 يسلم اليه بئرا بئرا العقد عليها عند عقد النكاح ان كان الزوج لم يهر من كلهن كان العقد باطلا **باب المهر والمهر** ما يقع  
**بذل النكاح** وما يقع العقد المهر ما ارضاها عليه لزوجها ما لم يهر من كلهن كان العقد باطلا **باب المهر والمهر** ما يقع  
 لوضعه او ريقا وجوان وما اشبه ذلك مما يملك الانسان ولا يجوز المهر الا لغيره ولا يملكه من خمر ودينار والتم خمر وما اشبه ذلك  
 فان عقد على شيء من ذلك كان العقد باطلا ويجوز للعقد على تعليم ابنة من القرآن او شيء من الحكم والاداب لان كل ذلك له اجر معين  
 وقيمة مقدرة ولا يجوز العقد على اجارة وهو ان يعقد الرجل على امرأة على ان يعمل لها اوليها ايا ما معلومة او مسنة معينة ولا يجوز  
 نكاح الشقا وهو ان يزوج الرجل بنته او اخته لغيره ويزوج بنت المزوج او اخته ولا يكون بينهم مهر غير زوج هذا من هذه وهذه  
 ذلك من عقد على ذلك كان العقد باطلا ويجوز الا بغيره المهر المسنة المحمدية وهي خمسة اذ درهم جبار ومن خطب بئرا له هذا  
 الصدا وكان كفوا فلم يزوجها كان عاصيا لله نعم ويجوز العقد على ما دون ذلك لو كان دها ومنه عقد الرجل على اكثر من خمسة اذ درهم  
 لنه الوفاء به على التمام ويستحق الرجل ان لا يدخل ما رته حتى يقدم لها مهرها وان لم يفعل قدم لها شيئا من ذلك ومن غيره من المهر  
 ليسيج به فرجها ويجعل البائة دينها عليها فان لم يفعل دخل بها وجعل المهر في نفسه لم يكن به مهر متى سعى المهر ثم دخل بها ولم يكن عطاها  
 شيئا كان في نفسه وجب عليه الوفاء به وكذا ان كان قد دخل بها من قبل المهر شيئا ثم دخل بها من قبل البائة في نفسه وان لم يكن قد  
 سعى لها مهر او عطاها شيئا ثم دخل بها لم يكن لها ثمن سواء اخذته وان لم يسلم المهر لم يعطها شيئا ودخل بها لغيره مهر المثل ولا  
 يتجاوز ذلك خمس مائة درهم جبار ومنه طلاق الرجل امرأة قبل الدخول بها او قد سعى لها مهر كان عليه نصف الصدا وان كان قد  
 لها مهرها دج عليها بنصفها اعطاها اياه فان وهب لها صداها قبل تطلقها ثم طلقها الزوج كان له ان يرجع عليها بمثل

فمهرها ما يقع



کتاب النکاح

[illegible]







کے نکاح

[illegible]



وَمِنْكُمْ لَنْهَائِدٌ

[illegible]



# كتاب النكاح

فلا يمنع باءه الا برضا الحرة وكان الحكم في المنة حكم نكاح الذم وام اذا اراد العقد فليدرك من المهر الا حلا ما مرضا عليها اقل ما يجرى  
من المهر يقال من سكر او كفت من طعام او ما اشبه ذلك فان ذكرها مهر معلوما واجلا معلوما ثم اراد مفارقتها قبل الدخول بها فلا يجرى لها  
الامها ويلزم نصف المهر فان كان قد اعطاها المهر رجع عليها بنصفه وهبت مهرها له قبل ان يفارقتها كان له ان يرجع عليها بمثل ما قبض  
المهر بعد تحللها بها فان اعطاها شيئا من مهرها ودخل بها لم يجرى عليه منه اذا وثق لها بما مر فان اخلت بشيء من مهرها لم يجز له ان  
يجتهد ذلك من المهر فان ثبت بعد الدخول بها ان لها من وجب كان لها ما اخذت منه ولا يلزم ان يعطيه ما بقي عليه فاما الاجل فما ارادها  
عليه من شهر او سنة او يوم وقدر ولا يجوز ان يدرك المهر في المرة والمرة والا حوط ما قد ساءه من نذر بغير مهر معلوما او شهر متين فاما  
ذكر المرة والمرة في جازله ذلك اذا استند الى يوم معلوم فان ذكر المرة والمرة في مهره ولم يقرها بالوقت كان العقد باثما الا بغيره الا  
بالطلاق او ما يجري مجراؤه ويجوز ان يشترط عليها ان ياتها قبل او بعد او في اسبوع وعقد او يوم ما يعينه اي ذلك شاء فعلى من لم يكن عليه شيء  
عقد عليها شهر او يوم او غير ذلك بشرط ان يكون له عليها سبيل وان كان قد ساءه في الشهر رجع عنها كان له  
شهر الله عينه وليس في نكاح المنة ثوارث بشرط ان لا يشترط الا ان يشترط بينهما الثوارث فان شرط ذلك ثبت بينهما الثوارث  
وانما لا يحتاج نفق الثوارث الى شرط ويجوز للرجل الغل وان لم يكن بشرط فان كان لاحقا برسالة غل ولم يغزل ولا باس ان  
يترفع الرجل منه ما شاء من النساء الا هن بمنزلة الاماء والا حوط له والا حوط له الا بغيره على اربع مهن ولا باس ان يعقد الرجل على امرأه  
واحدة مرات كثيرة واحدا بعد اخرى اذا انفصل اجل المنة جازله او يعقد عليها عقدا مستغفلا لثالث فان اراد ان يزيد ما في الاجل فليدرك  
انفصال اجلها لم يكن له ذلك فان اراد فليدرك ما ملق عليها من الاجل ثم يعقد عليها ما شاء من الاجل باجماع وعقد المنة اذا انفصل اجلها او  
وهي لا زوجها انا ما حلفت ان خمسة واربعين يوما اذا كانت لا تحتضن في سنها من شخص ادا مات عنها او زوجها قبل انقضائها اجلها  
كانت عدتها مثل عدتها المتفق عليها عقد الذم اربعة اشهر وعشرة ايام واما الشرط الرجل في حال العقد لا يطأها في فرجها لم يكن له  
فيه فان وضعت بعد العقد بذلك كان ذلك جازا وكل شرط بشرط الرجل على المرأة انما يكون له ما يبرعه ذكر العقد فان ذكر الشرط  
وذكر بعدها العقد كانت الشرط التي قدم ذكرها باطلا لا تافرها فان ذكرها بعد العقد ثبت على ما شرط **باب السر والموثاق**  
**الايمان** في بيع وطوا الاماء بثلاثة اشياء احدها العقد عليهم باذن اهلهن وقد قدما ذكر ذلك في الثاني في جعلها ما ليس الرجل من  
وطهين ولا بائنه وان لم يكن هناك عقد الثالث بان يملك من فلسه يبيع وطهين يملك الايمان له واما احل الرجل جارية لاجنبة او  
المرأة لاجنبا او زوجها احل له منها ما احل له ما لهما ان احل له وطهين احل له كل شيء منها وان احل له ما دون الفرج فليس الا ما احل فيه  
في حل ان احل له عقد منها لم يكن له سوى الحق في شيء وان احل له مباحا شيئا او نفيسا كان له ذلك ولم يكن له وطؤها فان وطأها كان قاتلا  
وان اثبت بالولد كان لولاها ويكون وقاله ولن عشر فيهما ان كانت بكر وان كانت غير بكر لم يصف عشر فيهما ومضى جعله في حل  
من جها فوطأها وان ثبت بولد كان لولاها وعلى ابنه ان يشهر بها لان كان له مال وان لم يكن له مال استعفى عنه فان شرط ان يكون  
الولد حرا كان على ما شرط وبكره للرجل ان يطأ جارية غيره بجعلها الا بعد ان يشترط ان يكون الولد حرا فان امتنع مولاها من ذلك كره  
له وطؤها وبطلت له منها مقدما لجعلها لهما ان يوافقا وان شهما فشرها على حبها يبرء ولا يجوز للرجل ان يجعل عبدا في حل من  
وطأ جارية فان اراد ذلك عقد له عليها عقدا ويبيع ان يراعي فيما ذكرناه لفظ التخييل وهو ان يقول لرجل المالك للام ولد لرجلها  
له جعلت في حل من طي هذه الجارية واحلت لك وطأها ولا يجوز لفظ العارية في ذلك وحكم المديرة في التخييل حكم الماوية على المؤاد  
كانت الجارية بين الشريكين جازلا حلالا ان يجعل صاحب في حل وطأها واد كان الرجل ما لكا لنصف الجارية والنصف الاخر منها يكون حلالا  
لم يجزله وطأها بل يكون من حدهما يوم ولها من نفسها يوم فان اراد العقد عليها في يومها عقد عليها عقدا للمنة وكان ذلك جازا ويصير  
ملك لرجل جارية حرة جنى التملك من بيع او هبة او ميراث او غير ذلك لم يجز له وطؤها الا بعد ان يشهرها بجعلها كان بين  
مختص فان لم تكن من مختص مثلها مختصا بشرا بمختصه واربعين يوما وان كانت قد انشئت من المختص ولم تكن بغيره لم يكن عليه سبيلها  
وكذا يجب على الله بربيع جارية كان بطاها ان يشهرها اما بمختصه او بمختصه واربعين يوما فان استبرأها الباع ثم باعها وكان مؤثقا به  
جاز لله سبيلها ان بطاها من غير سبيل ولا افضل سبيل لها على كل حال واما كانت الجارية لمرأة جاز لله سبيلها وطأها قبل الاستبراء  
والا فضل سبيلها قبل الوطء مثل التي تكون للرجل ولا ان اشترى جارية واعتمها قبل ان يشهرها جازله العقد عليها وحل له وطؤها والا فضل  
ان لا يطأها الا بعد الاستبراء وعلى غنمها وكان قد وطأها جازله العقد عليها وطأها لم يكن عليه سبيلها على حال وان اراد غيره العقد  
عليها لم يجز له ذلك الا بغير وجه من عدتها وهي ثلثة اشهر وفي اشترى لرجل جارية وهي حاصصة نكاحها بغير مهر ثم حل له وطأها وكان ذلك



# مِنْ كِتَابِ التَّهْمَانِيَّةِ

استبراء وجهها ومنه اشتراك جارية خالها لم يجز له وطوعها الا بعد صلحها الخلع وتفق عليها او بعد ثلثه وعشرة ايام فان ادا وطعها فذلك النكاح  
 ينادون الفرج وكل من اشتراك جارية واد وطعها قبل الاستبراء جازم ذلك فيما دون الفرج انتزاعه عن ذلك افضل ولا ماس للرجل ان  
 يجمع بملك ابين من العبد مباح له ذلك لا يجمع بين الاختين في الوطء ويجوز له ان يجمع بينهما في الملك الاستحسان وكذلك لا يجمع  
 بين الام والبنات في الملك لا يجمع بينهما في الوطء في ذي الام حرم عليه طوع البنت وكذلك ان وطئ البنت حرم عليه طوع الام ولا يجوز  
 للرجل ان يطأ جارية وقد وطئها ابوه او قبلها بشهوة او نظر منها الى ما يحرم عليه غيرها لكان النظر اليه يجوز له ان يملكها وان وطئها ابوه حكم  
 الابن ونكح الابن ابنته ان ادا وطئ جارية وقبلها او دأى بها ما يحرم عليه غيرها لكان احرم على الاب جميع الحرما اللواتي قد بينا ذكرهن في  
 والسبب العند يحرم ايضا وطئ من يملك الايمان ولا يجوز للرجل طوع جارية اذا كان قد فجعها من غيره الا بعد مفادقة الزوج لها او  
 انفساعدها ولا يجوز له ان يطأ جاريته لمعه فيها شرابة اذا فرج الرجل جاريته من غيره فلا يجوز له النظر اليها مكشوفة ولا يحقره من شابها  
 الا بعد مفادقة الزوج لها ومن اشترى جارية كان لها فرج فجمعها ولا يمكن عليه الامتناع من وطئها الا مدة استبراءها فاما من يرضى بذلك  
 العقدان رضوا به لم يجز له وطوعها الا بعد مفادقة الزوج لها بالطلاق او الموثق لا باس ان يشتر الاثنا امرأة لها زوج من ذاد الحرب  
 كلك لا باس ان يشتر الرجل ابنة الرجل ابنة اذا كانوا مستحقين للسبي كلك لا باس ان يشترهم وان كانوا قد سبوا هم اهلا للضلال اذا كانوا  
 مستحقين للسبي اذا كان للرجل جارية وادان يعقنها ويجعل عتقها مبرها جازم له ذلك لا ان يعقها زاده يعقون فيك لفظ العقد على  
 لفظ العتق بان يقول تزوجتك فجعلت مبرها لعتقك فان قدم العتق على التزويج بان يقول عتقتك تزوجتك وجعلت مبرها لعتقك لفظ العتق  
 وكانا حرة بين الرضا والعقد الامتناع من بوطءه فان طلق الفرج عتقها مبرها قبل الدخول بها يجمع صفتها واقا واستعتبت في ذلك النصف  
 فان لم تقع فيه كان له منها بوطءها يوم في الخدم وان كان لها ولد له مال لولم ان يؤد عنها الشفك لباقي ويتعق فبان جعل  
 عتقها صداقتها لم يكن ان كتمها ثم مات فان كان له مال يحيط بشهر تبتها او عند وكان العتق والنكاح ماضيين وان لم يترك غيرها كان  
 العتق والعقد فاستد وجع الامنة الى مولاها الاول وان كانت قد عتقت منه كان حكم ولدها حكمها في كونه حرة واذا كان للرجل ولد  
 كبير له جارية لم يجز له وطوعها الا اذن ولده وان كان ولده صغيرا جاز له وطوعها اذا قو منها على نفسه بكون صانعا للفرج ولا يجوز  
 وطوعه فاقبل لك والامراة الحرة اذا كان لها زوج مملوك فودعته واشترته باطلا تلك العقد فان ادا مملوك يكن لها الامان تعقدها  
 بهو اذا اذن الرجل لعبد في التزويج فترج ثم لم يبق لم يكن لها على مولاه نفقة وقد بانث من الزوج كان عليها العتق منه فان رجع العبد قبل  
 خروجه من العتق كان اطلق برجعها وان افاها بعدا عتقها لم يكن له عليها سبيك اذا كان العبد بين شركيين فان اذن له احد جازم للزوج  
 فترج ثم لم يعلم الاخر كان يحجر اباين امنا العتق بين شخصه وان كان للرجل جارية فاجرة كره له وطوعها فان عتقها فلا تطلب لدها ولغيره  
 عتقها ولا باس ان يطأ الرجل جارية في البيت منع غيره وكذلك لا باس ان ينام بين جاريته وبكره جميع ذلك في الحراري من النساء واذا  
 اشترى الرجل جارية ومضى عليها سنة اشترى شهر لم يحضر فيها ولم تكن حاملة لان كان لدها لا نزع يوجب له واذا زوج الرجل امته شتر  
 وسعى لها مبرها عينا وقدم الرجل من جملة المهر شيئا معينا ثم باع الرجل الجارية لم يكن له المطالبة بشي المهر ولا لمن يشترها الا ان يرضى  
 بالعقد واذا زوج الرجل مملوكا له امرأة حرة كان المهر لا ينفق منه وان باع العبد قبل الدخول بها وجب على المولى نصف المهر  
 اذا فرج الرجل جاريته من رجل حرم ثم عتقها فان سافد جارية وودعها في ذمتها فان الحرة المودة عنها تزوجها فان عاقب عنها باجوت فجمعا  
 ثم ما نال الزوج لم يكن لها ميراث وكان عليها عدة الحرة المودة عنها تزوجها فان عتق الرجل ام ولد فاددت بعد ذلك فترجحت حلالا  
 وميا وودعت سند او لا كان او لا رها من الدق قال لا يملكها فان لم يكن حيا كانوا قالا ولده ويعرض عليها الاسلام فان وجعت  
 وجب عليها ما يجزى المهر من الا سلام واذا كان للرجل جارية وودع منها ولدا لم يجز له بيعها مادام الولد باقيا فان مات الولد جازم  
 له بيعها ويجوز له بيعها مع وجود الولد في ثمن رقبته اذا لم يكن مع الرجل غيرها فان مات الرجل لم يخلف غيره ما بيعت فتق شهرتها  
 وان كان له مال غير ما جعلت من نصيب لدها فتعق ولا يجوز ان يترج بمكاتبه غيره قبل ان تقصص كاعتقها ولا باس ان يطأ الرجل  
 مملوكة قد ملكها لعبد او امته لان ما يملكه مملوكة فهو ملكه **باب الاول في الحقيقة والسنة فيها وحكم**  
**الرضاع** اذا حضرت المرأة الولادة فلتحلبها النساء المولى مرها ولا يرضعها احد من الرجال الا عند عدم النساء فاذا ولد المولود لسبب  
 ان يرضع يؤذن في اذنه الايمن ويقام في اذنه الايسر ويحك بماء الفرائان وجدها لم يوجد فيها عذبان لم يوجد الا ما طبع سر  
 فيه فحق من الرضا والعسل ثم يحك به ويستحب ان يحك بترية الحسين ومن حق الولد على الداء ان يحسن اسمه الاسماء المستحبة جميع  
 اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام واقتضاها محمد وعلي والحسن والحسين ثم اسماء الائمة عليهم السلام ولا باس ان يكتل الرجل ابنة في حال صغره ولا يكتبه

في كتاب التهمانية







# من كتاب النكاح

شهادة وقد فرق بينهما وبين الزوج الاخير ثم نقض منه وتزوج الى الاول لعقد المفقود ويكون الاول والزوج الاخير دون الاول من حق  
 للرجل امرأة فوطيها او وطئها بعد عجزه بخبره بلا فصل كان الولد لاحقا ولم يجز له يقين كان كاشا له جارية فوطيها او وطئها بعد عجزه بخبره كان  
 الولد ايضا لاحقا وبما اذا اشبه عليه لامرأة غلبت عليه من ان ليس منه شيء من الامارات فلا يلحقه بنفسه لا يجوز له بيعه بفنوا بوجوه له  
 من ماله بشيء ولا يورثه ميراث الاول او متى جاءه جارية بولده لا يكون قد طيها هو جارية لبيع الولد على كل حال اذا اشترى الرجل جارية  
 حيلة فوطيها قبل ان يمضي عليها او بعد اشهر عشرة ايام فلا يبيع ذلك الولد لا ترضاه بنفسه وكان عليه ان يعزل له من ماله شيئا ويعتقه وان كان  
 وطئها بعد انقضاء الاربعة اشهر عشرة ايام جاز له بيع الولد على كل حال كان كان الوطئ قبل انقضاء الاربعة اشهر من العشرة الايام  
 الا انه يكون قد عزل عنها زوجها بالبيع له ما على كل حال ولا يجوز للرجل ان ينفق له جارية او امرأة يقيمها بالبيع بل يلزمه الاقارب انما  
 يسوغ له بيعه المبيع العبد او اذا فجر الرجل بامراه او جارية فنجس منه ثم تزوجها او اشترى الجارية لم يجز له الخاطا الولد به على حال **كتاب**  
**الطلاق باب فساد الطلاق وشرايطه** الطلاق على من بين طلاقا السنة وطلاقا عدة وهو ينقسم قسمين ما منه طلاق  
 التيمم يدخل بها والتيمم بها ولم تبلغ المحيض ولا في سنهما من تحيض اليه تبلغ المحيض في سنهما من التحيض المستحاضة والمستقيمة المحيض  
 الحامل المستين حملها الا يسنه من المحيض في سنهما من تحيض الا يسنه من المحيض ولا تكون في سنهما من تحيض طلاقا لغايه عن زوجته وطلاق  
 العتلا والعتلا ما يلحق بالطلاق وان لم يكن طلاقا في الحقيقة على من بين ضرب منه وجوبا لبيئته مثل الطلاق وضرب اخر وجوبا للتحريم  
 ان لم تنفع منه برزقه فالقسم الاول للعان والادعاء من الاسلام والعنم الثاني لظهار والايلا يدخل في هذا الباب يؤثر في بعض طلاق  
 الطلاق وهو الخلع المبادة ويدخل فيه ايضا ما يكون كالسبيل للطلاق وهو التتق والتتق وتضمن بين كل ذلك في ابوابه انشاء الله جميع  
 اقسام الطلاق التي قد منها فلا بد منها من اعين العدة بعد الا ما سنشبه منه انشاء الله فاما شرط الطلاق فعلى من بين ضرب منه عام في  
 سائر ابوابه عزم من ضرب منه خاص في بعضه فاما ذلك هو عام فهو ان يكون الرجل غير ذلي العقل يكون مريدا للطلاق عزمه وعلمه لا يجبر  
 يكون طلاقا محض شأه من مسلمين يبايعة بلفظ محصور وما يقوم مقامه اذا لم يمكنه الضرب الاخر هو الخاص من الفهمين هو الكفو  
 المرأة حايضا لان هذا القسم مراعى في المدخول بها عجزا عينا ووجاهة مخصوصة على ما سنبينه فيما بعد فان طلق الرجل امرأته وهو  
 ذليل العقل بالسكرا او الجنون والمرأة ما اشبهها كان طلاقا غير فافع فان احتاج من هذه صورة الا السكان الى الطلاق فعنه طلاق عنده  
 فان لم يكن له في طلاق عنه الام او من فضله الام او اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض فانها ايثاره ما دامت في العدة فان انقضت عدتها  
 ورثته ما بينهما وبين سنة فاما لم يزوج فان تزوجت فلا ميراث لها وان راد على السنة يوم واحد لم يكن لها ميراث ولا فرق في جميع هذه  
 الاحكام بين ان يكون الطلاق في الاول او الثاني او الثالث لثبوتها في كل وقت ولو كان له عليها وجعة ولم يكن فان المواتة ثابتة بينهما على ما قد مضى  
 هذا اذا كان المرض يستمر الى ان يتوفى فان صح من مرضه تلك ثم مات لم يكن لها من ميراث الا اذا كان طلاقا يملك عليها رجعتها فانها اثره  
 ما لم يخرج من العدة ومتى طلق الرجل وهو غير مريد للطلاق راد كان كان مكرها عليه كان طلاقا غير فافع ومتى طلق ولم يشهد شاهد  
 من ظاهر الاسلام كان طلاقا غير فافع وان شهد شاهد واحد بعد الاخر لم يشهد هما في مكان واحد لم يقع ايضا طلاق فان طلاق  
 محض من رجلين مسلمين ولم يشهدا في وقت طلاقه وجاز لهما ان يشهدا بذلك شهادة النساء لا يقبل في الطلاق لا على الافراد ولا  
 مع الرجلين متى طلق ولم يشهدا ثم شهد بعد ذلك بايام كان الطلاق فافع من الوقت الذي شهد فيه وكان على المرأة العدة من ذلك اليوم  
 او اذ الطلاق ينبغي ان يقول فلا نطالق او ننيش الى المرأة بعد ان يكون قد سبوا العلم بها من الشهادة فيقول هذا طالق فتقول لغيرك من  
 كتابات الطلاق لم يقع طلاقه مثل ان يقول لها العتلا او انت خلية او بريرة او بائنة او جعلك على عاد بلسان الحق باهلك وانت على حال او جعل  
 اليها الخيتا فاختارت نفسها فان ذلك كله لا يؤثر في الطلاق ولا يحصل به بينونة ولا تحريم على حال فان قيل للرجل هل طلق فلا ترفع  
 نعم كان الطلاق وانعاده ما يوجب من انقضاء طلاقه بغير العتلا او بغير العتلا بلسان كان فانه يحصل به الفقرة ولا يقع الطلاق الا باللسان فان كتب  
 انه طلق امرأته وهو حاضر ليس بغائب يقع الطلاق ان كان غائبا وكتب بخطه ان طلق فلا ترفع طلاقه وان قال لغيره اكتب لي فلا ترفع امرأته  
 بطلاقها لم يقع الطلاق فان طلقها بالقول ثم قال لغيره اكتب ليها بالطلاق كان الطلاق وانعاده بالقول دون الامر اذا وكل الرجل غيره بان  
 يطلق عنه لم يقع طلاقه اذا كان حاضرا في البلد فان كان غائبا جازا بوكيله في الطلاق ومن راد عزله بوكيله فليعلمه ذلك فان لم يمكنه  
 شاهد على عزله فان طلق بوكيله كان طلاقه قبل العزل وقع طلاقه وان كان بعد العزل كان باطلا ومنع كل رجلين على الطلاق لا يجوز  
 ان يطلقوا فطلق لم يقع طلاقه الا برضا الاخر فان اجتمعا عليه وقع الطلاق ومن لم يتمكن من الكلام مثل ان يكون اخر من طلبة كتاب الطلاق  
 سيدا ان كان من يحسن فان لم يحسن فاليوم الى الطلاق كما يؤخذ الى بعض ما يحتاج اليه فتوفى من ايمانها الطلاق وقع طلاقه ونذر ما به

كتاب النكاح



# كتاب الطلاق

في كتاب الطلاق

ينبغي ان ياخذ المقتضى على ما هو عليه وما يستحقها فيكون ذلك منه طلاقا اذا اراد امرجعتها اخذ الفتناع من راسها ومضى على الطلاق في كل  
 من الشرط كان بالطلاق ولا يقع الطلاق قبل العقد على حال من الاحوال من شرط الطلاق لثلاثة ان يطلقها اطلاقا واحدا  
 فان طلقها اكثر من ذلك فثنتين او ثلثا او ما زاد عليه لم يقع اكثر واحدة واذا اجتمع الشرط كلها فان كان للطلاق مخالفا وكان ممن يعتقد  
 وقوع الطلاق لثلاث لزمه ذلك وعقد الفتره بغيره انما لا يقع الفتره اذا كان الوجه معتقدا للحق واما الشرط الثالث فانه من المقتضى ان لا يقع  
 لا يقع طلاقها اذا كان الوجه حاضرا ويكون قد دخل بها فان طلقها او طلقها بغيره كان طلاقا باطلا وكان طلقها بغيره لم يقع  
 الطلاق ومضى لم يكن قد حصل بالمرأه وطلقها او وقع الطلاق وان كانت مخالفا ايضا وكان ان كان عنها عايبا غير مضافا عدل او وقع طلاقا او طلقها  
 وان كانت حايضا ومضى عايبا من غير مضافا امراتهما حايضا وان لم يكن وانها لم يجز له طلاقها حتى يظهر باسب كيقبضه ففسل  
**الطلاق** اذا اراد الرجل ان يطلق امراته التي دخل بها وهو غير عايب عنها طلاقا السنة فليطلقها وهي طاهره لم يبرأ منه بغيره بجماع ويشهد  
 على ذلك شاهدين فليطلقها واحدة ثم يتركها حتى يخرج من العدة فان خرجت من العدة ملكك نفسها وان كان خالطا من الخطاب ما لم يخرج من العدة  
 فهو ملك بها برجعها فخرجت من عدتها واذا اراد ان يزوجها عقد عليها عقد الجارية لم يبرأ منه بعد ذلك طلاقها او طلقها بغيره  
 في الاول من استيفاء الشرط فليطلقها تطلقا واحدا ويتركها حتى يخرج من العدة فان خرجت من العدة ملكك نفسها مثل الاول وان اراد ان يعقد  
 عليها عقد اخر فعقد كما فعل في الاولين بمرجدها يدين عقد جديد اذا اراد بعد ذلك طلاقها فليطلقها على ما ذكرناه ويستوفى شروط الطلاق  
 فان طلقها التالفة لم يحل له حتى تكف زوجا غيره فان تزوجت قبل التالفة الاولى والتالفة الثانية او التالفة الاولى والثالثة او دخل بها او يكون الزوج  
 دايما هكنا فذلك من الطلاق وكان تزوجت بعد التالفة الثالثة هذه التالفة الثالثة فليطلقها ان تزوج الى الاول بعد جديدها  
 وهرجدها يدين اذا اراد ان يطلقها طلاقا لعدة فليطلقها كما قد مضى في طهره بغيره بجماع بمحض من شاهدا فان فعل ذلك فليبرأ من قبل  
 ان يخرج من عدتها ولو تزوجها واحدة لم يبرأ من طهرها بغيره بجماع فان طهرت طلقها فانيته بجماع طلقها الاول ثم يراجعها قبل ان يخرج من عدتها  
 فان راجعها وان اراد ان يطلقها التالفة الثانية لم يبرأ من طهرها بغيره بجماع فان طهرت طلقها التالفة الثانية وقد بانث منه ساعته طلقها ولا يحل له حتى تكف  
 زوجا غيره الا انه لا يجوز لها ان تزوج الا بعد خروجها من العدة فان تزوجت فليغيره وتزوج الى الاول وكان بالغا ودخل بها ثم طلقها  
 او بانث منها بجماع ان تزوج الى الاول بعد جديدها فليبرأ من طهرها بغيره بجماع فان طلقها بعد ذلك تالفة فليطلقها حتى تكف زوجا  
 وعقد جديد غير فان تزوجت فليغيره حسب ما قد مضى ثم طلقها او بانث عنها بجماع ان تزوج الى الاول بمرجدها فان طلقها بعد ذلك تالفة فليطلقها  
 اخر طلاقا لعدة لم يحل لها ايدا ومضى اراد المراجعة ليحلي ان يشهد شاهدان مسلمين على ذلك فان لم يفعل كان ذلك جائزا لغيره الا افضل  
 ما قد مضى وادى ما يكون به المراجعة ان ينكر طلاقها او يقبلها او يبرأها فان بذلك اجمع ترجيح الى العقد الاول واما ما لا يشك الا في التالفة  
 لم يشهد على المراجعة انكر المرأة ذلك شهد بها بالطلاق شاهدان فانها لم يبرأ منها لم يكن له عليها سبيل ان لم يشهد في حال المراجعة ثم شهد  
 بعد ذلك كان يبرأ من المراجعة انكر الرجل الطلاق وكان ذلك قبل الفتناع لعدة كان ذلك ايضا بعد مضي وجعته لم يجز له ان يطلقها تطلقا  
 اخر طلاقا لعدة الا بعد ان يوافقها ويستبرأ بغيره فان لم يوافقها او عجز عن وطئها او اذا طلقها طلاقا لعدة ومضى وعقد اقامه او وقع  
 حيضا واذا طلقها استبرأ بثلثة اشهر ثم طلقها بعد ذلك الزوج لا يحل له الرجوع الى الاول هو ان يكون بالغا وان كان عايبا او  
 يكون التزويج بالما ويدخل بها فحق اختلافي من ذلك بان يكون الزوج غير بالغ او يكون مع بلوغه لم يدخل بها او يكون العقد معتقدا  
 يجزى الرجوع الى الاول اذا اراد الرجل ان يطلق امرأه لم يدخلها طلقها اى وقت شاء سو اكانت حايضا او لم يكن كذلك الا ان يشترط  
 الشرط كله احسب قد مضى وطلقها تطلقا واحدة فان طلقها فقد بانث منه في الحال ان كان خالطا في الخطاب وان اراد امرجعتها كان  
 ذلك بعد جديدها بمرجدها فانها لم يبرأ من طهرها بغيره بجماع فان طلقها قبل الدخول بها فقد بانث منه بطلقتين وهو مخاطب من الخطاب ان تزوجها  
 ثانيا ثم اراد طلاقها قبل الدخول بها طلقها فان طلقها فقد بانث منه لا يحل له حتى تكف زوجا غيره واذا اراد ان يطلق امرأه قد دخل بها  
 لم تكن قد بلغت النكاح ولا مثله في السن قد بلغ ذلك فحدث ذلك فتنع سنين فليطلقها اى وقت شاء فان طلقها فقد بانث منه  
 في الحال هو مخاطب من الخطاب متى كان لها تسع سنين فضا عدل ولم تكن قد خاضت بعد اراد طلاقها فليصبر عليها بثلثة اشهر ثم طلقها  
 بعد ذلك ان شاء وحكم الاية من المحيض مثلها لا تحيض حكم التمتع بملغ النساء او ان طلقها اى وقت شاء وحده ذلك فتنع سنين  
 ومضى كانتا من المحيض مثلها لا تحيض سنين بثلثة اشهر ثم طلقها بعد ذلك فحدث ذلك فتنع سنين فليطلقها اى وقت شاء فان طلقها فقد بانث منه  
 امرته وهي حيلة مسبين حملها فليطلقها اى وقت شاء فان طلقها واحدة كان امك برجعتها ما لم يضع فاجب بطلانها فان اراد طلاقها لعدة  
 ثم طلقها بعد المواقعة فافعل ذلك فقد بانث منه بطلقتين وهو امك برجعتها فان راجعها واذا طلقها ثالثة فاقعها ثم بطلتها فان طلقها











# مِنْ بَكَائِ التَّمَاهِيْدِ

الرجل بالله فكما لا يجمع فنجته ثم اقام على يمينه فاذا فعل ذلك كانت المرأة بالخيار ان شاءت صبرت عليه بها وان شاءت خاصمتها الى الحاكم  
 فان استعدت عليه نظره الحاكم بعده عنها اياه اليه وبعده اشهر ليراجع نفسه ثم تكرر في امره فان كره عن يمينه راجع زوجته فلا يسلط عليه  
 وان اقام على غرضه والامتناع من وطئها اجبره الحاكم بين ان يكفر ويعود الى زوجته ويطلق فان ارجع الرجوع والطلاق جميعا واما على  
 الاضرار باجله الحاكم في خطيره من مضى صنف عليه المظلم والمشرى بغير حق الى امر الله ويرجع الى فجة او يطعن فان طلقها كان عليه  
 العدة من يوم طلقها وهو ملك بجهتها ما لم يخرج من العدة فان خرجت من عدتها لم تكن له عليها زوجة ولا يكون الا بالاكراه بائنا الله ثم يجرى  
 الى بغير اسم الله ثم اوحلف بالطلاق ما اعتانى وما الشبهة لا يطامد فجهته فليرجع اليها ولا يطأها وليس عليه كفارة حتى ياتي الا بغير حق  
 وهي رخصة خوفا من حملها فيضرك ملك بالولد لم يلزم الحاكم حكم الا بالاكراه لان حلفه في صلاح ولا يقع الا بالاكراه لا بعد الدخول بها فان اتي  
 قبل الدخول بها لم يكن له تاثير المتع بها لا يقع بها الا على الاكراه على الاكراه على الاكراه اذا اعتانى المرأة على الرجل ان يقربها  
 عليه ليمين بالله نعم ان الامر على ما قال في بغير يمينه ولا يبرأ من عليه شيء **باب الخلع والمباينة والنكاح والطلاق**  
 الخلع والمباينة هما ما يوثقان في كيفية الطلاق وهو كل واحد منهما ما منه حصل مع الطلاق كانت لتطبيقه بائنة والفرق بينهما ان الخلع  
 لا يكون الا بشئ من جهة المرأة خاصة والمباينة لا يكون من جهة المرأة والرجل معاد لا يخص ذلك واحدا منهما بعد الاخر وانما يجب الخلع اذا  
 نالت المرأة الزوجها ان لا يطع لك امرها الا اقيم لك حدا ولا اعتزل لك من جناية او لا وطئن واشك من تكرهه ان لم تطلق في حق سماعها  
 هذا القول او علم من حالها عينا بها في شيء من ذلك ان لم تنظر في وجهه عليه خلعها فان ادخلها اخرج عليها فبما معاني ما تعيده سواء  
 كان ذلك مثل المهر المدة اعطاه او اكثر منها او نقص حيث يختاره اي ذلك فعل خارجا وحل لها باخذ منها فانما تعيدها على شيء معلوم  
 طلقها بعد ذلك تكون تطلقه بائنة لا يملك فيها وجعها اللهم الا ان ترجع المرأة فيما بذلت من مالها فان رجعت في شيء من ذلك كان له الرجوع  
 ايضا في بضعها ما لم يخرج من العدة فان خرجت من العدة ثم رجعت في شيء مما بذلت لم يلغ ذلك لهما ولم يكن لها ايضا عليها رجعة وان اراد رجوعها  
 قبل نفقها العدة اقام ترجع هي فيما بذلت او بعدا خففتها كان ذلك بعقد مستأنف ومهر جديد والخلع لا يقع الا ان يكون المرأة طاهرة  
 طهر لم يقربها فيه بجماع او تكون غير مدخول بها او يكون غايبا عنها في مدة المدة المتدنا ما ادم تكن تدب لغت مبلغ النساء وتكون قد  
 ايت من الحيض وانما نالت الزوجا والمرأة بعد الخلع قبل نفقها العدة لم يقع بينهما نكاح لان تدنا فطقتا لعصمة بينهما ما اما المباينة فهي من  
 من الخلع الا انه يكون لكرهته من جهة الرجل والمرأة من كل واحد منهما الصاحبة حتى عرف ذلك من حالها او نالت المرأة الزوجا انا كرهت  
 المقام مع اننا ايضا قد كرهت المقام مع فدايته او يقول الرجل مثل ذلك على ان يعطيه كيث وكيثا وترك على بعض المهر فيخرج عليها  
 معلوما ويكون ذلك دون المهر المدة اعطاه ولا يكون اكثر منه فاذا بذلك من نفسها ذلك طلقها خ تطلقه واحدة السنة بشرائط الطلاق  
 ويكون التلقيق بائنة لا رجعة لها عليها الا ان ترجع في شيء مما وهبته له فان رجعت في شيء من ذلك كان لها ايضا الرجوع بضعها ما لم يخرج  
 من العدة فان خرجت من عدتها لم يكن لاحد منهما على الاخر سبيل الا بعقد مستأنف ومهر جديد واما النكاح فهو ان يكره الرجل المرأة وتريد  
 المقام معها وتكره مفادته ويريد الرجل طلاقها ويقول له لا تفعل اني اكره ان تفعل في ولكن انظر ابيته فاصنع فيها ما شئت وما كان سو  
 ذلك من نفقة وغيرها فهو لك اعطيك ايضا من مالي شئنا معلوما ودعني على حالتي فلا جناح عليهما ان يصالحا بيتهما على هذا الصلح واما  
 النكاح فهو ان يكره كل واحد من الزوجين الاخر وقع بينهما المحصورة ولا يصطحا الا على المقام ولا على الطلاق فلا بد ان يثبت الرجل  
 حكام من اهل وبعث المرأة حكما من اهلها ويجعل الامر لهما على ما يريان من الصلاح فان رايهما من الصلاح الجمع بينهما اجمعا ولا يستأذا  
 ولم يكن لهما مخالفة وان رايهما من الصلاح التفريق بينهما لم يفرق حتى يثبتا ذلك اذا استأذناهما ودعني كل واحد منهما بالطلاق فوافقا بينهما  
 وانما على احد الحكمين التفريق والاخر الجمع لم يكن ذلك حكم حتى يصطحا على امر واحد ما جع او تفريق **باب العدة**  
 طلق الرجل زوجته قبل الدخول بها لم يكن عليها منه عدة وحلفت للزواج في الحال ان كان فرض لها المهر كان عليه نصف ما فرض لها  
 وان لم يكن طهر كان عليها من غيرها على قدر طهره ان كان موصرا فيجاء به او يثوب بتابع قيمته خمسة دنانير فصاعدا وان كان موصرا فانما  
 بين ثلثة دنانير الى ما زاد عليها وان كان معسرا فثلاث مائة وما اشبه له ودينار اذا اشبهه بغيره لمتعة على ما جرت به عادة امثال ذلك الرجل اما  
 تلك المرأة في المعتزة اذا دخل بها فم اذ طلقها فان كانت لم تبلغ الحيض فمثلها لا تحيض وحد ذلك ما دون سبع سنين لم يكن عليها  
 منها عدة ووجب عليه المهر كاملا اذا صلي المهر وان لم يكن قد صلي المهر كان عليه مثل مهر شائها ولا يجاوز فيه خمس اذ درهم وان كانت  
 من لا تحيض فمثلها لا تحيض كان عليها ان تعتد بثلاثة اشهر فاذا مضت فقد بانث منه ملكث نفسها وان كانت من تحيض فمثلها  
 كان عليها ان تعتد بثلاثة اشهر او لاظهار فاذا اراد الدم من الحيضة الثالثة فقد ملكث نفسها ولم يكن له عليها سبيل الا انه لا يجزى

فصل في طلاقها  
 من قبلها



# كتاب الطلاق

لها ان تزوج الابدان تظهر من خيضها وتغتسلها واعتقدت على نفسها قبل العسل كان العقد فاحسبها غير انها تكون تادكة فقلنا ولا يجوز لها ان يمكن الزوج من نفسها الابدان العسل اذا ما زال الزوج المرأة بقلان تنقطع العصمة بينهما فانه ميراث كل واحد منهما صاحبها اذا كانت المرأة مسترابة فانها زاعى الشئ والحيف فان مرث بها ثلثة اشهر ثم يناد ما فقد بانث منه بالثبوت وان مرث بها ثلثة اشهر لا يوم ما ثم زاوله كان عليها ان تعتد بالاقراء فان تأخرت عنها الحيضة الثانية فلتبصر من يوم طلقها الى ثمام فتعد اشهران لمرثه ما فلتعتد بعد ذلك بثلثة اشهر فاعتد بانث منه اذا واثا لثمة بيننا وبين الشعة اشهر ثمانية وخمسين عليها الا ان ثلثة نلتصير ثمام السنة ثم تعتد بعد ذلك بثلثة اشهر ثمام الخمسة عشر شهرا وقد بانث منها ما ثمانية بين الخمسة عشر شهرا وصاحبه اذا حاضت المرأة حيضة واحدة ثم ارفع خيضها وعلمت بانها لا تحيض بعد ذلك فلتعتد بعد ذلك بشهرين وقد بانث منها اذا كانت المطلقة مستحاضة وتزوجها في يوم خيضها فلتعتد بالاقراء وان لم تغربها في يوم خيضها اعتبر بصفة الدواعي ايضا بالاقراء فان اشبه عليها دم الحيض بدم الاستحاضة ولم تكن لها سبيل الفرق بينهما اعتبر عادة نسائها في الحيض فاعتد على عاودتهن في الاقراء فان لم تكن لها ثلثة او كن مختلفات لعادة اعتد بثلثة اشهر بعد ثمة ومع كانت المرأة لها عادة في الحيض في حال الاستقامة ثم اضطربت يادها فسادت مثلا بعد ان كانت تحيض كل شهر لا تحيض الا في شهرين او في ثلثة او في اذ عليه فلتعتد بالاقراء على ما جرى به عادهما في حال الاستقامة وقد بانث منها اذا كانت المرأة لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين مرة واحدة وكان ذلك عادة لها فلتعتد بثلثة اشهر قد بانث منها ليس عليها اكثر من ذلك اذا طلعتا وكانت حاملا فعدتها ان تضع حملها وان كان بعد الطلاق بلا فصل فحلت للزوج سوا كان ما وضعت سقطا او غير سقطا تاما او غير تام وان كانت حاملا باثنين ووضعته احدا فقد ولكت نفسها غير ان لا يكون لها ان تعتد على نفسها الابدان من جميع ما في بطنها فان ارباب الحمل بعد ان طلعتا او ادعت ذلك صبر عليها فتعد اشهر ثم تعتد بعد ذلك بثلثة اشهر قد بانث منها فان ادعت بعد انقضائها هذا المد فلا يلحقها في دعواها وكانت باطلة وان طلق الرجل امراته طلاقا يملك فيه رجعتها ولا يجوز له ان يخرجها من بيته الا ان يخرجها لان تأجيل بخلته مبينة فالتحاشن فقل ما يجب عليه الى الحد اذا واثا في ذلك خرجت وقيم عليها الحيف وقد كان ادعى فيكون له معها اجرها ان تؤدق اهل الرجل فانها تفضل ذلك بجاله اخر اجساد حتى اضطرب المرأة الى الخروج او اودارت الى فضا حتى فخرج بعد نصف الليل فخرج الى بيته بقل الصبح اذا كانت عليها احوال السلام جان لها ان يخرج فيها من غير ان ياذن لها زوجها فان اذنت ان يخرج فتطوعا فلا يجوز لها ذلك الا بعد انقضاء عدتها اللهم الا ان ياذن لها الزوج الى خروج اليد من كانت لتطبيقه باينة لا يملك فيها الرجعة خارجا له اخر اجساد في الحال لا يبرئ ايضا فقها اللهم الا ان تكون حاملا فتلونه النفقة عليها حتى تضع ما في بطنها وان لم تكن حاملا فليمنه النفقة عليها ما اذا ار عليها رجعة فاذا انقطع عن العصمة سقطت عنه النفقة على كل حال اذا طلعتا وهي ايسة من الحيض من مثلها لا تحيض كان عدتها ثلثة اشهر من كانت يايسة من الحيض مثلها لا تحيض فليس عليها من عدة وبانث في الحال فحلت للزوج الحرة اذا كانت تحت مملوك فعدتها مثل عدتها مثل عدتها اذا كانت تحت حر لا يختلف الحكم فيه والامة اذا كانت تحت حر فطلعتا فعدتها قمر ان كانت من تحيض ان كانت من لا تحيض مثلها لا تحيض بعد ثمانية اشهر واربعة او بان فان طلعتا فاطلاقا يملك فيه الرجعة ثم اعتقت فحسب عليها ان تعتد عدة الحرة وان كانت لتطبيقه باينة فعدتها عدة الامه حسبا قد مناه والمتع بها اذا انقضت اجلها فعدتها قمر ان كانت من لا تحيض ومثلها لا تحيض بعد ثمانية اشهر واربعة او بان عدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام اذا كانت حرة سوا كانت ذمية على طرف الدوام او معتق لها وسواء دخل بها الزوج او لم يدخل ان كانت ثمة فان كانت ام ولد لمولها فعدتها ايضا مثل عدة الحرة اربعة اشهر عشرة ايام وان كان مملوكا ليستام ولد فعدتها شهران وخمسة ايام فان طلقها الزوج ثم مات عنها فان كان طلاقا فعدتها ثمانية اشهر عشرة ايام او بعد اشهر عشرة ايام اذا كانت ام ولد وان لم تكن ام ولد كانت عدتها شهرين وخمسة ايام حسب قد مناه وان لم يكن تحت عدتها عدة المطلقة حسب قد مناه واما ما نعتد بها زوجها ثم اعتقت كان عدتها اربعة اشهر وعشرة ايام وكان ان كانت لامة بطا بملاكين اعتقها بعد فانه كان عليها ان تعتد اربعة اشهر وعشرة ايام فان اعتقها في حال حيوتها كان عدتها ثلثة اشهر وثلثة اشهر حسب فاعتقها واذا طلق الرجل نكته الحرة ثم مات عنها فان كان طلاقا يملك فيه الرجعة فعدتها ابدل الاجلين اربعة اشهر وعشرة ايام وان لم يملك رجعتها كان عدتها عدة المطلقة وان مات الرجل عن نكته في حال عدتها ايم ابدل الاجلين فان وضعت قبل انقضاء اربعة اشهر وعشرة ايام كان عليها ان يستوفي تمام ذلك ان مضى بها المدة المذكورة ولم تضع ما في بطنها فعلى ان تعتد الى ان تضع ما في بطنها فلتعد لثمة ما نعتد بها في رجوعها من تركه الرجل فان كانت حاملا انقضت عليها من مضى لدها الذي في بطنها ويجوز لها ان تبني في الدار التي كانت فيها زوجها في ثلثة اشهر عليها الخطر اذا كانت حرة فان كانت لم يكن عليها احدا والحداد هو تركه الويتة واكل ما ينه الى ايتحة الطيبه وشهره وانما



# من نكح النسيئة

الرجل غايبا ثم جاء فبطلت المرأة وجب عليها ان تقضى من يوم سبغها الحبلان عليها الحاد وان اظلمها وهو غايب فلتقضى من يوم  
 طلعت او يكون عدتها بالشهر ثلثة اشهر ان كان قد انفق ثلثة اشهر من يوم طلعت اذ لها ان تنقح في الحال وان لم يكن قد انقضى  
 كان عليها ان تستحق المدة وقد بانث منه هذا اذا قامت البينة لها على انه طلقها في يوم معلوم فان لم تقم لها بينة ما كثر من ان طلقها كما عرفت  
 ان تقضى من يوم سبغها عدة اليه وتيرة النسيئة مثل عدة الحرة المسلمة اذا مات عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام واذا غاب الرجل  
 عن زوجته عيتم يعرف نيتها خيرا فالامر لها بالخروج من ذلك صبر كان لها وان لم تصبر دفعت خبرها الى الامام كان عليها ان تقضى من يوم انقضت  
 عليها فان انفق لم يكن لها بعدة لك خيرا وجب عليها الصبر بل وان لم يكن له ولي او يكون غيره لا يكون في يده مال لها ينفق على اهلها  
 ان يبعث من يعرف خبره في الافاق وتقبض اربع سنين فان وجد له خبر لم يكن لها سبيل الى التفرج وكان على الامام ان ينفق عليها  
 من بيت المال وان لم يعرف له خبر بعد اربع سنين من يوم دفعت امرها الى الامام اعتكف من الزوج عدة الموفى عنها زوجها ثم التمس  
 ان شامتا ان جاء زوجها كان امك بها ما لم يخرج من العدة او تكون قد خرجت غيرها لم تكن قد تزوجت وان كانت قد تزوجت بعد  
 انقضائها عدتها فلا يسبيل للادول عليها اذا كانت زوجة للثاني **كتاب لعن** **باب لعن** **كتاب لعن** **باب لعن**  
 يعصم ملكه ومن لا يعصم ملكه ومن اذ ملك لعنوا باله الحال وفيما بعد من غير ان يعقده صاحبه كل من اقر على نفسه بالعبودية وكان له  
 او تاما للبينة على عبوديته وان لم يكن بلغ جاتا ملكه والنصر يند بالبيع الشراء المبدية وما اشبهها وكل من خالفنا الاسلام من سائر  
 الكفار يعصم استرقا فيهم ثم ينفقون ثلثين منهم قبل ان يخرجوا من بلادهم ويقرن على دينهم واحكامهم ويعفون من الاسترقاق وهم اهل الكفا  
 اليه والنفقة والجورس حكمهم حكم اهل الكتاب ان امتنعوا من قبول الجزية قتلوا وسبوا رايهم واسترقوا ومن عدا اهل الكفا لا يقبل  
 منهم الا الاسلام فان امتنعوا كان الحكم بينهم الكفا استرقا في الذر ولا باس باسترقاق جميع اصناف الكفا وان سباهم اهل الفسق  
 الفضل ذلك لا باس ان يشتركا الانسان مما ليس ببعض الكفا من بعض لا باس ايضا ان يشترى من الكفا بعض ولا له او زوجته او  
 ذري وعامة يكون ذلك حلالا لا يوسع له النصر يند بالبيع المبدية والوطى وغيره ذلك اذا كان العبد مما يليج في اسواق المسلمين  
 باس شره فان ادى امره لم يقبل قوله الا ببينة عادلة ومضى ملك الانسان احد الذين اولدته كراهة كان وامني واخوته وعمتها  
 او اخواته من الحرثات عليه في النكاح من ذكرا وعامة نفع في الحال ولم يثبت لهم معه استرقاق على حال ولا باس ان يملك اخاه او ابن  
 اخيه او ابن اخيه او عمه او خاله وغيرهم من الرجال الا انه يستحق ان يملك واحدا من ذكرا وعامة ان يعقدهم وكل من ذكرناه من الحرثات  
 من جهة النسب لا يثبت استرقاقهم فانه لا يثبت استرقاقهم اذا كانوا من جهة الرضاع وهم الابوان والولد والاخت والعمة والخالة ومن  
 عدا هؤلاء فلا باس باسترقاقهم على جميع الوجوه والمالوك اذا عمل وجنم او اعدا او نكل امر صاحبه ومثل ما انفق في الحال لا يسبيل  
 لصاحبه عليه اذا كان المملوك موقفا في عليه بعد ملكه سبع سنين استخبره فلو ان لا يملك اكثر من ذلك **باب لعن** **كتاب لعن**  
 العن فيه فضل كثير فواجزيل يستحق المؤمن المستبصر يكره عتق المملوك والحق ولا باس عتق المستضعف لا تنفع ان يعق الا  
 ما لا يملكه فان قال كل عبدا ملكه في المستقبل فهو لا يقع به عتق وان ملك في المستقبل الا ان يبعده ذلك نذرا على نفسه لا عتقا  
 الا كما اريد به وجه الله اذا عتق الرجل موسكر او مكره او يكون مغروما ذاهبا لعقل او على غضبك فنادا ويحلف بالعن ان يجز  
 له عتقه قال عتقه ولو بنو بذلك العتق لم يقع بذلك عتق على حال ولا يقع العتق الا ان ينطق بلنا نه داما اذا كتب سيد فلا يقع بذلك  
 عتق على حال حتى لم يمكنه ان يلفظ بالعن لمرض او غير ذلك كذا في العتق وعلم مقصد ذلك كان العتق جائزا وليستحق الا يعق  
 الانسان الا ما اغنى نفسه على اكتساب ما يحتاج اليه من عتق صبي او من يعجز عن النهوض بما يحتاج اليه فالفضل ان يجعله  
 بعينه بر على معيشته وليس لك بضرر لا باس ان يعق ولدا او نكاحا اذا كان العبد بين شريكين او عتق احدهما نصيبه وضادة لشريكه  
 الا ان اذن ان يشتركا بقره ويعتقه اذا كان موسرا وان لم يكن موسرا ولا يملك غيرها العتق كان العتق باطلا واذا لم يقصد بذلك مضافا  
 بل يقصد به وجه الله فم لم يلزم شراء البائس وعتقه بل يستحب ذلك فان لم يفعل استسعى العبد في البائس ولم يكن لصاحبه ان يملك  
 فيه باقية استخرا له ولا عليه ضرر بل له ان يستعيره فيما بقي من ثمنه فان اشفع العبد من السعي في ذلك فبشره كان له من نفسه قلة  
 ما اعنق لم يملكه قد مضى واذا كان الانسان مملوكا لعنق نصفه واكثر من ذلك واقل لعنق الكل لم يكن له عليه سبيل اذا عتق  
 مملوكه بشرط عليه شرط او بغيره لم يكن له خلا فان شرط عليه ان يمتد في فعله من الافعال كان ردا في الوفاء لله له  
 دعه في الوفاء فان شرط عليه ان يمتد في فعله كان له عليه شيء معلوم من ذهاب ضربه فخالقه له ما شرط عليه فان شرط عليه ضربه  
 او سنين او اكثر من ذلك فان ما شرط العتق كانت حده متروكة فان ابقى العبد لم يوجد الا بعد انقضائها المدة التي شرط عليه العتق لم يكن

من نكح النسيئة







# من كتاب النهاية

في كتاب النكاح

تليق

لصحة دون غيرهم لانهم الذين يفتنون جريرتها اذا كان المقتول امرأة ولها اولاد كونه فانها عصبته فانما كانت كانه اولادها  
 لعصبته دون اولادها وانما كان المقتول انا لا يولد له من العصبه وكان كان له اولاد فان اولادها عصبته دون العصبه  
 وانما تأخذ العصبه للميراث اذا لم يكن غيرهم او يكون الذين تركهم الميت انا فاولادهم يصح بيع الاولاد عصبته والضرر الاخر من الاولاد وهو الذي يكون  
 يتخذه المجرم واما الحق الرجل مملوكا وبتن من ضمان جريرته كان سايه كذا ان كل من مضى على ما قد سناه كان ايها سايه لا ولا اعليه  
 وكذا اذا اعتق نسبه واجبة في كفاها وظننا وادخل عطا او بين ما ظننا يوم في شهر مضيا وغيره من الواجبات فانه يكون المقتول سائيه لا  
 ولا له من اعتقه عليه ولا احد بسببنا نوالها هذا المقتول لانه من جريرته كان ولاؤه وان نوالا الى غيره من الرجال وكان ولاؤه له وضمنا  
 جريرته عليه فان لم يتوال احد كان ميراثه لبيت المال اذا كان لسان لا وارث له ولا احد يضمن جريرته فان نوالا لسان يضمن جريرته كان  
 ولاؤه له ضمان جريرته عليه ان لم يفعل كان ما يتركه لبيت المال **باب** المكاتبه المكاتبه هو ان يكاتب الانسان عبدا او متاعا  
 معلوم يؤديه اليه في نجوم معلومة فانه يستعمل ان يكاتبه على ذلك علم ان له ردده على اداء ثمنه فكذلك يضمن بان يكون ذا صنعة او حرفه او غير ذلك  
 وانما طلب العبد المكاتبه استعمل ايها ان يكاتبه وان لم يعلم من خاله ما ذكرناه ولا يمنع من مكاتبته بسبب انه ليس له حرفه ولا صنعة ولا  
 كاتبه فليعد على ذلك بقتله فتي من ماله من سهم الرقاب للانسان ان يكاتب مملوكه على اي شئ شاء قليلا كان او كثيرا غير انه يستعمل الا نوالا  
 بقتله ولا يتجاوزها القتل الذي هو بين المكاتبة على شرط مطلق ومشرط فان كانت مشرطه وهو ان يقول العبد في حال المكاتبه في  
 عجز عن اداء مثلك فانت وصي الرقي في جميع ما اخذت منك فحق عجز عن ذلك وحده العجز هو ان يؤخرها الى نجم او يعلم من خاله انه لا يقدر  
 على ذلك بقتله واداء ثمنه فانه يرجع وقاد ان كان قد ادك سنا كان لمولاه فان كان عجزا انما هو لتاخر نجم الى نجم فيسحب مولاه وان يصبر عليه  
 بوميه فان لم يفعل صده في الرقي كان له ذلك فان مات هذا المكاتبه خلف مالا او لا ما كان ماتا تسلكه وادون غيره وكان اولاده  
 ماله لا ولا يجوز لهذا المكاتبان يقتله في نفسه بالزوج ولا بغيره المالم ولا بالعقود ما دام قد بقي عليه شئ وانما يجوز له التصرف في ماله  
 بالبيع الشراء اذا اذن له سيده ومقتضيه عليه بن كان مولاه صنانه اذا كان ما دفنا له في ذلك لا لعبد والضرر الاخر من الكاتبه  
 هو ان يكاتبه على شئ معلوم ونجوم معلومة ولا يشترط عليه ان يشترط عليه ان عجز في رقبته في ذلك شيئا من مكاتبته لا يقتل منه  
 بجنايتك لم يكون لمولاه عليه سبيل فان ماتا المكاتبه ترك مالا ورثناه ولا وادون مولاه بقدر ما بقى له الجوزير وكان الباقي لولده  
 اذا كانوا اخر اراقان كان المكاتبه قد رزق لولده بعد المكاتبه من اتر له كان حكم ولده حكمه ان لم يستر قسمة مولاه عليه بقدر ما بقى عليه  
 ابيه فان ادعى الابن ما كان قد بقى على ابيه من اتر الا سبيل على مولاه عليه ان لم يكن له مال استغنى مولاه الا بقى على ابيه في اداءه سنا  
 حرا وهذا المكاتبه اذا بعض مكاتبته يوثق ويورث بجنايت عتق منه جميع الميراث بقدر ما بقى من الرقي وكان ان وصوله كانت الوصية  
 ماضية له بقدر ما عتق وحجره بقدر ما بقى من رقبته وان ادعى المكاتبه ما يحجب عليه الحد اقيم عليه بقدر ما عتق حد الحرة وما بقى منه فاحد  
 الجوزير وان ادت المكاتبه بعض مكاتبته لم يجز لمولاه وطبها بملك ائمه لان رقبته بعضها ولا يجوز له العقد عليها لان بعضها ملك له فان  
 جلدان او ثاكا بكتابتها شيئا اقيم عليه الحد بقدر ما عتق منها ودوى عنه جناب ما بقى ويجب عليها ما بقى من ذلك مالم يستكرها فان استكرها لم  
 يكن عليها شئ وكان عليه الحد حسب ما قد سنا وكل شرط يشترطه المولى على مكاتبته فانه يكون ماضيا مالم يكن شرطا يجال القاتل السنه كان  
 له جميع ما عتق عليه اذا عتقه فان شرط عليه ان يكون ولاؤه له كان له الاولاد وادون غيره ومقتضى رقبته المكاتبه بعزل مولاه كان نكاحها  
 باطلا وان نكاحها باذن مولاه وتلاوت بعض مكاتبته وادون ذلك ولا كان حكم ولدها حكمها يستر منهن بحسب ما بقى من ثمنها ويعتق سنا  
 ما عتق منها اذا كان تزويجها مبيد مملوك فان كان تزويجها محرمان الولد حرا وادان قال المكاتب لمولاه خلدني جميع ما كان سبقي عليه  
 دفعة واحدة كان بخير بين احده منه في موضع بين الاستماع منه والا يقبل منه الا على ما قد سناه عليه من الجوزير اذا كان المكاتبه غير مشرطه  
 وعجز عن توفيقه ثمنه كان على الامام ان يهلك بقتله من سهم الرقاب المكاتبه اذا كان غير مشرط عليه لم يكن على مولاه نظره وان كان مشرطا  
 وجب عليه ذلك **باب** التمييز التمييز هو ان يقول الرجل لمولاه استأق في حيواني وحسب دفاي فان قال ذلك ثبت له التمييز  
 هو غير الوصية يجوز للمدير فقضه ما دام فيه الروح فان قضى جنازه جلدك بيعه وصية التصرف فيه بجميع انواع التصرف الا اطلاقا  
 ومقتضى يفتقر التمييز وامضاه على حاله ثم ما المديركان المدير من التملك فان نقص عنه اعتق وان زاد عليه استعفى في الباقي وقدر  
 المدير بيعه من غير ان يفتقر تمييزه لم يجر له الا ان يعلم المتاع انه يبيعه خد منه ان يفتقر فان هو كان حرا لا سبيلا انا دبر الى جلد جازي  
 جيلة فان علم بذلك كان ماله بطنها بمنزلة ما يكون مديركان لم يعلم بجلبها كان الولد او يكون التمييز ماضيا في الجازية فان جلد جلد التمييز  
 وولد لا ولا كان اولادها عن ثمنها يكون مديركان فوق ما لا الذي دبر ابراهيم صادوا الحرا من التملك فان زاد ثمنهم على التملك استعفى في الباقي







# مَنْ كَفَرَ لِنَهَائِهِ

ولا يعلم من كان عنده ود يعتاق من وظالم ليه ظالم فليست كذا وان استخلف على ذلك فليحلف بوجه نفسه بالخبر جهه عن كونه كاذبا وليعلم عليه كفارة بل انه يدرجه كير فان لم يكن من يحسن التورية وكما ان ينسحقظ الامانة لم يكن عليه شيء ايضا ومن حلف على شيء يدفع اذى عن نفسه ولو عن مؤمن كان له فيه اجر لم يكن عليه كفارة والاساطات الجاهل اذا استخلفا عوانه على ظلم المؤمنين فليحلفوا له لم يجز لهم الوفاء به بل يوجب عليهم ترك الظلم ولا كفارة عليهم ومن كان عليه من لا يجزى الى قتله سبيلا لا عشا فقتله صاحب الدين الى الحاكم فليعلم انه يفتقر عند حبه واضرب دبا ملة بجاله حلف والحلف عليه بعد ان يتوضأ عند التمكن منه ويؤتي في يمينه ولا اثم عليه في يمينه ولا كفارة فان لم يتوضأ كان ما يؤم ولا يجوز لصاحب الدين ان يعرضه لليمين مع علمه باعساره ولا يجزى له حبه مع العلم بعجزه عن اداء ما عليه ان حلف على ذلك او حبه مع اعطائه علمه بعجزه كان ما يؤم ومن وهب له احد الدبر شيئا ما الا واجب فظالمه لو رثه بذلك لفتى مجاز لان يحلف له كان اشتراوا واعطى شيئا لم يكن عليه كفارة ولا اثم ومن حلف على انسان لياكل معه او يجلس معه او يمشي فلم يفعل لم يجبه عليه الكفارة من حلف لا يشترط لهله شيئا بنفسه فليشترط ليس عليه كفارة لو وجدته لا يترج عليه ما ولا يترج لا في حياها ولا بعد وفاتها مجاز لان يترج بترج ليس له عليه كفارة ولا اثم وكذا ان حلف على ان تترج بعدد ما تجاز لها ان تترج لم يكن عليها كفارة ولا اثم ومن حلف بان عبيدا لحر او خونا من ظالم فيقتلوا بذلك لم يكن عليه كفارة وان حلف المرأة الا تخرج الى بلد فخرجها لم تجزى له الحرج فلخرج ولا كفارة عليها ومن كان عليه من حلف صاحب له لا يخرج من البلد الا باذنه لم يجز له الحرج الا بعد اعلامه الا ان يخاف ان اعلمه منه من ذلك وكان عليه في الغم صر او على عياله فانه يجوز له الحرج لم يكن عليه كفارة ومن حلف ان يؤدب غلامه بالضرب بجاله تركه لا نلزمه الكفارة قال الله ثم وان تقنوا اقرب للفقو ومن حلف لا يشرب من لبن عنزله ولا ما كل من لحمها وليس بحاجة الى ذلك لم يجز له ان يشرب لبنها ولا لبن اولادها ولا اكل لحومهم فان اكل وشرب مع ارتضاع الحاجة كانت عليه الكفارة وان كان قد شرب لك الحاجة به لم يكن عليه شيء ومن ادع عند انشأن ما لا ذكره لا نشأن بعينه ثم مات فمات وشرب بطا بوضعه ولو دبره فان كان الموحي ثقة عندنا جاز له ان يحلف بان ليس عند شيء ويوصله لو دبره الى صاحبها وان لم يكن ثقة عندنا وجب عليه ان يبرأ الودعة على يمينه ومن حلف لا يسجد بترعز ايدا ثم ملكها بعد ذلك جاز له ان يملكها الا انه ما حلف لا يملكها الا ما فاد ما ملكها فقتل ذلك عنده ومن حلف على مال لغيره ليقطعه او تكب بذلك كبره موقبه عزانه لم يجبه عليه الكفارة بل كفارة ان يبرء على صاحب الحق حصه من غير نقصا وما الضرب الاخر من الايمان اليه تجب عليه الكفارة فهو ان يحلف لا يخل بواجبه لا يفعل شيئا فتوقحل بما وجب عليه وار تكب بواجبه وجب عليه فبذلك كفارة ومن حلف ان يفعل ما لم يجب عليه ففعله او ما الاو لى فعله في دينه او دنياه ثم لم يفعل وجب عليه ادا حلف بما الاو لى فعله كان عليه الكفارة ومن حلف ان يفعل فعلا من الافعال كان فعله تركه على حد واحد ولم يكن لاحد مما على الاخر مزية فتقضى له فعله كان عليه الكفارة وكانت حلف لا يفعل فعلا كان فعله مثل تركه فتقضى له فعله وجبت عليه الكفارة **باب ما يمين من لا يدين** **والله في الذنوب** هو ان يقول الانسان ان كان كذا وكذا فله الله على كذا وكذا من حيا او صدقة او حج او صلوة وغير ذلك من افئدة البر فحق كان فانذره عليه حصل وجب عليه الوفاء بما نذر فيه ولم يتبع له تركه وان قال ان كان كذا وكذا فعلى كذا ولم يقل لله لم يكن ذلك نذرا واجبا بل يكون مجزيا للوفاء به وتركه والا فضل له الوفاء به على كل حال في اعتقاده من كان شيء فله عليه كذا او كذا وجب عليه الوفاء به عند حصول ذلك الشيء وجزى لك مجزيا ان يقول لله على كذا وكذا فان جعل في اعتقاده ان من كان شيء كان عليه كذا ولم يتفقد الله كان مجزيا في ذلك يقرب حيا نذرا في القول ومن نذر لله ثم انتم حصل امر كان عليه شيء ولم يبينه ولم يبره كان بالخير ان شاء صا يوما وان شاء تصدق بشي قل او كثر وان شاء صلي وكعتين او فعل فتره من الغزاة وموت قال متى كان كذا وكذا فله على الشيء الى بيت الله او اهدى بدنه اليه فتقضى ان ذلك الشيء وجب عليه الوفاء به فان قال متى كان كذا فله على ان اهدى هذا الطعام الى بيتي لم يبره ذلك لان الاهدى لا يكون الا باليد خاصة او نا يجري مجزاها من البقر الغنم ولا يكون الطعام والمأهدة ان يقول ما الله ثم او يتفقد الناس من كان كذا فعلى كذا فتقضى ان ذلك اعتقاده وجب عليه الوفاء به عند حصول ما شرط حصوله وجز ذلك مجزيا له سواء من قال هو مجزى بجهة او غير ان كان كذا وكذا لم يكن ذلك شيئا والله تعالى وما يكون لها تاثير اذا صدق عن غيره فتقضى من البينة لم يكن لها تاثير على حال **باب فساد النذر** هو ان يذبح على ضرر من ضرر يجزى الوفاء به وضرر لا يجزى لك فيه يجزى الوفاء به وان نذر ان يذبح فله اجبا او ندبا او مباها كان عليه شيء بعينه من حيا او صدقة او حج او غير ذلك من افئدة البر فتقضى نذره لك وجزى الوفاء به كذا لك من ذلك من نذر ان يذبح عوف من مرضه او فاس من سفره او دج في تجارته او سلم من يد ظالم او كان شيء من ذلك بولده او اخ او مؤمن كان لله عليه شيء معلوم وجب ايضا عليه الوفاء به من نذر الانسان ان عوف له من مرضه وهو غايب عنه ثم منع

من حلف

من حلف







# مَنْ نَكَلَ لَهَا يَدٌ

يلزم الاشتهار المؤمنين او من هو بحكمهم ومن لم يجد تمام العدة من المؤمنين ووجد بعضهم كثر من الموجودين حتى يسقط العدة وان لم يجد  
الا واحدا طعم عشرة ايام وما بعد يوم الى ان يسقط العدة وقت لم يجد احدا من المؤمنين اصلا ولا من اكل درهم طعم المستضعفين من خاتم  
ولا يجوز ان يطعم لنا صبيا من ذلك واديع ما يطعمهم الجوزة اللحم وادوسطه الجوزة الخلد الزيت وادوسطه الجوزة الملح ومتى زاد كسوتهم فليطع  
كل واحد منهم ثوبين يوان به اجسده فان لم يقدم عليهم ما احبوا ان يقصر على ثوب واحد لكل واحد كفاة اليهين لا يجزى الا بعد الختان كثر  
قبل الختان فكان كثر لم يجزه وكان عليه كفارة ما بعد الختان فمن حلف بالبرائة من الله او من سؤله او واحد من الامة كان عليه كفارة طهرا  
فان لم يقدم على ذلك كان عليه كفارة اليهين وكفاة نفق للثوب والعمى عتق وقبة وصيا شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا  
خجرا فيها اياما شاء ففعل ففعل اجزاء ومثله عجز عن كله كان عليه صيا ثمانية عشر يوما فان لم يقدم على ذلك طعم عشرة مساكين او اطعام بكوتهم  
فان لم يقدم على ذلك تصدق بما استطاع فان لم يستطع شيئا اصلا استغفر الله ثم ولا يعود ومن كان عليه صيا يوم قد نذره ففجر عن  
صيامه اطعم مسكينا مدين من طعام كفارة لذلك اليوم وقيل اجزاه وكفاة الظهار عتق وقبة فان لم يجد وقبة كان عليه صيا شهرين متتابعين  
فان لم يقدم على الصيا اطعم ستين مسكينا فان جامع قبل ان يكفر كان عليه كفارة اخرى حسب ندمائه وكلما اجامع كان عليه كفارة  
اخرى الى ان يكفر كفارة من اطعم يوما من شهر رمضان او صيا شهرين متتابعين او صيا شهرين متتابعين او صيا شهرين متتابعين او صيا شهرين متتابعين  
فقد اجزاه وهو خجرا فيها وكفاة قتل الخطا عتق وقبة فان لم يجد كان عليه صيا شهرين متتابعين او صيا شهرين متتابعين او صيا شهرين متتابعين  
قتل لعمى عتق وقبة او اطعام ستين مسكينا او صيا شهرين متتابعين او صيا شهرين متتابعين او صيا شهرين متتابعين او صيا شهرين متتابعين  
في خبض ان كان وطهيه طهيه اول الجبض كان عليه يار قيمته عشرة واداهم جيارا وان كان في سطره نصف ينار وان كان في اخره ربع دينار  
على ختمه ما قد مناه ومن طلى منه في الجبض كان عليه ثلثة امداد من طعام يعرفها على ثلثة مساكين ومن وجب عليه صيا شهرين متتابعين  
شيء من اكرهه من الكفارات فصا شهر او من الالباء ثلثة امداد من اطعم من عجزه كان عليه كفارة البناء عليه ان صا شهر او يكن قد صا من ثلثة  
شيئا وجب عليه الاستيتا وان كان انظاره قبل الشهر لمرض كان له البناء على كل حال من عجز عن صيا شهرين وجب عليه صيا ثمانية عشر  
يوما وقيل اجزاه وان لم يقدم على ذلك تصدق عن كل يوم بمد من طعام فان لم يستطع استغفر الله ثم ولا يس عليه شيء وكفاة الا يلا كفارة  
اليهين سواء من اطعم يوما قد نوى صومه ففعل الشهر مضى بعد اذ كان عليه كفارة اليهين فان لم يجد صا ثلثة ايام ومن نزع بامرة  
في عذتها ما كثر عن ففعل خمسة اصوع من دقيق ومن نام عن عشاء الاخرة حتى يحس الضيق الاول من الليل صلاها حين يستيقظ  
يصبح صيا كفارة لذنبه في النوم عنها الى ذلك الوقت من نام عن صلوته الكون مستعدا وقيل خجرا لقرص كله فليغسل كفارة لذنبه  
وليغسل الصلوة بعد الغسل من سعى لم يصلوب بعد ثلثة ايام ليراد فليستغفر الله من ذنبه ويغسل كفارة لسعيه ليراد لا يجوز ان لا يجزى  
ان يثق ثوبه في موت ولده ولا في موت زوجته فان فعل ذلك كان عليه كفارة يمين ولا باس ان يثق ثوبه على ابيه في موت اخيه كيثو  
للرأة ان تلطم وجهها في مضاد ولا تحسد ولا تجزى شعرا فان جرته كان عليها كفارة قتل الخطا عتق وقبة او اطعام ستين مسكينا او  
صيا شهرين متتابعين وان خدشت وجهها حق تدمية جعليها كفارة اليهين وان لطمت وجهها استغفرت الله ولا كفارة عليها اكثر  
الاستغفار ومن وجبت عليه مرتبة ففجر عن رتبة فانتقل الى الصق مضام شيئا ثم وجد الرتبة لم يلزمه الرجوع اليها فجاءه البناء على  
الصق وان رجع الى الرتبة كان ذلك افضل له ومن ضرب مملوكا له فوق الحد كانت كفارة ثلثة امداد من طعام فان قتله كان عليه عتق وقبة او صيا  
شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وعليه التوبة مما فعل كتاب لصيد الذبايح بابك يستباح اكله  
من سائر اجناس الحيوان ما لا يستباح الحيوان على ضرب منها ما يكون في الخضراوات ومنها ما يكون في البر  
ومنها ما يكون في البحر وكل واحد من هذه الاجناس ينقسم اثنا وثلاثة قسم منها مباح طلق ومنه مكره ومنه محظور ما حيوان المحض  
فالا يلا البقرة الغنم وما ولد منها فانها اجمع مباحة ويجوز استعمالها على كل حال الا ما كان منه جلا لا فانه محظور لا يجوز اكله وحده جلا  
الذي لا يجوز اكله لا بعد الاستبراء هو ان يكون عذوة اجمع عذرة الانسان لا يخالطها بغيرها فان كان مختلطا باكل العذرة وعجزها  
فان لم يجره مكره وليس يخطو ويستبرأ مجالا لا بل منه ما يربو ويعلق حتى يزيل عنه حكم الجلال البقر بعشرين يوما ككفر  
الشاة بعشرة ايام وانا شرب شيء من هذه الاجناس حرام ثم ذبح جازا اكل لحمه بعد ان يغسل بالماء ولا يجوز اكل شيء مما في بطنه ولا استبراء  
واذا وضع شيء من هذه الاجناس من خنزير حتى اشد على ذلك لم يجزى اكل لحمه ولا ما كان من دمه فان شرب من خنزيرة دفعة او دفعتين  
اكل لحمه مكره ما غير محظور الا ان يبرأ بسبعة ايام ان كان مما ياكل العلف يتسا او كان عجزه اطعم ذلك وان لم ياكل سقى من لبن ما  
يجوز شرب لبنه سبعة ايام وانا شرب شيء من هذه الاجناس فاشرب ولا ثم ذبح لم يؤكل ما في بطنه الا بعد غسله بالماء ومتى شرب شيء من هذه

كتاب التفسير  
في كتاب التفسير











# كتاب الاطعمه والكسب

وان استعمل البعد بؤكل من البيض ما كان بيضا ما يؤكل لحمه على كل حال اذا وجد بيضا لم يعلم انه هو بيض ما يؤكل ام بيض ما لا يؤكل فلهذا  
 فالخلف طراه اكل ما استوطناه لجنب الجلود على من بين ضرب من لجلد ما يؤكل لحمه فمضى في كتاب استعمال جلده ولبسه الصلوة فانه  
 كان خاليا من نجاسته اودم بقل الدماغ وبعدد وعلى كل حال وما لم يكن ذلك لم يجز استعمال جلده في شيء من الاشياء الا قبل الدماغ ولا  
 بعده وما لا يؤكل لحمه فلهذا من ضرب من لا يجوز استعماله لا قبل الذكاه ولا بعده ما ذبح او لم يدبح وهو جلده للكلب والخنزير والعنبر والخنزير  
 يجوز استعماله لانه في ذبحه غير انه لا يجوز الصلوة فيه وهو جلود السباع مكلها مثل الزباد والذئب والتمرد والسبع الهنود والسجاني والاربع  
 وما اشبه ذلك من السباع والبهائم وقد ديت وحضه في جواز الصلوة في الهنود والسجاني والفتك والاصل ما قدمناه ولا يجوز استعماله  
 من هذه الجلود ما لم يكن ذلك فان استعماله ان كان قبل الذكاه نجس يده ويجب عليه غسلها عند حضه الصلوة وكذلك شعر الخنزير ولا يجوز  
 ان يستعمل مع الاضطرار استعماله فلهذا من لم يكن في يده شيء من هذه عند حضه الصلوة ويجوز ان يعمل من جلود الخنزير  
 ولو لم يستشعر به الماء لغرض وضوء الصلوة والشراب وتجنيه اضطرار اذا قطع شيء من الالبان لغم ومن اجاب لم يجز اكله ولا الاستعمال له لانه في ذبحه  
 وبكره للانسان ان يربح شيئا من الغنم ثم يذبحه بيده بل اذا ذبحه شيء من ذلك فليس شر في الحال وليس ذلك مخطو **كتاب الاطعمه**  
**الاكثر** في باب الاطعمه المخطو **ولا المتأخر** كل طعام حصله شيء من الخمر او البسك او المسكر او القناع قليل كان فاصلا فيه  
 او كثيرا فانه يجزئ ذلك الطعام ولا يجوز استعماله على حاله اذا كانت القندة تغلى على النار فوقع فيها شيء من الخمر اهرق ما فيه من المرق وعسل  
 الدم واكل بعده لكان حصله في شيء من الميتات مما له نفس سايه فانه يجزئ بصوله فيه ولا يجوز استعماله فان كان ما حصل فيه الميتة جادا مثل اللحم في العسل  
 التي منه فاحولوا استعماله اليه وان كان ما حصل فيه الميتة ما يعلم يجزئ استعماله وجب هراقة فان كان دهنًا مثل الزبد والشيح جازا الاستعمال  
 بهرخت الماء ولا يجوز الاستعمال بهرخت الظلال ولا الاذها بهر وكل ما ليس في سائله مثل الجراد والذئب والخنزير والحيات والسمك والاربع  
 اذا مات في شيء من الطعام او الشراب جازا ما كان او باعافانه لا يجزئ بصوله فيه ولا يجوز ذكاه الكفار وعلى المشايخ علمهم ولا استعماله الا  
 الا بعد غسله بالماء وكل طعام نواه بغير الكفار بايديهم ولا شرهه بغوسهم لم يجز اكله لانه لا يجزئ سبيل الطعام بمباشرة يده او قد شره  
 في جواز استعماله المحبوب ما اشبهه مما لا يقبل النجاسة وان ما شرهه بايديهم ولا يجوز استعماله ولا في الشراب المسكر الا بعد ان يغسل بالمشي  
 تلك شراب ويجفف اذا حصل ميتة له نفس سائله في قد اهرق ما فيه من المرق وعسل الدم واكل بعده ذلك ولا بأس ان ياكل جادا بشره الخبز الحار في  
 الخبز الطبخ واشبه ذلك من الارام اذا كانا مؤنين وبكره اكله اذا عالج من لا يحفظ ولا يؤمن عليه فشا الطعام والنجاسة ولا يجوز اكله الا في  
 في اذله الذئب الغضه فان كان هناك قلع مفقوض يجب موضع الغضه مشغول الشراب لا من ما عدا الذئب الغضه من الارام من  
 صفر كان اذن من نخاس راي شيء كان ولا بأس بطعام او شرابا كل منه سؤ وبكره اكل ما اكل منه الفانوليس مخطو وبكره ان يدعوا لاشا  
 احدا من الكفار الى طعامه فياكل معه ان دعاه فليأمر بغير يديه ثم ياكل معه اشياء ولا يجوز اكل شيء من الطين على اختلاف اجناسه لانه لا ياكل  
 قبر الحسين فانه يجزئ ان يؤكل منه ليس لغير الاستشفاء به ولا يجوز الاكثار منه على حاله لا بأس ان ياكل من بيت من ذكره الله تع في قوله لير  
 عليكم جناح ان تاكلوا الايتير غير انه لا يجوز ان يحمل منه شيء ولا امشاده ولا بأس بكل الثوم والصل مطبوخا ونياعتران من ياكلها يكون  
 له دخول المسجد ثلاثا ميتة الناس احيته وانما نجس الماء بمجوسه من شيء من النجاسة في شيء من عجن به وخبره ثم لم يجز اكل ذلك الخبز وقد ديت  
 وحضه في جواز اكله وذكر ان النادر هو الاحوط فاندشنا واذا وجد الانسان طعاما فليقوم على نفسه ثم ياكل منه فاذا جاء صاحبه  
 عليه ثمرة ولا بأس بالان الا ان ياكل حليبا ويا بيا وعلى كل حال لا بأس ان يستشعر بالبول الا بال **باب الاشربة المخطو**  
**ولا المتأخر** كل ما اسكر كثيره فالقليل منه حرام لا يجوز استعماله بالشراب النصف منه بالبيع الهبته ويجزئ ما يحصل منه خمر كان او  
 بنيد او نبيعا او مزا او غيره ذلك من اجتناب المسكرات وحكم القناع حكم النصف على السواء انه حرام شرهه وبجعه والنصف فيه و  
 العصير لا يشرهه وبجعه فاما بقل حد الغليظ الذي يحرم ذلك هو ان يصير سفله اعلاه فانا غلج شرهه وبجعه الى ان يعود الى كونه خلا  
 واذاعه العصير على النار لم يجز شرهه الى ان يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وحده للكهوان خراما حلا او يجنب لانه ويطاوعه او يذهب من كل ثلثه  
 ثلثه ويطاوعه ووضف من النار ثم يزل به فويل حتى يرفقا بمر سفله ثلثاه ويبقى ثلثه ولا يجوز ان يؤتمن على طبع العصير من الجمل فشره  
 على اقل من الثلث لئن ذكرنا على الثلث فيقبل قول من لا يشره الا على الثلث اذا ذكرنا كل وان كان على اقله يكون ذلك في وقت وبكره  
 الاستئذان في العصير فانه لا يؤمن ان يطلبه صاحبه يكون قد تغير حال الخمر بل ينبغي ان يبيعه يد بيد ان كان لو فعل ذلك لم يكن مخطو  
 ولا يبيع الغيب الثمر من يعلم انه يجعله خرا او بنيد لان الاثم على من يجعله كذا ليس على النايع غير ان الفضل ان بعدل عنه العيزه واما

كتاب الاطعمه والكسب



# من كتاب التمهيد

خاتم الانسان على نفسه من العشر جازان يتناول شيئا من الخمر يهلك باي سانه مقه ولا يجوز ان يتناول دونه وبنهاش من  
المسكوله عنه منة حرة فان اضطر الى ذلك جاز ان يتناول دونه والعين ولا يجوز له ان يشرب على حال ولا باس شربا لئلا يذبح غير المسكوله وهو ان  
يتبع التمراد الزبيب ثم يشربه وهو حلو قبل ان يتبعه بكرة ان يسقى شيء من الدواب الى ما لم يجر المسكوله بكرة الاستشفاء بالمياه الحارة التي  
تكون في الجبال من شرب الخمر ثم يصب على ثوبان علم ان معه شيئا من الخمر لم يجز الصلاة فيه وان لم يعلم ذلك جازنا الصلوة فيه وانما  
الخمر ما كان من الخشب والفرع وما اشبهها لم يجز استعمالها في شيء من الماشي حسيباً مذنباً وما كان من صغار دجاج او جمل او حمار او خنزير  
جاز استعمالها اذا غسلت بالماء فكل شئ من ذلك جاز استعماله في الخمر لا بد من قبل غسله وبالعلاج غير ان يستحب ان لا يغسله بشئ يطرح فيه بل  
ذلك لقن وكان حلالا له الخمر اذا خلا جاز استعماله سواء كان من قبل غسله وبالعلاج غير ان يستحب ان لا يغسله بشئ يطرح فيه بل  
يركح بصير خلا من قبل غسله اذا وقع شيء من الخمر في الخمر لم يجز استعماله الا بعد ان يصير ذلك الخمر خلا ويجوز ان يغسل الانسان لغيره  
من التمراد الزبيب الصلوة غير ذلك ياخذ عليها الاخر ويسلمها اليه قبل تغسلها ولا بأس برجال ثوبان ولو كان والفرج جازا السجدين  
الجلالين ان شرب منه بخر السكولة لا نهى ما يسكر كثيرا **باب في الاكل والشرب** يستحب ان يغسل الانسان يديه قبل ان يأكل  
الطعام ويغسلها بعد الاكل ليس ذلك بواجب يستحب ان يسمي الله ثم عند تناول الطعام والشرب يحمد الله ثم عند الفراغ وان كان على  
ما يدعه عليه من اللون مختلفه فليس عند تناول كل لون منها وان قال بطلان ذلك جسم الله على امره واخر كان جائزا وان سمي واحد من الجماعه  
اجزاء عن الباقين ولا يجوز الاكل على ما يدعه ولا يشرب عليه شيء من المسكرات والقناعات ولا ينبغي ان يغسل الانسان مسكيا في حال الاكل بل ينبغي  
ان يغسل على جلد كثره الاكل مكروه وما يبلغ حد الخطر بكرة الاكل على الشئ بكرة الاكل والشرب باليسا وينبغي ان يتولى ذلك باليمين  
الا عند الضرورة ولا بأس بالاكل والشرب ما شتا واجتنابه اضعاف بكرة الشرب بفقره احد بل ينبغي ان يكون ذلك بشئ اعتد به  
يملكه صاحب الطعام والا كذا يكون مولخ من يرفع يده منه فاذا اراد غسل يديه بيضاء من هو عن يمينه حتى يذهب الى الحرم ويستحب ان يجمع  
غسله الا يترك في ماء واحد اذا حضر الطعام والصلوة فالبداهة بالصلوة افضل فان كان هناك قوم ينتظرونه لا فلا بد منه وكان اول الوقت  
فالبدا بالصلوة افضل وان كان قد قبض الوقت لا يجوز الا البداهة بالصلوة ويستحب ان ياكل الطعام ان يستلق على فاه ويضع جلد اليه  
على اليسر **كتاب الوفوف والصدقات** **باب في الوفوف والحكام** ما شارب الوقت شيئا احد ما ان يكون ما يقفه  
ملك الوقت ويجوز له التصرف فيه والثابت ان يقبض الوقت ويجز منه من يده من وقف ما لا يملكه كان الوقت باطلا وان وقف ما يملك لا يجوز  
من يده ولم يقبضه الموقوف عليه ومن يتولى عنهم لم يصح ايهم الوفوف وكان باقيا على ما كان عليه من الملك فان ما حاله ما ذكرناه كان ملكا  
وانا وقف على لده الكفا فلا بد من قبضتهم الوقت والا لم يصح على ما بيناه في الاجنود ان كان اولاده صغارا جازا الوقت ان لم يقبضهم  
الا ان الذي يتولى عنهم وانا وقف ملكا واخر جبر عن يده ولو لم يجر له بعد ذلك لوجع فيه ولا تعتبر شرايطه ولا نقله عن وجوده وسماه  
ومع شرط الوقت انه يبقى محتاج الى شيء منه كان له سيرة التصرف فيه كان الشرط صحيحا وكان له ان يفعل ما شرط الا انه اذا مات والحال ما  
ذكرناه وجع ميراثا لم يضر الوقت ولا يصح الوقت الا بعد ان يذكر الموقوف عليه فان لم يكن الموقوف عليه كان الوقت باطلا وكل ما يملكه  
الانسان جاز له ان يقفه سواء كان مشاعا او مقبوضا وعلى كل حال اذا الوقت والصدقة شئ واحد ولا يصح شئ منهما الا ما يقرب به الى الله ثم  
فان لم يقصد به الله لم يصح الوقت والوقت لا بد ان يكون مؤبدا ولا يجوز ان يكون موقتا فان جعله موقتا لم يصح الا ان يجعله مكنة  
على ما بينه فيما بعد انشاء الله والوقت يجري على حسب يقفه الانسان ويشترط فيه ان وقف على قوم محضون كان لهم ذلك ليس لهم  
شئ على حال وان وقف على ما كان على حسب لنا يجرى على من يتناول ذلك الاسم ولا يجوز ان يقفه على من لم يوجد بعد ان وقف كله  
كان الوقت باطلا فان وقف على ولده الموقوفين وكانوا صغارا ثم ورف ب ذلك لا جاز ان يذبحهم معهم فيه ولا يجوز له ان يقفه عنهم  
بالكتابة اليهم وانا وقفنا الوقت على اولاده وكانوا ذكورا وانا فان شرط قبضيل بعضهم على بعض كان على حسب شرط وان لم يذكر شيئا من ذلك  
كان الذكور الاثني عشر سوا من ولده ولده لتناول الاسم لم قال الوقت بينهم على كتاب الله كان بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
وانا وقف على والديه كان ايهم مثل ذلك يكون بينهما بالسوية الا ان يفضل احد ما على الاخر بالتعيين ولا بأس ان يقف المسلم على والديه  
اولاده او من بينه وبينه دم وان كانوا كافرا ولا يجوز وقفه على كافر احم بينه وبينه على حال وكل انسان اوصى لم يشئ كان ذلك جائزا ولا بأس  
ان يقف الانسان على المساجد والكبيرة والمنازل التي يقرب فيها الى الله ثم على مصالحها ومراعاة احوالها وسكانها ولا يجوز وقفه  
المسلم على البيع والكنائس بيوت النيران ومواقع قرب سائر ارضنا الكفار وانا وقفنا لكافر على احد المواضع التي يقربون فيها الى الله ثم  
كان وقفه صحيحا وانا وقفنا لكافر فاعلى القفر كان الوقت باقيا في فقر اهله ولده من غيرهم من سائر ارضنا القفر وانا وقفنا المسلم

كتاب الوفوف  
على الصدقات











كتاب الوصية

فيل شفع لثمة لينة الامانة ويؤديها من غير اخذ او بالودعة ويكون ما يفعله صحيحا ما ضا بالوصية ما يصح منها وانما  
لا يصح الوصية بالخمر افضل من الوصية بالزينة الى اربع افضل منها بالثالث ولا يجوز الوصية باكثر من الثلث فان وصى انسان باكثر  
من الثلث لم يضر الوصية الا في الثلث وعرضها اذ عليه الا ان يرزى الودعة من الثلث فان وصى باكثر من الثلث ودفعها الودعة لم يكن له  
ذلك انتفاع من اوقافها ولا في حال حياته ولا بعد فاته ولا لانتان ان يرجع الوصية ما دام فيه روح وبغير شرط ايضا لا بدقها من شيء الى شيء  
ومن انتان الى غير ذلك من احد عليه اعتراض اذ ادر هو لو كان ذلك مثلا الوصية يجوز له الرجوع فيه فان لم يرجع فيه كان من الثلث  
فان اعتقر في الحال موقوف وليس لاحد عليه سبيل اذ اوصى الانسان بوصيته ثم اوصى لغيره فان امكن العمل بها جميعا وجب العمل بها  
وان لم يمكن العمل بها كان العمل على الاخير دون الاول اذ اوصى بوصية فليس له ان يحد في الوصية فيما اوصى به وبغير شرط من شرطها الا ان  
يكون تدوي بما لا يجوز له ان يوصي به مثل ان يكون تدوي بالعتق غير مكره ان الله وامر بها فثابت في وجوه المعاش من قتل النفس من حله  
الاموال واعطاء لغيره الكفاية على موضع فترهم من البيع الكفاية سيوت لغيره ان كان دخل شيئا من ذلك كان للوصي مخالفة في جميع ذلك  
وصرفها الوصية الى المحي كان على اتمام المسلمين معاونة على ذلك فان اوصى الانسان لاحدا بولاية وبعض فرائضها من ثلثه وجب بطلانها  
اليهم وان كانوا كفارا فضلا ولا بأس بالوصية للواتية اذ لم يكن باكثر من الثلث فان كانت باكثر منه ردت الى الثلث وان اوصى بوصية  
ثم قتل نفسه كانت وصيته ما فيه لم يكن له صدقها فان جرح نفسه بغيره هلكا ثم وصى كانت وصيته مردودة لا يجوز العمل عليها واذا وصى  
بوصية ثم قتل غيره خطأ كانت وصيته ما فيه في تلك ماله وثلثه منه وان جرحه غيره ثم وصى كان الحكم ايضا فيه مثل ذلك في ان يمتنع الوصية  
في تلك ماله وتلك ما يستحقه من ادش الجراح اذ اوصى الانسان لبعده بثلث ماله نظر في قيمة العبد قيمة عادلة فان كانت قيمة اقل من  
الثلث اعتق واعطى الباقي وان كانت مثله اعتق وليس له شيء ولا عليه شيء وان كانتا القيمة اكثر من الثلث بمقدار الثلث والربع والثلث  
اعتق بمقدار الثلث واستحق الباقي لورثته وان كانت قيمة على الضعف من ثلثه كانت الوصية باطلا واذ اوصى الانسان بعتق مملوكه  
وكاف عشرين فان كان قيمة العبد مائة الدين استحق العبد خمسة اسداس من ثمة ثلثة اسهم للديان وسهها وسهها للورثة وسهم له  
وان كانت قيمة اقل من ذلك بطلت الوصية ومن وصى لعبد غيره لم ينع وصيته فان وصى لمكاتب مشروطه عليه كان ايضا مثل ذلك وان لم  
يكن مشروطا عليه جازت الوصية له بمقدار ما ادس من كفايته لا اكثر من ذلك الا ان اوصى له ولدا اعتقت من نصيب لهما واعطيتا  
اوصى له بولاية اوصى الوصى بالحق بعض الودعة من الميراث لم يلقث في وصيته قوله اذا كان مقرا بقتلها وكان مولودا اعطى فرائضها  
يكن قد اتقى منه فحالا جوتها **باب شرط الوصية** من شرط الوصية ان يكون الموصى قاطنا بالثبات العقل سواء كان صغيرا  
او كبيرا فاذا بلغ عشرين ولم يكن قد كمل عقده غير انه لا يضع الشيء الا في موضع كانت وصيته ما فيه في المعروف من وجوه البرورة  
فيما لم يكن كذلك ومنه كان سنة اقل من ذلك لم تجز وصيته وقد ديش فاية انه اذا كان ابن ثمان سنين تجز وصيته في الشيء اليسير اياها البر  
والاول حوط واظهر في الرديات ذلك يجوز صدقة الغلام اذا بلغ عشرين وهبه وعقده اذا كان بالمعرف في وجوه البر ما لا يكون  
خادجا عن ذلك فليس بمحض على حال وحدها بلوغ الصلوات ان يجتم او يشعرا بكل عقله حتى حصل فيه شيء من هذا الاوصاف اقتضا  
في خد الكمال وجب على وليه تسليم ماله وتكسبه من التصديقه الا ان يكون سفيها ضعيفا لعقل فانه لا يمكن من التصرف على احد بلوغ  
المرأة تسع سنين فاذا بلغت ذلك جاز تصرفها في مالها بغير اذن انواع التصرف واسرها فانها لا ان يكون ضعيفا العقل سفيها فاذا كانت كذلك  
فانها لا يمكن من المال ومن شرط الوصية ان يشهد عليها الموصي بنفسه عدلين مرضيين لثلاث يعترض بها الودعة فان لم يشهدا صلا وامن  
الموصى اليه ففاز الوصية بخلافه فانها على ما اوصى به الودعة لا يجوز شهادة من ليس على ظاهر الاسلام في الوصية الاعتناء الضرورة وقد  
المسلم ان يكون الموصي في موضع لا يجز فيه احد من المسلمين لثمة على وصيته فانه يجوز في الحال هذه ان يشهد بنفسه من اهل الذمة من  
الامانة عند اهل ملته ولا يجوز شهادة غير اهل الذمة على حال يجوز شهادة في الوصية عند عدل الرجال فان لم يحضر الامارة وحده  
جازت شهادة اربعة في الوصية فان حضر اثنتان جازت شهادة اربعة في النصف ثم على هذا الحساب واذا شهدا انسانا عبدان لم يعمل حلالا  
انهم سعة فاشهدا عند الودعة بذلك فلم يقبلوا شهدا وما واسترقوها وبيعها ثم ادركها العتاق شهدا باللوود بالفتيل ثم  
على الودعة ولا يسترهما الملوود على حال **باب الوصية للميتة** الوصية بالعتق والحج اذ اوصى الانسان بحج عن ماله ولم  
كان ذلك سبعا من ماله وقد دسوا ان يكون العشر الاول اصح فان اوصى بشيء من ماله كان ذلك لثمن من جميع تركته وقد دسوا انهم  
من عشرة الاول اكثر في الزايرة اذ اوصى بشيء ولم يبين كان ذلك للميت من ماله وان اوصى بثلث ماله لثمة نبيل الله ولم يسم  
معونة الجاهل لاهل الضلال والكا فون فان لم يحضر مجاهد نبيل الله وصنع في ابواب لير من معونة الفقراء والمساكين وابشأ

لا تقبض

في شئ من







کتاب الوصیہ

[illegible]

الأقرب



# من نكح نسبا

من نكح نسبا  
من نكح نسبا  
من نكح نسبا

والبنات نصف ثلثه اسمهم من سند وبقية اسمهم من علمهم على قدر نسبهم من خمسة اسمهم فيجعل أصلا لفرضه من خمسة للأبوين منها اسم  
والبنات ثلثه اسمهم فان خلف مع الأبوين بنتين كان للأبوين السدس والبنات الثلثان وكلما الحكم ان كن أكثر من بنتين كان الثلث  
بينهن بالسوية فان خلف مع الأبوين ولدا ذكر كان للأبوين السدس وفيما في المولود الذكر فان خلفا حدا بوير وبنتا كان لأحد  
السدس والبنات نصف الباقي وعليهما على قدر نسبهما فيجعل لفرضه من أربعة يكون للبنات منها ثلثة واسمهم والاسم الآخر لأحد  
السدس والبنات كما لباقي من علمهم على قدر نسبهما فيجعل لفرضه من خمسة فيكون للبنات من أربعة اسمهم منها واسمهم الآخر لأحد  
الأبوين فان خلف مع أحدا الأبوين بنات جماعة كان الحكم منهن في الحكم في البنات على السواء فان خلف مع الأبوين ولدا ذكر كان لأحد الأبوين  
السدس والباقي الذكر ان خلفا لرجل بوير ووجه ولم يخلف غيره كان للزوجة الربع من أصل المال للولدة والباقي للأبوين للام الثلث من  
أصل المال والباقي للاب فيجعل لفرضه من ثلثة عشر فيكون للزوجة ثلثة اسمهم منها وهي الربع بقية ثلثة اسمهم للام منها أربعة اسمهم واما  
والمو حصة اسمهم للاب والابن ترك الرجل بامه ووجه ولم يخلف غيره كان للزوجة الربع والباقي للابن فان خلفت ناز ووجه كان للزوجة الربع  
واللام الثلث وفيما بقية من علمهم على الام فيجعل لفرضه من ثلثة عشر للزوجة الربع ثلثة اسمهم واللام الثلث أربعة اسمهم فيبقى خمسة اسمهم فرد على الام  
دون الزوجة فقصير اسمهم الام ثلثة من ثلثة عشر للزوجة فان ترك ابوير ووجه ولدا ذكورا وان كان للزوجة الثمن وللأبوين السدس  
والباقي للام فيجعل لفرضه من أربعة وعشرين ويكون للأبوين السدس ثمانية اسمهم وللزوجة الثمن ثلثة اسمهم ويبقى ثلثة عشر اسمهم للام  
لذكر مثل حظ الأنثيين فان خلف مع الأبوين زوجة وبنتا كان للأبوين السدس والبنات نصف للزوجة الثمن وفيما بقية من علمهم على الأبوين والبنات  
دون الزوجة فيجعل لفرضه من مائة وعشرين فيكون للزوجة منها الثمن خمسة عشر اسمهم فرد على ثلثة البنات والأبوين فيبقى  
الأبوان مائة من ثلثة اسمهم لغير قصير اسمهم الأبوين اثنين وأربعين اسمهم منها البنات ثلثة وستين اسمها للزوجة ذلك مائة وعشرين  
عشرون اسمها فان خلف مع الأبوين زوجة وبنتين فضا جدا كان للزوجة الثلث وللأبوين السدس وفيما يبقى للبنات فيجعل لفرضه  
من أربعة وعشرين اسمها للزوجة الثمن ثلثة اسمهم وللأبوين السدس ثمانية اسمهم ويبقى ثلثة عشر اسمها للبنات فيجعل لفرضه من مائة وعشرين  
ما تساوى من خلف الأبوين زوجة ولم يخلف غيره كان للزوج النصف من أصل المال واللام الثلث وفيما يبقى للاب فيجعل لفرضه من سند وبقية  
للزوج ثلثة اسمهم منها اسمهم للام ويبقى لهم في الابل فان خلفت زوجا حدا بويرا اما كان ابا ولم يخلف غيرها كان للزوج النصف ما يبقى للأبوين  
الأبوين فان كانتا ما عشتا الثلث بالتمية والباقي يرد عليهما الا ان اولى من غيرهما بصل للفران فان خلفت ابويرا وزوجها والاولا مذكورا  
وانا ان كان للأبوين السدس والزوج الربع ما يبقى للام ولذا ذكر مثل حظ الأنثيين فيجعل لفرضه من ثلثة عشر يكون للزوج الربع ثلثة وللأبوين  
السدس أربعة ويبقى خمسة اسمهم تكون بين الاولاد على ما بيناه فان خلفت ابويرا وزوجها وبنتا او بنتين فضا جدا كان للأبوين السدس  
للزوج الربع وما يبقى للبنات اذا زاد عليهما من البنات فيجعل لفرضه من ثلثة عشر فيكون للأبوين السدس أربعة وللزوج الربع ثلثة ويبقى خمسة  
اسمهم للبنات ان كانت واحدة وكل ان كانتا اثنتين فما زاد عليهما فان خلفت حدا بويرا اما كان ابا وما ورجا وبنتا كان للزوج الربع من أصل المال  
ولاحدا لأبوين السدس للبنات نصف ما يبقى وعليهما جدا لأبوين والبنات لا يرد على الزوج شيء فيجعل لفرضه من ثمانية وأربعين اسمها يكون  
للزوج الربع منها اثنا عشر اسمها ولأحد الأبوين السدس ثمانية اسمهم والبنات نصف أربعة وعشرين اسمها ويبقى أربعة اسمهم من علمهم للبنات وأحد  
الأبوين على قدر نسبهما من علمهم في أربعة يكون منها أحد الأبوين اسم واحد للبنات ثلثة اسمهم فقصير منها أحد الأبوين ثلثة اسمهم منها البنات  
سبعة وعشرين اسمها واما الزوج ثلثة عشر على ما ذكرنا فان خلفت ابويرا وزوجها وبنتين فان زاد عليهما فان كان  
للزوج الربع ولأحد الأبوين السدس ما يبقى بين البنات فضا جدا بينهن بالسوية فيجعل لفرضه من ثلثة عشر اسمها ويكون للزوج الربع ثلثة اسمهم  
ولأحد الأبوين السدس اسمها ما يبقى مائة وعشرين اسمهم يكون بين البنات فان زاد عليهما فان خلفت ابويرا وزوجها وبنتين فان زاد عليهما فان كان  
خلفه الأبوين واحدا وخنتين او أربع اخوات من جهة الاب الأم او من جهة الاب خاصة فيجوز الام من الثلثا إلى السدس فيكون الميراث للاب خمسة اسمهم  
واللام اسم واحد فان خلفت نازا وحدا او اثنتين او ثلث اخوات لم يجز وان كانوا من جهة الاب الأم او من جهة الاب ان كانوا اخوة واخوات  
جماعة من جهة الاب الأم او من جهة الاب لم يجز الام عن الثلث على حال ذلك ان كانتا اخوة والاخوات من قبل والاب الأم كذا اذا وادى اليك  
لم يجز الام عن الثلث على حال لا يجز يسم ما كان حمل لم يولد بعد انما يجز ولدا ستمل فان خلفت ابويرا ولا واخوة واخوات كان  
للأبوين السدس والباقي للام ولا بد لغيرهن العجائب لا بد لا تنقل الام من السدس شيئا فان خلفت ابويرا وبنتين فضا جدا واخوة واخوات كان  
ايضا مثل ذلك للأبوين السدس والبنات والبنات الثلثان فان خلفت ابويرا وبنتا واخوة واخوات كان للبنات نصف وللأبوين السدس  
اسمهم يرد على الاب خاصة البنات علمهم على الام شيء لان الله جعل للام مع وجود الاخوة والاخوان اذا كان هذا الاب السدس لا أكثر من رالة

وخمسة عشر اسمها



# كتاب الوصية

يختل الفرق بين من ادعى وصية من سهمها يكون للبنت النصف منها اثنا عشر سهم والكل من الابوين السدس من ثلث عشر نصيب عشر سهم  
 ويختل الفرق بين من ادعى البنت والاب على ثلث سهمها سهمها للبنت ثلث عشر سهم نصيب ثلث عشر سهمها والاب ثلث عشر سهمها  
 اربعة سهمها هي الام فان خلفت ميتا وبور في ذواتها او بنات كان للابوين السدس على الكمال للزوج الربع فابقي ثلثان فان خلفت  
 المرأة ابوين او ابنتها وذواتها كان للزوج الربع والابوين السدس فابقي ثلثان خلفت ميتا وبور في ذواتها او بنات كان للابوين السدس  
 ما تا بحقوقها من الثلث مع وجود الاب لم يتوفر عليها فانتفع هي فلما اذا تفرقت هي لتحق الميراث كله ان لم يكن غيرها على ما قد شئت او يكون لها الثلث مع  
 وجود الزوج او الزوجة بالتمتع والابا في ير عليها وليس للاخوة والاخوان معها شيء البتة وان كان معها بنتا او بنتان وضلع من سهمها  
 وكل ما يجمع حجاب سهمها على ما بيناه ولا يحجوها الا اخوة والاخوان في احد هذه المواضع على حال عدلها والولد مع الابوين يقوم مقام الولد اذا كان  
 هذا لسدس الصليب لولد الابن ذكر كان او انثى باخذ مع الابوين نصيبا يير ولدا للبنت معها ذكر كان او انثى يقوم مقام البنت باخذ نصيبا  
 على الكمال عند اجتماع ذكر وانعام من الزوج والزوجة الابوين يحري حكم ولدا لولد حكم الولد سواء ذكر كبر بعضا بنات ان ولدا لولد مع الابوين  
 لا باخذ شيئا من المال وذلك خطأ لا يخطأ لظاهرا لمتن قوله المتأخر من الاجزاء والجدة من قبل الاب الجدة والجدة من قبل الام لا يير من  
 الابوين فان حضر جدا وجدة من قبل الاب مع الابوين كان فلا يير من المال للاب سهمان وللأم سهم واحد يؤخذ من نصيب الاب سدس يعطى لولد  
 او الجدة على سبيل الطعمة لا على حصة الميراث وكل من حضر جدا وجدة من قبل الام في هذه المسئلة لسدس سهم من ثلث الام فاعطى الجدة والجدة على  
 ما ذكرناه من الطعمة فان حضر عدة رجال لا يستحقونها كل واحد من الابوين اكثر من السدس لم يكن لها طعمة واذا تكون الطعمة اذا دخلها على السدس  
 ولا طعمة للزوج الجدة من قبل الاب اذا كانت ابنة ميتا ويكون المال كله للام وكل طعمة لها اذا كان من قبل الام اذا كانت ابنة لام ميتة فان كانت  
 ميتة كان المال كله للاث اذا خلفت المرأة زوجها وابوين او جدها او جدتها من قبل ابائها وجدتها من قبلها فان كان الزوج النصف للاث  
 الثلث والابا لسدس يؤخذ من ثلث الام سدس اصل المال يعطى الجدة والجدة من قبلها او يعطى الجدة الجدة الجدة من قبلها للاث ان خلفت للاث ابوين  
 ولزوج وولدت من قبل الاب جدا او جدة من قبله او جدة من قبل الام كان للام السدس لاثا يحجوها بغير الثلث والاخوة وبقي حصة سهمها هو  
 للابوين من ثلثها سدس اصل المال يعطى الجدة والجدة من قبلها للاث سقط الجدة والجدة من قبل الام واذا اتفق الجدة الجدة من قبل الام  
 في حال لا يستحقها الطعمة فم السدس طعمة بينهما نصيبين لان كل واحد منهما يستحق كما يستحق الآخر ولا يير مع الابوين ولا مع واحد منهما سوى  
 ذكرناه من الزوج او الزوجة او الولد ولدا لولد لا يير معهما لزوجات ولا مع ولا عمة ولا خال ولا خالة ولا الاحد ولا واحد من اولادهم  
 على ما بيناه **باب ميراث الولد والولد** اذا خلف الميت ولدا ذكر او لم يخلف وارثا غيره كان المال كله له فان خلفت ابنته  
 لم يخلف غيرها كان المال بينهما نصيبين فان خلفت ولا ذكر ولا نساء ولم يخلف غيرها كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فان خلفت ابنتها  
 ولم يخلف غيرها كان لها النصف بالتمتع والابا في ير عليها باية او لا وخام فان خلف بنتين متصا عدل كان لهما اهلن الثلثان بالتمتع والابا في ير عليها  
 والابا في ير عليها باية او لا وعلمين بمثل ما ذكرناه لا يير مع الولد ذكر كان او انثى واحدا كان او اثنتين احد سو ما ذكرناه في الباب الاول من  
 الوالدتين ويرث سهم الزوج والزوجة فان خلفت ميتا فجاءت وصية كان للزوج والزوجة الثلثان والابا في ير عليها باية او لا وعلمين بمثل ما ذكرناه لا يير مع الولد  
 للسك لدا لولد ولا اخ ولا اخ ولا امهنا ولا الجدة ولا العمة ولا الخال ولا الخالة ولا غيرها من ذوات الاوصاف وانما خلفت ابنته  
 ولدين ذكر من احدتها الاخر اعطى الاكبر منها ثيابا بدينه وعامة الدنيا كانت بثلثه سيفه ومصحفه وعلى هذا الاكبر ان يعطى عتقائه  
 من حبسا او صاوة دون اخيه الا ان ذلك كان كالتواضع اعطى الاكبر منهم ما ذكرناه فان كان الاكبر من الاولاد انثى لم تقطع شئ واعطى الاكبر من  
 الذكور فان كانوا سوا في السن لم يخبر احد منهم بشئ من جملته لتركه وكل ان كان الاكبر صغيرا او ناسدا لوالى لم يحجب عن تركه بشئ وان لم  
 يخلف الميت غيرها ذكرناه من ثياب حديد وسيفه كان بين الوثيرة ولم يخبر احد منهم بشئ على حال ولدا لولد يقوم مقام انا لم يكن هذا لدا  
 للصاحب كل واحد منهم يقوم مقام من يتقرب به فان خلفت ميتا بن بنت وبنتا بن كان للبنت الابن الثلثان ولابن البنت الثلثان فان خلفت ولدا  
 ابن داود وبنت كذا وانا فان كان لدا ولان الثلثان بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ولدا لدا البنت الثلثان لذكر والابا في ير عليها باية او لا وعلمين بمثل ما ذكرناه لا يير مع الولد  
 وعلمين بمثل ما ذكرناه لا يير مع الولد للاثين فان خلفت بنتا بن لم يخلف غيرها كان لها المال كله وان خلفت اكثر منها كان المال كله للاثين  
 وان خلفت بنت بنت لم يخلف غيرها كان لها النصف لثمة ما والابا في ير عليها باية او لا وعلمين بمثل ما ذكرناه لا يير مع الولد للاثين فان خلفت بنت بنت كان لها النصف لثمة  
 بالتمتع لثمة نساء ما والابا في ير عليها باية او لا وعلمين بمثل ما ذكرناه لا يير مع الولد للاثين فان خلفت بنت بنت كان لها النصف لثمة بالتمتع لثمة نساء ما والابا في ير عليها باية او لا وعلمين بمثل ما ذكرناه لا يير مع الولد  
 وعلى هذا يحري موارث ولدا لولد او ام ذكر وان كل واحد منهم باخذ نصيبا من يتقرب به حسب ما ذكرناه وكل من باخذ الميراث مع الولد  
 للصليب باخذ مع نواله لولد مثل ذلك من الوالدتين والزوج والزوجة ولا يير مع ولدا لولد ان نزل عن لا يير مع الولد للصليب من الخ

كتاب الوصية



































# فمن نكح النكاح

جعل في الموضع الذي يجوز فيه تقديم موت كل واحد منهما على صاحبه اذا خلف الميث وادنا لهما للرجال فاللثا فانه يعتبر حاله بالبول فيهما  
يسبق منه الموت عليه فان خرج من الموضعين سواء فيهما انقطع منه البول ووث عليه فاذا انقطع منه ما مساوئ ميراث الرجال اللثا نصف  
ميراث الرجال نصف ميراث النساء وذلك في الحسن الثالث انه من سلب حيوان اكرم من هذا المسئلة وقال لمن ينظر الى الميث الى الرجل والمرأه  
فان نظر الرجل فانه لا يؤمن ان يكون النكاح له ولا يحل له النظر في نفسها وان نظر المرأة فلا يؤمن ايضا ان يكون النكاح له ولا دليل على ان  
نظر الى فرج رجل ليس ينكحها ولا فوج فاجاب بان قال ينظر قوم عدول لا يدخل واحد منهم امرأة بيده ويقوم النكاح خلفهم حرمانه فتنظر  
في المرأة فيرون شجاعتها فيكون عليه قدوة انه بعد اتصاله من الجانبين فان نسا وادوت ميراث المرأة وان زاد احد منهما على الاخر ووث  
ميراث الرجال الاول احوط واكثر في الزواني فان خلفا لثا لم يولد للرجال ولا للثا فانه يورث بالفرقة فكيف على سبيل  
الله على سبيل اخر انه الله يخلفان بالزنا والميراث ثم لا يخرج من خلفهما فانه يخرج ووث عليه اذا خلف الميث شخصاً له امان او بدنان خلف واحد  
ترك حق بنام ثم يبدله احدنا فانه انبئ اخر معه ووث ميراث شخص احد ان لم ينسبه الاخر ووث ميراث شخصين **باب ميراث النكاح**  
**الملاعة** ولد الزنا والحمل الملاعة ولد للملاعة لا يرثه ابوه سواء اعترف به بعد اللعان او لم يعترف به ولا احد من جهة  
من جده بجمدة واخوة واخوات وهو يورث عتاه واولادهم وهو لا يرث واحد منهم ايضا على حاله اللهم الا ان يعترف به ابوه بعد انفصال اللعان فان  
اعترف به يورث الابن الابن وغيره من يتقرب اليه من جهة ميراثه لولده ومن يرث معهم من ام وفتوحه فان لم يكن له ولد فيرثه لولده  
كاشحيت فان لم يكن حيثما لا يورثه واخواته واولادهم من جهة الذكر الا انه ينسبوا فان كان مع الاخوة والاخوات واولادهم جده وجدة فاسمهم  
كواحد منهم فان لم تكن له اخوة ولا اخوات واولادهم ولا جده ولا جدة فيرثه لولده واخواته بينهم بالتوبة فان لم يكن له احد منهم فيرثه لولده  
الناس ليس من جهة امه ويكون الذكر الا انه ينسبوا فان لم يكن له احد من بناته واولادهم من جهة امه بالتقاء كان ميراثه لامام المسلمين  
ولم يكن لا فامه من جهة امه يورث على حاله ولدا للملاعة ميراثا مومج من يتقرب اليه من جهة من اخوة واخوات جده وخاله وخاله وغيرهم  
من الاقارب منها وقد نكحوا لغيره احد منهم وهم يرثونه واولادهم ولا يورثون من جهة الام ثابت نسباً شرعياً وبه ثبتا المواثيق شرعية الاسلام  
وتدرك ان ميراث ولدا للملاعة ثلثه لأمه والباقي لأم المسلمين لان جناية عليهما على ما ثبتناه فان ترك ولدا للملاعة اخوين له واختين  
اخا واختين احدهما اذا كان ولدا من بنته لأمه والآخرين من بنته لأمه فالباقي بينهما نصفين لان نسب الاخ من جهة امه غير معتد به وانما يعتد  
بما كان من جهة الام فكانه خلف اخوين لأمه واختين لها واخا واختا لها فيكون المال نصفين فان خلف ابن اخيه لأمه ابنة اخته لها كاشك المال  
ايضا بينهما نصفين وكذلك ان ترك بنتا لأمه ابن اخته لها كان المال بينهما نصفين لان كل واحد منهما باخذ نصيب يتقرب به من يتقرب  
به من الاخ والاخت منسوبة وان في لثمة ترك خلفا واخا واختا او ابن اخ او ابن اخت مع جده من قبلها كان المال بينهما ثلثا الثلثا  
ذكرناه وعلى هذا الاصل يجري ميراث ولدا للملاعة فيبني ان يعرف ويعد عليه ثلثه واولاد الزنا فانه لا يرثه احد الا ولده او زوجة او جده  
وهو لا يرثه احد الا ولده او زوجة او جده فان مات وليس له ولد ولا زوج ولا زوجة فيرثه لامام المسلمين لا يرث ابواه ولا احد من يتقرب  
بها اليه على حاله قال بعض اصحابنا ان ميراث ولدا لم يرث ميراث ولدا للملاعة والمعتد ما قلناه واما الحمل فهو الذي يجب من بلاد الكفر  
يسر فاذا تعارف منهم اثنان او جماعة بنسب يوجب بينهم المواثيق في شرع الاسلام فانه يقبل قولهم في ذلك ويورثون على نكاحهم ولا ينفق  
بالبين على ذلك على حاله واما اللقطة فان كان قوا الى النكاح من حريره وجدة فانه يكون ميراثه لولده وحده عليه فان لم يكن له مولود كان  
ميراثه لبيت المال وليس لمن التقطه وناه شيء من ميراثه فان طلب كان انفق عليه كان له اخذ من اصله فكيفما كان لبيت المال اما المشكوك  
فيه فهو ان يطأ الرجل امرأة او جارية ثم يطأها غيره في تلك الحال تجوز الاولاد فانه لا يبنى ان يلحقه به كخواتمها بل يبنى له ان يرثه بنفق  
عليه فانه لا يورثه الوفاة عزله شيئا من ناله تد ما يشق عليه على شأنه وان مات هذا الولد لم يكن له شيء من تركته وكاشك لبيت المال ان لم ينفق  
ولدا ولا زوجة واذا وطئ فقتل احداهما او اشتبهت بينهما فاحلقت بولدا وقع بينهما فمن خرج اسم الحق الولد به وضمن للباقيين  
شركا ثم حصتهم وقوارنا فان وطئها فقتل في ظهره احد بعد انتقال الملك من واحد منهما الى الاخر كان الولد لاحقا به عند الحيا وبتوبته  
الاثر لولده مثل ذلك يورثه ومن يورثه عند السلطان من جارية ولده ومن ميراثه ثم مات الولد له مال كان ميراثه لعصية امه دون امه  
**ميراث المكاتبين** المملوك لا يملك شيئا يستحقه ورثته من الاخر اربل ما لولده وكل حكم المديون ما المالك  
فهو على ضررين مشروط عليه مطلق فاذا كان مشروطا عليه حكم المالك ان كان غير مشروط عليه فانه يورث بقدر ما اكرم من مكاتب  
من غير زيادة ولا نقصا ويجرم ما زاد على ذلك واذا اشترى المكاتب على الذكابة بان يكون ولاؤه له كان شرطه صحيحا فان شرط عليه ان يكون  
ميراثه له ورثته كان ذلك باطلا وكذا اذا كان عبدا بين شركيين لم يكن له ميراثا من ميراثهما نصيبه فان خلفه ما كان نصفه فان ترك للذيق

فمن نكح النكاح















# من نكاحها

ثم الناس والجم يكون باجراماً ولا يكون بالكلامه وادبني ان يكون الرج من هذا المجرم لئلا يصيب حبه شئ من ذلك من وجب عليه الجلد  
دون الرج جلد مائة جلدة كما شدينا يكون من الضرب بجلد الرجل بما على حالته التي وجد عليها ان وجد عراً فاجلد كل من ثمانية مائة ضرب عليه  
ثانيه يضرب بدنه كل من يضربه فان ما من بجلد من الضرب لم يكن له قود ولا دين ولا امرأة اذا اورد بجلده فاضرب مثل الرجل عراً بال  
ضرب قائمه بل تقصر وهي عدة عليها فيا بها وبط عليها لئلا تمتك فتدعوونها واذا فر من يقام عليه الجلد حتى يمت منه الحد سواء كان  
على فقلد قائم عليه بدنه لئلا يبينه واذا اراد الواضرب لئلا يبينه ان يبينه ان يشعل اناس بالخصي ثم يجلدها فاحضنهم لئلا يبينه وان موافقه فقله  
قال الله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين واقل من يحضر عذابهما واحد ضاعدا ولا ينبغي ان يحضر الحد على الزناة الا اثنتا عشرة من الناس لا يرب  
الزنا الا من ليس الله ثم في جنبه حد من وجب عليه الرج اقيم عليه على كل حال عليه لكانا وصحبا لان الغرض ان لا يفرق قود من وجب عليه الجلد كان  
عليه لئلا يفرق حتى يبر ثم يقام عليه الحد فان اتضت المصلحة فقيام الحد عليه خذ عرجون منه مائة ثم اخرج او ما يوشى به يضرب به ضرباً واحدة وقد  
اجزاء ولا يضرب حتى الا وثلاث الحارة الثلثة الحرة ولا في الا وثلاث الثلثة البرية بل يضرب في الا وثلاث المعدل من اقيم عليه الرج امر بدنه فاحل  
ولا يترك على وجه الارض لا تقام الحد في ارض الحد لئلا يجل الحد والحجة والعصب على الحق بهم ولا يقام الحد يقام على من التجا الى الحرم الله  
وحرم رسول واحد من ائمة بل يصيب عليه المطم والمشرع يمنع من مبنا يعقد مشاذاً حتى يخرج فقيام عليه الحد ان احده في الحرم  
ما يوجب الحد اقيم عليه الحد كايما ما كان والمرأة اذا وضعت حامل لم يبق عليها حد لا الرج ولا الجلد حتى تضع ما بطنها وتخرج من نفسها او  
تضع لدها فاذا نكحت تلك اقيم عليه الحد كما كان او جلداً ومن اجتمع عليه حد واحد اقله القتل بدني لا يلهي فيه القتل ثم قتل مثلاً  
ان يكون قتل سرقة وهو غير محمول وثان فانه يجلد ولا لئلا والقتل ثم يقتل بده السرة ثم يقاد منه للقتل من وجب عليه الحد هو  
جميع القتل اخلط عقلة فامس لينة عليه بدنه اقيم عليه الحد كايما ما كان ومن وجب عليه النفي في الزنا فنفى ببلد الكوفة لئلا يفتل في الزنا  
بلداً اخر منه نفى به المؤمنين فيمن اقرطه نفسه بحد لم يبين ان يضرب حتى يبر عن نفسه الحد من اقرطه نفسه بحد ثم يجلد بل يفتل في الزنا  
الا الرج فان اذا اقرطه بحد عليه الرج يبر ثم يجلد فاما من خلع سبيله المستخاضة لا يقام عليها الحد حتى يقطع عنها الدم **باب الحد**  
**في اللواط** اللواط هو الخبي بالذكوان وهو على ضربين احدهما هو ايقاع الفاعل في الذكر كالميل في المكحلة والثاني ايقاع الفاعل في  
ويشك الحد فيهما اثني عشر ايام البينة على فاعله او بقرته شهود عدول ليشهدن على الفاعل المفعول به ان يفتل يدعون المشاهدة كالميل  
في المكحلة كما ذكرناه في باب الزنا سواء كان لم يشهد اكلت كان عليهم حداً لغزبه الا ان يشهدوا بايقاع الفاعل في دون الذكر من بين الفخذين  
فح يثبت ثبوتاً ثم ويجب الحد لذلك ذكره وقد ثبت ايضا الحد بالقرط المقرط نفسه ربع مرات كما ذكرناه في باب الزنا فاعلاً كان او مفعولاً  
به فان اقرطه ذلك لم يجز عليه حد اللواط وكان للواي لغزوه لا لقرطه على نفسه بالفسق واذا شاهد الا مام الفاعل من بعض الزنا سراناً  
اقامة الحد به ومن يثبت عليه حكم اللواط بفعله الا يقاب كان حداً اما ان يدعه من جيل او حايط عال او يرمى عليه حداً او يضرب قوداً  
برجده الامام والناس او يحرقه بالناد والامام يحرقه في النار بما راي من ذلك صلاحاً فاعله اذا اقام عليه الحد بغير الا حرقاً جازاً لانه اخر اقل  
ذلك تغليظاً وتهيباً للعقوبة وتغليظاً لما ولا لا يفعل ذلك على ما يراه من المصلحة في الحال والضرب لثانيه من اللواط وهو ما كان دواً لثانيه  
فهو على ضربين ان كان الفاعل والمفعول به محصناً وجب عليه الرج وان كان غير محصن كان عليه الجلد مائة جلدة ولا يختلف الحكم في ذلك  
سواء كان الفاعل والمفعول به مسلماً او كافراً او اديباً او اوطاً او لا لوط الرجل بغيره لم يباح كان عليه الحد كما لا بد على الصواب المتأدب كما انه  
من نفسه اذا فعل الصواب بالبايع كان على الصواب لغزبه على الرجل المفعول به الحد على الكمال واذا لوط صبي صبي مثله او باجتماع لم يبق عليه  
منها الحد على الكمال واذا لوط الرجل مملوكه اقيم عليه على المملوك مع الحد على الكمال فان ادعى المملوك ان مولاه اكرهه على ذلك يبر عن الحد  
واقيم على مولاه الحد على كل حال فان لوط الرجل بمجنون اقيم عليه الحد لم يكن على المجنون شئ فان لوط مجنون بغيره اقيم عليه الحد على الكمال  
لا لوط كافراً بحد قتل على كل حال واذا لوط بكراً مثله كان الا نام مجزاً بين ان يقيم عليه الحد بما يوجب شريعة الاسلام وبين ان يفعل له  
ملته ليقعوا عليه الحد على مذهبهم ومضى جلد بجلد في اذ واحد مجزى بين اذ واحد غلام وقات عليه ما بذل بيتاً واقر بغيره ضرب كل  
واحد منهما بغيره من ثلثين سوطاً الى ثمانين سوطاً بحسب طيرة الامام فان غدا الى ذلك ضرباً مثله ان كان غداً اقيم عليها الحد على  
الكمال مائة جلدة واذا لوط رجل ثم تاب قبل قيام البينة عليه بذلك سقط عنه الحد فان قامت بينة لم يكن للامام اقامة الحد عليه  
تأب بعد ان شهد عليه بالفعل لم يسقط عنه الحد وجب على الامام اقامته عليه فان كان تاباً عند الله فان تعذر بيعه بما بين الام والام  
لما العفو عنه على حال ان كان اللواط قد اقرطه نفسه ثم تاب علم الامام منه ذلك جازاً ان يعفوه عنه ويجوز له ان يقيم عليه الحد على حسب ما  
يراه من الصالح وفيه لم ينظم الموت به من غير العفو عنه على جاز من قبل غلاما ليس يحرم له وجب عليه لغزبه فان فعل ذلك هو محرر عاقب تاديبه

في حد اللواط



كتاب الحيض

كتاب الحيض

ينبغي من قبله في المستقبل الملوأ الذي يقام عليه الحيض ثلث مرات في الربعة مثل ذلك سواء كان الحيض في الشهر أو في  
المرأة التي قامت عليها البينة بذلك عجيبي كذا في حديث منها الحيض مائة إن لم تكونا محصنتين وإن كانتا محصنتين كان على كل واحد منهما  
الرجوع ونشأ الحكم بذلك بتمام البينة وهي مائة أو بربعة قمر عدداً وأفراد المرأة على قمرها أربع مرات كما أخبرناه في أولنا سواء كان الحيض  
طائفاً أو جابياً على كل واحدة منهما الحيضان ذكرنا في الجواب أنها أكرمها ورأى عنها الحيض أقيم الحيض على سيدتها كما ملأوا إذا سلخ المرأة للحيض  
أقيم عليها الحيضان فليها ذلك لم يبق عليها الحيض إذا سلخها المسلمة الكافرة وجب على كل واحدة منهما الحيض كان الأمام في الكافرة في  
بين قامة الحيض عليها وبين قامة إلى هل سلمتها إلى الجاهل ما يفتن فيه ومنهم من إذا سلخ المرأة صبيته لم تبلغ أقيم عليها الحيض والحيض  
فان سلخه صبيته أو جابياً لم يبق عليها الحيض على الكمال وإذا دخل الرجل امرأة فقامت المرأة فسلخها فاديرة بكر أو القتل ما الرجل  
في زوجها وحلت وجب على المرأة الرجوع على الجارية إذا وضعت الحمل مائة والحق الولد بالرجل أو نسل المرأة المهر للجارية لأن الولد لا يخرج منها  
الأبجد فما عثرنا بذلك نفي الحسن على ما إذا فقتنا مراعاة ديرة راصيها فذهب بعدد ما لولها مهرها وكان عليها النفر بمطاطة  
وإذا امرأتان في زار واحد محرمين من قناتها وليس بينهما دم ولا أوصهما إلى لك ضرر ديرة من به وبغيره كان على كل واحدة منهما التبر من  
لثنتين سواء إلى نفعه وتنعين سواء حبس طائر ما لا مام أو الولي إن عاد ما لا بعة كان عليها القتل إذا سلخ المرأة وأقيم عليها الحيض  
مراة ثلث في الربعة مثل الواحدة سواء إذا ثابت المسلمة قبل أن ترفع إلى الأمام سقط عنها الحيضان قامت عليها بعده ثلث البينة  
أقيم عليها الحيضان قامت البينة عليها ثم ثابت بعد ذلك أقيم عليها الحيض على كل حال فإن كانت حرة بالفعل عند الأمام أو من يتوعدن في الظاهر  
فيما لا توبة كان للأمام العفو عنها ولما أتاها الحيض عليه حسب طائفة أصح في الحال **باب في حكم الحيض** وصيها واستقر  
من وطئ امرأة ميتة كان حكمه حكم من وطئها وهي حية في أنه يجب عليه الرجوع إن كان محصناً والحمل إن لم يكن كذلك يوجب له أيضاً الكفر  
الأموات وإن كانت الموطوءة وفجعت وجب عليه النفر بعد الحيض الكامل حسب طائفة الأمام في الحال ويثبت الحكم بذلك ما قرأ الرجل على نفسه  
عليها مرتين أو ثمانية شاهدهن من أهل العدل وحكم الملوأ والأوصاف حكم الملوأ بالإيضاع على سوء لا يختلف الحكم في ذلك بل يختلفونه  
لأنها لا توبة الكفر الأموات ومن تكلم بيمينه كان عليه النفر بما دون الحيض حسب طائفة الأمام في الحال يعزم ثلث البينة لصاحبها إن لم تكن لزمان  
كانت ملكة لم يكن عليه شيء وإن كانت البينة مما يقع عليه الكافة بحيث لا تحرف بالثبوت لحيها فحرم ولم يجز ما يكون من ثبوتها فإن خلت  
البينة الموطوءة بغيرها من البهائم ولم يميز فيهم القطيع الذي فيه تلك البهائم واقع بينهما فوقع عليها لقعة شتم من الواضع بينه إلى  
أن لا يفتي إلا واحدة ثم تؤخذ وتحرق بالنار بعد أن تتجول في ذلك على جهة العقوبة لها لكن لما يعلم الله ثم من المصلحة في ذلك ولو لم يفتي إلا واحدة  
عن صاحبها وإن كانت البينة مما لا يقع عليها الكافة أخرجت من البلد الذي تظلمها فاضل إلى بلد آخر ويثبت هناك لكيلها بغير صاحبها  
يثبت الحكم بذلك ما بالافراد من القاعل أو ثمانية شاهدهن عدلين مرضيين لا أكثر من ذلك حتى تكربا الفعل من وطئ البهائم والحيض  
كان نذاري محرم عليه لقتل في الواحدة من استقضى سيداً حق أو قل كان عليه النفر بما دون الحيض والتأديب لم يكن عليه حد على الكمال وذلك  
بجسب طائفة الأمام أصح في الحال وقد عجزنا برأى المؤمنين أنه ضرب يده من فعله ذلك حتى أحرقت وزوجه من بيتها لما قال مستأجر من  
الفعل **باب في الحيض في القياد** الجامع بين النكاح والوجاد والطلاق للنجس إذا شهد عليه شامداً أو فطره نفسه بل لا يجب  
عليه ثلثة أرباع حداً وإن حنسه وسبوه جلده وحبس وحبس في البلد ثم ينجى عن البلد الذي فعل ذلك فإنه إلى غيره من الأمسا  
والمرأة إذا فعلت ذلك فعلها ما يفعل بالرجل من الجدة لأنهم لا تفرق ولا تعلق راسها ولا تنجى عن البلد الذي فعلت منه ما فعلت كما يفعل ذلك الملوأ  
ومن دعى غيره بالقيادة كان عليه النفر بما دون الحيض في القرية لئلا يعوذا إلى أهل المسلمين **باب في الحيض في شرب الخمر والنكر**  
والقتاع وغير ذلك من الأمثلة والمأكول المحظورة من شرب شيئا من المسكر أو نبيذ أو قنعة أو غيرها أو غير ذلك من شيا  
الاشربة التي يسكر قليلها أو كثيرها وجب عليها الحد ما توفى جلده حد المقرص أو كان مسلماً أو كافراً كان أو عبداً لا يختلف الحكم في ذلك  
إن المسلم يقام عليه الحد على كل حال شرب عليها والكافراً إذا استقر بالشرب وشربه بنية أو بيعته أو كنيسته لم يكن عليه حد إنما يجب عليه الحد  
إذا ظهر الشرب بين المسلمين وأخرج بينهم سكران وسواء كان الشارب من الخمر أو الشراب المسكر مشرب قليلاً أم كثيراً أو كثيراً أو قليلاً من شرب  
الحد كما يوجب له كثيراً لا يختلف الحكم في ذلك على حاله فيثبت الحكم في إيجاب الحد بثلاثة أو اثنين مسلمين عدلين يشهدان على أنه شرب مشرب  
من المسكرات أو يشهدان بأنه فاء ذلك فإن شهدا أحدهما بالشرب الآخر بالتمتع قبلت أيضاً شهادتهما وأقيم بها الحد ولا قبلت شهادته في شئ  
من الحد ولا يجوز شهادته يكفل من وجب عليه الحد بل ينبغي أن يقام عليه الحد على البذل ولا يجوز أن قبلت الشفاعة في استغناء أحد من  
الحد ولا عند الأمام ولا عند غيره من التائبين عنه يشهدان بما قرأوا الشارب على نفسه مرتين ويجب على الحد كما يجب على البينة سواء من شرب

كتاب الحيض



# مَنْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ

المرسوخ لا يخلو من وجوب على الامام ان يستبينه فان تاب قام عليه حد الشرع وان كان شره وان لم يثبت قتله ليس المستحل لما عدا الخمر من الشر  
 بجله مدلا ما ان يفره ان رأى انك صوابا والحد في شره لا يختلف على ما بيناه وشارب لشره سائر الا شره المسكرات بجله عريان على  
 ظاهره وكيفية كذا يضرب على وجهه وتجره على حال ولا يجوز اكل طعام وشره من الخمر ولا الاصطباغ فبني عليه شره من الخمر لا استعماله وانما  
 نوع من الخمر من اكل شيئا بما ذكرناه ان شره كان عليه الحد فان اكل ذلك وشره هو لا يعلم ان شره لم يكن عليه شره ولا يثبت  
 المسلم ان ينجس شره من المسكرات ولا ان يجلس على ما به في شره عليه ما شره من ذلك شره كان او غيره وذلك الحكم في الفقه فشره في ذلك  
 كان عليه حد لا بد من جواز الامام ولا يقيم الحد على السكران في حال سكره بل يمسك حتى يقوى ثم يقيم عليه الحد شره لا اقيم عليه  
 مرتين ثم عادنا لثقة وجوب عليه القتل من نزع الخمر ان شره لم يسكره او اشتراه كان عليه الحد وان كان ذلك مستحلا له استنبط ان تارة الا  
 وجوب عليه ما يجب على المراهق حكم الفقه في شره ووجوب الحد على من شره تارة ينجس الخمر من استعماله حكم الخمر على السوا بما ثبت  
 عن ائمة الهدى ومن استحل الميتة او الدم ادم الخمر من هو مولود على فطره الاسلام فقادته بذلك عن الدين الاسلام ووجوب عليه  
 القتل بالاجماع ومن تناول شيئا من ذلك محرما كان عليه الخمر فان عاد بعد ذلك وجب عاقل عقابه فان تكرره منه ذلك فقاتل قتل الكافر  
 عبره لغيره ومن اكل لربا بعد الحجة في خمره عوب على ذلك حتى يتوب ان استحل ذلك وجب عليه القتل فان ارب فقتل وعاد ثانيا وجب عليه القتل  
 والنجاسة في السهو القاتلة محظورة وجوب على من خمره في شره منها العقاب التاديب استمر على ذلك لم يثبت وجوب عليه القتل بغيره اكل الخمر  
 المارها في مسوخ السمك كلها والظلمة وسوخ البرا السبع سباع الطير غير ذلك من الخمر فان عاد ثانية وجب عليه القتل وان استحل شيئا من ذلك  
 وجب عليه القتل من تارة من شره الخمر او غيره مما وجب الحد والنادي ببل قيام الميتة عليه سقط عنه الحد فان تاب بعد قيام الميتة عليه اقيم  
 عليه الحد على كل حال فان كان اقر على نفسه تارة بعد الاقرار بالقتل او الفروع ويجوز له تارة الحد عليه من شره المسكرات في شره كقتله  
 او في موضع شره مثل حرم الله وحرم رسوله او شره من المشاهدة اقيم عليه الحد في الشره ادب بعد ذلك لانه اكره من الله تعالى في  
 الحد في السرقة لانه لا يجب عليه القطع هو السرقة من حديد دينا فضا عدا او ما يثبت ذلك يكون كامل العقاب الثانية  
 مرتين من كان او عبدا مسلما كان او كافرا فان سرقة انسان من غير حرم لا يجب عليه القطع وان زاد على ما ذكرناه في القتل بل يجب عليه القتل ولو  
 هو كل موضع لم يكن لغيره المقتضى في الدخول ليدل بالاذن او يكون مقفلا عليه مدفونا اما المواضع التي يطرقها الانسان كلهم ليس بمقتضى  
 دون غير ذلك فخذ ذلك مثل الخانات والحمامات والمساحد والاحدية ما اشبه ذلك من المواضع فان كان الشيء في احد هذه المواضع  
 او مقفلا عليه فخره انسان كان عليه القطع لانه القتل والحد في ذلك حرمه وان اقبل الانسان فقبول مقتله لم يخرج متاعا ولا مالا وان جعه  
 كود ومحل لم يجب عليه قطع وكانت عليه العقوبة والتاديب بما يجب القطع اذا خرج من الخمر واذا خرج المالا من الخمر وجب عليه القطع الا  
 ان يكون شره في المالا السرقة ولم يقطع في المالا السرقة بمقتضى ما ان طرح من المالا السرقة كان الباقى اقل من المالا التي يجب  
 القطع فان كان الباقي قد بلغ المقدار الذي يجب فيه القطع كان عليه القطع على كل حال من سرقة من مال الغنيه بقل ان يقيم مقدار ما يبيعه  
 منها لم يكن عليه قطع كان عليه التاديب عجزا على ذلك وان زاد منه عليه فان سرقة ما يربط على قيمته بمقتضى ما يجب فيه القطع اذ ايدى عليه كان  
 عليه القطع هذا اذا كان اصل السرقة في الغنم فان كان كافر اقطع على كل حال اذا بلغ المصدا فاذا اخرج المالا من الخمر فاخذ فاخر  
 ان صاحب المالا اعطاه المالا دعى عنه القطع وكان على من ادعى عليه السرقة البيضة بانه سارق ومقر من ليس بكامل العقل ان يكون  
 مجنونا او صبيبا لم يبلغ وان نفي كسر العقل لم يكن عليه قطع فان كان صبيبا عفى عنه مرة فان عاد او بطلان عاد ثالثة حكتا صابرة حتى  
 تدعى فان عاد قطعنا ماله فان عاد بعد ذلك قطع اسفل من ذلك كما يقطع الرجل سوا ويثبت وجوب القطع بقيام الميتة على السارق في  
 وهي ثمانية نفسين عدلين يشهدان عليه بالسرقة وان لم يكن بينه وبين السارق على نفسه مرتين بالسرقة كان عليه ايضا القطع اللهم الا ان يثبت  
 يكون عبدا فانه لا يقبل اقراره على نفسه بالسرقة ولا بالقتل لا مفر على مال غير ليلته فان قامت عليه البيضة بالسرقة قطع كما يقطع الحر سوا  
 وحكم الله حكم المسلم سوا في وجوب القطع عليه ان ثبت شره سارق على ما بيناه وحكم المرأة حكم الرجل سوا في وجوب القطع عليها اذا  
 سرقة ويقطع الرجل سارق من مال والذرية لا يقطع الرجل سارق من مال له واذا سرق لام من مال له اقطع على كل حال يقطع  
 الرجل سارق من مال زوجته اذا كانت قد اقرت به وكذلك تقطع المرأة سارق من مال زوجها اذا كانت قد اقرت به ولا يقطع العبد سارقا  
 من مولاه واذا سرق الغني من الغني لم يقطع الا بغيره والاحير اذا سرق من مال المستاجر لم يكن عليه قطع وكذا الضيف اذا سرق من مال الضيف  
 يجب القطع واذا اضاع الضيف ضيفا اخر شره وجب عليه القطع لا شره اليه من اصول الاصابع الا بغيره ويترك له الراخه والايام فان  
 خطا بغيره عليه من وجوب عليه القطع فانه يقطع سرق بعد قطع يده من خبز المقدار الذي قد سارقه ذكره قطع جلع لم يسر من اصل اللسان

فصل في  
 الخمر







مِنْ نَكَيْتِ لَمْ يَأْتِ

فان قال له شيئا من ذلك وكان عيضا بالغ او المقول له كان عيضا بالغ لم يكن عليه حد كان عليه التعزير فان قال له شيئا من ذلك وهو يعلم فانه  
تلك اللفظة لم يضع اللفظة لم يكن عليه شيء وكل اذا قال لامرأة او انثى او ذينة او قد ينفذ ذائنية كان عليه ايضا مثله التي لا يختلف الحكم فيه  
فان قال لكافرا او كافرة او عبدا او مريثا من ذلك لم يكن عليه الحد بعد ثلثا بوزن به اهل الذمة والماليك اذا قال لغيره يا ابن الزانية او يا ابن  
الزانية او قد زنت ابنا ملنا او ولدنا من الزنا وجب ايضا عليه الحد كان المظالم في ذلك الى مرفان عفو عنه عفوفا ولا يجوز عفو غيرها  
مع كونها حية فان كانت ميتة لم يكن لها المقدن فان كان اليه المظالم في العفو فان كان لها واليان او اكثر من ذلك عفا بعضهم واكثرهم كان له  
بقي منهم المظالم فانما لم يحد عليه على الكمال من كان له العفو فغلبت نية من الحد ولم يكن له بعد ذلك المظالم ولا الرجوع فيه وان قال له مالك  
الزاني او ذني بلب بولك او لا ط كان عليه الحد لا يبره فان كان حيا كان له المظالم في العفو وان كان ميتا كان لا وليا له ذلك حسب ذكرناه في الكا  
سواء ان قال يا ابن الزانية او يا ابن الذيانية او ذنا بلب بولك كان عليه حد ان حد لا يبره فان كان فاحيين كان لهم المظالم في العفو  
كانا ميتين كان لا وليا لهما ذلك حسب ثبوتها وان قال له اختك ايتة واخوك فان كان عليه الحد لا يبره واخذه اذا كانا فاحيين فان كانت  
كان لا وليا لهما ذلك على ما ثبتنا وحكم الهم والعز والحق في الحال في دسامة ولا ارحا حكم الاخ والاخت في ان الاول بهم يقوم بمظالمه الحد  
يكون له العفو على ما بيناه فان قال ابنك فان اولادك او بنتك ذائنية او قد زنت كان عليه الحد بالمقدن المظالم فانما لم يحد عليه سواء كانت  
او بنته حية او ميتة وكان له ايتة العفو الا ان يسبقه الابن او البنت في العفو فان سبقا الى ذلك كان عفوهما خيرا وان قال لغيره يا ذاني  
فان لم يحد في ذلك لم يذاني يا ذاني فان قال له ان الذي نكته لك كان صحيحا لم يكن عليه حد كان عليه التعزير وان قال له يا ذاني  
بعد اخرى مرات كثيرة ولم يقم عليه فيما بينها الحد في ذلك لم يكن عليه اكثر من حد واحد من ايتهم عليه الحد في القذف فان قال له يا ذاني  
ما ذناك جماعة وجالت نساء او جالت نساء هي لا ذنا او قد ذنا او يا ذنا فان جازا برجمته كان عليه حد واحد فان جازا برجمته كان  
عليه لكل واحد منهم حد من قال لغيره من الكفار او المماليك يا ابن الزاني او يا ابن الزانية وكان ابواه مسلمين او حرة كان عليه الحد كاملا  
لان الحرة واليهما القذف فكان له الحد تاما وكانت ان قال المسلم امة او ذينة او يا ابن الزانية وكان امته كافرة او امته كان عليه الحد تاما لم يبره  
ولد لها المسلم الحد اذا انفاد منها هل لذمة والعيضا بعضهم في بعض لم يكن عليهم حد كان عليهم التعزير اذا قال لغيره قد زنت  
بفلانة وكان امته من يجب لها الحد كاملا وجب عليه حد من حد الرجل حد المرأة وكانت ان قال له بفلانة كان عليه حد من حد الرجل  
وحد من نسبة اليه فان كانت المرأة او الرجل غيرا لغيره او مع كونها ما لغيره لم يكونا مسلمين كان عليه الحد تاما لقذفه اياه ويجوز في ذلك عليه  
التعزير لعسبه له الى هؤلاء وان قال له زنت زوجتك او يا زوج الزانية وجب عليه الحد لو زنته وكان اليها المظالم في العفو فان كانت ميتة كان ذلك  
لا وليا لها ولا يبره الزوج من المحدثين ومن قال لولد له لا يذني يا ابن الزانية او ذنت ابنا ملك كان عليه الحد تاما فان قال لولده ان الذي ايتهم  
الحد ان الزنا او ولدنا او ذنت ابنا ملك لم يكن عليه الحد تاما وكان عليه التعزير فان قال له يا ابن الزانية وكان امته قد تابت ظاهرها التوبة كان  
عليه الحد تاما وبشأن الحد بالتوبة بشهادة شاهدين عدلين مسلمين او اقرارا القاذف على نفسه مرتين ما نذر قذفه فانما ثبت ذلك ايتهم عليه  
ولا يكون الحد منه كما هو في شرب الخمر الزنا في الشدة بل يكون من ذلك يجلد القاذف من نوبة القاذف لا يجرد على حاله ليس الا ما من  
يعفو عن القاذف على حاله بل ذلك الى المقدن على ما بيناه سواء كان اقر على نفسه او قد قامت به عليه بينة او تاب القاذف ولم يثبت ان العفو  
في جميع هذه الاحوال الى المقدن ومن تذف محسنا او محسنه لم يقبل شهادته بعد ذلك الا ان يتوب ويرجع وحده لتوبته الرجوع عما قلنا  
هو ان يكذب نفسه في ملاء من الناس في المكان الذي تفتن به فيما له فان لم يفعل ذلك لم يجز قبول شهادته بعد ذلك من قذفه مكا بخاصة  
بحسب ما عتق منه حد الخمر بغيره بالبالة التي كان وقا اذا قال للرجل لامرأة يا ذينة او يا ذينة بلب كان عليه حد القاذف لقذفه اياه وله  
يكن عليه الاضافة الزنا الى نفسه شيء الا ان يقر اربع مرات فان اقر اربع مرات كان عليه حد الزنا مع ذلك على ما بيناه واذا قال للرجل ولدت  
يا ذينة او قد زنت لم يكن عليه حد فان قال له يا ابن الزانية ولم ينفذ منه كان عليه الحد لو زنته كان عليه حد فان كانت ميتة كان  
وليها اولاد لم يكن لهم المظالم في الحد فان كان لها اولاد من غيرها آخره كان لهم المظالم في الحد فان انتفى من ولده كان عليه ان يلاعنه  
على ما بيناه في باب اللعان فان انتفى منه بعد ان كان اقر به وجب عليه الحد كلسان قد نجا بعد انقضائها كان عليه الحد اذا تباين نفسا  
بما يجزى الحد سقط عنها الحد كان عليها جميعا التعزير لثلاثا بوزن به اهل الذمة والماليك اذا قال لثلاثا لغيره يا قران او يا كيتان او يا ويث  
كان مسئلا له اللفظة التي تعذب بها هذا اللفظة وهي الرجل بوزنه واخذه كان عالما بمقول اللفظة عارفا بها كان عليه الحد كما لو صح بالقذف  
بالزنا على ما بيناه فان لم يكن عالما بمقول اللفظة لم يكن عليه الحد القاذف ثم ينظر في عادة تربيته استعمال هذه اللفظة فان كان بتبعا غير انكر  
يقيد القذف برجمته وان كان يقيد غيره لك في عادته لم يكن عليه شيء ومن قال لغيره يا قساويا قساويا ساويا بخره هو على ظاهر الحد











کتاب البرکات

[illegible]























# هَذَا كِتَابُ جَوَاهِرِ الْفَقِہِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما انعم علينا من بركاته في الدين وفصلنا على كثير من العالمين هذا المستبصر من العاقلين الذين علمت بهم في نهم المنازل ونجاة العلم بالحسين  
والخافل وكانوا الحقوا عولانا واولا ايضا في المشكليات اصلا وفرعا وقصدا وصلا على محمد والرسول والاولاد  
وعلى وصيه علي بن ابي طالب اشرف الالوصيا والاولياء والائمة من ذرئهم الا انما جاء في النجباء ما نطقنا طوق وذرشارق وسلمنا سلمنا  
فانه لما كانا نيا دهي حقا في الفضائل الاخرية الجلال والتهنئة في شدة الله وطاها ومجدها ما دام قد نزلها وسعدنا عليها مثل الاطلاق مسيلة  
الا اننا نال شاملا الاحكام والانعام غامرة بكل فضل اكرام وجبت في ذلك لشكرها علينا والحمد لله من اهلها واذا الشكر وان كان هو الا  
بالنعم مع ضرب من العظم فعد عرق من اكل انسان عرفنا وغاقلنا الطنا واما الخيرة لها في العلم لها حجة في ما تقدم من العلم بالشكر  
غير ان الحق لما كانت تفضله كان افضل ما نجد به شئ مثله ما من جع الى الدنيا ناث ويعلق بالمعبدات ويجوز نفعه على ذي الاديان  
ينبغي كرم في الاعقاب ابنت خدتها بعض ما يتعلق بان تلك فوضعت هذا الكتاب لما ذكرته ورسمته بكتاب جواهر الفقه لانتفي غمنا  
فيه ذكر المسائل المستحقة للتعدي والاجوبة الموجهة المتجسدة فالتاظر فيه يرتفع خاطر في هذا العلم ونفعه وينتفع في رباضة المشقة ونسب  
الحا فالا لاجوبه عن المسائل الشائنة فيه من الحق في الاجابة عنها والزول فيها بعد علمه في ذلك منها والله سبحانه وتعالى لمعونه على ما يحسن  
بجوده وكرمه بانه مسائل ما يتعلق بالعلم اذا كان الماء عينا وهو اقل من كونه ثم بظاهر صفة صاكر اهل يكون ظاهرا او نجسا الجواب هذا الماء  
يكون ظاهرا لما روى عنهم صلوات الله عليهم من قولهم اذا بلغ الماء كرام لم يحمل خبثا وهذا ماء قد يبلغ ذلك فوجب الحكم فيه بما ذكرناه وقدره بعض  
اصحابنا الى ان نجس طوائف الوجه الحكم بنجاسة ان النجس ما ينقص عن الكرم فلا يقي بضاما ينقص عن كرمه فوالا خلافت كيننا ان  
الماء اذا نقص عن ذلك لانه نجاسة ان الحكم بنجاسة وهذا غير متيقن لان الماء الذي ذكرناه اذا اتمناه به ماء ظاهرا او نجسا سواء اقل الماء  
الذي حكمنا بنجاسته هو اقل من كونه اذا اتمناه به ماء الظاهر صاكر فلم يلاذ الا لما حكمنا بنجاسته من الماء الذي لانه نجاسة وهو اقل  
من كونه لا خلافت كيننا في الماء اذا كان كراما وليس كره من ميا الا باز وفتت فيه فطر من نجاسته ولم يتغير بها احدا وضاه فان هذا  
النجاسته لا في جميع اجزاءه وانما الاقل بعض منه ولا خلاف بيننا في ان هذا البعض لو كان منفصلا من باقي ماء الكرم حكمنا بنجاسته ولو  
كان منفصلا لم يحكم بنجاسته اذا كان هكذا فلا فرق بين ان يكون الماء الذي ذكرناه من نجس متصل به وبين ان يكون منفصلا عنه  
ثم ينصل انما يجب ان لا يحكم له بنجاسته مع الانفصال بما ذكرناه فان قيل ليس الفرق بين ذلك في البعض الذي ظاهرا نجاسته وهو من جهة  
الكرام الحكم بالنجاسته والمنفصل منه قد حكمنا بنجاسته فيجب على ما كان عليه مع الانفصال بان ياتي كقولنا هذا ليس شئ لانه لو وجب  
في الماء ان ينسج على حكم النجاسته من حيث حكمنا بنجاسته فان انفصل نجاسته ماء الكرم وجب الحكم بالنجاسته وهو من جهة ماء الكرم ان يفي  
على حكم الظاهر من حيث حكمنا بنجاسته وان انفصل ثم ياتي بالنجاسته من باقي ماء الكرم هذا لا يقول منا احد كما انما مع الانفصال لا الحكم  
بنجاسته ومع الانفصال لا التميز بالنجاسته فحكم بنجاسته ممكن ما ذكرناه على انه لو لم يكن النجاسته في ذلك ما ذكرناه لم يكن لفوقهم اذا بلغ الماء  
كرام لم يحمل خبثا متغيرا عليه قد كان الشيء الا ما اوجبه عن حسن الطوبى في نجاسته هذا الماء وما مال في بعض الاوقات  
الى القول بطهارة لانه لو كان يقول بطهارة لانه لو كان النجاسته في ذلك ما ذكرناه على انه لو لم يكن النجاسته في ذلك ما ذكرناه لم يكن لفوقهم اذا بلغ الماء  
لم يكن معناه وكان حينئذ على نجاسته وان يقول هذا الماء محكوم بنجاسته على الانفصال وكذلك البعض اذا كانا نجاسته واحد هما منفصل  
من الاخر حتى اذا جمع بينهما صاكر انما ما ان محكوم بنجاسته على الانفصال حتى يراه احدهما او طهارة ما مع الايمان فغلبه لانه لا ريب  
دلتنا على ما ذكرنا بما فيه كفاية بحسبنا في هذا الموضوع فقل ما عول عليه ثم يقال له وهذا الماء انما حكم بنجاسته مع انفصال بعضه  
من بعض من اين ذلك انه اذا كان منفصلا وغير متصل به يبقى كل فان قال اذا كان محكوما بنجاسته وجب الحكم فيه بذلك وان كان متصل  
فيلزم ما ردت على ما ادعيت هو الذي سئل عنه ثم يلزم ان يكون ذلك ان يكون البعض الذي لانه نجاسته لو انفصل فتميز بالنجاسته عن الباقي  
ان الحكم بطهارة له ولا يحكم بنجاسته لانه لو كان هذا ماء محكوما بطهارة لم يكن دعوى نجاسته غلبة للبل فان قلنا للبل عليه نداء نقص عن  
كونه لانه نجاسته فيجب كونه نجاسته فلهذا ما قد بلغ كراما كان قد لانه نجاسته فيجب كونه ظاهرا لا نجاسته ومن قولك الذي ذكرنا  
عليه ما علمنا دجوعا عن النجاسته اذا وضعت في كرمنا علم يتغير بها احدا وضاه لا نجاسته لانه لو كان مستمرا على هذا الشئ بل انما ذكرناه



فِي مَسَائِلِ لُطْهَانِ

والمؤمنين من الجن والانس



# في مسائل الحج من جواهر الفقه

ان يتوضى بعد الصلاة من حين لا يتوضى عليه اذا نفل في ذلك مع الاول لا يكون مستقلاً له مسئلة اذا كان  
 محذوراً وتوضى قبل الصلاة ثم احتد وتوضى قبل العصر ثم علم انه لم يتوضى من غرضه الطهارة ما لم يجزئ عن ذلك الجواب هذه المسئلة  
 لما يجزئ المسئلة الى ثلثة اجزاء الجواب اجزاء مسئلة ان توضى قبل الصلاة ثم توضى قبل العصر ثم توضى قبل المغرب وفعل  
 هكذا بعد ذلك كل صلوة الى صلوة العشاء ثم ذكر بعد ذلك احتد عقبه من هذا الطهارة قبل ان يتوضى فاحكم الجواب ان كان هذا  
 حكمه كان عليه الوضوء عماه جميع هذا كانت صلوة الظهور ثم صحيحاً في ان كان في وقت الصلاة كان في وقت العصر مستقلاً له  
 فليها وبكدها من الصلوة صحيحاً هكذا القول الى اخرها وليس فيها ما وافق الا وهو هو في غير بيان وذلك لا يجوز مسئلة ان الوضوء هو مستقلم  
 ثم ان كان في الصلاة في ذلك الاسلام قبل ان يخرج من موضع الوضوء هل يكون وضوءه صحيحاً ام لا الجواب وضوءه صحيحاً لان الوضوء لا يفسد  
 ليس من فوائد الطهارة مسئلة ان الوضوء يخرج منه بولاً ونجاسة من الطهارة في موضع من حيث غير السيلان هل ينقض وضوءه لا الجواب  
 اذا كان في ذلك من وزن المعادة انقض الوضوء في ذلك ان كان فوق المعادة لم ينقض لان قوله تعالى لو جاء احدكم منكم من الغائط عام في ذلك  
 كذلك لا اجابة الواردة في ان الغائط ينقض الوضوء ولا يوجد مثل ذلك فيما يكون من فوق المعادة لانه لا يفسد غائطاً مستقلاً ان كان نجساً  
 وغسل اسنم حدثاً ما ينقض الوضوء هل يبطل غسل اسنم عليه الجواب يبطل على غسل اسنم لا يحتاج مع ذلك الى وضوء في وقت الصلاة  
 من قبله انه يبطل غسل اسنم لا يبطل عليه فهم من هذا الجواب ان يبطل في وضوءه في وقت الصلاة وهذا الغسلان غير صحيحين اما الجواب لا غرضه لغسل الاسنم  
 يبطل لانه لا يشبه في انما ينقض الطهارة لا ينقض الطهارة الكبرى ولا ينقض بعض الطهارة الكبرى وغسل لراسهم من الطهارة  
 الكبرى فلا ينقض هنا ما ينقض الصلوة واما القول بان يبطل على ذلك يتوضى للصلوة فيبطل ايضا لان الغسل من الجنازة في كل استباحة  
 الصلوة بركة ينقضه على وضوءه صحيحاً به مسئلة اذا كان كافراً ثم اتى بغيره ثم اسلم هل يكون ثبتمه صحيحاً وكذلك وضوءه لا يجوز  
 ثبتم هذا وضوءه غير صحيحين لان ذلك عبثاً ينقضه صحيحاً الى التوبة وذلك لا يصح من وكافراً مسئلة ان ثبتم هو مسلم ثم ارتد  
 غا طي الاسلام هل يكون ثبتمه صحيحاً او فاسداً الجواب ان عاد الى الاسلام قبل ان يخرج من ثبتمه ما ينقض الطهارة كان ان ثبتم صحيحاً على ما قلناه  
 فيما مضى في الوضوء مسئلة ان كان نجساً ووجب عليه التيمم لاستباحة الصلوة فتم ثم احتد ما ينقض الوضوء وجعل من الماء فابطل الوضوء  
 دون غسله ولم يتوضى هل يجب عليه غاذه التيمم ام لا الجواب عليه غاذه التيمم لان حكم الجنابة باق على ما كان عليه مسئلة ان كان  
 التيمم فوضي به زرع الحث هل يكون التيمم صحيحاً ام لا الجواب لا يكون هذا التيمم صحيحاً لان يجب عليه التيمم باستباحة الصلوة وهذا التيمم  
 ولا يجوز له التيمم بالسجود لاحتياج العباد منه وذلك ثبات الاعتكاف وان كان اسلامه صلياً ثم ارتد فبطل على كل حال ولا يفتح عندك ففتح  
 كونه امة محكوماً بنجاسة لاجل كفره على انه ينبغي على الصلوة ان الكفر لا ينعفي الايمان ان حكم بان اسلامه المتقدم على الاول لم يكن صحيحاً وان  
 لم يكن صحيحاً لم يفتح اعتكافه على كل حال مسئلة اذا اسكر وهو معتكف هل يبطل اعتكافه ام لا الجواب يبطل اعتكافه لان الاعتكاف هو الالبس  
 المنظور للعبادة فاذ اسكر فقد فسق وخرج بسكره عن كونه لا ينافي المدة المذكورة للعبادة وفسد ثبتمها واذل ينقض الجفيع في كونه  
 معتكفاً **باب مسائل من جواهر الفقه** مسئلة ان الساجد في الحج عن ساجدة ثم اذا نقل الاحرام الى نفسه هل يجوز له ذلك  
 الجواب لا يصح هذا النقل فان مضى على هذا التيمم يقع حجة الا عن بابا بينه لان صحته نقل ذلك يفسد ثبتمها لاجل لا يبل يقضه علمه بان ذلك  
 مسئلة ان ارتد عن الاسلام وقد كان حجاً وارتد فبطل حجاً عاد الى الاسلام بعد ذلك هل يجب عليه الحج ام لا الجواب لا يجب عليه الحج لان  
 اسلامه الاول لم يكن عندنا صحيحاً لان اوله كان صحيحاً لما جازى ثبتمه الكفر له على فاقده ثبتمه من عادته الحج ما ذكرناه مسئلة ان ارتد  
 على امة التمسك ولم يعلم هل كان العقد حال الاحرام او الاحلال ما الحكم في ذلك الجواب لا احكاماً ينقضه بخلاف العقد لانه لا يامن ان  
 يكون قد وقع في حال الاحرام وذلك لا يجوز مسئلة ان اختلف رجلان في العقد فقال الرجل شعرة وانا محمل فقال المرأة بركت  
 محرم ما الحكم في ذلك الجواب القول في ذلك قول الرجل لانه علم بنفسه المرأة مدعيه لكونه محرراً فاعلمها لا يجب عليه ذلك لانها  
 مفرقة بالعقد له وادعيت عليه ما يبطله وهي ففسدت في دعواها الى التيمم وفي دعائها المرأة انها كانت محرراً وانكر الرجل ان كان الحكم  
 ما تقدم فان قال الرجل كنت محرراً وقال المرأة بركت محلاً كان على الرجل التيمم لانه مفرقة بما بالعقد مدعيه لما بينا فسقط عن نفسه  
 هذا فالنكاح وغيره من صحفنا الفصل مسئلة ان الساجد ثلث رجلين حجها هل صحيح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك عنها ولا عن  
 واحدة منها لان حجاً واحداً لا يجوز عزائبان فان حج عن احداهما فليس الواحد والى بهما من الاخر لانهما جميعاً اساجد ليجتمعها فان افترجا فاحدهما بالجمعة  
 لم يصح ما ذكرناه فان اراد الاخرى بها الى نفسها يصح لانهما نواها عن نفسه ففعلها لا دليل عليه مسئلة ان احرمت قبل الحيض وافتاحها هل  
 يجب عليها جزاء وضوء ولا يجب عليها شيء الجواب لا يجب عليها لان احرامها في غير الحيضات ومن شرط حنكها نفع من الحيضات مسئلة ان الساجد



# مسائل في طهارة الحيض والفجر

القيم لا يرفع حدثا كان ذلك الحدث ناقضا للظاهرة الصغرى والكبرى **مسئلا** اذا قيمت نوى ان يقيم بدلا من الوضوء وكل كان كان جنباً نوى ان يقيم بدلا من الغسل هل يصح ذلك يجوز له استباحة الصلوة به **الجواب** لا يصح ذلك لا يستباح به الصلوة لان ائمة الواجب عليه حصلت ويصح ان يوى استباحة الصلوة به على ما تقدم ذكره **مسئلا** اذا كان مصلوبا او في أرض نجسة ولا يقدر على خرايطهم يقيم بها حكمه في الصلوة **الجواب** ان يؤخر الصلوة الى ان يقدر على ما يقيم به او يتكلم به وحيثما من قال يصلي فانه قد عدل ذلك عادا الصلوة والاولا الظاهر لان الصلوة اوجب عليه بشرط كون منظمه راض لا يقدر على هذا الشرط فينبغي ان يؤخرها الى ان يقدر عليه ان صلى واغاب في الصلوة اذا تمكن من ذلك كان ذلك جائزا وكان القول في المحيوس المقيد المشد وبالرباط **مسئلا** اذا كان مقطوع اليد من الذراع هل يجب عليه يقيم ام لا **الجواب** لا يجب ذلك عليه لان الامر بالنهم يتعلق بما قد عجزه هذا المكلف فقد سقط الفرض عنه فان صح طهارة يحد الوضوء استحبنا بان كان جائزا **مسئلا** اذا نزل عن بدنه او ثوبه شيئا من النجاسة بما يعبر الماء المظهر هل يزل حكم النجاسة عما كان عليه **الجواب** لا يزل حكم النجاسة عما كان عليه لا يجوز له الصلوة ايتم وهو كذا وقد كان شيخنا المرتضى رحمه الله يذهب الى جواز ذلك في هذا المعنى صحيح لان الجماع الطائفة على خلافه في ذلك **مسئلا** اذا كان معه ثوبان يعلم ان احدهما طاهر الاخر نجس لا يعلم الظاهر من النجس على التخييل هل يجوز له استباحة الصلوة في ثوبيهما ام لا **الجواب** لا يصح هذا الا انسان الصلوة في كل واحد منهما وفي الناس من ذهب الى انه لا يصح في واحد منهما اذا لم يقدر على غيرهما يابا وهذا غير صحيح لاننا فصل الصلوة في واحد منهما وليس في الاخر نجاسة يبق ان يتعدا الحسد حتى يفر القول في ذلك مجرعا لا يابن الذين قدما ذكرهما **مسئلا** اذا اغتسل من الجنابة وهو كافر ثم اسلم هل عليه عادة الغسل ام لا **الجواب** عليه عادة الغسل لان ذلك طهارة يقتضيه في صحته الى التوبة وذلك لا يصح مع الكفر **مسئلا** اذا اغتسل المرأة الكافرة من الحيض الاستحاضة والنقاس ثم سلت هل يجب عليها اعادة ذلك الغسل ام لا **الجواب** لا يجب عنها عن هذه المسائل كالجواب عن المسئلة المتقدمة سواء **مسئلا** اذا عمل الكافرة بسواها كان كفره أصليا او ارتدادا او كان كافرة ثوبا اصغره او غسله هل يجوز الصلوة فيه ام لا **الجواب** هذا انشائي يكون نجسا فلا يجوز الصلوة به حتى يغسل لان الكافر نجس **مسئلا** اذا دانت المرأة الدم ثلثة ايام متفرقة من جملة العشرة ايام ما الحكم في ذلك وهل هي حيض ام لا **الجواب** انما يحكم الحيض في اصحابنا من يقول بانها غير حيض لانها ثلثة ايام والاولا ظاهرا لا خلاف بيننا في ان كل دم مره المرأة في العشرة ايام وان كان ذلك في ايام متفرقة بعد ثلثة ايام المتوالية فهو حيض لان من جملة العشرة اذا كانت هذا حيضا فان انقطع الدم مع فقرتها لانها من جملة العشرة وكل يجب فيها قلناه فان قيل هذا يلزم عليه ان يكون الحيض اقل من حيضا وان انقطع الدم بعد ذلك فلم نره الى تمام العشرة قلنا هذا قد دل الدليل على انه غير حيض فقلنا به لذلك لا خلاف فيه فاما اخرجه من تلك الجملة لا بدليل لولاه قلنا به وان قيل بالثاني لان الاحتياط يقتضيه كان جائزا **مسئلا** اذا دانت المرأة الدم ثلثة ايام وانقطع سبعة ايام ثم رأت ثلثة ايام هل يكون الاول حيضا ام وكلها ثلثة **الجواب** الثلثة ايام الاولى حيض لانها من جملة العشرة الثانية غير حيض لان الدم حدث فيها بعد تمام العشرة **مسئلا** اذا دانت المرأة الدم اقل من ثلثة ايام ودانت الظهر الى تمام العشرة هل يكون ذلك حيضا ام لا **الجواب** لا يكون ذلك حيضا لان الحيض لا يكون اقل من ثلثة ايام **مسئلا** اذا دانت المرأة الدم اقل من ثلثة ايام ثم رأت بعد ذلك يوما نيو الى تمام العشرة ما الذي هو حيض من ذلك **الجواب** يكون الجميع حيضا وقد تقدم ذكره في الوجوه في ايام المتفرقة وعلى مذهب من قال من اصحابنا بان الثلثة ايام يجب كونهن متوالية لا يكون حيضا **مسئلا** اذا كانت عادة المرأة في نجس الحيض خمسة ايام في كل شهر فزادت فيها وذا قبل ذلك خمسة ايام وانقطع ودان خمسة ايام بعد هذا وانقطع ما الحيض من ذلك **الجواب** الحيض من ذلك هو الايام التي هي ايام العادة والباقي غير حيض لان اضافة النجاسة الى العشرة ليس اولى من اضافة النجاسة الاخرة اليها وان لم يكن على ذلك دليل يجب لعقائه العادة لا يجمع عليه دون ما لا دليل عليه **مسئلا** اذا كانت عادة المرأة خمسة ايام فزالت خمسة قبلها او دانت خمسة ايام بعد هذا وانقطع ما الحيض من ذلك **الجواب** انما العشرة ايام حيض لان اكثر مدة الحيض عشرة ايام **مسئلا** اذا دانت المرأة الدم عقيب الولادة ساعة وانقطع ولم تر منه شيئا الى تمام العشرة ما حكمها **الجواب** هذا الدم يكون نقاسا لان له ليس لقليل النقاس بعد **مسئلا** اذا دانت المرأة الدم عقيب الولادة ثم انقطع ودان ايضا دنته لحن او اكثر منها قبل خروج العشرة ايام ما حكم ذلك **الجواب** انما يكون نقاسا لانها من جملة العشرة ايام وهي اكثر ايام النقاس كونه في الحيض **مسئلا** اذا كانت المرأة حامل او ولد ولدتها وخرج الدم عقيب الولادة بكل واحد منهما هل يكون الاعقب اولى النقاس في اول ولد الاول والثاني وكل في اكثر النقاس **الجواب** لا يعتبر في اول النقاس لولده الاول ويشتو اكثر النقاس من وقت الولادة للثاني لان اسم النقاس يتناول اول ذلك **مسئلا** اذا ولدت المرأة ولم يخرج منها دم بالجملة هل يجب عليه الغسل ام لا **الجواب** لا يغسل عليها لان الاجتماع حاصل على وجوب الغسل عليها اذا خرج



# مسائل الصلوة من خروج الفقه

منها الدم وفي وجوب تلك عليها اذا لم يخرج الدم عند الولادة يحتاج فيه الى دليل ولا دليل عليه لان الاصل برائة الذمة وايضا الغسل  
فيه يحتاج الى دليل ايضا فالنقاس مأخوذ من الفقه هو الدم وان لم يخرج دم لم يصح القول بحدوثه **مسألة** اذا خرج من المرأة  
عقب الولادة ماء بغير دم اصلا لم يجب عليه الغسل **الجواب** القول في جواب هذه المسئلة كما نقول في المسئلة التي تقدمتها **مسألة**  
اذا خرج من المرأة الدم بحد خرج الولد هل يكون ذلك نقاسا ام لا **الجواب** لا يكون ذلك نقاسا بغير خلاف **مسألة** اذا استشهد  
اثنان وهو جنب هل يجب غسله ام لا **الجواب** لا يجب غسله لانه لا دليل على ذلك **مسألة** اذا وجبت عليه الطهارة وهو متمكن من فعلها  
بنفسه لقوله ثم اذا قم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق الا يتراموا بان تكون غاسلين وما سمين والطريق يقتضي قول الفقه  
حتى يستحق التيمية لان من ظهر مغيرة لا يفي غاسلا ولا ما سحا في الحقيقة ولا ان اجاع الطائفة على ما ذكرناه ولا ان الحديث متيقن وانما  
اذا لته بنفسه فقد يتقن برأيه ذمته وليس كذلك اذا قوله غير معتمدة من غلبة بنفسه **مسألة** اذا كان على وضوء ثم رآه با او ذبا  
يقتضي وضوءه بذلك ام لا **الجواب** لا يقتضي وضوءه بذلك لان الاصل برائة الذمة ويقتضي اثبات ذلك من نوافض الطهارة الى دليل  
لا شرع ولا دليل عليه لا ان اجاع الطائفة ايضا عليه **باب مسائل في احوال الصلوة** **مسألة** صلوة الصبي من صلوة الليل والليل  
**الجواب** هذه الصلوة من صلوة النهار لقوله ثم اقم الصلوة مطرة النهار ولا خلاف في ان المراد بذلك صلوة الفجر والصرح لما كانت صلوة  
الفجر بتمام بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس كان ذلك لا على هذا الوقت طرب النهار ولا ان اجاع الطائفة عليه ايضا **مسألة** الصلوة  
الوسطى **الجواب** الصلوة الوسطى في صلوة الظهر لان اجاع الطائفة حاصل عليه اجماعا حجة واستلال من يذهب اليها غير صلوة الظهر  
بل قوله ثم ونوموا لله فانتين لا يتوجه علينا منه ان لا ان القنوت عندنا جاز في كل صلوة **مسألة** هل يجوز الصلوة في المكان المغمض  
ام لا **الجواب** لا يجوز ذلك سواء كان المصلي هو الغاصب غيره لان الاصل في المنع من ذلك كونه مغضوبا وهو كذا على الوجهين جميعا  
**مسألة** اذا امر بالالموضع غيره بالدخول الى ما لكانه ثم نهى عن المقام فيه فاقام منه ولم يخرج وصلى هل صلواته صحيحة ام لا **الجواب** من  
هذه الصلوة غير صحيحة لا ينافي في الملك الذي يعلم ان صاحبه يكره تصرف غيره فيه ولا يختاره والصلوة تصرف فيه بغير شبهة ولا يكرهنا هذا  
شأن الصلوة في ارضي الخريف البساتين وما اشبه ذلك لان العادة جارية بان مالك ذلك لا يكره من احد الصلوة فيه فان قتلوا  
عن الصلوة في موضع معين او في الموضع ما كان يكون حكمه قلنا اذا كان الامر على ذلك فالاصل يقتضي ان ان صلى بعد منه لم يكن الوقت  
يصح عليه لم يصح صلواته الا ان يعلم ان يملك الحقوق والارض الصنعة غيره عن ذلك **مسألة** اذا كان يجوسا في مكان مضوء ولا  
يمكنه الخروج منه هل يجوز صلواته فيه ام لا **الجواب** صلواته فيه جائزة لا نه مضطرا الى ذلك بفتاى المتكمن من الخروج منه **مسألة** اذا نهى  
المالك عن المقام في ملكه وتشغل بالخروج في طريقه وصلى هل يصح هذه الصلوة ام لا **الجواب** هذه الصلوة لا تقع اذا كان الوقت مستعيا  
وان كان قد تقضى كانت جائزة لانه انما قد فرض الله ثم على ذمته مع تشغله بالخروج لا نه مضطرا الى ذلك مع تقضى الوقت ومع  
نه غير مضطرا لا تقع صلواته ويجب عليه تقديم الخروج ثم يصلي بعد **مسألة** اذا اضطر الى الصلوة فوق الكعبة هل يكون صلواته صحيحة  
ام لا **الجواب** اذا اضطر الى الصلوة كانت صلواته صحيحة بان يصلي مستقبلا على ظهره ليكون مستقبلا للبيت المعمور والوجه في السماء **مسألة**  
اذا صلى واقفا على طرف الحائط بحيث لا يبقى قباله من البيت هل تقع صلواته ام لا **الجواب** هذه الصلوة لا تقع لان المصلي لم يطلع على هذا  
الوجه يكون مستدبر القبلة وذلك لا يجوز **مسألة** اذا اتمدت لكعبة هل يجوز الصلوة اليها ام لا **الجواب** الصلوة الى تلك الجارية  
لان المكلف مستحب الصلوة الى جهة **مسألة** اذا كانت جماعة في سفينة هم من خروج فيها وكان لواحد منهم ميت هل يصح من الصلوة قائما وليس  
للبا في ذلك ملحكمهم في الصلوة **الجواب** الاول في موضع ثم يحل بعد ذلك جمعا فيه ثم يصلي بعد اخر وبعد اخر اخر كل الى اخر من  
كان الوقت مستعيا وان كان قد تقضى صلواته جوسا في موضعهم فلا ينظر احد منهم صلوة الاخر قائما ثم يصلي فان لم يكن بينهم احد له موضع  
بينهم الصلوة قائما صلواتهم جوسا **مسألة** الجماعة اذا كانوا كلهم عراة لواحد منهم ثوبا حكمهم في الصلوة **الجواب** ان كان الوقت مستعيا  
صلى صاحب الثوب عراة لاخر ضلعيه ثم كل الى اخرهم فان كان الوقت قد تقضى صلواتهم **مسألة** اذا كان مع المكلف ثوبا كثيرة يعلم  
واحدا طاهرا بالبا في غير ما يعلم الظاهر على الثوبين ما حكمه في الصلوة **الجواب** ان كان الوقت مستعيا صلى في كل واحد منهما الصلوة بعينها فان كان  
مضيضا صلى عراة لان ذلك هي هاتر **مسألة** اذا كان معه ثوبان يعلم احدهما طاهرا والاخر نجس لا يميز بينهما الطاهر منهما ما حكمه في الصلوة  
بينما **الجواب** يصلي في كل واحد منهما الصلوة بعينها لانه اذا فعل ذلك كان مؤدبا لها بيقين وقد تقدم ذكر هذه المسئلة **مسألة** اذا ناد  
الصلوة وعلى الناس او تكلم بجاست هل يجوز له ذلك ام لا **الجواب** لا يجوز له ذلك لانه لما اتم الصلوة به منفردا لان اجاع الطائفة عليه **مسألة**  
اذا كان معه قارورة مشددة الواس من خاصا وغيره فيها جاست ثم صلى وهي كذا في حبيبه هل تقع صلواته ام لا **الجواب** لا تقع صلواته لانه







# مسائل الزكاة في جوارح الفقير

الحق القبله ثم الخلف ثم الصبي ثم الرجل وان كان الصبي من لا يجز عليه قدم هو الا الى القبلة ثم بعد ذلك على الترتيب الذي ذكرناه لا عليه  
 اجماع الطائفة لانه هو السنة على اورد الخبر به بتقديما او لا **مسئلة** اذا شغل المصلي كبا جمل وكان طرف معه اودق عليه هل يصح خلوة  
 ام لا **الجواب** يصح لان ما ينقطع الصلوة ليس هذا من جملة **مسئلة** اذا شغل المصلي في صلوات الكون هل يجز عليه اعادة اتمام الجوارح  
 هذه المسئلة لا يفرق صاحبنا فيها الا انها وان كانت كل يجز عليه اعادة اتمامها لان هذه الصلوة قد تعلقت بذمة المكلف فيجب عليه ان يؤدبها  
 بيقين واذا اعادة فانه يتيقن برأيه فممنها اذا لم يعد عند سهره من انما لم يكن على يقين من اذائها **باب** هل يتعلق بالزكاة  
**مسئلة** اذا كان عند انسان من الابل ثلث وعشرون ومضت ثلاث سنين ما الذي يجز عليه **الجواب** يجز عليه بنت مخاض للسنة الاولى  
 ثم يقض التضال الذي يجز فيه بنت مخاض فيجب عليه في السنة الثانية من شيا ثم يقض التضال عما يجز عليه في ذلك فيجب عليه اربع شياه فيجب  
 عليه في ذلك بنت مخاض وقطع شياه **مسئلة** اذا كان عند جنس من الابل مضت عليه ثلاث سنين هل يجز عليه اكثر من شاة واحدة  
 او لا **الجواب** لا يجز عليه اكثر من شاة واحدة لان الشاة استحققت بها فينفي اقل من خمسة فلا يجز عليه شئ منها **مسئلة** اذا كانت البقرة  
 معلونة او عاملة في بعض الحول وسائمت في البعض الاخر هل يجز عليه فيها ذكوة ام لا **الجواب** لا يجز الا في ذكوة لان الاحتياط يقتضي ذلك وان قيل بانها ليس فيها ذكوة كان قولها  
 الصوم حكمه بهذا ان لم يكن هو الا على حكم بذلك فيها **مسئلة** اذا كانت البقرة معلونة او عاملة في بعض الحول وسائمت في البعض  
 الاخر وكان ذلك فيها مشا او اهل يجز فيها ذكوة ام لا **الجواب** لا يجز الا في ذكوة لان الاحتياط يقتضي ذلك وان قيل بانها ليس فيها ذكوة كان قولها  
 الاصل برأيه الذمة والقول بذلك يقتضي فيه ليل ولان النظر فيما يجز فيه الزكوة من ذلك حول الحول عليه مع كونه سائما وهذا  
 غير حاصل في ذلك **مسئلة** اذا كان عند من الغنم او غيرها ما يبلغ الفقة وذكر انه وديعه عند هل يقبل قوله ام لا هل يجز عليه في  
 ذلك نعمين ام لا **الجواب** في ذلك مقبول ولا يلزم على ذلك يمين لان امير المؤمنين ع امر سائمية في الصدقات بان يجعل الامر في ذلك  
 الى اصحابها ولم يامر بيمين في ذلك **مسئلة** اذا كان عند اربعون شاة فلما حال عليها الحول ولدن في واحدة ما الذي يجز عليه في ذلك  
**الجواب** لا يجز عليه في ذلك ثلث شياه لان الحول الاول حال عليها وهي اربعون شاة فوجب فيها شاة فلما ولدن الواحدة تمت من  
 الاربعة اربعين شاة فلما حال عليها الحول الثاني كان قد حال على الاربعة والنحل الحول وهي اربعون وجب فيها شاة اخرى فلما ولدن  
 ثلث اربعين فلما حال عليها الحول وجب عليها ثلث شياه **مسئلة** اذا كان عند ماثنا شاة واحدة ومضت ثلث سنين ما الذي يجز  
 في السنة الاولى ثلث شياه وفي كل سنة شاتان لان المال الثاني والثالث قد نقص عن المائتين واحدة فلم يجز عليه اكثر من شاتين  
 وبني ايضا ان يحكم بترك ما بالغ المالك في حقه منه باقية **مسئلة** اذا كان عند من الجواشي ما يبلغ التضال فغصب ذلك ثم عاد اليه  
 حول الحول ما الحكم في ذلك **الجواب** ان كان الامر على ذلك ساقط بها الحول سواء كانت عند سائمة وعند الفاصصة معلونة او كانت عند  
 معلونة وعند الفاصصة سائمة لانه يراعى في المال اماكن النقص فيه طول مدة الحول وهذا غير ممكن من ذلك **مسئلة** اذا كان المكلف في  
 بلاد الشرك وله مال في بلاد الاسلام هل يجز عليه ذكوة ام لا **الجواب** لا يجز عليه ذكوة فان ذكاه سنة واحدة استحبها باكان جاور وان موطنه عليه  
 سنون لان اماكن التصرف فيه غير حاصل له ولقولهم لا ذكوة في المال الغائب **مسئلة** اذا وجب عليه ذكوة وتمكن من الاذاء وكان في بلاد  
 مستحق لها هل يحلها الى بلد اخر وهلكت هل يجز عليه ضمها ام لا **الجواب** لا يجز عليه ضمها لان اجماع الطائفة عليه لانه لا يمكن من الاذاء وحصول  
 المستحق بل يتركه الضمان **مسئلة** اذا وجب عليه ذكوة وتمكن من الاذاء ولم يكن في بلاده من يستحقها وجاهلها الى بلد اخر وهلكت هل يجز في ضمان  
 ام لا **الجواب** لا ضمان عليه لاجماع الطائفة عليه لانه مع عدم المستحق غير ممكن من الاذاء **مسئلة** ان يقول الدار الغنم والظبي هل يذبح ذكوة  
 ام لا **الجواب** لا ان كان ما يتوالد من ذلك ليس غنما كان يذبح ذكوة لان رسول الله قال سائمة الغنم الزكوة وهذا الاسم يتناول ذلك فيجب فيه  
 الزكوة **مسئلة** اذا كان عند اربعون شاة واستاجر بها الجربا شاة هل يجز عليه فيها ذكوة ام لا **الجواب** لا لان ذكوة عليه في ذلك لا التضال  
 قد نقص بدفع الشاة الى الجربا **مسئلة** المكاتب اذا كان عند مال هل يجز عليه ذكوة ام لا **الجواب** لا ان كان مشردا عليه كان معه مضال  
 لم يكن عليه ذكوة لانه بعد حكم الرق لا يملك شيئا ولا بد من مراعاة المالك في ذلك فان كان غير مشرد عليه تحريمه بمقدار ما اذوا كان معه  
 مضال بحسبته من الحرية كان عليه فيه الزكوة لانه مالك له على كل حال **مسئلة** اذا كان عند مضال ومات في بعض الحول وانتقل هذا المضال  
 وارثه هل يجز عليه فيه الزكوة ام لا **الجواب** لا يلزم الواو ان ذكوة غنم لان لم يحل الحول في ملكه وعليه ان يستأنف الحول فاذا حال الحول على  
 هذا المضال كان عليه الزكوة **مسئلة** يدفع من وجبت عليه الزكوة ذلك الى مستحقها ولم يؤجلها في حال الذبح الزكوة هل يكون ذلك مجز عليه  
 ام لا **الجواب** لا يكون ذلك مجز عليه وعليه ان يجاهل هذه النية لا الاعمال بالنيات كما قال رسول الله وايضا قوله نعم وما امرنا الا لعباد الله  
 مخلعين له الدين والاخذ امر لا يكون الا بالنية وايضا فانه ان نوى الاخلان في ان ذلك يجز عنه وليس كذلك **مسئلة** اذا كان معه

دلالة على ان الجوارح الثلاثة والثلاثة والاربع هي التي تجز في ذكوة



# مسائل الصوم في الفقه

ما نادر من غير من النسب فقال الله على ان اصدق بماه من الماين او بالنسب من نصاب غير ما وخال الحول هل عليه في ذلك ذكوة أم لا  
**الجواب** لا ذكوة عليه في ذلك لانه لا يملكه بل لا يحل له الحول عليه بل لا يحل له ذكوة  
 لجميع النصاب **مسألة** اذا كان عند ثمان وخال الحول عليه ما وجب الزكوة عليه فيها فتصدق بجميعها هذا يقف عنه فرض الزكوة أم لا  
**الجواب** لا يصدق ذلك عنه فرض الزكوة عليه فيها لان اخراج الزكوة عبادة وقربة ويفتقر في اخراجها كمال نية الوجوب اخراجها على الوجه  
 المقدم ذكره متعين بنية الوجوب فلا يكون ذلك مجزعا عنه **مسألة** اذا كان لادنان مملوك غائب بغير اهل عليه نظر تمام **الجواب**  
 الفطر عنه تمام سببه لان الجزاء ودون النبي باخراجها عن نفسه عن مملوكه والجزء يتناول ذلك **مسألة** اذا كان العبد لثنتين هل يجب  
 عليهما الفطر عنه أم لا **الجواب** يجب عليهما ذلك بحصة والكلا واحد منهما سببه لان الاختار والوارد في ذلك يقضيان باخراج الانسان غنيمة  
 وهي عامة في ذلك ايضا فاذا احتياط بيقضيه **بالمسألة** هل يتعلق بالصوم **مسألة** اذا صام الانسان يوم الشك بينه ان من شهر  
 ومضا يجزئ ذلك أم لا **الجواب** لا يجزئ ذلك لانه مما عني عن صومه على هذا الوجه الذي يقتضيه فساد المنه عن **مسألة** اذا كان نحو  
 اواسير او هو بحيث لا يعلم شهر رمضان من جملة الشهور الستة على التعيين بالذي يجب عليه **الجواب** يصوم شهران ووافق ذلك شهر رمضان  
 اجزأه وان كان بعد شهر رمضان كان مجزعا عنه وان كان قبله كان عليه لعادة لان صومه بعد يقع موقع القضاء وهذا لا يجوز قبله  
**مسألة** اذا جامع قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر وهو نائم ما حكمه **الجواب** يجب عليه التحصن بما هو فيه ويستلزم صومه ولا شيء عليه  
 لم يتعد ذلك في زمان الصوم **مسألة** اذا قلده غيره في ان الفجر لم يطلع وكان قد طلع ثم تناول ما يفطره ما حكمه **الجواب** يجب عليه القضاء  
 لانه ركعتان في ذلك وكشفه بنفسه اذا كان متمكنا من ذلك **مسألة** اذا طعمه غيره فوصل الانسان الى جوفه هل يفطره لان الصوم لا يفطر  
 لا يفطر لان ذلك حدث به من غير قصد منه ليد وهو الاختيار ولا اختيار له في ذلك **مسألة** اذا طعن بنفسه فوصل ما طعمه به الى جوفه  
 هل يفطره أم لا **الجواب** لا يفطره لان ذلك حدث عن قصد وتعمد **مسألة** من اقدم على فعل ما يوجب عليه كفارة عن ذلك أم لا **الجواب**  
 يجب الكفارة عليه لانه اقدم على ذلك وتعمد في الزمان الذي ليس له ان يقدم عليه لان يتعمد في مثله **مسألة** اذا افطر متعمدا في نهار  
 شهر رمضان من غير عذر بهيج له ذلك **مسألة** هل عليك في ذلك حرج أم لا فقال ما الذي يجب عليه **الجواب** ان شئت قال لا حرج على  
 في ذلك كان عليه لقوله من قال على يجر عزمه الامام بقليل العترة فان اقدم على ذلك مرات واكثر عزمه فيها فنفين ذلك  
 بعد ذلك **مسألة** اذا اكره زوجته على الجماع هل يجب عليه الكفارة أم لا **الجواب** ان اكرهها على ذلك يجب الكفارة عليها بالجماع ذلك  
 على الزوج فيكون عليه كفارة فان الواحدة عنده الاخرى عنها لان ذلك حدث عن قصد واختياره له **مسألة** اذا اكره من لا يحل له  
 وطعمه على الجماع هل يلزم كفارة كما لو تمت في زمني وفيه لزوجته أم لا **الجواب** هذه المسئلة فيها خلاف بين اصحابنا ولا طهرانه بنية كفارة  
 لان الاحتياط تقضيه **مسألة** اذا نذر صوم يوم معين وافق شهر رمضان هل يجوز صومه بنية النذر أم لا **الجواب** لا يصح صومه له  
 نذرا اذا كان حاضرا او في حكم الحاضر لان صوم شهر رمضان من هذا حكمه لا يصح عن غيره ولا يصح الا عنه **مسألة** اذا نذر صوم  
 يوم معين ووافق ذلك شهر رمضان وكان مسافرا فاضاه بنية النذر هل يصح ذلك أم لا **الجواب** يصح له ذلك لان صوم  
 شهر رمضان لا يجب عليه فجاز وقوع صوم هذا اليوم عن غير شهر رمضان وقد وودت الرأية بانه لا يجوز الصوم  
 الواجب في السفر وعلى ذلك لا يصح هذا الصوم جملة ولا احتياط يقتضي ما ذكرناه ولا **مسألة** اذا نذر ان  
 تمكن عزمه على من لا يحل له وطعمه قبله من لا يحل له قتله كان عليه صومه هل يلزمه هذا الصوم اذا تمكن من ذلك  
 أم لا **الجواب** لا يجب عليه هذا الصوم لانه يتبع من حيث انه نذر في معصيته والصوم ما يقع صحيحا بان يتقرب  
 به الى الله تعالى والفتيح لا يتقرب الى الله **مسألة** اذا نذر صوم معين فوافق ذلك اليوم يوم عيد هل يجب  
 عليه القضاء أم لا **الجواب** لا يجب عليه ذلك وهذا صحابنا الى القضاء يجب عليه وكان يقو  
 ان علق النذر بيوم العيد فقط فلا قضاء عليه واسرعه بغيره ذلك ووافق يوم العيد كان عليه القضاء  
 وعندى انه لا فرق بين الموضعين لان يوم العيد عندنا جميعا ليس به زمان يصح انعقاد النذر عليه وانما  
 كان كذلك فلو كان القضاء يجب على نذره هذا اليوم كان مما يصح صومه وقد علمنا خلافا في بعض  
 فان القضاء يتبع وجوبه في وجوبه المقضي فاذا كان كذلك وكان يوم العيد لا يصح صومه في يومه المسافر  
 عنه فان قبلنا الحايض والمسافر يجب عليهم قضاء اليوم الذي لا يصح صومه بان لا يكون الحايض هناك  
 ان كان لا يصح صومه قبلنا الفرق بين الاسرى والحر



مسائل اصولی و فقهی

بنو كذا لك المسافر ليس كل يوم العبد لا يصر صوره على كل حال فانما اذا لم يمسكها فانما ان يصوم يوم يقدم انسان  
ذكرة من سفره فتقدم هذا الانسان ليلا هل يجب عليه هذا الصوم ام لا **الجواب** لا يلزمه ذلك لا بشرط صوم يوم واطلاقه ليلا  
لا بشرط يحصل اذا لم يحصل شرطه لم يلزمه الصوم **مسئله** اذا نذر ان يصوم يوم يقدم انسان عنه من سفره فتقدم في بعض فتاوة  
اليوم هل يجب عليه الصوم ام لا **الجواب** ان كان نذر ان كان نذر ان يصوم يوم يقدم انسان عنه من سفره فتقدم في بعض فتاوة  
ان كان نذر بعد ان زال لم يجب عليه صوره ولا قضاء لان بعض الفتاوة لا يكون صوما **مسئله** اذا كان نذرا واسلم في بعض شهر او في  
بعض يوم من ايامه هل يجب عليه القضاء لما فات ام لا **الجواب** لا يجب عليه القضاء لما فات لا نه لا خلاف في ان الكافر لا يجب عليه قضاء  
ما فرط فيه في ايام كثره واما بعض اليوم فانه يمسك في باقي نهاده عن تناول ما يفطر عليه على وجه التاخير **مسئله** اذا كان معتكفا  
وزوجه كك وجامعها ما حكمه في ذلك **الجواب** ان طافا ساهيا او ناسيا لم يكن شيء وكذا المرأة فان كان هوسا هيا او ناسيا  
وليس لها شيء لم يجب عليه الكفارة وكان عليه الكفارة عن نفسها فان تعديا جميعا الجماع في هذا الصوم كان على كل واحد منهما كفارة وان  
كفارة للصوم وكفارة للاعتكاف فان اكرها على ذلك وكان اعتكافا بامر لم يلزمها كفارة بل ينقل كفارة بها بالكراهية فيكون عليه اربع  
كفارات وان كانت معتكفة بغير نذر لم يلزمها كفارة وتين عن نفسه ان كان الوطى ليلا كان عليه كفارة واحدة للاعتكاف فان طارعه  
المرأة الى ذلك كان عليها ايضا كفارة واحدة فان اكرها على ذلك وكان اعتكافا باذنه كان عليه كفارة وان لم يلزمها شيء **مسئله** اذا  
كان معتكفا وبيع شيئا واشتراه هل يصح بيعه او شرائه ولا يصح **الجواب** لا يصح بيعه ولا شرائه لا نه منعه عن ذلك النهي يقتضي مناد  
النهي عنه **مسئله** اذا كانت مائة المسجد خارجة منه وبينها وبينه منحة وقضاء هل يجوز للعتكف الخروج المسجد اليها يؤذن فيها  
ام لا يجوز له الخروج منه **الجواب** لا يخرج له ذلك ولا يبطل اعتكافه لان الاجابة عندنا واردة بالحث على الاذان وليست منتمية لتفصيل  
ذلك من غير توجب حملها على عمومها **مسئله** اذا كان من يتعين عليه فاته الشهادة وحج من المسجد ليقبها هل يبطل بذلك **الجواب**  
ام لا **الجواب** لا يبطل اعتكافه بذلك لان الاصل جوازه ولا دليل يقتضي الى العلم بالمنع منه يتقرب به وايضا قوله سبحانه ولا ياب لها شهادة  
اذا نادى عودا لم يقض بقتل العتكف من غير **مسئله** اذا كان معتكفا ثم اراد هل يبطل الاعتكاف ام لا **الجواب** ان كان اسلا  
عن كفرا صلي ثم اراد ان يفتد صا بالادعاء كافر اذ حكم بنجاسة ولا يجوز له المقام المسجد ولا يفتح العبادة منه وذلك منان للاعتكاف  
وان كان اسلا صليا ثم اراد ان يفتد صا بالادعاء كافر اذ حكم بنجاسة ولا يجوز له المقام المسجد ولا يفتح العبادة منه وذلك منان للاعتكاف  
ينبغي على اصولنا ان الكفر لا يقتضي ايمان ان يحكم بان اسلامه المتقدم على الادعاء لم يصح واذا لم يكن صحيحا لم يصح اعتكافه  
على كل حال **مسئله** اذا سكر وهو معتكف هل يبطل اعتكافه ام لا **الجواب** يبطل اعتكافه لان الاعتكاف هو اللبث المتناول  
لعبادة مخصوصة فانما سكر فقد مضى وخروج بصره عن كونه لا ينافي المدة المذكورة للعبادة ومستمرا عليها وذلك ينقض الحقيقة في  
كونه معتكفا **باب مسائل تتعلق بالحج** **مسئله** اذا اصر المستاجر الى الحج عن استاجره ثم اراد قتل الاصر الى نفسه هل يجوز له  
ذلك ام لا **الجواب** لا يصح هذا النقل فان مضى على هذه النية لم يقع حجه الا من بدأ بنية لان صحته يقتضي ذلك يفترض فيه الى  
دليل ولا دليل يقتضي علما بذلك **مسئله** اذا اراد تعذر الاسلام وند كان حج قبل ارتداده ثم عاد الى الاسلام بعد ذلك  
هل يجب عليه الحج ام لا **الجواب** يجب عليه الحج لا نه اسلامه الاول لم يكن عندنا صحيحا لا نه لو كان صحيحا لما جاز تعقب الكفر  
على ما قد مناه فيلزم من اعادة الحج ما ذكرناه **مسئله** اذا عقد على امرأة النكاح ولم يعلم هل كان العقد في حال الاصر ام او  
الاحلال ما الحكم في ذلك **الجواب** الاحتياط يقتضي تجديد العقد لا نه لا يمان ان يكون قد وقع في حال الاصر ام وذلك لا  
يجوز **مسئله** اذا اختلف الرجل والمرأة في العقد فقال الرجل عقدت واما محل وقال المرأة بل كنت محرم ما الحكم في ذلك  
**الجواب** لقول في ذلك قول الرجل لا نه اعلم بنفسه المرأة مدعية لكونه محرم فاعلمها البينة ولا يجب عليه ذلك لا نه ما قد راجع  
لرأى عت عليه ما يبطله وهي مقفلة في دعواها الى البينة وموافقة المرأة انها كانت محرمه وانكر الرجل ذلك كان الحكم ما  
النكاح **مسئله** من حملت محرمه وقالت المرأة بل كنت محلا كان على الرجل البينة لا نه مفرطها بالعقد مدعى لما ينسده ليقطع عن نفسه هذا  
واحد منها لان حجة واحدة لا يجوز **مسئله** اذا استاجر انسان رجلا للحج عنها هل يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يصح ذلك عنها ما ذكرنا  
بالجواب **مسئله** اذا ذكرناه فان اراد الاجير نقلها الى نفسه يصح **مسئله** اذا استاجر انسان رجلا للحج عنها فان ارادها  
بغير علمه او بغيره ولا يجب عليه شيء **الجواب** لا يجب عليه شيء لان امره لا يمسك **مسئله** اذا استاجر انسان رجلا للحج عنها فان ارادها  
بغير علمه او بغيره ولا يجب عليه شيء **الجواب** لا يجب عليه شيء لان امره لا يمسك **مسئله** اذا استاجر انسان رجلا للحج عنها فان ارادها  
بغير علمه او بغيره ولا يجب عليه شيء **الجواب** لا يجب عليه شيء لان امره لا يمسك

و هو















مسائل الیوم

إِلَى الْبَيْتِ مَعْلُومًا أَوْ لَا أَسْتَعِينُ بِمَا مَعْنَاهُ كَذَلِكَ هَلْ خُتِبَ فِيهِ







# مسائل الشيخ من جوابه لغيره

مثلاً ان كانا جرحا لغيره فلا يجوز له اخذ الرهن على ذلك لان الرهن انما يؤخذ على ثمن ثابت في الزمان  
وهذا غير ثابت في ذاته لا في اجزائها فهو متعاقب بعينه ولا يقوم على غير مقام فلهذا مسئلة انما استأجرنا ثمننا على عمل في ذمته مثل ان يجلسه  
في خياطه وغير ذلك مما يجزى هذا المجزى هل يجوز له اخذ الرهن عليه ام لا الجواب يجوز ذلك لان الثابت في ذمته لا يتغير في غير ذلك  
بنفسه ويعبر واداهم جابج الرهن واستجابه غير بان ذلك يحصل له العمل مسئلة انما قال لغيره ههنا كذا على ان تفرضه بشارا او ردا  
في غده هل يستحق الرهن ام لا الجواب لا يستحق ذلك لان الرهن انما يستحق بعد لزوم الحق وهذا قبل لزمه فلا يصح ان يفرضه مسئلة انما  
في سفينته فقال لا انسان التي متاعا في البحر وعلى ضمان فبئس هل يصح ذلك بل هو الضمان ام لا الجواب يصح ذلك بل هو الضمان لان يكون  
مبداهما له ويكون عرضة التخييف سلامة القوس مسئلة انما اذن الراهن للمرهن بقبض الرهن ثم جركا وانضم عليه هل يجوز للمرهن قبض الرهن  
ام لا يجوز الجواب لا يجوز له قبضه لان ذلك من غير الايجاب القبول مسئلة انما اذن الراهن للمرهن في قبض الرهن هل يجوز له الرجوع عن ذلك  
ذلك الاذن ومنعه من قبضه ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان الايجاب القبول واجب قبض الرهن فلهذا على كل حال ولا يجوز للرهن ذلك  
مسئلة انما ارادته شيئا ثم ضمن الراهن الحكم في ذلك الجواب الحكم بغيره اذا كان هذا الراهن محسنا لكانا وبفضل الاشياء فكتبنا وانما  
بالاذن فجاء لان ذلك يقوم مقام النطق وان كان لا يحسن لكانا وبفضل الاشياء فكتبنا وانما  
ولا سبيل الى ذلك كان على لغيره الرهن الى الرهن لان بالخذل وجب لك مسئلة انما اذن الراهن من صاحبه واغاره فكل من ذلك قبل  
التضييق وتجدد هل ينفع الرهن ام لا الجواب ليس للرهن الضامن في الرهن فلا يجوز له ان يوجره ولا يغيره فان فعل ذلك لم ينفع الرهن لان استأجر  
التضييق ليس شرطاً في الرهن وان استخف لغيره بذلك فهو الراهن وليس للرهن في ما شئ مسئلة انما ارادته جارية وقرابا ووطاها فظهر هل  
او لم يظهرها الحكم في ذلك الجواب لا يظهر هذه الجارية وحده لان السنة شهر من وقت لو طوى فان لولد مملوك ولا يمكن به لان لا يجوز ان  
يكون من لو طوى انما اذن به وكتب له هذه الجارية لا يثبت الا من طوى فغيره من غير خلاف فان ولد له سنة سنة كان الولد حراً وتبني سنة من  
الجارية ثابت لا يخرج بذلك عندنا فلهذا مسئلة انما ارادته جارية مملوكا فضر به المرهن فتاب هل يثبت عليه فبئس ام لا الجواب ان كان الراهن  
اذن له فضر به لم يجب عليه فبئس لان ذلك باذنه وان لم يكن الراهن اذن له في ضره لم يكن عليه الفرض مسئلة انما ارادته جارية مملوكا فضر به المرهن  
هل له وطوها ام لا الجواب لا يجوز له ذلك بغير خلاف لان مرتبها احبها ففقط فبئس او ماتت عند الولد لا بد مسئلة انما اذن له في الضر  
لا يصح ملكها بغير خلاف فما القول فيها ان رهنها فانقلب في بدل المرهن خلاهل يصح مع ذلك فبئس او لا يصح فان لم يصح من يكون ملكا  
للمرهن والمرهن وانما جميعا الجواب ان رهنه خلاهل يصح ذلك لان تحت الرهن ينتفع الملك بالخبر ليس مملوكا ولا يصح رهنها وان رهنها وانما  
فلا بد بها المرهن كانت ملكا لانها انقلب في بدل خلاهل يجوز ان يكون ملكا للراهن لان يكون شريكاً في الرهن لانها رهنها ام يهرقها  
ملك فلا يصح عقوبتها الى ملكها انقلب خلاهل مسئلة انما ارادته عصياً فانقلب في بدل المرهن خلاهل يصح تعاقده رهنها ام لا فان قلت يصح فيها  
رهنها قبل لك كيف يصح ثبوت الرهن في الخبر فخرج عن الملك وان قلت لا يصح قبل لك فما القول ان عادت خلاهل الجواب ان رهنها  
فبئس منه ما يملك بغير خلاف اذا انقلب في بدل المرهن خلاهل يخرج بذلك عن ملكه واذا عادت خلاهل عاد ملكه لان في حال الاذن بان  
وثبت كونه رهنها لان الرهن ينتفع الملك الفرع بين هذه المسئلة والمسئلة التي تحتها انما كان رهنها خلاهل كان رهنها الى ملكه على  
حال الاحوال فاذا عادت خلاهل بعد ذلك الى ملكه كان له على حال فاذا رهنه لغيره فبئس من ما هو ملك له فاذا عادت خلاهل خلاهل  
فبئس من ما كان عليه من الملك ثبت كونها رهنها مسئلة انما اختلفا في الرهن فقال المرهن او سلك السور من عنك بما تروى من غير  
وقال الراهن ما اذن لا يصح جابج ما الحكم في ذلك الجواب القول في ذلك قول الراهن مع بئس لان الاصل ان لم يهرق وانما شهدا لوسق  
لا حداهما بقبول ثمنه لان شهدا على فعل نفسه اذا شهدا بذلك لم يقبل ثمنه مسئلة انما كان في بئس من ينقض فقال هو رهن عندك رهنه  
رسولك قال لا اخرض رهنه ولم اذن في رهنه وانما رهنه لغيره اذنت في رهنه وفدقنا عليه فبئس من ما الحكم في ذلك الجواب القول  
قول الراهن مع بئس من ينقض القول قول المرهن في التعبد لان الاصل في التعبد ان يهرق ولا اصل لمرته بئس من ما يهرق الراهن  
من بئس من التعبد مسئلة انما اختلفا في عتبه فقبض فقال الراهن العتبه من عندك والعتبه من عندك فبئس من ما الحكم في ذلك الجواب القول  
ما الحكم بئس من ما في ذلك الجواب الحكم بئس من ما في ذلك لان العتبه من عند المرهن لكونه رهنه وانما رهنه من الراهن وانما العتبه من عند المرهن  
ذلك القول قول الراهن مع بئس لان الاصل ان يهرق ولا اصل لمرته بئس من ما يهرق الراهن من بئس من ما يهرق الراهن  
على ان يهرق في الاجل هل يجوز ذلك ام لا الجواب لا يجوز ذلك الحق ثابت في الاجل المضرب له كما كان والزيادة في الاجل لا يصح لان لا بد  
على ذلك فقبض بغيره مسئلة انما اختلفا في الرهن وانما ثمنه واخلطنا في مقلد الحق فقال المرهن رهنه عندك وقال الراهن رهنه عندك

بغيره

بذلك

بذلك







مسائل لو كمالهم جبال الفقه

جزء يحصل منه فهو من الشريك مسئلة اذا كانت الذرة وفقاعا قوم واذا وافقتهما اهل يجوز ثم ذلك ان لم يكن الجواب لا يجوز ذلك لان المولى  
ولذلك بعد ذلك لا يجوز ثم يتحقق في غيرهم والنفق فيها بانفسهم مسئلة اذا كانت اقساما على ان يكون من احداهما جلا ومن الاخر  
واسبق فيها على ان ما يرفع يكون بينهم هل يتحقق ذلك ام لا وما الحكم فيه الجواب هذه الشركة غير صحيحة لان من شرط صحة الشركة التشارك في المال  
وهذا المال لم يتشارك فيه الشركة فبطلت ولا يصح ايضا ان يكون لاجل لان الاجرة فيها غير معلومة فاذا كان كذلك كان ذلك معاملة فاسدة  
استيف السلف وبيع الماء وحصل السبب في بطلان ذلك للسلف وبيع الماء في الجمل والى وبيع عليه باجره المثل مسئلة اذا اقر انسان غيره بان  
يصطاد له صيد فاصطاده بغيره من الاصل لم يكن له ان يصطاد او لا ولا الجواب هذا الصيد من اصطاد ودون الاصل لا ينفق فيه ولا يصطاد  
الماء المباح فيه بل يملك بالحيطة وفيه للناس من غير التيقن في ذلك الصحيح ما ذكرناه مسئلة اذا كان باين شارب العاديه لكل واحد منهما  
الف لادن احدهما الاخر في الشرط في المال على ان يكون له ربح بينهما نصفين هل يكون ذلك شركة في الحقيقة ام لا الجواب لا يكون ذلك شركة  
ولا فراضا ايضا لان الشرط على نفسه العمل من ههنا امشع ان يكون شركة ومن لم يشترط له جزء من الربح فلهذا امشع ان يكون فراضا وليس بربح ذلك  
الا ان يكون ذلك لصناعة مثلا احدهما الاخر في الشرط فيها ويكون الربح فيها له مسئلة اذا كان باين رجلين ثلث مائة مشتركة بينهما الا حدهما مائة  
ولا فراضا فان صاحب المائتين الاخر في الشرط في المال على ان يكون الربح بينهما نصفين وان يعمل هو ايضه معه هل تكون الشركة صحيحة  
ام لا الجواب هذه الشركة لا تصح لانها لا يشترط التشارك في الربح مع النفاضة في المال وهذا لا يجوز فان لم يشترط العمل على نفسه كانت هذه الشركة  
شركة فراضا يكون فدا فراضه على ما شئت له على ان يكون من ربح التوزيع فنتقسم الثلاث مائة سته اسهم يكون لصاحبها ثلث مائة من ربحها  
ويكون له سدس بشرط صاحب المائتين وهو سهم واحد ذلك السدس هو ربح ثلثي ربح الربح فيكون الربح بينهما نصفين على هذا الوجه وليس فيه  
معاذ ذكرناه اكثر من ان يكون هذه الشركة فراضا بما لا يتصل بمثلها في الفراض مسئلة اذا ادعى احد الشريكين على صاحبه ان يعلو  
مثل ان يقول خمسة في ربحهم وهذا راجح واقل من ذلك واكثر ربحا في الشركة ما الحكم فيه الجواب ان ادعى احد الشريكين ذلك سمعته على  
كان القول قول المدعى عليه بخلافه في ربحهم بخلافه ذلك مع مبنية لانهما اصل ربحهم وان ادعى اياهما على المدعى عليه في ربحهم على ادعاء مسئلة  
اذا ادعى احد الشريكين هلاك مال لشركته او بعضه انكر شريكه ذلك ما الحكم فيه الجواب القول قول المدعى عليه هلاك المال مع مبنية لانهما  
اذا ادعى احد الشريكين ربحه فراضا فراضا كان مال الارض لو احدهم وللآخر الفدان وللآخر البدر وللآخر الفدان والآخر الفدان يكون الربح بينهما هل  
يصح هذه الشركة ام لا الجواب هذه الشركة غير صحيحة لان الشركة انما تصح في الاموال التي تخلط ولا ينفق بعد الاختلاط وهي اقرب وان لم يكن  
شركة صحيحة فلا يستحق اهل ماله باجره اجمع ولان ولا هي ايضا فاضلة لان المضاربة انما تصح على ربح السبعين البعدين المفاضلة والاداء  
يكون صحيحة في شيء مما عداه كانت معاملة فاسدة واذا كانت كذلك كان الربح لصاحب البدر لانه عاين ماله الا ان يرضى واداءه لصاحب الارض  
عليه اجره مثل راضه وكذلك لصاحب الفدان الربح عليه بمثل اجره فانه وللغافل ايضا الربح عليه بمثل اجره عمله مسئلة هل يصح التصاريف  
في الشرا اذا كان مشاعا من الغصنة لا يمنع ان نصيبا من ذلك بان يمنع صاحبها الشركة من التصرف فيه وان يمنع الشريك الاخر من التصرف  
في الباقي بامثال يتخلل بالموكل انفسه اذا ادعى الوصي الاتفاق على البينة ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك القول  
قول الوصي مع مبنية لانه يثبت عليه ههنا اقامة البينة على ما هو عليه من قبله فيكون مسئلة اذا ادعى الوصي تسليم المال الى البينة  
بلوغه وانكر البينة ذلك ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك القول لا يقول البينة مع مبنية على الوصي البينة على ادعاءه من تسليم المال  
لان الله سبحانه قال واشهدوا علىهم فامروا الاشهاد لو كان الوصي مقبولا لقول ما امر بالاشهاد ولا خلاف ان الربح كان في رد الوديعه فلو ان الذي  
او من امانته ومقتضاها المسئلة المسئلة اليه فعدتها انها مأمون حيث ان تلك تعد على الوصي اقامة البينة على جميع ما ينفق في كل حال  
لان ذلك كبر بغيره في بكرة في حاله ون حال وليس مثل ذلك في هذه المسئلة لان تسليم المال في ربحه واحدا لا ينفق فيه اقامة البينة عليه  
اذا ادعى الوكيل تلف المثل وانكر الموكل ذلك ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك القول قول الوكيل مع مبنية اذا كان وكيل الباجر جعل لانه ما بين قوله  
تلف المثل وانكر الموكل عليه اقامة البينة على ذلك مسئلة اذا ادعى الوكيل تلف المثل وانكر الموكل ذلك ما الحكم فيه الجواب  
اذا ادعى الوكيل ذلك كان وكيل الباجر جعل كان القول قوله مع مبنية لانه قسم المال ليعتد به لا ينفق نفسه في ذلك مجرى من تذكر رد  
الوديعه على صاحبه وان كان هذا الوكيل كذا لم يجعل كان القول قول الموكل لان الوكيل اقرض المال لان نفعه بالجعل ويجري هذا مجرى القرض اذا  
ادعى رد الوهن على صاحبه فذكر في ذلك القول قول الوكيل الذي ذكرناه اقوى مسئلة اذا ادعى الخاكر او امينه تلف الامانة ما الحكم فيه  
الجواب ان القول قوله مع مبنية لان ذلك قد ينفق عليها اقامة البينة عليه مسئلة اذا ادعى الخاكر او امينه تلف الامانة الى البينة بعد بلوغه انكر البينة ذلك  
ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك القول قول البينة مع مبنية عليها البينة لانها ادعاء اذ الامانة تدل على ان لم يات بها فيها ويجري هذا مجرى من يذبح في الوديعه























# مسائل النكاح في رجل الفقه

بذلك كان عليه بنوع المهر مقدار ما يجلب من سهمه مسئلة المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
لا يبعد ان كان كذب نفسه في الافراد الاولة كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
في ذلك الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
بذبح اليها شيئا ام لا الجواب يجب عليه بنوع المهر مقدار ما يجلب من سهمه مسئلة المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
بواحدة بعد الزوجة او غيرها من الحكم في الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
عليه بنوع المهر مقدار ما يجلب من سهمه مسئلة المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
عليه بنوع المهر مقدار ما يجلب من سهمه مسئلة المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
واحدة من الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
هبة او سقيا وما اشبهت ذلك ضمنه ثم رده الى ملا صاحب مثل اعاده اليها الى الاصل او السبق اليه ولم يسلم ذلك الى صاحبه الا الى كبله  
هل يلحق الضمان باعادة ذلك الى ملكه كما ذكرناه ام لا الجواب لا يبرئ ذلك من الضمان لان الضمان لا يغفل عنه ولو كان ذلك فليس هذا من الا  
بشبهه له والى كبله وايضا فان الاصل شغل الذمة بالعلماء من ذلك يغفل عنه دليل مسئلة اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
الراكب لصاحبها انما عثر بها على مفعول ونحوه فان صاحبها بل كرهها منه فالحكم في ذلك الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
مبينه وعلى صاحبها البينة لان رده على الركب فان حلفوا كماله اسقط الدعوى عن نفسه ان يحل عن الركب ردت على صاحبها فان حلفوا  
له بالاجرة لان الركب مع النكول نمرة لقرارات البينة وفي الناس من هرب من القول قول صاحبها مع مبهمة فان لم يحلف سقط حقه ويرد على  
الراكب لم يبرئ مسئلة اذا استأجر انسان من غيره شيئا فاجره او عاره لآخر هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح جارة الطائفة ولا اعارة فاما الا  
فان السبق لركب مالك مثاها بعد الاجارة وما اعارة فلا بد انما اذن صاحبها في الانتفاع بها على وجه مخصوص فليس له غيره ذلك مسئلة اذا كان  
لا ضمان ان جارية قبل ان يعرضها للاستئجار بها ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان البضع لا يباع بالاسمعة وانما يبيع بعينه وذلك  
فان قبل عند كونه يجوز بل غلظة لا باحة فلنا هذا وان كان غنما ذلك فالمراد به العلف في عري من العلف يصح مسئلة اذا كان في يده مزارع  
ارض لغريمه واختلفا فقال صاحب الارض كرهها وقال الرابع بل عثر بها فالحكم في ذلك الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
على صاحبها لرض البينة لا يبرئ على الكرى مسئلة اذا كان انسان ركب جبهة لغريمه واختلفا هو وما كرهها فقال لما لك عنيها فقال الراكب  
اعرضها ما الحكم في ذلك الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
لان ادعاه ذلك فيضمن نحو الضمان للغير في يوم الاجرة ان كرهها بركوبها بالركب الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
في لودج ضمنها فاذا ردها الى جرها هل زال عنه بذلك الضمان ام لا الجواب لا يزول الضمان عن المودع بذلك لان المودع يضمن بالاعتدال  
اشتغلت منه بالضمان وزوال الضمان بردها الى المودع دون ردها على صاحبها او وكيلة يغفر في ذلك دليل مسئلة اذا شرط المودع  
على المودع ان يكون لودجها مضمونه هل يصح ذلك ام لا الجواب ان شرط المودع ذلك كان الشرط باطلا ولا يثبت ضمانها بهذا الشرط  
رسول تسليس على المودع فان لم يفصل انه لا خلاف فيما ذكرناه الا من العري وخلا عنه عذر عليه الاستماع اصلنا في الاجماع مسئلة اذا اشترط المودع  
ان يمازجها لان عليه حفظها واذا اسافر فانما يحميها في موضع لم يجز له العادة في تحفظ الودج منه لان الطير يحميها في موضع فاداهما كان  
عليه ضمانها وايضا فقد ردها حفظها على الوجه الذي كرهت العادة في تحفظ الودج منه لان الطير يحميها في موضع فاداهما كان  
فان الطير لم يكن يحميها في خوف والخطر لا حياط يفضي ترك السفر بها فان لم يحط عليها بذلك فذلك من حكمه لان عليه الضمان مسئلة اذا اذن  
انسان عند غيره مفعولا ولم يدره بغيره الا اطعامه هل يجب عليه اطعامه وسقيه ام لا الجواب يجب عليه ذلك لان ما لمعقوب بالعادة ان الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما  
من ذلك تلف اذا ادعى معوز ذلك الى هذا كما كان الا حياط يفضي ان يتفق على ذلك وكان نفقة المودع عليها ليست ضابطة لا يبرئ  
على ذلك لودجها مسئلة اذا اودع عند غيره صندوقا عليه فقلد امره بان لا ينام عليه ولا يبرده فقال اخر مع القفل الذي عليه ففعل ذلك وشيئا  
منه هل يلزم ضمان ذلك ام لا الجواب ان فعل المودع ذلك وشيئا منه يجب عليه ضمانا لان اذنا في الجزء اخر الركن ادنى للجزء عليه  
وبالغ في ذلك فاما الجري مجري قوله اودعه متبغ وامر ان يضعها في قاعه اذ رده فوضعها في بيت واغلق عليها بابا جعل عليه قفلا في  
انه لا ضمان عليه لو هلك مسئلة اذا اودعه حطة او شعيرا او داهم ودنا به فخطها انما لا يبرئ منه مثل ان خلط الحنطة بحنطة والشعير  
بشعير الداهم والتميز بين الداهم ودنا به مثلها هل عليه ضمانها ام لا الجواب لا يبرئ من الضمان لان ذمتها لا تشتغل عليه ضمانها لانه  
تعد في ما يخطها انما لا يبرئ منه ولا يمكن هذا لما لا يضمن منه مسئلة اذا اودع عند غيره داهم فاداهم فافقه ولو لم يبرئ ذلك الضمان من























# مسائل المساقاة في الفقه

صحة الفراض من هذا يجزى في الفاضل قوله في البيع اذا قال بعتك هذا المملوك او ما يجزى محجرا باحد هذين الجنبين مسئلة اذا اشترى  
 العامل بيرة اياه بمال الفراض كن عتق منه بمقدار نصفين من الربح ان كان المال ربح واستنع العتق بالباقي منه لصاحب المال فان لم يكن  
 للمال ربح لم يصح ابتاعه على هذا الجماع الثاني في المسألة ان يباع المملوك بالمال فاه مسئلة اذا اشترى في ضمان غيره بالثمن فاشترى عامل  
 صاحب المال مع المشاهل يصح ذلك ام لا الجواب انه لا بأس به في المسألة فانها باطلة لانها موضوعه على ان المال من ضمان المال ومن العامل العاقل اذا  
 شرط العامل على صاحب المال العمل معه كان ذلك باطلا مسئلة اذا اشترى غيره من غيره ثم قبل العامل هل يبطل المساقاة ام لا الجواب  
 ان شرط هذا العامل لم يبطل المساقاة لانها عقد لازم وكلما كان عقدا لازما كالاجارات والبيع كلها فانها لا يبطل المساقاة الا بالاجابة  
 اذا اشترى فاه على ان ينفق بماء السماء او يبيع كان له الثلث وان سعى بالفرق النواضح كان له النصف هل يصح هذه المساقاة ام لا الجواب انه  
 المساقاة باطلة لان هذا العمل هو بيع مبيع وان ينفق فان ينفق من الثمرة غير مبيع لانها ماضية عليه الثمرة هي ملكها لما ملك النخل للعامل  
 اجزى مثله لانه لم يملك له ما شرط له مسئلة اذا اشترى فاه على دى هو ضامن النخل على ان يذكر رجل كان له نصفها ونصف الثمرة هل يصح ذلك  
 ام لا الجواب هذه المساقاة باطلة لان موضوع المساقاة على شرط ان يملك المال العامل في الفاضل لان يشارك في الاصول فاذا اشترى  
 الاشراف في الاصول كان مسئلة اذا اشترى مال اثنين والعامل واحد اختلفوا وقت الثمرة فقال العامل شرط ان ينفق ضمانة الوالد  
 وانكر الاخر قال بطل الثلث ما الحكم في ذلك الجواب ان اختلفوا على الوجه المذكور كان للعامل من ينفق الثلث فان كان المصلحة عملا  
 وشهد له بذلك بطلت فانه في ذلك كان عليه مع الشاهد البين ويجوز له بذلك وان شهد له بذلك ولم يكن عملا كان على العامل المصلحة  
 وعلى المال كله فالقوله البين مسئلة اذا كان المال اثنين والعامل واحد شرط العامل النصف من ثمنه او واحد منها والثلث من ثمنه  
 الاخر هل يصح ذلك ام لا الجواب ان هذا يصح اذا كان العامل عالما بغيره ينفق كل واحد منهما واذا لم يكن عالما بذلك لم يصح لان علمه بما ذكره شرط  
 في صحة هذا العقد مسئلة اذا اختلف المال في العامل فقال المال في الثلث قال العامل بل النصف كيف الحكم في ذلك الجواب  
 اذا اختلف المال في العامل على الوجه المذكور في المسألة كان القول قول المال مع مبيته وعلى العامل بل النصف كيف الحكم في ذلك الجواب  
 لانها بما اشترى وانما يثبت للعامل في هذه الثمرة شيء بالشرط فاذا ادعى شرط كان عليه فاه البينة فيما ادعاه فان عذر ذلك كان على المال كله البينة  
 المسئلة بغيرها اذا اختلفا على فاضلهم ذكره وام كل واحد منهما البينة على ما يدينه كيف الحكم في ذلك الجواب ان فاضل البينة لكل واحد منهما فيما يدينه بانه  
 بينة العامل على البينة على البينة لان العامل هو المتبع في ذلك الجواب ان فاضل البينة لكل واحد منهما فيما يدينه بانه  
 المتبعي عليه فغلب البين باب ثلثي ثمنه بالاجازات ضامن الاجر مسئلة اذا قال الانسان لغيره استأجر لك اليوم لخط  
 فوفي هذا هل يكون هذه الاجارة صحيحة ام لا الجواب هذه الاجارة غير صحيحة لانه ربحا خاطئا وبطلت في بعض المدة بل العمل وبقا  
 لا يتم ذلك العمل يوم ويحتاج الى مدة اخرى يحصل العمل بلامدة وهذا باطل بخلاف مسئلة اذا استأجره ان يطلع له ضرر سائم بل ان  
 ذلك هل يصح هذه الاجارة ام لا وما الحكم في ذلك الجواب لا يصح في ذلك الجواب لانه لا مانع منه فاذا استأجره في قلع ضرر سائم بلامدة  
 القول فيمن كان الالم بائنا فالاجارة بائنة ولا سبيل الى دفعها او يفتي في ثمنها لانه قد استأجره على سببها متعقبات وانت متعقبات فانما  
 ان تستؤم منه ذلك الا كانت الاجارة عليه اذا مضت منه لانه يكون فيها فاعل ذلك ان كان الالم قد زال فانه قد عتق استيفاء المنفعة من  
 جهة الله سبحانه لانه لو اراد فاعل ذلك لم يجز الشتر من قلع السن الصحيح واذا كان كذلك فعقد انفسخ الاجارة مسئلة اذا استأجر انسان  
 غيره في محصيل خبازة حشنة ايام بعلة شهر هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان العمل يختلف بحسب اختلاف العامل في نفسه وبطريق  
 وبلا دثر ونقصه فاذا دثر المدة من غير ان يكون المدة معينة كان في ذلك تفاوت شديد لم يصح ذلك كما ذكرناه مسئلة اذا اشترى  
 الدابة المستأجرة ما الحكم في ذلك الجواب ان كان الغاصب هو المكري هي بيد المكري كان المكري كالفاضل للعقد عليه ان كان الغاصب  
 لها في المكري هي بيد المكري فاسمها اختصت المدة كان كالمثلث للعقد عليه انفسخ العقد وان كان الغاصب غيبا كان المكري بالخبازة  
 بين فسخ العقد والرجوع على المكري وبين ان لا يفسخ ويرجع على الغاصب اجرة المثل ذلك ذكره في ذلك وجداخر وهو ان العقد يفسخ ويرجع  
 على المكري بالمسئلة الاولى فوى مسئلة اذا استأجر مملوكا فابى ما الحكم في ذلك الجواب ان ابو هذا المملوك ثبت الخبا ولم يبطل العقد لانه  
 يرجع برجوعه فان فسخ العقد كان ذلك له وان لم يفسخ وعاد المملوك قبل انقضاء المدة فلا يفسخ قبل رجوع المملوك ففسخ انفسخ العقد ففسخ  
 فانه من المنافع من ثمنه باقية الى وقت انقضاءها مسئلة اذا استأجر رجلا لم يعمل محلا واختلف هو المكري فقال له ضمان الجرح وسع هذا العمل  
 وضيق فيه المؤخر في نفسه ففسخه وبقي مؤخره لانه اخفى على جرحي قال الرازي سح انت وبنا المؤخر وضيق فيه المفسد فان ذلك اسهل له  
 واخفى على نفسه ما الحكم في ذلك الجواب ان اختلفا على الوجه المذكور لم يفسخ في قول واحد منهما وجعل الغنا مسان فان فلا يكون العمل بائنا

وينبغي الفراض  
 فمتى كان فاضلا  
 فمتى كان فاضلا  
 فمتى كان فاضلا  
 فمتى كان فاضلا  
 فمتى كان فاضلا

مسائل الاجازات

مسائل الاجازات  
 مسائل الاجازات  
 مسائل الاجازات  
 مسائل الاجازات  
 مسائل الاجازات











# مسائل الوصية من جمل الفقه

قد تناه في المسألة المتقدمة على هذه المسألة بمسألة أخرى فقال المالك شرط لك نصف بيتا وقال له في بيتا بالملوك قبل ثلث  
 في بيتا الحكم في ذلك الجواب ان الاختلاف في لفظ الشرط على ما ذكر في المسألة كان للثبوت بالملوك اجزاء المتلح من بيتا المالك لانه  
 المتدعي عليه مسئلة اذا قال انسان من جاء بملوكي الا بغير فله بيتا من فؤلكم انما جازة واحد فله بيتا وان جاء به اثنتان فلهما البيتان وان  
 جاء به الثلاثة فلهم البيتان فالقول فيه اذا قال من خل اوى فله بيتا ورده خلاها واحدا واكثر وهل يجري ذلك مجرى ما تقدم في الدنيا  
 المحل وان حضر الا بغير لا الجواب انما قوله في الملوك الا بغير بما ذكر ان عندنا ان الله تعالى يكون لمن جاء به سؤا كان الذي يجيء به واحدا او  
 اكثر وهو صحيح اما قوله في اذا جاء به واحد لكل واحد دخل الدار بيتا بخلاف لو دعي الملوك والفرق بين المسلمين ان مسئلة الدار  
 على الاستحقاق فيها بالتخول والتخول فله جدرهم واحد منهم وانما جدرهم جميعهم فاستحق جميعهم الاجرة لان السبب المطلوب الضرر  
 المفصول حصل من جميعهم لا من كل واحد منهم على الاثر اذ بيان الفرق بين ما ذكرناه مسئلة اذا جاء به اربعة جملهم على الاثر فلهما عشرة  
 دراهم وقال الاخران جملته بثلث عشرة درهما وقال الاخران جملته بثلثون درهما فوجه الثالث انه في دفعه واحده وجا بغير دفعه  
 واحده هل يجب على كل واحد عليه ما ساء له ام لا الجواب ان الجواز في دفعه واحده وجاء به في دفعه واحده على الوجه المذكور كان لكل  
 واحد منهم ما ساء له العمل له ثلث العمل فيكون لمن ساء له عشرة ثلثه ومن ساء له عشرة ثلثان ومن ساء له ثلثين عشرة لانهم  
 جاءوا بغير دفعه واحده على ما ذكرناه في المسألة المتقدمة وانما كان كل واحد منهم يستحق الاخذ بالسمي له لوجا به كل واحد على الاثر  
 مسئلة اذا قال من حضر بملوكي الا بغير كان له دابة او بغير هل يصح ذلك ام لا الجواب ان هذا لا يصح لانه محمول فان حضره كان له اجره المثل  
 لان هذا العقد فاسد مسئلة اذا قال تعبر ان احضر بملوكي الا بغير كان ذلك على من حضر وقال الاخران احضره كان ذلك عشرة درهما  
 فاحضر جميعهم في دفعه واحده ما الحكم في ذلك الجواب ان ذلك الامر على ما ذكر في المسألة كان لمن ساء له بغير ثلث اجرة مثله لان السبب  
 للمحمول وكل واحد من الاخرين ثلث ما ساء له على ما فاته ثمانية في المسألة المتقدمة لانهم جاءوا بغير دفعه واحده ولا بد عمل ثلث العمل مسئلة  
 اذا قال تعبر ان احضر بملوكي الا بغير كان ذلك على بيتا فاحضر هو وغيره هل ينقض الدنيا التي ساء له الا بغير او لا الجواب ان الذي ساء له بيتا  
 الجواب ان كل الامر على ما ذكر في المسألة كان للثبوت في الدنيا بوضف بيتا لان غيره احضر معد في دفعه واحده ولا بد عمل نصف العمل ولما  
 الاخر فلا ينقض شيئا الا ان يطوع بذلك فان طاب شئنا كان له نصف اجرة المتلح مسئلة اذا وجد اثنتان ليضا واختلفا في اخذه وشاها عليه  
 كيف الحكم بينهما الجواب ان ذلك اذا فرغ بينهما من خرج اسمهم في البهتان الفرقة فتعمل عندنا في كل امر مشكوك الا في هذا  
 الاثنان ان يكونا رجلين وامرأتين او رجلا وامراة وان كانا غيرة فثبت بين مع كونهما مسلمين معية من دفع الى الاضلاع وان كان احدهما كافرا  
 والاخر مسلما وكان اللقيط ابواه كافرين سلم الى الكافر والقيط ابوه مسلما سلم الى المسلم فان كان احدهما مقيما والاخر بغير السلم الى  
 المقيم اللهم الا ان يكون هذا المسافر بغير السلم الى موضع يله فيه بغيره او اهل ومصلحة يربط على مصلحة مع المقيم فانه يسلم اليه مسئلة اذا اجاز  
 اللقيط على غيره جبا بغير ما الله يحكم في ذلك الجواب ان الجواز على غيره وكان مسلما بغيره او كبريا بغيره خطا كانت الدنيا على غلظة وهي رتب المال لانه  
 لا غلظة له سواء كان نفقة في بيتا مال ولا نزول كان له مال ومات فكان لبيتا المال وايضا فانه لا خلاف فيما ذكرناه وان كانت الجبا بغير  
 عمدا او كان صغيرا غيره وخطا وسواء الذي في بيتا مال وان كان كبيرا فالجبا عليه بغيره ان يعفو عنه او يقتص منه فابمسائل  
 يتعلق بالوصايا مسئلة اذا كان لاشان بيتا اذ فقال وصيت لزيد بمثل نصيب بيتي ما الذي يجب لزيد الجواب ان اوصى بذلك  
 كان لزيد النصف عندنا او اجازة الوارث وان لم يجز ذلك كان له الثلث لان كل البيت لو انفرد مسئلة اذا كان لاشان فقال وصيت  
 لزيد بمثل احد بيتي ما الذي يجب الجواب ان اوصى على ما ذكر كان للجوي للثلث ويكون المال بينهما اقل ثلثا لان الموصي له نصيبا الى الاثنان  
 مسئلة اذا كان له شعبة بيتين فقال وصيت لزيد بمثل نصيب لهما الذي يجب الجواب ان اوصى كذلك كان المال كله عندنا للبيتين النصف  
 بالثبوت والباقي بالورثان له مثل نصيبهما فلهما النصف والجوي له النصف فان اجازت البيت الوصية اخذ وان لم يجزها كان له  
 الثلث لان الوصية باكثر من الثلث لا يجوز الا ان يجيزها الورثة مسئلة ان اشرك بيتا وبيتا ابنه وابع وزوجا فقال وصيت لزيد بمثل نصيب  
 ورثي ما الذي يجب للجوي الجواب ان الجواز فيهم ما ذكره هذه المسألة يصح من ثلثين وثلثين للزوجا الثلث من ذلك رابعة واحدة منهم  
 والجوي له سهم اقل نصيبهما فلهما نصيب لزوجهم وهو ربع الثلث بقية سبعة وعشرين للبيت ولا شئ لبيتا لانها محجوبة بوجه مسئلة  
 اذا كان له ابن فقال وصيت لزيد بمثل نصيب لهما الذي يجب ذلك ام لا الجواب ان هذا لا يصح لان قوله نصيب لهما كان قال ما ينسحق ابني وما يجف  
 انما لا يصح ان يشق غير مسئلة اذا كان لاشان مملوك لاشان له سوا فاعطه في مرضه لهما ما فيهما ما حكم الجواب ان الحكم بين الورثة  
 انما جازت عندهم من غير وان لم يجز بطل الغنوة ثلثه وصحت الثلث الباقي ويكون الولاء في الثلث للعنف وينقل الى عصابة مسئلة اذا اوصى



مسائل الوصية حول الفقه

وصفہ







مسائل الشيخ محمد بن جعفر الفقيه

الام مع استحقاق الاب السادس يصح اجماع ذلك لان الاب يتماثل في السدس مع وجوه الاولاد والكلالة لا يصح اجماعها في الميراث مع الاولاد  
 مسئلة هل يصح اجماع النصف مع الثلثين الجواب لا يصح ذلك لان هذه المسئلة تقول والعول باطل عندنا والعول واجب باخذ من  
 النصف هو الزوج النصف باخذها الاخوان او ما زاد عليها من الاب الام ومن الاب الباقي والنصف باخذ من يكون فرضا فليكن فلو  
 فرضت وجوهها مع الاخوان الذين ذكرناهم لما صح اجماع ذلك لان المسئلة يكون فدا ذلك لان البنت اخوة بالمرث من الاخوان والاخوان  
 الباقين من كل ذلك كانوا مسئلة هل يصح اجماع النصف مع الثلث الجواب لا يصح ذلك لان مجتمع اثنان او اكثرهما من كلالة الام مع زوج  
 فيكون للزوج فرضته هو النصف لا الثلثين او ما زاد عليها من هذه الكلالة فرضه الثلث الباقي يرد عليهم ورواى الزوج ومثل ان يجمع اب  
 وام وزوج فيكون للزوج النصف للام الثلث مع عكس محجها والباقي للاب مثل ان يجمع اخ من قبل الاب الام ومن قبل الاب مع اثنان  
 او ما زاد عليها من كلالة الام فيكون للاخت من قبل الاب الام ومن قبل الاب الام ومن قبل الاب مع اثنان  
 من كلالة الام الثلث بالقطعة والباقي يرد على الاخت من قبل الاب الام ومن قبل الاب مثل ان يجمع ام وزوج فيكون للزوج النصف للام الثلث  
 والباقي يرد على الام مسئلة هل يصح اجماع النصف مع السدس الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام وزوج فيكون للزوج النصف للام  
 السدس مع وجوه محجها من الاخوة والاخوان والباقي للاب مثل ان يجمع واحد من كلالة الام مع زوج فيكون لهذا الواحد السدس بالقطعة  
 وللزوج النصف الباقي يرد على الواحد من هذه الكلالة ومثل ان يجمع اخن الاب ام واب مع واحد من كلالة الام فيكون للاخت من قبل الاب  
 والام ومن قبل الاب النصف وللواحد من كلالة الام السدس يرد الباقي على من كان من قبل الاب الام ومن قبل الاب مسئلة هل يصح اجماع  
 الزوج مع الثلثين الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع البنات او ما زاد عليها من البنات مع زوج فيكون للبنات او البنات الثلثان وللزوج  
 الزوج والباقي يرد على البنات او البنات مثل ان يجمع البنات او ما زاد عليها من البنات مع زوج فيكون للبنات او البنات الثلثان وللزوج  
 المذكوران الثلثان ويكون للزوج الربع مسئلة هل يصح اجماع الزوج مع الثلث الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام وزوج فيكون للزوج  
 للزوج ربع وللأم الثلث الباقي للاب مثل ان يجمع ام وزوج فيكون للزوج ربع وللأم الثلث والباقي يرد على الام ومثل ان يجمع اثنان  
 او ما زاد عليها من كلالة الام فيكون للزوج ربع وللأختين او ما زاد عليها من هذه الكلالة الثلث والباقي يرد على من كان من هذه الكلالة  
 مسئلة هل يصح اجماع الزوج مع السدس الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام واحد منهما مع ولدا واكثر من الاولاد وزوج فيكون لكل واحد منهما  
 السدس الاكفر احدهما كان له السدس وللزوج الربع والباقي للاولاد وكانوا ذكورا او ذكورا واناثا او كانا بنتا واحدة كان للاب الام السدس  
 وللزوج الربع والباقي يرد على البنت والايتين واحدتهما ومثل ان يجمع اب وام وزوج فيكون للام السدس مع وجوه محجها من الاخوة والاخوان  
 وللزوج ربع والباقي للاب مثل ان يجمع ام وزوج فيكون للزوج ربع وللأم الثلث والباقي يرد على الام ومثل ان يجمع واحد من كلالة  
 الام مع زوج فيكون للزوج ربع وللواحد المذكور السدس الباقي يرد عليهم وللزوج ربع وللأم الثلث والباقي يرد على الام ومثل ان يجمع واحد من كلالة  
 يصح ذلك لان يجمع البنات او اكثرهن من البنات مع زوج فيكون للزوج ربع وللأم الثلث والباقي يرد على الام ومثل ان يجمع واحد من كلالة  
 الثلث مع الثلث الجواب لا يصح ذلك لان الثلثين اما يستحق مع وجوه الاولاد ومع وجوه البنات استحقاق الثلث لان ان فرضت استحقاقا في الام  
 فذلك لا يكون لامع عدا الاولاد وكذلك ان فرضت استحقاقا لهما مع عكس محجها من الاخوة والاخوان وان فرضت استحقاقا لابن او ما زاد  
 عليها من كلالة الام فذلك لا يصح لامع عدا الاولاد مسئلة هل يصح اجماع الثلث مع السدس الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام  
 او احدهما مع الولد او ولد الولد زوجة فيكون لاحد الابوين السدس وللزوجة الثلث والباقي للاولاد ذكورا او ذكورا وان  
 اناثا كان ذلك ان كان واحدا الفرض كان لها النصف بالقطعة وللزوجة الثلث ولكل واحد من الابوين السدس الباقي يرد على البنت والايتين  
 واحدهما مسئلة هل يصح من الارث شيء ام لا الجواب لا يصح من الارث شيء من الارث الفرض والفقير عدا بغير استحقاق مسئلة اذا مات انسان وخلف ابن بنت  
 وبنت ابن ما الذي يستحق كل واحد منهما من الميراث الجواب الثلث يجمع بين البنت بنت الابن الثلثان لان كل واحد منهما باخذ منهما  
 من ينفرد به والذكر ينفرد به ابنت البنت ماله ينفرد به بنت الابن ابوها فلذلك الام اذا اجتمع مع اخيها البنت يكون ابوها الثلث له  
 الثلثان مسئلة بغيرها وان اجتمع معهما زوج او زوجة كيف ينفرد الميراث الجواب اذا اجتمع معهما زوج او زوجة كان للزوج الربع  
 او للزوجة الثلث وللبنت الابن ثلث الباقي لابن البنت ثلث الباقي وكذلك الباقي اذا اجتمع الزوجة الثلث مسئلة اذا مات انسان خلف بنت  
 بنت وبنتي بنتي كيف يستحقان الميراث الجواب الثلث خلف بنت كان لها فرضتها هو النصف الباقي يرد عليها فان كان الخلف بنتي  
 بنتين كان هما فرض من ينفردان به هو الثلثان مسئلة بغيرها اذا اجتمع بنت البنت وبنتي البنت زوج او زوجة كيف يكون الحكم فيهم  
 في الميراث الجواب اذا اجتمع الزوج والزوجة مع بنت البنت كان لفرضه الربع وان كان زوجا والثلث ان كانت زوجة فللبنت النصف ففرض

من عہد اولاد لاجل  
الطہین

مع عدد من صحبها  
من الاخوات والافخ



مسائل البزج في معرفة الفقه

[illegible]







# مسائل النكاح وحول الفقه

أحدنا فان انما الاثنان كان حيا واحدا ورث ميراث واحد وان لم ير احداهما فميراثه ميراث الآخر كان حيا ورث ميراث اثنين **باب ثلث نكاح**  
مسألة اذا كان للزوجة ولها ان ذلت لكل واحد منهما في ميراثهما فميراثهما ميراث واحد في ذلك **الجواب** ان كان الامر على ما ذكرنا في كل واحد منهما عليهما  
العلم بما ادعاه وانكرت كان القول قولها مع بينهما الا تعلم ذلك لان الاصل ان لا علم لها بذلك **مسألة** المسئلة بعينها انكرت انما غالبة  
بذلك وجب عليها اليقين بانها لا تعلم ذلك ونكحت عن اليقين في ذلك **الجواب** ان انكرت عن اليقين ردت اليقين على الوليين فان  
نكحت جميعا عن اليقين وحلفا جميعا بطل العقد فان خلف الوالدون الاخران لم يحكموا له خلفه لا نه قد ثبت التحلف على ادعاه **مسألة** المسئلة  
بعينها اذا ادعى الوليان عليها ذلك واعترف لكل واحد منهما بما ادعاه ما الحكم في ذلك **الجواب** ان اعترف لكل واحد منهما بما ادعاه بطل العقد  
لان الجميع بينهما لا يصح **مسألة** اذا زوج الرجل اخاه من رجل وامرأتين فزوجوا واولادهم من الرجل وامرأتين فزوجوا واولادهم من الرجل وامرأتين فزوجوا  
بغيرها فاولادهم من ذلك في الميراث لان نكاحهم فاسد او عدت هي ان اخاهما زوجها وامرأتين فزوجوا واولادهم من الرجل وامرأتين فزوجوا  
كيفية الحكم في ذلك **الجواب** ان خلفا على الوجه المذكور كان القول قولها مع بينهما الا تعلم ذلك لان الاصل ان لا علم لها بذلك **مسألة** المسئلة  
على الصحيح **مسألة** اذا كان الزوج يتخونها وادعت وتجندهن عنهن هل يصح ضمن الاجل الغنم لأم **الجواب** لا يصح ذلك لان هذا الاجل انما  
يثبت يصح بعد ان تثبت الغنم وليس تثبت الا يقول الزوج لانها ما لا تقوم اليقينة عليها لان هذا مقتضى عدمه لا يصح وان كان كل لم يصح  
ضمن هذه المدة **مسألة** اذا كان الزوج غافلا واعترف بان غنمها من الاجل وانما هي الاجل هو محنون هل يصح من زوجته الدخول عليه  
والطالب بالزوجة أم لا **الجواب** لا يصح له دخولها ولا يجوز الفهر بينهما لانها ان كانت ثيبا وادعت انه لم يطأها في مدة الاجل كان القول قول  
الزوج مع ثيبه ومع كونه محنونا لا يمكن التوصل اليها عنده فيما تدعيه واذا كانت بكر وانكر الزوج وادعت انها متعده بنفسها ولا يمكن من وطئها وكان  
ان يدعي انه افطسها ورجعت عنها انها مع امكانه لا يصح من المحنون فلم يكن له الفهر بينهما سبيل **مسألة** اذا كان لادسان ابنتان اسم الواحدة منهما  
نعم وهي الكبيرة واسم الاخرى صغيرة فقال لمن يريد الزوج باحدهما وتجنبك بينة الكبيرة صغيرة وقال زوجها بينة الصغيرة نعم هل يصح  
النكاح ام لا **الجواب** ان ذلك صحيح النكاح لان الكبيرة صغيرة لان اسم غير لازم وكذلك القول في الصغيرة لان الصغيرة صغيرة واسم غير لازم  
**مسألة** اذا كان ثيبا واحدة وقال وتجنبك بينة صغيرة واسمها نعم هل يصح ذلك النكاح ام لا **الجواب** ان قال ذلك صحيح النكاح لان بينة صغيرة لان  
والاسم غير لازم **مسألة** اذا قال وتجنبك بينة وله بنات وقال حكا بينة هل يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان العقد لم يثنأ ولواحدة  
منها البينة ومن شرها صحة الدناول لذلك **مسألة** اذا كان له ابنتان صغيرة وكبيره واسم الكبيرة نعم واسم الصغيرة صغيرة فقال زوجها وتجنبك بينة نعم وتكون  
الصغيرة فقال الزوج قبله فكان نعم ونوى الكبيرة هل يلزم النكاح ام لا **الجواب** ان قال ذلك لم العقد في الظاهر لا نفيها في الاسم فكان الظاهر  
نكاح الكبيرة الا ان في الباطن فاسد لان الولي وجب للصغيرة والزوج قبل نكاح الكبيرة فقد قبل غير التي وجبها الولي هذا ان صدق ان لم يصدق  
فالنكاح في الظاهر نعم **مسألة** اذا تزوج الرجل امرأة واصدقها مملوكا فزوجه ورجعت في ذنبه فطلقها فقبل الدخول بها ما الذي يحكم به في **الجواب**  
اذا كان الامر على ذلك كان له رضى لان الزوج في الذنب يصح فالمملوك عين ما له **مسألة** المسئلة بعينها وطلقها فقبل الدخول بها والمملوك مملوك  
يرجع في ذنبه ما الحكم بين **الجواب** ان كان كل كان له الرجوع على المرأة بصفقة المملوك لان ليس له اخذ بصفقة نفيها **مسألة** المسئلة بعينها  
وطلقها فقبل الدخول بها والمملوك مملوك هل يرجع في ذنبه ولم ياخذ الرجل النصف من الفدية الى ان رجعت في الذنب به الحكم في ذلك **الجواب** ان كان كل  
كان نصف عين المملوك وقد قبل ان يكون مختار بين اخذ نصف فدية او لا فاولا عند اخذ نصف فدية لان عين ما له **مسألة** اذا اصدقها مملوكا فبان له انه تزوج  
كيفية الحكم في ذلك **الجواب** ان كان الامر على ما ذكرنا كان له فدية هذا الانسان لو كان مملوكا لانه اصدقها بشخصا معينا فاما مستحق فدية النصف فدية كان  
لها فدية **مسألة** اذا قال اصدقك هذا الخلق ففهم خيرا كقوله الحكم في ذلك **الجواب** ان كان كل كان عليه فدية الخمر عند سخطها لان سخطها الخلق بان انه  
فادعينا الفدية **مسألة** اذا قال اصدقك هذا الخمر يكون الحكم في ذلك **الجواب** ان سخط الخمر وعينها كان لها ميراث لان سخطها ما لا يجوز  
ان يكون مهر اقل من وجه الفدية فدية وادعينا ميراث **مسألة** اذا اختلف الزوج والزوجة فقال الزوج لم تزجك بالف بنار وقال الزوج بل تزجني  
بالنار بنار وماذا الحكم في ذلك **الجواب** ان اختلفا كل كان لاحدهما بينة حكم بالبينة فان لم يكن لاحدهما بينة كان القول قول الزوج مع  
لانها اذا نفيها على اللفظ ادعت الزوج عليه الزنا فادع على ذلك فكان عليها البينة فاذا لم يكن لها ذلك كان القول قول الزوج كما ذكرناه **مسألة**  
اذا شرط الزوج اخبا النكاح هل يصح ذلك ام لا **الجواب** ان كانا نكاحا فذلك اصل العقد بطل النكاح لان عقد بلزم بقصد نكاح الشرط لا يصح  
فيها فان كان ذلك في المهر لم يطل النكاح وكان العقد صحيحا والخطا ثابتا والمهر لا يملك القول رسول الله المؤمنين عند شرطهم **مسألة** اذا تزوج امرأة  
على شرط عتبهتم انما قال لا اسم نفسه حتى مضى اهل يصح هذا ام لا **الجواب** ان كان الصلح موثقا لم يكن لها من نفسها من التسليم لان هذا



# كتاب النكاح

باجل الشك قد دخل على الرضا بشيئ لم يقبلها الزوج قبل فليس لها الاضلاع حتى تقبض الصداق وكل ان كان قد خل بها ولم يملكها  
 كان لها ذلك فان كان زوجها لم يكن لها الاضلاع وهذا المظالم لم يرد في ذكر ان لها الاضلاع فبها البتة وهو الاقوى **مسألة** اذا وطئ الزوج  
 زوجته فافضاها ثم ارجعها بعد ذلك هل يجوز له ان يزوجها ام لا **الجواب** ان كان الموضع قد ازيل بعد الاضلاع وبركان له جاعها وليس لها منه  
 وان لم يكن اندمل لم يجز له جاعها وكان لها منه الى ان تستدل به فيكون من ذلك لم يثبت على الموضع النكاح وان لم يثبت ان كان لم يملكها  
 ويرد **مسألة** المسئلة بيننا واختلفنا فقال الرجل قد اندمل الموضع ويرد لا خوف عليه قال له المراه لم يرد من المهر وانما اخذت الفسخ والعلم في ذلك  
**الجواب** ان اختلف على الوجه المذكور كان القول قولها مع بيننا فيها ذكره لاننا لا نسبيل الى افاضا البتة عليه **مسألة** هل يجوز للرجل ان يزوج  
 المراه على ان يكون صداقها عنقه باها ام لا **الجواب** لا يجوز في ذلك اذا كان غريبا عنها ويشتق الاب عليها عقيب العقد لانها ملكة بالعقد **مسألة**  
 اذا كانت المراه محجورا عليها ونزوها الرجل صداق هو ابوها وقبلها ذلك هل يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان الولي لما يقترن بها الولي  
 عليه فيه منقعه وهذا لا يقع لها فيه فلا يصح الصداق **مسألة** اذا اصدقها الزوجها ابوها وكان ولها ابوها وقبلها ذلك هل يصح ذلك ام لا **الجواب**  
 لا يرد بين هذه المسئلة وبين المسئلة لانها ان يكون الولي ابوها او غيره والقول فيها واحد **مسألة** اذا اصدق الرجل المراه ثانيا فاكسر  
 الوالد منها وطلتها قبل دخوله بها وكان للطلاق قبل الدخول بها الزوج عليها نصف الصداق انما يشترط جميع عليها في ذلك **الجواب** ان كان ذلك  
 جميع عليها بنصف فمهر المهر ونصف فمهر الكسولان جميعا هو الصداق ولها الزوج عليها نصف الصداق انما يشترط جميع عليها في ذلك **الجواب** ان كان ذلك  
 على انها **مسألة** فظهرت كافر كما تبين وعندها تبين هل يجوز الصداق ام لا **الجواب** ان كان لا يرد على ما ذكر كان العقد باطلا لان نكاح الكفار عتدا  
 باطل **مسألة** اذا تزوج اربعة نساء فمهر واحدة منهن ولم يزوج غيرها منهن هل يكون لها اختيار في المهر مع مهر واحدة وهل يصح له اهل  
 ام لا **الجواب** ليس له في ذلك ولا يضر به اهل لان العقد صحيح ثابت بالانفاق ونحوها ينشأ في حصة كل نساء ولا دليل عليه **مسألة**  
 اذا تزوج الرجل المراه ثم تزوج غيرها بعد ذلك في العلانية بهما اخرها لثلاث الاول ما لا يبرهن بهما وفا الصحيح منها **الجواب** الثاني الصحيح المهر الرضا  
 الاول هو العقد المهر الاول الله عقده في السر لان العقد المهر قد ثبت في الثاني ليس بقصد صحيح لبطان عتدا ينشأ في النكاح واذا كان هذا العقد  
 باطلا فالمرء المتعلق على عقد ينشأ في النكاح وان كان هذا العقد باطلا فالمرء المتعلق بهما **مسألة** اذا اختلف الزوج والمراه في فضل المهر فقال  
 هذا افضل صدق فالت المراه فافضه فالحكم في ذلك **الجواب** اذا اختلفا كان القول قولها مع بيننا القول رسول الله البتة على المدعي و  
 البين على المدعي عليه الزوج معترف بالمهر فمهر لانها قد افضت فغير البتة فان لم يكن له ببتة كان عليها الجاهن كما قد تناه **مسألة** اذا اصدقها  
 مائة ووقع اليها مائة ثم اختلفا فقال الزوج قلت خديها هبه وقالت هديت وقال الزوج بل قلت خديها صدقا فالحكم في ذلك **الجواب** ان  
 اختلفا كان القول قول الزوج مع بيننا لانها ببتة لانها متفقان على ان المائة ملك الزوج واختلفا في صدقها انما لها اليها ما كان القول  
 قول المالك وعلى من يدعي ثقلها اليه بسبب البتة فاذا لم يكن ببتة كان القول قوله على ما قد تناه **مسألة** اذا اصدقها مائة او نصفه  
 للمملوك او انقصت له كود وطلتها قبل دخوله بها هل يصح له الرجوع عليها في ذلك ام لا **الجواب** ان اطلقها قبل الدخول بها كان للزوج  
 عليها بالنصف مما اصدقها فان كان المملوك كان نصفه وان كان نصف المملوك كان نصفه وهو الزوج لان الله استخسره من المهر ونصفه فقد  
 وهبه فاذا وهبه فقد قبضه واذا كانت وابها فافضه وطلتها قبل دخوله بها كان عليها الرجوع بما قبضه **باب مسائل تتعلق بالخلع**  
**مسألة** اذا اصدقها مائة ونحوها قبل دخوله بها فهل ينقض جميع الصداق او نصفه **الجواب** اذا اطلقها كما ذكر في المسئلة سقط جميع الصداق  
 على ما تبين وذلك لان الخلع عندنا لا يكون الاطلافا واذا كان كذلك كان لطلتها قبل دخوله بها واذا كان مطلقا كان عليه الرجوع في الصداق  
 واذا اوج عليها بذلك استغفرها الصنف اذا استغفرها الصنف سقط الخلع فلم يكن لها فيه وبان ذلك سقوط الخلع **مسألة** اذا اطلقها واختلفا  
 في النكاح والنفقة كمال محكم في ذلك **الجواب** ان اختلفا في ذلك كان القول قول الزوج مع بيننا القول رسول الله البتة على المدعي  
 والبين على المدعي عليه الزوج فبها هو المدعي لا يرد على ما ذكره الزوج فكان عليها البتة فاذا لم يكن ببتة كان القول قول الزوج كما قد تناه  
**مسألة** اذا اطلقها على الشرع مثل ان يقول الزوج ان اعطيني كذا فانت طالق هل يصح الخلع على ذلك ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان الخلع عندنا  
 طلاق والطلاق لا يقع عندنا بشرط **مسألة** اذا كان عند جارية زوجها طلاق خلع على عمل هذه الجارية هل يقع الخلع والطلاق ام  
**الجواب** لا يصح الخلع ولا يقع الطلاق بذلك لان العوض الذي هو العمل محجور والمهر لا يصح الخلع ولا وقوع الطلاق والطلاق لا يقع لان الاصل  
 لا يصح لان الاصل يشترط العقد فبها البتة وعلى من يدعي خلاف ذلك الدليل ولا دليل عليه **مسألة** اذا اختلف الزوج في مرضها باكثر من مرتين  
 هل يصح ذلك ام لا فان صح قبل يكون ذلك من صلبها ام لا **الجواب** الخلع بما ذكر في هذه المسئلة صحيح لان الرضا لا يطل الخلع عنها المثل او اكثر  
 منه ويكون ذلك من صلبها لها لولها شيئا فلا جناح عليها فيما اشدت به ولم يفرق بين حال المرض وغيره فوجب جمل على عمومها الا ان يدل الدليل

مسائل تتعلق بالخلع  
 وهذا



# مسائل الطلاق من قبل المفقود

مسئلته اذا قال المأذون زوجي طلقته بمائة فقال انت طالق ثلاثا بما تسمع بذلك طلاقا ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك طلقا لانه  
 بواحدة وكان عليها المائة لان الثلثة بالطلاق الثلاث عندنا لا يرفع منه الا طلقه واحدا والزوج لم يظلم من الثلاث فلا يلزم ذلك لو كان الثلث  
 بوجه وكيفية هو عندنا لا يرفع مسئلة اذا قال طلقته طلقه بمائة فقال انت طالق بما تسمع وطال ما لم يسمع من ذلك الجواب انك لا تخرج  
 من ذلك هو الاول لان العوض حصل في مقابلتها والثانية والثالثة لم يسمع منها شيء لانه طلقها بعد ان بان ان الزوج بالاولى وطلاق الباقين باطل  
 مسئلة اذا قال طلقته بمائة فقال انت طالق وطال ما لم يسمع من ذلك الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك ان تقول انها طلقته بالمائة  
 فان المائة في مقابلتها الاولى كان ذلك مرة ما يباينها ولم يسمع الثانية ولا الثالثة لانه لا يسمع من قولها في ذلك ان تقول انها طلقته بالمائة  
 الثانية كان ذلك الاولى بوجهه ولم يسمع الثانية ولا الثالثة وان قال في مقابلتها الثانية كانت هذه الطلقة واحدة وبطلت الثانية والثالثة مسئلة  
 اذا قال طلقها طلقا على ما في هذا الظرف من الخلع فخرج خمرها لرفع الخلع ام لا فان وقع قبل قبض الخمر لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك ان  
 في مقابلتها ما يسمع فملكه وبذلك في ذلك فلما اذا ظهر الخلع فبان الواجب قبض بدل الخمر لان الخلع مثل يخرجه ذلك مسئلة اذا كان له  
 زوجتان فقالا لطلقتكما بمائة فطلعتما على الفور ثم ارتد بعد ذلك هل يبيع ذلك ام لا فان يبيع كقولك في كفيته فبطلت المائة منهما الجواب انك لا  
 طلقها على ما ذكر كان الطلاق صحيحا او وقع ما يباينها والردة غير معتبرة في ذلك لانها حدثت بعد ثبوت عقد الخلع اما كفيته فبطلت المائة فانه يوجب  
 عندنا ان يفيض من كل واحد منهما النصف من ذلك مسئلة اذا قال لزوجتي طلقك بمائة وانك ضامته لذلك وانكرت الزوجية ما الذي  
 عليها كيف تحكم في ذلك الجواب الحكم بين البيوت صحیح الاعتراف بالزوج والفرار به من ذلك اما ما ادعى به على الزوجية فالقول قولها مع ما  
 لا يثبت على ما عدهم من حاضره والاصل ان لا يثبت هذا اذا لم يثبت له بيته على غواه وانما ان يثبت له على ذلك يثبت حكم له بها باسائل  
 يتعلق بالطلاق مسئلة اذا قال لزوجتي طلقك فماتت قبل ان يسمع من الزوج والبيوتة هل يبيع الطلاق ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك ان  
 الابينة في تيمم من ذلك لم يسمع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنيابة مسئلة اذا قال لها انت طالق ان قام بذلك ان دخل عمو له دار فباع طلاقا  
 ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك لان طلاقا على شرط وكل طلاق على شرط فانه عندنا لا يبيع مسئلة اذا قال لها انت طالق  
 ملكا ابدا ومرا لا تباينها هل يبيع طلاقا ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك لان طلاقا على شرط وكل طلاق على شرط فانه عندنا لا يبيع مسئلة اذا قال لها انت طالق  
 شيء وكنت لك لوفاء لها بالطلاق او بمائة طالق لان الباطن في ذلك كله واحد مسئلة اذا قال لها ان بدت بك بكلام فانت طالق فقال له  
 ان بدت بك بكلام فبطلت طلاقا وعقوان بدت احداهما باحداهما الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك لان طلاقا على شرط وكل طلاق على شرط فانه عندنا لا يبيع  
 لانك لا تشرط له مشروطا فقال لها انت طالق طلاقا لرجل والستة وطلاقا لرجل اولرضا فلان هل يبيع طلاقا ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك ان  
 فولدت طالق طلاقا لرجل اولرضا فلان طلاقا لرجل والستة وطلاقا لرجل اولرضا فلان هل يبيع طلاقا ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك ان  
 حاصله لم يقع شيء فان قال ردت بقولي لزوجي فلان ان رضى فلان كان الطلاق ايضا غير واقع لانه يكون بشرط والطلاق عندنا لا يبيع ذلك  
 كما ذكرناه في غيره موضع مسئلة اذا قال لزوجتي طلقك فقال ردت ان تقول انت طالق فقال لها طلقك فقال ردت ان تقول اسكنك  
 مستقبلا من ذلك هل يبيع طلاقا ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك لان طلاقا على شرط وكل طلاق على شرط فانه عندنا لا يبيع  
 الاعمال بالنيابة واصح اللفظ لا يكون مضى الى وضع لفظي للغة الابا لينة والقصد فاذا قال ما نوبت قبل قوله مسئلة هل يبيع من يقول  
 بقوله انت طالق اكثر من طلقه واحدة ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك لان طلاقا على شرط وكل طلاق على شرط فانه عندنا لا يبيع  
 نفع العقد ونفع الواحدة يصير الطلاق مع البينة صحیح عليه ما زاد على ذلك وبغيره يصير البينة صحیح عليه ما زاد على ذلك وبغيره يصير البينة صحیح عليه ما زاد على ذلك  
 زوجة طلقه رجعتا واربعها قبل ان ينفصا عنها ولم تعلم بالرجعة ففصلت عنها واربعها رجعت رجلا اخر ثم حضرت الزوج وادعى انه رجعها في عدتها  
 وثبت ذلك له ما الحكم في ذلك الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك لان طلاقا على شرط وكل طلاق على شرط فانه عندنا لا يبيع  
 لها زوج وذلك لا يجوز وايضا فلا خلاف انه لو لم يدخل الثاني فثبت على الاول واذا ثبت له الرجعة ثبتا لزوجته وبطل النكاح الثاني كما هو  
 مسئلة هل يبيع الاباء من الذي ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك لان طلاقا على شرط وكل طلاق على شرط فانه عندنا لا يبيع  
 اذا قال له رجل فارقت زوجتك قال نعم هل يبيع طلاقا ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك لان طلاقا على شرط وكل طلاق على شرط فانه عندنا لا يبيع  
 نعم الاخر وبطلان نفعه من قبل هذه الزوجية وقصد المرأة فالامر على ما ذكره وان كان عليه بينة لان ذلك غير معتد وان لم يكن له بينة  
 كان القول قول مع بينة مسئلة اذا كان له زوجة فقال له اخرالك زوجة فقال له هل يبيع بذلك طلاقا ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك ان  
 لانك ادب مسئلة اذا قال لزوجتي طلقك واحدة في ثيابي ما الحكم في ذلك الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك لان طلاقا على شرط وكل طلاق على شرط فانه عندنا لا يبيع  
 كان عارفا بالحيثية ان يكون عارفا بذلك مسئلة اذا قال لها انت طالق واحدة لا يقع عليك هل يبيع طلاقا ام لا الجواب انك لا تخرج ذلك من قولك في ذلك ان



مِنْ أَتَىٰ اللَّهَ بِحَدِيثٍ غَيْرٍ مِّنْ أَتَىٰ

[illegible]



مسائل العدد في الحساب

[illegible]



مسائل از احادیث و تفاسیر

[illegible]

وَأَرْضُهُمْ أَعْمَدٌ  
فَاللَّهُمَّ فِي ذَلِكَ الْجَوَابِ  
إِذَا أَرْضُهُمْ أَعْمَدٌ بِمَنْزِلَةِ  
الْكَلْبِ وَفِي تَجْرِيدِ الْوَقْفِ  
لَا يَنْتَهِجُ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ  
بِشْبَاحِ

مسائل لغوی  
از دکتر کاتب

[illegible]











مسائل الفصاح من علم الفقه

مسئلة ان الانسان ينجى عليه بقطع يده فتنقطع يده ويؤيد الجاني ثم سرق القطع الى الجاني ثم سرق القطع الى الجاني ثم سرق القطع الى الجاني  
عليه قبل يكون نفسه ضاها من نفس الجاني عليه لا الجاني لا يكون نفسه ضاها من نفس الجاني عليه بل يكون هدا لان السر له بصله  
ويجوز لفصاح عليها ثم لو قلنا بانها تكون ضاها لكان هذا سلفا في الفصاح السلف في ذلك لا يجوز مسئلة ان جرح رجل جرحا ثم ان الجرح  
قطع من مكان الجرح ثم سرق على نفسه فقاتل هل يجب فيه القود لا لا يقطع القطع التيمم من كذا الجرح لان الجرح هلك من يده بل لو لم يدها ماضو  
وهو الاول والاخر هدا وهو قطع اللحم هذا يجري مجرى شكاك الاستدلال غير او من جرحه غيره وجرح نفسه مسئلة ان اقطع رجل رجله كان  
في هذه اليد تلافيا لصاح سالمة واثبت سلاوين وكانت يدا لقطع واصابعه كما سال من الشلل هل يجب في ذلك قود ام لا الجواب لا يقطع في ذلك  
على الطاع لان العبد عند نافي القود بالكتا في الاطراف وما فيه يقطع من ذلك لا في الجرح سالمة منها ولو انشأ الطاع قطع يده برك من  
اليد الى قطعها لم يجر قطعها بها لان القود لا الم يجر في الاصل لم يجر بسببها وبه لا بد الا ان كثر لقتل عبدا ثم خسر هذا القاتل ان يقتل لما جاز  
قتل به وليس بعد ما ذكرناه الاثوث لفصاح في الاصابع السليمة فان غشا عن الفصاح من كان له باخذ عن التسليم ثلثين من الابل باخذ من  
الشلل ثلثين ثلثيها صحيح بن مسئلة ان اقطع رجل رجله يدا ملة الاصابع ويدها هذا الطاع يفتن صبيان كيف الحكم في ذلك الجواب ان الشكا  
النجى عليه لعفو واخذ به اليد كما كان له ذلك لانه انا باخذ به يده ويدها كما مله وان اراد الفصاح كان له ذلك في الجرح وبأخذ به القود  
وهو الاصابع وفيه اعشرون من الابل لان يكون الاصابع معد ثمان حلقه ويكون ذهابها ما في من قبل القود فلا باخذ ذلك مسئلة ان اقطع  
رجل ذن اخر فاخذها النجى عليه الصفا والصفى بمكانها في الحال هل الفصاح مع ذلك ام لا الجواب ان الفصاح لان الفصاح جبا لانه  
والا يانه فحصل وليس لاصا فاما ناسط لانها منه قد الضم ما بنفسه لك مما يلزم ان الله عن نفسه قد ناذ ذلك فيما يتعلق بالصلوة  
من المسائل مسئلة ان سرق الجاني ان يده الفصاح من قطع فادخلوا القطعة التي الصفا هل له ذلك ام لا الجواب ان يدين ان هذه القطعة مما لا  
فسر اراد ذلك الجاني ام لم يده واما النجى بذلك من الفصاح فلا يجر لان يدين ان الفصاح جبا لانه والاولا يانه فحصل مسئلة ان كان  
الانسان على سطح وشقير عرا وناجر يجري مجرى ذلك فخرج صرخه صرخه يده سقط في ذلك الموضع فقاتل هل على المصاح في ذلك شيء ام لا  
الجواب ان كان ذلك سقط جرحا فلا يمكن عليه شيء لانه فاسط من صرخه واما وافقت صرخه سقطه لان مثل الرجل الكامل العمل كان على الصفا  
الذي والكتا ولا من هذا البسط من الصفة الشدة وهذه الدية على العاقل والكفار في ما له مسئلة ان اغتال الامام او خليفته في امره ذكره عنده  
بشيء يخصه ان ينفذ من ذلك ما ناله هل على الامام او خليفته شيء ام لا الجواب ان ينفذ من ذلك ما ناله مسئلة ان اغتال الامام او خليفته في امره ذكره عنده  
فان كانت حاملا ناسطه كان عليها الضمان لاجتماع الصفة على ذلك مسئلة ان الله ارسلنا من قبله رسلنا من قبله بطايعه فرب ذلك الغرض من بيان  
حتى التي ينفذ في موضع عال في نار او جبل على ما لبيد ام لا الجواب ان ليس على الله طلبه نعم لان فعله شيا طاعة او اذا كان ذلك تعالى الضمان  
صاحبا لصف كما لو خسر في اوقاف فيها اعلم يعلم ما وقع فيه ولا اخذ ارفاع نفسه بما فيه هلاكه وليس كذلك البصير مسئلة ان كان الانسان جالساً  
طريق في غير رفسان اخر فبذلك الجالس فاما جرحا ما الحكم فيها الجواب ان اذا ما طاع الوجه له كور كان على عاقل كل واحد منهما كمال الدية لان  
كل واحد ما يسبب نوره بالآخر لان الجالس ناله العائرة وما شرفه والعائرة ما ناله سبب كل من الجالس يجري في ذلك يجري من حفر بئرا غير ملكه فخاله  
فخرج الحافر وسقط الحاجر في النار خارج مثل الحافر ما شرفه والحافر مثل الحاجر بسبب مسئلة ان اغتال انسان غرضه منها الى ذلك فاما جرحا  
ما الحكم فيها الجواب ان اذا كان لا سرقه كان في تركه كل واحد منهما نصف في الآخر وليس يانه في هذه المسئلة ان يكون ما ذكرناه من ذلك  
على عاقله كما ذكرناه في الجالس في الطريق والعائرة ما ناله سبب نوره بصاحبه ليس كذلك انما ما لانها ما ناهجاً من سبب  
بينه فلا يجري هذه المسئلة يجري الاولى مسئلة ان كان رجل واقفا فاجأه اخر فصد فاما جرحا ما الحكم في ذلك الجواب ان اذا كان هذا الرجل واقفا  
في اخر فصد فاما جرحا ما ناله سبب نوره على عاقله الله صدق الله الم يكن له لمان فان كان له لمان كانت هذه الدية في ما له وان كان الحررم واقفا  
في ملكه او في موضع واسع كالطريق او الواسع فذبح الصام هدا لان كان في ملكه فقد فرض الصام بدعوله الى ملكه وان كان واقفا في موضع  
الواسع فلا الوقوف فيه فاذا كان له ذلك كانت بة الضمان هدا فان كان السحر لواقف فوافق اخر فذبح الصام وقبض الصام الاخر فوافق  
كان على كل واحد منهما نصف في الآخر لانه من جبا به على نفسه فبما ناله الاخر عليه لان الاخر اذ فعل منه ان كان الواقف واقفا في طريق السليم  
صديق يصد بالآخر فاما ما كان بة الضمان من جبا به لانه سبب نوره في الواقف لانه وقف في موضع ليس له الوقوف فيه مسئلة ان كان قوم  
في سببته يخافو الغزو والملاكة فالقوا بعض ما بها للتحقيق طلب الصلوة ما الحكم في ذلك الجواب ان اذا كان بعض من في سببته والى سببته  
فلا ضمان على احد في ذلك لان يكون احدهم وجعهم فالواله لوقمعاك وعليها ضامه فان الضمان عليهم في ذلك وان كان في ما لا غير في الجرح  
بغير ارضاء فعله ضامه لانه سلف به لما لا غير بغيره فان كان واحد منهم فاللصل اصحابا لما لا في منعاك الخوف عليها السببته بغيره والى

الاولا

لا يجر

وهل ينجى الفصاح  
على يده ذلك الام

لا يقطع من صخر او خرد  
فان كان الكسفة  
صبيها او غفل العقل

وكان ذلك وكان ما ناله سبب نوره على عاقله الله صدق الله الم يكن له لمان فان كان له لمان كانت هذه الدية في ما له وان كان الحررم واقفا

في ان يكون  
عليه الضمان والقرن  
بين المسلمين ان هذا  
الاعص

ان الذي في بيدها  
انما جالس في الطريق



مسائل و قصص اخبر بها القضاة

مسألة في إرضاء من سلبه أو هلكوا لأنهم لم يرضوا عنه ولا استغفروا عنه ذلك على الوجه معناه إذا سلم الإنسان ولده وهو  
صبي صغير على السبيل لليلة السباحة فخرها لصغيره الجحر كان على السباحة لأنه لا ينفك بالعلم ولا نية فوطئته لا يكره أن يحب عليه أن يحيط في خفته  
وقوله من هذا لم ينفك ذلك كان له مفرقا ولونه الضمان وإن كان من التعلم للسباحة كبره لأنه لا ضمان فيه لأن البالغ القائل إذا عرفت تعلم السباحة فهو  
الكثير لا الاحتياط في حق نفسه فلا ضمان على أحد ذلك مسئلة إذا رأى عشرة في البحر أو وجدوا أجوايا إذا كانوا فاضلا هذا الإنسان بعينه  
وكان ذلك عنهم على وجه العادة أوجب لك التودد وإن كان خطا كما نزلت عليه في ما لهم مسئلة إذا رأى هؤلاء العشرة بعد الجحر فوقع على واحد  
منهم ففعله ما الحكم في ذلك الجحر إذا كان الأمر على ما ذكرناه هذه المسئلة فبعض الدية اعتسدا وهذا العشرة لأنه هو المقابل لجبانة هذا المقتول  
على نفسه جنانا بل إن يوجب بالاعتساة التي يكون ذلك لأولياء المقتول على عاقلة التعلم المذكورين مسئلة إذا وضع الإنسان في غيره  
ملكه جرحا أو ضربا بعد الجحر فاجاز الإنسان آخر بالجرح مثبته أو بطل منقط في البهائم على الدية على واضح الجرح وعلى خاف البهائم الجوارح التي  
على واضح الجرح ليس على خاف البهائم لأن واضح الجرح كالواضح للواقع في البهائم مسئلة وضع الشان جرحا في ملكه وخبر جرحه هذا الجرح بغير إرضائه  
فقتل الجرح ففقط في البهائم على الدية على واضح الجرح وعلى خاف البهائم التي هي على خاف البهائم ووضح الجرح لأن واضح الجرح في ماله  
وخاف البهائم هو المعتد بذلك فكانت الدية عليه ون الأثر مسئلة إذا وضع الإنسان جرحا في ملكه وخبر جرحه بغير إرضائه هذا الجرح بغير إرضائه  
في البهائم هل يلزم صا الملك أم لا الجوارح لا يملك هذا المالك شيء لأنه فعل في ملكه ما لا فعله فاما الطالك فله به هكذا لأنه بعد بدخوله إلى  
ملك غيره مسئلة إذا خسر البهائم طريق المسلمين كان ذلك الطريق وساءا ووضفا وكان ضدا بخبر البهائم منغرة المسلمين فوقع وبه الإنسان في ملك  
هل على خاف البهائم أم لا الجوارح لا شيء على خاف البهائم لأنه قصد بذلك التوابع منغرة المسلمين ولأن البهائم قال أكثر جرحا مسئلة إذا أضاف صبا  
به عند هذا الزمان ودنا من طريق التهم فاضا به التهم فقتله ضمان على ذبي التهم وعلى التهم فادب إلى طريق التهم الجوارح ضمان بغير الضميمة على  
التهم فادب إلى طريق التهم لأنه عرضة ذلك بدو إلى طريق التهم وهو الله التهم بذلك وليس على السجاسة لأنه لم يقصد بذلك مسئلة  
إذا أخرج الإنسان على خاطئه جرحا إلى طريق المسلمين فقط خسر من هذا الجرح على الإنسان فقتله هل على صاحب الجرح من ضمان ذلك  
أم لا الجوارح إذا كان في هذه الخشبة سقطت بجرحها فقتل الإنسان كان عليه نصف الدية لأن المقتول هلك من فعله من ماله ومخطو قوله ذلك  
لما ذكرنا لما كانت الخشبة انقضت سقطت ما كان منها على الخاطيء على الإنسان فقتله وليس عليه ضمان وإذا كانت انقضت سقطت النقص  
الخارج منها على الخاطيء على الإنسان فقتله كان ضامنا للدية والفرق بين الأول في هجر الخشبة وهذا الوجه الآخر وضع ذلك البعض في  
ملكه وذلك مما لا دية فيه من شئ الثاني أنه وضع الخارج من الخشبة فيما ليس له وضعة فيه مسئلة إذا وضع انسان على خاطئه جرحا فقتله  
على انسان فقتله على واضعه على الخاطيء أم لا الجوارح ليس على واضع الجرح على الخاطيء لأنه فعل في ملكه ما لا فعله فلا بد له ذلك شيء  
مسئلة إذا وقع جرحه على بيه فيها اسد بنظره وسقطت فيها منهم واحد فحذب هذا الواحد ثانيا وجب الثاني ثالثا وجب الثالث رابعا  
فقطوا كلهم فقتلهم الاسد ما الحكم فيه الجوارح إذا هلك جميعهم على هذا الوجه كان الأول فدية الاسد وكان دية هذه الاسد لا يجوز عليه احد  
وعليه ثلث الدية للثاني وعلى الثاني ثلث الدية للثالث وعلى الثالث الدية كلها لربها الرابع لأنه لا يجوز على احد ان يهلك بجبانة مسئلة  
من نذر دية عليه فان ارد وجو على الزبيبة فسقط هذا الواحد بذاتهم وازدادهم كانت الدية على جميع من حضر فيهم بدأ شتر كوا في دفع من  
سقط الأول من ربع الدية لأنه سقط من نوقه ثلثه وثلثه ثلث الدية لأنه سقط من نوقه اثنان وثلثا نصف الدية لأنه سقط من  
نوقه واحد وثلثا ربع الدية كالملة مسئلة إذا ضرب انسان بطن دية حامل فاست بعد الضربة ثم سقطت بطنها ما كان الضرب في  
جنتها دية ما كان لا اسقاط وهي جنتها اسلا ما الحكم في ذلك الجوارح إذا سقطت الجنين كل دية حسب على المضارب أنه ديانا لأن الجنانية  
إذا سقطت هي مضمونة ثم سرت إلى النفس كان الاعتبار في الدية بحالة الاستفراة ويجري ذلك مجرى عبد قطع انسان يده ثم لقت بعد القطع  
ومر إلى نفسه يكون فيه دية حران الاعتبار في ذلك بحال الاستفراة مسئلة إذا ضرب انسان بطن مملوكه فمات لعنف بعد الضربة  
ثم لقت الجنين بيا ما الحكم في ذلك الجوارح من هذه المسئلة مثل الجوارح عن المسئلة المقدمتها سواء في أن يجيب الجنين مائة ديانا لأن الجنانية  
بحال الاستفراة وقد تد منها مسئلة إذا قطع انسان يده مملوكه واعتق بعد القطع ثم اندمل حال الحرية ما الذي يجب فيه الجوارح التي  
يجب فيه فقه وهو مملوك لأن الاعتبار فيها بحال الجنانية لأنها لا تسر إلى النفس ولا غيرها ولهذا لم يعتد بحال الاندمال أيضا فاما إذا اندملت  
تزد على ما دية الجنانية شيئا وانما يسقط الاندمال ما كان وجب بالجنانية فلذلك كان الاعتبار بحال الاستفراة كما ذكرناه مسئلة إذا ضرب انسان  
بطن امرأة فالت جنينا وادعنا ثانيا الفقه من ضربه لئلا تذكر هو ذلك والحكم فيه الجوارح الحكم في ذلك القول قوله مع ميمه لأن الأصل أنه  
ماضيه وعليها هي الميمه في ذلك لأنها هي المدعية بالضرب مسئلة المسئلة بينها واعتز بالضرر أنكران هذا الجنين اسقطته وادعها بالنفقة







# مسائل الشهادتين والدعاء واليمين

دفع اليه من يمينته وخرج من دينا واخر ويكفي ذلك القضاء هل يجب عليه القطع ام لا **الجواب** عليه القطع لا نه قد اخرج نضا با من حوزتهكم هو دلم بهتكم غير مسئلة ان سرق انسان ما يجب عليه فيه القطع ولكنه قبل ان يقطع وقبل ان يحكم الحاكم به هل يجب عليه لقطع ام لا **الجواب** هذا لا يقطع لان وجوب القطع سقط عنه بل وجوبه لقطع لا نه له لكن لا نه لما ملك ذلك لم يكن مطالبا **مسئلة** ان اذ اعطيت انسان لغيره ما لا يملكه به حوزة فغلب المصروف الحوز واخذ ما اهل عليه لقطع ام لا **الجواب** ان كان المصروف اخذ عين ما له بغير زيادة عليه لم يكن عليه قطع لان الانسان اخذ حقه اذ ائتم عليه لان يكون ودية وهذا ليس بدية وان كان اخذ مع ما له شيئا من مال الغالب لم يكن تميزا فلا قطع عليه لان مال مشترك ولا قطع في مال مشترك وان كان مال الغاصب تميزا وهو اقل من مضاي فلا قطع عليه لان ما سرق نضا با يقطع القطع وان كان نضا با كان عليه لقطع لا نه لا سرق ذلك مع مال نفسه كان الظاهر نفي للسرقة **مسئلة** ان اذ وجد رجل مع امرأة فادعى انه زوجها وانكرت هي حلفت على ذلك هل يجب على الرجل عدم **الجواب** لا يجب عليه عدم لان ذلك يشبهه في سقوط الحد لان الحد يقطعع البينة **مسئلة** ان اذ بنى انسان قبره واخرج شيئا مما هو على الميت فاذا على الكفن المفروض المسنون الذي جنيح لك خمسة ثواب هل عليه قطع ام لا **الجواب** لا يقطع عليه لان القبر بما هو حرز الكفن وهو الحنكة الا ثواب له في مقيص ميتر وثلاثة ازر ولقائفة فاذا دعى لك ليس الكفن فاذا اخرج من القبر لم يقطع عليه لان ما اخرج من حرز **مسئلة** ان اذ شهد شاهدان على قوم فقال هؤلاء قطعوا الطرف علينا وعلى المقابلة هل يقبل هذه الشهادة ام لا **الجواب** لا يقبل هذه الشهادة في حق الشاهد لانها شهدا لا يثبتان الشهادة الا انسان لنفسه غير مقبولة ايضا لانها بينهما تهما ناديا بالعداوة وشهادة العدوة غير مقبولة **مسئلة** ان اذ ادعى انسان ثم راه اخر من المسلمين مخلي يفتله وهو يعتقد انه مرتد فظهر له ان كان اسلم هل على القائل القود ام لا **الجواب** عليه القود نظر لان الظن من حال المرء اذا اطلق انه ما يفل بعد وثوق **مسئلة** ان اذ دخل انسان دار غيره ولصاحبها الدار كلب عقود غفيرة الكلب بالحكم في ذلك **الجواب** ان كان هذا الرجل مخلي هذه الدار وادان صاحبها فغلبه فانه كان دخلها بغير ذنوبه لم يكن على صاحب الدار ضمان لا نه مفروض في خطاها بغير ذنوب **مسئلة** ان اذ وقع انسان وابنه في طريق المسلمين فجئت على شيء مخالفته هل ضمان ذلك عليه ام لا **الجواب** عليه الضمان لاننا يجوز له الانشاع بغير المرافق بشرط السلامة فاما اذا لم يجعل للامنة فغلب الضمان **مسئلة** ان اذ اشترى اربعة رجال في بيع فكان لكل واحد يعه بفعل احدى يده وتركه لباقون فيخطر البعير الى بئر فوقع فيها فاندق مالهم في ذلك **الجواب** على الثلاثة الباقيين ان يعرضوا للواحدة بمدة بعد لا نه لم يضر يده بل حفظه بعقله ووط الباقون منه **مسئلة** ان اذ ركب انسان دابة او كان يقودها او يوطها فاجت على شيء مالهم في ذلك **الجواب** ان ركب انسان الدابة فاجت على شيء كان عليه ضمان ما يثقله بيدها او يعينها وكلها اذا كان يقودها فان كان ليسوقها كان عليه ضمان ما يثقله بيدها ورجلها ودينها **مسئلة** ان يعلق بالشهادتين **الدعاء** واليمين **مسئلة** ان اذ عمل الشاهد للشهادة هل يكون الاذاعا تخلفه من ذلك في ام لا **الجواب** ان الشهادة فخر لقول الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم عليه قوله تعالى ولا يات بالشهادة اذا ما دعوا **مسئلة** ان اذ كان اداء الشهادة فرضا هل هو من فرض الاعيان او فرض الكفايات **الجواب** ان يكون متعينا وقد يكون من فرض الكفايات اما المتعين فتل ان يشهد بالشهادة اثنان فخطيبا لا يثبت الا بشاهدين او واحد منهما فيما يصح بثوته بشاهدين او واحد منهما في فرض على الاثنين او الواحد اما ان قد يكون من فرض الكفايات فتل ان يعرف بحق جمع كثير وخلق كثير ويصيروا شاهدا به فاذا اقام اداء ذلك من يثبت الشهادة منهم ذلك سقط الفرض عن الباقيين كالصلوة على الميت وغيره من فرض الكفايات لانه اقام بها البعض سقط عن بقي **مسئلة** ان كان في يد انسان مملوك فادعى اخا انه له وشهد له شاهدان بغيره شهد اخر انه له بالعصب هل يحكم بهذه الشهادة ام لا وكيف الحكم في ذلك **الجواب** ان الشهادة لا يحكم بحوزها لانهم يتفق على فعل واحد لان الشهادة بالادارة مخالفة للشهادة بالعصب ما وجب الحكم بها فون المدعى ان يخلف مع اى الشاهد اذ اذاعا حلف مع ذلك الشاهد حكم له به **مسئلة** ان اذ شهد شاهدان على زيد بانه سرق حاد فقال احدهما سرقه بكرة فقال الاخر سرقه عشرين ذلك اليوم هل يجب لقطع بذلك وكيف الحكم ان لم يلزم القطع **الجواب** ان لا يحكم لان الشهادة لم تكمل على سرقته واحدة واما الحكم بعد ذلك فان المدعى الحاكم ان يخلف مع اى الشاهد اذ اذاعا وليتحقق **مسئلة** ان اذ شهد شاهدان سرقا لهما رعد وده وشهد اخر بانه سرق عشرين ذلك اليوم مالهم في ذلك **الجواب** ان يشهد بذلك على ما وصف في هذه المسئلة كان الحكم بالقرعة **مسئلة** ان اذ شهد شاهدان على انسان بانه سرق حاد والطلق الشهادة ولم يعين اذاعا ولا يوم وشهد اخر ان كان ذلك الانسان بعينه سرق حاد وكان شهادتهما مطلقة فتل الشهادة الاولى مالهم في ذلك **الجواب** ان يشهد هؤلاء الشهود بما ذكره جيل لقطع لان الشهادة من اذاعا لا يمكن لان الاطلاق يقتضي انها سرقان **مسئلة** ان اذ شهد شاهدان زيد بانه سرق حاد وعمر مملوكا وقت ذلك الشمس من يوم بعينه بانه سرق حاد وشهد اخر ان بانه سرق حاد فذلك المملوك في ذلك



# مسألة في الشهادة في الجحيم

الوقت في الجحيم في ذلك الجحيم في ذلك بالفرقة لا يصح بثبوت عقدين في عين واحد في زمان واحد مسئلة في الشهادة شاهد بان  
 راع المملوك جائره وشهدها بان راعه بما تين في وقت واحد والحكم في ذلك الجحيم ان كان كل لم يثبت لعقد بما تين في العقد الواحد كان في  
 ان يحلف مع احدى الشاهدين او لا وليست المملوك مسئلة في الشهادة لان عند الحكم في حق من الخوف ثم تستقبل الحكم بما شهد به من الحكم  
 بتلك الشهادة ام لا الجحيم في ذلك الشهادة ولا يمنع من الحكم بها ضيقها بعد ذلك قبل حكم الحاكم لان المرعى في العدالة او التسوية في ذلك  
 لا وقت الحكم مسئلة في الشهادة شاهد على انسان بان راعه عقده في ذلك في مرضه هو الثالث من ماله وشهدها بان راعه عقده في مرضه هو  
 الثالث من ماله كيف الحكم في ذلك الجحيم ان شهد المذکورين بذلك اعترفوا السابق وبقوا الاخر مملوكا وهذا قول من يقول خالي من صاحبا بان  
 اذا نفل لك لرض كان من الثالث وعلى قول من يقول بان ذلك من اصل المال يقول بغيره فان جميعا مسئلة في الشهادة ان ادعى انسان راوا بغيره في يد  
 غيره فقال اني هي يده ليس لك خصومة لانها ملك لزيد فقال زيد ليس لي الحكم في ذلك الجحيم ان كان المدعى هذه الدار بينه سلبت ليه  
 ان لم يكن له بينه احتياط عليها الحاكم لصاحبها فاذا حضر اثبت لبيته بانها له سلمها اليه لا يجوز ان يترك في يده لانه ان يتركها لا يديعها  
 لنفسه لا يترك ايضا في يده المظن بانها لا تتركها ولم يقبلها ودها ولا يجوز ان يترك في يده لانه اذا عاها بغيره دعواه لا تتركها لا يديعها  
 سلبت ليه بغيره لكان تسليم الحق الى من ادعى من غير غيره هذا باطل بغيره مسئلة في الشهادة بغيره او اقرب ان لا يدرى ان لا يعرف  
 بالحكم في ذلك الجحيم ان ادعى المظن ان لا يعرف لم يثبت في قرار بذلك قبل ان اقره بها المعروف كانت الحضوره معه في ذلك فان لم  
 يفعل حلف المدعى طامع بينه بها واسميتها فان عادوا فربما لنفسه لم يثبت في هذا الاقرار لا تترك تقدم منه فيها عن نفسه واقراره فيها  
 مسئلة ان كان في يد انسان راوا عاها انسان زيدا عمر فقال زيد اني في يده هذه الدار التي في يده ملك او دعته ما قال عمر  
 لمن هو في يده هذا الدار التي في يده ملكي اجرتكم او اثبت كل احد من يده عمر بينه بما ادعاه ما الجواب في ذلك الجحيم ان ثبت كل واحد  
 من زيدا عمر بينه بما ادعاه من ذلك اقرع بينهما في ظهوره والفرقة لم سلبت ليه الدار مسئلة ان كان في يد انسان راوا عاها انسان زيدا عمر فقال ليه في هذه  
 الدار في عصبته عليها فقال هذه الدار في اقره في يدها واثبت كل واحد منهما بينه بما ادعاه بالحكم في ذلك الجحيم ان ثبت كل واحد  
 للمعتق عنه لان لفته شهد له بالملك في اقره في يده من عصبته لفته شهد بالافراد شهد باقراره بما قد ثبت ان عصبته كان و  
 اقراره بما هذه صفته باطلا مسئلة ان كان في يد انسان راوا عاها انسان زيدا عمر فقال ليه في هذه الدار التي في يده ملك او دعته ما قال عمر  
 في يده من شهر او من خمسة ايام او من يومين بالحكم في ذلك الجحيم ان ثبت كل واحد منهما بينه بما ادعاه بالحكم في ذلك الجحيم ان ثبت كل واحد  
 مع بينه هذا اذا لم تشهدا لبيته وسبب المدعى عليه فان شهد بذلك مثل ان قالنا ان كان في يده وان عصبته ليه او حال بينه و  
 بينهما وجب ان يحكم بالداد للذكا عاها لان البيعة شهد بالملك سبب المدعى عليه فوجب الحكم بما ذكرناه مسئلة في الشهادة رجال كفار  
 اثنتان منهم ابنا لثلاث اسلم احد الابنين في مستهل الحرم واسلم اخوه في مستهل صفر واسلم ابوهم في ايام واثبت كل واحد منهما في وقت اسلامها بلي  
 لثلاث في ايامها فقال لثلاث اسلم في الحرم لاخيه ما ابو فلان في الحرم بثلث اسلم ما يا اخي الميراث كله في وقال الاخر بل ما ابو فلان في صفر الميراث  
 بيننا ما الجواب عن ذلك والحكم فيه الجحيم ان اختلف الاثنان على ما ذكرناه هذه المسئلة لم يكن لاحدهما بينه بما ادعاه كان القول في  
 من ادعى موت الاب في صفر يكون الميراث بينهما مضمين لان الاصل الحيات فلا يرجع عرف المسلم الا بان يعلم او تناعما مسئلة في الشهادة رجال  
 وهو مسلم وخلفا بينين ومركة فقال احدهما لاخيه كذا فانه الوقت الذي فانه في يده مسلما فقال ليه اخوه صدقت وانك انت في ذلك  
 الوقت مسلما فقال ليه الاخر بل كان اسلامك بعد موته فالميراث كله في ذلك فقال الاخر بل ما ابو فلان في ايام اسلم فالميراث بيننا ما بالحكم  
 في ذلك الجحيم ان اختلف الاثنان على ما ذكرناه كان القول قول المتفق على اسلامه لان الاصل بينهما الكفر حتى يعلم زواله فاذا ثبت زواله  
 في وقت الاب عن هذا الابن كان الميراث بينه وبين اخيه مضمين وان لم يثبت له ذلك كان القول قول المتفق على اسلامه كما ذكرناه  
 مسئلة في الشهادة رجلان وخلفا بينين فقال احدهما لاخيه كذا فانه في يده مسلما فقال ليه اخوه صدقت وانك انت في ذلك الوقت مسلما فقال ليه الاخر بل كان اسلامك بعد موته فالميراث كله في ذلك فقال الاخر بل ما ابو فلان في ايام اسلم فالميراث بيننا ما بالحكم  
 ابينا فالميراث بيننا ما بالحكم في ذلك الجحيم ان اختلف الاثنان على ما ذكرناه كان القول قول المتفق على اسلامه لان الاصل بينهما الكفر حتى يعلم زواله فاذا ثبت زواله  
 الاخر اقر حتى يثبت زواله فان ثبت شاك اخاه في الميراث وان لم يثبت كان له الامر على ما قد ساءه باب في اعيا التلخيص  
 في العريض مسئلة ان كان دخل في الصلوة وتوضعه لها فحسن الوضوء ثم صلى ولم يفرغ في شيء من صلواته فلا فرغ وجبت عليه اعانته  
 ما الجواب عن ذلك الجحيم ان انسان كان على بدنه او قميصه يجاسه لم يعلم حتى فرغ من صلواته والوقت بان توجب عليه الاعادة ويحتمل  
 ان يكون جنبا ودفن في ذلك وتوضعه عليه ثم ذكر ذلك فوجب عليه الاعادة ويحتمل ان يكون الصلوة بعد الاغتسال مسئلة ان كان دخل  
 عليه وقت الصلوة فظن لها لم يجز شي من طهارته واذا استبأ الصلوة بتلك الظهارة فلم يعلم له ذلك فالجواب في ذلك الجحيم ان انسان ظن لها

مسألة في الشهادة



فِي الْحَيَاتِ الْفَقِيرَةِ

بجمل ومقتضاه لم يعلم بذلك منه حين انظره ثم علم وقت ينال الصلوة فلم يجز ان يسبح الصلوة بذلك الظاهر **مسألة** في خلعه مليون  
سالمون من الامراض فخلع عليهم وقت الصلوة وبخضرهم نام في اذان فقال بعض منهم لبعضهم اداوا الصلوة فخلعوا فخلعوا فقالوا لغيرهم  
انتم قد وجبت عليكم فخلعوا فاما انا فليس يجب علي لان طهارة ولا صلوة فاصور هذه **المسألة الجواب** القائل بانهم لم يجب عليهم طهارة ولا صلوة  
لم يكن ما كالتشي من الماء الذي بخرت بهم بل كان لهم دونه وكان عالما منهم بانهم يمتنعون من استعمال شيء عنه ولا يجيبونه الى بقاءه فكان ح  
غيره ودعي الماء وجب عليه بعد ذلك الطلب له والبصر في اخر الوقت فان تمكن منه الا كان فرضه لغيره **مسألة** في وجب عليه اخراج اركوة فخاله  
لنعمينة فلما اخبرها وجب عليه اخراجها فافتتحت عنده السنة يعني **الجواب** ان كان في بلد يعلم استحفاة لاخذ الشكوة فلم يدبها  
فافتتحتا لبلد اخرايد ففها الى من يتحصنها في ذلك البلد فلكل مكان عليه لضمان لازم لا عاداتها **مسألة** في امرأة مسلمة خلتها بارجلان  
مسلمة في وقت واحد ليس بينهما وبين احدهما رحم ولا عيوبة يمنع من ذلك فخلت لاحدهما العقد عليها وحرم ذلك على الآخر في ذلك الوقت **الجواب**  
الرحم عليه العقد على هذه المرتبة في هذا الوقت المذكور كان له اربع زوجات فلم يخل لها العقد على خاتمة **مسألة** في امرأة مسلمة صحح لغيره رجال  
من المسلمين ان يعقد كل واحد منهم عليه العقد لنكاح فيدخل بها ويطلقها ثم يعقد الآخر معها فذلك كالم في يوم واحد **الجواب** في هذه المرأة  
كبيرة السن ابنته من الحيض لا يسهل كل ليس عليها عدة الطلاق فيتمتع بها بكاملها من التزويج فصح من تزويج الخشب بها على ما ذكرناه وهذا على قد  
اصحابنا الا ما كان يخاره السيد المرتضى في غير ما ان على هذه المرأة العدة وعلى هذا الاصح هذه **المسألة** **مسألة** في امرأة مسلمة سيدة ابوي  
جعفر محمد بن علي بن موهبة الى **مسألة** عن ابوي اكرم القاضي بمصر المامونا نطفح ولم يجبه عنها بشيء وهي ما تقول في رجل نظر في امرأة اهل البيت  
فحرم ذلك عليه فلما ارتفع عنها دخلت له فلما زالت الشمس حرمت عليه فلما كان العصر حلت له فلما غربت الشمس حرمت عليه فلما احضر وقت الغشا  
الاخر حلت له فلما انصف الليل حرمت عليه فلما كان الفجر حلت له فلما ارتفع النهار حرمت عليه فلما كان الظهر حلت له **الجواب** في رجل نظر في  
امرأة اهل البيت بغيره فحرم نظر بعد بثيوة فكان ذلك محرما عليه فلما ارتفع النهار اشتراها عن مالكها فحلت له فلما زال الشمس حرمت عليه فحرم  
عليه فلما كان وقت العصر تزوجها فحلت له فلما كان المغرب ظاهر منها فحرمت عليه فلما كان انشاء الاخرة كفر عن الظاهر فحلت له فلما كان نصف  
الليل ارتفع الا سلام فحرمت عليه فلما كان الفجر عاد له عاد الى الا سلام فحلت له اسلامه فلما ارتفع النهار دخلها من نفسه فحرمت عليه فلما كان  
الظهر حلت لها معها العقد لنكاح فحلت له **مسألة** في امرأة عصمت الله سبحانه وتعالى فخلعها ما يحرم عنه طاعة الله في طاعتها **الجواب** في هذه المرأة كانت  
ضياء من شهر رمضان او كانت حايضا فحلت له عن ذلك عن زوجها فلو طهرها وهو غير غالم بياض حالها **مسألة** في امرأة مسلمة عقد عليها اسلام فحلت لها  
فحلت له ساعة من النهار بالعقد حرمت عليه بعد ذلك ابدا ولم يحدث هو ولا هي كراه ولا ما يقتضي ذلك **الجواب** في امرأة كانت بنتها وبه  
هذا الرجل عقد عليها وهو غير غالم بابها ما فحلت له ساعة من النهار فظاهر العقد ثم بعد ذلك علم حصة النسبة بينهما فحرمت عليه **مسألة**  
رجلان كانا يمشيان تحت حايطة نطف الحايطة على احدهما فقتله فحرمت زوجة الآخر عليه في هذا الحال **الجواب** في رجل تزوج ابنته من مملوك فحرم  
بمخيان نطف الحايطة على سيد المملوك من ميراث البنت فحرمت بذلك عليه **مسألة** في امرأة اطاعت الله ففادته زوجها الطاعة **الجواب** في هذه  
المرأة وزوجها كانا مشركين فاسلمت هي وزوجها على الاسلام فوجب عقابها لانه لذل **مسألة** في رجل عاب عن امراته ثلثة ايام فانفذت اليه  
ثلاثة زوجات بعد كل رجل فحلت له في ثلثة نطفة فافقتها واقف على زوجي وجبت له عليه **الجواب** في هذه المرأة وزوجها ابوها بعدد ووقع اليه  
مالا واذن له في السفر والتجارة بذلك فاشترى العبد بثلثي حوله بهذه المرأة فافقت عليه من وقت خروجه يومان فاشترى العبد بثلثي حوله  
لهذه المرأة وحرمت عليه بذلك وحلت للزوج في الحال فزوجت رجلا فانفذت الى العبد فاشترى له من تركته ايتها فافقت في احوالها فحرم  
عليه ذلك **مسألة** في رجل تزوج امرأة على صداق مبلغ الف درهم فلما طهرها وجب عليها الف من حنكها فزوجها **الجواب** في هذه المرأة ففقت هذا الصداق  
من زوجها ثم استشهد على نفسها بانها قد صدقت عليه به فلما علم بذلك طهرها بثلثي حوله فكان عليه الف درهم بالصداق وحرم تزويجها  
نصف ما فرض لها من الصداق يجب له رجوعه عليها بذلك قبل الدخول **مسألة** في رجل وجب عليه في يوم واحد حادان وعشر حاد **الجواب** في هذا  
عبد قد فخر اذ نادى مسكروا فوجب له الف درهم وسوطا ولزنا حادان وعشر حادان فذلك حادان وعشر حادان **مسألة** في رجل حرم عليه  
في يوم حاد كامل نصف حاد وبعض حاد ربع حاد من **الجواب** في رجل تزوج في يوم من شهر رمضان وتزوج فيه بعد ساعة واذا  
امرته فيه على النكاح ثم طوي عليه ثم عاد الى زوجته وقد حاضت فوجب عليه الزنا ما تزوجته وتزويج شهر رمضان تغريم بعض الحاد كما ذكرناه  
على النكاح في هذا الشهر نصف الحاد ولو طوي اليه خمسة وعشرين جلدة وهو يبيع الحاد ولو طوي امرته في حايض ثلثة عشر سوطا ونصف هو من الحاد  
**مسألة** في رجل وجب عليه في يوم واحد حاد وعشر حاد وقطع يده ورجليه القتل المحرق **الجواب** في رجل يكره في ثلاث مرات وتزويجها  
وقد فخر اذ قطع يده وسلم ورجليه وطوي عليه وتزويجها في ثلاث مرات ثلثة عشر جلدة ولزنيها في ثلثة عشر جلدة



## في الألفاظ الشرعية

ثمايون جلد و لوطي البهيمه عشر من جلد و ثلاثا عشر من جلد و ذلك من ثمره جلد و قطع يد و رجله للقصه و لقتل مام السليز  
 القتل بالحرق بالنار مسئلة امرأة ولدت على فراش فيجها ببعده فلقن نسبه رجل بالبرق فلو لم يدر من صاحب الفراش من غير ان يكون  
 شاهدا لأمرة ولا عرفها ولا عقد عليها ولا دواها حار ما ولا حلالا **الجواب** المراه بكر ساقها الحثييا وقد تاسبت في حال تجامعت فيها  
 لما فسقطت لطفه الرجل من التيب لم يجرها فحملت ففقه عليها انتعاشه ثم فرجحت في الخواصم الناسخ دخل فوجها بها فولدت ليك دخولها بها  
 على فراشه ولدا كاملا فاكذرت الزوج ذلك ففقهها على ذلك فافترت بما تقدم ذكره واقربنا لقاعلة ايضا فلقن المولود بصاحب لطفه ففقهها حكمه  
 المحسن على علمها على ما ذكره الخبر في ذلك مسئلة امرأة هلكت وخلفت ابنه عم لها وتركته فاستحق احد من الميراث النصف والزوج استحق  
 الاخر **الجواب** كان الحكم بينهما وزجها فاخذ بحق الزوجية النصف في النصف الاخر فلما قاسم اخاه عليه كان له نصفه هو والزوج من  
 الاصل فصلا له بذلك النصف والزوج والاخر **الجواب** مسئلة رجل هلك خلفه فبنته واخاه لايبة امه فوثرته زوجته اخ لها ولم يرث  
 اخوه من ابية امه من الميراث شيئا على حال **الجواب** مسئلة رجل تزوج امرأة وابنه امها فولدتا لام لابنه ولدا فكمرا ثم فانا ابنه فوثر  
 ومات هو بعد فكانت تركته بين زوجته واجنها لانه ابنه لابنه فكمرا ثم فانا ابنه فوثره سبعة اخوة ولدت لهم  
 الميراث بينهم لكل واحد منهم الثلث **الجواب** مسئلة رجل تزوج ام امرأة ابية ثم مات الرجل بقبوه فولدت منه سبعة بنين فصلا ابنا فوثره  
 اخوة امراه ابية ثم مات الرجل بقبوه فمات الاب بعد فوثرته امراه الثلث وورث بنوا بيلبانية كل واحد منهم الثلث بينهم بالسوية  
 فحصل لهم من المال سبعة ثمان وهو الباقي بعد حق الزوجية التي هي ختمهم من قبل الام **مسئلة** رجل يتد عبدا بعتد حدي حلف  
 ان لا يترعه من ندمي حتى يتصد بوزنه كيف يفعل في ذلك **الجواب** الخبر ان الجواب في ذلك قضيه ام المؤمنين على بلجي طالب ورد  
 الخبر في ذلك فوجين احدهما ان رجلا يتد عبدا بعتد حدي حلف ان لا يترعه من رجليه حتى يتصد بوزنه وان احدا لم يحسن الجواب  
 عن ذلك غيره والوجه الاخر ان رجلين في عهد عمر الخطاب شهدا عبدا مقيدا فقال احدهما ان لم يكن في يده كذا فامرته طالق فلما  
 فقال الاخر ان كان في يده ما قلت فامرته طالق فلانا ارضى السيد العبد فقال لا اذا قد خلفنا على كذا وكذا فحلف عبدا حتى  
 مراره وقال السيد امرته طالق فلانا ان احل عن حق يتصد بوزنه فادفعوا الى عمر الخطاب فقصوا عليه قصته فقال مولا له الحق برفا  
 فاعتر لواشاءكم فقالوا ان هو ابنا الى على بلجي طالب لعل ان يكون عنده في هذا شيء فانوه وقصوا عليه لقصة وقال على ما اهون هذا  
 ثم امر باحضار جند سد القيد بخرطوط ففقه العبد في الجفنة القيد مرسل اسفل ثم صب الماء عليه حتى اهلت ثم امر برفع القيد فخرج حتى  
 خرج من الماء فلما خرج نقص ثم دعا بزيادة الحديد فالتفت في الماء حتى ارتفع وعاد الى حده الاول ثم قال وذنوا هذا يقيدون القيد  
 وهذا من احسن استخراج صلوات الله عليه على الائمة الابرار من عمرته والمجد لله وبالعالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطيبين  
 الطاهرين وسلم

تسليما كثيرا



# كِتَابُ الْغِنَةِ صَوْنٌ لِمَنْ تَعَلَّمَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلام في أصول الفقه ما كان الكلام في فرع الفقه بينه على أصول له وجب له ابتداء باصوله ثم انما علمنا ما لفرع كان الكلام في الفرع من دون احكام اصله لا يفرق وقد كان بعض المتألفين سال فقال لا ناكمم الا تعلمون في شرعنا الا بقول المعصوم فاي فرعكم الى اصول الفقه وكلام فيها كانه عبث لا فائدة فيه وينال لمرقد ثبت عندنا بالادلة الظاهرة وقد كان كلام الشرعية على ضرر علم الغيوب بخلاف العالم بمصالح عبادته فيها مفاسد ومضرة بخلافه لا يمكن العلم الا من جهة الرسول اما بالمشاهدة ان كان حاضرا او بالخبر ان كان غائبا وبالجملة الموجب للعلم اما ان يكون خبر معصوم كان واحدا او خبر مؤثر او اذا كان كذلك فقول المعصوم الذي عنده السائل عندنا من احدا لفرع الفقه يتوصل بها الى العلم بنقل القديم سبحانه والفرع عنه ثم ليس الا بالخبر عن الاحتياج والتعظيم والتحريم وما معناه معنى الخبر كلام والفرع اذا كان الامر على ما ذكرناه وامكننا من جهة العقل العلم باحكام خبره ثم في العموم والخصوص غيرهما واحكام امر في الاحتياج والتعظيم والتعظيم والتعظيم هل يقتضون شأنا للمعصوم الى غير ذلك من احكامها ما سألنا التوصل بذلك لانه كان العقل كما في كقول المعصوم لعلنا ان قال بيا المعصوم لكم احكام خبره وتقدم عليه فكيف يمكن فاي حاجته بكم الى غيره قبل غير منكم مراد في الدلالة على النفي الواحد ليس كذا امكن علمه بدليل يكون نصيب ليل اخر عليه عبثا لا فائدة في ذلك لا ترى ان الدلالة على اثبات القديم ثم وتوحيد وعدله حجة كثيرة ولم يجب جلا الا كقضاء ببعضها ان يكون الكلام فيما عداه مطر حجة تامة كك ما هيست على انه اذا كان لنا من جهة العقل الى العلم باحكام الخطاب طريق جان من المعصوم يترك بياننا لنادى بكل تحصيل علمه لثباته في نظر في ذلك الحال هذه علينا على ان لنا في الكلام في اصول الفقه عرضا اخرى سوى ما ذكرناه وهو بياننا فسادا من هذا هيجنا لثباتها وكثير من طريق الى الصحيح ما هو صحيح منها وانه لا يمكنهم في فهمها او اخراجهم بذلك عن كونهم ظالمين في فهمها وذلك بخبرهم عن العلم بشئ من ذرع الفقه لان العلم بالفرع من دون العلم باصوله هو عرض كبير يدعو الى العناية باصول الفقه ويبعث على الاشتغال بها ثم يلقى لسؤال عليه فيقال له اذا كنتم لا تعلمون في الاحكام التائبة بالنظر عليها الاعل قول الرسول فاي حاجته بكم الى تكلف الكلام في اصول الفقه التي يتعلق بها ويجب ان يكون ذلك عبثا لا فائدة فيه فها اجابوا بغير ذلك فقولوا مثله ونحن نورد من هذه الاصول جملة موجزة مختصرة يليق بغرض هذا الكتاب ان شاء الله تعالى فنقول اصول الفقه عبادة عن دلة الفقه كقوله لا لهما على الاحكام على جهة الجملة ولهذا لم تكن هذه العبادة شاملة لما يذكره الفقهاء في كتابهم من الدلالة على الاحكام ذرع الفقه وكيفية دلة لهما على الاحكام على جهة الجملة ولهذا لم تكن هذه العبادة شاملة لما يذكره من حيث كانت على تعيين المسائل وكان الكلام في الجملة تنبأ الكلام في التفصيل الكلام في اصول الفقه يدور على الخطاب هو عبارة عن الكلام المفيد للتفصيل فاعلم في هذا الاعتبار الفصل الا زادة جاز ان يكلم النائم ولم يجز ان يخاطب جاز ان يسمع كلام احدا اثنا ويكون خطا بالاحد هما دون الاخر في هذا كل خطاب كلام وليس كل كلام خطابا والخطاب على ضربين حقيقة ونحوها فالحقيقة عبادة عن اللفظ الذي يدل به بوضع لا فائدة ما في لغة او عرفا وشرع والمجاز بالعكس من ذلك فاما الحقيقة عبادة عن اللفظ الذي يدل به بوضع لا فائدة ما في لغة او عرفا وشرع والمجاز بالعكس من ذلك فاما الحقيقة فالواجب حملها على ظاهرها ولا يعدل عنها الا بدليل لا للحكيم لا يجوز ان يوجه خطابه الى قوم بلغتهم مجرد الراجح يقتضي العدل عن ظاهرها الا وهو مراد لما يقتضيه لوضوحه واما المجاز بالعكس من ذلك لا يجوز ان يوجه خطابه الى قوم بلغتهم مجرد الراجح في الحقيقة اجزاؤها في كل موضع ثبت فيه فايدتها الا ان يكون في ذلك مفسدة فيمنع الجمع منه كما منع من شتمه ثم بانه فاضل ويكون اللفظ في اصل موضوعا للقياس في بعض الدواوين بعض كقولهم بلوق لا نهم يقولون من بلوق ولا يقولون ثوبا بلوق ولو لا ذكرناه في الحقيقة لا تنفصل لغرض المواضع فيها الا ترى انه لو لم يجب تسمية كل من فعل القتل بانه قاتل لكان ذلك على قولنا ان اهلا للغة انما هو القاتل فان لا الوقوع القتل منه بالنظر لا يمتنع في الحقيقة ان نقل استعمالها من قصير كالمجاز ووجه المجاز ان يكثر استعماله في نصيب كالحقيقة كقولنا غاشط فانه في الاصل اسم للطنش من الاضطر قد صارت بعرضنا لاستعمال كتابنا عن الحديث المخصوص حتى لا يفهم من الظاهر في العرف سواء وخطاها القديم ثم اذا ورد ولم يكن فيه عرف ولا شرع فالواجب حملها على اصل الموضوع فان كان فيه عرف حمل عليه ودون اصل الموضوع لان العرف طائفة به وكاننا نسمح له ان يجمع فيه وضع وعرف شرع وجب جملة على الشرع دون الامر من لما ذكرناه ولا نال الاسماء الشرعية تجري مجرى احكام الشرع في العباد بها والمصير لهما وتردنا العدل عنهما الى مخاطبة يجوز ان يرد باللفظة الواحدة المعنيين المختلفين والحقيقة والمجاز لان ذلك لو امتنع لم يجز ما ان يكون الامر يرجع اليه او الى العبادة ولو استحال ذلك الامر يرجع اليه لاستحالة مع فعل العبادة وقد علمنا خلاف ذلك لو استحال



# في الامور الحكماء والفكر في القول

لا يرجع الى العبادة لكان الى العلم بطريق ولما نعلم فيها ما نعلم من ذلك اللغة اذا جعلت للفظ عبادة عن معنيين مختلفين جميعا  
 بلاد بها وانما يجران زيد باللفظة الواحدة الامر الذي لان الامر يقتضي اذادة الماوية التي يقتضي كراهة المنع عنه ومجالا لا يريد  
 الشيء كما رها له على جهة احد ذلك لا يجوز ان يند باللفظة الواحدة الاقتضا على الشيء وتعليقه من حيث كان يكون مراد الشيء وغيره  
 له وقولهم لو ان باللفظة الواحدة الحقيقة والمجاز لكان قد اذاد استعمالها فيها وضعت والعدل فيها ما وضعت لذلك مشتاقا بالان  
 المتكلم بالحقيقة والمجاز يجب ان يكون فاصدا الى ما وضعت القوم والى ثم مضى بل يكتفي بكونه متكلما باللغة ان يستعمل اللفظة فيما وضعت  
 من غير قصد **فصل** في الامر الامر من باب القول عبادة من قول القائل هو وودعه الى ان يشاء مع اذادة ما تعلق به من قولنا امر اللفظة  
 مشتركة بين القول والفعل حقيقة بينهما بالادلة استعمال هذا اللغة العربية لها اذادة في القول واخرى في الفعل لا يتم بقولون فلان  
 مستقيم وغير مستقيم ودايت منه امرنا ما لا يعجب في قول الله ثم حق جاء امرنا وفاء التوفيق قال سبحانه قالوا انجبين من امر الله والمراد  
 بذلك الانفال بلا شبهة واذ ثبت ذلك نظام الاستعمال ليل الحقيقة الا ان يقوم على المجاز دليل فلنا ذلك لان لغة العرب ما يعلم بها  
 استعمالهم واذ كان استعمال اللفظة في معنى واحد من غير دليل على انهم يتجوزون به بوجوب القطع على انها حقيقة في ذلك يجب الاستعمال  
 في معنيين مختلفين بين حجة ما قلناه ان الحقيقة هي الاصل في اللغة المجاز طاردا عليها بالادلة ان الحقيقة يصح ان يكون لها مجازا وبيع  
 ان يكون مجازا حقيقة له ولا يلزم على ما ذكرناه المجاز من حيث كان استعمالا لانما عدلنا فيه عما يوجب ظاهر استعمال الدليل لعلنا  
 والظاهر حكما بين الحقيقة وليس كذلك ان استعمال اللفظة الامر في الفعل على حد استعماله في القول بغير مسلم لكم ذلك بل لا بد  
 في استعماله في الفعل من قرينة تدل على ذلك لان ما تدع ذلك فيلزمنا الدلالة عليه انما ادعينا الاستعمال ولا شبهة فيه من ادعى اختلاف  
 الاستعمال فغلب الدليل على اننا لو ادعينا ذلك لم يلزمنا الدلالة عليه لان الاصل في الاستعمال ان يكون متعري من القرين من حيث كان الاصل  
 منه هو الحقيقة اليه لا يفتقر الى قرينة واذ ادعينا ذلك ما هو الاصل في مجيئنا ولائنا وسئل الخائف على انه حقيقة في القول بانه يشق من  
 لفظه الوصف لنا عليه بانه امر ان ذلك لا يكون الا في الامر الذي هو قول لا دلالة لهم فيه على ان تسمية الفعل بانه امر ليس بحقيقة وهو  
 الخلاف من اين لهم ان كل ما ليس بانه امر على الحقيقة يشق لنا على الوصف بانه امر يلزمهم على ذلك اخضا للفظه عين بما يشق منه عين عينا  
 وهو المجاز وان لا يكون مشتركا ومما عساه وانه في ذلك قولنا بوجهنا لا يجب عن قولهم الامر بفتح السين من السكون وان يقتضي  
 اليه وان يقتضي ما هو ما هو وان يبدل منه الوصف من قوله بوجهنا لم يطع وعاصي ان كل ذلك لا يدل على ان الفعل لا يقع على الحقيقة  
 امرادنا بل على الثاني نفلوا عن هذا اللغة ان كل ما ليس بانه امر على الحقيقة يقع فيه هذه الامور وما لا تقع فيه لا يقع بانه امر حقيقة و  
 وهذا ما لا سبيل لهم اليه **فصل** في حجة التسمية بين الامر الماوي لا يقع قول الحارث امرنا لا يقع قوله اخبرني او سألني  
**فصل** في الامر حقيقة تخصه استعماله في غير ما كان مجازا بل يصح مشتركة بين الامر الاباحه ولا يعلم احدهما مع الاطلاق لا بد من  
 وقلنا ذلك من حيث كانت هذه الصيغة مستعملة في الامر من معاني الله نعم ايقوا الصلوة وهو امر قال داخلتم فاصطادوا وهو  
 وظاهر استعمال يدل على الحقيقة على ما قلناه فقولهم معنى الامر هو الطلب مما ندعو الحاجة اليه فلا بد ان يضعوا له لفظا وليس لا يقع  
 هذه الصيغة غاية ما بينه ان يضعوا لفظا من اين لهم ان لا يكون مشتركا على ان نذكر ما يبطل الاباحه لان هذا المعنى موجود فيها وما يقع  
 وضعوا لفظا يخصها وقولهم هذا العربية اذا امردوا للكلام في الامر بالاباحه لا يذكرون فيه سوى هذه اللفظة وهذا يدل على الاختصاص  
 ولا الاشتراك بل قالوا ان لفظه فعل امر كذا نقول وليس في ذلك ما يمنع من كونها الاباحه بل قد ضاقت على ذلك ولهذا يرجعون  
 اليها الاباحه كما يرجعون الى **فصل** هذه الصيغة انما يكون امرا اذا كان فاعلها مع كونه رتبة من الماوي مراد الماوي  
 ذلك للمثل ما قلناه في الدلالة على ان الشيء انما كان نية الكراهة التي عن عند الكلام في كونه ثم كراهها فلا تقولون بذكر ولا يجوز ان يكون  
 امر الا اذادة الامر كونه امر لان ذلك يقتضي حجة ان امر احدنا بالامر لا يكره غايته الكراهة وقد ناقشنا على تعدد ذلك فبيننا  
 ويقتضي حجة الامر بالقديم والماض وكل مستحيل كما صح الخبر عن ذلك من حيث كان خبرا لا اذادة الخبر كونه خبرا وتعلق الخائف بان اهل  
 شرطوا في الامر الرتبة ولم يشترطوا اذادة لظهورها ولا يتم لم يشترطوا انتفاء القرين والمخالف يشترط انتفاءها وايضا فالخلاف في  
 ان الامر طلب للفعل القول بان التاكيد يكون الامع الا اذادة طريقة العقل لا كراهة كلام في المعقول من معنى الطلب لا يجوز الرجوع الى  
 اللغة في المعقول من الامور وقولهم قد بامر الانسان عبدا بما يكرهه فاضد تعريف غيره عصيا العبد له ليس بشيء ايضا لان  
 ذلك يكون امرا كما انه ليس يطلب منه الفعل في نفسه انما ذلك حكاية للفظ الامر بما للعبادة طالب للفعل منه وامره وقولهم  
 قد امرتهم ابراهيم بدينهم ولم يرد الذبح لحيوانا الذي امر به قد اذادة وهو مقتضى الذبح كالاصحاح واخذ المدينة والعربية في الشيء



# كتاب الغنية

باسم مقدس وشهد بذلك قوله ثم نادى بنا ان يا ابراهيم قد صدقت ان لو باننا جرة فلا نراشفقان يؤتم بالذبح بعد امره بمقدما ثم لا  
 الفادة جارية بذلك اما القديس يجوز ان يكون عما ظن انه سيجي به من الذبح ويجوز ان يكون من مقدما بالذبح لم يكن بها ذابدة على  
 ما فعله فان القديس لا يجب ان يكون من جنس المقدس لان حلق الرأس قد يفتك بدم ما يذبح ويجوز ان ما مور بالذبح شنة قد فعله لكنه  
 كان ذابدة جزا عادية في الحال المحلج فلم يتطال المحبوة لهذا لو ثبت ان ابراهيم رأى المنام صيته الامر لا دليل على ذلك قول اسمعيل  
 افضل تاؤثر بجهنما تاؤثر به في المستقبل **فصرنا** مطلقا لاسر لا يقتضي وجوبا ولا نداء وانما تعذر كل واحد من الاسرين بدليل هذا  
 في الوضع اللغوي فاما في هذا الشرع فانما يجب جعله مطلقا على الوجوب على الفور وعلى الاخرى وتعلق الاحكام الشرعية وكذا القول في النحو  
 فانه يقتضي جبرها الشرع مع الاطلاق فينا والمفعول عنه قد اجاز ثم وكذا الالفاظ التي تعني لفظة اما هنا في وضع اللغة لا تستغنى عن  
 على ذلك بعرفنا الشرع والدليل على ذلك الامامة وسنين ان جهة فيما بعد فشاء الله تعالى وعلى هذا يتكلم على ما يتعلق به المخالفون في ذلك  
 من الطرف النسيئة فالانسان محض صريحا فيما يذهب اليه بل لا نراه لا دلالة في شيء منه على ذلك انما قلنا ان مطلق الامر في وضع اللغة لا يجب  
 على وجوب لا بد لا بد لئلا لا نثبت ان الامر انما كان امر الاذاعة المأمور به فاذاعة الحكيم له تدل على انه له صفة ذابدة على حسنة  
 مما يستحق به المذبح والثواب هذا يشترطه الواجب لندب معاذ يمكن والحال هذا القطع على احد ما لا بدليك ايضا فقد استعملت  
 لفظ الامر في الايجاب الندي ظاهرا لا يستحال دليل الحقيقة على ما بيناه وتعلق من ذهب الى ان مطلقة يقتضي الوجوب بدم العقلاء  
 البصير على مخالفة امره ولا ولو ان مطلقة يقتضي الايجاب استحسنوا منه باطلا لا نالنا ان كل عبد يستحق الذم على مخالفة امره ولا  
 لان البصير لو لم يكن عاديا بقوت منفعة مولاه بخالفه امره او كان الفقه فيما امر به بخصيصه دون سبيله لما ذم احد من العقلاء وانما استحق  
 الذم اذا علم بالعادة او يشاهد الحال كواحدة مولاه لمخالفة امره انما ينسب اليه فيكون ذلك هو لذم لا جله استحق الذم دون مخالفة امره  
 الامر وتعلمهم بان الامر اذا احتل الايجاب الندي يجب جعله على الايجاب لا نرا عم فائدة واحوط في الذين ظاهرا لفتا لا نراه فربما بينهم بين  
 من عكس ذلك فقالوا اذا احتل الامر من وجوب جعله على التثنية وهو اليقين لا نراه الا قد ما اعتبره من عموم القايده انما يكون في اللفظ المحتمل  
 فاذاد واحد فاما اذا كان ما يحتمله كالمصفا ادعا احد المحتمل ان لا كادعا الاخر فقولهم ان ذلك لحوط للذين غير صحيح بل هو ضد الاطمان  
 لا نرى يوفق الى فقال نتيجة منها الاعتقاد وجوب الفعل منها الفرض على اذاعة على هذا الوجه منها اعتقاد دفع تركه وبما كره هذا الترك وكل ذلك  
 بفتح لان من اثم عليه يجوز فخر يجوز كون المأمور به بغير واجب لا ندام على ما لا يؤثم من فخر في الفسخ كالاندام على ما يقطع على ذلك فيه وتعلمهم  
 بقوله ثم فليحذر الذين يخالفون عن امره لا دلالة لهم فيه لان خلافا في الامر المطلق وهذا قد اقرن به وعيد على وجوبه على المراد  
 التحذير من مخالفة الرسول على جهة حجة النبوة تشهد بذلك قوله ثم في اول الاية لا يجوز ادعاء الرسول بينكم كذبا بعضكم بعضا  
 وهذا انكارا على من لم يلتزم الطاعة لا جليل بنوته وخلقه على هذا الوجه كغيره لا شبهة على ان الاية تضمنت التحذير من مخالفة الله وفعله بالذبح  
 اليه على وجه الوجوب فلهذا ان فعلنا اوجبه على جهة التثنية مخالفة من اين ان ما امر به واجب حتى يكون من ضلعه على غير هذا الوجه مخالفا  
 فثبت ان الاية دليل لهم فيما على موضع الخلاف وتعلق من تعلق بان عادة السلف والخلف من الذين الصحابة الى ان جارية بكل امره او  
 في قران او سنة على الوجوب من غير تطلب قرينة تقتضيه معترض بان السبيل الى العلم بان السلف والخلف حكموا بوجوب الفعل الاجل  
 مطلقا لاسر وان يكون ذلك لادالة ولا لاهم عليه هذا هو الظاهر من حالهم بوضع عجيبة انه لا خلاف في حالهم كثير من الاية  
 الواضحة في الكتاب السنة على التثنية وحكمهم فيها بذلك هذا يدل على الاشتراك ليس له ان يقولوا ناهكوا بصفة الامر الواضحة في التثنية  
 بالتثنية لا دليل منفصل لان ذلك يمكن عكسه عليه في حكمهم فيها بالوجوب وشبهه مخالف لنا في هذه المسئلة كثيرة ومن لم ادنى ان العلم  
 يمكنه الجواب عنها لضعفها فلا تطول بذلكها وتعلق من ذهب الى ان مطلق الامر يقتضي الندب بان ذلك هو المتيقن الذي لا بد ان يريه  
 الحكيم من حيث كان قايما بالامر من مراتبه لو ثبت موافق على العلم بكونه الترك باطلا لا نقول لهم من اين علمتم انه لم يكره ترك الامر  
 به حق قطع على التثنية الذي هو اقل فائدة فان قالوا من حيث انه لو كره الترك لبين ذلك قبل لهم ما الفرق بينكم وبين من قال علم كراهته  
 لترك من حيث انه لو لم يكن كادما له يبين ذلك فان قلوا الفرق بين الامر بان الاصل في العقل كون الترك غير مكره فليجيب الى بيان ذلك  
 فيه وليس كذلك فان قيل فماذا مكرها بل يجب الحال هذا بيان انه لان البيان لا يتأخر من حال الخطا فيقبل لهم بعد ورود الامر بالعبادة وقد  
 غير حالها عما كانت عليه في العقل لا بد من تغير تركها وخروجها عن الاصل العقلي فان الامر بالصلوة مثلا امر بفعل كان في العقل لولا ورود  
 الامر به محظور ومن حيث كان باحلال مشقة على النفس من غير فائدة ولا بد من تغير تركها الذي كان في العقل واجبا وغيره ينقسم الى ان يكون  
 مكرها ما يتكون الفعل اجبا لان يكون لاسرها ولا مكرها ما يتكون الفعل ندبا الى ان يكون مرادا فيكون المكلف بخير ايمنه وبين الفعل على

فانما لا يجب  
 في امره  
 وجوب



الْأَرْبَعُونَ

ان البیان انما یجب فی وقت الحاجة لا فی وقت الخطاب بل فیما بعد بعون الله والحکم قولنا لکلنا فعل کذا بعد شهر ما وجب  
بین له حکم الزمان فی وقت الخطاب هم لا یفتون فی حمل الامر علی التذکر بان یكون علی الفور وعلی التدریج فیلزم ان لا یؤخر  
بعد الخطر لا یفتون الا باحة المحض بل حکم الامر المسبب ان اقتضی شئاً وجوباً او نهيّاً او وقفاً نکت بعد الخطر لان ما یلزم علی ذلك فی  
بتغیر الوقوع بعد الخطر فلا یجوز ان لا یتغیر ولا یردود بعد الخطر العقل الذی هو اکبر من الجمع فالتام یمنع من اقتضائه الوجوب فان یتبع  
من ذلك ردود بعد الخطر التام فی اخری قولهم الغایة فی ردود بعد الخطر اطلاقه صحیح لان الاطلاق الخطر كما یكون بالاباحة ویكون بال  
لا یجوز التذکر ولا دلیل علی انه یقتضی اطلاق الخطر من غیر زيادة علیه قولهم لم یجربوا امر الکتاب لو اذرة الا ما هذا حاله لا یصح الاعتناء وعلیه ان  
خلات ما استمر علیه الوجوب فافضل فی فصل الامر بالشیء لا یجوز ان یكون امره بالشیء الا به بالاطلاق لان ما لا یم الشیء لا به قد یكون شرطاً  
له وقد یكون سبباً فی سبباً فالامر بالسبب امره لان مع وجود السبب بحدوث وجود المسبب لا یمنع وان كان شرطاً لم یجب لك فیما لا یمنع من  
انما یقتضی تناوله لفظة لا یصح ان یعلم ما یبطله الا بدلیل غیر ظاهر ولما ذکرناه لم یکن الامر بالذکر والجمع امر بتحصیل النفع والاستغناء  
فصل الامر بالشیء لیس فی نفسه ما من جهة اللفظ فلا شبهة فیها ما من جهة المعنی فالتذکر شبهة ان یقال لکل من یفتن فی الامر بالشیء  
ان یكون کادها لئلا یرکون المأمور واجباً یقتضی صمد والاول یبطل بالتواضع لان الله فقه تدارکها واراد ما کما امره استناد ما یبطل  
ذلکنا ما مضى علیها بان مطیع لله تعالى والطاعة هی مثال الامر الاول والارادة والظن فالتواضع لکل من یفتن فی تناوله لتکلیف ذلك یقتضی  
مراده وبقوله ثم ان الله امر بالعدل الاحسان لصفة التذکر والوجوب الثاني باطلاً لان وجوب الشیء لا یقتضی صمد بالاطلاق  
لان الاستناد قد یجتمع فی الوجوب فان الصلوة فی اخر الوقت فی احدیها بالاحسان صمد الصلوة فی التذکر فی الاخری صمد مع هذا لکل واجب  
جهة التخییر علی ان القول بان الامر بالشیء محلی عن صمد من جهة المعنی بل یرم علیه ان یكون احداً اذا لفر لخاصة بالحدیث من احداً باب لذارها  
لیرحمه من الباب الاخر وان یكون من حیث راد خروجه من احدها کادها لفر لخاصة من الآخر كما یرحمه من الذی هو المعلوم خلاف ذلك  
فصل الامر بالذکر او ردوا شیئاً علی جهة التخییر کالکفار ان الثلاث فحیث لیس فان جمیع الواجب علی الوجه لک ذکرناه بدلیل ان کان کل  
واحد منها فی براهین من المکلف اسقاط الخت من کالآخر والاصل فما ذکرناه ان تکلیفها لشعباً بفتح المصلحة کما ان غیر متنع ان یعلم سنجاب  
شیء معین ان المکلف یصلح علیه ان غیره لا یقوم فی ذلك مقارن یوجیهه علی جهة التصیق فکذلک لا یمنع ان یعلم فی اشیاء مختلفة ان کل واحد  
منها یقوم فی مصلحة المکلف مقام الاخر یوجیهه علی جهة التخییر لا یجوز والحال هذا الکجاب بعضها دون بعض ان ذلك یتناقض هذا یبطل  
قول من یذهب ان الواجب من ذلك احداً لا بعینه ایضاً فلو کان الواجب من الکفار ان الثلاث احداً لا بعینه لوجب ان یكون للمکلف  
التمیز قبل فعله لان تکلیفها بطریق له الی العلم برمیج من حیث کان تکلیفها لا یطوق فی فقد طریق ذلك دلیل علی ان لکل واجب  
جهة التخییر لیس لهم ان یقولوا ما انکرتم ان یجعل الله تفر اختیاراً للمکلف له علماً علی وجوبه لان ذلك یؤثر فی من یؤثر فی ان الله  
ثم یجوز ان یکلنا لبعده اختیاره ما شاء من الافعال یدکون مصلحة باختیاره من غیر اعادة مینه فقدمت ذاعلم انه لا یختار امره اسلمح یلزم  
علی ذلك جواز تکلیفه ثم تصدیق النبوة الصادق ویمیزه من لیس صادق من غیر لانه ولا اعادة تقدمت علی ان العلم بوجوب الفعل هو  
الداعی لاختیاره فوجب الحال هذه ان یكون الاختیار باعاً للوجوب لا یكون الوجوب باعاً للاختیار علی ما وجبه ثم علی جهة التصیق اذ لم  
یحتمل ان یؤثر اختیاراً للمکلف فی الصفة التي لها کان واجباً فکذلک ما وجبه علی جهة التخییر فعلق الخالف بان القول بالتخییر یؤثر فی ان یكون  
المکلف محيراً بین عبید الدینا کما یؤثر فی الکسوة والاطعام لیس شیء یعول علی مثله لان التخییر انما یكون فیما یدخل فی الامکان فالمکلف  
یحیز بین عتق من یمکن من عتقه فی الحال کما یقول فی اکثره علی ان یلزم علی قولهم ایضاً ان یكون المکلف ما موراً یعتقد احد من عبید  
کما یؤثر فی الکسوة والاطعام وجوبهم فی ذلك هو جوباً بعینه فقلهم بان لو فعل لکل کان الواجب احداً لا بعینه بل خلاف ذلك  
یجب قبل الفعل تقوم فی مصلحة المکلف مقامه لآخر کما شئنا کما واجب علی سبیل التخییر علی ما بیننا لا نراه وجوباً لایجاب علی جهة الجمع ایجاب  
بعضها دون بعض فتنافض لیس کما بعد فعلها لا نأید بنیاناً ان یجابها علی جهة الجمع ایجاب بعضها لا یصح فلا بد ان من القول بان الذی یستحق  
به ثواب لوجب منها واحد فان فی الامر وفصل مطلق الامر المستفاد منه فلهذا واحد بلا خلاف ما زاد علیها لا یقطع بالظاهر علی انه  
مراد غیر مراده بل یجب لتوقف طلب الدلیل یدل علی ذلك مور من احسن استقناهم عن مراده وهله هو الاقتصار علی المرة الواحدة التذکر  
وحسن الاستقناها دلیل لا یستلزم منها احسن قولاً لقایل لغيره افضل کذا البدأ وفعله من واحد بلا زيادة علیه ولو کان مطلق الامر  
موضوعاً لاحد منها احسن ما ذکرناه ولسلحهم ان یقولوا انما احسن ذلك للتأکید لا للتأکید یجب ان یبطل ما لم یفقد اللفظ المؤکد لان  
الکلام موضوع للاداة فلا یجوز استعماله من الاداة فی نفسه ان الامر قد ورد فی القرآن وعرفنا الاستعمال فاردید به نارة المیزان الواحدة بلا



# كتاب الغيبة

بلا زيادة واخرى لتكرار تدبينا ان ظاهر استعمال يدل على الحقيقة وقول من قطع على التكرار وان الامر لقوان المطلقة يقتضيه غير مسلم بل المرجح في ذلك ان قيل متفصل لهذا لاختلاف تكرار المأمور به فكان فيه ما يجيب في اليوم والليل خمس مرات كالصلوة وفيه ما يجيب في كل عام مرة كالزكاة والضياع ولو كان التكرار مستغادا من مطلق الامر لمحصل فيه اختلاف وكذلك ما استفيد منه المرة الواحدة من اوامر القرآن كما في الحج والعمره عند من اوجبه انما علم ذلك منه بدليل وقولهم ان لا يكون بعض الاوقات مان يتناول مطلق الامر والى من بعض وجبت له الجمع لا يدل على التكرار بل هو دليل الواجب لان لفظ الامر ان لا يكون ببعض الاوقات والى من بعض وجبت لا يحمل على شيء منها الا بدليل كيف يحمل على الجمع لفظه غير متناول لذلك لا يجوز ان يحمل على المرة الواحدة بلا زيادة وان لم يكن لفظه متناولا لذلك يلزم ما ذكره ان يكون قولنا حدنا لقيت جملا محمولا على انه لفظ من اجمع ما للرجال من الصفات لا لشيء متناوذا ان يكون من لفظها شيئا عا قلا كما في غيرها انما الى غير ذلك من حيث لم يكن قوله بان يتناول من هذه الصفات والى من بعض قد علمنا خلاف ذلك وقولهم لو لم يقتض التكرار من مطلقه فقد يعلم بدليل من جملة الدلالة على ذلك محمول النسخ فيه وتعلق من قطع على المرة الواحدة من غير زيادة بان اللفظ لا يقتضي زيادة ما امر ان يصير ضاربا وان كان بالمره الواحدة من يكون كك لا يجيب ما دل عليها باطل انما يصير ضاربا بالمره الواحدة كذلك بالمراد المتكررة فلا بد في القطع على انه اذا قل ما يستحق به الاسم ولم يزد التكرار من دليل لهذا حسن استتمها من مراده ولو كان بمعنى ما احسن لاستتمها وحلهم الامر على ايقاعات والقليل كانه ان لا يقتضي التكرار باطل لان ذلك انما علم في جميعه بدليل ان الملك لا يصح تباينه في الشئ كما يمكن تكراره وكلما اعتقد وقول الزوج ان طالق لو لا توقيتا لشارع على انه بهذا المرة الواحدة لكان محتملا لما زاد عليها والمرادة الدلالة التفسير اختلف في قولنا ان طالق ثلثا من ذهب قوم الى وقوع الثلث اخرجون الى وقوع واحدة واخرجون الى انه لا يقع شئ من ذلك ما قلناه ففضل الامر بالمعنى بصفة او شرط لا يتكرر بتكرارها بل حكمه حكم الامر المطلق سواء يدل على ذلك جميع ما ذكرناه في الامر المطلق فلا وجه له لاغائه وتعلق المخالف بان ذلك لو لم يقتض التكرار لكان المكلف حتى لم يفعل مع الشرط الاول فعل مع الثاني يكون فاحصا لا مؤديا وقد ثبت خلافا لذلك لانه لم يرد فيه لان ذلك انما علم بدليل متفصل ما به علمنا انه يكون مؤديا به علمنا ان الامر بالشرط او يد به كل شرط مستقبل من ظاهر اللفظ ولو لا الدليل لم يقطع على ان المفعول في الاوقات المستقبلية وقضاء اداء سواء كان الامر مطلقا او مشروطا لا فائدة بيننا ان يقتض التكرار وان الاتصال على المره الواحدة وسببين ان لا يقتض فوروا ولا تخيلا وان كان محتملا لذلك كله وجب ان يقتض القول بان المفعول تابيا قضاء اداء على الدليل قولهم انتهى المعنى بشرط اذا انقض التكرار فلا مال يجيب في الامر باطل الا لا نسلم ان انتهى الشرط فقتض ذلك بظاهر من علم ذلك في بدليل متفصل ففضل ان علم ان المأمور به اذا كان موقتا بوقت معين ولم يفعل فيه اجتمع في ايتائه فجزا الى دليل اخر سوى الامر الا الى ان الامر يتناول الوقت الاول اذا اطاع المكلف بلا خلاف فكذلك يجب ان اعصى لان المعصية لا تغير متناولا الاجتهاد وايضا فالفعل كما يكون مصلحة في بعض الاوقات يكون مصلحة لبعض الصفات وان كان بما يخص بصفة لا يتناول ما ليس له تلك الصفة فكذلك الامر بما يخص بوقت يجب ان يتناول ما ليس في ذلك الوقت بل ما الى ان تغاير الوقتين بوجوبهما للفعلين وليس كذلك تغاير الصفتين وقول المخالف ان تعلق الفعلين من المكلف يجب لا يتراءى منه الا بفعله غير معتدل انما تعلق بينهما في وقت مخصوص وندنا ان الوقت وان كان هو عوفا رديما عذاه على فعل ما كلفه بصفة ولهذا لم يصح محمول النسخ فيما هذا حاله وانما دخل فيما علم بتكرره من متناولا الامر فان قال فيجب ان يكون المفعول بعد الوقت متناولا كذلك يجب ففضل ان انكره بالامر كقول القائل اضرب ضربة فتناول الثاني غير متناولا الاول لانها لو كانت مضمرة في ما مضى من متناولين فكذلك يجب بينهما اذا اجتمعا لان الاجتماع لا يغير مقتضاها وكذلك القول فيما اذا عطف احدهما الآخر ففضل ان يعلم الجزء الفعل المأمور به باقتضائه وانما يعلم ذلك في بدليل ان الاشارة بالاجزاء الى احكام شرعية كوقوع التملك بالبيع والاستباحة بعقد النكاح والفرقة بالاطلاق والصحة في الصلوة والصحة فلا يجب عاداتها وان كانت هذه الاحكام غير مخلقة بالامر في لفظ لا في معناه لم يدل اشتراكه على ثبوتها لتعلق بينهما ففضل ولا يعلم من مطلق الامر فذلك اخرج وانما يعلم احدا الامر من غير منه دالة عليه لانه قد ورد في القرآن العظيم الاستغفار او يد به تارة في الفور واخرى في الترتيب ظاهر استعمال ما لعل الحقيقة على ما بيناه فيما مضى ايضا ففضل استعمال المأمور به لانه يد به لتجديد النسخ على الاشتراك الاحتمال ايضا فانما نحن ان يقول احدا العير فعل الساعرة في الثاني او متى شئت فلو كان اللفظ مجرد عنهم منه القول او الترتيب لمحسن ذلك متعلق من دليل الفور بان يجوز تليها الواجب لمصلحة التوافق ذلك لا يجوز باطل لانه يجب مع تأخير بدل منه وهو الغرض على انه مستعمل وذلك يميز من التوافق فعمل اثبات هذا الدلالة علمنا ان الامر الواجب للفعل لم يرد الفور وانما اراد الترتيب والتجديد في الحال هذه من بدل وان ثبت انه لا بد من بدل فيها لاجتماع انه لانه كل من ثبت بدل لا يثبت سواء ولا يثبت في العقول البتة

استنبط في كتاب الغيبة



# الأحكام

عزل واجب بالحق كقضاء الدين وداء الورثة ولهذا يستحق من لم يعلمه قد اضر الفعل للدم واللوم وتعلمهم بان الشاهد يقتضي وجوب  
 التجمل بدل لا لدم العقل من اخرا لما مؤبى غير محتمل لان العلم جواز الدم الامع التميز لهذا لدم على القوم فاما مع الاطلاق فلا يلزم  
 بحسن بعد الاستقضاء عن المرد وهل هو الفوق والتجمل والتراخي التحيز تعلمهم بان جواز تراخي الفعل لا يجوز ان يكون له غاية لا  
 لفظ الامر لا يقتضي ذلك ان لم يكن له غاية وجب ان يكون المكلف متى اخر وهذا يخرج الفعل عن كونه واجبا باطل لا ناقد بيننا انه لا بد  
 مع التاخير من بدل هو العزم وان كان الى غير غاية معلومة وهذا يفضل عن التاقل لا يجوز تراخيها بلا غاية ولا بدل محتمل الامر  
 افتضا الفوق على التاقل والعناء والتأجيل غير ذلك من الايقاعا باطل من وجوه منها ان ذلك قياس لا يجوز ان يعتمد عليه فيما  
 طريقة العلم ومنها ان احكام هذه الايقاعا ليست نكال فيطلبها وقت بخلاف مثا ولا الامر فانه ضحك منها ان الامر له على وجوب  
 الفعل ليست في بخلاف الايقاعا فانما استبانة هذه الاحكام مع وجوب السبب مع وجوب السبب لا يمنع ومنها ان احكام هذه الايقاعا  
 انما علمنا انها على القوم بدل هو الاجماع وليس هذا مطلق الامر تعلمهم بان الامر يجاب بفعل احد قبل العقل على ان  
 افعلنا لا يصح فيها التاخير فوجب ان يكون المراد فعل المأمور به عقبا لم يكن الفعل احد غير صحيح لان التراخي والتحيز في  
 الفعل جائز ان كان واحدا ولهذا نقول المكلف ما مؤبى بصلوة الظهر مرة واحدة في وقت الموضع لا يلزم ان يكون قد كلف فيه صلاوة كثيرة  
 فاما تفويتهم هذه الطريقة بقولهم ان الفعل اذا كان واحدا ونقصا على ان المفعول عقيب الامر وصلاحه يجب حمل الخطا عليه فغلط  
 لان من يقول بوجوب الوقف مع الاطلاق لا يوافق على ما ذكره وتعلمهم بان القول بالتراخي والتحيز يقتضي اثبات بدل الفعل لان تراخي  
 من كونه واجبا مضيقا لم يكن بدله للتاخير لا دليل على جوه هذا البديل من جهة الامر الايجاب فبطل التحيز في بطلان ثبوت  
 التجمل فاما يتوجه على من حمله مطلق الامر على التراخي فاما من ذهب الى الوقت لم يثبت فورا ولا تراخيا الا بدليل منفصل فلا يتوجه عليه  
 وتعلمهم بطريقة الاحتياط وانما على القوم قد بينا عند الكلام في ان الامر لا يقتضي نظاما لوجوب ما يطالبه تعلمهم بقوله ثم وسارعو  
 الى مغفرة من ذكركم وقوله ثم فاستبقوا الخيرات لا يصح الاعتماد عليه في موضع الخلاف لان قوله وسارعو الى مغفرة من ذكركم مجاز من حيث  
 ذكر المغفرة واذا ما يقتضيها ويجعل من حيث كان مبنيا على كيفية وجوب الواجب من فورا وتراخي لان التقريب ليس ثم بفعل او جبار  
 ندب اليه على الوجه الوقتي لكن على برك قوله سبحانه فاستبقوا الخيرات على ان التعلق بذلك تسليم لما قوله من ان مطلق الامر لا يقتضي  
 ذلك انما يعلم بدليل منفصل يتعلق من فإيا نقصا للتراخي بالاطلاق بانه لا يوقفت فيه فيجانب افتدنا البيان فإيا الاوقات في ايقاعه  
 لان هذه الطريقة يقتضي الوقت لا انقطع على فورا والتراخي لان مع فقد التوقيت والتحيز يجب التوقف طلبا للدليل ليس لهم ان يجعلا  
 فبطلان دليل التعيين بدليل على التحيز لان ذلك يعكس عليهم على انه لا بد مع التراخي من اثبات بدل لا دليل على ذلك لمن حمل مطلق الامر  
 التراخي على ما تقدم وتعلمهم بان الامر انقضاء الاستقبال كالجزء اذا كان قولنا سيفعل فلان لا يدل على اقرب الاوقات وجب  
 ذلك في الامر لا يلزم من قال بالوقت لا يستوي بين الامر الجبري ايقاق العلم بالمراد على الدليل انما يلزم القائلين بالقول انما لا يثبت  
 ان الجبر كالأمر في انقضاء الفوق فصرح ان الامر لا يتعلق لفظه بوقت وكان الوقت فاصلا على العبادة الى ودد باقاعا ينفذ الوقت  
 يتعلق بجميع الوقت والمكلف محذور ان يفعل في اوله وفي وسطه وفي اخره ولا بد متى اخر الفعل على الاول من بدل هو العزم على  
 اداؤه وبتقيق الوقت بتقيق الوقت بمحض اخره ولنا ذلك لان الوجوب لا يجوز ان يخصر اول الوقت لان المكلف لا يستحق ما اذا اخل  
 ما يفعل فيه لانه لو استحقه لم يكن فائدة في ضرب الوقت الموسع لا يجوز اختصا الوجوب باخر الوقت لان اول الوقت لو لم يكن وقتا للوجوب  
 لم يجز الصلوة فيه عن الفرض كما لم يجز قبل الزوال لان ما يطابق الصلوة من النية اولى بالتاخير منها من النية المتخالفات لا خلاف انه لو  
 ترك بالظهر في اول الوقت لفتل الجبر قبلتها واجبة ولا ان الاجماع حاصل على النية الواجبة من الصلوة بخلاف نية النقل منها والنية  
 فيها برك من صلوة الظهر في جميع الوقت لا يختلف فثبت انما فاعده في جميعه على وجه الوجوب وتعلق من حصل الوجوب باخر الوقت بان ما لم يأت  
 المكلف بتاخير الصلوة عنه لا يكون الصلوة واجبة فيه فيا ساعا قبل الزوال بقولهم ايضا كل المكلف ان يتركه من غير عذر فلكبر  
 بواجب لنواقل قياس غاية حاله ان يحصل به غلبة الظن ونحن في مسئلة فرضنا فيها العلم ثم اننا لانعلم ان ما انتفى الاثم بتاخير ليس بقا  
 لا اطلاق لا ناقد بيننا ان الواجب الموسع كل ما قبل الزوال لا يجوز تراخي الصلوة فيه الا البديل ليس كل ما قبل الزوال فانه يجوز تراخيها  
 في هذا الحال لا يدل هذا هو الفرق بين هذا الواجب لنا فله لا يجوز تراخيها من غير بدل وما ذكره ينتقض لكنا فإيا التاخير لان ما  
 يفعل بخلافها هو الواجب بخلافه مع ذلك فلا اثم بتاخيرها بعد لعمري غير ثم هو منتقض على اصله لان عند علم اذ الخ الصلوة قد  
 يقع من الوقت تدبر غيرته وتعلمهم فان وقت الظهر اذ دخل هو مقيم ثم مضى منها ما يمكن من الصلوة ثم سافر فانه يجب عليه قصر الصلوة

مفردا

يقضيه

في الصلاة



# كتاب الغنية

وانه لو وجبت بالاول الوقت لما جاز ذلك كما لو سافر بعد خروجه غير معتد لا نال اول الوقت لخره وان اشترك في وقتين لوجبهما فلهذا اختلفا  
 في ان موسع في احد فاما مضيق في الاخر فكذلك اعتبر اخر الوقت دون اوله في الحاضر المسافر ايضا فان كيفية اداء الصلوة تعتبر حال المكلف  
 في وقتها وانما الامر ان العبد من نفسه في يوم الجمعة الظاهر في وجوب ركعات وقتها واعتقوا الوقت باق في منه الجمعة كعتاب وكذا لو كان المكلف  
 صحيحا في اول الوقت لزمه الصلوة على كيفية مخصوصة فاما مرض قبل اخر الوقت فخرج من تلك الكيفية لزمه على آخره على حساب من طلع منه فغير  
 صفته العبادة لتغير حال المكلف في وقتها وانما من رقد الى حجره ومن صحت الى مرض فكذلك تغيرت من اقامته الى سفرها فاما اذا سافر بعد خروج  
 الوقت فانه يكون فاضيا لا مؤدبا والعنا يجب ان يكون على الصفة التي كانت عليها المقصود فقلهم بان ما بعد الزوال مذكور فيها اشتغالها  
 به فيجب ان يكون وقتها الجواز غير وقت الجواز غير وقت الوجوب كذا في الحول في الزكوة لا يصح الاعتماد عليه لا في بيان ان القياس في مثل  
 هذه المسئلة لا يجوز ثم ان مدة الحول لم تضرب في الشريعة لوجوب اداء الزكوة بخلاف ما بعد الزوال فانه مضرب لوجوب اداء الصلوة فانظر  
 الامر ان ايضا فان الزكوة لما كانت غير واجبة قبل تمام الحول تغير المؤكدة منها في تلك الحال من المؤكدة بعد تمامه بالاسم والصفة والنية بخلاف  
 الصلوة في اول الوقت فانه لا يتميز من المؤدبات في اخره فبقي من الاحكام على انما نقول ان الصلوة واجبة من اول الوقت الى اخره ولا نقول انها  
 جارية في بعضها لان ذلك يومهم انما نقل بل نقول انها جارية كلها والعدل عنها الى بدل مالم يتحقق وقتها وقتها فقلنا بفضل ذلك الجواز من  
 الوجوب فشكل الامر بالفعل لا بحسن الامع شرطه في نفسه فاما ما يتعلق بالامر فاما ما يتعلق بالامر فاما ما يتعلق بالامر فاما ما يتعلق بالامر فاما ما يتعلق بالامر  
 القديم ثم فتمكينه من الفعل بالقدرة والالات والاطراف غير ذلك من وجوه التمكين وان يكون فضلا بذلك ايضا لثوابه الى المكلف  
 ليكون تعريضا له لان الغرض من التكليف هذا وان يكون عالما بانه سيفعله به على كل حال ان كان غير القديم فكونه عالما بحسن الامور  
 به بثبوت غرض فيه له ولغيره وان يظن تمكن المأمور من الفعل فاما التبيين فالشرط فيه كالشرط في القديم ثم العلم بايضال لثوابه  
 ذلك لا يتعلق به ويجوز ان يقوم الظن فيه مقام العلم فيما يرجع الى تمكن المكلف واما ما يتعلق بالمأمور فكونه متمكنا من ايقاع المأمور على  
 الوجه الذي اشترطه ما يتعلق بالمأمور في صحة ايجاده من المكلف لدرجته منه على وجه الاختيار وان ثبت فيه صفة وحسن وان يكون له صفة  
 تزيد على ذلك يدخل فيها فيكون واجبا او ندبا واما ما يتعلق بالامر فكونه متقدما للوقت لئلا يكلف المأمور الفعل فيه ما يتمكن معه من  
 الاستدلال على وجوب الفعل والترغيب فيه لان ذلك هو الغرض بالامر لا يتم الا بما ذكرنا فان زاد في القديم على هذا الوقت لم يكن من  
 مصلحة وغرض فيه فشكل الامر لا يدخل تحت امر لان من حق الامر ان يكون على رتبة من المأمور وهذا لا يتقدم بين الانسان ونفسه  
 الرسول في داخل فيما يؤيد به التنازع الله سبحانه من الخطاب العام لا ندوان مع من لفظة فانه يحكيه من الله ثم هو سبحانه الامر به ومنه عليه  
 فصل في الكفار مخاطبون بالشرع لان المعبر في دخول المكلف في الخطاب ليس الا بصفته وصفه الخطاب اذا كان كذلك فالكافر كالمؤمن  
 في استثناء شرط التكليف لانه يتمكن ان يؤمن بنص من العبادة وصحة تكليفه الشرعيا كصحته تكليفه نفسا الايمان واما صفة الخطاب  
 فانه اذا مطلقا او متوجها الى الناس دخل فيه الكافر فيقتضى ان يدخل في الخطاب ايضا فلا خلاف ان الكفار يحجبون عن الناس على جهة العقوبة  
 ولو لم يكونوا مخاطبين بالشرع لما استحقوا العقوبة على فعل البغيح منها وليس لاحد ان يقول عقاب الكافر على انه لم يحصل نفسه من الكفر  
 يعرف في الزمان ذلك قول بان عقابه على كونه لا على الزمان هذا يقتضي ان يعاقب ان لم يزل وتعلق المخالف بان الكافر لا يصح مع  
 كفره شيء من العبادات فيجب ان لا يكون مخاطبا بها كما لو كان عاجزا او معسورا ليس شيء لان العبادة تصح بشرط ان يقدم الايمان كالحديث  
 فان الصلوة لا تصح منه مع الحديث وهو مخاطب بها وضع منه بشرط ان يقدم ان لا يترك الكافر بخلاف العاجز لا يتمكن من اداء العجزة وكل المأمور  
 ويلزم على ما لو ان لا يكون القاعد مخاطبا بالصلوة ولا القائم اليها ايضا لا يترك في الحال لتأخره من جميع اركان الصلوة وفعلهم  
 بان لو كان مخاطبا بالعبادات للزمه ان اسلم قضا الفايض منها غير صحيح لان القضا لا تتبع الاداء في سقوط ولا وجوب لهذا يجب ان المجمعة  
 ولا يجب قضاؤها اذا كانت لا يجب ان اسلم قضا الفايض منها غير صحيح فان قضاها وان صح في المختص من العبادات باوقات لرفع في  
 الزكوة لان فعلها في الاوقات كلها اداء لقضاء واجبال الحول على ضابط ذلك كافر ثم اسلم ليجب فيه زكوة بالاثبات بالجواب ان الزكوة  
 وجبت عليه ثم سقطت بالاسلام لان الاسلام على ما جاء في الاثر يجبر ما قبله فصلا للكل في النهي ليس للنهي صيغة مختصة كما قلنا  
 في الامران لفظه مشترك بين النهي المهدد بالنهي ولا يكون نهيا الا كراهة النهي عنه لما قد مضى في اول الكتاب في كونه ثم كراهة  
 التوبة معتبرة فيه كقلناه في الامر قولنا في لفظة تختص لقول بخلاف لفظ الامر النهي لا يدل على احكام الفعل النهي عنه وانما يحكم فيها  
 نهى عنه ثم بالقياس بدليل مستقل هو انه نعم لا يجوز ان نهى الا عن البغيح والنهي كالا في انه لا يقتضي مطلقا ولا مشروطا تكرارا ولا مرة  
 واحدة في احتمال مع الاطلاق لكل وقت مستقبل ما مضى او محتملا او ليس امره بصد النهي عنه لا لفظا ولا مقصودا فتمد الكلام

في كتاب الغنية  
 في بيان التكليف  
 في بيان العبادات







# كتاب المنهج

يجب ان يكون خاصا ما المنكر فاشتركا كما لا يلفظ المشترك **ص** ان علم ان المراد بقوله ان العوض موصول ان المتكلم بلدا ما يصلح اللفظ دون بعضنا اذا طويع اللفظ كثيرا على سبيل العوض فان دل الدليل على انه اذا البعض قبل ان العوض مخصوص بالفرق بين التخصيص النسخ من جهة حديثنا لان هذا التخصيص هو ما بيناه وهو ان الخطاب باللفظ اذا بعضنا يصلح له دون بعضنا لنسخ قد بيناه الكلام في البنية في هذا الكتاب ايضا فالتخصيص لا يصح الا فيما يشاء ولما لفظنا ايضا فالتخصيص يقتضي ان الخطاب اذا الفعل المنسوخ في حال الخطاب لما تغير حاله المستعمل كالتخصيص لا يترقى فيقال ان اللفظ لا يكون مراد في حال الخطاب ايضا فالتخصيص لا يخلو العين لو احدثوا التخصيص لا يدخل الا على جملة **فصل** في جواز ان يخاطب بالجنس ويريد به الخصوص لا نأخذ لنا على ان اللفظ العوض مشترك بينه وبين الخصوص جسيم انما ومع ذلك لا بد من جوازنا ذكرناه لان من اراد ذلك احد منهما ما عدل عن الحقيقة والعام يصير خاصا فالتكلم الى ذلك كذا القول بيننا ان كان عاما مستغنيا في انه لا يكون كذلك لا بالقصد **فصل** في تخصيص العوض بالاستثناء صحيح ومن حقي الاستثناء الموقوف في المستثنى من ان يكون مقصلا بقرينة لا يمكن كذا لو يؤثر لان حكم كل مؤثر من شرطه وقيد بصفة لا يتصل لولا ذلك لم يثبت خالف في نسبة لا يستثنى من ان يعلق لزمان فلا يكون منعقة وهذا الاستثناء المتصل بجل يجوز وجوبه التخصيص انما لا الى ما يليه من اولا قطع على احد الامرين الا بدليل فلما ذلك لا يمكن استقامتها لا يحسن الامع الاحتمال والاشترار وتعلق من قال بان الاستثناء يرجع الى ما يليه قطع من ايجافه اصحابنا ان الذي اوجب الاستثناء ان تعلق بقوله استقلاله بصفة لو كان مستقلا بنفسه اخرج الى تعلقه بغيره وان كان كذلك انا اذا استقلاله بغيره لا يمكن لتعلقه بغيره من غير ان يوجب مع ذلك ان يعلق بغيره لو قيل ذلك فيه بما يليه لم يكن لتعلقه بغيره لو كان مستقلا بنفسه غير متعللا لا نقول بموجب فلا يوجب جوع الاستثناء وقدا استقلاله بتعلقها بما يليه ما تقدم من الجمل بل يجوز ذلك في كاي جودا لاختصاصه بما يليه ثم ان ما ذكره ينقص الشرط لا يزيله في استقلاله بغيره بغيره ولا خلافا لا يجب تعلقه مع خصوص الاستقلال بالجميع على ان مقتضى استقلالهم الوقت الذي ذهب اليه لا ينبغي على ان مع الاستقلال في الاستثناء وتعلق بما يليه لا يوجب تعلقه بغيره وكذا نقول غير انما لا يجب ان يوجب في اقتصر عليه لئلا يعلق على ان هذا الجواب غير صحيح فان قالوا لو وجد ذلك فيه لم يجز لو كان مستقلا بنفسه تعلقه بغيره قلنا ما استقلاله بغيره جاز ولا وجبا فلما لم يجز ان يعلق بغيره والاستثناء المتعلق بغيره مستقلا بنفسه فلا بد من تعلقه بما يليه حتى يستقل الا انه ان استقلاله بذلك من الجائز ان يعلق بما يقيد من غير الاستثناء والامر ان وتعلمهم بان الواجب لفظ العوض على ظاهره الا الضميمة واذا اختص الجملة التي يليها الاستثناء للضرورة لم يجز تخصيص غيرها الا من ضرره باطلا لا لا فوجب استغناء اللفظ العوض على ما تقدمناه وعلى هذا لا يجب احصاء الجملة التي يليها الاستثناء ان يقطع على ان الجملة الاخيرة عاتية بل هي محتملة للخصوص العوض كما كانت قبل تعقب الاستثناء وما ذكره ينقص ايضا بالشرط على ما بيناه وتعلمهم بان الاستثناء من الاستثناء اذا دمج الى ما يليه من ما تقدمه فكل شيء لا يستثناء لا يصلح لان ذلك مما وجب من ان يعلق الثاني بالجملةتين بصيرهما متعلقين لا ياد في ذلك لا نستفيد من قول القائل عند عشرة ادميين الا فراد بنية فاذا قال بعد ذلك لادميين استقلاله اقاربه ببقته فلو جعلنا قوله لادميين يرجع الى عشرة صا كان قال عند عشرة الا ثلثة لان ادميين المستثنى من الثلاثة ثم يثبت ثمانية وهذا هو المذهب من قوله عند عشرة ادميين واذا سقطت ثابته يعود الى الجملة الاولى جيبه على ما يليه مثل هذا جازا صليها اختلافنا في تعلق من ذهب ان الاستثناء اذا تعقب جملة وجب عوده الى جميعها من الشايع واصحابنا ان الشرط هذا حكمه فكذلك يجب في الاستثناء لا كل واحد منهما لا يستقل بنفسه يقتضي كل واحد منهما من التخصيص لا الاستثناء يحصل الاعيان والشرط بخلاف الاحوال ان قول القائل لغرض اعطه كان دخل الدار تخصيص لعطية بحال معينة ولا من معناها واحد لان قوله نعم في اية القيد لا الذين تابوا اجازي في قوله اولئك المفاستون لم يتوبوا الجواب عنه فالا فسلم ما ذكره في الشرط بل قولنا في وجوب الاستثناء سواء وليس ثم ان يقولوا هذا الجمل من اللغة لان العرب الذين يجمع بقولهم لا يعرفونهم في الشرط والاستثناء ما يقطع في ذلك من وضع كتب النحو مستفرد في الكلامهم ومستند على اعتراضهم قد يبيدون وقد يحطون وفيهم في ذلك كحال المتكلمين في اصول الفقه على انهم لم يحفظوا القول بنية كما حفظه هؤلاء دون اصحابنا ببحينة بين الاستثناء والشرط بان الشرط صدق الكلام فاذا انى متأخرنا في اول الكلام وليس كذلك الاستثناء لان موضعه انما الكلام ليس عاتية لو قيل لهم ولما اذا كان الشرط على ما ذكره وجب ان يعلق بالجميع لو قيد على الجملة في اللفظ لان المعنى لم يثبت لك بنية لم يجز استعلا وتعلمهم بان الجمل المعطوف بعضها على بعض في الحكم كالجمل الواحد لان قول القائل ايتني يد بن عبد الله قد بينا زيد بن محمد بما جملنا ان جازي في قوله ايتني الذين واذا رجعت الاستثناء الى الجملة الواحدة فكذلك يجب فيما هو حكمها باطلا لا لانهم ان الجملتين نصيرها لطيف كالجمل الواحد لان المستثنى من الجملتين يجوز ان يصح بان الاستثناء من احداهما دون الاخر لا يجوز

هذا هو المذهب

م

ان يصير



# الاستثناء

من يصرح في الجملة الواحدة بان الاستثناء غير ما يدلها وقولهم الاستثناء اذا تعقب جملة ما كانه مذكورا وعقب كل جملة منها واذا تعاد لقوله عز وجل  
 اخذنا دلوها قال ثم فاجلدكم ثمانين جلدة الا الذين تابوا ولا قبلوا لهم شهادة ابدا الا الذين تابوا اولئك لهم العاقبة الا الذين تابوا  
 لكان اطرا لفظا مذكرا التوبة عقب الجمل كما لا يصح الاعتناء عليه لان العرب كما مر في الاستثناء من كل جملة فتختص بغيره من جملة واحدة  
 فلا بد من سرعا الدليل حتى يحكم بالاختصاص اما ان يحكم بربا بقاء من غير ذلك فلا بد من تعليل بان الاستثناء بمشينة الله ثم اذا تعقب جملة  
 وجع بلا خلافها بما يبرها نكك الاستثناء بغير المشينة باطل لان ذكر مشينة الله ثم ليس باستثناء لفظا دالة الاستثناء ومنه وليس في الشرط  
 على الحقيقة وان كان ينلفظ الشرط بدلا لدخول ذلك على لما يجب كقولك لقيت زيدا ونكك كذا اصل انشاء الله ثم اذا دخلت المشينة  
 في هذه الا ما كن ابقاها بحكم الكلام ونشأ من نفوذه لا لا سر سوك ذلك انما حكمتنا بايقاف حكم جميع الجمل التي تعقبها المشينة بدليل  
 غير الظاهر هو الاجماع من الامة على ذلك **فصل في علم ان تخصيص العمو بالشرط يصح** الا انه لا يؤثر كذا في الاستثناء في الخلق وانما يؤثر في  
 المشروط الا ترى ان قولنا احدا غيره اكرم القوم ان دخلوا الذ اذ لا يؤثر الشرط فيه نقصا عندنا وانما يخصص الاكرام بالجمال المدكوك وفيه فصل  
 ومخصصا العمو المنفصلة الموجبة للعلم على كل ما ثبت كونه دليلا موجبا للعلم والذ يصح دخول التخصيص فيه في الحقيقة هو ما كان عاملا في  
 الحقيقة وما لا يكون كذلك لا يصح دخول التخصيص فيه **فصل في غاية تعلق العمو بالشرط** لا يصح بلوغ التخصيص اليها الا انما اذا كان لفظا جمع مثل ان  
 والمشركون فان التخصيص ابلغ الى ثلثة كان اللفظ حقيقة كما يكون فيما زاد على ذلك اذا بلغ اقل من ثلاثة كان اللفظ مجازا واذا كان كلفظه  
 من اثنين يعقل ما فيها لا يعقل انما بلغ الى احد كان اللفظ حقيقة ولم يكن مجازا **فصل في شرط الاستثناء** اذا تعقب عمو ما جازا ان  
 ببعض تناوله العمو ويكون اللفظ الاول على عموه جازا ايضا ان يكون المخاطب بعواراد بعض تناوله لفظا هو الذي يتعلق الشرط ولا  
 ولا قطع على احد المجوزين لا بدليل الا ترى ان العاقل لو قال اضرب لرجال لامن انشك ضربا بالمال اذا قال ان لم يقصد اضرب بالعلم  
 لا يتاخر في جميع الرجال لان لفظ الرجال يدخل فيه المحر والعبد والعبد لا يملك الشرط محض ولا يغفل الا بالاحرار وليس يجب لقطع على ان  
 المخاطب زاد بقوله الرجال الاحرار والعبدان اخصل الشرط الاحرار وليس يجب لقطع على انما زاد باللفظ الاول الاحرار دون البسطة  
 الرجوع في ذلك الى الدليل نغلق من ذهب الى ان اللفظ الاول يحمل على عموه ان تغلق الشرط ببعض تناوله بقوله ثم لاجماع عليهم ان  
 طلقتم النساء الى قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن قد فرستم لهن فريضة نصف ما فرستم الا ان يعفون ويعفو الله بغير عتق  
 النكاح وان العفو لا يصح من كل مطلقا وما يصح من البائعات كما لا يوافق من بعض من نقلا ذكره ومع هذا القول الاول على عموه كذا  
 لهم منه لا انما علمنا عموه لا يتر في كل مطلقا ان اخصل الشرط بدليل غير الظاهر هو لاجماع الامة على ذلك بوضع هذا ان في كل احد منها  
 مجازا وعدة لا عن الظاهر لا ترى انما دخلنا القول الاول في الامة على ما يصح من العفو كانت مجازا واذا حملناه على العفو وحملنا الشرط  
 على بعض ما دخل تحته كان ذلك ايضا مجازا وعدة لا عن الظاهر من وجعل لان تقدير الكلام الا ان يعفو بعضهم وظاهر الكلام يقتضيه  
 ان العفو من الجميع فثبت ان في كل احد منها خبرا من المجاز وان الكلام محتمل للاسرين وبمثل هذا نجيب عن تعليلهم بقوله ثم يا ايها الذين  
 اذ طلقتم النساء انهم عام في جميع المطلقات وان بقية ما يقتضى الاختصاص من قوله ثم فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف وذلك لا  
 يتاخر في الامة الوجبة فلا مغول عادية **فصل في العمو اذا خرج على سبيل محجب بقدر عليه بل يحمل على ظاهره** اذا امكن ويكون حكمه حكم  
 العمو لو ادنا بدنا بدليل انه لو افر عن السبيل كان هذا حكمه فكذلك فيجب اذا خرج على سبيل السبيل يخرج عن صفته لانه كان دليلا  
 الا ترى ان اية اللعان تلت في هلال بن امية واية الظاهر في قوله ثم خويلد حمل الحكم فيها على كل ذم ووجهه مظهرها **فصل في**  
**التخصيص** يصح دخول في الاختصاص كما يصح دخوله في الامور لان معنى التخصيص هو ان يرد المخاطب بعض تناوله اللفظ وهذا المعنى قائم في  
 الاختصاص **فصل في بناء النام على الخاص** الا ان يرد لاجتماعه في حالة واحدة لان تقدم احدهما على الآخر يقتضي النسخ واذا كان هذا الشرط غير  
 وجب لوقف **فصل في العمو لا يتعدا** الا ان يكون العمل بما جعلا غير ممكن له اما لان احدهما اقتضى اثباتا ما اقتضى الاخر فبینه  
 او يقتضيهما ايضا وكلاهما يقتضيهما لا يحصل هذا نظرية العلم من الاختصاص وهناك ما يدل على العمل باحدهما او يكون للملكية جازا  
 بين حكمهما لان الادلة لا يتناقضن فاطريقة الفن يجوز مثلك فينه لان ما هذا نظرية يجوز ان يخالف تكليف زيد تكليف عمر **فصل في**  
 والمحمل هو الخطاب الذي لا يستقل بنفسه معرنة المراد بهما بالوضع الغنة كقوله وشقوا ما للفقير كالا اسما الشرعية فان المراد بالصلوة  
 الزكوة في الشرع غير ما صنع في اللغة وما المقدمة وذلك كل عمو علنا ما مر من ان لا يرد به الا البعض لا بدليل على تعيينه كقوله ثم  
 احلت لكم بهيمة الا انها لا يتعدا ما قلناه هو المحتاج الى بيان والبيان هو الدلالة على اختلافنا حولها لان لاجماع حاصل على ان الله  
 ثم قد بين جميع الاحكام لانه من حيث نصب الدلالة عليها في حكم الظاهر والذال يوصف بأنه مبين وهذا الوصف قد يجري مع تقدم حدث

فصل في علم ان تخصيص العمو بالشرط يصح







# الكتاب الثاني

بالزجيرة فصل في انما العوم نلو كان باقيا على اصل العنفة ان ظاهرا محتملا لجازية ما خبرنا انما حكم الجمل ما ما قد انتقل لعمري انما يكون الاستغناء بظاهرا فلا يجوز ذلك فينزل الحكم لا يجوز ذلك الحكم لا يجوز ان يخاطب بلقط له حقيقة وهو ان يريد ما من غير ان يدل في حال خطابه على ذلك لان الخطاب وصنع اللامعة ومن سمع العوم مع تجويزه ان يكون حضورا وتيمر له ذلك في المستقبل يكون غير مستقبل به شيئا في تلك الحالة يكون وجوده كعدمه وان ذلك يقتضي ان يكون الخطاب قد دل على الشيء بخلاف ما هو به لان لفظ العوم والاول يقتضي كونه بالانما لا دلالة فيه والثاني يقتضي ان يكون والاعلى خلاف مراده لان مراده الخصوص فكيف يدل عليه بلفظ العوم وفصل في يجوز ان يجمع الخطاب للعام وان لم يجمع الخاص يكون مكلفا للطلب الخاص في الاصول لانه لا خلاف في حسن الخطاب لله تعالى في العام وادلة العقول تخصيصه سواء استدلل المكلف بالعقل على ذلك لولم يشك ان لا يمكن من معرفة المراد في الجملة حاصل فكانت هيئتنا **فصل في تعليق الحكم بصفة ليس يدل على تقييدها انتفاء عنه تلك الصفة** قال ليل على ذلك ان اللفظ انما يدل على ما تناوله او على ما هو بان يتناوله او على ما ان يدل على ما لم يتناوله ولا هو بالتناول لاولي فحال لانه لو دل على ذلك لم ينص له لولم لان ما لا يتناوله لا يتنا ولا ينص بعضه بان يدل عليه وعلى من بعض اذا ثبت ذلك وكان قوله في سائمة الغنم زكوة لم يتناول المعلوفة ولا هو يتناولها او بدلالة انه لو قال في معلوفها لما كان متناظرا لان من شاء ان اللفظ اذ دل على حكم ما لم يتناول لفظه لكونه بان يتناول اولي اثنى من التصريح بخلافه ولهذا لما تناوله قوله ثم قال فقل لما ان التمتع عن التناقص بلفظه وكان بان يتناول ما لم يكرهه او على لو يحسن يصرح بان يتناول اضرها واشتمها لا يتناقصا فقد لم يحجز في الحال هذا ان يكون في قوله في سائمة الغنم الزكوة ما يدل ان زكوة ما يدل على حكم المعلوفة وايضا فقد ثبت ان تعليق الحكم بالاسم المقتضى يدل على ان ما عداه بخلافه فكذلك يجب في تعليقها بصفة لانها تجريان في الابان والتميز بجري واحد ولو لم يكن تعليق الحكم بالاسم بخلافه كما ذكرناه لوجب ان يكون قولنا زيد عالم وعمر جاهل مجازا وليس بحقيقة المشاكلة في علم وعمر في العلم والجهل غيرهما ولو وجب ان لا يصح التعلق بهذه الالفاظ على جهة الحقيقة والمعلوم ضرورة خلاف ذلك وقلنا ان الاسم في التميز كما لصفة من حيث كان ذلك هو الغرض في وضع الاسماء ولم يمكن الاخبار عن الغايب لعمارة كما امكن عن الحاضر بالاشارة ولما بطل التميز بحصول الاشتراك في الاسماء احتاجوا الى ادخال الصفة ليكون الاسم مع الصفة بمنزلة الاسم لو لم يحصل فيه الاشتراك لا ترى انه لو لم يكن في الوجود من اسمه زيد الا واحدا لم يجب في الاخبار عنه الى صفة حكمنا فاذكر اسم زيد ايضا على الصلة حسن الاسماء القائل لفتا شراف خيرا في وجوبه سود غلام فيقال له هل لفتا لغائه من جبرائك وضربا لبض من غلامك اني ولو كان تعليق الحكم بالصفة والاعلى نفسه عما انتفى عنه لفتح الاستثناء كما يصح عن حكم ما يتعلق باللفظ به قول المخالف لو لم يدل على تعليق الحكم بالسوم على ما ذكرناه لانه لا يمكن فيه فايد ليس محتملا لا ما نقول ما اذكر ثم ان يكون الغايده فيه ان برعلنا وجب الزكوة في السائمة وتدل على انه يمكن تعليله مع ذلك يجوز ان يدل ليل على ان حكم المعلوفة حكمها لان الحكمين المتماثلين يجوز ان يعلما بدليلين مختلفين على اقتضا المصلحة لذلك وهذا كما نقوله فيما عدا الاجناس لستة فان حكمه في ثبوتها لربوئيه حكمها ومع هذا علمنا بثبوت ذلك فيها بالبرر وكلنا فيما عدا ما الى دليل اخر من قنا سرعدين قال براد غير وقولهم تعليق الحكم بالسوم يحجز مجزى الاستثناء فكانه قال ليس في الغنم السائمة زكوة والمستثنى منه بخلاف في الحكم للمستثنى غير معتمدا ايضا لان الاستثناء لم يدل بلفظه على ان ما لم يتناوله بخلاف حكمه بل دل العوم على دخول لكل جنس في الخارج الاستثناء بعض ما تناوله العوم علمنا حكم المستثنى بلفظ الاستثناء وعلم ان ما لم يتناوله بخلاف بلفظه كقوله ضربا لعموم الان يدان بالاستثناء علم ان زيدا غير مضر وبلفظه العوم تعلم ان من عداه مضر ولا من جهة دليل الخطاب ليس هذا موجودا في قوله في سائمة الغنم الزكوة لانه لا يستثنى من جملة زكوة ولا يجب فيها معنى الاستثناء بثبوت حكم الاستثناء الفاظا موصوفا فام يدخل فيه لم يكن مستثنى منه وقولهم تعليق الحكم بالشرط اذا دل على انتفاء ما انتفاء الشرط فكذلك يجب في الصفة لان التخصص يحصل بكل واحد منها كحصوله بالاختلاف لا فرق بين ان يقول في سائمة الغنم الزكوة او يقول فيها اذا كانت سائمة الزكوة غير لازم لا نقول في الشرط كقولنا في الصفة انه لا يدل على ما عدا الشرط بخلافه لاجل اللفظ بل ان علم ذلك في بعض المواضع فبدليل لان تاثير الشرط انتزاعا الحكم به ولا يمنع ان يتخلف شرط اخر لا يخرج بذلك من كونه شرطا لا انا علمنا ان الشرط في العمل بقوله شاهد الاول ضم الشاهد الثاني اليه بقوله ثم واستشهدوا شهيدين من رجالكم ثم علمنا ان ضم امرتين اليه يقوم مقام الثالث ثم تعلم بدليل ان ضم اليهين اليه يقوم مقام ايضا وتعلم ان ما ذكره عند نزول قوله ثم ان تستغفر لهم سبعين مرة قلن يغفر الله لهم من قوله لا زيدن على السبعين وانه لو لم يتم من جهة دليل الخطاب ان ما عدا على السبعين بخلافها لم يقل ذلك مما لا يؤول على مثله في هذا الوضع لانه جاز احد يحصل به الظن ونحن في مسئلة طريقها العلم ثم قال معارض به اية اخرى في انه قال لو علمت اني لو نزلت على السبعين غفر الله لهم لقلعت ثم ثم نعمن ما يدل على

من علم انما هو العلم بالشرط



کتاب الغنی

[illegible]







# كتاب الغيبة

بصفة الخبرين له شرطان أحدهما بلوغهم من الكثرة الحد لا يجوز تعدد الغائبة اتفاقا لكن يجب وقوعها اتفاقا كما يجوز مثله ذلك في الواحد الاثنين وثانيه أن يعلم أنهم لم يجمعهم على الكذب جامع من قولوا وما يجري مجراه لا نفي ذلك لوقوعه على الصدق وأما الشبهة ارتفاع اللبس التبعي أخبر عنه لا ينافيها دعوى الجأ الكثرة إلى الكذب كخبر الخلق الكثير من المبطلين عن مدابهم الفاسدة لأجل الشهرة الداخلة عليهم وهي تقوم مقامه لتواطؤ الجمع على الكذب هذا إذا كانت الجماعة تتجرب عن الخبر عنه بلا واسطة فإن كان هناك واسطة جبر اعتبار هذه الشرطية بالواسطة بينهم وبين الخبر لم يقطع على صدقهم وإذا تكاملت هذه الشرطية في الخبر بطل كونه كذبا وفي ذلك كونه صدقا لا بد من واسطة بينه وبين فصل خبر الواحد لا يقتضي علما وإنما يقتضي غلبة الظن إذا كان الخبر عدلا وقول من يدعي أنه يقتضي العلم أن مرشح عادة الناس ثم خرج ملة وقد لطموا الوجوه وخزقوا الشياخ لحضر أمير المؤمنين عليه السلام لا يكفان لا يعترض شك في صدقهم وإن كان لا يلبسون هذا التواتر باطل لأن هذه الأمور قد تنكشف عن باطل يقال نال لم يرض كان أغنى عليه ولحقته سكتة وأما شبهة ذلك ولو كان العلم قد حصل لما انكشف الخلل عن باطل فصل يجوز من جهة العقل التبدل بالعلم بخبر الواحد إذا كان الخبر عدلا على صفة مخصوصة لا لا من جهة العلم بخبر الواحد بين أن يقول النبي أن حرام وبين قوله لا يجوز كخبره أن يحرمه وكما أنه لا فرق في ذلك فلا فرق في اعتبار بين أن يقول لا يجوز كخبره عن موطن الصفة الغلابة بخبره فخره لأن العلم بالخبر يحصل بذلك كله ولا يمنع أن يجعل الرسول قول الولد دليلا معجوزا لعل عليه لا نزلوا قال الخبر كعبه يوزن حتى لحسك لثقة بذلك عند خبره إذا قال لا يجوز كفلان يثق فاعلموا أنه صلاح وجب العلم أن كانت الثقة مرتفعة بخبره في ذلك بخبره قبل الحيا كونه يحصل له حصول الثقة والتعبد بالأقرار والثناء في وجوب العلم وإن كانت الثقة مرتفعة منهم فصل التعبد بالعلم بخبر الواحد لم ير بالشع به وإذا ثبت ذلك لم يجز لعل لا بد من كونه تابعا للعلم فاما أن يكون ميمنا تابعا للعلم بصدق الخبر تابعا للعلم بوجوب العلم كونه جوازا للكذب إذا كان العلم بصدق الواحد مرتفعاً لم يبق إلا العلم بوجوب العلم إذا كان ذلك موقفا على الدليل الشرعي لم نجد في الشرع دليلا عليه جف فيه ونقل الخالف في ذلك بقوله فلا يكون من كل فرقة منهم طائفة منهم ليتفهموا في الدين وليتذكروا فقدمهم إذا جعلوا اليهم لعلمهم يحذرون وأن حيث على الثقة في الدين وندب إلى التفويض من كل فرقة طائفة واسم الطائفة يقع على الثلثة فضاء خبر الثلثة من قبل الأخاد لا يصح الاعتماد عليه لأن اسم الطائفة لا يقع على الأخاد يقع على المتواترين وإذا كان مشتركا بين الأمرين وجب لوقف في المراد بذلك في الآية ولو جاز القطع على أحد الأمرين إلا بدليل وإذا انصرفوا إلى الآية لا لا غير ما خرجت من كونه دليلا عليه على ظاهر الآية فيفسد الحديث على التواتر الذي هو التخييل من ذلك النظر في الأدلة وذلك يحصل بخبر الواحد أن كان تاسفا بل كافرا لأن خوف الحاصل عند تخويل المخوف لا يقتضي العلم بصدقه ولا يوجب العلم بالعدل بالعدل يستند إلى وجوب التجوز من الضمانات وليس هذا من العلم بخبر الواحد في حق الاعتقاد وإنما هو دعوى لتدريج العمل بقوله أن يؤمن بالتعبد به يبين ذلك وقوله لم يعلم يحذرون والحد معطوف على التجوز لو أراد ما ظنوه فقال لعلمهم يعلمون والنجي وان سعى صناديد وكان قول قوله واجبا فمن حيث كان في ابتداء دعوى يكون مخوفا ثم استقر دليل بنو حبيب لعل بقوله فإذا لم يفتن الآية والخبر وجوبه بطلانها فإنه ما تضمنت حصول الأناد قد سقط التعلق بها في موضع الخلاف وتعلمهم بقوله نعم أيها الذين آمنوا أن جاءكم فاسق فنبهوا أن نصبروا فوابعها لذهنهم على ما تعلم نادين لا يصح التعلق به لا من جهة على دليل الخطاب هو باطل على ما بيناه على ظاهر الآية يمنع من العمل بخبر العدل لأنه سبحانه علما المنع من قول قولنا الفاسق بعلته هي فائدة في خبر العدل بقوله أن نصبروا فوابعها لذهنهم وهذا اللفظ ثابت في خبر العدل لعدم العلم بحقيقة الأمر فيه وارتفاع الثقة بصدقه فيلزم ويرى أن الفاسق في علته المنع وجب لوقف فخير وكالفتى وتعلمهم بقوله نعم أن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والحكمات وهم يحزنوا لعلهم في ذلك يقتضيه وجوب الظاهر ولا يجري لأظلاله للقول الجواب عن خطر الكتمان وإن كان لا يستعمل إلا فيما يجب ظاهرا فإدليلهم على أن خبر الواحد بهذا الصفة حتى يطلق فيه خطر الكتمان على أن لو سلمنا أن خبر الواحد يجب ظاهرا ولم يدل ذلك على وجوب القول أنه يحتمل أن يجب ظاهرا وليصير للكلف طريقا إلى العلم بالتواتر الذي يلزم العمل به لا يمكن حصوله من دون سماع الخبر أو الأخاد وتعلمهم بأن الله ثم قدما مر بالا ببالغ في مواضع من الكتاب ذلك يكون بالتواتر والاحتام لا أنه لو اقتصرت التواتر الواجب يكون العلم بفروع العبادات كالعالم بأصولها لا يصح التعلق به لأن الله نعم لا يجوز أن يراعى إلا بما هو موجه في نفسه يجب العلم من ابن خبر الواحد بهذا الصفة حتى يصح به الإبراع وتعلمهم أن النبي كان يبعث سلة إلى المبالغة وإفراد الدعا إلى شريعته فيعملون على مجراها فوالهم في كونهم سلة وما يودونه إلهام من الأحكام الشرعية وإن هذا دليل على أن خبر الواحد لا يجب في الشريعة إلا بصح الاعتماد عليه لا من جهة على دعوى غير مسلمة وهي أن العمل كان على مجرد أقوال هؤلاء الرسل وليس ذلك معلوم بل المعلوم علم عند ما وذلك يحتمل أن يكون بما دللها ويحتمل أن يكون لما ينفع إلهام من القرآن الموجبة للعلم وإذا كان محتملا أن يكون



## رَأْسُ بَابِ هَمْزٍ

لم يكن فيما انتشر عليه بل لا على فاذنوا اليه على ان الاتفاق حاصل على ان اول شئ كان مؤلّا ما الرسل يدعون اليه المفسر فربا الله ثم ثم شئت  
 الرسول فمع ان اقول لهم ليست حجة في ذلك اما الفائدة فيها اننا ندرك التنبية على النظر في انبائها والرجوع الى التواتر وناظر مجرأه في تسليم باو  
 ايضا فلا بد ان يكون الذين في اطراف البلاد قد ثبتت عليهم الحجة بالعلم باخبار هؤلاء المرسل حتى يلزمهم العمل بها ولا يجوز ان يعلموا من جهة  
 لان خبرهم لا يوجب العلم فاذا قبل ثبوت ذلك بالاخبار المتواترة ينقلها الصادق والوارث قلنا فما المنكر ان يكون حكم ما حمله من الشرع  
 في طريق العلم حكم التقيد بالعلم اقول لهم ولن يجردوا في بين الامرين وتقلهم جعل الصحابة على وجوب دخول من التقاء المختارين بحبر  
 اذ واج النبي عند اختلافهم في ذلك عمل في كبر في ميراث الجدة خبر الواحد الاثني وعمل عمر في جزية الجوس بنجر عبد الرحمن بن عوف في خبر  
 ذلك وانهم كانوا بين عامل بذلك مسلم عن التكرير على العمل به وذلك في الرضى هذا يقتضي اجاعا على العمل باخبار الاحاد قد ثبت  
 انها لا تتجمل على خطأ لا يصح الاعتماد عليه من وجوه احدها ان ذلك يعلم من حال الصحابة بالتواتر لا تواتر حاصل ما ذكره لانه لو كان لو  
 ان يعلم ضرورة دعواهم على الصحابة ذلك على حسب ما يقولونه في خبر الجوز المتواتر او باسناد لا عند من قال بذلك لو كان معلوما باسناد لا  
 بثبوت صحة التواتر في نافية في فقد الامر من دليل على انه غير معلوم واذا كان كذلك كان واردا من طريق الاحاطة لا يجوز العمل عليه  
 اثباتا لتجديد العلم لان ذلك مستلزم لا بالشق على نفسه لان هذه مسئلة فاضل المكلف فيها العلم والوجه الثاني اننا لو سلمنا ان في العلم  
 بذلك طريقا لم يكن فيه دلالة لان المتأول علمهم عند هذا الاخبار وذلك محتمل ان يكون لذلك سبب ما سببنا عنهم ذلك من النبي والتنبية  
 الجوز لم على طريقه من الاجتهاد يقتضي اثبات الحكم وقال المختارون ان اهل بيتنا تحولوا عن القبلة عند خبر الواحد لا جله لان عدم العمل  
 بذلك لا يجوز خبر الواحد انما وجوبه دليل غير الجوز اتفق بوجوبهم بانه لا دليل عندنا في المانع من مثلك في عمل الصحابة عند  
 الاخبار والوجه الثالث اننا لو سلمنا تسليم نظر ان علمهم كان بهذه الاخبار ولا جله لم يتغير ذلك فيما قصده لان من اضيف اليه العمل بها  
 بعض الصحابة ونقل بعضهم ليس بحجة عندهم وتقولهم على اسنادنا لباين على التكرير غير مسلم ولو لم يكن هناك الا انكار امير المؤمنين العمل  
 باخبار الاحاد لكن لا تقا في رتبة على الفتيا بمن هبة التقليل عن ملصح انكاره العمل بذلك ثم لو سلم له ان ذلك الرضى على ما دعوه لاحكام  
 وغيره من الخوف لوقوع بيعه مواعظ مما ينكره من ذلك في حال العلم به على خبر الجوز الخبر والفتية وانه الاحتمال في غير ذلك يمكن للقطع  
 به على الرضى على اننا لو سلمنا انه لا رضى له يد له ذلك على ما قصده لان الاجماع الذي لا ينعقد على خطأ مختص بفعل احدنا في  
 غير ذلك لان عمل من عمل بخبر الواحد غير اسناد الامر من التكرير عليه اذا اختلفا لفعلان وتعابرا لفعلان لم يتبع ان يخفى العمل به حيث  
 علمنا دليل عليه بخلاف المسلك عن التكرير من حيث ترك الواجب عليه لان ذلك افضاه الدليل لا يصح عندهم اذا كان باسرها لا يتجمل على خطأ  
 في حكم واحد مخصوص الا اننا على خطائهم في حكمين والوجه الرابع اننا لو سلمنا ان حصول الاجماع على شئ واحد لم يكن لهم فيه دلالة لغيره  
 على انه حجة في نفسه هذا مما لا سبيل لهم على اصولهم الى الدلالة عليه سنين ذلك فيما بعد انشاء الله وتعلقوا بان حلا وبول خبر  
 الواحد مع جواز الخطأ عليه على قول المخفى على الشهادات واخبار المعارضة والجواب باللام حجة على المستفي بقول المتفق مع  
 تمكن من العلم بالفتيا وانما يصح العمل بفتياه بعد العلم بصحتها ثم لو سلمنا ذلك على ما فيه لكان انما يدل على جواز التقيد بالعمل باخبار  
 الاحاد وهذا لا خلاف بيننا وانما الخلاف في ثبوت ذلك فاننا ساقول خبر الواحد على المعنى بعلة فتية حاطة به ما كان اننا نقول  
 قبلنا النظر في صحة العلة ما نحن فيه مسئلة فرضنا فيها العلم فلا يجوز التعويل فيها على ما يقتضيه التقن وهذا عجيب عن علمهم ذلك على الشهادات  
 واخبار المعارضة على ضربين احدهما على كقولنا هذا والاذا في دخول الدواعي للشرع قد ورد ما فراد ذلك باستثنا حكم له ذلك  
 لتمييز العدل منه من الناسق ولا الصواب البائع لان المعول في ذلك على غلبة الظن والقرب لا خبر ما يجري فيه الشرع من قبول قول الواحد  
 في طهارة الماء ونجاسة وفي القبلة ودخول الوقت وهذا فرع من فروع خبر الواحد فلا الاول يجوز ان يجعل اصلا لا نزع على الثاني  
 لا نزع فرع من فروعهم بان الضرورة تقضي بقول اخبار الاحاد اذا عارضها الحاد ثم وليس فيها حكم مضمون ليس شئ يقول عليه لان  
 الضرورة انما تؤدي الى ما هو حجة في نفسه فليعلم ان يد لو اعلنا خبر الواحد بهذه الصفة وعندنا الاحاد لا او على حكمها دليل يوجب  
 العلم ومضى فرضنا عند الدليل جعلنا الى حكم العقل فليس هي با ضرورية على ما دعوه وقولهم اذا رجع العقل العمل على قول من ادنا  
 فيجوز في طريقه وان كان واحدا تحرقنا من الضرورة في الدنيا فكذلك يجب العمل بخبر من خبرنا عن الرسول بخبرنا فاننا مع احوال العمل بالشرع  
 في الاخرة غير معقولة لان مصدا الدين يجب في حكمه الله نعم التكليف لنا ان يعلمنا بها ويد لنا عليها الفعل الذي لا يخفى به فاذ فقدنا ذلك  
 علمنا انتقاء المضرة وليس كذلك بخبرنا عن سبغ الطريق لا نرجح فيه الا على ان في الطريق سبغا فاننا من يفتقد هذا المضرة في سلوكه  
 على ذلك يوجب ان يكون الفاسق كالحل والكار كالمؤمن من غير اعتبار ما يشترطونه في خبر الواحد على ان العقل يمنع من الاندماج على ما



# كتاب الغنية

في كتاب الغنية  
الكتاب الثاني  
المعصية

يؤمن كونه مفسدة فلم وجب العمل بخبر الواحد بخلاف المفسدة علان في الاحتيا فافترق في ترك  
العمل كما للمفسدة لا باعة الخارجين من الخطر الايجاب من باب لهم وجوب العمل على قول مدعي الرسالة لان فيه تحذرا وليس هذا قول احد فان قيل  
اذ كنتم لا تقولون باجتيا الاحاد في الفايده فيما يرد به احادكم ولا يفتق به علماءكم وهل هذا الا منافضة قيل الفايده في ذايه كل واحد من محذور  
الشبهة ما سمع من شيوة النافين عن الاحتيا ان يؤكدا الا ما نرى في تليغ ما سمع ليحصل بر ذايته وذايته غير ذلك لعل طريقا الى العلم بالحق  
وكان الفايده في شيئا كل واحد من علماءنا ذايه الا ما نرى باذنه ما علمه لا يصير بفتيا وقفا امثاله من العلماء لكل تكلف سبيل من العلم بالحق  
عليه ذلوله من المحدث ما سمع لا يفتق العالم بما علمه لا يفتق طريقا للعلم بالحق وليس في ذلك خلاف في اسولنا لان الواجب للمعامل لا يرد  
لما سمع فهو على يقين مما خبر به فان سماعه من انا ام اجماعه متواتره عن حجة فهو على يقين من امره في علمه وذايته وان كان سماعه من انا  
هو صادق في خبره وعلمه موقوف على العلم والمفتق له يفتق لا بما علمه فلا يتغير عليه فيما عمل به ولا ما نرى ذايه بين فتيانه وعلمه فان اذنيه يغير علمه فالتغير عليه  
وكنا نكذب بالخبر في خبره **باب كل امر في الافعال ما يتعلق بها الفعل عبادا وعمادا بعد ان كان مقدرا وينقسم الى الا**  
**له مزيد على حدثه والى ما له صفة تزيد على ذلك والاول كل امر وحركته التي لا تتعداه وهذا لا يوصف بحسن ولا قبح التا في ينقسم الى فعل**  
**مطلعي مختل ما يحصل مع الاجماع لا يستحق به مدح ولا ذم والمختل ينقسم الى فعله الى ما يستحق به مدح ولا ذم وهذا هو المباح في المعنى من شرط تنسيته بدل الشان يعلم انه**  
**ذلك لاند من الحسن ينقسم الى ما لا صفة له تزيد على حسنه ولا يستحق به مدح ولا ذم وهذا هو المباح في المعنى من شرط تنسيته بدل الشان يعلم انه**  
**بدل الشان من حاله ويدل عليه الى ما له صفة تزيد على حسنه لا يستحق فاعلم المدح ولا يستحق بالاخلال به الذم وهذا هو النكاح ويوصف بان لا يستحق**  
**ومرغب فيه مع الدلالة والاعلام كما قد ساء او يكون ذلك ففعا موصلا الى الغير على وجه مخصوص يتوصف بان لا تقتل واحدا ويستحق فاعلم**  
**مضافا الى المدح ومنها ما يستحق الذم من لم يفعل ولا تايقوم مقامه هذا يوصف بان لا واجب بخبر كالكفارات لثلاث في حث اليهم ومنها ما**  
**يستحق بالذم من لم يفعل بعينه هذا يوصف بان لا واجب مضيق كره الوديته بعينه او دعين المقتضو وما يختص كل شخص من غير ان يتوب**  
**الغير به يوصف بان لا من فروض الكفريات كالصلوة على الموتى والجماد ففصل** فقال النبي لا يجب من جهة العقل اتباعه لان من  
الجماد اخلاصه بعبادته شرعية لا يكون لنا في التعبد به ما يصلح ومنه يتجناه والحال هذا اذ الى ان نفعل ما هو لنا لان التعبد بالشرعنا  
ينبع المصلحة ولا يمنع لثلاثا المكلفين في المصلحة فيختلف لاجل ذلك تعبد بها كما خالف المقيم المسافر الى المباح ففصل  
الاجماع على وجوب اتباع الناس في افعاله التي لا يعلم الحكم الا بها دون ما لا يكون كذلك ينبغي ان يعلم ان التا به بصوت الفعل والوجه الذي  
يقع عليه لا ندره لواحد من الشان ضعف يتا على وجه لوكوة لم يكن احدا مناسيا به ذا الحسن ذلك الغير يفتق يتا على وجه القرض ففصل  
ولا يجوز الحكم بان جميع افعاله على الوجوب لا ينقسم الى ثبات وحكم اليها حكم القيين في وجوبها وندب وغير ذلك وان كان اثباتا للكتاب ينبغي  
للدليل المتشابه وان كان ابتداء شرع فينقسم ايضا الى وجوب ندب اباحة ثبتان الامر على اذكرناه **فصل** في افعاله ينقسم الى ثبات واثبات  
وايثبات شرع يبين صحة ما قلناه انما اذا كان لا بد للفعل من دليل فاما ان يكون دليله ظاهرا مستقلا بنفسه فيكون الفعل اثباتا او يكون دليله  
ظاهرا لا يستقل بنفسه فيكون بيا اولا دليل لم يظهر فيكون ابتداء شرع والبيان ينقسم الى ثبات ثلثة بيان المجلد بيا التخصيص بيان النسخ  
ويلحق بذلك بيا زيادة لاحقة لا بد منها وقد يكون ذلك تارة نسخا والشرع غير نسخ ويلحق بذلك بيا فعل محتمل لان الفعل تدبير في الفعل  
ايضا ينقسم الى قول محتمل الامر من كاية القرنا ما مثال بيا المجلد فكيف تارة في الصلوة والمناسك وغيرهما واما مثال بيا تخصيص لمؤكدة غير  
في اوثان مخصوصة خص لك فعله صلوة مخصوصة في ذلك الاوثان انا بيا النسخ فتا وكم من قوله اذ اصابه الامام قائما فاضلوا فاما  
واذ اصابه جالسا فاضلوا جالسا اجمعين فنسخ بان صلى جالسا ومن خلفه قيام في مرضه الدما في يند مثال في زيادة ان يزيد زيادة في الحداد  
غيره ويدخل في زيادة السن في الطهارة واما بيا القول المحتمل فادله من فعله على احد الثمرتين واما الامثال فيوان يفعل ما هو  
في ذلك الكتاب يصح ان يغيره على ذلك الحد من غير ان يفعلها واما امثلة ابتداء الشرع فكثيرة ينقسم قسم اخر في فعل وترك وافرار الفاعل على  
فعله وينقسم قسم اخر منها واجب منها ندب منها مباح **فصل** في افعاله لا يقع فيها التعارض لان ذلك لما يكون بوقوع الفعل وتركه في  
واحدة او بوقوعه صناد في الحال الا اذ احدا ايضا وهذا لا يمكن فاما اذا امكن العمل بالدليلين معا فلا تعارض بينهما **فصل** في ما بعد البتة  
لم يكن مستعبدا للشرع من كان قبله لان الاجماع حاصل على ان شرعه ناسخ للشرع من يقدره فاما قبل البتة فيجوز ذلك في **باب كل امر**  
**في الاجماع اعلم ان قولنا اجماع اما ان يكون واقعا على جميع الامم وعلى المؤمنين منهم او على العلماء او على كل الامم الامام المعصوم لله**  
**لا يجوز على الخطاء ولا يكون قوله الاحقاد غير داخل فيه فقد واقتا في القوي من ينهيا في ان الاجماع حجة وانما نحن لغه في علمه كونه كذلك**  
**وفي ذلك لانه قد ساء ان العلة في كونه حجة انه فيدخل على قول المعصوم وعندهم ان الله لم علم ان هذا الا انه لا يجمع على خطاء وان جاز ذلك**



# الْأَبْرَهُةُ

احادونا وعندنا ان الدلالة على صحة الاجماع وكونه حجة في كل عملنا العقل قد دل على ان الامام المعصوم لطف في التكليفات العقلية وان لا يخرج منه من  
 ونحالفنا يستدل على صحة الاجماع بطريق سبعة لا يدل شي منها على ذلك فان قيل كيف يمكنكم القطع على ان قول الامام العباسي في جملة ائوال الانبياء  
 مع عدم تميزه ومعرفة موع استناده وعينه قد بينا بما مضى ان الامام عندنا هو من اجزاء العيون فينا وبيننا ظاهرا تلقاه وتلقاوا وان كنا لا نفره  
 بعينه ولا تميزه من غيره ومعنى قولنا انه غائب انه محجوب عن العيون غير متميز الشخص لا من زيد بل من تلك الغيبة انه بحيث لا يرى شخصه ولا يسمع كلامه  
 واما من شاع عندنا في حال الغيبة لا يميز له كل من لا نفره بسببه من جملة الانبياء وانا نكنا نعرف باجماع المسلمين على المذهب الواحد فنقطع عليه  
 واكثرهم لا نفره ولا تلقاه ولا نشاهدنا المنكر من اجماع المسلمين فان قيل ان كان المرجح يكون الاجماع حجة عندكم الى قول المعصوم وليس  
 ناثري في ذلك كان قولكم الاجماع حجة لغوا لا بابتداء فيه فيلحق لا ابتداء بالقول ان الاجماع حجة بل انما سئلنا ما قيل لنا ما قولكم في اجماع  
 المسلمين قلنا هو حق حجة من حيث كان قول المعصوم في اجماعهم وهذا كما لو قيل في جماعة فيما بينه هل قول هذه الجماعة حق حجة فانه لا بد في  
 الجواب لنا ولكل سئول عن ذلك من القول بان حجة وان كان لا يثرب قول من عدل النبي في ذلك على ان قول الامام انما اذا جاز ان يلبس  
 اما الغيبة او غيرهما لم يكن يد من الرجوع الى اجماع الانبياء او علماء العلم دخول قول الامام فيه من القول بان حجة لاشتماله على قول المعصوم  
 وهذا كما يقوله المحصلون من مخالفتنا ان الاجماع الذي حجة اجماع المؤمنين دون غيرهم الا ان قول المؤمنين لما لم يكن متميزا اعتبرنا  
 الامة ليدخل ذلك فان قيل فلم تلم انه ليس في الجمع ما يدل على ان الاجماع حجة على ما يدعيه فيكم اليه فيلحق لا نقدا اعتبرنا ما يعتد به في ذلك  
 فلم نجد في شئ من قولنا ولا ونحن ندين ذلك فنقول احدا اعلم انه هو قوله ثم ومن يتناقض لرسول من بعد ما تبين له المستك وبقي غير سبيل  
 المؤمنين مؤلفا نؤلف في فصله جهم وساءت مصير فالو فتوعد بخانه على اتباع غير سبيلهم وسبيلهم هو اجما كواذا وجب اتباعه ثبتت حجة  
 الجواب عن ذلك من وجوه اولها الام ان الامة تدل على جواب اتباع لسبيل المؤمنين لانهم قد توعد على اتباع غير سبيلهم ولم يجز لسبيلهم  
 ذكر من ابن جشاد حكمه من الجائز ان يكون حكم سبيلهم حكم سبيل غيرهم فيكون اتباعه محظورا فان قالوا لو لم تستقد حكم اتباع سبيلهم  
 لم يكن في الكلام فانه قلنا هذا قول بديل الخطابي قد بينا فيما تقدم من ادعاءه ثم لو سلمنا تسليمه لكان مقتضاها ان يكون اتباع سبيلهم  
 مخالفا لاتباع غير سبيلهم وقد يكون مخالفا له بان لا يكون محظورا ثم هو معرض لان يكون مباحا او دبا او اجبا فمن اين لهم القول  
 بوجوب اتباعهم قطعا فان قالوا لان لفظه غيرهم هنا فقيد الاستثناء فكان ثم قال يتبع الاسبيل المؤمنين قلنا لفظه غير حقيقته  
 في الصفة كما ان لفظه الاحقيقة في الاستثناء وانما استثنى بلفظه غير شيئا بل بلفظه الا كما وضعوا بلفظه الا شيئا بل بلفظه غير اذ كانت  
 لفظه غيرا بالصفة لخصه منها بالاستثناء لم يجز حملها على الاستثناء الا بدليل وكذا لو كانت لفظه غير محتملة للامرين على حد احد فلا دليل  
 لهم على ذلك على انه لا يجوز ان يكون في الامة بمعنى الا انه ثم لو قال عقيب قوله ويتبع غير سبيل المؤمنين ولا يتبع سبيلهم اتباع سبيلهم  
 مباح ومحظورا لكان كلا ما صحيحا ولو كانت بمعنى لا يجز هذا هذا التقدير كما لا يحسن ان يقول لا يتبع سبيلا الاسبيل زيد لا يتبع  
 سبيلهم فان قالوا لانه لم يتبع غير سبيلهم فلا بد ان يكون بحكم الفردة امتنع لسبيلهم قلنا لا ضرورة في ذلك لانه يجوز ان يخلف اتباع سبيل  
 كل احد لان المفهوم من هذه اللفظة ان يفعل المتبع الفعل لاجل فعل المتبع وتديجوز ان ينهي عن كل ذلك بوجوبه عليه لعل بما يوجب اليه  
 الادلة على اننا قد بينا صحة اطلاق ذلك من غير تناقض في الكلام واما لا يحتمل لا يحسن فغيره الوجه الثاني من الكلام على الامة  
 انما لا نسلم ان سبيل المؤمنين هو اجماعهم لان السبيل اذا اضيف الى قوم بصفتهم عليها تعلق بما يفيد الصفة اليه اضيف لسبيل الى القوم  
 بذكرها لان المفهوم من اطلاق قول القائل صاحب اتباع سبيل المؤمنين واسلك متبع الصادقين امره باجماعهم فيما به كانوا مؤمنين و  
 صالحين وسائر مشرفاتهم فلي هذا كان ثم قال من يتبع غير سبيل ما يكون به المؤمنون وذلك قائم بنفسه متميز من غير اجماع القوم عليه  
 واختلفوا فيه وانما لم يبعد سبيل المؤمنين في الامة اجماعهم وكان الاستدلال لهما مبني على ذلك سقط معتمد من اصله الوجه الثالث  
 اننا لا نسلم ان الوعيد في الامة متوجه الى مشافة الرسول خاصة لان اتباع غير سبيل المؤمنين ومثافة الرسول ليس في الامة منفصل  
 احداهما من الاخر وانما شيء واحد فكأنه ثم قال من يتناقض لرسول من بعد ما تبين له المستك وبقي متناقض الرسول غير سبيل المؤمنين ثم قلنا  
 قوله ما تولى الامة وان كان الامر على ما ذكرناه خرجنا الامة عن كونها دليلا على موضع الخلاف على انها لو كانت الامر بين يتفصل احداهما عن  
 الاخر لكان الظاهر يقتضي توجه الوعيد الى جميع بينهما فمن اين ان اتباع غير سبيل المؤمنين على الاقرار ومحظورا فان قالوا هذا يقتضي ان  
 لا نعلم بظاهر الامة توجه الوعيد الى من نفره بمثافة الرسول قلنا كل قول وانما علمنا ذلك بدليل منفصل الوجه الرابع اننا لو سلمنا  
 ان حكم اتباع سبيل المؤمنين مستفاد من ظاهر الامة وان سبيلهم هو اجماعهم وان الوعيد متوجه على مخالفتهم لم يثبت ما تصدقنا له  
 اليمين صوابا اجماع موفى كل عصر من وجوه احدها ان الالف اللام في المؤمنين بعمان يكون للهد فلا يستغنى اللفظ اجماع المؤمنين

اجماع

مستعمل



کتاب الغنیۃ

اتفاق ثم لو كانا للجنس لم يكن للثالث بل على وجوب الاستغناء على ما دللنا عليه فيما تقدم واذ لم يمكن اثبات هذه اللفظة عامة في كل  
 مؤمن سقط التعاقب بها في موضع الخلاف فثابتها انما لو سلمنا العود في جميع المؤمنين باتفاق ثم لو كانا للجنس لم يكن للثالث بل على وجوب  
 الاستغناء على ما دللنا عليه فيما تقدم واذ لم يمكن اثبات هذه اللفظة عامة في كل مؤمن سقط التعاقب بها في موضع الخلاف فثابتها انما  
 لو سلمنا العود في جميع المؤمنين لا يقتضي ذلك تناوله لكل مؤمن الى يوم القيمة فمن اين لهم ان المراد اهل كل عصر فان خصوصه يمتنع في كل  
 عصر وجعلوا الظاهر ان يجدوا افرأيتهم وبين من خصه بالمعصومين من المؤمنين <sup>عليه السلام</sup> بل يخصه بهم اولى من وجهين احدهما ان ظاهر  
 لفظ المؤمنين يقتضي من هو كك حقيقة الباطن والظاهر ومن يجوز ان يكون باطنه بخلاف ظاهره لان الكلام في الآية خارج مخرج  
 المدح والتعظيم من حيث الامر بالاقتداء والاقتداء لا ينافي الاستغناء على الحقيقة ودون من يجوز فيه مخالفة الباطن للظاهر  
 فمن يستحق الاستغناء والامانة والثبات ما قبل مناه عند الكلام في الامانة من اهل الكتاب السنة لانه على وجوب الاقتداء باتباع الائمة من السنة  
 والاقتداء بهم الوجه الثالث من الكلام على الاستغناء لانه قد علم وجوب اتباعهم بكونهم مؤمنين فمن اين لهم ان يخرجون عن الايمان على  
 ما هو مبني على ان الحق لا يخرج عنهم والكلام في ذلك والوجه الرابع ان الآية كالمجمله لانه قد يوجب اتباع بسبيلهم في كل حال ولا يمتنع  
 بخصوصه فمن اين لهم عموم الاحوال وليس بيننا لفظي ولا غيرهم ان يقولوا لو اذما انحصرت لبتين لان ذلك يمكن عكسه عليهم وتعلقوا  
 بيقين بقوله ثم وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا قالوا نأخبرهم انهم جعلهم عدولا للشهد  
 على غيرهم من الامم وهم لا يكونون كذلك مع جواز اجتماعهم على خطأ والجواب عن ذلك بوجوه احد ما ان الاستغناء لا يمتنع على الخطأ  
 بها متوجه للجميع الامة وذلك باطل من وجوه منها ان الذين فيها من الغلو لا يمكن التعلق بها في ذلك وانما هي خطاب لمواهب يخرج  
 المواجبة التي هو الكاف الميم يجمع ان يكون الثلثة زادوا منها ان لو كان فيها شيء من ذلك لم يدل بظاهرها على الاستغناء لانه لا يثبت  
 ان ليس للثالث دليل على ان العموصية مفردة هي حقيقة فيده منها ان الآية يقتضي علم الخطاب بما يجب ببع عقله وسعاده ليعرف كونه شهدا  
 على غيرهم بما يفعلون من سيئ ومخلون به من واجب هذا محقق بعض العلماء وهم الغادفون بالتكليف لعلهم والهم فضلوا عن الثانية والوجه  
 الثاني من الكلام على الآية اننا لو سلمنا توجيهها الى جميع الامة لانهم تناوذا لكل مسلم الى يوم القيمة وهذا يبطل ان يكون اجاع اهل كل  
 عصر حجة فان خصوصها اهل كل عصر تركوا الظاهر ويكونوا بذلك اولى من خصها ببعض اهل عصر يخرج من كونها دليل في موضع الخلاف  
 الوجه الثالث لو سلمنا ان الآية دلالة على عدل الخطاب بها لان قوله ثم وسطا يمتنع سطا بين طرفين ويحتمل اختيارا وايضا كان لم يقتض  
 العدالة اما الاول فيصح ان يشهد البعض من سقمهم من ام الانبياء والايمان على بعضهم بالكفر لعلهم بذلك من دينه وبلشهادا على من اثم  
 على غيرهم به بعد بشفاعة النبي بالكفر فيكونون لاجل ذلك وسطا اما الثالث فيجوز ان يكون امتا خيرا لام لفضل نبينا على سائر الانبياء  
 مؤمنها على كل مؤمن واعمالها على اعمال الشرايع وكل ذلك لا يقتضي كونهم عدولا ولا نقاء عدالتهم لا يمنع من شهادتهم لانها عند من يعلم  
 من الكاذب عدلا لان في الدنيا ام فاسدة في حال لا يصح فيها اختيار الكذب ولا غيره من القبح بخلاف فكيف يؤمن ذو ظن ان جعلهم شوا  
 عند سبحانه في الآخرة يقتضي كونهم عدولا في الدنيا على ان كون النبي شهيدا اذ لم يمنع عند المعتزلة منهم من موافقة الضمائر عند  
 الباقين منهم من موافقة الكبار في المنكر من مثل ذلك في الامتروان كانوا شهداء الوجه الرابع ان الآية لو دللت على العدالة لزم ان يدل  
 على ذلك في حال الانفراد والاجتماع من حيث جعلوا الشهادة عدلا لانه وهذا يقتضي عدل كل واحد منهم لا يفضل شهادتهم فثبت ان  
 فيرو في الاقامة وتخصيص جماعة كل احد منهم حجة ووجوب توجيهها الى امتنا لانه لان ذلك لم يثبت ولا ادعى لو اقم الوجه الخامس ان لو دللت  
 على العدالة على الوجه الذي يدعون لم يمنع ذلك من اجتماعهم على خطأ لا يجوزنا اتباعهم فيه لكونه شيئا واثابتها ان خطأ المجتهد فيما طرقة  
 الاجتهاد اذ انما هو المحتمل لا يقدح في عدالته بخلاف بينهم واذ كان كذلك لم يمنع ان يحظى كل واحد من الامة في الحكم من احد مذهب الوجهين  
 فيجوز على الخطأ وان كان عدلا لولا انما ان الشهادة لهم بالعدالة لا يوجب ان يتردد عليهم عليها ومتى خرجوا لم يكن اجتماعهم حجة واذ كان ذلك عليهم  
 في كل حال انجب لو وقف فيما اجمعوا عليه حتى يعلم كونهم عدولا وتعلقوا بيقين بقوله ثم كنتم خيرا انما خرجت للناس اذ وردت بالمعروف والنهي عن  
 المنكر قالوا وهي لا يكون خيرا من اجتماعهم على خطأ والجواب عن هذه الآية كونه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان الاستدلال بها مبني على انها خطاب للجميع لانه  
 ذلك باطل من وجوه منها انه ليس فيها شيء من لفظ العود منها انه لو كان لم يدل على الاستغناء على ما بيناه ومنها ان صفات الخطابين فيها بما  
 بجاصلة للجميع ويلزم من مقتضى كونه جميعا الى الجميع حوله كل من كان من امتنا في الظاهر الى يوم القيمة ووصفهم بالخيرية والامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر لا يدل على العدالة لان المرء يكون خيرا من غيره وان كان فاسقا فان يكون ذلك كافرا او فاسقا معلنا كثيرا من الفسق والاشبه  
 ان امة الاسلام افضل من جميع الاجم الخالفها النبوة كغير الجرح كون ادنى المسلمين فاسقا ولو اتبعوا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل عالم

بسم الله الرحمن الرحيم



# لَا بُدَّ مِنْهَا

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه

بما يمكن يجوز تأثيرها ولا يظن مفسدة سواء كان عدلا او فاسقا وكان عدلا لثم لو ثبت لم يمنع اجتماعهم على خطأ من الوجوه التي بيناها  
تعلقوا ايضا بما ذكرناه من قوله الحق لا يمتنع على خطأ فالواحد هذا نصح صريح في نفي الخطأ عن كل ما اجتمع عليه الجواب عن ذلك من وجوه  
احدها ان خبرنا حديثنا على بناء العمل باختيار الاحاد في الفروع الفقهية فضلا عن الاصول والاجماع من اصول الشريعة فلا يجوز انما نتجته  
بغير واحد على اى حديث قولهم انروا ان كان من اخبار الاحاطة فمؤثر باطل لان معناه لو كان مؤثرا لكان لفظه كذلك لان معنى الخبر لا يفصل من  
لفظه ومحال ان يكون لفظه واحدا ومعناه مؤثرا فلا ينبغي ان يقول في ذلك على مجرد عبادة وقولهم انه يجري مجرى الخبر عن شجاعة عمر ومخاطبة  
باطل ايضا لان شتم كونه خبرا واحدا يمنع من دعوى مساواة الخبر لشجاعة عمر ومخاطبة لكون ذلك معلوما مشروعة لكل سامع للاخبار وهذا يدل على  
مؤثر الخبرية فكيف يحسن من منصف عو شدة الخبرين والحال هذا ودعواهم تعلق الامة له بالقبول بعد في التعلق مما فقد لانهم ان شادوا  
بالنكاح جميع الامة فالمعلوم ضرورة خلاف ذلك لوجوه التنازع بين الامة فيه ودرا كثرها له على دفاية وان شادوا الى البعض فغالطون في العباد  
والمعنى جيعا بالعبادة فالظاهر لفظ الامة على بعضها وذلك فاستدركت المعوقان الذين يلقوه بالقبول هم الذاهبون الى كون الاجماع حجة  
المعتقدين بغيرها كون هذا الخبر ليل عليه فلا اعتدوا بقولهم على اى احد على ان التنازع في اجماع الامة باسرها فكيف يستدل على انه  
حجة بفعل بعضها على ان تعلق الامة له بالقبول لا يدل على صحته لو سلم لان الاجماع انما يكون حجة اذا ثبت الخبر فكيف يجعل الفروع التي هو الاجماع  
دليلا على صحة الاصل التي هو الخبر والاجماع لا يثبت كونه حجة الا بعد صحة الخبر وهو عمل الصواب بهذا الخبر ان من عادتها انما لا تقبل الا ما قل  
عادة من برهان ضلهم ان يدلو على صحة ذلك هيها وليس كل من عرف عنه انه رد باطلا وقبل حقا لا يجوز عليه بالثبوت ان يقبل باطلا  
برسقا وغاية ما يوجب حسن الظن بهم في علمهم بما يعلمونه باطلا فمن اين انهم يعلمون بما يظنون وصوابا ويستدلون صحة لقوة الشهادة وان  
كان باطلا ايضا فاما يكون قولهم ونعلم حجة اذا ثبت الخبر فكيف يجعل ذلك دليلا على صحته ليس هذا يقتضيه صحة كل احد منها وكونه دليلا  
على الاخر وهو محال على ما بيناه الوجه الثاني انا اذا سلمنا صحة الخبر لم يكن لهم فيه دلائل من وجوه وطا ان لفظه خطأ لئلا يثبت من الفاظ العو  
وانما لفظه نكرة مفرقة غير متميزة لا يفرق منه الا خطأ واحدا اذا كان كل حملناه على خطأ مخصوص فلو كثر المعلوم من دنيته وانما لا يظن  
عليه فالحتم ان يكون المراد بالخبر ما ذكرناه سقط التعلق به في موضع الخلاف الوجه الثاني لمن قوله ان حمله على جميع المصدقين بينه  
لزمهم تناوله جميعهم الى يوم القيمة وكذا ان حمله على بعضهم وهم المؤمنون وجبتا وله لكل مؤمن في قيام الساعة وهذا يبطل ان يكون  
اجماع اهل كل عصر حجة على انهم من حمله على البعض جوعا عن الظل لان لفظه امته لا يخص مؤمنا من فاسق بانه لا يقضى بين ادبيه فنتج  
من لا يثبت الحق من جملة ولم يكونوا بذل لنا ولا من غيرهم اذ احضر بعض مؤمن كل عصر الوجه الثالث ان قوله ان لا يمتنع على خطأ  
كما يصح ان يكون خبرا عن حالهم مجتمعين يصح ان يكون مبنيا لهم عن ذلك من حيث كانت لفظه مجتمع غير مطلوبة الاعراب فيصح ان يكون  
مجزوءة للمؤمنين لم يضبط الا ذلك اذا كان مبنيا فلا يعلق لهم فيه محتمل ان يكون مبنيا وان كان خبر لفظه محرك بالقيم لان مجزئ  
معنى النهي لا كثر كثير قال الله ثم لا تفت ولا تنوق ولا جدال في الحج هو خبر محض ومعناه النهي قوله سبحانه ومن دخله كان امنا وقوله  
لله على الناس حج البيت خبر معنا الامر بك قوله العادية مؤداة في الزعم فادام واحتمل الخبر في النهي فيقطع التعلق به الموق على القطع على  
كونه خبرا **فصل** في اركان المرجح يكون الاجماع حجة الى قول المعصوم وكلنا نقد بوجود المعصوم على العلم به فقولنا حجة فيه وما لا يمتنع العمل  
بوجود المعصوم قبل العلم به لا يكون قوله حجة فيه كالفعل بالحدث سبحانه وبعد له حكمته على هذا يصح ان تعلم بالاجماع اكثر مما يعلمه  
مخالفا بر على اصولهم **فصل** في الاجماع بعد الخلاف يجري في انه حجة مجزئة الاجماع المبني لان العلة التي كان حجة يقتضيه ذلك ان العلة  
الامر في هذه المسئلة على مخالفتها قولهم بصحة الاجماع لان من نفاه ان يكون الاجماع بعد الخلاف فاطعا للخلاف يتعمل على ان الخلاف  
يتضمن الاجماع على جواز القول بكل واحد من المذهبين مطلقا فانا حرمنا ذلك بالاجماع الثاني نفطنا كون الاجماع الاول حجة واذا  
ادعى كون الاول مشروطا جاز ان يدعى ذلك في الثاني فيقتل لكلام منها ويشبهه على اصلنا لا يبرم ذلك لاننا انما نلجج في  
على قولين مجموعين على جواز القول بكل واحد منهما لان الاجماع عندنا باطل الحق مدلول عليه المكلف غير معذور في الجمل به فتنة  
اختلافنا الامة على قولين فلا بد ان يكون الحق في واحد منهما واذا كان كذلك وجب ان يكون الاخر باطلا وكذا القول فيما زاد على ذلك  
**باب** في كمال امر في القياس يجوز من جهة العقل التبع بالقياس في الشرعيات لا في العبادات ان يكون طريقا الى معرفة الاحكام الشرعية  
دليلا عليها الامر في هذا لا فرق في العلم بحجرتهم البيند المسكر مثلا بين ان ينص الشارح على تحريم المسكر وبين ان ينص على تحريم الخمر  
وينص على ان العلة في هذا التحريم الشدة ولا فرق بين ان ينص على العلة وبين ان يدل بغير النص على ان تحريم الخمر لشدةها او ينصب لنا  
امادة يتلصظ الظن عندنا ان الخمر في هذه العلة مع ايجابها بالقياس علينا في هذه الوجوه كلها لان كل طريق منها يوصل الى العلم بتحريم البيند



# كتاب الغنيمة

الشرعي

ومن منع من جواز دود والعبادة باحد ما كن منع من جواز دودها بالباطل في العقليات مثال ذلك لا نرى في منع الجواز لسوء  
 لبعض الطرق بين ان يعلم ان منه سبعا بالمشاهدة وبين ان يعلم ذلك بخبر يوجب العلم او يحصل من الظن ولا فصل بين جميع ما في الحكم المذكور  
 وبين ان يصرفنا على صفة ذلك فيحتمل ويصعب بطل قوله مغلق كثير من الاحكام العقلية الشرعية لانه العقلية فتلك علمنا بحسن التجار وعند  
 ظن الرجوع ويحتمل عند ظن التجار ومنع سلوك الطريق الذي يظن ان منه سبعا ما انشبه ذلك اما الشرعية فكما التوجه الى القبلة عند الظن لاختار  
 في جهة ما والعمل بقوله الثالث في تقدير التفتا دار شر الحياتان وفيه التفتا فيضرك من اثبات انفس عقل لا يبطل قوله ان الفعل لقوا  
 لا بد من كونه على صفة ما وجب لا يمكن بالوحي اولى من غيره وتلك الصفة اما ان يختص لا يتعداه كدود يعترف شكر المنعم او يكون  
 لغيره بغيره على جهة اللطف الواجب الاول لا يجوز في الشرعية الا بالوجوب لا يختص بالوجوب ان يعلم على تلك الصفة ويعلم وجوبها على علمنا  
 ومعلوم ان الصلوة ناجرة بخبر وتعلم العقل صفاها وان رد وجوبها فام ببق الا بما وجبت لتعلمها بغيرها على جهة اللطف اذا ثبت ذلك  
 ولم يكن في العقل دليل على ان وقوع بعض الافعال من احدنا اختيارا عندنا مثلا لان العقل لا يدل على ما يختار به الانسان ولا يختار  
 ولم يجز ان يدلنا بصانع الشئ شبه الحكم وضد كما نراه في الشرايع من اختلاف المتقين والناصح والمنسوخ لم يبق الا ان يكون الظاهر ان  
 هو الشرع ولو كان ذلك لما العجيب في تعريف الصالح الشرعية الى جهة الا ببقاء القول بان العقل يقتضي كل شيء بين ان حكمها واختار  
 ان يحكم في الادب مثلا يحكم البرهان لانه لا يوافق الجمع به باطل لان الاشتباه الذي يقتضيه ذلك ان يكون فيما يعلم ان الحكم منه غير ان الاشتباه يكون  
 في حكم الموجب عنه لان من شاركنا العالم في وجود العلم في قلبه يجب كونه عالما ومن شاركنا دودا لود يعترف في هذه الصفة كان واجبا على  
 الشرع البتة هي اما ان لا يجب بالمشاهدة في الحكم لان العقل لا يعلم به كونه عالما ولو علم ذلك لما وجب بما شاركنا في المشاهدة  
 لان مصالح الشرع مختلفة لتعلمها بالاختيار ولا يدخل الا بيجاب فيما لو كان جازا ان يكون الشيء مصلحا ومثله مفسدا وجاز لاختلافه  
 والادوات في ذلك قولهم اذا حرم الله ثم الحزم وجدنا يتبع الشدة يشق بقاءه او يقتضي ابتغاء ما علمنا ان الشدة علمه الحزم والجمع الى  
 الصبح في ذلك غير صحيح لان هذا ليس اكثر من حصول النص على ان الشدة هي العلة في تحريم الحزم مع هذا فلا يجب كل تحريم شديد بل لا يجد  
 التقيد بالقياس لا يمكن وان واختر في الشدة ان يتألف في المصلحة فصرح بان التقيد لم يرد بالعدل في الشرعية والقياس قلنا ذلك لان  
 ما يقتضي ثبوته الى دليل فان علمه دليل انما ثبته كان في القطع على انتفاءه وكلما تقوا الكل على وجوب صلو ساد شره في اليوم واللييلة  
 ومو شهر ثان وجب بيش كذا لان ثبوت ذلك يقتضي دليل فلما انتفاء دليل الا ثبات قطع على التقوى اذا ثبت ذلك وكان القياس يقتضي  
 ثبوته التقيد بالعلم به في الاحكام الشرعية الى دليل شرعي كما في اصول الشرعية لان التقيد بجميع ذلك يتبع المصلحة ولم نجد في الشرع  
 ما يدل على ذلك يجب فتقيد ثبوت الحق في دود التقيد بالعلم به في الشرعية باشتياكلها فاقا سده ونحن نبين ذلك فاقوله بقره قوله  
 ثم ناعبرنا يا اولي الاعيان اولا فالامر الله ما لا اعتبار والاعتبار هو المناقشة ولا نرى سحنا نذكر ما حل بالكفار وبشر على سببه ثم امر بالاعتبار  
 وذلك تخدير من المشاهدة في السبب فلو ان المشاهدة في السبب يقتضي المشاهدة في الحكم لم يكن في الكلام قايده والجواب عن ذلك ان يقال لم  
 ندعم ان لفظ الاعتبار بغير القياس انما لا يجوز ان لا يكون في كونه على مبيلا انما ان غلظ هذا اللفظة بعيدا لا تقاظد الاقوال  
 ولهذا لا يفهم من قولنا لفظا فلان كثيرا لا اعتبارا ولا اعتبارا كما اذا ذكرناه ومنه قوله فان في ذلك لعمري اولى الاعتبار وقوله وان لم  
 في الانعام لعمري ولا يقال لمن اكثر القياس في الاحكام انه كثير الاعتبار لا لمن ذهب الى ذلك هو من اهل الاعتبار اذا ثبت ان هذا اللفظة  
 حقيقة فيما ذكرناه لم يجر حملها على القياس لا بد دليل على انه لو كان لفظ الاعتبار مشترك بين الامرين لم يجز حمل في الامر على ما ذكرناه لان  
 كل جملتين لفظا محتمل المعان مختلفة الولى ليجعل اللفظ المحتمل على ما صرح به لا قضاة شيئا الكلام ومعاني الجملة المتقدمة دون ما يليق به  
 الاول وانما صرح بذلك كما علم انه لم يصرح به لا قضاة شيئا الكلام ومعاني الجملة المتقدمة دون ما يليق به الكلام الاول وانما صرح بذلك  
 كما علم انه لم يصرح به بعد قوله يخرجون بيوهم ذابوا المؤمنين بان يقول فانظروا اولى ايضا وانزجروا لكن كلا ما مفيد متعلقا بعضه  
 ببعض لو قال بعد عقيب ذلك فقبسوا الفرع على اصول في الشرعية لم يكن له مغلق بالكلام الاول ولا كان في ذكره بعد قوله يخرجون  
 بيوهم ذابوا المؤمنين فانه مقتضوه وقوله ان الله ثم ينزل على المشاهدة في السبب لك يقتضي المشاهدة في الحكم باطل لا نرى  
 يحل محل بكون مثل فعل المذنبين كذا الذي حذبهم كان فالواك هو ادبناهم بطلان قولهم ضرورة لوجود ما من اشار الى ذلك  
 في الخاتمة للمفسرين وان لم يصح ما اصابهم ومغلقا يخرجون عاذلنا انقذ النبوا الى الصن وقال ثم يقتضي قال بكاتب الله قال فان لم يجز  
 في السنة من الله قال فان لم يجز في السنة من الله الذي قد سوله فالوا هذا نص في وجه الاجتهاد الجواب عن ذلك  
 من وجوه ما ان من نسبنا الاخاء وقد لنا على نداء العمل بالفرع فكيف يجوز العمل بالاصول واما طريقه العلم والقطع على

انما العلم على العمل بالاصول











## الْأَرْبَعُونَ

في مسألة فرضنا فيها العلم الوجه الثالث في ان لفظ الراي في المطلق لا يخص بالقياس بل يفيد كل ما كان متوصلا اليه من جهة الاستدلال  
 التي يعمق فيه اعتراض القائلين وقد اختلف فيه اهل الاسلام لانهم يقولون فلان يرى العدل وفلان يرى العدم وفلان يرى لا شيء ولا  
 يرى القطع على عقاب لفظه وان كان متوصلا اليه بالادلة الموجبة للعلم يقولون ابو حنيفة يرى لو وثق بنينا القربان كان لا يرجع ذلك  
 الى قياس اجتهاد وراي الحق الشافعي لفظا بالشافعية الذين وان كان مرجعنا في ذلك الى الخبر لا نقول ان الية تعتبر في العدم على راي ابي  
 حنيفة الخبيض على راي الشافعية وغيره الا لما رواه ان كان رجوع كل واحد منهما في ذلك الى ضرب من الاستدلال في لفظ القياس ان كان الامر  
 على ما ذكرناه لم يكن في اضافة الصيغة ان قولنا الى الراي لم يرد على القول بالقياس قولهم لا يفهم من قولنا لفظا هذا من مذهب اهل الراي قال  
 لفظ الراي كان الا اهل القياس ومن غيرهم وهذا يدل على اختصاص لفظ الراي بالقياس لو كان الامر على ما ذكرناه لكان ان يقال للمسلمون  
 التمسك بالصلوة والصلوة وما اشبه ذلك من الامور المعلومة بالنصوص غير لازم لان الاختلاف بين الامور المأخوذة في القياس متفاوت وقام بانه  
 اخرون غلب على شئبه الاضافة الى الراي معلوم ان هذا التعارف حادث لم يكن في زمن الصحابة ولا يجوز حمل خطابهم عليه انما يقال ان  
 المسلمين يرون التمسك بالصلوة لما بينا من ان لفظ الراي يفيد التعارف ما كان حاصله من طريق بيع اعتراض القائلين في ذلك اختلف فيه  
 اهل القبلة ولا يضاف اليه من الامور المعلومة بالادلة التي لا يخالفت لمسلمون فيها على ان المذهب في هذا هو ما الى ابيهم طائفة في النصوص  
 وللمذهب لها التعالق بغير القياس وبيع اهلها ان لا يرد من منع منه يمكن ان يكون مغاير بما ذكر من قوله ايا امرأه ولدت من سبيها فهو  
 معتق وقوله ما تبين له اولدنا برهيم اعترفا ولدنا من اعداء بيهم يمكن خلفه يمكن تعلفه بظاهر قوله فهو وحده لا يبيع وقد روي  
 عن امير المؤمنين ان قال سبق كتاب الله ثم يجوز بيعهم فانما الجواز الى الكتاب ومن غيرهما فانما قوله في كبري الكلاله اقول بقرائني لا  
 يجوز ان يكون اذا القياس ان السؤال يقع بمعنى اسم لا سماء لا مدخل للقياس لان السؤال وقع عن معنى اسم لا اسماء لا مدخل للقياس  
 فيها وانما المرجع فيها الى المواضع وتوقيفا لفظا لان على ان كتاب الله ثم دل على معنى الكلاله لا نرى ثم قال فيفتونك فلما الله بضيكم في  
 الكلاله وما تولى الله تفسيره لا بد خلله الراي لفظا هو لاجتهاد والقياس اما ابن مسعود فيمكن ان يكون رجوع في ايجاب العدم والميراث الى  
 عموم قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتوبصن ما يفهم من اربعة عشر او ثمانية عشر او ثمانية عشر او ثمانية عشر او ثمانية عشر او ثمانية عشر  
 يسم لما نرجعها صانعا ولا يدخلها ورجع في ايجاب ميراثها الى قوله سبحانه فانكحوا من اذن اهلها وان توفوا اجورهن بالمعروف لان السمع  
 لا ينفذ ولا يعتبر فيه التعريف اذا كان لما انتبه به الصحابة وجهر في ظاهرها لخصوص ما يخص لفظ الراي الى القياس قولهم لو كان  
 رجوعهم في ذلك الى طرف العلم لما صح منهم الرجوع من راي الى راي الخ ما يدل ان ذلك يعم فيما ظهري العلم لان القائل بالاجابة قد يفتي  
 عنه الى القول بالعدل وعقاب بالقطع وعلى عقاب لفظا من اهل الصلوة بتركه الى القول بالادعاء وكذا لتوقف غير متع حصولها  
 طريقتا العلم كما يتوقف لناظره في مسائل اصول طلب الاستدلال التام وكذا تجوز كونها صوابا وخاطئا لان المستدل بالكتاب  
 المستدل بخلافه ان يضيع الاستدلال في غير موضع مثلا ان يؤخر مقدما او يقدم مؤخرا او يخص عاما او يعم خاصا او يمتسك بمفهوم او يميل  
 على ما مثله ادلى منه وهم يقولون كل مجهول مصيب لسؤال عن تجوز كونه صوابا وخاطئا لازم لهم ما دعواهم الامسالك عن الخطيئة  
 الكبرية فيتمسكوا بطريق الى ان بعضهم خطا بعضا كالطريق الى انهم اختلفوا في راي امير المؤمنين وقد استفتاه عمر في امره ورجلها  
 قالعت ما في بطنها وقد انشأه كل من حضر من الصحابة رايه لا شيء عليه لا نرى ما روي ان كان هذا جهدا ابراهيم قد اختلفا وهذا يرجع  
 بالخطيئة وما قد مناه من قوله من اذ ان يقيم جراحهم فليقتل في الجرح يبرئ منه بذلك ما ذكره عن ابن عباس من ان قال من شاء ما اهلته ان  
 التي احصى ما عالج ما جعل المال نصفين وثلاثين شاء ما اهلته ان الجذاب روي المبالغة عن ابن عباس في قصة الخوي قول ابن عباس  
 الا ينبغي لله زيد بن ثابت وتول عمر اكره على التاديع فيما ذكرناه وقد ان عابشة بعثت الى زيد بن ارقم وقد اشارى ما بالهرمان قال باعه  
 قبل بئس القوم فلان لم يبت بطل جهادك مع رسول الله و قبل لابن المسيب شريحا فتوفي في مكان عليه من ان الكنازة والدين بان  
 فقال لخطا شريحا والاجابة بذلك كثيرة وقولهم لا دلة لا تتناقض وكيف يرجع كل واحد منهم الى دليل يوجب العلم مع اختلاف قولهم بان  
 لا انهم نقل ان مرجع كل واحد منهم دليل على الحقيقة وانما اختلفوا في ان يكون كل منهم تغاير بين الظاهر والادلة النصوص عقدها  
 رايه لا يشهد ان الدلة لا يتناقض الا ان يتقدم بالشبهة كونه دليلا لا يجب ذلك فينهان قالوا لو قالوا في تلك المسائل بما يوجب العلم لوجب  
 ان يكون الحق واحدا وان يكون خالفه باطلا وذلك يوجب قطع ولاية قائله والميراث منه وان ينقض بعضهم على بعض الاحكام التي تخالفهم  
 فيما عدا ذلك ان ينقض الواحد منهم على نفسه ما حكم به في وقت رجوع عنه في الخوي في العلم بخلافه لا على ان لكل صواب ان كل  
 مجهول مصيب قبل ان يثبت له الفطن في الخطاء لا يوجب اشتراكها فيما يستحق عليه ما فانما الكفر في راي غيره في الصبح الصغير في راي الكبير



# كتاب العينة

فان منع الاختلاف هنا يستلزم منع الخلاف في هذا ان يكون الحق في احد ما لا لئلا يعارضه والباقي خطأ ولا يجوز فيه ان ينافي الحق في الآخر  
 من حيث لا يمتنع وتقطع الوكالات لا خلاف ان لا يتناقض قبل العقد لانه بكره فخطا في قولهم منا امير منكم امير في شتم سعدا لئلا ينافي الحق  
 للنفس على الاثر من قولهم مع هذا لا يستحق في ذلك الحال لبرائته وتقطع الوكالات في المنكر من مثله ذلك فيما اختلفت فيه من المسائل العينية  
 فاما التام ان يفيض بعضهم على بعض الواحد على نفسه فيكون لان ايراد الحكم بعد دور العبادة بلا مانع على نفسه لا يوجب كونه  
 حيا بالانابة فلهذا على ما فهمهم وتقصير في انكاره على اظهره خلافا ولا يمتنع شيئا منها صوابا ولا يجرى في ذلك مجرى ابتداء البناء  
 اي بطلان الحكم في كتابه فيكون ان يبره باضراره اذ وقع وان كان خطأ وقد كان شرعا في حق ابي عم احمد فاما الخ لا م يدين بسوءه فنقض امير المؤمنين بحكمه  
 وقال في اي كتابه بعد ثوابه في شتمه هذا بطلان لقول بان احدا لم يقض حكم من خالفه الكلام في نقض الواحد على نفسه بجرى مجرى منا  
 ذكوره ودينين على الجملة ان خلاف العينة لا يجوز ان يكون مستندا الى القياس انه لو كان كذلك مع حصول الاجماع على البطلان على ما تقدم  
 لم يكن ذلك لا بعد النص من النبي صلى الله عليه وسلم في العمل به وحصول العلم بذلك لكانه العينة وهذا يقتضي عموم العلم بذلك من دينه لكل واحد  
 لا مالا لعل ان ما كان معلوما للجميع الصواب وعلمت به لم يكره منهم احد ولم يثبتوا عليه وتابعوه الى يومنا هذا يجب ان يكون معلوما  
 منهم وتلك يجب ان تكون في سائر المملوكات من دينه ولو كان حاصل الاستغوا به عن اعتباره على العينة فيجب انظر الخلاف في ذلك كما يجب  
 ذلك في كل معام من دينه ضرورة كالمسوة والقبض والمعلوم خلاف ذلك لوجه الثالث فلو سلمنا ان قولهم في تلك المسائل كان  
 بالقياس لم يكن في ذلك لانه لان العاصمين بذلك بعض العينة ونقل بعضهم ليس بجدة والاسانع النكير لا يدل على الوضع لو دللهم  
 ايتم فيه اقتضاه على ما بينا في مقدم وتعلقوا ايضا بان قالوا ان ثبتنا لا بد في الفروع الشرعية من حكم ولم نجد نصا ولا دليل على حكمها  
 ويجب ان تكون معتبرة فينا بالقياس الجواز عن ذلك ان يقال لهم ما انكرتم ان يكون معتبرة في الحوادث التي لا نص على حكمها باحكام القبول  
 لا انه لو كان حكما من التكاليف لوجب في حكمه الله سبحانه الذي لا يجوز عليه الاخلال بالواجب ان يبينه فاذا قد بينا من جملته  
 قطع بتخصيصه بالعقوبات ويكون حكم هذا الحادث والشرع ثابت حكمه لو لم يكن شرع في وجوب الرجوع الى احكام العقول من تحسین  
 او بفتح او ايجابا بالاحتياط لعد الفرق بين الموضوعين وتعلقوا ايضا بان قالوا اذا وجب طلب القبلة بما يمكن به الطلب عند عدم العين فذلك  
 يجب طلب الحكم ما يمكن طلبة عند عدم النص الجواز في ذلك ان التبعيد بالاجتهاد في القبلة يدل على جواز التبعيد بذلك في الشرعيات  
 ولا يدل على ثبوتها ان المستدل بالقبلة لا بد ان يقر على ما عارضها من جواز الشرع والكلام اذا كان في حال رد التبعيد بالقبلة  
 لا ليجوز ان يدل على ذلك بطلان ان يكون استدلالا بالثبوت على نفسه لانه في القياس ان نقول بالذي يجب ان اثبت الحكم في القبلة  
 بالاجتهاد لوجود النص بذلك وتقدمه ولا يجاوز هذا كما لو ورد التبعيد بايجاب صلوة فانه لا يجوز ان يقاس عليها وجوب اخرى  
 الا بعد التبعيد بالقبلة على ان الاجتهاد في القبلة مما جازنا ثبت بالنص حكمه لا سبيل الى معرفته الا بالاجتهاد فيجب على الخصم ان يثبت  
 في الفروع حكمها كما يمكن معرفته الا بالاجتهاد حتى يثبت الامران وهذا ما لا سبيل اليه على انه ليس ثبوت القياس لتعلق بالقبلة في  
 اثبات حكم الفروع فينا على الاصل بالحق من نافية تعلقها في جعل الفروع على الاصل ان لا يثبت له هذا الحكم الا بالنص فاذا ذكرنا  
 في القبلة بطلان بطلانهم بغير اداء الصيد النفاق وادش الحناياث وما اشبه ذلك لان ما يدل على جواز التبعيد بالقبلة في الاجتهاد  
 يدل على ثبوتها على ان المرجح في تثبيت ذلك في عادة معرفة فوطر بقره معلومة ما على الجملة والتفصيل ليس ذلك من القياس لكن يمنع منه  
 شوقه فقلنا بما ذكر من قوله للحنيفة اذيت لو كان على ابيك دين اكنث فقتضيه ثالث نعم ندين الله الحقان فقتضيه ومن قوله لعمر قد  
 سأل عن القبلة للصائم اذيت لو تمضضت بما اكنت شارب لا يبع الا عتاده عليه من انه من احبوا والاخادثم ان يبينهم على علم الحكم  
 ليس اكثر من النصح لهما مع ذلك لا يجب القياس لا بدليله ستانف يقتضيه التبعيد به لان اختلاف الشيعين في المصلحة جاز وان  
 انفتاح في العلة بهذا فيجب عن قلعهم بما ذكر عن امير المؤمنين في شتم شارب النحر من انرا شارب سكر وذا سكر هذي اذا هذي  
 انزى فيجب ان يحل حدا المقر لان الحد لا يوقف قيا سا ولا يحل بعضه على بعض ولا نه ليجل الشكر على الاثر وما غايب من حكم  
 احد فاما حكم الاخر وذلك عند ثابت بالنص لا نه ما استخرج من المفترق على عليه لكران وقول امير المؤمنين علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من باب من العلم فلي كل بابا لعل لا يتعلق لهم بمثله لا تقييدان تلك الابواب دلت على غيرهما من اين انما لقوله في ذلك لا بالقياس  
 وما المنكر من انما كانت جملة وضربا من العو يتقن هنا ميثل كثيرة وقد مر مثله ذلك في الشريعة لقوله يؤكل من البيض والخلف  
 طراه ولا يؤكل الا شوكه طراه وقوله يؤكل من الطير ما يدف ولا يؤكل ما يصف قوله فيما سقت الماء العشر ما اشبه ذلك في الخل  
 قوله ما ذكرناه لم يكره لم يثبت لانه لا يثبت في الجوز للمنفق فليس للمنفق ان التقليد يتبع ولان الطائفة مجمعة على انه لا يجوز العمل

في كتاب العينة  
 في كتاب العينة



لَا بَرَّ لَكَ

بعدم وليس لاحد ان يقول قيام الدليل هو اجتماع الظايفه على وجوب جوع الخالي الى المقنع العمل بقوله مع جواز الخطا عليه  
 يومنه من الاقدام على تبيع ويقتضه اسناد عدل العلم لا نالاسم لاجتماعها على العمل بقوله مع جواز الخطا عليه هو موضع الخلاف بل انما هو  
 يرجوع الثاني الى المقنع فقط فانما العمل بقوله تقليدا فلا فان يتلوا القايده في نجوعه اليده لم يجز له العمل بقوله قلنا القايده في ذلك  
 ان بصير له فيشاهه وفيما عجز من علماء الامامية سبيل الى العلم باجماعهم فيعمل بالحكم على يقين يتبين صحة ذلك انهم اجمعوا على انه لا يجوز  
 الاستفتاء من الاكابر في التكاليف الا من اما في المذهب لما خطر استفتاء مخالفه خوفا ان يقضيه بخلاف الحق فلو كان ايجابهم الاستفتاء  
 من الاما في تقليدنا لم يكن فرق بيننا وبين مخالفنا لادلائنا لا ثمن فيناه بغير الحق لا ارتفاع عصمته لان مخالفه يجوز ان يقتضي بطلان الحق  
 موافقه ثبت انهم انما امر ارجوع المستفتي الى فقهاء الامامية ليحصلوا العلم باجماعهم على الحكم فيقطع على صحته فحصل معلوم ضرورة  
 ان ما فيه نفع خالص من مضرة عاجلة واجلة فله صفة المباح انه يحسن الاقدام عليه كما ان العلم بان ما فيه ضرر خالص عن كل نفع فيجب  
 محظور الاقدام عليه كان الاعتراض على ما ذكرناه بخلاف الداهيين الى الخطر غير لازم لانهم لم يخالفوا في الموضوع الذي ذكرناه وانما  
 اعتقدوا ان الاقدام عليه مضرة فلم يحصل لهم العلم بالصفة التي يبيها العلم بالاباحة وكان من ذهب الى توقف لم يحصل له هذا العلم  
 اعتقدوا انه لا يابن المضرة في الفعل يتبين صحة ما قلناه انه لا بد في كل قسم من احكام الافعال من اصل ضرر في العقل من وجوبه فكذلك  
 يجب ان يكون في العقل صلا لا باحة فاما كان على صفة مخصوصه من الافعال ليس يمكن ان يذكر في ذلك شيء سوا ما قلناه من النفع  
 وما به يعلم انتفاء المضرة في العقل هو عند الطريق الى العلم بها والظن بها ولو لا ما ذكرناه لم يقطع على انتفاء المضرة عن كثير من افعالنا  
 ونصرفنا واستدل من ذهب الى الخطر بان المخوفات كلها ملك لله ثم ولا يجوز في العقل الضرر في تلك لما لا بد ان نرانا فانقدنا  
 الاذن قطعنا على الخطر لا يصح لان الضررنا احسن من الاذن المسمى في ان يحسن بالدليل العقلي اولى قد بينا ان العقل اولى على  
 الاباحة بوضح ذلك ان من وضع الماء على الطريق على وجه تدبره لئلا يضره ان لا باحة واحضر الطعام واجلس الصيف على المائدة لكان  
 اقوى في الاذن من قوله على ان العلة في نفع الضرر في تلك الغير ليست ذكره وانما هي يقتضي فيما يضره من ملكه بغير اذنه وهذا لا يوجد  
 في ملكه ثم يتبين صحة ذلك بان يحسن الاستقلال بحايط الغير النظر في مراد المضرة بغير اذنه وكل ذلك تصرف في ملك الغير بغير اذنه  
 وانما حسن الانتفاء الضرر بغير اذنه من اباح طعام الغير والتنازل منه ملك لصاحبه الاذن له لم يضره انتفاء الجنة انما حسن  
 الضرر لا انتفاء المضرة ولهذا علم المادون له ان الضرر حاصل مع الاذن لم يحل له التنازل وضرك كل نافع لحكم عقله وشرعيه بل هو  
 الدليل لا التنازل في تحجر عن اعتقاده ومذهبه في انتفاء الحكم فلا بد من فائدة الدليل عليه متى لم يكن ضرره بما لا يزم مثله ذلك في اثبات  
 ويكفي التنازل في الاستدلال على نفي الحكم في الدلالة على بطلانه اذا كان مما كان يجب لو كان ثابتا ان يكون عليه دليل ليس لاحد ان يقول  
 له وجب النفي لعدم دليل الاثبات ولا يجب الاثبات لعدم دليل النفي فانا نقول انما وجبت لك لا ننافي في الاثبات له فلو اجتهاد في كل دليل  
 منفي له دليل هو اثبات لوجب ثبات له لا ينافي في ليس كالأثبات لان اثباتا للثبوت متناهية فثباتا لاثباتا لاثباتا متناهية  
 ويتبين الفرق بين الامر اننا نقول في شخص معينه ليس يفي لفقد المجرى الدال على بطلانه لا يجوز فيما سأل على ذلك ان يثبت بطلان شخص  
 لغير عدم الدليل على انه ليس يفي ونقطع على انتفاء بلدين الخلة بعد اذ اكرم من احدهما من حيث انتفاء الخيرة ولا يجوز ان يثبت بطلان  
 المجرى ولا يجوز ان يثبت انتفاء الخيرة بغيره مثل هذا كثير في قولنا الخالصة لثبوت متكررة لا يفي على المتكرر باطل من وجوه الاستدلال  
 لان اول ما في هذا ان طريقة الشرع دون العقل كلا متناهية يقتضية العقل ثم ان كون التوفيق في يد مجرى مجرى ليسه وكذا وجوبه  
 عليه مقو في بطلانه من المطالبة ونقطع خصوصه مقام البينة فحصل المتعلق باستصحاب الحال يثبت الحكم عند التحقيق بغير دليل فيخرج  
 ذلك انهم يقولون قد ثبت بالاجماع على من شرع في الصلوة بالتيه المصونها قبل مشاهد الماء فيجب ان يكون مع هذا الحال بعد انتفاء  
 له وهذا منهم جمع بين الحالتين في حكم من غير دليل انفقوا لجمع بينهما لان الحالتين لا شبهة فيه لان المصلحة غير اجد الماء في احدهما وادراك  
 في الاخرى لا يجوز التوبة بينهما من غير كالة وان كان الدليل انما يتناول الحال الاولى كانت الاخرى عليه منه لم يجز ان يثبت لما  
 مثل الحكم وقولهم ان ثبت الحكم في الحال الاولى كان ذلك يقتضوا استمراره الا لما عول الاستمرار الاحكام في موضع من  
 المواضع باطلا لا بد من اعتبار الدليل الدال على بطلان الحكم في الحالة وكيفية اثباته وهذا ثبت في حال واحد وعلى سبيل الاستدلال  
 وهذا يعلق بشرط او لم يعلق وان كان كذلك وكان الحكم الثابت في الحال الاولى ثابتا بشرط فقد الماء وكان الماء موجودا في الحال  
 الثانية اعتقدا لا يفي بطلان الحكم في الاولى اختلف في الثانية لم يكن بل من دلاله على كل واحد منهما يلزم على ما قلناه وان يقطع على  
 ان زيد في الدال اليوم اذا اداناه فيه من غير دليل مستأنف المعلوم خلاف ذلك انه لا يجوز استصحاب الحال الاولى فيه انه لا فرق

في كل حال

الضرر عقل

في كل حال











# كتاب الطب

والرجس النجس احداه لانه قوله ثم والرجس فاجتنبوا الرجس من الاوثان ولما لا يبر على نجاسة اية وظاهر قوله ثم لغيركم بديلة  
 قد نجاسة في الشرع باطلا لانه يخرج على الخلاف بما ذكره عنهم من قوله انما ينزل الثوب من البولة الدم والمخ مية دنوا لان غسل النجاسة  
 نجسة بل خلاف الآية الاولى يدل على نجاسة بعد الموت لاجتماع الطائفة وما لا يغسله سائله كالذباب الجراد فلا يجزئ الماء بموته فيه بل  
 الاجماع ويخرج على الخلاف بما ذكره من طرفهم من قوله اذا وقع الذباب في اناء احدكم فامسوه ذلك عام في الحية الميتة لان الغسل بوجوب الموت  
 سيما اذا كان ما في الاناء معاد ولو كان يجزئ من انما امره على الاطلاق وشعر الميتة وصوفها وعظمها طاهر بدليل هذا الاجماع ويجزئ  
 الشعر والصوف قوله من اصولها وادبارها واشغادها انا فادشعا الى حين لان نجاسة اربعين علينا بما جعله لنا من النجس في ذلك لم يفسد  
 بين الوكبة والميتة ولا يجوز الاستئذان بالحيوان لا تنفع به نجاسة وقوله ثم حرم عليكم الميتة لا يارض ما ذكرناه لان اسم الميتة يتناول ما  
 على الحياة وهذه الاشياء لا تحل للحياة فلا يخلها الموت فاما جلد الميتة فلا يظلم بالذباغ بدليل هذا الاجماع وظاهر قوله ثم حرم عليكم  
 الميتة والمراد الاستئذان بها بالكلية بيع او غيرهما من الشعر واسم الميتة يتناول الجلد قبل الذباغ وبعده ويخرج على الخلاف بما ذكره من طرفهم  
 في قوله فلو تدهن الميتة باق لا يصح قول من قال ان الجلد لا يبيها با بعد الذباغ خارج عن الغرض والشرع فلا يصح فيه  
 والخبر ينجز بغيره لاختلاف الكلب نجس لاختلاف الامن ما لا يدل على نجاسة لاجتماع الطائفة ويقتضي غسل الاناء من ولو غسسه فيه ثلاث مرات احدا  
 وهي الاولى بالتراب بدليل هذا الاجماع ويخرج على الخلاف بما ذكره من طرفهم من قوله اذا وقع الكلب في اناء احدكم فامسوه ثلاث مرات  
 خبر اخر فليغسله ثلاثا او سبعا وهذا ايضا امر ايقن بوضوح لثلاث من حيث لم يجز عليه الاغتسال على فادشعا ولا ان لفظه واما  
 ان بقينا لغيره من هذه الاعداد وتكون كلها واجبة على جهة التخيير اما ان بين التخيير بين الاغتسال على التلثة لانه هو الوجه بين الزيادة  
 عليها على جهة التلثة فاذا كان الاول باطلا بالاجماع لم يبق الا التلثة والتلثة الا واجب نجاسة بدليل الاجماع المذكور والكافر نجس بدليله  
 ايقن وقوله ثم انما المشركون نجس هذا نص كل من قال بذلك في المشرك فانه يبرق من عداه من الكفار والتفرقة بين الامن من خلاف الاجماع في  
 الخلاف المراد بذلك نجاسة الحكم غير معتد لان اطلاق لفظ النجاسة في الشريعة يقتضي كظام نجاسة العين حقيقة وحمله على الحكم بحال لفظ  
 بالحقيقة واولى من الجواز لا نأخذ باللفظ على الامر من جملة الامور المتغيرة بينها وقوله لو كان نجس العين لما ظهر بغيره معنى هو الا سلام وانفا  
 معنى هو الكفر باطل لان النجاسة العين ويظهر بغيره معنى هو الحيوضة وانتفاء معنى هو الشدة ولا يارض ما ذكرناه وقوله ثم وطعام الذين  
 اوتوا الكتاب حل لكم لان لفظ الطعام اذا اطلق اضطرر للخطأ ولا يمكن للخلاف تكاد ذلك لان بالحقيقة والشاخص اختلافنا بين ذلك وكذا  
 على ان يبق له طعاما فقال الشافعي لا يجوز ان يبتاع الا الخطأ فقالا بوجهين وفيها ايقن وذكر ذلك الخطأ في آخر كتاب البيوع من كتابه الا  
 في الخلاف ذكره لا قطع في الكتاب لو كاله من شرح القدر وقال في الشرح والاصل في ذلك ان لطعام المطلق اسم للنجاسة وديته واما  
 انما الوجوب الى هذا لفظا لانه في ذلك الاحاطة على كتبهم انكار من انكره من جهة الم على انا نقول لو وقع لفظ الطعام باطلا على غير الخطأ لكان  
 عليها وعلى غيرهما من الجادات بدليل ما اذا عدا ما ذكرناه من الحيوان من ذوات الاربع والطين والحشرات فظاهر لمؤلا ان يكون على غير نجاسة  
 بدليل اجماع الطائفة وظاهر قوله ثم ولم يجز ماء فليمسوا وقوله واتزلنا من السماء ماء طهورا بين سبحانه ان الماء المطلق يظهر موهنا ذكرنا  
 يطلق عليه اسم الماء وانما يخرج من هذا الظاهر اربعة دليل قاطع وقد اخرج اصحابنا بالنجاسة لعلها لا يبل الجلالة وعرقا نجس في الغنم والخرام  
 فحصل ما نابعه بفعل الطهارة ثلثة اشياء الماء والربة الاجزاء وما يقوم مقامها على ما قد مضى الاستبصار فكل ماء استعمل في الاطلاق هذا الاسم  
 عليه لم يتناظره نجاسة فانه ظاهر مظهر بل خلافه ان حاله كان واكدا ليس من ميا الا بارا وبارا قليلا كان او كثيرا ولم يتغير بها احد  
 من لون او طعم او راحة فانه ظاهر مظهر بل خلافه ان حاله كان واكدا ليس من ميا الا بارا وبارا قليلا كان او كثيرا ولم يتغير بها احد  
 ظهور الان في حاله النجاسة طهارة الجواز او الكثرة او الكفاية لا يتغير احد اوصافه لا يخرج عن استحسان الاطلاق هذا الاسم الوصف معاملة اذا كان  
 كذا فوجب له انما لا بدليل قاطع فان تغير احد اوصاف هذا الماء فهو نجس بدليل اجماع الطائفة وظاهر قوله ثم ويحرم عليكم الميتة و  
 قوله ثم حرم عليكم الميتة لا يرضى عن استعمال الماء المخلط بالنجاسة ومطعمها من غير اعتبارها بالكثرة وتغير احد اوصافها وانما يخرج من ذلك ما  
 اربعة دليل قاطع جدا كثيرا بلغ كراهه او زاد عليه جدا كراهه في الف ما نشا وطله حراما حراما الموصوفة ثلثة اشياء او وصف طولها في مثل ذلك  
 عرضة مثله عمقا بالاجماع ويخرج على الخلاف بما ذكره من طرفهم من قوله اذا بلغ الماء كرا لم يجل نجسا واختلاف اصحابنا في الاطلاق منهم من قال  
 على انه ومنهم من قال مديته والاول ظاهر في الروايات والثاني يقتضي طريقة الاحتياط لان لوطا المديته او يد من الغراب فانما ميا الا بارا  
 فانها يجزئ بكل ما يقع فيها من النجاسة قليلا كان ما ذاك كثيرا على ما قد مضى بالاجماع وايضا فلا خلاف بين الصحابة والتابعين في ان ماء البئر  
 يظهر بزيح بعضه وهذا يدل على حكمهم بنجاسة على كل حال من غير لختياد مقدار وان حكمه في ذلك بخلاف حكم الاوان والغدران ولا

كتاب الطب

موضعه











## من الغنيمة

ان ضربه لا يجوز ان يكون من صفات الغضب ليس كذلك لا رجلا ولا نكاحا يصح ان يكون مغلوله يصح ان يكون مسوطة فلا يجوز ان يكون مغلوله  
 للنجاسة لمحصل الدين بذلك اما الضيق ايضا بالطف على موضع الرأس وعلى من عظمها على الايدى لا تقاها اهل العرشية على ان اعمال الارض  
 الغاملين اولى من اعمال الابدان لهذا كان رد عمر في الاكرام الى زيد اولى من رده في الضرب الى كرم من تولم ضربت فيدا واكرم بكراد  
 عمر او مثله كرسه اكرضه عكده الله واكرم به وكرم عكده الله فان اعمال الضرب لغفيلين من الاسم فيه اولى من اعمال الابدان لهذا كان رد عمر في الاكرام الى زيد اولى من رده في الضرب الى كرم من تولم ضربت فيدا واكرم بكراد  
 القرآن قال الله ثم اتوني افرغ عليه فظروا ما هم افرا في كتابه انهم ظنوا كما ظنتم ان لن بيعنا الله احدا فان العوام في المصنوع في ذلك كله  
 اقرب لفعلين اليه ايضا فقد بينا ان القرارة الجبر لا يحتمل في المسح فيجعل القرارة بالتصديق باطلا لان قرارة الابدان والاحد عجز في  
 مجرى الايتين في وجوب المطابقة بينهما ما يخرج على المخالف بما ذكر من طرفهم من انه بال على سباطه قوم ثم نوصوا وصح على قدميه فظلمين  
 امير المؤمنين انه قال ما نزل القرآن الا بالامح عن ابن عباس انه وصفه في صورة رسول الله فخرج على جليته عنه انه قال سمعنا وعملنا واذنا  
 ان فضل الرجلين هو المسح دون غيره بثبات الكعبين هما ما ذكرناه لان كل من قال باحدا الامر من قال بالآخر والاول بخلاف ذلك خرج عن  
 الاجماع وايضا فقد قلنا على ان فرض المسح يتعلق ببعض الاراس فكذلك يجب في الرجل على العطف قوله نعم وارجلكم الى الكعبين المراد برجلا  
 كل منهما وفيها عندنا كتمان وهذا اولى من قولنا اننا اذا رجلا كل منهما لا نال فرض قتل الرجلين معا فرب الخطا اليها اولى  
 والفرض لثان من ان لا يسا ففصح ان الرجلين ما معجدا بدليل الاجماع المشا واليه لان من غسل جهة يديه ما مودع مسحه  
 وجليته الامر يقتضي الشرع بوجوب الفود من ترك العمل بظاهر الاية وذلك لا يجوز لان كل من وجب مسح الرجلين على التيقن قال بما ذكرناه  
 والقول باحدا الامر دون الآخر خرج عن الاجماع والفرض لثان من ان يمسح الرجلين هو ان يمسح الرجلين من يديه اليه في المسح ثم يمسح  
 ثم يمسح جليته بدليل الاجماع المذكور وطريقه الاحتياط وايضا قوله نعم يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم بيدكم على غلظ  
 لان الغاء للتعقيب هو كانت عاطفة او جزاء او واجب غسل الوجه عقيب زادة الفيا الى الصلوة والبدان ثبت ما قلناه الا انه قد عجز على اليسر  
 لان احدا من الامه لم يفرق بين الامرين وانما استثنى ترتيب المسح على اليقين لان الشافعي لا يوافق في ذلك ان وافق فيما عداه من ترتيبه لبعض  
 وكان لا يسلم لنا القول بثنائية الاستدلال بالاجماع الاية من الوجه الذي بيناه ونخرج على المخالف بما ذكر من طرفهم من انه بوصامة مرة وقال هذا وضو  
 لا يقبل الله الصلوة الا بعد الاية بان يكون وضو مرتين على الوجه الذي ذكرناه والا لم لا يقبل الله صلوة بوضو مرتين على ذلك الوجه هذا باطل  
 بالاجماع والفرض لثان من ان لا يمسح الرجلين بعض الاعضاء من بعض فعدا ما يجب ما تقدم في الهواء المعتدل وبديل على ذلك ما قلناه في المسئلة  
 الاولى من الاجماع بظرفية الاحتياط ونخرج على المخالف بالجزم المتقد وايضا فلا يجوز المسح على الخفين بالاجماع المذكور وقوله نعم وارجلكم الى  
 الكعبين لا نرى في وجوب المسح على ما يسمى بجلا حقيقة وليس الخف ككفن من مسح عليه فقد عدل عن ظاهر الاية ونخرج على المخالف بما ذكرناه من  
 انه نوصا مرة وقال هذا وضو لا يقبل الله الصلوة الا بعد الاية بان يكون وضو مرتين على الوجه الذي ذكرناه والا لم لا يقبل الله صلوة بوضو مرتين على ذلك الوجه هذا باطل  
 نسخ الكتاب المسح على الخفين وقوله ما بالي سمعت على الخفين ام على ظهر غير الغلاة ومثله ذلك وداعرج هريز وعنه ابن عباس انه قال سبق كتاب  
 الله المسح على الخفين ولم ينكر عليهم ذلك احد من الصحابة ومسئونا الوضوء السواء غسل اليدين قبله داخلها الا اناء من البول والنوم  
 ومن الغايط مرتين والتميم والمضمضة والاستنشاق ثلثا ثلثا وغسل الوجه اليد مرة ثانية وان بيد الرجل في الغسل الاولى بظاه  
 وداعرج المرأة بياظها وبخ الغسل الثانية ما عكس الدعاء عند المضمضة والاستنشاق وعند غسل الوجه اليدين وعند مسح الاراس الرجلين  
 كذا ذلك بالاجماع المذكور ولا يجوز الصلوة الا بظاهه متيقنه فان قلنا هو جالس في شئ من واجبا الوضوء استأنف ما شك فيه فان  
 خفض سبقنا انكامله لم يلق في شك يحدث له لان اليقين لا يترايا لك **فصل** في ما الغسل من الجنابة فالغرض من غسله من اياه الاستبراء  
 بالبول والاحتياط بغيره فيخرج ما في جرحه من البول على ما قد شأ وغسل فاعلى بدنه من نجاسته ثم اتيه مقاديرها واستأذنه حكمها  
 على ما بينا في البول غسل جميع الاراس الى اصل العنق على وجه يصل الماء الى اصول الشعر ثم الجنابة لا يمين من اصل العنق الى تحت القدك  
 ثم الجنابة لا يسركك فان ظن بقاء شئ من صلاته او ظهر له يصل الماء اليه غسله كله بالاجماع المذكور ومسئونه غسل اليدين قبل داخلها  
 الا اناء ثلاث مرات والتميم والمضمضة والاستنشاق والموااة والدعاء ويستباح هذا الغسل الصلوة من غير وضوء بالاجماع السابق وقوله نعم  
 يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا ولا لمس بظاه الوضوء وغسل المرأة من  
 الجنابة كغسل الرجل سواء ولا يسقط عنها الا وجوب الاستبراء بالبول ما عدا غسل الجنابة من باية الاعمال الواجبة والمسئونة فقدم الوضوء  
 فيها واجبا متباعدة لا نرى في الشرع ما يدل على استباحتها لها من دون ثم يوثق بها على كيفية غسل الجنابة سواء والاعمال المسنونة عند  
 يوم الجمعة وليلة العطر ويوم الفطر ويوم الاضحى ويوم العيد ويوم البعث ليلة النصف من شعبان واول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف



# كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وليلة سبع عشرة سنة وليلة فتح عشرة سنة وليلة احد وعشرين سنة وليلة ثلاث وعشرين سنة وعسل اذ لم الح وعسل اذ لم العرة وعسل  
الحمر وعسل يوم عزه وعسل دخول المسجد الحرام وعسل دخول المدينة وعسل دخول مسجد النبي وعسل اذ لم قبره وقيل  
واذ لم قبور الانبياء عليهم السلام وعسل اذ لم اذ لم البيت من فضة وعسل صلوة الاستسقاء وعسل صلوة الحاجة وعسل صلوة الاستسقاء وعسل صلوة  
وعسل الوتر من الكفاير وعسل المبالغة وعسل الملوو وعسل ما في صلوة الكوفنا فاذا تقدم ركعتا مع الحزنا فافترض كل وعسل الفاضل  
المصلي من المسلمين وبعد ثلثة ايام كل ذلك بالاجماع المذكور وفصل في التيمم اما التيمم فكيفية ان يضرب المحدث بما يوجب الوضوء والغسل  
بيدي يديه ما يفي به من غير تضرع واخذ وينفضهما ويضعهما في موضع من مضام غير اسلح طرفنا ثم يمسح بياطن كفه اليسرى ظاهر كفه اليسرى ظاهر كفه اليسرى  
من الزنما الى طرف الاصابع ثم يمسح بياطن كفه اليمنى ظاهر كفه اليمنى كذلك يدل على انه ضره واحد قوله ثم فاسمى بوجوهكم وايدىكم من مسح  
بغيره واحد فغسلنا مثل الماء مؤبدا وبعنا وضو الخالف بما روه من عماد من قول النبي التيمم ضربه للوجه الكفين وقد روي اصحابنا ان الجنب  
يضرب ضربتين احدهما للوجه الاخر لليدين وطريقة الاحتياط فتفقد ذلك يدل على ان مقدار الممسوح من الوجه اليدين فاذا ذكرناه بعد الجنب  
الا ما به قوله ثم فاسمى بوجوهكم وايدىكم من ذلك الباء هيئتنا التبعيض على ما سبق النية يجب في التيمم مثلنا فلهذا في الوضوء ويؤكد  
الموااة ولا يجوز التيمم عند الماء او عدم ما يتوصل اليه من الماء او غيرهما وعمل ملك الماء او ان في استعماله وحصوله في استعماله  
للمر من او شدة بره او عطشا وعدا وحصول علم او ظن بقوات الصلوة بدليل الاجماع ولا ينبغي للضرورة فلا يجوز فقله قبلنا كما لضره ولا  
يجوز فقله لا بعد الطلب الماء ومية هم في الارض الحرة وفي الارض الحرة ومية همين مينا وشمالا او اما واء باجاءنا وطريقنا لا يجاز  
يقضي ذلك لانه لا خلاف في صحة تبريرا ثم ردت من الصلوة اذا تيمم على الوجه الذي شرعناه وليس كذلك على خلافه ومن مضى بالتيمم في الصلوة  
ثم وجد الماء وجب عليه المضي بها الا انه اذا بدا يدخل فيها عندنا اذا بقى من الوقت ندما يغسل فيه الصلوة فقطعها والحال هذا والاشغال بال  
او الغسل يؤك الى قولنا ذلك لا يجوز ونحج على الخالف بما روه من قوله ان الشيطان ياتي الى احدكم في الصلوة فينفخ بين يديه يقول احذ  
احذ ش ولا يضر من حتى يسمع صوتا او يحرك يدا او اما ما يتعلق بقضول الطهارة من الاحكام فقد مضى في خلافا فلا وجه لادها فما فصل في  
ستر العورة يحتاج هذا الفصل الى العلم امر من احدهما العورة والثاني بسترها العورة المستحبة من هاتين الرجل ما عدا القبل والذبول والفتنة  
جميع ابان من الارض المالك منهن والعورة المستحبة من هاتين الرجل ما عدا القبل الذي رغبنا بين السرة الى الركبة ومن النساء ومن المالك  
منهن واما ما يكثر فيحتاج في صحة الصلوة فيه الى شرط ثلثة اولها ان يكون مملوكا او جارا او عبيدا او ثانيا ان يكون طاهرا واثالثا  
ان يكون مما تنبئ الارض كالقطن والكتان وغيرهما من النبات اذا صح الاستئذان يكون من شعرا او كل واحد من الحيوان او صورة او مرق  
كذلك جلد اذا كان كذلك يجوز الصلوة في الخبز الخالص لا يجوز في الابرص المخصر جلوه المستدان وبغضه جلوه ولا يوكلمه ان كان واقع فيما  
عليه الذكاة وما علم من وبر الا ران في الثغالب وغشرد اللباس للجنس المغضوب لعل جميع ذلك الاجماع المذكور وطريقة الاحتياط وذلك  
وخصه في جواز الصلوة للثغالب الابرص المخصر قد عفي عن الثغالب كون فيما لا تيم الصلوة فيه مستغفرا كالفلسفة والتمكة والجو والخنزير والذئبة  
عن ذلك فصل في تكره الصلوة في الصنوبر المصروع واشد كراهة الاسود ويكره في المذهب الملم بالحجر يار الذهب لاجماع المذكور وطريقة الاحتياط  
وضعه ويجزى الصلوة على ثوبه شمسو كان علمه فلهذا تقدم حال الصلوة اعادها على كل حال ان يكن تقدم اعادها ان كان الوقت باقيا  
ولم يبدعها بعد خروجه لاجماع المذكور وفصل في مكان الصلوة لا يصح الصلوة الا في مكان مملوكا وفي حكم المملوك ولا يصح السجود اليه  
الا على ما يظن عليه اسم الارض وعلى ما انبثه مما لا يوكلم لا يلبي في اكان طاهرا بالاجماع المذكور وطريقة الاحتياط وما ذكرناه من ذلك لا يلبي  
ان الوضوء بالماء المغضوب لا يصح يدل على ان الصلوة في المكان المغضوب لا يصح وقول الخالفان الصلوة تقسم الى فصل ذكرناه ذلك لا يتناول  
المكان فلا يمنع ان يكون محترق من حيث وقع ذكرها طاعة غير صحيح لان الصلوة عبادة عن الفعل الذكر معا اذا كان كذلك يجب بغيره  
في الامرين وكون الفصل محصية يمنع من بنية القربة في قوله كون الصلوة في الدار المغضوب محصية نحو صاحب الدار لا يمنع من اجرائها  
حيثما استيفاء شرطها الشرعية وبنية المصل تقتضي الوجه الذي ذكره فتكامل الشروط الشرعية وذلك غير مسلم لان من شرطها ان يكون طاهرا  
من بنية ذلك لا يصح فعلها في الدار المغضوب وتكره الصلوة في معاطن الابل فربط الخيل البغال الخيل البقر فربط الغنم والمزابيل  
والاجال انعام الخيامات وبيوت النمل وغيرها من معابد اهل الفل والابن القبول وتكره على البسط المصورة والارض المسجدة على جود الطر  
وقيل لعل في البسطة واثا لاسل اسل او يحجنان والشفرة كل ذلك بدليل الاجماع المذكور وطريقة الاحتياط فصل في النية في  
الصلوة فواجبة بل احل ان كيفية ان يريد فعل الصلوة المحضة لوجهها او لكونها تداء على الجملة او الوجه لانه كانت كذلك على لفصل ان  
يغيره طاعة لله وقربة اليه يحق مقارنه اخرجه منها الاول من تكبير الاحرام واستمرار حكمها الى اخر الصلوة وذلك لانه في نية الوضوء  
في استعمال هذه الصلوة لشرطها الشرعية



فَمِنْ الْغُنَى

[illegible]

فہرست



# كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

بما لا يجوز مثله في الصلاة كل ذلك بدليل الإجماع المقدم ذكره فصرح في إتمام الصلاة على صريحتين متفرقتين سنون فالمرحى  
 في اليوم والليلتين خمس صلوات للظهر أربع ركعات والأجر يوم الجمعة فان الفرض ينتقل إلى ركعتين متى تكاملت الشروط التي تذكرها فيما بعد  
 والمصلي أربع ركعات والمغرب ثلث ركعات والعشاء الأربعة أربع ركعات وهذا بنحو الحاضر اهله بلا خلاف في حق من كان بمكة  
 حكم الحاضر من المسافرين وهو من كان سفره أكثر من حضرة كالإمام المكي أو الباء أو في مقبلة مكة أو للعبد التزمه أو كان سفره وال  
 من يريد من ثمانية فرائض والفرسخ ثلثة أميال الميل ثلثة آلاف ذراع ومن عزم على الإقامة في البلد الذي يخلع عشرة أيام كالمكة  
 بدليل إجماع الثابت بغير دليل يصح على صحة ما ذكرناه من هذا السفر الذي يجب فيه الفرض قوله ثم من كان منكم من عزم على سفر فليصل  
 من أيام أخر فليصل ستون فريضة في كل يوم ما يقنا وله اسم السفر لا خلاف أن كل سفر سقط الصلوات فانه موجب لفرض الصلاة وإن كان ذلك  
 وكان اسم السفر يتناول المسافر في ذلك ما ذكرناه من وجوب الفرض على ذلك ما ذكرناه لا أنما عد لنا عن ظاهره لا يثبت  
 له دليل هو الإجماع وليس ذلك فيما ذهب إليه فاما من عدنا من ذكرناه من المسافرين فان فرضه في كل باعية من الصلوات الخمس ركعات  
 فان يتم علم بذلك ونقد ليس لزمه إلا إعادة على كل حال إن كان اتقاه من جهل أو سهوا أو عاده إن كان الوقت باقيا بدليل  
 الإجماع المتأيد أيضا فان فرض السفر كان ركعتين من كان حلي أو با لم يمثل المأمور به على الوجه الذي يعتد به فلو لم يأت  
 وليس كل حال أن يقول منا نحن الثابت ما مر قوله ثم إذا مضى يوم في الأرض ليس عليك جناح أن تقصر من الصلاة لأن دفع الجناح يشفي  
 إلا بأحد الوجهين من هذه الآية لا يتناول قصر الصلاة في عدم الركعات إنما يقيد التقصير في الأفعال من الأيمان ويغيره لا أنه يجوز  
 القصر فيها بالتحريم لا خلاف أنه ليس بشرط في القصر من عدم الركعات إنما هو شرط فيما ذكرناه من التقصير في الأفعال في صحنه في الأرض  
 اليوم والليلتين من مفرضات الصلاة ست صلوات صلاة العتمة إذا تكاملت شرائط وجوبها صلاة الجنائز بلا خلاف يعارض المخالف  
 في صلاة الكوف بما يريه من قوله إن الله في الأمر لا تكسبنه ثوابا أحدا لا حيوة أحدا فإنما يفتيها فافرضوا إلى الصلاة وظاهر الأمر في  
 الترخيع بعض الوجوب بدلالة على وجوب صلاة الطواف قوله ثم ولتخذن من مقام أبيهم مصلي وأمره ثم على التوجه ولا أحد قال بوجوب  
 الصلاة عقد في طاعة الله فيجب لو فاء به يعارض المخالف بما ذكرناه من أن يطبع الله عليه فليعلق المخالف في نفي وجوب هذا  
 الصلوات بما ذكر من قوله لا إله إلا الله بطوع من سألته قد أجبره أن عليه في اليوم والليلتين خمس صلوات فقال هل على غير ذلك  
 عندنا خبر فإحداً قد بينا أنه لم يره التجسد الباعث في الشرعيات ثم هو معارض بما ذكرناه ثم أنا نقول بموجبه لا نثبت وجوب صلاة في  
 اليوم والليلتين فإية على المخالفات ذلك عبادة في الشريعة عن كل صلاة تفعل على جهة التكرار في كل يوم وليست على أن التوجه أو قلنا  
 ذلك لأخربنا هذه الصلوات بالدليل كما خرجنا كلنا صلاة الجنائز أما المستوفى من الصلاة فوالله اليوم والليلتين ووالله الجمعة  
 ثم وصفاً وصلاة العتمة صلاة المبعث صلاة النصف من شعبان وصلاة النبي وصلاة الأعراب وصلاة أمير المؤمنين وصلاة  
 جعفرية وصلاة الزهاد وصلاة الأحرار وصلاة الزبائذ وصلاة الاستسقاء وصلاة الحاجة وصلاة الشكر وصلاة الاستسقاء  
 حجة الحج فصرح في كيفية فعل الصلاة كيفية ما على صريحتين أحدهما كيفية صلاة الخلق الثانية كيفية ما عداها من باقي الصلوات  
 وكيفية صلوات الخمس على صريحتين أحدهما كيفية صلاة الجنائز والثالثة كيفية صلاة المصطفى كله أحد من على صريحتين مفرقة وجامع فاما  
 كيفية صلاة المضر الجنائز مفرقة صريحتين واجب نذكرها لوجوبها عليها القيام واستقبال القبلة والنية بلا خلاف وكيفية الأحرار وهي أن  
 يقول المصلح الله أكبر ومن ناعداً ذلك من الألفاظ بدليل الإجماع المتأيد أيضا فان الصلاة في ذلكم بغيرين ولا يقين في نفيها  
 عن ذلك إلا بما ذكرناه ويعارض المخالف بما ذكر من طرقهم من قوله لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الظهور موضعاً ثم يستقبل القبلة  
 ويقول الله أكبر يجب عليها أكبر فرائض الحج سورة سمعنا كاملة على جهة التقصير في الركعتين الأولى من كل باعية ومن المغرب في صلاة  
 العتمة والمغرب كان هناك عند اجزائها الحمد واحد وهو مختار ركعتين الأخيرتين وثالثة المغرب بين الحمد واحد وبين عشرتين  
 وهي سبح الله والحمد لله ولا إله إلا الله يقول لك ثلث مرات ويقول في الثالثة والله أكبر يدل على وجوب الترتيب في الجملة قوله ثم فافرضوا  
 ما نيسر من القرآن لأن الظاهر يقتضي عموم الأحوال التي من جملتها الأحوال للصلاة ويدل على وجوبها على الوجه الذي ذكرناه الإجماع المتأيد  
 اليأس طريقة الاحتياط واليقين لبرائة الذمة ويعارض المخالف في وجوب فرائضها في الكتاب بما ذكر من طرقهم من قوله للذين علموا كيفية  
 إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ فاتحة الكتاب ثم ادع واسأل حتى تطلب ثنائماً وهكذا فافرض في كل كعة وقوله للصلاة لمن أيقظ  
 فيها فاتحة الكتاب لا يجوز القراءة بغير العربية بدليل الإجماع المأخوذ كونه وطريقة الاحتياط واليقين لبرائة الذمة وقوله ثم أنا نيسر  
 فرائضها وقوله بلسان عربي مبين ومن غير معنى القرآن بغير العربية فليس بقادر على الحقيقة كما أن من غير معنى شعر امرئ القيس مثلاً

بغير العربية



## من الغنيمة

بغير العينة لم يكن مثلاً للفترة على الحقيقة وايضا فالخلاف في أن القرآن معجز القول بان العباد عن معنى القرآن بغير العينة قرآن يبطل  
 كونه معجزاً وذلك خلاف الاجماع ويجب الجهر بجميع القرآنية في أول المغرب العشاء الآخرة وصلوة الغداة بدليل الاجماع المشار إليه بسم الله  
 الرحمن الرحيم فقط في أول الظهر العصر من السورة التي يليها عند بعض اصحابنا وعند بعضهم هو مسنون ولا ولا يحوط لان من جهر بسم الله  
 الرحمن الرحيم يرتب منه يقين وليس كذلك من لم يجهر بها ويجب الاحتياط فيما عدا ما ذكرناه بدليل الاجماع المشار إليه لا يجوز ان يقرأ في  
 سورة فيها سجود واجب من اربع تنزيل السجدة وحسب السجدة والجم واقرأ باسم ربك دليل الاجماع المأخوذ منه وطريقه الاحتياط واليقين  
 لبراءة الذمة وايضا فان في هذه السجود واجبا فان فعله بطلت الصلوة لزيادة فيها وان لم يفعلها اخل بالواجبات فقص على قرا  
 ما عدا موضع السجود من السورة كان قد بعض ذلك عندنا لا يجوز على ما قدسنا ويجب ان لا يركع والسجود الاول والثاني في كل ركعة ويجب ان ينه  
 في ذلك كله ورفع الرأس منه الطائفة بعد رفع الرأس عما وجبنا بدليل الاجماع المأخوذ منه وطريقه الاحتياط واليقين لبراءة الذمة  
 وايضا فالخلاف في ان كان يفعل ذلك قال بصلوات كما وايته في اصله وتعارض الخالف بما رده من امر للموصلون به بالطائفة في الركوع  
 والسجود وفي رفع الرأس منها وظاهر الامر في الشريعة بتفضيل الوجوب ويجب التسليم في الركوع والسجود وانما يجزى في كل واحد منهما من تلك الشبهة  
 واحدة ولقطة افضل سبحانه دلي لعظيم مجده في الركوع وفي السجود سبحانه ربه الاعلى ومجده ويجوز فيها سبحانه الله دليل على نية  
 في الاجماع المشار إليه طريقه الاحتياط وايضا نكل الية في القرآن يقتضيه نظامها الامر بالتسليم يدل على ذلك لان عموم الظاهر يقتضي  
 نظامها الامر بالتسليم يدل على ذلك لان عموم الظاهر يقتضي دخول الركوع والسجود من اخرج ذلك منه احتياج الى دليل يدل  
 على استحباب اللفظ الذي ذكرناه الاجماع المشار إليه بتعارض الخالف بما رده من قوله لما نزل نوح باسمك العظيم الجليل في ركوعه قوله  
 لما نزل سجداً على اعراسه الجليل في سجده ولا مرجح على الاستحباب بدليل يجب ان يكون السجود على سبعة أعقاب الجبهة والكفين والركبتين  
 واطراف اصابع الرجلين للاجماع المأخوذ منه وطريقه الاحتياط بتعارض الخالف بما رده من قوله امر بان يسجد على سبعة أعقاب اليد  
 والركبتين واطراف القدمين واليدين قد قال صلو كما وايته في اصله ويجب الجلبوس للثنية والشهادتان فيها والصلوة على محمد واله  
 بدليل الاجماع المأخوذ منه وطريقه الاحتياط وتعارض الخالف بقوله صلو كما وايته في اصله ولا خلاف ان كان يفعل ذلك في الصلوة  
 ويحصل الصلوة على النبي قوله نعم يا ابا القاسم الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً والامر بالشرع في وجوب الا ما اخرجنا دليل طاع وتدين  
 كيفية الصلوة عليهم سماع من ذلك فقال قولوا اللهم صل على محمد وال محمد ثبت ما قلناه ويجب ان لا يخلط بين اصحابنا في ذلك  
 دليل على ما اخترناه انه لا خلاف في وجوب الخروج من الصلوة وان ثبت ذلك لم يجز بلا خلاف بين اصحابنا الخروج منها بغير السلام في  
 المناينة كما لا يخفى وغيره على ما يقول بوجاهة ثبت وجوب السلام وتعارض الخالف من غير احتياطنا بقوله صلو كما وايته في اصله قوله في  
 الصلوة الظاهر بخبرها التكبير تخليها التسليم لا بد من غير التسليم لا يكون تحليلاً لها ويسلم المزمع بسلامة الوجه الى جهة القبلة  
 يومئذ الى جهة اليمن وكذلك الامام والمأموم كل الا ان يكون على راسه من غير ان يرفع يدها عن الصلاة فبسم الله وسلاماً لا بد دليل الاجماع المأخوذ منه ويغلو  
 الخالف بما رده عايشة من انه كان يسلم صلاته بسلامة واحدة بميل يمينه الى شق الايمن قليلاً وبما رواه سهل بن سعد ان ابا عبد الله عليه السلام  
 رسول الله يسلم تسليماً واحداً لا يزيد عليها ذكره من الخبرين المذكورين ويجب ان لا يضع المصلي اليدين على التماس الا يقول من اخر  
 الحمد بدليل الاجماع المشار إليه طريقه الاحتياط واليقين لبراءة الذمة من الصلوة وكان ذلك عمل كثير خارج عن الاعمال المشروعة  
 في الصلوة من القرآنية والركوع والسجود والتسليم الدعا وما كان كذلك لم يجز فعله وما يقول الخالف عليه فيكون ذلك مشروطاً بالصلاح  
 يكون دليلاً في الشرع وقولهم لنظرة امين وان لم يكن دعا ولا تسبيحاً ولا من جملة القرآن فهي ثابته على دعاء قل عليها وهو قوله  
 اهدنا الصراط المستقيم لا يصح الاعتناء عليه لان اللفظ انما يكون دعاءاً بالفضل في ذلك القاء انما يقصد الثلاثة دون الدعاء ولو  
 الدعاء دون الثلاثة لم يكن قارياً للقرآن ولم يصح صاويره وهو ان جاز ان يقصد الثلاثة والدعاء معاً جاز منه الا يقصد الدعاء  
 واذا لم يقصد لم يجز ان يقول امين والخالف يقول انها مسنونة لكل مصل من غير ان يعتبر بقصد الدعاء وان ثبت قولها لا يجوز  
 لمن لم يقصد بثبوتها لا يجوز لمن قصد لان احد المفسرين بين الامرين ويجوز عليه لا يفعل على جهة العمل فلا كثير اليس من قال  
 الصلوة المشروعة قد حلت في ذلك التمهيد واليكما من غير خشية لله والكلام بما ليس من جنس الصلاة كما قد ساء كان لمصلحة تغلق  
 بالصلوة كاعلام لهوه او تغلق بغيرها كتحذيره الضرب لغيره وقد حلت في ذلك لنا فق مجزى بدليل الاجماع المشار إليه طريقه الاحتياط  
 ويجب الاستئذان على ما هو شرط في صلاة الصلوة كالطهارة وسرا العورة وغيرها وقد حلت في ذلك لنا الا لثباتها في الصلاة ويجب  
 عليه ان يجتنب الصلوة ما دام والى جانب امرأة تصلي سواء اشترك في الصلوة واختلفا فيها بدليل الاجماع المتقدم ذكره وطريقه الاحتياط







# حكم الغيبة

عليه بجنس الغيب بوله فموتوا لله فاقبلوا من الغيب من لفظه فثبت في الشريعة هو الدعا فوجب حمل الآية عليه ومن لم يحتمل في اللغة من طول القيا  
وعنه فصرح في صلاة الجماعة الاجتماع في تراخي اليوم الليلة على خمسة الجمعة سنة مؤكدة بدليل الاجماع المأخوذ في ذكره ايضا فلا يصلح ان  
الذمة وشغلها بايجاب الاجتماع للصلاة يحتاج الى دليل يعارض المخالف في ذلك بما ذكره من طرفهم من قوله صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد  
بسبع وعشرين درجة والمفارقة لا تكون الا فيما اشرك فيه الشيطان واداء احدهما على الاخر فلو كانت صلاة الفرد غير مجزئة لم يصح للمفارقة  
بينها وبين صلاة الجماعة ومن شرط انعقاد الصلاة جماعة الاذان والاداء وان يكون الامام عاقلًا مومنًا بلا علة عدلًا بدليل الاجماع  
المأخوذ من طريق الاحتياط فمؤله قوله ولا تتركوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار لان الاخذ بالافاسي يكون الى الامساك سيما وقد ورد من طرف المخالف  
قوله الامام صن من ايضا فالفضل في خبره وايضا ما مر على اهل عليه شيئا قوله يؤمكم انما كره الى الخلفاء وان ثبت ذلك كان النسب قضا  
عليها في الدين لم يجز تقديم الناس على العدل لنفخ ان يكون ظاهر الولادة مائة مثالا ولاننا عندنا مقطوع على عدل الله  
في الباطن وان اظهر خلاف ذلك ولا يصح الايقام بالابهر من المحدث والارز من والحق المرأة الامن كان مثله بدليل الاجماع المتفق  
الذي طريقته الاحتياط بذكره الايقام بالبعد من بؤرة التقصير من بارئ الامام والمتمسك بالابن كان مثله واداه حصر جماعة لهم الصفا التي  
ذكرنا ما لا مائة فالاولى لتقديم رب القبيلة والمسجد والبيتان لم يكن فافترامهم فان استوفوا فافترامهم فان استوفوا فافترامهم فان استوفوا  
فاكرمهم سناكل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ في ذكره وانما يعقد الجماعة فيما عدا يوم الجمعة اثنتان يفتن الموتى منها عن يمين الامام ويلزم  
المؤمن ان يقتد بالامام عرفا وفلا ولا يفر في الاولتين من كل صلاة ولا في الغداة لان يكون في خلوة جهر هو لا يسمع قرائة الامام  
فاما الاخرتان وثالثا لم يفر في حكم المنفرد ويستحب في الصف الاول للمؤمن من ذلك الاحلام والفرق بعدهم الغوام والاعراب  
بعدهم العبيد بعدهم البصيانا بعدهم النساء ولا يجوز ان يكون بين الامام والمؤمنين ولا بين الصفيين فلا يتخطى مثله من مسافة او بنا  
او يهر بدليل الاجماع المأخوذ في ذكره من دخل المسجد لم يجز مقاما في الصف الاول ان يقوم وحده محاذيا للامام وانفقد صلوة  
بدليل الاجماع المأخوذ في ذكره وبما ذكره المخالف بما ذكره من طرفهم في بركانه دخل المسجد هو يلهي فوجب سؤالا لله في ذلك كنع خلف الصف  
دخل في الصف فلما فرغ رسول الله قال من احرم خلف الصف فقالوا قال ذلك الله حصارا لا تعدوا لولم يكن صلوة انفقد الامر بان  
وهي عن العون يستل ان يكون عن العوا الى اخر من الصلاة او عن سؤالا المحبة هو يلهي لان المصلحة ما موربان ياتي الصلاة وعليه السكينة  
والقار من ادرك الامام راكعا فادرك الركعة بلا خلاف فان سبقه بركعة جعلت اية الامام له اولته واداء جالس الامام للتمهيد جالس هو  
مستوفى ولم يتم له فادفع الامام الى الثالثة فحضر معه اليها وهي ثالثة فقرأ لنفسه الحمد سورة فاذا ركع الامام ركع بركعة سجدة سجدة  
فاذا ركع الامام الى الرابعة جالس هو فتمهيد ثم اذ احضنا ونحو الامام فاما من ركع بركعة سجدة سجدة فاداء جالس الامام للتمهيد الاخر للجلوس  
هو مستوفى ولا يتم له فاذا سلم الامام فحضر هو فتم الصلاة او سبق بركعتين فاذا سلم الامام له اولتان بقراءتها لنفسه كالمنفرد ويتبع فيما  
يعمله الى ان يسلم فاذا سلم فحضر هو فتم الصلاة وكل حكم من سبق بثلاث ركعات ويدل على ان ادركه المسبوق اول صلاة الاجتماع  
المأخوذ في ذكره وبما ذكره من قال ان ذلك اخر صلوة ويقضي فانه من والمما بارك من طرفهم من قوله اذا اتممت الصلاة فلا تؤمها  
وانتم تسعون انتم تسعون عليكم السكينة والوقار فادركتم صلوات فادركتم صلوات فادركتم صلوات فادركتم صلوات فادركتم صلوات  
بان ذلك تقاضا عما فات ترك لظاهر الخبر فصرح في الاجتماع في صلاة الجمعة فواجب خلافه لان وجوبه يفتى على شرط هو المذكور  
والخبر يدل على وجوبه وكما للعقل في ذلك السفر والمرض العوج العرج الكبر الذي يمنع من الحركة وتخليته السر بسبب ان الامام العادل ومن غيره  
ويجزيه وحضرة منتهى فمعه التمكن من الخطبين وان يكون مكان الجمعة وبين المكلف فيا فخر كان فادركها وتفضل في حضورها  
عن عدل ما ذكرناه فان حضرها كان مكلفا لزمه الدخول فيها جماعة واخره عن الظاهر كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ في ذكره ولا يجوز انعقاد  
الجمعة في موضعين بينهما من المساندة دون ناشئة اميا لا يجوز انعقادها بمحض وادفعه بغير الامام ويعقد من لم يلزم من المكلفين الا  
النساء بدليل الاجماع المشار اليه في خبره في يوم الجمعة كما ذكرناه وقيل لما روي الاطفا والجل بالباس من شئ من المكلفين لا يجب  
التمسك بالاولى في تقديم دخول المسجد فيتم بركعة الا انما في ذلك التمسك في ذلك الوقت من وجوبه بغيره على حمل الله  
سبحانه والثناء عليه الصلاة على محمد وآله الوعظ والرجحان في فصل بينهما ما يجلسه بقراسون فحققة من القران وينبغي للمؤمنين ان يأتوا  
الى الخطبة وترك الكلام مثله في الصلاة فادفع من الخطبة اتمت الصلاة وترك حيا بالناس كعتين بقران في الاولى منها الحمد سورة  
الجمعة الثانية الحمد سورة المنافقين ويستحب ان يصل بهم العصر عقب الجمعة فانه من غير ان ولا يجوز السفر في ذلك التمسك كما روي  
شرط وجوب الجمعة حتى يصل ويكره الفجر بعد طلوع الفجر الى الزوال اذا قامت الجمعة بان يحضرون الزوال فقد الاذان والخطبة

والذين بالآخرة



# كتاب الصلوة

في صلاة الصلوة

الجمعة يخرج منها وجبت يؤدونها كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ عنه وفصل كيفية صلاوة المصطر المصطر الى زلزال الشئ منها  
 بينا انما يجب كيفية صلاوة المصطر بخلاف كيفية صلاوة على حسب خلاف حاله في الصلوات وهو مكلف بانما في اخر الوقت على ان يصغر  
 يمكن منها فالمرئى لا يقدر على القيام الا بان يعتمد على ما يطوعه غيره من القيام كذا فان لم يقدر عليه على هذه الصفة صلى جالساً ان  
 يمكن من ذلك صلى مضطجاً على جنبه الا ان كان لم يتمكن صلى مضطجاً على ظهره فانما تقيض عينه بمقام ركوعه وسجوده وفيها مقام  
 الركوع منها والمصطر الى الركوع يصلي الركوع ويجد على ما يمكن وكان المصطر الى الشئ يصلي ما شاء ويؤى الى الركوع والسجود  
 يتوجه الى القبلة ان تمكن ولا تكبير الاحرام والركب السبعة يصلي قائماً ان تمكن والا جالساً ويتوجه الى القبلة في جميع دائرة توجه الى  
 القبلة وهذا الى المصطر بعد السجدة فان لم يتمكن الجزاء ان يستقبلها بتكبيره فان لم يعرف القبلة توجه الى صدر السجدة وصلى حيث توجه  
 وكذا الساجد والقريب من المصطر المربوط يصلي على حسب طاعتهم ويومنون بالركوع والسجود والعزبان ان كان بحيث يراه احد  
 صلى جالساً ويؤى الى الركوع والسجود وان كان بحيث لا يراه احد صلى قائماً ودرك وسجد فان كان العزبان جالساً جالساً امامهم وسلمهم  
 لا يتقدمهم الا بكبيره الخاشع من العبد يصلي ايضا على حسب طاعته والخوف بانفراده موجب لفصل الصلوة سواء كان الخاشع حاضر  
 او غائراً كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ عنه كيفية صلاوة الخوف جاعلاً ان يعرف الا انما احتياجه فرقتين فوتر يجعلها بازاء العبد ويصلي  
 بالآخر وكذا في الغرض الى الثانية صلاوة الاضحية وهو قائم مطول للقراءة فاذ اسلموا انصرفوا فقاموا مقام احتياجه بهم وجاءت لفتره  
 الاخرى للتحقق الا انما فاما في الثانية فاستغنى الصلوة ودركوا بركوعه وسجده البسج فاذ اجلس للشهد فاموا صلاوة الركعة الاخرى وث  
 جالساً حتى تلحوه فاذ اجلسوا معه سلم بهم واضربوا بسلامته والدليل على صحة هذا الترتيب للاجماع وايضا قوله نعم واذ كنت فيهم فانت لهم  
 الصلوة الاية لا يلهيها بغيرها انما يقضيان الطائفة الثانية مضطجاً مع الامام جميع صلواتها وعلى من لم يجد حيفه الخائف فيما ذكرناه يصلي نصف  
 فخذ خلفه ولا ترفع فاذ سجداً فليكونوا من وراءكم فخذ هذا يقضيان ان يكون المراد بسجود الطائفة الاولى في الركعة الثانية لانه  
 اضنا السجود اليهم والصلوة التي تشرها الامام والمأموم يقضيان الى الامام او الى الامام والمأموم ولا يضناف الى المأموم وحده لانه لا يجزئ  
 بعضه فالثاني ان يندشوا بين الفترتين من وجهين احدهما ان الامام يحرم بالفرقة الاولى فيسلم بالثانية فيحصل الى في فضيلة الاحرام  
 والثانية فضيلة التحليل على قول المخالف خبره بالاولى لا يسلم بالثانية والوجه الثاني ان الفرقة الاولى حين صلتها الامام حرمها  
 الثانية وليست الصلوة وعلى قولنا نحن من الاولى يصلي الصلوة في الثانية وهي الصلوة فشاؤنا في حال الحرمة وعلى قول المخالف  
 تنقضي الاولى تنقضي وجهه ولا ينقطع بذلك صلواتهم فيقع حرامهم في الصلوة ويشهد بقضا الخائف تنقضي تنقضي وجهه ولا  
 ولا ينقطع بذلك صلواتهم فيقع حرامهم في الصلوة ويشهد بقضا قول المخالف ان الصلوة التي هي اليها تقتضي على امور يبطلها  
 الصلوة من المشي الكثير استدراك القبلة والانشط والكثرة وقد ومن طرف المخالف ان النبي صلى صلاوة الخوف على الترتيب لانه ذكرناه  
 وذلك مما يحج عليهم فان كانت الصلوة المغرب صلى الامام بالثانية الاولى كعتان شاء او كعتين وبالثانية باقية فان خاف العبد  
 بالانقضاء صلاوة على ظهره في مصافهم متوجهين الى القبلة في جميع الصلوة ان امكن والا بتكبير الاحرام ويؤمنون بالركوع والسجود  
 يسجدون على قريب من وجههم وان كانت الحال حال طراد وما يشق عقد كل واحد منهم الصلوة بالنية وتكبير الاحرام وقال مكان كل  
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يشهد كل ذلك بدليل الاجماع المتقدم ذكره وفصل في ذكره ان كيفية فاعل اقرار  
 البؤ والبيئة من الصلوة المفروضة فصل في كيفية صلاوة العتد وما يتعلق بها صلاوة العتد واجبة عندنا بشرط وهي شرط الجمعية  
 سواء بدليل الاجماع المأخوذ عنه طريقة الاحتياط لان من صلاها برئت منه بشيئين وليس كل من لم يصليها وهي كعتان بالاعتد  
 باثنى عشرة تكبيرة سبع في الاولى وحسن الثانية منها تكبيرة الاحرام وتكبيره القيام وتكبيره الركوع في رواية وفي رواية اخرى ان يتقوا  
 الى الثانية منها بغير تكبير يعارض المخالف في عدم التكبيرات بما ذكره من طرفهم ان النبي كبر في الاولى سبعاً وفي الثانية خسا ويقضيان  
 كل تكبيرتين بما ذكره بدليل الاجماع المأخوذ عنه ومن السنن يصحها ويحج الامام والمأمومون مشاء وان يقضيا الامام كلما شئ  
 قليلا ويكر حتى يبلغ المصلح فيجاس حتى تنبسط الشمس في الاول فقام يقوم والناس معه بغير اذان ولا اقامة بل خلاف من يعتد به  
 يقول المودون الصلوة ثلث مرات ثم يدخل في الصلوة بتكبير الاحرام ويقرأ الحمد الشمس وضيمها فاذ فرغ من القراءة كبر وث فقال  
 اللهم اهل الكبرياء والعظمة واهل العزة والجبروت واهل القدوة والمكوت واهل الجود والرحمة واهل العفو والعافية اسئلك لهذا  
 اليوم الذي عظمته وشرفته وكرمته جعلته للسلمين عيداً وللمسلمين كراماً وذخراً ومزبداً ان يتصل على محمد الرؤف غفر لنا والمؤمنين  
 والمؤمنات وتجد لنا من كل خير تمت فيه خطا ونصيبا برحمتك يا ارحم الراحمين ثم يكبر ويقول مثل الذي حتى تكمل ث تكبيرات بعد القراءة

في صلاة العتد







# كتاب الصلوة

بدليل الإجماع المشار إليه المرئى بجوابه فاعاد إلى السلام قضاء ما فات من غير حال وهو قبل ان يرتد من الصلوة وغيرهما من الواجبات لا يلزم على ذلك الكافر الاصل لا ما اخرجناه بدليلك هو الإجماع لا من على انه ليس عليه قضاء ومن ما نث عليه صلوة وجب على ليس قضاء وأما ما مضى من كل كعتين بحد اجزاء فان لم ينقطع فن كل اربع بد فان لم يجد في صلوة النهار او مد لصلوة الليل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه وطريقه الاحتياط وكذلك نقول في وجوب قضاء الصلوة والجمع على الوحي قوله ثم وان ليس للافتان الا ما سجد ما ذكر من قوله اذا ما نكحوا اذا انقطع عمله الا من ثلث لا ينال ما ذكرناه الا لا نقول ان الميت يثاب بعمله لولا ان عمله لم ينقطع وانما نقول ان الله ثم يعبد الوحي بذلك الثواب دون الميت يعني قضاء عنه من حيث حصل عند تضريره ويعادى الخالف في قضاء العباد عن الميت بما دونه وعن عائشة ان النبي قال من مات وعليه صياصام عنه وليه وروا ان امرأة جاءت الى النبي فقالت ان كان على امرئ صوم شهر فمضى عنه فقالت ادبته لو كان على امرئ ان كنت تقضىه قال نعم فقال قد بين الله الحق ان تقضى مثل ذلك وادبته في الحج في خبره فمضى عنه حين سألته عن قضاءه عن ابنه وروا بن عباس عن النبي في صلاته انه امر الى الميت ان يصوم عنه وقضى ككيفية الصلوة على الاموات وما يتعلق بذلك لما كانت الصلوة عليهم ثم تزيب على امور يتقدمها من تعييل تكفين انقضى لك تقديم ذكرها ونحن نفعل ذلك ثم نتبعه بذكر كيفية الصلوة عليه بنوع ذلك بكيفية ذلك انشاء الله ثم نقول على الميت ككيفية الصلوة عليه وقدره فرض على الكفاية اذا قام ببعض الكيفية سقط عن الباقي بل خلافه اذا لم يدع له استحباب يوضع على سره او غيره مما يرفع عن الارض ان يكون ذلك تحت سقوط وان يوجه الى القبلة بان يكون باطن قدميه اليها وان يحضر الماء والصلح حميره تحضه ان يقف لغا سلك على جانبه الايمن ولا يتخطاه وان يغسل يده اعني الميت الا ان يكون عليهما نجاسة فيجب الغسل كذا حكم من جهة كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه ويستحب يوضيه بعد ذلك على قول الاكثر من اصحابنا ولا خلاف بينهما انه لا يمتنع ولا يشترط وجب ذلك ان يغسل على هيئة غسل الجنابة ثلاث غسلات الاولى بماء السد والثانية بماء جلال الكافور والثالثة بماء الفرج لا يجوز ان يغسل بالماء في سجدة سجدة واحدة بل يغسل في الغسلين الاولين بذكر الإجماع المشار إليه يكره استنساخ الماء الا ان يجتنب لغا سلك الضرر لثقل البر ولا يجوز فصل ظفاره ولا اذا لم يشتر من شعره بدليل الإجماع المشار إليه يغسل القبل بغير حجر الا قيل المعركة في الجهاد لا دم فانه لا يغسل ان كان جنباً ويدفن في ثيابه الا الفلست والفرقة السريانية ان اصله شتان ذلك ثم لم يترفع وترجع الخف على كل حال فان نقل عن المعركة وينبغي ان يغسل ما يغسل ما وجد من اعضاء الا فتان الا ان يكون موضع صلاه او يكون بينه عظم ولا يغسل السقط اذا كان له اقل من اربعة اشهر كان ذلك بدليل الإجماع المشار إليه وان لم يوجد للرجل يغسل من الرجلين غسلين غسلته وجته وذات رجليه من الشاة فان لم يوجد من هذه صفته غسلته الاجابة فيقص من مغمضات وكذا الحكم في المرأة اذا ماتت بين الرجلين من اصحابنا فقال لا يوجد للرجل الا الاجانب من الوضوء والمرأة الا الاجانب من الرجال من كل احد منهما بشيء من غير غسل والا لحوط واما الكفن فالواجب منه ثلثة مبررات ومقتضى زاد المستحب زاد على ذلك لقائمان احدهما الحجر وخمسة وثلاثون ثوباً فخذاه ولا يجوز ان يكون مما لا يجوز الصلوة فيه من اللباس افضل الثياب يغسل من العطن لولا الكفن كان ذلك بدليل الإجماع المشار إليه ذكره والحوط هو الكافور ويوضع على مساجد الميت ولا يجوز ان يطيب غيره ولا يذبح الا محرم بدليل الإجماع المشار إليه طريقه الاحتياط والنافع منه ثلث عشرة ومما وثق ويجزئ مثقال واحد بدليل الإجماع ايضاً ويستحب ان يوضع في الكفن جريدتان خضراوان من جريد النخل طول كل احد منهما كعظم الذراع ويستحب ان يكتب عليهما وعلى التقيص الا اذا رما ليحرق بل يقبض الميت من الاقدام لثيابه من الائمة والبعث والقباب الثواب ثم يلف عليهما شئ من العطن ويجعل احدهما في الخياطة الميت الايمن فاشتر من ترقوته ملصقة بجذعه والاخرى من الجانية لا يسرك الا انها بين الدرع والا زاد ذلك بدليل الإجماع المشار إليه ومما ذكر من طرق الخالفين في الصحاح ان النبي اجتناب قبرين فقال لهما ليعذب ان بكيتا ان احدهما كان تاماً والاخر لا يستمر اعين الولي ثم استدعا بغيره فنفخا فيهما فمضيا وعرض في كل قبر واحد وقال لهما لندفعنا عنهما العذابا واما طيبتين واما كيفية الصلوة عليه فاذن متها ان يكبر المصلح خمس تكبيرات فيشهد بعد الاولى والثانية ويصلي بعد الثانية ثم يجرد اليه ويدعوا بعد الثانية للثلاثين والثلاثين يقول اللهم ارحم المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات اللهم ادخل على موتاهم راحة ورحلتك على احبابهم بركاتهم وارضيتك انك على كل شئ قدير تدعو بعد الوابعة الميت اذا كان ظاهرة الايمان والصلح فيقول اللهم عبدك ابن عبدك وابن امك نزل بك انت خير من نزل به اللهم انا لا نعلم منه الا خيرا وانا نعلم به من الله ان كان محسن فزني احسانه وان كان سيئاً فمجاناً وزعنا وغفر له وارحمه اللهم اجعله عندك في علا عليين واخلف على عقبه صله في الغابرين وارحمه برحمتك يا ارحم الراحمين وان كان الميت امرأة قال اللهم امك بنت عبدك وامك كذا عن المؤمنات الى اخره وان كان طفلاً قال اللهم هذا الطفل كما خلقته فاد

كتاب الصلوة  
على الجنابة



# من الغنية

تفتنه طاهرا فاجعله لا يوبه من طه واورقنا الجوه ولا تقبلنا بعده وان كان مستقنعا قال بنا اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك ثم عدا بالحجيم وان كان غيرهما لا يعرفه قال اللهم هذه النفس التي جعلتها اذ كانت سنها وانت تقام بها وعلانيتها اقوتها ما فؤك واخترها مع من اجبت وان كان مخالفا للحق غا عليه بما هو امله ويخرج بالتيكيرة الخامسة من الصلوة من غير تسليم والدليل على ذلك الماخذ ذكره وطريقة الاحتياط ويعارض الخلق بما ذكره من طرقهم من انه كبر جسا ولا يعارض ذلك بما ذكره من انه كبر ادبعا لا يجهل ان يكون كبر ادبعا ويعارض الخلق في اسقاط التسليم باسقاط ما هو اكد منه من الركوع والسجود واسقط ذلك بلا خلاف فما المنكرين في اسقاط التسليم والمحتجب بقصد للصلوة الاولى للتاسع الميثاق ومن يقدمه وان يقف امام حبال سطر الميثاق كان رجلا وصدا ان كان في قضاء ولا يمنع اليك الا في التيكيرة الاولى ان يتخلى الامام ولا يبرح بعد فرائضه حتى يرفع الجنازة وان يقول من يصليها بعد الخامسة فيقولون ثلث مرات وان يكون على طهارة كل ذلك بدليل الاجماع الماخذ ذكره واذا اجتمع جنازة رجل امرأة وصبي استحباب يجعل الرجل على ما يلي الانام وبعد المرأة وبعدهما الصبي بدليل الاجماع ايضا ولا يصلي على من لم يبلغ ست سنين فصاعدا بدليل الاجماع المشار اليه ولان الصلوة على الميت حكم شرعي فيغفر له ليل ولا دليل من جهة الشرع على وجوب الصلوة على من نقصت سنة غدا ذكرناه ولا يجوز ان يصلي على الميت بعد ان يمضي عليه يوم وليلة بدونهما المثل ما قد مضاه في المسئلة الاولى يجب غادة الصلوة على الميت اذا كانت الجنازة في مقبرة بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط ويصلي على قتل المسلمين اذا لم يقبروا من قتل الكفار القصد اليهم ويصلي على المصلوب ولا يستقبل المصل وجهه الصلوة على الميت تكرر ان تقاد بدليل الاجماع المشار اليه واما كيفية دفن الميت وما يتعلق بها قالوا لا يجزئ ان يوضع على جانبها الا من موحها الى القبلة والمستحب من ذلك تشيع الجنازة بالمشي خلفها او عن يمينها او عن شمالها وان يوضع لها انتم الى القبر من قبل جلدها كان الميت جلدا وان يغفل ليه في ثلث مرات ولا يجزئها وان يترل من قبل جلي القبر ايضا يسلا في القبر الى القبر ليس قبل جلدها ان كانت امرأة وضعت امام القبر من جهة القبلة وانزلت فيه بالعرض ان يكون عمق القبر قد دافق وان يجر فيه لحداد شق اللحد افضل ان يخل جبين وضعه فينقله كذا انه يوضع حده على التراب تلقى الشهداء بنين واسماء الائمة ويضع ذلك في بروليه ومن يامر الولي لا يضع ذلك المرأة الا من كان يجوز له النظر اليها بخباياها وان يشرح عليه اللبن او ما يقوم مقامه ان يرفع الخبز من الارض طمعه مقدار شبر او اربع اصابع مفرجا وان يربع وان يرش عليه الماء بيضا من غداة اسد يدار عليه حتى يرجع الى الارض ان يلقي ايضا بعد انضراف الناس عنه كل ذلك بدليل الاجماع الماخذ ذكره وفيه الحجة **فصل** في كيفية الصلوة السنوناث اما نوافل اليوم اليلية فاربع وثلثون ركعة في حق الحاضر ومن هو في حكمة ثمان منها بعد الزوال وقبل الظهر وقبل العصر اربع بعد المغرب وركعتان من جلوس بعد انشاء الاخرة وثمان ركعات صلوة الليل وركعتا الشفع وركعة الوتر وركعتا الفجر في حق المسافر ومن هو في حكمة ثمان عشرة ركعة فقط عنه نوافل الظهر والعصر انشاء الاخرة ويبقى لها ما ويسلم في كل ركعتين من جميع النوافل وتقع النواحي منها نوافل الظهر المغرب عشاء الاخرة ونوافل الليل ركعة الوتر ويقرأ بها بعد الحمد ماشاء من السواد ابغاضها ويجوز الانصاف في النوافل كما مع الاختيار على الحمد وحدها ويحتج بقراءة الركعة الاولى من صلوة الليل بعد الحمد سورة الاخلاص ثلاثين مرة وفي الثانية قل يا ايها الكافرون ثلاثين مرة وان يطول في القراءة في باقي الركعات اذا لم يحض طلوع الفجر وان يطول لغو الوتر وعادة موجوب في كتب العمل لا تطول بذكره فيها ولا افضل الاخفات في نوافل التهاد والجمعة نوافل الليل كيفية النوافل فيما عدا ما ذكرناه كالقراءة في سجدة اوها اذا كانت كل ذلك بدليل الاجماع **المأخذ** ذكره ونوافل الجمعة عشرين ركعة ست فخذ رالها وستا اذا ارتفع وست قبل الزوال وركعتان في اول الزوال فان لم يتمكن من قرائتها كان صلتا جملتها واحدة قبل الزوال فان ادرك الزوال قد بقي منها شيء قضى بعد العصر بدليل الاجماع المشار اليه اما نوافل شهر رمضان فالف ركعة زائدة على ما قد مضاه من نوافل اليوم والليله يصلي في كل ليلة عشرين ركعة ثمان عنها بعد نوافل المغرب وثمان عشرة ركعة بعد العشاء الاخرة وقبل نوافلها من اول الشهر الى تمام عشرين ليلة منه وفي كل ليلة من العشر الاخرة ثلثون ركعة اثنا عشرة ركعة بعد نوافل المغرب ثمان عشرة ركعة بعد عشاء الاخرة ويصلي ليلة تسع عشر مائة ركعة وليلة احد وعشرين مائة ركعة وليلة ثلث عشرين مائة ركعة مضاه في ما تقدم وان اقتص في الليالي لثلاث على المائة فقط وصلى في كل يوم جمعة من الشهر عشرة ركعات صلوة امير المؤمنين والزهر وجعفر وفي ليلة اخر جمعة من الشهر عشرين ركعة من صلوة امير المؤمنين وفي ليلة السبت بعد ما عشرين ركعة من صلوة الزهراء كان حسنا وقد رواه استحباب يصلي ليلة النصف منه مائة ركعة في كل ركعة منها بعد الحمد سورة الاخلاص عشرين ركعات في كل ركعة في الاولي منها بعد الحمد سورة الاخلاص الف مرة وفي الثانية مرة واحدة واصلوة الغدير هو اليوم الثامن عشرين في الجمعة وكذا يصلي قبل الزوال بنصف ساعة يقرأ في الاولي بعد الحمد

من الغنية

من الغنية







# من الغنية

كتاب الغنية

كان ما يجبر به فافلت وان كان اثنان كان ذلك جنة فالصلوة كذلك يضع في الصلوة والثاني يتدبى في الصلوة الثالثة بعد التسليم  
 وكعين من قيام وكعين من جلوس يدل على ذلك الاجماع المأخوذ به وطريقه الاحتياط لاننا باق على الاول على قولنا لما قلنا ما من  
 ان يكون قد صلى الاكثر فنفسه صلواته بالزيادة فيها فان قيل كذلك اذا باق على الاكثر ما من ان يكون قد صلى الاقل ما يفعله من الجهر  
 فيمنع لان منفصل من الصلوة وبعد الخرج منها قلنا تقديم السلام في غير موضعه لا يجزى في انشاها للصلوة بجري في زيادة ركعة او  
 وكعين لان العلم بان الزيادة بنفس الصلوة على كل حال ليس كذا العلم بتقديم السلام فكان الاحتياط فيما ذهبنا اليه على ما قلناه  
 واما ما يوجب التلابة فان لم يجرى من غير ان يقرأ الحمد بقراءة واحدة في الركعة او في ركعتين او في ركعة واحدة او في ركعتين  
 فرائه السور وكذا ان يقرأ من تسبيح الركوع والجلوس قبل رفع راسه منها وكذا ان شك في الركوع وهو قائم فلا فاء فان ذكره موداع  
 انه قد كان ركع او سلم نفسه للجلوس ولم يرفع راسه كذا الحكم ان شك في سجدة او سجدين فذكر ذلك قبل ان يركع او ينصرف او يتكلم بما  
 لا يجوز مثله في الصلوة وكذا ان شك في التشهد كله بدليل الاجماع المأخوذ به وطريقه الاحتياط واما ما يوجب الجهر ان كان  
 بهم وعن سجدة واحدة فيذكرها وقد تكلم فان لم يقرأ مع قضاها بعد التسليم بحمد الله وكرها كذا الحكم في السجدة بالزم الجهر في سجدة  
 السجودين قام في موضع جلوس وجلوس في موضع قيام لمن شك بين الاربع والخمس لمن سلم في غير موضع لم تكلم بما لا يجوز مثله في  
 الصلوة فاسيا كل ذلك بدليل الاجماع المتداول بطريقه الاحتياط وبما مضى من قال من المخالفين بان كلام الساجد هو بطلان الصلوة  
 بما ذكر من طريقهم من قوله دفع عن اربعة اخطاء والاشياء وما استكرهوا عليه لان المراد دفع الحكم لا رفع الفعل فثبت ذلك عام في جميع  
 الاحكام الا ما حصله الدليل لقوله فلا يفسد حق بغيره سونا او يجزى يحاول بذلك الحكم ولو كان حاشيا يقطع الصلوة لذلك وهو  
 سجدة الله بعد التسليم ليس فيها فرائض ولا ركوع بل يقول في كل واحد منها ما فهم الله وبالله التمسك صلى الله على محمد وآل محمد  
 خفية او بدم وبما مضى من قال انها قبل التسليم بما ذكر من طريقهم من قوله اذا شك احدكم في الصلوة فليخبر الصواب ثم يسلم ثم يجزى  
 وفي خبر اخر من شك في صلواته فليجهد في سجدة او ما لا يحكم له فهو ان يشك في فعله فلا ينقل الى غيره مثله ان يشك في  
 تكبيرة الاحرام وهو في القراءة وهو في الركوع او في الركوع وهو في السجدة او في القراءة او في التشهد وهو كذا في  
 او في تسبيح الركوع وفي السجود بعد رفع راسه منها ولا يحكم للتمسك كثيرا المتواتر ولا حكم له في الثالثة ولا في جهران الله بدليل اجماع  
 ذكره كتاب التزكية فيحتاج في الركعة الى العلم بسبعة اشياء اضافها وما تحب فيه شرائط وجوبها وصحة اداها ومقدار الواجب منها  
 ومن المستحق مقدار ما يعطى فيها وما يتعلق بذلك من الاحكام اما اضافها فاعلى من بين مفروض مسنون فاعلى من بين ركعة  
 الاموال وركعة الروس وركعة الاموال تحب في سبعة اشياء الذهب الفضة والحاج من الارض من الحنطة والتمر والزبيب في الابل  
 والبقرة والغنم بلا خلاف ولا تحب فيها عدا ما ذكرناه بدليل الاجماع المأخوذ به في كل المسائل ولان الاصل براءة الذمة وسقطها بايجاب ركعة  
 من غير عاقله فانه يستعمل دليل شرعي ليس في الشريعة ما يدل على ذلك ايضا فقولهم ولا يستلزم اموالكم يدل على قلناه لان المراد انما  
 يوجب فيها الحق فاد لا يخرج من هذا الظاهر الا ما خرج ليدل طاع وبما مضى من الخلف في وجوب الركعة في غرض التجارة خاصة بما ذكره من  
 طريقهم من قوله ليس على المسلم في عياده ولا في نفسه صدقة ولم يفصل بين ما كان معرنا للتجارة وبين ما ليس كذلك اذا ثبت ذلك القيد  
 والفرس ثبت في غيرهما لان احدا لم يفصل بين الاخرين وتعلق الحق بقوله نعم واولا حقه يوم حصاده لا يصح لنا نقول له لم قلنا  
 المراد بذلك الحق المأخوذ على سبيل الركعة وما انكرت ان يكون به الحق ليس الذي يعطاه الفقير المجناز من الوقوع وقيل للحاصل على  
 جهة المتبرع وليس له ان ينكره فوقع لفظه حق على المسند لانه قد ذكر من طريقه ان رجلا قال يا رسول الله هل علي حق في ابط سوا الركعة  
 فقال نعم تخيل عليها وليتقى من ليتها ويشهد بحجة قلناه في الآية امواد بغير احد ها وورد الرواية بذلك عندنا واثبتنا قوله نعم  
 ولا نرفق الا لان الركعة الواجبة مقدرة والسرف لا ينه عن المقدرة واثبتنا ان عطاء الركعة الواجبة في وقت الحصاد لا يصح بعد الحصاد  
 والتصفية من حيث كانت مقدار المحضو صا من الكيل ذلك لا يؤخذ الا من مكيا راجعها من مكيا عن الحصاد والجداد وهو  
 الخلل بالكيل ليس ذلك الا لما فيه من حرمان الفقراء والمساكين كما قلناه وقوله نعم انفقوا من طيبات ما كنتم وما الخواكين من الارض  
 لا يصح ايها العلق بغيره لان اسم الاثني يقطع باطلا على الركعة الواجبة بل لا يقع بالاطلاق الا على غير الواجب لو سلمنا ذلك لم يثبتنا  
 الآية بالبدليل في تعلق المخالف بقوله نعم خذ من اموالهم صدقة وان ذلك يدخل في غرض التجارة وغيرها متردنا لظاهرها عندكم فانهم  
 يظهرون ان تبلغ قيمة العرض مقدرا النفا واعدلوا لظاهرها لكونها بديل ذلك ولي من مخالفتهم اذا عدل عند خصل الآية بالاضاف  
 اليه لجمع على وجوب ركعة فيها ايمنا نجيب عن تعليلهم بقوله نعم وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم وايضا في هذه الآية يدل على انها



# كتاب الزكاة

كتاب الزكاة  
في النصاب

خارجته يخرج المالك المذكورين فيها بما فعلوا وعلى هذا يكون معناها ويظنون من اموالهم حقاً لئلا تملك المحرم وعظائم قد يكون ندباً  
كما يكون واجباً لان المالك جاز على كل واحد منهما وقوله ثم وانما الزكاة لا يبيع لهم ايضاً الخلق بل ان اسم الزكاة شرعي فعليه ان يدلوا على  
ان في عرض التجارة وغيرهما ما ينبغي جواز الزكاة فيه ذكوة وينبغي قناتها الاسم فان ذلك غير مسلم لهم وقوله فخصوا اموالكم بالصدقة  
لا دليل لهم ايضاً فينه لا يخرج احدكم هو مخصوص بما قد مناه على ان ظاهره لا يفيد تخصيص كل مال بالصدقة منه ويجوز تخصيص اموال  
التجارة وما لا ذكوة يجب فيه بالصدقة مما يجب فيها الزكاة **فصل في ما شرط وجوبها في الذهب الفضة والبلوغ وكما لا يعقل بلوغ النصاب**  
والملك له والنفق فيه بالقبض الاذن وحلول الحول عليه هو كماله في الملك لم يتبدل لعيانه ولا دخله بقضائه ان يكون ماضياً وبينه وبين  
ورداهم منقوشين امساكاً في سبيلهم من الزكاة والدليل على جواز اعتبار هذا الاجماع الماضيه ذكره وايضاً فالاصل برائته الذي من الحق  
ونذ ثبت وجوب الزكاة اذا تكاملت هذه الشروط وليس على وجوبها مع اختلاف بعضها دليل يعارض المخالف في الصبي المجنون بما روي  
طرفهم من قوله دفع القلم عن ثلثه عن القيس حتى يبلغ وعن الثنا حتى ينتبه وعن المجنون حتى يفيق ولا يلزمنا مثل ذلك في المواليش والغلات  
لاننا لا نذكر ذلك بدليل اشتراط النصاب الملك له لا خلاف فيه وقد خرج العبد باشرط الملك لان العبد لا يملك شيئاً وان ملكه سيده لما يورث  
ذلك ليس من القضاة واشترط الملك لمقتضى فيه بما ذكرناه اختار من مال الدين الذي لا يقدر على ذلك فيند يعارض المخالف في اعتبار كمال الحول  
في النصاب والغلات والفضائل بما رويهم من قوله لا ذكوة في مال حتى يحول عليه الحول شرط وجوبها في الاصناف الاربعه من  
الغلات شيئاً الملك لها بلوغ النصاب دليل ما نذكرنا وما شرط صحتها وانما فالاسلام والبلوغ وكما لا يعقل البتة ودخول الوقت في اقلها  
على خمسة الوجوه لا علم في ذلك خلافاً **فصل في مقدار الواجب من الزكاة** فقولوا ما الذهب ثلثه بينه حتى يبلغ عشرين مثقالاً وذلك المقدار  
النصاب الاول فاذا بلغها وتكاملت الشروط وجب فيه نصف مثقال بلا خلاف ثم لا شيء فيما زاد على العشرين حتى يبلغ الزيادة اربعة مثقال  
وذلك مضاعفاتها فيجب فيها عشر مثقال على هذا الحساب لانها ما بلغ في كل عشرين مثقالاً نصف مثقال وفي كل اربعة بعد العشرين عشر  
مثقال اما الفضة ثلثه بينه حتى يبلغ مائتي درهم وذلك مقدار مضاعفها الاول فاذا بلغها وتكاملت الشروط وجب فيها خمسة دراهم  
بلا خلاف ثم لا شيء فيما زاد على المائتين حتى يبلغ الزيادة اربعين درهماً فيجب فيها درهم واحد ثم على هذا الحساب لانها ما بلغ في الذهب  
على مقدار النصاب ثلثه بينه الاجماع الماضيه ذكره وايضاً فالاصل برائته الذي من دخلها بايجاب الزكاة في قليل الزيادة وكثيرها يقتصر  
الى دليل ليس في الشرع يدل عليه يعارض المخالف في ذلك بما رويهم من قوله لمعنا حين انقذه الى اليمن لا شيء في الورق حتى يبلغ  
مائتي درهم فاذا بلغها اخذ خمسة دراهم ولا تأخذ من زيادتها شيئاً حتى يبلغ اربعين درهماً فاذا بلغها اخذ درهمها وهذا نص قوله ها توارثوا  
الزكاة من كل اربعين درهماً او ما الغلات فالواجب في كل صنف منها ان كان سقيته سحياً او بعلاً او ماء السماء العشر ان كان بالقر  
والدواجن النواضح نصف العشر ان كان السقي بالاسرى معاً كان الاعتداد بالاعلى من المربين فان تنا واذنكى النصف العشر النصف  
بضفا لعشر هذا اذا بلغ بعد اخراج المون وحق الزكاة النصاب على ما نذكرنا وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعاً بدليل الاجماع المتكافئ  
ذكوه ولا تأخذ من النصاب لا خلاف في وجوب الزكاة وليس على وجوبها نقص عنه دليل يعارض المخالف بما رويهم من قوله  
ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة وقوله ما سقت السماء فيعده العشر ما سقى نضح او قرب فيعده نصف العشر اذا بلغ خمسة اوسق ففيه الصدقة  
والوسق ستون صاعاً والصاع عندنا اربعة اعداد بالعرابة والمسطلان وربع بالعرابة بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط  
باليقين لبرائته لانه ان من اخرج ما ذكرناه برئت رفته بيقين وليس كذلك بالخرج ومنه فاذا وجب فيها ثمانية اوسق في الزكاة بيقين ايقظ  
عنها بيقين وجب في ذلك الصاع ما ذكرناه واما الواجب في الابل فلا شيء فيها حتى تبلغ خسا وهو ضابطها الاول فاذا بلغها وتكاملت  
شروطها الباقية فيها شاة وفي عشرتها نان وفي خمسة عشر ثلث شاة وفي عشرين اربع شياك وفي خمسة وعشرين خمسة شياك وفي ستين  
ثلث مخاض وهي لئلا تحول كماله في ستة ثلثين بنت لبون وهي لئلا تحول لان ودخلت في الثالث وفي ستة اربعين حقة وهي لئلا  
لثلاثة احوال دخلت في الرابع وفي احدك وستين جذعة وهي لئلا اربعة احوال دخلت في الخامس في خمسة سبعين بنت لبون  
وفي احدك وتسعين حقان فاذا بلغت مائة واحد وعشرين فصاعداً سقط هذا الاعتبار ووجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين  
حقه ولا شيء فيما بين النصابين ولا خلاف فيما ذكرناه من ذلك كله الا في خمسة وعشرين فيما زاد على المائة والعشرين والدليل على ان قلنا  
في ذلك الاجماع الماضيه ذكره وايضاً فالاصل برائته الذي من دخلها بايجاب الزكاة في مائة وثلثين وعندنا الاكثر من المخالفين ان  
ذلك حقه للبنت لبون وعندنا بحقيقة حقان وشاة ولم يعم ليل على ان فيما بين العشرين والثلثين حقاً فوجب لبقاء على حكم الاصل  
يعارض المخالف بما رويهم من قوله في كتاب رسول الله ان الابل اذا زاد على مائة وعشرين فليس فيما زاد شيء دون ثلثين ومائة ثمانية



# من الغنيمة

في الغنيمة

بلغها فيها ابنا لبون وحقه واما الواجب البقر في كل ثلثين منها يتبع حولي وبقية وهو الجذع منها وفي كل اربعين مسنة وهي الثانية  
مضاعف ولا شيء ينمو دون الثلثين منها يتبع حولي وبقية وهو الجذع منها وفي كل اربعين مسنة وهي الثانية مضاعف ولا شيء ينمو دون  
الثلثين ولا ينمو بين النصابين بدليل الاجماع المأخوذ من قوله ايضا فالاصل برأيه الذمة من المحقوق في الاموال من ادعى ان ينمو بين الا  
والثنتين حقا واجبا لانه الدليل الشرعي على ما ذكره من طرفهم من قوله لا شيء في الاصل من الوقف يقع على ما بين النصابين  
اما الواجب الغنم في كل اربعين منها شاة وفي مائة واحد وعشرين شاة وفي مائة واحد ثلث شاة وفي مائة واحد ربع شاة  
فان زاد على ذلك سقط هذا الاعتبار واخرج عن كل مائة شاة ولا شيء ينمو دون الاربعين ولا ينمو بين النصابين والمأخوذ من النصاب الجذع  
ومن الغنم الثنية ولا ينمو في النصف بدليل الاجماع المشار اليه فحصل ما المستحق لذلك فالاصناف الذين ذكرهم الله تعالى في قوله انما الصدقات  
للفقراء والمساكين والابرار لا يفترقون هم الذين لهم دون كفايتهم والمساكين هم الذين لا شيء لهم بدليل الاجماع المشار اليه قد صرح على ذلك  
من اهل اللغة والقانون عليهم عالما والساعة في جبايتها والمؤلفة قلوبهم هم الذين يسمون الى الجهاد بلا خلاف اما الرقاب المكاتب  
بلا خلاف يتبعون عندنا ان يشترى من مال الزكاة كل عبد موهوبه ضرورية ويقبض بدليل الاجماع المشار اليه ايضا فكل الابرار يقضيه اما  
الغارقون هم الذين دكتهم الاديون في غير مصيبة بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط واما سبيل الله فالجهاد بلا خلاف وعندنا  
ان يكون نصيبا فيما عدا ذلك مما يسهل للمسلمين كجارة الجوز والسيل في الحج والعمرة وتكفين اموات المؤمنين وقضاء ديونهم والجهاد  
المشار اليه لا يقتضي الاية لان سبيل الله هو الطريق الى ثوابه واما اذا انفقنا لغيره اذا كان ما ذكرناه ككنا صرنا زكاة في غير ما  
ابن السيل هو المتقطع برهان كان في بلد غنيا ودكايقه انه الضيف الذي نزل بالافان وان كان في بلد غنيا ابقه ويحب ان يعتبر فيه  
تدفع الزكاة اليه من الاصناف الثمانية الا المؤلفة قلوبهم والعاملين عليها الايمان والغدا له وان لا يكون من يمكنه الاكتاب لما يكفيه  
فان يكون من تجب على امره نفقته وهم الابوان والجزان والولد الزوجه والمولود وان لا يكون من بين هاشم المستحقين للحمل المتكفين  
من اخذ بدليل الاجماع المتكرد وطريقة الاحتياط واليقين ببراءة الذمة وقد ذكر من طرق الخلفاء لاحتلال الصدقة لغيره ولا الذي مره في  
وفي رواية اخرى لا الذي قوة مكتفان كان مستحق الحرج غير متكفان من اخذ او كان المركز ما شيا مثله جاز دفع الزكاة اليه بدليل  
الاجماع المشار اليه فحصل ما مقتضى المعطى منها فانه للمؤلفه لاحتياط واحد ما يجب في القضا الاول فان كان من الدناير فنفقه فيادوان كان  
الدوام خمسة دنانير وكذلك الامتثال البائنة بدليل الاجماع وطريقة الاحتياط وقد روي ان الاقل من ذلك ما يجب في انكسب في زكاة ولله  
من الدناير عشرة مثقال من الدوام ودم واحد يجوز ان يدفع اليه منها الكثير وان كان ينفعه بدليل الاجماع المذكور فحصل  
فيما يتعلق بالزكاة من الاحكام يجب ان يحاط على الفور فان اخذ من وجبت عليه لغيره عند دخوله هلاكها او وجب حملها الى الامام لينفعها  
مؤاضها والى من يصبه كك فان شذذ ذلك وكان من وجبت عليه عادنا المستحقين جاز له اخراجها اليه وان لم يكن عادنا برحمتها الى الغنيمة  
المأثورة من اهل الحق ليقولوا اخراجها ولا يجوز لاحد سوا الامام او من يصبه من يصبه شيئا من مال الزكاة الى المؤلفة ولا الى العاملين ولا  
في الجهاد لان تولي ذلك مخصوص بها ككل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط ومن يجوز له اخذها من بين هاشم والى هاشم  
غيرهم ومن لا يجب نفقته من الاقارب والى من الاجانب والمجتران والى من الابعاد اهل البلد والى من تعلقا غير بدليل الاجماع المشار  
اليه ومن لم يدب فيها الى من يعلمه مستحقا لها في بلد وجهها الى غير هاشم هلاكها ولم يقف اذ لم يعلم طاعة بلده مستحقا وان حملها الى  
الطريق بغير ان مستحقها فاشم ولا ضمان عليه مع استئذنه بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط ويجوز اخراجه الى ايتام المستحقين  
عند نقضه ويجوز اخراجها قبل ذلك جوفيا على جهة القرض بدليل الاجماع المشار اليه فان دخل الوقت المعطى عن اهل الاستحقاق جاز  
عن من خرجها وان لم يكن من اهلها لم يخرج عنه بدليل الاجماع المتكرد وطريقة الاحتياط ومن وجبت عليه سن ولم يكن عنده فان كان عند  
اهلها بددته اخذت منه ومما ثمانان وعشرون دهما مثالا لثلاث يجب عليه بذن مخاض على هذا الحساب يؤخذ مع ما على اود  
بد رجبت او نكث بالاجماع المشار اليه فان احتاجنا لا يجتمعون في جواز اخذ القيمة في الزكاة وعندنا ان بذن المخاض يساوي في القيمة  
ابن لبون الذكر فحصل في زكاة الزور من زكاة الفطرة والحبية على حرا لئلا يكامل العقل ما لك المقدار اول مستحقا تجب فيه الزكاة عنه وعن  
كل من يقول من ذكره صغير كبير وحر وعبد مسلم وكافر وقريب لجبوا بدليل الاجماع المأخوذ من قوله وطريقة الاحتياط واليقين ببراءة  
الذمة وبما روي في الخلف في الزكاة والعبد الكافر الضيف بما ذكر من طرفهم عن ابن عمر قال امر رسول الله بصدقة الفطرة عن الصغير  
والكبير الحر والعبد من يؤمنون لانه قال العبد لم يقبل بين المسلم والكافر قال من يؤمنون والزوجية والضيف طول شهر رمضان  
كل مقدار الواجب باع عن كل اس من فضله ما يقا شاة الانسان به سواء كان حنظلة وشعير او ثمر او ذبيبا او ذرة او دوا او انطا



# كتاب الزكاة

في الزكاة

كتاب الزكاة

او غير ذلك وقد بينا مثله في البيع فيما مضى يجوز اخراجه من الزكاة الصاع بدليل الاجماع المشار اليه وقت وجوبها من خلوع الفجر من يوم  
 العبد الى قبل صلواته فان لم يكن لها الى بعد الصلوة لغيره من ذلك وجوبها وجرت ان يخرجها بغير ما يتلوه بغير الصلوة  
 بدليل الاجماع المشار اليه من طرف الخلف عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن الفطر طهارة الصائم من اللغو والرفث وطهارة المسكين  
 من اراما بقل الصلوة كانت له زكاة ومن اراما بعد الصلوة كانت صدقة من الصدقات وان كان من غير ذلك من مال الانتظار المستحقا في  
 يخرج عنه بدليل الاجماع المشار اليه المستحق لما هو المستحق في زكاة الاموال وانما يعطى منها الواحد ما يجب عن واحد من احد المثل ما قد مرنا  
 فصل ما في المسكن من الزكاة ففي اموال التجارة اذا طلبت من المال ما يخرج في كل ما يخرج من الارض مما يكال يؤخذ من سوا ذلك  
 فان الزكاة واجبة فيه في الحالى السابق من الذم في الفضة اذا لم يفرق بين تلك من الزكاة والمال الغائب الذي لا يمكن ما كان من النسيئة اذا  
 قد على ذلك قد مضى على تحويله الى المال الصائم من ليس يكامل العقل اذا اخرج به الولي نظرا لهم في الايات من الحيل في كل حال  
 من العاقدين وان من البراذين دينار واحد شرايط الاستحباب مثل شرايط الوجوه ويقتضي في الحيل اعتبار النسيئة والمقدار المستحب  
 مثل المقدار الواجب في الحيل على ما بينا ويختلج اخراج الفطر من ايمالك لفتا وذلك كله بدليل الاجماع الما فيه ذكره **فصل** واعلم  
 ان ما يجب في اموال الخس الذي يجب فيه الغنائم الحربية والكوز ومعادنا الذم في الفضة بلا خلاف معك الصفر والخاس الحديدي والصلح  
 الربيع على خلاف ذلك والحكم الزديج والقر والنفط والكبريت والمويا والزر كجد والياقوت والفروج والهلثس العنبر والعقيق و  
 السحج بالخصوص بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط واليقين ببرائة الذي شرط قوله ثم واعلم انما غنمتم من شئ فان الله حمله  
 وهذه الاشياء اذا اخذها الانسان كانت غنمة وتعد من طرف الخلفان النبي قال في الزكاة الخس فقال يا رسول الله وما الزكاة  
 فقال للذهب الفضة اللذان خلقهما الله في الارض يوم خلقها وهذه صفة المعادن ويجب الخس اي في الفاضل عن مؤنة الحول على  
 الانتفاع من كل مستفاد بجماعة او زعارة وصناعة وغير ذلك من وجوه الاستفادة اي وجه كان بدليل الاجماع المشار اليه طريقة  
 الاحتياط وفي المال الذي لم يفرق له من حرامه وفي الارض التي يبنها الذي بدليل الاجماع المتروك ووقفتها وجوب الخس من الاستفاد  
 لما يجب فيه وبعبارة الكوز بلوغ الفضة التي يجب فيها الزكاة وفي الماخوذ بالخصوص بلوغ قيمة دينه فضاء بدليل الاجماع المتكرر  
 الكثرة يجب فيه الخس يكون الباقي لمن وجد اذا وجد في زكاة الحرب على كل حال كذا ان وجد في زكاة الاسلام في المباح الارض وفيما لا  
 يعرفه مالك من الدار ما وجد في ذلك مسلم او ذمي يجب تعريفه فان عرفه اخذ وان لم يعرفه وكان عليه كذا الاسلام  
 فهو بمنزلة اللقطة وان لم يكن كذلك كان بعد اخراج الخس من وجد بدليل الاجماع المشار اليه الخس فيقيم على سنة اسهم ثلثه منها الا لا مال لتمام  
 بعد النبي مقاربه هو سهم الله وسهم رسول الله وسهم القري وهو الامام وثلثه لليتامى للمساكين وابن السبيل من ينبغي ان يراعى التوزيع  
 وجعفر عتيق العباس ثم عنهم لكل نصف منهم سهم يقسمه الامام بينهم على قدر كفايتهم السنة على الانتفاع ولا يدينهم من اعتبار الانما  
 اوسكه وذلك بدليل الاجماع الما فيه ذكره وليس احدا يقول ان ذلك مخالف لظاهر قوله ثم ولدت القري واليتامى والمساكين وابن السبيل  
 لا تخص ذلك بالدليل هذه الاية مخصوصة بلا خلاف لان ذى القربى مخصوص بقريه النبي واليتامى والمساكين وابن السبيل مخصوص  
 من له صفة مخصوصة من الاسلام وغيره على ان ظاهر قوله ثم ولدت القري معنى لا نه لفظ توحيد ولو اراد الجمع لقال ذى القربى  
**كتاب** لصيا يحتاج في الصوم الى العلم باثامه شرطه ما يفيد وما يتعلق بذلك من الاحكام ما اقتضاه فعله برب ثلثة واجب  
 منه ومخطوطة والواجب على من بين احدهما يجب مطلقا من غير سبب ثلثة يجب عند السبب الاول صوم شهر رمضان وشروطه على من  
 احدهما اشرك فيه الوجوب صحة الاداء والثلثة يخص صحة الاداء فالاول الباطل وكما للعقل السلامة من المرض والكبر دخول الوضوء  
 والثاني الاسلام والنية والطهارة من الجنابة على تفصيل يذكره ومن الخوض الاستحاضة المحضوى النفس علامه دخوله اعني التهم في  
 الحلال بما يعلم انتقائه بدليل الاجماع من انه ما سهرها من الشيعة وغيرها على ذلك علم به من زمن النبي وما بعد الى ان حدث خلا  
 قوم من اصحابنا فاعتبروا دون الزيادة وتركوا ظاهر القرآن والمتواتر من روايات اصحابنا ودعوا على ما لا يجوز الاعتناء عليه من اختيار  
 احاد شاذة ومن الجدول الذي صنع عبد الله بن معوية بن عبد الله بن جعفر لتبليك الصادق والخلاف الحادث لا يؤثر في دلالته  
 الاجماع السابق وكما لا يؤثر حدوث خلاف الخواص في ديم الزاني المحسن في دلالته الاجماع على ذلك فكذلك حدث خلاف هؤلاء وهذا  
 عبد الله بن معوية مقلد في هذا الشبه بما هو مشهور من سوء طريقته مطعون في جلاله بما تقدمت فيج مناهضة ولو سلم من ذلك كله لكان  
 واحدا لا يجوز في الشرح العمل بواحدة بدلالة على اصل المسئلة قوله ثم يستلوه عن الاملة قل هي مواقيت للناس الحج وهذا نص  
 بان الاملة هي الدلالة على ابدل الشهادة وقوله سبحانه هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد عده منازل لتعلموا عدد السنين والحساب



# كتاب الصوم من الغنية

وهذا ابنه رضي الله عنه على العلم بفقد السنين والحساب مستفاد من زيادة الفقد ونقصانها وعادض الخالف بما ذكر من قوله صوموا الشهر  
واظنوا اني بينه فان غم عليكم معدا واثنين وقوله ثم كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايا ما جعل ذلك لا يدل  
على ما ظنه الخالف على صحة من سبج العمل بالعدة دون الرتبة ولا على ان مضى لا يكون الا اثنين يوما على ما يزعمه ابنه فيفقدان ايام الصيام  
معدودة وهذا لا خلاف فيه انما الخلاف فيما به يعلم اول هذا المعنى واخره وليس في الآية ما يدل عليه على ان المراد بقوله ثم معدون  
انها قليلان كما قال ثم وشروه بثمن بخس دام معددة وقال حكايته عن الكفار قالوا اني متنا الذار الا ايا ما معددة والنا يدعي ذلك  
التسهيل لفرض الصيام اذا نهى عنه ان لم يكن له ما لا يطعمون واذا كان ذلك هو المراد لم يكن لهم فيما دلالة على انه لا يمنع ان يكون  
للعدة حدان لا يتجاوزا اكثرهما ولا ينقص عن اقلهما كما نقول في ايام الحيض انها معددة محصورة وان كان لاكثرها حمل لا يزيد عليه وعشر  
ايام ولا تها احد لا ينقص عنه وهو ثلثة ايام فكذلك ايام شهر مضى لا يمنع ان يبي معددة ولهذا اعلها ثلثون وادناها تسعة وعشرون  
على هذا لتفسير قد قالوا ان المراد بهذه الايام عشر المحرم واثنان كان كتب صيامها وجعل على من اظفر مع الفدية على الصوم فدية من مئة مئة  
ثم نسخ ذلك بما فرضه عليه بلا فضل من صوم شهر رمضان واذا كان لا يترد مضى بطلان التعلق بها على كل حال وقوله ثم ولكن لو العدة  
لا يدل على وجوب كمال مضى اثنين يوما على ما ظنوه لان الله سبحانه تعالى ان يجعل للمكلفين بفعل الايام والامساك والامساك والامساك  
فيها وذلك بان يضاهي الى اخرها سواء كانت ثلثين او تسعة وعشرين كما ان كمال العدة والتمسوا اذا طلعت اودان عنها فحجها انما هو  
باستيفاء ايام الشهر سواء كان كل واحد منها ثلثين او تسعة وعشرين وقد قال ثم والوالذات يرضعن اولادهن حولين كاملين فاطلق  
عليهما اسم الكمال مع جواز ان يزيدا على الاخر يوما واحدا عند الخالف لا يترد ان ذلك الحجة يكون ثلثين يوما اذا كانت السنة كبيسة  
نذلك على ان المراد بالكمال الاستيفاء في العمل لا الزيادة في العدة على ان شيئا الكلام في الآية يدل على ان المراد كمال العدة في نقصان  
الفاش كما بنا ما كان لا يترد قال فمن كان منكم مريضا او على سفر فعنه من ايام اخر يبرأ الله بكم اليسر لا يريد بكم العسر ولكن كما لو يكون  
المراد بقوله ولتذكروا الله على ما هد بكم الامر بعبادته ما يجب من شكره وذلك يكون بالقاطبة كثيرة يجوز ان يعبر عنها بالامر باحدها وان لم  
يكن المقصود ذلك الواحد بعبادته اذا دأى لهلال قبل الزوال او بعده فيؤمل في المستقبل بدليل الاجماع المتروك لان من خالف من اصحابنا  
في ذلك لم يوفقوا في دلالته الاجماع وبعادض الخالف من غيرهم بما ذكر من قوله اذا رايتهم لهلال فصوموا اذا رايتهم فافطروا وهذا يدل  
على ان الصوم بعد الزيادة كما دل قوله ثم اقم الصلوة لدولك اللهم على ان الصلوة بعد الدلوك وهو مقام رتبة لهلال شهادة على  
مع وجود العوارض من غم او غيره ومع انتفاء ما شهدا حسين فان فقد الامر ان وجب تكميل عدة شعبان ثلثين يوما ثم الصوم بغيره  
بدليل الاجماع المتكرر وبعادض الخالف في شهادة الواحد بما ذكر من طريقهم من قوله فان غم عليكم فقد واثنين فان شهدوا عدل فصوموا  
واظنوا اني بينه فان غم عليكم معدا واثنين وقوله ثم كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايا ما جعل ذلك لا يدل  
وايه قوله ثم وان تصوموا خير لكم ولا يخرج من ذلك الا ما اخرجه ليل فاطع وايضا قوله الصوم جنة من النار ولم يعرفوا وايضا قول ابراهيم  
لان اصوم يوما من شعبان الى من ان اظفر يوما من رمضان وايضا قوله فان غم عليكم فقد واثنين ثلثين  
فما ذصور فيه البينة اذا دأى الخالف من النهي عن صوم يوم الثلث اخبارا حاد ثم ما حمل على النهي عن صوم بعبادته من رمضان او من  
غيره بنية اصلا كما حمله مالك في الثاني عن النهي عن صوم منفردا مما قبله او لم يوافق عادة لما ذكرنا وحمله ابو حنيفة على ما اذا لم  
يؤخره التطوع وحمله احمد على ما اذا كان صوم بنية الصواب يتعلق بكراهة المفطرات التي تذكرها من حيث كانت ارادة والارادة لا تتعلق  
بان لا يفعل الشيء على ما دل عليه في غير موضع وكان المربع بالاساكن عن المفطرات الى ان لا يفعل فلا بد من فعل يتعلق بالبينة بدليل  
اكثر منه على ما قلناه ودقنا البينة من اول الليل الى طلوع الفجر بدليل الاجماع الماضي ذكره وانما سقط وجوب المقدار نهى نداء للمخرج  
يجوز ان نتميل الى تجديد هذا الى قبل الزوال بدليل الاجماع المتروك وقوله ثم من شهد منكم الشهر فليصمه لم يذكر مقداره البينة وثبتا  
الخالف بما ذكر من طريقهم من انه يبعث الى هلال السواد في يوم عاشوراء فقال من لم ياكل فليصم من اكل فليصل بقية يومه وكان خروجه  
عاشورا واجبا وما يرد به الخالف من قوله لا صيام لمن لم يربط الصيام من الليل خبر واحد يعارضه ما ذكرناه ويجوز وحمله على ما في رواية  
والكمال لقوله ولا صلوة لجوار المسجد الا في المسجد لصدقة ورد دم محتاج فاما الصوم المتعلق بخوز البينة الى ما قبل الزوال بدليل  
ما ذكرناه من الاجماع المتكرر وايضا قوله ثم وان تصوموا خير لكم لا يترد ان ما قبل الزوال بعد وليس لاحد من الخالفين ان يقول  
كبت في ثمانية المتأخرة فيما مضى من الهاد خاليها منها لان ما مضى يلحق في الحكم بما جاء كما يقول اكثرهم فمن يؤخر التطوع قبل الزوال  
وليس لهم ان يقولوا قبل الزوال مضى قبل العبادة وليس كذلك بعد الزوال لا البينة اذا امرت فيما مضى خاليها منها حكما فلا فرق بين اكثر



# كتاب الصوم

والا تلك فاجاز ابو حنيفة والثاقبي غيرهما ان يصير صلوة المغرب حكم الجماعة بالنية المستأنفة وليست بمضوية لاكثر من هذا والاول ما اكثروا  
من مثله ذلك هيئتنا ولا يلزم جواز النية في الخروج من النية في اخرجه من اليك لا يحتاج ان يكون بحيث يصح وقوع الصوم بعدها وهذا لا يتأ  
في اخرجه ونية القرية تجزئ في صوم رمضان ولا يقتصر الى نية التعيين بل دليل الاجماع المأخوذ كره وايضا قوله ثم من شهد منكم الشهر فليصمه  
فامر بالامساك بينه من امساك مع نية القرية مثل الامور به فيجب ان يخرج به وايضا نية التعيين يقتضي اليها في زمان الصوم الذي يصح ان يقع  
الصوم فيه على وجهين كالصوم الواجب كصوم النفل فاما شتم رمضان فلا يصح ان يقع الصوم فيه الا عن التعميم حتى ان لو نوى صوم اخر من رمضان  
او نفل لم يقع الا عن رمضان واذا كان كذلك لم يخرج الى نية التعيين فيه ونية واحدة في اول شهر رمضان تكفي لجمعيته تجديدها لكل يوم  
افضل بل دليل الاجماع المتأول لا يرد لان حرمة الشهر حرة واحدة فارت في جمعيته النية الواحدة في ابتداء شهر رمضان فليصم لصوم فيه على غير  
احدهما فيوجب مع القضاء الكفارة والثاني لا يوجبها فالاول ما يصلح الى جوف الصائم مع ذكره للصوم عن عمد منه اختيارا سواء كان باكل  
او شربا وشم او زوالا لا يؤكل في الغادة او حقة لمريض لا يلحق اليها وان يحصل جنباً في فناء الصوم مع الشرط الذي ذكرناه سواء كان  
ذلك جماع او غيره سواء كان مبتدأ بذلك فيه او ستر عليه من الليل بحجر يحرق لذلك اذا كان الفجر جنباً بعد لا نيتاً به مرتين وقد  
الفصل من غير ضرورة وتعدا للكذب على الله ثم اوعى رسولنا واحدا لائمة وتعدا الا وتاس في الماء ان كان رجلا وان كان امرأة  
فيلجسها في ذلك سلطانا في ذلك دليل الاجماع المأخوذ كره وطريقة الاحتياط للتعين بينا في الذمة ويغادر من مخالفة في الكفارة في  
غير الجماع بما ذكره من قوله من فطر في رمضان فغلبه ما على المظاهر لم يفصل بما ذكره من ان رجلا قال يا رسول الله اني نظرت  
في رمضان فقال اعنق وقبلة والسؤال يصير في الجواب فكان قال اعنق وقبلة لا نيتاً ففطر ولم يفصل بغادر من مخالفة في  
الفطر في البقاء على الجنابة بما ذكره في هرة من قوله من أصبح جنباً فلا صوم له ما انا قلناه فله محمد ودب لكعبة وحلمه في ذلك على من أصبح  
بجاسات في الظاهر وقوله في حكم الجنابة في النهار والكفارة معتقوبة وصيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا ولفظة  
او للتخيير وحلمه على معنى الفوا في الخبر يحتاج الى دليل لا دليل للمخالفة الضرر في الثالثة الذي يوجب القضاء وحده اذا كان الفجر في نام  
جنباً بعد لا نيتاً به وواجب في الحقة والسوط في المرض المخرج اليها وقد بلغ ما يحصل في القسم والحلق منه اذا زرع وصولا لما  
الى الجوف في المفضلة والاشارة في التبريد دليل الاجماع المتأول لا يرد لان حرمة الشهر حرة واحدة فارت في جمعيته النية الواحدة في ابتداء شهر رمضان فليصم لصوم فيه على غير  
راجلا او طوع الفجر وكان ظاهرا اذا اخبرنا غيرنا انه لم يطلع بل دليل الاجماع المأخوذ كره وطريقة الاحتياط وايضا قوله ثم اتوا  
الصبا الى الليل وقوله وكذا ما شرهوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر هذا لم يصم الى الليل انظر لم يتبين  
له الفجر فيوجب عليه القضاء وهذا حكم من ادم على الانظار ومن غير رصد الفجر ومن لم يترك تناول ما يفطر مع اخبار الفجر لم يطلوعه  
يوجب القضاء السفر الذي بيناه انه يوجب في الصلوة والمرح لا يستطاع معه الصوم ويستطاع بمشقة تظهر فيها الزاوية في المرض بل دليل الاجماع  
المتأول لا يرد وقوله ثم من كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر لا نسبحانه خلق القضاء بنصر المرض السفر من اضره في الاية ففطر  
يحتاج الى دليل لا دليل عليه **فصل** في العلم ان الشاة الذب عظام لا يرجع في الفطر ويكفر عن كل يوم باطعام مدين او مدينين  
ومذا حكم الشيخ الكبير في الحاق الصوم بمشقة تدخل عليه الضرر العظيم فاما اذا لم يطقه اصلا فلا خلاف في ان الصوم لا كفارة عليه في الحاق  
والمريض اذا خاف على لحيته ان يضره ففطر في كل يوم بما ذكرناه وعليهما القضاء ويوجب على النساء بلا خلاف خروج دم الحيض في القضاء  
ولا حكم لشيء مما ذكرناه انه يفطر مع النسيئة للصوم الا اضطر او الا ما يضطر اليه من المرض الحيض في القمار بلا خلاف ويكره للصائم  
الاكتحال بما ينصبه وما يشبهه فظفر له من في الاذن وقسم المسك والزعفران واليا حين واكد ما التزم من السواك والوطي  
الحقة بالحامد مع الامكان وليس للثوب لمبول للتبريد والمفضلة والاشارة في التبريد دليل الاجماع المتأول لا يرد لان حرمة الشهر حرة واحدة فارت في جمعيته النية الواحدة في ابتداء شهر رمضان فليصم لصوم فيه على غير  
وملاعبة الحلال من الشاة بل دليل الاجماع المأخوذ كره **فصل** في ما الضرر في الثالثة من واجب قضاء مضى القضاء للفايت في حقه كفارة من  
انظر يوما من رمضان وصوم التوبة والحمد بلا خلاف وصوم كفارة الفطر في ما بل دليل الاجماع المتأول لا يرد لان حرمة الشهر حرة واحدة فارت في جمعيته النية الواحدة في ابتداء شهر رمضان فليصم لصوم فيه على غير  
وصوم المعتق وصوم كفارة اليمين بلا خلاف وصوم كفارة يوم تقصينه من شهر رمضان وصوم كفارة البرائة وصوم كفارة من المرأة مضى  
في مضى مضى الفوت لثاء الاثر وصوم الاعتكاف في حقه كفارة فيح الاعتكاف بل دليل الاجماع المأخوذ كره وطريقة الاحتياط للتعين بينا في الذمة ويغادر من مخالفة في الكفارة في  
الذمة **فصل** في ما القضاء في المقتضى يلزم على القهر ويقتضي الى نية التعيين ويجوز تقريفة في الاية اضره من دخاله في رمضان  
ثان وعليه من الاول شيء من رمضان قد صيام الحاضر تقضى للفايت بعد وان كان يتمكن من القضاء ان يكفر عن كل يوم فاجب  
الحاضر قضى للفايت بعد وان كان يتمكن من القضاء ان يكفر عن كل يوم باطعام مسكين ومن انظر في يوم يقصينه عن شهر رمضان فليصم لصوم فيه على غير

من تركه  
فقط في  
الاعتكاف



## مِنْ الْغُنَّةِ

الذي كُتِبَ عليه صيام ثلاثة ايام او الحام عشرة مساكين كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ من طريق الاحتياط طعنا  
من قال ان كان الانتظار في قضاء وجب فصار يجب الكفارة لزم فيه منها ما قد قد من ان صوم كفارة المفطر في شهر رمضان شهران ويجب  
التتابع بينهما وتكليفهما فلا يصح شيئا لاجل قضاء ولا شئ لاجل يوم العيد ولا ذل لقاعدة لاجل يوم الخروا ايام التثنية في ذى الحجة ومن نظر  
في نوى من الشهرين مضطربا على ما صاه لو كان يوما واحدا وان كان مختار في الشهر الاول استأنف الصو وان كان في الشهر الثاني اتم بقائه  
البناء ولو كان بعد صيما يوم واحد منه بدليل الاجماع المأخوذ من قوله نعم ما جعل عليكم في الدين من حرج يدل على سقوط الاستئنا  
في الموضع الذي اذ فيه البناء والولى يقضى الصوم عن الميت على ما بيناه في قضاء الصلوة **فصل** في ما صو له في العهد نعلي جسمها وقد  
اوجبه الله تعالى بقوله ولو ابا لقولوا وقولوا بغيرك الله انا ما مدم فان كان ما نذره او عاهد عليه معينان فان مخصوصا مثل  
له ككل يوم جمعة او اول جمعة من الشهر لئلا في لزم ذلك بعينه كذا ان كان له مثل يوم جمعة ما او شهر محر من اوان كان غير معين  
مخصوص كيوم ما او شهرها كان محيرا في الايام والشهور وان افطر فيما عين ولا مثل المختار فاعليه ما على المفطر في يوم من رمضان من القضا  
والكفارة وان كان له مثل اتم وعليه القضاء فان شرط في صوم الشهر الموالة ففرق مضطربا على ما مضى وان كان مختارا لزمه الاستئنا  
على كل حال ان لم يشترط الموالة فافطر مضطربا ان كان مختارا في الضيف الاول استأنف ان كان في الضيف الثاني اتم وجازله  
البناء وان شرط اذ في ذلك في مكان مخصوص لزمه فعله فيه مع التمكن كل ذلك بدليل الاجماع المتكرر ذكره وطريقة الاحتياط  
ودفع الحرج في الدين يقطر الاستئنا في الموضع الذي اذ فيه البناء وان اتفق النذر والعين والعهد في شهر رمضان سقط عنه  
وكذا ان اتفق في يوم محرم صوم له لزم كفارة ولا قضاء لشي من ذلك ان النذر والعهد لا يدخلان على ما ذكرناه من حيث كان  
صوم رمضان واجبا قبلها وصوم المحرم معصية وذلك نكران من افطر فيما عين صوم من ذلك ولا مثل له لضرورة يطوق معها الصو  
بمقتضى عليه مع القضاء ان يكفر باطعام عشرة مساكين او صيما ثلاثة ايام **فصل** في كفارة مجراء الصيدا لاصلا وجوب ذلك قوله  
يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد انتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة  
او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صيما فان قتل صيدا وكان محرما في الحلال عجز عن القضاء بالمشك الاطعام وجب عليه الصو  
وهو يختلف على حسب اختلاف الصيد ففي النعمة ستون يوما من لم يستطع ثمانية عشر يوما في حمار الوحش وبقرة الوحش ثلاثون  
يوما من لم يتمكن في شتر ايام وفي الغزال ما اشبه ثلاثة ايام وفيها لا مثل له من لغم صيما يوم لكل نصف صاع بر من قيمته وان كان محرما  
في الحرم فعليه مثله ما ذكرناه من الصو والمتابعة فيه اضل من التفرق والدليل على هذا التفصيل الاجماع المتكرر وطريقة الاحتياط  
فان قيل ظاهر الآية التي تلوم ما يدل على ان هذه الكفارة محيرة بها وانتم قد ظلمتم اهلها على الترتيب فلنا تعديل عن ظاهر لفظه والدليل  
كما عد لنا كلنا عن ظاهر الرواية في قوله نعم وانكحوا ما طاب لكم من النساء متوف ثلاث وربع **فصل** في صودم المتعة الاصل في وجوبه  
قوله نعم من تمتع بالعترة الى الحج فما استيسر من الهك فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا جئتم تلك عشرة كاملا والثلاثة  
في الحج يوم السابع والثامن والتابع من ذى الحجة ومن فوق صومها عن اخيار استأنف وان كان عن اضطرار قد نذر صام يومين بدل  
الحضام الثالث بعد ايام التثنية وان صام قبله يوما واحدا صام الثلاثة وبعد ايام التثنية ومن لم من صومها بعد ايام التثنية يمكن  
جائزه صومها في طريقه فان لم يقدر صامها مع السبعة الباقية اذا وجع الى اهله والتابع واجب بقية في السبعة ولا يجوز ان يصيما  
في السفر من الصو الواجب لاهذا الثلاثة ايام والثاني المشروط صياما في السفر والحضر فان جاز بكه او صعد عن بلد صام السبعة اذا  
مضى من المدة ما يصل في مثله اليد وكل هذا التفصيل بدليل الاجماع المشار اليه وطريقة الاحتياط **فصل** في ما صو كفارة حلق الرأس  
ثلاثة ايام وكذا صو كفارة اليمين والاصل في وجوبها قوله نعم من كان منكم مريضا او بهرا ذى من راسه فقد نذر من صيام وقوله  
سبحان لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان الى قوله من لم يجد فصيام ثلاثة ايام ويجب لنا في كل ذلك  
من فرق مختارا استأنف من فرق مضطربا بدليل ما قد بناء **فصل** في الاعتكاف ما يتعلق به من صوم وغيره من شروطا فقاده  
الصو بدليل الاجماع المشار اليه وطريقة الاحتياط لان من وجب على نفسه الاعتكاف يندوا وعهدا لا بد ان يقين براءة ذمته منه ولا خلا  
في براءة ذمته اذا صام وليس كذلك اذا لم يصم ايضا قوله نعم ولا تبشروا من وانتم عاكفون في المساجد لفظ الاعتكاف شرع له شرط  
شرعية على حسب الخلاف في ذلك على كل حال يقتضيه الى بيان اذ لم يبين سبحانه في الكتاب اجتماعا في بيانه الى الرسول اذا واجهناه  
لم يعتكف الا بصو كان فعليه بنا ونفعلنا اذ وقع على وجه البيان كان كالموجود في لفظ الآية وبغرض مخالفا بما ذكره من طريقهم من قوله  
لا تعتكف الا بصو وقوله لم يعتكف هم من شرط اعتقاد ما يكون في سحر صلى الله عليه وسلم اذ عدل بعد الجمعة وذلك بركة للجمعة

في شهر رمضان







# مِنَ الْعَيْنِ

الاستغاثة اتفق على بآدم على القعدة من التمكن من التفتت وغيره مما ومن لا يجد لعلنا نفقة الى حين عوده لا يكون كك لتعلق فرض  
 نفقهم به واذ ثبت ذلك ثبت اعتبار العود الى كفاية لان احدا من الامة لم يعرف بين الامر بين ويحج على الك بما ذكر من طرقهم ان رجلا  
 سأل لما نزل الله على الناس الحج البيت الابرة فقال باد رسول الله ما السبيل فقال زاد وراحلة وتعلقه بقوله نعم واذن في الناس الحج  
 ما بولده رجلا وعل على كل ضامر لان معنى قوله رجلا لا رجالة لا حاجة له فيه لا تاخذه على اهل مكة وخاص بها بدل ليل ما قد سناه ولا انه ليس في  
 الآية اكثر من الاجابة عن حاله من ياتيه ويحج لا يمنع ان ياتى الحاج المنطوق فاشيا واما شرط صحة الاداء فلا سلام وكما الالعقل الوقت  
 النية بلا خلاف المختصة بالجماع المحملة فحصلت كيفية فعله علم ان افعال الحج الاحرام والطواف والسعي والوقوف بعرفة والوقوف  
 بالشعر الحرام ونزل على الرمح الذبح والحاق ونحو ذلك كيفية كل قسم من ذلك ما يتعلق به في فصل مفرد الله فحصل في الاحكام  
 الاحرام وكن من اركان الحج من تركه متعددا فالحج له بلا خلاف ولا يجوز الابه زمان مخصوص هو سؤال ذوالقعدة وتسع من ذالحجة  
 من احرم بقله كالتام يعتقد احرامه بدليل الاجماع المتردد وطريقا الاحتياط وايضا قوله نعم الحج اشهر معلومات والتقدير في الحج  
 لان الحج لا يصح ما نذر شهره بوقت العبادة في الشرع زمان يدل على انها لا تجزى في غيره ولا تغلق للحج الف بقوله نعم ليسلونا عن  
 الالهة فلهي واثبت للناس الحج لا ناخص احرام بما ذكرناه من التهم بدليل ما قد سناه كاحضنا اكلنا ما عاده من افعال باام مخصوص من ذ  
 الحجة ولا نباحثه عندنا ان الاحرام ليس من الحج فلا يمكنه التعلق بالآية ولا نوقت الفعل يقتضى جوا نفعه منه من غير كراهة وعندنا  
 حنفية ان تقديم الاحرام مكروه ولا يجوز عند الاحرام الابه موضع مخصوص هو لن حج في طريق المدينة ذوالحليفة وهو مسجد النخبة  
 ولن حج على طريق الشام المحففة ولن حج على طريق الطائف من المنازل قلنا ذلك للاجماع المكرد وطريقا الاحتياط اليقين لبرائة الذمة  
 واثبتنا بالقبول في هذه المواضع واذ كان معنى الميقات في الشرع ما يتعين للفعل ولا يجوز تقديمه عليه كواثبات الصلوة كان من جوز  
 تقديم الاحرام على الميقات مطلقا لهذا الاعم من تجاوز الميقات من غير احرام متعددا لم يتمكن من الرجوع اليه كان عليه عادة الحج من قبل  
 وان كان ناسيا احرام من موضعه يجوز لمن منزله دون الميقات الاحرام منه احرامه من الميقات ايضا فمقات المجاور وميقات اهل بلدنا  
 لم يتمكن من خارج الحرم فان لم يقدر من المسجد المحرام وذلك بدليل الاجماع الماضي بسحب يد الاحرام فخر اختلافه واذ لا الشرع في طيه  
 وعائنه وان يغتسل بلا خلاف ويجب عليه لبس ثوبي احرام ما يتردد باحد هاتين التاهم الاخر ولا يجوز ان يكونا مما لا يجوز الصلوة فيه بكرة  
 ان يكونا مما انكره الصلوة فيه فذكرنا ذلك فيما تقدم بدليل الاجماع المتردد فيجزي مع الضرورة ثوب اهد بلا خلاف ويستحب ان يصلي صلاته  
 الاحرام وان يقول بعد هاتان كان متمتعاً اللهم اني اريد التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك سنة نبينا فيسرك امره بلفظ قصد واعنى على  
 اداء مناسك فان عرض له عارض يجبى على حيث حبستى لقله الذي قد ثبت على اللهم ان لم يكن حجة فغرة اللهم ان لم يكن عمره فحجة  
 احرام لك المحرم دعى شعري بشري من النساء والطيب الصبي كل محرم من المحرمين ابتغى بذلك جهنم اذا اخره وان كان نادرا قال  
 اللهم اني اريد الحج فادنا من الله على هاتين واعنى على اداء مناسك الى اخر الدعاء وان كان مفردا قال اللهم اني اريد الحج مفردا فادنا من الله على هاتين  
 واعنى على اداء مناسك الى اخر الدعاء ثم يجب عليه ان ينوي نية الاحرام على الوجه الذي قد سناه ويعقده بالتلبية الواجبة هو ليك اللهم ليك ليك  
 ان الحمد لله المنة لله الملك لا شريك لك ليك ولا ينقض الاحرام الا بهاء بما يقوم مقامها من الالباء لمن لا يقدر على الكلام ومن  
 التقليد الاشهاد للقاء بدليل الاجماع المتكرر وطريقا الاحتياط واليقين لبرائة الذمة واجبة فخر الحج مجمل في القرآن ولا خلاف  
 ان النبي فعل التلبية ومغلة اذ اورد رمود البيان كان على الوجوب يعارض الخالف بما ذكر من طرقهم ان جبريلا قال النبي فقال له  
 مرا حطابك ان نزعوا اصواتهم بالتلبية فاهنا من شعار الحج وهذا من بقوله لظينة انقضت راسك وامشطى واعتسل ودعى العرفه واهل  
 بالحج والاهلال هو التلبية وامره على الوجوب وليس لهم ان يقولوا المراد بالاهلال الاحرام لان الاهلال في لغة العرب نزع الصوت ومنه  
 قولهم استملا لصيا اذا صاح منه سعى لالهلال هلالا لا ارتفاع الاصوات عند ذنبه ويطلق ذلك ما روه عن ابن عباس من قوله انه اهل  
 في مصلاه وحين مرت به راحلة وحين بلغ البيداء لان الاحرام متقدم على بلوغ البيداء فان الالفاظ المستفجرة في التلبية ليك ذا  
 المعارج ليك ليك الجلال والاکرام ليك ليك مبتدأ الخلق معية ليك ليك عاقل الذنب ليك ليك قابل التوب ليك كاشف الكرب  
 العظام ليك ليك فاطر السموات ليك ليك هلال القوى اهل المغفرة ليك ليك متمنعا بالعمرة الى الحج ليسان كان متمنعا ولا يقول  
 ليك لعمرة وحجزة تمامها عليك لان ذلك بعيد بظاهرها يتعلق بنية الاحرام بالحج والعمرة معا وذلك لا يجوز وان كان نادرا او مفردا قال  
 ليك بحجة تمامها وبلا تهما عليك ان كان نايبا عن غيرهما لميك عن فلان بن فلان ليك واثبات التلبية اداء بالصلوات وحين الانبعا  
 من النوم وبالا شعار وكما على نجد او مضطج عور او راي اكبادا يستحب نزع الصوت بها للرجال وان لا يفعل الا على طهر من اخرتها للمتنع اذا

فصل في افعال الحج



# كتاب الحج

شاهد بيوت مكة بعد فاس من عقبة المذنبين الى عقبة ذي طوى والقادون والمفرد اذا نال الثمن من يوم عرفته والبعثرة مقبولة لثاذا  
 وضعت بالليل لظفار ناي الحمر فان كان المقتع خارجا من مكة فاذا شاهد الكعبة والمتمتع انما له بالبحر متعمدا بعد طواف العمرة وسعيها فيل  
 المقصر يملك متعة وضما ما هو فيه حجة مفردة فان لم يسيما لم ينل كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ ذكره واذا انعقد لحرمان حرمة عليه نبي  
 اذ لم يقبل او يقبل ولا من شهوة بل اخلاف ان يعقد تكاحا لنفسه ولغيره او ينفذ عقدا فان عقد فالعقد فاسد بدليل الاجماع المشار اليه  
 وطريقة الاحتياط ويغادى الخلف بما روي من طريقهم من قوله لا ينكح الحمر ولا ينكح ولا يتخطى في رواية لا ينفذ وهذا من قولهم لفظه تكاح  
 حقيقة في الوطى خاصة غيرهم بل في العقد بدليل ظاهر لا استعمال قال الله تعالى وانكحوا الايمان منكم وانكحوا من باذن اهلها وانكحوا ما طاب  
 لكم من النساء ولا خلاف ان المراد بذلك العقد اذا كان لفظا للتكاح مشتركرا وجب جملته على الامرين وما روي من انه تزوج ميمونة وهو محرم  
 بما روي من ميمونة وخبر المتكوفة اولى لانها اعرب بحقيقة الحال ايضا فالعرب يشي من كان في الشهر الحرام محرمها قال الشاعر ثلوا من عفتان  
 الخليفة محرمها وليكن غايبا للاحرام بل خلاف فيمن لم يجرم على ان الزاوا اذ اذ به تزويجا اذ في الشهر الحرام ومحرم عليه ان يلبس حتى يقضى بصر  
 كالبرء ومولود وان يلبس لغير ظاهر لظن من خفا وغيره بل خلاف ان تلبس المرأة الفقاذين بدليل اجماع الطائفة وطريقة الاحتياط  
 ويغادى الخلف بما روي من طريقهم من قوله لا تنتقب المرأة في الاحرام ولا يلبس لفقاذين وهو نص يحرم على الرجل تعظيمة واسد  
 المرأة تعظيمة وجهها بل خلاف ومحرم عليه ان يستظل هو سائر بحيث يكون الظلال فوقه واسد كالفئة فاما اذا نزل فلا بأس بحلوسه  
 تحت الظلال ان خفيه او غيره ما يحرم عليه لادتماس في الماء وذلك بدليل اجماع الطائفة وطريقة الاحتياط ومحرم عليه ان يصطاد اذ  
 بن جصيد او يدل على صيد او يكسر بيضه بل خلاف وان باكل لحمه ان صاده المحل ولو تكن منه لانه عليه بل خلاف من الاكثرة  
 على ذلك لاجماع الطائفة وطريقة الاحتياط وقوله نعم وحرم عليكم صيدا لبرء ما روي من ان لا يقتل كل فعل لثا في الصيد من غير خبر  
 ومحرم عليه ان تدفن بما فيه طيب وياكل ما فيه ذلك ان تطيب المسك ليعتدوا العوا والكا فورا والرفغفران بل خلاف ومحرم عليه ان يقتل  
 وهو عندنا الكذب على الله نعم او على سوله او على احد لا ثم من ال محمد وال محمد وال هو عندنا قول لا والله وبلى والله بدليل اجماع العلماء  
 وطريقة الاحتياط وقول الخلف ليس في لغة العرب الجذال هو اليمين ليس شيء لانه غير متبع ان يقتضى العرب الشريعة ليس في الوضع  
 اللغو كما يقولون لفظ غايط ثم الجذال اذا كان في اللغة المناداة عن الحاجة وذلك يستعمل المنع والدفع وكان اليمين بفعله ذلك كابتا  
 بينا معنى لثا فخره ومحرم عليه ان يقطع شيا من شجر الحرم الذي لم يغرسه في ملكه وليس من شجر الفواكه والادخ وان يحرق حشيشه بل خلاف  
 فاما شجر الفواكه والادخ وما غرسه لانسان في ملكه يجوز قطعه كذا روي الحثيث بدليل اجماع الطائفة وايضا فخره ذلك يقتضى ان يلبس  
 وليس في الشرع يدل عليه بخلاف الرعي هل المسلمين من لدن النبي بذلك والى لان من غير تكاد من النبي او احدا لصا به واحدا للعلماء  
 ومحرم عليه ان ينزل شيئا من شعره او يقص شيئا من اظفاره وان يتختم الزينة او يدي مجسدا بحل وغيره وان ينزل الثقل عن نفسه ولو كان  
 من الزاوية الكريمة بل خلافنا عليه محرم ان يلبس صلاحا او يشهره الاضرة وان يقتل شيئا من الجراد وان لا يترفع مع الاختيار فاما  
 والبراء حيث فلا بأس ان يقتل في غير الحرم ولا بأس بقتل ما يخاف من الحيان والعقارب السباع في الحرم وغيره بدليل الاجماع المشار  
 ذكره ومحرم عليه ان يمسك معه من صيد قبل الاحرام وان يخرج شيئا من حمام الحرم منه وان لا يبرده بعد اخراجه ان يمسك ما يذبح  
 به الى الحرم من الطير بدليل اجماع الطائفة وطريقة الاحتياط ايضا وقوله نعم وحرم عليكم البرء ما روي من ان المراد محرم افعالا فيه واستنا  
 الامساك بعد الاحرام ودخول الحرم والاخراج استدراجه فكل ما فيه يكون محرما فكل ما يفعله المحرم مما بينا انه محرم عليه على وجه  
 ثلثة احد ما يوجب الكفارة سواء فعله عمدا او سهوا والثاني بوجها مع العمد دون النسيان والثالث خيرة لا ثم دون الكفارة فالاول هو  
 الصيد بل خلاف بين الجمهور من قتل صيد له مثل الذبابة كان حراما كالمثل محل في الحرم ومحرم في الحل فغلبه فذاه بمثل من النعم  
 بدليل الاجماع المشار اليه لطريقة الاحتياط واليقين لبرائة الذممة وايضا فاجزاء الزم الحل في الحرم والحرم في الحل حبيب اجتماع الجمهور  
 باجماع الاميرين الاحرام والحرم وان كان مملوكا فكفارة على ان كان احراما بانه وعليه ان كان بغيره فله ان يذبحه لان العبد لا يملك  
 شيئا فله ان يذبحه وان كان غير مملوك فله ان يذبحه عليه لانه الذي دخله في الاحرام وليس بواجب عليه والدليل على ذلك لاجماع العلماء  
 وتكرار العقل بوجبه كذا الكفارة بغير خلاف بين اصحابنا اذا كان الثالث اسيا ومنهم من قال هذا حكم ان كان متعمدا ومنهم من قال ان نهد  
 القتل مرة فانه يارب كفارة بل يكون من ينتم الله منه كما ذكره نعم والاولا حوط وكونه من ينتم الله منه اذا عاد لا ينافي وجوب الكفارة  
 عليه المثل في النعامة بدنه بل خلاف ان لم يجد فقيمة ما فان لم يجد فقيمة البدن على البرء صاع كل نصف صاع يوما بدليل الاجماع  
 من الطائفة وطريقة الاحتياط والمثل في خمار الوحش وبقرة الوحش بقره وفي النخيل ثاة بل خلاف في الادوية الغلب عند ثاة وهم

كتاب الحج  
 ص ١٠٠



من الغنم

كتاب الجوارح  
كتاب الجوارح  
كتاب الجوارح

من لم يجد ذلك حكم ما دنا ويجوز ان لا يجد لنداء القيمة ان يصبوا للغنم ستين يوما وللبقرة ثلثين يوما وللخيل ما اتيهم ثلثون ايام  
ومن حنام بالقيمة اقل مما ذكرناه ومن المدة اجزاء وان اقتضى لك زيادة عليها لم يلزم ان يصبوا زيادة من غير عن صواب السنين والثلثين  
حنام مكان كل عشرة ايام ثلثة كل ذلك بدل ليل الاجماع المشار اليه في كل عام من حنام اللحم او اخرج شئ او حنام سنة او تقير فلا يرجع فيه  
وفي فخر حنام في كل بيضه طاردهم وفي حنانه الحلال درهم وفي فخره نصف درهم وفي كل بيضه طاردهم وفي كل بيضه من بيض النفا  
اذا كان قد تحرك فيها الفرج فبطلان لم يجز له فادرسا ليل في كل بيضه طاردهم وفي كل بيضه طاردهم وفي كل بيضه طاردهم وفي كل بيضه طاردهم  
ولذلك بدل فليد لكل بيضه ثلثة ايام وفي بيض الدجاج والطيخ اربعة ايام وفي كل بيضه طاردهم وفي كل بيضه طاردهم وفي كل بيضه طاردهم  
كل ذلك بدل ليل الاجماع المشار اليه من ربي صيدا فتاب عنه لم يعلم حاله فليد ثلثة ايام بدل ليل الاجماع المتكسر وطريقه الاحتياط فان زاه  
بعد ذلك كبير فليد ما بين خمسة صحيح الكيسر والقدحان في كسر اربعة ايام في كل بيضه طاردهم وفي كل بيضه طاردهم وفي كل بيضه طاردهم  
نصف فتمت وفيه ما في الكلال في يد من الحكم ما في عينة كتابه في رجليه في الجرد والنبوة وكف من طعام في كثير من ذلك ثم شاة وفي  
الغنم والضبا ليربوع حملان نظم وعي كل ذلك بدل ليل الاجماع المشار اليه في كل اسد ابتداء عن وجه المذابة كسر بدل ليل الاجماع  
من الاجماع وطريقه الاحتياط وايضا قوله ثم لا تغنوا الصيد انتم حر الاية واسم الصيد يقع على السبع المتوحش لا الشاة والذئبة والذئبة  
ولا شبيهة في ان العرب كانت تصطاد للباع وتاكلها وشبهها صيدا وتقول سيدا لاسد ودورا لظفر لا يوجب سلب اسم  
من قتل ما لا مثل له من الصيد كالعضوة وما اشبهه فليد ثلثة ايام او عدلها صيدا او حكم المشار في قتل الصيد حكم المفرد بدل ليل  
الاجماع المأخوذ من طريقيه الاحتياط وايضا قوله ومن قتل منكم متعمدا اذ المشاوك قال يجرى ذلك مجرى قوله سبحانه ومن قتل  
مؤمنا خطأ فخير من قتل مؤمنا ولا خلاف ان الجاعة اذا اشتركت في القتل كان على كل واحد كفارة وحكم من دل على صيد فقتل حكم  
القاتل مثل ما دنا من الاجماع وطريقه الاحتياط لا يلاخلاف منه عن الدلالة ولا يقين بيزا منه اذ دل على صيد فقتل الاجماع  
بالكفارة ويحج على المخالف ما ذكر من طريقه من علم ابن عباس انهما جعلتا على حرة ما اشار الى حلال ببيض فقام الجوارح وعن عمر وعبد  
الرحمن بن عوف انهما جعلتا على حرة ما اشار الى طبعه فقتله صاحبهم شاة ولا خلاف انهم وهذا دليل الاجماع على اصل الخلاف اما القريب الثاني  
الذي لا يلزم الكفارة بنذامع العمد فاعدا الصيد مما ذكره الان وقتنا بصيوطها مع النسيان وما استكرهوا عليه المراد دفع افعال الحكماء  
ومن احكامها ان زوم الكفارة وتوابعها يحض ذلك برفع الاثم يحتاج الى دليل ثم ان رفع الاثم يحتاج الى دليل ثم ان رفع الاثم عن الخاطي من  
قوله ثم وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به وحمل كلامه على فائدة زائدة على ما هو معلوم لنا اولى من قبل فتمت عن غيره من فليد ثلثة ايام  
بطلها ولا عيبا لثبوتها فليد بدنه من نظر الخبير اهله فاعني فليد ان كان موسرا بدنه فان لم يقدر ببقرة فان لم يقدر شاة فان لم  
يقدر نصيا ثلثة ايام وفي الوطى في الفرج في احرام المعتة قبل طوافها او سعيها مع شاة بها بدنه بدل ليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط  
بلا خلاف والوطى في الفرج في احرام الحج قبل الوقوف بعرفة شاة بلا خلاف بلزم المضي فيه بلا خلاف لا من داود وقوله ثم والوطى في  
العمرة يبطل قوله لان له بقر في الامر بالانعام بين ما قد بين ما لم يقدر عليه مع ذلك بدنه بدل ليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط  
الاحتياط ويحج على ابن جعفر في قوله شاة بما ذكر من طريقه من عرف ابن عباس من قوله ما من وطى قبل التحليل مسد حجرة وعليه نافر ولا  
مخالف لهما وحكم الوطى في الفرج بعد عرفة وقبل الوقوف بالمشعر عند حاكم الوطى قبل عرفة بدل ليل ما قد مناه من الاجماع وطريقه الاحتياط  
الاحتياط وايضا فقد ثبت وجوب الوقوف بالمشعر على ما سئل عليه انه يوجب تمام الحج عن الوقوف بعرفة لمن لم يدركه وكل من كان  
بذلك قال بقسا الحج بالجماع قبله فالقرفة بين الامر بيطلها الاجماع ويجازي المخالف بما ذكر من طريقه من قوله وهو بالمر لغيره من  
وقف معنا هذا الموقف وصلينا هذه الصلوة وقد كان قبل ذلك وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقامت حجة مطلقا تمام الحج بالوقوف  
بالوقوفين وما روي من قوله من وقف بعرفة فقد تم حجة على المراد انه فادى التمام كما حلنا كلنا على ذلك قوله اذا دفع الامام راسه من  
الحجة الاخيرة فقد تمت صلواته في الوطى بعد الوقوف بالمشعر قبل التحليل بدنه ولا يقدر الحج بدل ليل الاجماع المشار اليه وايضا  
الحج يقف الى دليل ليس في الشرع ما يدل عليه من اوطى المرأة في برها واذنا الغلام واليمنية فلا خلاف بين اصحابنا ان فيه بدنه  
اختلاف في هل يقدر الحج اذا وقع بغيره او قبل المشعر لا من قال يقدر وليه وطريقه الاحتياط ومن قال لا يقدر ان الاصل الصحيح  
وبرائة الذم من القضاء وتكرار الوطى فوجبه تكرار الكفارة وهي بدنه سواء كان في مجلس احكام لا سواء كغيره من الاولام لا بدليل  
ما قد مناه من الاجماع وطريقه الاحتياط وليس للمخالف ان يقول ان الحج قد صد بالوطى الاول والثاني لم يقدر فلا يجب كفارة فلا بد من  
صد الاول فخره باقية بدل ليل جواز المضي فيه فقلنا الكفارة بالمستأنف منه من وطى فنجعله اتم وطيا يقدر الحج فخره بيناه



# كتاب الحج

يجب حتى يبلغ الحد محل بدليل الإجماع المتعارفين عداً عن غير ما روي عن عبد الله بن عباس من قوله إنما زاد على الرجل وجبة ففتنيا  
من تأويله بلغ الموضع الذي عليه ما فيه فرق بينهما ولم يعرف ما دللوا عليه في كل شيء من الصيد وبينوا شتم أحداً ذكرناه من احتساب الطيب  
أكل طعاماً فيه شيء من ذلك ثم شاة وكذا في تظليل المحرك فغلبه دأب الرجل وجعل له مع الاحتياط عن كل يوم دم شاة ومع الاحتياط  
بجملته الأيام دم شاة بدليل ما قد ساءه من الإجماع وطريقة الاحتياط وفيه قص كل ظفر من أطراف يديه من طعام فإما يكملها فإن كان كمالها فإلا  
شاة بدليل الإجماع المتكرر وأيضاً ما قلناه لا خلاف في لزوم الدم وليس على من روى فيه أنه قد روي دليل فوجب فيه هذا حكم الظفار وجلية  
فمنها في مجلس آخر فإن فصل الجميع في مجلس واحد يارنه الأدم واحد أن جادل ذلك مرات فما زاد صدقة أو مرة كاذباً فغلبه شاة وفيه من  
كاذباً دم يفرق في ثلث مرات فما زاد بدنه في ليل الحظ أن كان ثوباً واحداً احتياطاً باجتماعه في مجلس واحد دم شاة فإن ليس في كل مجلس ثوباً  
فغلبه من شاة بعده الثياب يفرق الثوب من قبل جلوسه كل ذلك بدليل الإجماع المتردد وطريقة الاحتياط وفيه خلق الواسع دم شاة أو  
مستمسكاً كيناً أو شيئاً ثلثة أيام بلا خلاف في فصل الشاة وخلق الثانة والألبين دم شاة وفيه خلقاً بطيباً طعام ثلثة مساكين في شاة  
شئ من شعراً سبعة وجبة أو صهاً في غير طهارة كفن من طعام وكذا في أن لا الثقل عنه وقد روي في حلق الجسم حتى يذهب من طعام وفيه خلق  
الكبيرة من أصلها من الشجر لا يعمى في الحرم مدم بقر في الصخرة شاة وفيه خلق البض من ذلك الشاة وقطع حشيشة ما تبصر من الصخرة ومن  
عقد موحى على امرأة تكاحاً لمحمد بن علي الخافد بدنه من ذلك بدليل ما قد ساءه من الإجماع وطريقة الاحتياط وأما الضرب  
الثالث الذي فيه لا دم دون الخنارة فما عدا ما ذكرنا لزوم الكفاية وتلكنا ذلك بدليل الإجماع المتكرر وذكره ولأن لزوم الكفاية يقتضي دليل  
شرع ليس في الشرع بدل من ذلك ذكره للحصر من الطيباً حال الاحتياط لئلا يندمنا ذكرها وليس في ذلك بخطو لأن خطره يقتضي دليل  
وليس في الشرع ما يدل عليه بذكره الاحتياط للزينة والنظر في المرأة بدليل الإجماع المتعارفين عداً عن غير ما روي عن عبد الله بن عباس من قوله إنما زاد على الرجل وجبة ففتنيا  
غير ذلك ينافي هذه الأشياء فاما الاحتياط بما فيه طيب من احتياطنا من قال أنه مكرهه والخطأ أنه محظور بالإجماع إلا أنه على أن الحرم  
يجوز له الطيب لم يفصلوا بين أن يكون في كحل وغيره وما ورد من النهي عن الطيب عداً عن ذلك وطريقة الاحتياط فغلبه شاة وفيه خلق  
ومضى الحرم على حاله حتى يثاها ويوث مكره فيقطع التلبية إن كان متمسكاً كما قد ساءه من الإجماع ولينبغي أن يكسر من حمد الله ثم على بلوغها فإذا  
انتهى الحرم لا استحب له الضلع إن بدخله ما شياً وعليه لكينة والوقار وإن بدخل مكره من أعلاها وان يغسل قبل خطوها وان يغسل  
إذا عاب البيت بما نكره وان يغسل قبل دخول المسجد إن بدخله من باب من يشبهه أن يقول قبل دخولهم الله وبالله وعلى ملء ربي  
الله وولاية أهل بيته صلى الله عليه وسلم الحمد لله على ما من بلوغ بيته الحرم السلام على رسول الله وعلى أولى العزم من الرسل وعلى أوصيائه  
المرضى من يقول إذا دخل المسجد عاب البيت اللهم إني أشهد أن هذا بيتك الحرم الذي جعلته مثابة للناس أماناً باركاً في هذا البيت  
اللهم فاصبر على محظن الجرح من عذابك يا جبار من جادل أجرته من عذابك أعدت من نعمتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويحجب أن يدعوا  
إذا إلى الحجر الأسود فيقول الحمد لله الذي هذا فاطمة وما كنا لنهتكم لولا أن هدانا الله سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم  
ان لم يمكن من محظن أو يقول ما نرى أنه ميتاً ميتاً في تقاضيه ليشهد بالموافاة عند الله ثم اللهم إيماناً فإليك ونصد يقابكاً على  
سنة نبينا أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وان الآية من ذريرة ولهمهم حجة في أرضه  
على عباده صلى الله عليه وسلم أمث بالله وبكتبه ورسوله وكفرته بالبحث والطاغوث وبكل ذي يدعي عن دون الله سبحانه اللهم إيماناً فإليك  
يد وبني عندك عظمت عبقوق قبل اللهم إيماناً فإليك وأغفر له وارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين ثم تليهم ثم يجب عليه أن يفصل بين الطواف  
ويطوف بدليل ذلك كله إجماع الطائفة ففصل في الطواف الطواف على ضربين مفروض مسنون فالمرحوض ثلثة طوافات للتعز وطواف  
الزيادة وهو طواف الحج وطواف النساء والمسنون ما ذكرناه مما يتطوع به المكلف وقد ذكرنا أنه يستحب أن يطوف مائة مرة بمكة ثلثاً مرة  
وستين أسبوعاً أو ثلثاً مرة وأربعة وستين شوطاً ودون رسول الله كان يطوف في كل يوم وليلة عشرة أسابيع طوافاً للتعز وقته  
للخمار من حين يدخل المنع مكة إلى أن تغيب الشمس من يوم الرقية وللصطر إلى أن يبقى من عزوب الشمس ما يدرك في مثله عرفه الخروفاً  
فمن فانه فخاراً بطل حجة مقشاً وكان عليه قضاء من قایل أن كان فرضاً وصلاً ما فيه حجة مفردة ولم يجز عنه طواف الحج بدليل إجماع الطائفة  
وطريقة الاحتياط تقصيراً قلناه لا خلاف في نبرائز من طوافات التعز وليس على قول من يقول يجوز عن ذلك طواف الحج  
وأيضاً قوله نعم وأتموا الحج والعمرة لله فإتمامها جميعاً ولكل واحد منهما انفال مخصوصه فوجب بإتمامها جميعاً ما روي عن الخائف بالرواية  
من طرفهم من قوله من جمع الحج إلى العمرة فطوافان وبما روي عن علي بن أبي طالب من قوله من حج وعمر فطوافان والحج مع رسول الله

في الطواف



## من العنبر

فطاف طوافين وسق سبعين ليلة وعمرهم من فاشطواف المتعة مضطرا فاشاء بعد خرافه من مناسك الحج ولا شيء عليه بدليل نفي  
الحج في الدين واما طواف الزيادة فركن من اركان الحج من تركه متعمدا فلا حج له بل خلاف تركه ناسيا فاشاء وقت تركه فان لم يذكره حتى  
غاد الى بلد لزمه قضاءه من قابل بنفسه بدليل الاجماع المشا واليه طريقة الاحتياط فان لم يستطع استناب من يطوفه بدليل الاجماع المشا  
اليه قوله ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج ووقته للمتنع من حيث يحل في اسره من يوم الفطر الى اخر ايام التشريق الا ان يكون هناك ضرورة  
من كبر او مرض او خوف حيض او عذر فيجوز تقديمه على ذلك كله ذلك بدليل اجماع الطائفة واولئك من القادرين والمفرد من حين دخولها مكة  
وان ذلك قبل الموقفين بدليل ما تقدمنا واما طواف النشاء فوقته من حين الفراغ من سعي الحج الى اخر ايام التشريق من تركه متعمدا فلا  
حق غدا الى اهل مكة فيستحبه لكنه لا يحل له التماحى بطريقنا ويضاف عنه بدليل الاجماع المشا واليه طريقة الاحتياط وايضا فلا خلاف ان  
النبي صلى الله عليه وسلم طاف في طواف النشاء ثم قال اخذوا بعني مناسككم وندبكم من طرقتهم ايضا انه قال من حج هذا البيت  
فليكن اخر عمره الطواف ظاهرا لا مبرا لو توجب الواجب في الطواف لينة بمقاديرها واستمر حكمها والظواهر من الحديث والتجسس ستر الوفاء  
والبدلية بالحجر الاسود والخيام برهان يكون سبعة اشواط وان يكون للبيت عرشا والطائفة ان يكون خارج الحجر وان يكون بين البيت  
والمقام من ثلثه شيئا من ذلك لم يجز في الطواف بدليل الاجماع المأخوذ من طريقة الاحتياط واليقين لبراءة الذمة لانه لا خلاف  
في براءة الذمة منه اذا فعل على الوجه الذي ذكرناه وليس على براءة فاشاءه اذا فعل على طاعة دليله المستحب سلام الحجر الاسود والبقاء  
اذا اراد الطواف كما قدمناه وان يقول اذا وصل في الطواف الى باب الكعبة سألته فتيقن مسكنك بينا بك فتصدق عليه بالجنة اللهم  
صل على محمد واله وادخلني الجنة برحمتك اوسع على من الرزق الحلال ادر اعني شرفه الجن والانس وشرفه العرب والعجم ان يقول  
اذا حاكى المقام مشيرا اليه السلام عليك يا رسول الله وعلى اهل بيتك المطهرين من الانام السلام على ابراهيم الخليل الداعي الى البيت  
الحرام مسعيا في الاصلاب السلام على انبياء الله وملائكته الكرام وان يستلم الركن الشامي اذا وصل اليه يقول وهو مستقبل  
القبلة السلام عليك يا رسول الله السلام عليك غير مقلود لا محجوا اللهم صل على محمد واله وافتح علي ابواب جنتك وان يقول اذا استقبل  
الميزاب اللهم اعطني من الثار اوسع على من رزقك الحلال الطيب ادر اعني شرفه العرب والعجم والجن والانس ادر ادخل الجنة برحمتك وان  
يستلم الركن الغربي مستقبل له ويقول اللهم رب ابراهيم اسمعيل الذين امرتهما ان يرفعا اركان بيتك فيظهرهم للطائفتين والعالمين  
والوكل السجود هاهنا يستل ذلك تقبل منهما تقبل مني انك انت السميع العليم نبي على انك انت القواب الرحيم ان يقول بين الركن والغربي  
واليماني اللهم اغفر لي وارحمني واهلك عافني وارزقني واحفظني ودد تقوى ان يقول اذا وصل الى المسجد وهو دون الركن  
اليما في قبيل اللهم هذا مقام من ساء واقرب واستكان واعترف واقرب الذنوب اليه اجرم مقام المستغيث المستجير من النار ومقام من  
يدفع عن نفسه ضررا ولا يجير اليها نفعا مقام من لا يبيك الحرام واعبادا هيا واستغاث من عذاب يوم لا ينفع فيه شفاعة الشافعين الا من  
ادنت له يارب العالمين وان يستلم الركن اليماني ويغاثه يقول يا سيدي من يطلب العبد الا الى مولاه قال من يرجو العبد الا سيدي الله  
ان تصلي على محمد واله الطاهرين وان تقبل منا سكره وتج حوائج شهدائنا لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله  
انت باجاء برهنا بعد انزل معه اللهم رب على حق توب اعصمني حتى لا اعور اوقب لي الله ثلثا اللهم اني فاشاء بك مما اذنت  
واخرت واسررت واعلت وسهرت عند حصية علما نادم على ما مضى عازم على ان لا اعور الى مثله ابدا فاقبل توبتي واعف عني واغفر لي ما  
بين يديك وتحملي على جوار خلتك بيحورك وكرمك وسعة جنتك يا ارحم الراحمين وان يستلم الحجر الاسود ويقبله اذا عاد اليه يقول  
اللهم صل على محمد واله الطاهرين وعجل فرجهم يا ارب العالمين واهلك اعداءهم اجمعين اللهم تب على قوت برضوحا واعصمني فيما بقي من عمر  
وارزقني من رزقك الحلال الطيب ادر ادخل الجنة برحمتك واعذني من النار بعفوك ويضع مثله في كل شوط حتى يكمل سبعة ويستحب  
يقول يقف على السجادة في الشوط السابع ويلصق بطنه وحده بربو بسط يديه على البيت ويقول اللهم رب البيت اعيقوا اللطف الرزق  
صل على محمد واله المستجيبين في الدين والدينا يا ارب العالمين اللهم هذا مقام الغائبين بكركم لا يدين بيتك وحركم رب البيت  
بيتك والعبد عبدك ما جعل كرامتك وحيلى ما بين يديك وارض عن خلفك يتعلق باستا الكعبة ويقول اللهم يا سيدي  
ناجربك وبك استغيث فاغفر لي يا رسول الله يا امير المؤمنين يا فاطمة بنت رسول الله يا امير المؤمنين يا فاطمة بنت رسول الله يا حسن  
يا حسين وبيي الائمة الى اخرهم بالله ربى استغث وبكم اليه تشغث ثم عذرت يا اكرم ادم بين يدك حوائج فكونوا شفعا الى الله فينا خائرا  
دعا وتبليغي في الدين والدينا اللهم ارحمهم عجز في واغفر شفاعتهم خطيئتي واقبل مناسكهم واغفر لي ولوالدي ولوالدي ولوالدي  
واحفظني في بقية اهلي فجميع لغواني واشركهم في صالح دعائك على كل شيء قد رخصت في الطواف اللهم اني استل منك



## كتاب الحج

الذي يمشي به على طلل الماء كما يمشي به على جده الا ورض استاك بكلام عظيمة كتاب تلتته رسول الله صلى الله عليه وآله وامام احبته ومؤمن  
 ارمقنيته وعمل بثلثان قبل توبته وتغفر خطيئتي وتجاوز عن ذنبي وكفرتك سعيي في مرضاتك وقضا عفتي فوالله على طاعتك توسع على  
 من رزقك الحلال انك على كل شيء قدير ان يقرنا انا وتلقاه ولا يجوز قطع الطواف الا لصلوة فريضة او لضرر وتوان كان قطع للضرر  
 بنه على طواف ولو كان شوطا واحدا وان قطع لضرره او سهو بني على طواف ان كان اكثر من النصف ان كان اقل فليصنع سبعة اقل من ثلثه  
 ان قطع مختارا على كل حال يستأنف من شك هو طواف ثلث نل يدرك طواف ولا يحصل له شيء مما لو شك بين ستة وسبعة بالاجماع المذكور  
 وطريقة الاحتياط فان شك بين سبعة وثمانية قطع ولا شيء عليه هذا حكمه لو ذكره هو في بعض الثمان ان طواف سبعة وان ذكره هو  
 ان تمهيد ان لا يستأنف من سبعة الا طوافان ولو لم لكل طواف كعتان وقد التنا على وجوب هاتين التكتين في كتاب الصلوة ولا يجوز  
 الاطواف اكراب الا لضرره بدليل الاجماع وطريقة الاحتياط فصرح في ان اراد السعي استحباب ان ياتى الحجر الايسر فيستلمه ان ياتى في غير  
 يشرب من ما هما ويستلم منه ان تمكن او يصب منه على بعض جسده وينبغي ان يكون ذلك من الدلو المقابل للحجر الاسود ان يكون في  
 الى السعي من الباب المقابل للحجر ايضا بدليل الاجماع المتنا واليه فضلك في السعي كمن كان الحج وهو على منبر من سعي المتعة وسعي  
 الحج واوله ثلث سعي المتعة من حيث يفرغ من طوافها واول ثلث سعي الحج من حين الفرج ايته من طوافه وحكمه في جواز التصلب للضرره  
 حكم الطواف ويمتد كل واحد منهما في الاحتياط به عن احتياط او اضطرر به فاذا ذكرناه من حكم الحجاب الطواف بدليل الاجماع المتنا واليه  
 في طريقة الاحتياط لانه لا خلاف في جواز التصلب في سعي الحج والاضطرار على سعي الحج ومن سعي الحج  
 في جوارحه دليل المفروض من السعي البنية ومقارنتها واستدراكها والبناء على الصغار والخنايم بالمره وان يكون سبعة اقل من ثلثه  
 في ما قد تناه المسوق فيه ان يكون على طهارة وان يصعد الصفا ويستقبل الكعبة ويكبر الله ويحمد ويهلل وسبعا وسبعا ويقول لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له له الملك له الحمد يجمع عبيته محي لا يموت بيد الخيزر هو على كل شيء قدير ثلث مرات ويصل على محمد وآله  
 في ويقرنا انا وتلقاه في ليلة القدر ويقول اللهم اني استاك العفو والعافية ليقين في الدنيا والاخرة اللهم اغفر لي كل ذنبي ذنبيته  
 وان عذت بعد على المغفرة انما استاك العفو والرحيم اللهم اظلم بظلم عرشك يوم لا ظلم الا ظلمك اللهم استعجل عطا عتقك طاعة رسولك  
 وتوفيقه على ملتك واحشر في روضها اللهم انتام فضلك اوسع علينا من رزقك باوك لنا في الاصل المال اللهم ارحم مبرأ اليك  
 من الفج العيوب ما تنان لدنك حمة تسعني في امن رحمة من سوانا اللهم صل على محمد وآله واغفر لولو الذي لجميع المؤمنين وان يقول ان  
 نزل من الصفا وتوا السعي ابتداء في باب العفو فان امر بالعفو وموا الى بالعفو العفو وان يكره ذلك وهو يمشي حتى يبلغ المنارة فان  
 ما ينزل الاستحباب ان كان رجلا ان يهرل من كانا امرأة مشى على حالها وان يقول اللهم اهدني للتي هي اقوم واغفر لي وادعني فوالله  
 عما نعلم انك استاك اكرم ويقول ذلك حتى يبلغ المنارة الاخرى يجاوز سوقا لطاوين فيقطع الحرف لته ويشتي الى المروة وهو يقول  
 يا ذا المن والطول والكرم والجود صل على محمد وآله واغفر لي ونوبتي لا يغفر الذنوب الا انت يا كريم ويكره ذلك حتى يصل الى المروة  
 وان يصعد يقول من لتكبير التمجيد التهلل لسلوة على محمد وآله مثل ما قال على الصفا ثم يقول اللهم اني اسال الحسن الظن بك  
 صدق البينة في التوكلة علينا اللهم اصل في انا اهله ولا تغفل في انا اهله فانك تغفل في انا اهله تغفل في انا اهله تغفل في انا اهله  
 بالناس اهله تغفل في انا اهله تغفل في انا اهله تغفل في انا اهله تغفل في انا اهله تغفل في انا اهله تغفل في انا اهله تغفل في انا اهله  
 استولوا وحكم قطع السعي السهوية والشك حكم ذلك في الطواف لا يجوز الجاوس بين الصفا والمروة ويجوز الوقوف عند الاعياء والجاوس  
 على الصفا والمروة ويجوز السعي اكراب والمشي فضلك دليل ذلك كالأجاء من الطائفة عليه فضلك ان فرغ المقتع من سعي المتعة وجب  
 عليه التقصير وهو ان يقص شيئا من اظفاره واطراف شعره واستر لحيته ومن اخذ ذلك اخل من كل شيء احرم منه الا الصيد لكونه في المشي  
 والافضل له ان يشبه بالاحرمين الى ان يحرم بالحج فان فني المفسر حتى احرم بالحج فليعلم شاة والاحرام بالحج ينبغي ان يكون عندئذ بال  
 النفس من يوم الترتيب في المسجد الحرام والفضل ذلك تحت الميزاب وعند المقام ويضع يديه كاصنع في الاحرام الاول من الغسل ليس  
 بوجبة الصلوة والدعاء والنية بالتلبية الواجبة لانه لا يترك الدعاء الا الحج فقط ولا يرفع صوته بالتلبية ثم يخرج متوجها الى مكة وهو يقول  
 انا اترتاه في ليلة القدر فاذا بلغ الى الرقعة دون الرصد واشرف على الاطبع وفع صوته بالتلبية الواجبة والمدة بتره ويقول ليك بحجة تمام عليك  
 وبدعوا يقول اللهم يا ذا الجوار يا ذا دعوا ببلغنا على اصحابي محمد وآله واغفر لي ونوبتي لا يغفر الذنوب الا انت يا ذا الجوار يا ذا  
 من قال الحمد لله الذي قد هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ما هدانا الله مني وهي فامنت به علينا فاسألنا ان تمن علينا فامنت به على  
 اولياءك فاما اعبدك في فضلك حيث اطلب جنتك اقم رضوانك فاجعل حظي منها الى عرفات اللهم ليك حمد والى الناعتات

وهو



# من الغنية

الحج

ووجهنا عندنا سالك ان تصلي على محمد وآله وبنو آل محمد وخلقك في هذا الحج والغيره غدا وغدا فاقربا من صفاتك ابعدها من  
 سخطك وتلقوا الواجب والمند بديا فاعلم ما صوته ويقرأنا ان الله في ليلة القدر حق في عرفات ودليل هذا كله اننا انما لطفنا عليك  
 ففصل في الوقوف بعرفة الوقوف بعرفة من اركان الحج بلا خلاف واوله من حين نزول الشمس اليوم التاسع بلا خلاف الا  
 من اجد اخره للحج والى عرفه والى طواع الحج فيكون الحج بلا خلاف فمن فوته فحجنا وبطلان بلا خلاف وان كان مضطرا فادرك المشعر  
 الحرام في وقت المضطر فحجنا بطلان الاجماع الطائفة ايقن فقد ثبت وجوب الوقوف بالمشعر على ما سئل عليه كل من قال بذلك قال بما  
 ذكرناه والقصة بين الامر بين بطلان الاجماع والتجديان في عرفات يضرب خباء بعرفة وهي بطن غزوة وان يغسل اذا زالت الشمس  
 يجمع بين الظاهر والعصر باذان واحدة افاضت وان يكون وقوفه في مائة الجبل ان يدعوا في ذلك حال الوقوف بدليل الاجماع المتنا  
 اية الواجب الوقوف ليلة ومقدارها مستدل حكمها وان لا يكون في الجبل الا الضربة ولا في زمرة ولا في زمرة ولا في الجماعة ولا  
 تحت الاذلة وان يكون الى عرفه في نفس ان افاض قبل القرب متملا غاما بان ذلك لا يجوز فعليه بدنه كل ذلك بدليل الاجماع المتنا  
 اية كيفية الوقوف ان يتوجه الى القبلة فيسبح الله ثم ما تراه مرة ويحمد ما تراه مرة ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك الحمد  
 يحيي ويميت وهو على كل شيء شهيد الخ فمولى كل شيء قد مر ما تراه مرة من اول سورة البقرة عشرا يا ذا الجلال والكرام وآخر البقرة عشرا يا  
 ذا الجلال والكرام من قوله الله ما في السموات وما في الارض ايات الخ وهي في الاعراف من قوله ان ربكم الله الذي خلق السموات  
 والارض في ستة ايام الى قوله ان رحمة الله قريب من المحسنين وثلاث ايات من آخر البقرة وسورة الفاتحة والاحسان المعنيين ثم يقول اللهم  
 اني عبدك فلا تخجل من اخيبت فذلك اذ هم مستبكر اليك اللهم رب المشاعر الحرام كلها فانه في من النار وادخلني الجنة برحمتك واسع  
 على من رزقك وادعني شرفه الجن والانس اللهم اني اسألك بحولك وطولك ومجدي وكرمك وفضلك يا اسمع السامعين ويا ابر  
 الناظرين ويا اسرع الحاجسين ويا ارحم الراحمين ان تصلي على محمد وآله وان تغفر لي وترحمي فقل في كذا وكذا وتذكر حوائجك للدنيا و  
 الآخرة ويقرأها يعرف من دعائه ويعترف بدنيته ويستغفر الله منه تام يذكره يستغفره على الجملة ويرفع راسه الى السماء ويقول اللهم  
 حاجتي الي ان اعطينيها لم يضرني فاستغفرني وان منعتنيها لم يضرني فاعطينيها فكاك ودقيق من النار اللهم اني عبدك فاصبر بيدك واجل  
 بعلمك سالك ان توفقي لما يرضيك عني وان تلم لي مناسك التوفيق ايتها خليلك ابراهيم ود لك عليه يا نبيك محمد اية اللهم اجعلني من  
 مصنف عملة واطلب عمر واحييت بعد المات حيوة طيبة الحمد لله على نعمته التي لا يحصى بعد ولا تكافى بعلم الحمد لله الذي خلقني لم اكن  
 شيئا من كونه وفضلني على كثير من خلقه تفضيلا والحمد لله الذي رزقني ولم اكن املك شيئا الحمد لله على علمه بعد علمه الحمد لله على عفو  
 بعد قدرته الحمد لله على حبه التي سبقت غضبه ثم يدعوا بدعا الموقف فيجهد في المسئلة والاستغفار ففصل في ان عرفات الشمس  
 افاض الى المشعر قال اللهم لا تجعل اخر العهد من هذا الموقف اذ رزقته بدا ما ابقيتني فاقبل اليوم مغفلا متجها الى مرجوا مغفور الي  
 ما فضلا يا قلبه احد من وذلك برحمتك يا ارحم الراحمين فانا وصل الى الكعبة لاجل امره من بين الطريق قال اللهم صل على محمد وآله  
 على ارحم نبي فوقه وسلم لي في قبلي مناسك وادع الى المشعر حد ما بين المازنين الى الجحاض الى اذ يحشر نزل به فضلك  
 في الوقوف بالمشعر الوقوف بالمشعر كن من اركان الحج وقوفه للخيار من غير طلوع الفجر الى ابتداء طلوع الشمس ويمتد للمضطر كله من فانه حق  
 طلعت الشمس فاحج له بدل على ذلك الاجماع المتكدر ذكره وطريقه الاحتياط لا خلاف في صحة حج من وقف به وليس كل من لم يقف ايقن  
 قوله ثم وادكره الله عند المشعر الحرام وظاهر الامر يقتضي اوجوب الايقن الذكر فيه لا بعد الكون به وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب  
 فعل النبي يدل على ذلك لا خلاف انه وقف به وقد قال محمد فاعلم ما سلككم وقد دعوكم من طرفنا لخالقنا قال من ترك البيت بالحق  
 فلا حج له ويأمر بالخالف بما قدمنا من روايتهم عنه من قوله وهو بالمرء لغة ومن وقف معنا هذا الوقت فصلة معنا هذه الصلوة وقد  
 كان قبله ذلك وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه لا نريد على ان تمام الحج يتعلق بالموفقين وقد قدمنا الجواب عن روايتهم عنه  
 من وقف بعرفة فقد تم حجه قوله الحج عرفه والواجب في الوقوف بمقدارها واستدائها حكمها وان لا يرتفع الوقت الى الجبل الا لفرة  
 من ضيق اصبره بدليل الاجماع المتنا وادعنا بالماضي من المرء اعياننا واصحابنا والاحتياط يقتضي لك ظاهره قوله ثم وادكره  
 الله عند المشعر الحرام والمستحب ان يطأ المشعر ان يكر الله ثم وليحج ويحمله ما تراه مرة ويصلي على محمد وآله ما تراه ويقول اللهم هذا  
 من الصلوة واقف من الجمال والواجب في خير الدنيا والآخرة وحذنا صيني الى هذا وانقلوا الى رضاك فقد تري مقامي بهذا  
 المشعر الذي تخفض لك فرقتك وذلك فاكس منه فجلسته على وجعلته علما للناس فيلحق به منا وينلجاي اللهم اني اسئلك بحج  
 المشعر الحرام ان تحرم شعري بفرقة على النار وان تبرزني حيوة طيبة في طاعتك وبصيرة في دينك فعملنا بفرايضك انبعاثا وادامرت خير



# كتاب الحج

الدارين جماعة وان تحفظ في غنى أهل طائفة أخواني رحمك الله أن تجتمع في لدغ والمثله إلى ابتداء طلوع الشمس في طلوع  
 افاض من الشعر لا يجوز لأحد من الأختيان أن يخرج من الشعر قبل طلوع الفجر ولا يجوز وأد محرم حتى يطلع الشمس لا يخرج إلا ما لم يشر  
 حتى يطلع الشمس يجوز للنساء أن يخرجن من الشعر قبل طلوع الفجر ولا يخرجن من الشعر قبل طلوع الفجر ولا يخرجن من الشعر قبل طلوع الفجر ولا يخرجن من الشعر قبل طلوع الفجر  
 فصل العتمة أن لا في الشعر إلا أن يخاف فأنما يخرج وقت الحظوظ يستحب الجمع بينهما ما كان واحد أو اثنين ويستحب أن افاض من الشعر  
 من أن يبرئ كسنة وفاداة كسر الله وسفك الدماء وان يقطع وأد محرم والمهر له ويجزى بران يبرئ منه ما خطوه وان كان راكباً لم يبرئ منه بل طه  
 كله ذلك بدليل الإجماع المتكرر ذكره فصل في زوال من حد من طرف وأد محرم إلى العتمة وقد ذكرنا أن من السنة المبيت بالمبيت  
 وكل زوالاً أيام التشريق للرمح المبيت بالبيت إلى ما لا أيام إلى حين الأفاضه بالاختلاف أن ترك المبيت بها مختاراً من غير أن يدل عليه  
 دم فإن تركه ليلتين فليست بمأثم بدليل إجماع الطائفة وطريقه الاحتياط وان تركه لثلاثة فمأثم عليه لأن من يفترقه التفرقة الأولى هو  
 اليوم الثاني من أيام التشريق فإن لم يفترقه حتى غربت الشمس فليست باليلة الثالثة فإن فترقه لم يقب فليست بمأثم ثالث بدليل ما ذهبنا  
 وإيقه قوله تعالى فليست بمأثم فلا أثم عليه فغلق الرخصة باليوم الثاني وهذا قد فترقه اليوم الثاني فلا يجوز له أن يفترقه من أصاب  
 أو شيئاً من الصيد وكان صرورة فليس له أن يفترقه التفرقة الأولى بل يقيم إلى التفرقة الأخيرة وهو اليوم الثالث من أيام التشريق ويجوز أن  
 ما ذكرناه أن يفترقه الأولى فليست بمأثم إلا ما ذكرناه من أن يفترقه الأولى فلا يفترقه حتى تفرق الشمس لا الضروية فأنه يجوز ما  
 قبل التفرقة من أن يفترقه الأخيرة فإنه ذلك بعد طلوع الشمس في وقت شاء من أوقات المقام بها جازله ذلك إلا أن ما وحدنا أن  
 عليه أن يصلي الظهر بمكة ذلك بدليل إجماع المشاء إلى طريقه الاحتياط وفصل في الرمي لا يجوز الرمي إلا بالمحصى بدليل إجماع الطائفة  
 وطريقه الاحتياط ويعاوض المخالف بما ذكر من طرفهم من قوله تعالى حين مط وأد محرم أي الناس عليكم يحضون الحج وهذا نص لا يجوز  
 المأثم من غيرهم ولا بالمأثم من المسجد الحرام أو من مسجد الحنفية ولا بالمأثم الذي قد روي عنه غيره من غيرهم كان هو الرمي أو غير  
 بدليل إجماع المشاء إلى طريقه الاحتياط وفصل في النسي بدليل على ذلك أنه لا خلاف أنه لا يبرئ من ما ذكرناه وقد قال خذوا عني بنا سكم  
 وهذا النص كما أن لا نلت وافضله الملتزم من الشعر الحرام البر منه ثم البيض المحرم تكرر السوء وبكره أن يكسر بدليل إجماع المشاء إليه  
 وهو سبوح حقاً يرمي يوم النحر جرة العتمة وهي الفصيص يرمى في كل يوم بعد الحرام الثلاث ما حرك وعشرين خصاءة وقت الاستحباب  
 لرمي جرة العتمة بعد طلوع الشمس من يوم النحر بخلاف وقت الأجزاء من طلوع الفجر مع الاحتياط من رمي بدليل ذلك لم يجز إلا أن يكون هناك  
 على ما ذهبنا وقت لرمي أيام التشريق كلها بعد الزوال من فتر رمي يوم حتى غربت الشمس ففناه في اليوم الثاني في صدقنا أن ما ذكرناه  
 الرمي يخرج أيام التشريق ففناه من قبل واستأن من يرمى عنه كل ذلك بدليل إجماع المشاء إلى طريقه الاحتياط ويجب أن يرمي بالجر  
 الأولى وهي النطحة وهي التي إلى من أرب ثم الوسط ثم جرة العتمة وهي التي إلى مكة أرب فإن خالفنا لفتيناً سداً ذكره بدليل إجماع الطائفة  
 وإيقه لا خلاف في صحة مع الترتيب ليس كذلك مع عدمه أيضاً فقد اتفق على أنه وثب الرمي فعله يقع موقع اليان فيجب أن يذكره في النسيج  
 أن يقف عند الأولى الثانية ويكره مع عند كل حصاة ولا يقف عند الثالثة كل ذلك بخلاف يستحب أن يكون الرمي على طهارة وأن  
 يقف من قبل جرة الجرة ولا يقف من أعلاها وان يكون بين يديه ما قد عشرين ذراعاً إلى خمسة عشرة ذراعاً وان يقول في حصاة في يده اللهم  
 هذا حصاة فأحسبني بها وأدفعني في علي وان يرمى حدثاً وهو أن يضع الحصاة على الجنب اليمنى ما يدفعها بطناً مستحبة يقول بسم الله اللهم  
 صل على محمد وآل محمد وادفعني الشيطان وجنوده اللهم إني أباك وقصد بقائك على سنة نبيك اللهم أجعله حراماً وسعيماً مشكوراً  
 وذنباً مغفوراً وإذا نسي في الأولى بثلاث حصيات ورمى الجمرتين الأخيرتين على التمام ثم ذكر استأنف في الجمرات الثلاث من أوله فإن كان  
 رمي الأولى بأربع ثم دبرها بثلاث حصيات بعد الرمي على الجمرتين الأخيرتين وهذا حكمه إذا نسي في الوسطي بثلاث أو أربع ورمى الثالثة  
 على التمام إذا علم أنه قد نقص حصاة ولم يعلم أي الجمرتين هي كل جمة بحتاً وإذا رمي حصاة فوقف في محل وأعلى ظهره يرمى ثم سقط على  
 أجزائه ولا نعلين أن يرمى عوضاً عنها كل ذلك بدليل إجماع المشاء إليه فصل في الذبح التذبح على ضربين مفروض مستوف والمفروض  
 في مكة النذير وهذا الكفارة وهذا التمتع وهكذا لقن بعد التذبح الشاة والأضحية وهذا النذير يلزم من صفته وشيأين تعيين  
 موضع نحره ونحوه ما بشرنا الناذر بخلافه أن نذره هدياً بعينه لم يجز غيره بدليل إجماع من الطائفة وطريقه الاحتياط وان نذره هدياً  
 ولم يعين شيئاً ما ذكرناه فليست بمأثم ما من الأبل والبقر والغنم وان يذبحه بمكة قبل أن لا الكبش بدليل ما ذهبنا من إجماع  
 وطريقه الاحتياط ولا يجوز أن يكون هكذا إلا ما ذكرناه بدليل ما ذهبنا وأيضاً قوله في الاستسار طه لا أنه لا خلاف أنه يتناول الأبل  
 والبقر والغنم دون غيرها وهذا النذير مفروض على الناذر بأن يرمي عوضاً أنكره أو ما شاء وفضل ولا يحل إلا كبشاً بدليل ما ذهبنا من

فصل في الرمي



# من الغنية

في الغنية

الاجماع وطريقه الاحتياط واما هذا الكفاية فيختلف على اختلاف الجنايات على ما قد شاع وبأن شيئا ما وجب عن قتال الصيد من حيث حصل  
 القتل ان كان ذلك ولا يلزم شيئا ما وجب عند ذلك من الجنايات بدخ او يخرج ان كان للعد في احوام المعتد او العمة المتولدة المفردة بمكة  
 فبالا لكبة من احوام الحج بين حكمه في الضمان مخيم الاكل حكم هذا التذوق واما هذا التمتع فاعلاه بدنه وادناه شاة ويزج ويخرج عنه  
 وكذا هذا القتل يلزم شيئا ما بعدا لتقليد الاشارة على ما قد شاع وان كان ابتداءه مطلقا مدليا لاجل المثار الية طريقة الاحتياط  
 والتقليد هو ان يعلق عليه بفعل ولا بد والاستعانة بشوا لا نام من الجانب الايمن يتجدد حتى يسيل الدم ومن السنة ذلك لكل من شاة  
 هدايا بدليل الاجماع المشار اليه يخرج على الجنايات بما ذكر من طرق من انما صلى الظهر على الحليفة ثم دعى بدنه فاستغفرها من صحتها شيئا  
 من الجانب الايمن ويجوز له كل من هذا التمتع والقران بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله نعم فكلوا منها واظموا الباش الغفير ثم ليقتضوا نعمتهم  
 وليؤنوا نذرهم وهذا الذي يترتب عليه نعمتنا التقت هو هذا التمتع والقران ويجوز الاكل من الاضحية بلا خلاف اشد هذا الاحتياط  
 من الاكل الذي نذرت له خمس سنين ووراء في السادسة ومن بقى القول الذي نذرت له سنة ودخل في الثانية يخرج من الضمان الحج  
 وهو التكميل بدخل في السنة الثانية ولا يجوز مع الاحتياط ان يكون ناقصا لمخلقة الهودن والعود كما اخرج بين الصبح لا هود ولا  
 اجزم ولا جلع وهو المظن الاذن ولا حضا ولا اغضب هو المكوي القرن الا ان يكون الناحل عجميا والخارج مقطوعا فانه جائز ولا  
 يجوز التقية بين الاما قد حضر غناث سوا هو وغيره ولا يخرج على هذا القول لاجل الاغن واحد مع الاختيار ومع الضرورة يخرج  
 او البقرة عن خمسة عن سبعة فاما المظن فيجوز اشتراك الجماعة فيه مع الاحتياط ان كانوا اهل خان واحد ان لا يكونوا اكل فاستأكرم  
 جاز مع الاضطرار ومن السنة ان يتولى المالك الذبح او يخرج بنفسه وايشاء ان لفا عل لذلك ان يخرجها يخرج هو قائم معقول البديل  
 من الجانب الايمن من اللبنة ولا يجوز ان يعطى الجزاء شيئا من هذا ولا من جلاله على جهة الاجرة ويجوز على وجه الصدقة واما الذبح فيجوز  
 اربعة يوم الفخر ثلاثة بعد وفي سائر الاضحية ثلثة يوم الفخر يومان بعد ويجوز ذبح هذا التمتع طول في الحجة ومن لم يجد وجده  
 عنه تركه عند من يتولى به ليشرب في العام المقبل بدنه عنده ان يقدر على الفين شيئا ثلثة ايام في الحج وسبعة ايام في الحج الى اهله على ما  
 بيناه فيما مضى كل ذلك بدليل اجماع الطائفة فصرح في الحلق اذ ذبح الحاج هديه او غيره فليحلق واسه يجلس مستقبل القبلة ويأمر  
 الحلائل ان يبدا بالانصبة من الجانب الايمن ويقول اللهم اعطني بكل شرة يوم القيامة وحسنا مصنا عفانا كفرنا عن الشياطين  
 على كل شيء نذير الحلق شك ليس باحة محضه كاللبس المطب ليل اجماع الطائفة وايضا قوله نعم ثم ليقتضوا نعمتهم وقد جاء في الغنية  
 الحلق في الناسك من الرعي وغيره واذ امرت به فهو نكاح يعارض الحلق الفاضل ورويه من انه قال لا صحابة ادبوا وحلقوا وانه دعى  
 للحلقين ثلثة للمقن من سره ولو لا انه شك لما امر به ولا استحب لاجله الدعاء ويجوز التفسير بان لا من الحلق وقد كان الضمير  
 ولا يجزى به الا الحلق وينبغي ان يكون الحلق من فني شبيه حتى يخرج منها عاد اليها فخلق فان لم يتمكن خلق بحيث هو وبث بشعره ليد  
 كل ذلك بدليل اجماع المشار اليه فصرح في بدخل مكة من يومه ومن الغد الطوان الزيادة هو طوان الحج والسوق بين الصفا  
 والمروة وطوان النساء ويضع قبل سخوله مكة والمجد في الطوان والسعي مثل ما فعله ولا ثم يخرج من يومه الى متى للبيت بها  
 وحي الجار على ما قد شاع ويستحب له اذا نفر من مقامه ياتي مسجد الحنف فيصلي فيه ست ركعات عند المنارة التي في وسطه ويضع  
 تسبيح الزهر ثم يدعو بما احب ان يحول وجهه الى متى اذا جاء ذجرة العقبه ويقول اللهم لا تجعله اخر الهمم من هذا المقام و  
 اردني به ابدأ ما ابيتني ان بدخل مسجد الحسنا اذ بلغ الية يصلي فيه ويستريح بالاستلقاء على ظهره واذ اراد المسير من مكة استحب  
 له ان يطوف بالبيت طواف الوذاع وان بدخله يصلي في صلاة على الرخامة الحمراء ويكثر من التضرع والدعاء وان باه زمزم فيسهر  
 من ماها ويصلي عند المقام ركعتين ويدعو بدعا الوذاع كل ذلك بدليل اجماع المتكدر فضلك حكم الشاكرم الرجال لا في  
 النحر والاحرام والحلق وعليهم كشف الوجوه والتقصير لا يستحب لمن رفع الصوت بالتلبية ولا المرولة بين الميادين وتوكد الحائض  
 والتفاسيع المتناسك الا الطوان فانها تقضيها فظهرت بدليل اجماع المشار اليه ليس بمورد المحرم من طوافه وجوب الحج على المرأة  
 في حجة الا انه بدليل اجماع المأخوذ ذكره وقوله نعم والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وفضل النبي ليل بالزاد والرحلة و  
 لم يشترط المحرم فصرح ان ما ينسج الحج فقد شهد بما مضى ولا وجه لا غادته واما ما يتعلق به من الاحكام فمضى ايضا فمعرفة المواضع التي  
 يتخص بها كرهه وقيل ما قلن ذكره المم منه اعلم ان ثمان عليه حجة الاسلام وجب على الجاهل من اصل التركة سواء وصي لها او لم بوص بدليل  
 اجماع الطائفة وطريقة الاحتياط وايضا هذا فتعنا على وجوب الحج عليه فمن اسقطه بالموت فغلبه لدليل يعارض الحلق بخبر الغنية لا  
 سيج الحج وديار اكل على دين الادعي وقوله ندين الله لعن ان يقضوه الدين يخرج من اصل التركة ويقدم على الميراث ومن نذر الحج وعليه حجة

البدنة

في الحلق



كتاب الحج

كتاب الحج

الاسلام لانه اذا لم يجز ان لا يفرق بين ما لا يقطع احد ما يفعل الاخر وطريقه الاحتياط واليقين لانه اذا لم يفرق بين  
 اختاره ولا يجزى ذلك مجرى ما يتداخل من الحرف والكلمات لانها عقوبات لا يجوز سقوط بعضها بفعل بعض ما نحن فيه مصالح وعقوبات لا يفرق  
 اذ انما الى التفرقة ما لا يفرق من كان فيه او بدليل الاستطاعة لانه لا يجزى الاحتياط الطائفة وقوله نعم والله على الناس ارحم الراحمين  
 ومن صدقنا واحصه ورضي فلم يستطع التفوق لانه اذا كانت المسائل كان فادنا فقد هدت وان كان مقتنعا او مفهوما فقد ابتاع به لهدى فادنا  
 محله وهو يوم النحر فلما لم يستطع ان كان مصدرا بعد من كل شيء اخر منه وان كان محصيا بمرض يخلل من كل شيء الا الشاخص بطل  
 لخوا من من قابل وبيان عنه الدليل على ذلك الاجماع المأخوذ عنه وايضا قوله نعم فان احصرتم فما استيسر من الحج فاجعلوا من كل ما لا يقطع  
 سعادته لحدان يقول الامة خاصة الاحصاء بالعدد لا بما تترك ليجعل المشركين عام المحرمين للنجس والساكنين عن النية لان الكراهة  
 اذا خرج على سبيل يجوز قصر عليه بل يجب حمله على عموم ما لا يخلو من الحج على ما بيناه فاما من من اصول الفقهاء يؤيد ذلك في هذا الموضع  
 ثم لو اردوا الاحتياط بالعدد خاصة لما لان احصرتم لانه اللفظ المحقق بالعدد من المرض لم يقل احصرتم من الاحتياط المشركين بينه ما قاله الكفا  
 والفراد بوعيد وبذلك كراهة اللفظ يقال احصر المرض غير احصر المرض واحصر ايضا لحدان يقول قوله نعم في شيا الامة  
 فاذا ائتم من تمنع بالعمدة دليل على انه اذا الاحتياط بالعدد لان الامة يتأكد بكون من المرض عنوان ما من زيادة وتعالى ان لفظ الاحتياط اذا  
 كان حقيقة في المخرج العدا كان قوله نعم فاذا ائتم واجبا الى بعض ما يتناول العمدة وهذا لا يمنع من دخول غيرها تغلق به التخصيص في  
 الخطاب لا يجوز دفع هذه الاحتياط الى محل من البيت ومع الاحتياط مع الضرورة يجوز دفعه بحيث هو بعد ان يتقرر به بلوغ محله  
 هو يوم النحر بدليل الاجماع المشار اليه اي قوله نعم ولا تخلفوا رؤسكم حتى تبلغ الهك محله ولا شبهة في انه نعم كلف ذلك مع التمكن منه  
 فهذا التمكن يقطع تكليفه ويخرج على من قال بان نجس لا يجوز الا بالحرم وان التزم نزع هديه بالمحرم بيته حين صد المشركون عن مكة  
 وهذا لما قد تقدم على دوافعه وان لم يكن لم يتركنا له فذلك قد علم على شرا من مجزئه التخلل يبقى المحرم في منتهى بقى محرم الى ان يترك  
 من قابل ويذبح عنه لم ينتقل الى الاطعام ولا الى التصدق بدليل الاجماع المأخوذ عنه وايضا قوله نعم فان احصرتم فما استيسر من الحج فاجعلوا  
 فاذا بلغ ما خلفوا ولم يتركوا ذلك بدلا ولو كان له بدل لذكره كما ذكره بدل ذلك خلق الراس من الاك وبهذا يستدل على ان قوله لا يجزى  
 حقيقته لا يقع عن المحرم في التخلل انما ندبنا لمكلف الى هذا القول بقيد يجب على من ذكرنا حاله ان كان حيا واجبا ولا قضاء عليه ان  
 كان طوعا والاحتياط على الحج عن الميت المقتضى جازر بدليل الاجماع المشار اليه اي قوله نعم فالاصح ان الاجادة في جميع الاشياء من  
 من ذلك في بعضها فاعليه ليدل على ما يرضي الخالف بما دونه من قوله نعم الذي معه يلزم عن شرا من مجزئه التخلل بقى المحرم في منتهى بقى محرم الى ان يترك  
 بل خلاف بين اصحابنا ويقطع الحج عن الحجج عنه بدليل الاجماع المشار اليه اي الحجج على الخالف بجبر التخصيص لان ظاهره يقتضي انه يقطع  
 في الاجابة كما يقطع ايضا الذين صدقنا من النقص بل حول الحرم وجب عليه ان يرد ما بقى عنه من نفقة الطريق فيحرم عليه  
 قضاء الحج اذا انسده وكفارة ما يجنبه منه من الامة بدليل الاجماع المأخوذ عنه ويجوز ان يكون الناشئ صرورة اذا كان غير مخاطب بالحج لانه  
 الاستطاعة فاذا كان مخاطبا بذلك لم يجز له التنازل حتى يود ما عليه يلزم الناشئ ان يتوكل بنفسه اذا ما ياتيه عن فلان بن فلان طاعة  
 لله ورضاه اليه كل ذلك بدليل الاجماع المذكور ومن فانه الحج بقى على احرار الى نفقائه ايام التشرية ثم دخل مكة فظاف سعي وجعل حجه  
 في عمره ومن وكذا سنة فضاء المدينة لانه لا يفرق بين من كان في مكة وحاضرا في مكة في العمر ومن سعى  
 يغنيه عن سبيل العمر فمفعولها الحج وقد تدنا الى الطوع فله كل شهر مرة او في كل سنة وافضل الشهور للاعتقاد وجب يضع سرها  
 في الاحرام لها والطواف السعي مثل ما قد سناه اوله وبطوف بعد السعي طوافا اخر وهو طواف النسيان لا يترك في العمر المفردة كالحج  
 بخلاف ما يذهب ان كان قد شاهد قبل الكعبة او يبرع بذلك فاشاء فادخل من كل شيء علم منه فحكم ان صد بعدوا واحصر  
 ما قد مثلك ذلك بدليل الاجماع المشار اليه يدل على وجوب العدة وايضا قوله نعم وانما الحج والعمر لله والانعام لا يحصل الا بالذبح  
 فوجب تدرك الخالف عن ابن عباس ابن مسعود انما قرءوا فيقول الحج والعمر لله ويخرج على الخالف ما دونه من قوله نعم للذكاة عن  
 الاسلام هو ان يشهد ان لا اله الا الله الى قوله ويحج ويعتمر هذا نص لا يتركه العدة من نوافل الاسلام **كتاب الجهاد**  
 الجهاد فرض من فريض الاسلام بلا خلاف بجملة ما يحتاج الى علم فيه خمسة اشياء شرط وجوبه وكيف يجب من يجب جهاده وكيف  
 فلهذا ما يتعلق بذلك من احكامه احكام الغنائم اما شرط وجوبه فالجبهة والذكورة والبلوغ وكما لا العقل الاستطاعة له بالجهاد  
 والعدو عليه على ما يفتقر اليه فيه من ظهير نفقة وامر الامام العادل براؤيته في امام او ما يقوم مقام ذلك من خصوص خوف على الامم



# من الغنيمة

الكتاب

او على الاضطرار فيقتل لثقل شرط من هذه الشروط سقط فرض الجهاد بلا خلاف اعلم مع تكاملها هو فرض على الكفاية اذا قام به من ينه كفاية سقط عن غيره بلا خلاف اعلم مع الامن من السبيل على ذلك بعد الاجماع قوله نعم لا يستوفى القاعد من المؤمنين غير اولى الضرر الا بانه نعم فاضل بين الجاهل والقاعد ووعده كل منهم المحقق وهذا يدل على ان العقوبة جائزة ان كان اليها افضل مندوا ما من يجب جهاده فكل من خالفه الاسلام من سائر امتنا الكفار ومن اظهره وبغى على الامام العادل خرج عن طاعته وفضل الى اخذ مال المسلم وما هو في حكمه من مال الذمى اشهر السلاح في زمانه بجراد وسفر وحضر بلا خلاف فاما كيفية الجهاد وما يتعلق به الغنائم من الحكم فاعلم انه ينبغي تأخير لقاء العدو الى ان تزدل الشمس وتصل الصلوات وان يقد قبل الحرب لا عذارا ولا نذارا ولا اجتهادا وفي الذم الى المحي وان يمسك عن الحرب بعد ذلك كله حتى يبدأ بها العدو لئلا يفتح المحجة عليه فيقتل بذلك البقي فاذا عرف ما يرب الجيش عليها استجار الله نعم في ذلك ووجب ليه في النصر عبا اصحابه صفوا وجعل كل غني منهم تحت ياية استجهم ابصرهم بالحرب جعل لهم شعارا يتعارفون وقد اذنا امام الحاسر وقت في القلب ليجتهد في الوصية لهم يتقوى الله والاخلاص في طاعته وبذل النفس في مرضاته وتذكركم ما لهم في ذلك من الثواب في الاجل من الفضل على الكفاية في العاجل بخوفهم للفراد يذكركم ما فيه من عاجل العاد واجل النافذ اذ اذ الحلة امرت من اصحابه بها وبقي هو في رفق اخر ليكونوا فائمة فتخبر اليها صفونهم فاذا تضعضع لهم العدو وحذف هو من معتزضا يبعث من امامه على الاخذ يضم القوم فاذا ذلت صفونهم عن ما كنما حمل هو حلة واحدة ولا يجوز ان يبار واحد الا بان الامام او من نصبه لا يجوز ان يفرح احد من واحد الا من اثنتين ويجوز من ثلثة فضا عدا ويجوز قتال العدو بكل ما يرجي الفتح من نادر ومجنين وغيرهما وان كان فيما بينهم مسلمون الا القاء السم فانه لا يجوز ان يلقي في ديارهم ولا يقال في الاشهر الحرم من يرى لها حرمة من الكفاية الا ان يبدأ فيها بالقتال وجميع من خالفه الاسلام من الكفار يقتلون مدبرين ومقبليين يقتل اسيرهم ويجاز على جرحهم وكذا حكم البغاة على الاما ان كان لهم فتن يرفعون اليها وان لم يكن لهم فتن لم يمنع مدبرهم ولم يجز على جرحهم ولم يقتل اسيرهم واسرى من هذا من ذكرناه من المخاديين على اخذ المال وان كانوا قتلوا ولم باخذوا ولا نفوا من الاضطرار المحس والنفى من مترك ذلك الاجماع من الظايفة عليه ومن لا كتاب له من الكفار لا يكف عن قتاله الا بالرجوع الى الحق وكذا من اظهر من البغاة والمخاديين ومن له كتاب هم اليهود والنصارى والمجوس عن قتالهم اذا بدلو الجزية ودخلوا تحت شرطها ولا يجوز اخذ الجزية من عبث الا اذا كان سواهم كانوا عجماء وعربا ولا من الصابئين ولا من غيرهم بدليل الاجماع المشار اليه قوله نعم واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقوله واذا لقيتم الذين كفروا اقربوا اليهم ان لم يكن الجزية وقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من الذين ادنوا الكتاب حتى يسطوا الجزية بشرط في اخذ الجزية ان يكونوا من اهل الكتاب هؤلاء ليسوا كالك الجزية ما يؤدونه في كل سنة مما يرضع الامام على وسمهم او على ارضهم وليس لها فدم معين بل ذلك واجب الى ما يراه الاما بدليل الاجماع المشار اليه لان تقدير ذلك يقتضي ان يبل شرعي ليس في الشرع ما يدل عليه ما دونه عن امير المؤمنين من انه وضع على كل واحد من اغنيائهم ثمانية اربعين درهما وعلى من هو من اساطهم اربعة عشر درهما وعلى من فقرا ثمانية عشر درهما وعلى حطب راه في دونه وليس بتقديرها كل حال لا يجوز اخذها الا من لا ذكورا البنا الغني الكا على العقول اذا اسلم الذمى فوجب عليه الجزية بجول المحول سقطت عنه بالاسلام بدليل الاجماع المشار اليه بعاد من الخالف بقوله الاسلام يجيب ما قبله بقوله لا جزية على مسلم والجزية مضرة في الاسلام خاصة على ما جرت به السنة من البق وشرائط الجزية ان لا يجاهروا المسلمين بكفرهم ولا يتناذروا لهم في تنزيه الاسلام ولا يسوا مسلما ولا يبيحوا على اهل الاسلام ولا يتخذوا بيعته ولا كنيسته ولا يعبدوا اما استهمك من ذلك لا تازم من نعمهم والمنع ما نوا بهذا الشرط ومضى اخلوا بشئ منها صار دما ذمهم صا او اموالهم واهلهم في المسلمين بدليل الاجماع المشار اليه نعم من جميع من خالفه الاسلام من الكفار ما حواه العسكر وما لم يتخو من الاموال ولا متعة والذرا والارضين ولا ينعم من اظهره الاسلام ولا يبيح والمخاديين الا ما حواه العسكر من الاموال ولا متعة التي تخصهم فقط من غير جهة غضب من ما عداها ولا امام ان يسطي لنفسه قبل الفسنة ما شاء من فريش وجارية ودرع او سيف وغير ذلك واما من جملة الاقال وان يبدأ بدينه ما ينوبه من خلقه الاسلام وليس احد ان يستر عليه ان استغفر ذلك جميع الغنيمة ثم يخرج منها الخمس لا بآية بيقم باقي ما حواه العسكر من المغاظة خاصة لكل اجل سهم ولكل قاس سهمان ولو كان معدة افراس باخذوا المولود في ذال الجهاد ومن ادرك الجاهل للمعونة لهم ياخذ مثل ما ياخذ القاتل حكم الغنيمة الجزية الغنيمة بين من له فروس من ليست لحكم غنيمة البر سواء كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه ما لم يجوه العسكر من غنائم من خالفه الاسلام الكفار من ارضه عقار وغيره ما فاجمع المسلمين المغاظة منهم وغير المغاظة المخاض والغائب هذه الارض المنعنة عنوة بالسيف لا يجوز التصرف فيها ببيع ولا دفع ولا غيرها ولا امام ان يقبلها بما يراه وعلى المتقبل بعد اخراج حوا القبلة فيما يبقى في يد المالك اذ انكاملت شرطها واذا



# كتاب الجمل

ارض الصلح فهو بطلان الجزية اذا شاء الامام ان يضعها على الارض لا من الرضوخ لغيره بل من ان ذلك يخص به هذا الكتاب هذه  
 الارض بجمع النصف منها الاوانيها باقوانواع النصف وحكم ما يؤخذ من هذه الارض حكم جزية الرضوخ لا بقطعها بالسلام ولا بابعثها لارض  
 مسلم لا يقطع لغيرها وانتقلت الجزية الى ارضها بمرادها وارض لا تقال لغير كل رضى سلمها اهلها من غير حربا وجلو عنها وكل رضى كان  
 مالكها اهلها لم يخلت او ثام لا لغيره ولا بولا العتق بطون الاودية وروس الجبال والاحكام وقطاع الملوك من غير جهة غضب الا ورضوخ  
 الموت فلا نام خاصه من غير وجه النصف فيها بما رواه من بيع ارضه او غيرها وان يقبلها بما رواه وعلى المستقبل بعد حق لقبها لغيره  
 الشرط من الزكوة ومن اخذ اسير اقبل ان يضع الحرب وذاوها وجب تسليمها لغيره لا نام استبقاؤه وان اخذ بعد الفسخ فالامام مخير بين  
 المن عليه بالاطلاق او الماناة او الاستبقاء او انا غلبا لكنا وعلى شيء من اموال المسلمين وروايتهم ثم ظم عليهم المسلمون فاخذوا ذلك  
 في نال ذلك خارجون عن العتق وما عدا من الاستبقاء والوقوفان وجدنا صاحبنا لقتله ودليله لك كله الاجماع المنكر وبني الحجة  
 كتاب البيع جلدنا يحتاج اليه معرفة اقسامه وشروطه واسبابه والحياتية وسقطاؤه وما يتعلق بذلك من الاحكام به انما اشترط  
 في فاد بغير بيع عين حاضرة مرابطة وبيع خيالا في الرتبة في الاعيان الغائبة وبيع ما ينزل بوا بعضه ببعض بيع موصوفى لذمة الى جله معلو  
 وهو السلم وما شرطه فغلق ضربين احدهما شرط صحة انعقاد والثاني شرط لزوم فالضرب الاول بثبوت لولاية في المعقود عليه  
 ان يكون معلوما مضافا على تسليمه منفعا به منفعة مباحة ان يحصل الاجاب من البائع والقول من المشتري غير كراه ولا اجتناب  
 في الامور موضع وخصيص ما ينزل بوا ببيع السلم بشرط زائدة على ذلك ينهيه بانها انما اشترطنا بثبوت لولاية لغيره ان يبيع من ليس له  
 في البيع لا يسمك المالك له وهو سنة الابح والحد وصيهما والحاكم واصبه والوكيل فانه لا يعتقد ان اجازة المالك بدليل الاجماع  
 ذكره ولا نحة انعقاد حكم شرعي يقتضيه ثبوت الحق لغيره ليس في الشارع ما يدل على ثبوت ذلك فيمنها ويغادر الخالف بما رده من خبر  
 عن بيع الانسان ما ليس عنده ومن قوله لا يبيع الا فيما يملك لم يفضل بين ما اجازة المالك وما لم يجزه فانه خالفنا مع جواز بيع ام الولد  
 اذا مات ولدها او كان حيا وثمنا ما ينال على سيد ما لا يقدر على قضاءه لا يبيعه لانها مملوكة للسيد بالاطلاق ولهذا جاز له وطوعا  
 وعنفها ومكانتها واحدة ما كانا على عتقها عن رتبها ولهذا وجب على المالك ان يبيعها دون لدية فالاصح جواز بيعها لان في حكم المالك انما  
 منفعا من بيع بقاء الولد عدا الاستدانة لثمنها والعجز عن وفاء من غير هذا الدليل هو الاجماع على ذلك يقتضينا فاعدا هذا الموضوع على  
 الحكم الاصل ويدل على ما قلناه بعد اجماع الطائفة فلو لم يملكه فله وحده الله البيع وحرر الرضا لا نزع في امها ثا الا ولا دغيره من ولا  
 في بيع من هذا الظاهر اما اخرجه ليلك طلع وما يتعلق به الخالف في المنع من بيعه وانما نفاوضنا لاختنا سقطا لثمنها وقول من يقول  
 في منهن ان كان ولد هذا لا نزع او كان كالجدة منها فخر به متعديا اليها ظاهرا لاطلاق لان اول ما يميز ان يقال لهم كيف ادعيتهم ان حرة  
 يتعدى الى الام من مذهبكم ان الام لا تتبع الولد في الاحكام بل لولد هو الذي يبيعها ولهذا اذا اعتقت الام عتق ماله بغيره ولا ينفق  
 في اذ العتق ثم يلزم ان ينفق في الحال في ناسخ العتق الى موت السيد ما يبطل ما قالوه على ان من مذهبنا لثمن في تزوج امه ثم اشترى  
 بعد ما احدث ما لم يتعد الحرمة من لولائها بل على ما نحن على منعه في ملكه فلا يصح له العتق بذلك وقد دخل ينفقنا لثنا جواز بيع  
 المدير بعد نفقته بغير ان كان نديره تطوعا لا ندمالوك وتديره يحرق لوصية وتغيرها جازير للمولى وام حيا وان كان نديره  
 واجبا بان يكون قضاء لثنا لم يجز بيعه لان ما هذا له لا يجوز نفقته ولا الرجوع فيه وجواز بيع المكاتب ايضا موصوفى شرط عليه نذر  
 في عجز عن الاداء وعن بعضه غادرنا فخرنا ما اذا كوث من غير شرط فانه لا يجوز بيعه نابع معه صفقة واحدة ما لا يجوز بيعه لان مملوك  
 لا يبيع بغير مقرر بل بالطلاق من ابطله في هذه الصورة فعليه الدليل يدل على ذلك بعد اجماع الطائفة ظاهرا قوله نعم واحل الله البيع قد  
 في ذلك دخل فيه جواز بيع المعقود عليه قبل قبضه من الثمن والمثلن معا وسواء في ذلك المنقول بعينه الا ان يكون المبيع طعاما فان بيعه قبل قبضه  
 في لا يجوز لجامعا ويدل على ما قلناه الاجماع المنكر ودلالة الاصل في القرآن ويحجج على الخالف بما رده من قوله من اتباع طعاما فلا يبيعه  
 ان قبل ان يستوفيه فحق الطعام بذلك ولو كان حكم غيره حكمه لبيته فيحجج على ما اشترطناه ببيع العبد الجانيه بغيره بغيره لثمنه بغيره  
 في الجوف عليه فانه لا يجوز بيعه لانه قد صلحنا لثنا ما ان كان يوجب لارض لثنا السيد فانه يجوز بيعه لانه لا وجه يفسد ويجزى عرق  
 في بيع من ليس بكمال العتق شراؤه فانه لا يعتقد ان اجازة المولى بدليل ما قدمنا من الاجماع ونفى الدليل الشرعي على انعقاد  
 في بيع على الخالف بما رده من قوله رفع القلم عن ثلثين الصبح حتى يبلغ وعن الثام حتى لا يتيقظ وعن المجنون حتى يفق ويحجج عن ذلك  
 في شراؤه الكافر عبدا مسلما بدليل ما قدمنا من الاجماع ونفى الدليل الشرعي اي قوله نعم ولكن يجمل الله الكافرين على المؤمنين  
 في سبيل لا نزع في جميع الاحكام ويحجج على الخالف بما رده من قوله الاسلام يعاولا ولا يعل عليه اشتراط ان يكون المعقود عليه معلوما  
 في ذلك



ہر لغینہ

[illegible]

کتابخانه

فیضانِ ابراہیم







مِنْ الْغَنِيِّ

فينا الشرط في البيع ودولة المؤمنين عند شرطهم يدل على ذلك من له الجناح والفرع بالبيع جازع لم يقتض له خصوصاً حبه كذا الشيخ  
 بالبيع سواء في ذلك قبل القبض بعد لان حق البيع بالجناح فهو من مال البائع الا ان يكون المتنازع نادحاً فيه حداً يدل على الرضا فيكون  
 هذا كره من مال الراد او في المشتري من الجناح لم يكن ما وثق بالحق به الولد يكون حراً بل من العقد من جهة على ما قد مثا كل ذلك بدليل اجماع  
 الطائفة ولم يفتخ بخلاف البيع ولو شاهد بظانهم ينكره لا بدليل على ذلك فان فتح البائع العقد لم يمتد اليه الولد للمشتري وعشر قيمة الامانة كانت  
 و نصف عشر قيمتها ان كان ثيباً لاجل الوطى بدليل اجماع المشار اليه جندنا والمجلس الشرط مودود بدليل اجماع الطائفة ولا نرا ان كان حقا  
 للبشر في كسائر حقونه لظن الفدان وانما من له الجناح واذا غنى عليه انتقل الجناح الى وليه بدليل اجماع المشار اليه السبب الرابع للميتا ظهور  
 عيب اذا كان في البيع قبل قبضه بلا خلاف لا ينقطع الا باحد اصول خمسة احدها اشتراط البراءة من العيوب حالة العقد فانه يبرأ من كل عيب  
 ظاهر كمان وباطن معلوم كان او غير معلوم حياً او كان المبيع او غيره بدليل اجماع الطائفة ويحجج على المخالف بقوله المؤمنين عند شرطهم  
 ونقول الشرط جائز بين المسلمين ما لم يمنع منه كتاب لا سنة وثانيها تأخير الرد مع العلم بالعيبة على الفور بلا خلاف وثالثها الرضا بالبيع بلا  
 خلاف بصفاء او بها حد وعيب اخر عند المشتري وليس بهما الا الا رد وهو ان يرجع على البائع من الثمن بمقدار ما نقص من قيمة المبيع صحيحاً  
 الا ان يكون المبيع حلياً او نية من الذم في الفضة فليس يرجع بحسبه فان اخذ الارش لا يجوز لما يرد ذلك اليه من الربوا والادنى في العقد و  
 استثنائاً فمن ليس من جنس المبيع ليس من ذلك خاصة في المشتري في البيع الذي لا يجوز مثله الا بمالك الا ان الحاصل له بعد العلم بالعيبة فيمنع  
 من الرد بشرط من العيوب لا يقطع بحق الطالبة بالارش لان الضرر لا لا رغبة بالبيع الا بالبيع كذا احكامنا ان كان قبل العلم بالبيع كان مما  
 بغير البيع بزيادة في مثله الصنع للثوب وبقضاء منه كالقطع له فان لم يكن كذلك فله الرد بالبيع اعلمه ما لم يكن البيع امره بظانها فان ذلك يمنع  
 من رد ما بقي من العيوب الا الجسد فانما رده به من ثمنها نصف عشر قيمتها لاجل الوطى على ما مضى كل ذلك بدليل اجماع الطائفة واحداث السنة  
 الجنون والجذام والبرص انه يرد بكل واحد من ذلك العيب لانه الى مدة سنة ان لم يمنع من الرد مانع بدليل اجماع المشار اليه يرد ان الشفا  
 المرأة او معها صانع من تمر او برغوص لبن المضرة بدليل هذا اجماع ويحجج على المخالف بما دونه من قوله من اشترى شاة مصرأة فهو  
 بالحيثما نشأ في ايام شاة ما مسكه وان شاء رد ما وصاعا من تمر في رواية اخرى وبرد ان كان العيب في بعض المبيع فله ادره ودره المبيع ليس  
 له وبيع خاصة بدليل اجماع المشار اليه ويحجج على المخالف بقوله لا ضرر ولا ضرار ودره المبيع خاصة اضرار البائع ولا يمنع من الرد لثبات  
 الزوايا المفصلة الحاصلة من البيع في ملك المشتري كالثمرة والنتاج يتدرج في ذلك دون البائع بدليل اجماع البائع ويحجج على المخالف بقوله  
 لا ضرر ولا ضرار ومن اشترى ثياباً من ثياب عشرة كان غايته في الضرر وبنيته عن تلف الثياب فان تلفت ثلثيها فله ان يرد الباقي لثبات  
 ان اخل السوق لانه انما جعل لاجل العين ففصل ما لا الربوا يثبت في كل كيل موزون سواء كان مطعوما او غير مطعوم بالفضل بعلته بدليل  
 اجماع الطائفة فلا يجوز بيع بعضه ببعض اذا اتفق الجدل وكان في حكم المتفق كالحظنة والشعر عندنا الا بشرط ثلثه زايده على ما مضى  
 المحلول لنا ونسبته والتمثل في المقدار والتفاضيل قبل الافتراق بالكدان بلا خلاف لا من مالك فانه قال اذا كان احد العوضين مضطراً  
 جاز ببعده اكثر من وزنه يكون الزيادة قيمة الصنعة ويحجج عليه بما دونه من قوله لا يبيعوا الذهب لذهب الا للورد والاسواق او لم يفسد  
 فاما قول ابن عطاء بن عبيد بن رافع من النجاة بغيره في التفاضيل فقد افترق هذا من حصول اجماع على خلافه فان اختلفت الجنس كان احدهما  
 ذهباً والاخر فضة سقط اعتبار التماثل بلا خلاف واما اعتبار المحلول والتفاضيل هي هنا فهو الاحوط ويصح البيع من دونها وان كان  
 مكرهما بدليل اجماع الطائفة ويحجج على المخالف بما دونه من قوله فان اختلفت الجنس ان يبيعوا كيف شئتم وان كان احدهما ذهباً  
 فضة والاخرهما على ما سقط اعتبار الشرط الثلاثة بلا خلاف وقد ردوا صاحبنا اننا اذا اتفق كل واحد من العوضين في الجنس اضيف  
 الى احدهما ما ليس من جنسه سقط اعتبار التماثل في المقدار ومثل بيع دينار ودرهم بدنانير او بدرهمين والفرس درهم وثوب بالعين  
 يدل على ذلك بعد اجماع المشار اليه في القرآن ودلالة الاصل والتمس اجناس مختلفة لم يلبس جنس بغيره عراها وبجانها ولحم البقر  
 كل عراها وجواسمها ولحم الغنم صنف واحد صانها ومعزها ولحم البقر لو حشوا مثل الظبي حكم لبن هذه الاصناف في الاختلاف حكماً  
 يدل على ذلك اجماع الطائفة وبقية هذا محكوم الاجناس مختلفة بغيره كل جنس منها باسمه حكم في الزكاة وكذا نأخذ بطلان الاختلاف  
 ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان اذا اتفق الجنس بدليل اجماع الماصي كره ويحجج على المخالف بما دونه من منهية عن بيع اللحم بالحيوان فاما  
 اذا لم يكن من جنسه فلا ما يربعه لاجماع الطائفة وظاهر القرآن ودلالة الاصل يجوز البيع بالحيوان مما لا ومتفاضلاً سواء كان  
 صحيحاً او كبيراً انتقل المثل ناقلاًه في المسئلة الاولى ولا يجوز ذلك شبهة في الظاهر واما ان صاحبنا وطريقه الاحتياط تقتضي المنع  
 منه ويحجج على المخالف بما دونه من قوله الحيوان بالحيوان واحد باثنين لا باس من مقدار ولا يجوز شبهة ونهى عن بيع الخاقلة وهو يبيع

راکبہ علیہ السلام



# كتاب البيع

السائل يفتقد فيها الحرجا شدد مجب منها ومن غيره وعن بيع المرابحة وهو بيع الثمن على رؤوس الخلف تم منعه ومن غيره لان ذلك لا يؤمن فيه الربو وخصص في البيع الغرابة وهي جميع غيرها هي الخلفه يكون الاثنان في بيعها غيره او في داره ويشق عليه خوله اليها فباعتها منه بخلافها مما يدل الاجماع من الطائفة على هذا التفسير قد مضى ابو عبيد القريب بما قلناه ويحجج على المخالف بما روي من انه منى عن بيع الثمر بالثمر دخص في الغرابة ان يباع بخلافها بما قلناه اهلها رطبيا وهذا نص لا يجوز بيع الرطب بالتمر في غير الغرابة ما قلناه ولا متفصلا بدليل الاجماع المشار اليه يحجج على المخالف بما روي من انه شغل عن بيع الرطب بالتمر فقال ينقص اذا جف ففيل له نعم فقال فلا فاما ما عدا التمر من الثمار فلا نص لا يحل بئله في الممنوع من بيع وطبه يبا بستره فدل على جوازها ظاهر القنن ودلالة الاصل وحمله على الرطب ينافي ذلك عندنا لا يجوز ولا باعتبارنا بين لوالد ولد والثبوت عند الزوج ووجهه والمسلم والمحرم بدليل الاجماع الظاهر وبه يخص ظاهر القرآن في تحريم الربو على التمر واما الخلفه فمخرجهم بجنس دون جنس في المنكر من اختصاصا بمكلف دون مكلف وفصل واما التسليم فظاهر الزيادة التي تحصله بغيره فكل الاجل المعلوم وذكر موضع التسليم ان يكون واسا لئلا يشاهد وان يقبض في المجلس بدليل الاجماع من الطائفة ولا خلاف في صحته مع تكامل هذا الشرط ولا دليل على ذلك اذ لم تكامل يحجج على المخالف بما روي من قوله لا يتبايعوا الى الخصا ولا الى المدين لكن الى غيرهم معلوم وهذا نص لا يجوز السلف فيما لا يتصبط بوصف يتميز به المركبات والخبر العلم بما كان او مطبوخا ورواها الماء ولا في المعكناات كل يجوز والبيض لا دناء ويجوز السلف في الحيوان بدليل الاجماع المشار اليه يحجج على المخالف بما روي من انه من ربه من اذ لا يجزئ بعض الحيوان يباع البعير بالبعيرين بالاعمال حرج المصلحة لا يجوز لمن اسلم في نفع بيعه من المسلم اليه لا من غيره بل حلول اجله وقت خله في ذلك لشركه فيه والتولية له لا فاما بيع فاذا حل جاز بيعه من المسلم بمثلها فدل عليه باكثر من غيره جسد من غير المسلم اليه بمثلها لك واكثر منه من جنس غيره بدليل الاجماع الظاهر وظاهر القرآن ودلالة الاصل الا ان يكون المسلم فيه طعاما فان بيعه قبل قبضه لا يجوز لاجماعنا على ما قلناه على كل حال لا فاما نفع فليس ببيع يحجج على المخالف في ذلك بما روي من قوله من انا لا ماله في بيع انا الله نفسه يوم القيامة وانا الله نفسه هو الغفوة والتمس فيه ان يكون الا قال في البيع كك وعلى هذا لا يجوز الا قاله باكثر من الثمن او باقل ويجوز غير واذ لحن بالمسلم فيه قبل قبضه لم يلزم المشتري بقوله لا نه لا يمنع ان يكون له في تاخير عرض لا يظهر غيره ولا ن اخباره على ذلك يحتاج الى دليل ويجوز التراخي على تقديم الحق عن اجله بشرط ان لا يضر منه بدليل الاجماع المشار اليه لا نه لا مانع من ذلك يحجج على المخالف بما روي من قوله المؤمنون عند شروطهم وقوله الصلح جائز بين المسلمين الا ما حرم حل او حل حراما فاما تاخير الحق عن اجله بشرط الزيادة فيه فلا يجوز بل خلاف لا نه ديا وفصل ان انا يتعلق بالبيع من الاحكام فقد مضى في الفصول المقدمه منه ما يناسبها وبقي ما ذكره من اللاتي يفرض الكتاب اعلم ان من حكم البيع وجوب تسليم الغفوة عليه في الحال اذ لا يشترط التاجيل بل خلاف فان قضاها وقال كل منهما ما لا اسلم حتى تسليم وجهه الحال كالمجانا والبيع على تسليم البيع او لا ان الثمن انما يستحق على المبيع فوجب الجبا على تسليمه ليسحق الثمن فان امتنع البايع من التسليم حق هذا البيع فلا يملك من ماله على كل حال يبطل العقد لعدم تسليمه ان كان قبضه المشتري بذلك فدل ان البيع هذا كمن ماله دون ماله البايع سواء كان قبضه وهو مكره في هذا البايع القرض بما لا يمكن نقله كالارضين الخليفة ورفع الخطر وكذا حكم ما يمكن ذلك منه مما ينصلها من الشجر ثمرة القسط به والبناء بما عدا ذلك لتحويل النقل كل ذلك بدليل اجماع الطائفة ويكره بيع المراجعة بالثمن كقولهم من هذا السلعة كذا وقد بعتمكم بارا مالى دمج درهم في كل عشرة والاولى تعليق الرجوع بعين المبيع ومن ابتاع شاة بمش مؤجل لم يجز ان يبيع مراجعتها حتى تجزئ ذلك بانع وكره مجزأ الاجل صحيح البيع بلا خلاف الا ان المشتري ما علم ذلك كان بالخيار بين ان يدفع الثمن حالا وبين ان يرد البايع ان ذلك تدليس في الثمن ومن قال بغيره هذا السلعة على ما نه بعتمكم باربع درهم في كل عشرة فقال اشتريته ثم قال غلطت بل اشتريتها بستعين فالبيع صحيح لا نه لا دليل على ضاده والمشتري بالخيار بين ان يخذها بماه وعشرة لان العقد على ذلك وقع وبين ان يرد ماله لان ما علمه من التفتا في الثمن عليه دوما ما يئاء ومن حط من الثمن بعد لزوم العقد شيئا واراد البيع براجحة لم يلزم حطه بل تجزئ ما وقع العقد عليه لان التفتا نذاستمر من قال ان الخط بعد لزوم العقد يلحق به فعليه الدليل ادا اراد ان يحسب جرة القصدارة مثلا والظاهر في بيع المراجعة فالصا على كذا ولم يقل مشتريه ومن باع بشرط حكم البايع والمشتري في الثمن فالبيع فاسد لما قدمنا من الجها له بالثمن فان تراضيا باقتناء حكم المشتري بالقيمة فما نوزنها او حكم البايع بالقيمة فما دونهما مقضى حكمه اذ ان حكم البايع باكثر والمشتري باقل لم يضر قد قدمنا ان تعليق البيع باجلين يمتنع كقولهم بعنا الى مدة كذا وكذا والى ما زاد عليها بكذا بفسد فان تراضيا بانما كان البايع انقل الثمنين ابعدا لجزا بدليل اجماع الطائفة على ذلك قد قدمنا ان من جمع في صفقة واحدة بين شئيين يبيع لهما دون الاخر فقد ابيع فيما يبيع فيه واذ ثبت ذلك

كتاب البيع



۲۱۰ غنیف

فالشري بالخيار بين ان يرد الجميع او يملك ما يبيع فيه فاذا ثبت انك فالشري بالخيار بين ان يرد الجميع او يملك ما يبيع فيه  
 الذي تنقسط عليه لان جميع النش انما كان في مقابلتها ويتقسط عليها معا فاذا بطل بيع احد ما سقط من الثمن الذي تنقسط بحسبه ومن اوجب  
 الجميع فعليه الدليل لا خيار للبائع على المشتري ذلك لان البيع قد ثبت من جهة من جوزه له الخيار فله الدليل لا يدخل في بيع الشئ عليه  
 من ثمر الا بالشرط وذلك حكم النزع مع الارض الخالص الحيوان وما يصاحبه من اداة وغار وما لا يكون مع العبد والامة ومن قال بعت  
 هذه الارض بحق فها دخل فيها الشجر فان قال بعت هذه الدار بحق فها دخل في ذلك كل شئ ثابت بنو البناء كالشجر والوقوف والاوتار  
 والاعلاف المصوبة والقرن المتخا من الوعى المبينة بالاختلاف وعندنا الرجاء القوي والمفتاح ايضا كذلك لانها من حقوقها المنفعة لها اشترى  
 من محرم عليه من اكله من ذلك نسب عن علي عليه السلام انا اختلف المتباينين في جنس البيع في عينه فقلت البيعة لزم كل واحد منهما ان يملك  
 على ما انكره لا نرد على عليه فخلع البائع ان لم يبيع ما ادعاه المشتري ويحلف المشتري ان لم يشر ما ادعاه البائع ان اختلفا في مقدار البيع او في  
 عينه فقلت البيعة لزم كل واحد منهما ان يحلف على ما انكره لا نرد على عليه فخلع البائع ان لم يبيع ما ادعاه المشتري ويحلف المشتري ان لم يشر ما  
 ادعاه البائع مع يمينه يعتبر اصحابنا ههنا ان يكون السلعة بالغفان كانت سالمة فالقول قول البائع مع يمينه وان اختلفا في اصل الاجل او  
 او الخيار او مقدار واحد منهما او في وقت حد والعياب في كون العقد افعالي البرائة من العيوب اليقين على من انكرهما لانه لا خلاف ان  
 اليقين على انكره على ما ورد في الخبر لا يجوز الاحتكار في الاقوات مع الاقوات مع الحاجة الظاهرة اليها ولا يجوز انكره الناس على سعر مخصوص  
 فصرنا في الشفعة الشفعة في الشراء عبادة عن استحقاق الشريك المخصوص لمشتريه البيع بمثل ما يدل فيه او يمشي وهي مأخوذة من الزكاة  
 لان سهم الشريك يزيد بما ينضم اليه فكانه كان وترافضا شفعوا ويحتاج فيها الى العلم بالمرين شرط استحقاقها وما يتعلق بها من الاحكام  
 شرط استحقاقها مستزدي ان يفتقر عقد بيع يفتقره المالك الى المشتري ان يكون النفع شريكا بالاختلاف في البيع او في حقه من شريك  
 او طريقه وان يكون واحدا وان يكون مسلما ان كان المشتري كذلك وان لا يسقط حق المطالبة ولا يعجز عن الثمن اشتراطا فتد عقد البيع لا  
 الشفعة لا يستحق قبله بالاختلاف ولا يستحق بما ليس بيع من هذه اوصدت او مبردة فحقها ومصلحتها او ما اشبه ذلك بدليل الاجماع ولا انك  
 الشفعة في المهر في المصالحات في الجنبه على بعض الوجوه يقتضي دليل شرعي ليس في الشراء ما يدل عليه اعتبرنا ان يفتقر المالك معلل الشئ  
 فخر من البيع الذي فيه الخيار للبائع وله والمشتري معا فان الشفعة لا يستحق بها لان المالك لم يزل عن البائع فاما ما لا خيار فيه وفي الخيار  
 وحده في الشفعة لان المالك قد زال به عنه واشترطنا ان يكون شريكا للبائع فخر من القول باستحقاقها بالخيار فانها لا يستحق بذلك  
 عندنا بدليل الاجماع المشار اليه يجمع على الخلاف بما ورد من قوله الشفعة فيها لا يقسم فاذا وقع الحد فلا شفعة ولا بغاوض من ذلك  
 ودوه من قوله الجا واحد في شفعة لان في ذلك ايضا ما اذا اضمره ان الحق بالاختلاف انما هو بالعرض عليه ولا المراد بالخيار  
 في الخبر الشريك لا يخرج على سبيل فخر ذلك في عمرو بن الشريد عن ابيد القتيب حقا من ارض في فيها شريك فقال شريك انا الحق بها  
 فرفع ذلك الى النبي فقال الجا واحد في شفعة والزوجة شتمت جارية لاشاد وكما الزوج في العقد قال الاعشى اجارته يتي في ذلك طائفة وهي ثم  
 بذلك عقيل لعقد في يهر وان كانت بالمشرق والزوج بالمغرب فليس لحدان يقول انما سميت بذلك لكونها قريبة من جادوه فقد صار اسمها  
 يقع على الشريك لغو شرعا واشترطنا ان يكون واحدا لان الشئ اذا كان مشتركا بين اكثر من اثنين فباع احدهم لم يستحق شريكه الشفعة  
 بدليل اجماع الطائفة ولا حق الشفعة حكم شرعي يقتضي في ثبوتها الى دليل شرعي ليس في الشراء ما يدل على ذلك بهما على هذا انا ان كان الشريك  
 واحدا وذهب بعض السهم او فصل به وباع الباقي للموئولة والمصد عليه لم يستحق فيه الشفعة واشترطنا ان يكون مسلما انا ان كان المشتري ك  
 فخرنا من الذي لا يستحق على مسلم شفعة بدليل الاجماع المشار اليه ايضا في قوله ثم لن يجعل الله للكاوين سبيلا ويجمع على الخلاف بما ورد  
 من قوله لا شفعة لذي على مسلم واشترطنا ان لا يسقط حق المطالبة لانه اقوى من قول من يان هب لي ان حق الشفعة على الفود ونسقط بناخير  
 مع القدره عليه من اصحابنا وغيرهم لان ما قلناه هو الاصل في حق عقلا وشرعا ولا يخرج من هذا الاصل الا ما اخرج به دليل قاطع كحق الرد بالبيع  
 على ان حق الرد بها كان في تأخيرها بظا الجواز ان تغير امارا انما يجب خفاها لمحصل الشبهة في وجوده فوجب لذلك المساعدة على الرد ليس  
 كل حق الشفعة لان ما يجبر من عقدا لبيع قدام من ذلك ينردنا يتعلو به الخالف في ذلك اخبارا احاد لا يعول على مثلها في الشراء قولهم اذ لم  
 تبطل الشفعة بتأخير المطلب خل على المشتري ضرورة لا نرا على علم بذلك لانما منع من التصرفات في البيع ما يحتاج اليه من عز و بناء وتغير لان الشئ  
 يامر باذلة ذلك اذا اخذ وهو من اخذه على وجه ذلك ممنوع منه عقلا وشرعا الجواب عنه ان يقال يمكن ان يتجر من هذا الضرر بما لا يضر  
 الشفعة اصلا او بما لا ينشأ من الشئ الى اخذ ولا يقدد عليه من زيادة الثمن وجوه التحريم من ذلك كثيرة ثم يقال لم على سبيل المعافاة  
 في مقابلته المشتري بما ذكره من ضرر الشئ بالشرك او اذ لضرره بهما هو المعقول المرامى واذ الضرر بالشرك ولهذا لا يستحق الشفعة

ایمان و تقویٰ



# كتاب البيع

من علم بالبيع بعد السنين المتطاولة لا خلاف وان كان حاضرا في البلد كذا حكم المسألة فاقدم والصغير اذا بلغ ولم يمنع ما ذكره مؤمن من شرائه  
 من استحقاقها واشترى ثمنها عند عجزه عن الثمن لا يملك لا خدنا فادفع الى المشتري ما بذله للبائع فانا نأخذ عليه ذلك سقط حقه من الشفعة سواء كان  
 عجزه لكونه معسرا او لكونه نادق عليه القصد وبعضه عجزه عن القيمة وفقد ثمنه بلا خلاف في ذلك وذكرنا صاحبنا ان كان احكمه فولي العجز  
 من البلد البتة هو من حق مضطرا لا ثرا يام وموقدا احضا من مصر اخر فلم يحضره حقوق مضطرا يمكن فيها وصول الثمن وزيادة ثلثة ايام هذا  
 ما لم يورد الصبر عليه في حقه فان ادعى ذلك بطلت الشفعة بدليل اجماع الطائفة وان كان الثمن مؤجلا فمؤجله على الشفع كذا يلزم اقامة  
 كيد يردنا لم يكن ملبا وهذا لا يتفرع على من ذهب من قال من احبنا ان حق الشفعة لا يعطى بالتأخير واذا حظ البائع من الثمن بعد لزوم  
 العقد فهو الشفعة خاصة ولم يقطع عن الشفع لانه انما ياخذنا الشفع للثمن الذي نأخذ نفعه لبيع عليه ما يحيط بعد ذلك به عجزه كادليل  
 على كونهما بالعقد اذا تكاملت شروط استحقاق الشفعة استحققت في كل مبيع من الارضين والحجوان والعروض كان ذلك مما يحتمل القيمة  
 او لم يكن وهذا هو المذهب الذي تقدم اجماع عليه من اصحابنا ويحج على مخالف الف باورده من قوله الشفعة فيما لم يقم ولم يفصل بقوله  
 الشفعة في كل شيء على انه يقال لهم اذا كنتم تذهبون الى ان الشفعة وجبت لا دخالة الضرر على الشفع كان هذا المعنى حاصلا في سائر المسائل  
 لو كنتم تقول بوجوب الشفعة فيها وتقول من صفه الضرر الذي تجب الشفعة لانه ان يكون حاصلا على جهة الدوام وهذا لا يكون  
 الا في الارضين ليس في شيء لان الضرر المنقطع يجب ان لا يتعقلا وشراعا كذا في كفي حيث الشفعة لانه اذا لم يحددها دون المتعطل  
 ان فيما عدا الارضين ما يعدم كذا وما يديم الضرر بالشركة فيمكن كذا ما كجوا من غيرهما ومن احبنا من قال لا يشترط الشفعة  
 الا فيما يحتمل القيمة شرعا من العقار والارضين ولا يثبت فيما لا يحتمل القيمة من ذلك كالحاذا والارضية ولا فيما ينفك جولا لاطل  
 وجه البيع للارض كالتجرى البناء والشفعة مستحقة على المشتري دون البائع وعليه لدرك الشفع بدليل اجماع الطائفة لانه قد علم  
 والشفع باخذ منه ملكه بحق الشفعة فيلزم ذكره وان كان الشريك غير كامل العقد فلوليها والناظر في امور المسلمين المطالبة بالشفعة  
 بدليل اجماع المشايخ البتة لا يشترط على المخالف بقوله الشفعة فيما لم يقم ولم يفصل اذا ترك الولي ذلك فلا يصغر اذا بلغ والحجوان اذا عقل  
 المطالبة بدليل اجماع المتكبر ولان ذلك حق له الولي تركه الولي لا يستيفانه لا يؤثر في اسقاطه وان عجز عن الشفعة في حق من علم الشفع  
 بالشر وطالب بالشفعة كان له اجباؤه على تلغ الغرض البناء اذا روي عليه ما نقص من ذلك بالفتح لان المشتري فعل ذلك في ملكه فلم بالشفعة  
 فاستحق ما ينقص بالفتح ولا نه لا خلاف في ان له المطالبة بالفتح لان المشتري فعل ذلك في ملكه فلم بالشفعة  
 لا خلاف في ان له المطالبة بالفتح اذا روي عليه ما نقص من ذلك بالفتح لان المشتري فعل ذلك في ملكه فلم بالشفعة  
 علمه بالمطالبة بالشفعة فليس الشفع الا الاوضح الا لا فان هذه بعد العلم بالمطالبة فعليه رد الى ما كان بدليل اجماع المشايخ البتة  
 عند المشتري البيع على شرط الميراث من الوفا او علم بالغيب روي لم يلزم الشفع ذلك بل من علم بالغيب المشتري ان شاء وان اختلفت المطالبة  
 والشفع في مبلغ الثمن وفقد البينة فالقول قول المشتري مع يمينه بدليل اجماع المتكبر بحق الشفعة مؤثرا وعند بعض اصحابنا الغويم  
 الميراث وعند بعضهم لا يثبت فحصل في القرض القرض جائز من كل مالك للتبرع فلا يجوز للولي او الوصي فرض مال الطفل الا  
 ان يجان ضياعه ببعض الاستبا فخطا في حفظه ما قرأه في القرض فضل كثير وبالجواب ويكره للمرا ان يستدين ما هو غرضه  
 يحرم عليه ذلك عليه مع عكس القدرة على قضاءه وذلك في الضرورة البتة كما يجوز السلم في يجوز السلم اقراضه من الميكال الموردين و  
 المذدوع والحجوان وغير ذلك لان الاصل لا باحة والمنع يحتاج الى دليل فيجوز على المخالف بالاخبار الواودة في جواز القرض والحث  
 على فضله لانهما عاقلان تخصيص فيها وهو مملوك بالقبض لا نه لا خلاف في جواز القرض منه بعد قبضه لو لم يكن مملوكا لما جاز ذلك فيه وقد  
 ان يقرض غيره لا اعلى ان ياخذ في بلد اخر وعلى ان يعامله في بيع واجارة او غيرها بدليل اجماع الطائفة ولان الاصل لا باحة  
 المنع يقتضيه دليل شرعي يحرم اشتراط الزيادة فيما يقبض به سواء كانت في القدر او الصفة ويجوز ان ياخذ المقرض خيرا مما كان له من  
 غير شرط ولا فرق بين ذلك ان يكون عادة من المقرض لم لم يكن بدليل اجماع المشايخ لان الاصل لا باحة ذلك ان كان للدين مثله  
 بان يكون ميكالا او موقفا فقتضاه بمثله لا بغيره بدليل اجماع المتكبر ولا نه اذا قضا بمثله برئ منه بيمينه وليس كذلك اذا قضا  
 بغيره فاذا كان مما لا مثله له كالتبائ الحجون فقتضاه بغيره لا يحل المطالبة للدين بعد المطالبة به لغرض يكره لصاحب المطالبة في البيع  
 عند ظن حاجته من هو عليه الى لا تقاضا به ويحرم عليه ذلك مع العلم بعجزه عن الوفاء لقوله نعم وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسره ولا  
 يحل له المطالبة به في الحرم على حاله يكره له الترفل عليه فان نزل لم يجز له ان يقيم اكثر من ثلثة ايام ويكره له قبول هدية لاجل الدين والاد  
 بها فان قبلها الاحتساب من جملة ما عليه من كل ذلك بدليل اجماع المشايخ البتة لا يجوز لصاحب الدين والاولى ما اذا قبلها الاحتساب من جملة

في القرض



# من الغنية

ما عليه كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه لا يجوز لصاحب الدين المؤجل ان يمنع من مواعيله من التفرغ لان يطالبه بكفيل لو كان  
 سفر الى الجهاد ولو كانت مدة اكثر من اجل الدين لان الاصل براءة الذمة من الكفيل وعوضا المطالبة به يقف الى دليل كانه لا  
 يستحق عليه شيئا في الحال فلا يستحق المطالبة بائنة الكفيل وعوضا المطالبة به يقف الى دليل كانه لا يستحق عليه شيئا في الحال  
 فلا يستحق المطالبة بائنة الكفيل بكم استخلاف الغريم المتكسر لان في ذلك تضيق الحق وتغريضا للعين الكاذبة وبقي حلف لم يخلفها  
 الدين انما ظفر بئس من ماله ان يخذل بمقدار حقه يجوز له ذلك ان لم يحلف الا ان يكون ما ظفر به ودفعه عنه فانه لا يجوز له اخذ شيء  
 منها بغير ان يرضى على حاله بدليل الاجماع المتأخر فيه وهو قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وان استدا  
 العبد بغير ان يرضى سدا فلا ضمان عليه لا على السيد الا ان يعقب بئس من ماله ان يخذل بمقدار حقه ويجوز له ذلك ان لم يحلف الا ان يكون ما ظفر به ودفعه عنه فانه لا يجوز له اخذ شيء  
 المحسن البصر ولا يحل له ماله من دين مؤجل بلا خلاف الا ما داه بعض اصحابنا من طريق الاثنا انه يصير خالا ولا يثبت الدين في التركة الا  
 الا باثر ارجيع الودعة او شيئا من ماله من دين مؤجل بلا خلاف الا ما داه بعض اصحابنا من طريق الاثنا انه يصير خالا ولا يثبت الدين في التركة الا  
 حصته من التركة ولو لم يلزم متى لم يترك المقتول عما ما يقضي به لم يجز لا وليا له القود الا ان يفهموا قضاءه بدليل الاجماع المتكسر بذكره  
**فصل في الوهن** في الشريعة عبادة عن جعل العين وثيقة في دين اذا تعد واستيفاءه من مواعيله مستوفى من بين العين شرط  
 صحته منه حصول الايجاب القبول من جابر النص وان يكون المرء عينا لا دينا الا فاذا بينا انه وثيقة عين في دين وان يكون منها  
 يجوز بغيره لان كونه بخلاف ذلك بناء على مقتضى وان يكون المرء عينا لا دينا الا فاذا بينا انه وثيقة عين في دين وان يكون منها  
 اذا تلف لم يصح لان ذلك حق لم يثبت بعد ان كان على نفس الغير فك لا يستحقها فضل العين من الوهن لا يصح ان يكون الدين ثا  
 نالوا قال دهن كذا بعشرة نفر منها ما يصح وان يكون لان ما عوض الفرض الثمن والاجر وقيمة المتلف وادش المجانية ولا يجوز اخذ الوهن  
 على مال الكفاية المشروطة لان عندنا ان ذلك غير لازم على ما ذكرنا وانما تكاملت هذه الشرط صحاح الوهن بلا خلاف ليس على صحة مع  
 بعضها لا دليل على ما القبط فهو شرط في لزوم من جهة الوهن دون المرض ومن اصحابنا من قال يلزم بالايجاب القبول لقوله تعالى  
 بالقول قال هذا عقد يجب لونا فوجبه القول الاول هو الظاهر من المذاهب لك عليه الاجماع اذا تعين الخلف من اصحابنا باسره  
 شبه لم يوثر خلافه في دالة الاجماع كانه انما كان حجة لدخول قول المصنف في الاجل والاجتماع ولما ذكرناه يستدل في المسئلة  
 الاجماع وان كان بينهما من بعض اصحابنا لا يغير ذلك اما قوله نعم او قوا بالعقود فلا يمنع ترك ظاهره للدليل استدامة القبط في الوهن  
 ليست شرط بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله نعم فانها مقبوضة بشرط القبط لم يشرط الاستدامة ويحج على الخلف بما رد ومن قوله  
 الوهن مجلوب مركوب ذلك لا يجوز بالكلية لان الراهن ان يصرف في الوهن بما يبطل حق المرض كالباع المتهمة الوهن عند اخذ لقو  
 فان تقرر كان تصرفه باطلا ولم ينفخ الوهن لان الاصل صحة القول بغيره يحتاج الى دليل شرعي ليس في الشرع ما يدل عليه انما ينفخ  
 الوهن اذا فعل ما يبطل به حق المرض منه باذنه ويجوز له الانقاع بما عدا ذلك من سكتى لداود ذاعة الا يضرب خدمة العبد كونه  
 الغالبة وما يحصل من صوته ونجاح ولين ان انق هو المرض على ذلك فواضيا وكذا يجوز للمرض الانقاع بالسكوف والزاعة والخذ  
 والركوب والصود واللبن اذا اذن له الراهن وتكتفى بغيره الوهن والاولى ان يصرف قيمته من صوته ولين في مؤننه وما فضل من  
 كان وهنا مع الاصل يدل على ذلك اجماع الطائفة فان سكن المرضن اذا دوزع الا يضرب بغيره ان الراهن اثم ولو نهجه الاثر  
 والداود كان الزرع له لا يرضع من الراهن زيادة حادثة فيه هي غير متميزة منه ولا يحل الراهن ولا المرضن وطى الجارية الموهونة فان وطئها  
 الراهن بغيره ان المرضن اثم وعليه التعرضان حلت وانت بولد فان كان موسرا وجب عليه قيمتها بكون وهنا مكانها المحررة الولد ان  
 كان معسرا بقيت وهنا محاطا وجاز بيعها في الدين بدليل الاجماع المشار اليه فان وطئها باذن المرضن لم ينفخ الوهن حلت ولم يحل  
 لان ملكها فابتن على ما بيناه فيما مضى ان كان فابتن كان الوهن على حاله فان وطئها المرضن بغيره ان المرضن هو زوان وولده  
 منطوقه ينادها ووهن معها فان كان الوطى باذن الراهن وهو عالم بغيره لم يلو نه مهران الاصل براءة الذمة والذمة الزاوية المهر  
 يقف الى دليل شرعي ان انت بولد كان حرا لاحقا بالمرضن بلا خلاف ولا يجوز قيمته لان الاصل براءة الذمة وشغلها بذلك يحتاج الى  
 دليل ليس في الشرع ما يدل عليه وهن المشاع جابر كالمستوفى بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله نعم فانها مقبوضة ولم يفصل يجوز  
 المرضن في بيع الوهن بدليل الاجماع المشار اليه لا يجوز ذلك المانع ينفخ الى دليل شرعي على الخلف بجوم الاخبار الواردة في  
 جواز التوكيد اذا كان الراهن بما يسرع اليه لفاد له بشرط بيعه لا يخفى مناه كان الراهن باطلا لان المرضن لا يتنفع بهذا الحال هذا اذا  
 اذن المرضن الراهن في بيع الراهن بشرط ان يكون غنمه ههنا مكانه ان كان ذلك جائزا ولم يبطل البيع بدليل قوله نعم داخل الله البيع ويصح على

اجماع

بلا خلاف



# كتاب النجاة

الخالف بقوله المشوعد شرهم وان قال لم يخ الوهن بشرطان يجعل غنم من بينه قبل حله لا نه لا دليل على لزوم ذلك والذين  
 في يد المرخص ان ملك من غير تقييد فهو من مال الراعي ولا يقط بطلان شيء من الدين بدليل الإجماع المشار إليه في مجموع على الخالف  
 ودوه من قوله لا يفتقر الوهن الى من من صاحب الحق ومنه لغته وعليه من ان المراد بالغم الزيادة بالغرم والتفت في المزمع  
 بالغرم التفتة والموت لا ينافي ما قلناه فيقول اللفظ على الامرين وايضا قوله الوهن من صاحب المراد به من غنم صاحب مفعول قوله لا يفتقر  
 اي لا يملكه المرخص ويخرج عليهم بقوله الخراج بالغنم وخلصه اذا كان للراعي بالاختلاف فيجب ان يكون من غنم لا يخاص من ذلك ما روده  
 من ان رجلا من من من عند انسان فتفق فقال المرخص البقوع عن ذلك فقال فبحقك لان المراد بذلك فبحقك الثاني ان  
 الدين انما يقط عند الخالف اذا كان مثل قيمة الوهن وانما لا يقط الزيادة منه اذا كان اكثر فلما زاد منها بحقه من الدين لا يستقيم  
 عن مبلغه او يسل في الجواب قوله سقوط الحق من الوثيقة معلوم بالمشاهدة فلا يابى في بيان غير صحيح لان نقل الوهن لا يقطع حق المرخص  
 من الوثيقة على كل حال بل اذا نقله الوهن او تلفه لحيق فان القيمة توفد وتجعل هناك تارة او ادعى ان بين ان الوهن اذا تلف من  
 خيانة سقط حق الوثيقة واذا ادعى المرخص هلاك الوهن كان القول قوله يمينه سواء ادعى ذلك بامر ظاهر او خفي بدليل إجماع الطائفة  
 فقد بينا اننا مانع في يد وادان كان كك قال قول قوله في هلاكه اذا اختلف الوهن والمرخص في الاحتياط والتقريط وفقد البينة لقوله  
 قول المرخص اي مع يمينه اذا اختلفا في مبلغ الوهن او مقدار قيمته فالقول قول الراعي مع يمينه اذا اختلفا في مبلغ الدين اخذنا  
 من امره الراعي وحلفه ما انكره ويدل على ذلك كله الإجماع المتكرر ذكره فذكر التقليل لمقتضى الشرح من دكة الديون وما لا  
 بقي بقضاءها ويوجب على الحاكم الحجر عليه بشرط اربعة احوال ما يثبت فلا يثبت ان سببا الحجر عليه فلا يجوز قبل ثبوتها والثاني ثبوت الدية  
 عليه لثالث ذلك ان الثالث كونه حاله لان الموجب لا يستحق المطالبة به قبل حلول اجله والاربع مسئلة الغرماء الحجر عليه لان الحق لهم فلا  
 يجوز للحاكم الحجر بالابدل مستلهم فاذا حجر عليه تغلق بجر احكام ثلثة اولها تغلق ديونهم بالمال الذي في يده وثانيها منع من التصرف  
 في ماله بما يبطل حق الغرماء كبيع والهبة والاعتان والمكاتبه والوقف ولو تصرف بغيره بغيره لان نفوذ ما يبطل فائدة الحجر عليه  
 بغيره فيما سواه ذلك من خلع وطلاق وعفو عن قضاة من مظاهر مطالبته وشراءه بشئ في الذمة ولو جوف جناية توجب الاثر في ان الحجر عليه  
 الغرماء بمقداره لان ذلك حق ثبت على المفسر بغير اختياره صاحب لواقعه يدن وذكر انه كان عليه قبل الحجر قبل اقراره وشاكرنا المفسر له  
 سائر الغرماء لان اقراره صحيح واذا كان كذلك فله الحجر في ثمة ماله بين غرمائه فيقفوا ما ذكرناه من خصصه فليدلك ثالثا ان كل من  
 بعد عين ماله عن غرمائه كان احق بها من غيره بدليل إجماع الطائفة ويخرج على الخالف بما روده من قوله انما رجلا ما وانما رجلا  
 المتاع الحق بمائة او بعدا وبينه هذا اذا وجد العين بجائز لم يتغير ولا تغلق بها حق غيره برهن او كتابه فان تغير لم ينج فيه اذ  
 ان يكون بزيادة او نقصان فان كان ينقص كان بين ان يترك ويصرف بالثمن مع باقي الغرماء وبين ان ياخذ فان اخذ وكان نقصان  
 وينقسم الثمن عليه كعبد ثلثا احدى احدى الموجودات وصاروا بالغرماء بغير المقتضيات وان كان نقصان لا ينقسم الثمن عليه كذا يقضوا  
 من اعضائه فان كان لا ارش له لكونه بفعل المشتري او باذنه سماوية اخذ العين فاقصه من غير ان يصرف مع الغرماء بمقتضى التقصير ان  
 له ارش لكونه من فعل اجنبى اخذ وضرب بقطر ما تقصير الجناية مع الغرماء وان كان تقصير العين بزيادة لم ينج اما ان يكون متصلا او منفصلا  
 فان كانت متصلة لم يخل ما ان يكون بفعل المشتري او بفعل غيره فان كان بفعله كالنسيان والكبر فليعلم النقصان اخذ العين بالزيادة لانها  
 يقع وان كانت منفصلة كالثمره والنتاج اخذ العين دون الزيادة لانها حصلت في ملك المشتري ولو كانت العين ذنبا لم يخله بل يوجب منه  
 سقط حقا بغيره من عينه لانها في حكم التالف بدلالة انها ليست بموجودة مشاهدا ولا من طريق الحكم لان ليس له ان يطالب بغيره ولا  
 يجب على المفسر بيع ماله اليه ليحكمها ولا عبده الذي يجده ماله اذ لا يملكه بغيره ولا بدليل إجماع الطائفة ولا نه لا دليل على وجوب بيع  
 ذكرناه ويلزم بيع ما عدا ذلك فان امتنع باع الحاكم عليه ثم الثمن بين الغرماء بدليل الإجماع المشار إليه في مجموع على الخالف بما روده  
 من انه حجر على ماله في دينه وظاهره للثمن بغير اختياره واذا ظهر عزمه اخذ بعدا لثمة فقته الحاكم وشم عليه لان حقه  
 ثابت فيما كان في يد المفسر لا دليل على سقوطه منه بغيره ولا نصير الدين الموجهة على المفسر حاله بحال الحاكم عليه لانه كان  
 الاصل كونه موجهة على من ادعى انها نصير حاله الدليل ليس مع البينة على الاعضاء بدليل إجماع الطائفة ولا نه ليست على حجر النسخ وانما  
 يتعين اثبات صفته ويجوز بيعها في الحال لا يفت ذلك على جسد المفسر بدليل الإجماع المشار إليه ان ثبت عساده بالبيعة او صدق  
 في عود ذلك الغرماء لم يجب الحاكم حبسه وجبت عليه المنع من مطالبة ماله لا رفته في ان يستفيد ماله بدليل الإجماع المشار إليه ذكره وايضا قوله  
 فتم وان كان دفعه نظرة الى ميرة ويخرج على الخالف بما روده من قوله الغرماء الرجل الذي صيبت ابتاعه من النار اخذ ما وجدنا

في التفتيح



# من الغنية

وليس لكم الا ذلك لم يترك الملائكة وليس للغراء مظالمه المسرمان بوجوه غنية يكسبها بقائهم بدليل ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء بل  
هو اذ علم من غنائه لفدرة على ذلك ارتفاع الموانع منه فقله في غنائه وعلى الحما كرا شوا والمفسر بدليل الاجماع يعرف نلا يعامله الامن  
باسقاط دعواه عليه وضمان الجور عليه هو المنوع من التصرف في ماله وهو على ضربين يجوز عليه في الوصية بما زاد على الثلث من  
التركه يجوز منه بلا خلاف والمكاتب يجوز عليه فيما يدين الحق سيدا والضرب النابذ ايضاً فلا تراه الجبر والمجور والسفيه لا يرتفع الجبر  
الصبي الا من البانوع والرشدة البلوغ يكون باحد هتاشا السن وظهور المنة والحيف والحلم والابناث بدليل اجماع الطائفتين  
حد السن في الغلام خمس عشرة سنة وفي الجارية تسع سنين بدليل الاجماع المشار اليه يوجب على المخالف في الغلام بما رده من قوله اذا انكح  
المولود خمس عشرة سنة كذب ناله عليه اخذت منه الحد وما رده عن ابن عمر من قوله عرضت على رسول الله عام بدروانا ابن ثلث  
سنة فزني ولم ير في بلغت وعرضت عليه عام الحنف وانا ابن خمس عشرة سنة فاجاز في المقاتلة فقتل المحكم وهو الورود والاجازة وسببه هو  
السن الرشد يكون بشيئين ان يكون مصلح الماله بلا خلاف والثاني ان يكون عدلاً في دينه فان اختلفا احدهما استمر الجرح ابدأ الى يحصل  
الامران بدليل الاجماع المشار اليه ايضاً قوله نعم ولا تقولوا لشيئها امواكم لتجعل الله لكم فيها ما دلفاسق سفيه ايضاً قوله نعم فان اسفهم  
منهم رشنا فان دعوا اليهم امواكم فاشترط الرشد من كان فاسقاً في دينه كان موصوفاً بالقرص من وصف بذلك لم يوصف بالرشداً  
الصفتين وايضاً فلا خلاف في جواز دفع المال مع اجتماع العدلة وصلاح المالك ليس على جواز دفعه اذا انقرض احد الامرين بدليل اذا  
اجتمع الامران معاً بناء على كل حال فان ارتفع الجرح ضم صناد مبيداً مضيقاً اعيد الجرح عليه بدليل الاجماع المشار اليه ايضاً فالمبدى  
سفيه وغيره شديد بلا خلاف فيوجب عادة الجرح عليه لظواهره فانه من اقرض ايضاً قوله نعم ان المبدى من كانوا اخواناً لشيئين وفيه  
نعم للتبدي بوجوب المنع منه ولا يصح ذلك الا بالجرح ويوجب على المخالف بما رده من قوله اقبضوا على ايدي سفهاكم ولا يصح الاقبض الا بالجرح وفيه  
ان الله يكره لكم ثلاثاً قال كثرة السؤال واصناعه الماله ما يكره الله نعم يجبل المنع منه لا ان يكون المحرم اياً من عادة النسور دون  
تبذير المال فلا احتياط يقتضيه عادة الجرح ايضاً لا تادبينا ان الفاسق سفيه اذا كان كذلك فهو ممنوع من دفع المال اليه لما قدمنا من  
الاستدلال ويصح طلاق الجور عليه بالسففة خالعه ولا تدفع المرأة بدل الخلع اليه ويصح مطالبة بالفضاض واخوان بما بوجبه ولا يصح دفع امواله  
ولا شره يثبت في الذمة وضمان في التصح الصلح جائز بين المسلمين ما لم يؤول الى تبليط حرام او يوجب حلالاً فلا عمل ان يؤخذ بالصلح ما لا يبنى ولا  
يبيع بل المحقق وهو جازم في انكاره بدليل اجماع الطائفتين وايضاً قوله نعم والصلح خير لم يفرق ويوجب على المخالف بما رده من قوله نعم الصلح جائز  
بين المسلمين الا ما اضراد ما وحرم حلالاً ولا لشرايع على الا باحد يبيح لكل واحد التصرف فيها بما لا يتضرر به المارة فان اضرع جناحاً وكان  
عالياً لا يضر بالمتنازين تركه فام يعارض فيه احد من المسلمين فان عارض وجب قلعه لان الطريق حق لجميعهم فانا انكر احد لم يجران يقضب  
على حقتما يتم فلا خلاف انه لا يضر بملك شيء من الافراد والمطوا للبناء تابع له وايضاً فلو سقط ما اضرع على انسان فقتله وامال فالتلف لغيره  
الضمان بلا خلاف لو كان يملك تلك الما لروته والسكة اذا كانت غير مائة فهو ملك لا رباب له ودالذين فيها طرهم فلا يجوز لبعضهم فتح  
باب فيها ولا اضرع جناح المبرضى لباين ضره ذلك ولا يضر في متنازعة ذلك كان لهم الرجوع فيه لانه عادة واطوا الجوه على ترك  
الجناح بعض لم يصح لان اضراد المطوا بالبيع باطل ولا يجوز منعه من فتح كوة في حايطة لان ذلك يضر في ملكه خاصة ولا علم في ذلك  
كله خلا فاننا لا نساو الا يترك في الشربة شيء ونقد البيضة حكم بالشركة ارضنا كان ذلك وادار او سقفا او حايطاً وغير ذلك لان  
النصف دلالة الملك تد وجدان كان للحايطة عقداً في احد الجانبين او يضره ضرر خاص لا حداً لمتنازين كوضع الخشب فالظاهر ان من  
العقد ليه النصيب له فيعقد دعواه ويكون القول قوله مع يمينه وانما كلفناه اليمين لجواز ان يكون هذا النصيب مادونه وايضاً ومضامنا  
عليه الحايطة ملك لها ولجكم المحض من اليه معاقداً لقط وهي متنازعة الجور في النصيب ليلما اجاع الطائفتين ويوجب على المخالف بما رده من  
طريقهم من ان رسول الله بعث عبداً لله بن اليمان ليحكم بين قوم اختموا في خضرتكم يبرن اليه القبط فلما رجع اليه الجرح به ذلك فقاً  
اصبت احسنت واذ اهدت الحايطة المشرقة ليجبر احد الشريكين على عاقدة فلا تقا عليه كذا القول في كل ملك مشركه وكذا لا يجبر  
الشغل على عاقدة لاجل العولان الاصل برائة الزم من اوجب جباة على التقدة في ذلك فعليه لدليلك يوجب على المخالف بما رده من قوله  
لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس عنه واذ اذ احد هما الافراد بالعادة لم يكن للاخر منعه فان عمر ايا ان مجدة فالبناء له وله نفسه  
اذا شاء والمنع لشريكه من الانتفاع وليس له سكنى الشغل ولا منع شريكه من سكناه لان ذلك انتفاع بالارض لا بالبناء ولا يجوز لاحد  
الشريكين في الحايطة ان يدخل فيه خشب خفيفة لا تصرف الحايطة لغيره الا باذن الاخر لان ذلك هو الاصل من حيث كان تصرفاً  
لا يملكه على الافراد ومن اراد جواز ذلك لزمه الدليلك في اذن لشريكه في الحايطة في وضع خشب عليه فوضعه ثم اهدا وقطع له يكن لان

في البيان  
والمشركين



# كتاب النجاشي

بيد الا باذن مجده لان جواز عاداته يقتضي اطلاق الاصل ان لا يجوز ذلك الا باذن وليس الاذن في الاول اذ في الثاني اذ اثنان  
 اثنان وابتداء هذا كما هو الاجماع بل انما هو مقتضى البينة في حقها ما يصفى لان لا دليل على جوبها الحكم بها للراي تغديره على الاخذ  
 من ادعى ذلك فغلبه للدليل من ادعى على غيره ما لا يجوز الا قوله من وصا له فيه على مال معلوم صح اصل لقوله نعم والاصل خبر لا ينفرد  
 وقوله والاصل جازم بين المسلمين الخبر فصرح في الحوالة الحوالة يقتضي صحته الى شرط منها رضى المجهل عما لان من عليه الدين مخير  
 جهات قضائه ومنها رضى الحال بالاختلاف الامن داود لان نقل الحق من ذمة الى اخرى مع اختلاف لازم تابع لوصي صاحبته لا نرا وصي  
 الحوالة بالاختلاف ليس على صحته مع عدم رضى دليل قول النبي اذ لم يحدكم على فليحتمل بحول على الاستحسان لما فيه من تضاعف  
 اخبره ابنته الى ما ينبغي منها رضى الحال عليه لان اثبات الحق في ذمته لغيره مع اختلاف الفتر في شدة الانقضاء وسهولة تابع لوصاه ولا نرا  
 خلاف في صحته اذ وصي ليس كذلك لا يرضى منها ان يكون الحال عليه مليا في حال الحوالة بالاختلاف بين اصحابها فان رضى الحال بعد بلان  
 جازم لان صاحب الحق وقع الحوالة على من ليس عليه لان الاصل جواز ذلك المنع يقتضي دليل اذ اذ كان عليه من اعتبر شرط ان  
 اسدما اثنان الحقين في الجنس النوع والصفة لان الحال عليه لا يلزم ان يوافق خلاف ما هو عليه الثاني ان يكون الحق بما يصلح  
 البديل فيه قبل بغيره لان ذلك في الحوالة وهذه حالها في معنى الماوضة واذا صح الحوالة انتقل الحق الى من الحال عليه بالاختلاف  
 الامن وفسرنا في مثله من الحوالة ذلك لا يكون مع بقاء الحق في الذمة الاولى ولا يؤول الحق الى من المجهل اذ اجد الحال عليه الحق  
 وحلف عليه ومان مقلدا او نقل حجة الحوالة عليه لا نرا دليل على عود الحق اليه بقيد انتقاله عنده ولا نرا عوده اليه عندنا الحال  
 عليه يبطل فائدة اشتراط ما لا يشترط وذلك لشرطه واذن الحال المشتري البائع بالثمن ثم رد البيع بالعب بطلت الحوالة لا لانها جوب  
 البائع وهو الثمن واذ بطل البيع سقط الثمن وبطلت فان حال البائع على المشتري بالثمن ثم رد البيع بالعب يبطل الحوالة لانه يؤول  
 لغير المتعاقدين واذ اختلفا فقال المجهل كذلك بلفظ الوكالة وقال الحال بل احلت بلفظ الحوالة فالقول قول المجهل بالاختلاف  
 لانها اختلفا في لفظه مواعيد من غيره ولو كان النزاع بالعكس من ذلك كان القول قول الحال لان الاصل بقاء محقق في ذمة المجهل  
 واذ اختلفا في لفظ الحوالة وان ائتمروا الذي جرى بينهما منه انه قال احلتك بما لي عليه من الحق ثم اختلفا فقال المجهل انت وبكى في ذلك  
 وقال الحال بل احلتك لاخذ ذلك لغنى القول قول المجهل لان الاصل بقاء محقق الحال في ذمته وبقاء محقق الحال عليه الحال بدعي  
 واذ في ذلك المجهل يتكلم كان القول قوله مع بینه وصح في الضمان من شرط صحته ان يكون الضامن متحنا واغبره مولى عليه مليا  
 حال الضمان الا ان يرجع المضمون له بعدم ملائمة بقطعهما هذا الشرط وان يكون الى اجل معلوم وان يقبل المضمون ذلك ان يكون المضمون  
 حقا لا دابة في الذمة كمال لفرض الاجرة وما اشبه ذلك بدليل الاجماع المشار اليه مصيره الى لزوم كالتن في ذمة الضامن والقول قوله  
 ولم يفضل ببيع ضمان قال الجبال بشرط ان يفعل ما يستحق به الجبر المتفكر وقوله نعم ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم وليس من شرط صحته  
 ان يكون المضمون معلوما بل لوقال كل حق ثبت على فلان فانا ضامن صح وزعمه ما يثبت بالبينة او الاقرار بدليل الاجماع المشار اليه ليس  
 شرط صحته ايضا رضى المضمون ولا معرفته ومعرفة المضمون لا نرا دليل على ذلك فيجب على الخالف بما دونه من ان عليه او باقائه لما  
 في ضمان الدين على الميت جازم النبي عن معرفته وصاحب الدين يدل على ان ذلك ليس من شرط صحته الضمان واذ اصح الضمان انتقل الحق الى من  
 الضامن وبقي المضمون عنه ومن المطالبة به بدليل الاجماع الطائفة ويوجب على الخالف بما دونه من قوله نعم لعل لما ضمن الداهين عن الميت جازم  
 في ضمانه السلام خروا ذلك ما نكثت هناك وهناك احلت قوله لا في ذمته لما ضمن الداهين مما عليك والميت منها يرضى قال نعم يدل على  
 ان المضمون عنه يبرأ من ذمته من الدين الضامن ولا يرجع الضامن على المضمون عنه بما ضمنه اذ ضمن بغيره فان كان اذن له في الضمان يبيع  
 عليه بدليل الاجماع المشار اليه سواء اذن في الاداء او لم ياذن لا فاد بينا ان الحق انتقل الى منته فلا حاجة الى استيناد في الضمان ويوجب على  
 الخالف في المسئلة الاولى بجبر على وابي تناه لان ضمانا لما كان بغير اذن لم يكن لها الرجوع على المضمون عنه لان ذلك لو كان لما لم يكن  
 الضامن فائدة ولكان الدين نافيا على الميت كما كان ويصح ضمان الدين عن الميت للمفسر لا نرا مانع من ذلك ولان النبي جازم الضامن مطلقا  
 في الجبر المتفكر لم يستهم عن حال الميت واذ انتقل بيد انسان وضمن احصا بشرط البقاع بالاختلاف لا ما رواه المروك من قول الخولنا  
 واذ طولب باحصاءه وهو حرم يحضره لزمه اداء متى مما كان عليه بالاختلاف بين من اجاز هذه الكفالة الامن قال ابن شريح وبطل  
 ذلك جاع الطائفة لان الاصل براءة الذمة وسفلها يحتاج الى دليل اية هذه الكفالة انما كانت بيد نزلان في ذمته لا يجب عليه مال  
 يتكلمه لو قال ان لو اد به في وقت كذا في فلي ما يثبت عليه لونه في ذلك ذالم يحصر حيا بان وسينا بدليل الاجماع المشار اليه ولا نرا  
 نكحل بما في ذمته فبان ادائه فصرح في الشركة من شرط صحة الشركة ان يكون في ما ليس في ضماننا واذ اخطا اشبه احد ما بالجر وان

من النجاشي



مِنْ لُغْنَةٍ

حق بصيرها واحدا وان يحصل الاذن في التصرف في ذلك بدليل الجماع الطائفة على ذلك كله وايضا فلا خلاف في انعقاد الشركة بتكامل ما ذكرناه وليس على انعقادها مع عدم او اختلال بعضها دليل هذه الشركة التي فيها الغنماء شركة الغنم وعلى ما قلناه لا يصح شركة القفا وهي ان يشتركا في كل ما لها وعليها وما لا لها لا يشتركان ولا شركة الا بدان وهي الاشتراك في لجزء العمل ولا شركة الوجوه وهي ان يشتركا على ان يتصرف كل واحد منهما بما يراه لا على ان يكون ما يحصل من فائده بينهما ويدل على فساد هذه الشركة ايضا انه قد ينزع عن الفرد وهو حاصل بينهما لا كل واحد من الشريكين لا يعلم الاكبر الاخر شيئا ام لا ولا يعلم مقدار ما يكسبه يدخل فيه الشركة المفادفة على ان يشتركا فيما يلزمه بعد ان وعقب ضمان وذلك عن عظيم اذا انعقدت الشركة اقتضات ان يكون لكل واحد من الشريكين من الربح مقدارا سائر عليه الوضعية بحسب ذلك فان اشترطا تقاضا في الربح او الوضعية مع التساوي راس المال او دوايا في كل ذلك مع التقاض في راس المال لم يلزم الشرط بدليل الاجماع المشار اليه كذا ان جعل احد الشريكين للآخر فضلا في الربح ما زاعم لم يلزم ذلك في كان للعامل اجر مثله من الربح يجب ان لا يرد عليه كل من ذلك بالترجيح على تناول الزيادة بالاجرة دون عقدا الشركة ويجوز الرجوع بها اليهما مع بقا معيها بدليل الاجماع المشار اليه لان الاصل جواز ذلك المنع يقتضيه دليل ان قال الخالف اشتراط الفضل في الوضعية بمنزلة ان يقول ما صنع من المال فهو على ما سد قبله ما انكره ان يكون بمنزلة ان يقول ما صنع فهو من مالي ما لا اتي قد وضعت ان يكون من مالي خاصة ونزعت لك بذلك وهذا لا مانع منه يلزم بالحققة على ذلك ان لا يجوز اشتراط الفضل في الربح لانه بمنزلة ان يقول ما استفدت في مالي فهو لك والتصرف في مال الشركة على حسب الشرط ان يكون لهما معا على الاجماع لم يجوز لاحدهما ان يغيره به وان شرطا ان يكون تصرفا على الاجتماع ولا خلاف ان يكون ذلك ان اشترطا التصرف لاحدهما لم يجوز للاخر الا اذنه وكذا القول في صفة التصرف في المال من السفرة والبيع بالنسيئة التجارية في شيء معين ومضى خالف احد ما رجع عليه الشرط كان ضمانا لشركة عقد جائز من كلا الطرفين يجوز فسخه لكل واحد منهما متى شأ ولا يلزم شرط التاجيل فيها ويضيق بالموت والشرط ان لا يذن له في التصرف مؤتمن على مال الشركة والقول قوله فان ان ذاب به شريكه حلف على تولد اذا تقاسم الشريكان ان يقتضا الدين بل يكون الحاصل منه بينهما والمتكسر عليه ما ولو اتفاه فاستوفى احدهما ولم يشترط الاخر لكان له ان يقاسم شريكه على ما استوفاه وكل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه فان باع من له التصرف في الشركة واشترى شريكه الاخر بقبض الثمن مع عوى المشتري ذلك موجبا حله بغير المشتري من شيء منه ما ما يحصل للبايع فلا نرا ما اعترف بتسليمه اليه الى ان من وكله على قبضه فلا يبرئ منه وما ما يحصل للبايع لا يبرئ منه ان قبضه فانه لا يقبل عليه لا يقبل ان يبرئ من كل واحد من افراد الوكيل على الموكل بقبض الحق الذي وكله واستيفاء غير مقبول لانه لا دليل على ذلك ولو اقر ذلك لم يبرأ ولا اذن له في التصرف ان لا يبيع بقبض الثمن بغير المشتري من الضيق المقصود به خلاف ذلك نكره شركة المسلم للكافر بخلاف الآية الحسن البصري قال ان كان المسلم هو المتصرف في التصرف لم يكره فسخه في المعاوضة والمضاربة والقرض عباد وعن معنى واحد هو ان يدفع الانسان الى غيره ما لا يقبضه على ما روي في الله ثم من رجع كان بينهما على ما يشترط من شرط صحة ان يكون راس المال فيه داهم او دنايمر معلومة او مسلمة الى الغافل ولا يجوز القرض بالقبول من لا مال له في المعشور لانه لا خلاف في جواز القرض مع حصول ما ذكرناه وليس على صحة ذلك يحصل دليله بقرينة المضاربة موقوف على اذن صاحب المال ان اذن له في السفرة او البيع فتيه جاز له ذلك ولا ضمان عليه لما يملك ويحصل من خسران وان لم ياذن له في السفرة او البيع بالنسيئة او في السفرة او اذن له فيه الى بلد معين او شرطا ان لا يغير الا في شيء معين ولا يبيع الا في اثنائه معينات انما تضمنه الغنم بدليل اجماع الطائفة ويحج على الخالف في صحة القرض مع هذا الشرط بقوله المؤمنون عند شرط طهرهم لا نعلم بفساده اذا سافر اذن ربه المال كانت نفقة السفرة من الماكول والشر والملبوس من غير سائر من مال القرض ولا نفقة للعناب منه من الغنم من انما يتا من اثمان العول ما يدر لا نفقة له حضرا ولا سفرا لان المضاربة على ان يكون له من الربح سهم معلوم فليس له اكثر منه الا بالشرط اذا اشترى الغافل من يفتق على بالمال باذنه جميع القرض عتق عليه افسخ القرض ان كان الشراء يجمع المال لا يخرج من كونه ما لا وان كان يبيع بعض المال افسخ من القرض بقدر قيمة العبد كان الشراء بغير اذنه وكان بيع المال بالشراء باطلا لانه اشتراك بائع في بيع عن كونه ما لا يعقب الشراء واذا اشترى بغير اذنه في الذمة هو الشراء وقع الملك للغافل ولا يجوز ان يدفع الثمن من مال القرض فان فعل الغافل ان لا نتكده بدفع ما لا يجوز في عين لزمه في ذمته واذا اشترى المضاربة من يفتق عليه فوم فان زاد ثمنه على اشتراؤه اقلق منه بحسب نصيبه من الربح واستسحق في الباقي لرب المال وان لم يزد ثمنه على ذلك او نقص عنه فهو بدليل اجماع الطائفة والمضاربة عقد جائز من كل الطرفين لكل واحد منهما ما يفتق منه واذا ابدى صاحب المال من ذلك بعد ما اشترى المضاربة المتاع لم يكن له غيره ويكون للمضاربة اجر مثله والمضاربة مؤتمن الا ضمان عليه لا بالتك فان شرط عليه المال ضمانا للربح كله دون ربه المال يكره ان يكون المضاربة كافر اكل ذلك بدليل اجماع المشار اليه ففسخ في الوكا لا لا يصح الوكا



# كتاب النجاشة

الايمان يصح دخوله لثبانه من حصول الاجابة بالقول من يملك عقد ما بالاثبتا وصحة التصرف منه فيما هو كانه فيه بنفسه فلا  
 قطع الوكالة في اداء الصلوة والصوم عن المكلف باذنه لان ذلك مما لا يدخل لثبانه فيه ولا يصح من يجوز عليه ان يوكل بغيره  
 التصرف فيه ولا يصح الوكالة من العبد ان كان ما ذكرنا له في التجارة لاننا لا نأذن له في ذلك ليس بان في الوكالة لو كمل لا يجوز له ان  
 يوكل فيما جعل له التصرف فيه الا بان في الوكالة لو كمل لا يجوز له ان يوكل فيما جعل له التصرف فيه الا بان في الوكالة لو كمل لا يجوز له ان  
 المسلم على ترويج المشرقة من الكافر ولا ان يوكل الكافر على ترويج المسلم من المسلم لانها لا يمكن ان يكون ذلك الا بغيره ولا يصح ان يوكل  
 الكافر ولا يوكل له على مسلم بدليل الاجماع من الطائفة وتصح وكالاته الخاصة بلزم الحشم خاصة لو كمل ولا تعتبر في الوكالة بدليل  
 الاجماع المشار اليه في حجة على المخالف بعموم الاخبار الواردة في جواز الوكالة لان الاصل جواز ذلك من منع منه فعليه الدليل بغير  
 الوكيل موقوف على ثبوت العقد عليه ان كان مطلقا عن الوكالة لكل شيء لا الاقتران بما هو واجب او ناديا فان كان مشروطا بغيره  
 الوكالة به دون ناسوا وموقوف الوكيل نام يحصل له صبح ولزهر الكيك فيه لو اقر الوكيل في الخصومة دون الاقرار بقبض موكله الحق  
 الذكورية في الخاصة عليه لبيان اقراره لان الاصل برائة الذمة وعلى من اقره ذلك باقرا الوكيل الدليل ان اذن له في الاقرار عنه لزمها  
 بغيره لان الاصل جواز ذلك المتع. فينتظر في ذلك قوله الموقوف عند شرطهم بدل عليه الوكيل موثق لا ضمان عليه لان يتوكل  
 ومطلق الوكالة بالبيع يقتضي ان يبيع بشئ المثل من شئنا ليلدخا لان خالف لم يصح البيع لانه لا خلاف في صحته مع حصول ما ذكرناه  
 وليس على حجة ما دام يحصل له اذا اشترى الوكيل مع المالك للموكل من غير ان يدخل في ملك الوكيل لهذا الوكالة على شئ من شئنا  
 عليه فاشترى لم يتقوا الوكالة لاعتقاد جاز من كل الطرفين يجوز لكل واحد منهما فسخه فافسخه الوكيل فعزل نفسه ونفخ سوا كان  
 حاضرا او غائبا ولم يجز له بعد ذلك التصرف فيما وكل فيه ومضى اذا الموكل فسخه وعزل الوكيل فافسخه في ذلك الى اعلان ان امكن فان امكن  
 فليست به واذ فعل ذلك فعزل الوكيل لم يفسد بعد شئ من تصرفه وان افسخه على غيره من غير اذنه او على الاشهاد من غير اعلام  
 موته يمكن لم يغزل ونقد تصرفه الى ان يعلم فان اختلفا في الاعلام فعلى الموكل البيضة به فان فسخا فعلى الوكيل البيضة منه ما علم بغيره فان  
 حلف بغيره فعلى ان نكل عن البيضة بطلت وكالاته من وقت قيام البيضة بغيره كذا في ذلك بدليل الاجماع المشار اليه في فسخ الوكالة  
 بموت الموكل واعتقه للعبد الذكورية وكل في بيعه او بيعه لم يفسد بيع الوكيل بالاختلاف ففسخ في الاقتران لا يصح الاقرار على كل حال لان  
 مكلف غير مجبور عليه لفساد ورقه ولو اقر المحجوب عليه السفه بما يوجب حفا في ماله لم يصح ويقبل اقراره فيما يوجب حقا على يده انما لفساد  
 والقطع والجلد لا يقبل اقرار العبد على موكاه بما يوجب حفا في ماله من فرضه وادش جناية بل يلزمه ذلك في ذمته بطل البيضة اذا عوقب لان  
 يكون ما ذكرنا له في التجارة فيقبل فيما يتعلق بها خاصة بخوان يقرب من بيع او ادر عبيدا وما اشبه ذلك لا يقبل اقراره بما يوجب حفا على يده  
 بدليل اجماع الطائفة ولا في ذلك الا لئلا يظن ان المير هو السيد ذلك لا يجوز وموقوف من السيد قبل اقراره في كل ذلك بالاختلاف في بيع  
 اقرار المحجوب عليه لفساد اقرار المريض للوالت وغيره بدليل الاجماع المشار اليه ايضا قوله ثم كوفوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على  
 انفسكم والشهادة على النفس في الاقرار وله ينصل على من ادعى الخصم الدليل ببيع اقراره اليهم مثل ان يقول لقنا على شئ ولا يصح  
 الدعوى اليهم لانا انا دعانا الدعوى اليهم كان المبدعى يدعوه الى بيعة ما وليس كذا الاقرار لا انا انا دعانا الدعوى اليهم لانا انا دعانا الدعوى اليهم لانا انا دعانا  
 والمخرج في تفسير اليهم الى الميرد يقبل تفسيره بالقليل الكثير لا بدليل على مقدار معين والاصل برائة الذمة وما يفسر به مقتضى  
 عليه فوجب الرجوع اليه بجهل ان يكون اراد به عظيم عند الله ثم من جهة المظلمة وانه نفيد رجلا عند الضرورة اليه ان كان قليل  
 المقدار واذ العلة في ذلك وجب ان يرجع اليه في تفسيره لان الاصل برائة الذمة ويصح على المخالف بما روي من قوله لا يحل مال  
 امرئ مسلم الا بطيب نفس منه ولا يفسد الا يؤخذ منه اكثر مما يفسر به واذ قال له على مال كثير كان اقرارا بثمانين بدليل الاجماع  
 وروي في تفسير قوله ثم لفسد نصر كذا في مواضع كثيرة انها كانت ثمانين موطنا واذ قال على الف درهم لزمه درهم ويرجع في تفسيره الف  
 البتة لثبانه في الاصل برائة الذمة وقوله درهم زيادة معطوفة على الف وليس بتفسيرها لان المفسر لا يكون يقرأ والعطف كذا الحكم  
 لو قال الف درهمان فاذ قال ثلثة دراهم او الف خمسون درهما وخمسون الف درهم وما اشبه ذلك فالظاهر ان الكل ذاهم لان ما  
 بعد تفسيره اذ قال له عشرة الادرها كان اقرارا ببقعة فان قال الادرها بالرفع كان اقرارا ببقعة لان المعنى غير درهم وان قال  
 على عشرة الادرها لم يكن مقرا بشئ لان المعنى على عشرة ولو قال فانه على عشرة الادرها كان اقرارا بثمانين درهم لان دفعه اليه بدل من عشرة  
 فكان قال له على الادرها فاذ قال له على عشرة الادرها كان اقرارا بثمانين لان المراد الاثنية لا يجب الادرها من الثلاثة فيجب ان  
 الاستقنا من الاجابة فيمن النفي اجابة استقنا الدم يرجع الا ما يليه فقط ولا يجوز ان يرجع الى جميع ما فسد لفظا الفايد على ما

وجزءه في



# من الغنية

ما بيناه في اصول الفقه اذا كان الاستثناء الثاني معطوفا على الاول كانا جميعا واجعين الى الجملة الاولى فلو قال على عشرة الا ثلاثة ولا  
 دهما كان انفرادا بغيره وانما الاستثنى بما لا يتصور معه من المستثنى منه شيء كان باطلا لانه يكون بمنزلة الرجوع عن الاقرار فلا يقبل ان  
 استثنى بغيره بل القيمة كقوله على عشرة الا ثوبا فان منصرفه بما يتصور معه من العشرة شيء والا كان باطلا لانه يجوز استثناء الاكثر من الاقل لا  
 خلافا لما بين ردسوقه في النسخ وابن حنبل يدل على صحة قوله ثم ان عبداك ليس لك عليهم سلطان الا من ابتاع من الغاوين قال  
 حكايته عن ابي بليس بن مالك لا عوف بنهم اجمعين لا عبداك منهم المخلصين فاستثنى من عباده الغاوين سره والمخلصين لغيره لا بد ان يكون  
 احدا لغيره بغير اكثر من الاخر وان قال كذا على كذا درهم بالرفع لم يرددهم لان التقدير هو درهم اى الذى اقرت به ان قال كذا درهم بالخفض  
 لم يرددهم لان ذلك قل عدل يخفى لا بعد ولا يلزم ان يكون اقرارا بدين الدرم لان ذلك ايضا انما لم يرددهم لان ذلك ليس بدين  
 صحيح وانما هو كقول وان قال كذا درهم لانه عشرة من درهم لان ذلك عدل ينصفا بعد وان قال كذا درهم لانه واحد عشر من ذلك فذلك  
 وكذا واعتقضا بعد فاما ان قال كذا وكذا درهم كان اقرارا باحد عشر لان ذلك قل عدل من عطف احداهما على الاخر واعتقضا لدرهم بعد  
 وانما اقراره بدين واحد عشر فان كان مثله على الاول بان يكون من جنسه وانما عليه غيره متعين لم يرددهم لان الاول كقول  
 على درهم لا بد وان كان ناقضا عنه لانه الاول من التالى كقوله على عشرة لابل التسعة لانه اقرارا بعشرة ثم رجع عن بعضها فلم يرددهم  
 وبناو ذلك ما اذا قال له على عشرة لابل تسعة لانه اقرارا بعشرة ثم رجع عن بعضها فلم يرددهم رجوعه بفاو ذلك ما اذا قال له على عشرة  
 الا درهم لان عن التسعة عبدا من لابل التسعة والآخر لفظا العشرة مع استثناء الواحد بغيره انى فقد عبر عن التسعة وان كان  
 ما استثنى منه من غير جنس الاول كقوله على درهم لا بد وانما وقفه وحفظه لابل فغيره غير لزم الاقراران معا لان ما استثنى منه لا ينفك عن الاول  
 فلا يقطر رجوعه عنه ان كان ما اقر به اقل مما استثنى منه معينين بالاشارة اليها او بغيرها مما يقتضى التعريف لانه اقراران شيئا  
 كما ان من جئت احدا من جنسهما او متساويين في المقدار مختلفين لان احدهما والحال هذه لا يدخل في الاخر فلا يقبل رجوعه عما اقر به  
 اولا كقوله هذا الدرهم لفلان لابل هذا الذى بينا وهذه الجملة من الدوام بل هذا الاخر وان قال له على ثوب في منديل لم يرددهما لانه  
 في الاقرار لا يرددهما بل يرددهما في منديل ولا يلزم من الاقرار بالمتغيرين المشكوك فيه لان الاصل براءة الذنوب وكذا القول في كل ما  
 جاز هذا الجري انما قال على الف درهم وبيعته قبل منه لان لفظه على لا يجازي كما يكون الحق في نفسه فيجيب عليه تسليمه باقراره كل ما يكون  
 يده فيجيب عليه رد تسليمه للمقر به باقراره ولو ادعى المثلث بعد الاقرار بقل لانه لم يكذب باقراره وانما ادعى ثاقل ما اقر به بعد بثوبه  
 باقراره بخلاف ما اذا ادعى الثلث تحت الاقرار بان يقول كان عندك اثنا باقية فاقرت لك فيها وكانت الثلثة في ذلك الوقت فان ذلك  
 لا يقبل منه لانه لم يكذب باقراره المتكدر من حيث كان تلفا لو دعيته من غير قريط فقطحق المودع وانما قال له على الف درهم ان شئت لم  
 يكن الاقرار لان الاقرار اخبار عن حق واجب سابق له وما كان كذلك لم يصح تغليقه بشرط مستقبل انما قال من ميراثي من ابي الف درهم  
 لم يكن اقرارا لان اذنا ان الميراث الى نفسه ثم جعل له منه جزء ولا يكون له جزء من ماله الا على وجه الهبة ولو قال له من ميراثي الف درهم  
 كان اقرارا بدين في تركه وكذا لو قال انى هذا لفلان لم يكن اقرارا بالمثل ما دنا ولو قال هذا الذى بيني وبينك لفلان كان اقرارا  
 لا يماند يكون في يد باجاده او عاقبة او غصبة ببيع اقرارا بالطلاق للملك لا يجهل ان يكون من جهة صحيحة مثل ميراث او وصية لان الميراث  
 يوقف له ويبع له الوصية والظاهر من الاقرار بالهبة فوجب حمله عليه من اقراره بدين في حال صحته ثم مرض فاقر بدين اخرج في حال مرضه  
 ولا يفتقر بدين الصحة على من المرض فانما قال انى الجمع بل يقسم على عدد الدينين بدليل قوله ثم من بعد صحته بوجهها او دين  
 من غير فصل لان الاصل شتاء بما لا يستغنى من حيث شتاء بما لا يستغنى وعلى من ادعى تقديم احداهما على الاخر الدليل فصل  
 في الغاوية العارية على ضربين معنوية وغير معنوية فالمعنوية العين والودق على كل حال ما عداها بشرط التقمين او المعنوية غير المعنوية  
 ما عدا ما ذكرناه بدليل اجماع الطائفة المحقة وانما اختلف لما لا يملك المستعير من التقمين والتعدد فقد ابيته فعل المستعير وانما اختلفا  
 في مبلغ الغاوية او قيمتها اخذ ما اقر به المستعير كان القول قول المالك مع يمينه فيما زاد على ذلك بدليل اجماع المشايخ والميلوا الى اختلف  
 مالكا لداوود وايمانا فقال لما لك اجر تكلموا الغصبة ما قال للراكب بل عرفت ما قال لقول قولوا لراكب مع يمينه على المالك البينة لان الاصل  
 براءة الذنوب والمالك مدعى الظن بالنصب والاجر بالكلية عليه البينة وكلما الحكم اذا اختلف مالكا لارضع زراعيا واذا استغنى من غير  
 ليجل عليه ما وزنا معناه حمل اكثر منه او لم يكن الى مكان فغناه كان مقدرا ولو لم يكن لفلان ولوردهما الى المكان المعين بلا خلاف وانما  
 مالكا لارضع المستعير في الغراس والبناء فزع جاد لان غنوا لزرع اخف من حرج ما اذن له فيه ولا يجوز له الغراس والبناء وانما اذن له في  
 الزرع لان حرج ذلك اكثر من الاذن في الغراس لا يكون اذنا في الكثير وكذا لا يجوز ان يزرع الدخن او الذرة اذ اذن له في زرع الحنطة لا

من الغنية



# كتاب النجاة

منه ذلك كثر ويجوز له ان يزوج النجس لان ضرره اقل من اذاه مستعمل الارض للزمن والبقاء قلعه كان له ذلك لان من عين مالوا تالم  
 بفعله والمال المعبر بذلك بشرط ان يقسم له ارض النقص هو ما بين يمينه قائما ومقلوعا الجبل المستعمل ذلك لا يضر عليه فيه ولغير  
 المستعمل ان يطالب بالقيمة كالبشرط ان يقسم اجرة الارض فان طالبه المعين بالفتح من غير ان يقسم ارض النقص لا يحجر عليه لا يملكه  
 على ذلك ويحجج على الخالف فيه بما روي من قوله من يبيع في باع قوم ياذنهم فله قيمته فان اذن له الى ملكه معلوم ثم يبيع بملكه  
 وطالب بالفتح فان ذلك لا يلزمه الا بعد ان يقسم الارض بالخلق وان اذاع شيئا بشرط الفمان فله المستعمل اليه والى وكيله يرضى  
 ضاير ولا يبرأ اذ روى الى ملكه مثل ان يكون دابة فيشدها في اصطبل صاحبها لان الاصل شغلها منه هيئتها ومن ادعى ان ذلك  
 بين <sup>في يمينه</sup> فاعلمه الدليل فصل في الغصب عصبيا له مثل مونا نشاوث قيمته لخراته كالجواب والادماء والتمو ونا اضية الشجر عليه رده  
 بعينه فان تلفت عليه مثله بدليل قوله ثم من اعتد عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتد عليكم ولا ان مثل يعرف مشاهدا والقيمة ترجع بها  
 الى الاجرة والمعلوم من مقتضى المجتهد في ذلك انه اذا اخذ المثل اخذ في حقه واذا القيمة ردت باذنه ذلك ونشرونا اعوانا المثل اخذ القيمة  
 فان لم يقض بعد الاعوان حتى مضت مدة اختلاف القيمة فيها كان له المطالبة بالقيمة حين القبض لا حين الاعوان وان كان قد حكم بها الحاكم  
 حين الاعوان ولا ان لا يثبت في منه المثل بدليل نعمة زال الاعوان قبل القبض طوبى بالملك حكم الحاكم بالقيمة لا ينقل المثل اليها واذا  
 كانا لولبع المثل اعتبر بهل منه حين قبض البديل ولم ينظر الى اختلاف القيمة بعد الاعوان ولا قبله وان غصب ايا مثل له وعرضا  
 يتساوى قيمة اجزائه كالثياب الرقيق والخشب الخالي من الحديد والاصناف العترة وغير ذلك من الاواني وغيرها وجب يردده بعينه  
 فعند ذلك يتلفه جميع قيمته لا يملك الرجوع فيه الى المثل لان ساءه في الفتحة حالفه في الثقل ان ساءه فيها حالفه من وجوه  
 وهو القيمة فاذا تعدت القيمة كان الاغتصاب بالقيمة ويحجج على الخالف بما روي من قوله من اعتق ثقتا من عبد قوم عليه فوجب عليه  
 القيمة دون المثل يقسم الغاصبا يوفى من زيادة قيمة المفتوح بغوا في زيادة الحد اذ فيه لا بفعله كالممن والولد في نظام الضمة  
 والقران سواء رده في المفتوح او مات في يده لان ذلك حادث في ملكا المفتوح منه لا يملك بزل الغصب وان كان كك فهو مضمون على الحاكم  
 حال بينه وبينه فاما زيادة القيمة لا ارتفاع السوق فيمنه فهو منع الراد لان الاصل من ائذ الذي تروى شغلها يفطر الى ليل فان امره حتى  
 هلكت العين لونه ضمان بينهما باكثر ما كانت من حين الغصب حين الملك لا اذ ادعى لك برئته منه يبين وكذا تالم يوردها  
 صبيح الغاصب لثوب يصبح يملكه فزاد في ذلك قيمته كان شريكه يمتددا في زيادة فيه وله قلع الصبيح لا رعين ماله بشرط ان يشتر  
 ما ينقص من قيمة الثوب لان ذلك يحصل بجنايته ولو ضرب القتره ورام والزراب لبنا وفتح الغزل ثوبا وطحن الحنطة وخبز الدقيق  
 فزاد في القيمة بذلك لم يكن له شيء لان هذا اذا رافا لم يمس باعيان اموال ولا يدخل المفتوح بشيء من هذا الا فقال في ملك الغاصب  
 ولا يحجر صاحب على اخذ قيمته لا انا اصل بثوب ملكا المفتوح ولا دليل على ذلك بعد التغير ويحجج على الخالف بقوله على اليد ما  
 قبضت حتى يوفق قوله لا يجد مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه ومن غصب يتاخطا باجود منه فالغاصب المجاد بين ان يعطيه من ذلك  
 يلزم المفتوح منه بقوله لا نرتفع له بخير من زينة ديننا ان يعطيه مثله من غيره لا نرضاه بالخاط كالمسكوك ولو خاطبه باوك منه لزم ان  
 يعطى من غيره لك مثلا الزينة التي غصبه لا يجوز ان يعطيه منه بقيمة زينة التي غصبه لان ذلك باوان خاطبه بمثله فالمفتوح منه شريكه  
 فيه عاكس مطالبة بيمينه ومن غصبها فزاد به ابيضه فاحفظها فالزوج والفرج لصاحبها دون الغاصب فاذا بينا ان المفتوح لا يملك  
 في ملك الغاصب بغيره واذا كان با تيا على ملك صاحبها فاقوله منه ينبغي ان يكون له دون الغاصب من احيائها من اخذها القول بان الزوج  
 والفرج للغاصب عليه القيمة لان عين الغصب له والمذهب الاول ومن غصبها جده داخلها به بناءة لونه ردها وان كان في ذلك  
 قلع ما بناء به فملكه لمثل ما قد مضاه من الدليل في مسئلة ضرب القتره وطحن الحنطة وكذا لو غصب لocha فادخله في سيفه ولم يكن في  
 رده هلاك ماله حره وعلى الغاصب اجرة مثله ذلك من حين الغصب حين الراد لان الخشب يستاجر للاستفاد به وكل منفعة تملك بعنده  
 الاجارة كمنافع الدار والابرة والعبد غير ذلك فانها يقسم بالغصب ليل قوله ثم من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتد عليكم  
 والمثل يكون من حيث الصورة ومن حيث القيمة واذا لم يكن للنافع مثل من حيث الصورة وجب له القيمة واذا غصبك صانعة بها يدين  
 ماله وعمرها كك فالزوج والشجر لا نرعين ماله وما تغيرت صفته بالزيادة والنماء وعليه اجرة الارض لا نرذرا تنفع بها يفرق فضا غاصبا  
 للقيمة ويلزمه ضمانا وعليه ارض فضاها ان حصل بها فضا لان ذلك حصل بفعله ومنه قلع الشجر عليه فضا لا ارض وكذا لو حفر  
 اجبر على طمها والغاصب لك وان كره مال الارض لما في مركزه من الضرر وحل ايضا ما يتركه من احد دابة فضاها وفتح فضاها  
 ما يتركه الغاصب سواء كان ذلك على الجمل او على اجزاء من اجزاء لان ذلك كالسبب في اذنها لو كانا امكن ولم يحدث سبب في



## مِلَّ الْعَيْنِ

موصوب عليه الضمان سواء كان ولا خلاف أنه لو علم أن من له الحق يخرج ما فيه وهو مطروح لا يمكن ما فيه غير أن الضمان ولو كان الزنى  
 فاما استندوا بقوله الحق حدث عليه سقطته من ربح أو فزله أو غيرهما فاندفع ما فيه لم يلزم الضمان بلا خلاف لأنه قد حصل ههنا  
 مباشرة وسبب من غير ومن غضب عبدا فابوا وبغيره فبشره فغلبه فبشره فاندفع ما فيه صاحب العبد ملكها بلا خلاف ولا يملك الضمان العبد  
 فان عاد ففسخ الملك عن القيمة وجب عليه وما واخذنا فبشره فاندفع ما فيه فاما كان لتعذر اخذ العبد الجلوله بين مالكه وبينه ولم يكن  
 عرضا عنه على وجه البيع لا فاندفع ما فيه فاما كان ملك القيمة يتجمل ههنا وملك القيمة بملكه عن العين فاما لا يصح على وجه البيع لأن البيع كونه  
 فاسدا عندنا وعند الخلفاء هذه المسئلة يكون موقوف فان عاد العبد سلم الشتر وان لم يعد له البايع الشتر ولما ملكنا القيمة ههنا  
 والعبد ابقوا لم يجز الرجوع لما مع تعذر الوصول إلى الصيد ثبت أن ذلك ليس على وجه البيع وما يلزم بالجنازة على الحيوان سند ذكره فضيله  
 في كتابنا يا شافعي **فصل في الوديعه المرحمة** في قولنا الوديعه والاستناع من ذلك هو اولى ما لم فيه ضرر على المودع يجب عليه  
 حفظها بعد القبول لما كما يحفظ بالدهى ما نه لا يلزم ضمانا الا بالثبوت فان تضرع فيها او في بعضها فانهما او ما ربحنا وكذا ان تضرعنا  
 او عدلنا ههنا او نقلنا من حرا لا ما هو وانه كان متعددا ويلزم الضمان بدليل الجماع الطائفة وكذا ان لم يكن هناك ضرر من شئ  
 ونهبنا وعرفنا او غيرهما فانهما امينا اخر وصاحبها الضار وخالف من هو صاحبها في كيفية حفظها وكذا لو اضرنا لظالمنا  
 اخذنا من دون ان يتجان للقتل وسلبها اليه سيده او امره وان خاف ان يجره ان يحلف انه ليس عنده ووديعه اذا طوبى بذلك  
 ويوك في بيته بما ليس من الكذب بدليل الاجماع المشا واليه الاضمان عليه فيم الظالم فاخذنا الوديعه فمروا ولو تعدا المودع ثم اذال  
 الشئ كمثل ان يرهها الى الحرة بعد اخرجها لغيرنا الضمان لا نه لا خلاف انه كان لا نه لانه قبل الرد ومن ادعى سقوطه عنه بعد غلبه  
 الدليل لو ابراه صاحبها من الضمان بعد الثبوت قال قد جعلنا الوديعه عندك من ان يرحى لان ذلك حقه فله العشر فيه بالابراه  
 والاسقاط ويؤزل الضمان بها الى صاحبها او وكيله سواء اودعها اياها مرة ثانية ام لا بلا خلاف فاما علم المودع ان المودع لا يملك الوديعه  
 لم يجز له رد ما اليه مع الاختيار بل لا يرد ذلك في مستحقه ان عرفه بعينه فان لم يعين له حملها الى الامام العادل فان لم يمكن لزم الحفظ  
 بنفسه في حياته ومن يتشا اليه في ذلك بعد فاته الى حين التمكن من المستحق ومن احتجنا من قال تكون والحال هذه في الحكم كاللغة  
 والاولى لحوط وان كان الوديعه من حلال حرام لا يقر احد ههنا من الاخر لزم رد جميعها الى المودع متى طلبها بدليل الاجماع المشا واليه  
 متى ادعى صاحب الوديعه فترط ضامه لبيته فان فقدت فالقول قول المودع مع يمينه وكذا انه لا يمين عليه ان كان تضرع من رايه رانا  
 ثبتا لتعريضه فاختلغا في قيمة الوديعه ولا يمينه فالقول قول صاحبها مع يمينه من احتجنا من قال باخذنا ما اتفقنا عليه يتجمل المودع على  
 ما اذكره من الزيادة **فصل في الاجارة** كل شئ يشباح بالعار يشباح بعقد الاجارة بلا خلاف من يعتد به يقتصر صحته الى شروطها  
 بثوث ولا يترد المثلثة فلا يصح ان يوجر الانسان ما لا يملك القرض فيه لعقد ملكه اذ ان بثوث حجر ومن اوجارة متقدما وغير ذلك  
 ومنها ان يكون المعقود عليه من الجانيين معلوما فلو قال جرتك حدث ما بيننا لدارينا وبمثل ما يوجر من فلان واداه يصح ومنها ان يكون  
 متقدما على تسليم حشا وشرا فلو اوجر عبدا ابقا او جارا ثارا لا يفتقر من تسليمه وما لا يملك القرض فيه لم يصح منها ان يكون متقدما  
 فلو اوجر من الزنا عنه في وقت يفوت بخير وجهه الماء واقفه عليها لا يوزل في ذلك الوقت لم يصح لتعذر الانتفاع ومنها ان يكون المتقدما  
 مباذنه فلو اوجر مسكنا او دابة او غنما في محظور لم يجز فان كان المستاجر مسكنا اخرج مع ما تقدم من الشرط الى تعيين المدة وان كان ثارا  
 افتقر الى ذلك والى تعيين المدة كذلك بدليل الجماع الطائفة المحقة ولا نه لا خلاف في صحة العقد مع تكامل ما ذكرناه وليس على  
 صحته مع اختلال بعضه بل لا اذ اصح العقد استحق الاجرة عاجلا الا ان يشترط التاجيل بدليل الاجماع المشا واليه اية قوله تعالى  
 فان ارضعن لكم فامومن اجور ومن لا المراد فان بدن لكم الرضاع بدليل قوله في اخر الآية وان تقاسمتم فترجع له الحق والعاملان  
 لا تفرق بآخرة مثلهما وملك المودع الاجرة والمستاجر المفعول بقدر العقد حتى لو استاجر دابة ليركبها الى مكان بعينه سلمها اليه فاسكنها مدة  
 يمكنه السير فيها فلم يفعل استقرنا الاجرة عليه بدليل الاجماع المأخوذة ولا نه عقده على منفعة ومكنه منها فلم يستوفها وضيع حقه وذلك  
 فيقتلحق المودع اذ قال جرتك هذه الذكرا كل شهر بكذا صح العقد ان لم يعين اخر المدة لان الاصل الجواز والمنع يحتاج الى دليل  
 ليعتق الاجرة للزمان المذكور بالذخول فيه ويجوز الفسخ بخير وجهه ما لم يدخل في الثلثة ومن احتجنا من قال لا يجوز ان يجر مدة قبل دخول  
 ابدا ههنا لا انتفاء صحة الاجارة الى التسليم ومنهم من اخذ بالقول يجوز ذلك هو اولى لقوله ادنوا بالعقود وقوله الموثوق عندكم ثم  
 واما التسليم فهو مقتضى عليه حين استحقاق المستاجر له وتعد قبل ذلك لا ينافي في عقد الاجارة لا يجوز ان يوجر باكثر مما استاجر من  
 جنة سواء كان المستاجر هو المودع او غيره الا ان يحتج فيما استاجر محدثا يصح بدليل الاجماع المشا واليه لا نه لا خلاف في جواز ذلك بعد



کتاب النجاشی

الحديث ولا دليل على جواز بله ولا يفسر بانك مع اختلاف الجنس مثلاً يستاجر به ياد ويؤجره باكثر من قيمته من العدم على ان الرنوال  
يدخل مع اختلاف لان اصله في الشرع جواز الفسخ فيما يملك الامناع واما ملك المستاجر لنفسه بالعقد جازان يملكه لغيره على حسب  
يقفان عليه من زيادة مقابلة الا ان يكون المستاجر الدار على ان يكون هو الساكن والذات على ان يكون هو الساكن والذات  
على ان يكون هو الساكن فيكون في الحال هذه الجازة ذلك لغيره على ان يكون دليل الاجماع المشار اليه الاجابة عن ذلك من كل الجانبين  
ينفع الاجماع من بطلان المستاجر بخوان بفسخ ملك المور الفسخ او من قبل المستاجر مثلاً المسكن او غيره على وجهه من  
استحقاق المنفعة بملك المستاجر الفسخ وقطعته الجارة الى ان يبعد ملك المسكن الى الحالة الاولى لان الحق عليه فذلك لا  
ان يكون ذلك بفسخ المستاجر بزيادة الاجر والنفان وتفسخ الاجارة بموجب احد المتعاقدين دليل الاجماع المانع ذكره لان من خالفه  
في ذلك من اصحابنا لا يؤثر خلافه في ذلك الاجماع لما بيناه فيما مضى ايكم فالمستاجر خلع على ان يستحق المنفعة من ملك المور وقد قال  
ذلك هو توكيد ان كان المور عقد على ان يستحق المستاجر المنفعة بملك المستاجر فسخ الاجارة بالفردان كان ذلك بحكم الحاكم  
بفسخ ذلك من اعداد الخالف لما نذكره مثلاً يستاجر جلا ليج يرض ويبدل من الحج او حانوا ليج يبيع البر بزيادة شره يفسخ بوه  
ايجاباً في مال الصوت لا يفسخ الاجارة بالبيع على المشتري ان كان عالماً بالاجارة الا مساك عن الفسخ حق ففسخه مدتها وان لم يكن عالماً  
بذلك جاز له التجار في الرهن بالبيع دليل الاجماع المشار اليه يدل ايضاً على ان الاجارة لا تفسخ بغير ما ذكرناه او فوا بالعقد وهذا عقد  
موجب لوفاء به وايضاً فقد ثبت صحة العقد القول بان شيئاً من ذلك يبطله فيفسخ دليله من تعدد المستاجر اتفاقاً عليه من المدة  
او المساندة او الطرفين وقد لا يجوز له او عينه الى ما هو اشق في الحل والمعمور في السير او في وقتها في ضربها لذاته من الحل او الفسخ  
ويكون لغيره لا يدل على الشرط بدليل الاجماع المشار اليه لا خلاف في براءة الزمة منه اذا دعى ذلك ليس على براءة الزمة بل يورثه دليل  
لو دللنا على المكان الذي تفسخ عليه بعد العقد بزيادة لم يزل الضمان بدليل الاجماع وايضاً فقد ثبت لصحان بلا خلاف من  
استعمله فانه لا بد له الى ذلك المكان فعليه دليله ان رد ما الى البلد الذي استاجر فانه لا بد صاحبه ان زال خنائه والاجر فانه لا بد  
ما استوجب به او فسخاً ان كان ذلك بفسخه او فسخاً من صفته سواء كان خنائه او حاناً او بطلان او غير ذلك سواء كان مشركاً  
وهو المستاجر على عمله في الزمة او مفرداً وهو المستاجر للعمل مدة معلومة لا يرخس عمله فيها من استاجر به دليل على ذلك الاجماع المانع  
ذكره ويحج على الخالف بقوله على اليد ما اخذت حتى تؤديه لا يفسخه خنائه الصانع على كل حال الا ما حصل له دليل مما ثبتناه من قبل  
عليه ان يكتسب بجاهتهم واجرة الكمال وذلك ان الصانع على البائع لان عليه تسليم ما باعه معلوم المقدار وجره وذل الثمن وناذره على الشر  
لان عليه تسليم الثمن معلوم الجودة والوعد واجره والضمان على حبيباً يبدله ما لهما فان لم يعيز شيئاً كان اجرة العبد والامرد  
البيع انما لا يفسخ في المصير عشرة ايام ففسخه من غير المصارف بغير مدهما واعد ذلك بفسخه بغيره بالصلح ومن اجر غيره ارضاً ليزرع فيها خفا  
صح العقد لم يجز له ان يزرع غيره ذلك بدليل قوله نعم او فوا بالعقد وقوله الموثق عند شرطهم وانما الاجرة للزراعة من غير زرع  
لما يزرع كان لان يزرع ما شاء لان اصل الجواز المانع يقتضي دليله اذا اجر ما على ان يزرع ويغرس لم يعين مقدار واحد منها له  
بمع لان ذلك يجوز له الفسخ يفسخه اذا لم يعين بطل العقد اذا اختلف المور والمستاجر في قدر الاجرة او المنفعة وفسخاً لبيته  
حكم بينهما بالقرعة من خرج اسهم حلف حكم له لاجماع الطائفة على ان كل امرئ يحول شئيه في القرعة ففسخ كل من الزراعة والمساكن  
يجوز الزراعة ونحوها في الارض سواء كانت خلالاً للخل او لا طائفة افسخ على الخارج الكرم وغيرها من الشجر الممر نصفه على ذلك  
ما زاد عليه من فسخ دليل الاجماع الطائفة المحقة وايضاً فالاصل الجواز المانع يقتضي دليله بجمع على الخالف بما رده من انه عامل اقل  
بشطر ما يخرج من تمره وندع وما رده من نبيه من الخابرة محمول على الجارة الارض ببعض الخارج منها وان كان كان معينا لان ذلك لا يجوز  
باعتقاف العقد لقطع على المكان تسليمه من شرط صحة العقد مشاهد ذلك اما ان تسليمه تعيين المدة يترتب تعيين حق العامل شرط ان  
يكون جزء مشاعاً من الخارج فلو عامله على دن معين منه وعلى غيره مكان مخصوص من الارض وعلى تمره ثلاث بعينه باطل العقد بلا  
خلاف بين من اجاز الزراعة والمساكن ولا يفسخ الا ما عينه فيبقى وبالأرض التخل بالفسخ وقد لا يعطى لاعطه ما عينه فيبقى  
العامل بغيره وانما المزارع والمطبخ عمله على هذا الشرط بطل المسكن واسحق اجرة المسكن ففسخ العامل على حسب ما يقع العقد عليه ان  
كان مطلقاً جاز لان يولي العمل لغيره ويزرع ما شاء وان شرط عليه ان يولي العمل بنفسه ان يزرع شيئاً بعينه لم يجز له ان يفسخ ذلك بدليل  
اجماع الطائفة وقوله الموثق عند شرطهم ولو زرع ببعض الخارج من الارض البذر من ما لهما والعمل المحظ من المزارع جاز  
كذا لو شرط على العامل حال العقد ما يجب على رب المال وبعضه هو ما فيه حفظ الاصل كبناء الحظا وانشاء الانهار والذات شرطاً



# من الغنية

التي ترفع الماء أو مشطاً على الماء ما يجلب على العامل وبعضه كالتيار والتلغيط قطع ما يصلح الخلل من جريد خشيش أصلح السواقي فيه  
 فيه الماء أو إدارة الدار لحفظ التمر حينئذ وفعله إلى المصنع صحيح ذلك لما لا الأصل في الخبز لو ساقاه بعد غلته في التمر صحيح وكان  
 نذيق من الغلته وإن قل لا الأصل لأن الأبناء عامه في جواز المساقاة من غير ضل ما الزكوة فإنها تجب على مالك البذر والخلل  
 كان ذلك لما لا الأرض زكوة عليه لأن المستأمن من ملكه ومن حيث كان من الماء أصله ما يأخذ المزارع والمطبخ كالأجرة عن عمله لا خلا  
 أن الأجرة لا يجزئ الزكوة وكذا أن كان البذر للمزارع لأن ما يأخذ مالك الأرض كالأجرة عن أرضه فإن كان البذر منها فالزكوة على  
 كل واحد منهما إذا بلغ مقدار سهمه لثقتا وعقد المزارعة والمساقاة فسيب عقد الأجرة من حيث كان لا رسا وانفرد في تعيين المدة في شبه  
 التراض من حيث كان سهم العامل شاعراً بالمستأمن والمزارعة والمساقاة إذا كانت على أرض خراجية فخر اجتمع على المال لا أن يشرط على  
 العامل وهو على المستقبل لأن يشرط على المالك إذا اختلف صاحب الشجر والعامل فقال صاحبه شئت لك ثلثت وقال للعامل  
 لا بل نصف فثقتا للبينة فالقول قول صاحب الشجر مع يمينه لأن جميع الثمرة لصاحب الشجر لا يملكها أصله وإنما يثبت للعامل من ذلك  
 بالشرط فإذا ادعى شرطها كان عليه لبينة فإذا عدهما كان القول قول صاحب الشجر مع يمينه وإن كان مع كل واحد منهما بينة فثبت  
 بينة العامل لأنه المدعى لقوله البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه صاحب الشجر مدعى عليه فثقتا للبينة فقصص في أجناب الموات قد  
 فيما مضى أن الموات من الأرض للأمام القائم مقام النبي خاصة وأنه من جملة الأقال يجوز له التصرف في أنواع التصرف لا يجوز لأحد  
 يتصرف فيه إلا بأذنه ويدل على ذلك إجماع الطائفة ويصح على الخلاف بما رده من قوله لا أحد كمالاً لا طاب له نفس ما رده من إيجازنا  
 بأذن مالكها أو سبق إلى التخصيص عليها كان أحق بالتصرف فيها من غيره وليس للمالك أخذها منه إلا أن لا يقوم بغاوتها ولا يقبل عليها ما  
 يقبل غيره بالإجماع والمناوأة يصح على الخلاف بما رده من قوله من أجل ضمانته قوله وقوله من أحاط طاب له نفس ما رده من إيجازنا  
 بذلك ما ذكرناه من كونه أحق بالتصرف لأنه لا يملك قبلة الأرض إلا بآذنه في أحيانها ولا يجوز لأحد أن يغيرها إجماع النبي من الكلال لأن  
 فعله حجة في الشرع يجب لا تنافي به كقولهم على أن ذلك لمصلحة المسلمين وما قطع على أنه مفعول لمصلحةهم لم يجز تنصده للأمام أيضاً  
 أن يجز من الكلال لنفسه لمصلحة الجماعة ونعم الأصل في الجزية والقبول ما يكون في الغاصلة عنه كفاية لو أثنى المسلم ليس لأحد كلال  
 عليه ولا مقتضى فعله لأنه عندنا يجرى في جواز الإختصاص به بحسب المرسول ولا نأخذ بيننا أن الموات ملك أرضاً فله حاميها بلا خلاف فثبت  
 الخلاف أن النبي قال لا حي إلا لله ولو سوله ولا ثمة المسلمين ولا يجوز للأمام أن يقطع شيئاً من الثوابع والطرق ورواها الجوامع لأن هذه  
 المواضع لا يملكها واحد بعينه الناس فيها مشركون فلا يجوز له والمحال منه إقطاعها ومن أجاز ذلك فعليه لدليل الماء المباح ملك  
 بالجماعة سواء كان في ناء أو ساقاة إلى ملكه في خزانة أو غلبت بالزيادة فدخلت إلى أرضه وهو أحق بماء البئر لأنه ملك للتصريف فيها بالإجماع  
 وإذا كانت في البادية فعليه بذلك لغاصلة عن حاجته لنفسه بأشبهه لئلا يمكن من دعي ما جازوا البئر من الكلال المشترك وليس عليه ذلك  
 لو دعي لأحد لأنه الاستيلاء وندرك الخلاف أن من منع فضل ما لم يمنع به الكلال منعاً فله فضل بحسبه يوم القيمة ولو لم يجز  
 البئر من حيثها ما يحتاج إليه في الاستيلاء من الترمطج الطين ورواها بيننا أن حدها بين بئر المعطن أربعون ذراعاً وما بين بئر  
 الناضح إلى بئر الناضح ستون ذراعاً وما بين بئر العين إلى بئر العين في الأرض الصلبة خمساً مائة ذراعاً وفي الرخوة ألف ذراعاً وعلى  
 هذا لو ادعى بئر حفر بئر إلى جانب بئر ليس فيها ماء لم يكن له ذلك بلا خلاف لا يجوز له الحفر إلا أن يكون بينهما الحد الذي ذكرناه فإما من  
 حفر بئر في ناءه أو في أرضه لم يملكه فانه لا يجوز له منع جاره من حفر بئر آخر في ملكه ولو كانت بئر الواقعة بغيره بلا خلاف بينه وبين  
 الأمرين أن الموات يملك للتصريف فيه بالإختصاص سبق إلى حفر البئر أحق بحفر غيره وليس كالحفر في الملك لأن ملك كل واحد منهما مشفق  
 ثابت فجاز له أن يفعل فيه ما شاء ومن ضرب إلى الواو أحق بالماء المجمع فيه من السيل من بعد عنه نصي سول الله أن لا ضرب إلى الواو  
 يتجمل بالماء للخلل إلى أن يبلغ في أرضه إلى أول الساق والزرع إلى أن يبلغ إلى الشراك ثم يرسله إلى من يليه ثم هكذا يصنع إلى يليه مع جناً  
 ولو كان ذرع الأسفل يملك إلى أن يصل إليه الماء لم يجز على من وقف أن يرسله إليه حتى يكتفي بأخذ منه الحد الذي ذكرناه فثبت في  
 الوقت بقدر صحة الوقت بشرطه أن يكون الوقت محتاجاً لما لا التبرع فالوقت هو محجوز عليه لغيره يصح منها أن يكون ملتفتاً  
 بغيره فاصلاً للتصريف إلى الله ثم والعبرج من الغائبة وقتاً حلت مسبلتاً فاقوله تصدقاً فانه يحتمل الوقت في غيره وكذا حرمته أبداً  
 مع أنه لم يرد بهما عرف شرع فلا يحل على الوقت لأبداً دليل من احتجنا بأننا اختلنا القول بأنه لا يصح في الوقت لا نقول وقتاً ولو قال تصدق  
 وتوكل الوقت صح فيما بينه وبين الله ثم لكن لا يصح في الحكم ما ذكرناه من الاحتمال منها أن يكون الموقوف معلوماً مقادراً على ثلثه مع الاستيلاء  
 به مع بناء عينه في يد الموقوف عليه سواء في ذلك الموقوف وغيره بالمشاع الموقوف بدليل إجماع الطائفة ويصح على الخلاف في وقت الموقوف بغير

في حفر البئر

له ومن ملك

لله بئر المعطن

في حفر البئر



# في الوقف الهبة

ام معتقل فانها ثالث بارسوا الله ان بامعقل جعلنا في سبيل الله وانا اريد بالحق فاركبه فقال اركبه فان الحق والحق من سبيل الله وفي الوقف الهبة  
 بقوله لعنه من سبيل الله سبيل الله والتمها كانت سبيل الله لان النية ما نسلم خبر انما على الهبة ولا يجوز وقف له رهم والد نادى بالحق  
 من ينفذ بركان الموقوف عليه لا ينفع بها ما يبيع بقاء عنها في بدو منها ان يكون الموقوف عليه عيالا او اصف فلو وقف على نفسه لا يصح وفي ذلك خلاف  
 فاما اذا وقف سبيل الله على المسلم عام فان يجوز له الانتفاع به بل خلاف لا يجوز له الا بالاضافه فيكون هو عياله فانه سواء وان يكون معرف فانه  
 نفقته به الى الله تعالى بالوقف عليه هو من يملك الانتفاع بالوقف فلا يبيع ان يبيع على شيء من ماله بل الضلال ولا على الخلق اهل الاسلام ولو كان  
 الحق الان يكون راجع له ولا على اولاده ولا على ولد له ولا على الخلق بل انفسا ولا على عبد بل خلاف ولو وقف على اولاده وفيهم هو صحيح ودخل في الوقف به  
 له على وجه البيع لان الاعطاء بانفسا الوقف في ابتداء من من اهل الملك يصح الوقف على المساجد والفقراء وغيرهم لان المقصود بذلك مصالح المسلمين وفيهم  
 يملكون الانتفاع وفيها ان يكون الوقف مؤبدا غير منقطع فلو قال وقف كذا سنة ابيع فاما فضل الموقوف عليه ومن فهو مقادير ذلك فشرط في الزوم وبه  
 على جهة اعتباراه من الشرط طبع اجماع الطائفة لا خلاف في صحة الوقف لزوم ادا انكامل هذه الشرط وليس على جهة ولو زاد انكامل دليل اذا  
 تكامل هذه الشرط طرزال ملك الوافق لم يجر له الرجوع في الوقف ولا يغيره من وجهه لاسبيل الاعطى وجهه كونه دليل الاجماع المشايخ لا خلاف في  
 انقطاع التصرف فيه ويضيق من هذه هو فائدة الملك ويعلق الخلق المانع من بيعه لا بد على ابتداء الملك لان الرافق منوع عن بيع الموقوف وان كان مال كله  
 والسبب منوع من بيع ام الولد في حال عهدها وعندهم في كل حال وهو مال لها على ان يجوز عند ناسخ الوقف الموقوف عليه باصنافها لا يجرى فيها وقف  
 خرابه او كانت جارية باهر حاجته سبيل الله ودعاهم الضرورة الى بيعه بدليل اجماع الطائفة ولا خلاف في صحة الوقف الهبة فاما ان يقول منقطع الاخر  
 الله ذكرناه جاز وبيع في الوقف ما يشترطه الوافق من شرطه الا على الاولي واشتركا او يفضل في المنافع او صاواها وفيها الى غير ذلك بل خلاف واذا  
 على اولاده واولاده دخل فيهم اولاد البنات بدليل اجماع المشايخ لان اسم الولد يقع عليهم لغز وشرا ولقد اجمع المسلمون على ان عيشة من ولد له  
 وهو ولد بنده وقد قال في المحقق الحسين ابناءى هذا ان امانا فاما او قلنا واذا وقف على نسله او عياله ودرته وهو بنسبه لا يجرى الام وان وقف  
 على غيره فم درهم بدليل اجماع المشايخ قد نص على ذلك نعلب بالاعراب من اهل اللغة واذا وقف على غيره او على قومه ولم يعبهم يصنع على عرف قومه  
 في ذلك الاطلاق وذكرنا ان اوقف على عياله كان ذلك على الخاص من قومه الذين هم اقرى الناس لغيره اوقف على قومه كان ذلك على جميع اهل القوم  
 المذكورين الا ان اوقف على عياله ولم يعبهم كان ذلك على من يجرى اده من جميع الجهات الى اربعين ذراعا بدليل اجماع الطائفة وفيه بطل اسم المصلحة  
 التي الوقف عليها وانفرد من ربا بها جعل ذلك في وجوب البرر وكذا نرجع الزور في الوقف والاول حوط فصل في الهبة بغير صحة الهبة الى الاجازة بقوله  
 ومي ضربان احدهما لا يجوز له الرجوع فيه على حال والثاني يجوز فالاول ان تكون الهبة من ماله او قد نفق عنها او يكون له في حرم ويضيقها هو اولاد  
 سواء ضد بها وجه الله تعالى لا اولى يقبض قد ضد بها وجه الله تعالى ويكون الرجوع فيه في بيعه لغيره بل الله تعالى لصلته والقبول الثاني فاعدا ما ذكرناه و  
 قول الخلق لا يجوز الرجوع في الهبة بيننا في القول بانها تملك بالقبض بطل بالبيع في ماله الهبة فان يجوز الرجوع فيه ان ملك بالقبض فيما اعتد به واعتد  
 ذلك قولوا بطله وتعلق بها بغيره ومن قوله الرجوع في هبته كان الرجوع في قبضه لا يصح لانه خبر احدث هو متخاص باختبا ورده من طرفه في جوار الرجوع  
 على ان الاقل لازم ان كانت الهبة من ماله او قد نفق عنها بالقبض وان كانت الهبة من ماله خاصة لانه بعد الرجوع في المثل وعلى الوجهين لا يجوز ان يكون  
 المستعاقب بالخبر الجهر لان الكلب لا يجرى عليه بكونه لمراد الاستنفار والاشتمال وفد ركن من طرفي الخلق الرجوع في هبته كالكلب يجرى فيه وذلك يصح فاما  
 قلناه على انه لو دل على الخبر لم يخصص بالوضع الذي يجرى به بالهبة في المثل لصلته بالحق محسوس من اصل المال لا لثالث بدليل اجماع المشايخ  
 الهبة ولا يجرى الهبة بغيره لانه حكم الهبة بغيره جال الخلق وعلى لورته لا يعلق بالماله في تلك الحال وحكم الوضعية موقوف الى بعد الوفاة وفي  
 يعلق بالماله في ذلك الوقت فكانت محسوسا لثالث وهبة المستعاقب جاز بدليل اجماع المشايخ لان الاصل الجواز والمانع يقصر الى دليل لا يصح على  
 المخالف بالاختبا الواردة في جواز الهبة لانه لا فضل فيها بين المستعاقب وغيره ولو قبض الهبة من غير ان الوافق لا يصح ولزوم الدلالة لا خلاف في صحة  
 ذلك مع الاذن وليس على صحة من وزع دليل اذ اوجب لم يخصص في ذاته كان ذلك ابراء بلفظ الهبة وبغيره بل من هبة الحق لان في ابراء منه منته  
 ولا يجرى قبول المنزوم من غير نافذ وقبضه او شاة لا ينفع بلبها ماله معلوم لورته الوفاء بذلك اقصى حرامه منته ولو كان ذلك لغز من بيع القرض  
 الى الله تعالى بوجهه وبيع من هلك الخبز ونفسا بها بالعد وكذا لا يجوز الرجوع في الهبة والقبض الهبة اذ كانت ماله من ماله منته وقصد بها وجه الله تعالى والتم  
 والرئيس سواء وانما يفتلنان في الشبهة فالرئيس ان يقول ان يملك هذه الدار وله جوارك ويحكي والهبة ان يكون لغيرك كذا ماله عمرك او ماله عمرك اذ اعطى اليك  
 ذلك بغيره رجع الى ربه فاما ان قال ان يملك هذه الدار وله جوارك ويحكي والهبة ان يكون لغيرك كذا ماله عمرك او ماله عمرك اذ اعطى اليك  
 ان يكون ماله معلوم لك بملكه ان لا يجرى الرجوع فيه وان كان ذلك من جعل له من عائلته واماله الا باذن مالك ومن شرط صحة ذلك ان يكون ماله معلوم  
 ماله منته ونفسا الهبة وقبول الهبة اذ اعطى من جوارك بغيره من ماله وجه الله تعالى وقبض بها ولا يجوز الرجوع فيها ولا يجوز قبضها الا بالقبض

في الهبة



# كتاب الغيبة

ووضع فيها من هذا الكتاب ان قصدها العوض عنها ففتح وقيل المندك وهو مخبر في هذه الغيبة ورواهما ويلزم العوض عنها اذا قيل بمثلها والزيادة افضل لا يجوز  
 العوض عنها الا بعد التوضيح والغير عليه من ان ادعته اولاده فالاول ان يتوكلوا فيهم ولو كانوا كواكبا وانما وان فضل بعضهم على بعض جاز كل ذلك بيد ليل النجا  
 الطائفة ومنه النجاة **فصل في اللغة** من وجد ضالته انما يريد ان يحضرها فخذها وبديل الجاه الطائفة وقد وعز النبي انه قال وفي مثل عن ذلك ما لم يلقها  
 عنها اخذها ورواهما سفاها ورواهما ذلك كرواها خذها وكان فيهم من الذي هم انهم من وجهه ويجهل الغيبة من وجهه بل بلغ انهم زاد عليهم ما كان فينا  
 بالنبي في كماله من غير جبري اما ما سئل عن ذلك فعليه تعريضه حولا كما لا يخفى اوقات بروز الناس افا كان اجتماعهم كالاسواق وابواب المساجد هو بعد  
 ان لم يات حتما فهو بالحيث بين حفظه نظر الالتماس منه بان ان يثبت بعينه ويضمنه حتم لم يرض وبان ان يثبت بعينه ويضمنه وعليه لضمان الالتماس  
 فانه لا يجوز ملكها ولا يلزم ضمانها ان يثبت بها وبذلك على ذلك كله الاجتماع المتساوية ذلك وعز النبي انه قال وقد سئل عن الغيبة عن غفصها ورواها فيهم  
 عن سنة فان خاصا فيها والا فاسمع اخباره في خبره والافشائك والغفص هو الذي يكون في راس الفارز وبه يمتد بها من جلاله وغيره يكون فوق القضا  
 وهي ما يختص في لراس الوكا وهو ما يثبت به الغفص من سهر وخطب وحكم لفظة المحجور عليه منعنا في بولي لفظة العبد يعلو حكمه اجمولا والعلو يحل لا يجوز ملكها  
 يرفع من لفظه بالاتفاق عليهم يرفع عليه شي اذا بلغ واجرا اذ لم يجر اليه ولم يجر عليه على الاتفاق عليه من سلطان او غير فانفق للغيرة في الرجوع  
 له عليه بالاتفاق ولا مواد ادعى ثنائ في لفظ انه ولد لها النجى من قام اليه فان افا ما جميعا ونكاهات فافترق بينهما فخرج اسمها نحو بريد بديل الاجتماع  
 المشار اليه قد تبينها من حكم الموجود الكوز وقد اجر رد العبد والغير **فصل في الوصية** قال رسول الله الوصية حق على كل مسلم وقال ما ينبغي لامر مسلم  
 يثبت له الا وصية تحت اسمها فان مات بغير وصية مات ميتة جاهلية والواجب فيها البتة بالاقراء بسخا نظير انهم الوصية بالامتثال ان ذلك و  
 يتولى الله ثم ولزم طاعته وخاسبه معصيته وبما في ذلك ما يجزى من غسله وتكفنه وموارثته الوصية بقاء ما عليه من حق الاجبة من ديني او دنيوي  
 ويخرج ذلك من اصل النكاح ان اطلق لم يقيد بالثالث فان لم يكن عليه حق استعيلان هو من غير من تلك نص في الذي والكنارات وجز في الحج والزنا والاشياء  
 يصرف الى معنى الحرس جز الى معنى الزكاة وجز الى غير من وبلا ارحا وتصح الوصية من الحي على لفظه ومن بلغ عشرين فصاعدا من المصنفات انما يتولى  
 باجواب لبرخا من شرط صحة احتسوا الاجابة من الموصي القبول من المستلم من شرط ان يكون مسلما حرا بالغ عاقل بالقيام بما استلزمه جلا كما  
 اوامره كل ذلك بديل الاجتماع الطائفة ويجوز للمستلم القبول في حال ويجوز له ما جاز في ذلك لان الوصية بمنزلة الوكا وهي عقد مخير في الحال في اثار القبولها  
 بخلاف قبول الموصي له فانه لا يقبل الا بعد اوفات لان الوصية تنقضي بمهلك الذي في تلك الحال فاعاخر القبول اليها ولو جاز في الوصية بغيرها بالانقضاء و  
 الزيادة والاستبدال بالوصية ما دام حيا ولا يجوز للمستلم له ترك القبول او ابلغه ذلك بعبارة الموصي لانه لا يملك القيام بما فرض له من ذلك اذا لم يقبل ورده  
 فلم يبلغ الموصي ذلك حتى مات بديل الاجتماع الطائفة ولا يجوز للموصي ان يتركه الا ان يجعل له ذلك الموصي اذا اضعف الوصية عما استلزمه لفظه الناظر في  
 مصالح المسلمين ان تعيد بقوى من ولا يقبل فان مات ما دام حيا من براه ذلك فلا الوصية المستحبة والمبركة بالمعصية والثلث سواها تنافي في حال الصحة  
 او في حال المرض شرط فيما زاد عليه الا ان يجز ذلك او منه بلا خلاف تصح الوصية للوالدين والاخرين وهذا في موضع الخلاف ولا يمكن ان يدعى في حق هذه الا  
 بانه الموارث لا لانه لا يثبت في بغيرها واذا امكن العمل بمقتضاها لم تنفع دعوى النسخ وقولهم فصل الامة بالوالدين والاخرين اذا كانوا كافرا يفسد ذلك ولا  
 دليل لم على ذلك وما هو من قوله الا وصية لوارث فلا تصح الحجة على ما عرفت وانه لم يمتدح لفظ الوصية ولا يجوز تركه المعقول للظنون و  
 سلم من ذلك كله كان خبر واحد وقد تبين انه لا يجوز العمل بذلك في شرعا ولا في دفع الوصية للكل الا ان يكون وارث الموصي بديل الاجتماع الطائفة وابتدأ  
 في جوازها لاداء لم يكن له ذلك ويجوز الوصية للكل فان ولد منها فهو لورثة الموصي اذا اوصى بثلث فالدني ابوابا لبره لم يكره بغيره لكان لكل باب  
 منها مثل الاخر كذا ان اوصى لجماعة لم يبرهم ولا يسه لكل واحد منهم شيئا معينا وان ربه وعين لكل واحد منهم بيا بالاول ثم الثاني الى تكمل الثلث ثم لا  
 شئ من بغيرهم ومن وصى بوصيا من ثلثة وعين فيها الحج وكانت عليه جواز الاسلام وجب تقديم الحج على الوصايا الاخر وان لم يبق لها ثلثة من الثلث لان  
 الحج واجب فامو مشيرة بربها لربنا بربنا عن من ميثاق الاحرام بديل الاجتماع الطائفة ومن وصى له من ماله او بشئ من ماله كان ذلك السدس فان وصى  
 بغيره من كان ذلك لشرع بديل الاجتماع الطائفة على ذلك كله وقد روي عن ابي من مؤمن في العلم انه قال هو في اللغة السدس وروي عن مسعود بن رجاء انه  
 لم يبرهم من ماله فاعطاه النبي السدس ومن وصى لغيره بغير ذلك كل من تغير بغيره من حرام وام في الاسلام ومن وصى بثلثة في سبيل الله فشر ذلك  
 في جميع مصالح المسلمين مثل بناء المساجد والاعطاء للحج والزكاة وما اشبه ذلك بديل الاجتماع الطائفة المشار اليه لان ناكزاه طرق الى الله ثم واداك  
 كل فالاولى حل لفظه سبيل على عمومها **كتاب الغيبة** بعض جملة ما يحتاج الى العلم به في ذلك سنة اشياء ما به ينجى الميراث وما به يمتنع ومقاصد بهما  
 الوارث وشرهم في الاستخفاف وتفضيل احكامهم مع الانفراد والاجتماع وكيفية الغيبة عليهم فاما ما به ينجى فثلاث سبب السبب وان زوج  
 وولاء والولاء على ثوب ثلثة ولاء العتي وولاء ثلثة من الجبري وولاء الاما وما به يمتنع ثلثة اشياء الكفر والوفاء المورث عدا على وجه الظاهر واما مقاصد  
 السبب فثلاثة الرجع والتمن والثلثان والثلث والستة فالصنف منهم ان يمتنع منهم الزوج مع عدا الولد والولدان من تروا ومنهم البتة ان لم يكن خيرا من الاراد

سنة في الغيبة

على وجه الجملتها  
 او جملتها

لا يثبت

فلا

من الغيبة



















# في حكاية السهام

في الزيفه وبتكره فالوجهين جميع خرج فراضح من تحت اليد عليهم بعض في اصل الفريضة وبسبب جميع بغيره الايون والبيت غلافان اصلها من سنة لا يورث  
الثالث والبيت نصف بينهم بكثره الراد عليهم فخرج الثالث من ثلثه وخرج النصف من اثنين وذلك خمسة نصف في اصل الفريضة وهي سنة فيكون ثلثين للابوين  
عشرة والبيت عشرة بالفرض للابوين في الثلث وهو خمسة ستمها والبيت ثلثه والاد على هذا يجري المحتاج في جميع الفرائض فبذلك ان الوجهة بغيره المانع لاد  
ان يخرج مسئلة الميت الاول ثم يخرج مسئلة الميت الثاني ونقسم ما يخص بالبيت الثاني في المسئلة الاولى على مئتين مسئلة فانها نصفه ففقدت مسئلة المسئلان فان  
صحت مسئلة الميت الاول كان فان غلظت ابوين اثنين فاصلها من سنة للابوين ستمها ولكل واحد الابوين ستمها فان فاضل احد الابوين وغلظت ابوين  
كان لكل واحد منهما ستمهم من هذه الستمين فقد صحت المسئلان في المسئلة الاولى وان لم ينقسم لثانيه في الاولى وجبنا ستمها المسئلة الثانية ومضى ثلثها  
ستمها المسئلة الاولى مثل ان يختلف احد الابوين في المسئلة الاولى ستمها ابنا وبنا فان ستمهم هو اثنان من سنة نكسهم عليها فمقتضى ستم الابوين هو اثنان  
وستم البيت وهو واحد اصل وفيه من المسئلة الاولى وهي سنة فتكون غايه عشرة للابوين السدس ستمه ولكل واحد من الابوين سنة فيكون لابنه وبنده الثلث  
خلفها للذكر مثل حظ الانثيين من غير النكاح وكذا الحكم لو مات ثالث رابع فماتوا فافترق مسئلة كل بيت ينقسم له من مائة من فان فاضل من السهم على ستمهم  
فان انقسمت فقد صحت لنا المسائل كلها وان لم يفرق بين ما جمع مسئلة فيها صحت منه مائة من فان فاضلها اجتمع صحت منه بقية السهم بل كانا انتم فيكم  
النكاح يحتاج اوله ان يبين من يجره نكاحه ثم يبين اشياء النكاح المباح وشرطه من لا سببا الموجبة للغير الوطى بعد صحة العقد ما يتعلق بذلك كل من الاصل  
فتقول ان يجره العقد عليهم على ضربين احدهما يجره على كل حال والثاني في حاله وان حال فان قضى الاول الحرف بالبيت هي سنة لا موانع والبيت  
وان ترك والاخذ وبيت الاخ والاخذ وان تركها والعم والخال وان علنا بلا خلاف والحرفات بالرضاع وهي سنة كالحرفات بالنسبة لان الرضاع ملين  
المراه يجره عليه كل من ينسب اليه بعلمه بالاولاد والدة والرضاع ولا يجره عليهم ينسب اليه المراه الا بالاولاد وذكور الرضاع ولا يقضي في الرضاع الا في شرط من ان يكون  
من الرضاع والرضاع من لبنه من الحولين بل يلبس اجماع الطائفة وبيت قوله وان في الدائم برضع من ولا دهن حولين كاملين من الرضاع وان يتم الرضاع لاد  
اثبات الرضاع الشرعي الذي يتعلق به الحرز بل لا يترفع الا بيمين وان يرد الرضاع اللعوي لا يترفع الا بيمين ولا يجره على ما يحصل بعد الحولين ولا يجره في جواره دونها  
او بعد ما لان ذلك جازم بلا خلاف ولا في الكفاية بل فيهما لان الكفاية قليل تمام ما يحصل بل يشبهه في قبول الا فاضلنا ومن شرط جازم الرضاع ان يكون  
لبن لاد لا يرد بل اجماع الطائفة وضمانه يكون مما يبيت اللحم وبيت العظم بان يكون عموا ولبنه او عشرة رضعا متوا لثبات عند بعض اصحابنا ولا يقبض  
يقول امرضعت بل يفرق بينه في بینه عادله ومن هذا الضرب من الحرفات المفقود عليها بل يلبس اجماع الطائفة وبيت قوله وامانها لنا انكم ولم ينسب  
الدخول وانتم وقد ذكرنا في الحرفات انتم قال من نكح امرأه ثم مات قبل الدخول بها لم يخل لها من هذا انصر وهذا الضرب انتم يبيت له في جوارها وجبكتها  
جوز ويخرج على الخلاف بما رووه من جهة سهل سعد فان قال زوجها بها بارس الله فقال زوجها بها ما صلح من القران ولم يامر بعد ذلك بالقبول  
لو قال انتم في جوارها فقال زوجها بها لم يصح من قبيل الاجابة لان السابق له استمها ولو اقصى القابل على قوله فثبت على العقد لان ذلك جوازا لا يحتاج  
وهو منضم اليه فكان معناه فثبت هذا التزويج بلا شبهة ومن شرط ذلك ان يكون بلفظ النكاح او التزويج او الاستعانة في الوطى عند ناس الطائفة  
الكلام ولا يصح العقد بلفظ الا باحد ولا التخليل ولا التملك لا البيع ولا الاجارة ولا الهبة ولا الغنا بل يلبس اجماع الطائفة ولان قاعده في  
نكاح الدائم مجمع على انعقاده وليس في انعقاده جماعا دليلا من شرطه ان يكون صادرا من له الولاء والولاية لا يجره رضى من زوج الصغرى غير البالغ  
سواء كانت بكر او قد نكحت بكار منها بزوج او غيره ولا يكون لها بعد البلوغ خطبا بلا خلاف بين اصحابنا وزوج البكر البالغ من غيره غيرا على خلاف بينهم  
في ذلك تخففه بابها وجدها له في جوارها فان لم يكن الاب جارا فلا تارة للجد من خياره الحيد او من خياره الاب ليس لاحد مما فسخ العقد الله سبق  
الاخر الا ان كان بغيره والاولى للاب سبب الجدي ليل اجماع الطائفة ويخرج على الخلاف ان الاولاد لا يجره الا لاد البيت الحيد بما رووه من قوله فله  
من مطلق وقد زوج ابنه لجدتها ببندها وانما لا ينعكس الا باذنها ولا يجوز ان يقال ستمها ببنده وان كانت بالغة فليقر عند ما يسم لان ذلك جوع غير القائل في الشر  
بغيره بل لا بد ان يسم بعد العلم على ما ورد في الخبر على الاب عبد ستمها البكر البالغ واذنها صامتا على ما ورد في الخبر فانها قابله العقد الصغرى عند من  
مراحمها بانها الجناح على النكاح وعند من قال لهم لم يجره ففسخ العقد طهرا لا حياضا طهرا غيبا رضاه في صحة العقد لانه لا خلاف في صحة ادا رضيت ليس  
اذا لم يرض هذا النكاح ففسخ على الاجازة سواء كانت من الزوج والاولى والمتكسرة ويخرج على الخلاف في ذلك بما رووه من ان امرأه بكر المتزوج فقال ان ابني  
واذا كان من غير هذا البيت وهذا يجره النكاح بغيره في النكاح ولا يجره في النكاح ولا يجره في النكاح ولا يجره في النكاح ولا يجره في النكاح ولا يجره في النكاح  
من التزويج بالا كفاية فانه لا يفسخ بغيره بل يفسخ اجماع الطائفة ولا يجره لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت  
البكر اذا لم يكن لها ابلان كان الاول لها مائة من المال في النكاح ولا يجره لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت  
زوجها غير ما صاف عقد النكاح لهما وهذا يقضي فافترقا بينهما المثلثة لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت لاد البيت  
تكتب بغيره من قبلها فتمسكها باطل غير مسمكة ثم غرير عليها والبيع ان خبر احد مناص بما رووه من قوله لا يجره الا بحق نفسها من قبلها والادام لاد البيت لاد البيت  
وهذا عام وقوله لغيره لوليح الشهاد من وسلم من ذلك تجاز على الامراء ان يزوج بغيره ولا ما قول الحنفية في الجهره ببيع من ذلك وهو قوله فان دخلها  
احوط كل وضحة



كتاب الغيبة

في كتاب الغيبة

مهرتها بما استحل من فرجها لانها اذا لامه لم يكن ثبوتها على غيره لان ذلك مما جاز للعلف اليه بينهما وان لم يملكه كما قال من باع عبدا وله مال كان  
الموالة ويعلنهم بما روه من قوله لا تكثر الا بولي بسقط ما تقدم من الفرج والمناضه وما نخرج احد بانقول وبوجه لان الولي هو الله يملك العقد  
المراة عند ناهضة طالها فاذا عقد النكاح كان ذلك نكاحا لولي لفظه ولي فمع على الذكر والافتق بغيره من غير ان يفتق اللغة كما يقع عليها لفظه وصح باننا نخالفه في  
الفصل كما قال لاصولة بخلاف المحل الا لا المحل لا يحد وروى محتاج **فصل** في شرط صحة العقد لانه لا بد من شئ ما يدل على اجماع الطائفة وانه قولهم والى  
الاباى منكم فقد امر الله تعالى بالنكاح ولم يشترط الشهادة ولو كانت شرط ذلك كما هو الصحيح على الخلاف بما روه من قوله او يصحك بالنكاح اجماعا من عوان عندكم  
انا نراه الله واستحل من فرجه من بكلمة الله ولا كلام في نسخ بفرقة المرأة الا لا ايجاب قبوله فيجب ان لا يكون له من غير اخر سواه ولا يجوز حل  
الخبر على ان المراد بكلمة الله قوله نعم والى الا بامامهم وما اشبه ذلك لان المستفاد من الاذن فيما يقع به تحليل الفرج وهو ما قلناه من الايجاب في القبول ولهذا لا يشترط  
بذلك عندها ونفعلهم بما روه من قوله لا تكثر الا بولي وشا هذا عندك بقينا الجواب عنه على ان ابا حنيفة لا يقع على فله من زبد الشهادة باخبارنا الا اذا حصل  
وليس شرط صحة عقد الزام ذكر المرء لا خلاف بل بشرط ان لا يكون على كماله اجماعا على ان طلع النساء فامامهم ومن او فوضوا الحق فيفسدوا والطلاق  
لا يقع في نكاح صحيح الا مراضى عليه الزوجان اذا ما كان العقد وهو قبل ما لا ينفك ويحل عليه قبل كان او كبر او جردان يكون يعلم شئ من القرآن ولو كان  
انه واحد بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله نعم والى النساء عصف فامم من قوله في موضع اخر فامم من اجورهن والاسم يتناول الغلب واليكبر واسم قوله نعم والى  
من قبل ان مسموهم وقد فرض لهم فرضه ففرضهم لم يفرق بين الغلب واليكبر عند العقد اذا فرض لها حنيفة رهم وجب كمالها ويصح على الخلاف بما روه  
من قوله نعم والى العلق فيقبل لانا العلق فيقال فالمرضى على الاهلون وقوله من اسمهم لم يفرق بين فلهما من قوله لا ينفك على امرى اضدادا فلهما  
او كبر او قوله لا ينفك للرجل للكل طائفة فيزوج المرأة وتجبها ما يملك من القرآن بعد ان طلب من ان يصدق بها فيقال لا النسك لو خافا من حديث الطائفة جعلنا  
من القرآن صدا فالاسم يطلب الفصل والشرع وانما طلب المرء لاننا لم يملك والى الله والى الله والى الله لو اراد الشرع لقال لما مصل من القرآن ولا يصح  
جعل القرآن صدا فالاسم وجب التعليم له في خبر اخر على وجهه انه قال في الخبر لم يعلمنا عشرين ابدا وهو امرناك وهذا نص لا يقع في قول الانسان لغيره وتجبك  
فنه على ان شرطه ينكح على ان يكون بضع كل احد منهم امر الاخرى لان ذلك هو النكاح الشغار الله منى البينة ولا خلاف في خبره فيجعل العلق مهران بقوله  
لا مسموهم من جلت عقلت مهران ولو قال لا عقلت مهران وجبك عقلت صداك ثبت العلق وكان منجزة في لا يزوج واذا عين المرء في العقد كان  
للزوجة ان يفسخ من قبلهم بفسخها فيفسخ جميعه فاذا قضيت ما قلنا فقلنا الى قوله ولغيرها الامتناع ولو دخل وسوا بعضها باق في ذمتهم لم يكن لها منع نفسها منه حتى  
تفرض ذلك وانما لها المطالبة بفسخه فقط وانما لم يسم لها من حال العقد دخل فيها فان اعطاها قبل ان تزوج شيئا ففسخه منهم لم يكن لها حق له لانها لو لم يبرئها فكيف  
وان لم يكن اعطاها شيئا من مهران مثله وتفسخ ذلك السن والنسب في حال والتخصيص كما يختلف المرء لاجله فان فسخ عن مهران تسعة وهو حنيفة وروى فرضه وفيها  
دينا لم يكن له غيرها وان زاد على ذلك وعليه كل ذلك بدليل اجماع المشايخ اذا وقع العقد على عيب جوهرا وادعوا له صحة وكان لها من وسط العقد  
الذي وادعوا له صحة على ان شرطه من غير عيب من الغيب صح العقد بطل المتبقي لا خلاف في الامر ذلك وبعض اصحابنا وبنيان صح ما اخرنا وان اكثرنا بل من في هذه الصوة  
سلوط الصحة وذلك لا يؤثر في صحة العقد لا فلهما يتبنا انه لا خلاف في صحة عقد ذلك المرء الزوجة مملكت الصداق المتبقي لها كله بفسخ العقد موضوعا في الزوجان لثقت  
مبل البعض من ضمانتها ان تلف بعد خلا فالما كان فان دخل بها ووافها عنها استقر كماله لا خلاف وان طلقها قبل ان تزوجها برجع بعد وقولهم لم يسم لها من حال العقد  
مبل الذي لو لم يسم لها المتعة وبغير حال الزوج في فعله الموهوم او اذا نكحها واشتبهك وعلى المتوسط ثواب ما اشبهه على الفجر خادام وانحوه بدليل اجماع المشايخ  
البداية قوله نعم ومسموهم على الموسع قد وعلى المشرقة ممتنا قابا المعروف حفا على الحسين واذا اصدتها اعلان لا ينها الفاسح العقد لا خلاف في عيبها لوفا  
بما يقع لها وهو بانها شرط لا ينها بدليل اجماع المشايخ الا في اقصافك شرطها في كمال الشئ فكان باطلا ولو شرط ان لا يشار بها لكان للولي الوفا  
بذلك لقوله المؤمنون عند شروطهم واذا شرط في النكاح او في غيره الصدا معا خبا الذي بطل النكاح والصدا لان شئ عقد النكاح حكم شرعي يحتاج  
في ذلك لا لا شرعية وليس الشرع ما يثبت على ذلك فهنا ولو شرط الخبا في الصدا وعدها بطل النكاح وصح الشرط والصدا لقوله المؤمنون عند شروطهم  
هذا شرط لا ينها كمال الشئ فكان صحيحا وانما السند في عقد الزام العظيمة وبطل لا خلاف في الامر واذا نكحها وانما اعلان بوليها وجماع الناس  
منه بدليل اجماع الطائفة ولان الاصل برائتها لانه مشغول بايجاب شئ من ذلك فبطلت له لا بدليل **فصل** في الايجاز لان جميع بني عقدة الامم بين اكثر من اربع خراف  
ارامم من ولا للعبد ان يجمع بين اربع اماء او حرائر واذا اتبع منه اربع خراف لم يملك يمين في المبيت ولا يفضل واحدة الاخرى لا خلاف في  
كان عند زوجان حان يفضل احدهما بليلتين بدليل اجماع الطائفة وانه فان لاحقا له لا لان يزوج اثنين اخر او بين حاران يجعل بينهما الاحقة نجسة  
وان كان له زوجان حرة وانه كان للحرة ليلتان ولا لامة ليلتين بدليل اجماع المشايخ على الخلاف بما روه من قوله نعم من نكح امرأ على حرة فلهما ليلتان ولا لامة  
له ولا يفرق في ذلك على ولا خلاف في التحريم وان كان عند زوجة او اكثر فزوج باخرى فان كانت سبكي فلها حق العدة ومحق الخصم سبعة ايام  
وان كانت ثبنا فلها حق العدة والخصم سبعة ايام من غير قضاء او سبعة بغيرها في حق الباقيات ولا في النكاح في ذلك بدليل اجماع المشايخ على الخلاف في  
الخصم فان العدة لا خلاف في بما روه من قوله للمكسب سبع للثب ثلث فاذا فلهما ذلك بل المالك قوله لا مسموهم لما دخلت عليها ثلث سبعت عندك











کتاب الایمان

دوام فائدته في فضل المعقولة على الخلق فيها اعتبارا من كونها من اسماء الله تعالى خاصة بما روي من قوله تعالى فانما الله تعالى  
 البينة بقوله فانما الاحكام بالبين والمراد ان احكام الاعمال انما تثبت بالبيناء علما من حصول الاعمال في نفسها من غير شبهة ويحجج في الاكرام بما روي من قوله تعالى  
 عن ابن الخطاب واما استكرهوا عليه في ذلك في الحكم والامام لا يملك في بيانهما ويخص كونهما اكثر من رتبة ما في قوله تعالى الذين يؤمنون من انفسهم  
 ترتيبا رتبة اشركا لا تختص ذلك بالذليل على انما منع من تهمين من اضر بعض ما اشترطناه موليا فعملهم ان يدلو على ذلك حتى يثبتوا له الاثر ولا يدل  
 عليهم عليه اذا كانت كملت هذه الشروطين لا يلازم في جامع حثه لزمه كفارة يمين وان استمر غيرهما في الجحيم بان الصبر عليه بين من فضله الى الخلق فان الله  
 الباطل بالجماع والكفارة بان ابي نظر اربعة اشهر من حين المرافعة لا من حين اليمين ليراجع نفسه فان مضت هذه المدة ولم يحجبها فاهم فعله بان يترك  
 والطلاق فان ابي حنيفة عليه السلام والمطعم والشرعي يفعلونها اخذوا ولا يقع الفرقة بين الزوجين بانقض المدة وانما يقع بالطلاق بدليل اجماع الفقهاء  
 وايضا قوله تعالى فان عزموا الطلاق فاضاف الطلاق الى الزوج كما اضاف الله اليه فكما ان الله لا يقع بفعله فكذلك الطلاق فعوله فقام الله سبحانه  
 عليهم فانه يبين ان هناك فاصح ولا يوصف لك الطلاق دون انقضاء المدة ايضا بان الاصل بقاء العقد فلو ادعى ان انقضاء المدة طلقا بانتهى او غيره  
 عليه الذليل ومن لا يفرق في جنبه المعقولة عقد معتدا واما لزوم الوفاء وحيث ايف حثه عليه كفارة ولا حكم لها عليه في اسمها على مضيقه الا ان كان  
 في الظاهر يقتضي صحة الظاهر الشرعي في شرعها ان يكون المظاهر باعكام العقل ولا يقع فيه ولا يجوز ولا سكن ومنها ان يكون موثرا للطلاق  
 من مكره ولا غشبا لاهلها مع غشبا لا خبا ومنها ان يكون فاصدا للغير ولا يقع به من ولا سب ولا لعو ومنها ان يكون مطلقا بقوله انت على كذا امر او  
 احد المتحتمات عليه فلو علم ذلك بعد الظاهر من راس او بدا او غيرهما لم يصح ومنها ان يكون مطلقا من الاشراط فلو قال انت كذا امر ان كان لم يصح وان  
 حصل الشرط ومنها ان يكون موجبا ذلك في معقولة سواء كانت حرة او مزايا ان كانا موثرا فلو قال اذ امرت فقلت فلا تفرق في كذا امر او غيره  
 وان تفرقها ومنها ان يكون معينا لها فلو قال له علة ازواج زوجتي او حذر زوجا على كذا امر او غيره في بيته او شارة او شبهة لم يصح ومنها ان يكون  
 طاهرا من الخبث النفاس لم يفرقها في جماع الا ان يكون حراما ولا يستلزم لا يفسد منها ما يفسد ولا يفسد منها ما يفسد ولا يفسد منها ما يفسد ولا يفسد منها ما يفسد  
 فانه لا اعتبار بهذا الشرط ومنها ان يكون الظاهر منها ما يفسد منها شاة عند وليه على ذلك كله فان تارة في اعتبار شرط الا بهاء من اجماع الفقهاء وفي الذليل  
 الشرعي على وقوعه اختلافا بعضها ولا يفسد فيها العمد فانه من اجماع الفقهاء في وقوع الظاهر مع الشرط ويجوز في بعض الظاهر مع الشرط ويجوز في بعض الظاهر مع الشرط  
 اللفظ بغير الظاهر وينبغي وقوعه بغير المدخل بها لان الظاهر في الشرط من لفظ الظاهر غير المدخل بها يوصف بانها في الشرط والفرج وانما كملت شرط الظاهر في الشرط  
 عليه فان عاد بها قال بان يربطها على الوطى لزمه ان يفرق بينه وبين غيره فان لم يجد فضاها من مثله ايجب ان لم يسطع اطعام سبطين مسكنا ويترك عن العوض  
 في وجوب الكفارة طاهر الفرج ولا يلازم ان لو ان المظاهر على قبل الوطى لم تترك الكفارة وهذا يدل على ان الكفارة لا تجب بنفس الظاهر وليد على ان العوض كذا الكفارة  
 الظاهر اذا انقضت الفرج وادار المظاهر لاشياء او امره فذكر ان عاد ما قال وصية قوله ثم يقول لما قالوا الى القول بينه وبينه كونه سجدة واعبدك حتى ياتي بك  
 الباطل او الموت في قوله تعالى في الدنيا والى الموتى كذا ما قالوا في الدنيا والى الموتى كذا ما قالوا في الدنيا والى الموتى كذا ما قالوا في الدنيا والى الموتى كذا ما قالوا في الدنيا والى الموتى  
 من مثل ان نقاسا فاقرب الكفارة بعد العوض قبل الوطى فدل انه على غيره ولا يجوز ان يكون العوض اسما لها بعد الظاهر وجب مع البقاء على ما قال في الشافعي ولا ان  
 العود يجب ان يكون رجوعا الى ما كانا فيه ففسخ الظاهر اذا انقضض فسخ النكاح لم يكن العوض الا شاة عليه لا يفسد لما قال ثم يقول لما قالوا ذلك بفسخ النكاح  
 القول بان العوض المقتضى على النكاح قوله بفسخ عقبة الظاهر من غير حصول هو بخلاف الظاهر اذ اجماع الفقهاء في مثل النكاح بغير الكفارة وان احبها ما كانا  
 العود والاخرى عفو الوطى قبل النكاح بدليل اجماع الفقهاء ولا يملك حصول الباطل ليرد الزنا وان استمر المظاهر على العود فوجبه الله ام وادار الكفارة  
 امر الجحيم بان الصبر على ذلك وبين المرافعة الى الحكم وعلى الخلق ان يحرم بين النكاح واستباحة الجماع وبين الطلاق فان لم يجز في شيء من ذلك فافهم انفسه  
 فان فاء الى مراد الله في ذلك الا ان يزوج عليه المطعم والميراث في لا يملك ان يملك الطلاق الا اذا كان فادار الكفارة واما على العود فمادة بدليل اجماع الفقهاء  
 واذا اطلق قبل النكاح سقطت الكفارة فان اخرج من العود الى العود حتى يفرق على حال واما الفرجان مع كونه زوجيا لكفارة بالعود من فاضل واذا اها من  
 لفضا عدا لزم مع العود لكل واحد من كفارة سواء طاهر من كل واحد على الانفصال صحيح بينهما في ذلك بكلمة واحدة بدليل اجماع الفقهاء المشاهير في العود الكفارة  
 وفرقة بغير كفارة في المظاهر الفرجان وارجح ما نرى في ذلك بغير شيء واحد من صحابنا من قال لا يصح الظاهر عن النكاح بملك الباطل ومنهم من قال يصح وفي ذلك  
 نظر فاضل في الطلاق بفسخ صحة الطلاق لا يملك على من فاضل في انفسه اليه لظاهر الشرط ولا يصح الا مرفعا من اجماع الفقهاء في العود من فاضل ولا خلاف في  
 غيره ولا لعب مثل فاضل في وجه وهو لفظ الطلاق في كذا ما يراه من عوان على امرها وانما هو خيل او غيرها والحق باهلك وحيل على عار بك واما استباحة فان فاضل  
 البينة مطلق له من الاشراط موجبه ان معقولة عليها عقد وام معان لها مطلقا لم يجزها دون انقضاء المدة او غيرها لان الله سبحانه لم يشترط لم يملك الطلاق ان يفسد  
 ولعل على ذلك فائدته من الذليل في شرط الا بهاء وحيث يجب لفظ الطلاق بانه الله وربه القرآن وتغلف في الاحكام فيجب ان لا يغفل بغيره ولا يقال لمن فعلت  
 من الطلاق مطلقا لا يقال لمن فعل ما يوجب الطلاق في الشرط ان ذلك غير مشروع لان الله سبحانه لم يشترط لم يملك الطلاق ان يفسد لم يملك الطلاق ان يفسد  
 حصوله وانما عملان ذلك لا يتابع بغيره واذا لم يكن شرعا لم يغفل بغيره في الاحكام الشرعية ومثل ذلك بطلان الطلاق بالانكاح لا يملك من الالفاظ الشرعية

وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزِلٍ عَلَى الْعَالَمِ  
وَأَنَا نَفْسُ الْعَالَمِ عَلَى خَيْرِ  
مَنْزِلٍ عَلَى الْعَالَمِ  
وَأَنَا نَفْسُ الْعَالَمِ عَلَى خَيْرِ



فِي حُكْمِ التَّلَافِ

[illegible]











































# في أحكام القضاء

فكأن حاشية العبد ولا يشهد في أن الاعتراف بغيره أو بغيره من جهة ادراك الصواب وقد ثبت ان الصواب كانت مروية عن أجداد النبي  
وهو من وراء حجاب على البعدين لم يزل هذا يدل على أن البينة بمنزلة حصول من جهة التماع ونفس شهادة الصبي في الشجاج والجلح كانت خاصة  
إذا كانوا يعقلون ذلك يؤخذ بأول أقوالهم لا يؤخذ بأخرها بل بإجماع الطائفة وقد استشهدوا بالناس من قبل أو من بين أن قضى في سنة  
علمان دخول الماء فترق أحد عشر سنة ثلث منهم على اثنين اثنتان على الثلثة منهم عرفت أن على الاثنين ثلث أحاسن الدين  
وعلى الثلثة الخمسين وقد ذكرنا هذه في فصل الدماء ولا يمنع شهادة الصبي في بعض الأشياء دون بعض كما يقول كلب في شهادة النسا وبسببها  
الفائدة إذا ثبت أصح علمه ومن شرط التوثيق أن يكون بنفسه بل بإجماع الطائفة ولا يقبل شهادة ولد الزنا بل هذا الإجماع ولا يقبل شهادة  
العبد على غيره ولا الشريك لشريكه فهو شريك له ولا الأجير لسيارجه ولا شهادة ذمي على المسلم إلا في الوصية في لغة خاصة عندنا في غير ذلك  
أما الإيمان وأعلم أنه يحكم بالفساد ما زاد الم يكن لأولياء الدم عدلان يشهدان بالقتل ونحوه مقام شهادة من في إثباته والنسابة خصوص رجلان  
أولياء المقول يقتسم كل واحد منهما المديني قبل صاحبه فان نقصوا عن ذلك كثر عليهم الإيمان في كل جنس بيننا ولو لم يكن لأولياء الدم  
وحداهم جنس بيننا ولو لم يكن لأولياء الدم وحداهم جنس بيننا فان لم يقسم أولياء المقول قبل صاحبه فان نقصوا عن ذلك كثر عليهم  
الإيمان في كل جنس بيننا ولو لم يكن لأولياء الدم وحداهم جنس بيننا فان لم يقسم أولياء المقول قبل صاحبه فان نقصوا عن ذلك كثر عليهم  
وبراءة الفسقة لا يكون إلا مع التهمة بامارات ظاهرة وبذلك على ذلك إجماع الطائفة ويخرج على الخلاف بما روي من طرهم من قوله البينة على  
المديني على المتكلم في الفسقة وقوله لا يثبت ما دعت على اليهود أنهم قتلوا عبد الله بن مسعود بنحو يملكون حسون بينا وبشكوتهم دم صاحبكم فقالوا  
ألم تقاتلوا هذا كيف تخلفوا عليه فقال لكم اليهود منكم بيننا فقلوا لا نرى في بايمان قوم كفارنا ذاهب من عندنا والفسقة فيها منه وكما قلنا من  
الاعضاء منه نعرف من فيها فنقص من الضوابط وادعى ذلك جل وأحق مدعى لعضو بل بإجماع المتأخرين وأصحابنا ان الفسقة في فعل الخطأ وحده  
وعشرون وأعلم أن ادعى إلى تحمل الشهادة وهو من أهلها فله الإجابة بقوله ولا يابي الشهادة إذا ما دعوا فأذا تحمل لزم إذا وطأ طم عليه فله القول بها  
ولا تكون الشهادة وهو مخير فيما سمع وأما هذين من قوله ولا يجوز ذلك ولا يجوز لأحد أن يخل بشهادته إلا بعد العلم بما يقضيها ولا يجوز هذا  
المشهور عليه لا نفسه لا يقرين لا يحصل العلم بغيره ولا يجوز له الإجابة لذلك ولا يقول على نحو قوله لا ينفق ما ليس لك به علم  
لأن الشاهد مخير على جهة القطع عما يتدبر واختيار المرء على هذا الوجه بما لا يجل فيجب تثبت شهادته الأصل بشهادة عدلين ونقوم مقامهما إذا قلنا  
الأصل لو ثبت لزم من نفسه ولا يجوز ذلك إلا في الديون والأحكام والعقود ولا يجوز في الحدود ولا يجوز شهادة على شهادة من لا يشهد بل بإجماع المتأخرين  
وإذا شهد اثنان على شهادة واحدة ثبتت شهادتهما الأولى بلا خلاف وثبتت بقية شهادتهما الثاني عندنا وهو قول أكثر المتأخرين و  
في الصحيح من قولنا لا يشهد الاثنان بالزور وبأن شهادة الأصل تثبت بشهادة عدلين بينهما في هذا الموضع ولا يحكم بيمينه المديني بعد استحلال الدية  
عليه بل بإجماع الطائفة ويخرج على الخلاف بما روي من طرهم من قوله من خلف نكاح من خلفه فلا يرضى من لم يفعل فليس من الله في شيء ولا يدين عليه  
البين على المديني بل بإجماع الطائفة وأيضاً قوله نعم وأنما نؤمن أن مرد بايمان بعد ما نهم والمرد يجب جواباً بما نهم لا إجماع على أن البين لا يرد بعد  
خصوصاً بين أخرى وهذا يبطل قول من لم يجرّد البين على حال ويخرج على الخلاف بما روي من طرهم من قوله الخلو وبأن البين في المطالب بالزور  
على اشتراكهما في جواز المطالبة بالبين وإن لم يطلب مرتبة عليه بالتدريج لأن لفظه أولى كلفظه أفضل معنى في اللغة فبعد مقتضى هذا البين على الإقرار  
فيما اشتركا به ولا يجوز الحكم إلا بما أقر مناه من علم الحاكم أو شؤنا البينة على الوجه الذي قرره الشرع أو أقر المديني عليه أو يمينه أو يمين المديني ونحو ذلك  
ذلك مما لم يرد التعبد بالعلم بغيره بل روي الجهاد أو كتاب حاكم آخر البين أن ثبت بالبينة كناية أو قوله مثلاً أنه ثبت عند كتاب بل بإجماع الطائفة  
قوله نعم ولا ينفق ما ليس لك به علم ولا يناد الحكم بما ذكرناه من أن البينة كناية أو قوله مثلاً أنه ثبت عند كتاب بل بإجماع الطائفة  
بينة الخارج وهو المديني وبينة الداخل هو صاحب البينة على المديني أن كان مع كل واحد منهما بينة ولا يحد لها كان الشريكتين بينهما شفير  
كل ذلك بل بإجماع الطائفة وإذا ثبت أن الشاهد شهد بالزور وعرض وأشهر أصل الحاكم حكمه بها أن كان حكمه على الحكم علينا ائذان أفكر ولا  
على الشاهد الزور وان كان فاسدهم بغيره فلا أوجها أو هذا أقصر منه وأدعى من شهادة عدلين دخلت عليهم بغيره بغير القتل والجرم ومثل البين الشهادة  
بيننا ينادي فيها أدعى الحد فما يثبتان عليه بل بإجماع المتأخرين العلم البينة على الحاكم أن يقر الوقت الذي يجلس فيه الحكم خاصة ولا يثبت به ما روي من  
ولا أن لا يجلس هو غيباً ولا جابج ولا عشتان ولا مشقو القلب حتى فلا يشاء ويجلس مسنداً قبله وعليه التسكين والوفاء وبغيره مجلسه في العادة  
المجرب بوطن نفسه على فانه لو في طاعة الله نعم ويغني عن البين من الخصمان في المجلس العطف والاشارة ولا يبدل الجواب إلا بالان بغير التمسك  
في يقول لهما أن كنا نحننا لافرا ذكرناه فان امسكا فامهما وان ادعى أحدهما على الآخر لم يسمع دعواه إلا أن يكون مسنداً إلى العلم مثل أن يقول  
استحق عليه ما أفاد هذا البينة فلو قال ادعى عليه كذا وأتمه بكذا لم يسمع وان يكون ما ادعاه معلوماً بغيره بغيره فلو قال استحق عليه ما ادعاه



# كتاب القضاء

وثبما يقع لغيرها لاداء الحق قبل الختام على الخصم فقال فانقول فيما ادعاه فان اظهر وكان من قبيل اقراره للخصم والباقي وكما ان الغل  
والايتان لا قرار له لخرجه الى خصمه منه فان ابي امره بلا دونه فان امر صاحب الحق حاسبه وان اثباتات اسمه دون الحكم ابتهان كان غارفا  
بعين المفسر واسمه شبيهه وفامنا البينة الصادقة له عنده بذلك وان انكر ما ادعى عليه قال للمدعي فدا نكر عواك فان قال ائتين امرنا بخصما  
فان ادعى انها غائبه ضرب لها اجلا في الاحتضا ورفق بينه وبين خصمه له ان يطلب كقبلا باحضاره اذا حضر بينه وبين البين من الضمان اذا انقضت  
المدعى ولم يحضر منها فان احضرها وكانت مريضه حكم بها والادعاء وان احضر شهادا واحدا او امرين قال له الخاكم بخلاف ذلك على عواك فان  
حلف ان لم خصمه ما ادعاه وان ابي شهادتها وان لم يكن له بينة قال فانها فان اصبحت اقامتها وان قال اريد بهيها فان اختلف فان قال نعم خذوا الله  
نعم من غائبة اليه من الفاجرة في الدنيا والاخرة فان اوتى ما ادعاه عليه لم يبرأ ان اصر على اليه من عرض عليها الصلح فان اجابا امر بعض امنا وان  
ابن توسط ذلك بينهما ولم يجران بل هو ذلك بنفسه لا من مضبوط الحكم والزام الحق وبشئ الوسيط في الاصلح ما جهر على الخا كونه وان لم يحسب  
قلم ان المدعي ان استحلال خصمه بقطر عواه ويمنع تسليع بينه ما عليه فان تولى عن استحلاله اقامتها وان يقول واستحلفه سقط حق  
دعواه وان نكل المدعي عليه من اليمين الزم له خروجه الى خصمه ما ادعاه وان قال تخلف باخذ ما ادعاه قال له الخا كوا تخلف فان قال لا اقامتها وان قال  
نعم خذوا الله نعم فان رجع عن اليه اقامتها وان احلف يستحق ما ادعاه واكثر من هذا الاخلال بينه وفا فيه الاخلال فقد فدتنا الدلالة عليه فاعرف  
ذلك قضاء الله نعم وادفد فينا بما اشره لنا على انفسنا في صدق الكتاب فمخن فاطعون للكل ام ما من الله سبحانه على نعمه الدوام

والاثر العام حمل يكون رخصة قضاء ولشكره اداء مستغفرون له نعم من بعض عن واجبا بصدناه وعدل عن

من ثوابه عليه

حق فيما سطرناه برشون اليه سبحانه من كل ما خالف له لثواب جانب وضار يا فيه من ثوابه

البر بآكرم الوسائل لثبوت فيه خطنا ان على كل شيء فيه وهو حكمة

ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآل محمد

الطاهرين وسلك عليهم اجمعين

يا فدا الى يوم الدين

والحمد لله رب

العالمين







کتاب الطهارة

5

[illegible]



# كتاب الطهارة من الحيض

واسمها من ثلث صابغ وكأني به غائم من غير وصول الماء إلى ما تحته فلهذا كان واسعاً إذا دعه ثم يلقى بالواجب فيه من مائه من ماء يابس  
الاضادة والاولا في من طهر وهو على صورة انه قد ما بطل الطهارة من حيث او اخل او واجب فليد لها وان كان طهر بعد فقام له بلغت لئلا  
وكذا لو كان متيقنا للطهارة او الحدث وشك في انما سبق اعاده وان كان على يقين من الطهارة ثم شك في انما سبق فليد لها وان كان طهر بعد فقام له بلغت لئلا  
على يقين من الحدث وشك في الطهارة فليطهرها ما نوافض الطهارة الصغرى فاذا ذكرناه قبل من البول الغائط والبرج الخاثر من المذبح على  
والنوم الغالب على العقل وما في حكمه وما عدا ذلك فليس ينافض الا ان يخرج مع شئ مما ذكرناه الا شئ اذا خرجت من طهر ولو خرج شئ منها  
ذكرناه من غير المستبطلين لما انفصل الوضوء من جراحه غايطا وبول في كل الطهارة الكبرى في الغسل وهو على ضربين واجب نذرك  
لواجب على سبعة اضراب غسل الجنابة وغسل الخف وغسل النفس وغسل الاستحاضة وغسل من مسه ووشه لا يقرب من غسل الجنابة  
وغسل الاموات وغسل من بعد ترك صلاة الكسوف وهذا نكف الغرض كله وان كان هذه الاعمال المعززة بها والمطهر بها واجبا كما لا يخفى  
هذا الاعمال يجب بانها يلبس بها في كل غسل الجنابة وما هو وجوب الجنابة يكون ما بين ما نزل الماء الداني على كل وجه وبالجماع في الفرج اذا غلب  
الحشفة والشيء الخفافان وما يلزم الجنب على ضربين افعال ونزك فالافعال على ضربين واجب نذرك لواجب في البول بشئ من الغسل  
فان نكف البول فالتشرك بد منه فان دوى على احليله بللا بعد الغسل فذلك نذرك لواجب نذرك بعد الغسل وان لم يكن ذلك اعاده و  
لغسل من المني من راس احليله ومن يد نذرك ان كان صابغاً نذرك وغسل واسرولة مرة ويخلل شعره حتى يصل الماء منخراً ثم يغسل بها من راسه  
مياصرة ثم يغسل من راسه على كل جسد ولا يترك منه شعرة ولا يترك من راسه على كل جسد ولا يترك منه شعرة ولا يترك من راسه على كل جسد ولا يترك منه شعرة  
وبالجملة عند الزوال والبعد الجاز ما التذرك لمخضه والاستئذان وتكرار الغسلات ثلثا وغسل البدن قبل ادخالها الى الماء الا انما  
واما التذرك فلهي من يابس واجب نذرك لواجب لا يفر سور الغرام وهي سجدة الفرض والجمعة واليوم والليل باسم ربك ولا يمس كانه في انهم  
الله ثم ولا الفرك فان غسل الحشفة او صبغ او دوى فلهي من يابس واجب نذرك لواجب لا يفر سور الغرام وهي سجدة الفرض والجمعة واليوم والليل باسم ربك ولا يمس كانه في انهم  
المساجد الا على ما يوجب ولا يترك شيئا منها فان كان له في يابس احدى وكثير من كثر الماء ما لا يترك ولا يغسل غسل ما شئ مع شئ فلهي من يابس واجب نذرك لواجب  
وضوء عليه هذا الجنابة خاصة وباقى الاعمال اجنبيا ونذرك لواجب من الوضوء لا سيما الصلوة وادنا ستر واحد يخرج عن غسل البدن  
وغسل النساء كغسل الرجال في كل شئ الا الاستبراء في كل حكم الحنف وغسل الحنف من غلبت بغيرها الى السواد يخرج من طهره ورجل ورجل  
على ضربين غسل نذرك فالغسل بالكرسف لئلا يتعدى الدم الى ثيابها ويغسل من العبد وشمع ورجلها من طهرها واما التذرك فهو نذرك  
انام خفيها وهي في اقل ثلثة ايام واكثر عشرة ايام فاما بين ذلك من الصلوة والصباء فان وانه اقل من ثلثة ايام فليس يغسل وان وانه اكثر من  
عشرة ايام فهو استحاضة وكل ما وجب كره على الجنب شئ واجب عليها الا ان لا يفر سور الغرام واما التذرك لئلا يتركها فلهي من يابس واجب نذرك لواجب  
فاما الغسل فان بوضوء الصلوة في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة  
اسم الله وكل كانه مغفرة فان انقضت ايام اقل حنفها فليست بغيرها في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة  
فاما المني فليس يغسل وان خرجت بغيرها في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة  
قبل الغسل عند الغناء فليست بها لغسل فخرجنا قبل الوطئ والوطئ في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة  
كان في وسط نصفه فبادر الوسط ما بين الحنف الى السبعة في احوه وبعدها ووضوء الحائض ما في كره من الصباء ومن الصلوة في كل  
حكم النفس وغسل النفس عودم الوكاه واكثر ثمانية عشر يوما فلهي من يابس واجب نذرك لواجب من الوضوء لا سيما الصلوة وادنا ستر واحد يخرج عن غسل البدن  
الحائض فلا اطالته بذكره الا انه يكره للنساء والحائض الجنب الحنف في كل الاستحاضة وغسلنا الاستحاضة من غير غسلها  
ما اصغر باراد وضوءا وهو على ثلثة اضراب احدها ان لا تشرح الدم على ما يحشى به فليطهرها بغيرها في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة  
تسببها وتجدد الوضوء لكل صلاة والاخرى ان تشرح الدم على الكرسف بغيرها في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة  
في كل وقت صلوة وبوضوء وغسل الصلوة الفرج خاصة والثالث ان تشرح وينقذ الدم ويبسها بغيرها في كل وقت صلوة وتغسل الحائض بغيرها في كل وقت صلوة  
ثلثة اعشال احدها الظاهر من العترة الاخرى العترة الاخرى والثالث لصلوة الليل الغذاء ان كانت من تصلي بالليل لئلا يتركها  
بالليل وغسل الحائض من الايام فلهي من يابس واجب نذرك لواجب من الوضوء لا سيما الصلوة وادنا ستر واحد يخرج عن غسل البدن  
من الاحتضاد والغسل فاما غسل من غسل الجنب الا انه لا يفر من الوضوء في كل غسل الميت واحكامه يغسل الميت وان كان  
واجبا ومن فرض كفايا فان قام به بعض سقط عن بعض وهو على ضربين احدهما الغسل منه والجب على الميت بغيره من الوضوء  
مؤثر ان كان الميت معتمدا الحنف ثم الحنف على ضربين معقول فالحقول على اربعة اضراب يغسل بين يدي الامام وضوءه بين يدي الامام

الزيت

وعليه

على كل من يغسله في الوضوء



کتاب لطائف الامم والابرار

[illegible]







کتاب الصلوات فی الزمان

[illegible]



























کتاب الحج والعمرة

[illegible]







# كتاب الحج والعمرة

وانا خرج فلبث على الباب لبث المسكين بينا بان فتصد عليه بالخبزة فانما نوجس الى اهلنا فقلنا ايون تانيون حاله من لينا شاكرا كونا في  
 وبنار اعينون والله را جئتكم **كتاب الحج والعمرة** فلبثت اضيق خنار ومضوي ومصدرة فاما الخنار فذلك ان افساهم وبنينا  
 احكامه واما المضوي فلبثت في موضع من ارضه في حجة الاسلام والخرجة التطوع لا اول حجة بقائه على الخمار حتى يبلغ الهك تحمله وطول  
 من كل شيء احرم منه الا النساء فانه لا يفرق حتى يقضي مناسكه من ثيابا والثاني يخرج منه بغيره فدا حل من كل شيء احرم منه واما المصدرة فاما العتبات  
 يخرج منها من حيث انتهى اليه بغيره من شعره فدا حل من كل شيء احرم منه **كتاب الحج والعمرة** فلبثت في موضع من ارضه في حجة الاسلام والخرجة التطوع لا اول حجة بقائه على الخمار حتى يبلغ الهك تحمله وطول  
 بحسب جنسنا بالحرم له والخرجة فاما الحج فاما الاول فلبثت في موضع من ارضه في حجة الاسلام والخرجة التطوع لا اول حجة بقائه على الخمار حتى يبلغ الهك تحمله وطول  
 في الفرج عليه بدنه والحج من ثيابا في ثوب المئاسك وحكم المرأة في ذلك على ما بين من مطاوعة ومفهوم فاما المطاوعة فاما حكمها فاما حكم من طأ وعنه والخرجة  
 فلا شيء عليه باطن من صناعته لكان على مكرها واما لا يفسد الحج فلبثت في موضع من ارضه في حجة الاسلام والخرجة التطوع لا اول حجة بقائه على الخمار حتى يبلغ الهك تحمله وطول  
 فانه بدنه وهو من جامع قبل الوضوء فاما الوضوء في الفرج او بعد الوضوء في الفرج او قبل المأنة حراما فاما حكم المطاوعة من النساء فلبثت في موضع من ارضه في حجة الاسلام والخرجة التطوع لا اول حجة بقائه على الخمار حتى يبلغ الهك تحمله وطول  
 جادل ثلث ثبات كاذبة فاعلمه بدنه ومن ثلث ثبات كبره فاعلمه بدنه وفي الصغرة من صغرة الابن سنة ومن دفع على اهل من طواظ لثباته  
 جزو بدنه ومن نظر في غير اهل فاقى وهو من فاعلمه بدنه ومن كسر بغيره فاعلمه بدنه ومن كسر بغيره فاعلمه بدنه ومن كسر بغيره فاعلمه بدنه ومن كسر بغيره فاعلمه بدنه  
 احد في البدل مع القادة والاخر لا بد له الا في الاول في ثلث كبره فاعلمه بدنه ومن كسر بغيره فاعلمه بدنه ومن كسر بغيره فاعلمه بدنه ومن كسر بغيره فاعلمه بدنه  
 لم يفسد على سبب يوم كان عليه ثمانية عشر يوما بدله كل عشرة ايام وهي كل الحج فاما في ثلث كبره فاعلمه بدنه ومن كسر بغيره فاعلمه بدنه ومن كسر بغيره فاعلمه بدنه  
 عشرا لم يطفوا من عاتيه غير يوم وان لم يطفوا من عاتيه غير يوم وان لم يطفوا من عاتيه غير يوم وان لم يطفوا من عاتيه غير يوم وان لم يطفوا من عاتيه غير يوم  
 فلتنا بالبدل في كل من كان عليه ثمانية عشر يوما بدله كل عشرة ايام وهي كل الحج فاما في ثلث كبره فاعلمه بدنه ومن كسر بغيره فاعلمه بدنه ومن كسر بغيره فاعلمه بدنه  
 وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 على ما بين احدهما لبدل والآخر لا بد له فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 وثالثه ما فيهم من صا طيبا فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 بغيره ثلثه ومن حلق رأسه في ادى فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 وم ثلثه فان جادل ثلث ثبات صا فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 وم ثلثه فان جادل ثلث ثبات صا فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 وما بعد ما فيهم من صا طيبا فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 طاف طواف النساء في ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 وهو محرم فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 صيدا ثم راه بعد ذلك صيدا فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 او بلا امر والغلام محرم فعلى السبيل الفداء وكل شيء اصله في الحرم يكون في الحرم فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 وكل ما يجب من الفداء على الحرم فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 ولو ادخلناه فيما فيه دم فيه من كان جازيا والثاني ما قبل الاطعام فدا بغيره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 فلا وجه لادائه ومن فاقى ان فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 الحرم بضد على سبيل بالبدل الذي ينفذ بها ومن قبل حماره فلا يفسد بها اعلا الحرام الحرم ومن أي ما جرحه حيا سويا فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 الصيدا وكسره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 له ابد وان كان غيرهما ليدل ذلك في بطلان العقد لان بستانا فاحل ليس هذا القسم غير هذا ورا بعد ما يجب فيه ومن فاقى ان فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه  
 درهم وفي الفخلة كل فرخ نصف درهم وفي بغيره درهم وفي بغيره درهم وفي بغيره درهم وفي بغيره درهم وفي بغيره درهم وفي بغيره درهم وفي بغيره درهم

فان من ثلث ثبات صا فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه وفي ثلث كبره فاعلمه بدنه















کتاب النکاح والطلاق

کتاب النکاح والطلاق

کتاب النکاح والطلاق



کتاب الغراف

[illegible]



کتاب الکاتب علیہ السلام

۲ وزیر اعلیٰ صاحب علیہ الرحمہ











# كتاب الغنى والفقير والمكاتب

على الغنا والفقير وان كان السلطان الجائر ما يوجب اليقين في ان يحلف بخله من المؤمنين فغوسم واموالهم وان كان بحسن النور يدره واما  
باتم بركة بوجع اللغو وهو ان يحلف من غير شبهة ويكون غير ما لا يراه الله تعالى بغير الله تعالى فكل من بين احدهما بلزوم بالحنث فيه كفارة ظاهره وكفى بين  
بالبناء من الله تعالى وسؤله او الامتناع والاحلال بلزوم فيه كفارة الا ان ياتم فيه واخذت ويبلغى ان يجنب خلافه وكذا دواوه وان ينزل اليه  
خير من الوفاء بما في يده ودينه تعالى تلك ولا كفارة عليه **ذكر** الذود والعمى ولا ذوق ولا عمى كعصيه والذود على ضربين ثلثة  
علق بالله تعالى وتذير مطلق فالاول ان يقول لله كذا وكذا ان كان كذا وكذا وهذا واجبا لو اذيع مذهب فيه فان لم يغير فغيره كفارة وتطوف  
ان يقول على كذا وكذا من غير ان شاء وفي يده وان شاء لم يقل لان الوفاء وفضل والمنذور فيه على ضربين معين وغير معين والمعين يجزى بغيره  
وفما ليس معين ان شاء صام فيه وان شاء صدق او فعل شيئا من غير ان كان سمي غير معين من اللفظ كان يقول ان كان كل صمت حيث  
او ذما لم يضام الحين بشهر شهر او لثمان عشرة شهر على ما رسم وان قال لصدق بقال كشر صدق بثمانين درهما واما العمى اذا عطف فاعلم ان شحنا  
الله تعالى في ذلك جزي عليه كفارة في الفجر واجبا للذوق ان خالف له ما لا يخرجه في ذنبه او دينه من الوفاء وبه فلا حرج ولا كفارة له **ذكر**  
الكفارات كفارة اليقين اذا حنث في ما عطف قبله او كسوة عشرة سنين او اكلهم بكمالهم في يوم ثواب ان اطعم لكل منهم شبع عشرة نوبه فلا يكون منهم صبي ولا شيخ  
كبير ولا مريض فادى ما يطعم كل واحد منهم مائة دينار من ادم اعلاه اللحم وادناه الملح ولا يطعم الا من اوسط ما يطعم اهل فان لم يجد ذلك كله صام ثلثة  
ايام مثابعتا وكفارة الظهار عطف قبله فان لم يجد فقيام شهرين مثابعتا فان لم يجد فاطعام سنين مسككا فان صام شهرا واحدا من كل ايام  
صيام شهرين مثابعتا ثم اظفر بغيره على اسنان فان كان له يد يبيع فاما ان اظفر فدا صام من الباقى يوما ثلثا وكفارة خلفا للذوق كفارة الظهار  
وكفارة من اظفر يوما من شهر من ثمان متعدي عطف قبله واطعام سنين مسككا او صيام شهرين مثابعتا فضاء ذلك اليوم هذه الكفارة مخيرة  
ومثلها في المبلغ والخبير كفارة مثل الخنثى فاما كفارة الظهار في ذنبه وكفارة مثل العمدان جميعا فان لم يجد فخرجه كفارة مثل الخنثى فان لم يجد فخرجه  
منها ومن عطف صوم فضاء يوم من شهر مضان فاطفر قبله او قال فلا يبقى عليه فان اظفر بعدا فغيره كفارة بغيره فادى ما يبيع كفارة الخنثى في الخنثى  
فاما الاخر فثلثة الا اذا ذوق طعام وكفارة النيام عن كلوة العنقا الاخرى حتى جاوز نصف الليل ان اصاب صائنا وكفارة من شؤ ثوبه في نومه  
او ذوقه كفارة بغيره وكفارة في شدة ثوبه ثوبا بغيره وخبير كفارة من لم يطعم وجعل الاستغفار فان خلد شهرا كفارة بغيره وفي جمل الشكر كفارة مثل  
وشهر هذا الباب ان يقال ان الكفارة على ضربين والثاني لا عطف قبله والاول على ثلثة اضرابا احدها عوض الوضوء عشرة  
مساكين وعوض الكسوة اطعامهم والاخر عوض الوضوء صيام شهرين مثابعتا وعوض الصيام اطعام سنين مسككا واما الثاني في عطف بغيره  
احدها كفارة الاستغفار والاخر فعل بغيره وعطف على ضربين احدهما صيام يوم والاخر صدقة بنية وثلثة امداد والاخر جميع فيه العنقا  
الشهرين واطعام سنين مسككا ولا يخرج عن ذلك شي من ارباب الكفارات **كتاب** العنق واللبس والمكاتب العنق اعنا يكون لوجه الله  
ولا ينفى الا بعد طاهر الاسلام ولا يسلط العنق كافر على اهل الدين ومعاصى الله ومن عطف كفارة او واجبه نوسا بنية لا ولا بغيره  
الوجه في المبيع بعينه ويجوز ان يجعل عتقا الا انه صداما في التزويج ومن عطف بعض عبدة هو الكافر فندس على العنق بغيره وان كان له فيه شره كنهق  
سمه بغيره على بلباع الباني فغنى عليه ان لم يكن له مال استسقى العبد باني فغنى فاما اللبس فمؤتمرا لا يبيع الا في الفريضة وان يقول لعبد الله  
حري بعد وفائي وله ان يرجع في ذلك حال حونه لانه كالوصية فان مات مولا ولم يرجع فليس له عتق واما المكاتب فانه نوافي عبده على مال مكسبه  
ويؤديه اليه بكتبه كبا وهو على ضربين مشروط وغير مشروط فالمشروط ان يشترط عليه من مقي عتقه او في الاخر ان لا يشترط العتق في الوضوء  
العجربل عتق منه بعد ما ادان وهب له ما يفي عليه فله عتق فله ثواب جزيل والاخر ان يبيع المالك بجلد الزنا بحسب ما تحب منه جلد المهر الباني  
جلد العبد وبورثان مات وله ولد بحسب ما تحب منه بغير **ذكر** احكام الديون القرض افضل من القدر وهو يقضى بالايجاب وقول  
ويلزم المقرض ان يهرم على الاداء اذا شغل فان دى مثل ما اسد ان دى فميسر مع الراعي في امر ولا يجرى للمدين ان يطالب المقرض بغيره  
فان ظان بغيره حال الجدة لم يحرم **ذكر** احكام الرهن لا يبيع الارضان الا بالقبض والواهي الممنوعان من القرض في الوضوء لو رهن دارا  
غير مسكونة او ارض غير مزرعة غير فليس لاحد ان يعرض ذلك الا بان يرضى عليه ومضى باع الواهي الرهن واخذ منه ان كان عبدا او ذرية او استغنى له او اراه  
وطهره ان كانت اثم لم يجز له شي من ذلك وهو باطل وهلاك الواهي من غير شرط من الرهن لا ضمانا عليه فبغيره بالتزويج بلزوم الضمان فان اختلفا في ضمان  
الرهن عدنا البنية فالقوله يقول صاحب الرهن مع يمينه ويقدم بغيره يوم هلك ودهن الحياض من الماء والبنائهم والنجس والارض المزرعة فاما  
فصل منه غير داخل في الرهن من من هنا بملك بعضه استغنى الرهن فملكها قته واما ما في الواهي عليه من الجاه فادى من يهودى الممنوعان فان غنى  
ممن الرهن عن ماله وكان لا اله الا غير ساهم الممنوع الغناء بغير **ذكر** احكام الوضوء بغيره يحتاج الى قبض وقول فان هلك في ذلك  
المودع من غير شرط فلا ضمان عليه بالشرط بغيره فان عجز المودع باللو بغيره بغيره بالوجه المرجح والود بغيره اما نثر للبر العاقل ان يعرف







فَالْوَصِيَّةُ لِلْفَقِيرِ الْمُسْلِمِ

[illegible]



# کتاب المغانی

[illegible]

والحمور







کتاب الموات فی دارالمرم

جزء







# في الجنائز

النشأ فكل ما لا يراه الرجال كالعدو وعيوب النساء والنفس والجرح والاستحاضة والولادة والاسهال والنفاس وبسبب منة من الله  
 ان كانت مأثورة فله معنى ان شهادته اهل الذمة لا يجوز مع جوار المسلمين ان يجمع عليهم يجوز في الوصية للمسلمين لا عليهم **ذكر**  
 انما النشأ فلا يشهد الا اذا استلج لا يجوز له ان يكون شهادته بطلانها ولا علمه بما بين يديه وبين الله ولا يجوز له ان  
 من اجل الشهادة الا ان يضر الدين او باحد من المؤمنين فان نفع الشهادة او شرفها فلا يقبلها او اذا حضرها كما بان في خبرنا فلا يشهد الا مع الذكر اللهم  
 الا ان يقيم معه عدل اخر الشهادة يجوز له ان يشهد معه الشهادة على شهادته العدو ولا يشهد على غيره ولا يشهد على غيره  
 غيره واما كقبلة سماع البيئات فينظر الحاكم بين الشهود ويجمع قول كل منهم على قوله تاخير كقبلة ويطلب كقبلة فلا يقطع بغيره شاهد الله  
 ويجوز الباقى فيجعل معه مثل ذلك فيكتب له دعوى ثم يقابل بين الدعوى وشهادة الشهود فان انقضت الدعوى في الشهادة انقضت الحكم وان اختلفا  
 ابطال الشهادة وفيما تعلم الشاهد ويتصنع فلا يبدد نفع الحكم ولا يلفظ فان استقامت شهادته والابطال ولا يحكم بها الا بعد التفتيش والافتحاش  
 البيئات فان كان احدهما ارجح حكم بهما والاشهاد بين من فامثلهما البيئات فان كان للمدعى به احد المتعدين مع تعارض البيئات حكم به  
 بهما واخرجهما دون المشتبه واي بيته فامثلهما على الاشهاد بعد البيئات فيكون شرط الخلفان ان يكونا على علم من المدعى به فيكونا  
 ذلك فلا يحكم لهذا البيئته والاخرى يقوم على ما خلفت غير شرط قبله للحاكم متى فامثلهما البيئات **ذكر** احكام الجنائز في النكاح  
 ضرر بين يان وحدهما والديان على من بين احد في مثل النكاح والاخران دون ذلك والنكاح على ضرر بين نفس ادمي ونفس غيره فاما في نفس ادمي على نفسه  
 اضرب ما في العدو وما في الخطا شبيه العدو وما في الخطا المحض ما في النكاح على من بين جنبا في الاعضاء وجراح ونحوه بين كان ذلك لله  
 من الاول مثل العدو وهو القتل بكل ما جرت العادة ان يقتل به كالتسبيح والحر والخبث ما شاك ذلك فاما الخطا شبيه العدو وهو كل اربعة  
 معتبر غير قتل فمناجاة علاج الاطباء بما جرت العادة يفتلح به فموت واما الخطا المحض فكانت مبرح كالنكاح فيصيب ومناجاة الاول على من بين احد  
 ان يكون القاتل لاهل الاخوان يكون اكثر من واحد فان كان واحدا فقل من بين احد فان كان يكون قتل من مسلم والاخوان يكون قتل غيرهم وقل الحر  
 المسلم على نفسه اضر بقتل رجل وقل رجل مرة فمضى قتل رجل بجلدها مسلم الزور العودان اختار اولياء المغنول والذمة ويجوز ان يقتلها  
 فاذا ارادوا العود فلا يولد الا بالسيف لا اللهم ان يكون القاتل بالمغنول فان لا يولد بقتلها بغيره ولا يولد بقتلها بغيره ولا يولد بقتلها بغيره  
 الام فيقار بالابن وان ارادوا الذمة ويولد القاتل من نفسه فاذا كان بذل نفسه فليس لهم غيرها والذمة من من الا بالان كان القاتل من اهل الاصل  
 ما في نفسه وان كان من اهل البقرة وما في نفسه وان كان من اهل النعم فالتعريف ان كان من اهل الحلة وما في نفسه وان كان من اهل النعم فالتعريف  
 وبيان ان كان من اهل الحلة وما في نفسه وان كان من اهل النعم فالتعريف ان كان من اهل الحلة وما في نفسه وان كان من اهل النعم فالتعريف  
 وجب عليه العود خطا الى الحرم واعتبر من من شأنا هذا لا يترتب عليه الحج فبما دونه ويقتل من قتل في الحرم فان قتل رجل مرة عدوا واختار اولياءها  
 قتلها والذمة نصفه بغيره وان اختاروا الذمة فلم يصفه بغيره والرجل اذا قتل امرؤ رجلا فاختار اولياءه والمغنول فليس لهم الاقتل  
 وان ارادوا الذمة ويولد القاتل من نفسه فاذا كان بذل نفسه فليس لهم غيرها والذمة من من الا بالان كان القاتل من اهل الاصل  
 فاما ما هو مسلما او شهادته فان كان مسلما لم يقتل بهما او ما اخذ منه بغير الذي ان كان رجلا فاختار اولياءه وان كان امرؤ رجلا فاختار اولياءه  
 ومثلا لغيره لم يجز ان يولد القاتل من نفسه فاذا كان بذل نفسه فليس لهم غيرها والذمة من من الا بالان كان القاتل من اهل الاصل  
 يؤخذ القاتل وان كان قاتل القيد مولا اعرض الامام فبما بعد العفو من مقتله من كان مسلما فله حكمه كما كان قاتلا بغير القيد مولا وان اراد الذمة  
 اخذت فان قتل في ذمة العبد المسلم رجلا مسلما وامره بعد الذمة مولا فله حكمه كما كان قاتلا بغير القيد مولا وان اراد الذمة  
 قاتل ومناجاة اسرؤه وان قتل العبد المسلم رجلا وامره بعد الذمة مولا فله حكمه كما كان قاتلا بغير القيد مولا وان اراد الذمة  
 مولا والذمة واختاروا الاولياء فله حكمه كما كان قاتلا بغير القيد مولا وان اراد الذمة  
 الخطا فبما بعد الذمة وان لم يرب عنه مسلمه وكان له ان يسره وان لم يرب عنه مسلمه فله حكمه كما كان قاتلا بغير القيد مولا وان اراد الذمة  
 في الوفاء حكم المبرور ان لم يشترط في الامام ان يرب عنه بعد ما عتق منه ويستشف في البيعة واما الخبيث فان قتل رجلا وحكم الوفاء  
 برون كان له حكم النشأ فله حكمه وان كان له مثل بيته فله حكمه ولو قتل ما ان يقتل بغيره ويؤخذ منه بغيره كما كان قاتلا بغير القيد مولا وان اراد الذمة  
 ذمة الرجل نصفه بغيره وان كان الفضل بعد اكثر من واحد فله حكمه كما كان قاتلا بغير القيد مولا وان اراد الذمة  
 مثل انثى مسلمة والثالثان يكون رجلا ونشأ وصبيانا ومجانين وعبيدا مشركين في القتل الاول ان اراد الاولياء العود فله ان يقتلوا  
 الكل يهود الى ذمة ما فضل عن ذمة الرجل فان ذمة الذمة فله حكمه بغيره واخذ على الكل يخرج من اموالهم باعداهم وحكم النشأ هذا الا ان يرب  
 على النكاح من من الرجال فان كان القاتل رجلا او فشا عطلا او ارادوا العود فله حكمه بغيره وان قاتل من كان المغنول اسرؤه



















# سبعين آية في بيان آيات القرآن بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يقدر على أن يستغنى عن جوده والصلوة على سيدنا المبعوث أخيراً الحق ورفع عوده ومحمد وآله  
وقع جوده وعلى الخائفين الحمد الفاتحين بشير بنير وشيخه ويعلم أن جماعة من ذوات الفطنة والهداية استشكل كل من  
مسائل كتاب التوبة والتسوية بالقول المقتضى للعدل المحض فاجتمع في ذلك بعد اجتماع ما شرع وقرب ما بعد وفاء  
بابا بعد أن كان مستبداً دام كتابا بعد أن كان مستبداً وهذا حين بدأ يذكر السؤال والجواب مستداماً من الله المذنب إلى الحق والكفاة  
في جميع الاستجاب قول الله الطهارة اسم الاستباح بالدخول في الصلوة وهذا ينقص طرداً وعكساً أما الظاهر أن إزالة الخجاسات  
عن الثوب البدن استباح بها الدخول في الصلوة وهذا ينقص طرداً وعكساً أما الظاهر أن إزالة الخجاسات عن الثوب البدن استباح بها  
الدخول في الصلوة وإن كان هو كونه قال لا يسهل طهارة ولما التكن فوضو الخافض لحوسنها ولا يستباح به الدخول في الصلوة وهو  
لهما قول الله وهو يقيم منهن وضوءاً ويقيم هذا ليس خاصاً بل إلى وضوء وعسل ويتم والراوندى اعتذر له بأن الوضوء  
في اللغة التخصيص وإذا كان كذلك فيكون وأما على النسل في الوضوء الشرعي قول الله من أورد على أربعاً شيئاً أحدها أو ثوباً طهارة  
وثانها ما به يكون الطهارة وثالثها كغير الطهارة فلهذا قال من يحسبها من غير ما يجب قول الله من أورد على أربعاً شيئاً أحدها أو ثوباً طهارة  
الطهارة فهو يقيم على ضربين أحدهما ينقص الطهارة الصغر ولا يوجب الكبر والثاني ينقصها ويوجب الطهارة الكبر وهذا فيه خلل  
لأن الثاني ينقص الطهارة على ثلثه الضرب الأول يوجب الصغر حسب الثاني يوجب الكبر حسب الثالث يوجبها معاً قوله ينقص الطهارة  
الصغر يقتضيه الطهارة بالصغر خلل لأن الثاني ينقص للصغر فالتصغير يوجب الكبر وكان الظاهر أن ينقص الطهارة ويوجب للصغر  
هذا التلك الأربع قد ذكرنا الجواب عنها في المسألة الأولى المعتبر في طهارة هذا قول الله ولا يحسن بقاء العبدان بولوع السباح لهما هم  
المحاروسين المحاروفين إلا الكلب الخنزير فانه يحسبها أن كان دون الكروان كان زائداً عليه ليس به بأس فذلك في باب تطهير الثياب من  
الخجاسات وإذا أصاب ثوب الإنسان كلباً وخنزيراً أو ربياً وشلباً وزعته وكان رطباً وجب غسل الثوب إن كان ما ذكره ههنا نجساً فانه  
يجب الغسل أيضاً وإن لم يكن نجساً فلم يجز عليهم غسل الثوب الجواب عن الشيخ في الأول على رواية أبي العباس الفضل قال سألنا أبا عبد الله ع  
سؤال السباع والوحش فلم يترك شيئاً إلا سألنا عنه فقال لا بأس حتى انتهت إلى الكلب الخنزير فقال لا بأس حتى لا تتوضأ بفضله وأصيب  
الماء وفي الثاني على روايات فما اختص منها بالكلب الخنزير من وجوب الغسل فالعمل عليه الفتح على الاحتياط والخارطة في المسألة الحاشية  
وما اختص بالفأرة والورقة والشلب لا ريب في إخبار مشادة فانه في إرضائهم فقهائهم من يذهب بالورش لكن الشيخ رتب في جميعها وضع الشيخ  
المفتد في المنفعة وفضلها موارد الأبحاث وعند التحقيق يقول ما ذكرنا وأولست استبعد من بقاءها على الاحتياط قول الله وغسل الثوب لا يجوز  
استعمالها أبداً على حاله لم يقل أن تكن ظاهرة الجواب إنما ينقص الشيخ تعويلاً على الفهم القادر أن الجمع من الحمام لا يبعد الخجاسات  
النادرة وبذلك على ذلك الرواية في مسند هذا الفتوى هي ما روينا عن أبي الحسن ولا تغسل من لبس في جميعها ماء الحمام فانه يسيل  
ما يغسل به الجنب ولذا فينا والناصب قول الله وإذا وقع الفأرة والخنزير في الأئمة وشربها منها ثم خرجت منها لم يكن بأس قال في تفسير  
الشياب إذا أصاب ثوب الإنسان كلباً وخنزيراً أو ربياً وشلباً وفأرة أو زعته وكان رطباً وجب غسل الثوب كله الجواب عن الشيخ  
وهو في الأول على ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال سألت عن الغطاء والحبة والذغ يقع في الماء فلا يتوضأ للصلوة فقال لا  
بأس على رواية إسحق بن عمار عن أبي عبد الله قال لا بأس بسؤال الفأرة إذا شرب في الأئمة أن يشرب منه ويوضأ وعلى الثاني بما رواه  
جعفر بن أخيه موسى بن جعفر عن الفأرة تمشي على الثياب يغسلها رأت من أثرها وما لم تره فأنضف بالماء وفي رواية عن بعض أصحابه  
عن أبي عبد الله ع هل يجوز أن يمر الشلب الأرباب وشباً أفسح جأراً وقينا قال لا بأس ولكن يغسل بذلك ما يقع في الأثر وقد سبقه  
الشيخ المصنف على هذه الاستبانة في المنفعة الظاهر من هذا الحكم لازم في الكلب الخنزير عني الغسل لا النفض فانه مستحب الجمع غير أن في القاء  
والشلب لا ريب بل هو مستحب لو قبل فلم يجمع بينهما والحكم مختلف لئلا يوجب أن يشرب من الحمام كسوغ منه لجمع وإن اختلفا في  
الزوم وعدمه قول الله وإذا كان مع الإنسان أنما إذا زاد عليه ما وقع في واحد منها نجاسة ولم يعلم بعينه وجب عليه هراق جيبه  
التي لم تتلوه إذا لم يقدر على غيره من المياه الظاهرة اعتد لقوله وجب عليه هراق جيبه لا يوجب لغيره وجب الماء الطاهر الجواب



## باب طهارتها

الاعتذار عن فاضح لا يمنع من استعمال الماء في حكم العدم كما لو وجد ومنعه من استعماله مرضا وجب عليه اهتداده وشيئا  
 اقوى للواقع لكن قوله انهما كتابا عن الحكم بالنجاسة كما قال اذ ولع الكل على لانه فلهما لم يرد وجوبه لا رافعا بل يرد الاخبار  
 عن النجاسة حسب الشيخ <sup>في</sup> وورد لفظ الحديث وهو رواه سماعه وعنه وسوس عن ابي عبد الله <sup>عليه السلام</sup> قوله فان وقع في البر فمروا  
 شرا به سكر او فقع او دم حتى ويغير ثيابا فيه وجب ترشح الماء كله فيعلم اخذ بهم الاستحاضة والنفس الجواب <sup>في</sup> الم افعلى  
 حديثه ان على وجوب ترشح الماء كله من الحوض لا من نفاسه ولا الاستحاضة وانما الشيخ ذكر ذلك لتعليل حال هذه الدماء <sup>في</sup>  
 استلحق الاستحاضة في الميسر قوله <sup>في</sup> وهذه الدماء التي ذكرناها في حكمها حكم النجاسة فلا يجوز استعمالها في الوضوء والغسل  
 معا ولا في غسل الثوب الا في زالة النجاسة ولا في الشرب من استعمالها في الوضوء او الغسل او غسل الثوب ثم صلى بذلك الوضوء  
 وفي تلك الاشياء يجب عليه عادة الوضوء والغسل وغسل الثوب على ظاهره عادة الصلوة سواء كان عالما في حال الاستحاضة  
 طاهرا او لم يكن اذا كان قد سبق له علم بحصول النجاسة فيها فان لم يتيقن حصول نجاسته قبل استعماله لم يجب عليه عادة الصلوة  
 عليه ترك استعمالها في المستقبل اللهم الا ان يكون الوقت باقيا فانه يجب عليه غسل الثوب عادة الوضوء وعادة الصلوة  
 وان كان الوقت قد مضى لم يجب عليه عادة الصلوة وقال في باب تطهير الثياب من صلى الانسان في ثوب فيه نجاسة مع العلم  
 بذلك وجب عليه عادة الصلوة فان كان علم بحصول النجاسة في الثوب فلم يزل به ونسى ثم صلى في الثوب ثم ذكر بعد ذلك وجب عليه  
 اعادة الصلوة فان لم يعلم حصولها في الثوب وصله ثم علم انه كان فيه نجاسة لم يلزمه اعادة الصلوة الجواب <sup>في</sup> في موضع اخلف  
 فيه الروايات فاختلف فتواه بحسبها والذي استقر عليه هذه النسخة ان سبق له علم بالنجاسة اعاد وان نسي في حال الصلوة وان  
 لم يسبق له العلم بعد وان لم يخرج الوقت وعندنا ان هذا الحكم يختص في زالة النجاسة عن الثوب البتة اما لو رفع به حدثا لم يعلم بالنجاسة  
 فقد ثبت بطلان الطهارة ويلزم اعادة الصلوة على التقديرين <sup>في</sup> **باب اذا بلت ثوبا وكيفية الطهارة قوله** اذا اردنا ان نبين كيفية  
 الطهارة فالواجب ان نبين اذا ما يتقدمها من الاحداث ثم يتبعها بذكر كيفيةها وترتيبها واحكامها ما من يكون هذا واجبا لازما  
**الجواب** يرد بذلك الوجه الذي هو لازم فان المصنفين يلزمون الاول ويجهلون لا زما واجبا بهذا المعنى ولا يرد  
 الوجه الذي يقتضي مع الاحلال بل الذي هو لازم وليس على الانسان استنجاء من شيء من الاحداث الا من البول والغائط حسب ما باله  
 فليس عليه الا غسل مخرج البول وليس عليه استنجاء ان كان الاستنجاء لا يكون الا غسل مخرج الغائط فكيف قال الا من البول وان كان  
 غسل مخرج البول يسمى استنجاء فلم قال وليس عليه استنجاء **الجواب** كلاهما يسمى استنجاء وانما قال ثوبا وليس عليه استنجاء <sup>في</sup> من البول  
 ودل على الحد في ذكر البول وهو واحد الاستنجاءين فنعين الاطلاق الاخر **قوله** اللهم الا ان يكون على يده نجاسة فيفسد ذلك  
 الماء الا ان يرد على الكفر فلا يهل شيئا من النجاسة قال الا ان يرد على الكفر ولو قال كذا كان احسن **الجواب** لان مع ازالة بقول  
 بها الجزء من الماء ففسد خرج اول جزء عنها بنقص الماء عن كبر مقتدره ان يكون كذا لا غير ما اذا كان زائدا بغيره بعد ذلك يكون  
 كذا فلا ينجس ما بقى على اليد **قوله** ولا يمان بصله الانسان بوضوء واحد صلى الليل والنهار قال حدثنا ابو يعلى <sup>في</sup> ما يجب  
 اعادة الوضوء قوله او يفعل ما يجب من اعادة الوضوء هل هو شيء غير قوله ما لم يجد وليس يجب من اعادة الوضوء غير الحدث **الجواب**  
 اكثر الجواب يقولون النوم مظنة الحدث وليس حدثا في نفسه فلهذا راعى قوله لم ينجس بوضوء واحد صلى الليل والنهار فلو لم يرد على الكفر  
 هو حدثا وضوءا عليه بل يجرى به الحدث في اعادة الوضوء **قوله** لئلا يفتنه من التسمية على حال الوضوء والدعاء عند غسل الاعضاء  
 فندركه عند غسل الاعضاء **قوله** **الجواب** يحتل ان يرد بالدعاء ما ذكره عند الغضوض والاستنشاق وان ذلك من اجزاء الطهارة  
 وان كان ندبا ويجوز ان يكون لفظه الدعاء دفعا لا عطفاء على التسمية ويكون اللام فيه للبعد لا لعل المعروف لا اخاله على ما  
 سبق في الكتاب **باب** من ترك الطهارة متعمدا او ناسيا او شك فيها او في شيء منها ثم صلى **قوله** ومن شك في الوضوء والحدث  
 وشاوت ظنونه وجب عليه الطهارة كيف هذه المسئلة **الجواب** هذا قد عجز عن التسمية الى ما من معين مثل ان يقول لا ادركه حدث  
 في هذا اليوم لا ولا ادركه ظنرتام لا ولا ما ذكره وجب له الاعادة والله يلقون في ينظر الى ما قبل ذلك الزمان فان كان فيه حدث  
 بين على الحد وان كان مستظله على الطهارة لا ندرشك في الازالة **قوله** وان انصرف من حال الوضوء وقد شك في شيء من ذلك لم يفسد  
 البئر وميضه على يقينه كفي يشك ويكون له يقين فلو يقين شيئا ما جاز له ان يعمل على غيره **الجواب** <sup>في</sup> ان انصرف متيقنا لما  
 لم يؤثر ما يجرى له من الشك بعد ذلك فيكون اليقين سابقا ثم يتجدد الشك وقتا آخر **باب** ما يفيض الوضوء وما لا يفيض  
<sup>في</sup> **قوله** ان يفيض الطهارة النوم الغالب على السمع البصر المرض المانع من الذكر والبول والغائط والريح والجنابة والحيض والاحتضا



## مَنْ تَكُنْ لَهَا بَيِّنَةٌ

والنفس من الموت بعد يومها الموت وجعل ظهرهم بالنفس وليس ينقل الظنارة شيء سوى ما ذكرناه هذا لخلل الان وجود  
 المتامع التكن من استعانة المنيح ينقل الظنارة لان الظنارة تنقسم الى قسمين كما تقدم ذلك الجواب ليس هذا لخلل الان عقبة  
 التي بقوله من مذي أو وذي فكان السلب صغرة في ما ذكره لا غير فقول له ومن جهة ما ينقض الوضوء ما يوجب غسل وهو جنس  
 اشياء الجنابة والمجس والمضاضة والنفاس من الاسوات كان ينبغي ان يقول الاستحاضة الكثرة الدم المتوسطة الجواب لما كانت الاستحاضة  
 في الاكثر كحرف اللغظة الا الاكثر . ابا الفداء لما كان الموجب للغسل منها قتان كان اكثرها موجبا للغسل فذلك كثره لو يكون الالف  
 واللام في الاستحاضة للعدان لم يسبقوا ذكر لما كان يحقق ذلك في المذهب بالجانب فقول له ومن جهة ما حصل الاستحاضة باحد هذه  
 وقال في اول الباب الجنابة تكون بشيئين وبممكن ان يكون هذا دليل خطابي لما قال الجنابة يكون بشيئين مانع ان يكون بثلاث الجواب  
 اصل الموجب شيان وهما الجماع والامزال لكن لما قلنا وجوهها صار كل قسم متساويا وان اعتبر ثارة بالثبته وثارة بالجمع  
 كقولهم نعم وان طابقان من المنيحين اقتضوا وليس هذا من دليل الخطاب في شيء فقول له وان رقت في الماء اربعا مائة واحد اجزاه و  
 يكون ذلك في الماء الجاف او في الماء من لكر من لواقف ولا يكون ذلك فيما اذ من لم لا يجوز في الماء من لكر في لواقف الجواب عنه  
 ان ما غسل الجنابة لا يجوز به الظنارة ثانيا واذا كان كرافضا عدم بوشة في الاعستال معا فطر الاكثر به ليل يتعلق بالقليل منع  
 الاستحاضة في الظنارة فقول له وبكر للمحن والمجرب ينما قبل الاختسار فان راد ذلك قوضا واما الى وقت الاعستال فذلك ان ذكر الجنابة  
 يقع فلما اذكر الحكم اوله ليس كل عمل جنبا كما قدمه الجواب بل اذكر لخص لاجل تاكيد الكراهية في طرفه ذكر الامر بعد العلم ان الحكم عام في الجنب  
 مطلقا ما كذا في الحكم فقول له بعد ذلك بلا فصل فاذا اراد الغسل من الجنابة فلا يستبرئ نفسه بالبول الجواب هذا الامر لا يبرئ  
 المؤكد لان فيه احباطا للمظهر لهما من وجوب الاعادة ان راي بلا فقول له مفك ثلاث كف احدا لهما من ثلث الجواب لكف في ثلث  
 لا بد كذا بنا في الجنابة الجارية قال الساع كذا كف ما تليق درهما يوما واخرى يعطى السيف الداء ولا ينقض لك بقوله كف خضبت  
 بمعة مفعول فسقطت لئلا منه كفهم كجدة رهين وعين كجل فزباين ففعل بمعة مفعول وبينة بمعة فاعل فقول له فان قدم مؤخر او اخر  
 مقدم او جعليه بتقديم المؤخر وما جازي مقدم كان قوله قدم مؤخر ايجز عن قوله اخر مقدم وهذا هوهم انهم قدم اخر ليس كذلك فان من قدم  
 مؤخر فانه مؤخر المتقدم ضرورة ثم ولو قال وجب عليه تأخير التقدم وتقديم المؤخر كان احسن للتصنيف لاجل ما تقدم من التقدير الجواب  
 لا يلزم من تقديم المؤخر في الغسل تأخير التقدم منه لانه قد يسل هذا او لا فهو قبل غسل وجهه فيكون مقدما للمؤخر وان لم يكن مؤخر اللقد  
 غسل واذا عرف منها فاشتمال كان له التدارك كيف شاء مما ذكر في الكتاب ما اعترض به المعترض بل ما ذكره في النهاية اوله لانه الذي يجب فعله  
 ولا يرمطابق لما يرد به بالجواب فقول له فان طهرت في وقت صلوة واخذت في تأهب الغسل فخرج وقتا للصلوة لم يجب عليها  
 القضاء وقال كذلك ان طهرت بعد غيب استسمل نصف الليل انما هي قضاء صلوة المغرب وعشاء الاخر هل هذا مناضة بتقديم  
 موافقة هل يلزم من هذا القول ان عشاء المغرب تمتد الى نصف الليل الجواب ليس هذا مناضة بل الاول يغفيل لهذا الالتماس لانه  
 قرأها اذا طهرت في وقت الصلوة ولم يتبع للغسل والصلوة فلا قضاء وان تسعدت ومع التفرط نقص في حين حال المغرب العشاء  
 احال في التقصيل على الاول وعنده وقت العشاء الى انصاف الليل وهذا اللفظ يدل عليه بطريق الاتمام فقول له فان رات الله  
 قد شرع على القطنة وجب عليه الغسل لصلوة الغدات والوضوء لكل صلاة بما عدا هذا وهذا يدل على ان الصبح لا يجزئ الوضوء وقد  
 تقدم في باب غسل الجنابة وكل ما عدا غسل الجنابة من الاغتسال فانه يجب تقديم الظنارة عليها وتاخيرها عنه الجواب لما قرأ  
 في القليلة الوضوء لكل صلاة صار هذا الحكم كاستسلف فاجاب الغسل في الصبح لا ينافي ما قرره من وجوب الوضوء لكل صلاة وقوله الوضوء  
 لكل صلاة فيما عداها بهر بان يجب الوضوء دون الغسل فيما عداها لانها لا يبرر باسقاط الوضوء في الصبح بالتبديل فقول له واذا اراد  
 التيمم فليضع يديه جاعلا أصابعه على التراب ينفذه تمام مسح احدى يديه على الاخرى مسح يدهما وجهه ولو قال وينفضها بان مسح باحدى يديه على  
 الاخرى كان اولى كقوله احدى يديه وهو مفعول الجواب قل يمكن النقص لا بان مسح احدى يديه بالافرى لكن هذا ليس مستحب بل المستحب  
 كيف كان اما الجمع بين الامرين فلا عذر في الابدال لزم للشيخ واما احكامه فتشترط في النصب الرفع والحض على حال واحدة قال الله تعالى وان  
 اتيمم احدكم من طهارة فليطأ على راسه او على راسه او على راسه وان ياتيممهم على راسه او على راسه وان ياتيممهم على راسه او على راسه  
 هو بعينه الجواب ليس هذا باعادة بل يجزئ به ان يقول لا بأس باعادة التيمم مثله وكذا لا بأس باتمام التيمم مثله فانه لا يلزم من رفع  
 الكراهية في الاثارة رفع الكراهية في الاتمام بالجواب نظرية الشبان من النجاسات والبس والاولى فقول له واذا اصاب ثوبا الانسان كلب  
 او خنزير او ثعلب او رنبا وفارة او وزعة وكان رطبا وجب غسل الموضع الذي اصابه فان لم يتبين الموضع وجب غسل الثوب كله وان كان



کتاب الصلوة

جاگیر



# من كتاب النهاية

باطن قد ينزلها إلى الجحيم الشيخ في هذه قولان وقد خرج في مسائل الخلاف بأن استقبال المني عند الاحتضار مندوب الذي هو  
 عند الوجوب هو اختيار ابن بابويه والشيخ المفيد وبديل عليهما رواية ابن غار قال سألت أبا عبد الله عن الميت قال لا استقبال يأتين  
 قد يمد لقبله وعن سليمان بن خالد عنهما إذا مات أحدكم ميت فاجعلوا له قبلة ولو جاعلوه عنقه يستقبل بوجهه القبلة ويجعل قدمه على  
 القبلة **باب الأذان والإقامة** قوله وإذا قال قد قامت الصلوة فقد حرم الكلام على المخاضين من ذلك الجواب هذه صورة لفظ  
 الرواية والمراد تغليظ الكراهية في قوله وينبغي أن يفصح فيها بالحرف وباللغة في الشهادتين والحرف كان أحسن الجواب الصريح فيها ما  
 لا الأذان والإقامة فكان يقول ينبغي أن يفصح في الأذان والإقامة بالحرف وبها الشهادة بكونه العقل في الشهادة بالتعوي والمخصوص  
**باب كيفية الصلوة** قوله لم يكن ويكون سجودك على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين واليمنى والرجلين وقال في باب استقبال الأمت  
 وبديل إلى الكافون فيحذف يده وتضعه على ساجده على جبهته وباطن كفيه يجمع به راحتيه أصابعها ويضع على عيني كفيه وظاهر  
 أصابع قدميه فتدجيل في هذا الباب أصابع القدمين من المساجد في الباب المتقدم الجاهي أصابع الرجلين الجواب لما كانت المساجد  
 لا يفلت أن يجامعها في السجود فلهذا لم يكن السجود عليها وليس كذلك اتفاق السجود عليها لا يجوز في قوله ولا بأس به  
 متعبا ويقع بين السجدة وبين ولا يجوز ذلك حال السجود قال لا يجوز وهو يدل على التحريم الجواب في صرح في غير هذا الموضع أن الاعتدال  
 مذكور في هذا المنع على الكراهية **باب القراءة** قوله وادنى ما يخرج من القراءة في القبض الحمد واحد وسومعها مع الاختيار  
 ولا يجوز الزيادة عليه لا نقصا من صلب الحمد أحدها مستعد من غير ذلك كانت صلاته ما ضربه ولم يجز عليه عادة فكيف هذا  
 الواجب أن الصلوة ترك بطلان الصلوة الجواب الشيخ في الأول على ما رواه لكل ركعة سورة لا يجوز الزيادة عليه ولا النقصا  
 منها في الثاني على ما رواه عن أبي عبد الله قال سمعته يقول إن فاتكم الكتاب حدها يخرج في الفريضة فالشيخ أورد  
 الروايتين ولا بعد أن يكون الشيء واجبا ولا يبتل الصلوة بتركه تعالى للقول على أن الذكر في كبره وادعى عليه لأجاء الخلفاء  
 أن التمس مع الحمد واجبة إذا كانت الصلوة فريضة وكان المصلح مختارا فأدعى العلم **باب في قوله** ومن صلى إلى غير القبلة متمتدا وجب عليه  
 الإعادة فإن صلحها ناسبا ثم تبين ذلك فإن كان الوقت ناقبا أعاد وإن كان قد خرج وقتها لم يكن عليه شيء وقال مثل هذا في باب القبلة  
 ومن صلى إلى غير القبلة وكان الوقت ناقبا وجب عليه الإعادة فإن صلحها ناسبا وانتهت ثم تبين أنه صلى إلى غير القبلة وكان  
 الوقت ناقبا وجب عليه إعادة الصلوة فإن كان قد خرج لم يجز عليه عادتها ورويت رواية أنه إذا صلى إلى استبداء القبلة ثم علم بعد  
 الوقت وجب عليه إعادة الصلوة وهذا هو المحوط وعليه العمل فإذا كان عليه العمل لا عمل به فيما بعد الجواب يحتمل أن يكون ذكر  
 حكم من صلى إلى غير القبلة أو يسارها واضرب حكم من صلى إلى استبداءها وأحال غيره على ما فيه أولا على أن الذي ينبغي تحيقه من حكم  
 وهو بين المشرق والمغرب ما ضربه وإن صلى مشرقا أو مغربا أعاد في الوقت وكذا لو كان مستدبرا وهو اختيار علم الهدى قال  
 الشيخان في هذا يعيد وإن خرج الوقت ودعا الشيخ في ذلك على رواية عن موسى عن أبي عبد الله وسند هذه الرواية ضعيف لفظها  
 غير ذلك على خروج الوقت بل محتمل فاذن لا فرق بين الاستدبار والصلوة إلى المشرق والمغرب فمراعات الوقت **باب السهو** قوله من أخطأ  
 في الصلوة ما ينقض الطهارة متمتدا كان أو ناسبا أعاد الصلوة فإن كان حديثا في الشبهة بعد الشهادتين لم يجز عليه إعادة الصلوة  
 وإن كان قبلها وجب عليه الإعادة كيف هذا والصلوة على النبي من الصلوة وهي فعل واجب الجواب هذه رواية زرارة عن أبي عبد  
 الله قال وإن كان الحديث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته وهذه رواية مطلقة نفى بها الإعادة لا على وجوب الصلوة  
 أو لأن الصلوة تدخل في ضمن الشهادتين ويكون قد خرج عن الجملة ببعضها لا لأنه أكثرها **باب ما يجوز** الصلوة فيه قوله ولا يجوز الصلوة  
 في القلنسوة والكتك إذا علم من وبر الأراب قال في باب تطهير الشباب إذا أصاب خف الإنسان أو جود يبر أو كتك أو قلنسوة أو ما لا يبر منه  
 منفردا شيء من الخجاسات فإنه لا بأس بالصلوة فيه فهذا ناقص ما تقدمه الجواب الشيخ لا يمنع من الصلوة في الثياب إلا أن يأتى بها كونهما  
 حبس بل باعتبار كونهما لا يؤكل لحمه فلا يجوز الصلوة في وبرهما وجلدهما ولو كانت مدكا أو لو كان قلنسوة أو كتك **باب الجحيم**  
 قوله الاجتماع في صلوة الجمعة فريضة إذا حصلت شرائطه ومن شرطه أن يكون هناك امام عادل ومن ضابطه الإتمام للصلوة بالناسك  
 عند من جعل لهم سبعة فريضة كان ذلك لم يجز عليه الجمعة وبسبب طمأنينة جبهته إذا كانوا خشنه ففرغ مع حصول هذه الشرائط  
 فتذكر الشرائط أولا وثانيا والمراعاة شرطان وكيف هذا الجمع الجواب إما اللفظ الأول فلهذا خفف لان الجمعة شرطا من جعلها  
 ما ذكره هذا قوله ومن شرطه بدل على أن هنا شرائطها وهو حق ما قوله ومع حصول هذه الشرائط يحتمل أن يكون إشارة إلى ما ذكره أولا  
 من قوله إذا حصلت شرائطه لئلا يتوهم أن الجمعة بخلاف الشرطين وهذا غير بعيد قوله لم يجز الكلام على من يبيع الخطبة فيجب عليه الإ

ما قاله الشيخان في  
 ما قاله في الشهادتين

وعن أبي عبد الله في  
 الكتاب وحدها في  
 الفريضة

في الصلاة  
 في الصلاة  
 في الصلاة



# كتاب الصلوة

وقال القارئ

الهي الايمان به لغير الركعتين فاذا كانت بدلا من الركعتين كيف تقدم قبل هذا فقال وينبغي للامام ان يقرب من الزوال ان يصعد المنبر بما خذ  
 في الخطبة عيفا كما اذا خطب الخطبتين والثلاثين فاذ اذالت نزل فصلى ركعتين بالناس **باب الجواب** لمن سئل عن كونها فاجبت مقام الركعتين  
 بشرط منهما دخول الوقت كما بشرط استئذان الخطبة ولا الظهارة ولنا في الخطبة روايتان احدىهما بخطيب ما بعد الزوال والاخرى قبل الزوال  
 في الفل الاول والعمل بكل واحد منهما **باب الجواب** عن قول ربه واذا صلى نفسك فذكر كل واحد منهما ان كان اماما لصاحبه جازت صلاته لان  
 كل واحد منهما قد احتاط في الصلوة وفي القراءة والركوع والنجوى والغرض وغير ذلك ان قال كل واحد منهما انا كنت ماموما كان عليه عادة القبول  
 كما تقدم وكل واحد منهما الامر له صاحبه فلم ياتيا باركان الصلوة قوله قد احتاط في الصلوة وفي الركوع والنجوى والاحتياط في الركوع والنجوى  
 وكيف يكون وما الفرق بين ركوع الامام والمأموم وبينهما ولولم ياتيا باركان الصلوة ولم يسقط من المأموم غير القراءة والقراءة عند الشروع  
 في هذا الكتاب ليست ركنا قوله اركان الصلوة ما المراد بها **باب الجواب** قول المحتاط فلان الامام والمنفرد لا يشندا أحدهما الى غيره في قرائته  
 ولا غيرهما فهو بصرفه في الايمان بما يعلق بالصلوة بخلاف المأموم والقارئ وان لم يكن ركنا لكن اذا اخل بها الاستعداد بطلت صلوة  
 وهناك يقع الاخلال بها نعم اذا ما هاركا جاز الاعتراف بالاعتدال على وجوب الاعادة **قوله** وبسم الامام في الصلوة  
 مرة واحدة تجاه القبلة بشرط عينه الى عينه وقال في باب كيفية الصلوة فاذا فرغت من صلواتك سلمت فاذا كنت وحدك سلمت مرة واحدة تجاه القبلة  
 واشرب بموخر عينك الى عينك وان كنتا ماما فسلمت ايضا مثل ذلك الا انك تقمى بماء بوجهك الى عينك فسلم بين الصلوتين **باب الجواب**  
 ليس هذا تناقض بل يجوز ان يقتصر الامام على الاسائة بموخر عينه الى عينه ويجوز ان يضم الى الاسائة ربة بعينه الانباء بوجهه **قوله** فاذا  
 تقدم من هو بشرب الامام فلا تقرأ خلفه سواء كانت الصلوة فاجبر فيها بالقراءة او لا يجبر بل يستحب له وتجدد مع نفسك فان كنت  
 الصلوة ما يجبر بالقراءة فيها فانصت للقارئ فان خفي عليك فقله الامام فترى انك لنفسك فان سمعت مثل المهمة من قارئ الامام  
 جاز ذلك ان لا تقرأ وان كنت تجزأ لقارئه وسحب ان يقرأ الحمد وحدها فيما لا يجزأ الامام فيها بالقراءة وان لم تقرأها فليس عليك شيء فذلك  
 تناقض **باب الجواب** اين منا قولنا لا تقرأ سواء كانت الصلوة ما يجبر فيها او لا يجبر لان هذا انتهى الى قولنا الكراهية فكيف يستحب  
 الجهر فيها الا يجبر فيه مع تحقق الكراهية وقد حقق في الاستنباط انه لا يقرأ في الاخفاية ولا في الجهرية الا انما لم يسمع ولا هيبة **قوله** ومن  
 الحق تكبيرة الركوع فقدما ذلك تلك الركعة فان لم يلحقها فقدما فانه تكبيرة الركعة بعينها التكبيرة والاصل للركوع دوا التكبير **باب الجواب**  
 هرهد بذلك انما لا الركعة من اولها وتكبيرها بالتكبير ذلك لا يكون امام الركوع ومن ادركه فقد ادرك الركوع كما انما يوضع الابل اخفايتها  
 في الحرم عن دخول الحرم واهل الجاهل عن التلبية الاحرام ولولم يرفع صوته **قوله** ومن خاف فوثا الركوع اجزائة تكبيرة واحدة للافتتاح  
 والركوع فان لم يخف فلا بد له من التكبيرتين لم قال لا بد له من دونه وكيفية تكبيرة واحدة للركوع والافتتاح وتكبيره الافتتاح  
 من نوى لها غير الافتتاح لا يصح وكيف يكون الشيء في الحالة الواحدة واجبا مندوبا **باب الجواب** من نوى تكبيرة واحدة للركوع والافتتاح  
 يختص بالافتتاح فكانه يقول انه يجزئ عن الافتتاح وعن تكبيرة الركوع لا يجزئ انما يلحقه ان نوى تكبيرة الركوع يحصل بها جامع العذر  
 على انه يصلح بنوى التكبير الافتتاح وكونها للركوع ولا يطل بذلك الصلوة **باب الجواب** قول من نوى التكبير في الافتتاح ثم ادرك  
 ان ركع ان لم يشهد سقط الركوع وجلس تشهد كيف هذا ولو نوى التشهد في الركعة بعد ان ركع قضا بعد التسليم ولنا في العظمى  
 الركعة من الركعة الجواب لا يستمر في الصلوة واجبة وقضاء التشهد اعظم في التعجيل من ابطال الركوع والرجوع الى التشهد فان الاول يلحق بالثاني  
 على الركعة وانما يحفظها من زيادة الركوع حلستها من الابطال وليس كذلك لثانها لا ينفذ من ابطال لثانها لا ينفذ ولا عند وغيره **باب**  
 الصلوة في السفر **قوله** واما التقصير فاذا خرج قوم الى السفر سارا او راجعا فاسخ وقصر من الصلوة وقاموا ينظرون وقصر في السفر عليهم  
 التقصير لان يتيسر لهم الغرض على المقام فيرجعوا الى تمام ما لم يتجاوزوا ثلثين يوما على ما قلناه وان كان مسيرهم اقل من اربعة فراسخ وجب  
 عليهم التمام الى ان يسيروا فاذا ساروا وجعلوا الى التقصير في الفرق بين راجعا وقصرا لا يخلوا اما ان يكونوا مسافرين او لا **باب الجواب**  
 هذا الحديث رواه اسحق بن عمار عن ابي الحسن **قوله** من خرج في السفر فحلف عنهم رجل لا يستقيم سفرهم الا برة قال ان كانوا بعلوا مسيرهم  
 فراسخ فليقتلوا على تقصيرهم فاسوا او اسرفوا وان كانوا سارا او اقل من اربعة فراسخ فليقتلوا الصلوة القاموا او اسرفوا فاسوا او اسرفوا فاسوا  
 فيكفي في الفرق هذا الحديث فان حسن قد ذكره الشيخ والكليني وجماعة من اصحاب الحديث والمتسك به يمكن فانه حجة في نفسه فمكن حله على  
 قصد مسافة ثم يختلف عنه من لا يسافر الا برة فمذا رجوع عن الغرض فان كان قطع اربعة فراسخ فعليه التقصير لا ينفذ المسافة على التقديرين  
 ولا كذا لو سار دون الاربع بحيث ان جماعها في هذا يكون متما لانهم يقصد المسافة الاربعة فراسخ على اختلاف غيره ولا قطع مسافة التقصير لان  
 الاربعين مسافة من غير العود لوجوبه للتقصير مقتصر عند التعجيل لولم يرد العود ليوم ولا كذا ما رواه الاربعين ليس الحد الذي ذكرنا

ذكر المتن







# كتاب الصوم

اجتنبه قولك ولما انشد الصوم ما يجب منه القضاء والكفارة فالكل بالشريكان واد كل شيء يقصد به نفسا الصوم والجماع و  
الامتناع على جميع الوجوه اذ كان عند الصغير ملامسة وان لم يكن هنا الجماع ولكن كونه على الله وعلى رسول الله وعلى الامم عليهم السلام  
متعدا مع الاعتقاد لكونه كونه باو شتم الراجحة الغلبة التي تصل الى الحاق والارتقاء في الماء والمقام على الجنابة والاحتلام بالليل  
الطليح الفجر قال بعد ذلك ما الذي يجب منه القضاء والكفارة فن اجبت في اول الليل وانام ثم نبت ولم يغسل او  
بدلت في طليح الفجر ومن غفص للتردد في الظهيرة فدخل الماء حلقه وجب عليه القضاء وكان من تقيا مستعدا ومن كل او شرب عند  
الفجر من غير ان يهرط ثم نبت من بعد ذلك ان كان طاعنا كان عليه القضاء وان رصدا ولم يتبين لم يكن عليه شيء فان بدا بالاكل اجتنب  
له قسط الفجر فلم يتبع ثم تبين بعد ذلك ان كان طاعة او جب عليه القضاء ومن قلده غير طاعة الفجر لم يطلع ثم تبين ان كان طاعة او جب  
عليه القضاء ومن شك في دخول الليل لوجود عارض في السماء ولم يعلم بدخول الليل ولا غلب على ظنه ذلك فاضطره تبين بعد ذلك  
ان كان هناك ان كان عليه القضاء وقال في باب ما هي الصوم وما الذي يجب الامتناع عنه ما يبطل الصوم بفعله فهو الاكل والشرب والجماع  
والارتقاء في الماء والكدب على الله وعلى رسول الله وعلى ما يقصد به نفسا الصوم والاحتلام في طرية العمد مثل بيناتنا فتقوت  
في هذا الباب للنجيب مسانعة ما يبطل الصوم قوله في هذا الاشياء كلها يقصد الصوم ويجب منها القضاء والكفارة وهي عقوبة  
او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وقضاء ذلك اليوم اي ذلك فعل قد اجزأ ما الحاجة الى قوله وقضى ذلك اليوم وهو  
تكرر في الجواب بل من منعت بعض المظالم والزيادة عليه في اخرى المتأخر على ان ذكر في ما هي الصوم ما يتحقق به ما هي  
الباب لآخر ما يقصد به وان كان حقيقة تثبت من روية واما قوله ما الحاجة الى ذكر القضاء انما فلا نذكر الكفارة والقضاء جلهم  
فصل الكفارة فاقضى عادة ذكر القضاء لئلا يهمل في جملتها الشهرين واجبك المتأخر في شهر رمضان في قوله وقضى ذلك اليوم وهو  
السفر كان سفره ما يجزئ في الصوم وجب عليه الاضطرار وكل سفر لا يجزئ في الصوم في الصوم لم يجزئ في الصوم وقال في باب  
الصلاة في السفر وان كان صيدا للجماعة وجب عليه التمام في الصلاة والتقصر في الصوم كيف يقول وكل سفر لا يجزئ في الصوم في الصوم  
لم يجزئ في الصوم يكون هذا مستثنى من ذلك الاطلاق ان صح فان عندنا من نوقل ان لا يشترط انما انما كبره من الاستفاضة في  
رؤية واخرج الى السفر بعد طلوع الفجر في وقت كان من انهار وكان قد بليت نبت من الليل للسفر وجب عليه الاضطرار ثم قال بعد كلام  
ومتبعت نبت للسفر من الليل ولم يتقوله الخرج الا بعد نزول الال كان عليه ان يمك بقتة انها وكان عليه القضاء هل بين في قوله  
تناقض ام لا الجواب ليس بينهما تناقض بل تفاوتان تفاوت في التام والخاص قوله وانما يجزئ في الصوم ما يتحقق بها فانه من الال  
شهر رمضان وان كانت مستحاضة في شهر رمضان كانت غادتها من الجملة وكيف يشأ من المستحاضة بقوله  
الابام التي كانت غادتها منها الخوض وتلك حايض فلا يجوز ان يستثنى من المستحاضة الجواب المستحاضة المشار اليها هنا هي التي يستحب الله  
ويجوز اكثر ابام الخوض في مستحاضة من الزيادة على الخوض يكون ابام خضها في جملة ذلك وفي تحيض ابام ارضها اذا كانت ذكورة فارتقا  
ويضلع ما عدل بعد فعل ما يلزم المستحاضة بما وما يجزئ في شهر رمضان في قوله الذي يجزئ في شهر رمضان مستحاضة  
فمن قتل خطا اذا لم يجد المتق وكفاره قتل الخطاء عند محبة لكن كان ينبغي ان يقول انما يعقب كفارة قتل الخطاء مرتبة عند ربه  
واهب الى الخبيث في كفارة قتل الخطاء الاسلار ورواية نادرة والباقيون على خلافه بما وجب في الزكوة في قوله وهم يتقون قتلهم  
فمن انما يجزئ ما يجزئ من الزكوة كان ثابتا في ذمتهم وهم جميع من كان على ظاهر الاسلام والباقيون هم الذين هم من اجزأ ما يجزئ  
من الزكوة لم يلزمهم قضاؤه وهم جميع من خالف الاسلام فان الزكوة وان كانت واجبة عليهم بشرط الاسلام ولم يجزئ لغيره في الاسلام  
لم يلزمهم اعادته قوله واجبة عليهم بشرط الاسلام فان الشيء لا يجزئ الا يحصل الشرط فكيف قال والباقيون هم الذين هم من اجزأ ما يجزئ  
ما يجزئ عليهم وقد جعلوا لاجبا قوله لم يلزمهم اعادته كيف بقا عادة الشيء ما فعلوا ما جاب بشرط الاول الجواب العبادان الشر  
عندنا لان تترك ان يكون صحة افعالهم مشروطة بالاسلام قوله لا يجزئ الشيء ما لم يحصل شرطه هذا حق اذا كان شرطا في الوجوه اما اذا  
كان شرطا في الاداء فلا واما اجزأ الشرط الاول فالشرط الثاني وجوابه سر مسد الجواب الاول ما انما احصاه اعادته لان الزكوة  
لما لم يكن لوجوبها وقت بعوت وكان لوقتها بداية جازان لا يبعد الا ان يبعد الا ان يبعد الا ان يبعد الا ان يبعد الا ان يبعد الا ان يبعد  
لاعادة لانها ليست معقولة بعد خروج وقتها واجبا المتأخر في الجواب فيها الزكوة قوله فان كان الذي يجب عليه زكوة الا بالغير  
ما يجب عليه جازان يؤخذ من ربه فان لم يكن معناه لغيره وكان معناه من غير المسلمين الذي يجب عليه جازان يؤخذ من ربه فان كان دون  
ما يستحق عليه اخذ منه مع ذلك ما يكون فلما لا الذي يجب عليه وان كان فوق الذي يجب عليه اخذ منه ومرت عليه ما فضل له مثال



## مَنْ كَفَّرَ النَّهْيَ

ذلك انه اذا وجب عليه نهي فحاضر يستعند وعنده ان يكون اخذ منه ذلك وليس عليه شيء ولا له الشيء هذا المثال هو انما قسمه  
 لانه قال فاذا كان دوماً يستحق عليه اخذ منه مع ذلك فما يكون تلمذ الجواب الشيخ روى انما ثلثة احوال قوله وكان معه غير الشرح  
 الذي وجب عليه جازان يؤخذ منه فيما يصرها في المسألة عند عدم الواجب بدليل ذكرنا القسمة من الاخرين الواجب انما قص فلما شرح  
 في المثال بدا بالاول **باب الوقت** الذي يجب فيه الزكوة فقولنا ولا يجوز تقديم الزكوة قبل حلول وقتها فان حضر مستحقها قبل حلول  
 الزكوة جاز ان يعطى شيئاً ويجعل ثمنها عليه فاذا جاء الوقت وهو على تلك الصفة من الاحتياط احتسب الزكوة وان كان قد  
 او تبرع من صفة التي يستحقها الزكوة لم يجز ذلك عن الزكوة وكان على صاحب المال ان يخرجها من اراس لم يقد بقوله استغنى  
 عن مال الزكوة والا يلزم انه وان استغنى من مال الزكوة لم يجز عنه الجواب الشيخ روى في ذلك ذلك لفظ الحديث فان روى  
 مطلقاً روى ذلك ابو جعفر الا حول عن ابي عبد الله عن رجل جعل زكوة ماله ثم ايسر المظي قبل راس المظي قبل راس السن قال بعد المظي  
 الزكوة وما ذكره في السؤال الحسن لكن هو تفرج وتخرج وليس منسوطاً الحديث فلماذا اصر بالشيخ عن المقتد المذكور **باب يستحق**  
 الزكوة فقولنا واذما اجتد مستحقاً للزكوة وجب له ان يبيع ما كان له من ثمنه ويقتضيه من الزكوة فان اصاب بعد ذلك ما لا يتم  
 ولا وارث له كان مبرأ من الزكوة الا يكون له مال المسلمين الجواب الشيخ روى في ذلك على رواية عبد الله بن رافع عن ابي عبد الله  
 عن رجل اخرج زكوة ماله فلم يجد موضعاً يبيع ذلك فيه فاشترى بها مملوكاً واعتقه فلما اعتق مضى احراراً حراً وصاحباً لا وليس له وارث  
 فمنه فقال له الفقهاء الذين يستحقون الزكوة لانها اشترى بها مملوكاً واعتقه فلما اعتق مضى احراراً حراً وصاحباً لا وليس له وارث  
 وهما فظنا قولنا واذما اجتد مستحقاً للزكوة وجب له ان يبيع ما كان له من ثمنه ويقتضيه من الزكوة فان اصاب بعد ذلك ما لا يتم  
 ان يعطى لكل واحد ما يجزى نصاب نصاً وهو درهمان كان من ذلك درهم وعشرة دينار كان من ذلك دينار وليس لك شيء من ذلك فليس له  
 وقوله نازد على ذلك اشارة الى اي شيء وقوله في نصاباً بالوقت **باب الحول** قوله اكثر الاصحاشهر لا خاديشاً لا يعطى الفقير قبل  
 يجزى النص الاول هو ان مالاً من الزكوة في اموال المسلمين وهي واثره ولا دور مع تبرع غار عن ابي عبد الله ما هذا  
 فيقول ما يجزى النص الاول لا يعطى الا الفقير واحد ويجوز ان يعطى بعد ذلك ما يجزى النص الثاني لو احدثنا ما لا يجزى كل نصاب  
 النص الاول الارهم درهم او دينار وفيه ليس لك شيء من ذلك ومعناه لا حد الاكثر في العطف وقوله في نصاباً بالحول لا يعطى  
 قولنا وكلا رضى هو جوف عليها بجعل ولا ركايا ويسلوا منها من غير ثمن كيف يكون الارض في يسلمها من غير ثمن لا مالاً المستحب  
 وقد تقدم ان ارض من اسلم اهلها عليها طوعاً او كراهية **الجواب** ان اسلموا ولم يسلموا عليها فهي لا مالاً وان اسلموا عليها فهي لهم وايضا في  
 ايدهم وليس في هذا اشتباهاً قولنا وما يستحقونه من الاغناس في الكوز وغيره في حال الغيبة فقد اختلف قول اصحابنا فيه وليس  
 من معين الا ان كل واحد منهم قال لا يقتضيه الاحتياط قال بعد ذلك فلوان اسما استعمل الاحتياط وعمل على احد الا قول القدر  
 ذكرها من الذين والوصاة لم يكن ما يؤمها فاما ما تضمنه القول الاول فهو ضد الاحتياط فكيف كان كل واحد منهم قال لا يقتضيه  
 الاحتياط ثم قال بعد ذلك ان القول الاول ضد الاحتياط الجواب كما نرى استعمل كلام المجيبين لهم بعد في الجملة اشارة بقوله الا ان  
 كلامهم قال لا يقتضيه الاحتياط الى الغالبين بالاحتياط خاصة لعدم اعتداده بالفريقين لروايتهم ولوان اسما استعمل الاحتياط  
 هو غير الاول لانه اذا بدلتا في الاحتياط في حفظ الجميع بخلاف من ذهب الى اخرج النصف فكل منهم ذهب الى الاحتياط في حفظه لا في  
 خاصته والشيخ على الاحتياط ايضا في حصة البائين من ارباب الخبز كما نرى بقوله ان لم يحفظ مال الامام لاحتياطاً فحفظ البائين لاحتياطاً  
 ايضاً لان قوله لا الاحتياط لا مالاً **باب جواب** قولنا ومن لم يملك الاستطاعة وكان له ولد له مال وجب عليه ان ياخذ من مال ابنته قلنا  
 يجزى به على الاقتضا ويجزى فان لم يكن وعرض عليه بعض اخوانه ما يحتاج اليه من مؤنة الطريق وجب عليه ان يجزى به الجواب يجب المسئلة الاول وقد  
 في ضللك انما الجزى على كل حال بالغ مكلف مستطيع وكيف يجب المسئلة الثانية انما عرض عليه بعض اخوانه وليس مؤنة واجبة على العرض ويجوز  
 ان يرجع عنها في بعض الطريق ومثله نذر الرجل ان يجزى به نعم وجب عليه الوفاء بمؤنة الج الذي نذر ولم يكن حج حجة الاسلام فقد اجازت  
 عن حجة الاسلام وان خرج بعد النذر بينة حجة الاسلام لم يجزى به عن الحجية التي نذرها وكانت في ذمته كيف يقول فان حج الله نذر ولم يكن  
 قد حج حجة الاسلام فقد اجازت عن حجة الاسلام فان كان قد وجب عليه حجة الاسلام فقد بقيت بدنة حجة الاسلام وان لم يكن  
 فكيف بسقط ويلزم من قوله انما خرج بينة النذر فقد اجازت عن الحجية فان خرج بينة حجة الاسلام لم يجزى عنها الجواب هذا  
 لهما من وجب عليه الحج ثم فقد الاستطاعة فانما ياخذ من مال ولده فعرضا عليه ومن عرض عليه بعض اخوانه فقد صار واجداً للاستطاعة  
 قوله انما اذا لا يجب عليه قد يرجع صحيح لكن لا يجب اعتبار ذلك فان الراحة المأوكة قد بقيت وقد نذر هبة لو اشر ذلك في سقوط الحج



کتاب الحج

[illegible]

لوئال او بکونی بیضی بینہا تا نما خنہ و اربعہ صبر امد

کیف و احدثه







کتاب الحج

الاخير وتقدم بانفرادها **باب السعي في مكة** ثم بعد ذلك في المروة فاشيا ان تمكن منه فان لم يكن جازلا لم يكن حركتها الى اوردته  
 عن عيبيه بعد ان يتجاوز الوادي الى المروة سعيه فاذا انتهى المهر كف عن السعي وشبهه كما جعله اول ذوق عن عيبيه بعد السعي  
 قوله فاذا انتهى اليه كف عن السعي هو انتهاءه وفيها اشكال **الجواب** في هذا الكلام اخلا لا ببعض الحديث المروي وهو رواية  
 سماعة قال سالت عن السعي بين الصفا والمروة قال اذا انتهيت الى الذراية عن عيبيك عند اول الواك فاسرع حتى تهتمى الى اول ذوق  
 عن عيبيك بعد ما يتجاوز الواك الى المروة فاذا انتهيت اليه فكف عن السعي وامر وشبا واذا جئت من عند المروة فابدا من عند الذراية  
 الذي صفت لك فاذا انتهيت الى اياها لذي الصفا بعد ما يتجاوز الوادي فاكف عن السعي وامر وشبا هذا الحديث بعينه  
 ببعضه فاضطرر باللفظ **فوق** لم يرد ولا ينبغي للتمتع بالسعي في الحج ان يخرج من مكة قبل ان يقضى مناسكه كلها الا الضرورة فان اضطر  
 الى الخروج خرج من حيث لا يقوون الحج فان امكنه الرجوع الى مكة مضى والاربع الى عرفات فان خرج بغير احرام فان دخل في غير الشهر الذي  
 خرج فيه دخلها محرما بالعمرة الى الحج ويكون عمرته الاجزئية التي يجمعها الى الحج قوله قبل ان يقضى مناسكه كلها هل هو اشارة الى ان  
 الحج فان كان الى مناسك الحج فكيف يجوز ذلك وقد تقدم ان لا يجوز ذلك الا للنساء والمرحوم ومن لا يتمكن من العودة الى مكة وان كان سائرا  
 الى العمرة فكيف قال ويخرج محرما بالحج ويبطل عمرته **الجواب** في المتع اذا دخل بغيره الى مكة صار متبعا بالحج فلا يجوز له الخروج الا بعد اتمام مناسك  
 العمرة والاحرام بالحج وهذا الفقه هو مناسكه بمكة ليس الطواف ولا السعي بالحج فان خرج بعد الايتان بمناسك العمرة ولم يحرم بالحج فان عاد  
 في شهره جازله الايتان بالحج والاجترار بعبدة الاول وان دخل في غير الشهر سائرا فخرج من مكة ويجعل الاجزئية متعة  
 لا اولى لان العمرة المتع بها قد دخل في الحج لا يبرئ بينهما **باب الاحرام بالحج** وفي ذلك ومن دخل الاستاء يوم التروية الى مكة طاف وسعى  
 واحل فقهه الاحرام بالحج فان لم يلحق بمكة الا ليلة عرفه جاز ان يفعل ذلك بقية فان دخلها يوم عرفه جاز ان يجل بغيره فابينه وبين ذلك  
 المتسارنا علم انه يطوق عرفات **الجواب** في هذا التقدير تقريظ ضابط اذا دخل مكة معتمرا فان غلب على ظنه انه اذا الى بمناسك العمرة واستأنف  
 الحج امكنه اداء عرفات جازله ذلك وان علم انه ان تشاغل بذلك لم يتركه ليقض متعة الحج ومغفلة فان وهذا يختلف بسبب الكلفة  
 والارمان في طول الايام وقصرها **باب نية السعي والرجوع الى مكة** ويقول في التكبير لله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله  
 اكبر على ما هذا ناوله الحمد على اولاها ورضاها من جهة الانعام وقال في باب صلوة العبد يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر  
 الحمد لله على ما هذا ناوله الشكر على ما اولاها ورضاها من جهة الانعام فلهذا الاختلاف وردت الاجناد ما بهما اوردوا فيهما  
**الجواب** في وجه مختلف وليس فيها شيء على الصواب في ذكرها الشيخ رحمه الله واوضحها ما رواه حماد عن حماد عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام  
 اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هذا ناوله الشكر على ما اولاها ورضاها من جهة الانعام لكن لما لم يكن الالفاظ معتبرة اختلف  
 وهو المراد حاصله على ذلك وانه يحتمل مسلم عن احدهما قال سالت عن التكبير في التشرية كم شأنا له من وقت **باب من حج عن غيره**  
**فوق** لم يرد وان امر ان يحج عن غيره مضى او قارنا جازلا ان يحج متعة لا انفعلا وقال في باب انواع الحج واما الافراد والقران  
 فانوف من خاصكم مكة وخاضعوا لهم الذين قد منادى بهم ولا يجوز لهم التمتع وايضا كانه خالف ما امر به **الجواب** هذه رواية ابي بصير عن احمد  
 في رجل اعطى درهم يحج عنه حجة مضرة يجوز له ان يفتق بالعمرة الى الحج قال نعم انما خالفنا في الفضل والخبر هذه يحتل على من استسجر الطواف  
 وعرفان فقد استباح تحصيل الاجر والفضل وعلى ما ذكره الشيخ في التهذيب قال يحتل على ان المستباح وجب عليه التمتع فلو امر بالانفراد  
 جاز له العذر الى التمتع لا نرف عن المحجج عنه وان كان المستاجر مبالا لافراد وبما روى هذا الرواية تواروا الحسن محجج عن علي في رجل اعطى  
 غيره درهم يحج عليه حجة مضرة قال ليس له ان يفتق بالعمرة الى الحج لا نه خالف صاحب التمام وهذا الخبر ان كان استسجعا فانه مطابق لاصل  
**باب النذر في مكة** ولا يجوز ان يخطا النساء الفريضة خوف الكعبة مع الاحتياط وقال في باب الحج والصلوة في البيت المكي  
 ويكره صلوة الفريضة في خوف الكعبة وقولها مع الاحتياط **الجواب** انها لا يجوز على الكراهية **باب الزيارات** قوله لا يجوز  
 للامام ان يذم العقوم من المشركين ويجوز ان يذمهم بصلاتهم **الجواب** لا يجوز ولا يذمهم عليه الا باذن من اذنهم من المسلمين  
 فاذم واحد منهم لم يشرك كانت ذمهم ماضية على الكل ولم يجز لاحد منهم الاختلاف وان كان اذمهم في الشرف من كان اذمهم وقال ان اذم  
 مشركا او غير مشرك ثم حضره ويقض فانه كان عادوا انما كيف قال في المسئلة الاولى ولا يجوز لاحد ان يذم عليه الا باذنه وقد جازف  
 هاهنا في المسئلة الثانية **الجواب** انما هو ان يذم الواحد لقوم هذا لا يفتق ضامرا على الامام اما اذا اذم للواحد ضامرا على الكل  
 لقوله لا يذم من يذمهم اذناهم وكذا اذا اذم لواحد من المسلمين ان يذم من يذمهم اذناهم ضامرا على الكل وعلى نفسه **باب كراهية الذن**  
**فوق** لم يرد وجاز الاستاذ ان يذم من يذم ذلك الى الحج ونفقته وذلك محمول على انما كان له ما يرجع اليه فاما ان لم يكن له ذلك فانه

كف والقارن  
والمفرد لا يجوز  
لم التمتع



# من كتاب النهاية

الحج واجب عليه فكيف يجوز ان يبطل من يستدين ويقتضيه ما يجب عليه كيف هذا العقل من الشريعة وقوله وقد حرم جواز الاستدانة ثم قال فكيف يجوز  
ان يجب عليه ان يستدين في الرضا بغير جواز وفي قوله وجوب الجواب في الرضا بغير جواز ان يستدين في الحج حله الشيخ على ما اذا كان له مال وجهته بنفسه من  
قال يتقدم بالاكتمال له مال فانما لا يجب عليه ولا يجب عليه فكيف يجوز ان يستدين ويقتضيه ما يجب عليه هذا كلام جيد لكن في اكثر النسخ مثل  
ما ذكر في هذا السؤال ان مقتضى كان للفقير كذا للفقير مضطربا **فان قضاء الدين عن الميت قول له** فان قتل الانسان وعليه دين وجب ان يقتضى ما عليه  
من دينه سواء كان قتلته عمدا او خطأ فان كان ما عليه يحيط بدينه وكان قد تعلق بما لم يكن لا وديانة العقب لا بعد ان يقتضى الدين عن صاحبه فان لم  
ذلك لم يكن له الحق على مال وجاز له الحق بمقتضى ما عليه من دينه لا بعد ان يرزق القائل بالدين وليس له ان يقتضى  
وقوله جاز له الحق بمقتضى ما عليه من دينه وهو مقتضى ان ما عليه يحيط بدينه فكيف يحيط بدينه ويجوز له الحق بمقتضى ما عليه من دينه **الجواب** انما وجوب  
قضاء الدين من دينه فلا يترتب له بغيره فلا يورث الا بعد الوصية والدين واما اشتراط الرضا من القائل بمقتضى الدين فلا حاجة الى ذكره لانه شئ قد  
استدلست لكن لما جرت العوائد بان من طلب ما له عوضا عن نفسه فلا بد له من بدل الا في النادر فحكم مطلقا فانظر الى الغالب لو بدله بنفسه دون الدين  
لم يجب على الميت انما منهم من القود ويجوز ان يعفو عنه فاستدلوا بغيره وذلك ابو بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل يقتل وعليه دين وله  
مال مثل كذا او يتركه بغيره لغيره لغيره فقال ان احيا الدين هم الخلفاء للقائل فان وهبوا له دينه ودينه للقائل فجاز وان ادله القود فليس  
لهم ذلك حتى يقتضوا الدين للغير ما لم يثبت كراهه جاز له الحق بمقتضى ما عليه من دينه لا بعد ان يرزق القائل بالدين وليس له ان يقتضى  
بغيره الا في النادر وقد قال في غايه ما لا يثبت في الدين الا في النادر وقد قال في غايه ما لا يثبت في الدين الا في النادر وقد قال في غايه ما لا يثبت في الدين الا في النادر  
ثم قوله بلزم الدين اكثر ما وزن المشقة وهل للبايع الرجوع على من علمه الدين بما فضل عما وزن المشقة **الجواب** يحتل قوله من باع الدين باق ما له على القائل  
القيمة كالمعتق من الجاني فان الجاني الواحد من الرقيات لا يجوز الفاضل فيها ما قوله بلزم الدين اكثر ما وزن المشقة امتثالا لرواية محمد بن الفضل قال  
قلت لروضة رجل اشترى دينه رجل ثم ذهب الى صاحب الدين فقال ادفع ما للفلان عليه فقد اشتريت منه فقال ادفع اليه قيمته ما دفع الى صاحب الدين  
وهي التي علمه المال من جميع ما بقي وهذا بل على ان الفاضل على الغرم يسقط **بالقرض قوله** واذا استقرض الانسان شيئا كان عليه  
ذكوته ان تركه كما لو اذاره كان عليه مثل ما لو كان المال له ملكا ويسقط ذكوته عن القارض لان الشبهة المستقرض تركه في حجب الزكوة على القارض  
دون المستقرض من ان يجب ان ذكوة في هذه المسئلة وهو مال التجارة **الجواب** قوله فان اذاره كان عليه مثل ما لو كان المال له ملكا لا بد على الوجوب ان  
لم يقتضه لفظه عليه بل يشبه بما لو كان المال له ملكا وقد تقدم وان ذكوة القارة يستحب لا يجب فيكون المال لا يقول له كان عليه الزكوة استحبها بالان  
ذلك وهذا في اختصاص هذه اللفظة بالوجوب هنا وما ايجاز الزكوة فانما يجب بتقدمه بل تركه المقرض مجازا لو كان ذكوة في حجب عليه فان اشترط ذكوة  
على المقرض فقولوا صحتها عندنا لا يصح الشرط فانما لا يشترط على المقرض ان يقرضه بالقيمة بالعبادة تركه المقرض فقولوا صحتها عندنا لا يصح الشرط  
المؤخر بفعله فلا يهزم فعل الغير مقام من انما لا تكليف الا في حق من **بالكفالات والكفالات** والحق لا يات **قوله** وهو متى بيع الضامن  
غير مسئلة المصنف عن ذلك وقبل المصنف لم يذكر ذلك فانما لا يفهم من عمدة المصنف عن ذلك لان ينكر ذلك وبإزاءه فيبطل ضمان المتبع ويكون الحق على اصله  
ثم يفتقر عندنا الضامن وليس الضامن على المصنف عنه رجوع فيهما من اذنته باع الضامن عنه **الجواب** الضامن الضامن بنقده هذا الضامن والمضمن  
له ولا يثبت على هذا المصنف لان الضامن يجرى القضاة فلو قضى الاجير من الغريم ورضى صاحبه الدين لم يكن للمدين رده وكذا هذا وما ذكره الشيخ  
في النهاية قد رجح عن قول المصنف واما الاجرة فاجابته **قوله** ومن ضمن لغيره بضامن انما يعلم بشرط ضمان النفس ثم لم يأت به  
عند الاجل كان المصنف له حصة حتى يحصل المصنف وان يخرج اليه ما عليه قال بشرط ضمان النفس ما عني كلامه يعتبر في حصة العقد كونه اجازة  
المقرض وان يعين المكفول بما يرفع عنه الاستياء وربما يكون اشارته الى ذلك قوله متى كان له على غيره فاحاله به على غيره وكان الحال عليه لم يأت به  
في الحال وقبل الحول والى بواه منه لم يكن له رجوع ضمن ذلك والحال له عليه ولم يضمن بعد ان يكون قد قبل الحول فانه لم يقبل الحول الا بعد ضمان الحال  
عليه من ضمن من اجل ذلك كان له المطالبة بالحبل ولم يزل يمتد بالحول فان اكتشف لصاحب المال الذي اقبل عليه به من قبل المال بطلت الحولة  
وكان له الرجوع على المدين بحقه عليه متى لم يزل الحال له المال المحل في حال ما حصله كان له ايضا الرجوع عليه اي وقت شاء **الجواب** ظاهر هذا  
الكلام يقتضي ان الضامن على الحبل دون الحال عليه وان لا يبرأ الحبل الا اذ ابراه الحبل لا يجزى الحول وهو يستند في اشتراط ابرائه الحول **الجواب**  
عن رواية عن احمد بن ابي الرجل مال كان له على رجل قال اذ ابراه فليس ان يرجع عليه فان لم يبرأه ان يرجع على الذي حاله والصحيح ما ذكره في الخلاف **المسئلة**  
ان لا بد من رضا الثلثة ومع رضاهم الحبل سواء ابراه او لم يبراه **قوله** فان لم يكن عين المال وقالوا نحن ما ثبت لك عليه لم ات به الى وقت كذا  
كذلك لم يضمن وجب عليه ما قامت به البينة المصنف عليه ولو قال انا ضامن وقال قد غفرت لي منتهى وكيف يلزمه اذا قال انا ضامن لم ات به **الجواب**











کتاب النجاشی

يكلف الخلع المحرم مع جوارحه الجوارح وجها للرابية وان عرفت في الجملة انه اكثر من المحرم الا لوجبه لاخراج حتى يحصل اليقين وذلك من ذلك  
 الرواية مستندة للحكم المحرمين بناء على ما عرفت من ان رجلان اهل التيميم من قال يا اهل التيميم ائني صليت لا لا اعرض حلالة من حرامه فقال له  
 اخرج المحرم من ذلك فان من وجب من ذلك المحرم اجنب كان صاحب جيل وهذه الرواية معقولة بين الامتنان **قوله** ولا يكون الربوا الا بهلاك الكار  
 بون فاما ما عده المذاهب ربا فهو لا يكون فلا بأس بالفاضل بينه وبين المحرم واحد فلهذا ولا يجوز نسبة **الجواب** المنع هنا على ما في الرواية  
 قال في محله لا ربا في المعاديات ويجوز بيع بعضه ببعض مما لا ومتفاضلا مقدرا ونسبة ولو لم يكن مانع الشرع من النسبة فهو لا يلزم ان يكون ربوا فان  
 بيع الفضل بالذهب لا ربا فيه ومع هذا لا يبيع عند النسبة وانما نزلنا ذلك على الكراهية للرواية لانها تجارة مبنية على التراضى فكانت محللة وبشئ لا خفا  
 الربوا لكل والموزون ما رده زيادة وعيد ابن عمر عن ابي عبد الله قال لا يكون الربوا فيما يكال او يوزن والرواية معقولة بين الامتنان **قوله** ولا  
 يجوز بيع الربوا لغيره الا بشئ لا ربا فيه فقلت من يبيع بغيره مما لا فان لم يكن حاجته الى قوله مثلا مثله ولم يراع هذا الحكم في لعب والربوب  
 لا انما الجفاف والفض على بطلان البيع **الجواب** اما جديها بالمثل لان الفاضل بينهما معلوم بالاطماع والخلاف وقع في بيعه مما كان في بطنه  
 لكونه لا على موضع الخلاف بالمطابقة لا على القسم لاخرى لا لزام له انما من المساواة لكونه لا نقضا المتقضى من النقض الواقع اوله انما يراع ذلك في  
 البر لا يختصا المنع في الربا بجميعه بل يفرق بينه وبين المحرم عن موضع النقل وقد صرح بذلك في مسائل الخلاف ولم يلزم من النص على العذر في موضع النص  
**قوله** وانما اختلفوا في ما لا بأس بالفاضل بينهما فقد اختلفوا في ما لا بأس به من الداهم والذاهم والخطئة والشعرية قال بعد ذلك والتميز اذا اختلف اجابها  
 جازا الفاضل بينهما فقد لا يجوز نسبة السبب في الثمان ايضا مع الداهم والذاهم من انما جازا الفاضل في الداهم والذاهم فقد اختلفا حكم الدين حكم  
 الداهم والذاهم في المقدار النسبة ومثل هذا المنزلة والربوبية والقربا الزبائيا **الجواب** التمايز اذا اختلف سقط اعتبار التسوية في بيعها والنسبة  
 انما منع منها لكونها لا تنضب بالوصف فخالفت حكم النسبة في بيع الداهم بالذهب الخطئة والشعرية لان المنع من الصرف انما هو لاستثنا القرض الخطئة  
 والشعرية لكونها كالمجمل في احد فالفرق لا خلاف سببا الحكم **قوله** وان كان الشيء يباع في بلد جازا في بلد اخر كذا او وزن كذا حكم للمكمل  
 الموزون في غير البلد الفاضل فيه هل زاد في البلد الذي يباع فيه كذا او وزن كذا في البلد الذي يباع فيه جازا **الجواب** الخطأ ان ارد التمايز  
 في الموصفين لانه وصفه بان له حكم المكمل والموزون ان له حكم المكمل والموزون ان له حكم المكمل والموزون ان له حكم المكمل والموزون ان له حكم  
 المتأخرين يقولون انما اختلفا في بلدان في غير اعتبار الاعلى بطرح النادر وهو جدير ان اقف بما ذكره الشيخ على وجهه ويمكن ان يحتج به باننا صد عليه  
 ان المكمل والموزون في بلد جازا ان يطلق عليه اسم المكمل والوزن في بلد اوله الحكم لتعلقه على التسمية المظلمة في تصديق ولو لم يجرع **قوله** وانما يراع  
 الانسان دراهم بالذاهم لا يجره ان يخذ بالذاهم دراهم مثلهما الا بعد ان يقضى الذاهم في بلد آخر فيجوز له جازا في بلد اوله في الصفة او في  
 الوزن وانما كان الانسان على صفة دراهم او ذاهم فيقول له حوال الذاهم الى الذاهم الى الذاهم في مساعرة كان ذلك جازا **الجواب** فيقول  
 في مذهبنا ان الصرف عشر على الفاضل وانما يراع الذاهم الى الذاهم في مذهبنا فانما اشتهر في الذاهم في مذهبنا فانما اشتهر في الذاهم في مذهبنا فانما اشتهر في الذاهم في مذهبنا  
 قبضها لم يصب البيع الثاني لاننا نشتريه بغير مملوك لان الثاني دفع على حصة البيع الاول وهو موقوف على القبض وانما قاله مثلا مينا الغرض في  
 من بعد الثاني لتبين انما منع ليس يحصل الربوا لعقد الثاني بل لعدم القبض في الاول لا نر لو كان المنع لاجل الربوا ليعقد مع السارق كما عرفت  
 في النسبة اذا حل الثمن وليس عندنا البائع فانه يأخذ منه مثل متاعه من غير زيادة وانما ذكرنا الغرض في المنع وان لم يراع مثل الداهم الاول وزاد  
 فيكون قد دل على المنع مع التساوي مطابقة وعلى المنع مع التفاوت للتمايز بين هذه والتي قبلها من لان الاولى كانت ثابتة في مذهبنا فانما  
 نقلها وهذه لم يثبت في مذهبنا الا بعد التقاض فلم يصح عقوبها وتدل على جواز الاولى ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
 يكون المرجل عندك الداهم فيقول كيف سعر الموم فاقول كذا وكذا فيقول البس عندك كذا وكذا دراهم وخطا فاقول نعم فيقول حوالها الى الذاهم  
 بهذا السعر جازا عندك فاقول في هذا فقال اذا كنت قد استقصيت السعر يومئذ فلا بأس بقلبك اني لم اوزن ولم اناذره وانما كان كلام  
 ومنه فقال ليس الداهم من عندك والذاهم من عندك على قال لا بأس بالرواية مشبهة بالاصول وقولها في قوله ومن اقرب من غير دراهم  
 ثم سقطت تلك الداهم وجازت غيرهما لم يكن عليه الا الداهم الا في مذهبنا اياه اوسعها بقيمة الوقت الذي اقرضها فيه الجواز في ذلك والمغرض  
 الى المستقر **الجواب** انما الجواز في ذلك للقرض لا لانه اذا كان كل واحد منهما يبيع بالذاهم في مذهبنا فانه يدفع اياهما شاء والذي زاد من  
 للمغرض الا الداهم الاول لانها بائع بالمثل فانما انقدر من المبدل وهي القيمة في وقت الاعطاء واذكرناه هو شرطه بكونه عن ارضاء كاتب البع  
 كان له عليه دراهم ونقلت هل الاول والى اجازها السلطان فكتب له الداهم الاول ومثل ذلك في وصفه ان ماله في قوله ولا بأس في  
 الانسان الف درهم ودينار ربا الف درهم من ذلك الجنس ومن غير من الداهم وان كان الدينار لا يسوق الف درهم في الحال فكذلك لا بأس  
 بدل الدينار شيئا من الثياب او جزءا من المتاع او غير ذلك لخصوصه من الربو يكون ذلك نقدا ولا يجوز نسبة فلو تقامضا بالداهم



# منكبات النهاية

من الثوب لا يتغير هل كان بيع العقد الجواب نعم يصح لان الثوب يرضى بشرط في الصرف حسب فلا يلزم اشتراط ثوبها بل الثوب قول  
 له ولا يجوز بيع تراب لبنا اخر فان بيع كان ثمنه للفقراء والمساكين يتصدق به عليهم لان ذلك لا يباير الدين لا يتغير وقرنا لم يجر بيعه منا  
 بدل الجواب معنى قوله لا يجوز بيعه لى لا يباع لملك بل يجوز بيعه للفقراء وبیان ان المراءى به لملك مطلقا لتغيره بان لا يباير الدين  
 لا يتغير وهذا لا يمنع من بيعه لغيرهم وانما يمنع من بيعه لملك لروصفون عن علي الصانع قال سالت ابا عبد الله عن تراب  
 الصواعين قال بعه وصدق به اما لك اما لاهله قلت ان كان ذا قرابة عتاج اصله قال نعم ولا يجر بيعه لكن العمل بمعناه لانه مطابق للبدل  
 قوله ولا الاوى للمصاعير من الذهب الفضة معان يمكن تحليس كل واحد منهما من صاحبه فلا يجوز بيعها بالذهب وان كان الغالب فيها  
 الفضة تبع الا بالذهب لان تساوي الثمنان يبيع بالذهب لفضته معاوان جعل معها شيء من المتاع كان اولى واحوط طار الغالب في جعل شيء اخر  
 معها الجواب لا اوى لجعل شيء معها فائدة لكن كانه يقول ان بيعت بهما ولم يحصل الثمنان فيهما المتان يكون الجواهر يزدعا فيهما فاجعل  
 معها شيء كان في مقابلة الزيادة الموقهه وهذا ليس بلزم لانها اذا بيعت يجلسين صرف كل جنب من الثمن الى غير جنبه من المبيع فلا يثبت  
 الربو قوله ولا يجوز بيع شيء من الفضل اذا كان معها شيء من المس والوصاص والذهب غيره ذلك الا بالدينار اذا كان الغالب الفضه  
 فان كان الغالب للذهب لفضته قل لا يجوز بيعه الا بالفضه ولا يجوز بيعه بالذهب لم يحصل العلم بمقدار كل واحد منهما على التحقيق فان تحقق  
 ذلك جاز بيع كل واحد منهما بحسبه مثلا بمثل من غير تفاضل لا يجوز بيعها الا بالدينار ولم يتبع بالفضه وبيع للمثل بالمثل جاز الجواب  
 اذا علم بمقدار ما فيها من الفضه وبيع بمثله وزياده في مقابلة المس والوصاص جاز لكن التقدير ان غير معلوم فلا يتحقق المساواة والمشرطة  
 في الصفة فيعدل الى الخبز لا فلان المس من الربو لانه يمكن ان يجعل الثمنان من ذلك الا فلا ولا ان الاقل يورث في حكم غير الخبز لان حكم الجنبه  
 الاغلب قوله وجوه الفضه لا يجوز بيعه الا بالذهب ويجوز غير الفضه لا يجوز بيعه بالفضه الجواب لا يجوز بيعه بالفضه تراب  
 المتان الذي يؤخذ منه الفضه فان كبره ما فيه غير معلوم فيعدل الى جنبه ليعلم من الربو اقول له ومضى لم يعلم مقدار ما فيها وكان محلا  
 بالفضه فلا يتبع الا بالذهب ان كانت محلا بالذهب لم يتبع الا بالفضه ويجوز سوى الجنبين من السلع والمتاع ومضى كانت محلا  
 بالفضه وارادوا بيعها بالفضه وليس لهم طريق الى معرفه مقدار ما فيها فجعل معها شيء اخر وبيع ح بالفضه اذا كان اكثر مما فيه تقريرا  
 ولم يكن يرباس ما الغايه بقوله لم يجعل معها شيء اخر وطاها واجعة الى اي شيء الجواب قد ذكرنا ما يشا به وهذا وقت ما يصلح جوابا  
 غير ان هذه خاصه فيها روايه الشيخ وه كان نقلها وهي رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت عن السوف في الحلاه وفيها الفضه يبيعها  
 بدلاهم فيقول كان لا يبيعون مع عرض احب الى وقالوا ان كانوا يعرفون ذلك فلا يرباس والا فانهم يجعلون معروض احب الى  
 والمسؤل في الخبر يقول كاترا فلا احتياج به بضعفتم الاقربان الياء عابدة الى الثمن والغايه بالخلاص من شبهة الربو لاحتمال ان يكون  
 الثمن اقل من الحليه اما لو علم ان هذا الذي متى لم يمتحج الى الصفة لان الزيادة تكون في مقابلة الفضل والجفن قوله ولا  
 باع فلا يبعث بالبيع الا بعد تقرق المتباينات بالابدان فان لم يتفرقا فان كان لكل واحد منهما منافع المبيع والحبنا الجنا رهو في الفسخ  
 ضارادها لعطف هنا وكان قوله الجنا را كان الجواب المراءى بعد عدم الانقضاء عدم اللزوم وقد بين ذلك في مقدمها الاحكام  
 فان قال في ثاويل خبر الذي يقتضيه هذا الخبر ان المبيع من غير افرق سبب لاستباحة الملك لانه مشروط بان يقرقا ولا لتسقط العقد  
 بفسخ العقد واما قوله الشيخ كان لكل منهما منافع المبيع والخيار فانه اذا ثبتا الخيار في الفسخ بمعنى ان الفسخ ليس بمقتضى بل لان يفسخ  
 وان يفسخ على العقد قوله متى شرط المبتاع على البايع مدة من الزمان كان ذلك جازا كاستاها كان فان هلك المتاع في تلك المدة من  
 غير تقرق من المبتاع كان من مال البايع دون المبتاع وان كان بتقرق كان من ماله دون البايع هل يلزم ان يكون المدة معلومة ام لا حتى لو قل  
 المبتاع مهما اردت من الزمان كان ذلك صحيحا ام لا ولا الا فال من غير تقرق ولا تصرف لانه ذكر بعد ذلك ان المبتاع اذا احدث حدثا في زمان  
 شرط الخيار لم يهلك كان من ماله هلا بته هنا بالتصرف كما تقدم بالتقرق الجواب لا بد ان يكون المدة معلومة ليستقر هنا  
 تصرفا المشرط وينقطع المشرط بغيره بين المتبايعين وقوله الشيخ كما هنا ما كان به هذا لا اشتراط لا يفسخ في مدة دون مدة  
 بل مهما شرط من المدة المحصورة مجاز ولا يعني اطلاق المشبه في اشتراط المدة ان لم ينحصر في وقت لان المستلف عند  
 ان المدة المشرطه يجب ان يكون محروسة من الزيادة والنقصان وانما اقتصر على التقرق لانه سببا لضمان اما التصرف فيبطل  
 مع الخيار اذا بطل كان التلف من مال المشرط لا باعتبار التصرف بل باعتبار تلف في ملكه قوله فان هلك ببدل الثلثة  
 ايام كان من مال البايع على كل حال لان الخيار لم يبدل فقتضاء الثلثة ايام هلك ذلك مع القبض او مع عدمه القبض  
 وهلك الخيار وعلمه في كون الهلاك من جهة حتى ان كان الخيار لشخص يكون الهلاك منه هو علمه في هذه الصورة



# كتاب التجار

سب قال رة بعد ذلك فان هلك الخبز في مثل ثلثة ايام قبل ان يخل البضاع فيه حدثا كان من مال البايع دون مال المشتاع وكان  
يبلغ ان يكون هلاكه من مال المشتاع لان له التجار دون البايع الجواب التبعول عليه هذه المسئلة خا رة عبد الرحمن بن  
الحجاج عن علي بن يقطين عن ابي الحسن موسى عن ابي جعفر المبيع فلا يقتضيه صاحبه لا يقبض الثمن قال لاجل بينهما ثلثة ايام  
فان قبض بغيره والا فلا يبيع له هذا القدر هو المقول وفي معناه رواية ابي بكر بن عباس اما البحث في التلف فشيء ذكره الشيخ المقتدر  
في المقنن ولا يعرف المستند واما الذي ذكره في النهاية من ان التلف قبل القبض من مال البايع فهو حق ويدخل فيه التلف في الثلثة وبعد ذلك  
اذا كان في يد البايع وقوله وان كان قبضه هلاك في الثلثة فهو من مال المشتاع فحق ايه الا ان يكون حيا وانا وقوله وان هلك بعد الثلثة  
فهو من مال البايع لان له التجار اوجه له لان القبض لم يطل تجار البايع واما بتحقيق التجار اذ لم يقبض المبيع وكذا الثمن فاذا قبض احدهما  
بطل هذا الحكم ولم يثبت للبائع خيرا فلو جرح انه ان هلك قبل قبضه فهو من مال البايع في الثلثة وبعد هلاك هلك بعد القبض فلم يكن  
حيوانا فهو من مال المشتاع لانه لا يخار مع القبض غير الحيوان الا خارا للمجالس الشرط قوله ان اشترى الانسان ارضا او عقارا بشرط البايع  
ان يبرك للبياع الثمن الذي يتابعه بغير وقت بعينه كان المبيع صحيحا ولو مرده عليه في ذلك الوقت الخبار هنا فكيف قال ان مرده وبله  
من هذان المبيع لم يمتد البايع على رد الثمن الجواب الهاء في زمر عابدة لا المبيع والهاء في زمر عابدة في العتاد والارض وانما كان  
عنه بالهاء الدالة على الاخره لانهما يصح وكانه يقول ولو لم يمتد البايع رد المبيع في ذلك الوقت ثم فاعرض ان البايع متى رد الثمن فقد  
والمبيع مع طلبه لو وجب على المشتري الاجابة فلو لم يمتد في ثلثة اشهر شاة وحلها ثلثة ايام ثم ردها فان كان شرب بينهما في هذه  
الثلثة ايام لم يرد ان يرد معها ثلثة امداد من طعام وان لم يكن لها الثمن لم يكن عليه شيء كيف يجوز ان يمتد في ثم يدها ولا يجوز ان  
لا يرد قال وان لم يكن لها الثمن والمصدر لا ينقسم الى مالها الثمن وما ليس لها الثمن ثم الرحصل بعد ثلثة ايام وكيف يجوز ذلك ثم الاداء  
يكون ان يمد من قيمة الثمن وانقص فلم لا يضمن هنا بالثلثة الجواب هذا الايراد كله جيد لكن هذه الرواية ردها احمد بن محمد بن عيسى  
عن علي بن محمد عن ابي المعلى عن ابي عبد الله عن رجل اشترى شاة فامسكها ثلثة ايام ثم ردها قال ان كان تلك الايام شرب بينها  
معها ثلثة امداد فان لم يكن لها الثمن فليس عليه شيء وعلى من يرد بضعف جدا لا يعتد بها حتى يرد مع كونها رواية واحدة فلهذا لا يرد  
في اذن ساقطة واما الرد مع التلف فانه غير جائز ويمكن حمل لفظ الرواية اما على المصدر ولا ينافي قوله فان لم يكن لها الثمن كان يرد  
هذا كقوله وان لم تكن مصرة ويكون الرد في الاخره ليعب عنها نصرة وعلى ان الرد معطوف على الشرط ويكون المقدر من اشترى  
شاة ثم ردها وامسكها ثلثة ايام كقوله نعم الا من تاج من فعل صاحبها ثم اهتدك واما لفظ النهاية فانه قد اورد لفظ الرواية وعبر  
الرواية ردا بغيره والان مع الادارة يقع الفعل غالبا وبذلك على انه اراد الرد لا الادارة قوله لم يرد ان يرد معها ثلثة امداد ولا يرد الا اذا  
مع اداة الرد واما ان يرد مع الرد بعد الثلثة لاراد وتوجيه الرواية لضعف سندها وخالفها للاصول لكن اذا ردت الشاة فامسكها  
او لم يرد فلهذا لا يرد معها ثلثة امداد او يمتد مع قدر المثل وما ذكره الشيخ في تقدير بين المصدر لم يثبت فلو لم يرد في اختلاف البيهقي في  
المبيع وكان الشيء قائما بعينه كان القول قول البايع مع ميمنه والله لم كانت هذه المسئلة في الغرض لقوله في البيهقي على المدعي واليمين على  
المدعي عليهم ثم ما الفائدة في كون المبيع قائما بعينه ثم ان دعوى البايع والمشتاع قد يخالفان فانه قد يدعي البايع ان يرد في الثمن اذا كان  
وتارة لا يقبضه اذا كان خارا واكدت البضاع فهل ما ذكره وخار في الاجوال كلها ام في موضع وفي موضع الجواب اعتمد الشيخ في هذه المسئلة  
على ما رواه عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله انما تجرد ما جردك لهما فاذا كان با واما ان يرد لها واما  
فان لم يرد فاقول قول ربي السلعة او يبتاعها كاد هي من المشاهير بين الامم وقد ادرعي في الخلاف ان لا يجاع عليها واما اشتراط بقاء  
في رواية محمد بن ابي نصر عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال لعل قول البايع مع ميمنه اذا كان الشيء قائما وقال الشيخ رة في الخلاف في  
مدعي عليه فاقول قوله ولا يرد من ذلك مع بقاء السلعة لا ناولها وظاهر الخبر لعلنا بذلك لكن روي عن ابي عبد الله السلام انهم قالوا  
قول البايع فخلناه على ما اذا كان مع بقاء السلعة واما ما فائدة الفرق بين بقاءها وتلفها فلان مع وجودها يرد المشتري في ان يرد منها  
البايع او يرد من استعادتها وكذا مع تلفها لانه لا فائدة الا المانعة على فاني ذكره للمشتري فيكون القول قوله وهذا الحكم جار في  
اختلاف المتبايعين في الثمن في كل حال وقال ابو الصالح اذا خالفنا في مقدار المبيع والتمس وفقدت البيهقي لم يرد منها ما اقره وحلف  
على ما ذكره وقال ابن الجبند اذا كانت السلعة في يد البايع فاقول قوله والمشتري بالخيار ان شاء اخذ وان شاء تاركا وان كانت في  
يد المشتري فاقول قوله قلت والاصول مع بقاءها فاقول قول البايع او يبتاعها كاد هي من المشاهير بين الامم وقد ادرعي في الخلاف ان لا يجاع عليها واما اشتراط بقاء  
عملا بالرواية المتفق على نقلها فلو لم يمتد في جواربه وعدلها عندنا لا يستبرأ من حتمها كانت لتفقد في حال الاستبرأ على ما يهتدون

عن الجليلي

في قوله فاقول قول ربي السلعة او يبتاعها كاد هي من المشاهير بين الامم وقد ادرعي في الخلاف ان لا يجاع عليها واما اشتراط بقاء



مِنْكَ لِلنَّهَائِدِ

[illegible]



# كتاب النجاشي

انما نحصل ببيئتها انما يشهد بان لا عيب فيه وهي شاهدة على النسخ فكيف يفهمون المبيع بين  
 ثم انما سألنا مدعيه ان قال على البائع ان يبين ذلك البائع **الجواب** انما سألنا مدعيه لان البائع يدعي عيبه في العيب عند المشتري او يبي  
 فكذلك العيب عند دعواه يتجدد بعد دفعه الى المشتري والمشتري يدعي التقدم واما كيف يكون للبائع ببيئته فقد يتصور ان يكون المنة  
 في عيبها لكونه كسر فيشهدوا انهم شاهدوا يتجدد عند المشتري واما وجد العمل يبين البائع فلان مقتضى العقد لزوم والصحة يتوقف  
 على ثبوت التوجب لتطرق الى العقد النجاشي ومع تساوي الاحتمالين يكون الاصل بقاء اللزوم فكان البائع يدعي ان ظاهر المشتري خلافه  
 فكان القول قول مدعي الطمع بمنه **قول** له من هذا العيب والامانة من احدا السنة مثل الجزم والنجون والبرص ما بين وقت الشراء وبين  
 هل هذا مع الضرر فامع عدم التصرف **الجواب** ذكر المقتضى في المقعده ما صوته فان وطى المتاع الاثر في مالا السنة انجز له ردها وكان  
 لها بين قهتها صحيح وسبقته وهذا من صير الى العمل باطلا لا لافا لا لافا على ان احدا الحديث يمنع الرد في حق من اشترى شيئا  
 ولم يقبضه ثم حدث فيه عيب كان له رده وان اراد اخذه واخذ الارش كان له ذلك وانما يقبض بعضه لم يقبض البعض الا ان كان الحكم فيها  
 لم ياتخذ اذا حدث فيه حادث فاقدمناه ومنه هلك المبيع كله كان من مال البائع **قول** له كان له رده كيف هو فام يقبض وقوله اذا قبض  
 بعضه ولم يقبض البعض الا ان كان الحكم فيها لم ياتخذ اذا حدث فيه حادث فاقدمناه هل يكون له رد البعض الذي لم يقبض ام رد الكل  
 وهل قوله فاقدمناه اشارة الى اول هذه المسئلة ام الى اول البائع هو قوله فان كان المبيع جلة ونظرا لعيب البعض كان للمبتاع ارجح  
 في البعض الذي وجد فيه وان شاء رد البائع استرجع الثمن وليس له رد البعض من ما سوا وهل بين المسئلة اختلاف وقوله ومنه هلك  
 المبيع كان من مال البائع هل هو راجع الى هذه المسئلة ام كلام مبتدأ وهل اذا قبض بعض المتاع ولم يقبض البعض الا ان كان الحكم فيها لم ياتخذ  
 البائع ام لا **الجواب** يريد بالرباط الى العقد فانه رد للعقد ومنه يقدره فاما كان رد العقد للمبيع وقوله اذا حدث فيه بعضه  
 قبل قبضه كان الحكم فاقدمناه يعني به انما هو راجع الى العقد لا الى وقت قبضه عند ان لا ربح في المسئلة بل للمرد حسب ان ذلك يذهب  
 الخلاف وقوله معنى هلك المبيع قبل القبض كان من مال البائع كلام صنائف لا تعاقله بالاول ولو قبض البعض تلف الباقي في قبض  
 الصفقة **قول** له من وجد عيبا فيها بعد ان يقبضها لم يكن له ردها وكان له ارش العيب فان وجد لعيب بعد تدبير حال وهبتها كان ردها  
 بين الرد وارش العيب بينهما اختار كان له ذلك لا بالتدبير والهبة له ان يرجع فيها كذا **القول** لا يجوز الرجوع فيه على حال وقوله  
 بابل لشرط في العقود والشرط في المجهول كله الدوا والمحرم البغال وغيرها وفي الاناسي من العيب بغير ثلثة ايام شرط ذلك في حال العقد  
 بشرط يكون الخيار للمبتاع خاصة في هذا المدة ما لم يحدث فيه حادث فاقدمناه فان حدث فيه حادث بان يركب يتروك يستعمل فخارا او يقبل جارية  
 يلاسهما او يقبضها او يدبرها او يكتاها او غير ذلك من انواع التصرف في المبيع ولم يكن له بعد ذلك الاحتار على صاحبه على كل حال **الجواب**  
 الوطى الاول ان العيب سبب لنقص المبيع فغطى ببقاء المبيع بما لم يكون للمشتري الرضا حيا طام لا انما اذا دبرها او وهبها ولم يقبض  
 فالبائع باق بعينه فلا ردها اذا حدث حادثا بنقصه من المبيع او صفته فلا رد كما تقول المبيع والوطى يؤيد ما ذكره عن احداهما في الرجل  
 يشترى ثوبا والمنازع فيجد فيه عيبا قال ان كان قائما بعينه رده وان كان قطعاه وصغيرة رجوع بنقص العيب **الوجه** الثاني ان خيار النجاشي  
 جعل للاحتياط على حال المبيع فانه حدث حادثا له حد كان دل على اعراضه عن القبض رضاه به فلا رد ويشهد بذلك ما رواه علي بن ابي طالب عن ابي  
 عبد الله قال الشرط في المجهول ثلثة ايام للشرط او بشرط فان احدا المشتري حدثا قبل الثلثة فذلك رضاه منه قبل والحد الثاني ان  
 صلا وقيل ونظرهما فاما كان محرم عليه قبل الشرا فله ان يحضر لاجل وقال البائع خذني قيمته ان جاز له ان ياتخذ منه في حال انما لم يرد  
 ثمنه على ما كان اعطاه فانه زاد على ذلك لم يرجع به اليه وهذا اذا باعه بمثل ما كان اشتراه من المقتل لا يجوز ذلك وهذا ليس من الرضا **القول**  
 ان الرضا بيع المثل بالمثله زيادة عليه جائز او يوزن القبول في منع ذلك على الرواية المشهورة ومنها رواية سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله  
 عن رجل يسلف في الغنم قال لا بأس ان يقدر على الجميع اخذ بعضها او ثلثها او باخذ راسها ما بقى راسها ولا ياخذ في قشره وعن  
 يعقوب بن شعيب ابي عبد الله قال لا بأس اذا اخذ من لورق كما اعطاه وعن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال لا ياخذ راسا فله  
 ولا يظلمون والذي يظهر في الجواز وشمل هذه الروايات على الكراهية وبالجواز قال المقتضى في الحديث في الخلاف ان ذلك مذهب بعض اصحابنا  
 ويارض ذلك روايات وان كانت ضعيفة لان الدلالة المطلقة بالجواز تؤيد ما هو مطابقة للاصل ولعل الجواز لا يملك للمبتاع  
 فجاء بغيره والتمس عن بيع ما لم يقبض عندنا على الكراهية **قول** له لا بأس بالسلف في سوا الغنم اذا عين الغنم وشوهد الجلود ولم يجر ذلك  
 يجوز ولا يرد ان السلف مضمون في الذمة وهذا ما شهد فكيف سماه **قول** له لم يجر ذلك يجر ولا هل يجر بالجملة ان عدم المشاهدة  
 ام غيرها **الجواب** ما سألته ذلك سلفا في استعاره لما فيه من تسليم الثمن وان لم يكن مضمون في الذمة وانما الجواز ما لم يجر ذلك

في الغنم







کتاب الجنائز

فقال لا بد من هذا القصد في كل شيء  
في رجل اشترى من رجل عشرة اذنين فقال المشتري قبلك واشتريت ورضيت واعطاه من ثمنه الف درهم فاحترق من ثمنه الف درهم  
عشرة الاذن فقال المشتري الاذن من المشتري والعشرون من خال البائع هذا القصد هو المذكور في البيع في الهندية لا بأس به فقولوا لا يجوز  
بيع ما في الاجام من السمك لان ذلك مجهول وان كان فيها شئ من القصد فاشتره واشتره معه بائنها من السمك لم يكن به بأس لتسليمها  
منع لا جمل الجمل لا وعلل بطلانها بالجمل لا وهو اذا احتيف القصد لم يتم بطلانها من منع فبما خالف ذلك الجواب هو جواز البيع  
بصح لكن المذكور هنا مستند لما رواه الحسن بن محمد سماعة عن محمد بن نادر عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا بأس ان يشترى الاجام  
اذا كان فيها قصب عن ابن سماعة عن بعض اصحابنا عن ذكر باع رجل في شراء الاجامة ليس فيها قصب لا يصيد كها من سمك ويقول  
اشتره مثله هذا السمك وما في هذه الاجمة بكذا وكذا ومثل هذا وكمن سئل ان ياروا حذائهم ان ياروا نضر عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله  
والحسن بن محمد سماعة واقفة معاندة في الوقف ومحمد بن نادر واقفي ايضاً ذكر ذلك الجاشع وسئل ان ياروا الادوى ضعيف ورواية بطلانها وكذا  
رواية ابن ابي خرا فان هذا الطريق ضعيف ومضمونان الاصل في التوجيه اطرافها فقولوا ومن وجد عند سرقه كان غار ما لها لان  
باني ببينة انما اشترى ما القايدة بقول الله ان باني ببينة انما اشترى ما القايدة بقول الله ان باني ببينة اول ما بان والمجمل الاخرة وهي قوله  
ان باني وما بعدهما لم يظهر لما فائدة الجواب الثالث انها لو تلفت في يد غيره لمالك ان باني ببينة انما اشترى ما القايدة بقول الله ان باني ببينة  
التقدير لكن مع قيام البينة يرجع بالنسبة على البائع وبكل ما عجز به لما لك ما لم يحصل له في مقابلته نفع وقيل ان لم يكن عالم بالانقص  
كان الدرك على البائع وهو حسن لكن غضب طغاما واظمع عن لما لك فظلم القابدة ظمورا فينا على هذا التقدير فقولوا ومن  
غضب غيره مناعا وباعه من غيره ثم وجد صاحب المتاع عند المشتري كان له انزاع من يده فان لم يجد حصة هلك في المتاع يرجع  
الغاصب بمقتضى يوم غضبه اياه لان يكون المشتري علم ان موصوفه اشتراه فليز من قيمته صاحب له لا درك على الغاصب فيما عجز  
المتاع فان اختلف بتم المتاع كان القول قول صاحب مع يمينه بالله نعم ومضى المقتضى من البيع لم يكن له بعد ذلك ردة على البائع  
وكان له الرجوع على البائع بما قبضه من الثمن كيف كان القول قول صاحب مع يمينه وهو المدعى في هذه الصورة خلاف الدعاء وقوله  
امضى المقتضى من البيع لم يكن له بعد ذلك ردة على البائع لم لا يكون له عليه الثمن قوله كان له الرجوع على الغاصب بما قبضه من الثمن  
لم لا يكون له الرجوع بالقيمة فانه لا يلزم من امضاء البيع ان يكون ذلك رضا بالثمن لا نفي في باب اجرة المسماة ان قال له بيعا  
بدانهم معلوم فباعها فذلك كان محققا في ذلك بين امضاء البيع فانه انما يبيع كالمطالبة الوسط بتمام المال فذلك  
على ان امضاء البيع غير رضا بالثمن الجواب الرابع ان القول قول مالك لان الثابت في الذمة هو الشيء المقتضى فان ادعى الغاصب الله  
المدفوع هو قيمته وانكر لما لك كان القول قولك لان الغاصب يدعى خلاص من ثمنه ما هو ثابت فيها بالثمن المدفوع وان القصد  
هو بتمتها في الذمة وعلى هذا التخييل لا يكون هذه الصورة خارجة عن الاصل واما ان ادعى المبيع لم يرجع من زيادة عن الثمن فلان  
امضاء البيع رضى بمضمون من ثمنه ولا يتحقق صحة البيع من رضا بالرضا بالثمن الذي ذكره الشيخ في باب التمسك بالثمن فانه ما زام  
هنا فقولوا لا بأس ببيع الجوز من الطراد السباع والوحش قال في باب المكاسب ببيع انواع السباع والمضرب فيها والتكسب على  
الا فهو ذو خاصية مثل بين القولين اختلاف الجواب المذكور هنا هو المفعول عليه ومن ما ذكره في باب المكاسب فقولوا  
بنافي هذا على تعليل الكراهية لانا لا اصل للمحل فقولوا لا بأس في اننا الجوز لا امن بثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان  
اشترىها ثمن لا بثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان اشترىها ثمن لا بثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان اشترىها  
من غير ضمان الذي لا يثبت براد اشترى منه جلد فاما ان يحكم بانه مبته او لا فان حكم فلا يجوز بيعه ولا شراؤه وان يحكم بذلك  
جاء سيرة على ان ذلك في معنى هذا القول الجواب الرابع من لا يثبت من جهته على الكراهية لا التجرى وان كان البائع مسلما جاز الانبياء  
منه كقولنا انما لا يشترط على نفسه ما ذكره لاننا لا نعلم بل يبيعها على ما اشترىها وروى هذا عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد  
الله عن الصادق عن رجل الذي لا اثنى به في بيعه على انما ذكره في ذلك فقال انا كنت لا اتفق فلا يبيعها على انما ذكره  
الا ان تقول قد قبلت انما ذكره في ذلك فقولوا لا بأس في بيعه على ما اشترىها وروى هذا عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد  
الله عن الصادق عن رجل الذي لا اثنى به في بيعه على انما ذكره في ذلك فقال انا كنت لا اتفق فلا يبيعها على انما ذكره  
الا ان تقول قد قبلت انما ذكره في ذلك فقولوا لا بأس في بيعه على ما اشترىها وروى هذا عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد  
الله عن الصادق عن رجل الذي لا اثنى به في بيعه على انما ذكره في ذلك فقال انا كنت لا اتفق فلا يبيعها على انما ذكره



# من نكته النهاية

لما يدخل عليه من الضيق ويحل له ان يطأ هذا الفرج الذي اشتراه من سيرة ووقعه لا خيرة شيء اصله حرام ولا يحل استعماله فاذا  
عرفت هذا جمعنا بين الرأيتين بالتفصيل الذي استرانا اليه واليه ذهب ابن الجند والشيخ ابو جعفر في المسائل الحاضرة وما فوقها من الحجج  
ببرهان حججهم عن حجة الاسلام فحول على ما اذا لم يكن له ما يحب عليه الحج اما لو وجب عليه لا بهذا المال ثم حج بجزء الاقول في الاحكام  
الحد فحق له ما لم يمكن اخذها الا بافساده واهلاكه كما لبعض الفلج والفتا والباذخان واشبا ذلك فابستاعه جائز على شرط التقيد  
او البرائة من القبولان وجد منه فاسد كان المتباع فاقبضه حيا ومعبيا وان شاء ودل الجميع واسترجع الثمن وليس رد المعبى وما سوا  
كيف يكون له رد وقد ذكرناه انه لا يمكن اخذها الا بافساده واهلاكه وفيما سلف ذكر ان الثمن يبيع مع الراد بالحبس فانه من قوى  
التصرفات **الجواب** يمكن ان يكون هذا المتجره البس مكسوفة بفساد صلاحه يكون مخيرا في بعض الذي اختير مع الباقي اذا التقدر ان المكسور  
لا يمتد له فلا يمنع كسر من الرادكن اشترى طرفين خلاصا من احدهما اخر فان له ان يرد الاخر فيرجع عن الجبل لا من طار وكذا ما ليس به  
البعض لفاسد لا يتناول البيع وهذا الناول وان كان ممكنا لكن لفظ الشيخ مطاوع فيبقى المتواخذ على اطلاق الحكم لان لفظه يتناول ما  
لمكسوف فتمتة ونا لا يمتد له والكا اراه انه لا يمتد كسر بل يتعين الارش فحق له ان يتبع الانتا رضاء فينفذها او غير ذلك فحق له ان يستحقها  
عليه سائر ان كان المستحق قلع البناء والغرس يرجع المتباع على البايع بقيمة ما ذهب منه فان كان ما غرسه قد اضر كان ذلك لرب الارض  
لغاير من انفق وجرة مثله فحق له ان كان ما غرسه قد اضر كان ذلك لرب الارض بما اذا استحق رب الارض ذلك فحق له وعليه للغارس  
ما انفق وجرة مثله فحق له ذلك وهو متبع ولم يرجع على المتباع كما لو لم يضر الجوارح كان ذلك لان الغرس بعد ثماره لا يبع  
مقلوعه كغيره فيكون ابقاءه لصاحب الارض من قلعته لا لصاحب الغارس لا سقاطها انفق وعمل بل يحيط العوض وهذا يكون  
صلح الدفع من كل واحد من المالك والغارس فيتقد برأى شاع احدهما لا يجبر العمل على ارضه وعقبته بخلاف الدال سالت اب  
الله عن رجل في ارض رجل فزرعها بغيره حتى اذ بلغ الزرع جاعضا صاحب الارض فقال زرعت بغيري فزرعك بل وعلم ما انفق  
فقال للزرع زرعه لصاحب الارض كراه ارضه وبذلك يضر روايته بخلافه عن ابي جعفر في رجل اكرى ارضا وادومها بستانا فزرع  
خللا واشجارا وغير ذلك فقال له ويقوم صاحب الارض بالزرع والغرس بغيره فان كان اسما في ذلك فحق له لكره الغرس  
والزرع بغيره يذهب به حيث شاء فحق له ان قال له بغيره ان يستره به رهم معلومة فباعها فقد بدت ذلك كان مخيرا في ذلك بين  
امضاء البيع وضمحه فان امضى البيع كان له مطالبته الوسيط بتمام المال من ابن بلزم الوسيط بتمام المال اذا رضاء بذلك الجواب وجبه  
لذلك مع الاشارة فحق له ان اخلف الواسطة وصاحب المتاع فقال الواسطة تلك له بغيره بكذا وكذا قال لصاحب المتاع بل قلت بغيره  
بكذا اكثر من الذي قال ولم يكن لاحدهما بغيره على دعواه ان القول قول صاحب المتاع مع يمينه بالله كيف سماه الواسطة مدعيا وانما المدعى  
المتاع ثم كيف يكون على صاحب المتاع اليه وهو خلاف الاصل في الدعاوى قوله ولان باخذ المتاع ان وجد بغيره لم ذلك اخلا  
صاحب المتاع والواسطة لا يفتح في بطلان البيع واسقاط حق المشتري منه ثم الاختلاف انه حصل في زيادة الثمن ونقصانه  
متفقان على الاذن في البيع والبيع وقع ثم على هذا القول بلزم ان صاحب المتاع اذا خلف فالسعة رابطة على ملكه فكيف قال ولان كان  
قد احدث بغيره ما ينقصه واستهلكه بغيره من الواسطة من الثمن اختلف عليه صاحب المتاع وكان بلزم ان ينفذ الواسطة بقيمة يوم  
**الجواب** انما ينفذ الواسطة مدعيا لان بغيره موقوف على اذن المالك فاذا قال اذنت يبيع بغيره وما ذكره المالك كان مدعيا فلا  
في عقد بغيره المالك لان العقد بالتأخير عن العقد عشرة قرايط وكان القول قول المالك عدم الاذن في العقد الذي يدعيه الواسطة  
والقول لا يفتح هذه التهمة عنهما من موالاته واما ان اخذ المتاع فلان المالك ينكر الاذن في البيع كذا يدعيه المشتري  
ان يخلقه لئلا يحكم بطلان البيع بلزم من ذلك جواز ان ينكره المشتري ويضمن الواسطة لدفع الثمن الى المشتري بغير اذن  
واما كونه باخذ ما خلف عليه فبغير الاشكال والفقهاء ارجح البيع ان لم يكن فان قدر ما لمثل القيمة وان قدر ما لمثل او لم يكن فامثل  
فحق له ان يتبع اثنان عبدا او ثمة ووجدا بغيره او اربا بغيره الارض والاخر لا يمكن له الا واحد من الاصلين بحسب ما يتبعه ان عليه  
هل هذا محل على المشتري الواحد او واحد بغيره المتاع عيبا ام لا وهل فرق بينهما وبين ما اذا اشترى الانسان نصف عبدا ووجدا  
عيبا هل له رده فاذا لجأ له رده فما الفرق اذا اشترى النصف الاخر غيرهم لا يجوز له رده **الجواب** ليس هذا محلا على المشتري الواحد لا البيع  
لان الثمن في وقت العقد بن اذ كل واحد منهما يملك العقد نصفه في هذا للشيخ قولنا احدهما جواز انفصال واحدهما بالرد وذكره في كتابي الفرج  
والاخر ما ذكره في النهاية وانما منع هذا لورده احدهما لورده مبيعا بغيره لشركه والعيب يمنع من الرد والفرق بين هذه وبين ما اذا اشترى  
نصفه في صفقة ثم اشترى اخرها لتصف الاخرانها اذا اشترى اياه صفقة فقد خرج البايع عن ذلك بغيره شقص فلو راد احدهما نصيبه وصا

وان لم يكن استأثر



کتاب النجاشہ

[illegible]











من نكاحك لها بنز

花



# كتاب التجار

وروي عن ابن خالدة عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الشركاء في الارضين والمسكين وقال لا ضرر ولا ضرار  
وما روي سليمان بن خالد عن ابي عبد الله قال ليس الجواز شفعة ولا يقضي بخلاف ذلك بالجواز واحد راب من بدعي الاجتماع  
على الشفعة في كل شيء وهو مكابر حق لم يمتع من البائع الشيء على صاحب الشفعة بشئ معلوم ولم يهرده وباعه من غيره بذلك الشر  
او زاد عليه لم يكن لصاحب الشفعة المطالبة به ما لا يكون له المطالبة بهما والشفيع انما يستحق بعد البيع وقوله قبل البيع لا يؤثر هو  
غير مستحق الجواز استدلك كثير من ذهب على ذلك بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا يحمل لاني بيع حتى يمشي من شره فان نفع ولم يؤذنه  
منه احق به وجب الاستدلال ان علق الاستدلال على عدم الاستدلال فلا يثبت مع كونه الشفعة لمصلحة الشريك ودفع الضرر عنه  
لم يهرده ولم يضره فلا يثبت الشفعة لان نفع السيل ليس ذلك من باب الاستحقاق فيستحق على تحقق الاستحقاق لا بالبرهان  
واعلم ان الرواية المذكورة عن النبي صلى الله عليه وآله لم تجد لها سنداً من طريق الاحتمال هي من صحيح اخاديب النجاشي ولكن النظر في هذا قولنا  
اختلاف المتابع والشفيع في ثمن الملك كان القول قول المتابع مع ميسره بالله ثم لم كان القول قول مع ميسره وهو مدعي ثم قوله  
المتابع والشفيع ما العادة في ذكر البائع هذه الصواب الجواب انما ذكر البيع البائع لان مع اختلاف المتبايعين يقض بقول  
البائع مع ميسره في كل شيء فلو ادعى البائع ثمنه والمشتري ثمنه وانكره الشفيع وادعى ان ثمنه اقل فان نقول قول البائع في حق المشتري لان  
بان بيعه ويكون القول قول المشتري في حق الشفيع مع ميسره وانما كان القول قول مع ميسره وانما كان القول قول مع ميسره لقوله  
من احق بهما بالثمن والشفيع يرد انتماع الملك بهذا المشتري بذلك الثمن والمشتري ينكر استحقاق الاثرع به فيكون القول قول مع ميسره  
والبينة على الشفيع لا في المشتري بدعي الظاهر وهو استحقاق الملك انكاره بغير استحقاق الاثرع باب الشفعة والمضاربة قولنا في  
احد هاتين باخذ راس مال الربح والنفقة والغدا والشفيع ورضي صاحب بذلك كان ذلك جازاً فان ترضى على ذلك ثم  
لم يحصل للشريك مال النسبة هل له الرجوع على شركه بما اخذه في هذه الصواب الجواب ليس له الرجوع بما اخذه لانه مستند على عقد  
الصحة وهو لازم للمصطلحين ويؤيد ذلك رواية داود والبراري عن ابي عبد الله قال سألته عن رجلين اشتركا في مال درجوا فيه  
من المال بين وعين فقال احدهما لصاحبه عطف راس ماله وذلك الربح وعليك الثمن قال لا بأس اذا اشترط فان كان شرطاً جازاً  
كتاب الله روي في كتاب الله قوله ومعه اشركت نفساً في عمل شيء من الاشياء صانعاً وغيره لم يفتقد بينهما الشراكة وكان لكل واحد منهما  
اجرة اهله كيف يشاء ما يحصل لهما في هذه الصواب انما ينضب ما عمل كل واحد منهما لا مقدار او لا اجرة وحصل بينهما في هذا الحال التمتع  
الجواب ١٢٢ هذا يعرض على وجهين احدهما ان يساجل انان صائقين فزاد الاجرة واحدة ولم يقد لأحد هاتين اجرة معينة فيظهر في مقدار  
اجرة كل واحد منهما وينسب بعضهما من بعض ثم ببسط الاجرة ويعطى كل واحد منهما ما ينسب عليه الثاني ان يعمل كل واحد منهما ما يجر  
منفرة من جهة الاجرة الاخر على وجه الشراكة فلكل واحد اجرة عمله وان اعتبر اجرة احدهما عن الاخر فبعض بينهما بالصحة قوله ومعه اشركت  
نفساً او اكثر منهما بما لا يحسن شركتهما فان كان راس المالاً مساوياً كان الربح بينهما بالتساوي وان كان راس المالاً مختلفاً كان الربح بينهما  
بمقدار ما يوجب كل واحد منهما من راس المال وكان خسران الخسران بينهما من اجل المال بالتساوي وان كان راس المالاً مختلفاً كان الربح بينهما  
اشترط ان يكون الربح بينهما مساوياً والخسران كذلك بل من شرط ان لا يكون ذلك الجواب لا يلزم ذلك قوله والشراكة بالتساوي  
باطلة فاما معنى الشراكة بالتساوي ومن ان يكون باطله الجواب اعناه ان بشرط في الشراكة بالتساوي فلا يلزم الاجل وبطلان بطلان  
عقد الشراكة وان كان المالان متميزين قوله اذا اعطى الانسان غيره ثوباً او ماعاً او امر ان يبيع فان بيعه كان بينهما وان  
نقص عنه فما اشتراه لم يلزمه شيء ثم ناع مختار لم يكن عليه شيء وكان للرجل المثل وان رجع كان ضاماً للمشتري بالتجارة بين ان يعلمه  
الذي واختره عليه بين ان يعطيه اجرة المثلما الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة التي في باب البيع بالنقد والشفيع وهي اذا قرا  
انما جرمنا على الواسطة بشئ معلوم وقال له بغيره فاد على راس المال فذلك وهذا لما تقدم الجواب الفرقان هما ان  
الثوب ليس له المضاربة وهي لا تصح الا بالذهب والفضة وهناك قوم عليه لم يكون ربحهم باجمع عوضاً عن عمله فالصواب ان منفرته  
والذي اراه بطلان المضاربة وثبوت الاجرة فيها اذا اضممت الثمن ولو اضممت الثمن وطهر الثوب كان بيعاً وضاد الربح للواسطة قوله  
وصاحب المال يمتد اراد ان يخذل من مضاربة كان ذلك لم يكن المضاربة الامتناع عليه من ذلك وكان للرجل المثل في الوقت من  
ابن هذا ولم لا يكون شرطاً في الربح والخسران الجواب ان كان ظهر ربح كان لمن الربح بنسبة ما شرط له والرجل لم يظهر ربح فله  
ومعه اشترى المضارب بلو كان باه او ولد فانه يقوم عليه فان زاد من ثمنه اشتراه كان معقاً من ثمنه بما يوجب ربحه من الربح بنسبة  
فيما يبقى من المال لصاحب المال فان نقص عنه وكان على راس المال بقية كما كان فان كان قد اشترى بعض المضاربة بغيره اياه على ما تقدم







# كتاب النجاشي

ضعيف والرواية من سلسلة فلا عمل على الرواية بل لو عمل ذلك لم يثبت بحلف الراهن غايه غير من المال اذ كان ذلك حكما اخر ولما البينة  
 فيمكن ان يشهد بالوديعه وسبق الرواية على اقراره على الرواية فقولنا اذا كان الراهن بما له غلة مثل ان يكون ايضا او اذا كانت الغلة والرواية  
 لصاحب الراهن وعلى المرطق ان يقاسمه بذلك ما عليه قوله وعلى المرطق على الوفاق لا وهل غلة الراهن رهن ام لا الجواب ان  
 كان النما لصاحب الراهن لا يترتب ماله ولو قوله الراهن من ضاحيه لذي هذه غلة عليه غير رهن او استحق بخار قلنا رهن ردا لها  
 غلة لئلا غلة قال لصاحب النما ردا على المرطق ان يقاسمه معناه ان وصل اليه من غلها شئ لزمه لقا صر لها باعادة او وضع من  
 دينه ان كان مثله او على وجه الصناء ودفعه عبد الله سنان عن ابيه عبد الله في رجل رهن رهنا لغلته ان غلة لصاحب الراهن بحسبه  
 ما عليه وغلة الراهن ليست رهنا لان المقدم بقنا وله هو ملك الراهن متى باقته على الاصل واختلف الاصح انما يدخل منها في الرهن  
 المتبند يدخل الولد لصل الشجر اذا كان بعد الارتماء وقال ابو الصالح الحلي يدخل نبات الارض بغيره وقال ابن المجتهد النتائج اللين والصوف  
 لما الملك هو متعلق منه الى ان يخرج من الراهن قال الشيخ في النهاية يدرج الحبل والتمر في الارتماء اذا كان بعد الرهن وقال في الخلاف  
 يدخل شئ من ذلك في الرهن وهذا استبعد عندنا لا لاختلافنا لسا الفروا حتى بعض المناخرين على دخول الولد وحمل الشجر باجماع هذا  
 ونحوه لا نسلم ما ادعاه كيف اختلفوا في وجوب دليل ما ادعاه مفقود فقولنا اذا كان عندنا لا تسار من بشئ مخصوصات الراهن عليه  
 دين لغيره من الغرض ان يمكن لاحد من الغرض ان يطالبه بالرهن الابدان ليستوفي المرطق ماله عن الراهن فان فضل بعد ذلك شئ رده  
 على الورثة وكان ذلك لبقا في الغرض وقد ذكرنا ان يكون مع غيره من الدنان سواء بغيره او بالرهن والاول احوط هل راد بقوله  
 في الحكم ام احوط بين الغرضاء وابها ما كان فلم كان احوط الجواب ان ذلك الاحتياط في الحكم لان الرهن وثيقة المرطق فله حق الانتفاع  
 باستيفاء الحق وما ينفذ في ذلك فهو مسقط لحق ثابت فالأحوط البقاء على الاصل السابق كما لو كان في الراهن حيا وقد روي  
 الغرضاء في الرهن روبا بغيره حيا عن ابيه عن الراهن عن عبد الله المحكم عن ابيه عبد الله واخر عن محمد بن عيسى بن عبيد بن سليمان  
 حفص المروزي قال كتبت الى ابي الحسن في رجل مثا عليه بن ولم يخلط الارهناء في بعضهم ولا يبلغ مثله اكثر من مال المرطق فكيف  
 جميع الدنان في ذلك سواء تروى عنهم بغيرهم بالتحصيل او بغيرهم بغيرهم قال النجاشي محمد حسان بين بين يروى عن الصنفاء وما  
 الشيخ الطوسي في محمد بن عيسى بن عبد ضعيف فقولنا اذا كان الراهن المرطق مع الرهن قبل حلول الاجل فبا علم يمكن ان يصر في المال  
 الابدان حلول الاجل بالرهن من رهن وهل اذ حل الاجل يتصرف في الشئ من غيره من رهن وقوله الشيخ مشعره بان ذلك وكيف يجوز له  
 فيه من غيره من رهن وهو محقق في حقه القضاء الجواب ان يدخل ضمن الرهن في الارتماء ان لا يشترط المرطق بقاء الشئ على الرهن ولا  
 يتصرف المرطق في المال عند حلول الاجل الا باذن المالك لان المدين بغيره في حقات القضاء لم يجر له الاجل وامنع الراهن من اذاعته  
 ولم ياذن في اخذه وكان الشئ من جنس الدين جاز للمرطق اخذ منه من رهن اذ كان الراهن فقولنا اذا اختلف ففسان فقال احدا  
 عندك دراهم دين وقال الاخر هي ودعته كان القول قول صاحب المال مع يمينه كانت هذه خلافا للغاوي كون اليه على الله  
 الجواب ليس هذه حقا لغيره من رهنها من لدنا ولا استقلال الانسان بما لا يبرح تلفه في يده مقتضى الضمان ما يتحقق الاذن ومن  
 كان الما في يده يدعي الادعاء والمالك منكره فالحق قول المالك مع يمينه فاذا انتفى الاستبان تحقق الضمان كما لو انكر اصل الادعاء  
 في القبض لان انكار القبض الذي يدعيه لغيره لا يفسد الضمان ولا يسقط الضمان وهذا استحق غاير عن ابيه الحسن قال سائر عن رجل اسودع  
 رجلا الف درهم فضاغت فقال الرجل كانت عندك ودعته وقال الاخر انما كانت قرضا قال المالك لازم له الا ان يقبل البينة انها كانت  
 ودعته فقولنا اذا كان عندنا انسان رهن ولا يدرك من هو صبره ان يجرى صاحبه ان يجرى باعه اخذ ماله وتصدق عنه بالباقي قوله  
 هل يبيع هو والحكم الجواب ان اصله ان يتولاها المالك او يوقلاه المرطق باذن الحاكم ان لم يكن له ولا يترقب بغيره على الراهن ولو تعدد  
 دفعنا لغيره فقولنا ان حل رهن في حال الادعاء كان مع امه كسبها وهذا هو ذلك سواء كان له اجلها السبدا وغيره والعبر اذا  
 كان زوجا وكان في حال العقد شرط الا لا يدخل يدخلون في الرهن وكان قد عقد الزوج قبل الرهن الجواب ان اجلها غير  
 ولو كان الزوج حر او شرطه حرة الا لا يدخل في الرهن وان حلت بعد الرهن لان المحرم على ولا يصح بيع  
 قولنا اذا كان الراهن ذابره وركبها المرطق كانت نفقتها عليه وكان كانت شاة ومشرية بينها كانت عليه نفقتها وان كان عندنا  
 ذابره وجوارها كان نفقتها على الراهن وعلى المرطق فانفق المرطق عليها كان له ركوها والانتفاع بها والرجوع على الراهن فانفق  
 من ابنه فانما ان المسئلة ان لكن اذا نضر المرطق كان عليه عوض ما تصرفه وانفق كان متبرعا ولا يلزم الراهن شئ الجواب ان  
 ابو كادع في جعفر عن رجل باخذ الدابة والبعر رهنا لركبته فقال ان كان يعلفها فله ان يركبها فانما الشيخ عول على معنى هذه



مِنْكُمْ الْكُفْرُ هَٰذَا

هذه الرواية وليست عندنا في قوة ان يكون اصلا **فوق قولنا** فان اختلفا في قيمة الرهن كان القول قول صاحبه الرهن مع مبيته بالله تعالى  
 بضمن قيمته يوم هلك دون يوم رهن فان قال صاحب الرهن انا لا اعلم قيمته يوم هلك لكن يوم رهن ما حكم في ذلك **الجواب**  
 هذا القول لا يصح في الوجه ما ذكره في المبسوط من ان القول قول الرهن مع مبيته لان منكر ما يدعيه الرهن فهو عند من اقر به ويختلف  
 عما انكره **باب الوديعة والغارية** **فوق قولنا** من قال احفظ هذا الوديعة وجب عليه حفظها كما يحفظ مال نفسه فان نقله لم نقله ما عدا  
 فان هلك في حال النقل والحال ما وصفناه لم يكن عليه شيء اذ هلك بتصرفه ضمن سواء كان في حال النقل او غيره وان هلك في  
 غير تصرفه لا ضمان سواء كان في حال النقل او غيره فان بقي ذكر النقل فابته ثم قوله تمام المسئلة ويتم جعلها مع ماله ولم يحفظها  
 ماله كان ضامها ما الفاهة في جعلها مع ماله والعرض حفظها فالحسب لكن قد يكون ماله الشخص بحيث لو كان ماله لو دبرته فيه ضمنه  
**الجواب** الامر بالحفظ المطلق بنصرنا ان الحفظ المعتاد في العدة اهتمام الانساب بماله وحفظها بما جرت العادة بحفظها به فكانت  
 احوال على العادة وقوله ان نقلها لم يضمن انما ذكره لان موضع الاستثناء في امره هل يضمن بحجر النقل لا لان لم ينقله وتلف من غير تصرفه  
 انتقاله انما عن ظاهره وانما يبرر ذلك من قوله فلف فقد بدكر النقل بان ما يحصل الاستثناء في وقت ما يشتبه وقوله وتوفي بمحفظها  
 كحفظه ماله لان ضامنا المدا ما ذكرناه من انما لم يحفظها كما يحفظ امثالها وان عبر عن ذلك بحفظ ماله لما قلناه من اعتناء الرجل بحفظ  
 ماله في الاعلى مثله ان يقول انهم كاهنك بامورك وقد يوجد من لا يهتم بماله بل يهتم بليلها وليس المراد الا اجراء الامر على العادة الثالثة  
 الناس **فوق قوله** واذا اختلف المودع والمودع في قيمة الوديعة كان القول قول صاحبه ما مع مبيته هذا ايضا خلاف الدعاوى فيكون اليه على المثل  
**الجواب** في مثل هذه في النصيب ثلثا ان مع تلف الشيء يكون الثابت في الذمة ثلثا الف القيمة المدفوعة عما هي لتدبر مثله اذا  
 ادعى الغارم ان ذلك هو قيمة وانكر المالك فالقول قوله مع مبيته فلا يكون ذلك خارجا عن ارباب الدعاوى وهذا وجهه في قوله ما ذكر  
 والا انه ان يكون القول في القيمة قول الغارم مع مبيته **فوق قوله** ومنه قوله في المودع لو دبرته كان ضامها صاحبها فانه كان  
 الربح لصاحب الوديعة وان خسرت المودع اذا ضمن انتقال الماله فتمت مع انتقاله في الذمة كيف يكون الربح للمودع وان لم ينقل الماله فتمت  
 ماله يقول **فاما الجواب** بالضم استغلا الذمة بعد الماله بمغته ان تلف قبل وصوله الى المالك او من يجره بجره لم يمتد له بل  
 ولا يبر من اشتغال الذمة على هذا التقدير انتقاله الى ملك الضامن كما في النصيب لان الضامن لا ينافي بقاء الملك على المالك مع بقاء الملك على المالك  
 يكون الفايده لم يحقق ما ذكره انما ان اشترى بالعين كان الربح للمالك ان اجازوا الا كان للاستعادة ماله الا ان يتعدد ذلك كما يتبع  
 البياعات المنعك بالفتح ولو كان يتبع في الذمة وفقد العين المودعة كان الربح له دون المالك **فوق قوله** ومنه قوله في المودع وجب الوديعة  
 له ورشته فان كان واحدا سلمها اليه وان كانا عا عا سلمها الى الجماعة او الى واحد يتفقون على تسليمها اليه يعطى كل ذي حق حقه  
 كيف يجوز ان يضمن ماله والقيمة يحتاج فيها الى رضا المالك **الجواب** هذا يحل على احد من المالكين ان يرضوا له في اذ ذلك وقسمته  
 الى استيفاء كل واحد منهم حقه بانفاده وما عدا مال كل واحد منهم كان خفرا فكانه يقول لا يجوز لتسليم الوديعة الى اكل او يتفقون  
 على قبضها او يكون متبعية فيعطى كل حق حقه **فوق قوله** ويجوز بذلك من استعار من غيره شيئا لا يملكه فانه يكون ضامنا له وان لم يشترط  
 للمعير ويكون المعير ضامنا لصاحب الشيء هل ذلك اذا علم المستعير ان الشيء ملك للمعير او لم يعلم ولم كان عليه لصفا للمعير الا كان للمالك ولو  
 كانت العين باقية وعلم المستعير انها ليست للمعير بل هي لغيره هل كان عليه تسليمها الى المالك ام الى المعير **الجواب** الضمان يان التقدير  
 لان منافع المالك لا يسقط عنها ما باعته لغيره لكن ان كان المستعير يعلم فلا رجوع له على المعير وان لم يعلم رجع اليه بما دفعه من العين المستعارة  
 وفي الحالين يكون الضمان للمالك لا للمعير فيكون اللام من قول المعير متعلقة بقوله بشرط لا ضمان كانه يقول فانه يكون ضامنا للمالك وان  
 بشرط للمعير الضمان وقوله يكون المعير ضامنا لصاحب الشيء ليس بتقييد لا يكون المستعير ضامنا ابته بل للمالك لزامها **فوق قوله** واذا اختلف  
 المستعير والمعير في قيمة الغارية كان القول قول صاحبه ما مع مبيته وهذه ايضا خلاف الدعاوى في كون العين على المدعي **الجواب** في حيث  
 البتة في مثل هذه في النصيب الوديعة وما خذ الكل واحد لم اقتبروا بتردد على ما ذكره الشيخ في المسائل الاربع النصيب الوديعة والرهن  
 والغارية لكن جماعة من الاصحاب اجازوا ما ذكره ولم يذكروا الوجه **فوق قوله** من استعاضا به رهنه كان لصاحبه ان يأخذه من المرقن ولم يكن  
 له منعه منه وكان لان يرجع على الرهن بماله عليه من المثل كيف اطلق القول ولما قال اذا كان لدين خالا لانه لو كان مؤجلا لم يكن له  
 اخذه الا عند الاجل ثم قوله كان لان يرجع سواء اخذ الرهن ولم يؤخذ له الرجوع **الجواب** هذا يصلح على ان تأجل الماله بشرط الرجوع  
 اخذ الرهن بطل الاجل ويكون الرجوع عبارة من ان المالك لا يسطر باخذ الرهن فكانه يقول له المثل البتة بما له من المثل لان الرجوع لا  
 على التقييد ولا على التأجيل **باب المزارعة** **فوق قوله** لا باس بالمزارعة بالثلث والربع او اقل واكثر ويكره ان يزارع الانسان بالحلقة



# كتاب النجاشي

والشجر والتمر والربيع ليس لك بمظنور إذا كانت المزارعة بذلك مكرهة والثلث والرابع من أي شيء يكون الجواري يملكونه لا بالثمن ولا بغيره  
 بحسبه مما يخرج من الأرض بغيره بالثمن والثلث والرابع من أي شيء يكون الجواري يملكونه لا بالثمن ولا بغيره  
 ولكن بالثلث والنصف والرابع وقال الشيخ في الاستبصار وأما بغيره ذلك إذا جازها بمظنور منها ما ذكره عن أبي جعفر وأبي عبد الله في الجارية  
 الأرض بالطعام فقال كان من طعامها فلا يخرج منها ويقوى عندى أن لا جارة بذلك إلا أن يجعل ذلك في ذمة المزارع لا مما يخرج منها  
 فوق لغيره من ذمة المزارع من ثمنه مما يخرج من تلك الأرض ما يزرعه في المستقبل بل يجعل ذلك في ذمة المزارع قوله ما يخرج  
 هل يتناول ويجعل أم يخرج ثم بل عن أبيه شيء ضرب بها وقوله فجعل من غير ما يخرج من الأرض وأكثر العلماء ذكروا أن المزارعة عقد على الأرض  
 ببعض ما يخرج من ثمنها فكيف يقول من غير ما يخرج من تلك الأرض الجوارى ومعناه إذا استأجرها للمزارعة فليس له إلا جرة من غير ما يخرج من تلك  
 الأرض لكونه معبدا ومضمونا في الذمة ولا يتحقق كونها كمن هو مما يخرج من تلك الأرض وقوله ما يزرعه في المستقبل بيان لقوله من غير  
 يخرج من تلك الأرض وقوله بل الأرض من المزارع في قول من غير ما يخرج من تلك الأرض وقوله ما يزرعه في المستقبل بيان لقوله من غير  
 الذمة استند إذا كان الإطلاق بالتقيد وإنما سمي هذا شرطاً لأنه لو كان المقصود بها الزرع فمما يخرج منها فمما يصدر فهو لغيره من  
 استأجر أرضاً بالنصف والثلث والرابع جاز لأن يورثها بأكثر من ذلك وأقل كيف تخرج هذه الجارة ويجوز أن يخرج الأرض شيئاً الجوارى  
 قد ذكره أن المزارعة بالنصف والرابع والثلث جارية وهي تقتصر على الجوارى والقبول والمدة العشرة فاذن لا فرق على هذا التقدير بين المزارعة  
 والجاراة إلا باللفظ إذا كان المنة واحداً فكما تخرج في لفظ المزارعة بالثلث كذلك يصح للمزارعة بلفظ الجارة أو لاجرة باختلاف اللفظ فلو كان  
 هذا التقدير لجهل المفسر للجاراة لزم أن يكون مقصداً للمزارعة لأن المنة في الصوتين واحد ولا ينافي في هذه المسئلة ما ذكره في المسئلة  
 الأولى من إيجاب جلة في الذمة لأن الغرض هناك أن الأجرة بكل معلوم ووزن معلوم فالتقيد في الذمة أو حصص الأرض العشرة  
 معلوم فوق لغيره أن استأجرها بالذمة أو بالدنا يبرهن أن يورثها بأكثر من ذلك إلا أن يحدث فيها حدثاً يمنع من ذلك ما إذا كان حراً  
 من أربابها فليس هذا بالجوارى المنة هنا ما تخرج من ثمنه لغيره قال في المحلى قال في عبد الله ع أن قبل الأرض بالثلث والرابع فاقبلها بأكثر  
 قال لا بأس بقلها بالنصف فاقبلها بالربعين قال لا يجوز قلت كيف جاز الأول والثاني قال لأن هذا مضمون ذلك غيره مضمون ومثله  
 استحق ثماراً وما جاز ذلك مع أحدنا فلو أنه استقبل الفضل لهما شئ من عبد الله ع قال سألت عن رجل استأجر أرضاً من رجل فخرج  
 بدواهم منها فخرجها قطعاً فيكون له الفضل قال لا استأجر أرضاً فالتفت فيها شيئاً أو رجت فلا بأس أن يكون ثم الوجه عند  
 أن ذلك على الكراهية لا الحظر بل عليه رواية أبي ربيع السامي عن أبي عبد الله ع قال سألت عن رجل استأجر أرضاً من رجل فخرجها  
 بأكثر مما يتقبل الجوارى ويقوم منها بمظنور السلطان قال لا بأس به أن الأرض ليست مثل البيت ولا الجرح حرام ومثله وكهشام  
 المشق عن أبي عبد الله ع وكان ملك المنفعة كملك العين فكما يصح المعاوضة على الأجر بزيادة فكذا المنافع فإذا ترك العمل بهذا في بعض  
 المواضع يعمل به في الباقى فوق لغيره أن كان شرط المزارع أن يأخذ منه قبل القسمة كان له ذلك وإن لم يكن شرط كان البذر عليه على شرط  
 كيف قال وإن لم يشترط كان على ما شرط وقدر قسم إلى أن كان شرط كان له ذلك وإن لم يشترط ما ذكره حكمه وكان القسمة فيها داخل الجوارى  
 معناه إذا شرط المفاصلة بالنصف مثلاً فان شرط مع ذلك أخرج البذر قبل المفاصلة صح وإن لم يشترط أخرجه قبل القسمة كان البذر  
 على الزرع على ما شرط في المفاصلة ولا من غير أخرج البذر فوق لغيره لا يصح المزارعة والجاراة إلا بالاجل معلوم فحق لم يذكر فيها الأجل  
 كانت باطله فإن كان قد تصرف فيها المصاحب وانفق فيها ما كان له ما انفق والمصاحب لا يرضى ما يخرج منها والمزارع أجرة المثل إذا لم يكن  
 ذكر الأجل ولم يكن له أكثر من ذلك قوله ولصاحب الأرض ما يخرج منها البذر على صاحب الأرض فما كان على المزارع فلم قال ذلك  
 وإن كان لصاحب الأرض كيف قال وإن كان تصرف فيها المصاحب وانفق فيها ما كان له ما انفق والمصاحب لا يرضى ما يخرج منها والمزارع أجرة المثل إذا لم يكن  
 من حصا الأرض قوله إن كان قد تصرف المصاحب وانفق مثل أن يخرجه أو يخلع شيئاً من حقوقها كالناضج مما سألته قال إن لم يكن له الأجل  
 ذلك باذن المالك يكون لازماً له وقوله لصاحب الأرض ما يخرج منها يعني في المزارعة لا في الجارة والمزارعة على كل قسم  
 حكمه وللازارع الأجرة لا يعمل باذن المالك هذا ظاهر فوق لغيره من أخذها بغيره فاجباها كانت له وهو له بالنصف فيها إذا أخرج  
 لها ربة كان للسلطان طبق الأرض فإن عرف لها رب كان له حراج الأرض وطسغها بالمسوق وقوله فإن عرف لها رب كان له حراج الأرض  
 وطسغها هل زادها أم واحد منها أم هاتين اسمي شيء واحد الجوارى المظنور على المزارع وهو فارسي معرب وهو كالأجرة  
 بالحراج والطسغ هنا شيئاً واحداً فوق لغيره تمام المسئلة التي قبل هذه فان شرط على صاحب الأرض أن يجرها ويكون ارتفاعها للموت  
 من الزمان ثم يسلمها إليه كان ذلك جائز أو كان شرط أن يكون على صاحب الأرض وثمة ما عليه السلطان كان ذلك جائزاً وأما

أن فضل البيت







# كتاب النكاح

بخاز لا يباح حتى اجرة المثل فكان نفره من العمل استيجان لا يبرؤ للولي ونحو الاجر ويدل على ان راءه ذلك ما رواه سليمان بن جعفر الجعفي  
عن ابي عبد الله قال في هبهم يعني علمنا ان نعمل معهم احدهم بقا طعوا جنة لا نكاحا فاطعنا جنة على الوفا وان ردت عرفت  
انك قد ردت قول من اساجر مملوكا ليعتق من مولا فافسد المملوك شيئا او ابق بقل ان يفرغ من علمه كان مولا مضافا لذلك قال  
في باب المكاسب من اجر مملوكا فافسد المملوك لم يكن على مولا مضافا انفسه لكنه يستحق العتق مقدما ما انفسه لم اوجبه في الاول  
العتق على السيد الثاني اسقط عنه الجوار وجعل الجميع امة يكون على المولى ضمانه في كسبه لئلا يفرغ من علمه في ذمة المولى ولما كان كسبه  
لولا صح ان يضيف الضمان الى المولى تارة والى كسبه لئلا يفرغ من علمه في ذمة المولى تارة والى كسبه لئلا يفرغ من علمه في ذمة المولى تارة  
من ذلك اذا احدث خبر حدثنا وان لم يكن احدهم لم يجر له ذلك كان ينبغي ان يقول يا قل من ذلك ما باكثر فلا مغللة الجواب هذا لا يرا  
لانهم وقد اعتد له تارة بان من زاده على راي بعض النخاة وتارة بانها للتبعض الكل يقسم كتاب النكاح قوله والعتق  
الخالفه وان علمنا هل اراد اتم العتق وجدها هكذا في الصعق ام اراد عتق وعتق ابيه وعتق جدته هكذا في الصعود فان كان اراد  
فلان اتم العتق غير جنة الرجل ويكون عتق من قبل الارل يحرم امه الم لا الجواب ان عتق ابيه وعتق جدته وان علمت وتحرر  
ام العتق من الابن ان لم يكن ام العتق حديثة لانها تكون منكوبة جنة لما لو كانت ام عتق من قبل الام والابن مكن الاصح لان ام اتمها  
قد لا تكون منكوبة لاحد اجداد قولي من فخر عتقها وخالفتم تحللها بناتها اباها هل تدخل بنت الابن او بنت البنت في ذلك  
لا الجواب نعم تدخل في ذلك لان بنت البنت وبنت الابن حقيقة فتدخل في عموم التحريم عند في تحريم البنت فلو زنا بالبنت او بالخالة  
تردد لكن على تقدير تحريم البنت تحرم بنت الابن وبنت الابن وان تزلنا قول واذا تزوج الرجل بصبيته لم تبلغ تسعا فوطيها فرق  
بينها ولم تحلل لها اباها هل هذا مع كونها علمنا ام مطلقا وان لم يكن علمنا الجواب ظاهر كلامه يقتضي التحريم مطلقا ولعله اعتمادا على  
رواية سنن ابيه عن يعقوب بن يزيد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال اذا خطب الرجل المرأة فدخل بها قبل ان تبلغ تسع  
فرق بينهما ولم تحلل له اباها لكن سهل ضعيف والرواية مرسله فينبغي ان يكون التقويل على ما رواه يعقوب معاوية بن الجعفي عن جعفر  
في رجل افترق جارية بين امراته فافضاها قال عليه السلام ان كان دخل عليها قبل ان تبلغ تسع سنين قال فان اسكنها فافضاها  
فلا شئ عليها وان دخل بها واطاعت سنين فلا شئ عليها ان شاء امسك ان شاء طلق ومعنى التفريق هنا تحريم الوطى لا الفسخ القدر  
ولا تحريم المساكات وجبة قولي لم ينعقد عليها في العدة ودخل بها فرق بينهما ولم تحلل له اباها سواء كان عالما او جاهلا وكما  
لها المهر بما استحل من فرجها وكان علمها عدنان تمام العدة من الزوج الاول وعدة اخرى من الزوج الثاني وهل العدة الثانية  
من حين المفارقة او حين انقضاء العدة الاولى وهل الثاني عدة حقيقة حتى انه يلزم فيها ما يلزم في العدة من النفقة والمواثيق  
الاخرج من منزله ام لا وقوله فان جاءت بولد لا قل من ستة اشهر كان لاحقا بالاول وان كان لستة اشهر فصاعدا كان لاحقا بالثاني  
لم اذا كان لستة اشهر فصاعدا كان لاحقا بالثاني فكما يجوز ان يكون له يجوز ان يكون للاول وقوله وان جاءت ببر لا قل من ستة اشهر  
كان لاحقا بالاول وقد يمكن ان يعلم انه ليس للاول كما لو كانت لعدة للوفاء ثم عقد الثاني بعد ستة اشهر فجاءت ببر لا قل من ستة اشهر  
ستة اشهر وقوله ومنه قد نازا زوجها او غيره بما فعلته فان كانت عالمة لم يكن عليها شئ وان كانت جاهلة كان عليها حد القذف وهذا  
قال لم يكن عليها شئ اذ لم يكن قد بان منه لاني قال في باب حد القذف فان قال لولدا الزنا الذي اقيم على امره الحد بان الزنا اذ الزنا  
ذنت بك ام لم يكن عليها الحد ما وكان عليها التقرح بان قال لمرأيتي الزانية وكانت امر قد نابت واظهرت الثوبة كان عليها الحد بان  
فاقل مراتب هذا المشروط وان يكون حكمها حكم الزانية الجواب لعدة الثانية بعد تمام العدة الاولى وهي عدة حقيقة حتى  
يجب على العدة من الصنف في العتق الصحيح اما النفقة والمواثيق فلا تثبت لانها عدة ثابته ثبت بسبب الوطى الشهيرة وانما يلحق لولدا اذا  
جاءت لستة اشهر فاذا كان الوطى بالشبهة يجزى به الوطى بالعقد في الحاق لولدا لانها بالوطى المحلل صارت فاساء والولد  
وفي المبسو يقع بينهما وليس يجب ما اذا كان لدستة اشهر فانه يلحق بالاول لان الولادة الصحيحة لا يتحقق لدستة اشهر فانه  
ليس لثاني فيعين نزل الاول وان زال فراشه لانه هو السبب في الولادة فينبغي ان يقول قد يعلم انه ليس للاول وان كان لدستة اشهر  
دخول الثاني قلنا هذا صحيح لكن يحتاج الشيخ الى ذكره لانه قد بين فيما سلف ان افضل الحمل ستة اشهر فغنى زاد المدة من حين وفاته عن ستة  
اشهر او من حين طلاقها على ستة اشهر ودون ستة اشهر دخول لثاني شفعي عنها وانما سقط الحد عن المرأة اذا كانت عالمة لم يشترط  
الثوبة لانه استثنى الى نفقة ذلك بابل القذف فان اشترط الاحكام في فراضها يعني عن تكرارها ولعل الشيخ قد استدل هذا بالرواية على



مَنْكِحُ النِّسَاءِ

بشیر النبأ عن أبي عبد الله ع قال ان قد فها بذلك فقال ان كانت عمتان ذلك محرم فان عليها الحد ولا ادى على قاذفها شافق  
فان ارضعتا الحمار ربه امران له حرمت عليهما لجا ربه طمارة التي ارضعتها اولاد لم تحرم التي ارضعتها ثانياً ما الفرق بين الاولى والثانية  
**الجواب** انما فرق الشيخ بين الزوجتين لان خال الوضاع كانت كل واحدة منهما زوجة فحرمها هذه لكونها اما زوجة وهذه لكونها ابنة  
لزوجته فحرم على تقدير الدخول بالكثر اما الزوجتان ابنتا فانهما ارضعت بعد انقضاء العقد وصبر مدة الصغرة اجنبية فلم يحرم دفن  
في البسوة محرم لانها صادرة اما لمن كانت زوجة وما ذكره في المبسوط الصحيح لم يمتنع حصول الرضاع على الصغرة التي ذكرناها فان  
بمنزلة النسب يمتنع ما يحرم من النسب لا ان النسب بمنزلة ما يحرم من جهة الابحاضة دون الاقام ومعنى ذلك ان المرأة اذا ارضعت صبياً  
بلين يعمل لها وكان زوجها عدة او لا فمنها ما يمتنع في كل من على الصبي المرتقع وعلى أبيه على الحفوة الذين ينسبوا اليه  
بالولادة والرضاع والذين ينسبوا اليه بالولادة دون الرضاع وكان كان للبعد ولا ينسبوا اليه من جهة الرضاع من غير  
هذه المرأة فانهم يحرمون كلهم على الصبي المرتقع وكل يحرم جميع اخوة المرتقع على هذا البعد وعلى جميع اولاده من جهة الولادة والرضاع  
ولا يحرم على الصبي من ينسب اليه امرأته من جهة الرضاع من غير بن هذا الزوج يحرم عليه جميع اولاده الذين ينسبوا اليها بالولادة  
بين هذه التسئلة **الجواب** ان المرأة اذا ارضعت صبياً بلين يعملها فقد صارن اما له صاحب للبن اباً او له صاحب للبن  
اذن اخوة وكذا اولاد الام لكن من ينسب اليه الاب بالرضاع من غير لبن هذا الفعل لا يحرم على الصبي المرتقع ثم اولاد صاحب للبن يحرمون  
على المرتقع لانهم صاروا جميعهم حكم ولد هذه الفتوة مسلمة ويدل على تحريم اولاد صاحب اللين على ولد المرتقع ما رواه علي بن محمد بن  
عزابة جعفر الثاني عن امرأة ارضعت في صبياً هل يجل في ان تزوج بنت زوجها فقال ما اجد ما سالت هذا اصولين الفعل  
ان الحائض ليست بنت المرأة التي ارضعت له بنت غيرها فقال لو كن عشرة ففك ما اهل الكهنة شئ فمكن في موضع بناتك وعن ابون  
رفيع قال كتبه على شئ من شئ ابى الحسن امرأة ارضعت بعض كدهل يجوز ان تزوج بعض ولدها فكتبه لا يجوز ذلك ان ولدها من  
بنته لم يولد ولما كون اخيرة الذين لم يرتفعوا من لبن هذا الفعل الذين ينسبوا اليه بالولادة والرضاع يحرمون على اولادها  
اللين فان هذه اشكال لا يعلم وجهه والخبر عندنا اولادها للبن لا يحرمون على اولاد ابى الصبي المرتقع اذ لم يكونوا رضعوا  
من لبن الفعل الذي رضع الصبي من لبنه فحق له ان اذا ارضعت امرأة من لبنها ارضعت حبلاً لم يقبل ولها ان لا ترضع اصل الاباحه  
هذا بالنسبة اليها في انه يجوز طلاقه بزوج بل يكون التحريم لانها **الجواب** هذا لا يكون بالنسبة اليه من جهة ما من الاولاد والانت  
الحرام اما هي فممنع من كذا كذا كذا كل من يحرم عليها من قبله ولو كانت بالنسبة فحق له ان عقد على امرأة ثم علم بعد العقد انها كانت  
زنت كان المان يرجع على انها بالمهر يام يدخل بها فان كان لها المهر استحل من فرجها وهو محرم في مسائلها وطلاقها المهر يدخل  
ورجع على ولها بالمهر هل يحتاج ان يعطها المهر لو دخل بها ام لا فان احتاج المخرج لم يكن الرجوع بالمهر فائدة وقوله وهو محرم في مسائلها  
وطلاقها ليس له معنى على المحصول لان كل زوجة كل **الجواب** لما كان في المرأة من الامور الفاخرة التي يكرهها الزوج شاة بذلك  
بل ربما كان أقوى في نفق النفس من كون المرأة عيباً فاجاز للزوج الرجوع بالمهر على من يمسها ولم يثبت به الفسخ وبعضها ثمة الحد  
بالفقهاء وليس جهات قال الشيخ فان لم يدخل بها كان الرجوع على ولها بالمهر وزوجته ذلك انزاعه بسبب الدليل لم يحصل في مقابلته  
فمنع من رجوعه بسبب المدس ان دخل كان عليها المهر لعل سبب الموجب له هو الوطء وقوله انشاء امسك انشاء طلق محرم  
قوله وليس الفسخ بل حكمنا بعد ذلك حكم الزوجات واذا دخل بها فلها الصداق استحل من فرجها ويرجع به على المدس الفاذ في  
ذلك ظاهرة وهذا الذي ذكره الشيخ لم نقف به على نقل في ذلك ما رواه عبد الرحمن بن عبد الله وغيره عن أبي عبد الله ع قال  
عن رجل تزوج امرأة فلم يجد ما تزوجها انها كانت زنت قال ان شاع زوجها واخذ الصداق من زوجها وطأ الصداق استحل من فرجها  
وانشاء تركها وهذا بخلاف ما ذكره الشيخ وهو الحق عندنا ان لم يكن ذلك عيباً لم يبر فلا رجوع بالمهر ودخل ولم يدخل فحق له ان  
ابوها رجلاً واخاه رجلاً واخاه رجلاً كان الذي اخاه الجدا وله هذا اذا كانت البكر ابوها **الجواب** انما يجب فقد منع فضاء  
النساء لانهم لا يجوز جعل الابد لمن البكر ولا يرفع على انه فاعل حي لان الفاعل لا يستقيم صلبه ولو رفع بالابتداء بقي بلا حيز  
بق يكون ابوها مبتدأ وجز محذوف تقديره هذا اذا كان البكر ابوها الا ان كان جها وبنته نفس لا دلالة له على الحد فحق له  
واذا كان لها الخوان فجعلنا لالمهر ما ثم عقد كل واحد منهما عليها الرجل كان الذي عقد عليها اتقوا الصغرة كان العقد انجباً  
ولم يكن المخرج امرج الدخول بها فان كان الاخ الكبير سبقوا العقد ودخل الذي عقد له الاخ الصغرة فانما ترد الى الاول وقد قدم ان الاب  
والجد اذا تزوجها كل واحد منهما تزوج كان سبق العقد وله وهو أقوى لا يبر من الاخ وكان ينبغي ان يقولوا عقد الاخوان في خاتمة

واصل اخوها الاكبر  
او طلاق من الاخوان  
ودخل بها الذي عقد  
عليها

هذا بخلاف ما ذكره الشيخ في قوله



# كتاب النكاح

واحدة كان عقدا كبيرا في ثم كفي جميع بين قوله اذا دخل العقد له الصغير كان العقد ما ضا وبين قوله اذا دخل العقد الصغير فانما ننزل الى الاول الجواب الشيخة بفتح اذا عقدا لا نحو في حالة واحدة كان عقدا كبيرا وله ويدل على ذلك قوله وان سبق الكبير ودخل الذي عقد له الصغير ودنا الى الاول ويلا بضم على ان اراد وقوع العقد في حالة واحدة ما ذكره في تحديد الاحكام فانما قال اذا جعلت محاربتها الى اخوتها فانما انفق العقد في حالة واحدة كان الذي عقد له الكبير او لم يدخل العقد له الصغير وح لا ينافيه قوله فيما بعد ان سبق الكبير ودخل الذي عقد له الصغير من الاول واعلم ان الذي ذكره الشيخة في حديث ذكره في الهندية ليس صوته المحض ما ذكره وله وليد ببيع الاسقاط قال سئل ابو عبد الله وانا عنده عن جارية لها اخوة زوجها اخوها الاكبر بالكون في الاخر وارضا اخر قال الاول وله بها الا ان يكون الاخر دخل بها فان دخل بها في امرته ونكاحها من وليس فيها جعلت الاكبر بها لان العقد مع في حالة واحدة ولكن الشيخة تاوله بما ذكرناه عن التوقيف في الوجه عندنا ان الاخر لا ولا يطلما فاذا بادر بما العقد من غير ان فلما المحاربا في اجازة ابهاما شاءت والا وله بها الجارة عقدا لا كبير ولو دخل الاخير هذه قبل اجازتها احد هما كان عقدا ما ضا لان دخولها به اجازة ورضا وسوا كان عقدا في حالة واحدة او خالفنا ما في حالة الاخر اليها من غير ان سبق من واحد بالعقد ترها الى السابق كودخلت بالآخر ولو وقع في حالة واحدة لم يصح العقدان لكن في حالة ابهاما شاءت لان ذلك يجره مجرى عقدين لم يؤذن فيهما والا لانه ان يجر عقد لا كبير ولو دخلت بالآخر قبل اجازة عقدا لا كبير لان النكاح رضا بالعقد واجازة حق لانه ان كان لرجل عتبات فقد لرجل على واحدة منهن ولم يبق بها بعينها لا للزوج ولا للثمة وان كان الزوج قد راضه من كلين كان القول قول الارب على الابن بسلم الله نوى العقد عليها عند عقدا لنكاح وان كان الزوج لم يرضه كلين كان العقد باطلا كيف يصح ذلك وقد قبل من شرط صحة العقد بمن المتفق عليها الجواب الشيخة اعتمد في ذلك على رواية أبي عبد عن ابي جعفر قال سألته عن رجل كلن له ثلث بنات فخرج احداهن رجلا ولم يبق بها للزوج ولا للثمة فبلغ الزوج انها الكبرى فقال انما تزوجت الصغير فقال ابو جعفر ان كان الزوج راضا ولم يسم له واحدة منهن فالتقوله في ذلك قول الارب على الابن فيما بين وبين الله ان سبق الله نوى ان يزوجهما اباه عند العقدان كان الزوج لم يرضه من كلين ولم يسم له واحدة عند العقد فالتقوله في نفي العقد الفقوى ورود النقل مع ان موضع الاشكال هو صحة العقد وان لم يسم الزوجية اذا كان الزوج راضا وهذا الاشكال ينبغي بان مع مشاهدته يكون الزوج قد ساند الامر في التعيين الى الابن او زاد في العقد خلاف مراد الابن ليعين الزوجية حين العقد وترك التعيين يدل على الرضا باختياره لا بظاهرا في لوجه عقد الابن على ولد بها قبل ان يبلغا ثم ما ثا فانما يتوارثان ترث الجارية الصبوحا الصغيرة الجارية ثم قال له بعد ذلك وصية عقد لرجل لا يبر على جارية وهو غير بالغ كان له الجارية اذ ابلغ فلما هذا خلافا لاوله ثم لا الجواب عول في الاخرة على رواية شاذة واعمل على الاول مع انه لو سلك الرواية لمشارا به لما كان متقنا لان ثبوت النكاح بعد البلوغ لا ينافي المباشرة لو حصل الموت قبل البلوغ فحق له بالامور وما يعتقد به النكاح وبالا بنقطة العطف يقتضي الغايرة وهذا يلزم من ان يكون المهر مغايرا لما يعتقد به نارة ولا يعتقد به اخرى الجواب لو كان حيا بسمه مهر اقد يعتقد به النكاح كما لا شيا المملوك المملوكة وقد لا يعتقد كالتشديد كالمهر مطلقا وبين ان الباب يشتمل على بيان ما يصح معه انعقاد النكاح وما لا يصح وبغده اذا تزوجها المسلم على خمر يطل النكاح ويقول في كتابي لزوج لا يطل النكاح وان كان مهر فاسدا وما تقاير حسن العطف ولا بد لفظ الشيخة من غايد على النكاح وان كان مهر فاسدا وما تقاير حسن العطف ولا بد لفظ الشيخة من غايد على لفظ المهر كما يقول وما يعتقد به النكاح منها ولا يعتقد حق له ويجوز العقد على تعليم ابنته من القرآن وشئ من الحكم والادب لكان ذلك له امر معينه ومبتمر مقدرة ولا يجوز العقد على اجارة وهو ان يعتقد الرجل امرأة على ان يعمل لها اولو بها اباما معلومة او سنين معينة ما الفرق بين المسئلين وقد يكون للابام المعلومة والسنين اجرة معينة ثم تستبصر في المسئلة الاولى قيمة مقدرة كيف ساهما ثم قال بعد ذلك فان كان المهر من المهر مثل تعليم شئ من القرآن او صناعة معينة فمثل هذا الكلام ينقض ما تقدم من انه لا يجوز العقد على اجارة الجواب يمكن الفرق بين العقد على التعليم وبين استيجارة ممة بان استيجارة ممة تقتضي تملك الزوجية منافع تلك المدة وهو بقاء الاستمتاع الذي هو ثمرة العقد فيحصل الشافعي بين المهر وعمر العقد من حيث يراى انعقاد الاستمتاع المعجل وبالا استيجارة لسلط المرأة على المتع من وجهها يكون الشيخة استند في المنع من العقد على الاجارة مدة معينة على ما رواه احمد بن محمد بن الحسن قال سألته الرجل تزوج المرأة وبشرط اجارة شهرين فقال ان زوجا علم ان يتره لشرطه وكيف لهذا العلم ان يتره حتى يبقى فبقي فاذا مضت الرواية بهذا العقد كان الباقي داخل تحت عموم قوله المهر فانه في عليه الزوجان والذي رواه جواز ذلك وصحة المهر والرواية غير النسخة البطلان بل

بلا هو ما



# مَنْ يَكْفُلُهَا يَنْدُ

ابناء بالكرهية ليسوا بالواضع وما يقال من ذلك مناف للعقد فلا نسلم لان الاجارة المدة المتعينة لا يمنع من الاستمتاع وان منع  
 زمان الاجارة فانها لا تمنع بعده ولو تروى جملتها على خياطة ثوب وبناء دار معجلا لصح وان منع الاستمتاع في تلك الحال فحق لمن  
 امكن الزوج اقامة البينة على ان لم يدخل بها مثل ان تكون المرأة بكر او قد عد على هبتها لم يلزم اكثر من نصف المهر من بل لم ذلك فامر  
 من الجاهل ان يكون وفيها ما ذكر الجوا هذا يجعل على ما اذا ارعت الوطى قبل ما الوارث الوطى بل لم يكن كذلك وهذا يفهم من قرينة  
 اللفظ فلا يحتاج الى تصريح به **فحق** فان مات الزوج او ماتت المرأة قبل ان يحكم المهر لم يكن لها مهر وكان لها التمتع حسب ما قلناه ويجوز  
 اما ان يكون دخلها اولى بدخول ان كان دخلها المهر للمثل وان لم يدخل فلا مهر فالتعديلا وجعل **الجوا** هذه ليست كما تلي  
 لهم مهرها بل جازالة الفاشلة قد جعلوا العقد من المهر وقد ذكر لكن لا يعين ويقوض تقديره الى احدهما وقد ذكر وبعض فان لم يذكر اصل  
 ومات احداهما فالتعديلا مع ذكره غير معين اذا مات من البينة تعين عدل عن تقديره فلا يمكن ان يتخير من مهر ولا ينصف مهر المثل لانه لا  
 الا بالادخول فتعني العقد وبذلك على ان لم يسم مع عدم التعيين بل من المصلحة والطلاق الرضا نصف ما يحكم به  
 ويؤيد وجوب التمتع الوفاة ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي جعفر عن ابي عبد الله في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكم  
 فان او ماتت قبل ان يدخل بها فقال لها المتعة والمهر ولا مهر لها **فحق** ولا عقد على جارية مديونة ورخصت المرأة به ثم طلقها قبل  
 الدخول بها كان لها مهر من خدشها ولم يوجع فان ماتت لم يدبر ضارحة ولم يكن لها سبيل هل يجوز ان ينقض التدين في هذا  
 ام لا واذا نقض التدين ما حكم فيه بعد موته هل ترجع المديونة الى ملك المديون لا يبقى للزوج عليها سبيل ام لا **الجوا** الوجه ان الله  
 وصيته بتقبل بكل مضر فبطل به الوصية وقد ذكرنا ذكره الشيخ ورواه عن الحسن بن محبوب عن ابي جعفر عن ابي عبد الله قال سئل ابو عبد  
 الله عن رجل تزوج امرأة على جارية لم يمددة قدرتها المرأة وتقدمت على ذلك طلقها قبل ان يدخل بها فقال له المرأة نصف خدش  
 المديونة قبل ان ماتت المديونة قبل المرأة والسبيل ان يكون المهرات قال يكون نصف ما تركت المرأة والنصف الاخر استبها الذكر بها  
 وابوجه ضعف في المخطئ قول فان الرواية ساقة والزيادة التي في النهاية ليست في روايته ووضظنا ان لا يكون له عليها حق في  
 شرط عليه في حال العقد لا يقتضها لم يكن له اقتضاها كيف هذا وهو شرط على المشرع لان المقصود من النكاح الاقضاء  
**الجوا** هذه رواية سمعنا عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 نسوة فاشئت وتنا مني ما لا الرجل من اهله الا انك لا تدخل فيك في فرج وتسلم فمما شئت قال ليس منها الا اذا اشترطت  
 اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 كان واقفا لكن ذكرنا الاصح انه شقة فاذا سلم اخرها ممكن ان يجه بيه وعقدان الزوج بملك الوطى بعد ذلك بيه متسكا بالشرط وبعد  
 على ملكه ذلك بالعقد قوله في الرواية انما اذنت فلا بأس بها لا يملك بالعقد الا من الاستمالة بملك بالاثبات فحق لها  
 وبشرط الرجل للمرأة في حال العقد الاخرجهما من بلدها لم يكن لمن يخرجها الا برضاها وذكر في الخلاف ان اذا اصدتها الفاء بشرط  
 الا باسقاط النكاح صحيح الشرط باطل **الجوا** وجعلنا ذكره في النهاية ما رواه هشام بن سالم عن ابي العباس عن ابي عبد الله في الرجل  
 يزوج المرأة وبشرطها ان لا يخرجها من بلدها قال يعطى لها بذلك وقال يلزم ذلك في معنى وفي رواية جليل بن زياد عن بعض اصحابنا  
 احدهما عليه السلام وجعلنا ذكره في الخلاف ان مقتضى العقد سلب الزوج على الزوج استمتاعا واسكانا والشرط المذكور مناف لمقتضا  
 فيكون محال للكتاب السنة فلا يثبت الشرط الا في عقد السلب بالرواية لان ذلك مما يتعلق به الاعراض غالبا وبه يقع المهر عند  
 فواته عن تزويج الاكفاء فيكون شرعية تحصيل النكاح لا النكاح المأددة لصاحب الشرع والرواية الفاضلة بصحة صحيحه ظاهرة فيجب  
 العمل بمقتضاها قول لا يجوز للمرأة ان تبتى زوجها من صداقتها اذا لم يملك غيره فان رأت سقطت عن الزوج ثلث مهرها وكان الباقي  
 لو رثها كيف هذا فان كان وصية فلا فرق بين ان تملك غيره او لا لا يملك **الجوا** هذا ليس بوصية وانما هو بيع صحيح لكن  
 المهر حتى اذا كانت تبرعا ولم يحصل تخلفا بلها للفرار عوضا كان فعلا محررا لانها ردت به مهرها ولم يرض بها ذلك الا  
 باجازه الوارث وبطل على ما ذكرنا في شرحه من المنع ما رواه الحلي سئل ابو عبد الله عن رجل تزوج امرأة بثلث مهرها فان  
 لا وما اخر وجعلنا ذلك في ما رواه ابو داود قال سالت ابا عبد الله عن رجل يكون لامرأة عليه بن فتيمة منه في رثتها فقال له هل يترث  
 هبتها له وعشبه ذلك من ثلثها ان كانت تركت شيئا واما التفصيل فلا يملك غيرها الا اذا لم يملك غيرها سقطت ثلثه لان الوصية لا تقتضي الا من ثلث الثروة  
 اذا لم يورث **فحق** لو متى عقد على امرأة بما لا يحل على المسلم تملكه من حر او غنم او غيرها من المظهور اثم سلبا قبل ان يعطى بالمهر  
 عليها يعطى ما سماه وكان عليه قيمته عند مسخه من ابن ذلك والمهر يقع على شيء معين ولم لا يكون ذهابه من مالها لانها بالعقد

الى السنة لغوات  
 التعيين

الفهم











# كتاب النكاح

الفرق بينهما بغيره وليس الزوج طلاق على حال ختمه شاء المولى ان يفرق بينهما امر باعترافها وأنها باعترافه ويقول قد فرقت بينكما  
هل يصح منازعة ويجاباً ووجوب عطاء السيد شيئاً من ماله على جهة الوفاق لا وبعض المناخين ذكرنا الفرق المذكور طلاقاً ويجاباً  
الشيخ رحمه الله طلاقاً ختمه بغيره عليه ما قاله **الجواب** نعم يصح تزويج الابنة وهذا من ذهب لا يخاف ويؤيد رواية خازن الحلي عن أبي عبد الله  
الله عز وجل قال لا يملك الرجل كف يده عليه امره قال يقول قد أنكحتك خلافة وبعثها فاشاء من قبله وقبل مولاه ولوم من طعام لا يقال لو كان نكاحاً  
سب لا فتر إلى القول وليس في الخبر لك لا فتر إلى القول قد ثبت ان المولى اجار العبد على النكاح فلا يفتقر ذلك إلى قول العقد وبكفي يقول  
لا ان يبر ولا يتر في العقد وبكفي على ان ليس اباحة روايت على من يقطع عن أبي الحسن المولى كجمل لمدان بطاء الا انه من غير تزويج اذا اصله  
مولاه قال لا يبر ولا يتر اما اعطاء الاية فلا يصح على المولى بل هي مستحبة في تقوى الاحتمال ان كان العقد بين عبد المولى وامته كان الفرق  
بيد المولى ولا يفتقر إلى لفظ الطلاق وبكفي ان يقول فرقت بينكما ولا يخاف ولا يتر على العبد ولا يبر ذلك خلافاً في لفظه  
اعتقدهما جميعاً كانت المرأة بالخيار بين الرضا بالعقد الاول وبين اذنه كيف اذا كانت امه فاعتقدها ثبت لها الخيار واذا كانت حرة فبقيت  
لا تثبت لها الخيار **الجواب** انما يثبت لها الخيار اذا كانت امه فاعتقدها لانها تملك نفسها فتخير حيث لم يكن لها اختيار في العقد وت  
ابقاعه واما الحرة فقد رضيت به وهو عندنا لا معنى لتخيها عند حرة على ان لا تترها لم يتجر باعتبار عتق العبد بل باعتبار عتقها  
ويؤيد ما ذكره الشيخ رحمه الله رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل يبيع عبده امته ثم اعتقاها يتخير فيهم لا فقال نعم يتخير  
ومثله روى فضالة عن ابان عن عبد الله بن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل يزوج الرجل جارية بين شركيين ثم اشترى في نصيبها  
حصة عليه لان بشره المصنف الاخر ويرى في ذلك نصيبها بالعقد فيكون ذلك عقداً مسانفاً لقوله او يرخصه مالك نصيبها بالعقد  
هل هو إشارة إلى تجديد العقد ام رضا بما تقدم من العقد الاول فان كان الاخر فلم لا قال فيكون ذلك حكمه حكم عقد مسانف ثم  
بعض المناخين منع من ذلك فقال لا الفرج لا يتبع بعض اجاز ذلك بالاباحة وذلك يقتضيه التبعض بان بعضه بالاباحة وبعضه  
بالمالك فقد يتبع **الجواب** لا يصح ان يربط الرضا بعقد النكاح الذي كان قبله لا يتبع ولا الرضا بعقد البيع للمصنف لانه ان كان  
بطلان باتباع المصنف والابتاع المذكور لا اثر لرضا الشريك فيه بل ينبغي ان يجعل كلام الشيخ على ايقاع البيع على المصنف الثاني  
فكانه يقول الا ان يشترط المصنف الاخر من البايع ويرضى مالك ذلك المصنف بالعقد فيكون الاجازة له كالعقد المسانف  
يكونا لالف سهمان لنا شيخ ويكون معنى الاول واما قول بعض المناخين ان الفرج لا يتبع فصح لقوله نعم والذنه ثم لم يصرح في كلامه  
الا على اذ واجبه او ما ملكك ايمانهم فانهم غير متولين فمن اتى في ذلك فذلك ما في ذلك ثم العادون والتفصيل يقطع الشركة فلا يجل  
الفرج بها واما الاباحة وهي التي يخصها الشيخ باسم التحليل فيقول قريب بشهادة رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر في جارية بين رجلين  
ديراهما جميعاً احدهما من جارية الصاحب له حوله حلال وقوله يلزم منه التبعض يمكن ان يجاب بان التبعض في العقد المملك لا يصلح ليقصد  
الاباحة والمنع اما الاباحة فلانها ليست زوجية بل قلبك المتفعة فكانت في الحقيقة وطى عبد الملك الذي يقوى عنه المنع من ذلك في قول  
وبكره للرجل ان باقى النساء في احشائهن بعض الاحياء كركاهته ذلك وبسببها بالاباحة وهو قوله نعم فافترسكم اني نسيت فكيف  
يكون ذلك مكر ومهمل على هذا التقدير وهو ما دون فيه بالاباحة كركاهته من مناساتها من ابن **الجواب** اما الكراهية فنسألهما اختلاف  
الاحاديث بالاذن والمنع فيجب بينهما بالاذن والكراهية واما الابنة فلا تحل على الوصي ولا الذنب بل يجعل على الاباحة فان لم يفتقر  
او يبر لا باحترامه كقولهم اذا حلكت فاصطادوا والايحاح على ان وطئ المرأة ذمها غير واجب واوجب وقت فليس مراد الابنة ذلك الوقت ولا  
تكون ذللاً على الكراهية وانما ثبت به ان المراد بالخبر المتضمن للتحريم شدة الكراهية لاستحالة ان يستدل بالخبر على نفى ما دل عليه القرآن  
لا انه كان يلزم منه نسخ **فقد** لم ينظر إلى سبأ أهل الكتاب شعورهن لا بأس به لانهن بمنزلة الاماء كيف يصح ان يكون النظر اليهن  
جائزاً بغيره لانهن بمنزلة الاماء وقد قدم انه لا يجوز النظر اليهن الا اذا ارادوا شراهن واذا لم يردوا لا يتبع لم يجر ذلك بتحقيق كونهن بمنزلة  
الاماء غير ممكن الا اذا ارادوا شراهن ثم سبأ أهل الكتاب قد يكون مسلمات على ما قاله الرواة من انها اذا اسلمت ولم يعلم الرجل وكان بشرط  
فان يملك عقدها **الجواب** اما التعليل محسن له لانه جعل بمنزلة امه الانسان المراجعة فانه يجوز لولاها ان ينظر إلى شعرها وجهها  
على الكراهية ولا ينظر إلى عورتها وقوله قد يكون امرأة الذي مسلمة قلنا قد بينا ان ذلك لا يصح ولو صح على ما رواه الشيخ واخناه في النهاية  
كان نادراً والالفاظ تحمل على الغالب على النادر **فقد** لم يحكم اليهودية والمسلمة بنزاهة اذا كانتا زوجتين حكم الاماء على المساواة لانه  
يقول لا انا ولا زوجا ولا انا ولا ملك اليهن **الجواب** ان الذين اذا كان زوجها كان حكمهم حكم الاماء والزوجات مع الحر ان لا تتر مع حره  
والحره بلثان وكذا الذمير مع المسلمة الحرة **فقد** لم يفتقر الرجل على امره على انها حرة فوجدتها ان كان له ردها فان كان قد خل







کتاب النکاح

هل الصلوة التي تقرأها بالوجه واليد والرجل والقدمين هي التي تقرأها بالوجه واليد والرجل والقدمين؟



# من تكمل النهاية

لان الروايات خيرة واحد جيف فالنهي ان يكون جبر ما لم يعضدها الكلا لئلا يترتب على هذا التاويل عضدها الاصل وامكن الصل  
 بنا قولهم متى اقام الرجل بينة لزوج امرأة وعقد عليها باعقدا صحيحا واقامت احتمالا على هذا الرجل البينة بان عقد عليها فان البينة  
 بينة الرجل ولا يلتفت الى بينة المرأة اللهم الا ان يقيم البينة بان عقد عليها باقبل عقد على اخها فاذا كان الامر كذلك فقلت بتمت الروايات  
 بينة الرجل كل واحد منهما مدع فلم يجز بينة الرجل ولم لا يعتبر في ذلك ما يعتبر في تقابل البينات **الجواب** انما قضى بينة الرجل لا  
 كل واحد من الزوج والزوجة مدع ما يبطل دعوى الاخر ولا يمكن القضاء على الحق التعارض والزوج له مدع وزوجه مقبرة له بالزوجة  
 فيقتضى له بينة لان معناه زوجا وهو نسب الاخر شيكاحه فيجره جبره ما لو ادعت كل واحد منهما الزوجة او اقامت بينة فنصف  
 هو واحدة فانه يكون الزوجان معا في التزوج فاما في الاخرى والشيخ رحمه الله اعتمد ذلك على رواية سليمة وادام المصنف عن عيسى بن عيسى عن الاوراق  
 عن الزهري عن علي بن الحسين عن رجل ادعى على امرأة ان تزوجها بولي وشهود وانكرت المرأة ذلك واقامت اخذت هذه المرأة على هذا  
 الرجل البينة انما تزوجها بولي وشهود ولم يوقت انا البينة بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لان الزوج قد استحق بضع هذه  
 وتريد اخذها فاستاكح فلا تصد ولا تقبل بينهما الا وقت قبل وقتها ودخولها وهذا الرواية ايضا الصغار عن علي بن محمد  
 عن القاسم بن محمد بن سليمان بن داود عن عبد الوهاب بن عبد الحميد بن عثمان عن عبد الله بن وهب عن ابن ابي اسباط عن اصحابها ما سلم بن  
 داود وهو ضعيف قال النجاشي سليمان بن داود لم يقم له بين المحقق عندنا غير روى عن جماعة من اصحابنا وعيسى بن عيسى بن محبوب والاوراق  
 والزهري فاما ان والقتل فانه ساقطان والاعتماد على ما ذكرناه فقولهم بان عقد عليها باقبل عقد ولم يذكر الاجل كان التزوج  
 دائما ولزم ما يلزم في نكاح الغبطة نكاح المتعة هو المقتطع ونكاح الدائم غير مقتطع كيف يكون قصدا لخاصة والمعتق وعليها  
 الانقطاع ويقع دائما **الجواب** الوجه في ذلك ان الايجاب في القبول في عقد النكاح سبب للاعتقاد ولا يؤثر فيه الشرط ولا المقادير  
 المتغيرة اذا كانت فاسدة وقد اجتمعنا على انه لو تزوج بشرط شرط باطل صحيح النكاح وبطلت الشرط وذلك يدل على ان القصد لا يؤثر  
 في العقد فاذا تجرد الايجاب في القبول عن الاصل صار داما وان قصدا المتقطع لان القصد لا اثر له مع وقوع الايجاب في القبول الصحيح  
 ويؤيد ذلك النقل الصحيح من طرق عدة عن الصادق ع منها رواية ابن بن تميم قدس الله عن المتعة فقال ان استحي ان اذكر شرط  
 الايام فقال ذلك اخر عليك انك اذا لم تشترط كان تزوج مقام بل لو كان لتقتصر في العدة وكانت دارنا وقال بعض المشايخ لا يصح  
 العقد لانهم بلغوا المتعة وليس بشيء فانما الشرع يسمي المتعة باسمها مشركا بين العقد المتقطع وغيره ولا نلفظ المتعة لولم يبعد ذلك الموضع  
 دائما لما افاده منقطعاً **قولهم** اما ما عدا هذا من الشرطين مستحب كره دون ان يكون ذلك من الشرط الواجبين انما ان يكره الشرط  
 معا كيف ادخل الشرطين في استتمام الايجاب المستحب مع ان المستحب يفارق الواجب فكيف يصح في الشيء الواحد ان يكون واجبا مندوبا  
**الجواب** في غير هذا التوافق في الجمع فتقول منها ان يكره الشرطين معا ويذكر ان لا تنقطع لها ولا مهرات جبره جبره قولهم ان الجمع بين  
 الشرطين وذكر الانقضاء ولا مهرات فيكون المستحب هو الجمع بين الشرطين الواجبين وغيرهما من المستحب الا انفس الشرطين فان الجمع بين  
 الشيء وغيره مغاير لفسد الشيء **قولهم** اذا اراد المتع فليطلب مراة عفيفة مؤمنة معتقة الحق هذا تكرير لان المتعة هي المعتقة  
 للحق **الجواب** قد روي بالامان صلاح الاعمال فيكون الاعتقاد للحق غيره ويمكن ان يبره يد بذلك التاكيد كما اكد في قوله من حيث خرجت  
 قول وجهك شطر المسجد الحرام **قولهم** وانما ما جبره من المهر مما لم يسكنوا وكف من طعام هل يحتاج الى وزن في **الجواب** لا يحتاج  
 الى وزن وبكيفية المشاهدة وان قبل هو مجبول قلنا المجبول قدرة لا عينه وذلك لا يتحقق في جعله مهر العقول ع المهر ما تراى عليه  
 الزوجان **قولهم** وان كانت الغاية بلغت حدا البلوغ وهو تسع سنين والعشر جاز لم العقد عليها من غير ان يبرها قولهم بالغ بالغت  
 البلوغ هما متاهان وستم واحد وقوله وهو تسع سنين والعشر الفايدة في هذه الغاية فاما ان يكون التسع هي اول البلوغ والعشر  
 وانما كان لم يبق لذكر الاخر فائدة **الجواب** الصبية قد تبلغ بالسن قد تبلغ بغيره كالاحلام والحفص فتقول ان كانت بالغت بالغت  
 البلوغ بالسن ثم عقبه بالحد الذي هو النهاية وهو السن واما قوله تسع الى عشر فقد روي في بعض الاخبار تسع وفي بعضها عشر فانه  
 الجمع بين المروي **قولهم** اذا كانت الامرة لا امرأة جاز المتع بها من غير انما كيف يجوز ذلك وهو تصرف في مال الغير بغيره من غير  
 على قول من يجيز ذلك الاجر يسلم الى الجارية ام الى المالك انما تسقط المالك عشرة العشر ونصف العشر اذا انت بولد على قول من يكون الحق  
 الصحيح ان لا ذلك يجوز والشيخ عوف في جواره على رواية سيف بن عميرة عن الصادق ع نارة بغيره تسعة ونارة بواستة وقد ذكر القصد  
 ان هذه شاذة لا عمل بها وبالجمل في خبر واحد مختص للعموم المقطوع به فيجب اطراها وبقتدر التحق فالمرء للموالة ويتقدر  
 البطال مع الوطى يكون لموالاتها العشر ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا هذا اذا لم يجز فان اجازته فيها التسعة ولو اتت



# كتاب النكاح

بولدكان حرام الاجازة ورفا ولم تجز مع العلم بالمتجر ومع الشهرة حرا وبفكها القبة **قول** وان كان قد سبق الشهر بعينها  
 له شهره الذي عينه فلم يجز لها ان يعقد لنفسها الغيرة بعد عده وقبل مجئ شهره بمقدار اجل وعقدام لا وما المانع من ذلك وان  
 جاز فاجوز **الجواب** لا يجوز ذلك لانها مع العقد ذات بل انما اذ لم يكن لاحد عليها اعتد جاز ان يعقد عليها شهر متصلا بالعقد  
 ومناخر اخر العقد اذا كان معينا وفي كلام التهاية ما يدل على انه اذا اطلق الشهر ولم يعين يكون العقد باطلا وهو وهم والصواب  
 جوازها وبه اطلق لم يعين الشهر صحيح ويكون متصلا بالعقد كما لاجازة المطلقة والشيخ **روى** استدلاله في التذنب بمرأته بكاء عن ابي  
 عبد الله في رجل بلغ المرأة زوجتي نفسك شهر لا يسمى الشهر بعينه ثم مضى مطلقا لها بعد سنين فقال له شهره ان كان سما وان لم  
 يكن سما فلا سبيل عليها فقوله فلا سبيل عليها لا يدل على بطلان العقد بل معناه ان له الاطلاق يتنا ولا الشهر الذي عليه العقد وبعد  
 انقضاء السنين يكون قد انقضى ذلك الشهر فلم يملك ان يكون له عليها سبيل ثم ان لم يكن هذا التاويل معلوما فانه يحمل فلا يبقى للشيخ  
 حجة **قول** وعده المنتقضة اجملا او هو لها ايامها حضا او خمسة واربعين يوما كيف قال حضا وقال بعد ذلك  
 باب لعدد والمتع بها اذا انقضت اجملا فعدتها قران ولا يجوز ان يربط بالحيضين القرين لان قوله في باب لعدد الاقراء الاطهار  
**الجواب** الذي استقر الذاهب عليه ان الاقراء هي الاطهار وان عده المسقعة بها مع انقضاء الاجل عدة الاقراء وان عده الاقراء  
 قران والاقراء هي الاطهار وقوله حضا معناه انها لا يخرج من العدة حتى تدخل في الحيضة الثانية فكانها معتبرة في العدة وبذلك على  
 هذا التاويل ما ذكره في الاستبصار فانه روي في الاستبصار فانه روي عن محمد بن فضل عن ابي الحسن قال غلط لا امره طلقا وعدة  
 حضا قال المراد اذا دخل في الحيضة الثانية فيكون قد انقضت **قول** وكل شرط بشرطه الرجل على المرأة انما يكون له ناسر بعد ذكر العقد  
 فان ذكر الشرط وذكر بعدها العقد كانت الشرط وذكر بعدها العقد كانت الشرط التي قدم ذكرها باطلة لا ناسرها وان كررها  
 بعد العقد ثبت على ما شرط ما الفرق بين قبل العقد وبعد لان بعد العقد لكل منهما ان لا يقبلها ولكن لو قال في العقد بعد  
 وقبله يقول كان حسنا **الجواب** في هذا الموضع من علم عن الجعفر سمعته يقول في الرجل يترجى المتعة انما يتوارثان اذ لم  
 بشرط وانما الشرط بعد النكاح والذي يقر بان سراده بعد النكاح اي بعد الايجاب قبل القبول ان الشرط انما للفرقة **روى**  
 العقد فلا يلزم والمناخرة واقعة بعد لزوم فلا يلحق ويؤيد ما ذكرناه وظاهره بغير بن عاب قال لابي عبد الله انا اشرطت  
 المرأة شرط المتعة فضبطت بها واجبت التزويج فارود عليها بشرطك الاول فان جاز تزواجي لم يجزم بغيرها ما كان من الشرط  
 قبل النكاح فقوله فاذا رضيت واجبت فارود عليها بشرطك **الجواب** يعني بعد الايجاب بدل على ذلك **قول** فان اجاز تزواجي يعني في  
**قول** وليس النكاح المتعة توارث شرط نفق الميراث او بشرط المهر لان بشرط بينهما التوارث فان شرط ذلك ثبت بينهما التوارث **روى**  
 لا يحتاج نفق الميراث وانما لا يحتاج نفق الميراث **الجواب** في هذا الموضع من علم عن الجعفر سمعته يقول في الرجل يترجى المتعة انما يتوارثان اذ لم  
 الشيخ يقول لا ثبت الميراث الا مع اشتراطها وعليه لا اكثر **قول** علم الهدى ان ثبت الاصول **قول** لابي عبد الله في رجل اشترط في  
 التوارث هل ثبت ما اذا ما دام واما ما ثبت عدها او شرطها **الجواب** ثبت التوارث مع الشرط ما دام المدة باقية فان  
 المدة انقطعت لم توارث وان مات احداهما في العدة لانها باين **قول** لم يمتق عقد عليها شهر ولم يذكر الشهر بعينه ومضى عليها اشهر  
 طارها بعين ذلك بما عقد عليها لم يكن له عليها سبيل وان كان قد سمي الشهر بعينه كان له الشهر الذي عينه فلو عقد عليها مثلا في  
 رمضان عن شهر ذي القعدة هل كان ذلك صحيحا **الجواب** ليس بصحيح ذلك على قول هذا القول وهو رواية بكار عن ابي عبد الله في رجل  
 بلغ المرأة فيقول زوجتي نفسك شهر ولا يسمى الشهر بعينه ثم بلغهاها بعد سنين فقال له شهره وان كان سما وان لم يكن سما فلا سبيل  
 عليها **قول** لابي عبد الله لو ملك الامان هل هذا من مردان او متباين وهل بينهما عمو وخو **الجواب** ليس بجمع ستره وهي  
 اخ من الملوكة لانها مأخوذة من السر الذي هو النكاح او من السر المضاد للعلن وليس كل مملوكة ستره ولما كان هذا الباب يشتمل على  
 بعض احكام السر والاحكام من المملوكات المزوجات والمحللات افتقر الى ذكر اللفظين فقوله بستان وطوء الا ما ثبتت اسبابا  
 احدها العقد عليهن وهذا ليس من باوطي ملك الامان فكيف **روى** هذا **الجواب** **روى** الشيخ **روى** ان يبين ما يستباح به وطوء الاماء مطلقا  
 سواء كان لوطي المولي او غيره ولا ريب ان مع ارادة ذلك يقتصر الى هذه الاقسام **قول** لم يمتق اشترطه جارية حاملا لم يجز له وطؤها الا  
 بعد ثمنها الحمل او بمضيه عليها اربعة اشهر وعشرة ايام لم يجر ذلك عليها **الجواب** **القول** بل مانع من ذلك على النقل المستفيض عن  
 البيت عليهم السلام **روى** ذلك محمد بن قيس عن ابي جعفر **روى** عن ابي عبد الله **روى** انما انا حرة ذلك بعد مضى اربعة اشهر وعشرة  
 ايام فزاد بتر فاعتر بن موسى النخاس في الحسن **قلت** ان كانت حاملا فما لي منها قال لك منها ما دون الفرج حتى يبلغ حملها اربعة اشهر

الشرط

قوله



مِنْ كِتَابِ التَّهَامِي

[illegible]

فان قلت ان الفتى على  
لفظ الترتيب بان يفي  
اعتقناك ومنه وجب  
وجعلك هذا فقل



# كتاب النكاح

قال في بيها مع تسليم هذا النقل لا يبقى للايراد شيء بل ان استثناء هذا الحكم من جميع الاصول انشائية لعلنا في مقتضى  
 لكن عندى ان هذا خبر واحد لم يثبت له دليل فالرجوع الى الاصل اوله وهو بقاء النكاح في ذمة المولى وابضاء العتق والحكم بحرية  
 الولد قول لم يثبت له دليل في التزوج فتزوج ثم ابق لم يكن له على مولاه نفقة وقد بان من الزوج سقوط النفقة من ابن رابته  
 بينهما من الجمل **وبما يكون الشيخ** وقد اعتمد على ما رواه عمار الساباط عن ابي عبد الله قال ما علمت من رجل اذن لعبد تزويج  
 امرأته ثم ابق قال ليس على مولاه نفقة وقد بان من فداها بان اذن القيد طلاقا لمرأته بمنزلة نكاحها عن الاسلام قلت فان رجع الى مواليه هل يرجع  
 اليه امرأته قال ان كانت قد انقضت عدتها من تزويج غيره فلا يسبيل له عليها وان لم يتزوج ولم تنقض العددة في امرأته على النكاح الاول  
 وعما روي فينا الوقف فيما ينفرد به خصوصا اذا اورد منا في الاصل لكن الشيخ يقول على رابته ما ثبت عند من نفقة قول لم يثبت  
 اشترى الرجل جارية ومضى عليه سنة اشترى ثم تخلف فيها ولم يكن حاملا كان له ردّها لانه عيب بوجوب ردّها لم يقيد ذلك بكونه كان  
 عند البائع **الجواب** الشيخ ربه بما يكون بيع في ذلك لفظ الرابطة التي رواها الحسن مجتوب عن مالك عتيقة داود بن فرقد قال سألت  
 ابا عبد الله عن رجل اشترى جارية ثم ركنه فلم تحض عنه حتى تفض لها سنة اشترى ولبيس بها حمل قال ان كان مثلها تحض ولم يكن له  
 من كبر في ناصيب يرد به منه قول مع هذا قالوا يجب تقييد ذلك بكونه عند البائع ولعله ركه اقع في اشتراط ذلك بما هو مستلف  
 ان العتق المجتدة في بدا المشتري لا يوجب الرد الا عيوب السنة قول له وان زوج الرجل مولا له بامارة حق كان المهر لا رما في ذمتها  
 باع العبد قبل الدخول بها وجب على المولى مضاعف المهر لم اجري البيع مجزئ الطلاق **الجواب** وهذا الحسن مجتوب عن علي بن ابي حمزة عن  
 ابي الحسن عن رجل تزوج مولا له امرأة حرقة على ما درهم ثم باعها قبل ان يدخل عليها قال يعطها سبعة من بيته نصف ما فرض لها  
 هو عتق لمرءته مستدانة بامر سبعة وعلى ابن ابي حمزة واقول لا اعتمد على رابته ولم يثبت ان بيع العبد طلاق ولا المشتري يثبت له  
 الخنار في منعه عتقه والاصل ان المهر ثابت في ذمة المولى الاول وقبل يتعاق برقبة العبد وبيع منه والاول اشبه بالمدني **قول**  
 وان عاق حقتها بموت زوجها ثم مات الزوج لم يكن لها مهر وكان عليها اعادة المتوفى عنها زوجها العتق بشرط لا يجوز والتدين  
 انما يكون بعد موت السيد **الجواب** قول العتق بشرط لا يجوز قلنا اذا كان العتق معلفا على الشرط لا مشروطا مع العتق المجزئ وقوله  
 التدبير لا يكون الا بعد موت السيد فتقلم يعلم الامن وهم بعض المناخر بن اما ساجنا فلم تقف لهم على بض بالفرق والا حاد  
 صرح بجوازها والنظر بوثيقه وكذا كل دليل على جواز التدبير اختصاصا ذلك بموت السيد مناف لذلك الاطلاق وبؤيدنا ذكرنا  
 ما رواه محمد بن حكيم قال سالت ابا الحسن موسى بن جعفر عن رجل تزوج امرأته من رجل اخر وقال لها اذا مات الزوج فدى حره فان  
 فقال اذا مات الزوج فدى حره وعتد عدة المتوفى عنها زوجها ولا ميراث لها من انا صار حره بعد موت الزوج قول لم يثبت  
 اعتق الرجل ام ولد فارتدت بعد ذلك وتزوجت رجلا فمهرها ورقت منه اولاد اذ كان ولادها من الذي وقال في احتتمها فان  
 لم يكن حيا كان اولادها ولادها وبغير من عليها الاسلام فان رجعت والا وجب عليها ما يجب على المرتدة عن الاسلام **الجواب** هذا  
 رواه محمد بن الحسن عن ابي جعفر عن صفوة في وليدة كانت نصرانية فاسلمت عند رجل فولدت لسيد غلاما فاصابها عتاق  
 فكفح رجلا نصرانيا وتضرعت ثم ولدت ولد بن وحمل باخر فقضى ان يعرض عليها الاسلام فانت فقال اما ولدت من ولد فاني  
 لا بن مولاهما الاول واجسها حتى تقض ما في بيها فان ولدت فاقبلها فبقول هذه وردت في كتبنا الحسن فقال وهو فليح  
 محمد بن قيس يحتل ان يكون با احدا الاستدك وقال الخليل في كتاب رجاله هو ضعيف واذا احتمل ذلك لم يكن حجة وهي مناقض لاصل  
 من وجوه ثلثة احدها استرقاق الاولاد وقد انعقدوا احرارا والثاني قتلها والمرأة لا تقتل بالارتداد والثالث تمتك الاولاد  
 اولاد مولاهما الاول ومع مناقضنا الاصل لا يعمل بها وبعما قبل ارتدادها دليل على فساد اسلامها ولا يصح عتق من ليس بمسلم  
 فتعا دالى لوق هي اولادها فنقول هذا ضعيف والمحقق ان المؤمن يصح ان يكفر ويحقق ذلك في الاصول مع ان الجماعة يقولون ان  
 المسلم اذا ظهر ثم ارتد واسلم بعد طهارته لا على راي شدة من المجتهدين بل على ان لولحق الاسلام يتعلق به باظهار كلمة  
 الاسلام قول لم يثبت له دليل في جارية لا حرة والمرأة لا حرة ولا حرة لها ميراثا احدها ان احل له وطاها حل له كل  
 شيء منها وان احل له ما دون الوطى فليحل له الا ما جعله منه في حل ان احل له خدمتها لم يكن له سقو الخديرة شيء وان احل له مباشرتها  
 او قبيلها كان له ذلك ولم يكن له وطؤها اهل راد به قولنا حل له وطؤها حل له كل شيء منها يعني الخديرة وغيرها ومغذيات الوطى  
 مثل القليل واشباهه **الجواب** ليس للخديرة هذا دخل وانما اراد ضرورة الاستمتاع والثلث حسب قول لم يثبت جعله حل من  
 وطؤها ثابت بولدها كان مولاهما وعلى ابي ان يشترط به ان كان له مال والا فليس له ثمنه فان امتنع سيدا لجار بقره بيع الولد

فان سبها مات



من كتاب النظم

ذلك الجواب الولد المعتد حر وفي تقويمه على ابويه وامه انما يصح ما انزل به من القيمة وعلى الزاوية الاخرى يكون طلاق الشريعة  
شبه التقويم بالشريعة وليس لولي الامر في ذلك خيار بل يجب على اخذ القيمة فوق له ويكره للرجل ان يطأ جارية غيره بتجنبها لان بعد  
بشرط ان الولد حر فانما منع مولاهما من ذلك كونه وطؤها ويجعل له منها مقدار ما يجملها بها لكن ان يوافقها وان شتره فانه ان لم  
يكن معينا بوقت هذا يكون التحليل صحيحا الجواب نعم يكون التحليل صحيحا لانه يجرى به جرحه الا باحترام ولا ان الاحاديث والروايات على جواز  
التحليل يجرى عن ذكر اشتراط المدة وكلام علم الهند يقتضي اشتراط المدة لانه يجعله عقد معتد منفعته في طرد الماء فوق له ولا يجعل للرجل  
ان يجعل عبدا في حل من وطئ جارية ما وجب عليه الجواب التحليل نفع عليك ليس للعبد اهلية الملك مستند لقول الزاوية ومما  
تردد قول من اعتقها وكان قد وطئها جازا له العقد عليها ووطئها ولم يكن عليها المستبرأ على حال وان اراد غيره العقد عليها  
لم يجر له ذلك الا بعد خروجها من عدتها وهي ثلثة اشهر كيف قاله الا بعد خروجها من عدتها ومن ابن عليها في هذه المسئلة عدة  
الجواب مستند ما رواه عن ابي جعفر في الامور انفسها سبدها ثم اعتقها فان عدتها ثلث حصص فان مات عنها فادعية  
اشهر وعشرة ايام وما رواه المحلى عن ابي عبد الله قال رجل تحت لستره بعتها فقال لا يصلح لها ان تنكح حتى تنقضي ثلثة اشهر  
موتى عنها مولاهما فعدتها اربعة اشهر وعشرون قال اذا زوج الرجل امته من غيره وسمى لها مهر لمعينا وقدم الرجل من جملته مهر  
شبه ما سبدها ثم باع الرجل الجارية لم يكن له الطالبة بيباقي المهر ولا ان يشترطها الا ان يرضى بالعقد كيف هذا والعقد قد ثبت للمهر في ستر  
ولا يزل الا بامره ولا امر بوجوب الجواب استند الشيخ في الرواية الحسن بن محبوب عن سعد بن مسلم عن ابي بصير عن احمد بن محمد بن زهير بن  
علي اربعة اشهر وهم يعمل له ما شئوا واخر ما شئوا ودخل بها الزوج ثم باعها سبدها من رجل فيكون الماشان المؤخرة فقال ان لم  
اوفها ببقية المال حتى باعها فلا مشق له ولا غيره واما قوله ان يرضى بالعقد فليس في الرواية لكن الشيخ ذكره متمم وهي حسنة لان الاجازة  
كالعقد ومقتضاها ان يكون المهر للمالك البائع ان باع بعد الدخول بها وان كان قبله سقط المهر ان لم يجرى المشرع في قول من  
يجوز للموالاتين ان ياكل من العقيقة لبقية هذا حرام ولم يحرّم من سبدها بانه يكرهه ولم يذكره بلفظ لا يجوز الجواب لفظ الزاوية  
الشيخ فلم يذكره الشيخ وذكر ابو جعفر عن ابي عبد الله قال لا ياكل هو ولا احد من عياله من العقيقة وقال لا ياكل من العقيقة كل احد  
الا لام وهذا من صريح لكن لما كان الفعل على انفسه لم يصرح بما تامل لفظ الخبر على الكراهة في قولنا بلغ وجب شأنه ولا يجوز تركه حال قبل  
اذا تركه يكون حاملا لاجازته وكل ما يحتاج الى الظهارة هل يكون منه طلاق ام لا وهل يكون فاسقا في تركه الختان الجواب انما يكون  
حاملا لاجازته لان البينة لا يصد على ما ينهى الجناح والتعذر ولا يشترط زوال ذلك فيما يشترط فيه الظهارة اصله لكن طوائف لا يصح عملا  
بالنقل الصريح عن اهل البيت عليهم السلام واما وجوب الختان في غير رجل تقف عليه عندنا واذ بلغ ولم يحن وجبان يحن  
واذا لم يفعّل مع العدة كان فاسقا لا يكون حاملا لاجازته بل يشترط لقاءه عن صاحب الشرع في قول من كان له امر ولد او كانت  
اولدت من الزنا واحتجاج الى جنبها فليجعلها في حل من فعلها بالبطيخ لانه اذا كانت هي الزانية فيجعلها في حل من فعلها فمذموم في  
طبي اللين اما اذا كان ابوها الزانية ان كيف يجعلها في حل الجواب بعض النسخ وكانت ولدت من الزنا بغير الف فلهذا  
لا يبقى اشكال ويتقدّر ان يكون الالف ثابتا محتمل ان يكون نصه في قوله فليجعلها عابدا الى الزانية ويجوز انما رها وان لم يجر لها  
ذكر لانه الكلام عليها وهو قول فليجعلها في حل من فعلها وانما ابوها لم يفعلها بجملتها منه فيكون مصرفا الى من فعله  
ما يحتاج الى تجليلها منه وقد روى الترمذي في الجامع عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله قال سالت عن غلام لي وشيت على جارية  
فاجلها فقلت واجبتا الى لبنها فاذا احللت لها ما صنعنا بطيب لبنها قال نعم في قول من وجدا الرجل من يرضع ولده باجر محض  
ورصيت الام بذلك كانت هي من غيرهما فان كان للاب من يرضع الولد بغير اجرة هذا اخذه من الام وان لا يعطيه اجرة الجواب  
ان رصيت الام باخذه بغير اجرة في قول من كان الاب ملوكا والام حرة كانت هي احرى بولدها من الاب ان تزوجت الى ان يتفق الا  
فاذا عوق كان احرى منها قبل بالعكر فاذا كانت الام ملوكا والاب حر يكون هذا الحكم الجواب نعم يكون الحكم كك بان يكون الاب  
احرى محضانته من الملوكة وان كانت زوجته في باب الخاف الاولاد فان جاءت بغيره لادن من ستره اشهر حيا سلبا جازا له في  
عن نفسه كذلك ان جاءت بالولد لاكثر من ستره اشهر كان له بقية الزانية نفاه ورافعة المرأة الى الحاكم كان عليه ملاعنها قوله  
جازا له بغير يومه انه يجوز ان لا ينفيه وقوله الا انه متى رافعة المرأة الى الحاكم كان عليه ملاعنها كيف يجوز هذا الملاعة وهي انما  
يكون في الشيء المشبه واذا كان الولد لا قل من ستره اشهر ولا اكثر من ستره اشهر وقد اتفقت الملاعة الجواب مع الجواز هنا  
الحكم في ان يجوز النفي العمل فيه بقوله من غير احتياج الى اللعان وقوله الا انه متى نفاه ورافعة كان عليه ملاعنها على ما اذا

بِالْعَقْدَةِ

والاكان في استيلاء  
ميرصند بغير اجرة



# كتاب الطلاق

اختلف في هذه الحمل اما لو اتفقا في المدة لم يكن لعان قولن واذا انفي الرجل امرته واخبرت بطلاق زوجها طاعة فاعتد وترجعت وورقة  
 لولا وان جاء زوجها الاول وانكر الطلاق وعلم ان شهادته من شهادته بالطلاق كانت شهادته زور فبقي بينهما وبين الزوج الاخير ثم  
 تعدت من ابن عليهما عدة واحدة لا تكون الا زوج وهذا ليس بزوج ثم العوضا المذلل على العدة لا يدخل فيها هذا الجواب قد سبق  
 ابن العدة تجب من الوطى الصحيح وهو جامع لا يحتاج الى اعادة استدلال ولا نوطى بلحق بغيره الولد فيجب عدة واحدة صونا للنسب والاشهاد  
 ويؤيد ذلك رواية في بصيرة عن ابي عبد الله في امرأة شهدها شاهدان زوجها مات فاعتد وترجعت ثم جاز زوجها اخرا  
 لها المهر بما استحل من فرجها ويضرب الشاهدان هذا الحد بينهما المهر بما غسر الرجل ثم تعدت وترجع الى زوجها الاول ولما في الطلاق في قوله  
 محمد بن مسلم عن ابي عبد الله في امرأة شهدها شاهدان بطلاق زوجها فاعتد وترجعت ثم قدم زوجها فافا نكر الطلاق واكدت  
 بنفسه حد الشاهدان قال ابو خنيفة الصداق الذي شهد به زوج ورجع وبقرق بينهما وتعدت من الاخير ولا يقربها الا ول حتى تنقضي عدها فلو لم  
 واذا اشترى الرجل جارية جارية قبل ان يمضيه عليها او بغيره اشهر وعشرة فلا يبيع ذلك الولد ولا ينفقه ولا ينفقه ولا ينفقه ولا ينفقه  
 من مالها شيئا ويعتقه وان كان وطؤه لها بعد انقضاء الاربعة اشهر وعشرة ايام جاز لبيع الولد على كل حال اذا كان تعدت بغيرها لظنفة  
 بين كوفها بعد الاربعة والعشرة وقبلها وقوله فلا يبيع ذلك الولد اما ان يكون قد انتفق عليه فلا يجوز بيعه ولا يكون مملوكا وقوله كما  
 عليه ان ينفقه من مالها شيئا كيف يحجبك وقوله ويعتقه بلزم منه انه مملوك الجواب وردت الاجسام لظنفة في المنع من بيع الولد وفي  
 الغزل لم يرد في غيره عن اسحق بن عمار قال سالت ابا الحسن عن رجل اشترى جارية خالما استباحها فوطئها قال بئس ما صنع وقال  
 كان عن عتقها فالتحق بالله ولا يبعد ان لم يكن عن عتقها فلا يبيع ذلك الولد ولا يورثه ولكن يعقبه ويجعل له شيئا من مالها فانه غدا بظنفة ورث  
 السكوني عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل رجل وولده عظمته البطل فقال لا تشترها وبها هذا الجبل قال فترتها قال نعم قال اعقب  
 بطنها قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما استحقوا التتق قال لا لا نطفك غدت معه وبصره ولحمه ودمه وروثه عتبات بن ابراهيم عن ابي عبد الله قال  
 من جامع امته جلي من غيره فعليه ان يتق ولدها ولا يستر ولا يشتر ولا يورثه هذا قال الشيخ رحمه الله لما نزل الاذن في وطئها  
 مضى اربعة اشهر وعشرة ايام حمل هذه على ما قبل ذلك واما المتع من البيع استحق العتق والغزل فبشك هذه الاحاديث لكن الاحاديث المذكورة  
 ضعيفة لان في اسحق طعنا بطريقه ان كان واقفا والسكوني غاي عتبات بترى فلا يجزئ فيها واذا نزل على الاستحباب كان حسنا **كتاب**  
**الطلاق** قول الطلاق على ضربين السنه وطلاق العدة وهو ينقسم قسمين اما من طلاق التي لم يدخل بها والى دخل بها ولم تبلغ  
 المحيض وكفى سنهما من تحيض والسحاضة والمستقيمة المحيض والحامل المستبين حملها ولا يستر من المحيض وفي سنهما من تحيض وطلاق الغائب  
 عن زوجته وطلاق الغلام والى بعد كيف هذا القسم مراد الشيخ رحمه الله تقسيم الطلاق وقاعدة المطلقات وقوله ينقسم قسمين اما ان يكون  
 واجعا الى الطلاق الذي ينقسم الى طلاق السنه وطلاق العدة او واجعا الى واحد الصتهين والاول يقتضيان يكون كل واحد من الاقسام  
 التي ذكرها يصح فيه طلاق السنه وطلاق العدة وهو غير جائز لان الذي لم يدخل بها والى لم تبلغ المحيض ومن شاكلها لا يبيع ان يقع الطلاق  
 عليها ولما لا ياتي بلزم منه ان كل قسم بما ذكر لا يصح ان يطلق طلاق العدة والثالث بلزم منه ان الذي لم يدخل بها واما شاكلها لم لا يكون  
 عليها عدة ان يبيع طلاقها طلاق العدة وهو بخلاف طلاق العدة **الجواب** الشيخ اذا دعت الطلاق من مرتين مرة الى طلاق السنه وطلاق  
 العدة ومرة الى الاقسام الاخرى والصغير يرجع الى الطلاق لا الى احد قسميه ولا اليهما فانه لما كان لكل واحدة من المطلقات حكم بعد  
 الطلاق بقية تلك المراتب او اصدار الطلاق ارضا فاجب تلك العوارض ولا يلزم من رجوع الصغير الى الطلاق اجتماع السنه والعدة في كل قسم  
 منه بل يكون كل واحد منهما ماحصلا لبعض ومن بعض كما تقول لا انسان ينقسم الى لاسو ولا يبيض وكل واحد من الانسان اما تركي او  
 جسي فلا يلزم اجتماع السواد والبياض لكل واحد واعادة اقسام الطلاق بذكر المطلقات لان اختلافها اختلاف احوال المطلقات كما  
 يقول الراية اما راجحة المسك وراجحة كذا فيغده بالنسبة الى ذى الراجحة **قول** له وما يلحق الطلاق وان لم يكن طلاقا في الحقيقة على ضربين  
 ضريب منه وجوب لينوته مثل الطلاق لو قال مثل بعض الطلاق كان حسنا لان الطلاق لا يوجب لينوته ولا يلزم ذلك في كلمة الجواب  
 الطلاق مصلح يصح ان يراد به الجنس الموجود في كل فرد من انواعه في كل مكان وقوله بوجوب لينوته مثل الطلاق يربط به البابين ويصح براه  
 بالالف واللام المرادة للبعد فانه لما قسم الطلاق الى البابين وجزه هنا ان المراد تشبيهه بالطلاق البابين تعويلا على المعنوم السابق  
**قول** له وصح طاق ولم يشهد ثم شهد بعد ذلك بايام كان الطلاق واقعا من الوقت الذي شهد وكان على المرأة العدة من ذلك اليوم وقت  
 الاشهاد اما وقع فيه الطلاق او لا فان وقع وجب ان يقول وقع الطلاق في الوقت الذي طلق فيه ثم شهد وان لم يقع طلاق فلا ياتر في  
 الاشهاد **الجواب** هذا لا يرد صحيح لكن ما ذكره الشيخ رواه الصغار عن يعقوب بن يزيد عن احمد بن محمد قال سالت عن الطلاق فقال على



من كتاب النزهة

يقول

وكان لا يكون طلاق الا بالشئ فقبل ان طلقها لم يشهد بمشاهدة ذلك بايامه فتدق قال من اليوم الذي شهد به على  
الطلاق وهذه مسئلة لا تنهض بكونها حجة لكن الواجب ان يثبت طلق ما يشهد به طلق واشهد كان الطلاق واقعا في الوقت الذي  
اشهد به فاما ان يجعل الاشهاد كدفع او كطلاق فلا فقول ان قبل الرجل هل طلق فلا يشهد به نعم كان الطلاق واقعا هل يكون  
واقعا بقوله نعم ان يبق للزمت طالق فان كان بالاول فتدق ان لا يجزى الا قولها طالق وان كان بالثاني وجب ان يكره الجواب  
هذه رواية رواها السكوني عن جعفر عن ابي عن علي في الرجل يقول له اطلقنا منك فيقول نعم قال قد طلقها في السكوني عامي لا  
اعمل بما ينفر به لكن يمكن ان يعقد بان نعم يقتضي إعادة السؤال فكان في قول نعم طلقنا مرة ويكون ذلك اقرا بالاشهاد وقال في  
بأنه طلاق فان كان صادقا لزمه باطنا وظاهرا وان كان كاذبا لزمه في الحكم وهذا دليل على ان الشئ وجعله اقرا بالطلاق لا الشئ  
فوق له قد طلقنا في بعضه لزمه بالسبب الجواب للحكم عليه بالطلاق اما لو عتد به في الاشهاد لم يقع الطلاق لهذا اللفظ المعبر في  
وروي محمد بن ابي نصر في كتابه الجامع مع جماعة من اصحابنا عن ابي جعفر عن رجل قال لا امرت من حرام او باينة او بينة او بينة او بينة فقال الشئ هذا  
بشئ انما الطلاق ان يقول لها في قبل عتدنا قبل ان يجامعها انت طالق وليشهد على ذلك رجلين عدلين فقول ان كتب بيده  
ان طلق امرته وهو حاضر ليس بظاهر بل يقع الطلاق وان كان غائبا وكتب بخطه ان طلقها في قول نعم طلاق هل يقع الطلاق بمجرد  
الكتابة من غير نطق ام مع نطق فان كان الاول لم يقع خاضل كان او غائبا وان كان الثاني وقع غائبا وحاضر الجواب الحاضر كالا  
ان الكتابة لا تؤثر في طلاقه لامع تعدد النطق واما الغائب فعند الشئ يقع طلاقه بالكتابة بيده والاشهاد مستند هذا الحكم ما رواه  
الحسن محبوب عن ابي حمزة الثمالي قال سالت ابا جعفر عن رجل قال لرجل اكتب يا فلان الى امرتي بطلاقها او اكتب لي عند بقعة يكون  
ذلك طلاقا او عتقا قال لا ولا يكون طلاق ولا عتق حتى يطق بلسانه او يخطه بيده وهو يهد به بالطلاق والعقد يكون ذلك منه بالكتابة  
والشهور ويكون غائبا عن اهله ويقع طلاقه ما لم يلقظ به وان لكانت غائبا عن اهله مع تعدد النطق كالاشارة والرواية  
المذكورة لا يبلغ ان يكون جزي في الشئ وفي التسوية اكتب في نوى ولم يلقظ به لم يقع به شئ اذا كان قادرا على التلقظ فان لم يكن قادرا  
وقع به واحدة اذا نواها الا اكثر وروايتنا اذا كان مع النية فانه يقع بهذا منه ولو كره من الرواية وانما ان الطلاق ازالة لصفة  
ثبت شرعا فيكون انتفاضا موقفا على دلالة ولا في الكتابات اللفظية لا في ثبوتها والعصمة الكناح فالكتابة لو لم يوقد ذلك ما رواه  
نزاره قال قلت لابي جعفر رجل كتب بطلاق امرته وبعق عليه ثم بدله فما قال ليس لك بطلاق ولا عتاق حتى يتكلم به لا يقال هذا  
مطلقا وتلك مفصلة فالترجيح للمفصلة لا نقول لو كانت الكتابة باليد طلاقا لكانت في الحالين السفر لا يعقد بها معقولا ولا تفصيل  
بصا البر مع لسان الدليلين في الظاهر والقول وروايتنا بابطالها الاصل ويؤيدها النظر في اسمها في النقل يكون العمل بها اولى قول  
ومنه اذا عزم على ابطالها فليعلم فان لم يمكنه فليشهد شاهد على غلظ له هل اذا اراد غلظ له وكان قادرا على اعلانه ووقع الطلاق بعد الغلظ  
يصح ام لا في الجواب لو قيل لا ينعزل لان اعلانه الغلظ سواء كان ممتكنا او لم يكن والاشهاد به من دون الاعلان لا اثر له في بطلان  
الوكال ولو قيل لا ينعزل من طلاق وغيره فهو حاضر على الموكل وما قلناه اخاره في الخلاف وعليه الروايات منها رواية هشام بن سالم  
عن ابي عبد الله قال ان لو قيل اذكر كل وقام عن المجلس فامره ما من ابداء الوكال ثابتة حتى يبلغ الغلظ عن الوكال ثم ينعزل او مسافرة  
بالغلظ عن الوكال ثم يوقد روايته وجوب العمل بالاداء والنواهي الشرعية حتى يعلم الفسخ في قوله ومنه وكل رجلين على الطلاق لم يجز لاهما  
ان يطلقوا فان طلقوا لم يقع طلاقه الا برضا الاخر فاذا اجتمعا لم يقع الطلاق اما ان يكون في هذه افراد كل واحد منهما بالطلاق واجتمعا  
او بطلاق احدهما برضا الاخر والاول قد بطله والثاني لما لا يتحقق والثالث يقتضيه ان يكون الوكيل هو المطلق والراية ليس كذلك اذا اوكلا  
على الطلاق من وقع منه الطلاق الجواب المراد من وكذا الرجلين اشتركا في الوكال على الطلاق لا في النطق بل فقط الطلاق في انقضا  
على اختياره ووقع احدهما برضا الاخر صحيح وليس المراد ان يلقظا جميعا به ولا ان ينعزلا احدهما باختياره فان اذادة النطق بينهما ليس بمقصود  
ولا مراد بل اذادة تبعه فيسقط اعتبارها وقد تدعى الرواية روايتنا احدهما عن السكوني عن ابي عبد الله عن الاخرى عن  
نزاره عن الحسن بن محمد عن عبد الله بن الحسن عن ابي عبد الله عن السكوني عن ابي عبد الله عن الحسن بن محمد عن ابي عبد الله عن الحسن  
فلا يلزم بالرواية الا ان الاصل يدل على مضمونها فلهذا علمه في قوله ان اذا اراد الطلاق ينعزل ان يقول فلا تنظر طالق او يشر الى المرأة بعد  
ان يكون قد سبق العلم بها من الشهود فان كان يعلم لها من اخر ابعدا الطلاق ما الحكم فيه ولو قال يشر الى المرأة ويعرفها الشهود لزمنا روجه كان  
حسنا الجواب المقصود ان لا الاشتباه عنها في الطلاق بحيث يوقع عليها عينا فكيف في نكاحه ذلك كذا وقد قصد الشئ في قوله وما ينو  
منا بغيره ان طالق باي لسان كان فانه يحصل به العترة فان كان يحسن العترة وقال بلسان غيره فاما يوجب من اذنت طالق هل يكون طلاقا

عن محمد بن مسلم

في هذه الرواية انما العلم بانها من ابي عبد الله



# كتاب الطلاق

ام اردان ذلك لا يجزى الجواب من حيث هو ان النكاح يفسد بالطلاق شرطا وقوعه فلا يجزى بغيره الا مع عدم التمكن من التيقن بقوله  
واذا اراد ان يطلق امرته وهي حية مستبين حالها فليطلقها له وقت شاء فان طلقها واحدة كان ام ملك برجعتها لم يضع ما في يدها من  
فاذا راجعها وادخلها طلاقا لم يجز ذلك حتى يضع ما في يدها من الا يجوز ان يطلقها طلاقا سنة الجواب هذا نادى بل جمع الشيخ بين  
الاخبار فانه رد الكافي وابو بصير اسمعيل الجعفي والحلي جميعا عن ابي عبد الله ع بطريق مختلف طلاقا للحلي واحدة وردوا حتى  
عمار ويزيد عن ابي عبد الله ع بالفاظ مختلفة ان الحلي يطلق الطلاق الذي لا يجعل له حتى تنكح زوجها غيره بطلاقها واحدا للعدة  
ويراجعها فاذ نسها ثم اراد طلاقها ثانيا بغير طلاقها ثم اراد طلاقها ثالثة بطلاقها ثم راجعها ومساها ثم طلقها ثالثة في الاخبار والاولى على الاطلاق  
السنة والثانية على الاطلاق وهذه نادى بل بعد والوجه جواز الطلاق للسنة والعدة لان الطلاق واحد وانما يصير للسنة بترك الرجعة  
تركها والواقعة بالواقعة بعد الرجعة ولا يبيد ان يطلقها بطلاقها كان له راجعها وموافقها وله طلاقها من ذلك والواقعة على الاطلاق لا بد  
في الطلاق لبقا للعدة والله اعلم قوله في كذا الشيخ طلاق السنة وطلاق العدة وقرئ بينهما بان طلاق السنة لا يراجعه حتى يخرج من  
وطلاق العدة ان راجعها في العدة وبطاعتها ويلزم من هذا الا يبرأ الا بعد خروج العدة وقرئ اخبار طلاق العدة بغير طلاق العدة  
بعد الرجعة من الطلاق الاول وكذا اذا اراد طلاقها ثانيا لا اشكال ايضا حاصل وهو انه لا يفضل احدهما عن الاخر الا بعد خروج  
العدة وقوله في الجمع بينهما فان لم يواقع وطلق ما يكون حكم هذا الطلاق مع التقيد على الوطى وهل يخرج عن كونه طلاق العدة الجواب  
تقسم طلاق العدة والسنة شيئا ذكره على ابي بصير المفضل الشيخ رحمه الله ونحن فلا نفرق في مقابلته طلاق السنة الاطلاق البتة  
ويجوز طلاق السنة ما كان ساذقاً فيه شرعاً والبدعة ما لم يكن ماذقاً فيه كطلاق الحائض الحاضر زوجها المدخول بها الحائض  
وكا الطلاق في طهر قد فرجها فيه وكا الطلاق ثلاثاً من غير راجعة تحملها لكن الاخبار اختلفت بين هذا الشيخ فتارة اشترط الوطى  
في الطلاق الثاني وتارة اذنت من غير ووطى في كذا الشيخ ما تضمن الوطى على طلاق العدة وعالم بتفهمه على طلاق السنة وهو اضطراب حصل  
بالاخبار في الخبر الواحد وتكلف الجمع بينها والوجه لا عرض عنها والمصير في ما دل عليه الخبر من جواز الطلاق الثاني حصل منه  
وطى او لم يحصل اذ ليس شرط الوطى مما يثبت له حجة عقلية ولا شرعية والتعويل فيه على اخبار احاد استنادك خبره واطراح الجمع  
القطعيه فافاضه بالخيار وهو غلط فليكن التسوية عن الماذون فيه والبدع في مقابلته نعم بتقسم الطلاق الى ايمان والى رجعي وقوله  
النايل لا يبين ذلك في اول الامر ليس بباطل لا نالتم ذلك فما حذره هو انه لا يمتنع وقوعه وارتفع حيفها وادخلها استبرأها  
اشهر ثم يطلقها بعد ذلك كيف يعرف بعد الوطى ارتفاع الحيف من غير حصة مدة وان كان المراد بلوغها سن الياس فقد سقط الاستبراء  
قال بعد ذلك ان حكم البائنة ومثلها لا يخص حكم الله لم يمتنع في ان يطلقها له وقت شاء وحد ذلك خمس سنين ضاعدا الجواب  
يمكن ان يكون قوله وارتفع حيفها في موضع الحال اي مرتفعاً حيفها فانه يسير في البائنة اشهر لا يمتنع في سن من تحيض ويكون الارتفاع  
بمعناه ما مر من انما لم تحض فالحال ان غادتها من الحيف ليقع ارتفاعها ويمكن ان يرد بالارتفاع انه توقع الحيف في زمان فلم يحض  
فلم يحض بعد ذلك فانه يتوقع بها ثلثة اشهر ويكون بغير ارتفاع حيفها اي لم يتجدد لها حيف بعد الواقعة في ايام عادتها ولا بعد حيفها  
وهذا ممكن قوله في ان يطلقها زوجها وهو غايب عنها فان خرج الى السفر وقد كانت ظاهرة طهر لم يفرجها فيه بجماع جائز  
ان يطلقها اي وقت شاء ومنه كانت ظاهرة طهر وقد فرجها فيه بجماع فلا يطلقها فيه بجماع ما بين شهر الى ثلثة اشهر ثم يطلقها  
ذلك اي وقت شاء ما ان يكون الاعتبار بشهر فلا حاجة الى كرا ثلثة اوبالثلثة فالخاتمة الى ذكر الشهر وقوله حتى يمتنع ما بين شهر  
ثلثة اشهر هل هذا من غير طهرها ام من حين ارادة الطلاق الجواب الاعتبار عند ما يعلم من عادة الزوجة فان علم انها لا تحيض  
الامة في كل شهر جاز ان يطلقها بعد انقضاء شهر وان علم انها تحيض في ثلثة اشهر مرة لم يجز ان يطلقها الا بعد هذه المدة كذا ذكر  
يه في الثالث من الاستبصار واسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع قال الغايبة ان اراد ان يطلقها بتركها شهر او وجب عن ابي عبد الله ع  
ليس له ان يطلق حتى يمضي ثلثة اشهر مجمع بين الروايتين بالناويل المذكور وقد روي عن ابي بصير خمسة اشهر وشرط في الاستبصار على  
الناويل المذكور في هذه المدة ابتداءها من حين سفره لا من حين ارادة الطلاق وكذا في النهاية قال على ذلك لا يقتصر الى البائنة  
فوقله في ان يطلقها فليطلقها بطلاق واحدة ويكون هو ام ملك برجعتها طالما تمضي ثلثة اشهر وهي عدتها اذا كانت من ذوات الحيض  
كيف يكون عدتها ثلثة اشهر اذا كانت من ذوات الحيض وانما عدتها ثلثة اشهر وان لم يكن من ذوات الحيض ثلثة اشهر الجواب هذا اشارة  
الى زوجة الغايبة بتدبير من حالها انها تحيض في كل شهر مرة فاذا طلقها في الغيبة لم يكن له طريق الى استعلام الاقراء فينبغي على الاشهر  
لان المعتاد كالتيقن ومعنى قوله اذا كانت من ذوات الحيض اي من تحيض في كل شهر وقوله في وقت كان عند الرجل اربع نساء وهو غايب



# منكته النهاية

عنهم وظلوا واحدة منهم لم يجران بعد على احدى الامكان بمضى ستة اشهر لان في ذلك مدة الاجل من خصال الجرح وضع الحمل كما  
 ينبغي ان يقولوا الامكان بمضى ستة اشهر من احوالها من العدة الامكان بمضى هذه المدة ثم لم يعتد ذلك بالطلاق  
 والثانية لان الشبهة من الجوارح لا يحتاج الى ذلك لان بلوغ تلك العدة ليس لان رأت الدم قبل الثالث على اليقين هذا  
 على رأي الشيخ وهو ان رواية عمار بن موسى عن ابي عبد الله ع اما هذه فالتقدير بان لا يعلم خالها فلا يحتاج الى زيادة  
 عن ستة اشهر لان من الامكان ان الغالب لا يحتاج الى تقيد الطلقة بالاول والثانية لانها مستقلة عن الثانية حتى  
 معها نكاح اخت المطلقه وانما المتع في الرجعية فاعناه ما استسلف عن اعادة طلاق الشبهة وقوله رواية حماد عن عثمان عن ابي عبد الله ع  
 بعينها فاقصه ذلك تتبع الفاظها قوله لا طلاق الرجل لمرته وهو مريض فانه يتوارثان ما دام في العدة فان نقصت عدتها وشر  
 ما بينهما وبين سنة ما لم تزوج فان تزوجت فلا ميراث لهما وان زاد على السنة ولو زوج واحد لم يكن لها ميراث ولا فرق في جميع هذا الحكم  
 بين ان يكون الطلقة هي الاولى والثانية او الثالثة وسواء كان له عليها رجعة او لم يكن فان الميراث ثابتة بينهما على ما قدمناه هذا  
 اذا كان الموضع سنة الى ان يوفى فان صح من مرضه ذلك ثم مات لم يكن لها سنة ميراثا اذا كان طلاقا بملك فنه رجعتها فان تزوجت ما لم يخرج  
 من العدة كيف هذا والطلاق البائن لا يرث منه الزوج فلم قال فان الميراث ثابتة بينهما وهي مفاعلة لا تحقق الامتناع الجوارح الا برب  
 فان هذا الكلام خلا لا لكن لو جرت امرها ما دامت في العدة الرجعية ولا يرثها مع خروجها ولا في البائنة اما هي فترث في الرجعية البائنة  
 وبعد العدة تنزل الى سنة ما لم تزوج هي اما لو طلق في الرجعية فعليه الاجماع والروايات صريحة بذلك واما في البائن فلا ان العدة تنقضي  
 بينهما فلا يصح عليه ان تزوج ويحترق اثره وانما انما الشقاق عليها منها رواية ما لا ينزعه عن ابي ولا عن ابي جعفر ع قال لا طلاق لمريض  
 في مرضه ثم مكث حتى انقضت العدة فانها ترث ما لم تزوج في رواية ابي العباس عن ابي عبد الله ع قال ترث اذا مات في مرضه قلت واحدا  
 قال لا يترث لمريض حتى يموت وان طال ذلك الى سنة وقال الشيخ ع في الخلاف المربع اذا طلقها طلقة بملك رجعتها ثم ماتت لم يرثها ولا  
 خلاف وان مات هو من ذلك الموضع ورثته ما بينهما وبين سنة ما لم يتزوج وهذا صريح بما قلنا في كلام الشيخ في النهاية على هذا التقيد  
 فوق لم يمتى كان للرجل زوجة معه البلية عزله لا يصل اليها ميراث الغائب عن زوجة فان زاد طلاقها فليصير له ان يمضي ما بين شهر  
 الى ثلثة اشهر ثم يطلعهما ان شاء كيف يقاس هذا على الغائب الجوارح بعينه ليشبهه على الغائب بالاستدلال في رواية عبد الرحمن بن  
 الحجاج قال سالنا ابا الحسن ع رجل تزوج امرأة سب من اهلها وهي من اهلها واراد ان يطلعهما وهو لا يصل اليها ففعل طمسها ولا يعلم طمسها  
 فقال هذا مثل الثابتة اهلها قلنا اريد لو كان يصل اليها الا لا يصل فقال لا يصح لها سنة لا يصل اليها فنه فليطلعهما اذا  
 نظر الى عرق الشبهة الاخرى وقد فوق لم يمتى ما يكون بل لم يرجع ان ينكح طلاقها كيف يكون انكار الطلاق رجعة وهو تكذيب بشي شهد  
 بالطلاق ثم انما لم يوافق كانه يقول لو وقع في الطلاق لما رجعها فانكار الطلاق غير رجعة لان حقيقة الرجعة ان يتقدمها طلاق  
 فقد جحد الجوارح قد استسلف ان الرجعية زوجة ما دامت في العدة ضرورة تحقيق احكام الزوجية من جوارح الاستمتاع وجوب  
 التقطع لها والتوارث بينهما وما يورث الرجعة للمنع من زوال الملك مع خروج العدة فكل ما دل على المنع من زوال الملك كان رجعة لانه  
 اتلاف وتدارك واستيفاء لحق من النكاح ولهذا ساء ما استسلفا في قوله فاسكوهن معبر وفي جعل تركها حتى يخرج من العدة طلاقا بقوله  
 او فارقهن معبر واذ انكر الطلاق فقد انكر فابيه زوال الملك عند انقضاء العدة ودل على انك واذ انكار الطلاق بالمع من  
 الرجعة اذ معنى الرجعة رفع حكم الطلاق وانكار الطلاق رفع اصله فكانا بلوغ وبؤبؤ ما ذكرناه ما رواه محمد بن يعقوب الكاظم ع عن محمد  
 بن يحيى عن اخيه محمد بن الشيخ ع في المنتهى بسند عمن ابي ولا عن ابي عبد الله ع قال انكر بطلاق قبل انقضاء العدة فان انكاره للطلاق  
 رجعة لها وقوله هو اكد بالمشهور قلنا انكاره مع علمه بوقوع اداة لابطال حكمه ولا يقال بل لم ان يكون انكار كل عقد بخبر ابي بصير لا له  
 لا نافرقة بان الرجعية هنا هي المنع من زوال الملك الثابت فكل ما دل على ذلك كان رجعة ولا كل غير الطلاق من الغش لا نفعه للملك  
 لا نيت بالانكار هي لفران كانت خالفا بين فانهما يتبين من الرجل عند وضعها للاول ولا عمل للملاذاج حتى تقنع ما في بطنها اما ان  
 يكون بوضعها للاول وتخرجت من العدة او لا بل لم من الاول ان تحمل للملاذاج من الثاني لا يتبين منه الجوارح الشيخ ع عول في هذا على  
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري ع عن ابي عبد الله ع قال سالته عن رجل طلق امرته وهي حبل فوضع واحدا وبقي واحد فقال يتبين من  
 ولا عمل للملاذاج حتى تقنع ما في بطنها وقال في الخلاف لا تقضي عدتها حتى تضع الثاني وقد روى اخباينا انها يتبين بوضع الاول ولا عمل  
 للملاذاج حتى تضع الثاني والمتعد الاول وما ذكره في الخلاف وسوال الذي اعتمد له قوله نعم واولات لا يحملن ان يضعن حملهن والرجل  
 اذا اضيف اليها انقضت لكل فلا يتبين باحدهما والرواية التي ذكرناها في طريقها خبر يزيد والحن سماعه وجعفر بن سماعه وهم راوا

ابن محبوب



کتاب الخلاق

زنگنه

المجواب











# مِنْ كِتَابِ التَّهَانِيَةِ

الأشهر التي لم يتقدم على الاقراء فلا عبرة بها لاحتمال الحمل لكن اكثر الحمل عند بعض سنة وعند بعضهم تسعة أشهر فلهذا لما اكلت رفا  
 الحمل في الاعتناء ولم ينظر بها حمل عندك بعد ذلك بثلاثة أشهر بعد العلم بحملها من الحمل وكان الزمان الاول لاستبراء الرحم من الحمل  
 والثلاثة بعد ذلك اعتداد ويقوى عند ان السنة كما في عدة وبها رضى رواية عادية رواية يسوية من كتب ابن عبد الله قال اذا فاخرت الحنفية  
 صبرت تسعة أشهر لاحتمال ان يكون حاملا فلا يصح اعتد بعد ذلك بثلاثة أشهر رواية مسوقة لسلسلة طريقها قول الزاير تسعة أشهر  
 فلا حاجة الى الثلاثة بعد ما قلنا قد بينا ان التسعة لها هي الاثر الوجيه فيكون الثلاثة هي العقد ويمكن ان يكون الاحتياج اليها التزول  
 اليه لان في الروايات ما يدل على ان اقصى الحمل سنة وقد اخبره المصنف كتاب الاعلام وادعى عليه الاجماع ورواه ابن حكيم عن ابي بصير  
 في المطلقة بطريقنا وجهنا نقول انما يحيط فيك سنة فقال ان جاءت بك اكثر من سنة لم تصد ولو بساعة واحدة وبها رضى ما رواه عبد الله  
 ابن الحجاج عن ابي الحسن في كماله اطلاق امرته فادعت الحمل فانظرها تسعة أشهر فان ولدت والا انتظرها ثلثة أشهر وقد بانته ومثله  
 في محمد بن حكيم قول في كماله امرته فادعت الحمل فادعت بالانقطاع في حال الاستقامة فادعت بها ثلثة أشهر فادعت بها ثلثة أشهر فادعت بها ثلثة أشهر  
 لا تحيض الا في سنة واحدة او ثلثة او ما زاد عليه فلنعتد بالاقراء على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد بانته اذا صاد ذلك عادة  
 لم يرجع الى العادة الاولى وهي قادرة على الاعتداد بالاقراء ثم لا يكون معتد بالاقراء لانها لم تملك حيض ولا ثلثة طهارة ولم قال فلنعتد  
 بالاقراء وانما نعتد بمثل وقت الاقراء في حال الاستقامة **الجواب** هذه رواية محمد بن الفضل عن ابي الصبا عن ابي عبد الله سألته  
 عن التي تحيض في ثلثة أشهر كيف يمتد قال تقطر مثل فمها الذي كانت تحيض فيه في زمان الاستقامة فلنعتد بثلاثة قرو ثم تروج  
 ان شاءت ومحمد بن الفضل ضعيف وروايته هذه شاذة فليست حجة يمكن حملها على امرأة كان لها عادة مستقرة ثم اختلف حيضها ولم يستقر  
 لها عادة مستقرة ثم دان الدم مشتم مستمرا فانها قتلته بما عرفت ولا لان ذلك لم ينسج عبادة ثابتة فاعتدادها اذا نزل الاقراء على هذا  
 التقدير لا يمثل وقت الاقراء قول واذا كانت المرأة لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين مرة واحدة وكان ذلك عادة لها فلنعتد  
 بثلاثة أشهر فلذلك بانته ليس عليها اكثر من ذلك لا نعتد بالاقراء هيها وحضها سنة فادعت بها ثلثة أشهر فادعت بها ثلثة أشهر فادعت بها ثلثة أشهر  
 هذه بالاقراء لان كان يلزم ان يكون عند اثني عشرة سنة ولم يذهب اليه مثل احد من فقهاء الاسلام على ما ذكره الشيخ في مروي عن الامام  
 عليهم السلام متفق عليه ورواية قال سألنا ابا عبد الله عن التي لا تحيض الا في كل ثلث سنين او اربع سنين قال نعتد بثلاثة أشهر ثم تروج  
 ان شاءت قول وان كانت حاملا انفق عليها من نصيب لها الذي في بطنها الحمل ليس له مال فكيف ينفق من نصيبه لانها موسرة ولا  
 يجب نفقتها على اولادهم ثم قد يمكن ان يخرج منها فيكون لانفاؤها بالورثة **الجواب** الحمل بمنزلة نصيب من تركه الميت اجماعا فاضافة النصيب  
 اليه اضافة جعفر فهو ملكك ملكا مشروطا بوضع جوارها وانما انجاب لانفاق عليها هو نصيب الولد فانه روى عن ابي محمد بن  
 فضيل عن ابي الصبا الكافي عن ابي عبد الله قال الحمل المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها والشيخ روى  
 يدعى على ذلك الاجماع والكنة اعتمد انه لا تنفق لها المادوا والجلية عن ابي عبد الله ورواية ابن عبيد وابولساعة عنهما في حال المتوفى  
 عنها زوجها هل لا تنفق فقال لا والرواية التي يستدل بها الشيخ روى عن محمد بن الفضل وهو ضعيف وقد روى ابنه خلاف ذلك وروى  
 بما اخبره الشيخ روى رواية اخرى طريقه السكوني وهو عاقل فالاول العمل بالروايات المسقطه للنفقة لسلسلة طريقها موافقتها **للإمام**  
 قول واذا طلق الرجل زوجته الحرة ثم مات عنها فان كان طلاقا فاعليك بينه وبينها اربعة اشهر وعشرة ايام وقد يكون  
 عند الطلاق اكثر من ذلك كما ذكر في المسئلة اذا دعت الحمل **الجواب** لما كان الاغلب المطلقة لا اعتداد بالاقراء والاشهر ولا  
 يزيد ذلك من ثلثة أشهر فاذا بانته وهي في العقد اخذت في عدة الوفاة وهي بعد من عدة الطلاق الاكثر في سماءها بعد الاجلين  
 بناء على الاغلب ولما ذكر الله سبحانه عدة بالاشهر في عدة الطلاق بقوله ان رتبتم فعدت من ثلثة اشهر وعدة الوفاة بقوله فعدت من  
 بانفسهن اربعة اشهر وعشرة ايام هذا كونه في ذلك اشهر في الكتاب المذكور في الكتاب المذكور **قول** واذا طلق الرجل  
 عن زوجته لا يعرف خبرها قال لا امرها ان صبرت كان لها وان لم تصبر دفعت خبرها الى الامام كان عليها ان يلزم وليه النفقة عليها فان انفق  
 لم يكن لها بعد ذلك خيار ووجب عليها النصير بدوان لم يكن له ولي ويكون خبرها لا يكون في بدء مال للمناصب خط الامام ان يبعث من خبر  
 خبره في الافاق وتصبر اربع سنين فان وجب له خبر لم يكن لها سبيل الى التزوج وكان على الامام ان ينفق عليها من بيت المال فان لم يصبر  
 خبره اربع سنين من يوم دفعت امرها الى الامام اعتد من الزوج عدة المتوفى عنها زوجها ثم ليتزوج ان شاءت فان جاء زوجها كان  
 لها ما يخرج من العدة او تكون قد خرجت لكنهما لم تكن تزوجت فان كانت تزوجت بعد ان تقصدا عدةها فلا سبيل للاول عليها وكانت تزوج  
 الثاني اذا حكم عليها بالعدة واعتد وقد حكم بوف زوجها فيجب ان جاء في العدة الا يكون له عليها سبيل ولو قبل ان جاء ظهر ان حكم لها



کتاب الطلاق

في القديما  
تدبرها  
من

فقد علم ان  
الوكالة

كَيْفُ نَقَمِ انْهَالَا  
تَحْتَضِرُ



# مسئله في النكاح

والشهران اللذان يقتد بهما عتبا المحضه فاذا انقضت منها ما احتسب بباقيها من الزمان **فوق** له فاذا انقطعت العتمة سقطت النفقة على كل حال كيف قال ذلك والموطوءه قبل تسع سنين اذا اعلمها بافتقار قطعها العتمة ولم يسقط النفقة **الجواب** يعني بالعتمة ملك المبيع او العمل المستفاد به لاعتق المذکور وان حرّم عليه طوقها فان ملك بعضها لم يخرج عن ملك بعضها باق وان كان محترماً ولها ما ابتاد ولا يلزم من محترماً الوطئ انقطاع العتمة قال لم اجزء الشيخ والاشترافا كانت زوجة وبنات عنها ولها مولاها ولد بجرح الحرام وهذا اجزءها هذا الجرح ان اطلقها الزوج ولها من مولاها ولد ولم اذ لم يكن لها ولد من مولاها وبنات عنها وزوجها تعتد ببنات الاماء وهي داخله في عموم ابنة الوفاة **الجواب** الشيخ وعقوله في ذلك على رواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي عبد الله ع اذا توفي عنها زوجها قال ان عليا قال في امهات الاولاد لا يترى ويترى تعتد بنات ابنة اشهر وعشر من امواء وعلى رواية وهب بن عبد عن ابي عبد الله ع عن رجل كان له ولده فزوجها ثم الرجل مات فبذل لها مائة دينارها قال تعتد من الزوج اربعة اشهر وعشر من مائة دينارها بالملك واستدل الشيخ وع على ذلك في مسائل الخلاف باجماع الفقهاء وعقوا الاثر ولا يلزم اجزاءها هذا الجرح في عدة الطلاق ولا في عدة الوفاة اذا لم يكن لها ولد للجماع هناك على تصنيف العدة **فوق** له ان كانت الاثر بطلانها بملك اليه من وعقها بعد وفاته كان علمها ان تعتد اربعة اشهر وعشر ايام فان اعتقها في حال حيوة كان عدتها ثلثة قروء او ثلثة اشهر كيف حسب علمها عدها مولا مطلقه ولا زوجة وهل يجزئ عدها على الزوجية **الجواب** من يترى على الاثر فاذا التحقت الاثر بالحرى عند الوفاة فلا بد من اختصاصها بغيره عن الاماء وقد روي في جعفر ع في الاثر اذا عتقها من اربعة اشهر وان اعتقها بعد ثلثة حوض ان مات عنها فاربعة اشهر وعشر وروي عن محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله ع قلت الرجل يكون تحت الشربة فيعتقها لا يصح لها ان يتكلم في مقتضى ثلثة اشهر وان توفي عنها مولاها معتد اربعة اشهر وعشر وعن ابي عبد الله ع رجل اعتق وابنة عند الموت قال عدتها عدة الحرة اربعة اشهر وعشر وقال في الخلاف المديرة اذا مات عنها مولاها اعتد اربعة اشهر وعشر وان اعتقها ثم مات اعتد ثلثة قروء واستدل باجماع الفقهاء **فوق** له ان طلقها وهو غائب فليقتل من يوم طلقها ويكون عدتها بالثبوت ثلثة اشهر هل يكون عدتها بالثبوت او كانت من ذوات الاثر ام لا **الجواب** لا يكون عدتها بالثبوت او كانت من ذوات الاثر بل هذا الكلام يمتثل باثنين احدهما ان في اللفظ تقديم وناظر تقديمه وان طلقها وهو غائب وعدتها بالثبوت ثلثة اشهر وعشر من يوم طلقها ثلثة اشهر ولين هذا الثاني بل يعتد يمكن ان يقال ان المستقيمة المحضه في الغالب ترك المصنف كل شهر مرة فاجزء الاثر على الغالب ان سره الثالث في بعض من انقضت ثلثة حوض وبذلك على انه لا بد من الشهور ولا غير ما ذكره في التمهيد في نكاح محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال اذا طلق الرجل امرأته وهو غائب فليشهد على ذلك فاذا مضت ثلثة ايام من ذلك اليوم فقد انقضت عدتها قال الشيخ وع وهذا الحكم انما يكون اذا قاس بها البينة ان طلقها في يوم بعينه فاذا لم يبين على اليوم الكتابتها منه فليعتد من يوم يبينها **كتاب العتق** **فوق** له اذا كان العبد بين الشريكين واعتق احدهما اضيقه ضارة بالثبوت الاخر ان لم يشر به فابقى وبعثه كيف يصح هذا وليس عتق وقد قدم انه لا عتق الا ما اراد به وجه الله تعالى **الجواب** ارادة القريب قد يقع ارادة منع الشريك من التصرف في حصة والاضار المشار اليه ليس الاكون الشريك يمنع من التصرف في حصة ومعلوم انه لو قصد القريب حصة يحصل هذا القدر من الاضرار ولما كان تصرف الشريك حاصلا على التقديم لم يكن مضدا لاضرار ما اراد القريب بالاضرار الاضرار شيئا فاذن على العتق في الشرع واذا كان هذا القدر حاصلا على كل واحد من العتقين لم يكن مانعا من العتق قصد ادم يقصد وقد توجها من الاحصاء عن ابي جعفر ع في عبد الله ع جواز عتق الشفيع من المملوك مع قصد الاضرار بشرطه وفي رواية محمد بن ابي عبد الله ع ان كان كاف يفتقه وجب من محمد بن عبد الله ع وسليمان بن خالد ع **فوق** له ان باع العبد وعلم ان له ايا كان خالدا لم يبا عتق يجوز ذلك ولم لا يعتد بالمال والتمس نقيضا من الرابح ان العبد لا يملك **الجواب** لا بد من اعتبار ذلك واشترطه يعلم من القول عند المستسلفه وقد جرح الشيخ وع ذلك في مسائل الخلاف فقال اذا كان مع العبد مائة درهم بباعه مائة درهم لم يبع المبيع وان باعه مائة درهم ودرهم صح واما قول من علم ان له مالا كان له ان يباعه في رواية جميل بن ذاج عن ابي عبد الله ع وتعاوضها ورواية محمد بن مسلم عن احمدها قال لا مال للبائع انما يباع نفسه لان يكون شرطه عليه ان ما كان له من مال او مناع فهو له والعلم بهذه الرواية ان لا يملكها بقتل لا **فوق** له واذا نذر الانسان ان يبيع اول مملوك يملكه فملك جماعة من العبيد فقال واحد اقرع بينهم فمن خرج اسمه اعتقه وان يهدى باول مملوك مملوكا واحدا او نسا يملك فان كان الثاني وجب عتق الجميع ان كان الاول يبيع عتق شيئا لان النذر وقع على الواحد الاول ولا بد من العتق انما اراد لتعريف ما يجهل فلا معنى لما هنا **الجواب** هذه رواها الحسن بن سعيد عن ابي عبد الله ع عن محمد بن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع في رجل قال اول مملوك املكه فهو حر فوثر شبعه جعيا قال اقرع بينهم وبيعوا الذي اقرع ورواها ابي عبد الله ع بن سليمان قال لسانه وفي رواية الحسن

والشهران اللذان يقتد بهما عتبا المحضه فاذا انقضت منها ما احتسب بباقيها من الزمان

كتاب العتق



# كتاب الطلاق

الصبي على وجهه بغيره على الواحد فيلحق به ثم قبله بغيره إذا عرفت هذا فنقول إنما قصد عقد الواحد فيلحق به  
 يحصل فيهم أول قلنا معنى الأول الذي لم يقدم عليه قوله غيره ولهذا لو طلق واحد وجب عقده ولا يفتق ملك آخر بعده وإذا كان كذلك  
 فالأول بغيره متحقق في كل واحد منهم وأما العتق ففي الاستحباب كأنها أعذر إلى ما ليس بملك من حيثية تبعته والمبار بغيره على بعض وقد  
 بين الشيخ في التهذيب ذلك ليس واجباً فقال ولو أننا أعتقنا واحداً فاعتقدهم يكن خطاً **قول** وإن شرط عليه بغيره فخالقه في  
 فعل من الأفعال كان رد في الرق مخالفاً لغيره كان له رد كيف يجوز أن يصير المحرر عبد وإن لم يكن يخفوق عتقه فهو رقيق في الحالين  
**الجواب** ربما يكون مستند هذه الفتوى ما رواه صاحب بن عمار ومحمد بن عمار عن إسحق بن عمار وعنه عن أبي عبد الله قال سألت عن الرجل  
 يعتق مملوكاً ويزوج بغيره ويشرط عليه أن هو غارها أن يرد في الرق قال بشرطه ولو أنه سادته وفي ابن عمار وضعف وخبر مجهول وهي متأخرة  
 للأصول فينبغي إخراجها والقول بطلان العتق الموقوف على الشرط **قول** وإذا كان العبد له مال فاعتقه صاحبه فإن كان عالماً بما  
 له ما لا كان له المال للعبد كيف يملك العتق ما لا السبد وقد قال رد والعبد لا يملك شيئاً من الأموال **الجواب** ربما يكون مستند  
 هذه ما رواه زارة قال سألت أبا عبد الله عن رجل أعتق عبد له وللعبد مال من المال فقال إن كان يعلم أنه ما لا يقره به  
 والأول قوله ومثل ذلك روى عبد الرحمن بن أبي عبد الله وأبو جعفر عن أبي الحسن عن رجل قال المملوك أنت حر ولبي ما لك قال لا بشئ  
 بالحرية قبل العتق تقول له مالك وانت حر برضا المملوك وروى محمد بن زيد قال سألت أبا عبد الله عن رجل أراد أن يعتق مملوكاً وقد كان  
 موكلاً باخذ ضرب من ضربها على كل سنة وروى عن ذلك المولى قال أنا أكتب لبيد الضرب بغيره المملوك ولا ينافي ما ذكره الشيخ قوله إن المملوك  
 لا يملك لأن المنع من الملك مع بقاء الرقبة لا يستلزم المنع في حال الحرية فإذا ملكه التصرف فيه ثم اعتقه أمكن أن يملك في تلك الحال لأنه  
 صار له أهلية الملك فاستقر له الملك بالتمليك الأول **قول** وإذا كان للمرجع جارية فتد رانه متى وطئها كانت معتقة فإن وطئها قبل  
 أن يخرجهما من ملكه انعقت فإن أخرجها ثم اشتراها بعد ذلك ووطئها لم يقع بها عتق كيف يجوز هذا يجوز هذا العتق وهو بشرط  
 إذا علق المذهب ما أطلق كيف يسقط بخرجهما من الملك **الجواب** هذا رواه الحسن بن سعيد صفوان وعضاً لزم عن العتق مجمل عن  
 محمد بن أحمد قال سألت عن الرجل يكون له مته فيقول يوم بائتها فمى حرة ثم يبيعها من رجل ثم يشترها بعد ذلك قال لا بأس أن بائتها  
 خرجت من ملكه وجرد ذلك أن الوطأ الذي هو شرط المذهب يستعيب الملك فإذا خرجت عن ملكه فقد انحل المذهب ولذلك الشرط الذي  
 باعتبار ما يتحقق المذهب إذا أعاد الملك لم يعد المذهب بعد ذلك ولو أنما صبح الشرط وهذا لأنه ليس يعقب بل هو من ذلك العتق والمذهب  
 الشرط **قول** وإذا زوج الرجل جارية بغيره وشترط أن أول ما تلد يكون حراً فولدت قوماً كانوا جميعاً معتقين إذا ولدت الأول ولد عليه  
 أول ما تلد فلا يدخل الثاني في العتق وهو ليس بأول ما تلد لو خرجا معاً ولا يكون أحدهما قبل الآخر إذا قصد التحلل ما إذا قصد  
 في غير متحقق **الجواب** الشيخ قال في المبسوط قال أول من يدخل الدوم يجس كحرفه دخل شأنه يعتق أحدهما لأنه الأول منها قال  
 في الأحكام بيان أن الاثنين يعتقان تأخيرهم وروايتهم قال أول ما تلد الجارية بغيره فولدت قوايين إنما يعتقان فكان في الدنيا  
 عول ما ذكره الشيخ في التهذيب روى هذه الرواية عن عبد الله بن الفضل في رجل نكح ولدت رجل عتق وبها أول ولد تلده قوماً  
 اعتق كلاهما وهذه الرواية مرسله لكن لها وجه الاستدلال وهي أن ولادة الاثنين يطلق عليها اسم الولد وتسعى فافضال ولد قوايين  
 كما هو ولد واحد فإذا أضيفت إلى ما يصلح للولادة فصار له ولد اثنين يخالف بها المذهب لأن يقع عليها لفظ الولادة والذي ينبغي  
 اعتباره مع سقوط هذه الرواية أنها آخر أخباره عتقاً وان تعاقبا اعتق الأول **قول** وإذا أعتق الرجل مملوكاً عند موته وعليه  
 دين فإن كان ثمن العبد ضعف ما عليه من الدين يرضى العتق واستسعى العبد بفساد دين موكلاً فإن كان ثمنه أقل من ضعف الدين كان  
 العتق باطلاً ما قلناه هذه المسئلة وهل العتق في هذه الصورة صحيح أم لا فإن كان صحيحاً لم يكن للعقل فائدة في كون ثمنه ضعف الدين أو أقل  
 وإن لم يكن مجزاً لا يجوز استعائه بل يكون للدين لأنه لا وصية إلا بعد قضاء الدين **الجواب** العتق في هذه الصورة صحيح ومجاز في الميراث  
 من الثلث وما زاد به أظلم لكن المبت مال غير الحق فانه فيقتضى من الثلث ما يفضل للدين لكن النقصيل الذي ذكره يستند فيه إلى  
 رواية الحسن بن سعيد بن أبي عمير عن جميل بن زاج عن زارة عن أبي عبد الله في رجل أعتق مملوكاً عند موته وعليه دين قال إن  
 كان قيمة العبد مثل الدين الذي عليه ومثله جازعتقه والامحز وروى عنه عن ابن أبي عمير عن عثمان بن عبد الرحمن عن علي بن عبد الله قال قلت لرجل  
 عبد لم يترك فيه فاعتقه عند الموت وقيمة ستمائة ودينه خمسمائة قال يباع وبأخذ الغرماء خمسمائة وللورثة الباقي وكذلك لو كانت  
 ستمائة ودينه ربعاً قلت فلو كانت قيمته ستمائة ودينه ثلثمائة قال قال إذا استوفى الغرماء ومالا للورثة وكان مال للورثة أكثر  
 من مال الغرماء لم يهتم الرجل على وصية واجهت على وجهها فإن يكون نصفه للغرماء وثلثه للورثة ويكون الثلث للسدس فقد بين

أبو عبد الله



مِنْكَ نَكِيلٌ لِّنَّهَائِهِ

قَالَ



# كتاب الخوف

قال اذ كان دبره في حوزته وسلاطة فلا سبيل للدين عليه هيب حفيظ والرواية الاخرى من انفة الاصل المتفق عليه لان التدبير وصيته والوصية بعد الدين فاذن لا يجوز العمل بها وتعارضها بواحدة الخوف على بن ابي حمزة عن ابي الحسن ع أن ابي هلك وترك جارية فلدبرها وعليه بن قال رضي الله عنك قضاة دبره خلة وان يطعن في هذه الرواية لان الحسن ع على بن ابي حمزة واقفي لكانت قوله بالجملة التدبير وصيته والاجماع والاختيار والدين قبل الوصية بالنقل والاجماع فالدين اذن قبل التدبير **فوقله** واذا جعل الانسان حذره عبدا لغيره وقال في مائة من جعل له تلك الحذرة يكون حرا كان ذلك صحيحا فتم ما من المحولة ذلك صار حرا فان ابق العبد برجع الا بعد موته من جعل له حذره لم يكن لاحد عليه سبيل وصار حرا وقال قبل ذلك واذا ابق المذبر بطل التدبير وقد خالف بين القولين **الجواب** في رواية الشيخ و بين المسئلة في الروايات فقال اذ كان التدبير معلقا بموت المولى بطل التدبير ورد ذلك محمد بن الحسن محمد بن عبد الله بن هلال عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع عن جارية مصرية اباقت من سبيلها ثم جاءت بعد مائة قال اباقت غاصبة وابطل الا باق التدبير واذا معلقا بموت رجل غير المالك بطل التدبير وقد ذلك يعقوب شيعي ابي عبد الله ع عن الرجل يكون له الخادم فيقول هي لفلان فخدمها ما عاشت فاذ ماتت في حرة فابق فقال اذ ماتت الرجل فقد عتقت **فوقله** ولا يصح ان يعقوب الانسان ما لا يملكه فان قال كل عبدا ملكه في المستقبل فهو لا يقع بيعه وعقوبه وان ملك في المستقبل لا ان يجعل ذلك نذرا على نفسه هل اذا نذر كما قال يقع العتق حين الملك من غير ان يتلفظ بالعتق اذ كان لا بد ان يحضره بلفظ غير الاول الذي كان وقت النذر وان لم يتلفظ بالعتق فانه قد عتق في غير ذلك وان احتج باللفظ فان في المسئلة الى استثناء هارة بقوله لا ان يجعل ذلك نذرا **الجواب** لا ينعقد بطل التدبير الا بدنه بفتح اللفظ المعقوب ويحرم ذلك اللفظ محرم ان يقول الله على ان عتقه وقوله في السؤال ان احتج باللفظ فان كان غير المسئلة بطلان لا نه جعل اللفظ الاول لغوا اذا قصد العتق واذا قصد النذر لم يزل لوفاء به وان لم ينعقد بطلان لا نه يكون الاستثناء لا خارج المعنى من كونه لغوا وغيره وجوب ان ينعقد بخلاف الاول ويبدل على هذا النادر بل قد قيل في تهذيب الاحكام العتق لا يصح قبل الملك والوجه في هذا الاخبار هو ان يجعل الرجل ذلك نذرا عليه فلا كان كذا وجب عليه الوفاء به لو لم يكن نذرا لم يكن له كذا نذرا ولو لم يكن له كذا نذرا ولو لم يكن له كذا نذرا **قولنا** فاشترط عليه حذره سنن او سنين واكثر من ذلك فان مات العتق كانت حذره لو رشفه فان ابق العبد لم يوجد الا بعد انقضاء المدة التي شرط عليه العتق لم يكن للورثة عليه سبيل والحذرة مستحقة عليه وقد فاشنا وقاتها فخرج عليه بامرة مثلها **الجواب** المراد في السبيل في الحذرة ولا يلزم من ذلك نفى السبيل في زمان الاجرة ونحوها فانه بقية الحذرة وفي الحديث ما يشهد لذلك وقد سلف ولان زمان الحذرة قد انقضى والحذرة لا يضمن المثل فلزم البقرة وهو حرة مثل تلك الحذرة **فوقله** واذا اعتق الرجل مملوكا ابنه كان العتق ماضيا لا يفتد ذلك بكونه صغيرا وقد عتق المملوك على نفسه **الجواب** هذه الرواية رواها محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن ابي الجوزاء عن الحسن بن علوان عن زيد بن علي ع ابا نضر عن علي ع قال في النية ثم رجل فقال ان ابي اعقب مملوكا الى كهنة المضرة فقال انت وبالك من هبة الله لا يملك جازت عتاقه بيبك وسندها ضعيف فان بالجوزاء والحسن بن علوان بن زيد بن علي ولا يعمل بما ينفردان به فاذا نالنا من لنا على اصغير بعد التقويم او على الكبير مع الاذن واصل ذلك انما البسطة **فوقله** واذا اعتق الرجل جارية حبلى من غيره ضا ما في بطنها حرا كيتها وان استثنى من حرمته لم يثبت رقة مع نفوقا الحرة في امره لا يجوز استثناءه ومن ابن ابنه اذا اعتقها انفق عليها ثم لا يجزئها ان يكون حكمه حكم المتفصل عنها او حكم بعضها فان كان الاول لم يعقوبوا له لان اللفظ العتق لم يتناول وان كان الثاني كيف قال في مسئلة البيع انه يكون للبايع **الجواب** هذه رواها السكوني عن جعفر عن ابيه في رجل اعتق امراة وهي حبلى واستثنى ما في بطنها حرا فان ما في بطنها منها ولا عمل بما يختص به السكوني لكن الشيخ رة يستعمل احاديثه وثوقا بما عرف من ثقته والاصل انه لا بد من دخل في العتق **فوقله** واذا انة على الغلام عشرين جاز عتقه وصايقه اذ كان على جبهة المعروف كيف يجوز ذلك والعتق لا يصح من غير كمال **الجواب** ذهب بعض اصحاب الحديث ان يبلغ الغلام عشرين في هذا المذهب يظهر تقرب المسئلة اما الاكثر من فانكروا ذلك وقد روي عن زرارة مثله لفظا نهما به وقال اذ انة على الغلام عشرين جاز له في مالها اعتقا وصدق او وصح على وجه المعروف وفي طريق هذه الرواية ضعف والقوى موقوف على زرارة عن مسئلة الى الامام والاولى ترك العمل بها والرجوع الى الاصل المتفق عليه منع الصبي عن التصرف في امواله حتى يبلغ النكاح وسبيله عملا بالاية وصح لا خادب **فوقله** ولا يجوز للانسان ان ياخذ من مملوك لغيره ما لا يشر به من غير حكم مولاة قوم قبل ذلك اذ اشترى مملوكا ثا عتقه كان العتق ماضيا الا انه يكون سايبته بالفرض بين ان يعطى المشرية ما لا يشر به من غير علم مولاة ومن ان يعق من ماله عبدا وكذاها الخراج للمال **الجواب** الفرق بين الموقدان ههنا ما اذن للمولى في الابتاع بالمال فيكون تصرفا في ماله لغيره بغير ان يشر فلا يصح ابتاع عبدا به لا بغيره ابتاع ماله بغيره الما الصورة المتقدمة في الصورة التي يملك العبد فيها التصرف باذن المالك

الم قال لم يكن للورثة عليه سبيل

قال لا تهره وما في بطنها صح



مَنْ كُنْتَ لَهَا نَهَائِدَ

وهو فاضل الضريبة فكما يجوز ان تزوج منه يجوز ان يعق من غير ان يرضف ما دون فيه **فوقله** شرعا والملك سبعه من غير ان ينتقص  
 لم يجر له الا ان يعلم المبتاع ان بيعه خدمته وانتهى فان هو كان حلالا لاسبيله عليه كيف جمع هذا البيع وهل اذ بيع بيع الخدمه في  
 هذه القرون يجمع بينهما في صورة عبد غير مملوك او قالوا انك بعتك خدمته بعدى هذا سنه او مدحا كما ان اذ امانات المديبر هل يعتبر في  
 تركه ان يخرج من الثلث ام لا وهل يجمع للبايع ان يرجع فيه واذا رجع ما حكمه واذا زاد منه ما حكمه واذا امانات المديبر من رثته **الجواب**  
 اما جواز بيع خدمته فزاده السكوني عن جعفر عن ابي بن علي قال باع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع رقبته وركب عامه عليه  
 ابي بصير عن ابي عبد الله قال لعبد الامه قد رجعتك فاعطيك على ثلث هذه الاجناس واذا اعتد هذا الاصل فالتقسيم عليه في  
 بيع بيع خدمته المديبر ومن غيره لان حكم يثبت على خلاف الاصل فيحق بموضع الورد ويعبر فيه المديبر من ثلث الاولى بعد وفاته لان رقبته  
 باقية عليه واذا امانات المديبر قبل المولى فما لولا وان مات بعد ولا فهو حر من رثته السابغة اذ لم يبق لاحد ولا يجمع للبايع ان يرجع  
 في بيع خدمته هذا كله على تقدير القول بجواز بيع خدمته والمحققان يبيع رقبته المديبر جارية لانها مفسقة بمولاه الاجناس لا يوردها  
 وامساها البنت حرة واذ امانات المديبر ما نأوا وراثة جعفر قال هو مملوك وان شاء باعه وان شاء لعقته **كما لا يملك قول**  
 وقول الرقبه لياها ولا يملكها من قول اهل الجاهلية هذا الكلام كان غير علم لم يدخل في العقدة لان غايته الاجناس ان كان وان لم يكن  
 هو الخبيثة المبتدأ بل اجبر **الجواب** من قول اهل الجاهلية هو الخبيثة وانما اقتصر على هذا لان الاجناس احكام شرعية فاذا اخبر ان هذا من قول اهل  
 الجاهلية فقد اخبر ليس من الاقوال الشرعية وهو ال على كونها ليس من باب الملائمة **فوقله** رقبته استثنى الانسان في بيعه ثم خالفه  
 عليه منى لانها عين موقوفة كيف يكون ميسا موقوفة هل يباع او لا امثله منكم في الكل **الجواب** الاستثناء في الاصطلاح العقباء  
 هو ان يقول ان شاء الله ومضى قال ذلك يجب الوفاء باليمين وهو معنى الوقف ولا يرد بالاستثناء ان يخرج شيئا معناه ما حلف  
 عليه **فوقله** ان كان المالك قد طهر به رقبته والقران يدل على جواز **الجواب** هذا الجمل على الكراهية الشديدة لا عطا التحريم وقد  
 روي الجواز جماعة عن ابي عبد الله وابي جعفر الثاني والشيخ جواز ذلك في الاستبعاد فقال بعد ايراد الاجناس والمختلفة والوجه في هذا  
 الجوز ضرب من الكراهية لان من جحد ما لعنه ثم اورد بعد ذلك كره ان يخذ مكانه فالرسل ليس ذلك بمحظور **فوقله** ومن وجب له احد  
 شيئا ثم مات الواهب ظاهرا لم يورثه ذلك الشيء بخلاف ان اشراه واعطى مثله ولم يكن عليه كفارة ولا اثم كيف يحلف في القران  
 وادعى تسليم الثمن ثم اصل المسئلة من ذهب لراحد والذهب كيف يحلف في القران بالشرع وادعى تسليم الثمن ثم اصل المسئلة من ذهب لراحد  
 كيف يحلف على الشرع **الجواب** في كلام الشيخ حذف تعدد من وجب له احد والى شيئا وكتب له كتاب ببيع يتقضى البيع قبض  
 ثم مات الواهب بهتد بهذا التقدير ما رواه محمد بن ابي الصلاح قال قلت لابي الحسن ان ابي صدق علي بصيبي في دار فقلت طمان العتقا  
 لا يجوزون هذا ولكن اكتبه الشراء فقال لا يصنع من ذلك ما بدا لك وكما ترى ان يسوغ لك فوقه فان بعض الورثة ان يستخلف  
 الى نقد ما التزم ولم نقد شيئا قال فاحلف له وفقر ذلك انه اذا وهب قدامه فاذا ادعى الشراء وبطل حجة يقتض الثمن فقد ثبت ما  
 ادعاه فاذا ادعى الخصم ان ذلك على وجه الحيلة وان لم يكن هناك قبض الثمن فيهما للفقهاء قولان لحدما لا يوجب عليه اليمين لانها فام  
 بئنه بدعواه فلم يكن في طرفه يمين لانها مختصة بالتمك والآخر عليه اليمين لان الخصم لم يدفع ما شهد به المشهود من اقرار المالك بالبيع القبض  
 بل يدعى اقرارا لا يعلمه شاهد ويدعى غير العلم به فله اليمين لكن المديعي غير محقق في دعوى الاستحقاق والمشهود له حق فله  
 بخلاف ان يحلف مع التوريط ما يخرج عن الكذب **فوقله** ومن حلف الا يشرب من لبن عنده ولا ياكل من لحمها وللبول حاجته الى ذلك لم يجز له  
 شرب لبنها ولا لبن ولا دها ولا اكل لحمها من لبنين انما وعقته على ايام فخره ولا ولا من غير ان يقع عليه عين بماذا **الجواب** لا ريب  
 ان اليمين تغلق ثلثي الشاة ولحمها وولدها ليس لها ولها وكان الشاة ومعوق في ذلك على رواة عبد الله بن الحكم عن ابي بن  
 عطية قال قلت لابي جعفر عن ابي اليسار الاشرب من لبن عندي ولا اكل من لحمها فبعها وعندك من ولدها فقال لا تشرب من لبنها ولا تاكل  
 من لحمها فانها ممتها وكان نظره في هذا لان ولدا شاة مولى من لحمها في حرمه ان يحلف لا اكل من لحم شاة معينة فذلك الزبارة ومخوف  
 لم يمتا وطا اليمين لانها منسوبة الى الشاة التي حلف عليها وقد روي عن بعض الامهات في بعض رواة وقال هذا لم يمتا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن روي  
 عبد الله بن الحكم ضعيفة فان الجاهليين كان عبد الله بن الحكم ضعيف ما ذكرناه من الوجوه ليس يعقون لان الزبارة الاسن ينسب الى الشاة المخلو  
 عليها اما لحم ولدها فلا ومارك من قوله هذا لم يمتا رسول الله صلى الله عليه وسلم فله الجواز والاستعارة **فوقله** من يمتد لانه لا يزوج حتى يمتد تزوج قبل  
 الحج وجب عليه الوفاء بالندرسوا كان حجة حجة الاسلام او حجة التطوع لا يمتد عن طاعة في صياح كيف فخره هذه المسئلة وحسن  
 قبل ان يمتد فله كذا وبطل على هذا الشايل رواة اسحق بن عمار عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم قلت رجل كان عليه حجة الاسلام فقال ان تزوج قبل  
 فانه تزوج به

عن قول الرقبه لياها  
 الجاهلية  
 المبتدأ

عنه  
 الجاهلية  
 المبتدأ

عنه  
 الجاهلية  
 المبتدأ











# كتاب الصلوة

انكره شديد الكراهية وليس بمحذور وبطل عليه لاصل وعموم القرآن ومارك الحلي وغيره عن ابي عبد الله ع لا يكره شيء من الخبائث  
 الا الجرح واما النوى عن بغيره فانه عول في ذلك على روايات منها رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال كان علي ع يركب بعلة  
 رسول الله ع ثم يمر بسقي الخبيث ثم يقول لا تاكوا ولا تشربوا مما لم يذكر لكم من السمك فخر لا خلافا في فلساؤه اخلافا في الاحاديث والخبائث  
 رضى ضبط ما نقلوا في النوى عند الكراهية سيما واكلا قولهم واذا مضى الانسان شبكه في الماء ثم قلعهما وقد اجتمع فيها سمل كثير جازله  
 اكل جعبه وان كان يغلب على ظنه ان بعضه في الماء لانه لا يظن بغيره الى متبره من غيره فان كان له طريقا الى غيره فامات في الماء عظم الجرح  
 اكل مامات فيه وكذلك ما يضا في المحظاير ويجمع فيه جازا اكل جميعه فقد لطم في غيره الى متبره الى من المبت كيف يجوز اكل مامات في الماء  
 ولم لا يؤخذ من ما علم جبانته بعد اخراجه من الماء والباقي يحتمله الجرح الشجره جمع بين مختلفا لاحاديث منها الثاني واول في غيره  
 سعيه فضاء عن القتم من غيره عن ابي جعفر ع رجل مضى شبكه في الماء ثم رجع الى بيته ثم اناها وقد وقع فيها سمل ففنى ما علمت  
 به فلا بأس باكل ما وقع فيها ومثله رواه الحلي وروى عن عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله ع عن رجل صاوم سكا وهب احبها ثم  
 اخبر من بعد مامات بعضه في الماء فلا تاكوا ولا تشربوا منها فانها مامات فيما كان من حيايتها فجمع بينهما بما تضمنته لهما به ويمكن ان يؤيد ما ذكره من  
 الثاني واوله الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال كل شيء يكون فيه حلالا وحرام فهو لك حلالا بلا حاشية تعرف الجرح  
 منه بعينه فتدعه الوجه عند ترجيح الروايات المانعة لاتفاق الاحتجاجات على تحريم الطافي وهو الذي يهوت في الماء قولهم واذا اخطأ  
 العلم الذي به المبت ولم يكن هناك طريق الى متبره منها لم يجل له اكل شيء منه ويبيع على مستحل البسته وقال قبل هذا واذا وجد الجرح لا يعلم ان ذكر  
 هوام مبت فليطرحه على النار فان انقبض فهو نكح وان انبسط فليس يذكي كما الفرقي بين الصورتين حتى خالف بين حكمهما وفي المسئلة  
 الاولى اذا اخذنا من العلم ما لا نعلم اذ كنه هوام مبت فلم يعتبر في المسئلة الاجرة ثم قوله يبيع على مستحل البسته لم يجل له ذلك والبيع  
 قال اذ احرم الله شيئا حرم منه الجرح الفري بين الخاين ان الخناط بالمبت يتيقن فيه لذلك فيقن كل واحد منهما مدفع يتيقن  
 الاخر اما ما لا يذكي اذ هوام ليس يذكي فلا يتيقن فيه بستره فيجوز الاول مجرعا ثانياً يتيقن في احدهما نجاسة فانه يجب الامتناع  
 ولا كذا القصل الشك في الماء الواحد وقول ان كل مظنة تؤخذ منه ولا يذكي اذ كنه هوام مبته حق لكن فرق بين الشك في عارض اليقين  
 وبالجمله ان الصورتين مختلفتان فلا يلزم من الحكم على احدهما الشيء مساواة الاخرى فيه على ان اعتبار العلم المشكوك به بالنار والشيء  
 بعينه واما قوله يباع من يستحل البسته فاعتمد على روايته حماد عن ابي عبد الله ع عن رجل سجد على الحلي عن ابي عبد الله ع قال اذا اخطأ الذي في البستر  
 باع من يستحل البسته وبكل شيء وبقران يكون الصبر غايها الى الذي بان يعلم وزنه وان لم يعلم عنه قولهم ان الصبر لا يجوز استعماله  
 اذ اذكي وبيع غيره لا يجوز الصلوة فيه وهي جلود السباع كلها مثل النمر والذئب والتمذ والسبع والسمور والسجاء والارنب وما  
 اشبه ذلك من السباع والبهائم وقد رويت رخصة في جوار الصلوة في السمور والسجاء والفك والاصل ما قد مناه وقاله في باب  
 ما يجوز الصلوة فيه ولا يجوز الصلوة في الفك والسمور وروى كل واحد من هذه الروايات رخصة في جوار الصلوة في هذه الروايات  
 خاصه وهي محمولة على حال الاضطرار ولا بأس بالصلوة في السجاء والمحوصل في المسئلة الاولى في ما لا يجوز الصلوة فيه فقال في  
 روي رخصة والاصل ما قد مناه فجعل الاصل انه لا يجوز الصلوة فيه وفي باب ما يجوز الصلوة فيه لم يرد في جوار الصلوة فيه وجعل الرواية  
 بالرخصة في الفك والسمور **الجواب** في هذا انما هو تخمين في اختلاف الاخبار وملاحظه الجمع بينهما والمحقق عند جوار الصلوة  
 في السجاء كذا في ذلك في المسئلة فقال في روي رخصة في جوار الصلوة في الفك والسمور والاصل ما قد مناه فاما السجاء والمحوصل فلا  
 خلاف انه يجوز الصلوة فيها وقال في التهذيب ما السجاء خاصة فقد رخص في الصلوة فيه قول ط الذي اذا ما لا يخبر بمختلفة  
 جوار الصلوة فلا يمنع الاموضع لانفاق على المنع ولا تضع الى من يقول لك الاجماع منع على انه لا يجوز الصلوة فلا يمنع الاموضع  
 الانفاق على المنع ولا تضع الى من يقول لك الاجماع منع على في جلدنا الا بؤ كل لحمه فانه يتعلق بالفاظ يقع في بعض الاحاديث وفي  
 بعض الفاظ المصنفين فيهم والسمع الذي لا يخفق معنى الاجماع ثم نظره ثم يفتي عن ظنه ان لفظ اخطأ هو قولهم لا يجوز ان يعمل من جوار  
 المبت ولو اخطأ في الماء لعجز الوضوء والشرع بتحريمه فضل كيف يجوز هذا وخالفه بالقياسية بخبر الجواب والارباب  
 ينسبون ان كان قلبا لكن قد يحتاج الاستعمال فيها لا يكون طهارته في استعماله شرط هو لم يكرهه الانسان ان يؤتي شيئا من نعم ثم يكرهه  
 بيده بل ان اذ ذبح شيء من ذلك فلبس ثوبه لم يكرهه ولا يذبح شيء من ذلك فيفسد خيل من رجع الى المربي فكيف يكرهه  
 ثم يكرهه **الجواب** في المسئلة راجعة الى قول شيء من ذلك اي من النعم لا الى الموهب منها وبين ذلك ما روى عن ابي عبد الله ع لا يكره  
 في غيره منها وبين ذلك ما روى عن ابي عبد الله ع في الرجل يعلف لسانه والساكنين في بيته لما قال لا يحسن لك ولكن اذا كان ذلك

واما بت فيه

يتيقن في البسته



مَنْ كَبَلَ لَهَا يَدَا

الوقت فليدخل السوق ويشتري منها ودين بجره من الغنم اخبره ولم يحمله ذكر ذلك لانه المتخلى عليه فحق له ان جعل فيها من الدم وما  
 فليدفعه غدا اذا كان فيها لا ان ياربعيل الدم اخذ الدم بعد التبريد لا يثر له الجواب لما كان الدم سقطا احتيازا لئلا  
 في ما رجعته واجرى في قعرها يسقط في القدر راجعا الى النار له ويؤيد هذا رواية ذكرها ابن ادم قال ما لنا بالاحسن عن قطره خمر او نبيذ فقلنا  
 في قدر فيه لحم ورفا كبر قال بجره لمرق او يطعم اهل الذمة والكلاب اللحم اغسله وكله فكل وان قطره من الدم قال الدم فاكله انما رافقه فحق له  
 وبكره ان يدعى الانسان واحدا من الكفار في طعامه فاكل مع من ردها فليأمر بضرب يده ثم ياكل مع من شاء ما عفا به العسل وهو  
 يطهر به الجواب الكفار لا يتقون عن كثير من النجاسات فادخل غسل يده ففقد ذلك تلك النجاسة وهذا يجعل على حال الضرورة  
 او على ما كان له من غسل اليد والاراء الاستغناء النفس الذي يعرض من ملات النجاسة العتيبة وان لم يمد طهارة اليد روى العيون  
 انهم قالوا ما لنا باعبد الله من غير ما كثر له وكذا قالوا بالاسان اذا كان من طعامك ومساكنه عن مؤاكله الجوس فقال اذا ارضنا  
 فلا بأس ان يلقى هنا غسل اليد فحق له ان يبيد اكانا واقيعا او فزا من له شئ يعمل كل واحد من هذه الاشياء الجواب روى  
 عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر من خمسة العصر الكرم والقمح من الزبيب اشبع من العسل والمز من الشعر والنبذ  
 من اللحم فحق له لا يجوز ان يؤتى على طنج العصر من يستحل شره على اقل من الثلث وان ذكر ان على الثلث ويعقبه من لا يشر به الا على الثلث اذا  
 ذكر ان على الثلث ويعقبه من لا يشر به الا على الثلث فاذا ذكر ذلك وان كان على اقله يكون ذلك رقبته هذا كلام مضطرب فهل يمكن  
 على الصفة الجواب لا يمنع للناو بل هنا واظن الشيخ والادان بكذب كثير فكيف موضع قل ويد على هذا رواية معوية بن عمار قال ما لنا  
 ابا عبد الله عن رجل من اهل المعرفة بالحوق يابني بالخمر ويقول قد طنج على الثلث وانا اعرف انه يشر به على النصف فقال خمر لا يشر به قلت فحق  
 من غير اهل المعرفة عن لا يشر به على الثلث ولا يستحل على النصف يخبر ان عنه بخمسة على الثلث يشر به قال نعم فحق له ما كان من صفته  
 او جرحه او خرفه جاز استعمالها اذا غسلت بالماء ثلث مرات حسب ما قدمنا من ذلك ثم قال في باب تطهير الثياب اذا صلبها  
 او شئ من الثياب السكرو وجب غسلها سبع مرات ثم ثلث مرات الجواب اشاد ابن ابي مازك في باب المياه من قوله فكذلك كل الماء في  
 فيه نجاسة وجب اطلاق ما فيه من الماء وغسله ثلث مرات والماء السبع المذكور في باب تطهير الثياب عنه على الاستحباب ويدخل قوله  
 في هذا بابا لا يحكم وقد اوردوا صورتهما الذي يكون فيه الخمر يخفف ثم جعل فيه الخل قال المراد بغسل ثلث مرات وجوبا او سبع  
 استحبابا فحق له ان يرفع الخمر في الخل يحرق استعماله لا بعد ان يصير ذلك الخمر خرا ككيف هذا والاشارة في ذلك الى الخمر الواقع والخمر الذي  
 هو في الظرف ثم اذا وقع الخمر في الخل صانجا فكيف يطهر الجواب القميص استعماله لا يغيره الى الخل وقوله ذلك الخمر اشارة الى الخمر الذي في  
 الظرف الذي وقع منه شئ من حر في ظرف الخل فعند اذا صار جزء ذلك لظرف خل فقد علم صيرورة ذلك الخمر الواقع في الخل خلا لا يشر  
 باقيا في ظرف الخمر لا يغلب معه فجاز استعماله في الخل ويدخل على هذا الناو بل ما ذكره في الهندية ناو بل وما يبري بصير قال مثل الغليل  
 بطرح على كثير من الخل ومع ذلك فلا يجوز استعماله حتى يبري من تلك الخمر يبري من غير ان يصبغ خلا فافادنا ذلك خلا حلج ذلك  
 الخل وليسنا انما ذكره الشيخ بل الوجه ان ذلك لا يحل فحق له ان يداشق جوف سمكة اذا كان من جنس ما يحل اكلها او لا يعتبر جوف  
 حية الجواب في هذا رواية ضعيفة احدها عن السكوني والاخرى مرسله وكلاهما عن ابي عبد الله فلا تمسك بهما لكن في بعض  
 الروايات ان تقول الاصل بقاء الحية حية مستتلا لباغضه فيكون مذكاة تبعا للمصيدة ولما لم يتحقق موطن في الماء كان الاصل الحل  
 وبه توقف فحق له ان يداشق سمكة من الماء فانت فادركها الانسان وهي تضرب جاز اكلها وان لم يدركها كان تركها واجزله  
 اكلها هل اذا بدا لا ذاك ههنا ان هذا ام بالنظر تركه مع النظر ان كانت مقصورة الجواب اراد الشيخ ان صاحبها بالبداهة  
 الا لانه وهذا الخبر في كثير من كتب قال في الهندية بل ما ثبت قبل ان يدركها لم يحل اكلها وروى ذلك على بعضه عن جعفر بن موسي جعفر  
 قال سالت عن سمكة وثبت من نهر فوقع على الجذ فانت اكلها فقال ان تها قبل ان تموت ثم ماتت فكلها وان ماتت قبل ان تأكلها  
 فلا تأكلها ولا تبيح عندنا ولا كذا حية خارج الماء يكفي في حلها الا انما هو ما يوشق في الماء ويؤيدنا فلنا ما رواه سلمة بن  
 عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ان يقول في السمكة الصبغة اذا دركها وهي تضرب تضرب بدنها وتقطر بعينها في ذكائها فحق له  
 ولا بأس بكل لحم الطير والزل هل هذا لفظان مراد فان ام متباينان الجواب الغزال هو الشاة من يتجرع والحي الكبير فاختلافها  
 ما بين الصغرى والكبرى فحق له اذا اخذ الكلب العلم صيدا وادركه صاحبه جارا وبذ كبره فان لم يكن معه ما يذ كبره فليتركه حتى يقتله  
 ثم ياكل ان شاء كيف يجوز اكله وقتل الكلب لعل المرع او اكله ما ان يكون تركه واما ان لا يكون فان كان الاول لم يشرط عدم ما يذ كبره  
 كان لثان لم يجز اكله في الحالين الجواب لا يبعد ان يكون قتل الكلب تنكرا مع عدم ما يذ كبره كما لا يجوز ان يذكي بعين الجذ

فان يصبغ بطنه بالخل

فان يصبغ بطنه بالخل  
فان يصبغ بطنه بالخل



# كتاب الصيد للشيخ

مع وجوده ويجوز مع عدمه وكذا لا يجوز الذباحة في غير الحلقوم ويجوز مع القند ومعتد الشيخ على هذا التقصيل ما رواه جليله  
قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يسل الكلب على الصيد فيأخذه ولا يكون معه سكين فيذكبه بها فيدعه حتى يقتله وبأكله منه  
قال لا بأس قال الله تعالى فكلوا مما استمكن عليكم **فوق** لم من المستأن لا ينبغي الذبح إلا بعد أن يترد وهو أن يبين الرأس إلى الجسد ويقطع الخناق  
فإن سبقه السكين طبا إن الرأس جازا كالأجزاء من اللحم فإن لم يخرج الدم لا يجزئ كله وفيه نقد ذلك لم يخرج كله طبا  
في منبأ إلى شيء يعود ولم لا يجوز أكله وأبناؤه الرأس إنما يكون بعد الذكاة فالتحريم بناء على **الجواب** إجماع عابدة الخالق المنبوع وبذلك على  
ذلك قوله فإن سبقه السكين وأبناؤه الرأس جازا كالأجزاء من اللحم الذي سناه ذبحه وإنما يخرج الشيخ كله مع نقد الأمانة  
لأن تلفه غير المنع أو بامر ضايف إلى الذبح فيجبره مجر به للذبح إذا مات في أثناء إتمام الخناق على أن هذا هو وجهه ولم يقتض موتها بالذبح  
بأنفاده وبثبوت ذلك رواه مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله عن رجل يبيع فاسرج السكين فابان الرأس قال ذكاة وجهه لأن  
يتعدى وروى محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن رجل يبيع فاسرج السكين فابان الرأس قال ذكاة وجهه لأن  
أنه مكروه والى هذا ذهب في الخلاف لأن الأمانة على تلفه بعد صبره ورتبه ذكابه وهو يحكم الميت لأن حياته غير مستقرة والرواية التي سقت  
ضعيفة لأن مسعدة فظي لا يجوز أن يقتل السكين ويذبح إلى فوق بل ينبغي أن يثبته من فوق إلى أن يقطع الحلقوم قوله لا يجوز همل  
هو على الكراهية والخطرون كان على الخطر فما وجه خطره **الجواب** هذا على الكراهية لا الخطر ولو قتل بالخطر لكان يجلد ذلك لأنه  
تعذيب للجوارح بالاضروءة إليه وبما رواه جليله بن عيسى عن ابي عبد الله عن رجل يبيع فاسرج السكين فابان الرأس قال ذكاة وجهه لأن  
ولا تقتل السكين لئلا يذبحها تحت الحلقوم وتقطعها إلى فوق **فوق** لم لا يجوز ذبح شيء من الحيوان صبر وهو أن يذبح شيئا ونظيره  
جواز أخذه هذا مكروه أم مكروه مطلق **الجواب** هذا على الكراهية ومستنده رواية عياض بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن أن امرأته  
كان لا يذبح الشاة ولا الخمر وعند الجوز وهو ينظر إليه وعياض هذا يرى فلا يعمل بما ينفر به وإنما قلنا بالكراهية لأن الخطرون  
يحسب بالأمور المحسوسة فحصل له الاضروءة إليه فيكون اجتنابه أولى **فوق** لم لا يجوز نسل الذبيحة إلا بعد بردها فإن سلخ قبل أن  
أو سلخ منها شيء لم يجل أكله وجبر تحريم ذلك **الجواب** الوجه أن ذلك مكروه وإن لم يبر بلفظ الخبر قد روي ما ذكره أحمد بن محمد عن محمد  
بن جعفر قال أبو الحسن ضاع الشاة إذا ذبحت وسلخ وسلخ منها شيء قبل أن يموت فليس يجل أكلها والرواية مرسله والعمل بها نادر  
فألا والى القول بالحل مع الكراهية لأن الأصل يقتضي الأصل **قول** لا ذابح شاة أو غيرها قائم وجب بغيرها جبين فإن كان قد اشترط  
مُدَّ ولم يظفر بالروح فذكاة ذكاة أموان لم يكن تاما لم يجل كله على حاله وإن كان فيه روح وجبت تذكيته والا فلا يجوز أكله هل الزاوية  
ولم تلج الروح أصلا أم وقتخر وجهه لم يكن فيه روح وقوله ذكاة ذكاة أم هل أراد الذكاة الواقترة بغيره ذكاة أم بذكي مثل ذكاة صبرا  
ذا لا يكون تاما هل بعدم الاشتعاب بشيء آخر **الجواب** أراد بالذي ليس تاما لم يكن اشترطه أو براد عدم ولوج الروح أصلا بحيث لا يمتد  
الروح في جوفه لم يجله لم يذك هذا مقصوده في كتبه كلها وأما بعد الشاؤون على ذلك وعندك هذا في موضع المنع أما اشتراط تمام  
الخلفه فأنكسما اتفاقا ورواه محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عن رجل يبيع فاسرج السكين فابان الرأس قال ذكاة وجهه لأن  
عن ابي جعفر قال أما اشتراط عدم الحقيق مع اشتراط الأنياب بعيدا ما لا فاعدم النقل وأما ثانيا فلقتضاء العادة بخلاف  
**قول** لم يجل من الميتة الشعر والصوف والوبر والریش إذا جاز ولا يجل شيء منه إذا قلع منها قوله منه هل هو راجع إلى الرأس حسب الأصل أو الشعر  
والوبر والریش ثم هل أراد بقوله لا يجل شيء منه مطلقا أو يزيل الجاسته ما طمت عليه **الجواب** إجماعنا على الجمع بينهما كل واحد  
منها إذا قلع من الميتة كان موضع الاتصال منه مستحييا للميتة لا يبر بلفظ من مادة في البدن متصل بالروح فإذ أخرا فصلت عنه ولا  
يفضل عن الصوف لو قلع فان توصل إلى إزالة ذلك القدر ثم غسله جاز استعماله ويؤيد ذلك ما ذكره جماعة قال قال عبد الرحمن بن ابي عبد الله  
زيارة ومحمد بن مسلم اللين واللبا والبصر الشعر والصوف والوبر والناب الحاف وكل شيء يفصل من الشاة والدابة فهو ذكي وإن أخذته  
بعد أن يموت فاعسله وصل فيه **فوق** لم اللين كيف يجل من الميتة وهو ما يبيع وهو يخرج على إفاة الميتة **الجواب** هذه الرواية مشهورة  
عن أهل البيت عليهم السلام وروى ذلك الحسن بن محبوب عن علي بن رباب زيادة عن ابي عبد الله عن رجل يبيع فاسرج السكين فابان الرأس قال ذكاة وجهه لأن  
قال لا بأس به قالت اللين يكون في ذبح الشاة وقد ماتت قال لا بأس به قلت والصوف والشعر عظام القيل والجلد البصير يخرج من اللحم  
فقال كل هذا لا بأس وقد خالف في ذلك سائر بني عبد العز من قهناؤا وقال محمد بن اللين وهو عند أولى وأحوط والرواية بأنما ذكره  
الشيخ منها الصحيح ومنها الضعيف فالضعيف ليس بحجة والسليم لا يثبت أن يكون حجة في نفسه لأنه لا يثبت إلى إفاة البقعة فيكون الجلد  
بذلك ناظر أحاديثه بالحق وهو صناد الأحياء الذين **فوق** لم يكره الاستئذان في العير فإنه لا يؤمن من أن يطليه صاحبها يكون

عناشاه







# كتاب الوقف والهبة

يخرج من الوقف ثم يقسم بينهم يتوارثون ذلك ما بقوا ويبقى الغلة ذلك للموتى من قربة الميت ان يدفعوا الارض اذا احتاجوا ولم يقسمها  
يخرج من الغلة قال نعم ارضوا كلهم وكان البيع حراما باعوا والخير ضعيف لان جعفر واقفي غير ان مضى الرواية صواب **قول**  
واذا وقف مسكنا لم يقعد فيه من وقعه عليه وليس له ان يسكن فيه غيره فبعضوا هذا وقد خرج عن ملكه قبل مراد الشيخ ان المسكن  
الموقوف صحيح ان يكون الواقف من جملة الموقوف عليهم فيلزم ان لا يصح ان يكون من جملةهم وهل المراد يقعد ليجاز ان يقعد معهم في  
الصق الاول من جهلكم **1** اذا وقف على الفقراء مثلا وابناء الشبيل وكان منهم جائز المشاركة اذا اشقوا الوصف لان الوقف  
ليس له المصلحة العامة لا يقتضي اختصاصا بل يشترط من حصل له ذلك الوصف لما لو وقف على قوم وشروط ان يكون في جملةهم  
بعض وكذا الوقف على قوم باعياهم لم يصح المشاركة الا باذنهم وابعانهم **قول** واما الذي ليس فيه رجوع فهو كل هبة وهبها الانسان  
لذي رحمه ولدا كانا وغيره اذا كان مقبوضا فان لم يكن مقبوضا جاز له الرجوع فيه **قول** وان مات كان ميراثا كيف يكون الموت  
رجوعا والهبة لا يبطل الا بالرجوع ولم يحصل لها الوكناطية لا يقع الامع القبض كان هذا صحيحا **الجواب** الهبة مفردة عن القبض  
لا ينتقل عن ملك الوهاب فعند الموت ينتقل عنه الى الورث وقوله فان لم يكن مقبوضا جاز له الرجوع فيه يعني بالرجوع اذ الحكم  
الهبة الذي من شأنه نقل الملك منضا الى القبض يؤيد ما ذكره روايات منها رواية داود بن الحصين عن ابي عبد الله قال الهبة للهبة  
عالم يقبض حتى يموت صاحبها قال هي ميراث **قول** وما نصد الانسان به لوجه الله فلا يجوز ان يعود اليه بالهبة والبيع والصدقة  
لم لا يجوز ذلك **الجواب** انتهى هنا على سبيل الكراهية والحكمة فيمنع المفسر عن مبايعته ما يضر في القربى ليقع الصدقة من معاوضة  
فيكون المنع عن استعادة الفضة الى غرض صاحب الشرع ويؤيد ما ذكرناه رواية منصور بن حازم قال قال ابو عبد الله ع اذا قصد  
الرجل بصدقة لم يجل من ان يشترطها ولا يستويها الا في ميراث **قول** فان وقف على المؤمنين كان خاصا يجتنب الكبار من اهل القبيلة  
بالا ثم دون غيره ولم يكن للفاسق منهم شيء على حال كيف هذا والقاسم ومثمن **الجواب** عند كثير من فقهاء شافيا لان ايمان اسم  
للاعتقاد والعمل وان لم تكن لكثير فاسق لا يقع عليه اسم الايمان وهو مذهب ابو عبيد بن رافع في هذا الاجتثاث واما على اختيارنا فان  
الايمان اسم للاعتقاد الصحيح فاذا اطلق فادل المؤمنين المطلق ولا يتناول للفاسق الامع متدين فقول مؤمن فاسق لان الايمان في المراد لا يقتضي  
به تسميته مطلقا لان ليس بفاسق وان كان الفاسق يطلق عليه اسم المؤمنين مع التقيد فكان الشيخ رحمه الله على هذا المعنى ان الوقف  
اما الشيخ المتفكر فالظن من مذهبه ان هذا الكثرة لا يسمي مؤثما **قول** واذا وقف المسلم سبعا على مصلحة فبطل اسمها جمل في وجه البر  
قبل هذا وقته وقف لا نسا سبعا على وجه من الوجوه او على قوم باعياهم ولم يشترط بعد انقضاء عوده على شيء بعينه فمضى انقضاء  
ارباب الوقف رجع الوقف على ورثة الواقف هل بين الكلامين اختلاف **الجواب** اما الوقف على المصلحة فبطل القاطر واصلح  
الشوارع ومسكن القوافل وما شاكلها والوقف في التحقيق على المسلمين المستفيدين فوال تلك المصلحة لا يخرج عن الوقف ولا يفسد  
فلهذا يصرف في وجوه البر اما الوقف على قوم باعياهم او وجه من الوجوه غير الوجه المخصص بالمصلحة العامة للمسلمين فانه جبر  
مخرج يرجع الى ورثة الواقف عند انقضاء القوم وان كان في هذه قولان احدهما احتياط المعينة انه ينتقل الى ورثة الموقوف عليهم الاثر  
لخاره الشيخ انه ينتقل الى ورثة الواقف وهو الحق لا نه جبر يخرج منه في الموارث لقوله ع في عني على يد والي جبر اطلاق الموارث  
**قول** لم يمتا سكنه مد عمر كان ذلك ما ضا بمقدار ثمان جوة فاذا مات كان لورثته نقل الساكن عن المسكن وان مات الساكن ولم  
ورثة كان لورثته ذلك ان يعضه ما جوة المسكن لم لا يكون له اخرج لورثته الساكن انما كانت للاب فكيف ينتفعها الورثة **الجواب** انما  
منفعة ما لله بملك بالتمليك فاذا جعل لها ابدانها المبحول فوجب ينتقل الى وارثه كما يملكها المورث لو كان باقيا ولا يقال لو  
ملكها الجار لاجارته لانها لا تمنع ذلك لانها تتضمن اضرار المالك بالتساقط على ملكه على الذي يرجع في ذهني انه لا يكون لتعقبه السكن  
الا اذا جعلها له ولعقبه ولو جعل السكن له مدة جوة المالك ولم يتلفظ بجعلها لتعقبه بعد وفاته المبحول بطلان السكن لا نه ليس بملك  
بل هو شبه بالاباحة وان كان لا زمانا فلا تعقب المبحول وما ذكره في النهاية خطأ لا نه **قول** واذا جعل الانسان حذره عبدا او اسير  
لغيره مدة من الزمان ثم هجر بعد ذلك كان جازرا وكان على المملوك الحرية في تلك المدة فاذا مضت المدة صار حرا فان بقى بعد هذه  
ثم ظفر به من جعل له حذره لم يكن له بعد انقضاء تلك المدة عليه سبيل وان كان صاحب المملوك الجار به جعل حذره لنفسه قبل ان  
ثم هجر بعد ذلك وابقى المملوك انتقض ذلك استيرفان وجده بعد ذلك كان مملوكا بعل به فاشاء ما الفرق بين المالك لا جبر  
وقوله انتقض ذلك التدير كيف مما تديره بالتدبير عن بعد موت المولى **الجواب** اذا جعل له حذره متاعا ثم يجره حرة فهو حق بصفته يبيع  
على مذهبه اما اذا جعل حذره ماله مدة جوة ثم هجره بعد موته فانه يبيع لان الاصل ان التدبير عن بعد لو فاة فلو علفه بوفاة



# من كتاب النهاية

المالك وقات عنهم فاني لا اضع منه واما الفرق فالشيخ زكا اور رجبين مختلفين احدهما عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر في مدية ابيقت  
ثم جئت وقد مات سيد هاشم والارثا جميع ما معها للورثة لانها ابقت عاصبة لله وليس بها فابطال التدبير ولا اخرى عن يعقوب  
شعبان ابي عبد الله عن الرجل يكون له الخادم فيقول له اقلان تحمده ما عاش فاذا مات فاني حرة فابق هذا للورثة ان يتحدوا  
فقال الا اذا مات الرجل فقد عرفت جميع بين الروايتين بما دل عليه مضمونهما من الفرق ولان بين الروايتين تفاوتا في الشاخص  
ان يستند الفرق في الحكم اليه **كتاب الوصية** قوله في الوصية ان الانسان لعبد بثلاث ماله نظره في قيمة عادلة فان كانت قيمة اقل من  
الثلاث اعتق ولحقه الباقي وان كان مثله اعتق وليس عليه شيء ولا له وان كانت القيمة اكثر من الثلاث بمقدار السدس والربع او الثلث  
بمقدار ذلك استسعى في الباقي للورثة وان كانت قيمة على الضعف من ثلثه كانت الوصية باطلا واذا كانت القيمة اكثر من الثلث بمقدار  
السدس والربع او الثلث اعتق بمقدار ذلك واستسعى في الباقي وان كانت على الضعف من ثلثه كانت الوصية باطلة لم يصح اذا كانت ازيد  
ما ذكره بطل على الضعف انما زاد استسعا في صورة فليجزم في الكل لقوله وان كانت على الضعف كانت باطلة بيقين الوسط بين لكل والضعف  
لم يتغير فاحكم **الجواب** الشيخ زكا عوله في ذلك على رواية الحسن صالح عن ابي عبد الله في رجل اوصى له بماله فقال له المالك  
تقوم بقيمة عادلة ثم ينظر ما ثلثت فان كان الثلث اقل من قيمته العبد ربع القيمة استسعى العبد في ربع القيمة وان كان الثلث  
اكثر من قيمته العبد اعتق العبد ودفع اليه ما فضل والذي اذا ضعف هذه الرواية فان الحسن صالح عن ابي عبد الله في رجل اوصى له بماله فباعه  
انما لبيت من يده في الابطال والحسن ان يسهل فيما بقي عليه ثلثه كان او اكثر وقد حقق ذلك في مسائل الخلاف فقال اذا اوصى لعبد  
بعينه صح وقوم العبد اعتق اذا كان ثمنه اقل من الثلث فان كان اكثر استسعى فيما يفضل واستدله باجماع الفقيه **قوله** واذا اوصى  
ببقية ماله لو كان عليه دين فان كان قيمة العبد ضعف الدين استسعى العبد في خمسة اشد من قيمة ثلثه اسمهم للديان وسما للورثة  
وسم لهم وان كانت قيمة اقل من ذلك بطلت الوصية لغيره ان الدين ثمانية عشر دينارا وقيمة العبد ستة وثلاثون دينارا لانها ضعف ثلث  
فبذلك استسعى العبد ثلثين دينارا وقوله ثلثه اسمهم للديان وسما للورثة وسما لهم لم يجعل للدين خمسة عشر دينارا وللورثة عشر وللعبد  
وعلى هذا التقدير لا يكون قد وصل الى الديان ماله وان كان المراد بقوله للديان ثلثه اسمهم هي ثلثه لاسم ما سعة فيه وللورثة  
هي خمس اسمهم بقوله للعبد سم وكان قد قال للعبد سم ثم كيف فخر هذه وقد جعل الوصية قبل قضاء الدين **الجواب** ليس مراد الشيخ ان اسم  
الذي للعبد من جلة الخمسة بل مراده انه يشترط في خمسة لاسم قيمته للدين ثلثه اسمهم من تلك الخمسة وللورثة سمان هذا القدر يسعي  
فيه ويوفيهم سمهم بوجه لا يحتاج الى السعي فيه لانه يملكه بالوصية فانه لا يبقى من الدين شيء أصلا ويكون الوصية مضمنا لثالثها  
فضل بعد الدين وهذه الرواية رواها عبد الرحمن عن ابي عبد الله لكنه رواها فيمن اعتق عبد عتقه مائة فيقتضيه ذلك ان يكون مائة  
فاما ان ذلك على وجه الوصية فشيء ذكره الشيخ في النهاية ولا اعرف به شاهدا فينبغي ان علم الرواية ان يجعلها على وجهها وان  
خرجنا الى ايا الوصية وجب تقديم الدين عليها ولا يجزى اذ يابى لصاحبها استيفاء الدين من السعاية **قوله** وان اوصى بحارب كان منه  
متاع كان الحارب بما فيه للموصي لا ان يستثنى ما فيه هذا اذا كان الموصي عاقل ما مونا فان لم يكن عاقل او كان قهرا لم ينفذ الوصية في كثير  
من ثلثين الصدق والسفينة والسيف الحارب ما فيه ما للعائدة بكونه عاقل او غير عاقل وفي الخاتبة الوصية من الثلث **الجواب** روى  
هذه الرواية عقبه بن خالد عن ابي عبد الله قال سالته عن رجل قال هذه السفينة لفلان ولم يسم فيها وفيها طعام اعطاهما الرجل  
وظاها قال هي للذي اوصى بها الا ان يكون صاحبها مائة وليس للورثة شيء فكان رد ابي عبد الله الرواية المشار اليها لم ينفذ في ذكر الجواب  
فلنا حق الحق فيها ما احدث الذي ينبغي تحصيله ان الوصية بالسيف والسنة بطل فيها حليتها هي رواية ابي جليل وهو ضعيف ثم تارة يقول سائة  
وتارة يقول كسيرة لير واما الصدق فرواية علي بن عتبة عن ابيته قال سالته ابا عبد الله عن رجل اوصى رجل بصدقة فيه مال فقال الصدقة  
بما فيه له وليس فيه ذكره واما السفينة فباعتقابه وهو ثقة ومجمل على الاقرار وانما قال هي للذي اوصى له لان الاقرار في المرض مع التهمة  
يسح بحرية الوصية فجاء الاخبار عن الاقرار بالوصية هذا من الممكن وعندنا ان ذلك كله لا ينفذ بكونه حارب لكن العرف قاض بان الانسان  
يعبر عن الصدقة وما فيها لصدق وكان السفينة وكذا السيف يعبر بلفظه على الفضل والخص والخلية ولهذا يقال صدق ما لا وسفينة غلته  
وجازع غلته فانه يمكن العمل بذلك بمصر الى العرف وفي الوصية لا يعتبر هذا **قوله** ان اوصى الانسان بشيء معين لا عام ولا خاص كان لا عام  
الثلثان ولا خاصا لثالث لم يدخل النقص على الاصل في الوصية وهي مطلقة **الجواب** الشيخ زكا هذه الرواية عن سهل بن زياد عن ابي جعفر  
عن زارة عن ابي جعفر في رجل اوصى بثلث ماله في عامه واخوه لثالثان ولاخوه لثالث وسهل ضعيف والوجه في  
لانه هو المعنوم عند الاطلاق ثم ينظر بما لو اوصى لاجنه واخوته وبغيره وعرف **قوله** واذا اوصى الانسان بثلث ماله في صدقة وعق وصح ولم

في نسخة اخرى



# كتاب الوصية

يبلغ الثلث بذلك بدعي بالحق لا نفي بغيره من فرض الله وما فضل بعد ذلك جعلنا للفقير والعقير وطائفة من الصنما ان يكون له الحرج  
او مندوبا فان كان ذا حيا خرج من أصل المال ويكون الصدق والعقير من الثلث وان لم يكن واجبا لم يبق بغيره وبنسب وهو الصدق  
والعقير من الثلث **الجواب** هذا يجعل على اذ كان الحرج واجبا والعقير والصدق غير ايمين فيجب اخراج الحرج والحج وان كان واجبا  
الأصل لكن اذا اوصى بحيلة من الثلث مع غيره صح لا نفي يكون كاشرا لا يخرج الوصية لامن فاضل الحرج ما يحفظه الثلث في بيده بالحق  
لان فرضه وما فضل عنه يكون وصية في الوجهين الاخرين وهذا رواه معوية بن عمار عن ابي عبد الله **قوله** واذا اوصى بعقير  
ملوك ويثني لقريته ولم تبلغ الثلث ذلك يتبع الملوك وما فضل بعد ذلك كان لمن اوصى به لم يبدل بعقير الملوك وهذا اعتبر بالثقة  
منها والمناخر وهو رة قدم ان اذا اوصى بوصية ثم اوصى باخرى لم يمكن العمل على الاخرى **الجواب** لا بد من اعتبار التقدم واذا كان  
للوصية محجور عليه فبنا زاد على الثلث ما لم يحجور ثمة فان اوصى بثقب يستوعب لثمة ثم زاد فقد اوصى ولا تصرف له في الوارث بطلان اما  
قوله ان لا يمكن العمل بالوصيتين عملا بالاجرة في حق على ما اذا اتيتم من الثانية ما يدل على الرجوع عن الاولى كما اذا اوصى لانيسان  
بعين ثم اوصى بغيره **قوله** وان علق ثلث عبدا استسعى فيما بقي للورثة ان لم يكن له مال غيره فان كان له مال غيره لعقير الباقي من  
الثلث لم يبق الباقي وقد قال في باب الصدق واذا كان للانيسان ملوك فاعتق بعضهم بعتق الكل ولم يكن له عليه سبيل فاذا كان عتق  
البعض بغيره في الكل لم يكن فرق بين ان يقول اعفك بعضك بعتق جنة من أصل الركة فتبقى قوله لعقير الباقي من ثلثه غير ان يخرج  
عتق البقية شقاصا من عبدا بوجوب ابرار لعقير غيره وعتق الموصى عن من ثلث لثمة الوصية فهو بغيره من ثلثه عتق ثلث عبدا عند موته  
اذا مرض الموت ولا يملك غيره صح العتق في ثلثه ولا يبر في الباقي لان لا يملك التصرف بغيره بالانفاق وهذا بناء على ان يخرج الثلث  
من ثلث ضل هذا اذا عتق ثلثه من الموت فقد استوعب ان يصرف بغيره لا ينفق الا بالانفاق على الوارث والمرفوض محجور  
فيما زاد عن ثلثه فان كان مال المحجور العبد من ثلثه صح عتقه منه وهذا يخرج على انه يملك في حق له في مال الوصية ان يصرف في تركه  
لورثته ويحجور بها وبأخذها نصف الرجح كان ذلك جازبا او حلالا لم يصف الرجح الوصية انما يحض من ثلث ما تركه خال الموت والرجح  
بعد الموت فكيف يخرج فقه هذه المسئلة **الجواب** هذا يجعل على اذ كان الورثة اطفالا فان الوصية في ذلك ما خصه عليهم كالموت  
ان يدفع ما لهم الى المصاريف ويصرف الوصية انما هو عن الاب كاجاز ذلك للوصي فلا بد ان يوصي بولي وبولي ذلك وانه محمد بن مسلم  
عن ابي عبد الله **قوله** ان يرسل عن رجل اوصى الى رجل بولد وبمال لهم واذا ن له عند الوصية ان يعطى المال ويكون الرجح بغيره ويمنهم فقا  
لا باس به من اجل ان اياه قد اذن له في ذلك وهو حي فقتله خاله بغيره وصية ابرار بغيره بالعل بما لا يخفى من اوصية واقعة مع ابن له  
بلى بل على ذلك لا ينفق **قوله** واذا كان للموصي على الميت مال يخرج له ان ياحذاه لا ما يقوم له ليرثه من المانع من اخذ ما لم ينفق بغيره من ثلثه  
الميت وهو من المعروف **الجواب** ان كان في يده مال ظاهر لم يخرج له في سبقتها عجز دعواه ولو اخذته استعبد منه في ظاهر  
الحكم اما لو اخذته لم تضع كما ينافي مواضع ان من كان له على غيره مال ووقع له في يده ما لا جاز ان يقا صه ما في يده وبقي بذلك  
بغيره من معوية عن ابي عبد الله **قوله** رجل اوصى الى وشك معه اخر وذكر ان له قبل الذي شره في الوصية ما في يده وخشيت درهما  
وهو لها جازا من فضله فلما اهلك الرجل ادعى له عليه كرا من خطه فقال ان اقام البينة والا فلا شئ له قلت اجعل ان تخذ ما في يده  
شاهدا لا يجعل له قلت لو ان رجلا اوصى عليه فاخذ منه ماله فقد ران ياخذ من ماله واخذ كان له ذلك كان قال ان هذا ليس ظلم عليه  
ليس ظلم عليه مثل هذا **قوله** ومضى باع الوصية شيئا من المركة لصلح الورثة واراد بغيره لنفسه جاز له ذلك اذا اخذ به القيمة اعدا من غير تقاضا  
كيف يجوز ان يكون موجبا قابلا ومستند ذلك هو **الجواب** لو يثبت في لان عند حجة يمنع من تولي بغيره في العقد ومع انتفاء المانع  
يتعين الجواز وبوب ذلك رواه محمد بن احمد بن محمد بن الحسن بن ابراهيم الهذلي قال كتب محمد بن يحيى هذا الوصية ان يشتره شيئا من المال ذابيع  
فمن زاد بغيره وبأخذ لنفسه فقال يجوز اذا اشتره صحيحا **قوله** فان اوصى باكثر من الثلث ورضي به الورث لم يكن له بعد ذلك استماع  
من انفاذها في حال جوفته ولا بعد وفاته كيف يلزمهم الاجازة وهو رضا بما لا يستحقونه والاستحقاق انما حصل بعد الموت  
**الجواب** منه الوصية عن الوصية فيما زاد عن ثلث انما هو لصلح الورث فان رضى فقد سقط اعتبار الضر في طرفة ولا ان استحقا  
المال لا يرضى الوصية والورث ومع رضاها يلزم الاجازة لا نفي لهما وقد روى ذلك عدة من اصحابنا منهم على بن ابراهيم عن ابيه  
حماد عن حمزة بن محمد بن محمد بن ابي اسحق عن محمد بن عبد الجبار عن جعفر بن محمد عن منصور بن حازم جميعا عن ابي عبد الله في رجل اوصى  
بوصية وورثته شهود فاجاز ذلك فلما انما انفق الوصية هل لم ان يرد وما اقرهم قال ليس لم ذلك الوصية جازية عليهم اذا اقرها  
بما في جوفته وركنه ورثته خاتم بغير هذا الطريق عن ابي عبد الله عن رجل اوصى بوصية اكثر من الثلث فاجاز وورثته ذلك جازا و



# مَنْ يَكُنِي الْمَوْتُ

ذكر الشيخ هذه المسئلة في الخلاف واسئل بالاجماع لقوله **فوق** لا ذ الوصية لام ولد اعتقت من مضيق لدها واعطيت ما اوصيه  
 ولدها واعطيت ما اوصيه لها كيف يقدم الميراث على الوصية **الجواب** اذا كانت الوصية بعين فان الوارث يملك ما عدا تلك العن  
 من حين الوفاة ملكا غير شاخ عن الوصية اذا تقرر بهذا فاذا اوصى لام الولد بما لا يخرج من الثلث وبقي بعد الوصية ما يكون  
 اما لولد بمقدار نصيب لدها منه فانه لم يمت في تلك الحال اعتقا غير شاخ عن الوصية وبذلك الوصية لانها اهلبة لملك الثلث  
 في مذهبان وصية لانتا لينة ما صيرت فان كانت وقا فذلك من الوصية ولعطي الفاضل وسعي في الناقص هذه قد صادف استحقاقا  
 الوصية عتقا من نصيب الولد فتستحق الوصية ويؤيد هذا ما ذكره الشيخ في التمهيد اخبرنا محمد بن ابي جعفر عن رجل صالح عن ابي عبد الله  
 عن ابي الحسن في رجل اوصى كذا بدينار درهم فقال يعق من ثلث الميت ويعطى ما اوصى له وما ذكره عن العباس بن عبد المطلب  
**فوق** لا ذ الوصية بثلاث ما له لم يمت ولم يمت ابيهم احدا كان ذلك في جميع ذوى نسبه الراغبين الى الخليل وام في الاسلام ويكون ذلك  
 بين الجماعة بالسوية ما معنى قول الراغبين الى الخليل ام في الاسلام ومن المراءى به وهل القرية كما ذكره او غير ذلك **الجواب** هذا  
 ذكره المعتبره والشيخ في الخليل ام لا يوجب للمذنب بنسب ابيهم رهط ذلك الميت فان لكل جماعة ابا لهم في الجماعة غير فان  
 جماعتهم باب كان قبل الاسلام لم يعتد به لقوله قطع الاسلام ارحام الجماعة اهلبته وقال في المبسوط يعطى كل من كان في العادة من قاتل  
 يتر من اخوانه من قال يعطى ترثه لاجل ان الخليل ام في الاسلام ولم اجد به شاهدا ولا نضادا له بل مستحجها هذا كله في المبسوط  
 وما ذكره في المبسوط هو الذي ينبغي العمل به لان اطلاق اللفاظ يجعل على المعتا مع عدم الوضع الشرع **فوق** لا ذ الوصية  
 اعطى انسانا كل سنة شيئا معلوما فان الوصية لم تكن ما اوصى به لورثته لان رجع فيه الوصية فان رجع فيه كان ذلك له موقوف  
 قبل موت الوصية او بعد موته فان لم يرجع في وصيته حتى يموت ولم يخلف الوصية لم احد رجع الوصية على ورثته الوصية كيف يعمل بهذا  
 الوصية وقوله كل سنة شيئا معلوما هل تقف عند قوله ولا يعطى الوصية في كل سنة الاما عين كمدة ما يعطى وهل يحسب الثلث  
 حال الموت ويحسب الثلث عليهم اذ امان من وصي له قبل الوصية كيف يكون ذلك لورثته الوصية وقوله ولم يخلف الوصية لم احد رجع  
 الوصية في ورثته الوصية اما ان يكون حال موت الوصية تنقل الوصية الى الوصية ليه او الى ورثته اذا كان ميتا على ما قالوا وبقي على  
 ملكه فان كان الاول وجب ان لم يكن له وارثان يكون للامام وان كان الثاني في ملك الوصية سواء كان وارثا او لم يكن **الجواب** الواجب  
 اجراء الوصية على وجهها ولا يتجاوزها لخطبة الثلث اذ لم يخرج الورثة ولا العمل على ما يترصفون ان يرجع عن ابي الحسن في قوله قال سالته عن رجل  
 يوقف ثلث الميت بسبب الاجراء فكتب بغير ثلث ولا يوقف لانها خبر واحد محض لم يوافق فيه بل بعد ما سمعنا مما ائمه على ذلك  
 يبدلون والتعجيل مع اشتراط الاجراء بتبديل الوصية ومحسب الثلث من اصل التركة ويحسب عليه حصة الثلث اذ لم يقد ذلك زمان  
 يكون الاجراء فيه اقل من الثلث واما اذا مات الوصية قبل الوصية فقد قال بعض الاصحاب ينقل الوصية الى ورثته الوصية لم احد رجع  
 الوصية في وصيته وذلك بخلاف ما بين عن ابي جعفر قال قال قتادة اوصيت من في رجل اوصى في وصية في الوصية قبل الوصية لورثته  
 الوصية لان ان يرجع وصيته قبل موته ورثته عن عبد الله بن ابي عن محمد بن عيسى بن ابي في رجل اوصى الى امرئ ان اعطى عامه في كل  
 شيئا فان لم يمت وكنت اعطى ورثته ووصيته الخ اطلقا قال ابي الحسن في رجل اوصى له وصية فان قبل ان يقضى ما اوصى به لم يترفع عتقا فقال الخليل  
 وارثا فان لم يجد ورثته علم الله ملكا لجهنم فقتلها وظهر حاله مستبته وعمر بن سعيد فظني روايته في لاجل التسؤل فيها على انها البتة  
 صريحة في موضع النزاع لاحتمال ان يكون موته بعد موت الوصية فاذا الروايات ساقطة وبغيرها ما رواه المحققين سجد عن حماد  
 عن شعيب بن ابي بصير عن فضالة عن العلاء بن محمد عن ابي عبد الله عن رجل اوصى له رجل قبل الوصية قال ليس بشيء وهذا نسب  
 بالاصول لا ذ الوصية لم يملك لا بعد موت الوصية اجماعا فلا ينقل الى وارثه الا يملكه فيبغي ان يكون العمل بهذا **فوق** لا ذ الوصية  
 يعق لينة مؤتمنة ولم يوجد كذا فان يعق من ثلث الناس من لا يعرف بنسب لا عداة فان وجد مؤتمنة لم يخرجها اما ان يكون  
 مسترطا في العتق او لا يكون فان كان في ان ذام يوجد بخبر غيرهما وان لم يكن مسترطا لم قال فان وجد لم يخرجها **الجواب** ان  
 ان الشيخ عول على رواية علي بن ابي رهم عن ابي عن ابن ابي عمير عن علي بن الحسن قال سالت ابا الحسن عن رجل اوصى بثلثين دينارا  
 يعق بها رجلا من اصحابنا فام بوجوب ذلك لغيره من الناس يعق وعلى ابي حمزة واقفي ولا يعلم وقت نقل الرواية منه لكن الوجه  
 اذ لم يوجد من يعلم ان مؤتمنة من جاز ان يعق من جمل خاله لان الاصل الايمان في كل مسلم يقال فلان من ثلث الناس لم يعلم من هو **فوق**  
 واذا اوصى الانسان ان يحج عنه كل سنة من ارتفاع ضيعة بينهما فلم يرتفع كل سنة مقدارا ما يحج عنه جاز ان يجعل ارتفاع سنين في سنة  
 لسنة واحدة وجب فيه هل يحج الضيعة من الثلث ويكون محجوسا على الحج ولا يبغي للورثة فيها شيء لم يخرج من ارتفاعها مقدار

وفي كتاب العباس  
 يعق من نصيب لدها  
 ويعطى من ثلث ما اوصى  
 لها بدينار

فان كان المسترطا  
 في العتق او لا يكون



# كتاب الوصية

بسم الله

ثلاث تركه ويخرج الضبعة الى الورثة اذا استوفى منها الثلث **الجواب** الوصية يقوم التركة ويخرج عنه بقدر انصفه لتركه الموقوف  
 ليكون ما يخرج في الحج بقدر الثلث تركه منصفه الى ما يخرج في الحج لان المنفعة المتجددة في حكم ملك الميت قبل تجدد هاضورة جوار  
 اجارها والوصية بها قال الشيخ في المبسوط اذا وصى بمدة بعد او بعين زارة او بشرة يستأن على النسيب قال قوم الرقيم من ثلث  
 التركة وتقوم المنفعة فان خرجت من الثلث كان له وان لم يخرج كان له فيها بقدر الثلث قلت وهذا مثل ما قلناه وفي رواية الحسن محبوب  
 عن خالد بن نافع الجلي عن ابي عبد الله عن رجل جعل سكة ذرة لرجل حياته بعينه صاحبها فان زاد الورثة ان يخرجوه قال ان يقر  
 الذريعة غادره ونظر الى ثلث الميت فان كان في ثلثه ما يحيط بشئ الذر فلا يس للورثة ان يخرجوه وان كان الثلث لا يحيط بشئ الذر  
 فلم ان يخرجوه وفي هذه الرواية اضطراب لان الراوى من روايتها وهي غير مطابقة للقوى الاصل فاذكرناه **وهو** ان اذا وصى  
 وصية بخط الميت ولم يكن استمد عليها ولا اقربها كان للورثة بالخيار بين العمل بها وبين تركها وانما لها فان علموا بشئ منها انهم العمل  
 بجبهها من ابن ابيها وبعضها من غيره **الجواب** يكون الشيخ في ثلثه ما زاد من ثلثه ما يخرج عن عمره على ان يقرهم الهدى في  
 قال كسيت لغير رجل كتب كتابا من ايراد ان يوصيه به هل يخرج على ورثة الفياض بما في الكتاب بخطه ولم يقرهم بذلك فكذلك ان كان  
 يثبت كل شئ يحدون في كتابا يقرهم به هل يخرج على ورثة الفياض بما في الكتاب بخطه ولم يقرهم بذلك فكذلك ان كان  
 الورثة شئ الوصية وجب اجازة الباقي لان للوصية الجيزة فيما يجزى اذ ليس اجازة تقرر ان في الحج لوصي ان يوصي بالبعض فاذا ان العمل بها  
 ضعيف مع ان لفظها لا يبطئ ما ذكره الشيخ **باب** الاقرار في المرض **فصل** في اقرار من اقران عليه ذكوة سنين كثيرة وهو باخر اجزا عنه  
 ان يخرج من جميع المال لا تميز له الدين وما يتبعه بعد ذلك يكون ميراثا فان كان عليه شئ من الزكوة وكان قد وجب عليه حجة الاسلام  
 ففرط منها وحلف دوما يقضي به الحج والذكوة حج عنه من اقرب المواعظ ويجعلها بقية في ارباب الزكوة قوله ذكوة سنين كثيرة هل  
 مقدار الزكوة ام لا فان عين فلا حاجة الى ذكر السن وان لم يكن قد عين مقدار فكيف يخرج على هذه الصورة ثم في المسئلة الثانية اذا  
 دون ما يقضيه بل الحج والذكوة لم يبدى بالحج ويكون التقصاع الزكوة وهذا الفرض الباقي على الحج والذكوة وقسمته بينهما لو كان فادبتين **الجواب**  
 هذه المسئلة مجموع من الميراثين احدهما عن عباد بن صهيب ابو عبد الله عن رجل فرط في اخراج زكوة في حوته فلما حضرته الوفاة  
 جمع ما كان فرط فيه ثم ان يخرج ذلك من جميع المال انما هو بمنزلة الدين قبل فان كان اوصى بحج الاسلام قال اجازة يخرج عنه من جميع  
 المال وعباد بن صهيب هذا عاقل لا يعمل بما يقتضيه وايتروا الاخرى عن عتبة بن عمار عن ابي عبد الله عن رجل مات وترك ثلثا من  
 درهم وعليه من الزكوة سبعة دراهم واوصى ان يخرج عنه قال يخرج عنه من اقرب المواعظ ويجعل ما بقية من الزكوة فالشيخ في انما قال سنين  
 كثيرة لقوله لا اوفى الرواية الا في شرط في اخراج الزكوة في حيوة وفي الرواية الاخرى سبعة دراهم وقوله ما ان يكون معينه قلنا  
 زكوة معينه والفقهاء افرض لا يعين لم يكون فراه غاص في صورة التقنين وانما يبدى بالحج لانه اقصر على ما يمكن معار بقاء الحج وهو اقرب  
 الاماكن فلو نقص عن ذلك لم يكن الحج ممكنا اما الزكوة فيمكن اخراج القليل والكثير فيكون زكوة ولما كان لا بد من الجمع بين الامرين كان  
 الجمع لا يمكن الا على هذا الوجه اعتمد عليه وهذه الرواية طريقها الحسن فضاء عن ابن ابي عمير عن معاوية عن ابي عبد الله عن ابي رضاء  
 واكان فطحا لكنه ثقته نقله وانظر في هذا **فصل** في اقرار الانسان بشئ وقال الموصيه سلمة لغيره واطالب الورثة الوصى بذلك فان  
 كان المقر بضيعة الوصية جاز ان ينكره ويخلف عليه يسلم الشئ الى من اقر له به وان لم يكن من ضياله لم يكن ذلك له وعليه ان يظلمه وعلى  
 المقر البينة بانكره فان لم يكن ذلك له وعليه ان يظلمه وعلى المقر البينة بانكره فان لم يكن معه بينة كان ميراثا للورثة وقال ميتان ذلك فان  
 لم يكن موثوقا به وكان ثلثها طول المقر بالبينة فان كانت معه بينة اعطى من اصل المال وان لم يكن معه بينة اعطى من الثلث فم لا قال في  
 المسئلة الاولى كان على الوصى ان يعطيه ثلثا وما الفرق بين الموضوعين حتى كان حكم احدهما عن حكم الاخر **الجواب** اذا ذكره قبل  
 هذه مجمل على صدقها لورثة الوصية في امر الميت في مرضه في يجزى العمل بمقتضى الاقرار في المرض وهو ان كان ما مونا افضى الاقرار من الاصل  
 وان كان منها ما هو للمقر له بالبينة على استحقاق ما قرب به لميت فان لم يكن له بينة كان له ما يحمله الثلث ويجزى هذه المسئلة على ما  
 اذا ادعى الوصى الاقرار ولا يبين له وانكر الورثة فان كان غيرهم فقد صح الاقرار ولم يكن للموصى اظهاره للوارث لانه ليس الا لهم وجبا  
 ان ينكر المال ويخلف ويوصل الى المقر له وان كان ثلثها في ان اقام المقر له بينة بالدين والاحكام بالمال للورثة ولا يقبل قول الوصى على  
 الورثة فيما في يده ولا ينكر ولا يخلف تهمته المقر له وعليه ان يظلمه في ظاهر الحكم والدلالة التسمية بين الصورتين في ان يرضى في الثلث و  
 يجوز انكاره والقدر الذي يحكم بنقض الوصية منه وان يخلف عليه ويوصل الى المقر له لان المقر له ان يكونه عند معلوم وقوله كان ميراثا  
 للورثة يعني في ظاهر الحكم وقال الرازي في الفرق بين المسائلين بالقصص عد وليس في غير شيا **فصل** في اقرار الغافل والغافل لا احدما

في رواية الحسن محبوب عن خالد بن نافع الجلي عن ابي عبد الله عن رجل جعل سكة ذرة لرجل حياته بعينه صاحبها فان زاد الورثة ان يخرجوه قال ان يقر



# من كتاب النكاح

الف درهم فنظام البيضة منها كان الحق فان لم يكن لمع احد منها ما يبيته كان لا يقبض منها نصفين لم الاستعمل الف درهم في هذا الموضع  
 وقد قال في الجزء الاول وكل امرشك بمجمل يشبه الحكم فيه فينبغي ان يستعمل فيه لقرعة الجوار وركه هذا السكوني عن جعفر عن علي  
 في رجل اقرع عند موته لفلان وفلان لاحد ما عتق الف درهم ثم مات على تلك الحال فقال علي ما اقام البيضة فله الما فان لم يقم  
 احدهما ببيته فاما البيضة فاضفان والسكوني على ما كان الشيخ وكتب استعمل لحداد يشبه كثير الكان فقته وقي قال ان صاحبنا يقولون على رواية  
 السكوني فلم ياتوا ليعمل بالقرعة هنالك عن من وجوب تقديم الخاص على العام ويحرم هذا عند جري بين تداعيا شيئا ولا يد لاحد ههنا في  
 عليه ولم يبن انهما فيه منازع فيقسم بينهما الاستواء في الدعوى فان اربعة تطابق هذا الاصل فلا بأس بالعمل بما في ذلك اذا اقرع بعض الورثة  
 بدين على الميت جاز ان يقرع على نفسه ولزمه عقدا وما يخص من الميراث لا أكثر من ذلك فان اقرع ثانيا بالدين وكان من صبين قبلت ميراثها  
 واجهزت على باقي الورثة لم يقسم المقر او احد هل هو عدل او غير عدل فيكون اذا كان لا يحل معه صاحب الدين الجوار لا يجب  
 على المصنف ذكر امسا المسئلة ولا استيفاء فروعها بل يجوز ان يقتصر على صورتها او بعض شعبها وليس قوله هذا مانعا من بيان  
 بدعيه الغريم يشهاده الواحد من قسمته اليه غيره فلو قيل ان فضل الانسان عليه بن وجب على اوليائه ان يقضوا دينه من ماله سواء كان  
 قتل عمدا او خطأ فان كان قد قتل عمدا واراد اوليائه القود والعفو لم يكن لهم ذلك الا بعد ان يرضوا اصحاب الدين ولا ثم ان شاء  
 وابعد ذلك قتله وان شاء اعفوا عنه وان شاء وقبلوا الدين اراد ان يقتل عمدا من ابن يتعلق به هذا الحكم والورثة لا يستحقوا القود  
 قوله ان شاء وقبلوا الدين من ابن لم يحرم في بل الدين القاتل الجوار لما كان القود مستحقا ما لا رث وكذا الدين وكذا لا رث  
 عن قضاء الدين صح المنع من استيفاء القضا والعفو لا بعد اداء الدين وتبايد هذا بما روي عن ابن بصير قال سالت ابا عبد الله عن رجل قتل  
 وعليه دين وليس له مال هل لا وليائه ان يمسوا به لقتله وعليه بن فقال انما الدين لهم لخمعة ماله للقاتل فان وهب له ماله من القاتل  
 الدين للفرء والاولاد او قتل وان شاء وقبلوا الدين فلا بد ان لا يكون القبول يندعي به لا فكاكه بقول وان شاء وقبلوا  
 ما بذل لهم فاقبول لا يستدعي جارا لما خوف منه ولو قبل وكان لا ربا بالدين منع الولي من القتل بسقط سلطانة وهو لا يملك الا  
 بسقط السلطان مع تسلط الولي على الدين والقتل كما لا يسقط سلطان الوارثين انما في قتله ومات احدهما ولا ربا فان  
 الولي لا يمكن من قتل الموجود حتى يدفع اليه نصف الدين والذي اقول ان من جلة طريق هذه الرواية محمد اسلم اصل هذه الرواية وان تكررت  
 فيجب التوقف وقول الميراث سائر عن ذلك فتنافها حق لكن الدين متعلق بالاموال والقضا متعلق بالدين فلا تقبل الدين من غير  
 عن القضا فدينه متعلق بحق الدنيا لا نه مال موووث واذا تقر بهذا فالواجب تسلط الولي على القضا او العفو وان حصل الرضا بالدين  
 كان حكمها حكم ما تركه الميت من الاموال قولنا قال الموصي لوصيه اقض عني ديني وجب عليه ان يهدا به قبل الميراث فان لم يكن من قضا  
 ولم يقضه هلك الما ضامنا وليس على الورثة لصاحب الدين سبيل وان كان تدعى له من اصل الما ولم يتمكن من اعطائه اصح الدين  
 وهلك من غير تقربط من جهة كان لصاحب الدين وكان ضامنا للورثة الجوار انما حق الوصية لا يمكن من اداء الما ولم يؤده وذلك تقربط  
 من الوصية بخص هو بضم الما لكان لا تقربط ويكون ما يبيته للورثة ولا كذا لو تلف من غير تقربط ولا فاعاخر التسليم مع اتكس من التسليم لا نه في  
 به امانة فيلزم من الورثة وثوب بثلث ما دواه الحين سعيده عن فضالة عن ابن قال سالت ابا عبد الله عن رجل اوصى لرجل ان عليه  
 دين قال يقضه الرجل ما عليه من دينه ويقيم ما يقربط من الورثة قل غفر ما كان اوصى به من الدين من يؤخذ قال لا يؤخذ من الورثة ولكن الوصية  
 ضامن لها قولنا الهبة في خال المرض صححنا اذ قضها ولم يكن للورثة الرجوع فيها فان لم يقضها ومات كذا ما وهب فجاء الميراث وكذا  
 ما ينصت به في حال حيوة وقال في باب الهبة وما هب لانسان لوجه الله فلا يجوز الرجوع فيه على حال هل بين القولين اختلاف ثم  
 لم لا يكون للورثة الرجوع فيها كما كان له ذلك الجوار ليس بين القولين تناف لان الثاني يجل على الهبة لمقبوضه وانما قال في الاول يكون  
 ميراثا لان الهبة لا ينقل عن الواهب الا بالقبض وكذا القرض وقوله في باب الهبة وما هب لانسان لوجه الله لا يجوز الرجوع فيه لانه يكون صدقة  
 والصدقة تملك بالعقب ليس للميت الرجوع فيها لانها معوض عنها بالثواب انما ثبت عند الله نعم ولا كذا الهبة لمقبوضه لانها لا يجوز الرجوع  
 فيها مع القبض لانها كانت للحي وميعوض عنها واما ما رواه بعد القبض لم يكن للورث الرجوع فيها لان الوارث لا يرثا لاما كان ملكا  
 للميت والهبة مع الاقباض يخرج عن ملك الواهب ان كان له الرجوع في بعض الموضع فلا يرثا الوارث وانما لم يملك استنادها فيقول  
 وطلاق المريض عنها فان طلق ورثته الما ما يبيته سنة كيف يكون غير جائز وان طلق ورثته غير من ابن الجوار ليس راسخ  
 الشيخ التحريم بل مراده لكرهية لان ذلك يتضمن اذاعة منها من الارث كتاب الموارث قولنا فان خلفا لم يمت واخوة واخوة  
 لم يحجوا لام عن الثلث الى السدس انما يحجوا عنها الثلث مع وجود الارث وقوله عليه ما يمنع هي هذا يلزم من ان الذي يمنع منه يتوقف باجماع

في بعض نسخ النكاح  
 في بعض نسخ النكاح

عم خطا البيضة الورثة بار  
 من الدين اخذوه بالقرعة  
 بين الموصي وبين جوار  
 في العزم الاول للورثة  
 ليس عليهم سبيل وكعب  
 يكون ميراث قبل قضاء  
 الدين ومن ابن الوصي  
 يكون ضامنا لصاحب  
 الدين

في بعض نسخ النكاح  
 في بعض نسخ النكاح































# مَنْ بَكَى لَهَا نَهَائِي

والجنون والمعوق والغتوف فقال المرأة انما توفي الرجل بان وانما بانك اذا عقل كعقبان ولما قال الحداد والرجم بقا الصورة الرواية ونحو  
عندك انه لا حد على الجنون لما ذكره عن الاصمعي ان عمر بن الخطاب اخذوا في الزنا فقتلوا على واحد ورجم آخر وضربوا لآخر نصف الحد عن الرجل  
وقال انه يحسن معلوم على عقله وهذه وان كانت صورة واقعة لكن التعديل فيها يؤذن بسقوط الحد ولعله احدا شبهته في طرفة العين  
لاحتمال ان يكون ذلك هو الحكم منه **فقوله** المرأة اذا زنت فماتت من الزنا فماتت ودعا فاسقطت قيم عليها الحد لانها زنتا وعربها الامام على اجتناب  
بسقوط الحد حسبنا به هلا كان عليها دية الحد وان كانت من سقطتها **الجواب** ليس بقصاره على ذكر الحد التبرير موجبا بسقوط الدية  
بل دية الجنين لان زنتها بما اقره في جهنم هذا الموضع ويكون الدية للامام على ما قرناه من موارد ولد الزنا **فقوله** والاصمعي اذا زنت  
عليها الحد كما يجب على المصير لم يسقط عن الحد لعمامة فاذا ادعى انه اشبهت عليه الامر فحق ان له وطها زنته وامته ام يصدق ما يتم عليه الحد  
لظنهما زنتا زوجته وذلك شبهته وكذا القول في الزنا عن امها المؤمنين عن عمر امرأة نسبت لرجل بجارية وضطربت على فمشر لها  
قطعا جارية ربه فوطئها من غير محرور فخرجها المهر فامر باقاة الحد على الرجل سدا واقتنا للحد على المرأة جهدا في هذا الخبر يشان كل واحد  
منهما بوجوب شبهته وهو انما نسبته الثاني من زنتها جارية يترجم ادا حكم عليه بان زنتا لم حد سدا **الجواب** اما الاصمعي فاولج عليه  
الا ستطفا لعلها الحاسنة فلا يجوز له الاقدام على الوطئ لم يستطع ان يقبل اعتذاره بالاستبابة لان اعتذاره بما لا يسوغ له الاقدام معه  
الرواية المتقدمة فانه الحد على الرجل سره في زنا بغيره عن ابيه فوج ان عمر اسلم في ذلك الى علي عليه السلام فقال له ضرب المرأة حد في الزنا  
والرجل حد في السر كرها الشيخ في التندب ان الزنا بان مجمل وان سمعنا من بعض فقهاء ثنائهم انهم اراد بانها المخاصرة امر باقاة الحد على  
الرجل سر ولم يتم عليه الحد استصلاها وحسب المادة بطلان الحد لاجل اهل البتة عندنا وهذا يمكن **فقوله** لا يحد من ادعى الزوجة الا ان  
البيتة تجازي دعوا كيف يمكن ان يقول البيتة بذلك وهي شهادتها على ائمة وعدم الزوجة لا يعلم **الجواب** انما يحد لان دعواه يمكن  
فمنه في شبهة في سقوط الحد اما امكان قيام البيتة بجلا في دعواه فلا يمكن ان يدعى زوجة امرأة وزوجتها بغير علمه والشهيد  
يعرفون علمه بزوجهته لعلها يجمل الخاتمة والامر عن ذهنه في تلك المدة فيقيم البيتة بذلك وامتناعه من **فقوله** ومن ادعى جارية يتركها  
باصبعه عشرتها ورجل من اثنين سوطا الى عشرة وسبعين سوطا عقوبتها لما جازا فان كانت الجارية حرة عزم عقوبتها وهو مثل ما يابل  
نقصا وان كان قد بلغا ذهب بعينها لم يكن لها عقوبة حال اهل كان عليه في الجارية الاربعين سوطا لجلد من ثمانين سوطا الى تسعين سوطا  
هل يجوز ان يجلد من الثلاثين ام لا وقل له الى تسعة وسبعين اذ ان لا يبلغ الى ثمانين وهو جلد وقد قدرى خمسة وسبعين وهو حد  
وقوله وان زنتها ما ذهبت عند زنا لم يكن لها عليه عقوبة زنا الرجل من دون زنا المرأة لا يسقط العقر فلم يثبت بكونها مطا وطهر الجوارح  
اما الاخر فيرى المحرر يزيد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام اذا غضبتا فاقضت فاعلمت عشرتها وان كانت حرة فعليه القصد وهذا الزنا  
وان كان دايما ضعيفا فانما يتايد به في ايات منها ما رواه انا لا تزد وترت بغير ان مولاهما كان ولاها فافسخ العقد وله عشر فتمتها  
كانت بكر او نصف الشتران كانت شيبا ما رواه ابو ولا ويكره ابن ابي عبد الله في جارية بين شركيين اعتقا احدهما اضميرتها  
وتشبه الاخر عليها فاقضتها فالجلد خمسين ويطرح عنه خمسون لمخبرتها وبغير عشر فتمتها لمواضعة باها ولينسحق في الباقي وهذا الحد  
تدل عليها ويها على ان دية البكارة عشر فتمتها واما المدة فقد ركا من ثمانين عن ابي عبد الله في امرأة اقضت جارية بغيرها فقال عليها امر  
واخا شرط المطا وعرف فلا بد منه واما التعديل الذي ذكره فالأخبار اختلفت قالوا لا تقر به حسبنا به الامام اروع وقال في الخلاف لا  
يبلغ التبرير حدا كاملا واذا خالف الحد الاخر ثمانون والتبرير منهم تسعة وسبعون واحدا القادة فالشيخ في يجوز في شبهة حد وانما هو  
ثلثة ارباع حد الزنا وليس بجو حقيقة **فقوله** ان من يحضر عدما بما والحد فضاء عدد الخصم واجب مع الاختلاف في الكيفية لا يؤخذ  
بالأحوط وهو الاكثر ليقترن البرائة وقوله من يحضر واحد فضاء عدما منهم ولا بد كقولهم فضاء عدما من فائدة **الجواب** الطائفة العظيمة  
من الشوق وهذا اختلف الناس في المراد بها في الامة فقال قوم واحدة وهو المهر وعن الباقر عن ابن عباس قال قوم اثنان وهو المهر وعن  
عكوة وقال بعض اهل التفسير ثلثة نكوة القبر في تفسيره وقال اخرون اربعة وهو المهر عن الشافعي قال يشتمل عشرة ذكر ذلك  
في الخلاف ويبرق الحسن ليحضر ولو جاز ان الطائفة هي لفظة من الشوق والواحد قطع من المؤمنين بجواز الاقتصار عليه اما الاحتياط  
فيبر لازم لان الشبهة اذا صدق على الواحد لم يجز ارادة ما زاد فوقه فثبت الحد عليه لانما لا يعلم لزوم زنا خال للحد هو صدق الاحتياط  
واما قولنا الشيخ في واحد فضاء عدما لا يؤخذ به على الواحد على سبيل الزوم بل كانه يقول انما لا يجزى واحد وكذا ما زاد الا ان شرط  
حضور زيادة على الواحد **فقوله** لا ينبغي ان يحضر الحد على الزنا الا خبرا اناس قال قبل ذلك واذا ارادوا له ضربا لوانا في  
ينبغي ان يشهر الناس بالخصومة بجلدها يحضر منهم بغير حرج وعن واقعة مثله وان كان المراد الزوج فخصوا الاشرا وفي الزوج والمرجع







سُنَنِ التَّهْمَانِ

الابواب يلزم من هذا ان الموضع  
الحرز يرجع في حقيقة الحال  
والدار المسقوق

ثم كيف يعلم ان سرق زائدا  
عن سببه

فان قيل لا بد ان يكون في باب السرق في الفقه  
روايات في هذا الباب

المفتق على نقلها باسم السرقة قولنا في كل موضع لم يكن له من قبل هذا ان الموضع  
اذا سرق صاحبه منه لا يقطع عليه كذا لو سرق من داره من قبلها بالسرقة والشيخ يرد على ذلك في القطع فيكون  
مما لا يجوز لغيره من قبل الدخول اليه الا ان يجرى به هذا القدر في تسميته حرزا او اجابا بالقطع فكانه يقول انه يجب في الحرز ان يكون  
للسارق دخوله والمفتق منه اذا سرق من ملكه لا يلزمه القطع لعين ما ذكرناه ولا كذا من سرق دار ليس عليها بابا وبها من مفتق  
اسم الحرز عنها عارفا في الحرز من مال الغنم قبل ان يهتم مقدارها بصبيبه منها لم يكن عليه قطع وكان عليه التماس بجره على ذلك و  
اقتداره عليه ان سرق ما بين يديه يهتم بمقدار يجب منه القطع او لا بد عليه ان كان عليه القطع الشيخ رده اشترط في القطع ارتفاع الشبهة وهنا  
الشبهة ضرورية فغيره لا يسهل في ذلك ولا يعلم ان سرق نصابا زاد على اسمه بقدر النقصا قبل ان يهتم العيصم والنقصا اليها من سرق  
بالهالك والسرقة **الجواب** يمكن ان يرتفع الشبهة بعلية الزيادة عن نصيبه على المقين ولا يقطع الا كذا واما العلم بزيادة ماسرة عن النقصا  
فقد يمكن اذا كانت الحجة قبله يمكن ضبط انصافها ونظر في النقصا الى التهمة بالسرقة والهلاك لا ينافي العلم بالزيادة منها سرقه عن النقصا  
وربما كان المعيرة في قطع كون التهمة في وقت السرقة لا يتبع ماسرة بل يتبع نصيبه عارضا للنقصا الموجب للقطع وقد اختلف اصحابنا في  
والحال هذه على قولين فمنهم من لم يقطع حتى يقرب نصيبه سرق ما عدا ومنهم من قطع على الشيخ رده عول في ذلك على قوله نعم والسارق الساتر  
فاقطعوا اليه ما اوعى ما روى عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قلت رجل سرق من الغنم الشئ يجب عليه ان ينظر في ذلك نصيبه ان كان ذلك  
اخذا قبل من نصيبه عنده وان اخذ منه فلا شئ عليه وان اخذ منه فلا شئ عليه وان اخذ منه فلا شئ عليه وان اخذ منه فلا شئ عليه وان اخذ منه فلا شئ عليه  
نصيبه لم يستعد سقوط الحد عنه **قولنا** اذا خرج المال من الحرز واختار عريان صاحب المال اعطاه ورثته لقطع وكان على من ادعى  
عليه لومة التهمة اشارة والسارق مدعى للعطية فيحتاج الى البينة والشيخ سمى صاحب المال مدعى **الجواب** المدعى لا يقطع الحد لا يقتصر  
الى بينة واحدة بل يحد بدلا باثبته ولا يكلف البين لان لا يبين في حد ما ما استبينه كل واحد من المدعى فان صاحب المال يدعى  
عليه لومة وهو منكر لذلك يدعى ومدة ان المال للخطاه والمالك منكر للعطية فكل من المدعى باعتبار لكن دعوى المخرج للمالك لا يكلف  
معها البينة في سقوط ما يدعى عليه فيقتصر مدعى السرقة الى البينة **قولنا** وان كان صديقا عنه مرة فان عاداد بان غاذا ثلثه  
حكنا ثا مله حتى يدعى فان عاد قطعنا ثا مله فان عاد بعد ذلك قطع اسفل من ذلك كما تقطع الرجل سواء ذكر الشيخ ان احد شرط القطع  
باول مرة لا مع التكرار ولا يفي ذلك للفظ مطلق لا تافق المطلق قد يلحقه التقييد بالذلة له كما يلحق انما التحصيل قد روي عن ابي بصير  
اسبه عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا سرق الصبي عفي عنه فان عاد عن دفان عاد قطع اطراف الاصاب فان عاد  
قطع اسفل من ذلك فالشيخ رده كما يكون عول على هذه الرواية والذى اراه تفري الصبي والاقتضاء على اياه الامام اوردع له وقد اختلف  
الاخبار في كيفية حده فيسقط حكمها الا خلافا لعدم الوقوف بزيادة بعض ما روي بعض وما ذكره الشيخ رده خبر واحد لا يحكم به في الحد ولعدم  
افادة البين والحد يسقط بالاحتمال **قولنا** اذا سرق الام من مال ولدها قطع على كل حال والشبهة هنا خالصة ثم هذا ينافي قوله  
قوله نعم وصاحبها في الدنيا معركوا يتقدم حصول الشبهة هنا خالصة ثم لاحدا ما ان الشبهة خالصة على كل حال فلا وقع انتفاء الشبهة  
ولم دفعها بقتل الحد شرعا فالحاكم ان هو لم يقطعها ولدها اذ ليس الولد الا المرافعة والتهمة قبل المرافعة فيقتدر بخط ذلك وصوبها  
الى الامام فامة الحد **قولنا** وكيف اذا سرق من مال صبيبه لا يجزى بالقطع هل اذا سرقوا حرزه او لم يجره فان كان الاول فكيف جعل  
الضيقة في حصول الشبهة اعظم من الزوج والزوجة وان كانا ثانيا فلم يبينه كما بين الزوج والزوجة **الجواب** الحد في بستان حرز المال  
دون الضيق ويسقط ان لم يكن محرزا منكر لكن الشيخ رده اطلاق اللفظ هنا وفضل في الخلاف كما فضلناه وهو اوجب وكثيرا ما حققنا  
قد تكلمنا ذكره في التهمة روي عن محمد بن ابي جعفر قال الضيف اذا سرق لم يقطع ورواية عن زرعة عن سماعة قال لا جبر للضيف مؤثما  
ليس يقع عليه ما حد السرقة ومحمد بن قيس فيه شك وزرعة وسماعة واقبان على ان جبر زرعة يتضمن ان لا جبر للضيف مؤثما ومن  
نشاء على احد على صا من لانه حاشا وبعض المشايخ ادعى الاجماع مناعا على سقوط الحد هنا وهو غلط فانه لا يضمن بمثل الشئ  
مخالفة ما يعلم الاجماع عليه لا يطوى عنه من الاجماع ما يعلم من جماع بعد بما يقارب ما في سنن ولا يربا نار علم الاجماع هنا جملة  
اما ان كثير من ارباب الحشو نقلوا هذه الرواية فسلم لنا قوله نعم والشارق والسارق فاقطعوا ايدها ولا يخرج الضيف عن هذا القول الا  
باستمامه والتقدير بعده **قولنا** ومن سرق وليس له التهمة فان كانت قطعت في النقصا عجز ذلك وكانت له السرقة قطعت لسه فان لم  
يكن له ايها السرقة قطعت رجله فان لم يكن له رجل لم يكن عليه اكثر من الحبس احد من سرق في الثالثة فكيف يحبس في الرابعة **الجواب** الشيخ  
ربما لم يالح ان السرقة جناية بوجوب العقوبة والحبس احد عقوبات السرقة فاذا قاتل القطع لفوات محله بعين الحبس كما لو لم يكن له يد وكان له

دعوى  
لكن



# في الحدود

رجل وسرق قطع رجله ولو كان لم يقطع رجله الا في الثانية وهذا يخرج لا يلقى بمجنونها والاولان في اللام ناديه بما شاء من  
 قتره وحسن وجيز والى هذا ذهب المشايخ الحنفية **قولهم** ومن اقربا السرقة غناؤه ثم رجع عن ذلك اثم السرقة وسقط عنه القطع كيف  
 يسقط عنه وقد تجب **الحج** على من اذ اقره واحد فان المال يلزم دون الحد قالوا في الخلاف اذا ثبت القطع باعتذار ثم رجع  
 سقط جرمه ويرى قال جماعة الفقهاء الا في الاول والى هذا ذهبنا اجماع القرة وقد اؤميت الخنزير وان البنية التي يلزم قتلها عن غيرها  
 ولم يوجد عند مناع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الخال سرق فقال بل في اعادة رجله من ثمنه او ثلثا اقره فقطع فوجه الدلالة انه عرض  
 له بالرجوع فلو لا انه يسقط عنه في هذا المقدر يخرج كلام الشيخ في النهاية على ظاهره ويكون سقوط الحد بعد ثبوت مجازاة من  
 الاجماع لكن الشيخ قال في المبسوط وقبل لا يسقط الحد عنه وهو الحق **قولهم** ومن تاب من السرقة قبل قيام البينة عليه ثم قامت عليه  
 سقط عنه القطع وجب عليه بالسرق وان قامت بعد ذلك عليه البينة لم يجز للامام ان يقطع كيف قال فان قام من عليه البينة وقد قدم قوله  
 ثم قامت عليه البينة سقط عنه القطع وهذا كان مضطربا **الحج** القبر قبل الاقرار وقبل قيام البينة تسقط الحد سواء كان الى الله والى  
 اما لو قامت البينة ثم توفرت التوبة بعدها في اسقاط الحد وحدها سرقة هو المروق منه اسقاط وبذلك لم يصفوا الا كان هذا قتلان به فخر  
 تكرر قوله فان قامت عليه البينة فاما مقصده التاكيد والابحاح بتكرار اللفظ **قولهم** واذا سرق ثمان فصاعدا فاقتمه ربع عليه ما القطع  
 من ابن يجمع عليها القطع لا يصد على كل واحد منها المرق ربع دينار ولو صد على كل واحد منها المرق ربع دينار كان الاخر غير سارق  
**الحج** اما وجب عليها القطع لان اخرج النصاب حصل من كل واحد منها ما يلزم صفة ذلك الفعل الى احدهما والى من اضافته الى الاخر ولا  
 يتعدا التجزئ بجهت يضاد اخرج بعض من واحدهما وصاحبه مثله اثنان بشر كان في قتل واحد عدا القصاص على كل واحد منهما الا  
 كل واحد قاتل نفسا الى نفس الى قبلها الا اذا قتل متحقق ونسبه الى احدهما دون الاخر محال على هذا التقدير ونسبه لا اليهما اية محال  
 فتعين نسبه اليهما ما ذكره القول في اخرج النصاب الى ما ذهب شيخنا الى انها بقره ذهب السيد المرتضى في الاستصا وقال شيخنا ابو جعفر  
 رة في الخلاف لا يجب القطع حتى يبلغ نصيب كل واحد ربع دينار وشيئا كان المروق او خفيفا لا يوجب بعض اصحابنا انما اذ بلغت السرقة  
 نصا با واخرجوها باجمع وجب عليهم القطع ولم يفسلوا والاول احوط **قولهم** واذا شهد الشهود على سارق بالسرقة فعين لم يكن عليه كثر  
 من قطع اليد فان شهدوا عليه السرقة الاوفا مسكوا حتى يقطع ثم شهدوا عليه السرقة الاخرة وجب عليه قطع رجله بالسرقة الاخرة على ما بينا  
 لا يحل الا سرق دفعت امانا من عليه حدان واحد فاما ان كان فلا تأثير لثبوت الشهادة **الحج** الشيخ عوفي في هذه على رابطة  
 سهل بن بادر عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن بكير بن اعين عن ابي جعفر في رجل سرق فلم يقدر عليه ثم سرق فشهدوا عليه السرقة  
 الاولى الاخرة فقال يقطع رجله بالسرقة الاولى ولا يقطع رجله بالاجرة ولو ان الشهود شهدوا عليه بالاولى ثم مسكوا حتى يقطع يده  
 شهدوا عليه بالاجرة قطع رجله بالسرق فينفذ برصحة الرواية يكون وجوب الحد الثاني مشروطا بما تقتضيه الرواية والمحقق عندنا اخرج  
 فان سدا ضعيفا وليس موجودا في كتاب الحسن هي من اذ لا اصول من ان قطع الرجل بالسرقة مشروط بمعاودة السرقة بعد قطع اليد ثم خبر  
 واحدا لا يعلم صحة الحد بعد بالشبهة ولا ثبت معنا **قولهم** ومن بشر فبشر وسلب الميت كفته وجب عليه القطع كما يجب على السارق سواء بئش  
 لم ياخذ شيئا او بقلبط العقوبة ولم يكن عليه قطع على خاله فان تكرره الفعل فاشا لا دام ناديه ان لا يقطع كى يرتد عنه عن ايقاع مثله في  
 مستقبل الاوقات هل يعتبر في الاول النصاب في الكفن ام لا ثم لو قتل السارق لا يقتل الا بعد اقامته الحد عليه ثلاث مرات **الحج** جواب كلام الشيخ  
 هنا انه لا يعتبر النصاب بل يعتبر اخرج الكفن وفي الاستبصار لا يقطع لان يكون ذلك عادة ومخرج الكفن والمقيد بغيره قطع النباش ولو  
 الكفن نصا بما يقطع غيره من السرقة والدعي يظهر ما ذكره في الاستبصار فانما لا يقطع بد السارق حتى يبلغ سرقة ربع دينار وهذا مستوفى  
 عادة فحجب الحد انما هو بغير النصاب في كل مفعلا بالاحوط ولا يحسنهم لا يقطع بد السارق حتى يبلغ سرقة ربع دينار وهذا مستوفى  
 عليه اما ان يقطع بعد تكرار الفعل ثلثا فوانه فلما كان عليه اقل من ثلثا فاحتمل على انه تكرره من العقوبة فبيننا بين الاحاديث وهو اختيارنا  
 الشيخ في التمهيد المقيد المتعذر وعلى انه يقتل بفساده والنظر في ذلك الى الامام ان شاء قطع ان شاء قتله وربما ادعى بعض المناخر  
 الاجماع على قتله على كل حال اذا اخرج الكفن وهو غفول عن اختلاف الفقهاء واختلاف الاجماع المنقول عن اهل البيت عليهم السلام **الحج**  
 في النظر **قولهم** واذا قاتل الغريم بالابن الزانية او بالابن الزاني او قد ثبت بك امك او ولد من الزنا وجب عليه الحد وكان المطالبة في ذلك  
 الحاصر كيف يكون المطالبة في ذلك الميت وفي جمل ذلك بالابن الزاني وقوله ولدت من الزنا كيف يكون الامام هو المطالبة لان الزنا اولد من الزنا  
 يجوز ان يكون الامام غير زانية ولا اب هو الزاني وبالعكس مع هذا الاحتمال كان للامام الحد في هذه الصورة يسقط الحدام يكون لها الحدام المتحجر  
 احدهما بدونا الاخر على الاب لا **الحج** اما قوله بالابن الزاني فهو قذف للاب لا لشكره للزوجة ولا امر فيه وقوله بالابن الزانية اذ قد

لا يلزم الزانية ان لا يكون لها الحد كما لا يلزم الابن المسمى



فالحمد لله

بل انما كان المقصد من الام والمطالبة اليها لا شركة لغيرها فيها وما قول ولد من اننا دفعنا الترواقير انما قد في الام لان الولادة مختصة  
 بالام ظاهر بقدر عدالة الزنا جرت المحض فيقتض ذلك ان يكون الام منسوبة الى الزنا لان ذلك لا ينهنا على هذا القدر عن زنا وانما ذكر الشيخ  
 في جملة هذه القوي بان الزنا لم يلد لك على ان مؤاجرة الولد بقصد يوجب واحدتها لا يجعل له شركة في الحمل ثم استأنف وروى عن شخص آخر جرت له الشاة  
 بزنا بامر خاص وعرض عزمك الا انك تعلم من القوي ان حكمه في ذلك حكم الام ولا قد في الام مفرض بعد تدف الاب فاتبعة حكمها بغير قول  
 فان قال له انك ان كان لا يوطا وينتلك ذنبه او قد زنت كان عليه الحد القذف وله المطالبة بالحد سواء كان او نبلة حين وميتين وكان اليه  
 ايضا العفو الا ان يسيعة الابن او البنت الى المعفو فان سبقا كان عفوهما جائزا كيف يكون العفو لا يابا واما قوله هو حق للمنفقة فاسقاطه  
 فاقام من غير مطالبة صاحب منافق للاصل **الجواب** لا ريب ان الحد هنا للابن والبنت ولا شركة لغيرهما بغير لكن ان كان الولد يتبع من الاب  
 وجزءه كان قد في الولد جازا بجره قد في الولد على الولد بغيره بحيث ينبغي له منافعها واذا عفا الاب عن من الولد منها بغير ذلك وكنا  
 ان سبق وطالب الاب على غير هذا سبيل الا ان ذلك لا يتم للولد في الزنا قال المجاهد رجال وساء هو لا مودة او قد زنا  
 او ياذن او جاء وابنه مجتمعين كان عليه حد واحد وان جاء وابنه منفردين كان عليه لكل واحد منهم حد عال القذف اما ان يكون قد تحق  
 عليه حد واحد او حد متعدد فان كان الاول مستقدا للفرق وان كان الثاني لم يسقط بالاجتماع ثم هل فرق بين ما اذا قد فرم  
 واحد وبين قد فرم باللفظ متعدد ثم اذا قد في كل واحد منهم بلفظ واحد او مجتمعين عليه حد واحد لكل واحد حد **الجواب** هذا  
 الحكم مستق على بين علماءنا ومركب عن ابي عبد الله ع من طرقتها الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله ع في رجل اقر به على قوم جماعة  
 ان اقر به مجتمعين ضرب رجلا واحدا وان اقر به مفرقين ضرب لكل واحد منهم حدا ومن حمل بن ابن عبيد عن ابي عبد الله ع في رجل اقر به على قوم جماعة  
 رجل قد فرم قوما فقال يقتلهم بكملة واحدة ضرب حدا واحدا وان فرق بينهم في القتل ضرب لكل واحد منهم حدا واحدا ومثله في جماعة  
 وقال ابن المجاهد ان قد فرم بلفظ واحد حد واحد وان فرق بينهم في القتل واقر به مفرقين نكل لكل واحد حد واحد وان اقر به مجتمعين نكلهم  
 واحد وما ذكره ابن المجاهد خلاف الظاهر الا اذا ثبت ما ذكرنا من المنفصل سقطا لا عرضا لا ذكره السائل ونقول حال القذف وجب  
 لكل واحد حد وجوب مباشر وطا بالافراق تبعا للمنفصل المتفق عليه قد ذكره في يد عن ابي جعفر ع في الرجل يقتل العقيم بكملة واحدة فقال ان  
 يسلم نائما على رجل واحد ان سعى فغلبه لكل رجل حد **قوله** ان كان قال السلم امك ذنبه او ابنا ذنبه وكانا مكرهين او كان عليه  
 الحد تاما لم يجره ولدها المسلم الى ان كان القذف للام وهي كافر او انك كيف يجب يقتلها الحد **الجواب** لا يبعد ان يكون بولادتها المسلم قد  
 استقامت حرمة زنا به على غير الذمير ومع هذا الاحتمال وجوب القتل جازا عليه يجب المصير اليه وقد ذكر ابن المجاهد القذف اذا كان مسلما  
 وامره ذمير فانه يحد بغيره ولدها قال وكذا قد فرم عن ابي جعفر ع وقال في الرجل يوطا ابنا ذنبا او ابنا ذنبا وعبد الله ع في رجل خطا على  
 عمر بن عبد الله بن عيينة ان لا يحد مسلم في كافر فذكر ذلك قال في القذف في كافر من جنس من جنس عن بنان بن محمد عن موسى التميمي عن ابي الحكم عن ابن عباس ع  
 الرحمن بن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع قال القتل بغيره او بغيره يكون تحت المسلم فيقتل ذنبه او يضرب المذاذ لان المسلم قد حصوا هذه  
 تدل على ما ذكره الشيخ وعندنا هذا المتكسك ضعيفا لا يوجب الا في الامر على الاصل واطرح ما ليس يتيقن من النقل **قوله** او قال القذف قد  
 وبنت بغيره وكان في الرجل حد واحد ولا وجب عليه حدان للرجل حد واحد والمراد هنا ان كان جماعة مجتمعين كان له ما حكمها  
 قد قبل ذلك ثم هذا القول لا يوجب ان يكون قاذفا للمرة لاحتمال ان لا يكون هي ذنبه **الجواب** لا يجوز هنا ان يتعرض للاجتماع والافراد  
 القذف بلفظين وهو قول من ثبت بغيره فقد سعى القذفين بل قد ثبت ان الشاة في ذنبه كانت من المواجه وانما يعتبر ذلك لو كان القذف  
 بلفظ واحد كما قدم الشيخ واما الجواب في الحد في قوله ثبت بغيره فهو اختيار شيخنا في كتبه قال في المبسوط اذا قال ذنبت بغيره نزلت  
 لها في ذلك فلا ان كان عليه حدان لم يحد واحد وانما فعل واحد مع بين اثنين فثبت احدها والى البتة  
 والاخر بالمعقول وهو الحلية قد في الماير وعندنا لا يوجب حدان وانما يوجب حد المنسوبة الى الزنا واما الاخر فغير بطا المكان لا يوجب الحد  
 قد فرم محض او محض لم يقبل شهادته بعد ذلك لان القوي يرجع وحده لتوبير الرجوع عما قد فرم هو ان يكذب نفسه في ملاء من الناس  
 في المكان الذي قد فرم فيه فانه ان لم يفعل يجوز قول شهادته بعد ذلك الشيخ وروى في قول الشهادة ولم يعتبره الاصلاح ثم  
 الكتاب النفس قد يكون كذا فلم لا يقتصر على ان يقول ما قلح لم او غير جائز وكيف يجب الا كتاب المكان الذي قد فرم فيه فانه ان لم يفعل  
**الجواب** فاذا ذكره الشيخ في النهاية هو الذي مضى فيه الاختار وروي ذلك ابو الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع في رجل اقر به على قوم جماعة  
 عليه الحد ما توفيه قال يكذب نفسه قلت ان كذب نفسه تاب قبل شهادته قال نعم وكذا روى عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال ان  
 تاب في بئر ان يرجع عما قال ويكذب نفسه عند الاقام وعند المسلمين فان عدل لك كان الاقام ان تقبل شهادته وقال الشيخ في الخلاف



# كتاب الدنيا

إذا كذب نفسه ما يقبل من ناد نرجع بظن من فعل الصالح وما ذكره في النهاية كان في القبول ما لا ينافي مع النفي المستفيض عن الأئمة  
 وأما ثانياً فلأن القبر والكتاب إعلان فاحدهما قبيح والآخر صالح فكيف الغاؤون يقول ما ضلته حرام ولا شاكلكه وليس ذلك  
 بهم المقدور عندهم من سمع قد فعلوا الجواب كان كاذباً أن صريح بالكذب أن كان صادقا في القذف أن يكذب نفسه ظاهراً وبورع  
 ما خرج عن الكذب من الغشاة للمقدور وإنما اعتبره كذب نفسه الملاء الذي قد فتره صانعه لمرض المقدور وعن سماع قد فتره وسامع  
 قوله من قد فتره كان يضر بجسماً ما عتق منه جلد الحر وهو غير بالباقي الذي كان ربا المكاتب ليس بجرح يكون في جنزها المالك وكان  
 الشبهة محل في نفسه الجواب لا ريب أن الحجة بشرط في الحد لكن من تخر بعضه فقد كفى في الحجة ذلك البعض فيستحق من حد الحر  
 بنسبة حريمته والشبهة في كونه مستحقاً للحد ليس بشبهة مقتضية لسقوط الحد بل الشبهة المسقط للحد المجل بالمراد من اللفظ ما جعله الزكوة  
 المقتدوف مستحقاً بقذف الحد كما طوا والتعريف مع معرفته بموقع اللفظة وتحررها في قولنا قال لا تتركها لمراتنا زانية نازية بك كان  
 عليه حد القذف لقذفها إياها ولم يكن عليه إلا ضامة الزنا لا ضامة الزنا كيف يقول له أم يكن لا ضامة الزنا لك نفسه  
 والتعريف هو وقد قال إذا قرأ من أربع مرات كان عليه التعزير الجواب لما ذكره أن عليه الحد لقذفها إياها إرادان بين أنه لا حد عليه  
 في الإختصاص بنفسه فكيف عن الحد لفظه شيء كان قال وليس عليه في ضامة الزنا إلى نفسه حد وبذلك السخطان هذا مراده ورواية محمد بن مسلم  
 أبي جعفر في جعل قال لا تتركها نازية نازية بك قال عليه حد واحد لقذفه وقوله نازية نازية بك لا حد قبل إلا أن تشهد على نفسه  
 شهادتان بالزنا عند الأمام **قوله** فإن ضربت أسعد بناً هو حد كان عليه من بعتة كفاة لفعله من ابن أبي جعفر عفاة **الجواب**  
 الوجه من جعل هذا اللفظ على الاستحسان يكون قد انغم عليه في مقابلته إذ يتبرأ بطلب نفسه ولو الملهما وتجو عتقه فلا لأن الناس ملطون  
 على أموالهم **كما الدنيا قوله** إذا كان قاصداً بذلك القتل أو يكون ضله ما جرت العادة بحصول الموت عنده حل كان أو عبداً  
 مسلماً كان أو كافراً أو كركناً أو نكحاً ويجب له قود فيه والدبر لم عطف بأبي قود أو يكون ضله ما جرت العادة بالموت عنده ولا عطف  
 بالو أو قودله يجب فيه القود والديه كيف هذا وقتل العبد لا يجزئ الدبر بل القود وحسب **الجواب** عند رة أن القصد إلى القتل موجب  
 للقصاص أصل ما جرت العادة بالموت معلوم بفعله كالوضوء بحسنة قاصداً قتلته فأتى وان بطل ما جرت العادة بحصول الموت معناه  
 بالحد المبلغ أو السبب الفاطم فاذن لا بد من العطف بالولد المثلث على كل واحد منهما سبب وجوب القصاص بدل على الأول رواية سليمان  
 خالد قال ما لنا يا عبد الله عن رجل ضرب رجلاً بجلابض فلم يرفع عنقه قتل يندفع إلى أولياء المقتول قال نعم ولكن لا تبرأ ببيعته به  
 ولكن يجاز عليه على الثلث رواية أبي العباس إلى عبد الله ع قتل رجل رجلاً بالشئ الذي لا يقتل مثله فقال هذا الخطأ والعبد هو الذي  
 يضرب بالشئ الذي يقتل مثله ولا في كل واحدة من الخالين هو قاتل فاذ فصد فقد تصد ثم تروا ما قوله ويجوز فيه القود والديه فإنه  
 لا يرد بهما التجهيز بل كثر إنما يستعملان للتفصيل فهو بهما والديه مع التراض معناه في المحذوف على ما مر من البيان **قوله** من كان القاتل  
 غير بالغ وحده عشر سنين فضا عداهل تحديه بعشر سنين نهايته كونه غير بالغ فإذا اراد ذلك نفق قوله إن بلوغ الصبي خمس عشر سنين  
 أو ما بين ثلث عشرة إلى أربع عشرة **الجواب** تحديه بعشر سنين تحديه بالبلوغ والهاء في هذه واجبة إلى البالغ المحذوف كان يقول  
 وحده البالغ أو البلوغ عشر سنين فإذا زاده وهو به بخار وجوب القصاص عند بلوغ هذه السن وإن كان البلوغ بالبلوغ بنطابة التكليف  
 بالشرعيات منها غير عنها وهو في ذلك يتبع الاختلافات من مختلفه مضطربة وطرد ما على شئ واحد لا يتصل والذي عتده عليه فاداً  
 أخذ محمد بن محبوب عن عبد الله بن عبد الله عن حمزة بن حمر قال قال سالم بن الجهم عن أبيه عن محمد بن عبد الله عن أبيه عن محمد بن عبد الله  
 خرج عن أبيه عن محمد بن عبد الله عن حمزة بن حمر قال قال سالم بن الجهم عن أبيه عن محمد بن عبد الله عن أبيه عن محمد بن عبد الله  
 لما تسع سنين وعن الكافي عن أبي جعفر أنه إذا زاده ذلك فهو جازاً من مختلفه مضطربة بالأسانيد منافية للأصل وهذه يعضدها  
 العمل ولا الأصل **قوله** الخطأ المحض هو أن الإنسان كائناً ما كان فيصير غير مقتله هذا تعريف للذي فعل الخطأ وهو  
 إذا زاده من الخطأ لا من ضله **الجواب** هذا تعريف للخطأ لأن ابن برحق في ناديل المصد فكانه يقول الخطأ وهو أن الإنسان شيئاً  
 ولعل المراد أصاباً وأصابه غير المصنوع بالرى قتل الخطأ والرى سبب للصائب فاستعمل في موضع الجنب لها وجعل خلوها عن القصد  
 كالتحاصره **قوله** إذا اختلج ولبياء المقتول فبعض يطلب القود وبعض يطلب الدبر كان للذي يطلب القود أن يقتل القاتل إذا زاده  
 على ذلك طلب الدبر ما لزمه من ابن أبي جعفر الذي طلب القود على الدبر طلب الدبر وإنما له إذا طلب القود الرد على القاتل لأعلى من طلب الدبر  
 لأنه لا يستحق دبره إلا بضاً القاتل **الجواب** هذه مسألة اتفق عليها الأصحاب ودفعها أبو بكر ولا عن أبي جعفر عن رجل قتل ولده  
 أباً وأما ابن نفا لا لابن أنا اقل قاتل أبيه وقال لا لابن أنا عفو وقالنا لا أنا أخذنا الدبر قال فقال خلعط لابن أم المقتول المدين الدبر

بسم الله الرحمن الرحيم

أما قوله في القصاص فالتفصيل في ما ذكرناه

أبلغ إذا علم



كتاب اللب

ويعطى ورثة الفائل السدس من الدين حق الاب لا يعفو ويقتله وفقره هذا ان القصاص مشرك فاذا عفا الاب فقد ملك الخاني من القصاص  
فاذا طلب الدية يقتل جثمان القصاص حتى يرضى بالعون بنحو حق الولد من القصاص ابنا فلا يسقط ويحرم الخاني هذا عجز المشركين في القتل  
اذا رد عليهم الولي فاضل صح استبقاء القصاص **قوله** وكان ان اخذوا بعض عفا عن الفائل وبعض طلب القود والدية فان الدية انما هي على  
ان يرد على اولياء الفائل سهم من عفا عنهم يقتله وان طلب القود والدية فان الدية انما هي على ان يرد على اولياء الفائل سهم  
من عفا عنهم يقتله وان طلب الدية وجب على الفائل ان يعطيه مائة ما يصيبه من الدية كيف يحبان يرد على اولياء الفائل قبل قتل ولا يجوز  
اولياءه ما لا لا بعد قتل وقوله وان طلب الدية وجب على الفائل ان يعطيه مائة ما يصيبه من الدية ان لم يكن له من الدية انفسه عقوب بان قال  
يكون للنجع المطالب بالدية والقود ولم المطالب بالدية وكذا قوله في مسئلة الاولياء والكبار والصغار فاذا بلغ الصغار كان لهم المطالبة بالدية  
يقتطعون من الدية والى المطالبة بالقود **الجواب** لا ريب ان الدية يجب ان يكون على الفائل اثبت استحقاق نفسه بالردي لكن لما كان قتلها مع الرد  
اذ لا يملك الرد وقد خلصت الدية لاستبقاء القصاص وكان الرد على الاله في المخرج على الورثة والشيخ ينع في ذلك للفظ القود  
ويجوز جيل عن بعض اصحابه بغيره الى امر المؤمنين في رجل قتل له ولدا فاحدهما والى الاخران يعفو قال ان زاد الدية لم يعف  
ان يقتل قتل ورثه من الدية على اولياء القود المتبادر منها وانما وجب على الفائل ان يدفع الى الدية يعف نصيبه من الدية وان كان عاقل  
لان عفو بعض الورثة يمنع الاخر من القود الابا ورد وما اعتذر فهو في عجز الولي عن استبقاء جف من القصاص فيسقط الزاوي فليد من  
العقد الى الدية لئلا يبطل الدم ويسقط الزاوي وتشهد لذلك رواه ابن محبوب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن رجل قتل جليلين  
عدا قال اذا عفا احد اولياء الرجلين يقتل الذي لم يعف ان احبوا ان ياخذوا وقوله ويكون لهم المطالبة بالدية يعني الاولياء الذين لم يعفو  
ولا يبرهن عفا ومن لم يعف وقوله في الصغار يخرج على هذا وهو انه اذا عفا الكبار فلو لم يشرع للمطالبين حصصا لباقيين من الدية لاد  
احتمال سقوط القود بغيرهم عن الرد وهو يبدل ذلك من النقل ما رواه ابو داود عن ابن عبد الله عن رجل قتل ولدا وصغارا وكبارا  
فان عفا اولاده الكبار قال لا تقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فاذا بلغ الصغار كان لهم ان يطلبوا حصصهم من الدية **قوله** في رجل قتل جليلين  
عدا ولم يقدر عليه امانا اخذت الدية من ماله فان لم يكن له مال اخذت من الاقرب فالاقرب من اولياء الذين يروون دية ولا يجوز مؤخذ  
بهما مع وجود الفائل كيف يجب اخذها من مال الاقرب فالاقرب على هذا القول هل الاقرب من وارث الدية ام وارث كلهم هم الاقرب وقوله  
الاقرب لثانين ما نالها **الجواب** اذا تعدد استبقاء القصاص وجب استبقاء الدية لئلا يبطل دم المسلم كما لو قطع يد رجل ولا  
على القصاص اخذت الدية ويؤيد ذلك رواية ابن جعفر في رجل قتل رجلا عدا ثم فرقه فبقيت دية عليه ما قال ان كان له مال اخذت  
الدية منه والا اخذت من الاقرب فالاقرب ولا يبطل دم امرئ مسلم وقال في المبسوذا ان الفائل قتلان يستفاد منه سقط القصاص الى الدية  
تمترة في الخلاف فقال بموجب الرواية ولا يتم قال ولو بطلنا دمه واسقطنا القصاص الى بدل كقول ابن جعفر كان يقي بالان الدية  
عندنا الابا للراية ونحن نوافق الشيخ على تعين القصاص يمكن الاستبقاء اما اذا كان محله فلا بد من الدية وهو يرد بالشيخ بالاقرب  
فالاقرب من العصب في النسب الميت وهو يرد بالاقرب لثانين الترتيب القسطنطيني يبدى بتقسيم الدية على الاقرب من النسب الميت  
ثم الى من يليه هكذا حتى يستوفى الدية وان بالقاص ليدلك على التعقيب انما على الجمع **قوله** وقال بعض اصحابنا ان العاقلة ترجع بها على الفائل  
ان كان له مال وان لم يكن له مال فلا شيء للعاقلة عليه مستند الذاهبة ذلك الى ما ومن ذهب اليه **الجواب** ذهبي في ذلك يشك في القصد  
ولم يذكر نفسه مستندا فاحكمه لعلوا في ذلك عن رايهم العاملة بسيرة فكان الرجوع عليهم هو ضعيف لان الجناية لم يوجب عليهم رد المخرج  
عليها ولا الابوجه للعاقلة **قوله** متى كان للفائل مال لم يكن للعاقلة الزم فالخاصة الدية من ابن محبوب عليه وكيف يقتل عن العامة  
الى مال **الجواب** يمكن ان يكون ايجاب الدية في ماله لان سبب الاثر انما هو بدية الجناية هو الاصل لكن عدل بالدية الى العاقلة او انما  
لعدم قصد الالف القتل فاذا كانت القدر الاغايلة لا ما لها فقد تعدد راسين بل بدل النفس فلو سقط عن ماله بطل الدم لان الجاني اولي  
من بدية الماله لان سبب الاثر انما هو بدية الجناية هو الاصل لكن عدل بالدية الى العاقلة او انما  
دا الامام عاقلة لزم لم كان على ماله المسلمين **الجواب** قد خرجت العادة بتسليم المعاقلة من جهة وقد مضى ذلك الشيخ بقوله من  
مولي نفسه او مولى ضامن جبره ولا يتناول ذلك الامام بالحق لا لمطاف ومراة هنا يثبت مال المسلمين بيت مال الامام ويبدل على ذلك  
رواية ابن جابر عن عبد الله بن ابي سلمة عن ابيه عن امرئ من امراء بني ثعلبة اخذ الدية جعلها في بيت مال المسلمين  
جناية المتقون كانت على الامام وكذلك يكون بدية الامام المسلمين **قوله** وما دية قتل الخطاء شبيهة للعهد فانما لزم الفائل نفسه ماله  
خاصة فان لم يكن له مال استسعى فيها او يكون في ذمته ان يوسع الله عليه فان مات او هرب اخذت الدية من اهل بيته ودية خالم

من قوله في رجل قتل جليلين عدا قال اذا عفا احد اولياء الرجلين يقتل الذي لم يعف ان احبوا ان ياخذوا وقوله ويكون لهم المطالبة بالدية يعني الاولياء الذين لم يعفو ولا يبرهن عفا ومن لم يعف وقوله في الصغار يخرج على هذا وهو انه اذا عفا الكبار فلو لم يشرع للمطالبين حصصا لباقيين من الدية لاد احتمال سقوط القود بغيرهم عن الرد وهو يبدل ذلك من النقل ما رواه ابو داود عن ابن عبد الله عن رجل قتل ولدا وصغارا وكبارا فان عفا اولاده الكبار قال لا تقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فاذا بلغ الصغار كان لهم ان يطلبوا حصصهم من الدية قوله في رجل قتل جليلين عدا قال اذا عفا احد اولياء الرجلين يقتل الذي لم يعف ان احبوا ان ياخذوا وقوله ويكون لهم المطالبة بالدية يعني الاولياء الذين لم يعفو ولا يبرهن عفا ومن لم يعف وقوله في الصغار يخرج على هذا وهو انه اذا عفا الكبار فلو لم يشرع للمطالبين حصصا لباقيين من الدية لاد احتمال سقوط القود بغيرهم عن الرد وهو يبدل ذلك من النقل ما رواه ابو داود عن ابن عبد الله عن رجل قتل ولدا وصغارا وكبارا فان عفا اولاده الكبار قال لا تقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فاذا بلغ الصغار كان لهم ان يطلبوا حصصهم من الدية

من قوله في رجل قتل جليلين عدا قال اذا عفا احد اولياء الرجلين يقتل الذي لم يعف ان احبوا ان ياخذوا وقوله ويكون لهم المطالبة بالدية يعني الاولياء الذين لم يعفو ولا يبرهن عفا ومن لم يعف وقوله في الصغار يخرج على هذا وهو انه اذا عفا الكبار فلو لم يشرع للمطالبين حصصا لباقيين من الدية لاد احتمال سقوط القود بغيرهم عن الرد وهو يبدل ذلك من النقل ما رواه ابو داود عن ابن عبد الله عن رجل قتل ولدا وصغارا وكبارا فان عفا اولاده الكبار قال لا تقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فاذا بلغ الصغار كان لهم ان يطلبوا حصصهم من الدية

بكره



# كتاب الحديث

بكن لرحل واحد من بيت المال من ابن تقي على العاقل وهو لا تضمن الا لغيره المصالح الجوا قبله لانه لا يجوز ان يطل دم المسلم واولا يكون  
في قتل المصالح شيئا لهدم قد ثبت الدية فانما يمكن استيفاءها من مال الخافي وجبا استبقاءها من العاقل لانه مقتدر على بيت المال  
في القتل فان لم يكن غائبا من بيت المال لانه يجوز المصالح وهذا الذي ذكره الشيخ وهو ظاهر من الاحتجاج وعنه في احتجاي الدية على العاقل وقوله  
اما الجليل في بيت المال على هذا القدر وهو موت العاقل وبعد استيفائها من مال في اثر لانه يجوز المصالح واصل المنازعة في الدماء من  
اهم المصالح فوق له في سبيلها ثمان على رجل القتل وشهدا من غير ذلك الشخص ان يقتل ذلك المقتول بطلها على القودان كان عددا  
وكانت الدية على المشهود عليها واحدها غير قاتل وكانه لو ايجل بشئ من الشهداءتين فاجابا لدية عليها حكم بينه وبينه ولا اقراره الشهادتين  
ليست بائنهما اشتركا الجوا والوجوب الاولياء اما ابدع على القتل على احداهما او يبقوا لا نعم فانزاعوه على احداهما قتلوه لغير المصالح  
بالدعوى وحدها البينة الاخرى فلا يكون لهم على الاخر سبيل وان قالوا لا نعم فالبينتان متعارضتان على الانفراد لا على مجزئ القتل  
القتل من احداهما ولا يتبينان ايضا يتوقف على تبين العاقل فيسقط ويجوز لدية لانه ليس بنسبة القتل الى احدهما اولى من نسبتها الى  
الاخر فوق لانه انما البينة على رجل واحد او رجل اخر ان قتله ذلك المقتول بعينه عما كان اولياء المقتول مجزئ  
بين ان يقتلوا اياهما او ان قتلوا المشهود عليه وليس لهم على الكافر سبيل ويرجع اولياء الذين شهدوا عليه على الذي اقر بنصف الدية  
وان اخاروا قتل الله اقره قتلوه وليس لهم على الاخر سبيل وليس لاولياء المقر على نفسه على الذي قامت عليه البينة سبيل وان زاد  
اولياء المقتول قتلها جميعا قتلوهما وردوا على اولياء المشهود عليه نصف الدية وليس لهم اكثر من ذلك فان طلبوا الدية كانت عليها  
نصفين على الذي اقر على الذي شهد عليه كيف يكونوا مجزئ في قتلها ما شاءوا ولم يتحققوا ان العاقل ولم اذا قتلوا المشهود عليه رجوع  
اولياءه على المقر بنصف الدية لانها اشتركا وجبا الرجوع وان اقر واحداهما والذي يقتل دون الاخر ولم اذا قتلوا وردوا على المشهود  
عليه نصف الدية ولم يردوا به كامله عليها الجوا هذه رواية احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن زرارة عن ابي بصير  
في رجل شهد عليه بقتل رجل واحد واقر اخر من قتله عما وان المشهود عليه بقتل ان ارادوا اولياءه قتل المقر قتلوه ولا سبيل لهم  
على الاخر ولا لورثة الله اقر سبيل على الله شهد عليه وان ارادوا قتلوا الذي شهد عليه ثم يؤخذ الذي قال اولياء المشهود عليه نصف  
الدية قتلان ارادوا ان يقتلوهما جميعا قال ذلك لهم وعليهم ان يردوا الى اولياء الذي شهد عليه نصف الدية خاصة دون حصه  
ثم يقتلوهما به قتل فان ارادوا ان يخذوا الدية فقالا لدية عليها نصفها فكتب كيف جعل لاولياء الذي شهد عليه على الذي اقر  
نصف الدية حين قتل ولم يجعل لاولياء الذي اقر على الذي شهد عليه ابرق فقال لان الذي شهد عليه بين صاحبها والاخر ابراء  
صاحبه الاشكال في هذه في ثلثة مواضع احدها ان يقول الجوا لاولياء والجوا لاولياء احدهما يقتل بالبينة والاخر لا اقرارا فالتصريح  
اباح بفسر باقراره بالانظر لثاني ان يقول وجبا لقتلوهما لا فانقول حيث انه لا يقتل اثنان بواحد لا مع الشرك ومع الشرك يرد  
فاضل الدية وهو دية كاملة لكن المقر اسقطه من الرد فيقر على المشهود عليه لثاني ان يقول اذا قتل المقر وحده لا يرد للمشهود عليه  
لم يقر به رجوع على ورثته المقر بنصف الدية لا غير انما القتل وان كان المشهود عليه هذا كله يقتل به يقول لورثة لانهم العاقل اما لو  
على احدهما اسقط الاخر فوق له وحيث انهم الرجل بانه قتل نفسا وجاءوا فاني ان الذي قتل هو وحده صاحب رجوع الاول عن اقراره ورثته  
عنه القود والدية ونفقت الدية الى اولياء المقتول من بيت المال يسقط المقر والدية عنها من ابن وجوب الدية ودفع الدية الى  
اولياء المقتول من بيت المال يسقط القود والدية عنها من ابن وجوب الدية في بيت المال بماذا وهلا كان اولياء الدم مجزئ في  
قتلها ما شاءوا او قتلها كما ذكرناه في المسئلة السالفة الجوا هذه الرواية منسوبة الى الحسن بن محبوب في جناة ابيه عليها لم يقتل  
في هذا الرواية يسقط القود والدية يقولون ان كان هذا من هذا فداخيم هذا فتدابع هذا من احباها فكا عما احبا الناس جبا فيسقط القود  
عن ذلك الرجوع وقيام الامارة القوية بقصد بقره وكون الورثة لا يعلمونه قاتلا فينبض من ذلك شبهة يقتضيه سقوط القود ويسقط  
الاخر للعلل التي تضمنتها الرواية واسقط القود عنها فاسقط الدية اظن لان الاول مارة صدقة لا فدية والثاني غاي لا يقتل عليه  
الدية وتوقف من بيت المال لانه المصالح فوق له المصالح بالقتل ينبغي ان يمس ستم ايام فان جاء المدعي ببينة او فصل الحكم معه الا على  
سبيله من ابن يوجب جسم مجزئ بدعوى به الجوا هذه رواية السكوني عن ابي عبد الله كان يجنب في ثمة الدم ستم ايام فان جاء  
المقتول ببينة والاخر سبيله والسكوني ضعيف في العمل بما ينفرد به بوقفا لكن يمكن ان يكون الشيخ ورد ذلك لان فيه احتياطا على  
الدم فوق له من قتل رجلان ثم ادعى انه وجد مع امرأته او في داره قتل براء وبينة البينة على ما قال اذا قام البينة ما الحكم فهو وكانه لو وجب انه  
يقتل به والاشكال في جواز قتل الموجود في داره فان ابن مجزئ قتلته ثم هل يحتاج ان يشاهد بزمانا ويكفي وجوده معها الجوا

نصفين كيف يجب  
الدية عليها

وان قتل المشهود عليه بغيره على اقراره



# فالدنيا

لا بد من علم من نى وقصد ان لا ولا اعتبارا يكون محضا او غير محض مع قيام البينة بذلك لا يكون على فائله قصاص ولا دية الموت  
 فذلك على النعل المشهور من ذلك دية سعد ونازك عن علي بن ابي طالب قتل رجلا وادعى امره مع امرته فقال له القوم الا ان بائنا  
 بيننا وما نرى عن ابي الحسن قلت رجل دخل دية سعد ونازك عن علي بن ابي طالب قتل رجلا وادعى امره مع امرته فقال له القوم الا ان بائنا  
 شئ فقول فان قتل رجل امرأة رجل كان لا وليا للمقتول قتلها ما جبا ويؤدون الى وليها الرجل نصف دية حرة خمسة الاف درهم  
 فان اختاروا قتل المرأة كان لهم قتلها وما اخذوا من الرجل خمسة الاف فان اختاروا قتل الرجل كان لهم قتلها وتؤد المرأة الى وليها الرجل  
 الا فان اختاروا قتل الرجل نصف ديتها الفين وخمسة ائره درهم فان زادوا وليا للمقتول الدية كان نصفها على الرجل ونصفها على  
 المرأة لم اذا البنت بالدية كان عليها خمسة الاف درهم واذا ادت الى وليها الرجل ادت نصفه منها **الجواب** لا ريب ان هذا  
 والقول ان الاولياء اذا قتلوا الرجل ادت نصفه بتمه وهو خمسة ائره دينار لان ذلك هو قدر جنايتها فحق له ان قتل الرجل حرم ومملوك  
 رجلا على العبد كان وليا للمقتول مخبرين بين ان يقتلوهما ويؤدون الى سيد العبد ثمنه او يقتلوا الحر ويؤد سيد العبد الى دية خمسة  
 الاف درهم او يسلم العبد لهم فيكون رقاهم او يقتلوا العبد صاحبهم خاصة فذلك لهم وليس لسيد العبد على الحر سبيل قوله يؤدون الى  
 سيد العبد ثمنه كيف يريد على سيد العبد ولا يريد على الحر ثم لم يرد على سيد العبد ثمنه اجمع وقوله وليس لسيد العبد على الحر سبيل حتى اذا اقتصر  
 ثمنه عن خمسة الاف درهم ام اذا زادت قيمته عليها وكان ينبغي ان يفضل ذلك **الجواب** روى محمد بن احمد بن محمد عن بعض اصحابه عن يحيى بن  
 المبارك عن عبد الله بن جبريل عن ابي جبريل عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع في عبيد حر قتل رجلا قال ان شاء قتل الرجل ان شاء  
 قتل العبد فان اختار قتل الحر حتى ينجو العبد لم يقتل دية في هذا الخبر فائدة على ما ذكره عبد الله بن جبريل واقفه وابو جبريل  
 جدا فاعمل على هذه على انما يتضمن سوا الخبر من قتلها وهو غير مختلف فهو وليس الجبر في القتل لئلا على عدم الرد وكذا ليس ضرب  
 العبد لئلا على انه لا يريد على الحر شيء وقد اختلفت فتوى الاختاف في هذه الصوة وما ذكره في النماذج من اخذ احد هما قتل ان قتلاهما  
 ردوا على سيد العبد بمثل ما زاد من قيمته عن خمسة ائره دينار فان كانت بقدر ذلك واقل فلا رد والثاني قوله ويقتل العبد خاصة ليس  
 لسيد العبد على الحر سبيل والقول ان يريد على مولا ما فضل عن جنايته ان كانت قيمته يزيد عن دية جنايته وقال ابو الصلاح الحلبي ان  
 قتلها ما رد قيمته العبد على سيد وورثته لغيره كما ان نظر الى ان لا يلزم الاولياء ان يريدوا الا ما فضل عن دية صاحبهم وهو وجه لكن لئلا  
 الرد عليها ما هو لهم لتسوية فان كان هذا مراده فهو خطأ بل لو اوجب رد قيمة العبد على الحر لان يفضل قيمته العبد عن جنايته ثم قال ان  
 اختاروا قتل الحر فله سيد العبد نصف بتمه لو رثه وكان ينبغي ان يقتلوا لولا ان ثمنه نصف الدية وليس له ان كانت قيمته  
 نصف الدية لم يردوا قتلهم قال وان اختاروا قتل العبد قتلوه يؤدون الى سيد نصف بتمه وهو خطأ بل يؤدون ما فضل عن قيمته عن خمسة ائره  
 ان كانت قيمته زائدة والا فلا رد وقال بعض المناظرين في كتابه عن ابي ابراهيم ابي الصلاح وهذا هو الذي يقتضيه صول مذهبا وليس  
 اى اصل اقتضاه عند **قول** لو قتل العبد لزمه مسامحة دفع برمته وجميع ما يملكه الى وليها للمقتول فان ارادوا قتلها كان لهم ذلك ويقولون  
 عنهم السلاطين وان ارادوا السرقة كان رقاهم فان سلم بعد القتل فليس عليه الا القوية او المطالبة لدية كما يكون على المسلم سواء وان كان  
 قتلهم خطأ كانت الدية عليهم في مال خاصة ان كان لهم مال لم يكن له مال كانت دية بتمه على امام المسلمين لانهم ليسوا بملوك يردون الجزية اليه  
 كما يؤد العبد لضربته الى سيد وليس لهم ما قلته من الامام كيف يدفع هو وجميع ما يملكه قتل الخطاء كيف يكون الدية في مال ودية الخطاء  
 على العاقلة وكيف يكون على الامام **الجواب** معنى يدفع برمته على حيلة واصل ان رجلا دفع بعينه الجبله فقتل اعطاه رسته والى الجبل  
 ثم جعل ذلك كتابته عن كل من دفع شيئا بجبله وانما دفع برمته لانه يخرج بذلك المذمة فيصير مال الرقيا ويخص به الجبله عليه لان قتله سبب  
 العاقلة عن العبد وقد روى هذه الرواية عن ابن الكاس عن ابي جعفر ع وعبد الله بن عثمان ع في نصر قتل مسلما فلما اخذ اسلام  
 قال اتلوه بتمه فقل فان لم يسلم قال يدفع الى وليها للمقتول فان شاء واقتلوا وان شاء واعفوا وان شاء واسترقوا فان كان معه عين مال  
 دفع الى وليها للمقتول فان شاء واقتلوا وان شاء واعفوا وان شاء واسترقوا فان كان معه عين مال الى وليها للمقتول هو وما لغيره  
 ذلك على الاصح ما يكون دية الخطاء في مال الذي على عاقلة فهو فويل للاختلاف وروى ذلك اخبر محمد بن ابي عبيد عن ابي ولا عن ابي  
 عبد الله ع قال ليس بين اصل الذمة مغالطة فيما يجوزون من قتل او جرحه مما يؤخذ ذلك من اموالهم فان لم يكن لهم مال رجعت الجناية على الامام  
 لانهم يوردون الجزية لغيره كما يؤدى العبد لضربته الى سيد قال وهم بما يملكه لانهم من اسلم منهم فهو حر **قوله** واذا قتل مدبر رجلا كانت الدية  
 على مولا الذي يبره ان شاء او يسلم برمته الى وليها للمقتول فان شاء واقتلوا وان شاء واقتلوا وان شاء واسترقوا وان كان قتل  
 خطاء استرقوه وليس لهم قتلها فاما مات لكذا كان يبره استغنى في دية للمقتول وصار حر كيف ينبغي للمدبر حكم مع انها صار رق لا وليا

في خبره والاصح ان يكون  
 على الجبله فقتل مدبر رجلا  
 كانت الدية



# كتاب الدنيا

عقودان وعصر  
عنه الثلث

المقتول وقد انتقل ملك المدبر عنك هل يرى ان يخرج من الثلث لانه هل يعتبر ان يكون المدبر واجبا لو عجز واجب ثم اذا كان قتله  
خطا اذ امانات الذي دبر به يستحق الدية ولا يستحق لو كان عمدا واخيارا لا ولياء اسرقا ثم في الخطا لم يكون الدية على  
العاقلة ولا يستحق فيها الجوار **عند الشيخ** انه ان التدبير لا يبطل الا ان يرجع فيه المولى ولو وصيه او باعنا ما ينقل بذلك  
ففي هذا التقدير يكون للمولى خدمته ان يكون مولا ثم يصير حرا وهي رواية جليل وصححنا عن ابن عبد الله ان المدبر اذا  
قتل خطا يدفع الى ولياء المقتول بخدشهم حتى يموت الذي دبر به ثم يرجع حرا لا يسبيل عليه وما اعتباره من ثلث المولى فلا بد منه فان  
خرج من الثلث اوسع فيما يبيع عليه منه وما السعي في دية الخطاء ولا العمد فلان الاصل عدم وجوب التسقي وقد وجدنا الدليل على  
قبول الخطاء فيسقط مع العمد ككشام بن ابراهيم قال سالت ابا الحسن عن مدبر قتل رجلا خطا قال لا شيء رويتم في هذا قلت رويتم عن ابي  
عبد الله انه يبل برقبته الى ولياء المقتول واذا مات الذي دبره لعقوب قال بخان الله فقتل دم امر مسلم قلت هكذا روي قال غلظتم  
على الذي يبل برقبته الى ولياء المقتول اذ مات الذي دبره اسلمني في بقتله والشيخ في ذكره في النهاية وفي تهذيب الاحكام انه يستبيح  
ديه المقتول واسند في التمهيد بهذه الرواية فان لم يكن حجة سواها من غير النسخة السعي في الدية والذي بقوى عندي انه يملك  
اذا استقر ولياء المقتول وبطل التدبير لان التدبير يمتنع بطل التدبير لان التدبير لا يخرج لرقبته عن ملك المدبر اذ ليس  
مخلوا اذا كانتا رقبته راقبة على ملك المدبر فمضى بقتل الى ولياء المقتول ويؤيد ذلك رواية الحسن بن محبوب عن هشام بن كوشام بن سالم عن  
ابي بصير قال سالت ابا جعفر عن مدبر قتل رجلا عمدا فقال بقتله وان قتل خطا قال لا يرد الى ولياء المقتول فيكون رقا لهم فان شأنا  
اسرقوه وليس لهم ان يقتلوه ثم قال ابا عبد الله ان المدبر مملوك في الرقبة مثل عبد حرين او اكثر منها او حرهما جرحا جرحا يحيط بهما واحد بعد  
كانت العبد ولا ولياء الاخر لا يرد اقل واحد صار ولا ولياءه فالاقتل الثاني انتقل منهم الى ولياء الثاني ثم هكذا بالعام ما بلغ كيف يقتل  
الى الجرح الثاني ولم يشتر في استرقاقه والمستتر حصوله ولو لم يعلم بذلك الرواية يكون العبد بين ولياء المقتولين ام لم يمسك كان لم يقتله  
**الجواب** في هذه الرواية اخذ الحسن بن فضال عن ابي بصير عن علي بن عبيدة عن ابي عبد الله وقد قال بخلاف ذلك في الاستبصار فانه شرط  
في انتقاله الى ولياء المقتول الثاني ان يحكم به للاول فان جاز ذلك فانه يكون بين ولياء الجرح استلجا رواه الحسن بن محبوب عن ابن  
رثاب عن زارة عن ابي جعفر عن عبد جرح رجلين قاله بينهما ان كانت جنايتهما يحيط بقتله فان جرح رجلا في اول النهار  
وجرح في آخر النهار قال هو بينهما فاما حكم الاولى في المجرع الاول قال فان جرحه بعد لك جنايته فان جنايته على الاخير وما ذكره هنا  
ابوداود والرواية التي ذكرها في النهاية من روايتها فخطيان وهذه ساهية مطابقة للاصول فكانت اولى في قولنا اذ قتل عبد حرا خطا  
فاعتقه مولا جاز اعتقه ولو دبرته المقتول لانه عاقلته كيف يجوز اعتقه وقد علقوا به حقا لغيره وانما يسقط حقه منه ولو دبر مولا  
الدية اما قبل الاذ فلا **الجواب** هذه رواية عمر بن سفيان عن جابر عن ابي جعفر قال قضى ابلر مائة من امة في عبد قتل حرا خطا اذ  
قتله اعتقه مولا جاز اذ اعتقه وضمة المدبر وبقي هذه الرواية ان المولى يحجر بين دمه وافتكا كره فاذا اعتقه فقد فاق نفسه  
احدا من بين مائة من الاخرى واما قولنا بقتله حقا لغيره قلنا لان هذا لان الحق المشكوك به لا سرقا والبيع الجناية وكلها المولى  
اذا لم يردنا بالالتزام الدية بقوله انما يسقط حقا لغيره اذا دبر المولى قلنا لان لم يمسك كان له الحقة في دفعه وبطل لغيره فاذا اعتقه  
فقد التزم احدا من امة الذين شرعوا له ان عمر بن شمر ضعيف جدا لا يقول عليه خصا وما به عن جابر بن جاعة من اصحابنا في  
بذكره ان يبيع المحر بغيره وذكر البخاري ان اربعة من جملتهم محمد بن عمرو بن جابر بن جاعة من اصحابنا في  
من القوم لم يسبق لزام المولى ضمان القبة في ذلك روي عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل دخل على امرأة ليس بها  
فلما جمع الثياب اعتبر نفسه فكابرها على نفسها فاقعتها ففجر لثابها فاقام فقتله بغاس كان معه فلما مضى حمل الثياب ذهب بالخروج  
فحملت عليه بافاس فقتله فجاء اهله يطلبون بدنه فاحمد فقال ابو عبد الله افقر على هذا كما وصف لك فوق بعض مواله الدنيا  
طلبوا بدمه الغلام ويلزم السارق بما تراه اربعة الاف درهم كما يجرى على فرجها انتران وهو في الفرية وليس عليها في قتلها اربعة  
كأنه سارق لبعض المولى ثم الغلام وقتل العمد ليس فيه ضمان على الفت لان محل القصاص سقط وقوله يلزم السارق في ما لا ريبه ان  
درهم والشيخ في العقر من المثل وقوله وليس عليها في قتلها اياه شيء لان سارق هذا السارق يقتل لكونه سارقا ثم انما اثارها اخيرا  
فلم حض بعض المواضع يذكر الاسانيد وبن بعض **الجواب** انما التزم الولاء دم الغلام بناء على ان الثاقل اذ مات قبل القصاص وجبت  
في ما له فان لم يكن في الاخرى لا فرق في ذلك بين جاعة من قتلها اثمها من ابن الجند فان قال اذ قتل جاعة قتل الاول وكان لكل  
واحد من الباقيين دية واما الرواية اربعة في ذلك عوض بضعها وهو من المثل ولا يقال لا يتجاوز المثل خسوسا ولا نافع من ذلك



# كتاب الدنيا

ولم يزل ذلك فيما اذا جعل الحكم في الزوجة في بطنها لم يزل في عقد النكاح فلا يتجاوزهما السنن حسب المادة الاخرى في الغرض ما في كل موضع  
 بقيت من المشاغل او ما قول له وليس عليها في قتلته شيء ولا من سارق فهو حق لان الشيخ قد ذكر ان اللص جازي اذا اغتصمها ولم يتمكن من  
 انشاعه لا يقتله جازي ويكره دمه وهذا لا يقع ذلك موقع القصاص لانها قتلته مستقدا للمال وقد روينا فيها سلف من جماعة من دخل  
 للناس من الزنا فدمه هدد وبقي ذلك رواه في حجة التمسك عن الجعفر عليه السلام قتلته ودخل رجل على امرأته فدخل فوقع عليها فقتل  
 ما في بطنها فوثبت عليه فقتلها لان هدم المصالح وكانت دية ولدها على المعقل وما كون الشيخ ذكر في النهاية الاجازة مفعلة  
 وتارة مقتصر على قتلها على غير الجوارح وجوه احدها ليس على المصنف اعراض فيما يتجره من الاجراء ولا يلزم بها المصنف لان المصنف تابع  
 للاقرار الثاني لعله في موضع يري تخفيف العبارة الهضبة المقصود يقتصر عليه لثالث قد لا يكون مضمون الزنا فيه اخباره فهو هذا  
 ضبطا للقوى بالرواية لا يرد يكون فائدة الرواية غير معلومة من نحو الرواية لا من سقوطها فلو اقتصر على هذا لقوى لم يبد السامع  
 من ان يقتله فانوردا الرواية لم يثبت على من يخرج الحكم وليس هذه الوجوه محتملة بل قد ينفرد **قول** لم ينفرد رجل تزوج امرأة فلما كان ليلة  
 البناء عبت المرأة الى صدوقها فادخلته فجاءه رجل باضع اهله ثارا والصدوق واقتل في البيت فقتل الزوج والصدوق  
 وقامت المرأة فضررت الزوج ضربة فقتله بالصدوق قال بعض المراء دم الصدوق يقتل بالزوج ان كان الصدوق اذ قتل الزوج قد فعه  
 عن نفسه قال في قتله فذمه هدد فكيف يقتضيه المرأة وان لم يكن صدقة فقتله فقتل الزوج عدوانا فقتل كلا الامر لا يلزم المرأة وبه يتم العلم  
 بذلك باقرار المرأة والحكم بذلك بوجود الصدوق والزوج مقتولين والحكمة ما فيها **الجواب** هذه الصورة مفعلة على تقدير العلم بما  
 الخال عليها اما باقرار المرأة او غير ذلك من التقديرات واما ضمانها دية الصدوق فلانها سبب تلفه بغير ذهابها والزوج قتل من يجره  
 ذاهب للزنا سواهم يقتل الزوج ولم يهرم بمرأته من الوعد من الوعد عن الزوج لا هذا دم الداخل من له واخذت الدية من المرأة  
 لغزوها اياه من ليس ساجدا في الجرحا بل على هذا ما يقال على النهاية والذي اياه ان هذا الحكم اشارة الى واقعه والمفعول لا  
 له فجل على انه حكم بذلك لعله في بوجبه لك الحكم وان كان الزوج قتل من غير علم السبب المقصود له فلا تعدد والحكمة هي السر والنجية فيضرب  
 للنساء في السر في قول من قتل جنه في الحرم واحد الاشهر الحرم وجبة ذرية القعد وذو الحجر وجبة اخذت منه الدية كان عليه دية وثلث  
 دية للقتل وثلث لانها حرمة الحرم واشهر الحرم ان طلب منه القود قتل بالمعتول فان كانا قتل في غير الحرم ثم النجاة ايقض عليه في المظلم  
 والمشرقة منع من مخالطة ومباينة الى ان يخرج فبقام عليه الحد وكان الحكم في مشاهد الاثمة ثلثا لانه على الدية من يستحق ولو قتل  
 في الحرم واشهر الحرم هل يتضاعف الثلث ام لا وهل حكم مشاهد الاثمة حكم الحرم في جميع ما ذكرنا من ثلث الدية في القسوق عليه في المظلم  
**المشرقة حسب الجواب** القائل في الاشهر الحرم يلزم دية وثلث وكذلك كل من يتبعه عن عبد الله وعليه قوى الاحتياط وعندك في قتل  
 الحرم توقف عن نظر الباشيخين بدل ذلك والثلث لانه لا ولياء المقول لا يرد بدل النفس وقول الشيخ دية للقتل وثلث لانها حرمة  
 حرمة الحرم يقتضيه ذلك وهو الرواية التي لم يزل ذلك في الحرم فانما اقف على مستند فيه ونحن من رواه في المظلم  
 ولا نقول كل من احدث في غير الحرم والنجاة ايقض عليه المظلم والمشرقة بل نقول يمنع الماكل والمشرقة لا يكمل ولا يبايع يخرج فقتل  
 عليه عثمان في الحرم ايقض عليه الحد فبذلك هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع وما قول له وكان الحكم في مشاهد الاثمة ع فتلى ذكره  
 البشخان وهو حسن **قول** لم يرد من دعا غير ليل او اخرجه من منزله فهو ضامن ان كان يرد له المنزله او يرجع هو بنفسه فان لم يرجع الى المنزل ولا  
 يرد له خبر كان ضامنا لدية فان وجد قبله كان على الداعي جيل الفودا ويعتق البينة ان يرى من قتله فان لم يبق بينة وادعى عليه  
 قتل طوبى قائمة البينة على القاتل واحضاره ليحكم معا بما يقتضيه شريعة الاسلام فان تعذر عليه ذلك كان عليه القود والدية  
 يسلمها الى اوليائه ثم اذا رضوا بما عنده وقد ركبنا اذا ادعى ان يرى من قتله ولم يبق عليه بينة يا قاتل كما عليه لدية ود القود وهذا هو  
 المعتمد وقوله ولا يعرف لغيره كان ضامنا لم يكون ضامنا قولا ويقيم البينة ان يرى من قتله كيف يمكن ذلك وشهادة على النفي  
 فان قبل يقيم البينة ان غيره قتلته فذكر ذلك فيما بعد قد علم ان اقامة البينة بالبرائة من القتل قولا واحضاره ليحكم معا  
 بما يقتضيه شريعة الاسلام كيف يتوجه له على ذلك لغيره حكم او دعوا لا ليس بولي المقول فادعاء عليه ان يقتل لا يقتضيه الجواب  
 قوله وقد ذكرنا اذا ادعى ان يرى من قتله ولم يبق عليه بينة يا قاتل كان عليه لدية ود القود وهذا هو المعتمد هل كان معتمدا  
 بالرواية مجردة ام لا لان الرواية بهذا اصل **الجواب** انما يلزم الضمان لان سبب الخلاف ولما ذكره في الجواب المتقدم عن  
 محمد قال قال رسول الله من ظفر رجلا بالليل واخرج من منزله فهو ضامن لان يقيم البينة ان يرد له منزله وقد روينا عبد الله  
 بن مومن عن ابي عبد الله ع قال اذا ادعى الرجل اخاه بلبيل فاوله ضامن حتى يرجع الى بيته ويخرج بهما لزمه ما لم ينصه الى

لصاحبها غنى الرضى  
 فزاد الرواية في باب المنة  
 الحكم الخاص في باب  
 النفي على ما



# كتاب الدنيا

الاخراج سببا للضمان بهذه الزاوية لا غير جالسه كان في قفل لا مرقولا او ميتا او اما قام البيهزة بالبرائة فقد يحصل بوجوه اخرى  
ان يقيم بيته بآثار البيهزة بالحق لم يقتله وقد يشاهد بقله واثباتها ان يشهد على الاولياء بغير ثمة والاثبات ان يقيم بيته  
عادا الى منزله بعد ارجاعه قوله لطلب باحضا والظان كلام جليل كانه اذا الزم الضمان كان له احضا للشيء عليه بالقتل فاما البيهزة  
هو من ضمان الدية واما قوله اذا ادعى قتله على غيره لم يكن عليه قود فكلام هو لان القود وجبت للدية لان سبب الضمان محقق وهو ارجاع  
من منزله بلا قول وفيه اخرج من البيهزة وجبت ما ادعى من مات خفافه كان عليه للدية او البيهزة على ما ادعاه اذا كان غيره منهم  
بعد ارجاعه منها من ان يجتبه للدية وان كان ثم عداوة فان الاولياء يجب عليهم الضمان بدعوى من انواع القتل فان كان عمدا وجب القود  
وان كان خطأ فعلى العاقله نصف وجب عليه الجوار اجرة بالثمة هنالكا لان ارجاعه من منزله لئلا يسبب الضمان على المخرج فالم  
يرجع المخرج منه مستند ذلك لرواية المتفق عليها في الجوار اجرة بالثمة هنالكا لان ارجاعه من منزله لئلا يسبب الضمان على المخرج فالم  
فوزعنا له انما لا تفرق وزعم اهلها انهم لا يعرفونه فليس لهم ذلك فليقتلوه وانما النظر بامونة الله لان يتحققوا العلم بذلك وانما لا  
يولد لهم فلا يلزمهم الا اقراره وكان على الظن للدية واحضا لولد بعينه وان يشبه الامم في قوله لو كان على الظن للدية لانه على هذا  
بالبيهزة انه ليس بولد لهم يعلمهم فان كان الاولاد لا ذكره وان كان لثان فكيف يقبل قولهم على الظن بغير بيهزة وهم مدعون بالحق  
الشيخ يريد ان النظر لاجاءت بآراء من جعل ان يكون هو قبل قولها ولا يلتفت الى قولهم اذ جاءت من يتحقق انه ليس بولد لهم فاعلموا  
سنة عما كان عاقلها او نقصانها او لعلامة كانت فيه لا يزول عادة فلم يوجد بالحق لانه لا يرد البيهزة انما يجرى في قولهم بل يريد ان  
يبلغ ذلك علما يمكن الخاك ان يحكم به اما تضادهم على علامة لا تزول ولغاوتهم في منع من العمل بقولهم يريد ذلك في روية  
الحيلة قال سالت ابا عبد الله عن رجل ساجر ظفر في الدية او ولد غابت بالولد سبعين ثم جاءت بالولد فزعمت انما لا تفرق وزعم  
اهلها انهم لا يعرفونه فقال ليس لهم ذلك فليقتلوه وانما النظر بامونة الله وانما لا يلتفت الى قولهم اذ جاءت من يتحقق انه ليس بولد لهم فاعلموا  
انقلب الظن على الصبي في منامها فقتله فان كان انما طلبت بالمطابقة للفرق كان عليها الدية في ما لها خاضعة وان كانت  
غفلت ذلك للفقير والحاجة كانت للدية على عاقلها القتل الذي حصل لا يتأول ان يكون خطأ او شبهة عمدا فان كان من ذنبا فالتد  
على عاقلها وان كان شيئا لعمدا للدية في مؤلها فلو كانت طلبت بالمطابقة للفرق والفقير لا يؤثر في العمد خطأ ولا الخطاء عمدا فقتل العمد  
ومن نام فاقبل على غيره فقتله فان كان ذلك شيئا لعمدا بغير الدية في ما له خاصة كيف قال شيئا لعمدا وقد نشره لعمدا هو ان يقصد  
الانسان في ناريه له او علامة من لم نادره بما لم يجر العادة ان يموت الانسان بمشقة فبوت فتذكر ان القتل المشبه بالعمد  
يقصد لنا ان يقصد الجوار البصير في الظن وعرا حذو محمد بن خالد بن محمد بن سلم عن هرون الجهم عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر  
اذا انتقلت لعمدا عليه فقتله فقتلها الدية في ما لها خاصة ان كانت انما طارت للفرق الفجر وان كان للفقير الدية على عاقلها  
ومثل ذلك روى عبد الرحمن بن ابي جعفر عن ابي جعفر ومثله روى الحسين بن خالد وغيره عن ابي الحسن وهي مشهورة بين اصحابنا  
ان في مستهذه الروايات طعن لكن لا بأس ان يعمل الانسان بها لاشتهارها وانتشارها بين الفضلاء عن علمائها ويمكن الفرق  
بين الظن وغيره ان الظن باجتماع الصبي في جانبها مساعدة بالقصد مثل شركته في التلف فخص لا مع الضرورة وما ايجاب الدية  
في مال النائم فخصه لاصحابنا قوله لا نادره في ما له لانه سبب الاثام والثاني عرا لما قلنا لا ندم يقصد وهو شبه المذهب ما ذكره  
الشيخ في النهاية عن تطالب بدل لعمدا وبقيل هو سبب ثالث قلنا حق لكن لا عن قصد في الفعل الواقع في الجنب عليه لانه قتل هو  
مكرى طائر اصاب انسانا كالطبيب يقصد في العلاج في بدن المريض فيجوز له التلف فله اذا اعتقر الرجل على امراته او المرأة على زوجها  
احدهما صاحبه فان كانا متهمين الزنا الدية وكما كانا مأمونين لم يكن عليهما شيء مما عني سقوط الدية مع كونهما مأمونين وكل ما قل  
اما عاقلها ومخطئ وفي احدهما القود وفي الاخر الدية سواء كان مأمونا او لم يكن الجوار البصير في الظن وعرا حذو محمد بن خالد بن محمد بن سلم  
اصحابنا عن ابي عبد الله عن رجل اعطى على امراته او امراته اعطى على جعلها فقتل احدهما الاخر فقال لا شيء عليه اذا كان مأمونين  
قالا الشيخ في النهاية بغير بدل ليس عليه شيء من القود ولا يبرئ ليس على احدهما دية وعنده هذه الرواية ضعيفة لانها كالمسئلة فيكون  
القول على ما رواه الحجة وسلمان بن رزاح عن ابي عبد الله عن رجل اعطى على امراته او امراته اعطى على جعلها فقتل احدهما الاخر فقال لا شيء عليه اذا كان مأمونين  
الرجل وهذا مطابق للاصول لا يمتثل فيض الدية لا يبق فله سابع فلا يبرئ عليه عما لا نأمن ولا يجرى له الغضا ما لو كان بينهما ثمة  
وادي وورثة البيهزة ان الاخر قصدا لقتلها مكن ان يقال بالقسم والزم القاتل القود قوله لو اذ قتل الصبي رجلا مستقرا كان عمدا  
خطا واحدا ان يجرى في الدية على عاقله ان يبلغ عشر سنين وخمس مائة ذابغ ذلك اقصى منه واميت عليه الحد ودانته كيف هذا

لا يشك الا محقق  
القتل ومباشرة  
عمدا اذا كان  
ان غيره ذلك معلو  
لم يجب للفقير

في القتل ولا يصير



كتابنا

والبلوغ عنده اما بالاصلاح والابان لبلوغ عشر وخمسة اشبارا لثلاثين خمسة عشر سنة وتقول في الاشبار على رواية السكوني عن  
عبد الله وفي العشر على رواية عطاء اقتضت توجه الاحكام عليهم ببلوغ عشر قد بينا ما عندنا في بيان لوجه طرح هذا الرواية لضعفها  
او شذوذها والعمل في التكليف بموضع الاجماع والاخبار المطابقة لقولنا لا كثير **قولنا** فان اختلف في الطريق ما لم يحدث ثم يكسر  
عليه شيء الذي احدثه شيء **باب** الطهر في المنفرد به فأي شيء احدث فيه كالتصا عليه اما المشرق الخاص كاللذ المرفوع فاحد  
فيه يراون اربابهم يكن عليه ضمان والطهر في المسوك فاحد الروايات والاحصاء لعلنا في الاقتصار بالماز جاز فلا ضمان فيما يتلف  
على اصح القولين وفي ضمان بالميارين ترد واستدل باجماع الامة فانما يخالف فيه الا باقور وفيما ذكره اشكال فان المعبد  
لا يضمن به ومن البعد ان يترك خلاف الاجماع ولو استدل بالرواية على التمسك بالماز الجواب بان المقول رواية السكوني ولا عمل على ما يفسر  
بما كان هناك غير هذا الرواية يخفى على طالب بالارها **قولنا** من روى في داخرونا رافا حرق وما فيها كامن ضامنا فيجمع ما يفسر  
النار من النور في الاثبات ولا متعة وغير ذلك ثم يجيب عليه بعد ذلك القائل عليه قد اورد غير قوله فان كان قد فاكيف يقول كان ضامنا  
لما يتلفه النار من النور ان كان غير قوله فيجب عليه لئلا يكون **باب** يتلف في الاحدا ولا يلزم من قوله ثم يجب عليه بعد ذلك القائل ان  
ضمان النور شيئا غير ذلك قد ذكر السكوني عن جعفر عن اسير عن علي انه قضى رجل ابتل ببار فاشتعل ما في ذاقوم فاحرق ما حرق  
مناهم قال لهم فتمت النار وما فيها ثم يقتل قال الشيخ وقصد هذه الرواية ضعيفة ولا يمكن التمسك بظاهرها والوجه ان قصد  
الاقتض لم يكن طريق الحرق وجب الاقتض في المال الضمان والذاري لم يضمن قيمته مما تلف من النما وارش ما نقص من طوبىها  
ارضها والبهاء ولا يجمع مع سلامة الاقتض المقتضى ان اعاد ذلك قصد للفناء والى الامام قلنا حسنا فصار مستبعد **قولنا** ومن طيب  
او يتطهر فليأخذ البراءة من ليه ولا فهو ضامن لم اخذ من ولهم مع كونها بالغاء فلا ثم اخذ البراءة اما ما يتعد فيه وما لا يتعد  
الضمان لا يصح فيها البراءة **الجواب** البراءة الى ما اخذها ما لا يؤمن ان يجدته العلاج وهو شئ لم يحصل العداء فيه والبراءة منه على  
خلاف الاصل لكن شرعية لقروا الحجة فانه لا يفتى عن العلاج وذا عرف البطار والطبيب انه لا يخلع من الضمان توقف في العلاج مع الضرر  
البر فوجب شرح الامر فدفع الضرر والحاجة وقد ذكر ذلك السكوني عن جعفر قال قال الميراث ومن من من تطيبك يتطهر فليأخذ البراءة من  
والا فهو ضامن وانما على التولي لا هو المطالب على تقدير التلف فلما اشيع الابرار قبل الاستقرار فكان الضرر صرفا الى من تولى المطالبة  
بتقدير وقوع ما يبرأ منه ولا استبعاد الابرار من المريض فانه يكون ضامنا لاداءه والحق عليه اذا اذن في الجنازة سقط ضمانه فاكيف  
في المتاح المادون في مغلقة **قولنا** في امير المؤمنين من ضمن خانا فاطع شفعه فلام لم قال هنا وذكر ولم يسمع عادية في نقل من الرواية  
وكان في هذا الكتاب عند التوقف المسئلة بجعله رواية **الجواب** هذه رواية الصفا عن ابيهم هاشم عن النوفلي عن السكوني وقد عرفنا  
الاكثر بان الاكثر بين بطر خون ما ينفرد به السكوني غير ان الاحتجاج شفعون على ان الطبيب يضمن ما يجنيه بعد اذ كان علم على ذلك  
لا على هذه الرواية فاحل الشيخ ان يدل على ان هذا بعينه من وكان لا لا على الاعلية هذا من الممكن ولذا ذكر الروايات في كتب الفنا  
استباها ما ذكر في السؤال وهو ان يكون متوقفا في العمل بها وحسب ضبطها بالفضل وان يثبت على المستند لم يعرف هل هو جرح في نفس  
او غير جرح وغير ذلك من الوجوه **قولنا** في امير المؤمنين من في جارية ركب جارية فخصها جارية اخرى فقضت لمكوتة فصر على الكنية  
فانت فقضت ان ديتها نصفين بين الناحية والخمسة النحر ان كان مضطرا للفاضة فلا ضمانا عليها لانها غير مخارة وهو على العاقلة  
وان لم يكن مضطرا لها فالدية عليها فاكيف **الجواب** هذه القضية رواية محمد بن احمد بن محمد عن ابي عبد الله عن محمد بن عبد الله  
مراد عن عمر بن عثمان عن ابي جبرئيل عن سعد الاسكاف عن الاصمعي بن نباته قال قضى امير المؤمنين ع وبوجيلة هذا ضعيف لا عمل  
ما ينفرد به فاننا في الرواية فينا فطره عندى ذاتق وهذا المعصية ذكر في الارشاد والمقنع ان الدية ثلاثا وبسقط الثلث لكونها عشا  
وجمع الروايتين قول الشيخين بان الاكثر ان كانت صغيرة مكروهة فالدية نصفان وان كانت بالغة فخا والدية ثلاث وقال اخر ان كان  
ملحبا فالدية على الناحية وان كان غير ملحى فالدية على الفاضلة هذا يحصل القول الاحتجاج اما كون الدية على العاقلة فالوجه لان القصص  
بها فهو سبيل اللان وهو معصية ان لم يقصد به الا تلف جرح جرح الجيب المؤثر على قصد الناصب ثم لا وجه ما ذكره الاحتجاج ما ذكر  
المعصية لان الائلاف حصل باستباة الثلثة فكأن الشكر ثابتة الضمان **قولنا** في امير المؤمنين ع في ربة بشر بواصركا فاخذ  
على بعض السامع فاقولوا فصل اثنان وخرج اثنان فامر بالجرهين فخر بهما كل واحد منهما اثنا عشر جلدته وقضى دية المقولين على الجرحين  
وامر ان يقاس جراحة الجرحين فخرج من الدية فان مات واحد من الجرحين فليس على احد من اولياء المقولين شيء اذا حكم بان الجرحين  
قتلا المقولين هذا فاداهما وكيف حكم بان جراحة الجرحين منها ما فيها الدية والغير فلهذا القصص مع الحكم بان جراحة الجرحين من المقولين

ادبلوغ خمس عشرة سنة  
للمذكر الجواب قد بينا  
فما سلفه نزهة يرى ان  
القصاص بنط

ذكر في الخلاف  
بلز ضمان ما  
يتلف بسبب  
المنازيب



فَالِدَيْكَ

[illegible]

والعالم  
الدين كالم  
العين العواء

في الموصفين







# في الدنيا

بصير عن أبي جعفر قال بلغ من ضاربها ثلث ديتها العسا ورحمها وارتفاع جفنها والرواية مشهورة **فقول** من أفضى جاريته بان  
 بطاها قبل تسع سنين كان عليه ثمنها كامل ولو لم ينقته إلا ان يموت فان وثقها بعد تسع سنين فافضاها لم يكن عليه شيء هل ذلك اذا كان  
 زوجة وعبر زوجها لم الحكم جاري فيها وان كانت مملوكة ما الحكم فيها انقضوا اذا كان لها اكثر من تسع سنين كيف قال لم يكن عليه شيء ولا  
 جنازة والمخبر عليه ما زوجة ومملوكة او جارية وكل واحد منهم اما ان يكون لها تسع سنين او انفق من ذلك فخير باعتبار ذلك يست  
 مسائل **الجواب** اما متفق في المحالين الاضمان عليه لا نروى وجوب عليه لكان له ولا يجب للانسان على نفسه شيء واما الاجنبية فلها الدية  
 غير بالغا كانت او دون ذلك والزوج حكمها ما ذكره في الكفاية بدل على حكم الزوجة ما رواه الحلي عن أبي عبد الله قال سألته عن رجل  
 تزوج جارية فوقع بها فافضاها قال عليه الاجرة عليها اما اذا مت جارية وروايت به بن الحلي عن أبي جعفر في رجل افضى جارية بعض امرائها  
 قال عليه الدية ان كان دخل بها قبل ان تبلغ تسع سنين قال فان امسكتها ولم يطلها قال لا شيء عليه ان كان دخل بها ولم يطلها تسع سنين ولا شيء  
 عليه ان كان دخل بها ولم يطلها تسع سنين فلا شيء عليه ان شاء امسك وان شاء أطلق **فقول** من ضرب سنانا على راسه خربة فذهب عقله  
 به سنة فان مات بما بينه وبين سنة قيد برهان لم يمت ولم يرجع اليه عقله كان عليه اية الدية فان رجع عقله كان عليه ريش الضربة ان  
 كان ضاربها مع ذهاب العقل شيئا ما موصوفا وما موصوفا وعبرها من الجراحات لم يكن فيه اكثر من الدية كاملة كيف يدخل الجرح في دية العقل  
 وكل منهما لم يدر لو انفق في الاجتماع لم يسقط **الجواب** هذه رواية الحسن بن محبوب عن جليل صالح عن أبي عبد الله قال سألته اما جعفر عن رجل  
 ضرب رجلا بعد على راسه فوصلت الضربة الى الدماغ فذهب عقله قال ينظر به سنة فان مات قيد برهان لم يمت ولم يرجع اليه عقله  
 ضاربها لدية في مالها فذهب عقله فمات على عليه الشئ قال لا لا نرضى بضرته واحدة فحقت الضربة جناية في الرضمة اغلظ  
 الجنايات وهي لدية ولو كان ضربه ضربتين فحقت الضريبتان جنايتين لان من جناية واحدة ما كان الا ان يكون فيها الموت **فقال**  
 ضاربها ولو ضربته ثلث ضربات ولم يمت بعد واحدة فحقت كل واحدة جنازة الرضمة ما حقت لثلاث ما كان فالم يكن فيها الموت فبقا دية  
 ضاربها والذي يفتقر عندي لزوم كل واحدة سواء كان بضربة واحدة او بضربات لان كل واحدة سبب الفناء لو انقضت فماتت  
 عند الاجتماع عملا بمقتضى السبب لولا انه المذكور معارضه بما رواه البرهم عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن حماد بن عيسى عن ابي جعفر  
 عن وعن أبي عبد الله في رجل ضرب رجلا بعصا فذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفرجه ورجله وانقطع جماعه وهو حيست دية  
 وهذا الذي اخبرناه اخباره في المبوط قال واذا جنى عليه جناية فذهب عقله فان كانت الجناية لها ارش قال نعم لا بد له ارش في دية  
 العقل سواء كان ارشا او دية العقل كما الموضع والمنفعة والما موصوفا وعبرها او كان مثل دية العقل او اكثر فانه يجب عليه الجناية ما يجب  
 لو انقضت ودية العقل واجتمع ذلك وهذا هو من هنا **فقول** من الجراحات ثمانية ثم ذكر من الجمل الهاشمية والمنقلة وهما قد يحصلان  
 من غير جراح فلم يعدهما من الجراحات **الجواب** لا الشئ في هاتين الجراحات احكام حكمها بغير جراح خالدا لبرئ عن حماد بن عيسى عن ابي جعفر  
 ما يلحق بالهاشمية المنقلة فالشئ في بيع المنفعة عن الاصمعي **فقول** من الغر حبة فاني ثم الغالب ان الشئ يكون مع الجرح وكذا المنقلة فلو  
 عليها اسمها بلزما في الاغلب **فقول** من القصاص لم يمت في هذا جميع الا في الما موصوفا حاصتها شئ كيف يمكن ان ينقص منها لان الرض  
 قد يزيد وينقص في طول العظم وعرضه وربما ادى ذلك لا قصا الى نقل العظم الذي افضى منه **الجواب** قد حقق في البحث في هذه  
 المسئلة في غير النماذج بما هو الحق فقال في الخلاف الموضع فيها القصاص بخلاف وما يعدها من الهاشمية والمنقلة والما موصوفا لا قصاص  
 فيها بل خلاف ولا يجوز عندنا ان يوضع وباحدنا افضل بينهما واسئل باجماع الفقه ولجأهم فاذا لم يمت عليه هذا ولا نروى  
 غر فلا يشرع فيه القصاص لان القصاص اداة وهي معدة هنا في الاعلى لما روي عن علي بن ابي حمزة قال ليس عظم قصاص **فقول** من  
 قتل انسانا مقطوع اليد والاراء والقود فان كانت يده قطع في جنازة جناية على نفسه وقطعت فاخذ يدها قتلوا قاتله بعد  
 ان يرد على واليد يرد دية اليد فان كانت يده قطع في جنازة جناية ولم يخذ ديتها قتلوا قاتله وليس عليهم شيء وهل الاعتبار باخذ الدية  
 ام باستحقاقها فان كانا الاعتبار بالاستحقاق فهو خلاف في التصديق وهذا الشرط هذا في قوله قبل هذه المسئلة ومن قطع اصابعه  
 فجاءه رجل فاطار كفه فاراد القصاص من طاع الكف فليقطع يده من اصابعه **الجواب** الاعتبار بان يكون  
 يده قطع بجناية جناية على نفسه واخذ ديتها كما ذكره في النهاية لا يجوز الاستحقاق وهي رواية الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن الحكم عن  
 ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال كذا وجدنا في كتاب علي ما لو استحوذت به ولم يخذها في مسئلة اخرى لم يضرها الفرض ولا المصفاة فليقتل  
 متنا روايت اخرى لم يضره وما المسئلة الاخرى في رواية سنكل زاد عن ابي الحسن العباس عن الحسن بن الحسن عن ابي جعفر الثاني قال قال القصاص طاع الكف  
 اصلا ثم اعطيه دية الاصابع فالشئ روي في ذلك على ظاهر النقل المستفيض بين الاصحاب لان الثانية مفرضة في ضارب ضرب رجلا

قال في عطاء



# كتاب الكذب

أصابه وجاءه من فاطمة كفه وهي لا يحتمل التقصيل لأنها على صورة واحدة **فقد** في كسر عظم من عضو جسدي بتر ذلك العضو قال بعد ذلك العظم إذا رضع كان فيه ثلث بتر العضو الذي هو فيه فإن صلح على غيره عيب فديته أربعة أخماس بتر رضعه وهذا يلزم من أن العظم إذا رضع لم كانت دية بتره أكثر من إذا كسر لم يصلح **الجواب** لا يصلح لأن العظم يكاتب من الكسر لأن الرضع هو الذي يجبره عيب فلا يبعد أن يكون دية بتره جزء اعظم من دية الكسر وإن لم يحصل به من النكابة السابقة وبما عدا البتر على أنها تبين المسئلة في ذكرها الشك وبقيها المناخرون ولم يبرأ إلى المستند **فقد** فإن فك عظم من عضو فقط بتر العضو فديته ثلثا دية العضو فإن جبر فصلح والثلث فديته أربعة أخماس بتره فذكره في نقل عظام الأعضاء نفسها وما في نقل عظام المرافق بحسب بتر العضو وهذا يلزم منه إذا فك عظم فجزءه صلح كانت دية بتره إذا سدد واحتاج إلى أن ينقل لأنه لو كان وبتره حصوا بتره وبتره فك عظم ثم جبر وصلح كانت دية بتره ثلثة وحسب بتره وبتره إذا سدد قراريط وحسبها وأما بتره فاحتاج إلى نقل العظم نفسها دية كانت دية بتره وذلك **الجواب** النقل لا يلزم منه تعطيل العضو العطيل أشبه بالشلل لعدم الانتفاع بالعضو فإذا نقل كان معوضا لعدم الانتفاع فيكون الثمن في مقابلته ما لا يحظر ولا كك نقل العظم لأنه لا يحصل به تعطيل ولا فوات منفعة العضو **فقد** الجنب وإن لم يكن نقطة وفيه عشرة دنانير وفيها بين ذلك بحسب ما المراد بقوله وفيها بينهما بحسب ذلك هل الاعتبار بالآباء أم بالبين للنطقة والعظم بغير ذلك ثم الذي نقصه هو الأربعة عشر أو عشرة **الجواب** الذي يقلل من آباءهم بل يبرهها رداءه بولس في الشك قال قلت لأبي عبد الله ع ما كان خرجت في النطقة دية قال لعظم عشرة دنانير فيها اثنا عشر دنانير وفي القطر ثمانية عشر دنانير وفي الثلث ستة وعشرون دنانير وفي الأربع ثمانية وعشرون دنانير وفي الخمس ثلثون دنانير وأما إذا وعلى النصف فحسب لك حتى يصير علقه فإذا صار علقه فضيها أو يعون دنانير فقال له أبو سبل فإن العلقه صار فيها شبيه المروق من لحم فقال لثني وأربعين دنانير والعشر قلت أن عشر أربعين أربعة عشر قال إنما هو عشر المضعفة وكلما زاد زيد حتى يبلغ الستين قلت فإن رابت في المضعفة شبيه العلقه عظم ما قال فيه أربعة دنانير فإن زاد في رابعة حتى يتم الثمانين وهذا القدر هو المثلث والمثقل وبعض المناخرون في قسم في كتابها لا يعلم أصله بأن قسم الثمان على الآباء وزعم أن بين النطقة والعلقه عشر بترها وبين العلقه والمضعفة عشر بترها فمما فتكلف ما لم ينطق به ولا لولا أن اشار في دعواه إلى مستند وقد نقل عن علماء أهل البيت ع أن بين كل خال من هذه الحال التي تبعد بها أربعين يوما فقولوا إذا قلت المرأة وهي حامل منهم ومات الولد في بطنها ولم يعلم أن في حكم فيها بترها كالمز في ولدها بنصف دية الرجل ونصف دية المرأة لم لا يجزئ ذلك بشيء جوف المرأة فانه حال ضرة ولو ترك ذلك لم يستعمل القرعة وهو من الشك ثم العادة قاضية أن الحمل إذا ذكر وأما أن في حكم بالنصف من كل واحد خلاف المعلوم من أغلب النوايا ثم لا يتصور على دية إلا أن في ثمانية بترها إذا أخذ نصف دية الرجل والمرأة احتياطا من الجائز أن يكون الحمل أكثر ولم لا يجزئ لذلك **الجواب** ما ذكره من الاحتمالات كلها ممكن لكن الشبهة لما استأخر الاحتمالات عند ذلك فالعمل بكل واحد منهما على الظن رجح العمل بالروايات فإنها أقوى من الاحتمالات المذكورة وهي دية بتر على بترهم محمد بن الحسن بن عبد بن هرون عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله ع قلت قلت للحمل فلم يرد أن كان في بطنها أو أن في كالمز ومثله روى بولس وابن فضال جميعا قال عرضنا كتابا لفرابض عن أبيه عن مؤمنين ع على أبي الحسن فقال هو صحيح وكان ما فيه وإن قلت امرأة وهي حيلة منهم فلم يسقط ولدها ولم يعلم أن في حكم فيها بترها كالمز في ولدها بنصف دية الرجل ونصف دية المرأة كالمز أما شوق جوفها فلا يجوز لقوله ع جنبوا موتاكم ما يحبون أحباكم ولقوله ع حرمت المومن ميتا كحرمت حيا ولا من مراعاة جانب الجنازة لهم من مراعات ضمان المال والجنانة في مواضع التعارض وأما القرعة فلا يجوز استعمالها هنا لأنها عدول عن خبر خاص في خبر عام ولا يلتصق إلى من يقول هذا الخبر يجمع عليه فإن ذلك حجة المكابر قوله دية إلا أنه مشبهة وإن أراد شكوك فيه قلنا الشك ينزل بالنقل السليم عن المعارض أما لو منع الروايات ممكن العمل بهذه الطريقة وإنما أخذ نصف كل واحد منهما لانا غالب ما ذكر وما أنشأ ولما كان الأمر متساويا بين في الاحتمال أخذ نصف كل واحد منهما أو سطا بين الاحتمالين **فقد** في جنين الأنثى إذا كانت حاملا لما يولد عشرة قهتها لم كان الاعيان بأمر في المحر والذى يابسه وهل يفرق في جنين الأنثى بين كون من مملوك ليس بزوج لها أو كون مملوكا زوجا وهل إذا كان الجنين حرا وكان الجنين مملوكا يكون الأمر كك **الجواب** الشيخ ذكره في هاتين المسئلة في مسائل الخلاف فقال دية جنين أنثى يهودي والنصراني والمجوسي عشر دية وهي ثمانون دنانير واستدل بأجاء الفرق وأخبارهم وكذا قال في جنين الأنثى عشرة قهتها ذكر كان وأنثى واستدل بأجاء الفرق وأخبارهم وانتدبرنا القدر الشرعية لا يستغابا لأننا والعقبه ولا مستحجانا الفكرية ولما استغابا لنقل والقول بوقف إذا كان عند الإجماع والأخبار على هاتين المسئلة فذلك هو المحر وهو دليل الفرق واليدخل بعد ذلك في يحصل الحكمة الفاذرة كلفه

أكثر من دية بتره

والدية المضعفة في نصف دية الجنين

نصف دية الجنين



٩  
 امكون لهم ذلك  
 ام لا وان لم يكن  
 لهم ذلك هل انما  
 يختلف عن الدية  
 مقضى ديه  
 ص

पु



# كتاب القسمة في القسمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله الكريم والثناء العظيم للعلماء والصلوة على محمد وآله وسلم والثناء على الأئمة الهداة  
النجباء فإن ربك باق بقوى الله والاعتصام بحبله والتمسك بطاعته والتجسس عن معصيته والاختلاف في العمل بأمره  
والتوكل على التفكير ما يزيد معرفتك بيقينك وعينك على مواعيد دينك ويمنع عن التورط في الشبهات ويمنع عن  
القبول في الشهوات ويمنع عن كسب الحرام ويحكم عن الشرع إلى المأثم وأما غفلة الأغفاد وفتنة الأصوار وعليل الالام  
بالله سبحانه على مواعيد دينك فإنك أن تولت عليه فكأنك بطلت كتابك إنا بملك هذا ك وحائق بتميزك  
واسفارك فإن ذلك شاء لما في الصدور وغود يوم الشؤ ومجاة يوم قل في الأقدام وتفضي في الأحكام وعليل البعل في  
والنبي على ما في طاهر فانه شافع مشفع أو ما حل مصد وعليل بشت بغير محمد صلى الله عليه وآله وسلم فانه جلد القلوب  
واسرعة الكروب وعليل بآسرة الأئمة الهدى فانهم إلى الجنة أمة ومن اتبعتهم أمة وعليل بستر الصالحين والأقرب  
من شؤدهم والاقبال من نوادهم والاشتغال بنفسك عن غيرك والتوضي على الأكار من جنك ويسكن ما تعرف من فضلك  
شأنك من سواك فمجد من قبلك من قبلك عليك على طلب العلوم فان راج منها ما راج من أجلها وليس يكمل الباطن  
إلى فائده والوصول إلى غايته فعليك بما هو كثر فائدة واعرف عائدة واعرف عليك ما ولاك من حرك دينك وعقبك عليك في الفقه  
عليك في الفقه عليك في الفقه فانه شرف لك الدنيا وزخرك الآخرة ولين يديك في الدنيا والآخرة ففقه في الفقه في الفقه  
والتقوى من لعب فانه دعاء الإسلام والادعاء لقواعد الأحكام والتعظيم لأمر الله فانه سبحانه على الخلق عينا ولم ينكرهم مما لا بل خلقهم  
لباؤهم بهم أحسن عبادا وعلم ضارهم وجبر سرهم وحصلي عالمهم وحفظ لعلومهم وأخرج عليهم ما راسل أرسل بشرا ومنه ما راسل الكسائر  
ومجبروا داعيا وزاجرا والله محجة الباطنة والظاهرة والمحمد على نعمة الله على من شكره وحدها وشكرها ثمرات في رابطة الجمع  
كتابا في الفقه في الفقه على تبيين أهل على المستقاة الشرع في الفقه وقد بينت على بيان الجمل وحصر نظم العقود ونشرها ونقشها بوابر القدر  
بها لواجب الله في المحظوظ والمكروه والفعل في الترتيب الكيفية والكيفية على صيغة الحق لا يبلغ طائفة بل قل منتهى ما لا يسيرة إلى نيل  
الفضل من الله تعالى التوفيق على الإتمام والتبليد في المرام وإن يجد لك خالصا فانه لا يضيع من استكفاه ولا ينجب من غدا  
وهو أكرم من سؤال أفضل ما هو **كتاب العبادات** العبادات الشريعة من بابها ما يجب على العباد على الحلف في الصلوة  
والإتيان في عبادة الله في الزكوة والنسوة والحج والعمرة والصدقة على ما أسند كونه والصورة في الفقه ولا فائده وحكمها في الحج  
في الصورة الاستطاعة في الحج والعمرة والاستطاعة وغيرها ولها مقدمات لا تصح من غيرها وهو من بابها ما يجب على العباد على الحلف في الصلوة  
لا تصح بدونها لا بد من بل مواضع في العبادات والكتاب في حجها فافهم من ونه وهو الفقه في فقه الصلوة والطول المفروض في الحج  
في مثل دخول المساجد وقراءة القرآن والتسبيح بين الصلوات والمراد في فقه العبادات وقدم الظاهرة فماد كثر في الصلوة  
مقدّمات أحسن سند كونهما إنشاء الله تعالى **فصل في بيان أقسام العبادات** العبادات الشريعة من بابها ما يجب على العباد على الحلف في الصلوة  
والإتيان في عبادة الله في الزكوة والنسوة والحج والعمرة والصدقة على ما أسند كونه والصورة في الفقه ولا فائده وحكمها في الحج  
في الصورة الاستطاعة في الحج والعمرة والاستطاعة وغيرها ولها مقدمات لا تصح من غيرها وهو من بابها ما يجب على العباد على الحلف في الصلوة  
لا تصح بدونها لا بد من بل مواضع في العبادات والكتاب في حجها فافهم من ونه وهو الفقه في فقه الصلوة والطول المفروض في الحج







میں افسوس

واعاد ما تقدم عليه والارجع من صلى صلوته وقدم بعد الوضوء لكل صلاة من غير شك ثم ذكر ان من غسل عضو واحد اعاد الصلوة الاولى  
 وان ترك في اثنين اعاد الصلوتين وعلى هذا في من صلى بغير طهارة نظفها واعاد الصلوة **فصل** في بيان نواقض الطهارة نواقضها البنية  
 اضربا لحدها بنقضها وبوجوب الصلوة من الطهارة وهو ستة اشياء اخرج لول الغاي من الانسان وخرج شيء ملوث بالغاي من عضو  
 والنجس والنوم الغالب على السمع والبصر كل ما يزيل العقل والتمييز بين الاغذاء والنجس وعنه ما من سائر الامراض ثابتهما بوجوب الطهارة الكبرى  
 محسبة هو الجنابة وثانها بوجوب الصلوة وكلاهما اخرى هو الاستحاضة واثابها بوجوبها معا وهو ثلثة اشياء المحض والنفاس من حيث  
 من الناس وقطعة ابنت من حي ومت منهم في اعظم بعد البر بالموث وقبل الطهارة بغسل لا بنقض الطهارة عنهما ذكرناه **فصل**  
 في بيان الطهارة الكبرى هي من بان ما يجب بقاءها على المكاة في نفسه وفي غيره وذلك ثمانية اقسام احدها غسل المولود بعد ولادته وكذا  
 غسل الميت من الناس الاول ضربان احدهما يوم بالغسل لا في ثلثه عليه والآخر اربعة اضرب من جنس واجب مختلف فيه ومندوب والمجموع  
 وثلثون غسلا في الفرض واحد وهو غسل الجنابة والواجب للغير غسل المحض الاستحاضة والنفاس والمختلف فيه ثلثة غسل من لا يوثق  
 وغسل فاضى صلوته الكسوف وانهما يتبعان وقد احترق الفرض من كل غسل من سعى الى مصاوة عادما بعد ثلثة ايام والمندوب ثمانية  
 عشر غسل يوم الجمعة وروا انه ستة واجبة وغسل ليلة النصف من رجب يوم السابع والعشرين من ليلة النصف من شعبان واول  
 ليلة من شهر رمضان ليلة النصف من ليلة سبع عشرة وثلث عشرة واحد وعشرين من ثلث شعبان وليلة الفطر يوم فطر ويوم  
 الاضحية وغسل الاحرام وغسل خول الحرام ودخول مكة ودخول المسجد الحرام ودخول الكعبة ودخول المدينة وسجدة النبي عليه السلام وعند  
 ذبارة وعند ذبارة لا يثمة عليهم السلام وغسل يوم المباهلة ويوم كعبه ويوم المولد وغسل التوبة وصلوة الحاجة وصلوة الاحتياج  
 فاما الجنابة فهي ما نزل الماء الذي منه لولد وعلامته التدفق سواء كان معشورة او لم تكن وان وجد شهوة من غير تقوى وكان مريض فلكا  
 وان كان صحيحا لم يكن ذلك مبتا ان لم يكن معه تقوى وبغيره وبغيره في مخرج ادى الى ميتة او بوجوب الغسل عليها معا واذ  
 جنب لا يشاء بعد اذ ذكرناه حرم عليه ستة اشياء قرائن العزائم ودخول المساجد الاعراب سبيل الا المسجد الحرام وسجدة النبي عليه السلام وضع  
 شيء فيها وصركتاية المصحف من كل كتابة معظمه من اسماء الله تعالى او اسماء الانبياء وائمة عليهم السلام والنصوص الجنابة وكرهه سبعة  
 الاكل والشرب لا بعد المضمضة والاستنشاق والنوم لا بعد الوضوء والمخضاض ومن المصحف ما عدا الكتابة وقراءة ما عدا القرآن فوق سبعين  
 ايترا ولا نفاس في الماء والكد وان كان كثيرا ما الغسل فيه الفرض من التلذذ والفرض مقدم عليه مقدان له فالقدم ثلثة اشياء الاستبراء  
 وكهفته وهي ان يستبرئ بالبول وكان رجلا في ان يثاب له الجهد واذ لا المني عن لاس الا حليل وعن جميع جسده ان صابه والمقدان ضربان  
 فدل وكهفته للفعل البنية وغسل جميع البدن والكهفنة اربعة اشياء مقاومة البنية حال الغسل واستدانة حكمه الى عند الفراغ وبهذا الماء المجمع  
 اصول الشعر والترتيب هو ان يبدأ بغسل الرأس ثم باليمنى ثم باليسار وان فاضل الماء بعد الفراغ على جميع بدن كان افضل والتلذذ  
 اشياء غسل اليدين قبل ادخالها الا اناء ثلث مرات والمضمضة والاستنشاق ثلثة ثلثا والغسل بصبغ من الماء فاذا زاد والدغاعا للغسل ولكا  
 اذا اسلم وقد اجبت فزاله الغسل من الجنابة والخاصة اذا استبصر اقام فرائضه بلزوم الاعادة وان لم يقه اعاد وان اجتمع عليه غل كثيرة فغسل  
 الجنابة من الجميع لم يكف عنه غير ما سألنا لا بد فيه من تقديم الوضوء عليه واخره عنه فيسوي في الغسل الوضوء معا ودعا للحديث واستحبابا  
 للصلوة ان كان الغسل واجبا او كلها ما سألنا من سعى اصطلحوا بعد ثلثة ايام وان كان الغسل فدا رتفع الحدث بالوضوء لا بصوته  
 الغسل من الجنابة على ما اخبرناه اغسل من الجنابة فضاخره الى الله تبارك وتعالى **فصل** في بيان احكام المحض المحض هو الدم المسمى  
 الغلبة الخارج عن المرأة بحجارة وحرقه على وجهه دفعه وتعلقه بالاحكام من بلوغ المرأة والنقضاء العدة وغيرها لا لا تحض امرها لها  
 منع سنين ولا من فادتها على سنين سنة من القرشية والنقطة وعلى جنين سنة من غيرها والحيض ثلثة احوال ما نزل الدم قلبا  
 وهو ثلثة ايام متواليات وروى مقدار ثلثة ايام من عشرة وكثيرا وهو عشرة ايام او متوسطا وهو ايام ثلثة الى العشرة فاذا بلغت المرأة  
 تسع سنين فصاعدا واذ ما لم يخل من ثلثة احوال ما عرفت بهقنا ان دم حض وعزرا واشبهه بها فان عرفت بهقنا علمت عليه ان اشبهه  
 ما بدم الاستحاضة في وجب وان شتبه بدم العدة اعتبرت بقطنة فاذا انقضت فهو دم حض وان تطوفت فهو دم عذرة وان شتبه بدم  
 الفرج وكان خارجا من الجانب الايمن فهو دم فرج وان كان خارجا من الجانب الايسر فهو دم حض والكدرة في ايام المحض وفيها  
 يمكن ان يكون حمضا حمضا في ايام الطهر طهرا فاذا نزل الدم بعد انقضاض سنين لم يشبهه عليها واشبهه كان محكما عليه بالمحض كمن  
 الصلوة والصوم لها اربعة احوال احدها ان تير ثلثة ايام متواليات ثم يقطع ولا تراه بعد ذلك الى انقضاض عشرة ايام واثان ان يقطع  
 الدم ثم يعقب ثلثا عشرة ايام واثان ان تراه يوما او يومين ثم يقطع عنها ولا يعقب والاربع ان يقطع عنها بعد يوم او يومين ثم



كتاب لصها

يكون قبل عشرة أيام بمقدار ما يتيم به ثلثة أيام فالاول بالزمن ان تعمل على الحيض في الايام التي رأت فيها الدم ثم يغسل والثاني كان للثامن  
معاد الظهر المختل بينهما حيضاً والثالث يكون دم وشا ويجب عليها قضاء الصلوة والصوم والرابع يكون جميع عشرة الايام بحكم الحيض  
في احدى الروايتين وهذا الذي في شهرين متواليين على حد واحد جعلت لك عادة ترجع اليها وتعمل عليها وتعلق بالحيض برزها  
احكام ينقسم الى اربعة فقام واجب ندب كلاهما فدل ذلك على الفعل للوجوب ثلثة اقسام الموضع بالكرسف لا تشق ما في خروج  
من الوطى والثلثة للوجوب في الصلوة والصلوات والاعتكاف والطواف ودخول المساجد وضع شئ فيها ومن كتابته المصحف والثناء المظنة وقراءة  
الغزائم وسجدة الندوة والفعل المندوب اليه شحان الوضوء لا على وجه رفع الحزب فذلك الصلوة وجاؤها في المصلى اكره لله نعم بمقدار  
صلواتها والثلثة لسند واربعة قراءة معاد الغزائم ومن المصحف حمله كحفظها وما يتعلق برزها فاربعة لا يقع فيه فلا حظا بعد  
الدخول بها ويحرم عليه طهاها ويجعلها الكفارة ان وطها في قول المحض يدبها وفي وسطه نصف يتا وفي اخره ربع يتا وان وطى امه  
حايضا كفر ثلثة امداد من الطعام ويلزمه التقير فاذا ظهر من كان عاديها اقل من عشرة ايام استبرأت بتقضيها خرجت نقية من طها وان  
خرجت ملونة صبر الى التقاء وان اشتبه عليها السطو من يوم او يومين ثم غسلت ثلثة ايام كانت عادتها عشرة ايام لم يكن عليها استبراء ولا اشتداد  
بل اغسلت فاذا حاضت صابئة بطل صومها فان حاضت بعد دخول وقت الصلوة وطهرت وقوت الاغتسال والصلوة ويجب عليها قضاء  
لكل الصلوة وان لم يمكنها ذلك لم يجب عليها القضاء بل يستحب لا يجب عليها قضاء الصلوة الفاسدة في ايام حيضها ويجب عليها قضاء الصوم  
فصل في بيان احكام المستحى الاستحاضة من دم صفر حتى يرد وراه المرأة عقب ايام الحيض واكثر ايام التقاض المستحاضة وغير  
مستحاضة فاما مستحاضة لها او بعد حوالها استمرضها الدم وليا ان يمتزجها بالصفه وتعرف دم حيض من دم الاستحاضة فيجب ان تعمل عليها  
الاستبراء اذا مر عليها اقل ايام الحيض هو ثلثة ايام واقل ايام الطهر هو عشرة ايام فاذا رأت الدم ثلثة ايام متواليات عرفت يقيناً انه دم  
حيض فاذا استمر الى تمام عشرة ايام وجب عليها ان تعمل على الحيض فاذا رأت على عشرة ايام ثلثة عرفت يقيناً انه دم استحاضة فاذا لم ينقطع حيض  
ان ذلك دم حيض لا نقض ايام الطهر اقل ايام الحيض في خلاف ذلك فليزمنها عرفت ان كان يمتزجها بالصفه عملت عليها وان لم يمتزج  
رجعت الى عادة نساها من اهلها وعملت عليها وان لم يكن لها شئ من اهلها رجعت الى عادة اهلها من اهل بلدتها وعملت عليها وان لم يكن  
لها شئ من ذلك تركت الصلوة والصوم في الشهر الاول اقل ايام الحيض في الثاني اكثر ايام الحيض وترك الصلوة والصوم في كل شهر سبعة ايام  
وتعمل عمل المستحاضة في الباقية وان لم تكن مبتدئة كان لها ايضا ان بعد حوالها احد ما ان يكون لها عادة بل يمتيز الثاني ان يكون لها عادة  
عادة يمتيز الثاني ان يكون لها يمتيز في عادة والرابع ان لا يكون لها عادة ولا يمتيز في الاول بالزمن العمل عليها مثل المرأة كانت عادتها خمسة  
ايام من كل شهر ثم رأت في شهر خمسة ايام وما وعشرة طهر اتم خمسة ما وتصل الدم ضلت في الدم الثاني ما تعدل المستحاضة والثاني يجوز لها ان  
تعمل على العادة والقبير مخيرة فيهما مثال المرأة عادتها سبعة ايام من كل شهر ثم رأت في الدم عشرة ايام بصفة دم حيض في شهر ثم اتصل الدم في رأت  
ثلثة ايام بصفة دم حيض والباقي ما عرفت قد اتصل الدم فان شئت عملت على العادة وان شئت على التمييز مثال ذلك كانت ثلثة ايام  
يجب عليها ان تعمل على التمييز ان لم يمكن ان يكون دم حيض مثال المرأة كانت لها عادة فغسلت واغتسلت عليها ولها يمتيز في ثلثة ايام بصفة  
دم الحيض فوجب عليها عمل الحيض فان رأت بعد ذلك خمسة بصفة دم استحاضة واتصل كان ثلثة الايام حيضاً والباقي استحاضة وان انقطع  
الدم ما حيضاً والرابع لم يجل من ثلثة ايام ما كانت ايام الحيض لعدنا سبعة للوقت وذكره للوقت سبعة للعدنا وناستها ثلثة ايام  
لو عمل على الحيض عدة ايام عادتها في وقت يكون الدم في شهرين متواليين على حد واحد جعلت لك عادة ترجع اليها وتعمل عليها وتعلق بالحيض برزها  
ايام في قول الثمري وعمل على الحيض في الباقى والثلثة يكون وجهان احدهما ترك الصلوة في كل شهر سبعة ايام والثاني ان تعمل ثلثة ايام من  
اول كل شهر على المستحاضة وتغسل غسل الحيض بعد ذلك لكل صلوة وتصل في كل شهر من مضى ولا يطاؤها من وجهها ولا يصح طهراؤها  
وللمستحاضة ثلثة احوال احدها ان ترى الدم غير الشح على المظنة وعليها ان تنوض لكل صلوة وتصل بعد الوضوء بل افضل بعد تقبيل  
القضه والخمر في الثاني ان تراه في شح غير سائل عليها الاغتسال الصلوة الغدا والوضوء لكل صلوة فربطه مع تقبيل المظنة وخمره بعد الوضوء  
بل افضل في الثالث ان تراه في شح اسائر وعليها ثلثة اغتسال في اليوم اليه غسل المغرب لغت الاخرى وغسل الصلوة الليل والغدا ان  
اعتادت صلوة الليل والصلوة الغدا وغسل المظنة لعصر تجمع بين كل صلوة من ايامها فاعلمت انفسه المستحاضة المحرم عليها شئ مما يحرم  
على الحيض لا يدخله الكعبة فصل في بيان حكم النفاس وما النفساء في المرأة التي ترى الدم عقب لادة وحكمها حكم الحيض في جميع ما يحرم  
والحكمة ما واكثر الايام وبغادها في الاول فانه ليس لقليل النفاس حد وان ولدت لبن وولدت لدم وولدت لدم بعد وضع كل واحد ابتداء حكم النفاس  
عن وضع الاول وحكم الايام من وضع الثاني فصل في بيان احكام المولود وكيفية غسلها وتكفيها وادنها الفصل في غسل المولود



# كتاب الطهارة

انواع حكم الاحتضا والغسل والتكفير في الجملة الى الغفران الذي في حكم الاحتضا ينقسم ثلثة اقسام واجب مند ومكروه فالواجب شيء واحد هو الاستقبال الى القبلة بباطن قدمه النذير عشرة عشر ثباتا لنفسه والتمسك بالاقبال بالامنة عليهم السلام واحدا واحدا وكلما التفت في فريضة القرآن عند ونقله الى موضع صلوة وبك ما كان يصل عليه تحتان تضعبت عليه من وجع نفسه تعجز عنه سد حجة ضايق فيه مد يد يدي جنيته مد ساقه وتقطعت شوب الاستسجاء في تحته لا تحسنه بفرا المصعوق المسك لم يطون المدخن الملهك علمه ان شبة امرها حق بستان الاسرج عند ان كان بالليل وذكر الله تعالى والمكره ما يفكره وحده وضوء الحاضن لحي عند وضع حديد على بطنه ما التقبل فلم يحل لبسها فان يكون متاحف انفة ومقنونة لا متع حشف انفة لا يغسل الا المسلم او من كان في حكمه من الطفل والمجنون وهو ضار اذا تمكن غسله ولم يمكن خيفة تقطع او ضا بالغسل او صلبا وعليه مثل الخنزير والجذوم والجد في ذلك ان يجرى بهم والاقل موجب له طفل كان او غير طفل بالمقبول لم يحل ما قبل بين يدي امام عدل في نضن ومن قام بالمحبة او قبل بغير ذلك لا قبل لم يغسل ان حمل من المعركة قبل او صلى عليه ودفن بلباسه خفان صابا لدم وقبل ينزع خشفه وان حمل من المعركة ويبرق غسل ركبت سا والقلبي ما لم يكن باعنا فانه لا يجوز غسله ولا الصلوة عليه بخلافه وان وجد من المقبول قطع فيهما عظم غسل صلى عليه مكان موضع كسده واطا ان اسر بغير غسل الميت ولا لهم في المبرأ والميت كره في مسلمين او بين يديهم استسما ولم تكن له من ذات رحم او كانت له من ذات رحم او بين كفار منهن من نوة مسلمة او بين كفار منهن من نوة مسلمة فالاولى بل غسل الرجال دون النساء والاثان يغسله والى الناس هو الثالث لم يحل من ثلثة اوجها ما كان صبيا اقل سنين ولا كثر من ذلك وما لم يقا لاول تغسله للتأخر من شابة الا ان تغسل من فوق شابة ثلثة فنه من غير غسل في الرابع من شبة الاصل غسله محار من وء شابة الحاصل من ثلثة المسألة الرجال الكفار بغسله عليهم تغسل اهل اسلام والاسلام من غير غسل ولا انش لم يحل وضوء من ستر وجهه بوضوء من مات بين رجال وضوء مسكنا اهل النساء ان ماتت بين نسا مسكنا فذلك ان مات بين رجال مسلمين لم يحل اما كانت لها من ذومهم وغسلها من فوق شابة او لم يكن لها من ذومهم فكانت صبيها ثلثة سبغها الاجنبي من فوق شابة وان كان ذلك كثر من ذلك فوضوء من غير غسل ان ماتت بين نوة كفار ورجال مسلمين غير ذومهم لهما من ثلثة الكافة بغسلها وعلو من تغسل اهل الاسلام وان لم يكن منهن رجال مسلمون فنه من غير غسل ما يتعلق بالغسل فاربعة عشر واجب مندك ومحظور ومكروه فالواجب ثلثة اشياء تحية الميت غسله بجره من شابة غير عورة الا لعدو وتغسله ثلث مرات على تلبس غسل الجنابة وهشمة غسل ما خرج منه من الجناس قبل التكفير فان كان الميت قبل او لم يغسل غسل الدم عنه ثلثة وسبعة وعشرون شابة تغسله تحت سقف وضع سيرا وساجدة بغسل عليه مستقبل القبلة وغسله ولا يبا السد وثاها باجا لال الكافق وثاها بالماء القراح وتجنبه ثبات الحزن والسد وكه خرقه على اليد عند التحية وطرحها عن اليد عند الغسل وحفر حفرة لا تصب الماء اليها او تحي الغاسل على جانبها وغير نظيفة في الغسل الى وليس ذكر الله تعالى والاستغفار الميت عند الغسل طرح السد في موضع نظيف صلبا عليه وضوءه بجره باحد احدى يديه وضوءه في موضع نظيف لغسل لاسه فوق جيب قميصه من تحته تركه على عورة قد ما سترها وتلبس اصابعه ان ماكن والاكثر من صلبا عليه عند حقوه وغسل من غير وان يغسله احد يصلي عليه حران يغسل يده في غسل يد الغاسل الى المرفقة كمالا خرج من غسله غسل الاجانة واستنابا ماء جديا للغسل الاخرى تنشفه شوب نظيف بعد الفراغ من غسله وتقدم الغسل على التكفير ما لم ينجف في حوادثه ففرض ما اصلا الكفن مما اخرج منه بالمقراض المحض خمسة اشياء اقصر شعره وظفره وديرج الارس الحجة وحلق شيء من شعره والمكروه احدى عشر شاة غسل تحت السماء بخار او سمان الماء الابرم بخاف الغاسل منه على نفسه نصبا الماء الى البانوة مع امكان الحفرة والى الكفن على كل حال التنبه في الغسل وغير بطن الجبال غير البطن في الغسله لثاثة وكوب الميت في حال الغسل الوقوف بين سجدة وقادة واحكام الكفن ضربان احدهما يتعلمون بالكفن نفسه الاخرى بالتكفير في الكفن فيه مفروض مستوفى لفرض حالة الاختيار ثلثة اثار يجره ويقتصر زاد وحالة الاضطرار واحد هو قد وما يلف تحبذ وان لم يوجد اصله دفن عاريا والمسنون ستة اشياء ان يزداد للرجل ثوبان جبة مبيته غير مظهر بشي من الذميب الا بجره من غير ثلثة اشياء اخذوا وعامة بعمهم بالتحكم والتمسك لغافان اولفانة وغطوا خرقه ثلثا بها ثوباها واما التكفير في التحية فبشيء من حكمها على اربعة وجوه فرض مند ومحظور ومكروه فالفرض ثلثة اشياء ان تكفنه فيما يجوز الصلوة للرجال وفي التوبيل الطاهر ما ساس شيء من الكافق مساجدة والمند ومثابة وعشرون شاة تكفنه في ثياب لفظن الحاصل في البياض من فاة لغافة مقام الجرة ان لم يوجد خفاضة الكفن بغسله واستسما ثلثة عشر دهما من الكافق وكرام واربعة مثاقيل ان لم يقبدا ودرهم مع الفخشا وضع جديا بين حضرا وبين معدن النخل والسد والخلاف والشجر وطب مرتا اذا وجد استعدا مقدرا رطل من لفظن لفضي في المواضع التي يباح خروج شيء منها وفرض الجرة على موضع نظيف في نثر شيء من الذريرة عليها

والاكثر من ذلك في موضع نظيف في نثر شيء من الذريرة عليها



# كتاب الطهارة

وفرش الارز فوقه ونترش من الدبره عليه فرش القبر فدا لاروان يكسب على الحجرة والارز والقبر طهارة ولجهد بين الشاهدين  
والاقدام بالاثم عليهم السلام بالترتيب والاصح ان لم توجد وان بدت من الدبره على القطر ووضع على وجه قبله ودبره وبخشي القطر  
في دبره ثلاثا يخرج منه شيء وان تكون الحفرة في طول ثلاثة اذرع ونصف تعرض شبرها كثيرا وقلد شدة حقونه ودكبه في الحفرة شدة  
واخراج داسه من تحت جملته الى الجانب الايمن وعزم في الموضع الذي لف فيه الحفرة وكون لارز في عرض ما يبلغ من صدك الى الساقين يارزه  
به ويحق الكافور باليد وضعه على مساجد السبعة ومسحها بذلك ود القبرص عليه بعدد الصلوات احد الجهد بين جملته من الجانب الايمن  
الى الشرة ووضع الاخرى من الجانب الايسر بين القبرص لاروان يكون قدر كل واحدة منها مقدار عظم الذراع وان يعتم بعد ذلك  
وسطحها على راسه ويعتم بالتدوير ويجعل طرفها على صدق ثم يلف في اللقافة ثم في الحفرة ويا جابه الايسر من قبلها على الايمن  
ثم جانب الايمن على الايسر فيعقد طرفه بعد ما وضع في الكفن باسقط من شعره والمخروط ثلثة اشباخا الطيب الكافور والتكفين  
بالخبر المحض واما الكافور وجملته المكرمة خمسة عشر شبا في اربعة في الكفن على ما ذكرنا والتكفين في المنزوح بالابريسم بخار  
ونجا لكات كائن ان يجعل القبرص كما تبد وقطع الكفن بالحد يد ويلج الخط بالزق وتقبل الكفن بالصب كناية الشهادتين بالسود  
على الكفن والتكفين في الثياب المصبوغة وجعل القطر في يده اذا خفف خروجه شئ مسر وجعل الكافور في يده بصره وفيه تحبب الخ  
او غيره ونعمه عنة الاعراب من غير ذلك فاذا صلى عليه جعل في القبر يتعلق بذلك اربعة احكام من لوجب السند والمختار والمكرمة  
فالوجب شئ واحد وهو دفن الدبر خمسة واربعون شبا اعلام اصل الايمان لونه لخصر الصلوة عليه وحمله على الجنازة والشئ خلفها  
او من احد جانبيها بخار او ربيعها وهو معتد بالايمن من مقدم التبر ويدار به دورا لوجا حتى يرجع الى المقدم من الجانب الايسر لثما  
بالماء فورا فانظر اليها ووضع الرابصا المصنوعة وليس القبرص تعرف بغري وتغري المصاب لثما الطعام له لدن وفي قمرته وجبرته  
وضع الجنازة عند رجل القبر فيكاد ذراع للرجل وحمله الى القبر ثلث صفات وقدم القبر ثلث ثمانية وتزول الولى الى القبر من يارم  
الى القبر الولى احفاء بجانب الرجل واثنا القبر في جوار الصالحين من افضل بقاع ذلك البلد وحفره قد فاته والى التربة والى الخ  
سعة ما يتمكن الرجل فيه من الجلوس وان يؤخذ الرجل من جانب اسر من قبل رجل القبر المارة بالعرض والزوج والى جها من غيرهما وان يؤخذ  
من قبل كنفها ويدخل اخبره تحت حقونها وان يكشف اسر من قبل الى القبر ويجعل اذناه ويسل الميقالى القبر سلا ويدعو حين يكش  
القبر بيننا والميت تعجب الميت على الجانب الايمن واستقبلا بالى قبله لان تكون المرأة ومتهجلى من مسلم فانها تستدبر بها  
القبلة ويجعل عقدا الكفن ويوضع حده على التراب كان الميت محررا غطي وجهه ثوب يجعل معه شئ من التربة ويشرح عليه اللبن  
يدعوا الله تعالى من يشرح ويلفن قبل التسريح بالنسعين المرسوم وان يسل التراب عليه من حضرة سوى الاقارب يظهر الكفن بالاصابع  
يدعوله ويخرج من القبر من قبل الرجل ويظم القبر ويرفع من ارض مقدار اربع اصابع مفرجات ويسوي برقع ويجعل عند اسلوح او  
لبنه ويصلب الماء على القبر من اربع جوانبه يده بالصب عند اسلوح ويصطب افضل من الماء على وسط القبر ويترك شئ من حصي على القبر  
توضع ليد عليه مفرجة الاصابع وتغري فيه بعد ما خضع بالماء والى عماد الميت تاخر الولى المتغيبه المرمى في ذلك بعد فضل ان الشاة  
ورفع صورته بالنسقين ان لم يكن موضع تقية والفرج عليه الخطو ثمانية اشبا اللطم والحذر شجر الشعرا لتساعة وتحرق الشاة الا للاب  
والاخر وارسال الارز على اسلوحا طرقت العامة لالهها ووضع الرزاق في صبيته القبر وولى ان ذلك مكرمة والمكرمة تسعة عشر حل  
متين حلحانة واحدة ونقله الى بلد اخر الا لبعض مشاهد اثمة عليهم السلام فانه يتحلى بالمشى ما حجبنازة الابعاد وضمت شاة في قبر  
وعده الى القبر بقية واحدة وتزول فيها الخفين لا تقية والنزول في القبرية الا القبرية الميت وتشرح اللبن عليه قبل التراب والى  
القرب والجلوس في المقابر قبل ان يدفن وتحويله الى قبر اخر والجلوس للغيره يومين واكثر وتغريه الشاة لالحام وما غسل الحاشا  
وفرش القبر بالناج والاصفاح اذا لم يكن ندبا ويحصب القبر ويظليل عليه المقام عنده ويجهد به بعد الاثر وان كان الميت في  
التقبة وتعد ردفية التراب قبل طرح في الحجر بعد الفراغ من تجهيزه فصل في بيان ليقم التقية لها من المضطرة ولا يرتفع ردفية  
وايما التباح بالادخول في الصلوة او الجمع فيه ثلثة شرط وهو نقل الماء وحكمه ويضيق وقت الصلوة وطلب قبل التصديق  
والاستعداد رفته في حزن الارض وميتين في سهامها وما هو حكم فعل الماء اثنى عشر شبا انقضاء التوصل اليه وعدم ثمة حكمه  
من الاجام والخوف على النفس من استلما وخوف الزيادة في عمله كانه في خوف الشؤم بالخلفة وقبره لصلواته اذا تعذر الجنازة وما يحول  
بينه وبين الماء من عدد او سبع والحاجة اليه لسد الرق وقلة بحيث لا يسع الظهارة والمحدث بعد تيمم بدل غسل مفرض يكون معه  
ما بقدر ما يكفي الوضوء والنقل وجرح ببعض اعضا الظهارة بحيث لا يمكن غسلها ومحو المال وبسبب التيمم في اربعة مواضع



مركز سيلة

فصل في...

استباحة الصلوة عند حبس الجبان لعنه الله في المحل المباح وبما لا يبيح عليه السلام الخروج منه ولا غشاقه في المحل المباح  
يوم الجمعة ولم يمكن الخروج للتوضوء في وقتهم بصل في فخرج توضوا واعد الصلوة اربعاً واما لا يجوز له التمتع الا بعد التضييق وقت الصلوة  
اذا قصد بالتيمم لدخول في صلوة حضرته فانما ان يتم بصل في نه نافلة ويقضي من مضى جاز ذلك على كل حال وان بصل في بكل صلوة  
في مضى ونافلة وان لم يدخل وقتها اقبل بتضييق وقتها اذا تضييق الوقت يثبت هذا الباب على ثلثة اقسام وقت وجوبه وكيفية فعله  
بيان ما يصح ان يتم به في ما وقت وجوبه فقد ذكرناه واما ما يتم به في ما وقت وجوبه فهو الصلوة التي ذكرها الله تعالى وما لا يجوز  
في حكمه ولا أرض ما يحصل منها احضار قلبه ارض معدن ومستعمل من الارض يخرج ببناء في الارض هو الاصل ما كان ومدا وبسبب  
يكون من عوالم الارض ويجوز من المهابط والولج كونه طاهراً والمعدن لا يجوز التيمم منه حال المستعمل مثل التوراة والمحصل ويجوز  
التيمم بارضها ما وبفضل الجوز ونا التوراة والجرم يجوز التيمم به اذا لم يبق على التراب الا قل في حكم الارض والنجاسة فان لم يجد شيئاً  
من ذلك نفق ثوبه او لبد سرج دابته وتيمم بغيره فان لم يكن معشوق من ذلك وجد وجلا يتم منه ضرب بيديه على قدر الطول  
الشيوخ رحمهم الله ذلك على الاطلاق والذى يتحقق منه انه لم يكن يقيناً بيد على الوجه قبله وتركه عليه حتى يمس ثم ينفذ عن كيد  
ويتم بفن لم يجد شيئاً من ذلك وجد السج وضع يده عليه باعته حتى تشد باو عليه الوجه البتة على ترطيب الوضوء مثل لذهن يسبح  
الراس والرجلين ومسح جميع البدن كان عليه فان لم يجد شيئاً من تلك ارض الصلوة الى ان يجد ما التابت فلا يجوز التيمم به وبوجه كان  
مسحوق مثل الانسان سواء كان محتالاً بالارباب ولم يكن وحكم النوى والكحل والريج كان وما كفيته التيمم فتمثل على واجب شئ ولو  
على فعل وكيفية فالوجه في التيمم والوجه في التيمم على الارض مسح الوجه البتة البتة واليسرى والكيفية شراشبا وهو مقدار التيمم  
الوجه والقصد بها الى سبلة الصلوة وودع في حذائها ان يتمم يد من الوضوء ومن الغسل مسح الوجه من قضا الصلوة  
الى طرف الاذن مسح ظهره لكف اليمنى من الابد الى طرف الاذن مسح ظهره لكف اليسرى بطن الكف اليمنى كوك و  
الترتيب ليدته بالوجه ثم باليمنى من الابد ثم باليسرى التيمم ثلثة اشبا في كل اصابع اذ ضرب يديه على الارض فغسل اليدين بعد التيمم  
من عوالم الارض لا فرق بين الوضوء والغسل الا في شئ واحد هو ان يغسل اليدين على الارض مرة للوضوء ومرتين للغسل فواقتن التيمم  
رواقتن الوضوء ويطلب حكمه بوجدان الماء والتكمن من استعمال فصل في بيان احكام الماء كمال ظهوره ما بقي على اصل خلقه ثم  
عشر اقسام جار وما هو حكمه واقف مثل ماء المصانع وما هو حكمه من العذراء والقلبان واما الاول والحاصل لما المستعمل  
وما لا يار والمضاد الماء الجبل لا شارباً ما في الماء الجاري طاهر مطهر ولا يجزى بحد وقوع النجاسة به لا باستلزامه على اجد وصاله  
اللون والطعم والرائحة ويمكن تطهيره باكثر الماء الى الحد من حكم الاستلزام وما يكون في حكم الجار وهو ما دام له مادة من الجري  
فاذا انقطعت المادة ارتفع عنه هذا الحكم وحكم الماء الجاري من اشعب من الماء المطر من ماء المصانع فكل ما بلغ مقدار فصاعداً  
اولم يبلغ فان بلغ ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه واما ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه واما ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه واما ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه  
كل ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه واما ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه واما ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه واما ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه  
والنجاسة فيه واما ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه واما ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه واما ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه  
تطهيره باكثره بالماء الطاهر له حد من حكم الاستلزام واما ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه واما ما يجزى بحد وقوع النجاسة فيه  
ان لم يتغير حداً وصافه حتى يزيل النجاسة استولت عليه حداً لكونه ما بلغ الفاء واطى وظل بالعرض وقبله لمدن وكان في موضع يكون  
طوله ثلثة اشبا ونصفه طولاً في مثل عرضها في مثل عمقها واما ما في الاول والحاصل ضريان ما بلغ كرا وحكمه ما ذكرنا لانه موضع حد  
انه لا يمكن تطهيره الا باحرازه من موضع يغسل موضع لان غسل الجاهل في الاول غير معتد وغسل المصانع والغدران والقلبان  
خفف فيه واما الماء المستعمل ثلثة اشبا يستعمل في الغتارة الكبرى من غسل الجنابة ويجزى بحد وقوع النجاسة في مستعمل في ازالة النجاسة  
فلا قل يجوز استعماله ثانياً في دفع الحدث وفي ازالة النجاسة والثاني والثالث لا يجوز ذلك فهما الا بعد ان يبلغ كرا فصاعداً بالماء الطاهر  
اما ما لا يار فانه لا يعتبر فيه كرا ويجزى بحد وقوع كل نجاسة فيه قل الماء وكثرة النجاسة وان تقع فيه ثلثة اشبا واحد ما وجب جميعه على كل  
حال مع الامكان وتساو بل يشترط ان يزيل النجاسة الى العتبة المبركة ثانياً ما وجب جميعه في بعض الاحوال في نزع البعض خري  
وثالثها بوجوب نزع البعض الاول بلزم حكمه بعشر اشبا بوقوع الحجر وكل من الفقاع والمضى دم كحوض والاستحاضة والنقاس ليعبر  
ما في فيه وبكل حيوان كان في قن جملته او كبر صفاده في حكم الجار وبكل نجاسة غلبت على حداً وصافه وروى بعض اصحابنا عن عرق الابل  
الحلاله والنجس من لحمها كانت والناس كل نجاسة توجب جرح قد معين من الماء ففصل الماء عن ذلك لانه لا يقدر ان يغسل عنه ولم يزد عليه ثلثة اشبا

فصل في...



کتاب الطہارۃ

تستغفر الله ما يوجب نزع كرم من الماء ونزع سبعين بلوا ورجلين وأربعين وعشرين ولسا وسباعا وحشا أو ثلثا أو واحدة فالاول والبعثا  
موت لا بد له وشماره والبقرة وما في قعر رجبها وصفارها في حكم بارها والثاني شيء واحد وهو موت الانسان فيه والثالث شيطان العدة  
الزقية والدم الكثير سوى ما ذكرناه فما يوجب نزع جميع ما في عشرين اشيا كل نجاسة لم يرد نزع الماء ولو انفق موت لكل من نجس من الثعالب  
الاربعة المتوردة والفرار وكل جوف يكون في قعر رجبها ويولد لثقلها في الحائض ثلثان العدة الثانية والدم لقليل  
الثامن سبعة اشيا وقوع كل نجاسة من غير موت وموت العدة فيلزم ان تصفى بالانفخ في الحمام والذجاج وما كان في قعر رجبها ويولد  
الصبي وما من نجاسة ولا يظهر لغيره بل في الثاني شيء واحد وهو ذوق الذجاج والثلث من اربعة اشيا موت الحية والورقة والفاة  
في هذا ما تنفخ ولم ينفخ وبول الصبي اذا اكل الطعام ثلثة ايام والناصح ثلثة اشيا موت العصفور وما كان في قعر رجبها بول الصبي اذا لم  
يطعم ولما يوجب النزع بعد اخراج النجاسة عن مالم تستحل والاول والعادة وماء الاخرة ينجس وان سقط او رث منها شيء في البئر لم يوجب  
حكما وان حفر بئر بقرها بالوعة جبل بينهما سبع اذرع فصاعدا ان كانت البئر تحت لبها والوعة وكان في الارض مهلة وحسن دفع فضاء ان كانت  
البئر فوق لبها والوعة وكانت الارض صلبة وان لم تكن فوقها وما اما الماء المتصاقل ثلثة اشيا اما استخرج من جرم مثل ماء الورد والخلان لم يكن  
قوتها والاس شباهاها او كان حرها او وقع فيه شيء فالاول ثلثان لا يجوز استعمالها في الاثنا ولا في دفع الحاد ولا يجوز فيها سوى ذلك  
الثاني تسلبه طلاق اسم الماء ويجز استعملها في الامور نجاسة او اكلها وان لم يسلط على كل حال مالم ينجس اما الماء كنجس فلا يجوز استعماله  
بحال الا ابقاء على النفس حاله اضرة فانه يجوز شربه ويجوز دفع حكم النجاسة عنه بالنظر على ما ذكرناه واما الاساءة ثلثة اشيا مباح  
ومحظور ينجس مكره وشور كل شيء ظاهر ما لم يكن في فحشاءه وسوء كل شيء نجس ينجس وسوء كل شيء يكره كغيره استعماله وشور السباع  
عن الكلب والخنزير وشور الحياض الفممة واذا وقع في الافاء حية وورقة وخرجت حية كره استعمال ذلك الماء واذا اجتمع الماء نجاسة حتى ضاقت  
كرامه يرفع حكم النجاسة وان اجتمع لجنس الظاهر وتقع والاول ينجس ولا يجوز امثال ذلك مع وجود الماء المتبق في مكانها فصل في بيان  
احكام النجاسات ونحوها اذا نجا عن الشايات لبدن النجاسة ضربان دم وعذرم فالدم ثلثة اشيا اما نجاسة لثقلها كانا وكثيرا او تسجل  
بجبل والاكثري او تسجل في القليل فالاول نجاسة طوبى المحض في الاستحاضة والنفاس والكلب والخنزير والثاني بقضاضة لثقلها دم بوقوع  
البرص في الثوب لجلج للارزقة والفرج والذابة والثالث سوى ما ذكرناه من سائر الذمات فانه نجس والذم ما بلغ مقدار درهم فصاعدا في قعر  
واحد وفي مواضع متفرقة وهو الكثير في ثوبه لثقلها ما تنص عن ذلك وهو لقليل وعذرم ضربان اما نجاسة لثقلها وكثيرا او تسجل في جبل  
اذا لثقلها وكثيرا اربعة اشيا احدها ينجس احدها وطبا والثاني باسباب نجس في المواضع التي يستر وطبا بالما  
ان كان في اواني ثلثة نجس بصره بالتراب من سائر بدن باسب من الاربع ينجس على ما صاب به الماء على كل حال فالاول والثاني والثالث لثقله  
اشيا الكلب والخنزير والثعلب الاربعة لفاة والورقة وجبل الدم في الكافر والناصب ينجس على المواضع التي يستر وطبا بالما  
قوا كان او بدنا او دشر بالماء ان مثل الثوب باسب من سائر بدن باسب من الاربع احد عشر من شيا بول الادوي غاطة بالماء  
جميع حيوانات وبول ما لا يؤكل لحمه من جميع حيوانات وورقة وورقة وذوق الذجاج والخنزير وكل شراب مسكر والنفخ ولعاب الكافر والثالث  
والكلب والخنزير والمسوخ وجبل الدم من الناس بجلبه بالورق وقيل النظمه بالنفس كل قطعة ميتة وكل ما بين من الحي وجبل الدم  
من غير الادوي الا ما ليس بنفس سائلة سوى الورق والعقور وعرق النجس من الحرام على احد القولين ولين الصبغة النجاسة مريضة وغير مريضة  
يوجب لثقلها ولو كانت مقدار اسبرة وغير مريضة اذا علم او غلب على الظن فكانت وما استخرجت لثقلها في عشرين شيا وبول الذابة والنفاس  
الخنزير ودوي نجس ذلك وادها وورق غير الجلال من الذجاج على وابه وبوكل ما يؤكل لحمه وعرق النجس من غير حرام وعرق الحياض والمدى والوك  
وطبر الطريق بعد ثلثة ايام مالم يجل النجاسة عليه لثقلها ما ياكل شيا نجسا وبول الصبي قبل ان يطعم ولما يوجب صلب الماء على بول الصبي  
عنه مستحب فصل في بيان احكام النظف في المأكل ما يلزم تطهيره المكلف حنة اشيا بدنه وثوبه خضف وسلافا ما تطهر لبدن من النجاسة  
اذا وجد الماء وكانت النجاسة المريضة من غسله وبذلك الموضع الذي صابته حتى يزيل العيون والاشروان لم يجد الماء ان ينقع اثره حتى يزيل  
عنها بالخرق وبالاجار وان لم تكن مريضة وكان من مس حيوانات التي ذكرناها رطبة صلب عليها الماء وغسلها الى المواضع التي صابتها وان كان  
بابه مسها بالتراب ان شئ عليه الموضع من جميع بدن غسل الجميع واوجب لغسل مسح بالتراب الذي لم مسح وان كان من غير من ان ذكرناه  
وعلم الموضع الذي صاب به غسله وذلك وان شئ عليه الموضع من احد جانبيه غسل جميع ذلك الجانب ان شئ عليه من جميع بدن غسل الجميع  
واما الثوب فيجب غسله بالماء وان كان النجاسة مريضة حتى يزيل العيون والاشروان لم يذهب اثرها وكان ذلك من دم كنجس الاشياء  
والنفاس صبيغ موضع الاثر ببعض الاصباغ ولحم عصرا واغسله وان كانت غير مريضة غسله وعصره وان شئ عليه الموضع كان حكمه ما ذكرناه







# كتاب الصلوة

ولصاحب الغدة ان يبقى الى طلوع الشمس بعد ما يصلي فيه ركعتان وروى ان وقت المختار وصاحب الغدة واحد جميع الصلوة  
 ووقت نوافل الظهر في غير يوم الجمعة بعد ان يصلي في وقت قد بين وقت نوافل العصر بعد الفرائض من غير صلاة الظهر  
 ان يصلي في وقت نوافل المغرب بعد الفرائض من غير صلاة الظهر ووقت نوافل العصر بعد الفرائض من غير صلاة الظهر  
 لم يرد ان يصلي بعد ما صلوة فان اراد ان يصلي بعد ما صلوة لغيرها الى ان يفرغ منها تتم بها الصلوة ووقت نوافل الليل بعد  
 انقضاء الليل الى طلوع الفجر كما قال ربنا في الخبر ان فضل وقت كعتي الغدة بعد الفرائض من صلوة الليل الى طلوع الفجر من ناحية الشرق  
 وترتيبها في فضل الظهر والعصر يوم الجمعة بخلاف ترتيبها في سائر الايام يستحب ان يصلي يوم الجمعة ست ركعات عند انقضاء الشمس ستاعده  
 او ثمانية وستة ركعات من ان يركع في وقت نوافل الليل الى طلوع الفجر من ناحية الشرق ووقت نوافل العصر من العصر جاز وما  
 قضاء الفرائض فلم ينعقد وقت لا عند تنقيد وقت الصلوة الفريضة خاصة وقتها وهو من ان ما فاتت فيها ان او تركها قضاء ولعمري ان  
 ما فاتت فيها ان وركعتا ما فاتت فيها من ركعاتها الا عند تنقيد وقت الفريضة فان ذكرها وهو من صلوة فريضة عدل بنيتها الى القضاء  
 لم ينطبق وقت الحاضرة وان قدم تركها قضاء جاز لا الاستعانة بالقضاء الى اخر وقت الحاضرة وان قدم الحاضرة وقتها على القضاء كان الفضل  
 لم ينطبق القضاء الى اخر وقت كان مخطئا وان كان المصلي خول وقت صلوة فدخل فيها لم ينطبق وقتها مصليا العز ان كان من غير صلاة  
 دخول وقتها العاد وجاز لا بغيره بل قد شد بدليل من اراد ان يصلي جماعة جنس صلوات فصل في كل وقت ما لم يكن وقت فريضة  
 حاضرة او لم ينطبق وقتها او لها صلوة الاحرام وثانيتها وكذا الطواف ثالثها صلوة الكسوف هذه الثلاث يجوز الشرع فيها ويجوز ما يدخل  
 فريضة حاضرة وما بعدها قضاء الفرائض قد ذكرنا حكمها وخامسها صلوة الجنازة فانه يركع الصلوة عليها ما لم ينطبق وقت الحاضرة وما قضا  
 النوافل مستحب ما لم يكن وقت فريضة ويستحب قضاء ما فات ليلها وما فات نهارها والليل يجوز ان يقضى عدة او اربع ليل واحدة في غير  
 عن قضاء النوافل وقد عدل الكفاية قصد من كل صلوة نافذة بعد من طعام فان لم يقدر من نوافل كل يوم والاقوات التي يكره استداؤها  
 فيها حصة بعد فريضة الغداة الى ان تطلع الشمس عند طلوعها وعند قيامها بنصف ليلها الا يوم الجمعة صلوة ركعتي الزوال وبعد فريضة العصر  
 وعند عروبها فصل في بيان القبلة القبلة ضربان قبله مختار وقبله مضطر فقبله المختار الكعبة لمن هو المسجد الحرام مشاهدا لها  
 حكم المشاهدين لا يلتزم عليه جهتها وان كان خارجا من المسجد الحرام من هو من اهل الحرم ومشاهدا وكان في حكم المشاهدين من نوافل  
 الحرم والمناس توجبون الى القبلة من اربع جهات لو كن العرة لا ملل العراق والشام الى اهل الشام والعراق الى اهل العراق الى اهل اليمن وعلى  
 العراق خاصة التمسوا قبله لا لمصلحة ضربان حاضر الحرم غايبة فالحاضر يركع القبلة بالمشاهدة والغايبة يركع القبلة بشهادة الجاهل  
 بان يصلي النبي صلى الله عليه واله واحد من الائمة عليهم السلام قبله ويان يصلي اليها او بالعلامات المعروفة لها فعلامات اهل العراق اربع الشمس  
 والشفق والجدى والفجر اذا كان الشمس عند الزوال على الجانب الايمن والشفق بجدار المنكب الايمن والجدى خلف المنكب الايمن والفجر عند المنكب  
 الايسر حصل التوجه الى القبلة وعلامات اهل الشام ست بنات نفس والجدى موضع مغيب سهل طلوعه الصبا والشمس اذا كانت تبتل  
 نفس حال غيبوتها خلف المنكب الايمن والجدى خلف المنكب الايسر اذا لمع موضع مغيب سهل على العبد اليمنى وطلوعه بين العينين الصبا  
 على الجبل الايسر والشمس على المنكب الايمن كان مستقبل القبلة وعلامات اهل المغرب ثلث اشرا والحق والجدى فاذا كان الشرا على عينيه  
 على شماله والجدى على صفحته الايسر فقد استقبل القبلة وعلامات اهل اليمن ثلث اشرا وسهل والجدى فاذا كان الجدى على ظهره  
 بين عينيه سهل بين يمينه كفتة الخبواب على مرجع كفتة اليمن فقد توجه الى القبلة والمضطر ضربان اما اشتبه عليه القبلة فقد علام  
 اوله يمكن التوجه اليها بالحصول في سفينة تدور على حلة في الشرف يمكنه ان يركع في مضادة ولا يمكنه ان يركع في نوافل الاصل  
 اربع جهات مع الاحتياط الى جهة غلبت على غيره في حال الضرورة والثاني ان لا يمكنه ان يركع في مضادة ولا يمكنه ان يستقبل القبلة بتكبير  
 الاحرام وصلى الى صدر السفينة والثالث لا يجوز للمضطر مختار او يجوز حال الضرورة فان امكنه الاستقبال في جميع الاحوال لم يركع في مضادة  
 استقبال بتكبير الاحرام ثم صلى كيف مكن ويجوز للمضطر مختار او التوجه الى القبلة في جميع الاحوال الفضل ان امكن ان استقبال بتكبير الاحرام  
 وصلى الباقي حيث توجهت الى حلة جاز والاربع هات هي كيف شاء وان استقبال بتكبير الاحرام كان فضلا ففضل في بناء ما يجوز في الصلوة  
 اللباس ثلثة اضرب ما يجوز فيه الصلوة او تركها ولا يجوز فيه الا في عشرة اشياء القطر والكان كلها بنت من الارض من انواع الحبش والباد  
 جلود ما يؤكل لحمه اذا كان منك وصوت كل ما يؤكل لحمه وشعر وبره اذا لم يكن متوفعا عن حي وميت الحواصل الخوارق في غير الحاصل ما كان  
 مخلوطا من ذلك بغيره ولا بغيره وانما يجوز الصلوة في ذلك بشرط ان يكون انصرف فيه ما بالملك والا باقية وكونه طاهر من النجاسة والثاني  
 احد عشر شيئا الثياب التي سوى العامة والثوب النقا والسجاء ما يكون فوق جلد الثعلب والارنب وتحتها بلبس من غير الخصل للثياب العامة







کتاب الصلوات

وأجلسته وظلته ونام ما انفصل المؤذن من فصولها في النفس عادة ما يبعث مع الأذان في النفس ويجوز الاقتضال على غيره حاله الفرض والركعة  
**فصل** في بيان ما يقاوم حال الصلوة والصلوة تشمل على افعال ركعتين وثروك والفعل على واجب مندوب والكيفية كانت الركعة  
 على المحذور حتى ما يقطع الصلوة في كل حال وفي حال والفعل الواجب لثلاثة أصناف من غير ركعتين ومختلفة فالركعة من شأنها الصلوة  
 مع القدوة واستقبال القبلة عند الأذان والتكبيرة الاحرام والركوع والتسبيح وغيرها من المتفق على وجوب تسعة اشياء اثناء الحمد سورة معها  
 في الفرض مع القدوة والاختيار والتسبيح في الركوع ورفع الرأس منه والهوى الى التسبيح والتسبيح فيه ورفع الرأس منه لعود الى السجدة الثانية  
 وتسبيح رقبته ورفع الرأس منها والمختلفة اثني عشر شيئا رفع اليدين بتكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع ورفع اليدين بها وتكبيرة السجدة الاولى  
 ورفع اليدين بها وتكبيرة السجدة الثانية ورفع اليدين بها وتكبيرة رفع الرأس ورفع اليدين بها وجلسه المأمور اذا اراد القيام الى الثانية  
 والكيفية تسعة عشر شيئا مقارنته لنية التجزئة واستدراكها الى عند الفراغ والتلفظ بالله اكبر والتسمية في اول الفاتحة وفي اول كل سورة  
 يقرأ معها ووضع يده في موضعها مع لا مكان في القراءة والجمهر بالقرآن فيها يجهز فيه والمخافة فيها يخاف فيه ولا يتبدل بالحمد ثم بالسورة والنية  
 في الصلوة والطائفة في الركوع وفي الانصات منه في السجدة الاولى وفي الانصات منها وفي السجدة الثانية والتسبيح على تسعة عشر ركعة  
 واليدين وركبتي الصابغين استقبال القبلة باصابع الرجلين المندوس ضربان فعل وكيفية الفاعل اربعة وثلاثون اقبال على الصلوة  
 والخشوع والاخلاص والدعاء بالمأثور بعد الاقائه والتوجه بسبع تكبيرات واحدة منها تكبيرة الاحرام وثلاثة اربعة بينها والاستعاذة بالآية  
 الحمد والشرائط في القراءة والفصل بين السورتين بسكتة خفيفة وبين السورة والركوع وقول ما زاد على التسبيح واحدة في الركوع من التسبيح  
 الدعاء وقول سمع الله اعلم عند رفع الرأس منه والدعاء بعدة وقول ما زاد على التسبيح واحدة في السجدة الاولى من التسبيح الدعاء ومثل  
 ذلك الاعظام بالانف منهن والاعيان بالانف في حال القيام الى موضع السجود وفي حال الركوع الى ما بين رجليه غاض عينه في السجود الى  
 طرفه وفي جلوسه الى حجره ووضع يده على فخذه ويجزئ عن كنيته في حال القيام وعلى ركبته في حال الركوع ويجزئ ان يستر على الارض في حال  
 السجود وعلى فخذه في حال الجلوس تلقى الارض باليد اذا هوى الى السجود والالتكاف على يده بحائنه التي توضع والدعاء حال القيام والكيفية  
 شيئا وضع اليدين الى حذاء فخذه اذ ينزع كل تكبيرة وتقرب اليه القدي من الارض بحيث يكون بينهما اربع اصابع مفرجة الى شبر لمجل والملازمة  
 فخرج بين قدميهما وتضع في حال القيام يدها على ثدييهما وان عمدا الكفين من اركبتين مفرجة الاصابع ويدو وتكبيرة خلف يديه في السجود  
 عنقه والثاني في القراءة والدعاء والتسبيح وقول سمع الله اعلم اذ انما يتكلم من القيام وتعد للاعتراب الجمهر باسم الله الرحمن الرحيم في الركعة  
 بالقراءة في الموضعين والتخوي اذ استرسل التسبيح في الكفين مضموق الاصابع حال لوجه بين يدي اركبتين في السجود ورفع اليدين  
 بعضه عن بعض في السجود وكشف الثوب عن الكفين للرجل والمرأة تضع لعضا بعضه في السجود ولا ترفع عن غيرهما ولا تكشف عن شيء من  
 اعضائها سوى الحجة والجلوس على الفخذ الا اليسر وضع ظاهرا لقدم اليمنى على باطن اليسرى بين السجدين وان قدمه قبل جاز والمرأة لا ترفع بين  
 قدميهما وتضم يديها الى الصفة وتضع يدها فوق كعبيهما على فخذهما في الركوع فاذا جلست غطت يديها واذا اودت السجود صعدت ولا تمسك  
 لا طية بالارض اذ انشأته فحمت فخذهما وضعت كعبيهما من الارض اذ اودت التي توضع في الركعة الاخرى قامت على قدميهما ما امكن الركعة الثانية  
 فتخط بينهما من الواجب خسة اشياء النية والمقارنة فيها والتحرمة وكيفية ما وجبته الاستقامة ومن الفعل عشرة اشياء التكبير الست الا في الركعة  
 والاستعاذة ومنه في الركعة الاولى من الواجب ثمانية اشياء الجلوس للتمهيد الطائفة منها وثلاث اذان والصلوة على النبي والصلوة على ابيه عليه السلام  
 والترتيب ذلك على ما ذكرنا والتمهيد مكانك للصلوة ثمانية ومن الفعل ايضا ثمانية اشياء القنوت بالدعاء والتمهيد الاخرى ما امكن الركعة الثانية بفسطة  
 ومحل قبل الركوع وبعد القراءة والتوق في التمسك على الفخذ اليسر ووضع اليدين على الفخذ مضموق الاصابع والنظر في الحجر والابواب والتمهيد  
 تجاه القبلة الى الحجاب بين الامام والمنفرد باب الخروج من الصلوة والابواب الى اليمن المأمور الى اليسر ايضا المكان على يساره  
 وقبل بعض الاحتيا ان التسليم سنة والصلوة ما ذكرنا وان كان في الصلوة ثلاثا او رباعية سلم بعد التمسك الاخرى ما امكن الركعة الثانية بفسطة  
 منها ما يقطع من الثانية وقراء ما زاد على الحمد فلا يزيد فيها شيئا كان في الصلوة رباعية ومكانت ثلاثا زاد فيها ما يزيد الثانية سورة  
 القنوت ومكانت الصلوة رباعية سقط منها ما لم يبق من الثانية سوى القنوت وما الترك التي تقطع الصلوة  
 في كل حال فثمانية اشياء البول والغائط والحجامة والرجع والنوم ومثلت من الناس على ما ذكرنا والسجود على كور العائمة وعلى موضع ارتفاع  
 عن موضع القيام باكثر من جم الخمر لم يقبل على السجود على الارض ما تقطع في حاله من حال تسعة اشياء العمل لكثير مما ليس من افعال الصلوة  
 وكفى اليدين وقول من في الحرم والانتفاك في ما واده والقهقهرة والبكاء لا مرن يوتي والابن يجره من والناصف من غير التسليم باليس  
 من الصلوة فان حصل جميع ذلك فهو او دنيا او تقهقر بقطع الصلوة وان حصل عند قطعها والمكره تسعة عشر شيئا تدل عليه لاس في







کتاب الفضل

[illegible]



من الكوسيلة

من الصلوة

فمن وان يسمع الامام المؤتم الشهادتين - انظار الامام اذا كان مالم يقف الوقت والفضل قطع كل صلاة للاقتداء بالامام الصالح  
 قطع المنافاة والاقضاء على ركعتين من الفريضة للاقتداء بركعة واحدة الصلوة مرة اخرى اذا صلى منفردا وجاوس الامام في التعقيب  
 يتم الصلوة من لم يدرك معه جميع الركعات والمخوف تسعة اشياء وقوف الامام على سطح او موضع مرتفع اذا كان المأموم اسفل منه ودون  
 المأموم امام الامام او خلفه بما يبل بينهما او يبين بين الصلوة المتصلة بالامام الا للثبوت والتقدم على الامام الى الركوع والى السجود والى  
 الانحناء منها ومفاضة الامام لغرضه والكل لم بعد قول المؤتم قد قامت الصلوة لانها تتعلق بها والتنفل اذا اتم الفريضة مع  
 وجود من يصح الاقتداء به والجماع في المناقلة لا ينافي ذكرها والمكره سبعة اشياء وقوف الامام في الحرب اذا دخل في صفوف عن يساره  
 والوقوف منفردا اذا كان بالصف من غير الجماعة ومربعين في صلوة وصيحت احد اصالة الصلوة انظار الغرض تاخر الصلوة انظارا  
 فكثير الجماعة وان يسمع المأموم الامام الجائز سبعة عشر شيئا للاقتداء في فريضة باخرى في الاداء بالفضل وعلى العكس للاقتداء المفترض  
 بالمتنفل والمتنفل المفترض ترك الجماعة بعد اتمام ثلث اشياء او قبلها لغير الشبهة او بعد خاص وهو عشرين شيئا في الضيق  
 على النفس والمال والتدبير المرضي التمر بغير غلبة النوم وفراغ الوقت والاكل مع شدة الشهوة وحضو الطعام وفساد الطعام  
 الاستفراغ وقوف الامام على موضع المأموم مع انه اعلى من موضع المأموم مع استواء المكان وقوف الامام بين الاساطين وقوف الامام  
 بين الاساطين وعلى موضع عال وخارج المسجد مع مشاهدة الامام او حكمه وان يأتى بالصف في الصلوة اذا ادرك الامام في الركوع قبل  
 اليان يقف منفردا حتى يفي من يقف معه والجماع في السفن المشد وبعضها الى بعض في غير المشد وما لم يحل بينهما ما حيل ولا مانع من  
 اذا سد وقدم غير امام المسجد واخف فوات الوقت والفضل ومفاضة الامام بعد رواحة الركوع للامام الحسن بالداخل في  
 انه مستحب في سائر اوقاف من يتم الصلوة بالناس من سبقه حثا ولاقتضا على تكرار الافعال اذا ادرك الامام في الركوع وفات الوقت او اتم  
 وقوف الامام والمأموم فضرر ان احدهما يقف المأموم عن جانب الامام والاخر يقف خلفه فالاول اصيل لجماعة وقف المأموم على  
 الامام او صلى قوم عرا او نعى صلوا اجبا على سوا الامام وفيه يخدم العرا امامهم ركبة ركع وسجدة بالانما والمأموم يكون في سجدة  
 او صلت للثبوت وقفت لتيقن من وسقطت عزائم اذا صلى قبل امرأة جماعة وقفت المرأة خلفه وصلوا جماعة وقفت خلف الامام  
 او صلى رجالا ولنا وخفي عيب صبيته وعزها وقفت لرجال ولا خلف الامام ثم العبد ثم الصبيته ثم العرات جلاوسا ثم الخففة اذا اشكل  
 امرها ثم النساء وان وقف لرجال بين الامام جان **فصل** في بيان احكام صلوة السفر في ثلثين معصية جراح وطاعة فالفقر  
 اذا كان معصية لم يجز به لتقصير الصلوة بحال ولا انظار الصلوة في مكانها او طاعة لم يحل ما بلغ حد التقصير في ثمانية فروع او تلغ  
 فان لم تبلغ لم يحل ما كان او بعد فروع فصاعدا او لم يكن فان لم يكن لم يقصر بحال وان كان لم يحل اذا اراد الرجوع من يومه او من غد او لم يرد  
 الرجوع كان فان اراد الرجوع من يومه قصر وان اراد الرجوع من غد كان بخير بين التقصير والتمام في الصلوة دون الصلوة وان لم يرد الرجوع لم  
 على كل حال هذا اذا لم يكن سفر في حكم الحضر فكان سفر في حكم الحضر لم يحل انما كان له دار قرة ولم يكن فان كان له دار قرة لم يكن له فيها  
 مقام عشرة ايام كان حكمه حكم غيره من المسافرين فكان له فيها مقام خمسة ايام قصر بالثبوت ان لم يكن له دار قرة اتم على كل حال  
 والذين يكون سفر في حكم الحضر ثمانية مكاره والملاح والراعي البعيد والصيد والتدبير والمارية وجباية وتجارة من سفر  
 الى سوق وان بلغ سفر مسافة التقصير لم يحل من ثلث اوجراما سوى السفر لم يخرج او خرج ولم ينو او نوى وخرج فالاول يكون حاضرا  
 والثاني يكون في حكم الحاضر وان قطع منازل مثل من اقلته دابة او ابق لم يعدا وهو من لم يخرج في طلبه الثالث لم يحل من ثمانية  
 اوجراما وقفت الطريق وعدل عن راسه او مضى عن معراج او نوى في ثمانية المقصد ولم يؤتم نوى في ابلغ المقصد  
 او نوى لاقامة من راي فلانا او نوى السفر في احد الاحرام الاربعة فالاول نوى في ثمانية اتم وان لم ينو قصر في ثلثين الاصل اما على  
 الصبيته لحواله التقصير لطلب القوت ويلزم له التقصير في التجارة ويلزم له التقصير في الصلوة دون الصلوة والثالث ان كان له فيها مسكن  
 منزل بسترته فصار مساعدا اتم وان لم يكن قصر الا اذا نوى في ثمانية والاربع كان فرضا للتقصير في الصلوة والصلوة والحاضر من غير التقصير في الطريق  
 في المقصد وان بدله في السادس من غير التقصير في الطريق واذا بلغ المقصد لم يبدل في الاقامة فان بدا لم يحل اما اتم صلوة واحدة ويلزم له انما  
 او بدله قبل ان يصل في بلد لم يقصر ثم انما يصل ويقصر ما بين وبين شهران فام شهران لم يقصر ثم بعد ذلك لو صلوة واحدة والتابع ان راي فلانا اتم ولو  
 بدله واما يوم واحد بعد دونه وقصر لم ينو الا في شهرين بين شهرين لم يبدل في الاقامة فان بدا لم يحل اما اتم صلوة واحدة ويلزم له انما  
 له التقصير في اوجع ابله من لم ينو السفر كان المسافر قد التقصير في كل عام في السفر عشر مائة الباع في العادة وقطع الطريق والفساد  
 فسادا والقاصد الى مجرى التابع لسلكها غير مجاز في طاعته والعبد لا يبق والهادي من الغريم وهو يفتقد على فسادا من غير اجماع برهانه

في

المر  
 ظاهره فان لم يكن  
 له مسكن او كان مسكنه  
 المقدرة ثم زال المسكن منه  
 ببيع او هبة وسافر في حكم  
 غيره اذا عاد الى البلد عليه  
 في القواعد



# كتاب الصلوة

من التزويج وهو غير متصور في دار الكفر من طلب لصلاة أو فصل في بابا صلوة الخوف غير بان صلوة الخوف و صلوة شدة الخوف  
فصل في بابا صلوة الخوف لا حد في قول قتال الأوجابا أو مباحا أو من كان في حكم من قاتل مباحا مثل الذافع عن النفس والمال والبدن سوارا أو غيره أو لا  
يجوز ذلك بثلاثة شروط كون العزم في خلاف جهة القبلة وخوف الغد والنجاة منهم عليهم فكان اقترابهم فترقبين ومقاومة كل منة منهم بما العبد  
مقصودة سفر حضر أو إذا زاد ذلك فترقبوا فترقبين ووقفك حادها بازاء العزم والاخرى مع الامام عليه السلام وصلى الامام بها وكثرة وقام الى  
ووقف بها حتى فرغ من ركعت فادبته لفارقة على الامام وامتت لصلوة ورجعت الى مكان الاخرى وجاست حتى فتمت بالامام وصلتك لثانية معك  
حلب الامام للمشهد في مشيها وبه لفارقة الامام وقرأت وركعت سجدة وتشهد وسلم بها الامام وكانك الصلوة ثلثة صلوات الامام بالفرقة الاولى  
ركعة ووقفك الثانية حتى امتت ورجعت الى مواضع اخرى فاجاز في ثلثت بصلوة ركعتين وحلب في الشهادة حتى متنا وبه لفارقة وقام  
وسلم بها واما صلوة شدة الخوف فعلى حسب ما يمكن في ثلث ركعات واما شيا واما جاز على فربوا الشرح ومووبا مستقبل القبلة وغير مستقبلها

ان لم يكن الامام قال بركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر الخ ايضا في السبل والسبع والعقد بصلوة شدة الخوف  
فصل في بابا صلوة العبد شرط وجوب صلوة العبد شرط وجوب صلوة الجمعة ويجب على من يجب عليه سقط عن سقط عنه لان صلوة  
العبد اذا سقط وجوبها بسقط استجابها واذا فاقها لم يلزم قضاءها الا اذا وصل الى الخطبة وجلس مستمعا اليها واذا لم تصل الى الخطبة  
استحب ان يصلي على الفراق وبنيغيان بقاء مع الاختيار في الصلوة لا يملكه فانه فصل في المسجد الحرام ولا يجوز صلوة لثانية بطلها ولا بعد  
قبل الزوال الا بالمدنية فانه يستحب ان يصلي فيها ركعتان في مسجد النبي صلى الله عليه وآله قبل الخروج الى المصلح وقتها من عند انبث الشمس  
الى وقت الزوال وكيفية ركعتان باثني عشرة تكبيرة وسبع الا في حشر في الثانية زيادة تسع تكبيرة على التكبيرة المعتادة فيها بالصلوة و  
يستحب ان يقرأ في الركعة الحمد سورة الاعلى في الاخرى سورة الشمس بفصل بين كل تكبيرة من تقبوا ويكبر بعد التسابعة في الاولى بعد الركعة  
في الثانية ويكبر بالتكبير المعروف بعد ربيع صلوة مفردة في سجدة لظفر بعد المغرب لعشاء والغداة و صلوة العبد بعد خمس عشرة صلوة  
في عياله الصلوة اذا كان بمنا وبعد عشر صلوة اذا لم يكن به ابتداء من بعد صلوة الظهر يوم العبد ان يستوي والخبرة يوم عياله بعد الصلوة ويؤتى  
الامام على من يصلي من الظن ويخطب مثل خطبة الجمعة ويعلم الناس لفطرة والاشجيرة في يومها فصل في بابا صلوة الكسوف والكلو  
يجب عند كل اربع ايات كسوف الشمس خواتم القر لول في الارض والاربع السواد المظلمة فاذا انكسفت الشمس وحفظ لقر جميعا وتوا صلوة  
عند اقصى جبل وان تركها غير متعقبي بغرضه ولان الحريق بعض الغرض ترك متعمدا فغنى عن العمل ان ترك سهوا لم يقض واول وقتها اذا ابتداء  
في الاخرى واخره اذا ابتداء في الاول واوّل وقت صلوة الزوال والاربع السواد المظلمة فاذا انكسفت الشمس وحفظ لقر جميعا وتوا صلوة  
موظفها ابتداء بالموظفة وكان وقتها في سائر وقت الموظفة ودخل فيها ثم دخل وقت الموظفة انما لم يحفظ فوات الموظفة فان خاف فواتها  
قطعهما وصلى الموظفة ووقفها انما كان وهي عشرة ركعات باربع سجدة او ركعتان بعشر ركعات ويستحب ان يقرأ فيها السور الطوال وان تعاد  
منع منها قبل الانجلاء وكيفية ان يفتح ويهوي ويقرأ الحمد سورة طوبى مثل الانبثا والكهف فاذا فرغ ركع وطول زمان لو ركع مثل  
القرآن ورفع راسه بالتكبير فقرأ الحمد وسورة وعاد الى الركوع هكذا جازا وقال في الارض راسه الى الركوع الحاسر سمع الله له سجدة وسجد بعد  
وقام وفعل مثل ما فعل وقت الزوال الركوع كما فعلت عند كل ركعة كان فضل وان قرأ بعض السور فجاء ان اذا ابتداء

فصل في بابا صلوة الاستسقاء وهي مثل صلوة العبد صغيرة وصغيرة وتربوا في الركعة  
الى المصلح الا انه لم يثبت فيها الا في ركعة سوت معتبرة ويستحب ان اجدبت لبلاد وقلة المطر وفصل العيون والاباد فاذا اراد الناس ان يثبته  
الامام اليهم يصوت ثلثة ايام السبت الاحد لاثنين ثم يخرج بهم يوم الاثنين الى الصحراء لا يملكه وتنفذ الناس هو على ارضهم بسكنة وقاد وصل  
بهم فاذا فرغ من الصلوة قام وهو مستقبل القبلة والناس معه كثر الله تعالى ما تكثره ورغوا بها الاصواتم الفتوا عن ايمانهم ويستحبوا  
تعالى ما تكثره يستحبون الفتوا عن ثمالهم وهذا لو امانة قبله ثم استقبال الامام للناس حمد والله تعالى ما تكثره برفوضون صلواتهم جميع  
ذلك ثم خطب الامام بخطبة الاستسقاء المرفوعة عن امير المؤمنين عليه السلام فان لم يعلم اقصر بالدعاء فان لم يسقوا اعداوا ثابنا وثالثا في الدعاء  
صلواتا مشكرا لله تعالى وتما بحضرة الاستسقاء المستبوع الكتاب والصبية الصلوة العجايز من النساء واليهام ويكره ايضا اهل الذمة فصل  
في بيان صلوة المريض المضرحة ثلثة ركعات فان قد على الصلوة فاما معتد على جانب او عكان صلي قائما معتد اعليه لم يمكنه القيام فبعض  
الاصحاب كلك وان لم يمكنه الا القيام لم يقرأ الركوع وسجد على الارض انما كان فان لم يمكنه رفع سجدة وسجد عليها وان لم يمكنه قاعدا وامكنه مضجعا  
فان لم يمكنه استسقاء على قاعدا وحضرت عبيدة الزوال الركوع وفطمها اذا اراد رفع الراس منه غصها بالسجدة واكثر من الغرض للركوع في ثلثها اذا اراد  
رفع الراس منه ولا كان مطبونا وحده ما ينقص الصلوة قطع ظهره من بين مكان به سلسل البول وكان اذا استبرأ وجب عليه ان يلف خفيه على  
لانما حلة عاد ونام للركوع وان لم يمكنه







# كتاب الزكاة

عبد الله ورجل آخر وعبد امرأة وخفي وصبي وصبيته وانه فالاول قدم الاول سنا الى جهة القبلة والثاني كل ثلثا من ثلثا  
والرابع قدم الصبي والخامس قدم الصبيته والسادس قدم المرأة اذا كان الصبي من بطن حليمة الصلوة والمتابع قدم الخفي والثامن قدم  
العبد التاسع قدم الصبيته ثم الامه ثم المرأة ثم الخفي ثم الصبي ثم الحر وانما الصبي من بطن حليمة الصلوة قدم على المرأة ومن بطن حليمة  
سبعة اصناف اما ان رجلين او رجلا وامراة او امرأتين او رجلا لاجاعة او عراة او نساء او رجلا او نساء وخفي وصبيته وعبدان فالاول يقف  
الماموم خلف المام والثنان كل والثلث تقف لوقته خلفها والرابع يقف الماموم خلف المام والخامس يقف المام وسطر المام وضيق  
على سواهم والسادس يقف المام والباقيات عن يمينها وبارها وتكون يمينها باض حرجت من الصف وقفت باردة من الصف والستين  
يقف المام ثم الرجال ثم العبدان ثم الصبي ثم الخفي ثم النساء اما اول الناس الصلوة على الميت ولا هم في الميت الا اذا حضر الاب  
والابن معان لا يابح من الابن والزوج احق بالصلوة على المرأة فان حضر المام عدل فواجب بالصلوة وليس له ان يتقدم من خفي  
صالح كان هلالا مائة قدمه اولي استجابة والصلوة في الموضع المخصوص بها افضل ويجوز في المساجد افضل الصلوة الاخرى اذا لم  
الصلوة ورفع يديه بالتكبير ثم شهد الله هاديته بعد ثم كبر ثانيا ثم صلى بعد هاديا على النبي عليه السلام ثم كبر ثانيا ثم دعا للمؤمنين  
كبروا بعبادة ودعا على الميت ان كان ناصبا وختم الصلوة بها ودعا له ان كان مؤمنا وان كان مستضعفا دعا له بدعا وان كان من اهل بيت  
سال الله تعالى ان يحشرهم من كان تولاها وتكون طفلا سال الله تعالى ان يجعل له ولا يورثها ثم كبر ثانيا ثم دعا للمؤمنين  
وليس لظهاره من شرط صحة هذه الصلوة وانما هي من شرط فضلها ولا قرينة فيها ولا يرفع اليدين بالتكبير في الاول ودفع كفيها  
الجميع وان سبق المام الى التكبير اعادها معه ان فاتته واحدة كبر عليه بعد فراغ الامام وان رفعه وان فاتته الصلوة صلى على القبر  
الى نقضها يوم وليلة واذا صلى عليه لم يرج من كان حتى ترمي الجنازة على يد الرجل **كتاب الزكاة** هذا الفصل يشتمل على  
زكاة الاموال وزكاة الارضين وزكاة الاموال يحتاج الى معرفة ستة عشر شيئا معرفة وجوبها ومن تجب عليها وتفتح مندواها ومن تجب عليها  
ولا تفتح مندواها ومن لا تجب عليه تلويم ماله ومن ضمن ذالم يؤد ومن لم يضمن ومن سقط عنه ذالمواها وما يجزئ في الزكاة من الاموال وما  
وما ليس فيه زكاة من الاموال والفقير الذي يجزئ والفقير الذي يجزئ لغيره من المحتق والوقت الذي يجزئ ومن المستحق لها ومن  
صرفها الى المستحق ومن اخرج الزكاة وجب عليها عاقبة ما الاول فاعلم ضرورة من دين نبينا محمد صلى الله عليه واله والثاني كل  
مكلف مسلم والثلث لكل من الزكاة الصبي الخا من كل من يتمكن من اخرجها من المال واصحابها الى المستحق او الى من اياه نفقة على المستحق  
ولم يؤد ولم يتمكن ولم يعزل وقد اقرضته من المال او اوجبه لاداس من يتمكن وقد عجز عن الزكاة عن ماله ولم يفرغه منه والمتابع لكافة اذا  
اسلم فترفع عنه الزكاة التي كانت واجبة عليه كالميراث والثلث من ثلثها من الذهب والفضة والحلقة والشمع والقر والبر والبقير  
الغنم والاساس ست اشياء المحل للثلاثة الالف ومال التجارة اذا اطلب من مال او باكثر ان طلب قتل بلزم وقيل قوم من اصحابنا يجزئ  
في قبضة الزكاة ومن قال بالاستحباب قال بعضهم تكون فيه زكاة سنة وان مر عليه سنون وقال اخرون بلزم كل سنة وسبابك الذهب والفضة  
مالم يفرغه من الزكاة فان قتره وجبت على الحرم لبعثه على الرجال الملت او على النساء الرجال مالم يفرغه من الزكاة وكل ما يخرج من الارض  
فما يكال او يوزن سوى الجاس المشعة اذ بلغ النضج وكل مال غاب عن صاحبه سنين ثم يمكن منه خرج الزكاة لسنة واحدة استجابة او لغيره  
ستة عشر شيئا الغنم من الجوز وعين التامة من الغنم والحجر والبغال والموتولة بين الغنم والظبا على قول وغيره الاسل من الجوز اذ املأ  
وتافس وكل مال سوى ما ذكرناه مما تجزئ الزكاة وتستحب فيه من الدوا والمساكن والضياع والعقار والالاف والحلى المباح للاستعمال  
ومال لطفل المجنون من الذهب والفضة وكل مالم يتمكن منه صاحبه فزكاه ان وعجز عن ذلك والحادي عشر مال الزكاة اذا بلغ  
اذا بلغ مقدار انصاب فصاعدا والثنان عشر قد اقرضته والثلث عشر مضى لسنة على النضج التام ان كان مال مما يصير فيه حول الحول  
هو خمسة اشياء الذهب والفضة والابل والبقير والغنم من الممال الذي تجزئ الزكاة وخمس اشياء مما يستحب فيه الزكاة وهو ما سوى ما يخرج من  
الارض مما يكال او يوزن فانه ماله على المال احد عشر شهرا واستهل الشهر الثاني عشر فقد وجبت الزكاة وبدد والصلح الغلة والتمر في ثلث  
من الزكاة والمستحقين وقت الوجبة ذلك لاداء وقت الوجبة والاداء واحد فما سواه والرابع عشر الذين كره الله تعالى  
القران بقوله انما الصدقات للفقراء الاربعة وهم ثمانية نفر والخاصة عشرة لانه نفرا الامام اذا حضر طلب حتى يقسم ثم صاحب المال اذا كان غائبا  
بدل ما يتم من اذن له الامام في ذلك من ثوابه والفقهاء الائمة والسادس عشر نفر جدا من ذى زكاة الممال ولم يتوا ودفع الى غير المستحق  
لها عاكة بذلك ودفعه وظن انه مستحق ثم ظهر انه غير مستحق ودفعها معجلة ثم تفرج حال المدفع اليه يفسق بطل حول الحول ثم حال الحول ونفى  
على الفسق ولم يمكن الاسترجاع منه ودفعه الى وكيل له لئلا يفسد ودفعه الى غير المستحق **فصل** في بيان زكاة الابل انما تجزئ زكاة منها







# كتاب الزكاة

اليوم في الزكاة العبد المصدق عليهم عند سادتهم فان اشروا واعتقوا من اهل الصدقة وعمن يجب عليه شقة وقته ولم يجد اجزا من الزكاة  
وكانت المكاتب اذا عجزوا ما كان الكتاب اعين بما الى الصدقة على نيت قته والغادم من كبره لثمة في مصلحة نفسه وغيره في غيره معصية الله  
وسبيل الله الجهاد والرباط والمصالح وسبيل الجهاد وسبيل المصالح وسبيل الجهاد وسبيل المصالح وسبيل الجهاد وسبيل المصالح  
المنقطع به غير مثنى للفقير بل بعض اصحابنا الصنف فكان فقيرا لغيره ومن باخذ الصدقة لثمة انما اقسام اربعة استحقاقها في المال  
اولا يعرف بالابا البينة او يعرف بتارة وهذا وقارة بذاته فلا بد من استحضار العامل في المؤقتة في سبيل الله وابن السبيل والفقير والمسكين  
ابتداء ولثمة صنف الفقير والمسكين بعد الغنى في لثمة الثالث صنف الزكاة الغادم وينقسم من جهة من قسمين احدهما باخذ على الغنى والفقير  
مهم حصة فقرا لعمال في المؤقتة والغزاة والغادم لمصلحة ذات البين وابن السبيل فكان في بلدة ذابا والآخر لا باخذ على فقرهم وهم ايضا  
حصة اصناف الفقير والمسكين في الزكاة الغادم لمصلحة نفسه ابن السبيل المثنى للفقير ينقسمون قسمين احدهما باخذ على فقرهم او مؤنة  
اصناف الفقير والمسكين في العامل في المؤقتة والآخر يعطى عن مستقر هو الباقي في الغادم ان كان انفق ما استدان في معصية الله تعالى واثاب  
لم يعط من سهم الغادم شيئا واعطى من سهم الفقير وبغيره الايمان في جميع الاوصاف الا في المؤقتة والغزاة وحرم الزكاة على من هاشم من غيرهم مع  
مكتنهم من الخبز لا يجوز دفع الزكاة الى الولد وان سفلوا او الى الوالد بن وان علوا من سهم الفقير والمسكين تجاز من سهم الزكاة الغادم  
العامل والغزاة وحكم الزكاة من سهم الغادم بين كك ولا يجوز للموكل ان يدفع صدقة في مملوكه ومن اجتمع فيه سببا او اكثر استحقاقه  
والخالف اذا استبصر في دفع الزكاة الى اصل مملوكه اذا حصل الامام وطلب الى الزكاة وجب بدفع اليه فان لم يدفع اليه فاعطى صاحب المملوك  
لم يطل بجلد ان يباشر بنفسه لكونه لم يدفع اليه زكاة المالك الظاهر ان لم يجز كلاما ولم يعلم وضعها في مواضعها دفع الى الفقير الذي يباشر بوضعها  
مواضعها ومن كان له دين على مؤمن من فقير اجاز له ان يجتنب الزكاة وينبغي ان يدفع زكاة الدين هبة لفضله في الضعفاء وزكاة الموطئ  
الى المجلد لا يجوز ان يعطى من زكاة المستحق قبل من يتجاوز ان يعطى قد رغبنا وقال قوم بوجوب انساب الاول والاخرين بالباقي ولذا  
قرينة لا اولى صرفها اليها وان كثرت جعل للقرابة مطلقا وللجانب مطلقا واذا وجد المستحق في البلد كره له نقلها الى الغرضان فضل ضمن وان لم  
يجد لم يضمن **فصل** في بيان زكاة الزدس وهي زكاة الفطرة وهي من وجب مستحب لوجوبها على من ينفذ بقية وصفا الحرة والبلوغ  
وكمال العقل لثمة ان يكون له مال نصا فما يجزى في الزكاة ولا بد في ذلك من معرفة عقوباتها من يجب عليه تصدق منه من يجب عليه ولا تصدق منه  
من لا يجب عليه ولا تتجلب ومن عليه الاخر عن غيره ومن الذي يجب ان يخرج عنه ما يجب فيه الاخراج ومقدار ما يجب اخرج له في الوقت الذي يجب  
فيه ومن يستحقها والقدر الذي لا يجوز اخراج اقل منه فما الاقل فقد كرهناه والثاني كفاؤه لثمة ان يكون من يجب عليه ولا تتجلب في الرابع من  
يجب عليه كان ذاعلا والخامس خرافات نفسه جميع عيال من يجب عليه الفطرة من الوالد بن وان علوا او الولد وان سفلوا او الزوجات والمال  
وخادمه او زوجة ومملوكه اذا عاها وكل صنف فطر عنده شهر رمضان والسادس احد سبعة اصناف التمر ان يبيع المحظوظة والارز والارز  
واللبن وانما يجب عليه من ذلك غلب من قوته وفضلها التمر ثم ان يبيع التمر في سابع صاع قد تستغدر طال بالعرصة الا اللبن فانه يجب فيه سبعة  
واذا لم يجد اخرج ثمنه وكره ان يخرج عندها في الفداء كانه درهم ثلثا درهم في الرخص الاول والحوط والثامن اذا طلع هلال شوال الى ان يقضى  
وقت صلوة العيد يجوز تعجيلها من اول شهر رمضان لم تدفع قبل الفصول لم يجز من وجبها ما وجب المستحق ولم يجز ان وجد فدانته  
الوقت والفضل في رمة قضاؤها وروى انه يجب له وان لم يجز عن غيره من ماله وتلف يضمن من لم يعزل ضمن في اسع من يستحق زكاة الاموال  
والاولى ان يجزى الى الامام ان حضره في الفقه ان لم يحضر لضعوا مواضعها وان قام بنفسه بذل الجاز اذا علم مواضعها والغاش صاع ويجوز  
ان يعطى مستحق اصولها بخلاف له صاع واحد وحضر جماعة من المستحقين جاز له ان ينفق عليهم اماما من يستحب ذلك لثمة نفر من الاجل ايضا  
من المال ومن اسلم بغيرهم هلال شوال ومن باخذ زكاة الاموال ومن غير عليه واخذ الزكاة وبه حجة دارها على عايله من هذا الى ان يخرج  
واساعن جميع وفطرة المكاتب المشروط عليه على سيد والمكاتب لمطلقا اذا دى بعض مال الكتاب عليه فقد ما عجزا وكان موسرا والمعارف ترجع  
اثره لم تلزمه ولا مولاها فطرنا ولا يجب اخرج لفطرة عن المولود بعد اتمامه هلال شوال الى وقت صلوة العيد وروى في قربان والافضل  
في بياحكم الارضين لا يرضون ان يعترفوا بامراضهم اهلها عليها اطوعا وارض الحرة وهي ما صوب عليها اهلها وارض احد غنوة بالسيف  
وارض الانفال فلا ولى لا ربا بها ولم تصرف فيها بما شاء وما كان مواجعا فانما اذا تركوا لعمارتها صارت للمسلمين طرورها الى الامام والثانية  
حكمها موكل الى الامام بصالحهم على ما لهم صلاحها من المبلغ وله بعد مضي مدة الصلح الزيادة والقصا في حاله ولم يجز حالها بعد ذلك  
من لثمة لا وجه ما باعوها او اسلموا عليها او تركوها بما جالها فان باعوها انتقلت لغيره الى ان يسلمها وان اسلموا عليها اسقطت لغيره عنهم  
ولهم التصرف فيها بافوا وان تركوها بما جالها انهم ما صالحو عليها ولثمة لا يكون باسرها للمسلمين محكم الى الامام يتصرف فيها بما يشاء



## من الوسيلة

صلاها ويكون عود على المسلمين في اربعة ايام خاصة وهي عشرة اجناس كل ارض جلتها اهلها وكل ارض خربت اهلها وكل ارض سلمها  
الكفار ويقتل اهلها وكل ارض لم يصف عليها ينجل ولا ركاب البائرة التي لا ارباطها والاحام ورومي الى اوطانهم والادوية وكل ما يصفى فكلوا  
لانفسهم وقطاعهم التي كانت ابدانهم من غير حجة غصبية فخرج ذلك كله الى الايام ببيع ما نشاء وقطع ما نشاء وبجى ما نشاء وقطع ما نشاء  
بشاء كيف يشاء ونقل من ارض الى ارض وبقي بقية الغصب بغير انقصا المدة وعلى المتقبل في الانفال سبعين مائة من الاراضي في جبل  
الضربة العشر ونصف فصل في بيان اجا الموات يتعلق بالموات اربعة احكام اجا وبخر وقطاع وحق الاجا ان يكون لاحد او بقية  
للدار والحظيرة والى بيع والفرس فالاجا للدار مجازي مستوف للحظيرة حصص للربيع والخريف والزمزومة الما والفرس والفرس من  
وتربى الما والفرس الموات دون الاجا وهو على ثلثة اوجحج اجا الارض ولا استخراج المعدن ولا سبب العيون والفرس والفرس  
الماء من الفهر الكبر الى الصغرى فان لم يجر اجا وان لم يجر اجا وان لم يجر اجا وان لم يجر اجا وان لم يجر اجا وان لم يجر اجا وان لم يجر اجا  
السلطان بالانعام والترك فان اعتد بعد صبيح قبل منة اصل وان لم يكن له عدة قبله السلطان من غير ولا قطع ان يدفع السلطان الى  
رجل من دعيته قطعة من الارض لثبته وبعثه من الجبال والمعادن مما لا يظم كمن بالعدل المونة فان كان ظاهر اهلان المسلمين بغير شعراوة  
فاذا اقطعه صا اولها من غير فاذا اجابها ملك وان ترك عارها كان حكم حكم التجر وجزيرين الاجا والترك والحق جابر ارض لما شترت من غيره ولو  
لاحد ذلك الا للسلطان قد رافض عن واثق المسلمين فيما يجي لاحد اربعة اشياء الجبل المعدل لسبيل الله ونعم الجزية والصدقة والضوال  
القطعة من ارض اجا واذا افاق فاذا اجا فذلك اذا ارفق ملك ان يبقه لغيره كان اوله والماء سبعة اشياء يجوز ومباح ونايع من غير محو  
في الملك محفورة في الموات المشرب والسقي في القطع والنوازع واللقاة والعين والاول مملوك مثل المايعان في المباح ثلثة اشياء في الموات  
الكبار والعيون لثبته في الموات ويجوز لكل واحد لا شفع به على سواه وان دخل ملك انتاصا اوله ولم يملك الثاني الجارى في ذلك  
صاحبه ولو لم يكن لاحد من اربعة ويجوز بيع الفاضل من ان يذل من غير ثمن كان افضل من كان النهر لجا عه كانوا سوا بقيد ما فهم النهر  
والثالث الجارى في غير غير مملوك والحكم بين الجبل على الاسفل للثالث في الشاق والزرع في الشراة والشيخ في القدام وهرسل الفاضل  
الى من هو اسفل منه والثالث من قسمة الاصل لما لم يكن يفتن به كيف شاء وليس ان يمنع غيره من حفار حري بغيره اذا كان ملكا لذلك الغير  
الرابع كان لساجها ان يمنع غيره من حفار حري بغيره الى اربعة اشياء زاعا والحاكم ان يمنع من حفار حري الى سبعة اشياء زاعا وروى الى سبعة اشياء  
كان لذن يمنع من حفار حري في خمسة اشياء ان كان الارض صلبة والى الف ذراع ان كان رخوة واذا اجا شيئا من ذلك ومن الارض باذن السلطان  
ملك ملك يملكه من ارضه وان اجا بغيره لم يملك كتاب الحرس الباب يحتاج الى ثمانية اشياء ما يجزى من الحرس من يفتح ذلك كيف  
يقسم من اليه قسمة وايشا يتعلق بذلك فالاول ثلثة وثلاثون صنفا كل ما اخرجته المعادن من الذهب والفضة والوصا والفضة والاسبر  
والنحاس والبرق والياقوت والزبرجد والبخس والنفير ورجع والعقيق والكل والى ثلثة اشياء الملح والكبريت والنفط والنفط والنفط والنفط  
الذهب والفضة وغيرها اذا لم يعرف لها مال ذلك لغوص ما يوجد على سائر الما في البحر والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط  
والذهب والفضة والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط والنفط  
منها لكل مال خاذا في الحرام والحلال على وجه لا يفتن به الميراث الذي خاذا الحلال والحرام كان فاضل الكتاب على يحتاج اليه ليقفقه ستة اشياء  
القبائل وكل ارض شراها حتى عن مسلم واثنان من ولد هاشم من الظرفين او من قبل الابن اشتهر بعد حق الله تعالى وينقسم ستة اقسام سهم الله  
تعالى سهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم وسهم لذي القربى هذه الثلاثة للامام عليه السلام وسهم لاهل البيت وسهم لاهل البيت وسهم لاهل البيت  
الامام حاضر ان قد ذكر في اشياء والصحيح عندنا انهم ينقسم بغيره على واهل العاوين بغيره من اهل الفقر والصدقة والى ثلثة اشياء ينقسم بالتوزيع  
من ذلك كره الاثني والاول والثاني والثالث الصبي والكبير في ايمان والمعدل افضل من الفاسق ولا يتقل مع وجو المستحق في بلد اخر وان لم  
نقل ولا يعطى بغيره بل اذا بلغ اليهم سقط حق من هذا الوجه وان المسكنة وغيرها ما وقع الرجل يحصل باحد ثلثة اشياء الاحل  
والا بنات تمام خمس عشرة سنة وبلوغ المرأة باحد شيئين الحوض تمام عشر من الحمل اربعة اشياء والبلوغ والرابع يكون في الامام ان كان حاضرا  
والى من وجب عليه الخمس ان كان الامام غائبا وعرف صاحبه المستحق والحسن لقسمة وان رفع الى بعض الفقهاء الداهين ليقول القسمة كان افضل  
ان لم يحسن القسمة وجعل عليه ان يدفع الى من يحسن من اهل العلم بالقسمة والحاصل في الما الذي في حجب الخمس من ان يعتبر فيه انقصا ولا يعتبر  
فالاول ثلثة اشياء معدن الذهب والفضة وكونهما والنوم من بغيره المعادن والكون قد انقصا الذي يجب فيه الزكاة وفي النجوم  
بلوغ قسمة دينار واثنان ماسويين للثالث اذ تقب على حصصه ما لا موضع مقدار وقسمة في الارض بعد الفراع من قسمة وبقيا  
يوجد من الذهب والفضة من المعادن بعد الفراع من تصفية فيها سوى ذلك حاله حصوله كتاب الصوم الصوم اللغة هو السلة



# كتاب الصوم

ونحوه في الشهر بامساك مخصوص وحكمه هو يكون على سنة مخصوصة من اشياء مخصوصة على وجه مخصوص من زمان مخصوصا فان زادنا ليلة فعدنا يوما  
 وهو ضربان متعين بزمان مخصوص غير متعين بالمتعين ضربان اما متعين من جهة الله تعالى ومن المكلف نفسه فالاول هو شهر رمضان  
 الثاني هو شهر شعبان المحرم يوم او يومان ايام وصوم شهر رمضان بجمع بينه القربة وبينه التقرب افضل ويجوز ان تكون بينه القربة متعديا  
 غير رمضان لا بينه التقرب المقادير وانما اصبحت صائما في شهر رمضان بجمع بينه القربة وبينه التقرب لا بينه القربة على غير ذلك  
 او بينا او نوى صوم غير رمضان على خلاف ذلك فالاول بجمع صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم  
 والكفارة وان افطرنا سبعا ليله لقضاء صومنا ولثالث بجمع صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم  
 وقضى يوما بدله والربيع يجوز صوم شهر رمضان بجمع بينه القربة وبينه التقرب على كل حال ان نوى الشهر في صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم  
 وان نوى صومنا في شهر رمضان بجمع بينه القربة وبينه التقرب على كل حال ان نوى الشهر في صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم  
 الاول والربيع فان تحقق صوم شهر رمضان بجمع بينه القربة وبينه التقرب على كل حال ان نوى الشهر في صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم  
 غير رمضان او صوم رمضان من غير ان يكون اجزاء **فصل** في بيان فساد الصوم لثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء **فصل** في بيان فساد الصوم لثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء  
 العزيمة مطلقا وصبيحا لاطلاق صوم شهر رمضان بجمع بينه القربة وبينه التقرب على كل حال ان نوى الشهر في صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم  
 والصحة والاقامة وحكمها الخاصة للثلاثة كونها طاهرة وشرائط الصحة اربعة لا سلام وحكمه والصحة والاقامة وكونها طاهرة من نجاسة  
 والمجهر بغيره دخول شهر رمضان بجمع بينه القربة وبينه التقرب على كل حال ان نوى الشهر في صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم  
 يوما من هلال رجب وقبلة هلال رمضان بجمع بينه القربة وبينه التقرب على كل حال ان نوى الشهر في صوم ولثاني بجمع صوم ولثاني بجمع صوم  
 عندنا وفقدنا فالاول ان له حقيقة لثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء **فصل** في بيان فساد الصوم لثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء  
 الصيام الكافة والثاني ان رآه انسان او اكثر وكان بالثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء **فصل** في بيان فساد الصوم لثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء  
 والثالث مثل الثاني والثالث دوى في ثلث اقسام من غير ان يكون اجزاء **فصل** في بيان فساد الصوم لثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء  
 الهلال بالثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء **فصل** في بيان فساد الصوم لثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء  
 وانما اصابنا بعد مثل بغداد ومصر وبلاخرات الم بلاد اهل الاخر وقت الصوم من ابتداء الفجر الثاني الى الليل وقت صلاة المغرب  
 الا فطار واحد والابتداء بالصلاة افضل الا ان حصل احد ثلثة اشياء اشده الجوع العطش والنظر في قوم على مائدة فاذا غابت الشمس افطر  
 من غير فطار وجاز له تناول المفطرات في طالع الفجر الثاني والجمع فانه يجوز له ان يمكنه ثلثة اشياء بالفضل قبل طلوع الفجر وما يجزئ من ثلثة اشياء  
 ضربان ولجب مستحب الاول على خمسة اشياء احدها يفطر بوجوب القضاء والكفارة اجماعا بين الطائفة والثاني يفطر عند بعض ولا يفطر  
 عند بعض الثالث يفطر بوجوب القضاء والكفارة ان قصد جلا فطار وان لم يقصد به لا فطار وجب القضاء والكفارة عند قوم  
 من اصحابنا وكلهم عند اخرون والاربعة بوجوب القضاء والكفارة وانما يشاء الاكل والشرب  
 للطعام والشرب اكل غير الخاد مثل التراب الخ وشرب غير المعتاد والجماع في احد الفرمين وان لم ينزل وانزال المني عدل وان كان بالماء فغيره  
 والمقام على الجبابة عدل من غير ضرورة حتى يطالع الفجر ومعاودة النوم بعد ثلثة اشياء من غير ان يكون اجزاء **فصل** في بيان فساد الصوم لثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء  
 تعالى وعلى سوله عليه السلام وعلى الائمة عليهم السلام والاربع اشياء الماء والثلث ثلثة اشياء الصيام الغليظ والاربع اشياء الغليظ على كل حال  
 وان زاد ما لا يؤكل شر الخمر والفضة والاربعة عشرة اشياء الاقدام على الاكل والشرب من غير ان يكون اجزاء **فصل** في بيان فساد الصوم لثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء  
 وقد طلع والاقدام على الجماع وهو يقين يمكنه من افضل قبل طلوع الفجر ولم يتمكن من غير ان يكون اجزاء **فصل** في بيان فساد الصوم لثلاثة اقسام من غير ان يكون اجزاء  
 الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر دخول الليل هو يقيد على مراعاة والاقدام على الافطار وتقبل الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر  
 مراعاة والاقدام على ما يفطر من غير مراعاة وتقبل الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر  
 على الظن لاداء في التماسا بدخول الليل لم يدخل وتقبل الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر  
 الفجر وصول الماء من غير قصد في حق من يترقب به والحكمة بالاربعة اشياء في الاكل يشرب سبعة الى الجوف والبرق الخ لاداء مع  
 الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر  
 الخامس بجمع اشياء الحكم بالفجر والنظر في الخمر والاستماع الى الله تعالى والسمي بالمحظورات والافطار على الطعام الغصبي تناول الحرام  
 واركانه لم يفسد استثنى ثلثة عشر شيئا لا يجزئ النساء وما ستم من شهوة والقبلة لثلاثة اشياء الخ والاربعة اشياء  
 الجمادة وتقبل الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر ثم يثبت بعد طلوعه وتقبل الفجر







# كتاب الصوم

حاداً لتقصير وادكان لتفريطاً وما حاداً اذا كان الصوم شهر رمضان او التذرع من قبله بجملة من كان نذراً ومقتداً بالجملة لتفريط  
 او صوم الكفارة التي يلزم لتابع فيها وافطاره بوجوب استئذان الصوم ثلثة ايام لدم المغفرة وصيام كفارة قتل العمد الا شهر الحرام فهو صوم  
 فيها وانفق له سفر وجب عليه ان يصوم في السفر وما سوى ذلك من الصيام المفروض واجب الا افطار في السفر فمن لم يفطر وعلم وجوب الافطار  
 لزمه القضاء واثم ولم يعلم صح صومه ولم يلزمه القضاء ولم ياتم وما صام من الغل فليس بان مستحب جازي فلا اول صيام ثلثة ايام عند من  
 النبي صلى الله عليه واله لصاوة الحاجة والثاني ما سوي ذلك وروى كراهية صوم النافلة في السفر والاول اثبت في الافطار في السفر فغيره  
 بالصائمين ولم يمتنع من الطعام والشراب لم يقر به اجماع الاداء استثنى حاجته اليه للمسافر لم يخل من ربعة واجزاء ما خرج قبل الصبح من منزله  
 او بعد الصبح قبل الزوال او بالاسفر من الليل او غير ذلك وخرج بعد الزوال فلا اول يفطر اخذ عليه اذان مصر او توارى عنه جدران بلد  
 والثاني يفطر بقبض في الثالث لا يفطر ولا يقضي في الرابع بصوم يقضي اذا وصل الى البلد لم يخل من ستة واجزاء ما وصل قبل الصبح وبعد  
 قبل الزوال وقد كان يعلم انه يصل كذا ولم يعلم وقد وصل قبل الزوال لم يفطر او وصل يفطر قبل الزوال وبعد او وصل الى غير بلد  
 ولم يمتنع من مكان عشرة ايام في مقام عشرة فبذلك الاول يلزم الصوم والثاني يستحب ان لا يفطر فاذا وصل في يوم واحد واجزاء في الثاني والثالث  
 وبصوم في الرابع اصل بقية النهار تا دسها والخامس يكون مسافراً والسادس يكون حاكماً من يصل الى بلد **فصل في بيان الحكم**  
 المبرور في الخارج عن الصيام المرض عشرين اياماً ما يكون ذاهب العقل بالانغماء والجنون وغيرهما وعنه اهل العقل بقدر على الصوم من غير  
 ضرر يعود اليه او يفتقر الى ابداء في مرضه وضربه او حراؤه لا يفطر اصلاً ويؤتى من ذلك المرض ولا يموت وبقي مرضاً الى مضطرب  
 او يتر منه ولا يفطر على قضاء حتى يدخل اخر ويتر منه لا يقضي ثم يموت او يتر منه لا يقضي من غير توان ولا يقضي قوابلاً ولا اول  
 يقطع عنه الصوم ولا يلزمه القضاء بحال وقال المفسر رضي الله عنه يلزمه القضاء اذا كان غير مريض في اول الشهر ثم في الثاني يلزمه الصوم والثالث  
 يلزمه الافطار فان لم يفطر صام اثم ولزمه القضاء والرابع كذا والخامس يلزمه القضاء على سبيل الاستحباب والسادس ان قد على الصوم  
 المحاضر سقط عنه قضاء الفات بصدق عن كل يوم مبدئين من طعام ان قد وعليه بمداً لم يفطر في التاسع كذا والثامن يلزمه  
 القضاء عنه وجوبا ولو لم يكن هو اؤلاه الذكور فان كان له جاعة ولا في من واحد مضوا عنه بالمحصر خلف البيت ولو لا الفت  
 عنه بمداً كرهاً والثاس بصوم المحاضر ويقضي الاول ولا صدقة عليه في العاشر فهو المحاضر ويقضي الاول ويتصدق عن كل بمداً كرهاً والعاشر  
 الصيام اربعة نفر لامل القربى المرضعة والشيخ المومن به العطاش في الاول والثاني ان خافنا على انفسهم او على الولد افطروا وقضوا قضاء  
 بمداً كرهاً والثالث سقط عنه الصوم والقضاء في الصدقة واثبات والرابع وجاد والله افطره حتى يتصدق وان لم يرج سقط عنه  
**كتاب الاعتكاف** الاعتكاف في اللغة هو البقاء في المسجد في الشهر بغير حصر في البيت في مكان مخصوص على وجه مخصوص  
 مدة مخصوصة للعبادة والصلوة والاستسجاء ويجوز بالبدن من يمتنع منه يحتاج ذلك الى ثلثة اشياء من يمتنع منه الاعتكاف مطلقاً ومن يمتنع منه  
 اذا اذن له غيره ومن لا يمتنع منه بحال والموضع الذي يمتنع منه وقدره المدة التي يمتنع بها وما يبطل الاعتكاف ما يلزم باطلاً والوقت  
 الذي لا يمتنع فيه وما يستحب للعتكاف ان يفعل ما لا يجوز له فعله اذا خرج من الموضع الذي اعتكف فيه لعذر والعذر الذي يجوز له الخروج  
 لاجله وما يحرم عليه في الاول كل حرام مسلم ماله امر من غير ضعف اذ لم يكن واجبا عليه بالبدن والثاني سبعة نفر المرأة ذات الزوج وكعب  
 المدبر والمكاتب لعق المشرط عليه لاجنبة الضيف على ما ذكرنا والثالث خمسة نفر لغيره للصبي والمجنون والمحاضر في تاذر لا والله  
 نعم والرابع كل مسجد قد صلى فيه النبي صلى الله عليه واله والامام عليه السلام صلى في الجمعة بالناس هي اربعة مساجد المسجد الحرام ومسجد  
 النبي عليه السلام ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وروى مسجد المدائن ايضا فانما من ثلثة ايام فضاء ولا يصح باقل منها والسادس ستة اشياء  
 الجماع والشراب المنى والمخرج من المسجد لغير عذر والتكرار والامتداد والحضور للثا والتتابع الكفارة اذا صدقها بالجماع او بالزوال المنى  
 القضاء ولم يخل حال المرأة اذا جامعها من سبعة واجزاء ما كانت غير معتكفة بغير نية وطاعة او كراهية او كانت معتكفة بآذنه وطاعته  
 او كراهية او جامعها بالليل او طارداً لا اول لزم الرجل الكفارة دونها والثاني لزم كل واحد منهما الكفارة والثالث لزم الرجل الكفارة دونها  
 وبطل اعتكافه خاصة والرابع لزم كل واحد منهما الكفارة والخامس لزم الرجل الكفارة نفسه ككفارة زوجته السادسة لزم كفارة واحدة  
 والتابع لزم كفارة واحدة من جهة الاعتكاف والاخرى من جهة الصوم فان جامع الرجل المعتكف وجرة المعتكفة بانها طاهرها فان شرب  
 او ربح كفارت والثامن من قسمة الاول ليعتدل واهام التشريع لمن يكون منبأ والناصح ان بشرطه على غيره لوجه ان عرض له عارض فان شرط  
 وعرض له ذلك جاز له الخروج على كل حال وان لم بشرطه وقد صام يوماً فكذلك ان صام يوماً لم يخرج من حريمه والعاشرة بغير اشياء  
 في مجلس في موضع ولا يمشي تحت ظل نخلة ولا يقف في الصلاة ولا يصلي في غير المسجد الذي اعتكف في الايام فانه يجوز له ان يتصل







# كتاب الحج

وجب لكفارة الاستماع الى من يجامع من غير رتبة حتى متى لم يسمع لكلام الشاخي ابقى لمكروه سبعة عشر شيئا شرح ذلك  
 انشاء الله **فصل** في بيان احكام الاحرام ومقدمة الاحرام احدا كان للحج فمن تركه عمدا او تركه عن المقتضى اعدا ولم يرجع لم يزل الحج حجة  
 وان تركه ناسيا ولم يذكر مكانه في عمرته الاحرام صح حجه وان ذكر بعد ما جازا المقات لم يخل من ثلثة اوجه اما ذكر قبل دخول مكة او بعد  
 وامكنه الخروج الى خارج الحرم ولم يمكنه فلا قل يحرم من موضعه لثاني يخرج اليه يحرم منه ثلثة ايام من حيث انتهى له ومن احرم لم يخل  
 حاد من ثلثة ايام ما قدم الاحرام على المقتضى واخر عنه واحرم منه لا اول لا ينعقد الا لثاني احدهما من نذر تقدم الاحرام على المقتضى والثاني  
 من غير ذلك بغيره في وجب بخلاف ان لم يحرم قبل الوصول اليه نقض الشهر الثاني لم يخل من ثلثة اوجه ما تركه عمدا من غير نذر او نسيانا او  
 ذكره لاحكامها او تركه بعد رجوعه من حرم من حيث انتهى اليه والثالث فطره ذلك للمواظبة حشره بطن العقيق وهو لا يصلح لعمارة ومن حج على  
 طريقتهم وله ثلثة محارم اولها القضاء بالسلح وثانيها عمرة وثالثها ذات عرق ولا يتجاوز ذات عرق الا لعدن والثاني مقتضا اهل المدينة وطريق  
 ميثاقان ذو الحليفة والحجفة والثالث ميثاق اهل الشام وهو الحجفة ونتمى الجمعية والرابع ميثاق اهل اليمن هو يلم وال خامس ميثاق اهل  
 الطائف هو قرن المنازل ومن حج لم يخل ما كان منزله دون الميثاق او فوقه فلا اول يحرم من منزله والثاني يحرم من الميثاق ومن عجز عن الاحرام  
 لمرضي احرام عنه وله وجبة عما باره الاجتناب عنه وقدم احرامه والاحرام يشتمل على افعال وتروك والافعال على واجبات ومنه بات قالوا  
 ستة اشياء الاحرام من الميثاق في شهر الحج والمثيرة واستدلوا بحكمها حتى يفرغ وليس ثوبه بانزول باحداهما ويؤتى بالاخر والتكسب الاربع مع  
 الامكان والامعاء للاربع اشياء والقلبية حكم التلبية والمنذران مقدم عليه مقدار له في مقدم ثلثة اشياء ثوبه شعر له  
 للمتنع من اول ذي القعدة والنظف اذا اراد الاحرام وقصر الاطفال واخذ ثلثة اذلة الشعر عن العانة وعن الاطمين والغسل والاحرام  
 عقب صلوة الظهر وعقب غير من الصلوة المفروضة ان لم يكن وقفا فان لم يكن وقت فريضة صلى ثلثة ركعات للاحرام واحرم بعد ذلك  
 بعد فريضة صلى ركعتين له واحرم بعد ما وان صلى ستا كان افضل وان لم يتمكن من صلوة التلث ركعات اذ لم يكن وقت فريضة نقص  
 على ركعتين ان يكون ثوبا احرامه من بياض لقطن ويجوز الاحرام في كل ثوب يجوز خيطة لصلوة للرجال والافضل ما ذكرناه ثم لكان المقادير  
 احد عشر شيئا الدعاء للاحرام وقبيل الحج الذي يحرم له والنظر على دبره ولهم رابطة الرجال دون النساء والاكثار في التلبيات لا يندفع  
 الفرض الاكثر من قول لبك يا ذا العاريج لبك لا فائدة على التلبية للمتنع حتى يري بوضوح مكانه على طريق اهل العراق والى يوم فطر  
 ان حج قارنا او مفردا حتى تضع لابل اخفافها في الحرم ان عتمر حتى يركب لكتبتان خرج من مكة معتمرا ومن حج على طريق المدينة فليست له التلبية  
 اذا عتمر وحاشا لبدا ومن حج على طريقها الى بعد ما يمشي خطوا بعد الفراغ من الصلوة ان كان ماشيا وجب حتى يهضن ببعض النخل  
 واكبا والاشياء والقلبية الاشياء يكون للبعير القليل للغنم والبقر واذا نوى لم يلبس لبس ولا يلبس لبس ان نوى الاحرام مطلقا في شهر  
 الحج او علق باحرام رجل اخر وهو غير محرم كان بالخياريين ان يجعل الحج والعمرة وان كان في غير شهر الحج يقبل للعمرة والمفروض من التلبية  
 لبك اللهم لبك لبك ان المحرم والتمتع للملك لا شريك لك لبك اذا تمتع بالعمرة واللبس بعمرة الى الحج لبك اذا تمتع  
 مناسك العمرة ولي قبل التقصير ناسيا لم يذبح شيئا وان لبى عمدا بطلت متعته صلاته حجة مفردة وان اهل بكة مفردة وقضى مناسكها  
 بمكة ولم يلبس الطواف واراد ان يجعلها عمرة جاز له ذلك لا يجوز التلبية للمتنع حالة الطواف ولا في سجدة فطرة والشرط على بدنة  
 اذا عتمر له عاوض يجتسه جعله عتمر ان لم تكن حجة وكان لادن يخل بالشرط لا يسقط القضاء من قبل في سقاط الدم واثبات

**فصل** في بيان موجبات الكفارة فما تحصل من الحاج في حال احرامه وهي ثمانية وثلاثون صيدا البرد وبرد وبرد من فطره وكل لحم والذلة عليه  
 الاشارة اليه وكسر بضة والوطؤ بعد الوقوف بالمشعر قبل طواف النساء والامساك مباشرة لئلا يشبهوه والعقد عليهم من انفسه لغرض التلبي  
 عليه تقبلهم من مباشرة تبشيرة وليس للحج من الثياب تعظيمة لراس الرجل والحمل والارتقاء في الماء واكل ما يندب طبخا واستعمال المسك  
 والكافور والعنبر والعود والزعفران والورد والادوية الطيبة كانتا وغير طيبة والتخم الزينة وليس لسلاح بخنا او لبس ما يشترطه لقدم  
 الفسوق الجدل والقبض على الانف من التواضع الكراهية ووقص الاطفال والشعر لقاء الفلج الملبس وقطع شجر الحرم الاشجار الفاخرة  
 والحشيش الا اذا دخل وجاز للمرة لبس السراويل والغلالة تحت الثياب ان لبس الرجل يخطانا سباعا مضطرا من اسفل وان لم يجد غشا  
 لبس مقبولا ولم يدخل يدي في كفه وان لبس بلسانا لم يرد وحصل للثياب القيص والسدل الثوب وثلثا ثياب تعظيمة لراس الرجل  
 وليس ما اعتادته من الحلى ما لم يقصد به الزينة ولم تظهر له وجهها ولا يتجوز الاحرام في الثوب الخشن ولا في الثياب السود ولا في المصنوعة بما يشترط  
 مع بقاء ما يجتهد في الرجل واسرها سائر القناع وجد التلبية ولم يذبح شيئا ويجوز للحرم ثلاثون شيئا تعظيمة لوجه عصبك الى اس  
 والشيء تحت الظلال والغفوة في البيت في الخبا والتظليل على اسر حاله الاضطراب والادهان مضطرا بما لا يهين وبما لا يشبه







# كتاب الحج

وان لم ترجع لزوم كل جامة شاة وبكل بصل النعام اذا ابتاع له حمل بكسر السين الحام اذا تحرك فيها الفرائخ وباصطالح الجراد الكثير وتقبل غفلا  
 البدين في مجلس واحد باثنا العشر في تقليم الاظفار اذا فعل السنتي وادعى صبغة حلق الواس لا في الجراد ان صادف ذلك فله ان يتركها وكان ما  
 مرة ونفك بطنه فان نفك احد اطعم ثلثة مساكن وليس ثوب لا يحمل لبسه واكل طعام لا يحمل له اكله وقطع شجر صغير من الحرم وجعل للمعتمر  
 التقصير قبله لوزج قبل التقصير بالخروج عن المشعر طلوع الفجر عاذا وصلا لا ترك على دابة وصعدا لبطة والا ومن اغلق ابوابا على  
 حمام الحرم وفراخها وبضها حتى هلك لزوم عن كل طير شاة وعن كل فرخ حل وعن كل بضة درهم ان كان محرما وان كان غير محرم لزوم عن كل طير  
 درهم وعن كل منخ بضة عن كل بضة وبعث ان كسر من لم يحمل ما تحرك فيها الفرائخ ولم يتحرك فان تحرك لزوم عن كل بضة شاة وان لم يتحرك  
 لوزم بضة والحمل يلزم بصيد فرخ الحمام وباعراق ابواب عليه بصيد القطاة وما في قد رحبها والحمل يجب ان يكون قطعها عن الشجر والحمل يلزم  
 بالفتق والبر بوع والضيق شاةها والدم المطاوع يلزم بصيد الحرم حامة الحرم وقتل الحلال الصبيد الحرم شرب لبن الطير من مرة بضة مع  
 الدم ومن المرة بشهوة انزل ولم ينزل وتقليم اظفار البدين والرجلين معا في مجلس واحد ان كان في مجلسين لم يزد نعام وحلق الواس في حلق  
 من العرة التي تمتع بها قبل الاحرام بالرجل وبها التقصير حتى يهل بالحج والتقليم على نفسه الا ان تاس في الماء وليس الخفين والشمس تحتها  
 يجمع ولقد يلزم بالذلة على الصبيد قتله واكل لحمه واعانة الغنم على قتله وقتل الحلال الصبيد الحرم وابقاد الدابة لوقوع الصبيد فيها وان اردت  
 جامة لزوم كل واحد غنمة وان قد والغنم لك ووقع في الحرم لم يلزم الكفاية واحدة واصابة الحرم للصبيد الحرم على يد من الحرم وروى في الحرم  
 الحرم صبيد في الحلال واصابة وموت الصبيد الحرم اذا كان مع جامة الاحرام ولم تحمله ولم يلزم الحرم غلاما للحمل بالصبيد واذا ضاع عبد الحرم بادن  
 سبيد لزوم السبيد لغيره واستلما الطيب قلع الاشجار وليل السواد والقبض تعظيمة الواس ثوبا وعصا او درهم بخين او قرطاس او طين وحمل  
 ما ينظف الواس وحضنا وليس الحظ على كل حال وابتدا الطيب استدامة استلما ما صنع بالطيب غنم او يجره وليس جماعة شاة بحمل ليل  
 ومن لبسها في مواضع متفرقة لزوم كل ثوب قد يجره وروى في الحرم الحلال واصله الحرم وكان كان الفريخ في الحرم والاصل الحلال و  
 من الطيب لربط مثل الغنم والجلول من الكافور والسنك السعوط والحفنة ومن اياها ان اعلق بالبدين وجره خرقه وحلق الواس وان حلق  
 الواس وتقليم مرفقا وبثا والغنم يجره حلق الواس شاة واصبا ثلثة باء او اطعام عشرة مساكن لكل واحد مد فان لم يجد شاة في غيره  
 من الصبيد قومه ما وضعت ثمنها على الحنطة واطعم عشرة مساكن لكل واحد نصف صاع فان زاد لم يلزم وان نقص جزا فان لم يبق صاعا عشرة باء  
 فان عجز صام ثلثة ايام وان صابح لعا ومكنه التحريم منها تصدق لكل واحدة بقرعة وما يلزم به لغيره بعد الجنبه صر بان احدهما يفر  
 ٢ النعام والثنان بصل لقطاة والبيع وما يشاكلها ولم يحمل اقا تحرك فيها الفرائخ ولم يتحرك فان تحرك لزوم في بصل النعام ما خضع من الدابة في  
 الاخر ما خضع من النعم وان لم يتحرك في الفريخ في انائها بعد البض فاحصل منها كان هد بالبيت لله الحرم فان عجز تصدق عن كل بضة  
 نعام ثلثة وعن كل بضة قطاة بددهم فان عجز عن ثلثة تصدق على عشرة مساكن فان عجز صام ثلثة ايام وان قتل صبيد مما لو كان في الحرم  
 لله والقيمة لصاحبه الحلال اذا حبس حاما في الحلال لها فرائخ في الحرم ضمن قيمة الفرائخ وان حبسها في الحرم ولها فرائخ في الحلال ضمن قيمتها وان  
 روى احدا فاصلا اشين واضطر بالمرحى فقتل منغزا او كسر بضاضا ضمن لكل ومن صابا بالحوارج ضمن من ان رام تخلص صبيد فان منغزا عابا  
 ضمن وان جرح صبيد وقتله غيره ضمن القاتل بضاضا ولا جرح صبيد لم يحمل من ستره او جارا اثنتا واثنى عشر ولم يستره ولم يثر فيه او ثور وعصفور  
 مثل مثل البدين والرجلين والعين في الدابة والقرنين او يعضو لم يكن له نظير او دابة فتره ولا اول حكمه حكم القتل لثان الحلال اما  
 داه بعد مستويا وبلزوم ربع الفديته او لم يراه بعد بلزوم الفديته وثلثا استغفر ولم بعد الوابع ان كان العضوان قرنين لزوم في كل واحد  
 ربع الفديته وان كان غيرهما فان كل واحد منهما نصف الفديته والنصف في الجراد والقيمة بالحسن والخاص من مرشاشه عليه رتبة  
 الفديته وان برأ تصدق بصدقة والتاوس ان لم يتبع فمنه وان امتنع ضمن ما بين قيمته صحيحا ومعبا وان نقل بضر طير من دابة ولو لم  
 فتره ولم يجره لغيره ضمن وان نفر الصبيد من الحرم فاصا بتره ضمن وان وضع بضر لغيره اهل تحت الصبيد وبضر الصبيد تحت اهل في  
 شيا ضمن الفساد وما يكون من الصبيد البر للجره معا كان الحكم على الموضع الذي فيه بضره منغزا وغيره لدم طعام ودرهم والطعام ضا  
 اما يكون بدل شيء اخر وقد ذكرنا حكمه ولا يكون وهو بضاضا وان ما تعين قد دوا لم تعين فالتعين مثل من قص ظفر واحد او اكثرها  
 لم يبلغ تقليم اظفار البدين في مجلس واحد ولا لغيره كل واحد من طعام وان قتل عصفورا او صعوة او ما في قدرها ككنا ومن القى القل من  
 البدين وقتل دابة او تصدق بكن من طعام وان حاد سله ونجسته وسقط شيء من شعره او مسه غير الوضوء تصدق بكن من شعره  
 وعجز المتعين هو ان يثقف بضره من حمام الحرم وبلزوم ان يتصدق بشيء بالبدين التي ينقنها بها والدرهم يجب بضره شاة من اصابع الحلال  
 في الحرم حاما ان يرد درهم وان اصاب منخه لم يصف درهم وان اصاب بضره لم يزد درهم وان اصاب حجره بضر حمام في الحلال لم يزد بضره



# من الوسائل

الحج

درهم وان اسند بعد ما احل من الاعمال من الحج وهم ويجوز ان يرعى الاول والستون سواها في نيت الحرم وحشة لا يجوز قلعه علفه  
 اباهم الا حرمة تجوز من قلعه من وقع في داسه لقله ليجعل فيه شيا قبلها لانه قد يبر وما يلزم الحرم من جزاء الصلوة بقية في احرام  
 الحج والعمرة الممتنع بهما من الذبح والنحر والاطعام صنعها ممن وان لم يصر في احرام العمرة البتة لزمه ذلك بمكة وتذبح وتحرمة كقوله الله تعالى  
 وان كان ما لزم في العمرة من غير جوار الصلوة وان نحره ونحره في احرامها وان نذر وما عدا ذلك من الوضوء اراق به وان لم يصب لم يرق به بالحرفه فصل  
 في بيان دخول مكة والطواف فاذا اراد الحرام دخول مكة للطواف استحب ان ياتي بمكة من غير شيا قبله ليدخل في الشرح منه لغسل عند دخول  
 الحرم فان فاتر غتسل اذا دخله من غير شيا قبله ونحوه نظير الغيم بموضع الادخار ودخول مكة من اعلاها اذا خرج على طريق المدينة لغسل عند  
 دخول مكة ودخولها ما شيا حافيا على سكة ووقار والغسل عند دخول المسجد ودخول من باب بني شيبان والصلوة على النبي  
 واله والتسليم عليهم عليهم السلام عند الباب الاستقبال الى الكعبة فان نظر اليها والدعاء بالمري عند الدخول وعند ما انظر الى الكعبة  
 يتعلق بالطواف افعال مفترضة ومسنونة ومكروهة ومبطلات واحكام فالفرضية سبعة اشياء النية والابتداء في الطواف بالحجر  
 والنعم به وان يطوف سبعة اشواط وان يطوف بين المقام والمبيت ان يطوف ستم مرار ودعنا الطواف في المقام وخلفه الجذارة كان حيا  
 في المقام والمسنونة ثمانية اشياء استلام الحجر في كل شوط والتقبيل والايها واليه بدلك رفع اليدين عند الدعاء وعند عقد الطواف و  
 الصلوة على النبي وعلى اله عليهم السلام واستلام الاركان كلها باليمين خاصة الى كنانة اليمان والدعاء عند كل دكن والدعاء في الطواف والدعاء عند  
 باب الكعبة والذوق من لبنت الطواف والوقوف على الاضلاع الا لالنساء والعليل والصبي من يطوف بهما والمشي في الادبعة وضام  
 في طواف لزيادة ولا تضيق والمشي من التسرع والباطاء والدعاء تحت الميزاب التمام المستجاب في الشوط السابع والدعاء عند المخطوة  
 سبعة اشياء التجاوز في الطواف عن المقام واستدبار الكعبة وان يطوف بالعكس ان يجعل اليدين الى المقام والمشي على سائر البنية والحجر  
 على حائط الحجر والمكروهة اربعة اشياء الطواف في ثوب نجس او اصاب بدنه نجاسة والحكم خلال الا بدنة كرفته تعالى في ثلث الشعة والمبطلات  
 ثلثة عشر شيا الزيادة عمدا في طواف الفرضية وقطع الطواف قبل ان يطوف اربعة اشواط او يكون غير متطهر في الحدث المناقض للظاهرة قبل ان  
 يطوف اربعة اشواط والجوع عند لعنه عند قبل الاقام والشتك فيه من غير تحصيل عدد والمخطورة التسعة الاحكام بعضها يتعلق بالطواف  
 المنذرة والبر وهو خمسة اشياء ان يطوف بعد كل يوم من الستة طوافي فان لم يقدر مشوطا وان يني من غير على الاقل ان يحصل العدد بتمه اسبوعين  
 ان زاد على سبعة اشواط عمدا والفضل في الاضلاع على التواتر ان يني ان يرجع عنه بعد قبل اربعة اشواط والبر او اذاف على غير وضوء  
 بل في التوضؤ للصلوة وغير المتعلق بالندك اشياء فان طاف اربعة اشواط وقطع لعنه او نسي ذكر بعد اربع عليه ثم زاد في الفرضية  
 ناسبا وذكر في الشوط الا من قبل ان يصل الى كنانة طرحة الزيادة وان ذكر بعد ان يصل الى كنانة ثم استكمل اسبوعين ان شاك بعد الرجوع منه  
 لم يلبثت اليه ان يرجع الى صله وذكر ان ترك بعض الطواف وطواف لثا استناب من يتم عنه يطوف من قد قدم السعي على الطواف لم  
 يكن سعيه حكم ولا يجوز تاجرا السعي بعد الطواف في غدر ويجوز للمقارن والمفتر يقدر الطواف السعي على الوقوف بالموقفين ولا يجوز للمتمتع  
 الا بعد المرض وخوف الجف لمرأة والجهر عن الرجوع اليه من الحرم والمخوف على النفس المال وتقديم طواف لثا جاز للمضطر ومن الحاشا ان  
 قدم عمدا على السعي اعادة ناسبا بعد ان يركب كل طواف دعتان فان طاف اسبوعين ناسبا الفرضية فصل بين ركعتي كل واحد منهما سبعة  
 وكان في ثلثة اقله صلى في وقت صلاة الطواف بعد الفراغ منه ومن نوى صلوة حتى خرج من مكة عاد اليها وصلى في مكة فان لم يمكنه صلى  
 مكانه فان مات مضى عنه وليه الا غلب لا يجوز له الطواف بالبيت لمرضه وان اقامه امكنه امساك الظهارة ولم يمكنه فلا قل طاف به وليه ان  
 لنفسه طواف ورجع والثاني انظر اليه به بوسا او يوهين فان بر وطاف وان لم يبر امر من يطوف عنه صلى هو بنفسه ان مرض خلال الطواف ولم  
 يمكنه الا تمام حكمة لا انتظار على ما ذكرنا في فصل في ثلثة السعي واحكامه ما يتعلق به وبها التقصير عن ذلك من ثلثة السعي متعمدا بطل حج وان  
 تركه ناسبا وذكر في مكة سعي وان ذكر بعد الحج خرج منها وامكنه الرجوع اليها ورجع وسعي وان لم يمكنه امر من يسوع عنه والسعي مقداما مندبا اليها في  
 سبعة استلام الحجر اذا اراد الخروج اليه وابتان درهم والشرب من ماءه والصب عليه بدنه من الدلو الحادي والحجر الحجرج اليه من الباب المقابل للحجر  
 قطع الوادي يتشوع حتى يصعد لصفاء يشتمل على مفرد مسنونا والمفرد ضاربع النية والبدنة بالصفاء ونحوه بالمررة والسعي بينهما  
 سبع مرات والندك ويات ثمانية عشر شيا الصعود على الصفا والخالة الوقوف عليه وان كان والنظر الى البيت استقبال كنانة الحجر وحده الله  
 ثم والثناء عليه وذكر الا انه وما مضى اليه من حصر الا انه على قدر وسعة التكبير سبع مرات واليه يلحق سبع مرات وقول لا اله الا الله وحده لا  
 شريك له الملك له الحمد يحيي ويميت هو على كل شيء قدير ثلث مرات والصلوة على النبي والصلوة على اله عليهم السلام والدعاء بالمرسوق  
 والسعي في مكة والسعي للرجل من عند المنارة الاولى في ثلثة السعي في اسبوعين اسبوعا ودعنا وان يرجع القهقري ان جاوره عن سبعا الى



# كتاب الحج

ميشد النبي وبعي وان كان ركبوا حول دابة في المسعى وان يكن عن النبي وانتهى الى الجبل المسعى والتمتع عند المروة والصعود عليها والتوجه على  
حذو ارض ثلثة منها لتوجه الى عادة وهي لا تبداء بالمروة والزيادة في عدد وهو لم يحصل على عدد واثنان لا يوجبانها  
هي الزيادة في ناساها ان زاد ناساها في طريق الزيادة وانما سبب التفتت ان ناساها ان نفي ذكر جمع فاقم ويجوز له قطع المسعى بعد  
من قضاء الحقوق واما في الصلوة وغيرها والجلوس خلال المسعى للاستراحة من غير استئذان ولا يجوز له تقديمه على الطواف ولا اجزاء في غد  
بعد الطواف والتفتت ان ناساها ان يقص شيا من شعر راسه ويقص لطفاه ولا يصلح باخذ من شعر الحية والشارب ويقطع الاظفار فاذا قصر  
احل مما احرم من الاصل لصيد لا في الحرم وجاز له كل نحو وسجدة في حرم في ترك لبس الحنظل واذا دخل الممتع مكة وعلم بمكة من الحج احل  
اذا قضى المناسك انشا الاحرام ثانيا بالتحج في وقت من علم انه لا يمكن من اقامته بجدة مفترقة فان حلق راسه بعد المسعى له دم ولا  
يجوز له الخروج من مكة قبل قضاء المناسك بها الا مضطرا **فصل** في بيان الاحرام بالحج ونزول معنى فاذا خرج من المناسك للعمرة اقبل  
اما المكة الاحلال من الاحرام والاحرام بالحج والوقوف بالموقفين ولم يمكن فان لم يمكن وهو ان لا تقص من يوم عرفته ولم يفزع من مناسك  
العمرة لم يجز له التحليل وان كان قبل ذلك جاز له التحليل وهو وقت الاحكام فان لم يكن له التحليل ما تقصق الوقت وبلون الاحرام في الحلال ان يقصق  
وبلون الاحرام يوم الترتيب فان كان اما ما اوصاه عن من العليل والحرم قبل الزوال والخرج الى منى قبل ان يصلي الظهر والعصر بمكة  
ان لم يكن اما ما ولا صاحب رداء لا يفضل ان يحرم بعد الزوال ولا يصلي الظهرين وشروط الاحرام على ما ذكرنا الا انه يحرم لان بالحج المفرد  
يذكر كذا في التلبية وكان قد احرم قبل التمتع بالعمرة الى الحج وذكر ذلك في احرامه فان نوى العمرة في الاحرام وان بافعال الحج والى الاحرام حتى  
ان عرفنا ونفى الاحرام اصلا وكان في عمره الاحرام الجنب وصح حجه فاذا احرم لم يجز له ان يحل في طواف بالبيت ثم طاف ناساها احرام التلبية  
يجوز له الاحرام من داخل مكة والافضل ان يحرم من عند المقام ثم من المسجد الحرام واذا دخل المسجد الحرام دخل حافيا بكنيته وقادرا  
احرم من موضع لصلوة ان كان ماشيا وحين يقص شعره ان كان ركبوا ورفع بها صوتا ان اشرف على ابطع من الزم **فصل** في بيان الفدية  
من منى الى عرفات واذا اذاد الخروج من منى الى عرفات وكان اما ما لم يخرج منه الا بعد طلوع الشمس غير ان ما لم يخرج بعد طلوع الفجر الى طلوع  
ولا يعبر رادى حشر الا بعد طلوع الشمس فكان غنما وان كان مضطرا جاز له الخروج قبل طلوع الفجر وصلى في الطريق واذا توجه الى عرفات  
دعا بالمأثور وحدث التلبية عند الزوال **فصل** في بيان نزول عرفات وكيفية الوقوف بها والاضافة منها الى المشعر والوقوف بعرفات  
ركن من اركان الحج والوقوف بالمشعر كركب هو اكد ولم يجز له ثلثة اوجلا ما ادرك الحاج الموقفين ولم يدركها معا او ادرك احدهما  
فان ادركها معا تم حجه وان لم يدركها فتم الحج ولو لم يقص على الاحرام الى انقضاء ايام التشريق وورد مكة وجعلها عمرة والتحليل  
يجز به من الحج من قبل ان كان ما فاته فرضا او لدخول في مثل ما خرج منه او قضى الا اذا كان مضطرا او قادرا ولم يكن من خاص المسجد  
فانه يجوز له التمتع وان كان الحج تطوعا لم يلزم قضاء ادم واذا فاته سقط عنه قوايله الى المقام بمعنى فانه يستحب ان ادرك احدا الموقفين  
وترك الاخر بخلافه ابطل حجه والباقي على ما ذكرنا وان تركه ضررته لم يجز له اقامته بالموقف الاول والثاني فان فاته الاول لا نه وصل اليه  
ليلا ولم يمكنه الوقوف به وادرك الثاني صح حجه وان ادرك الاول قبل طلوع الفجر صح وان وادى المشعر لم ولم يقف بعرفات وعلم او ظن انه  
ان مضى اليها ادركها قبل طلوع الفجر لانه ان علم او ظن ذلك لم يلزمه الفدية وكفاه الوقوف بالمشعر وان فاته الثاني لا يجزيه  
في الطريق بعد الزوال وقف به قبل ان تم مضى الى منى من ادرك المشعر قبل طلوع الشمس من يوم النحر فانه ذلك يتعالى بالوقوف  
بعرفات احكام تنقسم الى واجب مندوب والواجب خمسة اشياء النزول بها والاقامة فيها الى غروب الشمس قطع التلبية عند الزوال التمتع  
والوقوف بالموقف على التحليل مخاذا والا فاضل منها الى المشعر بعد غروب الشمس فان افاض منها قبل غروب الشمس لم يجز له ثلثة احوال  
اما رجع اليها قبل غروب الشمس بعد غروبها ولم يرجع اليها فالاول لا يلزمه شيء والثاني لم يجز له ما افاض عدل او سهوا فان افاض عدل الزم  
بدنه بغيرها بمعنى ان يحرم صام ثمانية عشر يوما وان افاض سهوا لم يلزمه شيء والثالث لم يجز له ما امكته الرجوع اليها ولم يمكنه فان لم يكن يقص  
عدله لانه ليدنه الزم الرجوع وان لم يمكنه وقدا افاض عدل الزم ما افاض سهوا لم يلزمه شيء والمشدات احد عشر شيئا ان يضع رجله بمنزلة  
ويغتسل عند زوال الشمس يصلي الظهر والعصر معا بينهما باذان وان متين يقف في منبر الجبل ولا يصعد منحا او يلبس  
الثلم ويخلل بنفسه رجله ولا يقف تحت الاراك والدعاء بالمأثور والابحار دونه والمباقة والدعاء لاهل بيته والوقوف بالمشعر حجة  
عليه شيئا وبدا الى شيئا فالواجب اربعة النزول به الوقوف في نفس المشعر لاقامة به لان تطلع الشمس للامام والى قرب طلوعها الغنم  
ويجوز التأخير الى طلوعها وجاز التثنية في المضطر والعليل والى الخروج منه قبل الفجر الا انه لا يعبر رادى حشر الا بعد طلوع الشمس







کتاب الحج

المسكين فان لم يجد لهم بعد حاله وان شئ كان اوله هدايا او اما الاضحية فتجوز بمن وعنه من الاضحية او ما يصرف في اربعة وعشرين يوما  
 فان كان بمنى وساق الاضحية مع الاحرام واستمر قدامه لم يجز بعده ولا يقبض ولا الابدال منه وان لم يشعر لم يقبل جاز ذلك فان مات في الطريق لم  
 يلزمه ابدال فان ساق في الحج فحرم وان ساق في العمرة فحرم ولا يجوز ذلك بان ياكل من اللحم الواجب اذا خلع البصر ونقضت بغيره عما  
 يدبر في الاضحية ضربان مجزئ مجزئ في الحجى مطلق ومكروه والا فضل من الاضحية من الثمن من الابل والبقرة والمعز والجنح من الغنم والاولاد  
 البياض ثم العفرة ثم السواد المستحب من الغنم كبش بالغ اقل من ثمانية اشهر في سواد وبيل في سواد والكروه ستة اشهر والحلياء والقصا او  
 الخنزير والشتر والمقابلة والمدايرة وعين المجزئ ثلثة عشر صنفا الحصى فاوجد غيره والجنح من المعز او العذراء البنية لغو والعجاء البنية  
 العرج والمرهضة البنية المرهضة والعجاء البنية والكبير الذي لا ينفق في الثور والحلياء في الصفر والخنة والمستأصلة والمشعرة في كل  
 من غير ذلك وبكره التخيبة كبش بابه بنفسه لهدى مجزئ عن الاضحية والجنح بينهما افضل واما الحلق فوقعه بعد الفرج من النحر وبعد حصول الهك  
 في كل من لم يذبح والحلق المرحا واما النساء فلها ان تقصر عقدا رافعة والضرورة اذا تلبس شعر لم يجز غيره لحاق وان لم يتلبس شعر غير  
 الضرورة اجزله التقصير فان ادا البت قبل الحلق اعاد الطواف بعد وان تركه عدل من دم شاة وان خرج من منى ولم يحلق ولم يمسك الرجوع  
 اليها حلق مكانه وبعد لشعره اليها لم يذبح وان لم يمكن ذلك لم يلزمه شئ وان مكث الرجوع اليها عاد اليها وحلق بها ويستحب في الحلق ثلثة  
 اشياء الابتداء بالناصية من القرن الايمن والانهما وبالعظمين خلفه والدعاء بالماثور وان لم يكن على سائر شعره لم يلزمه على راسه المتعذر  
 ثلث تحلل ان فاذا حلق احد من كل شئ احرم منه الا من المنيب لئلا فاذا طاف النساء للزيارة حاله الطيب فاذا طاف طواف النساء حلقه  
 النساء ايضا ويستحب ان لا يلبس الخط الا بعد طواف الزيارة ولا يلبس الطيب الا بعد طواف النساء وللقارن والمفترق تحللان ويجوز ان يعد  
 الحلق من كل شئ الا من النساء وبعد طواف النساء فاذا فرغ المتع من المناسك حبا توجه الى مكة لزيارة البيت لم يؤخر الا عند  
 لغبر عن والى بعد غدا بعد وعنه المتع يجوز له ان اجزى المتقدم افضل واذا اراد دخول مكة يستحب ان يبيت ليلة بغير اشياء الغسل والتنظيف تطهير  
 الاظفار والاذن من الشارب وان اغتسل بماء بارد غسل عاده استحب ان يادخل مكة غسل مثل غسله اول يوم وغسل على شؤ  
 من الطواف وركعتي الحج والى الصفا والتيمم بين المروة فاذا فرغ من السعي عاد الى البيت الطواف لثلاث اوقات وصلى ركعتين فقد  
 تم حجه وعمرته ان كان متمتعاً وكان من غير متعمم حجه وبقيت عمرته يفعلها بموته من الحج فاذا فرغ من ذلك اراد ان يبيت بمكة للعبادة والطواف  
 جاز فان بات بها او بغيرها لغير العبادة ولم يعد الى مكة لبيت بها لزمه كل ليلة من اللبث في الاولين من ليالي التشريق دم ويستحب ان يام  
 الخطبة فاربعه ايام من ذي الحجة يوم السابع من يوم عمره ويوم كحز يوم النفر الاول ويعلم الناس ما يجب عليهم من المناسك ما الناسك في  
 في ايام التشريق فان يبيت بها ولا يخرج ليالى التشريق منها الا بعد نصف الليل على كراهية واذا خرج بعد نصف الليل ضلها لم يبدل مكة  
 الا بعد طلوع كحز ويستحب ان يبيت في ايام التشريق ويرى كل يوم من ايام التشريق ثلث حرات بلحدا وعشرين حصاة ويقول برفوف  
 ونداء والفرض ثلثة اشياء ان يرى كل حجرة سبع حصاة يبدأ بالعظمى ثم يمشى الى ثلثة ثلثة عشر شيان يرى من طول المسيل وعلى كل  
 وبكره مع كل حصاة ويدعو بالمردى في ذلك ثم يقوم من بين الطريق ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى في ثلثة عليه يصل على النبي صلى الله  
 عليه وسلم ثم يتقدم قليلا ويدعو ويستل الله تعالى ان يقبل منه فاذا اراد ان يرى الحجرة انما يتقدم وماها وادعى من وادكرها فاذا فرغ  
 منها الى حجرة العقبة وماها على ما ذكرنا الا انه لا يقف عندها ما وقف عند الحجرين الاولين ووقت لرمي طول النهار والفضل في الرمي  
 عند الزوال فاذا رمى اليوم الثاني والثالث على ما ذكرنا فان اراد الرجوع في النفر الاول وهو اليوم الثاني من ايام التشريق وقد  
 اصاب لثا او اصاب حاله الاحرام لم يجز له ذلك ان لم يصيب طوله الرجوع بثلثة شرط احد هان ينظر بعد الزوال والثالث ان ينظر في النفر  
 الشمس في الثالث يذبح صلى اليوم الثالث نقر بعد عزوب لثمن لزمه دم وان نقر في النفر الثالث هو اليوم الثالث جاز له ذلك بالزوال  
 واليه يؤتى على خمسة اوجله ما تركه في جميع ايام اورد في البعض وتركه في بعض الحقات او ترك الترتيب لا يباع على الحج فاول ما يخل ما ذكره  
 بمكة او اذا رجع الى اصله فان ذكر بمكة ولم يكن الرجوع الى منى جازا كان او لم يكن رجوع اليها وماها وان لم يمكنه استناب ان ذكر بعد ما خرج  
 من مكة قضى لمقابلة الحج واستناب ان حج والثالث لم يخل ما ذكر من الغد وهو بمنى وبكة وان خرج من مكة فان ذكر من الغد قضى مقدم  
 الغابت ورمى بكرة ورمى ما يكون اليوم عند الزوال ولم يجز له في الغابت للثالث الا لاحد اربعة اعليل في الغابت العيب في الزكاة وان فاتت  
 يومين وماها جميعا يوم النفر الثاني وان ذكر بمكة او بعد ما خرج منها كان حكمه حكم من ترك الرمي كلها وذكر بمكة او بعد ما خرج منها حكمه  
 والثالث لم يخل من ثلثة وجب انما علم عدم ما رمى وكان اكثر من النصف واول ولم يعلم الا في الرمي الثاني والثالث اعاد الرمي عليها في  
 الحجرة المرتبة عليها والاربع وماها معكوت ورمى الحجرة الاولى حجرا عاد على الحجرة او على وجه القربة العقبة والرجل المراءى في ذلك سواد والحال







کتاب الحج

طواف النشأ ان كان معتق او لم يسبق اليه يبعث بثمنه من صحابه واعدهم وتنا بدع بنده ثم حل بعد ذلك الصدا بالعلم ولم يحل ما صدقنا  
 او غيره طوافه لا اول يحل ذلك يمكن لمساكوه سواء وقد شرط على بئر بنوينا والحق عليه القضاء ان كان صرورة وهو الجناح وان كان مشطوفا  
 وفي سقوط الدم اذا شرط تولان والثاني ان كان مكنته لتفريق بعد ذلك نفقته وان كان له احد الوقيين ففدح وان صدعن بعض المناسك فدل ذلك  
 الوقيين ففدح واستثنى قضاء باقي المناسك ان لم يمكنه التفود وكان له طريق مسلوكة سواء بحيث لم ينفذ زاده بعد ان بشر على رتبلم  
 يحل وان صدعن الوقيين ففدح بحجته وحكمه ما ذكرنا **فصل** في بيان حكم العبد المدبر والعتبي المكتبة مشروط ومطلق  
 فالمرطوف في حكم العبد ذلك المطلق وان ادعى بعض الناس ان الكتابه وكانت الايام بينهما اهما باء صح مني في ذابا به يغفلن سببا والعبد لم يحل انما  
 بادن سببا او يغفلن زفان احرم بادن ولم يرجع على ان صح حجته وان لم يشك في كفاهه كان فرضه الصوم دون الذبح فان عتق قبل الوقوف بالمسعى  
 عن حجة الاسلام وان وجع على ان لم يعلمه واعده وقد تلبس الاحرم لم يكن لرجوعه زافه وان رجع واعلم قبل تلبسه الاحرم اولم يادن له من  
 احرم لم ينفذ احرمه وكان سببا من ذلك حكم المدبر كالتصبي ايجبه وليته وقد عقل الاحرم لمرم بالا حرم والاجتناب عما يجس على  
 الاجتناب عنه وما حرم بقضاء المناسك فان بلغ قبل الوقوف بالموقفين ويا حدهما اخرج عن حجة الاسلام وان لم تبلغ لم يجرى عنها وعليه حجة الاسلام  
 فان بلغ مستطع او وجد الاستطاعة بعد ذلك ان لم يعقل الاحرم عنه وليته وجبة المحرمات وطاف بتر سعي ان مكنته وعذر ان لم يمكنه وكما حكم  
 بقية مناسك **فصل** في بيان العمرة العرفية بان مرتبطة بالحج وعجز مرتبطة بالمرتبطة بترضى بان اما فقدت عليه وتاخرت عنه فالتقدير  
 على العمرة المتباعدة الى الحج والمناخاة هي عمرة القران والا فمذموم فان منع به لم يحل ما احرم في شهر الحج او غيره فان الاول لا يجوز له ان يجعلها مفردة  
 فان توفى ذلك ان لم ينو المتباعدة وان لا يضيح واذا اعتمر بغير القران والا فمذموم ان شاء احرم بعد قضاء ايام التشريق وان شاء اخرج الاستقيا  
 لحرم فان زادها خرج الى التعميم واحرم منها وشروط على ما ذكرنا في الحج ونوى العمرة للحج وليكن اذا دخل الحرم قطع لتلبسه وطاف طواف الزيار  
 وسعى بين الصفا والمروة وقضى وحلق والحاقى بفضل طواف النشأ فكان الحج واجبا او نداء كانا نكاح العمرة كان صغيرا لم يرتبط بالحج  
 فمر بان واجبه بالنداء او من دناها في الواجب بانهم الا انما اجها على ما نذر والمنداء واليهما يضيح الا انما بها في كل شهر ودى في كل عشرة ايام و  
 فضل وقاها شهر حجب الوجه في الفضل تارة طواف النشأ في كل عمرة الا في المتباعدة **فصل** في بيان اية النبي عليه السلام  
 اذا اراد التحلل بالحج وكان على طريق العرفي فالاول ان سجد بين يديه النبي عليه السلام وان لم يرد بالحج رجح الى طريق المدينة وزاره فافاد  
 لعمر بن خزيمة على كل حال وصلى فيه ركعتين فان جازنا سارح وصلى فيه واضطجع وصلى ايضا في مسجد الغدير ركعتين اذا بلغه واعلم ان  
 المدينة حراما مثل مكة وحده ما بين لابتيها من طول عابري وغيره لا يركل صيد ما بين الجريين ولا بعض شجرها ولا يحل اخلاها واستحب الفضل الذي  
 المدينة ولدخول المسجد الذي من باب جبريل والقيام عند الاسطوانة المقدسة والزيادة على ما هي مشروطة فاذ فرغ من النبي صلى الله عليه وسلم وجهر  
 بين يديه بانه قد قام عند حاد الله تعالى متبعا عليه صلى ركعتين بين القبرتين المبشرين بغير روضته من باب الجنة ثم الى مقام النبي عليه السلام  
 صلى فيه ما يدر ثم ان مقام جبريل عليه السلام ودعا بدماء الدم ففدح ودى ان حاضيا به مستقبل القبلة لظهر ثم ثم ذات سببا النشأ  
 بياها السلام وروى في خبرها في بيته وروى انه بين القبرتين المبشرين ودى ان ترقى البقيع الاحتضان ان تزار في المواضع المذكورة والحجورة مسجدة بالند  
 كذا الصلوة في المسجد ان عرض له مقام ثلثة ايام بها صامها واعتكف عند الاساطين صلى عند اسطوانة القوتية ليلة الاربعاء وقعد عند  
 بها وصلى ليلة الخميس عند الاسطوانة التي قبلها وهي على مقام مصادره عليه السلام وقعد عندها وصلى ليلة الفاءه وصلى ليلة الجمعة عند  
 بنى عليه السلام وصل عند بؤركه ولا يتكلم هذه الايام ان استطاع الا بما لا بد منه ولا ينام ليل ولا نهارا ولا اغرا ولا يخرج من المسجد الا في  
 الايام منتهى زواله ثم عليه السلام ويخرج الى الحد بن ورجعه عليه السلام وبان مسجد قبا ومسجد الخراب مسجد الفضيخ ومسجد ام ابراهيم  
 يتطوع بما استطاع من الصلوة واذا اعتمر على التجمع ان موضع راس النبي عليه السلام وصلى عليه دعا في المبشر قبل ما ذكرنا ورجع الى القبر  
 من المنكب اليه وصلى ست ركعات قربها من الاسطوانة التي خلف الاسطوانة المحلقة ثم استقبل النبي عليه السلام وودعه ثم رجع ككل  
 عما الى الحج فافرض من فريض الاسلام وهو فرض على الكفاية واذا قام به من يكفي تقطع على الباقي وانما يجب شيئا من شرط واحد ما مضى  
 م عدل ومن مضى لادام الحجما والثاني ان يدعو اليه والثالث اجتماع سبع خصال في المدعو اليه وهي الحرز والبلوغ والذكورة وكال العقل  
 عتق والابتداء اذا احتاج اليه المعرفة به ونقطه عن عشرة نفر منك والصلب والجلابون والتبج الضعيف والمريض والاعمى والمسنن والعرج  
 لم يقدر على الحرب فارسا ومن ليس من اهل المعرفة ومن لم يادن لوالدان وما يصبر للحج ما فرض عين باحد شيئين احدهما استنفاض  
 عام اياه والثاني يكون في حضور الامام وغيبته منزلة وهو ان يدهم امر يحسنه بسبب على الاسلام ومن وعلى مسلم نفسه وماله اذا حصل  
 ح طحوره وقد رتب على ذلك وجوب معاون ان احتاج اليه ولا يجوز الجهاد بغير الامام ولا مع ائمة الجور **فصل** في بيان اقسام







کتاب الفہامی

ذكرنا حكمهما فان كان فيهم من اسرا الكفار من اولاد المسلمين استرقوه اطلاقا لوليتهم بشرط ان عرفوا ان ذل البنية والثاني يخرج منه نحو ثلثي ثلثي الميزان  
 في جنة وامر الى الامام وما يحصل من غلته يصفه في مصالح المسلمين **فصل** في ابطال احكام الجزية بهذا الفصل يحتاج الى بيان احكامه انما  
 يجوز عقدا لذاته ومن وضع عليه الجزية ومن لا يوضع وقد الجزية ومن يستحقها فالاول له هو ودون التصان والجوس قد ذكرناهم والثاني  
 من اجتمع فيه جزيتا الجزية والذكورة والباويع وكما العقل والتفاهد والتفقه عندينا في ذل البنية وما له والثالث ستمنظر المرأة والعبد المجنون  
 والصبي الابله والتفقه لفسد الاربع ما يكون به الذن يصاغرا وقد موكول الى ذل الامام ويجوز له التوبة منه والاعتصام بغير شرط  
 عليهم الاضمان وضمانا بعد استغفار الجزية بشرط ان احدهما ان لا يبلغ قدرا ينزل على اقل ما يجب عليهم من الجزية والثاني ان تكون معلومة بقدر  
 في اربعة اشياء الايام وعدة المارة بهم من الرجال والنساء وقد القوت من الجزية والادام وقد علف الذوات بضع على الورس وعلى اوصانهم  
 لا يجمع بينهما والثامن من يقوم مقام المهاجرين في نصرة الاسلام **فصل** في ابطال احكام البغاة وكيفية قتالهم لبايعيهم من خرج على امام  
 عادل قتالهم على ثلثة اضراب احب جابر ومخطوف الاول ما اجتمع فيه اربعة شروط كونه في منعه لا يمكن بغير قهر جمعهم لالباقتل واخرهم  
 عن قبضة الامام منفرد بن عنه في بلدة او غيره ومباينهم بنا وبل سابع عندهم فان باينوا بيا وبل غير سابع كانوا محاربين واستمروا في الاما  
 للقتال والثاني ما يكون دفاعا عن النفس والثالث اذا نوا في قبضة الامام غير متعصبين واذا قوتوا لم يرجع عنهم حتى ينفوا الى الامانة او يقاتلوا  
 عن اخرهم فان هزموا وكان لهم فخر رجوعوا اليها اجابة على اخرجهم والذنب لم يبرهم وقتل سبهم وان لم يكن لهم بغيره الذنب جواهر  
 العسكر من المال فهو غنمة وما لم يجره فلا هله ولا يجوز سبي رايهم بحال **فصل** في ابطال احكام الحارب المحاربين كل من ظهر له سلاح من السلاح  
 او التماس في وقت ذل وضع يكون ولم يجل حاله من ثلاثه اوجه ما يتوب قبل ان يظفره او يظفره بقتل ان يتوب ولا يتوب لا يظفره فلا ذل  
 لم يجل حاله يجرى ما لا يوجب القود في غير المحاربة وحقه العفو عنه وحتى جناية يتوب قبل ان يظفره او يظفره بقتل ان يتوب ولا يتوب لا يظفره فلا ذل  
 القود في حق الناس الا ان يعفون له بحق والثاني لم يجل ما جنى جناية لم يجرى في جناية لم يجل ما جنى في المحاربة او في غيرها فان جنى في المحاربة  
 لم يجر العفو عنه ولا الضلع على مال وان جنى في غير المحاربة جاز منه ذلك ان لم يجرى وخاف نفي عن البلد فعلى من ادعى حتى يتوب ان جنى في غير المحاربة  
 نفي عن البلد واخذ المال قطع يده ورجله من خلاف ونفي ان قتل عرضة في الظاهر والسلاح لقتل كان والى الدم مجزأ من القود العفو والدية  
 في ذلك ان كان غرضه المال كان قتله حتما واصل على القتل ان قطع اليد ولم يهاذل المال قطع ونفي ان جرح وقتل اقص منه ثم قتل صلبا يخرج  
 في قطع واخذ المال اخرج وقطع للقتل او لا امكن قطع اليد لم يجرى ثم قطع يده الغني لاخذ المال ولم يوال بين القطع بين امكن قطع لغيره قطعت  
 في مجزأه قصاصا ورجله البشري لاخذ المال الثالث يطلب حتى يظفره ويقام عليه الحد **فصل** في ابطال الامار المعروف والذم عن المنكرها  
 من مريض العيبا بالحقا حشر شرط ان يعرف في المعروف والمنكر مكررا ويضم استمرار ذلك من تركه مجزأ من اثاره ويضطره لا يؤد  
 الى اكثر منه ولا يكون فيه مضرة من الخوف على النفس والمال او لغيره والامار المعروف يتبع المعروف والوجود والندب في التوقيف المنكر يتبع المنكر  
 فان كان المنكر محظورا كان الذم عنه واجبا وان كان مكررا كان الذم عنه مندوبا ويجبان بالبدن النساء والفتيات تقدم باللسان وبغيره ويجوز  
 ان يكون بغيره وبما يقوم الفعل في ذلك مقام القول من الاعراض عنه وترك التعظيم له والادراء به والجرع عنه فان نجح والاذن به فان لم ينجح  
 ان كان مكررا فان لم ينجح وشدد عليه ورفع الى القائد بان ادلى بالالف لك ان ما ذنبا من جهة من له ذلك فان لم يقبل على شيء من ذلك وتجاهه فشد  
 في يده اقص على القلب وما يعرض ما يصير له يقين في ذلك اذا بدا اليه فسد واد اكره احد على ترك المعروف وان كان مكررا لم يكن قتل  
 النفس مجزأ وقطع عضو منها الزم **كتاب القضاء في الاحكام** في بيان صفة القاضي اذ يل للقضا مباحة القضا اخذ من فرض عين  
 في فرض على الكفاية ومنه من وجب مكرهه ومحظوره فالاول واحد وهو ثقة من اهل العلم اذا لم يجد الامام سواء والثاني لمن يطلع به في غير الاما  
 يتا ويحذره والثالث لمن لا يكون له كفاية وقد شمره الفضل في كتابه هلاله والحاس لصنفه لعالم به اذا كان غير ثقة له اهل به ان كان ثقة  
 يتخذ الا بثلاثة شروط العلم والعدالة والكمال فالعلم يتم بالوقوف على الكتاب الاطلاع على السنة والثبوت في الخلاف والوقوف على الاجابة  
 والتبصر على اللسان والعدالة تحصل اربعة اشياء الورع والامانة والوقوف والتأوي الى كمال مثبت بثلاثة اشياء بالقيام في الحلف وفي كمال  
 والاضطلاع بالامر والافتقار في الحجة ولا يجوز القيام بذلك من جهة كماله بل لا يكره ان يولى القيام به من جهة من له ذلك كان اهلا  
 له وحكم بالحق فان عارضه حكومة المؤمنين في حال نقابا من الامام فمضى الى فعلها وشيعتهم فاذا تقلد القضاء من له ذلك التمس في امانة الحق  
 وعلى كتاب الله تعالى ومنه النبوة عليه السلام والاجماع لا غير فانما شبه عليهم قوف حتى يتبع له فان حكم بخلاف الحق سهوا او خطأ لم يأن له  
 ونقض ما حكم به فاذا اراد المجاور للقضا الخفاء بجلسا بارزا واسعا ليعمل اليه من له له حاجة ووسط البلد افضل من الطرف والاربع  
 يفرش له فرش مجلس عليه تيمم له وهبته وقضوا وليس خشن ثيابا يظفها او فرغ ففسر للقضا عن كل ما يشغله وبلغه عن من الغضب والوجع



والعشر والخمسون الحزن وكل فكر غير شئ من ذلك بوزن على من سمع وقاد دخل مجلس حكمه وصلى وكعبت ان كان في المسجد سلم  
على كل من سبقه اليه وجلس مستدبر القبلة ويدين في بخار ثلثة نفر ثمة يقوم على اساس ترتيب الصوم والافاق وكاتب العدل فيقول  
عقبنا عن الطمع وحلمه بين يديه ليكتب ما يحتاج اليه بنظره وقساما عارفا ثمة يقسم بين الناس اموالهم ويحضر الشهود ليسوي لهم الحق  
فيبتغي الحق والحاضر والسجل ويجعل العلماء ويشاورهم فيما يحتاج اليه بينهم وعلى وجه التصواتم باخذ بوزن الحكم من الحاكم الذي كان قبله  
ينظر في حال المجوسين مع خصومهم فان حبسوا بحق زكهم وان حبسوا بساطل والى الحق وينظر في الحقوق وحال الشهود الذين حكم بشهادتهم  
وفي امر الاولاد وشيوخ القرائن ويقوى الضعيف بعزل النفاق ويرتب مراضتوا ويترفع لامر العامة فان ظهر من احد الخصمين لداو  
عنك ونسفه ثمة فان عاد صاحبه واغلاط في الترفان عاد تجري المصلحة في الادب والعفو وهو ما ينبغي ان يتبع حكم الحاكم الاول لان  
يستعد المحكوم عليه ان يتبع وكان قد حكم بالحق ارضاه وان حكم بالباطل فناه وان اشبه عليه لسان المدعي والمدعي عليه والبينة  
الى ان يتضح له وان شهد له شاهد لم يخل حالهما من ثلثة اوجه ما عرف حالهما بالعدالة والحق واشتبه عليه الاول بحكم له من غير  
والثاني لا يحكم به الا بالثالث فهو قس حتى تعرف حالهما فان حكم على اهل السلام ثم بان قسما فانقض الحكم ولم يخل البينة من وجهين  
لهما سداد وضبط وحرمة وجودة محصل المحلل الى التفرق والوعظ والحث لا بد منه ان لم تكن لهذا الصفة فنهنا وسال كل واحد على حدة عن البينة  
وا لو كان المكان وغير ذلك من الوجود فان نفقت الشهادتان بحث عن العدالة وعظمهم فان ثبتوا وقد عدوا لحكم وان جرحوا وجروا  
بالوعظ واختلفت الشهادتان اسقطها واخارا للمساكنة رجلين موسرين يتبع خصما بالعفة وغورا العقل الا مائة والوقوف والبركة  
من الشئ والحق والميل والكيد الجاهل وصالحا باكتام ذلك عن المدعي والمدعي عليه الشهود وقل ما يجري في ذلك ان يكتب كل واحد  
المدعي عليه الشهود ومقدار الحق لسان صاحب البتة اهل مسجد وسوقها ويجوز ان كانها وبوتها سار في وقتين وتقع كل واحدة منهما  
الى واحد بحيث لا يطلع عليه الاخر ولا يقبل التعديل في الحجج الا من اشين ويعتبر فيه لفظ الشهادة ويقبل التعديل في مفسر الحجج لا يقبل  
الا مفسر ليس له الحاكم ولم يخل ما وجعا معا بالتعديل والحجج اودع احدهما بالتعديل والاخر بالحجج فان رجعا بالتعديل مضى الحكم  
ان رجعا بالحجج توقف عنه وان اختلفا ضم مع كل واحد وجلا والاخر وامرهم بالتوال والبحثان رجعا بتمام بيته الحجج والتعديل حكم عليه ان  
رجعا بتمام البينة ان اخذ يقول ببيته الحجج ولا يرتب الحاكم شهود الا بجمع من عندهم وان رتبها وسمع منها ومن غيرها اجازوا فاحضر جماعة فقه  
اقرع بينهم من خرجت فتمت ابتدا به في الحكم وان علم من جاء اوله بلبا به وان اشبه كتب سائرهم فوقع وضلها وجعلها تحت صاحبها عليه  
واخرج واحدة من خرجت فتمت بدبه واذا حضر خصما للمدعي لم يخل حالهما من اربعة اوجه ما عرف المدعي او ادعى كلاهما ان قد احضرت  
للدعوى او ادعى كل واحد منهما على الاخر ففقدوا بدا احدهما بالدعوى او ادعى الاخر ان احضر له المدعي عليه فالاول يجمع دعواه ويحكم على مضمض  
الشرع بينهما والثاني ان كان لاحدهما ببيته حكم عليها وان لم يكن اقرع بينهما والثالث يجمع من يكون على غير الخصم لا يجمع من يدين بالادعوى  
اذ لم يكن للاخر بيته على ما ادعاه ولم يخل المدعي عليه من ثلثة اوجه ما يكون اخر من وسكت عن الجواب تعنا او اجاب لا اقل توصل الحاكم الى  
الهانة معرفة ما عدا وحكم على ما اشار به من الاقرار والاكذار والثاني بحسب حق يقره بنكر الا ان يعفو الحكم الثالث لم يخل من ثلثة اوجه  
اما اقربا ادعاه او غيره او فكر ان اقربا ادعاه وكان عينا فائمة في بداهة انزعجها وان كان حقا في وقتها مره الا بانها في ادعى العتات من غير  
ذهابا ل قبل من له ان يقم خصمه ببيته على ياره وان ادعى ما لم يقبل منه الا ببيته من اهل الحجرة الباطنة فاذا ثبت على اخل سبيل الزم  
بكن زاحقة بكتيبا وامر بالتحليل وان كان زاحق فزاد فعله لم يستعمله فافضل عن قوته وقوت عينا بالمعروف واخذ بحجة وان اقر بغيره لم يكن  
مالا لم يقبل منه وان كان مالا وكان متما الزم بانه فان بين وكان موافقا لدعواه فالحكم فيه ما ذكرناه وان كان مخالفا له واقر مفسر مخالفا  
له من غير جبر ما ادعاه وادعى المدعي ان ذلك ايضا يلزم له الزم المخرج من اقره الادعوى بمجالها وان اقر بغيره باقل مما ادعى له من ما اقر به  
وحكم الباني بحاله وان لم يصدقه المدعي فيما اقر به كان دعواه بمجالها والزوم الجواب فان اقر حكمه ما ذكرناه وان انكر قيل المدعي انك ببيته فان  
العم وكانت حاضرة اقامها وان تكن حاضرة قبل الحضرها واما ما ونظر في امره صا فاذا احضرها سمع شهادتها ان نفقت وانفقت  
دعواه ارضاه وان خالفها اسقطها وان ادعى عتية ببيته اخذ منه كسبل حتى يحضر البينة ما لم يزل المدعي على ثلثة ايام فان زل ذلك لم يزل كسبل  
فان احضرها قبل انقض المدة فذلك وان لم يحضرها ببيت متران قال ليس ببيته قبل له فان قد فان سكنت قائما وان قال تاخذني بحق  
قال للمدعي عليه تخلف فان نعم قال للمدعي فزاد ببيته فان قال لا اقامها وان قال نعم وعظمه وغوته وعرفه عاقبة اليه الكاوية فان اقر ذلك  
وان اصر حلفه فاذا حلف سق دعواه وان رد اليه كان له ذلك فاذا حلف ثبت ما ادعاه وان نكل بطل حقه فاذا حلف المدعي عليه بشرط  
في اليه ان اذ حلف لم يكن له رجوع عليه بعد ذلك بوجه لزم الشرط وان لم بشرط وادعى بعد ذلك عليه ان لم يبين قبل من له ان ثبت المال



کتاب الفہام

على غير ما ورد في البراءة من جملة ما ورد في حق من حضره اذا اقر المدعى عليه بالمال وكان المقر اذ اعان احد من الغيبة  
بجور عليه المزمع حكم اقراره وان كان من غير عاقل ولا بالغ في جميع اقراره وان كان عبدا وصداقه سببا وكان يفتي في النفس في حق من كان يفتي  
سببا فان بلغ الفصل بغيره كان سببا في جعله يفتي في نفسه وان كان يفتي في نفسه كان سببا في جعله يفتي في نفسه وان كان يفتي في نفسه كان سببا في جعله يفتي في نفسه  
في التجارة وطرفا في الدين مستعصي وان لم يكن مادونا فان في وقتها فاذ عتق موليا له وان كان يفتي في نفسه كان سببا في جعله يفتي في نفسه  
او جبره اقراره بما يوجب نصا او بما يكون مجبور عليه وما لا يكون مجبور عليه فالاول يقتضيه من اقراره والثالث يوجب اقراره به  
ثبت الحق باقراره في جميع اقراره وطالب المدعى من الحاكم اثبات اقراره فان كان الحاكم عرف المقر بخبره اشتهارا به في نفسه وشانه وكان عقله البشري  
انهم يفتي بوقف عنه لان اقراره عادلة فان لم يقبل بعد فهو كالحال محظور ويجوز ان كان مع المدعى كتابا يوجب ثبوت ما به بالبينه علم في اول الحكم  
وكتب تحت كل شهادة شهيد غش في مجلس حكمي قضاي او كتب له محضر وهو وثيق الحق وان ثبت الحق بالبينه من شهادة رجلين او رجل  
واحد من اركان المحكمة في كل من كان له الحق في نفسه او في غيره فان كان يفتي في نفسه كان سببا في جعله يفتي في نفسه  
فان شهد بالبينه على المتصل حكم به ولم يخل ما ادعى المدعى على حاضر يعبر عن نفسه وعلى غايك ميت وحاضر لا يعبر عن نفسه مثل المولى عليه  
فالاول قد ذكرنا حكمه والثاني يحكم له بشرط ان ثبوت ما به بالبينه عادلة ومنه ان اذ اختلف في اقراره ما يكون المدعى عنه فائمه او دين في وقتها  
ياخذها الحاكم ويسلمه من المدعى في اقراره المدعى عليه مال من بعض حقه قضى حقه منه وان كان من غير جنس ما عطفه قضى الحق من ثبوت  
التمس صاحبه لان يكون له دعوى على ميت ثم يجرى لودنه ان يقضوا الحق من وجهه دون ثمن ما يبيع عليه فان لم يكن له مال اطلاقا  
في الدنيا الا ان يكتسب الغناك المولى عليه بعد ذلك مالا وان سأل الحق على الغناك لم يكن له بخصه الحاكم مال يدينه وترا بكتب له  
الحاكم اخذ يحكم له به جازية اليها والميتة والعتبة والعبد في ذلك سواء فاذا ثبت عند الحاكم الاخر اقرار المدعى عليه من غير اقراره  
ستة اوجه ما اقره وان اقره في قضاءه او ادعى عليه بينه ورجل الشهود او النفس له من اقراره غير المكتوب عليه فالاول يكون حكم اقراره وثالثا  
يعبر به بالحكم عليه والثالث لا يقبل منه الا بالبينه والربع يوجب ثبوت اقراره فان كان بها والا لزم الحق وثالثا اصل ما يدين له لانه قد حله من اقراره  
لم يخل ما لم يقره وسواء فالاول لا يقبل منه والثاني لم يخل ما يوجد من ماله ولا يوجد ويكون قد مات فان وجد وكان للحاكم الحكم بالبينه  
بان الحاكم هو الحاكم عليه في جميع من المدعى عليه لتعلق بان لم تكن له بينة وحضر الحاكم عرفه فان اقرت بوجهه الحق وان اذكر لزم الحق  
! التمس من بينه ما كان من حق حكم به ولو غير التمس من الحاكم الكتاب غالب من فان بين حكمه وان لم يكن بوقف عنه وان لم يوجد لزم الحكم  
عليه ان مات وامكن ان يكون له ما لا يستل من اقراره وان لم يكن يقين الحكم على الحق فان التمس من الحاكم الثاني كتابا الى الحاكم اخذ  
له نقل الشهادة دون الحكم والمناصفة معتبرة في ذلك فانه ما يوجد فيه قبول الشهادة على الشهادة وهو مستحب يوم اللدنا والحق ما اذا  
قبض الحق من له والكتاب كان الحق دينه ولم يقره وكان عينا فصل في بيان سماع البينات وكيفية ترحيم بها المتحاكم على اقراره  
اما يكونان مسلمين وكافرين ويكون احدهما مسلما والاخر كافرا فالاول والثاني يوزن التوبة بين الخصمين الثالث يرفع المسلم عليه  
ولا يجوز له الحاكم ثمانية اشياء ان يصح باحد ما في غير موضعه تلقين احد الخصمين ما يرضى بالاخر والاشارة على احدى اركان ما قصد له من اقراره  
والهين وغير ذلك الا فيما يتعلق بحقوق الله تعالى فانه يجوز ان يفتي على ما يرضى الحق وتضمنه لثا صا بالمدخل في شهادة ترو  
لا تمنع ويمكن احدهما من التمس من اقراره باحد ما في الخطاب شيئا ولم يقره شيئا التوبة بينهما في المجلس والنظر والخطاب مع كل واحد  
الدين يمكن من تكون له حجة من اقراره والوكيل على من لا يفتي كالا في حجة وتضمنه لثا صا بالمدخل في شهادة ترو  
اشبه عليه حكم الحادثة والشهود واذا جلس الخصمان بين يديه وسكتا فالسكوت المدعى منك اذا فصل بين خصمين يجوز عنهما الى غيرهما وان كان  
لجائمة دعوى حقوق من ماله على واحد وكلوا باجمهم وكيل واحد او ادعى عليهم وتوجه لهم جاز الاقتصار على واحد لكل والا  
لكل واحد بوحدة ولا يجوز سماع الدعوى غير محذرة الا في الوصية وما يتجزأ الدعوى في الدين بشئ اشياء على الحق وبسته اشياء على البت  
فالثلثة قد اختلفوا في النوع والجنس والنوع وما يحتاج الى وصف طبع فاذا اختلف النوع مثل من ادعى ماله درهم فلان وكان بين الخصمين اقرارا  
ولو يثبت ذلك ما ائسده فالثلثة التي ذكرنا وبها موته واذا ثبت على التعيين في المدعى عليه فيخرج في العين مائة الصداق  
ضبطها وبالقيمة اذا لم يمكن وان كان غنيا فالفصل يخل من ثلثة اوجه ما تكون من ذوات الامثال ومن ذوات القيمة او محالة بالذات  
فالاول يخرج بالوصف الثاني بالقيمة والثالث ان كان محالة بها معا توهمها ما تها شاء وان كانت محالة باحدها توهمها بغير جنس فاذا  
حررتا الدعوى فالتمس الجواب بالبراءة الحاكم فان سكت جيب حتى يجيبوا اذا ثبت الحق لحكم بحكمه بالبراءة التماس صاحبه الحكم ان يقول حكمت  
عليك بذلك واخرج مما ثبت عليك والتمسك ان كان موضع عين من المدعى كان الحاكم مختارا بين السكوت وبين ان يقول











# من الوَسِيلَةِ

اما ادعى انه ولد له واحد عمو منه وخولته واخوته فلا قول لم يخل ما ادعى بفراش او بفراش من ثلثة او جله ما ادعى  
بفراش منفردا وبفراش حرة مشتركة وبفراش امه مشتركة فالعراش المنفرد ضربان اما كان اولاد صبيبا او باغا فان كان صبيبا قبل منه  
اذ لم يكن له نسب مع غيره من النكاح بالغا او مراهقا وقام ببنته وان لم يتم ببنته قبل منه بشرط ان تصد بقوله باه وان كان ان يكون ولدا ولذا  
ادعى بفراش من حرة مشتركة وقام ببنته قبل منه ويكون ذلك شيئا عقد يقع في موضع واحد ذلك اذا وجد له على فراشه امرأة تامة  
فاستقدا بها وجروها وان ادعى بفراش امه مشتركة لفرج في ذلك من حرجت فرجته من لشركا والحق به عزم الباتين قهلا لا مة والولد على  
قد تصديهم وذلك اذا كانا من بين شركاء فوطؤهما في طهر واحد علق ان ادعى بفراش اما ادعى بشيئة لعقد وبغيرها فان ادعى  
بشيئة لعقد وقام ببنته قبل منه ويقع ذلك ثلثة اثار مواضع اولها يكون بوطي امرأة قد عقد عليها بظاهر الحيا ثم بان انها ذات زوج وثانيها  
يكون بوطي امرأة قد عقد عليها لعقد فاسد وقد طمأ اخر وقد عقد هو ايضا عليها لعقد فاسدا وثالثها يكون بوطي امرأة قد عقد عليها  
عقدا فاسدا بعد ما طلقها من عقد عليها لعقد شرعيا وولدت لاكثر من ستة اشهر من وطئ الثاني فاما كون الولد من كل واحد  
وتنازعان فان قام كل واحد منهما ببنته على سواء وتراضتا وخرج بينهما وان كان لاحد منهما ببنته المحقبة ان لم يكن لواحد منهما ببنته اقترع بينهما  
ان ادعى بغير عقد لم يخل ما يكون صبيبا او غير صبيبا فان كان صبيبا لم يكن له نسب مع غيره من النكاح بالغا او مراهقا وقام ببنته او  
صدة مراهقا وان كان يكون ولدا قبل منه الثاني صدقة من ادعى نسب قبله ذلك **فصل** في بيان ادعى الزوجين في متاع البت  
اذا اختلف الزوجان ومن بينهما في متاع البت لم يخل ما كان في ايديهما معا او في ايديهما فان كان لكل واحد منهما  
بنته فالحاق قسم بينهما وان لم يكن لواحد منهما ببنته وبصلح لهما معا كان بينهما وان كان لاحد منهما ببنته حكم له ولكل  
لأحدهما ببنته حكم له وان كان في ايديهما كانت لبنته على اليد الخارجة واليهين على المتبنة **فصل** في بيان احكام اليهين وما يتعلق  
اليهين في الدعوى على بنته المستحقة اذا كان الحالف معسرا فانها تكون على بنته ويجوز له ان يحلف انه لا يملكه شيء مما ادعى به عليه نوى  
في الحال والحالف ضربان مسلم وكافر وكل واحد منهما ضربان احرس وناطق وناطق وجمل وامراه وصحيح ومريض وتوكلا لهما ان بالعد وجواب  
بالزمان والمكان واللفظ استحبابا بالعد بدخل في القسا واللقا وسنن حرسا والتاكيد بالزمان والمكان في اللفظ والاولا في الشبهة وبعد  
الصلوة المصطفى واما المكان في حلف في اشراف البقاع من كل بلد التاكيد باللفظ ان يحلف بقوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب  
والشهادة الزجر ارجح الطالب الغالب لقضا النافع المذهب المذهب الذي يعلم من المستر ما يعلم من العلانية والاولى قوله والله لا يمين  
بغير الله تعالى وبغير ما لا يحسن في صفاته فعليا الكافر يحلف بما يراه مينا وما يكون اذوع له واصلي والاخرس يتوصل بالحكم الى معرفة اقراره  
واستخاره والى تقرير حكم الحادثة بالاشارة والحضر يحلف بحكم من فهم اعراضه امكنه فاسد واذا اوردت حلفه فا توجه عليه ضع يده على الحصف  
وعرف حكمها وحلف بالاهاء الى سماء الله تعالى ان كتب اليهين على اوج ثم غسلها وجمع الماء في شيء وامره بشرب جان فان شرب فقد حلف وان  
ابا لم يخلو والرجل اذا كان صحيحا الحضر يحلف بحكم اذا توجه عليه اليهين حلف فيه وان كان مريضا وامكنه الحضر من غير ضرورة وكان وان لم يكن  
حلف في منزله والمرأة اذا كانت برية تحكمها حكم الرجل وان كانت نكحة تحلفها حكم اليهين من يحكم بينهما وبين خصمها في منزله فا توجه عليها  
اليهين حلفها في منزلها واليهين يتوجه على المنكر اذ لم يكن المدعى بشيئة قد يكون في جنبة المدعى اذ لم يكن له غير شاهد وامره ان ينهاجكم  
بشهادة يمين ولا يحلف الا بعد تعديله الشهود وتدخل اليهين في حقوق الناس لا غير ما كان حقا لله تعالى من وجبة حقا للناس  
وجبر دخل اليهين في حق الناس وحق الله تعالى كالسنة والحالف ما يحلف على فعل نفسه وفعله غيره فلا قول يحلف على القطع نفيها و  
ايجابا والثاني يحلف في الاثبات على القطع وفي النفي على العلم واذا استخلف والتمس الجواب من المدعى عليه لم يخل ما استخلف المدعى  
المدعى عليه والاراد عليه اليهين فالاولى بلز من الجواب على اللفظ لا اليهين كفاء اذا كان الجواب مستمرا على معنى الدعوى كان حكم  
اليهين الثاني بلز اليهين على اللفظ واللبنة مقدرة على عيني المدعى عليه بمسبة على عيني المدعى اذ انكل المدعى عليه عن اليهين لم  
حكم النكول ورد اليهين على المدعى فان استثبت حكم النكول ان لم يتعلل باقا ببينة او تحقق وانظر في حقا العرفان تعلل بشيئة من ذلك  
اخر فاذا سأل استحق اذا استخلف لم يكن له الرجوع الا برضا من استخلفه واذا اقام شاهدا وقال لا اخار اليهين سقط حقه فان ادعى  
ثاني في مجلس اخر وبشكل المدعى عليه غير اليهين ورد ما عليه بل ان يحلف ان ادعى قوبه الحق صامد بما كان عليه لبنته واليهين على  
صاحبه له رد اليهين **فصل** في بيان الشهادة اذا شهد بخبر بثبوت الحق لواحد على غيره وله من غيره ان يكون على غيره وقد يكون  
لشهادته لبنته بدل من اليهين كالفلسا او لاحد اشهادا وذلك فيما يحكم به بشهادة يمين الشاهد احد عشر مائة مسلم حرموا  
روا له ولد واخ له ولد واحد الزوجين وصبي وامراه وولدا وان اوكافرا مسلم الحرة قبل شهادته اذا كان عدلا في ثلثة اشياء الدين



# كتاب القضا

والمرور والحكم بعد الترتيب للاجتناب من الكبار ومن الاصغر على الصغار وفي المرة الاجتناب عما سبق ذكره من ترك صفة النفس  
فقد المبكّن وفي العلم بالبلوغ وكما لا تعقل ولا يقدر في قبول الشهادة لحد عشر سنة وانما الصغائر والبلوغ والافتقار بالقرينة والعدالة  
كانت عندها صفة العقل في الناس ان كان تدينها والنقص في الخلق والعلم ان ثبت صلاحه بالبرهان في الاثبات الى الوثوق وان تحملها بصيرتهم  
في حجة ان شهادته في كل شيء اذا ثبت انهم يؤخذون باول قول صلاحه الضمان والعبودية الاعلى سنده والولادة من لوان اذا كان المشهور  
تأشيقا قبل اخصر ولا تقبل شهادة من يجر منفعة لشهادته الى نفسه مثل العزم اذا شهد المفسد المحجوب عليه السبيل اذا شهد العبد والمأذون  
له في التجارة والوصي اذا شهد الموصي فيها هو وصيه مادام البهرار الوصية ولو كحل اذا شهد الموكلة فيها هو وكيله ومنه والاجرة اذا شهد  
مادام معه يتجوز شهادته في غير ما ذكرناه اذا ما انا بصفه من تقبل شهادته وتقبل شهادة اربعة نفر ولا تقبل عليهم شهادته ولا تقبل  
للمقادف والعدو وعدو ومن يرى باختره ومن قطع طهرته من ادعى عليه القطع والمسلوك اذا كان بصفه لعدالة تقبل شهادته  
على حد شهادة الحرة الاعلى سنده والمدبر في حكم العبد المكاتب تقبل شهادته على سنده بقدر ما تخرجه وتقبل شهادته في سائر ايام  
والولد تقبل شهادته لا يبر ولا تقبل عليه اذا شهد معه عدل اخر والولد تقبل شهادته لولده وعليه ومع عدل اخر والاخر والاخر كان  
حكم الزوجين على ذلك الصبي ان كان مراهقا وهو ابلغ عشر سنين فصاعدا تقبل شهادته في القضا والشجاج لا يبر ولا يقدر باول اكله  
وان كان غيره لم يقبل شهادته بحال فان تحملها صبي ابلغ وذكر تقبل اذا كان اهلا لها وكان لفاق والكافر اذا تحملها ما وكله لفاق  
ولا تكفر ثم ناب لفاق واسلم الكافر للمرأة قد ذكرنا حكم شهادتها قبل وكنت شهادة ولدنا في **فصل** في شهادته الفاسق صريان  
قادين وعنفون في القادين صريان اما قدن في وعمل وعنفون فان قدن وجوه وحقوق باربعة شهود ولا ينع لم ينسق وان لم ينع لم ينسق  
فندق وان قدن وعنفون وحقوق لم ينسق ولا ينعق بالاعتدالم تقبل شهادته حتى يوجب والقوبة فيه سيرة وحكمتها لتسيرة فيما ينعق  
الله تعالى وهي الندم على ما فرط منه والعزم على ترك المعاودة الى مثله والحكمة لم تحمل ما كان صادقا فيها بغيره وبين الله تعالى وكذا بانان  
كان صادقا قال لكن بجرام ولا اعوذ الى مثل ما قلت في صلح العمل بالصدقه قال وكان كان بقال كذبته فقلت في صلح العمل وعنفون  
صريان اما ان تكب معصيته لله تعالى لم يتعاق بالانسان ان تكب معصيته وعظم عزمه في الاول توبته وتزجر عنه واصلاح العمل بصدقه مع عدم علمه على امان  
والعزم على ترك مثله المستقبل والثاني توبته وتزجر عنه وداء المظلمة فان قتل ظالما سلم نفسه من ولى الدم فان غضب لا داود واستحل من  
صلاحه لم يصلح وان قدنا استحل منه وان ضحك اخرج اقر من نفسه ان تلف باللعزم واصلح العمل بالصدق في الجميع واخرج جميع ما ذكرناه  
**فصل** في بيان تحمل الشهادة لا يتجوز في الشهادة لاحد لا بعد ان يتجملها وهو عالم بها والعلم يحصل في ذلك ما حد ثلثة اشياء بالاشارة  
وحدها وبالسمع والشهادة معا وبالسمع والاستفاضة فالاشارة تتعلق بالافعال كالقتل والشرقة والوفا وشروط الحزم والرضا  
واشباهاها في اشياء من ذلك علم حقيقة فقد تحمل شهادته وجاز له ان يشهد على حسب ما شاهد قد يجنب منها اذا  
الامتناع منها الى ضياع حق من حقوق المسلمين ولم يؤذوا بها الى ضرر غير مستحق على ان شاهد وقد يخطئ في ادعى الى شيء من ذلك قد يذكر  
اذا علم او غرق انه شهدته او ادعى احد اخر بتبصير بعض الملائكة او اوضاعه او غيرها من غير ضار ولا مانع جاز له ان يشهد على  
ملكه والسمع والشهادة معا يتعلق بالعقود مثل البيع والصن والصلح والجارة والشرع وغيرها فان شاهد المتعاقدين  
وسمع كل ادم لعقد منهما وعرضها بالاشارة بعينها لاجاز له ان يشهد بذلك انقص وبقول شاهد اربع اشياء هذا الشيء انما يبر من هذا  
بكذا وان غابا وغاب احداهما لم يبر ان يشهد على الغائب بعد حصول العلم بثلثة اشياء بالاعين والاسم والتسبغ والعلم بذلك ركازة  
الحال وكان معه عدل اخر وذكره ان لم يكن ذا كراهة في الشهادة على ما ذكرناه والسمع والاستفاضة يتعلقان بسبعة اشياء بالنسب  
والموت والعق والوقف للملك المطلق والكساح والولاء وسجور له ان يشهد بذلك مطلقا من غير ان يعرض الى الحد بشرطين سماعة من  
ضامه اذ وشاعة واستفاضة في الناس اذا تحمل شهادته لم يحمل ما يتحمل على اقراره وعلى شهادته فان تحمل على اقراره لم يحمل ما يتحمل على رجل او امرأة  
فان تحمل على رجل لم يحمل الا بعد المعرفة بثلثة اشياء بغير حق يمكنه الا في مرفعه حاضر واسمه ونسبه حتى يمكنه الا في مرفعه حاضر واسمه ونسبه حتى يمكنه الا في مرفعه حاضر  
عاقلة جاز له ان يبر ان لم يعلم بعض تلك مرفعه عدل جاز له ان يبر شهادته الاعلى الوجوه لذي يتحمل ان يتحمل على المرأة مكان وان اسفرت المرأة ونظر  
اليها العدلان ليعرفها كان حاطوط ونحوها على الشهادة جاز في غير حق الله تعالى ما لم يبر او زوجة واحدة ولكن يمكن التحمل المرأة باحد ثلثة اشياء  
بالاستبراء والسمع من شاهد اصل وهو يشهد بالحق عند الحاكم ويشهد به وصيه يبر الى سبب جوبه ويجوز ان يشهد بها كل واحد  
فان شهدا ثلثان على شهادة اشبه جاز ولا تمنع الشهادة من الفرع مع حضور الاصل في اذنا بالاصل وكان في حكم الغائبان وهو وانما  
مريض او ممنوع او قد رجع عن الجحود وانما شاهد الفرع ثم حضر الاصل لم يتحمل من وجوبه اما حكم الحاكم بشهادة الفرع او لم يحكم فان حكم وحكم



مِنْ أَوْسَيْلِهِ

الأصل وكان عدل لا ينفذ حكمه وان كان بغيره لنا وبأن العدلة تنفذ الحكم وان تفاوتوا اخذ بقول عدلها وان لم يحكم بقوله من قبل محكم به  
 ان لم يحض الأصل وتغير حاله بفسق لم يحكم الحاكم بعد الشهادة الفرع لم يحكم بها وان حكم لم ينقض وان تغيرت بغير الفسخ حكم الشهادة الفرع  
**فصل في بياض الحكم الرجوع عن الشهادة** اذا رجع الشهود عن الشهادة لم يخل من ثلاثة اوجه ما رجع كلهم وبعضهم قبل الحكم وبعده قبل  
 الحق وبعده فان رجعوا قبل الحكم بطلت شهادتهم وان رجعوا بعد الحكم قبل استيفاء الحق فنقض الحكم حكمه وان رجعوا بعد الاستيفاء وكان  
 الحق مالا وقد بقي وعلى صاحبته ان تلفت عزم الشهود وان رجعوا كلهم عزموا بالنصب للمرة على النصف من أجل ان كان رجع بعضهم  
 عزم نصيبه ان كان الحق هذا انحصاراً وهذا الحدود والمقتضى من أجل انما كانت لبينة خطانا او تعدينا ولم نقبل ولم يبق  
 الجمل فالاول الزم الدية بخففة والثاني تغلط الدية والثالث يجب عليهم القود وان قال بعضهم خطانا وبعضهم خطانا وبعضهم تعدينا  
 لنز المخطئ الدية بالحساب المتعد القود على ما سنده في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى مع حكم الجراح والادوش وان شهد على انسان بالقتل  
 فقطع ثم جاء باخوته قالوا قد وهبنا والسادق هذا غير ثابتة بل المقطوع ولم يقبل شهادتهما على انسان وان شهد بالطلاق فاعتقد المرأة وتزوج  
 اخر ودخل بها ثم رجعا عن ذلك وعرضا المهر للثاني ودجعت للمرة الاولى بعد الاعتقاد من الثاني **فصل في بياض الحكم والتفليس** المحرم  
 صاحب المال من التصرف فيه وانما يكون لأحد محجب ما يكون نظراً لصاحبه وبغيره فالاول ثلاثة التصديق المحض والتفليس لثاني ايضاً ثالثاً  
 المرض للمكاتبه المفلس المحجب ضربان اما بصريح محجور او عليه بحكم الحاكم وهو ثلثان التفليس لمفسر ويكون محجوراً بغير حكمه وهو الباقي فاذا  
 بلغ التصديق شهداً وادى المكاتب له وصلى التفليس ببيع المرض هو محجور عليه فاذا دعي ثلثه وقضى الدين المفلس فاق المحجور ان  
 المحجور والمفلس من وكيل لدهون وماله لا يفي بها واذا دعي الغرماء افاضه غلبوا من الحاكم المحجور عليه جابهم اليه بثلاثة شرط بشوا الدين  
 حلول اجله وقضوا ما له عرقضاء الدين وبارز من المحجور ثلاثة الحكم خضر بغيره ما له وتعلق الدين بغيره ما به من المال وجعل الحكم  
 من وجد متاعه بعينه عنده اخر بغيره وان دعي الغرماء عليه لثب بغيره كان القول قوله مع اليمين وان وجد ما له به وقال هو  
 لغداً وكان حاضر او صدقه قبل منه وان كان بغيره لم يقبل منه وان دعي لثباً جلياً انحل اجل بعض الدين بغيره دون غيره اذا لم يكن  
 في المال وفاء **كتاب البيوع** **فصل في أحكام البيع** حقيقة البيع عقد على انتقال عين مملوكة وما هو حكمها من غير  
 العين بعض مقد على جهة التراضي في حاجة في صحة الى استعانة بشاكون المبيع ملكا للبايع او في حكمه بان يكون للبايع وكذا للمالك ولو اتى  
 او بغير المال لغيره ولثاني كون المتبايعين فان دعي التصديق ما لها ولثالث كون المبيع مشاهداً او في حكمه وان رجع كونه لغيره كان في الخامس  
 يقين مقاداً الثمناً لثباته لا لاجاب السابغ لقول ولثاني من تقديم الاجاب على القبول ولثالث ان يؤتى بالاجاب القبول بلفظه لما في  
 ان كان البيع شبهة في حاجة الى شرط اخر وهو يقين اجل الثمن ان كان البيع سلفاً احتاج الى ستة شرط اخر وهي كون البيع من وان لا مثال  
 اجله لتسلم الثمن قبل التفريق وكونا سلفه موجوداً عند حلول الاجل عام الوجوه يقين موضع لتسلمه ان كان لتفدية وانه لا يكون  
 منسوباً الى ما يحصل منه ان كان البيع من خارج الاجل من المال بها ما يطلب عليه من ربح غير منسوب الى اصل المال ولثاني  
 البيع صرفاً احتاج الى شرط ثلثة وهي ثلثة النفاض قبل التفريق ولثالث البدلية في القضاة اكانا من جنس واحد اختلفت الصفات  
 حكم سائر ما يدخله الربا في ثلثة البدلية مع اتحاد الجنس وحكمه كانت يدخل البيوع ثلثان جنادان جناداً لا جارة وجنا العن وجنا العيب  
 خيار بتفصيل لصفته وسنده كالحكماء ابو الجبار والجاراة ان رقي ما جره من غيره ولم يعرفه لم يتبع بذلك اذا عرف كان بخير بين البيع  
 وبين الامضاء وبارز الصبر في نفاضة الجارة وجنا العن ان يبيع شيئاً او يتبع وهو غير عالم بالقيمة وفيه عن لا يتغابن بملكه في  
 مثله فاذا علم كان له الخيار وجنا العيب يتبع شيئاً معيباً يعرف به فاذا عرف كان له الخيار على ما سنده كره وخيار بتفصيل لصفته ان يتبا  
 شيئاً سمي بعضه فاذا علم كان بخير بين الرضاء بقدر ما للبايع وبين فسخ البيع وخيار المدة وخيار المجلس وخيار الوبرة وخيار الشرط وخيار  
 المدة يدخل في بيع الجنا والفقوكة والمتابع في الجنا ثلثة ايام مالم يوجب البيع على نفسه ولم يتصل فيه ولم يقبل البيع على انتقاله  
 ولم يوجبا معا وخيار الفواكه للبايع فاذا رجع على البيع يوم ولم يقبل المتابع كان للبايع الخيار وخيار المجلس للميتايعين مع ما لم يتفرق وقطع  
 باحد جنس شيئاً بالتفرق ولو بخطوة واحدة وباجاب بيع منها او من احدها ورضا الاخر به باطل الخيار والعقد على شرط انتفاء الخيار  
 خيار الوبرة للمتابع وقد يقع للبايع ايضاً ويختص بالاعتناء بالمرئيه او بما هو حكمها فاذا باع البائع شيئاً ولم يبر المتابع وراه قبل ولم يره  
 حال البيع وكان البيع على ما وصفه وراه قبل نفذاً لبيع وان لم يكن كان للمتابع الخيار بين الفسخ والامضاء وينقطع باحد ثلثة اشياء  
 المبيع على ما وصفه بالرضا به وان لم يكن على ما وصفه بتأجيل الفسخ مع الامكان لان الخيار يجب على الفرو وخيار الشرط يكون من شرطه  
 اما المتبايعين للاحدهما او لغيرهما فان شرط لاحدهما مدة معينة من الزمان كان له الخيار في المدة وان شرط لهما واجتماعاً على فسخ



# كتاب البيع

وامضا نفذ وان لم يجتمع باطل وان شرطت الغرض او رضى نفع البيع وان لم يرض كان المتبايع بالتحايب كمنع ولا مضاعفا وان اراد دفع جزاء  
كان لهما وان شرط اداة محمولة او مطلقة لم يصح والبيع ينقسم عشرون قسماعا بيع الاعيان المرشحة وبيع جنات الوثيرة وبيع للنسبة وبيع لتلف  
بيع المراجحة وبيع التصرف وبيع بخلاف وبيع لغرض وبيع بنقض الصفقة وبيع كجوان وبيع الفضو وبيع لاقلة وبيع القمار وبيع للمساومة وبيع  
وبيع التملو والاذان وبيع مالم يقبض والاذان وبيع مالم يقبض وبيع ما يباع حلا بعد حلا وجرة بعد جرة وبيع بدخلة لربا وبيع لفاسد  
واحكام لثمة بالغيب **فصل** في بيان بيع الاعيان المرشحة وبيع الاعيان المرشحة شرطان مطلق ومشرط فلما تطلق يجزئ للعقد بشرط التفرق  
او باهوى حكمه من العقد على شفا الحظ او ايجابا لبيع او باطلا لغيره فان كان لثمة اشهاد وخرج معيبا انفسخ البيع وان خرج احدا للدين  
مستحقا او كلاهما لم يخرج المستحق بطل البيع وان كان الثمن موصوفا وتغابضا واحدهما صح البيع وان خرج الثمن معيبا او مستحقا وان لم يتقنا  
ولا احدهما كان المتبايع اولي به الى ثلاثة ايام فان وفى الثمن او قبض المبيع استقر البيع فان لم يفعل كان المبيع بعد الثلاثة ايام مختارا بين فسخ البيع  
امضاثة وان تلف المبيع قبل التسليم كان من ضمان البائع وان كان بغير تفرط منه الا ان عرض للتسليم ولم يتسلم المتبايع فان تلف بغير تفرط كان  
من ضمانه على كل حال والمشرط صريحا بان مشرط بنقل العقد مثل شرط انقضاء الحظ او قد يتناحكه ومشرط لا ينقل العقد هو ايضا صريحا  
احدهما يكون الشرط غير مقتد وبفسد البيع والثاني يكون ايضا صريحا بان احدهما يكون من احكام المبيع وهو مصنف الحظ او الفواكه على ما ذكرنا  
والثاني ايضا صريحا بان احدهما يقتضيه العقد وان شرط كان تاكيدا وهو ثلاثة اشياء احدا الحظ او الدرك ونقد البذل والغالب من التقو  
امكان ما يتعامل به اهل البلد اكثر من واحد من التقو وان لم يكن احدهما غالبا لم يعين بطل العقد والثاني لا يقتضيه العقد هو ايضا صريحا  
احدهما يكون مصلحة للمتعاقدين وهو تسعة اشياء اجل الثمن وخطا المدة والاقالة والوهن بالثمن لا قراض ولا اسلاف ولا استلاف في  
بيع اخر والنقصان من المصلحة والاشهاد والثاني ان احدهما قد وعينه الشرع ولزم مثل شرط الاعتاق في بيع المملوك والاخر قد منع من الشرع  
وكان باطلا مثل شرط تبرئة النقص في المبيع كما يقتضيه التمسك كان المتبايع لسانا او رضاهما ثوبا او شجرة او ذرع او معدن وغير ذلك قال ابي عبد  
الله الارض كان البيع واقعا على الارض ون ما فيها وان قال بعتك بما فيها دخل جميع ما فيها في البيع مكن نقله ولم يمكن وان قال بعتكم ما فيها  
دخل فيها كل ما كان ثابتا فيها ودون المنفرد فكان فيها عين مجزئة ماؤها لم تدخل فيه وان لم يدخل فيه **فصل** في بيان بيع جنات الوثيرة وبيع  
بياع موصوف غير مرقم ولا مؤجل فهو مشروط بجنات الوثيرة فان كان على ما كان لبيع ما مضى وان لم يكن كان المتبايع بالتحايب على الفور بين الفسخ  
الامضاثة والتمسك بشرط ثوبا او رضاهما التي يتفاوت الثمن لاجلها وتعين جنس الثمن ومقداره ولا يغتفر في البيع باعدال بخلاف مرقم  
مشدودة فيها متاع ومعها كتاب فبها وضمانها عليها فاذا فسخ كانت ودنا لوصف كان المتبايع الحظ وان كان فسخه فالحظ المتبايع **فصل**  
في بيان البيع بالنسبة مما يقع ذلك بثلاثة شروط يجب ان يبيع ووصفه وبيانا مقدرا للثمن وجنسه وتعين اجل الثمن في الشهر او يوم وسهوه  
وان باع بمئين متفاوتين الى اجلين مختلفين لم يبيع وقبل يلزم اقل المئين في ابدل الاجلين الاول هو الصحيح **فصل** في بيان بيع لتلف  
انما يبيع دالا في ذوات الامثال ودون ذات القيمة اذا اشتمل على ثمة شرط وصف المبيع وبيانا النوع والمقدار بالشئ المعلوم وبيانا الاصل  
وان يؤمن لقطاع المسلف فيه عند محله عام الوجود وتعين موضع التسليم لكان لنقله ليرة ومشاهدة راس المال او وصفه وتعيين  
وقبضه قبل التفرق فان سلف في الجواب صح بسة شرط النسبة بالبلد المحلول منه اللون والهيئة والجودة او الزداة والهدائة والعقاة  
وان سلف في الجوان وصف بسة وضما النسبة لسن واللون والذكون والافوثة والجودة او الزداة والهدائة والعقاة  
احتاج الى بيان نوع اخر والتمن بوصف ايضا بسة وضما بالنوع والبلد واللون والكبر والصغر والجودة او الزداة والهدائة والعقاة  
او اكثر وحكم الفواكه كالت وهو وصف المملوك باللون والنوع والساق الفد الذكورة والافوثة والجودة او الزداة وان كان النوع او الهدائة  
بالبلد واللون جمع ذلك الى ما ذكرناه وتوصيف لا يخلو من ان يباع على ما ذكرناه بوصف المثلوب بثمانية اوصافا بالجنس والبلد والطول والعمق  
واللبن والخنونة والريانة والغلظ والجودة او الزداة والصفاء او كونه شافا والقطر بوصف بسة اشياء بالجنس والبلد واللون والخنونة  
الخنونة والجودة او الزداة وطول العطب قصه وكان حكم جميع ما يباع فيه في كل صفة يتفاوت الثمن لاجلها ولا يجوز لتسلف فيها الا  
يقدره بالوصف لا في الاشياء المتخلطة ولا الامتعة المتخذة من جنس خضاعدا ولا في المتشابهة لشيء مخصوص ان اراد ان يبيع المسلف ما  
فيه من المسلف عند حلول الاجل وقبله بحسب ما ابتاعه اكثر من الثمن الى ابتاعه لم يجز وان باع بحسب غير ذلك جاز ويجوز للمسلف  
توكيل المسلف في ابتاع المسلف فيه بماله وقبضه عوضا عنه ويجوز الاستدانة بحسب ان اراد وعي فيه شرط كسلف **فصل** في  
بيان بيع المراجحة مما يقع ذلك بشرطين تعين راس المال وبيانا مقدرا للوج وتعين راس المال باحدا وبعدة الفاظ اشترت بكذا او داس  
مالي فيه كذا او قوم على كذا او هو على كذا وتعين مقدار التبع باحد وجهين ابيع بكذا او ارج عليك كذا وان اخذ في البيع صنفه







# كتاب البيع

بائع من غير ما يبيع واد البائع او ضاوع من غيرها واستحققت لم يملك المبيع كان المستحق يخرجه من ان يبيع وبهاخذ ربح ما فسد بين  
 انه باخذ لنفسه بر بخره المثل وما اتفق به عليه وللعادى من الرجوع على البائع ان لم يعلم ذلك انما المبيع كان للارض بما فيها واد  
 عليه ما انفقه مع اجرة العمل **فصل** في بيان بيع تبعض الصنفه تبعض الصنفه ان يبتاع الانسان شيئا يخرج بعضه مستحقا او بطل  
 الباع في بعضه مثل ان يبتاع دارا او ضعة او متاعا او مملوكا او غيرها وكان بعض جميع ذلك غير البائع ولم يخرجه مالكة او يبتاع حرا او عبدا  
 او حرا او عبدا او غيرهما او غنما في صنفه فلا تبعض الصنفه كان للبائع بالجميع والجميع للبائع ولو ضا  
 بيع ما صح واستمراد التمسك ما خرج مستحقا والمستحق من الصنفه فبايدخل فيه الصنفه ومن ساقها **فصل** في بيان بيع كذا  
 في آتى وبهية لا ادعى انما يجوز من بيع المالك من العبد الامانة من كان في حكمها من المدينين او في البيع التدين والمكاتب لم يشترط ان  
 يخرج عن اداء مال الكتاب ولو امان ولدها او غيره من ممتلكاتها مع بقاء الولد واليهية ضرورة ان ما يملك كذا او يخرجه مال ولا يملك  
 بيعها الا اذا عرض امره من ذلك لثان اما يمكن ان تنفعا بها مثل جوارح الطير والبيع وكلب الصيد والماشية والزرع وكذا  
 والسحاب والفتك والتمور وسباع الوحش لان تنفعا بجلدها وصيدها مثل الفهد والتمر والذئب شيئا ذلك جاز في جميع  
 ذلك اما لا يمكن ان تنفعا بها ويخرج بغيره هو ما سوى ذلك الا ان كان من الدمي النعم اذا كان حرا مل وبعت مطلقا كان الولد  
 للمبتاع الا اذا شرط البائع وقال اشترط الباع ان يكون للبائع الا اذا شرط للمبتاع والمبتاع في بيع كذا او يخرجه مال ولا يملك  
 شرط ولم يشترط ان مات في هذه المدة الا ان كان في يد البائع كان من ماله وان مات في يد المبتاع ولم يتصرف فيه بالبيع والبيع ولا جارة  
 او الوقف والعقود والتدبير والكتابة وان كان مملوكا او بالولي ان كان له ماله وان مات في يد المبتاع ولم يتصرف فيه بشي من ذلك كان من مال المبتاع  
 ولا من امتلك من ذوات لا اقرا واستبرهت بجهته وان كانت من ذوات الشبه ونحوه وربعين يوما وانفق مدة الاستبراء على البائع  
 وان كان المملوك له مال لم يخرجه للبائع وبيع مع المالك ان كان الثمن اكثر مما ماله من خمسة وكان من غير جنس ما معه صح على  
 حال وان لم يعرف مقدار ما معه بجنس لم يخرجه وان باع بغير جنس صح وان باع المملوك دون المالك صح فان شاء سوغه المالك وانما استبر  
**فصل** في بيان بيع الفضول هو ان يبيع الانسان ماله بطل ولا يكون وكذا المالك ولا يباع عليه بوجه من غير ان ينفذ  
 كانا ببيع موقوفان اجاز ما لهما صح بغيره وان لم يخرجه بطل **فصل** في بيان بيع الاقاليم بيع الاقاليم ببيع باربعة شروط احدها ان يبيع  
 بما يكون من ذوات الماشي والاشيان ان يبيع المدة التي يقبل فيها والثاني ان يبيع المدة التي يقبل فيها والثالث ان يبيع المدة التي يقبل فيها والرابع ان يبيع المدة التي يقبل فيها  
 ولا نقصا والرابع ان يكون البيع مما سبق الى تلك المدة من غير ان ينفذ بغيره حاله فان باع شيئا على ان يقبل البيع وقت كذا بمثل  
 الثمن الذي يباع به منه لم يخرجه لان المدة التي فيها باعها فان جاء به بعد نقضاء المدة لم تخرجه وكان يخرجه ان كان البيع  
 في المدة المضروبة كان من مال المبتاع وان حصل منه غلة كانت له لان الخراج بالضم **فصل** في بيان بيع الثمار وبيع الثمر وما يحصل  
 من الاشجار لم يخل ما باع مع اصله ومنفرد فان باع مع اصله صح ولم يخل ما اطلق ببيع الاصل وبيع الثمر او قد وقال بعتك الشجر والثمر  
 فان يند صلح لبيع وان اطلق مع الاصل قد بدء صلح الثمر كان الثمر للبائع الا ان شرط المبتاع وان لم يند صلح لهما كان الثمر للمبتاع الا ان  
 بشرط البائع وان باع الثمر قد بدء صلح ببيع الباع وان لم يند لم يخل ما باع لستين واكثر او باع لستين واحدة فان باع لستين واحدة لم يخل  
 اما باع بشرط القطع في الحال وقد صح وان باع على ان يند على الشجر او باع مطلقا لم يخرجه فان تلف مع صحة البيع كان من مال المبتاع وان  
 وكان البائع فاسدا كان من مال البائع وان باع لستين واكثر صح وان لم يند صلحه والمخالفة والتمر بغيره حرام والمخالفة ببيع المسائل التي لم يند  
 المحب فيها واشتد المحب من ذلك التسليم والتمر ببيع الثمر على وسر الخلل بغيره وان باع محب اخر من جنس بغيره بغيره لم يخرجه ايضا الا  
 العرايا وما يبيع ذلك بغيره من المسائل من طريق الخصر لتفاضل الفرق والعرايا وما يكون في الخلل دون غيره وقد روي في بعض  
 الاجزاء جواز بيع ما في التسليم وما على وسر الخلل محب من غيره وعمر من غيره وفي الثمر ببيع ما على الخلل بغيره والبيع ما ذكرنا **فصل**  
 في بيان بيع الشربيل او ضربان مباح ومالك المباح ضربان اما يجرى في مزاد الناس او يخرجه المالك ولا يجرى فان جرى كان للاعلى ان يجرى  
 على الاسفل للزراع الى الشراء وللخل الى الكعب ثم يرسل الى من هو اسفل منه وليس له ان يبيع شيئا من ذلك الا ان استحسن  
 ظهر اخر عليه الا اذا فضل عن مزاد من يجرى للماء الى مزاد من لم يجرى الى مزاد من الناس لم يخرجه لصلح ببيع شيئا من ذلك الا اذا اتملها  
 بالحقارة اما بان يستحق في فترة واجرة واستحسن ظهر عليه ملكه او في وضو لا مال له واجرى للماء فادام ملكه بالحقارة فجاز له  
 ان يبيع ولا فضل ان يندل الفاضل من حيث بغيره من محتاج اليه والملاح ان له بغيره سواء كان من غير مملوك او فناء او غير  
 على ارض مملوكه او بغيره ماله او اجري بين الماء من المباح وسواء باع نصيبا من صلح او قدرا معينا ينفق به يوما او ليلتين







کتاب البیع

اما حدث عند المتابع غيب خبر احدث فان حدث لم يكن له ان رد وكان الرد لا يشترط الا ان يقبل البائع لم يبيع بما حدث عنه من الغيب في الحديث  
عند عيب الخرج لم يخل ما ظهر من بعض المتابع عيب بالكل فان ظهر ما لكل من ذلك حكمه وان ظهر ما لبعض لم يكن له رد والمعتب من غيره فان  
شأ رد الجميع واستمر الثمن وان شاء اخذ الرد وشي على ذلك لو ابتاع جماعة متاعا بالشرط وظهر عيب واحد لبعضهم لم رد وبعضهم لا رد في ذلك  
لهم ذلك حتى يفتقروا على الرد وان كان غير قربة عن المتابع حال البيع العيب لم يكن له رد وان عرفت بعد المثل رضى به وعرفه فالتعيب لم يكن له رد  
لرد وان لم يعرفه فالتعيب عرف كان له رد وان ظهر العيب كان بخلافه من ثلثة اشياء الرد والارش والرضا فيسقط الرد باحد ثلثة اشياء  
بالرضا وبطلان الرد بعد العلم به اذا عرفت ان الرد ويجوز عيب جرحه والعيب يكون عيبا عند اهل الخبر والمعرفة بها والعيب المتأخر  
عشر الخجون والمجذام والبرص هي من احداث السنة وان ظهرت بالمساوكت قبل سنة من يوم البيع كان له رد ما لم يجد عند عيب جرحه  
ان حدث لم يكن له الرد وكان الرد لا يشترط ان رد يومه على السنة لم يكن له الرد والحجب نقصان الاعضاء وبانها وكونها خائفا وسارعا وابقا  
كافرا اذا شرط كونه مسلما والامنة والعبد ذلك سواء وبين يديها خائفا شعها وان لا تخضع في مدة ستة اشهر لم يكن له رد ما لم يخلص في ذلك  
الامنة لم يعلم بها عيب لم يكن له رد ما اذا كان العيب جرحا وكان عيبا في ردها وردها معها نصف عشر قيمتها وان كان الحبل يملوكا لم يبيع  
في ذلك رد الاختلاف المتابعان في العيب لم يخل من ثلثة احوال ما امكن احد من العيب كل واحد منهما اولم يمكن للاعتدال احدهما فان  
يمكن للاعتدال احدهما لم يخل الى بقية وان امكن ان يكون عند كل واحد منهما وكان هناك بقية حكم عليها فان تعاضت بينهما اخرج بينهما  
وان لم يكن لاحدهما بقية كان اليه على البائع وان اختلفا في البرائة من العيب كان للبينة على البائع وان علم بالعيب نقص قبل الرد  
لا الارش قال الشيخ ابو جعفر رضي الله عنه في ثلثة احوال كان الرد لا يشترط فيه رضى بوجوب ضل في بيان اشياء تتعلق بالبائع  
من كان له حق على غيره مؤجلا واناء به قبل حلول اجله لم يكن له رد بغيره فاناء به بعد حلول اجله فغير موضع للتسليم فكان اناء به في موضع  
التسليم وكان من غير جبره ونوعه فكان وان اناء به من جبره موضع للتسليم وكان مثله ان له القبض لم يقبض فلفه كان من ماله وان  
اناء به زيدا عليه في الصفقة لم يقوله وان كان في القدر لم يقوله مثله وقد وثق في رد وان اناء به ناقصا عنه في الصفقة لم يقوله  
وان ان به ناقصا في القدر لم يقوله وطالب البائع والاقالة فخرج ويجوز قبل القبض بعد بثلثة شرط الاقالة على مثل الثمن بغير اناء  
ولا نهضا ومن استصنع شيئا قبل وفعل الصانع كان بخلافه من التسليم والمنع والمستصنع من القبول والرد ولا يجوز بيع واحد من جبره  
وذا باع ثوبا بدينار على قوله كذا فردا ذاك كان للبائع ان يفسخ ولا مضاهي يكون شرطا له بقدر ان يادة وان نقص وزن كان  
الخيار للمتابع انشاء وضو انشاء ودفع على هذا حكم الارض اذا باع او رضى ان يفسخ او يفسخ فخر اذا انقضت **باب الشفعة**  
الشفقة هي ان يملك احد الشريكين عند انتقال نصيبه بغيره بغيره شرط واحد هان ينقل عنه بالبائع والثاني ان يباع به وان لا يملك  
من الثمن والثالث ان يملكه في نفس البيع وفي حقوقه من الثمن وفيهم في التاخير ان يملكه بالبائعا او يبيع ان يقبل المتابع لشفقة اذا كان  
او عقدا او الحاسن ان يكون المتابع بين اثنين في التادس ان يكون الشفع مسلما اذا كان المتابع مسلما وان تابع المطالبة بها على الفور ونسقط  
بطلان الشفعة شيئا بان انتقال الملك بغير البيع وبدون التهمة وبزيادة الشريك على اثنين وبتميز جميع الحقوق وباشراع باب البيع في موضع  
اخر اذا وجبت الشفعة بالاشراك في الظاهر وبان يكون الشريك كافرا او المتابع مسلما وبقيمة التاخير بالمهاجرة وسرقات الشفع على  
المتابعين وعلى احدهما وبان يشهد على البيع ان يملك عن طلب الشفعة بخلافه او بابا بغيره لا يبيع اذا عرض عليه بغيره مع بيعه بغيره  
او بمثل ذلك اذا عرض عليه بالبائع من فردان وبيع منه ببيع بغيره بعد ما علم بثبوت الشفعة قبل المطالبة بها وبغير الشفع عن اثنين بالمالقة  
بالثمن فتمت الشفعة على المتابع وبان يملك على حد ما يلزم المتابع ويلزم للغائب لظن الا لوقفا اذا كان غيبا وللشفقة ان يبيع  
من الاقل لرد العيب وان يفسخ البيع اذا باع ما ابتاعه واعلم به وهو بخلافه من ابطال البيع الشفعة على المتابع الاول والرضا بالبائع وشفقة  
على المتابع الثاني والشفقة بوفد كالا موال **باب الاحتكار والتلفي** الاحتكار يدخل في ستة اشياء الخطه والشفقة والتلفي  
الاحتكار هو ان يملك على غيره من بطل جواره فان كان راجعا من موضع وادى جلبا وابتاع شيئا جازا وللمشتري ان يبيع متاعا  
البدوي في الحضر ويستقصي بغيره ليس له ان يبيع لبادي البدوي **باب بيع** يباح الحكم الوزن والناقد والمنادي والكيل والواو  
الوزن ما بين النفر واجرة على المتابع والمتاع والجرة على البائع الناقد والذلال على المتابع والجرة المنادي والكيل على الناقد والواو



مِنْ كَوْسِبِكَ

والله



کتاب النبی

والثاني ان يكون ذلك فرض مستأنف لا يصح العرض ولا الرضا ولا الشراء والثالث ان يكون ذلك فرض فرضي وهو غير ثابت بالعرف  
يكون الثمن او قيمته ولا يصح الشراء والثاني ان يكون معلوما ويصح ذلك اذا ثبت ان الرضا يقع من مالك التصرف بشرائه وبيع العقول والشيء  
والطبعة وغير ذلك من المثلث فان يبيع بغير منعه وبغيره فان ذلك المثلث يصح وان هلك الرضا بغيره بغيره انما هو المثلث ان هلك  
بغيره من غير ذلك المثلث انما هو المثلث ان يبيع بغيره وبغيره انما هو المثلث ان يبيع بغيره وبغيره انما هو المثلث ان يبيع بغيره وبغيره  
مدى الاجل ولا يمكن لاحد مما يبيعه الا ان يقول قول الرضا مع اليمين الثاني ان كان له القول كان له القول قول الرضا مع اليمين واليمين  
مكتوبة فان ادعى صاحب المثلث كونه رده بعد عدة وخبره كونه رده عنما فان اغترض صاحب المثلث بالدين كان له القول قول الرضا مع اليمين  
القول قول صاحب المثلث مع اليمين وان رده عنما فان كان له القول قول الرضا مع اليمين كان له القول قول الرضا مع اليمين وان رده عنما  
به ولم ينفق رده قد رده ما ينفق به **باب بيان الاجارة** الاجارة عقد على منفعة بعوض ولا يقع فيه بيع ولا اجارة ولا عمل ولا عتق  
بطل ولا جهر منه ومنه ومنه لا ينفق المخصوص بالعمل او لولد او بنت او غيره بل ينفق على العمل المجرد ولا ينفق على العمل المجرد ولا ينفق  
العمل والاجارة تكون العمل معلوما او المثلث يبيع على رده دون المدد وكل واحد منهما مضافا من جهة رده او من جهة نقصان او من جهة نقصان  
من غير رده فتم يوم الثالث المثلث بعد رده اكثر فتم من يوم الثالث ان تلف من غير رده فتم من يوم الثالث المثلث بعد رده اكثر فتم من يوم الثالث  
كلها ويجوز احدى اهل المثلث ان يبيع على رده من المثلث ويصح رده لاجرة مستحقة اذا كانت مشاهرة وان لم تكن  
في عقد الاجارة تسليم ما وقع عليه عقد الاجارة بعد اتمام من وقت العقد ونفقة الاجارة باسقاط المورج ولا تسقط المنفعة باسقاط المورج  
ولقد اهل المثلث الاجارة ولذلك على هذا المنفعة فان اهدم المسكن المستاجر بغيره من المثلث ان يبيع على رده او من جهة نقصان او من جهة نقصان  
وان اهدم بغيره من المورج او بغيره بغيره من المورج اهدم ما سطر الاجارة الا ان يبيع الى حال العتق واذا لم يمكن المستاجر ان يبيع على رده  
من غير سبب سقط عنه مال الاجارة حتى يعود الى حال بيعه لا ينفق به ولا ينفق على الاجارة بالبيع فان علم المورج بالاجارة لم ينفق على رده  
مدى الاجارة وان لم يعلم كان له المثلث ان يبيع على رده ولا ينفق على الاجارة بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج  
شرط المورج ان شرط ان يبيع على رده المسكن بنفسه لم يكن لان يبيع بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج  
والحداد وان يبيع منه المورج الا ما مضى به مثل الترخيب وان ينفق على رده المسكن وان يبيع بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج  
من مال الاجارة فان احدث فيه حادثا غير سبب الاجارة جاز ان يبيع البعض ثل مال الاجارة وباكثره لكل باكثر منه وضمنه غير المورج  
كونها مقدرة ومنفعة المورج ان تكون مقدرة وغير مقدرة فان استاجر بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج  
فان استاجر للمورج بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج  
وعجز وانفق بطل الاجارة فبما بقي وان استاجر في الدقة وصف المورج باربعة اشياء بالجنس والنوع والحيز وكل ما يختلف الاجارة بسببها  
وتلف وغاب غمرا فان استاجر للمورج بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج او بغيره من المورج  
للمورج الاحتياج الى اربعة اشياء كونه مشاهدا او في حكمه وتعيين المدد والعمل وتعيين الاجارة ومشاهدة ما يبيع عليه وحكمها وان استاجر  
مرة او مرة للرضا احتياج الى خمسة شروط مشاهدة الصبي وتعيين البهت الذي يرضع فيه وتعيين المدة والاجارة وكون العمل مجزيا  
فان اطلق الاجارة لزم الاجرة ماله وان قيدت لزم على شرط وان عين الاجل لزم العمل على حسب العمل وهو دين الناس **باب الاجارة**  
المزارعة والمخارة واحدة وهي عقد على ارض وبعضها يخرج من مائها وهي ثلثة اشياء صحيحة وهي ما يقع فيه شرطان تعيين الاجل وتعيين  
ما يبيع له العمل بالثمن مشاهدا مضمونا الى العمل مكرهته وهي العقد على كذا متا او قفرا او ماشا به وذلك من غير ما يخرج منها وفاسدة  
وهي ما سوى ما ذكرناه واذا كانت المزارعة فاسدة لزم اجرة المثلث سقفا المستحق مكان بالنصف والثلث ومثل ذلك لزم ان كان  
بالامساك والقفرا والمزارعة الصحيحة ضرر بان مشروطه ومطلقه والمثلث من اربعة امساك بان يعمل فيه بنفسه وشرطان يزوج شيئا  
معتبرا او شرط على العامل مؤنة الارض وعلى المزارع ولزم الشراء الا انه يجوز للعامل ان ياخذ شيئا يعمل معه ان كان له مؤنة معلومة  
ثم زاد لزم العامل قد المعلوم دون الزيادة وان شرط على العامل شيئا يؤدي الى صاحب الرضا جاز على كراهية ولزم وان استاجر  
الارض للمزارعة والغرس من مائة وعشرين رطل **باب المساقاة** المساقاة عبارة عن دفع ثلث الى غيره نخلا او شجرا لمفوا  
او كرم على ارضه او على ارض غيره او على ارضه او على ارض غيره او على ارضه او على ارض غيره او على ارضه او على ارض غيره  
العامل ونفقة المثلث والقرى ويقاع على بعد ظهوره لست اذبه المثلث لا ينفق مع عامل صاحب النخل فلا ينفق على غيره من المثلث ولا ينفق  
النواكز والتمرها على العقد على البعض لبعده وعلى البعض سائلا او قفرا واكثره لشرط سائعا من المدة الى سقوط العمل عن العامل او انقضاء



مِنْ أَوْسِيَانَا

[illegible]



# كتاب الجنا

من علة جرة وهو عقد جاز من الطرفين ويقع بالتسليم وهو من ان يرضى به وهو مضمون وغيره فهو من ان يرضى به من غير مضمون  
 ضربان فاقض من الاصل وارث النقصان نقص شيء من اجزائه وذهب جديته فان في الاصل لم يضمن الا ان ضمن الارث لم يضمن  
 المضمون لم يلزم فيه الضمان الا بالتقرير وان اختلفا في التقرير كان القول قول المستعير مع فساد البينة وان اختلفا في التضمين فكان ان  
 اختلفا في البينة كان القول قول المعير مع فساد البينة وان ملك مضمونا لم يضمنه يوم قبضه وان ملكه غير مضمون بالتقرير لم يضمنه  
 يوم التملك **فصل في الغصب** الغصب الكسب على مال الغير من غير اذن ويجب رد من غير مطالبته بانه باق مع من اذنه ان كان  
 له مال مستقل ومنفصل وبقي الا وهو مع مثله ان تلف كان له مثل او قيمته كان من ذوات القيمة ومع ارش النقصان ان نقص منه شيء  
 مع جرة لعل ان كان له عمل او لم يعمل مع لاجرة ان كان له لاجرة مثل الدار والعقار ومع العقر والولد والارث ان كان له جارية ولجدها او  
 نضت قيمتها بالولادة وكان هو ان عمل غيره من غير ان يرد عليه لاجرة مثل من غصب ثوبا او قطنا او نسيج منه ثوبا وان عمل فيه  
 عملا لا يعين مثل ان يصنع ثوبا لغصوب شركه صاحب الصنيع فان نقص قيمته او قيمته احدى اجزائه ان تلف المصنوع ضمن قيمته اكثر  
 ما كانت من يوم غصبه يوم التلف ان غصب جارية فباعتها فخصمت خرجت فربح ضمن الجميع وان غصب كلبا ورضع ذرع بينه وولده  
 الشعيرو ضمن به دابة والبعض وضع تحت جارية ضمن غير لاجرة وقيمة الشعيرو والبعض **فصل في نيبا اللقطة والضالة اللقطة** ما  
 وجد الانسان الغنم فاخذها والضالة ما يضيع من الانسان من جوارحه او غيره فالحبث او النسيء او الضرب او غيرها مما هو متنع من صغار السباع  
 مثل الابل والحمل والبغل والثور وما هو غير متنع من صغار السباع مثل الحمير والغنم وغير الجوارح اما وجد في الحرم او في غير وهو ضالة  
 اما وجد في فلاة او في غمران او في بطن حيوان او تحت الارض فلا تحرق ويملك للمالك ولو لم يملك لم يملك له ولو وجد  
 فاذا التفت نحو اصغر ارفع خبره الى الحاكم لينفق عليه فان لم يجد انفق هو عليه ان لم يجد احد فاذا بلغ واليه يرجع عليه فاذا كان الصغير من المملوك  
 في حكم اللقطة والمراهق في حكم خبر الى الحاكم لينفق عليه فان لم يجد كان ذاكسب كانت نفقته كسبه فان لم يكن انفق عليه يرجع على صاحبه  
 فاذا ظهر فاذا ظهر وجعل له لاجرا استحق وان لم يجعل له جرت في البلد عادة لشيء استحقه وان لم يجد له جرت في المصر كان له دية ولو كان  
 وجد خارج المصر كان له ربعة دنانير قيمة كل دينار عشرة دراهم والحجوة المتنع من صغار السباع او تركه صاحبه فان ضل كان يملكه وان كان  
 حكم المملوك اذا رد على صاحبه كان غير يملكه يملكه موقوف فان جعل له صاحبه جلا استحقه وان لم يجعل له كان يملكه على العاقبة  
 واذا احدثه ضمن وان تركه صاحبه من جدد وكلال في كل واحد ومثل المهر لغيره لاجل وان تركه في غير كل واحد ولا ماء وكلان وان كان غير متنع وجلا  
 في خبره كان يملكه خبرا بين ثلاثة اشياء ان كان غنما اما اكل بالاضمان وانفق عليه تطوعا او دفع خبرا الى الحاكم ليحكم فيه وان وجد في الغمران وما  
 به الى نصف من سبعة هو خبر بين الاتفاق عليه تطوعا او بين ان يدفع خبرا الى الحاكم وغيره وان وجد في الحرم عرف سنه فان جاء صاحبه الا  
 صدق ما به عنه بعدت من غير ضمان وان وجد في غيره وكان طعاما ان شاكلها بضمان وان شاء رفع خبرا الى الحاكم وان كان اذنة او حنظل  
 او حذام يبيع له بحال وان كان خبره لك بما قيمته درهم فاد ونه عنه وكان له وان كانت ابدية على ذلك عرف سنه فان جاء صاحبه الا كان  
 خبرا بين شقين ما حفظ نصا خبر ضمانا وما تصرف فيه ضمانا وان وجد في غمران في ملكه عرف على ما ذكرنا وان كان في ملك غيره  
 فان عرف كان له وان لم يعرف كان حكمه ما ذكرنا وان وجد حائبا بحت الارض فخر ايلم يعرف له مال لا يخرج منه الخس الباقى له وان عرف الله  
 عرف فان عرف رد عليه ان لم يعرف اخرج منه الخس على ما ذكرنا وان وجد في ملك الغير لم يعرفه كان حكمه على ما ذكرنا وان وجد في ملكه وقدره  
 ولم يعرف له صاحبا كان له ولم يهره شريكه فيه وان اشترى من غيره فاعرف واشترى منه فان عرف والا فهو له الخرج من الخس وان وجد جوف سمكة لخرج منه  
 الخس الباقى له وان وجد بطن غيرها من الحيوان وكان قد ورثه كان في حكم السمكة وان كان قد اشترى من غيره فاعرف واشترى منه فان عرف والا فهو له  
 على ما ذكرنا وان وجد ما اثنان واستبقا اليها كان لمن سبق اليها فان شاكها كانت لها وان ادعاها احد استحقها باثباته او فله  
 ومين بعد ما وصفها بالوعاء والوكاء والوزن والعدد والحيلة **في النسيء** في مال اليتيم لا يجوز النسيء في مال اليتيم الا لاجل  
 اوليا الولي وهو الجدة ثم الوصي هو الذي يصبه به ثم الحاكم اذا لم يكن له جد ولا وصي او كانا غير ثقة وكل واحد من الجد والوصي المجلد  
 من ثلاثة اوجه ما يكون ثقة ملبيا بالامر ولم يقره او ثقة غير ملبى ولم تقو بغيره او غير ثقة ولو لم لا بد له به ويلزم المتصرف في القضا  
 بامره وحفظه مصالحة فاذا فعل جاز له ان ياخذ من ماله قدر الكفاية ويجعل عليه ان ينفق عليه بالمعروف فان اسرف ضمن الزايد ان اخطاه  
 بعينه لعله كاحد من غير ان يادة وان سأل له كان افضل فان عجز عاله كان له الرجوع الى الخس عليه وان عجز الخس كان له الرجوع الى الخس  
 اذا كان ملبيا بمثل المال وان لم يكن ملبيا او تصرف فيه غير من ثمة النسيء كان الرجوع لليتيم والخس ان على المتصرف وان كان له مال على الغير  
 له العنطة في المصالحه عليه جاز له ان يصالح وكان الصلح ما ضا **فصل في بيان الضمان** الضمان ثبات مال في الذمة بعقد وهو











مِنْ أَلْوَسِيلِنَا

[illegible]







مِنْ أَوْسَيْلِنِ

كان شيئا له اجرة وكان ذهب منه قبل الدخول وعلمته وكان المهر شيئا له فناء مثل الجوز والنجار والارض وكان الجوز اهما ولا والنجار مثل  
والارض مزود وعنه حال الاصل المستحق النصف مع نصف الثمن وان حملت وانما ودعت عندها لم يستحق عليها شيئا من الثمن او لم يقد  
عليها على عبد بن مضر اصح العقد دون الصداق ولزم مهر مثل ان كان مع شيء اخر صح العقد ايضا وان ابرأت المفترضة من مهر المهر  
يصح وان عقد بنكاحا فسد او عين مهر او ابرأت من مهر لم يفسخ وانما لم يفسخ على مهر وان تزوج مهرها على كتاب الله تعالى سنة  
نبتة عليها الا لسلام ولم يسم مهر لزم مهر السنة ويستحب ان لا يدخل الرجل بالمرأة الا بعد تقديم شيء من المهر لها وان قدم كجبة كان فضلا  
واذا تنازعا في مباح المهر كان البينة على المدعى في كل حال وان اختلفا في قدر المهر فالبينة على المرأة واذا دخل بها وارضى لستر عليها اذ  
وادعى الرجل ان لم يواقعها وامكنا في نية البينة وانما ما قبلت منه وان لم يمكنه كان لان يستحلها فان استحلها والا فمهره فوفيه المهر  
وكل رجلا في العقد على امراته ثم مات الموكل وعقد الموكل لم يحل الماعقد قبل موته وصدق العقد بثبت المهر والمهر ما بعد موته  
وسقط العقد فان تكررت لودثة توكيله ولم يكن الموكل بنية فمهر المهر من تزوج امرأة على هذا كره فوجد غير يكره ان كان لان ينقص شيئا من  
مهرها دون دفع النكاح والمرأة الامتناع من الدخول بها وان افضى اليها كره ما حاشي في المهر وان مكنت من الدخول لم يكن لها بعد ذلك  
الامتناع فان منعته لثرت وسقطت نفقتها **فصل في شيئا من ثبوت العقد على النكاح الذي يبدى عقد النكاح اربعة اشياء اذا**  
كانت بالغه وشبهة وعلى قول بعض اصحابنا البتة والاب الجدة مع وجود الاب اذا كانت طفلا وبالغته غير شدة ويجوز لها  
المعفو عن بعض المهر وكحل المرأة اذا كانت ماله كرهها وبعدها على المرأة وانه لا تحرة بالغه وطفلا وبالغته شدة وغير شدة فاذا  
بلغت الحرة وشدة هلك جميع عقودها وذلك لولا بنية عنها على قول الرضا صلى الله عنه ولم تزل اذا كانت بكر على قول الشيخ في حقه صلى الله  
عنه ومن وافقه ولا يجوز لها العقد على نفسها مع وجود الاب الجدة في حق الاب غير رضا عقد الدوام الا بغير طين غيبة الولي عنها او عضلها عن  
الزواج من الانكفاء غير انه يستحب للولي ان لا يعقد عليها الا برضاها ويستحب لها ان لا تزوج الا برضا الولي على القول الاول وان كانت ثيبا  
جاء العقد من غير مراجعة لولي والمراجعة المهر مستحبة والترجيح لا يفتى على الاجابة الاول لثمة مواضع وهي عقد البكر الرشد مع حضور  
الولي على نفسها وعقد الاب على ابنة الصغير عقد الام عليه وعقد الجدة مع عدم الاب عقد الاخ والام والعم على صبيته وتزوج الرجل عبد  
غيره بغيره ونزوح العبد بغيره من سبته فان اجماع الولي والمعقولة او عليه وسبته صح والافسخ ويجوز للبكر الا انه لا يجوز للرجل ان يزوجها  
في الفرج والبكر اذا كانت بين اب جده على القول الثاني كان لكل واحد منهما العقد عليها مستبدا فان عقد كل واحد منهما عليها بالرجل  
دفعه صح عقد الجدة دون الاب ان سبق احد العقد صح السابق وان كانت لها جدة بغير سقطة لانيته ويستحب لها ان لا تعقد عندها  
غيره فان لم يكن لها جدة وكان له اخ فكان وان وكلت اخوين لها على الاطلاق ودفعها لكل واحد منهما من رجله دفعه صح عقد الاخ الكبير  
ان سبق لهما صح العقد السابق واذا استأمر الاخ اخته البكر الرشد في تزويجها كان سكوها رضاها واذا عقد الابو على صبيها  
كان عقد الصبي موقوف على اجماع نذرا بلغ دون الصبيته فاذا بلغ الصبي ورضى واستقر بان لا يفسخ ولزم العاقد مهرها اذا عتقها  
احدهما قبل البلوغ وتوارثا وان عقد عليها غير الابوين فمن يكون عقده موقوفا على الاجازة ومات احداهما قبل ان يبلغا لم يتوارثا فان  
بلغ احداهما ورضي به ومات قبل بلوغ الاخر عزل عن تركته نصيب ميراث النكاح حتى يبلغ فاذا بلغ ورضي به وحلف على الوفاء البكر طبع في  
الميراث سلم منه وان مكنت عن البكرين ولم يرض به سقط سهمان مات من لم يبلغ ميراث البايع الرضا فان بلغا ورضي به صح العقد لزم المهر  
وان لم يرضوا وعين المهر لزم العاقد وان لم يعين سقط وبابوع المهر بعين بالخص او بابوعها فاسع سنين فضا عدا ورشد ما بوضها  
الا شيئا مواضعها مما يتعلق بالمرأة **فصل في بيان احكام الرضا انما يثبت للرضا حكم باجماع ثلاثة اشياء احدى ان يرتفع البينة**  
مصا من الشدي الثاني ان يكون للصبي الموضع دون سنين الثالث ان يكون الموضع في مدة السنين من وقت الولادة وبه يتعلق  
بالرضا من احكامه فثبت الرضا حرمة المحرم والعقود فيحصل ذلك لجد ثلاثة اشياء با رضاع الصبي وما اوله وصنعها متواليات  
من غير فصل بلين مرة اخرى وبارضا عشرين صفا متواليات با وخر عشرة دفعة متواليات با على القول الاخر وبالارضا عشرين صفا  
ينبت النكاح وبثلا لعظم فاذا وطئ الرجل امرأة ولها بالحق النسب يسير وحصل منه ولد كان ولدها معا فاذا غزل اللبن كان لبن الفحل  
ولبن المرأة يتبعها فان ارضعت المرأة صبيها غيرها الرضا محرمة ونفسه محرمة من جهة ثلثها ومن جهة ابيه وحم الصبي على كل من يتا  
يحرم عليه ولا الفحل لبنا ورضاعا وعلى الفحل وعلى جميع اولاده لثبات رضاعا يحرم على الصبي كل من يحرم للصبي عليه يحرم او الفحل  
على اب الصبي واخوته المستتبين ابيه لبنا ورضاعا ويحرم اولاد ولد الصبي على الفحل واولاده نسب ورضاعا من ولد الصبي ومن غيره  
على الفحل وعلى جميع اولاده نسب ورضاعا ويحرم الصبي ايضا على جميع اولاد الموضع من جهة الولادة وجميع اولادها من الرضا من لبن هذا



# كتاب النكاح

الفحل دون غيره وهم يهرمون على الصبي وعلى ابنة الخوة المنسبة الى ابيه لنبأ ورضاعا ومحرم جميع اولاد الصبي لنبأ ورضاعا من ابنته  
غيره على اولاد المرضعة لنبأ ورضاعا من لبن الفحل ويجوز للفحل الزوج بأم الصبي وجذاته ولو ولد للصبي للزوج بالمرضعة وبأنه لو ولد  
والرضاع كونه حكمه النسب لقوله عليه السلام محرم من الرضاع ما يحرم من النسب اذا رضع صبيان لبن امرأة وكل واحد اخوة واخوانا  
ورضاعا من غير الفحل الذي رضع من لبنه جازا للناكح بين القبتين ومنهما وولدوا خوة لها من جهة اللبن الذي رضعها  
منه واذ تزوج الرجل امرأة ذات لبن واخرى ضبعة وارضعت لصبيته من لبنها الرضعة المحترمة وكان اللبن للزوج وقد دخل به  
الرضعة ابدا عليه ان لم يدخل بها حرمت عليه الكبيرة فان طلقها معا قبل الدخول بذات اللبن تزوجها اخر ورضعت الرضعة  
منها حرمت انك اللبن على الزوجين معا والرضعة على من دخل بذات اللبن وان كان اللبن للزوج حرمت عليه ابدا **فصل في**  
عقد العبد الا ما يكره الزوج المحترمة لا يوجد طولا بالامتنان لم يجد بكبره والزوج اربعة اصن تزوج الحر المحترمة وبالا مئة ورجل العبد  
بالامتنان وبالمحترمة فالاول قد ذكرنا حكمه ولثالث لم يخل اما تكون الامة لسبب واحد ولا اكثر فان كانت لواحد لم يخل اما تزوجها بائنا  
او بغيره فان تزوجها بائنا لم يخل ما شرط كون الولد حرا او رقا ولم يشرط فان تزوجها بائنا مشروطا لم يشرط وان تزوجها بغيره مشروط  
حرا الولد وان تزوجها بغيره لم يخل من حرة او جدها مادام انها واحدة عليه بالحرية او شهد شاهدان لها بالحرية او تزوجها الظاهر لخال على  
الحرية او علم كونها ولم يعلم التحريم او علم الرق والتحريم فالاول يكون له الرجوع على المدعي بالمهر وكان الولد حرا او لسبب واحد غير قبيح  
ان كانت بكر او نصف العشر كانت ثيبا وارش لعيب عات بالولادة وان دلهما مولاها سقط المهر المتقي لزوم مهر مثل رجع بها  
على سببها وحرا الولد ولثالث ان يكون له الرجوع بالمهر على اثباته وبان الحكم على ما ذكرنا ولثالث ان يكون له الرجوع بالحق والولد رق  
له الرجوع عليها بالمهر عليه لسبب واحد ما ذكرناه من عشر القيمة ونصف الارش فيجب على سببها ان يبيع الولد من ابنة لوم الابنة فان  
عجز استسعى فيها فان لم يبيع دفع الامام قيمته لغيره من المهر فان لم يبيع انقطع نصرة ادمي منه من حنا الزكوة فان فقد هذه بقى الولد قاقح يبيع  
وبيع في تلك دية والربع يكون الولد رقا ويلزم المستحق بلحق النسب بضمير مثل العيب يفرق بينهما والخاص يكون زائنا ان لم يرض  
سببها بالعقد ويكون الولد رقا والنسب غير لاحق والمهر غير لازم والارش مضمون وعشر القيمة ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت  
ثيبا وان رضى السيد بالعقد مع النكاح وان كانت الامة لاكثر من واحد رضى الجميع بواحد رضوا كان حكمهم حكم الواحد ان رضى البعض بواحد  
البعض بغيره العقد فان دخل بها كان حكمه في ضيق الحق حكم من كانت له نكاحه ورضى بالعقد في نصيب غير المهر حكم من كانت له ولم  
يرض بغيره جميع الاحوال من الرجوع بالمهر لزوم عشر القيمة ونصفه وضمان الارش الخاقا لولد لوم البيع من والده وغيره ان على ما ذكرنا  
الا في مسألة واحدة وهي ان الولد يلقى بالاب على جميع الاحوال فان باع الامة بعد العقد الصحيح عليها انفسخ العقد بينهما وحل له ولها الملاك  
التي بين ان اذ ان يعقها وتزوجهما ويجعل عتقها مهرها صح اذا قدم العقد على العتق وقال تزوجت فجعلت عتقها مهرها فان طلقها قبل  
الدخول بها عار ونصفها رق وان قدم العتق على العقد بقا العقد صحيحا وهي الحاد بين الرضا بالعقد بين الامتناع وان باع بعضها انفسخ النكاح  
بينها ايضا ولم يجر وطئها بالملاك لا العقد عليها الا ان تكون خدامتها معها بائنا فبذلك العقد متفق عليها في يوم سببها بائنا ولثالث  
من القسمة الاولى لم يخل من اربعة اوجدها ما يكونان لسبب واحد ويكون كل واحد منهما سببا اخر او يكون واحد لسبب واحد واخر لاكثر مثلا ويكون  
كل واحد منهما الاكثر من واحد فالاول يكون ذلك سببا سببا لها انشاء وتزوجهما متطوعا وانشاء كرها فان دار تزوجهما من عطاها شيئا من  
ماله مهرها او لتفريق بينهما بحكمه ايضا فاذا اود ذلك مهرها بالاعتقال وقال قد خربت بينكما فان فرق بينهما واود وطئ الحاد به ولم  
يدخل بها العبد جاز في الحال وان دخل سببها بجبضه فكانت من ثواب الاقرار وبجسده واربعةين يوما ان كانت من ذوات الحيوان فان  
باعها معا من واحد حكمه حكم التبايع معا وان باعها من اثنين كان لكل واحد منهما الرضا بالعقد انفسخ وان باع احدها كان للمبتاع  
بين الرضا وانفسخ وان لم يخل ما تعاقد بائنا سببها او بغيره منهما او اذن احد هاد وفي الاخر فان اذنا معا صح العقد وكان المطلق  
سببا لعبد الا ان يبيع احدها او كليهما سببها فيكون للمبتاع الحاد وان دنا ولدا كان بين السبب وان يتواحد ما كان له الحاد وان سبب  
وان عتقا معا كان للمهر الحاد والنفقة في كسب العبد ان كان مكتسبا وعلى سببها ان كان غير مكتسب يجوز للسبب ان لا يجعها في كسبه ونفقة عليها  
من وجه اخر وان عقدا بينهما من بينهما ولم يجز يفرق بينهما فان دخل بها ودفقا ولدا كان بين السبب وان اجاز اصره والباقي على ما ذكرنا قبل  
اذن احد هادون الاخر ودفقا ولدا كان لمن يرضى بالعقد انفسخ النكاح بينهما الا برض الاول معا فان رضوا صح العقد وان رضى بعضهم  
دون بعض لم يصح فان عقد لم يرض به بعضهم ودخل به وحصل ولد كان بين الجميع بالنسبة التي اذ لم يرض به من له هادها كانه لولد  
دون مولا الاخر والاربع يكون حكمه على ما ذكرنا والاربع من القسمة الاولى لم يخل من اربعة اوجدها ما كان للعبد نفسه المحترمة او لغيره او لثالث



## من كونه سبيلا

الحرة كونه عبداً ووجبت نفسها منه بغير ضمان سبته أو برضاها فان دلس العبد نفسه بالحرة ففرق بينهما ان لم ترض بالحرة ولا مولى العبد  
رضوا احداهما ولم يرض الاخر فكان وان دخل بها وحصل ولد كان حراً والمهر في وقتها حتى يفتق ان لم يرض سبته وان رضوا كان المهر عليه ان لم  
سبته الزم المهر في وقت بينهما وان دلس عظم المهر عزاً لم يدر ان عرقه عبداً ووجبت نفسها منه بغير ضمان سبته ولم يرض به الاستبداد  
التخاح وسقط المهر الولدان حصل وقت مولاه وان تزوجها العبد بادن مولاه فتح العقد لزوم المهر سبته والتفقة ان كان العبد  
مكتسباً فكان مكتسباً كان سبته محبة انشاء انفق عليها من غير كسبة انشاء من كسبه فان عجز كسبه عن التفقة كان على السيد البائع ضمان  
جميع المهران دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها وان باعها منها لم يخل ما باعها قبل الدخول بها او بعده فان باعها قبل الدخول لم يخل اما  
باعها بنفس المهر وبغيره فان باعها بنفس المهر بطل البيع دون العقد ان باعها بعد الدخول صح البيع وانفسخ العقد ان باعها بغير المهر  
صح البيع في الحالين وانفسخ التخاح وان اعتقد سبته ولم يكرهه على التخاح لم يكن له الخيار وان كرهه كان له ذلك ان تزوجها برضا سبته  
كان الولد حراً الا ان بشره كونه ذقاً واذا تزوج عبداً بامر غيره سبته ورضي سبته ما ثم بقى العبد بعد الدخول بانتهى عنه ولو تمها العقد  
فان رجع قبل نقضها كان ملكاً وان رجع بعدا نقضاً العدة لم يكن له عليها سبيل ولا يلزم سبته التفقة واذا زوج رجل جارية من  
الغير لم يخل ان ينظر اليها من كسبه واذا بانتهى منه جاز له ذلك لا اذ وجهاً من مراسلها لئلا تافاداً ومساكنها اذا جاز فصل  
في الحكم الشرعي ملكاً مان اذا ملك رجل جارية فعلق له بها ثلثه من حقوق الوطء بمالك اليه من مام يمنع من مامع والنزوح مكن  
والفعل فلان من الوطء ثلثه عشر شيئاً المحرم الزنا على ما ذكرنا في باب النسب وطواهما بالعقد وملك اليه من وطئ ابنتها كان  
وطئ اخها على ما ذكرنا قبل وانا ابرهها وانا ابنه ووطئ ابرهها بمالك اليه من نظره منها الى ما لا يخل بغير ذلك انظر الى قبله  
بشهوة وعقد عليها عقداً شرعياً ووطئ ابنه ونظره وقبيله عقداً كان والمانع من مانع من الوطئ على كل حال وهو ماعدناه  
يمنع في حاله وحاله وذلك اربعة مواضع تجمع بين الام والابنت بين الختان على ما ذكرنا قبل وكونها حاملاً وقت بيعها ومحتاجاً الى الام  
وعالها في الاستبراء ثلثة اشياء اما يجب استبراء الاول التي يعتادها المحض الثاني ربيع ملكها ايضاً والتمس تبليح  
ولا مثلاً والتمس تبليح مثلاً من المحض والحامل الثالث ربيع التم تبليح المحض مثلاً من المحض مثلاً من المحض مثلاً من المحض  
الامر من امارة ومن ثقة وقد علم ان الاستبراء بحضرة الدنيا والاقرء وبحضرة ربيعين يوم ولد وان اشهره فاذ استبرأها جاز له وطئها  
واما الحامل فان مر عليها من وقت الحمل اربعة اشهر وعشر ايام جاز له وطئها ولم يخله وطئها قبل ذلك فان طئها لم يخله بيع ولدها الا بعد  
بنطقة وعليه ان يعقدها ويبيعها شيئاً من مالها فان وطئها قبل الاستبراء وجائز عجل مضى ستة اشهر لم يخله الحاقه بنفسه كان المنتقل من ليه  
فان كان الولد حراً لم يدر ان يرد الجارية على من انقل مثلاً مع عقدها وبشرتها وان كان الولد مملوكاً حكمه ما ذكرنا وان جاز بالولد لا كسر  
من ستة اشهر كان له واذا اولدها وسقط الولد تاماً او غير خلاف فقد صار الجارية ام ولد وبصح الجمع بين الام والابنت بين الام  
في الملك في الملك العقد ونوطئ اذا كانت الجارية لا يزوجها الاب لم يخل ما كان الولد صغيراً وكبرها ان كان الولد صغيراً وقومها  
الوالد على نفسه فمهر قيمته جاز له وطئها وان وطئها واجلها كان الولد حراً وصار الجارية ام ولد ان لم يقومها على نفسه وكان الولد كبيراً وطئها  
من غير ان لا كبير سقط عنه الحد لم تلزم له بقية وكان ملك الولد باقاً عليه ولو ولد حراً ولم يرضها جاز لها ان تملكها ما لم تكن حاملاً ولم يرض  
الجارية ام ولد وان تزوجها بادن لا كبير بخلت له وبغيره من الصغار كانت جاز فان اجلها صار ام ولد ولين لم يخل ملك الولد عنها  
ان وطئ الولد جارية بغيره بغيره نزلها تحتها وادعته وحده والمهر معان كرهها وقت الولدان اجلها ولم يفتق سبته ان كان  
جاءها بالتحريم اندر اعن الحد ولم المهر لتحق الولد ولم يرض الجارية ام ولد وكبره للرجل وطئ الجارية الفاجرة فان وطئها لم يخلت لها  
وجازيها ما لم يكن في حكم جواربها خاصة وله وطئها اذا استبرأها والتخاح بمالك اليه من غير موقوف على عدل ويجوز التوهم بين الجارية وبين غيرها  
واما العقد على الاماء فقد ذكرنا حكمه **فصل في بطلان العيب في فسخ العقد** انما يؤثر العيب في الفسخ اذا كان تدليلاً فاذ لم  
يكن تدليلاً وقد علم من الفسخ قبل العقد وبعد ورضي سلم يؤثر فيه وان العيب في نفسه بان خلقه وعينه خلقه وكل واحد منهما ثلثة  
اضرب احدها يخلو الرجل والثاني بالثاء والثالث بهم ساءا فاختصوا لرجال خلقه واحد هو الغنة وعينه خلقه اربعة اشياء لسل او يوجب  
والخصا وعلى وجه لا يمكن الا بالرجل والغنة لحدثة قبل الدخول لا تؤثر في الفسخ وتقرن باحد ثلثة اشياء باعتراف الرجل بالرجل لا بالرجل  
وباسترخاء الذكر واجلس في الماء لبارد فاذ علم ذلك المحرم ستة فان واقعها قبل مضى الستة وبعد قبل الفسخ وقد علم على مواقع غيرها  
او رضيت من الجوارب واختص بالثاء خلقه سبعة اشياء البرص والجذام والعرج العصى والرق والقرن وكلها مفضة وعينه خلقه  
شيئاً كونه بنتاً موهبة عقداً على ثمانية اشياء او محدودة في الزنا على احد الرقابين وما يعتمها خلقه شيء واحد هو الجذام على وجه لا يثبت



کتابت کتب کا

[illegible]



میں کو سبیلہ

ان وصفي بالاب بغير اجرة ولها الامتناع منه وان ما رد ما الا بالثالث حتى ولو بضاعه وصلى الاب بغير اجر ولها اجرة المثل فان طلبت اجرة زاد  
على ما جنى بغيرها كان للاب ان يترفع من مذهبها والثالث يكون للاب جباها على الارضاع وان اضرع للولد طلبت اجرة فيها ارجح  
والحرة افضل من الامه الاسلام والعقد والعقل والوضوء واجتنب بها الحنك والفساء والكافرة حالة الاختصاص والى ولدت من زنا  
الاممضطر وان اراد ان يسهل من غير ثلثه صبت في نزلها لم يجز للبرحنا الا ان كانا كالثالثة فحرة مسلمة والا واولان يكونان نظير حرة مسلمة  
تمام الرضاع في مدة حولين كاملين واقله احد عشر شهرا وان ردد على حولين مقدار شهرين جاز ولا يتعلق به حكم الرضاع ولا استحسان  
الاجرة واما العقبة عباد في الشترع عن دينه شاة عند الولادة للامام ويعق يوم السابع عن الذكر ما يذكر ولا انثى بالانثى فان  
قتل الوالد او الولد عن نفسه بعد البلوغ ان وجد هي مستحبة في الاصل والا ففضل فيها النشاة ثم الحمل لكبير ثم ما يجزئ في الاخصى  
غير حرة ولا تكسر عضاؤها والقبالة لم تجز من ناسه اوجه ما تكون ام الوالد او من جنسها له وعنه هما ودمية او لم تكن له في بلد فلا  
لم يعط شيئا من العقبة والثالث اعطيت الرخل ما لورثه وكونها بها والثالث اعطيت من التبع وذر وان لم تكن قابلة اعطيت  
وبعها وبصدق به ولا تاكله ويجوز تفريق المهر على المؤنن ان ينجح بالماء والمخ وجع عليه قوم من المؤمنين كانا افضل وكلما كانوا  
اكثر كان الثواب ومنه ويستحب يوم السابع مع العقبة ان يحاق واسر تصدق بورن شعره وصبا او فضة ويختن واما الحاق الولد  
فانما يلحق الولد بالبريشتين بالفراش وبما هو في حكمه وهو ثلثة اشياء وهي المساواة بملك له من شبهة العقد وشبهه لوطي والفراش  
شبان العقد والوطي وشبهه العقدان بعقد على امرأة حرم عليه وهو عن عراف بدلك فوطيها وعلفت منه ثم بان له الامر وعقد  
على امرأة وساق له ولها عرافها فوطيها عن عراف بالحق او فسلقت شبهة لوطي ان يجزا الرخل الى امرأة وجاز به فوطيها امره او جاز به  
فوطيها فعلفت اذا ولدت مرة على فراش الرخل لاكثر من ستة اشهر مضاعدا لهره فلو ولدان ولدت لافل من ذلك حبا سونا وجبت  
الانقضاء منه فان اقربه قبل منه ولم يبع بعد ذلك الانقضاء منه والمخلوقة من ماء الرخل عن غير عقد صحيح او سلم يعلم العاقد نفسا  
وتحرمة او شبهة عقدا او لم يلحق بشيء ويجوز ثلثها دون التزويج بها والتزويج من بينهما وتزويجها به مباحا واذا وطئ رجل وجدا  
ظهر ثم وجد ذلك لظهر رجلا بها لم يكن له بد من ان ينفى الولد فان كانت مكانا او زوج جاز به فكانت فاعلفت على ظنه انه ليس منه بقبل  
ولم ينس ولم يورثه ميراثا لولد وعرف له من ماله شيئا وان وطئ الرخل جاز به وباعها في الحال ووطئها المتابع في ذلك لظهر ثم باعها  
وطئها المتابع الثاني في ذلك لظهر رجلا بولد كان لاحقا بنسبه الجارية للفراش وان وطئها ولم يتبعها او وطئ وجهه وطلقها او مالا  
عنها وجائت بولد لاكثر من مدة الحمل ووطئها او غاب عنها وجائت كل واحدة منهما بولد لاكثر من مدة الحمل من وقت نسبته لم يلحق بالنسب  
واكثر مدة الحمل فيه ثلثه واثبات لستة اشهر عشرة وشتره وجاز له تملك الولد ان كان من جاز به واذا وطئ الرخل وجتره وطلعتا فاعلفت  
المرأة فترجعت ووطئها التزويج جائت بولد بخلاف لافل من ستة اشهر من وطئ الثاني لم يلحق به التزويج بالاول ما لم تنس مدة التفرق على  
مدة اكثر ايام الحمل فان زاد لم يلحق به بضا وكان الحكم في الجارية ان وطئها وباعها من اخر ووطئها وباعها من اخر ووطئها المتابع ويجوز  
لاحد نفى من ولد على فراشها لظن واذا اقر من لا يلحق بنسبه شرعا ثم انتفى منه بقبل منه لانقضاء **كتاب الطلاق** فصل في نكاح  
اقسام الطلاق الطلاق اربعة اقسام واجب مندب ان البتر محظور ومكره فالاول طلاق المولى بعد انقضاء مدة النكاح اذ لم ينفى الثاني  
طلاق الرخل وجتره حالة الشقاق والحال بينهما عن عرامة ولا يقوكل واحد منهما بحق صاحبه الثالث طلاق الرخل في احد موضعين خلا  
الحاضر المدخول بها ولم يغيب عنها وانتي حرجت من المحض واقعهما التزوج في ذلك لظهر قبل ان يثبت بينهما او اربع الطلاق  
زوجته والحال عاقر بينهما يقوم كل واحد منهما بحق صاحبه المطلق ثلثة اقسام بالغ وغير بالغ وعبد والمطلقه ضرر بان مدخول بها وغير  
مدخول بها في المدخول بها ثمانية اقسامها بضر حال الطلاق وغيره بضر قد بلغت المحض ولم تبلغ ومثلها المحض التي لم تبلغ و  
مثلها لا تحض والحامل المستبرزة التي ليست من المحض ومثلها لا تحض واذا طلق زوجته وذلك حكم الزوجية لم يخل  
اما امكن الرجوع او لم يمكن فان كان باحد ثلثة اوجه ما بالرجعة او بتجدد العقد واستئناف العقد بعد ترويج الغير بها  
طلاقها بعدا لدخول واعتدادا منها وان لم يمكن رجوع الرخل اليها فقد حرم عليه عقد عليها ابدا وذلك ان ترويج الرخل امره  
طلقتها لثب ثلثة اطلاق لعدة وتزوجت بين كل ثلثة وجبا بانعازهم بها او ثلثا صحيحا ودخل بها وانشاء ضرر بان اما يكون اطلاق  
سنه وبدعة وهي التي اجتمع فيها ثلثة اشياء كونها من ذوات الاقراء حبالا بغير غيب عنها وان وجها شهر مضاعدا ولا يكون اطلاق  
سنه وبدعة وهي خمسة اقسام لم تبلغ المحض ولا بستره من المحض والحامل وغير المدخول بها وانعاز عنها وان وجها شهر مضاعدا  
ن مان السنة اذا كان قاضيا لم يفرجها وان وجها فيه ومان البدة اذا كانت حاضيا او قاضيا وقربها التزوج منه والطلاق ضرر بان



# كتاب الطلاق

ضربان طلاقا سنة وطلاق العدة وكلاهما يحتاج في صحته إلى أدب عشرين شرطا ثمانية منها خرج إلى المطلق وهي كونه عاقلا مبرها لها كماله وعقله  
 حرة ولا غيب ولا سكر ولا جبر ولا عرف ما بالي وما بين رقاصا باللفظ إلى البيوت وتناولها واثنان يرجعان إلى المطلقة وهما كونهما  
 طاهرا ولم يفرج بينهما وجبا فيه الجماع في الفرج وثلاثة منها خرج إلى اللفظ وهي التلقية بصريح القول أن تكتنه وما يقوم مقامه لم يمكن وإن يكون  
 غير كتابية ولا مشروط وواحد منها يرجع إلى الغيرة موضوعا ما بين عدلين في مجلس واحد وبفارق طلاقا لعدة طلاقا لسنة بوجوب  
 احدهما إن طلاق العدة انما يصح بالرجعة قبل نفقضا العدة بغير عقد ومهر جديد فإذا راجعها أو قبلها أو فارقها في حال طهرها وطلعتها إذا لم يهر  
 بعدان تحتل أنشا وطلاقا لسنة لا يصح إذا راجعها بعقد بعد نفقضا عدها على مهر جديد من غير حاجة إلى الواقفة في صحة طلاقا لعدة  
 والآخر هو أن طلاقا لعدة إذا طلقها منع تطليقا وتزوج بعد كل ثلث روجا يصح للبعولية بنكاح دأيم ودخل بها لم يخل لها إبداء  
 طلاقا لسنة إذا طلقها أكثر من ذلك تزوج بها بعد البيوت أكثر من الرجال جائز إن راجعها إبداءا بانث من الزوج واعتقد أنها طلقها  
 واحدة لسنة ورجعت من العدة وطلعتها اثنتين ملكك نفسها ووزوجها خاطبا لثاء وإن لم يخرج من العدة كان مملوكا لرجعتها  
 فإن تزوجها بعد لولادة أو لاثنين قبل بالبع سبكا دأيم صحيح ودخل بها مدام ما تقدم من الطلاق وبقال له طلاقا لعدة ومقال بعض  
 الأصحاب لا يهدم وإنما يهدم الثالث الأول صحيح ويجوز له استيفاء العقد عليها بمهر جديد بعد نفقضا عدها وإن لم يتزوج ولا يجوز  
 ذلك بعد الثالث لا بعدان تنكح وزوجا غيره وتدخل في مثل ما خرجت منه ثم يخرج منه وإن ارتفع حضيها بعد الرجعة والواقع في  
 طلاقا لعدة استبرأها بثلاثة أشهر ثم طلقها وإن لم ترتفع حضيها وواقعها صحيح بطلانها الأخرى على ما ذكرنا وإن عجز عن الوقوع طلقها  
 لسنة لأن طلاقا لعدة لا يصح بغير فراق وطلاقا لعدة ضربان بدعة في الزمان وهو طلاقا لعدة أيضا أو طاهر وقد وقع في طهرها  
 وبدعة في القول وهو الطلاق لمعلق بشرط وإيقاع الطلاق ثلثا باللفظ واحدة ولا يقع كالأصاويل وبعض الأصاويل يقع واحدة من  
 ثلث الأول هو الصحيح وإن وقع من وجبة أو أود طلاقا لم تبلغ المحيض بلغت مثلي في السن صبر بعد الوقوع ثلثة أشهر ثم طلقها وإن  
 لم تبلغ هي ولا مثلي طلقها متى شاء وانكثا بستر من المحيض مثلي بالمحيض ما حكم من لم تبلغ المحيض بلغت مثلي وانكثا مثلي  
 لا يحض حتى في حكم من لم تبلغ المحيض لا مثلي أو الحامل إذا استباحها طلقها متى شاء فإذا راد طلاقا لسنة صبر بعد الطلاق حتى تضع  
 الحمل ثم عقد عليها ثانيا وإن راد طلاقا للعدة ثم راجعها وواقعها ثم طلقها متى شاء وحتى يسقط ثلثا إذا استوفى لم يخل المحض تنكح زوجها  
 غيره على ما ذكرنا ولا يجوز لها التزوج حتى تضع حملها فإن كانت حاملا لا بائنتين فادع الزوج الأول بوضع الولد وحلت للزوج بوضع  
 الثاني والمستبرأ تحكمها في الطلاق حكم من لم تبلغ المحيض مثلي بالمحيض ما حكمها في العدة سبعا ثلثة والله في بابها ولا يحض حتى تضع الحمل  
 سنين والتمتع لها فوق حنين سنة من غير الفرسية والبطنية وفوق سنين سنة لها والمستحى التي استمر بها الدم وقد دخل بها ضربان الحامل  
 وطهرها ويجوز له طلاقها في الوقت الذي يجل له جنين وطهرها أو لا يجل له وطهرها ثلثة أشهر أو أطول إذا طلقها لعدة ولها العدة والوقت لا يجوز  
 له طلاقها احتياطا وروى أنها تترك الصلوة والصوم في كل شهر سبعة أيام وتصل وتصوم الباقي وعلى هذا يصح صومها وصلوها و  
 طلاقها فيما عدا سبعة الأيام والغائب عنها وجهان مدة شهر فصاعدا حكمها حكم غير المدخول بها في صحة طلاقها على كل حال وانكثا الزوج  
 غير المدخول بها طلقها متى شاء فإذا طلقها ملكك نفسها في الحال ولم تزها العدة ومن لم تبلغ ضربان ما لم تبلغ عشرين فصاعدا ولا يصح  
 منه الطلاق ولا من ولبر له أو بلغ وكان ميمنا وصح طلاقه وعقده وصدقته وصيته بالمعروف وكان سبعا فأفسد العقد بطلاق عدله  
 أو لا نام أو أهاه أو أم وطلاقا لعدة ثلث تحت حر كانك وعبد طلاقا لعدة اثنتان تحت عبد كانك وحر فإن عتقت لامة قبل الطلاق  
 صا طلاقا لعدة ثلثا وإن عتقت بعد واحد كان طلاقا لعدة اثنتين وحكم طلاقا لعدة قد ذكرنا في فصل عقد لعبد الأم والغائب  
 الرجعة ما لم تحض ثلاثة أشهر من وقت الطلاق والحاضر إذا لم يمكنه الوصول إليها وحكم الغائب إذا طلق غير المدخول بها ثم استأنف  
 العقد طلق قبل الدخول ثم عقد ثلثا وطلق قبل الدخول ثم عقد ثلثا وطلق قبل الدخول ثم عقد ثلثا وطلق قبل الدخول ثم عقد ثلثا وطلق قبل الدخول  
 تنكح وزوجا غيره ولا يصح التوكيل في الطلاق إلا للغائب في كل واقعة الوكيل وإذا عزره أعلمه فإن لم يمكنه شهيد على عزره فلا بد من شهيد  
 وطلق الوكيل نفذ طلاقه وما يكون في حكم الطلاق أدبعا أشيا الكتابية من الأخرى من الغائب ربعة شرطان يكتب بخطه وشهيد عليه  
 وبسلم من الشاهد ولا يفادها حتى يقيم الشهادة ويعلم الشفاعة والأهماء من الأخرى على جبر يفهم منه الطلاق والقاء مقنعة على  
 رأسها مع التخي عنها وإذا أودا الرجعة كشفت المقنعة عن رأسها والثالث قوله نعم إذا قبل له طلق فلا ترة والواقع تطليقها بما يفيد مقنا  
 العتية من اللغات وإذا طلق لامة مرتين لم يخل له حتى تنكح وزوجا غيره وبواقعة سبها ما أباه أو بائعا لم يخل له ولا بين المرأة من الزوج  
 بخالف لسنة من الطلاق لا إذا كانت مؤمنة والزوج مخالف لمفقوز وجها ولم يجد ما تنفق من ماله ولا ولها أن تنفق عليها ولم مرض نفق



میں کو سیلہ

[illegible]



# كتاب النكاح

مبينه واقتهما ان تؤدى الى حمل الرجل بلسانها كان للرجل اخرجها عنه الى غير ذلك بدت عليها احاؤها الى زوالها الا انتقال عنها دونها  
انكثت في بطن من غير ان يلمس الا انتقال عنه وان وجب عليها الحرجة فخرجت خارجة وودت اليه واماعة الوفاة فيلزم المدخول بها وعين  
المدخول بها والحرة والامتنع بها والكتابة وام الولد لا يثبت عقد عليها باعقدا سدا او انفسخ نكاحها او فسخ عدة غير المدخول  
من الحرة او بعد شهر من عشر عدة المدخول بها كانت اذا كانت حاملا ويلزم الاعتدال من يوم الوفاة اذا مات حاضرا ومن يوم وصول  
الحمل ان مات غائبا والاعتدال بالشهر والليل والليل والليل وان كانت حاملا فعدة العدة العدة من وضع الحمل وانفصلا اربعة اشهر وعشر ايام  
عدة تعامل على النصف من عدة الحرة وان كانت حاملا فعدة العدة ايضا بعد الاجلين ان مات الزوج وقد طلقها وهو في عدة له عليها او نكح  
لزمها عدة الوفاة وكل حكم الامة اذا كانت عند سببها ومات عنها او زوجها من غير ومات عنها وهي في عدة له عليها انها رجعة  
كان عدةها عدة الحرة والمدة اذا مات عنها سببها وقد وطئها بمالك لغيره واعتقها قبل وفاته فعدة عدة الحرة وان كانت  
حاملا فعدة العدة بعد الاجلين ان لم يطأها فعدة العدة عليها وان لم يدبرها فعدة عدة العدة لا ماء والمتمتع بها عدة الحرة في  
عدة الوفاة ويلزم الحد وكل زوجة بعد عدة الوفاة وهو لا يمنع عن كل ما تنوقا اليه لنفس من المصطوف والمبوس  
المشموم والمفصح به والكحل وما يصفى اللون ويجبر موضع الاعتدال فلا ولي ان يكون الموضع الذي كانت مقبنة فيه ويجوز للمرأة  
الى غيره ولا يلزم لها النفقة الا اذا كانت حاملا فينفق عليها من مضيق لدما **فصل** في بيان احكام الرجعة بما تنص اليه الرجعة للرجل  
على امرته بشرطين احدهما ان تكون المطلقة مدخولا بها والثاني ان يكون الطلاق باينا والباين سبعة اضراب لخلق من لم يدخل بها وطأ  
من لم تبلغ المحض ولا مثاها والامتنع من المحض في مثاها وطلاق المختلعة وطلاق بعد المباشرة والطلاق الثالث للحرة والثاني للامتنع  
المحقة كل طلاق لا يكون للرجوع المرجعة فيه لا بعد جد بد منه مستانفا وبعد ان تنكح رجعا غير باين وكل طلاق يكون للرجعة  
بغير جد بد بعد عقد حتى فاذا طلق الرجل زوجته بايناره واحدة او اثنتين لم يخرج من لعدة كان له الرجوع فيها من غير جد بد بعد عقد  
ان خرجت من لعدة كان باينا ولم يكن له الرجوع في الرجعة بعد العقد وان طلقها نكاحا لم يكن لها الرجوع فيها الا بعد ان تنكح رجعا غير على  
الشروط المعتبرة وحكم الظلقة من مع الامة حكم الثلث مع الحرة والحامل كان له الرجعة عليها ما لم تضع ما في بطنها ولم يطلقها نكاحا وانفصلا  
العدة لدوات الاقراء بثلاث حضن لدوات الشهور بثلاثة اشهر للحرة وبانقطاع الدم الاول للامتنع كانت من ذوات الاقراء وبخمس  
بومالذوات الشهور فان اختلفا في تقديم الطلاق وتأخير من غير بينة كان لقول قول من اشئ الماخر الا في النفقة للرجعة ويلزمها  
الاعتدال من لوقت الذي تدعى المرجعة ضربان قول وفعل لقول حديثه لفاخر رجعتها او رجعت رددت وامسكت تزوج  
ونكح والفعل اربعة اوطى والقبول والمرشحة وذاك والطلاق في بد من الاخر من احد هو كشف المغنعة عن راسها والاشهاد فيها  
**فصل** في بيان النكاح المحلل للزوج الاول فان زوج الرجل المطلقة نكاحا لعدة ولم يشترط طلاقا ولا ارتفاع بينهما ولا فاك العقد  
اذا اباحها للاول ودخل بها وكان النكاح دائما صحيحا احل الاول بحبس شرطها وان تزوج بها نكاحا حاشا صحيحا باينا بعد ما خرجت  
من لعدة وثانيها ان تزوج بها بعد ما اعتد عدة كاملة وثالثها ان تكون ممن يقع منه المدخول ويدون كل واحد منهما عسلا الاخر  
وايعها ان تبين منه بدونه شرعية وخامسها ان تعتد منه عدة وافية فان اختلفت في ذلك لم يحل الاول وان جامعها في غير الموضع  
المعهود لم يحل **فصل** في بيان الخلع الخلع على هذه المرة ما لا زوجا فدية لنفسها بالكرهية ولا يجوز ذلك مع اضطراب الحال بينهما او  
الفصل يشتمل على بيان اشياء وبنا ما هي الخلع وقد ذكرنا وبنا ما هو جوب الخلع وكيفيته عند الفدية وجانبها والشرط الذي  
يحتاج في صحته لها وما هو جوب الخلع اربعة اشياء قوله من المرة او حكمها لقولنا لا الطبع لك امرا ولا اقبل جلا ولا اغسل  
لك من جانب ولا يطعن من اشل من تكرهه الحكم ان يعرف ذلك من جبالها وكيفيته يحصل اجتماع ثلاثة شروط ان يبتدأ احدهما  
بلفظة الخلع ويقترن بغير الفدية ويجوز لآخر اليه بان يقول لرجل خالعتك على ما تدين وتبار وتقول المرأة خالعتك بشئ منك على ما  
ذكرنا فاجابة لآخر اليه ما قد افسد بغيره فقول له ما قل ام اكثر وان زاد على المهر ما حبسها فيجب ان يكون ما يقع بملكها شرعا والشرط  
محتاج في صحته لغيره ثمانية اشياء ان يتجاع باللفظ الصحيح دون الكتابة وبإحدى شروط صحة الطلاق فيكون لمرأة طاهر لم يفسد  
فيه بجاء اذا كانت لمرأة لطلقاتها ستة وبعده وبعين قد لا عوض حبس بغيره وعلم من الشرط ولو وصف وبطلتها واحدة على  
الصحيح من القول فان خالف شيئا من ذلك لم يحل الخلع ولم يحل ما اطلقا او بطلت المرأة بالرجوع فيها او بطلت بالرجوع في بضعها  
وكذا ما جازها فان اطلقا لم يكن لاحدهما الرجوع بحال الا بغيرها الاخر وان بطلت لم يحل ما لزمها العدة او لم يلزم فان لم يفسد بها الرجوع  
ما لم يخرج من لعدة فان خرجت منها ولم يلزم العدة لم يكن لها الرجوع بحال لا بعد جد بد منه مستانفا يجوز شرط بغير الفدية



## من أقواله

# فصل في المباداة والنشوة المباداة التي تكون من جهة الزوجين معا فإنا نقول أحدهما من الآخر وقالنا كرهت المقام معك

وانت كرهته معي فبارئني على كذا لتعطي المرأة زوجها او تبرئ لها شيئا من مهرها واجابة الآخر البصر بغير طين يكون الفدية قبل من المهر  
تطلبها واحدة ويجوز رجوعها فيها بان لا يشرط من الرجوع قبل انقضائها العدة وادارة الزوج في البضع اما النشوة ففقد يكون  
من جهة الرجل ومن جهة المرأة ايضا فاما يكون من جهة الرجل هو ان يكره المقام معها وتكره هي فلهما ما ترضيهما فانهما لا يحقونها من  
النشوة والنشوة عن ذلك طيب نفسا لفعل الجبل في القول للضيف وترك حقوقها او بعضها له واعطائه شيئا من مالها قبل  
فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما فانما صرنا لها لياخذ منها شيئا او تبرئ له حقوقها او يخالعها كان عضلا فانهما بذلك لذل لا تخلعت  
لم يملكه وكان لها فانه الرجوع ولها الرجوع في البضع ما لم يخرج من العدة وهذا الطلاق رجعي لم يحكم ان ياترهما بالمعاشرة بالمعروف  
وما يكون من جهة المرأة فلهما تارة بالقول وتارة بالفعل والقول تارة بالتبعية اذا دعا والخطاب بخلاف ما عوته من المقال والقول الجبل  
بعد خضوعها له فنه بالفعل ترك طاعته والاصرار على عصيانه وترك المباداة الى امره والاجابة له في الامور يتكبره ودمدقة فاذا كان ذلك  
امرهما يتقوى الله وعرفهما عاقبة ترك طاعة الزوج واحسن بضيقتها وعظمها فان صرف مهرها في المضج انشاء فان صر ضرة باضرا

وفيقا وان ادعى كلاهما النشوة اسكنهما الحاكم بحيث يطبع عليهما ثقتا ليعرف حالهما فاذا عرفنا جزاء الحاكم به يحكم بالواجب **فصل**  
في بيا الشقاق اذا وقع بين الزوجين فنشون لم يجل ما تراه الى ما لا يجل من قول وفعل لم يتراف فان تراه بعث الحاكم حكما من صله  
وحكما من اصلها ليدبر الامر ان جعلها الاصلح والاصلح من الطلاق فنقد اما باه صلاحا من غير رجعة وان اطلقا لهما القول في حركتهما  
الزوجين ولم يكن احدهما مغلوبا على عقله ورايها الاصلح اصلا من غير رجعة وان دابا للفرق بينهما بطلاق وخلع لم يمسها  
الا بعد المراجعة فان رضاء فذلك واجب لهما الحاكم القيام بالواجب وان دابا الحاكم ان يبعث الحكمين من غير صلتهما جاز وان كان احد  
الزوجين غايبا لم يفصل بينهما وان كان مغلوبا على عقله بطل حكم الشقاق وان لم يترافا الامر بينهما الى ما لا يجل ما يمكن للاصلح اصلا  
الحاكم بينهما وان لم يمكن كان في حكم ما تراه **فصل** في بيا الظهار في الشريعة عبادة عن قول الرجل لزوجته انت على كذا حتى او

ينقي او واحدة من الحرامات نسا او رضعا او عضوا من اعضائها وسعى وبعضك سعى عن العضو ولم يعين على كذا فلهما واحدة  
الحرامات وان اظاهر مطلقا حرم عليه طهرها بنفس الظهار والكفارة بالعتق على الزوج واذ اظهر مشروطا حرم الوطى بوقوع الشرط ولو شتر  
الكفارة بالوقوع وبالعتق على الزوج بعد وقوع الشرط فان تكره منه لفظ الظهار لم يجل ما تكره منه متواليا او متراجعا فلا ولم يجلها  
اراد به لتأكيد الظهار وان ادا لتأكيد لم يلزمه غير واحد ان ادا الظهار كان لجميع طهرها ولثاني يكون لجميع طهرها وان اظاهر عن  
جميع ان واجبه بلفظ واحدة وقال ننقي على كذا حتى كان مظاهرا من الجميع انما يكون الظهار شرعا باجتماع عشرة شرط منها اثنان هما  
يتعلق بالمرأة وهما كون المرأة غير مدخول بها وكونها ظاهرة طهرها لم يواقعها غيره والباقي يتعلق بالزوج خمسة شرطها ترجع الى الابدان  
التلفظ بالصريح دون الكتابة والنية والقصد بهما الى التحريم وان يكون باشاد واختيار ويشهد عدلين حريين وثلاثة رجوع الى التقى  
وهي نفاء الغضب لشكر الفصد الى الاضرائان مظاهر مطلقا عزم على الرجوع لزمه كفارة فان وطئها عمدا قبل ان يكفر لزمته  
كفارتان وان وطئها ناسيا لم تلزمه كفارة واحدة وان تكور منه لوطي قبل التكفير عن الاول لم يلزمه كفارة واحدة وان كفر عن الاول لزمته  
عن الثانية وعلى هذا المشروطا وقوع الشرط كان في حكم المطلق ويقع الظهار في الطلاق الرجعي والباين فان راجع لم يحكم الظهار  
وان خرجت من العدة واستأنف عليها العقد لم يلزم وان طاهر ثم طلق باينا وجدة العقد بطل الخروج من العدة لم يحكم وبعد الخروج  
لم يلزم وان رفعت المرأة الحال الى الحاكم بعد الظهار وفقد عزم العود انظره الحاكم ثلثة اشهر فان عاد ولا الزهر الطلاق اذا لم يكن عاجزا عنها  
فان الى منها بعدا لظهار وقبل التكفير لزمه حيمان متعاشا حكم الاباء وحكم الظهار فان كفر الحاكم الظهار وان جامع لزمته ثلث كفارة  
وان طلق صفتا في حكم الاباء ويقع حكم الظهار ما دام في العدة والظهار يقع باثم الولد المدبرة وبالا لامة اذا كانت زوجة **فصل**

في بيا الاباء لا يلاء في الشرع بين الرجل على ان لا يطان وخته وانما يصح باجتماع شرط ستة منها رجوع الى المولى هي ان يكون قلا  
وتبلفظ باليهين يقربها لينة ويريد بالاضراء ويقع على مدة تزيد على اربعة اشهر لا يتعلق بالشرط ومنها ما يتعلق بالمرأة شيان  
ان يكون مدخولا بها طاهر لم يواقعها غيره ويتعلق منها شيان بغيرها وهوان يولى بالله تعالى واسما لينة الحنفى وانما يقع الاباء  
ترتجما بكناح البنية كانه كانت وانه دون غيرها وان حلف لصلته لم يكن مولى واذا الى كانت المرأة مخيرة بين الصبر والاستغفار فان  
استغفرت ضرب له الحاكم مدة اربعة اشهر ليعي ويطلق فان فاء وجامع لزمته كفارة اليهين ان طلق فنقد وفي عليها حقة وان امتنع  
عنها حبس الحاكم في خطبه من نصب لينة ويطلق وان سوف حتى تنقضي لينة المحلوف عليها المبحث سقطت الكفارة واثم وان



کتاب اللہ

فان قيل نقضنا المدّة فدلّ على حسن ان ما ثبت بالفتنة بل نقضنا ما لم يثبت به وقتها لقادرا للجماع وقتها لعاجز بالمرض والحبس وغير ذلك  
وهي الاعتذار والوجود بدلتها والمانع فان زال فاعقبت لقادرا وطلق فان استعمل محل ولا مائة اذا كانت وجبة كانت حكم  
الحرة في الابداء ولا حق لسيده ما فيه **فصل** في بيان احكام اللعان للعابرة عن ايمان مخصوصة تنجلي وجهه مخصوصة بحملها او  
بعد تدفنها بها فان قد في التحريم وجبت حمل ما يمكن انشا الحد باللعان كما يمكن اسقاطها بالبينة ولا يمكن فان لم يكن كان باجماع  
سبعة شرط ان يكون كل واحد من الزوجين بالغا عاقلا ويكون النكاح دائما والمرة مدخولا بها غير خرسا ولا صمّا والرجل بصيرا  
في الانشاء عن الولد وان لم يمكن اسقاط الحد باللعان كان في ستة مواضع ان تكون المرأة غير مدخول بها او تكون صماء او خرسا او  
لا يدعي الرجل المشاهدة مثل البطل في المحلّة اذا قد فيها بالزنا وبما ثبته ويكون اعور قد فيها بالزنا فان نفى الولد صح مثل اللعان  
او قد فيها بالزنا في عدة منه وكان الظاهر بانها لم يكن صانك ولدا فان قام ببينة ولا كان موجب الحد لان العقب المرأة فاذا قد  
روجه وقد دخل بها وهي حية بالزنا في عدة رجعية منه وان دعي المشاهدة وكان بصيرا للمرة غير صماء ولا خرسا وقد اجمعت عليها  
شرطا اسقاط الحد باللعان كان محض انشاء اسقط الحد بالبينة وانشاء اسقطه باللعان فان لم يثبت رجعت المرأة وورثها وان غاب  
انفسخ النكاح بينهما وحرمت عليه ابداء سقط الحد وان تلافعا على نفى الولد لم يلحق بالنسب لان كانت المرأة معاورة خرسا وقد  
واقام ببينة رجعت مثل التمتع بالبصرة وان لم يتم ببينة انفسخ النكاح بينهما بغير طلاق وحرمت عليه ابداء ولزم له الحد ولا يجوز للرجل اللعان  
الا بعد ان رأى عينا او قد دخل البطل في المحلّة ولا نفى الولد الا بعد ان رأى جلها بدار وجبة ظهر لم يوافقها فيه وداعى لان جأ  
بولد لمدة الحمل وطلق رجعية اعتدت وتزوجت وجاءت بولد لاثلا من ستة اشهر من يوم الطلاق وغاب عنها غيبة وجأت بولد  
لاكثر من مدة الحمل من وقت غيبته عنها او دخل بها ولم يجامعها في الفرج ولم يسبق ماؤه اليها وظهر يهر الحمل فاذا خلا الامر من احد هذا  
هذه الوجوه لا بدق لم يجز له نفى الولد فاذا نفى الولد او قد فيها في جبالته وفي العدة التي لم ينهها عليها رجعة وعجز عن البينة فان تلافعا  
سقط الحد وانفسخ النكاح ولم يلحق الولد فان لم يجز للرجل واجابت المرأة لم يحد لعدت مثبت النكاح والحق الولد وان اجاب  
الرجل دون المرأة لم يثبت النكاح بل اللعان بطل حكمه ولزم لها المهرات وعليها العدة وان ما نكحت المرأة قبلها وقام ولها مقامها في  
اجاب له ولا عن سقط الحد عنه والمهرات عنها وان لم يجز لهما ولم يكن لهما ولي يقوم مقامها منه لم يحد وثبت المهرات وان كانت المرأة  
حامل او اجابا الى اللعان لثا وتلافعا وانشاء تركا حتى تضع حملها فان وجبت ذلك عليها ما احدث الى وضع الحمل واللعان يصح عند الحاكم  
وخلقة ومن برضى به الزوجان فان ادا الحاكم ان يدا عن بينهما او كانت المرأة محدودة استوفى اليه من على الرجل في مجلس الحكم وبطلانها  
من استوفى اليه من عليها في منزلها بربعة شهود او اقلها واحد وان كانت برتبة لخصها وجلس الحاكم مستند بالقبلة وقام ما بين يديه  
بجاء القبلة والمرأة على منبر مخصوص من العدل وقال للرجل قل شهيد بالله انه لم يمسكها فحينئذ يقر بغيرها به من الزنا وان كان نفى الولد  
قال مكان من الزنا وان هذا الولد من الزنا وليس مني فكرر عليه ربع مرات فاذا بلغ الى كلمة اللعنة غلط عليه ملاقدام على اليه بالحكمة  
وعظّم وزجره وعرفه وباللعاقبة وقال له قل ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فان مرتبة اليه من امر من يصنع على فيه وليسكنه  
فوقه لا لليهين فان رجع حده والزوجية بجالها وان مرتبة قال الحاكم للمرأة ما تقولين فيها ومالته به فان اعرفت فحمت ان نكرت قال  
لها قولي شهيد بالله انه لم يمسكها بين يديها قد شرب وكمر عليها اربعا ثم وعظّمها وزجرها وخوفها كما فعل بالرجل فان مرتب فيها امر  
يضع يده على فيها وليسكنها كما فعل بالرجل فان لم تردع قال لها قولي ان غضبت الله على ان كان من الصائغين ما مني به فاذا فعلت ذلك الحاكم  
فزع من اللعان فقد حصل موجب من انشاء الولد ان كان وانفاسخ النكاح وتحريم الكتاب وسقوط التوارث ولا يصح اللعان لثا لثا  
القرنان وما يبعد مفادها اذا لم يعرف العربية **فصل** في بيان انفساخ النكاح بالزنا او ارتدادا او كلاهما او كلاهما من اجل حالها او من اجل  
او جرمها او ولد على فطر الاسلام واسلمها عن الكفر او ولد احدهما على الفطرية واسلم الاخر عن الكفر فان ولد معا على الفطرة وارتد احدهما  
انفسخ النكاح بينهما بنقض الحد لان قوسه لا تقبل واذا ظفر بقتل وصار ماله لورثة المسلمين ان ارتد كلاهما صامدا لهما ولورثتهما  
المسلمين وليست الحائز ان لم يكن ابا او اوث مسلم وسواء دخل بها الزوج او لم يدخل في انفساخ النكاح اذا ارتد احدهما وان ولد احدهما  
على فطر الاسلام دون الاخر وارتد المولود على فطر الاسلام انفسخ النكاح بنقض لثرة وان ارتد الاخر لم يخل ما دخل بها الزوج او لم يخل  
فان دخل بها وكان الزوج هو الميراثا للبينة به نقض العدة فان رجعت قبل انفساخها كان حق بها وان رجعت بعد انفساخها فقد ملك  
نفسها وان ارتدت المرأة رجعت قبل انفساخها العدة فيوحي بها وان رجعت بعد انفساخها فقد بانف من اناسا مبرا كبره  
احدهما ولم يدخل بها الزوج بطل النكاح في الحائز وان دخل بها كان الامر موقوف على ما ذكرنا على الرجوع كما في العدة



مِنْ أَلْوَسِّبِلِنَا

[illegible]



کتاب الہیہ و کتبہ

[illegible]



# من الوصية

ادى عن نفسه واجتهد وودى جازا بل جازا من علفاته لا يطاعا بغيره فلان اذا خرجت من ملككم بحيث يوجبها اذ ملككم او ملككم بغيره وتوجها  
ومن كان عنده امانة لتسلم وطالبه ظالم بها وامكنه انكاره انكرها من سخطه حلفه وودى من حلف غيره ليفعل فعلا لم يلزمه بسبب غيره  
الا ان يودى ذلك الى مضرة فاذا ادعى اليها لا يولى ما ثبت له وما المألوف فاسم الله تعالى وصفا ذنبا وذا تربحوا والله والرحمن والرحيم  
والعزير والذى خلق الجنة وبره والشمس والذى بعث محمد والذى انزل القرآن والذى علم الشرع وبك لعشره ربك لكعبة والاعلام بالخير  
والحي القوم والذى صوم له واج والذى سلمت وما اشبه ذلك لا يجوز اليمين بغير الله تعالى ومن روى عنه عليه السلام او من احل عنه  
عليهم السلام لم يكن مبيها فان كان بغيره ولم يتر كفاة النذر وان استثنى في اليمين بمشبه الله تعالى كان متصلا او لم يحكم به بقدر النذر  
عن اليمين على كل حال افضل كان صادقا الا اذا ادعى الى ضرر يحجب به ويحجب اليمين الفاجرة فانها تدفع الدار ببلد وقع فحصل  
بيان النذر والشرع طاعة لله تعالى فحصل حصول مرعته محظورا وان دفع امره كرهه والنذر مشروط وغير مشروط والمشرط ان كان لشرع  
والنذر وغيره كل ما واحدها معصية لم ينعقد وان كان لشرع طاعة والنذر ونهيه ايضا طاعة واسر مرغوا بغيره صحيح ولم يخل ما نذر الله  
تعالى وقال على الله كذا ان كان كذا او نذر مطلقا وقال على كذا ان كان كذا او قال على كذا في الاول لم يخل اما عين بوقت ولم يبين فان عين  
بوقت وامكنه الوفاء به ولم يفت قد وقع لشرع لشرع كفاة النذر وان لم يمكنه الوفاء به لم تلزمه وان عين بوقت لم يقع تلك العبادة  
فيهم يصح النذر وان لم يبين بوقت حصل لشرع لشرع ما نذر على النذر ان لم يفعل لم تلزمه لكفاة اليمين وان نذر بالنية وحدها  
دون القول كان حكمه حكم من قال بلسانه ونوى ان قال على كذا ان كان كذا ولم يقل لله لزمه الوفاء ولم تلزمه لكفاة بغيره وان قال  
على كذا فحسب في شاء ورفى وان شاء لم يفت الوفاء افضل النذر ضرر بان نذر وعصيته لجاج ولا ينعقد ذلك نذر وطاعة وبشر ولم يخل  
اقام عين الطاعة ولم يبين فان عين لزمه الوفاء وعلى ما ذكرنا وان لم يبين كان محظورا فعلى شئ شاء من افعالا لغيره من التصوم والصلوة  
والصدقة وان نذر وهو ما يبين ان يصوم منه مطلقا والتفان يكون ماضيا في ذلك ويكون اليوم يوم عيدا ويوما من ايام التشريق وهو  
مبني اظفر وقضى فان قد نجح الى لشرع صام مسافرا وان اتفق ان يكون من شهر رمضان فصا بغيره رمضان وقضى ان صام بغيره لشرع اجزا  
عن رمضان وقضى صوم النذر وان نذر بداره ببيت الله كان ذلك لاجع الى بيت الله الحرام ولن يرد بداره حاجا او معتمرا وان نذر ان ياتي  
منى لم يلزمه فان نذر ان ياتي به ويحضره فكان وان نذر ان ياتي به ويحضره ويحضره على المساكين لم يلزمه وان نذر ان ياتي مسجد من المساجد غير  
المسجد الحرام ومسجد النبي عليه واله وسلم لم يلزمه فان نذر ان ياتي احد المساجد من ملان ياتي به حاجا او معتمرا كان مخصوصا بالمسجد الحرام وذا رواه  
للنبي عليه السلام ان كان مخصوصا بمسجد وان نذر ان ياتي مسجدا للكوفة والبصرة لم ينعقد بغيره لاجل الاعتكاف وان لم ينعقد  
طاعة على صفة مخصوصة لزمه اذا خل به لزمه ولا يمكنه على الصفة مخصوصة ومن نذر ان يتصدق بجميع ماله لزمه فان خاف الضيق فوجع جميع تصدقه  
بشيء بعد شيء حتى يتصدق بجميع مبلغه وقد روي ان النذر المطلق كالشرط والمعاهدة ثلثة اقسام احدها ان يقول عاهد الله تعالى ان  
كان كذا ففعل كذا او عاهد على ان يفعل فعلا او بترك فعلا كان الاول محظورا وبناه خلافة وعاهد على ان لا يفعل مباحا فلا والله حكمه  
حكم الثلثة في جميع التكامل في التحريم والفساد ولو لم لكفاة والثاني في حكم اليمين الثالث يكون باليمين كذا الكفار  
الكفارات في ضربان احدهما يتعلق بجنابا لا حرام وقد ذكرناه في باب ولا عرضة ويختلف احكامها وتوقع الكفاة في الكل باحد عشر  
اشياء وهي لعق والنسب والاطعام والكسوة والغسل لعق ضربان احدهما يلزم عتق من جنس عليه مولاة بالاضطر في الحد كفاة لفعله  
والثاني ضربان احدهما يكون لبدل على التخيير بينه وبين البدل والثاني يكون له بدل على الترتيب فاذا عجز عن لعق لزمه بدل ولو قبله  
المعتقة في الكفاة ضربان احدهما يجب ان تكون مؤمنة وعندها لا يجزى ذلك كفاة قتل الخطاء والثاني يجوز ان تكون غير مؤمنة و  
ذلك في كفاة ما سواه والبدل ضربان اما يكون صبا شهرين متتابعين واطعام ستين مسكنا والاخر اطعام عشرة مساكين وكسوتهم  
فاذا عجز عن ذلك كفر بصوم ثلثة ايام والذى بدل له صبا شهرين متتابعين واطعام ستين مسكنا على الترتيب في موضعين كفاة قتل  
الخطاء والظهار على التخيير في اربعة مواضع كفاة النذر وافتقار يوم من شهر رمضان متعديا لغيره من دوا حلف بالبرائة من الله تعالى ومن  
رسوله لو من الائمة عليهم السلام كان باو حذر المراءى في مصيبة لصابته ويحذر في كل قبة يستقر منها عليه والملك الملك اذا ملكه عبدا  
كان امة صغيرا كان وكبيرا اصحى كان ومريضا مؤثما وغيره مؤثم حاضرا كان وغائبا او ابقا اذ لم يعرف موته وام الولد والمذنب والمعتق  
نصفه والمرهون اذا كان صاحبه موصرا والحاجي متعديا اذا اخذ في الدم الذبيرة بمنزله من ذكرناه وكفاة المملوك على النصف من كفاة  
الحرة وفرضه نصيبا وثا لعق والاطعام الا اذا ملكه صاحبه لزم له فيه واما الترتيب لفسا فقد ذكرناه في كتابه واما الاطعام فلم يخل  
اما يحصل لمساكين وبطعمهم وبطعمهم الطعام وفرضه غالب قوتهم فان اطعم جبر من فضل احسن ان اطعمه وفضل جازا اذا كان بما يجزى من كوة



کتاب الکفار

[illegible]



## من الكوسيلة

دكا ترحل وان بان منه فيها عضو حرم العضوفان ذكرا لباقي محل وما الاضطرار بان اهل وحشي لا ملى سند كحكمة في فصل احزاناء  
الله ولو حشي طهر الجرح وطهر البر وهي ثمانية اضراب حلال اكله وحرام وكراهة الحلال ما يكون وفيه في الطهر اكثر من صفيفه ولب من صفيفه  
والحرام ما يصف من غيره صفيفه ويكون صفيفه بياض او كراهة لا يمتزج بالصفيفه او ما يمتزج بالاشياء وهو مثل القصر و  
الصوام والقنابر والحداد والجوارى والاشتراف وغيره ان الحرم وبقية الحلال من المحرم باحد ثمانية اشياء بالقنطرة والحوصلة وكيفية  
فالله حكم هذه محل وانما يصح الطهر باحد ثمانية اشياء بالاشتبك الجوارح التي في ما يصيد بالاشتبك الجوارح اذا ذكرك دكا ترحل  
واذا لم تذرك حرم وما يصيد بالرتقي اذا ذكرك دكا ترحل وان لم تذرك ايضا بالثلاثة شرطان ان يكون الرمي مسلما ولبني اذ رمي حرمي  
لبسهم من حديد وبقيله نافذا او معضرا او من غير حديد وهو حاد وينفذ ويحرق وان رمي بغير ذلك قتل بالثقل وقتل بالمحرق  
ولم ينفذ حرم وان لم يثقل واذا ذكرك دكا ترحل وان دماه اثنان وكانا مسلمين سميا او لم يسميا او سمى احدهما دون الآخر او كانا كافرين او كانا  
احدهما مسلما والاخر كافرا فحكمه على ما ذكرنا في رسال الكلبين والرمي لهما على صيد لو حشي اذ رمي لهما وسمي قاصبا طهر ونفذ منه  
الآخرنا هض وقته اهل اعدا واما ان كان الاخر غيرنا هض حرم لانه مقدور عليه فيج المقدر وعليه في الحلق واللبنة الشبان كان نعم وفي حكمه كما  
من الصيد ولو حشيا فائس وغيره المقدر وعليه دكا ترحل في موضع قد وعليه وحشيا كان وفي حكمه مثل حيوان تروى في شجر وغيره  
ولم يقد على الحلق واللبنة او اشتبا فلو حشي واما البض فحكمه حكم البياض في التحريم والتحليل والكرهية فان اشبهت بالاعتبار بالظن اليه  
فان استوى طهره حرم ولنا خلفا حل **فصل** بهان احكام حيوان الحنظل والحضر ضبان نعم وطهرنا نعم ثلثة ابل وبقو غنم  
والطير ايضا ثلثة دجاج وبط وجميع ذلك ضبان احدهما عرض له شيء يحرم لحمه بسببه ويكره والاخر لم يعرض لاول ضبان اما  
يمكن اذا بالاستبراء ولا يمكن فما يمكن ان لا يكثر ان يكون جميع غذائه عنده الا ان كان ياكل ويطعمه بعين يوم او ما علفه لعلف لظاهر  
وان كان يقر او يطعمه بعين يوم او ما كان يغنما ويطعمه عشرة ايام وان كان يثا ويطعمه عشرة ايام وان كان دجاجا او حماما ويطعمه ثلثة ايام على  
ما ذكرنا فان حكم الحجل والتحريم عنه جميعا وان كان الحلال رصعا سقاها كان لعلف اللبن لظاهر وان كان بعض غذائه عنده او رضع  
من لبن المرأة وان كثر لبن الحنظل مرة او مرتين كره لحمه ويمكن ان لا يكرهية بما ذكرنا وما لا يمكن ان لا يكرهية شئنا احدهما ان  
لشرب لبن الحنظل حتى تشبع عليه لحمه والثاني ان يلقاه ادمي فان حصل احد هذين لم يمكن ان لا يكرهية لحمه وحرم لحمه وجميع ما يكون من نسله  
ان شرب شيء من هذه الجوارح طهرا ومسكرا ودمج حل لحمه بعد الغسل ودنا حشيا بطنه وان شرب لبول حل لحمه وحاشاؤه بعد الغسل  
**فصل** في احكام الدابة للابل والمخمل الوهدة في اعلى الصدق والذبح بغير الابل والمنج من اصل الخبيث يقتل بالتحريم عشر حركات  
منها مرجع الى التثني والباقي الى التثني فان لم ينفذ لا يصح الذبح مكان التحريم ولا ينجح وهو امانة الى من قبل ان يبر ولا يسلح قبل ان يبر فان لم ينجح عمدا  
او سهوا ولم ينجح الدم وان خرج الدم وفعل سهوا او سبق لكتم ان يحرم وان سلح قبل ان يبر وحرم والاثبات شدا خافه الى باطو  
اطلاق وجلبه وغزاة لتكبين او الحبر في الوهدة وقطع كالحلق والشرع في الوهدة واستقبال القبلة به التسمية وان كان الذبح للبقرة عقل يدير  
وجلبه بعاء واطلاق ذنبه وابتداء الذبح من اسفل الحنظل ان اراد بدم الغنم ومثله عقل يدير ووجهه ووجهه واطلاق الاخرى مسك على صوفه  
دون اعضائه الى ان يبر وباقي الاحكام على ما ذكرنا في التحريم وان اراد بدم غيرها باليد من غير عقل واستقبال القبلة وذبحه وسلخه  
انقلب فهو في حكم الصيد وان كان الذبح حلالا لم يجل الحنظل من ثلثة احوال اما اشعر ولم يجله الروح او اشعر ولم يجله الروح او لم يتم خلقه فالاول  
يقتصل بجملة بدنة كاهن او ثلثي ما لم تكن ذكته وثلثي الحنظل اكله والذبح بجوابك مؤمنا وفي حكمه عالما بالذبحه وان ودها فقيه متدين كان  
افضل والذبح بجوابك يكون حاله الاختيار بالحد بدنة ويجوز حاله الضم بما يفرق الا وادج من اللبنة والمرقة والحشبة والحد بدنة  
الكافر والناصب حرام والمستضعف بكبره ذبحه بالخنا **فصل** في بيان ما يحرم من الذبحه ويجل من الميتة وحكم الجلود والبض يحرم من  
الذبحه وربعه عشر شئ الدم والطحال والمثانة والشرى والمرارة والقضيب والانبهان والهرج ظاهره وباطنه والعلباء والغدد والخراج و  
دوات الاشاجع والحرق والخرقة وتكرار الكلبان ويجل من الميتة احد عشر شئ الصوت والشرى والوبر والوبر المجرزان والعظم والنا  
والطائف والقرن والبض اذا كثر الحجل لثوقته ولا ينجح واللبن الحنظل كذا في اقله من الميتة وان اخذ في لحم الميتة  
بالمندكي ولم يمتزجها بغيره او بغيره على مستحبة وان اشبهت المندكي بالميتة طرح على النار فان قبض فهو نكح وان انبست فهو ميتة وان جعل  
سمكة مما يوكل مع اخرى مما لا تؤكل في سفود وما يوكل فوق ما لا يوكل حل وان كان ميتة لم يجل وحكم اللحم والطحال كان وان جعل  
الطحال مشقوبا جوارح حرم وغيره مشقوبا يحرم وروى ان حكم اللحم والطحال كان واما الجلود فثلثة اضراب جلود الميتة ولا يجوز  
استعمالها ولا التصرف فيها وجلود المذكاة مما يجل كاله ويجوز استعمالها والتصديق فيها والنصف بالبيع الشرعي وجلود المذكاة



# كتاب الطهارة

من السباع ويجوز استعمالها واقتصر في البيع الشترج والصلوة اذا كانت مدفوعة وجبوا غسل السباع ثم يؤكل لحمه وهي بحكم البهائم  
على كل حال اما البيض فمذكورا حكمها **فصل** في بيان احكام اطعمة الطعام ضرابان حيوان وغير حيوان فالحيوان ثلاثة اقسام اما اكله  
او يحرم او يكره ما يحل فكل لحم فندكرناه والاسباب لعارضة التوهم لهما وما يمكن اذالها وما لا يمكن وكذا ما يحرم اكله وما يكره فكل لحم فندكرناه  
والحجر وما يكره لغيره او يحرم اذا اضطرر اليه الانسان حل له اكله غير ما عدا ولا عدا وغير الحيوان ايضا ثلاثة اقسام الضرب حرام وحلال ومكروه  
خمس اشياء التمسوا لقائل قبلها وكثيرها جميع انواع الطين لا يسهر من تربته الحسين عليه السلام وما ابتدأ به جميع الخسائر والخسائر  
اذا لم يمكن تطهيرها فان لم يكن وطهرت حل اكلها وجميع انواع النبات والحلال ضرابان حلال حاله اشعة والاختيار وحلال حاله الاضطرار  
البدن كل طعام طاهر يصلح للاكل مثل الحبوب والفواكه والخضراوات والبواقي وما يتخذ من ذلك مثل البهائم واللبون وما يتخذ منها وما يتخذ  
من لبن البان ما يؤكل لحمه من جميع انواعه ما لم يفسد لثان كلما يكون حراما ولا يفسد حاله اشعة والاختيار من البهائم والدم وما هو بحكم البهائم  
او غير ذلك والمضطر من حيوان التمسوا هو اربعة اشياء المرض بتركه الاكل والضعف عن المشي لساكنها شارب وعن الركوب لساكنها كبا  
على التمسوا ما يبيع له ما يبتد به لربوق دون الشترج ما لم يكن باعيا ولا عدا باقيا لباقي ثلثه من خرير على امام عدل وطلبه لصبغ لحواء ويطرأ  
تأثيره من يقطع الطريق والمكره سبعة كل طعام باشره لجنب الحاض المتهمه وسباع الطير وسواها فداء وما اكلته منه والتمسوا التي  
والبصل التي اذا اورد دخول المسجد ومن اضطرر الى طعام الغنم كان ذلك لغير محتاج اليه لم يكن له اخراجه من بدنه فان لم يكن محتاجا اليه لم يكن  
فلم يبعه وكان التمسوا من الجوز عليه وان لم يكن التمسوا حراما واشترج من البيع لم يكره عليه **فصل** في بيان احكام الاشربة الاشربة ضرابان ما حرم  
من الحيوان ومن غيره فالحيوان من الحيوان ثمانية اقسام ما يكون حراما او حلالا او مكروها فالحرام الخمضات من الخيل وعندها يؤخذ من الخيل  
حلال وما يؤخذ من غيره حرام من اللبن وغيره والحلال اللحم يجل ما يتخذ منه من اللبن بضر وبغيره ما يتخذ منه والمكروه اللحم بكرة وبغيره  
شرب دماء الحيوانات ولا يوطأها بخنار الا ببول الابل فانها يجوز شربها للاستشفاء وما يؤخذ من الاشربة من غير الحيوان ضرابان مسكر  
وغير مسكر المسكر يحرم حراما وان شربا او جعة او نقيعا او نبيعا او مسرا وغيره المسكر ضرابان نقاع وغيره والنقاع حرام بغيره الفقار  
ضربان رب غيره فالرب حلال طيب على اختلاف انواعه مثل دب النور والسكر حلال والنقاع والرقمان وغيرهما وما يتخذ من التمر والزبيب  
والعنب لعل لم يسكره غير ان يربض ضرابان اما جعله في شراب مسكر او في شراب غير مسكر او في شراب غير مسكر او في شراب غير مسكر او في شراب غير مسكر  
عصير الخيل ما غلى ولم يغلى فان غلاما لم يجل ما غلاما من قبل نفسه والشار فان غلاما من قبل نفسه حتى يعود اسفله اعلاه حرام ويجوز الا ان يصيب  
خلقه بنفسه وبغيره فغلاما لا يطبخ وان غلاما لا ينادى حرام شره حتى يذهب على النار نصفه نصف سدسه لم يجز او يخبث الماء ويغلى  
برويحوا وان لم يجل اصله خل كان وعصير وان كان نبيذا وهو ان يطرح شيء من التمر او الزبيب في الماء فان تغير كان في حكم الحرام وان لم يتغير  
شربه والنوصي به ما لم يسلط على الماء ويكره الاستشفاء بالمشا الحارة **فصل** في بيان احكام الاشربة الاشربة ضرابان حلال  
لم يجل ما كان وقت الصلوة ولم يكن في اخر وقت الصلوة ابتداء بها وان كان وقت الصلوة لم يجل ما كان وقت الصلوة ولم يكن في اخر وقت الصلوة  
ولا يسلط على الجميع وسبب الصلوة او غلب على الجميع في حوائجها فانها تكون بالحيوان وان لم يكن وقت الصلوة ولم يكن عند صنف حرام عليه  
اشربة وسببها اربعة عشر شيئا ويكره له ثلاثة اشياء اكل من الطعام الحرام والمغصوب والحيوان على ما بدأ به وكل عليه طعام حرام وبشر  
مسكر ومواكلة الكافر والناصب المستحب ضوابط الطعام وبعد الحيوان على الرجل البشري غير مبرح في حال الاكل والتمسوا اذا ابتداء  
وان يضع لقمته على الملح او كل شيء يضع في فيه والاكل باليمين مختارا والتمسوا عند الابتداء باكل كل لون من الطعام والحمد لله تعالى  
منع من الطعام وغسل لقمته لثلاث مرات ان كان للطعام وقص وجع غسالة الابدى لابتداء الواحد وادارة الاثنا من جانب يمينه  
يعود لبدء الاستلقاء على القفا قبل الاستلقاء من الطعام ووضع الرجل اليميني على اليسرى ان كان عند صاحب الطعام صنف لادله  
الاستحباب ان الابتداء بالاكل قبله وكذا لبدء بعدة لانبساطا وان سمي احدا من جماعة بجزء وان قال بسم الله على اوله وآخره لجزء عن  
التمسوا عند كل لون من الطعام والمكره الربيع عند الاكل والاكل باليسار مختارا وهو اكله المختار المستضعف ستة اشربة ستة اشياء  
التمسوا ابتداءا ومحذورا في الشرب قاعدا ممكنا اثلثة قفا واثنان فيه والاختيار من العقب ثم يورث الكباد **فصل** في بيان احكام  
الملبوسات اللباس ضرابان اما يكون من نباتا ويحذو فاهو من نبات مطلق للرجال والنساء سواء كان من فطن او كانا وغيرهما وما هو من  
ضربان خارج من نباتا عليه فالحاج منه قروا برسم ويجل للثلاث البهائم الصلوات منه في جميع الاحوال للاحالة الحرة سواء كان خالصا او مختلطا  
بغيره ما لم يكن نجسا او يحرم الرجل لبسه اذا كان مختلطا بشيء من القطن والكتان وشيء اخر مما يثبت من الارض وكذا للثوب وذيلا واجبا  
او دقعة محطرة عليه وتلك او قدسوة او شئ من امثالها على كراهية وما يحرم عليه لبس الحرام عليه شره والندش وبه والكتا وعليه سبالة



مِنْ لَوْ سِئَلْنَا

[illegible]



کتاب الوصیہ

[illegible]



میں لو سپلٹ

وان لم يخرج ندم لغيره والاجابة امضا عقد متقدم وان وصي لم يحل بيع بشرط ان يكون له مال او وصية او وصية على مال  
 وان وصي يرد هم لم يحل ان كان ذكرا او باقلا منه او اكثر ان كان انثى وولدت توام لم يمتحقا شيئا وان وصي بانه او جمل او ثوب وغير ذلك  
 وقال من فوئ او جالي او شباني وكان له ذلك لزوم واحد مما كان له فان لم يكن له شيء منه بطل وان وصي من غير شئته الى مال او خرج من مال الثلث  
 لزوم سواء كان له ذلك او لم يكن وان وصي لشيء من فروع منه مالا يبيع مملوكه كان له الوصية بما يبيع مملوكه مثل من وصي بملكه ثمة لشيء يبيع  
 مبيدا وروى او ما شئته او بطل فان لم يمتحق بطل جرب وان وصي بعود يبيع وان وصي لشيء من العود استحق مما ينتج به ولدان وصي بقول استحق  
 توسا عجة او غيره او قوس حسبا دون الجلاء حق وقوس لندف الا ان قال قوسا من قاسي لم يكن له غير قوس لندف والجلاء حق ومن  
 اوصى بسبيله لغيره ولا غير تمام الثلث صح الوصية وتعلق به استمسائل احدى ان تبقى للعبد سلما الى بعد وفاته وان وفاته  
 قبل الثلث بطلت لثانته ولثانته من ينقص قيمته عن الثلث فيستحق الثاني تمام الثلث لثانته ان تزهد قيمته على الثلث فيستحق الاول  
 بقدره وتبطل لثانته والاربع ان يموت لعبد بعد بطل التسليم وتبطل الوصية في العبد واثان ويقوم ببقية يوم التلغف بحاجته  
 عليه الخا من ان يموت في جوة الموصي تبطل الوصية به دون لثانته والسادس ان يعبد العبد ويستحقه معيما ويقوم بقيمته صح فان  
 ذات قيمته صح على الثلث ونقصته عن ذلك وافقته كان الحكم فيه على ما ذكرنا وان وصي بجارية له حامل يولد مملوك لم يحل من خمسة  
 فان ولدت قبل وفاة الموصي كان الولد ذكرا وان ولدت بعد وفاته كان ذكرا للموصي له ولدان الوصية قبل وفاة الموصي لم يبيع  
 الرق وان رد بعد وفاته قبل القبض صح وعادت رقا لو دثر وان رد بعد القبض لم يبيع بحال وان وصي بحرة الاسلام كان من ثلث المال  
 فان وصي بها من ثلث جاز وان وصي بحرة متفوعة بها كان من ثلث فان وصي بمال لفلان وبني فلان كان بين فلان وبني فلان نصفين  
 وان وصي بحاجته وود بعضهم كان المهر وراجعا الى ذرية وان وصي لاقرب الناس لم يكن له شيء من ثلثه الا ان كان وصي  
 لشيء فيه متاع او عليه حليته او يجهون حامل ولم يستثن كان الشيء بما فيه وعليه اذا خرج من ثلث فان قسره ذلك كان ما يباح على  
 ما ذكرنا لمكان بهما ولم يكن المقر له بئته ولم يخرج من ثلثه استحق بمقدار الثلث اذا وصي لحد لشيء ولم يبين لوجهه كان الموصي  
 له محبرا بين ان يخذ لنفسه بين ان يصرف في جوة البر وان وصي بجزء من ماله او لغيره او لشيء او بكثر او بحد او بحد من الاول وصية  
 بالبيع والثلث بالشر والثلث بالثمن والاربع بثمانين والخاص بالسادس يكون الامر بينهما الى اولى لورثته وحكم الجبران والمسلم  
 المؤمن والعامة والمنسوب الى احد والى شيء على ما ذكرناه في فضل الوقت خصه الموصي في الموصي به بالبيع والعتبة والوقف  
 والعتبة عن حاله رجوع عن الوصية وله ذلك مادام حيا قلنا والعقار الذرية والذرية الولد والولد والولد والولد والولد والولد  
 والولد وان نزل وللفلان ولده من الصلب **فصل في الهبات الهبة العطية وتقع بمحضة شرط بالايجاب لقبول وجواز**  
**نقصها لو اهبته وكونه ملكا له ما يملك ببيع هذه الشروط ويلزم بالاقباض وقبض المتهبتا وانه لو اقبض منها قبل الاقباض فان**  
**وهب من غيره او باع او اخذ عن ملكه او رد من قبل القبض كان جميع ذلك جوعا واذا هب على رجل ما شرط عليه ثوبا او لم بشرط فان شرط ثوبا**  
**صح ولو لم فان ثاب سقط رجوعه عنها وان لم يشترط كانت باقية على ملكه بحالها كان محبرا بين طلب الثواب الرجوع فيها وان تلفت كان له**  
**المطالبة بالثواب ان لم بشرط ثوبا لم يحل ما وهب من ذي قرابة واجتنب الاول لم يحل من ثلثة اوجه ما وهب من لوالدين وان علوا**  
**ومن لولد وان نزلوا ومن غيرهم فان وهب من الوالد بن من علوا او من لولد وان نزلوا او قبض لم يكن له الرجوع وان كان لولد طفلا**  
**كان قبضة قبضا عنه وان وهب من غيرها من ذوي ارحم فغيره فلا ان اهداها ان يكون حكم الوالد والولد والاخر ان يكون حكم حكم**  
**الجنين ان وهب من الجنين او قبض لم يحل ما عوضه منها قبله وكثيرا لا يكون له الرجوع او لم يعوضه لم يحل ما تلفت من الرجوع بالغير**  
**عليه وبقيت لم يحل ما خرجت عن ملكه ولم يخرج فان خرجت عن ملكه سقط رجوعه فيها وان عادت لم يكن له الرجوع عن ملكه ووهبنا**  
**سبيته وكانت عبدا فكا به مشروطا وبيع له من دينه لم يحل العبد عن الثمن واذى سقط رجوعه فان تلفت الثمن وعجز العبد**  
**له الرجوع فيها ان بقي الثمن بالرفق لم يبق الهبة بحالها وتضمن فيها المتهبتان تكون شجرة فخذ منها يا يا او سهرها او يكون ثوبا خاما**  
**فقصره او امره فوطيها لم يكن له الرجوع وان اهدته منها لم يحل ما كانا الهبة جونا لم يحل او شجرة فخذ منها يا يا او سهرها او يكون ثوبا خاما**  
**الرجوع فيها وان كان ذلك لم يحل ما كانا الهبة جونا لم يحل او شجرة فخذ منها يا يا او سهرها او يكون ثوبا خاما**  
**لم يكونا كل كان له الرجوع في الاصل وانما الا اذا كان الجوع المبيع لم يحل فان لم الرجوع فيها وان لم يكن لكل واحد منهما الرجوع**  
**على الاخر في الهبة وكسب العبد لا رجوع فيه **فصل في ثياب العري والرقبي والتكفي للحبس هذه انواع من الهبات يحتاج في بعضها****  
**الى ما يحتاج اليه الهبة والعري ان يجعل انما منفعة راد وصية لغيره جوة اهداها والرقبي ان يجعل رقبته لغيره هذه معلومة**







مِنْ أَلْوَسِبِلَانِ

میرزا لاجپت



کتاب المواقف

[illegible]



# من لو سبيلة

في الميراث ومع اولادهم ولا يرث مع الجدة والجدة ولا مع واحد منهما كان من قبل الاب ومن قبل الام احد من الجدة والاعلى ولا من الجدة والاعلى ولا من  
اولادها من العصومة والخولة والعمات والحالات ولا من اولادهم فان انفرد احداهما بالميراث جاز للجميع ان كان معه سواء لم يخل من ثلثه او جاز ما  
كانا الاب والام وكان احدهما الاب والآخر الام فان كانا الابن ابنتين ان كانا الام اقساما بالسوية وان كان احدهما الاب والآخر  
الام كانا ثلثان الجدة والجدة من قبل الاب ولهما على ما ذكرنا والثلث الجدة والجدة من قبل الام وهما بالسوية فان زوجه او زوجة  
كانا انفسهما داخل على قرابة الاب الجدة والجدة الدنيا بمنتهى الاعلى والعلوا خلف الميت جده بسيرة جده من قبل ابه مثلها من  
قبل امه وجده من قبلها من قبل ابها ومثلها من قبل امها كانا لياق بينهما اقل فافا ثلثان منها بين قرابة الاب ثلثا الثلثين للجدة من  
قبل الاب ثلثة للجدة والجدة من قبل الام للذكر مثل حظ الانثيين قبل في الجدة والجدة من قبل الام بالسوية وثلث لاصل نصفه من قبل الام و  
جدة من قبل الام بالسوية ونصفه من قبلها من قبل ابها بالسوية وعلى ذلك بدو حكم الباب **فصل** في ميراث زوج  
الغريبات ميراث لعم والعمة من قبل الاب الام ومن قبل الاب حدة مثل ميراث الاخوة والخوات من قبله وميراث الحال والحالة مثل ميراث  
والاخوات من قبل الام والاولادهم مع عدمهم بقومون مقام ابائهم والاقرب بغير الابعاد ان كان الابعاد يحد بسبب في مسئلة  
واحدة وهي اذا مات رجل وخلف غلام الاب ابن عم الاب كان المال لابن عم الاب ثم دون لعم الاب لا يتعد عنه غيره ولا ينفر بالميراث من  
والعمات والخولات والاولادهم وان سفلوا يجوز جميع المال وكان معه غيره وكان مثله كان المال بينهما وان كان خلا ولم يخل من ثلثه  
اوجه ما يكون احدهما عم والآخر عمة او اخا لاولادها فان كان عم وعمة على سوا كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ان كان عم او اخا لاولادها  
كان نصيب الاب للعم والعمة في اخيه ونصيب الام للحال والحالة وان خلف عمة وعمات من قبل الاب الام ومثلهم من قبل الاب مثلهم من  
قبل الام وخولاته وحالات من قبل الاب والام وكلهما كان ثلث المال لقرابة الاب ثلثة لقرابة الام فالقرابة الاب يكون ثلثة للعمة والعمات  
من قبل الاب الام للذكر مثل حظ الانثيين ثلثة للعصومة والعمات من قبل الام بالسوية وثلثه للعصومة والعمات من قبل الاب جده وما  
لقرابة الام ثلثة له الخولة والحالات من قبل الاب الام وثلثه للخولة والحالات من قبل الام وتسقط الخولة والحالات من قبل الاب ذاعمة  
العصومة والعمات والخولات والحالات من قبل الاب الام فام من هو من قبل الاب خاصة مقامهم قرابة الام واحدا كان واكثر ذكر كان وا  
يقرب بسبب وبسبب حد باخذ جميع نصيب الام مع قرابة الاب فكانوا جماعة اذا كان في درجاتهم ان كان على العكس من ذلك فكان في  
العصومة ثم العمات والخولات والحالات بقومون مقام ابائهم وامهاتهم وبقتسموا المال على ما ذكرنا مع تساوي في الدروج والسبب  
الذكر اذا اولى ابني باخذ نصيبها والانثى اذا اولت بذكرها خذ نصيبه بذكره وبموتها اذا اجتمعوا كان لها ثلث المال ولم يخل ثلثه وعلى  
هذا وان نزلوا من زوجه او زوجة كان لزوج او لزوجته ان تنفق ان يكون لهم خالا وعمة خاله وابن عم خا كان  
الميراث في ابن العم بالاخوة وفي العم والعمية لوجهين معا ولا بعد حكم الباب ما ذكرناه **فصل** في بيان توارث اهل بيت المسلمين  
بهذا الكافر ولا يهز الكافر والاسلام على الخرافات لكذا صحت الا ولة واحدة يرث بعض اهل بيت بعضا والكفر على اختلافه في حكم المسلمة  
الواحدة واذا مات مسلم وخلف ثرا مسلما فقد ذكرنا حكمه وان لم يخلف ثرا مسلما او خلف ثرا كافرا كان ماله لبيت المال فان سلم  
الكافر على ذلك قد نقل لثرك في بيت المال يستحق شيئا وان لم يتقبل استحق المال على ما ذكرنا وان خلف ثرا مسلما واذا قرابة كافرا  
واسلم على المال لم يخل من اربعة اوجه ما يكون لوارث المسلم واحدا او اكثرهما اقسما جميع المال وبعضه ولم يقسمها فلا اقل لم يستحق من سلم  
شيئا وان كان ثلث استحق حقه تمام بقسمتها او اربع لا يخل اما يكون حق بها من غيره او يكون مثله فان كان حق بها من جميعها او كان  
مثله فاسم على قدر الاستحقاق وان مات لكافر لم يخل من ثلثة اوجه ما يكون واكثر كافر او مسلما او كلاهما فالاول يكون ميراثه لكافر  
ان كان يكون للمسلم وان كان كافر اقرب من المسلم وان كان ذى القرابة مولى فخذ وان خلف له اطفالا من ام مسلمة  
كان ميراثه لا تاولد لمحقها بشرط لا يوين فاذا بلغوا وسلموا اخذوا المال وان لم يسلوا اضر وعليه فان بوا قتلوا وكان ميراثهم لوارثهم  
المسلم فان لم يكن له وارث مسلم كان لبيت المال واما المرتد فمضى بان احدهما يكون مولودا على الاسلام فاذا ارتد قسم ماله على ورثة المسلمة  
وقتل ان ظفيرة على كل حال فان حق بدار الحرج كسيت لا كان لوارثه المسلم بعد موته والاخر لا يكون مولودا على الاسلام فان ظفيرة وقتا  
كان ماله وان لم يثبت ثل وكان ماله لورثة المسلمة ولبيت المال لم يكن له وارث سواء **فصل** في بيان ميراث اطفال من قبل  
مورث لم يخل من اربعة اوجه ما قلنا بعد وانا او عمه لم يكن خاله بالقتل وقتل خطأ وشبهها بالخطأ في الاول لا يستحق شيئا  
من ميراثه وكان ميراثه لغيره من الورثة وان كان ابعد منه وتقرير به واثان لا يقطع حقه من ميراث بسبب ثلثة واثان يورث من  
التركة دون الذرية وقبل يرث الذرية ايضا وقبل يرث من التركة ايضا واذا الميراث لم يحجب الا من الثلث احدا في وجه من المستهكم











# كتاب النجاة

الاعلى لم يخل ما يحتاج الى الرد ولم يخرج في حاجة لم يخل من ثلثة اوجلا لا يخرج منه سهام الاصل وسهام الرد وسهام الاصل والرد معا  
 مثل زوجة واختين لآب لم اولاد وكل اثنين لآم اورد وجبة وبنتين واكثر فان جميع ذلك لا ينقسم على سهام الاصل ولا الرد ولا زوجة ولا  
 ان ينقسم بالخرج الاعلى في الاخرين خرج منه سهام الاصل والرد فذلك ان يخرج منه ضربا لم يحصل في عدد من الرد وفي الخرج الثالث وفي  
 من ينقسم عليه وقد صحت المسئلة مثاله زوجة واختان لآب لآم اولاد فلزوجة والربع وهو من اربعة وللختين الثلثان وهو من ثلثة  
 فليس بالثلثان في الاربعة فحصل منها اثنا عشر ويكون للزوجة ثلثة وللختين ثمانية فيبقى واحد لا ينقسم على الختین على صحة فليس بالبلغ  
 في عدد وما ينقسم بربعة وعشرين منها للزوجة ستة وللختين ستة عشر فيبقى انسان لكل واحد منها واحد بالرد وتكون مكان الاختين ثلثة  
 واكثر فعلى ما ذكرناه وكانت مكان الاختين من الاربعة كل انسان لآم فانه لا يخرج من اربعة سهام الاصل ولا الرد ولا زوجة وبنتين واكثر  
 ان كانت زوجة وبنتين فليس بثلثة لفرس من ثمانية على ما ذكرناه فان كانت مكان زوجة واحدة وثلث وجات واكثر مكان بنت واحدة فذلك  
 او ثلث ضربت بمائة في عدد الزوجات مضادا ربعة وعشرين منها ثلث للزوجات الكل واحدة واحدة للبنتين او للبنيات بالعرض  
 ستة عشر فيبقى ثلثة فنقسم على ثلث بنتا ولا تنقسم على بنتين فليس بالبلغ ثانيا في عدد من يجب الرد عليه يحصل منه المطلوب في خلفه  
 المرأة ووجاد كل اثنين لآم كان يخرج سهم الزوج اثنين ويخرج سهم لكل اثنين ثلثة لم يخرج من ثلثة السهمان معا على صحة فليس هذا  
 في ذلك فحصل منها ستة فخرج منها سهام الاصل والرد فليس بالبلغ ثانيا في عدد من الرد فليس بثلثة عشر فخرج منها سهام الاصل  
 الرد وكانت مكان الكلايين ثلثة واكثر وان خلفت وجات بنتا واحدا لوالدين كان لفرس من ستة فخرج منها سهام البنتين وهو  
 ثلثة وسهام احد الابوين هو واحد لا يخرج سهم الزوج منها ولا سهام الرد ففصل المبلغ في مخرج سهم الزوج فان حصل المقصود والاصل المبلغ  
 الثاني في مخرج سهام الرد وقد صحت المسئلة فان مات قبل القسمة احد الورثة لم يخل من خسر وجهه اما يكون وارثا وارثا الميت والبعين  
 كما يكون بعض ورثة الاول يورث بعض ميراثه ويورث الباقي غيره او يرثه غيره ولا يكون له وارث مثال الاول رجل مات وخلف بنتين  
 او بنتين وبنات لآم واحد ثم مات بعد احداهم ولم يكن له وارث سواهم فانه لا يصدق ذلك بموت الثاني والثاني لم يخل ما تصح فيه  
 ورثة الثاني من ميراثه ورثة الاول ولا تصح فان صح في ان وان لم تصح ضربت احد الفرصتين في الاخرى صحها معا مثال رجل  
 مات وخلف ثلثة بنين لآم وبنتين لاخرى ثم مات قبل القسمة احد البنين واحدا الابنتين فان فرضتاهم من ثمانية فان مات احد البنين  
 كان فرضه اثنان فيكون لكل اخ واحد وان مات بعده او كان له اثنان كان فرضها واحد فيكون للاخرى فان مات خلفت بنتين وثلث  
 بنات لآم وبنات اخرى لآم اخرى ثم مات بنت من البنات ثلث قبل القسمة كانت فرضتاهم ايضا من ثمانية ولم ينقسم مضبها وهو  
 واحد على ستة فرضت بمائة في ستة فيكون لكل واحد من البنين ثلثة عشر وكل واحدة من البنات ستة فاما ان كان احداهن فيكون منها  
 لكل واحد من اخويها اثنان ولكل واحدة من اخواتها لآم واحد الثالثان صح فرضته الاولى من ثمانية فذلك وان لم يقع ضربت المسئلة  
 في عدد من ينقسم عليه مثال رجل مات وخلف زوج اخوات لآب زوجة كان فرضته لزوجته واربعة وفرضته لخواث من ثلثة فرضت  
 هذا في ذلك فحصل منها اثني عشر منها ثمانية لخواث وثلثة للزوجة فيبقى واحد لا ينقسم على اربعة ففصل المبلغ في عدد من يحصل  
 منها ثمانية واربعون منها للزوجة اثني عشر وكل واحدة من البنات ثلثة فاذا ماتت واحدة قبل القسمة وخلفت لخواث ثلث لخواث  
 اخ لآم كان ثلث لتسعة لكن لكل واحدة واحد وثلثاها لخواث من الاربعة لكل واحدة اثنان ومثال ثلثان المسئلة بعينها الا انه يكون  
 مكان ثلث لخواث لآم اثنان واربعة فرضت بنتا لمبلغ في عدد من ينقسم عليه فيصحب المسئلة والاربعة ان صح في المسئلة اثنان او لآله  
 فتمت منها مثاله مات رجل وخلف باوا بنين بنتا فمات بعد قبل القسمة احد البنين خلف بنتين وابنتين فتكون المسئلة من ستة  
 للاب منها واحد وللبنات ايضا وكل واحد من البنين اثنان فان مات احداهما فيكون مضبها لولدين لكل واحد منها واحد وان لم يقع منها  
 ضربت احد الفرصتين في الاخرى صح من مثاله المسئلة المذكورة بعينها الا انه خلف لبنت لثاني مع الابنتين بنتا ولا يمكن ان ينقسم  
 اثنان على ابنتين بنت ففصل ستر في مخرج فرضتاهم وهو خمسة فحصل منها ثلثون فينقسم عليهم جميعا على صحة والخاص يكون مضبته  
 المال ولا يحتاج الى بناء قسمة مثاله امرأة ماتت وخلفت اخوة واخوات ووجاهات لزوج قبل القسمة ولم يخل في ان يكون ميراثه  
 للامام ولا سخر ايج سهام المواريث المقاسمات مسائل كثيرة لا يحتملها كتابنا هذا ففصلنا على التسهيل كتاب النجاة باب



## من كوسيلة

وقد ذكرنا حكمها والنجاسة على العرض لقدرت والكلمة المؤدية والنجاسة التي لا تتعلق بالغير بان شربا شربة المحذورة وعمل النجاسة  
 في شربة ثلثة الحرج وكما سكر الفساق والنجاسة بعد الزنا والواطء والتحقيق والقبادة **فصل** في بابا ما يثبت الزنا وما يثبت به  
 وما يلزم بسبب انقسام الزنا الى الموجب للحد وظل التحليل البالغ الكامل امرأة في فروعها من امن عن عقد وشبهه عقدا وشبهه نكاح  
 وفي لوطي في ذنبا المرأة فلو ان احدهما ان يكون ذنا وهو لا يثبت الثاني ان يكون لواطاً وشبهه العقد على العقد على امرأة ممن يحرم عليه  
 بالنسب والرضاع او على امرأة ذات زوج منع فذل العلم بالحال ان لم يعلم التحريم او على امرأة في عدة زوج لها وسواء كان عدة وفاة او  
 عدة طلاق باين او وجعي او عقد على امرأة محرما او يكون المرأة محرمة او يكون كلاهما محرمة او على امرأة تلوط بايها او لغيرها او ابناها فاقب  
 فان عقد على احد هؤلاء غير عالم بالحال ووطئها اندر عند الحد وان كانت محرمة عليه من غير الحال كان ذنبا وشبهه النكاح هو ان يحد  
 الرجل امرأة على ثلثة فظنهما زوجة وامر فوطئها فان علم احدهما او كلاهما كان العالم زانيا وانما يثبت باحد شيئين بالبينته وبقاقرافا  
 على نفسه البينة اربعة رجال من العدل وقيل ثلثة رجال امرأتان او رجلان واربع نسوة ويلزم في شهادة رجلين اربع نسوة المجلد  
 دون الزعم وانما يقبل البينة مع ثبوت لعدالة ثبوت شرط فبما هي في مجلس واحد ولعينا المشاهدة مثل المبل في المحكمة وانفاق  
 معاق الشهادات في الزينة والمكان والوقت والتعبد بالوطئ في الفرج الحرام فان اختلفت الشهادات في شيء سوى التعبد لم يثبت الزنا  
 وتوجه الحد على الشهوة وان اختلفت في التعبد لم يثبت الزنا ولم يتوجه الحد على الشهوة وان شهدوا على اجتماعها في عدة مع الملازمة  
 النكاح البشرة وجب التعزير دون الحد ويندرج في حدتها اوعن المرأة باحد خمسة اشياء بان زاد بعض الشهوة وقال كرمها الرجل واندرج في حد  
 بذلك عن المرأة دون الرجل وبادعاء الزوجة اذ لم يكن لها زوج ظاهر بارعائها انما يكفر وقد شهد لها اربع نسوة من المعتد ولم يلزم  
 الشهوة حد الفرية وتوبتها قبل قيام البينة وبرجوع الشهوة عن الشهادة او بعضهم قبل قامة الحد وان كان زوجها احد شهود البينة  
 ولم يقدر فها جان فان قد فها لم يحد ولو لم يحد ثلثة واسقط الحد الزوج باللعان لشاء واما بوثيرة اقرار الفاعل فنجح باربعة شروط باقرار  
 الفاعل اربع مرات في مجلس متفرقة وتكون عاقل كاملا مختارا فان رجع قبل ان يتم اربع اسقط ويستحب الحاكم التعزير لغير الرجوع وان  
 رجع بعد الاربع لم يسقط ان كان موجبة الحد سقط ان كان موجبة القتل بخون الامام اثم الحد اذا شاهد من غير قيام بينة واقرار من لفاعل  
 ان كان يتعلق بحقوق الناس لم يحد ذلك لا بعد مطابقة صاحب الحق باستيفاء حقه واما الزنا فضر بان احدهما يستوفى الاصلان فقد  
 والاخر لا يستوفيان فاستوفيان فيه يكون موجب القتل وهو خمسة مواضع الزنا بزوجة الاب بجارية له او بغيرها او بغيرها او بغيرها  
 عنها المحدث وانا الذي لم يسلم وطئ كل من محرم مع العلم بانها ذات محرم بعقد كان او بابتاع على اختلاف احوال الوطئ ما لا يستوفيان  
 فلهذا بعد اضرب احدهما موجبة الحد ثم الزعم وهو ان الشخ والشخ بعد الاصلان وثانها موجبة الزعم دون الحد هو ذنا كل محسن سواهما  
 وثالثها موجبة الحد ثم التقي بعد جز الناصية وهو من ذنا بعد ان عقد على امرأة عقدا شرعيا او اثم ولم يدخل بها او ابعدها موجبة الحد  
 فذل هو من ناعنه محسن ولا يملك ليس على التنازع الناصية ولا النفي هو التعزير يستعز عن البذل الذي هو به واذ تكرر الزنا ولم يحد  
 بعد كل مرة لم يلزم غيره حد واحد فان جلد بعد كل مرة قتل في الزنا بغير حد المسألة على النصف من حد الحر ويقبل في الثامنة وقيل  
 في التاسعة محصنا وغير محسن المدبر والمكاتب المشروط عليه حكمه والمكاتب المطلق يحد حد الحر بقدر ما تخرق منه وحد لعبد بقدر  
 ما تخرق وان ذنا في مكان شريف عزم مع الحد وان ذنا في وقت شريف غلط عليه لعقوبة ومن افضل كبراحة باصبعه لغيره مثل وعور  
 من ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين ان افضل من غيره بالاصبع لغيره عقوبة والاعتذار وحكم وطئ المرأة في الذنوب مثل وطئها في القبل واما  
 في الزنا على خلة ضمن قتل زوج وجلد ثم بجم وجلد وتغريم فمن وجب عليه القتل امرا لا غلظا والتكفر وقتل بالنسبة ان ذنا ام الزنا  
 حاد واذ قتل صلى عليه دفن وان وجب عليه الزعم باعترافه وكان في زمان معتدا في حرم الله تعالى وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وجم وبغيره الزعم اربعة اشياء الزعم بصحة الاحبار والجم من خلفه وان لا يضر على سعة لا على حصة فان فر بعد ما مستحجاجة لم يحد  
 وجب عليه الحد بالبينة حفرة دفن فيها الى حقوبه ان كان رجلا والى صددها ان كانت امرأة وجم في حال الحر البشري فشر وعلى كل  
 حال وبغيره ذنا فانه الحد اربعة اشياء احضا طائفة من خبا الناس ان لا يهر من كان لله تعالى في حبه حد مثل وان يرسله لا مام ولا  
 ان ثبت بالاقرار ان الشهوة ان ثبت بالبينة ولا يجوز ان يحد على المرأة حتى تضع ما في بطنها ومن يجب عليه الحد سبعة نفر من اجل صح  
 قوى من ضعف فضول الخلق ومريض ثقل مرضه وخفيف لمرض امرأة حامل وحامل مستحاضة وغير مستحاضة فان وجب عليه القتل والجم  
 اقيم عليه على كل حال الا في ارض العدو او في الحرم من ذنا التجا الى احدهما بعد ما فعل فان فعل في الحرم اقيم عليه الحد منه وان وجب عليه  
 المجلد اقيم عليه تعزير شديد ولا يهر شديد بل اقيم عليه الزمان المعتد فان كان صحيا اقويا اقيم عليه الحد كما وجد على غيره عاها



کتاب الحوائی

او كاسيا وان كان نضوا لخلق ضعيفا معصوبا بجلد بعدد قنبر واثر شمر اخ ستر واحدة او بضعفت فيه مائة من الخشب واللبان و  
وان كان شبل المرض تحك وان كان ضعيفا لمرض اخر حتى ينبر والحامل اذا وضعت حملها وكان حدها التجم تركت حتى ترضع ولدها  
كاملين وان كان حدها الجلد كانت ضعيفة حتى قوت ان كانت قوت بجلد منقوسة وان كانت مستحاضة اخر الحد الى ان ينبر  
وعبر المستحاضة لا توخر والضرب بجلد يكون اسد الضرب القوي بفرق على جميع جسد دون راسه وجهه وفرجه ثما للرجل و  
جالت المرأة سوطا عليها ثيابا لثقل في يديها ان كانت محدودة واذا وجب الجلد والتجم بدى بالجلد ان وجب لقطع معها ابدا  
بالجلد ثم لقطع ثم التجم ولا يولى بين الحد واذا اجتمع فاذا اقيم واحد ترك حتى ينبر ثم اقيم الاخر ولا يبقط الحد باخلط العقل بعد التجم  
ولا يزم الناديب بتقبيل الاجنبى ولا ينضم الحبل وان هلك الجلود لا بالانقباض وحدها السلوك تغبره على النصف من حد الحر وتغبره

ان ولم یخل ما تلوط بغیه  
عاقلاً لیمه الحد کا ملا

[illegible]

او بعين فیه الاحصا و فیه  
الحمد خلائف من تلو

حدوثنا والوفاط بهما والحد منه مثل الحد في الزنا ويعبر فيه بالحصا ونقد على حد اعتبارهما في الزنا وحكم الخلاف المتماخضين من العقد المخلو والبونع والطفولة والحرية والاموة على حد خلاف من نالوط بغيره في لزوم الحد والناديب **فضل** في بيان حد

ثلاثة ارباع حلا لوانا

العبادة القبادة الجمع بين الفاجرتين الملتجئتين والحد بينهما لئلا يذبح باع حدا لئلا يتكاثر الجمع بينهما ورجلان يبدله خلق الرأس والاشهران يبدله  
فان عاد ثانيا بعد الحد عليه نفى من بلد الى اخر وليس على الفتى احق ولا نفى لاشهراده ومشت لاشهرته او باقره وفي الترمذي

على البيت واليهتمه والاسـ  
آمنة الكحة ١٠

التغبر بمادون الحدة في الغربة **فصل** في بيان الحد على الميت في البهيمه والاستمنا بالكد الموطوء منها امرأة و غلام والمرأة اجنبية  
عنه اجنبية فان وطئ الرجل مبتهرا اجنبية لم يحد لان ما مضى لانها حرمة الاموات وغير الاجنبية وان كانت فحشا ومثلاً لم يحد فله التغبر

والذنبية سواء ولد و

هذا العبد على النصف من حد الحر المحررة والامه والمسلمة والذن مقبلة سواء ولد وطى غلاما متباكنا بمنزلة المواطن وبثبت بشاهد وبثبت  
الفاعل متباين وان وطى ضمة له ولم يكن له اجماعه هذا لا يجوز وسعت وبرا وتصدقه بشهادهما وان كان له غيره وكان الاثبات

المباحات ولا تقبل شرم

لما لجاها وتكانت ما كولة اللحم ففقد كمرنا حكيما في كتاب المباحات ولا يقبل شهادة النساء في ذلك ولم فاعلة لغمرنا كان عاقلة

و سائر المسكرات و شرب

مرآة قتل في الأربعة فصول في بيان الحد على شرب الخمر وسائر المسكرات وشرب لفقاع وغير ذلك من الاشربة المحظورة كما أسبق كثير

لم وكان في العلم ضربان

[illegible]

رفان مشربا غیر مستحل کا  
محل نام لازم عنہ حد واحد

فقد ارتد ووجب قتله الا ان توجب على الامام ان يستتبعه فان شربها غير مستحل كان عليه الحد عثمانون جلده والحرم العبد والرجل والمرأة فانها  
مولو فان تكررت منه شربا تكررت فيه الحد اذا حد لكل مرة وان اجد الم يلزم عن حد واحد وان ادعى شاربهما فقد لعن بيمينه وكان ممن يسهم منه

الحذو وثبتت في الشهاد

نودی علیه فان شهد احد علیه بانة غریبه بحرمها اقيم علیه الحد وبثبت ذلك بشهادة عدلين او باقراره مرتين وان شهد احد بشرا محررا او  
بانة فاعلموا امكان ان يكون الفیضها او شهدا بانة فاعلموا بانها راه سكون او اخذ سكران قتلت شهواتها وبلغ عدلها فاعلموا ان الش

كان حكمها التوبة من الذنوب

القتل والحد من قتل في الرابعة إذا تاب من شره كان حكمها التوبة من القتل في سقوط الحد وعظمه والتعزير فيه بما دون التائبين والصبي المجنون يلزمه النكاح في الحد عاردا مستورة العورة إن كان رجلا وفوق الحد إن كان عاقلًا وكفوفًا إن كان الحد ودارمًا إن كان مجنونًا



## من الوَسِيلَةِ

اما كانت حاملا او حليفا فان كانت حاملا تركت حتى تضع حملها وظهور من النكاح وان كانت حاملا وعين برضه حثت من كشفه وتزامن ان  
الحديث على البدار وان شربها كافر فظهر خبره للمسلمين حدث ان لم يظهر لم يجد غير الخبر من المسكرات فان شرب مستحالا لم يرد وعنه على استحلال  
وحدث لشربه بعد استنابة الحاكم آياه لم يثبت في حكم المرق وان شربه غير مستحالا لم يرد لحدث والنص في المسكرات بالمشاوب وعلى عا  
واتخاذ ما والاود وبه المعجزة بهام ليجل ما تضمن فيه مستحالا وعنه مستحالا لا اول ليشناب فان تائب الا قبل ولثان به عن نفي ان  
والا اذ بن عاد وادب ثلث مرات قتل في الزبعة والفضاع في حكم الخمر في التحريم والنجاسة ووجوب الحد والتعزير والاثاب على شربه  
ومن يستحل شيئا من المحرمات وهو مولود على فطرة الاسلام ففقد ليدتد ولزم قتله فان شربا واكل غير مستحالا عوف فان عار غلط عليه العقوبة  
فان تكره منه قتل غيره **فصل** في بيان التزويج واحكامها وبثا انما لم يجد عليها السارق من اخذ مال الغير من حرز مثله مستحفا  
واما يجب فيها القطع بتسعة شروط تكون كمال العقل غير شبيه عليه بوجه ان يخرج المال من حرز مثله وان كان ان يكون مقدرا لربع ثلث  
فصاعدا او في قدر وقيمة وان يخرج دفعة واحدة وان ياخذ مستحفا وان لا يكون المال له ولا في حكمه وان لا يكون ضيفا في دار من المالك  
الا اذا كان البيت الذي فيه المال محرزا والسارق اربعة اضرار حتى يبلغ عاقل صبي كان وصبي مجنون فالحال بائع العامل اذا كان سارق  
من حرز مثله ما قيمته وعينه ربع دينار واخرج دفعة واحدة مستحفا الا اذا كان طعاما عام الجماعة ولم يشبه عليه لم تكن السرقة غير من الماله  
ولا في حكمه ولم يسرق من مال من هو في بيته ضيفا بادن من بيت محرز وشهد عليه عدلان او اقر على نفسه بذلك طابع امرتين يجب عليه  
القطع والعبد لا يتوجه عليه السرقة الا بالبيته دون اقراره فاذا ثبت عليه وجب عليه لقطع والصبي المجنون اذا سرق بالزور لئلا يثبت ما  
الصبي فله حمله احوال فاذا سرق اول مرة عفي عنه فان عاد ثانيا اذ بن عاد ثانيا احكك صا بغير حتى تدعى ان عاد با بقطعنا فامله  
فان عاد خامسا قطع واقرار الصبي والمجنون فلا يثبت به شيء وان نذر شيئا واخذ كفن الميت كان فتمتة نصا بالزور لقطع وان دفن فيه مالا  
وسرق لم يلزم بل لقطع لان القبر حرز الكفن وهذا المال وان كفن الميت يجوز التكفين بربا وما زاد على السرقة لا يلزم بل لقطع لحرز  
كل موضع لا يوجد لغير مال كالحريم الذي لا يتناول فيه والنصر من غير ثمن وكان مغلفا او مقفلا وان سرق دفعة ما قيمته اقل من ربع دينار حال  
السرقة لم يلزم القطع وان توالي من وان نصب وصنعا واخذ المناع ولقد وضع داخل الحرز على ثقبه لثقب بغيره اذ لم يلزم بل لقطع  
ان سرق عام الجماعة من الحرز ما قيمته نصا او اكثر من الطعام دون غيرهم يلزم له لقطع وان غصبه حد مالا ووضع اخره فدخل المغصون منه حرز  
مستحفا واخرج عن ماله لم يلزم شيء وان سرق الرجل مال ولده وولد ولده لم يلزم شيء لان مال ولده في حكم ماله وان اخذ مالا من مستحق  
كان سائبا او غاصبا ولم يكن سارقا وان طر حبيب ليقبض ليدخل دهب المال كان سارقا وان طر حبيب القيس الجارح واخذ المال من اكم الخراج  
ولم يكن صاحب القيس اضطبع لم يكن سارقا وان اضطبع كان سارقا وان اخذ الثمرة من راس الشجرة لم يكن سارقا وان قطعت وضعت  
الارض حرز من بحر ومثله سرقة كان سارقا وان توالي مثل السرقة وشهد بالبيته عليه الجميع فقدم يجب عليه غير قطع البدار ان شهد  
عليه بسرقة واحدة وسكت حتى قطعت ثم شهد عليه باخرى قطع ثانيا فان تاب قبل قيام البيته عليه وبعده فحكمه في القطع على ما ذكرنا في  
باب الزنا في الحد فاذا المالك فله الزمته على كل حال قطع ولم يقطع السرقة حوالا لله تعالى من وجهه وحوائل الناس من حجة وجهه بيبس من جهة لقطع  
لثا هك اقراره مرتين من حجة الزنا هك يمين اقراره مرة وان سرقا ثلثان معا نصا قطعان كان كل واحد منهما تقدر بشيء اخر  
لم يقطع اذ لم يسرق مقدرا نصا والقطع على شدة اضرار احد هان يكون السارق بده صححة يقطع من اصول صا بغير من ابل ليمنى ثانيا  
ان يكون بده شلوه ويقول الما لعل بالثب لثا تندمل بعد القطع وحكم احكم ابل لصحة وثا لثا ان يكون بغيره شلوه وان قطعت  
بقيت اناه المجترة منفقة وينتقل القطع الى الرجل اليسرى وابعها ان تكون بغيره مقطوعة فان قطعت قصا صا قطع لبار وان  
في السرقة قطع رجل اليسرى خامس هان يكون صحيح اليمين اذا سرق فذهب بعد ذلك باخرة ولبسقة غلة لقطع سادس هان يقول السارق  
وليسر بعد ان قطع يمينه ويلزم قطع رجل اليسرى من لثا في طر اقدم وبتلك العقوبة عاد السارق ثا لثا لثا العبق فان سرق في  
البحر قتل وسنة القطع ان تعلق بدها المقطوعة ساعة في عنقه لا يعنى وان سرق لقطع الى النفس لم يلزم شيء **فصل** في بيان الحد في  
الغزاة وما يوجب للغير من قدف عن المخل اما ذكر قدف وجبة وقد كرنا ذلك اللعان او قدف غيرها والذي قدف عن وجبة  
حرز مسلم بالغ وعبد صبي ومجنون وكافر فالحكم المسلم البالغ العاقل المخل من حمله وجهه ما قدف مثله او قدف عبدا او صبيا او مجنونا  
او كافرا فان قدف مثله المخل من ثا بغير اضرار ما قدف ضربا هو المقدن وبرا وعنه او قدف جماعة بل فطرة واحدة او قدف واحدا بقدر  
واحد او قدف قدف باكثر من واحد وتكون منه لفظا القذف على التوالي وتكره من لفظه على التراخي او قدف منسوب الى الغير فان قدف  
بل فطرة القذف عارضا وبموضوعها وفادتها وكان المقدن بها من خاطبة يكون محصنا لزم الحد وكان المقدن المطالبة به



کتاب الحديث

والعقوبة وان لم يطالب به ولم يعف عنه لم يقسم عليه وبقي عليه في دية القتل والحسن من جميع بني جنسنا السابق والعقل والحرية والكرام  
والعفة وان كان غير محسن عزير ولم يجد وان قذف بما المقدوف به غيره لم يجز ان كان العزير او متبعا كان حيا كان البطلان والبر  
والعفو وان كان متبعا كان الخاطيء وليه وحده والمقدوف قد كان محصنا حال حياته كان له المطالبة به العفو وان لم يكن محصنا  
للمطالبة بالتعزير والعفو عنه وان كان معزير كان لكل واحد المطالبة والعفو فان استوفى واحد سقط حق الاخر وان عفا واحد لم يسقط  
حق الاخر من الاستبراء وان كان المقدوف احد الزوجين لم يكن للزوجين المطالبة والعفو عنه وان قذف جماعة بلفظ واحد وطالبوه  
واحدة بعد اخرى التبتة لزم حده واحد للجميع وان طالبوا واحد بعد واحد لم يهر كل واحد حد وان قذف برأيه حد  
لكل قذف وان قذف واحدة بعد اخرى متواليا او متفرجا لم يلزم غير حد واحد وان لم يجد للسابق وان قذفه ونسبوا الى غيره لم يلزم عليه  
حد المثلث و حد المثلثون اليه ان كان كلهم محصنا وان لم يكونا محسنين لم يلزم لكل واحد تعزير وان قذف عبدا او صبي او مجنون او من سلم  
الاسلام عزير وان قذف كافرا وكان دسعا عزير وان كان حريتا لم يلزم شيء وان قذف مكابا مطلقا حد من قذف حرا بالحياء عزير  
بجنتي الرق واما العبدان قذف محصنا احدهن قذف غير محسن وصبي او مجنون او دسعا عزير وان قذف صبي او مجنون عزير ولا  
قنادة تصبى والحجابين والعبد عزير وان قذف كافرا مسلما اقل من قذف مثله كان الحاكم الجاني من قنادة حد الاسلام عليه  
رده الى اصله بخلع كماله او قنادة من شتمه عزير وان قذف بالصبى او غضبا الزهر لم يحد حكم الكتاب المصنف كل كاذب  
كان عارفا بها وبفادته وان عرض بالقذف لغيره ولا يخلو حكم باختلاف اللغات ومن رمى غيره بكلام موحش لم يجز من البتة  
او جبر ما يلزمه القتل والحد والتعزير ولا يلزمه شيء في الاول من يسب النبي عليه السلام واحد من الائمة وعليه لم يحد والحد في  
مسلم والثاني كل مسلم بالغ عاقل قد محصنا والثالث سبعة نفر من قذف الصبي والحجابين واصل الدية وعزير المحسن للصبي اذا قذف  
واحدا من المسلمين او من هو في حكم المجنون والاربع من قذف مظاهره بالنسوة وكافرا ومن قال كلمة مؤذنة غير مضنية للقتل لم يهر  
بقتل بكمه واعتباره وكان محصنا عزير وان كان غير محسن لم يلزمه شيء وان رماه او جرحه بكمه بقتل لم يهر به غيره وعزير بشيء من بداء  
الله واطهر عليه ما هو مستور من بداء الله عزير وشرح ذلك كثيرا بمجتمعة كتابنا والحد في القذف عثمانون وبالقوبة والتعزير ما بين  
العشرة الى العشرين ويجلد من فوق ثيابه وهو الهون من الجلد في النواشر في الجرح **فصل** في بيان احكام الخنثى والنباش والخنثى  
والمضد والخنثى والنجس الخنثى من سلب شيء فاعادها فاعادها لسلح هو محارب ان لم يهر من سلب العقوبة او اذ عذرون القتل  
والنباش من يثوث القودان نيش قرا ولم يخذ شبا عزير اخرج الكفن ولم يخرج من القبر فاقبته نصاب قطع فان فعل ذلك ثمر  
وفات فاذنظره بعد الثالث كان الامام فهدا بين العقوبة والقطع وان عذرت ثمرات قتل في الزوجة والخنثى من بدن هيا مول  
الناس مكر او خداعا قرو او شهادة بالزور او بالزور سالة الكاذبة بالزور سالة العقوبة او اذ عذرون القتل وان يهر من العقوبة والحد  
في النسل والموال في حكمه والمفضل الحارب الطوار وقد ذكرنا حكمها ومن سرقها فحرقها وجب عليه القطع والخنثى من يخذ بالخنثى  
او يجبل وعزير او يضع مخدة على غيرهم لم يجز من اربعة اوجه ما هو في الحق في الحال وبعده ولا يموت وبدن هيا بالان فان ما في الخنثى  
في الحال قيد منه وان دهن بالان من جود خنثى قطع ثم قتل فان شتمه لسلح هو محارب ان لم يهر لسلح ولم يهر في الحال ثم مات  
بعد مدة يموت فيها غالبا القيد منه وان لم يهر فيها غالبا ازم دية عمدا الخشاء وان رسله قبل ان يموت ثم مات قبل ان يهر وجب القصاص  
وان برئ ثم مات عزير والنجس من يثوث غيره شبا ما يذهب العقل فموصنا من الجنازة يهر من نقصان العقل والحواس والجسم يهر  
التعزير وان اخذ شبا من الحن مقدار نصاب مختصا قطع بعد ما ستر منه **فصل** في بيان احكام المرتد والساخر وغيرهما المرتد  
الاسلام صريحا مولود على فطرة الاسلام وعزير مولود عليها في الاول لا يقبل منه الاسلام ويقبل الاظفر به ويتبين منه وجبة بنفسه  
وتلقى له عدة ان دخلت بصيرة مبرئا للورثة المسلمة والثاني يقبل منه التوبة ويجب استنابة فان تاب قبل منه وتبين منه  
روجبة التي لم يدخل بها في الحال والتي دخل بها كان نكاحه موقوفا فان تاب قبل نقضا العدة فوافق بها وان لم يقبل نقضا  
العدة واما ماله فزاعى حتى يتوب ويقبل ويطلق بداء الحربي فان لم يتوب ولم يولد وشبهه وتعلق بها  
نفسه من يجب عليه نفقته قبل ان يصير لود شتر وان قتل المرتد قبل الملوقة بداء الحربي عزير واما ولد شتر في حكم المسلمين فان بلغ ولم  
يهر عليه ان كان مولودا على الفطرة فان امتنع قتل وان علمت امره مسلمة في حال كفره فكانت كالكافرة كان ولد كافر واما المرتد  
او المرتد فلم يلزمها القتل بل حبس حتى يتوب صريحا وقيل كل صلاة فان لحقت بداء الحربي نظرها سبقت سرقا ما  
التاجر ان كان مسلما او ما عليه به بغير قتل وان كان كافرا عوقب عليه ومن تناسل من من شئت بعد الاقرار وفصد في النكاح







کتاب الحادی

وان قلت











# من الوسيلا

الذات وما يتعلق بذلك القصاص فيها دون النفس شيئين في جرح مشقوق وعضو مقطوع وكل عضو لا يكون مثله لتعلقه  
وبنتهي إلى مفصل يدخله القصاص وقد يكون الاعتبار فيها بالمساحة طولاً وعرضاً لا بالمقادير من لصغر أو كبر النجاسة فمن جعل  
شخصين مجزئ بينهما القصاص في النفس مجزئ الأطوار ونسباً في أحدهما اشتراك الاسم مثل العيني البسا إذا كان له عضو إلا  
ما يستثنى منه والآخر المثال في الصحة النفس لا قصاص فيها يكون لتلف غالباً مثل الما مودة والجا بقة وما لا تلف لا يرد ولا يعبر  
والاعتبار فيه بالتكافؤ في ثلاثاً اشياء الحرة والاسلام والعبودية ويلزم الاقصاء من كل ما ليس في القصاص بقص من لتأصل  
دون العكس يلزم دية النفس كالملة في احد سبعة وثلاثين عضواً العقل اذا ذهب ولم يرجع وشعر الرأس الرجل والمرأة اذا ذهب  
لم يثبت في ذهاب السمع كله من كل في الادب في قطعها أصح من الاصل في ذهاب البصر بأسره من كل في العين في العينين  
وفي الاصل في ذهابها ولم تثبت على ما يترتب في الانف اذا وجب جدها وفي الثمة والشفتين في اللسان في الاستاكاهما في  
اذهاب لكل لم بأسره وفي اللسان وفي ذهاب اللسان وفي الحية اذا ذهب ولم يعد في العتق اذا جعله صوره في الزقوة اذا كسر  
العجز على عظم وفي الصدر اذا كسر والعجز على فخذ وفي الكتف من ثدي المرأة وفي الظهر اذا كسر والعجز على عظم ولم  
يمكنه القعود واحد ودب وذهب بصله من غير شلل في الذكر واصابة سلس البول ودام إلى الليل في الاثنين اذا قطعها إلى العظم  
وفي الورك اذا كسر عصباً أو عجاناً ولم يملك البول والغائط وفي الذكر اذا أوجع بالقطع وقطع جميع الحشفة وفقد مع بعض القصة وفي  
وفي قطع الاسكتين قطع الشفرين وقطع اصابع اليدين وقطع اصابع الرجلين قطع الرجلين كلياً يكون في الانف في لسان  
واحد فغيره دية كاملة كان من الرجل فغيره دية الرجل وان كان من المرأة فغيره دية المرأة مثل اللسان والحية وكل ما يكون فيه  
فهيها دية كاملة وفي احدهما نصف لدية الا الشفة والخضبة فان في الشفة السفلى ثلثة الخصال لدية وفي العليا خمسها وفي الحية  
اليسرى ثلثة الدية وفي اليمنى ثلثها وما ليس فيه دية كاملة فبأسرها فشا والله تعالى ما العقل فان دية بغيره الادوية الحية  
شئاً على سر حتى طار قلبه دعد وذهب عقله لم يخل من خضه او جراحة ان لم يعقله وما يتبل ان يكون ولم يذهب عقله بأسره  
به وقتادون وقت ولم ينفع به صلاً وانفع به غير مقتد فالقوة غير مقتد الادوية الحية ولم يزل من شيء ولم يزل مقتداً او رث الجنابة  
مع التعذر في الفتن والثاني ان لم يزل دية كاملة والثالث في الدية على قدر الاقدار والجنون اذا كان مقدداً والرابع في الدية انما هو  
موكولة الى الامام فاما شعر الرأس فلا قصاص فيه فان كان رجلاً ولم يثبت فيه لدية بولت بغيره وكله فغيره لادش على ما يراه الامام  
وان كانت امرأة ولم يعد فيه بغيره فان عاد مهرها او ما الراس في بعض شجاجة لادش وفي القصاص في البعض القصاص والادش هي ثلثة  
اولها الحارصة ثم الباضعة ثم المتلحمة ثم التحاق ثم الموضحة ثم الهاشمة ثم المنقطة ثم الما مودة والحارصة لدية وهي التي تسمى الجلد وفي اللحم  
وفيها القصاص والادش هو يعبر في الذكر والاني في غير سواء والدية في العمد الخطاء في مال الجاني فادش المسلول على قدر قيمته وادش  
الذي على قدر دية بغيره وادش الحرم والحرة سواء الى ان تبلغ ثلثة لدية فاذا بلغ كان وادش الحرة على النصف من وادش الحرم والباضعة هي التي يقطع  
اللحم وفيها القصاص والدية يعبر في المتلحمة هي التي تنفذ في القلم وفيها القصاص والادش ثلثة البقرة والتمحاق ما يبلغ القشرة بيل العظم  
اللحم وفيه القصاص والدية بترابرة بقره والموضحة ما يوضع العظم وقبل الدية بغيره بقره والقصاص ان كان عمداً وكان خطأ فالدية على النصف  
وان كان عمداً خطأ فالدية في مال الجاني ولا قصاص بينهما وان سرق الى ما فوقه ضمن ولها شمة ما تقسم العظم ولا يحتاج الى النقل فيها  
القصاص ان كان عمداً والدية بغيره وهي عشرة بقره وحكم الخطاء وعمد فيها وفيما فوقها على ما ذكرنا في الموضحة والمنقطة ما تكثر العظم ويخرج الى  
من موضع وديها خمسة عشر بقره في عمدها القصاص والدية الما مودة ما يبلغ ايام الدماغ ويقال لها الدامغة ايضا وفيها الدية بغيره  
القصاص دية على الثلث من دية النفس مغالطة في العمد مخففة في الخطاء وبين بين في عمد الخطاء اوجة والجنابة على الوجه يكون بالجم  
وبالظلم فالجرح على ستة اصابع اصابه ولم يوضع ثم بقره وفي الخدين في وية عشرة دنانير وسقط منه فمعه لم يجمع مع ما ذكرنا فيه ثلاثون دنانير  
دنانير او حصل منه صدع ومن ثلاثون دنانير او اوضح العظم ولم ينقل الى الجوف فغيره جوف دنانير او ان جوف دون الظاهر فغيره  
ما نزل دنانير وحكم الجنابة والجمين مثل حكم الرأس في الموضحة وغيرها واما اللطمة فان سوادها فغيره ستة دنانير وان اخضر فغيره نصفه  
ان احمر فغيره ربعها واما الحاجب فمخى فاب شعرها نصف لدية بقره في عمدها دية في الدية وفي البعض بالحسنات واما السمع فان ذهب  
كله من الادب فيه دية كاملة وان ذهب من واحدة فغيره نصف لدية بقره وان ذهب البعض من كليهما او واحدة فغيره الحنات اذا اخذ الارش  
ثم عاد لم يرد وان ذهب السمع من احد الادب بسبب من الله تعالى ففي الثغر لدية كاملة وان ذهب بسبب من الناس لم يغير حكمه الا  
الادب والجنابة عليها باحد ثلاثاً شئاً بالقطع والحرم وغيره لدية لقطع فيه القصاص مع المساواة في الصحة والدية فان استاصلها



کتاب اللہ

[illegible]



## من الوسائل

والجبر على غم ففصله بين النفس والنجس على غير غم ففصله بين ديارا وفي صدرها اربعة اخماس بين الكسر والوضع ففصله عشرة وعشرون  
 ديارا بين كسرها واحتاجت الى النقل ففصله ستون ديارا والصدف فان بضع كسره ففصله نصف بين الباضعة في الارض وفي النجس ففصله  
 عشرة وعشرون ديارا وفي رضة تثنى كل شقة ففصله نصف الدية وفي الواحد بين الدية والصدف والكفان معا ففصله ثلث  
 كاملة وان لم يمتنع صور لم يمكنه مع الاثقات ففصله نصف الدية وفي جاف ففصله ثلث الدية وفي قطع حلة الرجل عن الدية وفي قطع حلة من  
 من ثدي المرأة دية وفي قطع ثديها بعد ذلك كونه البطن في جاف ففصله ثلث الدية وفي باضعة واما مية نصف ما في الارض في دية  
 حتى يحد ثلث القصاص وثلث الدية الضالع في كسر واحد من جانب القلب عشرة وعشرون ديارا وفي صدره نصف الدية دية موشحة  
 ونقير ربع دية كسره وفي كسر واحد من احدى العشرة ديارا وفي صدره سبعة ديارا وفي موشحة ربع ما في كسره وفي نقير ديارا  
 ونصف في نقير من الجانبين برمية وضعة اربعة ديارا وثلثون ديارا وثلث ديارا الظاهر في كسر النجس على غم دية كاملة وعلى  
 غم غسل الدية وان لم يمكنه القعود واحد ديارا واربعة عشر صلا من غير شلل في الرجل والنقطة نخاعا واصابة سلس البول ودام الى  
 اللبث والدم جاعة من غير شلل في الذكر ففصله بضاد دية وان دام سلس البول في الظاهر ففصله ثلث الدية وان دام الى النجس ففصله ثلث  
 الدية وان دهم مية على عكازه مبدية ففصله حكمة الالة في قطعها الى العظم نصف الدية وفي كليته مائة كاملة وفي البعض الحسا  
 الورد في كسره النجس على غير عيب ثلث ديارا وفي صدره مائة وستون ديارا وفي موشحة خون ديارا وفي نافله مائة وخمسة  
 وسبعون ديارا وفي ثلثون ديارا وفي رضة اغم ثلث الدية وفي كسر عضو عجانة وصل البول والغا بطحونة ولم يمتنع  
 البول والغا بطحونة كاملة في كسر ففصله القصاص والدية لا يقطع الصحيح بما به شلل وعجز والباقي يقطع هذا اذا كان مع الخلل ولا  
 ويقطع ذكر الفحل بين كسر السلوك المحصنين يقطع ما به عجز وشلل بالفتح دية في قطع جميع الحشفة باسرها والحشفة مع بعض القصبه  
 دفعة بين النفس ان قطع بعضه طول او بعض الحشفة ففصله الدية بالحسا وان جعله شلل ففصله ثلث الدية وان ظهر به جناية بتر دية  
 برص وجراح ففصله حكمة الانثى وفيها مائة كاملة والقصاص كانت الفحل والسن لا ذكر له وفي البشري ثلث الدية وفي البهي ثلثها ولا  
 يقطع احدهما بالآخر في الادرة حسا الدية وان صاح في بحت لا يقدر على الشئ ولا ينفع به ففصله بربعة اخماس الدية لعانة اذا خرق  
 صفاتها فصاها دية وفيها اربعة اخماس الدية ومنج النسا تكون الجناية عليه باحد ستة اشياء بالقطع والافضا والشلل وارتفاع الحجب  
 وادها بالعدرة وحرقا لثانها فاذا قطعت امرأة من لحي سكتها او شقها ففصلها القصاص والدية وهي دية نفسها وفي واحد  
 نصف الدية وفي قطع لوكب كونه وفي افضاها اذا كانت من شع سنين دية سواها كان ذواتها او غير زوج اذا جاء معها الشبه بها  
 او عقد في شلل سكتها ثلث الدية وفي ارتفاع حجبها بعلها سقامه اذا لم يرجع بعد ستة ثلث دية وفي ادها بالعدرة بالاصبع  
 لسانها وفي حرقا لثانها اذا لم يمتنع البول ثلث دية وفي الخنثى لم يمتنع من اربعة وجب ما بان كونه ذكرا وانثى وصغار امره او لم يرجع  
 بين فان بان ذكرا وقطع مثله ذكره وانثى كان ففصله القصاص وفي حرقا لثانها ففصله حكمة وان شق قطع اسكتها او شقها او كسر  
 لرم ففصله دية على ما ذكرنا قبل وان قطع ذكرها او خصبها ففصله حكمة وان خبت عليها امرأة على الالة النسا كان فيها القصاص والدية  
 ان اسكل امره كان في الجناية عليه الدية ودون القصاص وان لم يمتنع من صبر حتى بان الحكم ففصله حكمة وان لم يمتنع على الدية على البهي  
 بان على ما صالح عليه فذلك وان بان بخلافه استوى البيا في البدن ففصله الجناية عليها باحد ستة اشياء بالقطع والافضا والكسر والرجح  
 والافضا والقطع يكون من مفصل من غير مفصل في لقطع من المفصل القصاص والدية وفي قطع ايملة الالهام القصاص ونصف  
 دية ما دية ثلث دية في قطع ايملة من سواها ثلث دية ما دية ثلث دية في قطع ايملة من سواها ثلث دية ما دية ثلث دية في قطع ايملة من سواها ثلث دية  
 الكوع ففصله القصاص ودية النفس في احدهما نصف الدية وان قطعها من عظم الذراع او من عظم الفخذ كان دية بتر وحكمة والحقنة  
 السقم والشيخ فيها بمنزلة ولا يقطع الكاملة بالانقصة وتقطع الناقصة الكاملة مالم يخفف مثله لثلاث لا يقطع البهي بالانثى ولا البيا  
 بالبهي الا اذا لم يكن له مثل ما قطع فان قطع منها قطع ففصله حكمة وان لم يكن له مائة فان لم يكن له لسان ففصله حكمة وان لم يكن له رجل  
 القصاص واما الفل فان فات كفا وتطعت ففصلها ثلث الدية وان صلت لثلاث ففصلها اربعة اخماس بين الفل في فلت  
 ايملة الالهام عشرة ديارا وفي فلت الفصل الثاني منها نصف دية فلت كل مفصل من غير الالهام ثلث ديارا  
 وثلث في فلت العضد والمرفق والكتف ثلثون ديارا فان تعطل العضو بالفل ففصله ثلث الدية في النجس على غم ففصله ثلث  
 اخماس بين الفل واما الكسر فان كسر العضد والكتف والمرفق او قبلة لسانا واحدا من اثنين والكف ففصله حكمة وفي  
 كسر الالة الاولى من الالهام ثلث دية كسر الكف في الثانية نصف دية كسر الكف في كسر المفصل الثاني من الالهام











# كتاب النكاح

الابن اتم ولا يزوج مع سهم واحد من كلاله الام او سهم اتم او سهم واحد من كلاله الام فان انقسم عليهم بالانفرض او على من يستحق الزوجه كل  
 ذي سهم سهم من استحق الزوجه مطلقا واحد من كلاله الام فانه باخذ الزوجه ثلاثا بالفرض لكاله ثلاثا واحد بالفرض واثنين  
 بالزوجه وكانت كلاله الابن اتم احد كلاله الابن خمسة ثلاثا بالفرض واثنين بالزوجه وكمال الام واحد بالفرض لان كلاله الام لا يستحق  
 الزوجه كلاله الابن كانت في المسئلة بنت ابا ابوين استحقاقها لزوج معا ولم ينقسم ما بقى عن الفرض بين علي الصخره عليها ضربت  
 مخرج الفرض بينه في عدد ما يصح من المسئلة فاذا ضربت الستة في ثلثين حصل مئة ثمانين عشر منها للبنت ستة واثنا عشر لبا بون اثنا  
 مائة في اربعة منها للبنت ثلثة ولابوين واحد فان اجتمع مع النصف ثلثين وهما سهم البنت مع سهم الزوج والزوجان كان من  
 ثمانية منها للزوج واحد بالفرض للبنت سبعة منها اربعة بالفرض ثلثة بالزوج وان كان مكان زوجة واحدة لثلاثان وثلاثون  
 اربع ضربا اصل المسئلة في عدد دهن فاحصل منها انقسم على صحته وان اجتمع مع النصف بع وهما سهم البنت مع سهم الزوج صحته  
 المسئلة من اربعة مع الفرض الزوجه وان اجتمع ثلثان وثلث هما سهم البنت فضاها لابل اتم ولا يزوج مع الابوين وسهم كلاله ابين  
 فضاها مع كلاله ابين فضاها كان اصل المسئلة من ستة وتنقسم على صحته ان تزاد الكلاله على اثنين وكان لكل واحد من الابوين  
 او كلاله الام واحد ولكل واحدة من البنين او كلاله الابن ثمان فان زادت الكلاله من احد الطرفين وكلها على اثنين ضربت مخرج الفرض  
 في عدد الكلاله وحصل المقصود مثاله ثلث اخوان من قبل الاب ثلث من قبل الام ضربت الستة في ثلث مخرج من ثمانية عشر منها  
 كلاله الام لكل واحد اثنان واثنا عشر لكل الاب لكل واحدة اربعة فان كان عدد الكلاله من جانب اكثر ولم ينقسم على الصخره ضربت  
 المبلغ الحاصل من الضرب الاول في عدد الكلاله من الطرفين الاخر وقد تم لك مرادك مثاله جنس اخوات لابل اتم ضربت ثلثة في ثلث  
 هي مخرج الثالث في جنس لولده عدد الاخوات لابل يحصل مخرج ثمانية عشر منها عشرة للاخوان من قبل الاب اثنان في جنس لولده  
 على اربعة على الصخره ضربت خمسة عشر اربع يحصل منها ستون منها للاخوان من قبل الاب دعون لكل واحدة ثمانية وللأخوات  
 من الام عشرون لكل واحد خمسة وان اجتمع ثلثان ومن كان مخرج لثمن من ثمانية مخرج الثلثين من ثمانية ضربت ثلثة في ذلك حصل منه  
 اربعة وعشرون منها للبنت فضاها ستة عشر الزوجه ثلثة في جنس على اثنين ولا على ثلثة ولا على اربعة على الصخره وتنقسم  
 على جنس ولكن لا تنقسم ستة عشر على جنس فلزم ان تضرب اربعة وعشرين في عدد ما تنقسم عليه يحصل لك مرادك مثاله جنس ثلث  
 الزوجات واذا ضربت اربعة وعشرين في جنس حصل منه مائة وعشرون منها ثمانون للبناات بالفرض لكل واحدة ستة عشر والزوجه خمسة عشر  
 بالفرض في جنس وعشرون لكل واحد خمسة بالزوجه وكانت مع الزوجه ثلث بنات ضربت اربعة وعشرين في ثلث يحصل منه ثمانون وسبعون  
 منها للزوجه ثلثة في جنس للبناات ثمانية واربعون في ثلثين لكل واحدة ستة عشر في جنس لكل واحدة من البناات جنس بالزوجه  
 اجتمع في الفرض ثلثين وسدس من هاهنا واحد لوالدين وفرض الزوجه مع وجوب الابن كان ذلك ايضا من اربعة وعشرين لخالها اقل عددها  
 ثلثين وسدس مكان منها لابل والام اربعة وللزوجه ثلثة وما بقى فللابن فان كان الابن اكثر من واحد انقسم عليهم ضربت المبلغ في عدد هم  
 وقدم ما تريد ان اجتمع مع ثلث في الفرض وهما سهم الزوج مع الام ومع كلاله ابين فضاها من قبلها ضربت مخرج الزوجه في مخرج الثلث حصل  
 منها ثلثي عشر منها للزوجه ثلثة في جنس ولكل ابين فضاها اربعة والام فان كانت مع الزوجات اخذت للزوجه ثلثة والام اربعة وورد  
 على الام وان كان مع الزوجه كلاله الام ولم ينقسم لما على الصخره ضربت المبلغ في عدد من ينقسم عليه ومخرج ما تزود على الصخره مثاله زوجة  
 وثلثة من كلاله الام فان للزوجه ثلثة وكلاله الام اربعة في جنس وتنقسم على ثلثة في جنس ثلثة في ثلثة يحصل منه ستة وثلاثون منها  
 للزوجه ثلثة بالفرض لكل واحد من كلاله الام اربعة بالفرض في جنس عشر لكل واحد من كلاله جنس بالزوجه وان اجتمع في الفرض ثلثين وسدس  
 وهما سهم الزوج مع احد الابوين اذا كان معهما ابن وسهم الزوج مع احد كلاله وكذا ذلك مخرج من ثلثي عشر لخالها اقل عددها لثلاثين في جنس  
 يكون منها للزوج ثلثة واحد لابوين ثلثان وللزوجه ثلثة واحد كلاله الام اثنان والساقي للابن والبنين وكلاله الام بالزوجه وكلاله  
 الابن كانت معهما فان نكس احد علي البنين ضربت المبلغ في عدد هم وانقسم عليهم وان اجتمع في الفرض ثلثان وهما سهم الزوج  
 مع البنت فضاها وسهم الزوج مع البنت لابل ضربت مخرج هذا في ذلك يحصل منها ثلثي عشر منها للبنت والابن ثلثة لابل ثمانية  
 وللزوج وللزوجه ثلثة في جنس لولده على البنين والاخوين فلم ينقسم فضاها لابل اتم من ينقسم عليه قد انقسم ومساائل الصخره  
 كثيرة لا يحتملها كلها هذا وقد قصرت على طرف منها فمن تأمل فيه تبين على الكثير فحصل بيان ما يتعلق بذلك من استخراج  
 المناسخات لثلاث نسخان هو وثلاثون وثلثة عالا وثلثة وثلثة واحد من وثلاثين قبل قتل الميراث واذا مات من وثلاثين قبل واحد  
 قبل قتل الميراث وكان وثلاثة لثاني بعضها هي وثلاثة الاول على حد واحد من غير ان يدخل عليهم ولثاني اخر من حصة مالم يمتد بهوت ثلثة



من الواسيل

ينقسم المال بينهم مثله رجل مات وخلف بنتين وابن بنات لام واحد ثم مات بعد ذلك أحد البنين والبنات كانا مال بينهما  
 لذلك مثل حظ الأنثيين كان المال لثانيهما يكن معهما مستحق الميراث وكان بعض ورثة الأول يرث الثاني دون بعض ويقع فرضية الثاني  
 عن فرضية الأول فذلك وإن لم يقع ضربا حكا الفرضية في الأخرى صحت منه الفرضية مثال رجل مات خلف ثلث بنين لام و  
 بنتين لا يرى أن فرضيةهم من ثمانية لكل واحد من البنين ثمان ولكل واحد من البنات نصف فاما ما إذا لم يكن واحد البنين  
 فرض لا بن وهو ثمان واحد لا أخوه واحد للأخوه فرض الميراث هو واحد للأخوة لا الكلاله لا يورث مع الكلاله لا يورث  
 الثاني رجل مات وخلف بنتين ثلث بنات لام وبنت أخرى لا غير فإثم ما بنت من البنات ثلث كان فرضيةهم أيضا من ثمانية  
 ما ثلث البنات لم تنقسم فرضيةها وهي واحد على أخوة اخته على الصفة ضربت فرضيةهم وهي ستة الأولى هي ثمانية لكل واحد من  
 الابن ثمانية لكل واحد من البنات ستة فاما ما كان فرضها وهو ستة ينقسم على أخوة اختها لكل واحد من الأخوين  
 ثمان ولكل واحدة من البنات ثمان وثلاثة البنات ثمان غير ورثة الميراث الأول وصحة مسألة ورثة الثاني من مسألة الأول فذلك  
 مثال رجل مات خلف با وابن بنتان ثم مات أحد الابنين قبل القسمة خلف بنتين وبنتين فأنه يكون الفرضية من ستة منها للابن واحد  
 وللبنات طراد لكل واحد من الابنين ثمان فاما ما إذا خلف قال الشيخ الامام الكبير السيد عماد الدين في كتابه في مسائل محمد بن علي بن  
 حمزة بن محمد بن علي الطوسي قدس الله روحه ونور صحبه في كتاب الواسطة **فصل** في ذكر بيان رجل يعرف بها استخراج سهام المواريث  
 المتناهية في كتاب الله تعالى ستة النصف نصف نصف الثلثان ونصف ونصف نصفه ونحوها هذه الستة خمسة فخرج  
 الثلثان والثلثان والثلث ثلثه ونحو النصف ثمان ونحو الربع أربعة ونحو السدس ستة ونحو الثلث ثمانية فان اجمع الفرضية  
 نصف نصف مع سهمهم لم يزوج مع الاخت لا بأم أو اب فاجعل من ابنتين اجمع مع النصف ثلث هو سهم الزوج ومع كل التي الام و  
 اكثر سهمهم الاخت لا بأم أو اب مع سهمهم لم يزوج مع سهمهم لوالدين خرج من ستة فان انقسم عليهم على الصفة اعطى كل ذي حقه  
 الباقي على من يستحق فان لم ينقسم لم يزوج وعلى المستحق خرج فرضية الاصل في خروج سهم المستحق في الورد وقد صحت المسألة مثال ذلك  
 امرأة ماتت خلفت وجاه واشبين من كلاله الام كان للزوج ثلث من ستة وكلاله التي الام ثمان وبقي واحد لا ينقسم على اثنين على صفة ضربت لست  
 الاثنين خسا اثني عشر منها للزوج ستة وكلاله البنين اربعة فبقي ثلث لكل واحد منها واحد فان لم ينقسم لهما على من استحق ضربت الفرضية  
 في عدد من لا ينقسم عليه صح مثال المسألة المذكورة اذا كان مكان الابنين من الكلاله ثلثة فانه لا ينقسم ثمان على ثلثة على الصفة ضربت لست  
 في الثلثة فحصل منه ثمانية عشر فخذ منها الزوج ثلثة وكلاله لان ستة كل واحد اثنين فبقي ثلثة وعلينا ان كان مكان الزوج  
 لا بام استحق هي الورد وهذا المخرج الى ذلك ان كان مكان الزوج والاخت لا بام كلاله الام بنتان وان استحق كل واحد منهما الورد وضرب مخرج  
 الفرضية في مخرج ابنتين فان نصيب لهما الكل واحد واحد وان لم يقع من مسألة الأول مسألة الثاني ضربت مخرج أحد الفرضيتين في الاخرى  
 وصحت من المسائل التي ذكرها الا ان لم يكن الثاني خلف مع الابن بنتا ولم ينقسم ثمان على ابنتين بنتان فاما ما يخرج من  
 من خمسة فرضية بنت خمسة ستة فخرج من ثلثون ويكون منها للاب خمسة وللبنات خمسة ولكل واحد من الابنين عشرة فاما ما إذا لم يكن خلف  
 ابنتين بنتا كان نصيب لهما لكل ابن اربعة وللبنات ثمان فان ماتت البنت قبل القسمة كان نصيبها لاخوة لكل واحد واحد وان خلفت كافها  
 اخوين واخنتين فكانت وان مات الاخ مكان الاخت خلف بنتين وبنتين وابنا وبنتين خرج فرضية الثالث من فرضية الأول وان لم يكن  
 ولدا او خلفت خاه واخنته تنقسم اربعة عليها ومخرج فرضيةها ثلثة فرضية هيا في الثلثين صح فيهما المسائل وكان للاب منها خمسة عشر وللبنات  
 كل واحد واحد من الابنين ثلثون فاما ما إذا لم يكن خلفت خاه واخنته كان لاخيه منها عشرة ولاخنة عشرة فان خلفت معها ابنة او  
 من قبل الام كان لهما من ثلث عشرة لكل واحد منها خمسة فبقي عشرة ولم تنقسم على الاخ والاخت فصولا لم يبلغ في مخرج فرضيةها وهو  
 ثلثة خرج من ذلك ما ثمان وسبعون يكون منها للاب خمسة واربعون للبنات ثمان ولكل واحد من الابنين تسعون فاما ما إذا كان  
 وخلف خاه واخنة وجد وجدته من قبل الام كانت فرضية لهما الكل واحد خمسة عشر فبقي ستون منها للاخ واربعة عشرة و  
 شرح جميع ذلك يقول فان كرنا بهذا لنبين لنا على الباقي ان شاء الله تعالى **فصل** في بيان اشياء ما يتعلق بالكتاب اذا كانت  
 رجلا وامراة لان زوج لهما كان لكفن في ماله وبنين فمما لم يورثه ثم يوصاها به ثم بالميراث فان كان ورثة الميت حضورا وجب عليهم تكفينه  
 بالميراث واستحب لهم ان ياتوا بالمستحب من الكفن وان تشاؤوا في ذلك لا يجبر الميراث عليه ان كان بعض الورثة غابا وكفن بالزوجة والاولاد  
 لم يكن للغائب عليه عرض ان كفن بالواجب المستحب واجازة الغائب صح وان لم يجز حرم وان لم يكن احد من ورثة حاضرا او دليلا عليه في الميراث  
 مضى وان كفن بالواجب المستحب لم يجر الوارثه عن الوارث على الواجب ان كفن باجود من كفن مثله فكانت مكان المرأة زوج كان كفن



